

قوانين التهورين

ولمسن الدولة

م معوض عبد التواب



الوسيط في شرح قوانين المحاماة وأصول الدفتر

يشتمل على قوانين وقرارات التموين وأمن الدولة حتى عام ١٩٩٢
شرح لجرائم التموين من الناحيتين الإجرائية و الموضوعية وأحكام
القضاء من سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٩٢ - ومذكرات مكتب الحاكم
العسكري - أهم القيود والأوصاف والتعليمات العامة للنيابات

لمستشار

معوض عبد الوهاب
نائب رئيس محكمة الاستئناف

١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة السابعة

حرصا منا على أن تكون هذه الموسوعة في التموين والتسعير الجبرى وأمن الدولة مواكبة لأحدث التعديلات ومشملة على القرارات التموينية وما يتعلق بموضوعاتها حتى صدور الطبعة السابعة منها مشتملة على القرارات التموينية وأحكام القضاء والكتب الدورية الخاصة بها حتى سنة ١٩٩٢ .

طنطا في ١٩٩٣/١/٥

ت : ٣١٦٢٤٥

المستشار

معوض عبد التواب

نائب رئيس محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة السادسة

سبق ان ذكرنا في مقدمة الطبعة الخامسة اننا حريصين على بذل
الجهد حتى يكون مؤلفنا في مجال التهمين يواكب أحدث التعديلات .
واليوم تصدر الطبعة السادسة من هذا المؤلف في ثوبها الجديد
مشملة على أحدث القرارات التهمينية وحتى سنة ١٩٩٠ . وكذلك على
احكام القضاء الحديثة وحتى سنة ١٩٨٩ بشأن التهمين والتسعين الجبري
وامن الدولة بالاضافة الى موضوعاتها السابقة .

والله اسأل ان يوفقنا دائما لما فيه الخير

المستشار
معوض عبد التواب

طنطا في
٥ مارس سنة ١٩٩٠
ت : ٣٣٦٢٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الخامسة

صدر من هذا المؤلف أربع طبعات حاولنا فيهم جاهدين أن نضع
موسوعة في مجال التموين ونفذت تلك الطبعات •

وفي الطبعة الخامسة التي بين يدي القارئ حرصت أن تكون تلك
الموسوعة متكاملة بإدلا قصارى جهدى في أن أوضح الجريمة التموينية
وما تتميز به •

وأخرجتها في ثوب جديد وصياغة وتبويب مختلف عن الطبعات
السابقة •

وينقسم هذا المؤلف الى ثلاثة أقسام : القسم الأول شرحت فيه
قوانين التموين والتفسير الجبرى وأمن الدولة من الناحية الموضوعية
ووضعنا باب تمهيدى خصصناه عن نشأة التجريم في مجال التموين
والتفسير الجبرى •

وعرضنا في الباب الأول لتعريف الجريمة التموينية والشروع فيها
والباب الثانى جرائم التموين ومبدأ الشرعية •

وفي الباب الثالث أوضحنا جرائم التموين والتفسير الجبرى ومدى
خضوعها للقواعد العامة وما تتميز به من أحكام ثم عرضنا للركن المادى
في الجرائم التموينية والركن المعنوى فيها مع توضيح الجزاءات في جرائم
التموين •

وفي القسم الثانى :

عرضنا لجرائم التموين والتفسير الجبرى والتبويب الاجرائى

موضحين فيه محاكم أمن الدولة وتشريعات الطوارئ وسلطة رئيس
الجمهورية بالنسبة للأحكام •

وفي القسم الثالث :

عرضنا لكافة جرائم التمييز والتسعر الجبرى مع بيان كافة القوانين
والقرارات التمييزية معلقين عليها بالشرح وأحكام القضاء فى خمسين عاما
وحتى يونيه ١٩٨٦ مع بيان أهم القيود والأوصاف •

والله أسأل أن نكون قد وفقنا فى وضع موسوعة تمييزية متكاملة فى
مجال جرائم التمييز والتسعر الجبرى وأمن الدولة •

معوض عبد التواب

١ ش. حسن حسيب

طنطا - ت ٣٢٦٢٤٥

فى ١/١١/١٩٨٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

أن اختصار موضوع هذا المؤلف كان وراءه جهد شاق وعمل مضنى في مجال العمل القضائي وقد سبق هذا المؤلف في مجال التمويل وأمن الدولة مؤلفنا الموسوعة الشاملة في جرائم التمويل وأمن الدولة وأزاء التعديلات الحديثة التي تناول المشرع فيها قوانين التمويل وأمن الدولة بالتعديلات فقد رأينا أن نعالج موضوع التمويل والتسجير الجبرى في ظل تلك التشريعات الحديثة على أننا فضلنا قبل أن نشرح تلك القوانين أن نورد الأحكام العامة لجرائم التمويل وأمن الدولة كدراسة متكاملة ثم نقتبع ذلك بالشرح والتطبيق هذا من حيث إشارة سريعة لمضمون الكتاب أما من الناحية الفنية فلا يمكن أن يكون لى فيه كلمة إذ لا يمكن أن يكون الإنسان قاضيا لنفسه .

واترك موضوع الكتاب لأساتفتى وزملائى ليحكموا عليه بما يروء
وانى لقابل حكمهم .

موضى عبد التواب

رئيس محكمة أمن الدولة الجزئية

بطنطا

القسم الاول

قوانين التموين والتسخير الجبرى
وأمن الدولة من الناحية

الموضوعية
نحو تأصيل وتحايل جرائم
التموين والتسخير الجبرى

بَابُ تَمْهِيدِيٍّ

نشأة التجريم في مجال التموين والتسعير الجبرى
ونظرة الشريعة الاسلامية لجرائم التموين
والتسعير الجبرى

الفصل الأول

نشأة التجريم في جرائم التموين والتسعير الجبرى

الجريمة التموينية ليست من الجرائم الحديثة التى عاقب الشارع الحديث عليها بل ان العقاب عليها يمتد الى الشرائع القديمة التى جرمت صوراً من السلوك والنشاط الاجرامى وفرضت لها عقوبات تتناسب ومدى الخطورة الاجرامية .

والتطور التاريخى فى جرائم التموين والتسعير الجبرى يكشف عن جذور تلك الجرائم ويوضح مدى الصلة بين ما عرف بها فى الماضى وما هو موجود فى الوقت الحالى ، ولعل لهذا الامر اهميته للتعرف على تلك الجرائم وكثيف ابعادها وخصائصها وصولاً الى الحكمة من العقاب عليها .

وحذا الامر يقتضينا ان نعرض لفكرة العقاب على الجريمة التموينية فى الشرائع القديمة ثم فى الشريعة الاسلامية ثم فى الشرائع الحديثة .

الجريمة التموينية فى الشرائع القديمة :

بدأت فكرة الجريمة التموينية منذ ان فرضت تلك الشرائع القديمة عقوبات رادعة على ارتكاب تلك الجرائم .

كانت مصر للفرعونية اول أرض فى التاريخ عرفت استخدام قانون العقوبات فى الاقتصاد فكانت الدولة تتدخل فيه بدرجة واسعة جداً .

وبالذات المسائل المتعلقة بتوزيع المياه ونظام الري (١) ، وكان الغش في وزن البضائع ذنباً يجلب العقاب للذئبى ، وخطيئة لخروية ، كما كانت مصر أولى دول العالم التى مارست نظاماً ضريبياً متقدماً ، وقد عرفت مصر نظاماً اشتراكياً منذ عهد إمبراطورية طيبة (من سنة ٣١٩٧ - ٢٧٧٨ قبل الميلاد) وما تبعها من إمبراطورية منف (من سنة ٢٧٧٨ - ٢٤٢٣) وطيبة (من سنة ١٥٨٠ - ١٢٠٠) وكان تشريع حور محب الصادر سنة ١٣٣٠ قبل الميلاد من أهم التشريعات الجنائية الاقتصادية (٢) .

إن جرائم التموين التى تناولتها الشرائع الحديثة بالعقاب تمتد جذورها إلى الشرائع القديمة وترد فى أصلها إلى جرائم احتكار السلعة وتتمثل خطورتها فى خلق مجاعة أو أحداث ضائقة اقتصادية شديدة تهدد أمن الدولة الاقتصادية ومن ثم فرض الشارع لها جزاءات تتناسب وتلك الخطورة .

ثانياً - الشريعة الإسلامية :

الاعتجار فى الإسلام ليس الهدف منه تحقيق مصالح خاصة بالدرجة الأولى - لا - وإنما الهدف منه إقامة المصالح المشروعة ودرء المفاسد التى تنهى عنها الشريعة .

فإن الاعتجار يقصد به فى الإسلام أولاً وأخيراً جلب المصالح بتقريب السلع لطالبيها حفظاً لضروراتهم وتخفيفاً للمشقة عنهم وتيسيراً لحياتهم .

أما الغرض من الاعتجار فى القانون التجارى الحديث فمقصده الزبح فقط (٢) .

(١) راجع د. عبد الرؤف مهدى المسئولية عن الجرائم الاقتصادية طبعة ١٩٧٦ ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) الدكتور باهور إيب والدكتور صوفى أبو طالب (تشريع حور محب) القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٠

(٣) راجع حماية المستهلك فى الفقه الإسلامى دراسة مقارنة للدكتور رومان على السيد الشيبانى الطبعة الأولى ص ١٣ وما بعدها .

الاسلام يطلب صبح التجارة بالضيفة الاسلامية .

نظرا لأن التاجر هو الذى يقوم بهذا العمل البشرى للضحمة فان الاسلام يوجهه ويقدم له النصيح حتى يكون تعامله فى نطاق ما شرع الاسلام . ولا يضار به المستهلك .

ومن ذلك :

اثبتت الآثار أن النبى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام خرج ذات يوم إلى السوق فرأى الناس يتساومون ويتبايعون فاستمع اليهم ورأى صور تبايعهم واصناف المبيعات . فقال (يا معشر التجار يا معشر التجار فرفعوا اعناقهم ومدوا ابصارهم استجابة لندائه وانصاتا لما يقول وانتظارا لما يلقى عليهم من ارشاد وتعليم فقال : (ان التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى الله وبر وصدق) .

(اتقى الله) أى اتقى سخطه وغضبه فلم يظلم أحدا من خلقه (وبر) لم يحنث فى يمينه اذا حلف (وصدق) فلم يكذب ولم يجلس .

بهذا . . . نصيح النبى صلى الله عليه وسلم للتجار .

والتجار لهم مكانة عظيمة عند الله اذا صدقوا لانهم يساهمون فى نوع خطير من النشاط الاجتماعى الذى لابد للناس منه فى حياتهم والذى أمر الله به على وجه عام فى قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) .

وبذلك كان جزاؤهم عند الله عظيما اذا سلمت أيديهم وخلصت نياتهم وصدقوا السنتهم . فقد صبح فى الخبر (التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع النبیین والصديقين والشهداء) .

وتلتقى الشريعة الاسلامية مع غيرها من الشرائع الأخرى القديمة فى ارجاع العقاب على الجرائم الترموينية - من الناحية التاريخية - الى جرائم احتكار السلعة (٤) .

وهذا يقتضى منا أن نعرض لتدعيم الشريعة وحكمة فى الاسلام :

(٤) راجع تاريخ امة الاسلامى للاستاذ محمد يوسف موسى ص ١٠١ .

وراجع المستشار الدكتور مصطفى كاد كيرد المرجع السابق ص ٢٨ .

• ارجع الدكتور محمد سالم بنكر بحث عن الاحكار وموقف المشرع الاسلامى

منه (مجلة القانون والاقتصاد ديسمبر سنة ١٩٦٦ ص ٢٦ العدد الرابع ص ٦٥) .

تسعر السلع وحكمه في الإسلام :

تصدى فقهاء الشريعة الإسلامية للتسعر ويعرفونه بأن يأمر السلطان أو قوامه أو كل من ولى أمر من أمور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيعوا امتعتهم إلا بسعر معين فيمتنع (٥) من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة تعود على المجتمع .

يقول الامام ابن تيمية : (واذا وجب عليهم الطحانين والخبازين أن يضعوا الدقيق والخبز لحاجة الناس الى ذلك ألزموا كما تقدم أو دخلوا طوعاً فيما يحتاج اليه الناس من غير الزام لواحد منهم بعينه فعلى التقديرين يسعر عليهم الدقيق والحنطة فلا يبيعون الحنطة والدقيق الا بثمن المثل ولا الخبز الا بثمن المثل بحيث يربحون بالمعروف من غير اضرار بهم ولا بالناس) .

قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى (٦) وان كان في سنى القحط واضطربت الأسعار وابتغى استقامتها فوجهان . . اخدهما يحرم لعموم النهي . والثانى لا يحرم نظرا الى المقصود .

واذا رأى الامام فى ذلك مصلحة كان له أن يفعله وان قيل ان ذلك مصلحة للفقير فى تيسير العسير فليس لأحد مراد بل مراد الله تعالى فى خفض ما رفع وبذل ما منع وقف انت حيث اوقفك حكم الحق ودع ما يعين لك من مصلحة الخلق ولا تكن مما اتبع الراى والنظر وترك الآية والخبر .

فحكم الله منظومة فيما يأمر به على السنة رسله وليست فيما يستنبطه ذو العلم بعلمه ولا يستدل عليه ذو العقل بعقله (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (٧) .

ويقول شيخ الاسلام (٨) ابن تيمية : (. . . ومن منا يتبين ان

(٥) العزيزى على الجامع الصغير ج ١ ص ٢٢٧ .

وراجع بحث الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور الاحتكار وموقف التشريع الاسلامى منه بحث مقارن فى المذاهب وجلة القانون والاقتصاد العدد الرابع ديسمبر سنة ١٩٦٦ ص ٥٠٤ وما بعدها .

(٦) راجع حباية المستهلك المرجع السابق ص ٦٤ .

(٧) سورة النساء آية ٨٢ .

(٨) انحسبة فى الاسلام لابن تيمية ص ١٤ - ١٥ .

السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلمه
الناس واکراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم عما
إباحة الله لهم فهو حرام .

وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من
المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض فهو
جائز بل واجب .

فأما الأول فمثل ما روى أنس قال : (غلا السعر على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سمرت فقال : (إن الله
عز القابض الباسط الرازق المسعر وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني
أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال) .

رواه أبو داود والترمذي وصححه (٩) .

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم
وقد ارتفع السعر أما لقلة الشيء وأما لكثرة الخلق فهذا إلى الله فالزام
الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق .

وأما الثانى فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس
ليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل
ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما إلزامهم
الله به

فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته إلزامهم إلا يبيعوا
ولا يشتروا إلا بثمن المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة .

ومن ثم فإن المستفاد من أقوال فقهاء الشريعة الإسلامية أن التسعير
قد يكون واجباً على ولى الأمر إذا ما تقتطبت الحال ذلك - ولم يرد في
التسعير نص من كتاب الله ولا من سنة رسوله المتواترة .

وانما ورد حديث رواه كثير من أصحاب السنن ، وصححه الترمذي
وأبن حبان عن أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله فقالوا يا رسول

(٩) تفسير الأصول ج ١ ص ٧٨

والمرجع السابق ص ٦٥ .

الله : (لو سعرت ، فقال ان الله هو المتباض الباسط الرازق التسعير وانى
لارجى ان ألقى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم
ولا مال) .

وقد اختلف الفقهاء في حكم التسعير بناء على ما فهمه كل منهم في
دلالة هذا الحديث فذهب بعضهم الى تحريمه او كراهته واعتبره مظلمة ،
وعليه بان الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حكر عليهم والامام
مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة المشتري يرخص
الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، واذا تقابل الامران
وجب تمكين الفريثين من الاجتهاد لانفسهم والزام صاحب السلعة أن يبيع
بما لا يرضى به مناف لقول الله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراضى منكم) .

قال الشوكاني (١٠) : والى هذا ذهب جمهور العلماء ، وروى عن
مالك رضى الله عنه انه يجوز للامام أن يسعر ، وقال : ان حديث الباب
يرد عليه ... ثم قال ان ظاهر الحديث انه لا فرق بين حالة الغلاء
وحالة الرخص ، ولا فرق بين المجلوب وغيره والى ذلك مال الجمهور .

ثم قال : وفي وجه للشافعى جواز التسعير في حالة الغلاء وهو مردود ،
قال : وظاهر الحديث انه لا فرق بين ما كان قوتا للامم وغيره من
الحيوان ، وما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة ... واجازه
جماعة من متأخري ائمة الزيدية جواز التسعير فيما عدا قوت الامم
والبهيمة ، كما حكى ذلك عنهم صاحب الغيث ، ونقل عن صاحب الاثمار
ان التسعير في غير القوتين لعله انفاق والتخصيص يحتاج الى دليل (
هذا ما قاله الشوكاني احد فقهاء الزيدية ونقله .

... ويقول ابن قدامة ، معلقا على الحديث فوجه الدلالة من وجهين
أحدهما انه يسعر وقد سألوه ذلك ولو جاز لإجابهم اليه .

الثانى انه علل بكونه مظلمة والظلم حرام ولانة ماله فلم يجز منعه
من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان كما اتفق الجماعة عليه . قال بعض
أصحابنا التسعير بسبب الغلاء لأن الجالعين اذا بلغهم ذلك لم يقدموا
بسلمهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون ومن عنده البضاعة

(١٠) راجع نيل الاوطار الشوكاني ج ٥ ص ٢١٩ وما بعدها .

يُمْتَنَعُ مِنْ بَيْعِهَا وَيَكْتُمُهَا وَيَطْلُبُهَا أَهْلُ الْحَاجَةِ لَيْتَ مَا لَا يَجِدُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا
فَيَرْفَعُونَ ثَمَنَهَا لِيَصْلُوا إِلَيْهَا فَتُغْلَوِ الْأَسْعَارُ وَيَحْصُلُ الْأَضْرَارُ بِالْجَانِبِينَ
جَانِبِ الْمَلَائِكَةِ فِي مَنْعِهِمْ مِنْ بَيْعِ أَمْلاكِهِمْ وَجَانِبِ الْمُشْتَرَى فِي مَنْعِهِ
مِنَ الْوَصُولِ إِلَى عَرْضِهِ فَيَكُونُ حَرَامًا .

وَأَجَازَةُ قَوْمٍ مِنْهُمْ الْأَمَامُ مَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ وَسَعِيدُ
ابْنِ الْمُسَيْبِ وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَاحْتِجَّ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ
بِالدَّلِيلِ الْآتِيَةِ :

أَوَّلًا : بَانَ التَّسْعِيرُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلنَّاسِ بِالْمَنْعِ مِنْ اغْلَاءِ السَّعْرِ عَلَيْهِمْ
وَالْإِفْسَادِ عَلَيْهِمْ قَالُوا وَلَا يُجْبَرُ النَّاسُ عَلَى الْبَيْعِ إِنَّمَا يَمْنَعُونَ مِنَ الْبَيْعِ بِغَيْرِ
السَّعْرِ الَّذِي يَحْدُدُهُ ، وَلِيَ الْأَمْرُ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لِلْبَائِعِ
وَالْمُشْتَرَى وَلَا يَمْنَعُ الْبَائِعُ رِبْحًا وَلَا يَسُوغُ لَهُ مِنْهُ مَا يَضُرُّ بِالنَّاسِ (١١) .

وَاسْتَدْلُوا ثَانِيًا : بَانَ عَدَمُ التَّسْعِيرِ فِيهِ ضَرَرٌ لِلْمُشْتَرَى وَالضَّرَرُ مَمْنُوعٌ
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا ضَرَرَ وَلَا ضَارَرَ) فَمِنْ مَصْلَحَةِ الْمُشْتَرَى
تَسْعِيرُ السَّلْعَةِ وَبَيْعُهَا لَهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ حَتَّى لَا يَغْبِنَهُ الْبَائِعُ وَالْأَوْقَعُ عَلَيْهِ
الضَّرَرُ وَلِحَقُّهُ الظُّلْمُ فَمِنْ مَصْلَحَةِ الْمُشْتَرَى التَّسْعِيرُ وَمِنْ مَصْلَحَةِ التَّاجِرِ
عَدَمُ التَّسْعِيرِ وَهَذَا تَعَارُضَتِ الْمَصْلَحَتَانِ مَصْلَحَةُ التَّاجِرِ وَهِيَ خَاصَّةٌ
وَمَصْلَحَةُ الْمُشْتَرَى وَهِيَ عَامَةٌ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَيَجِبُ تَرْجِيحُ الْمَصْلَحَةِ
الْعَامَةِ عَلَى الْخَاصَّةِ عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ .

وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ تَرْجِيحُ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَةِ حِمَايَةَ لِلْجُمْهُورِ مِنَ الْمُسْتَهِلِّينَ
فَيَجِبُ التَّسْعِيرُ تَرْجِيحًا .

طَرِيقَةُ التَّسْعِيرِ عِنْدَ الْجِيزِيِّينَ لَهُ :

يَقُولُ ابْنُ حَبِيبٍ : يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ وَحْدَهُ أَهْلَ سَوْقٍ ذَلِكَ السَّيِّءُ
وَيَحْضُرُ غَيْرُهُمْ اسْتَظْهَارًا عَلَى صَدَقَتِهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ كَيْفَ يَشْتَرُونَ وَكَيْفَ يَبِيعُونَ
فَيَتَنَازَلُهُمْ إِلَى مَا فِيهِ لَهُمْ وَلِلْعَامَةِ سَدَادٌ حَتَّى يَرْضَوْا وَلَا يُجْبَرُونَ عَلَى
التَّسْعِيرِ وَلَكِنْ عَنْ رَضَى قَالَ : وَعَلَى هَذَا أَجَازَهُ مِنْ أَجَازِهِ .

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ : وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ بِهَذَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَصَالِحِ
الْبَاعَةِ وَالْمُشْتَرِينَ وَيَجْعَلُ فِي ذَلِكَ مِنَ الرِّبْحِ مَا يَقُومُ بِهِمْ وَلَا يَكُونُ فِيهِ أَجْحَافٌ

(١١) رَاجِعْ حِمَايَةَ الْمُسْتَهِلِّ الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ص ٦٨ .

بالناس وإذا صدر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك الى فساد الاسعار واختفاء الاقليات واقتلاف اموال الناس (١٢) .

ثم تطورت الدولة الإسلامية وصاحب ذلك زيادة موارد وتنوع النشاط الاقتصادي وتعمدة نهج تسيقات واسعة للجريمة التدرجية من تبيس ذلك .

(أ) منع سيدنا عمر بن الخطاب بيع وتجارة اللحوم واكلها يومين متتاليين من كل اسبوع وذلك حين قلت اللحوم ولم تعد تكفى جميع الناس في المدينة .

وكان يأتي مجزرة الزبير بن العوام بالبقيع ولم يكن بالمدينة سواها ، فان رأى من خرج عن هذا المنع ضربه بالدره وقال له (هلا طوبت بطنك يومين) .

(ب) بيع سيدنا عمر السلع المحتكرة جبرا عن محتكريها بثمن المثل ، وتحديد اسعار بعض السلع منعاً للتحكم والاضرار بالناس (١٣) .

فخلص مما تقدم ومن رأى الراجح الذى ذهب اليه فقهاء الحنفية وما روى عن الصحابة والتابعين ان الشريعة الإسلامية وان اخذت بحرية البيع والشراء وعدم الحجر على حرية الافراد ولكن هذا لا يحول دون اتخاذ الحاكم من باب (السياسة الشرعية) اجراءات التسعير ومنع احتكار السلعة رعاية لصالح الجماعة (١٤) .

وفي هذا يتفق فقهاء الشريعة الإسلامية مع ما ذهب اليه الشرائع القديمة وما أسفر عنه التطور الاقتصادي والقانوني في الشرائع الحديثة (١٥) .

(١٢) راجع حماية المستهلك المرجع السابق ص ٧٢ .

(١٣) راجع بحث للدكتور محمد شوقي الفنجري الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام منشور بمجلة ادارة قضايا الحكومة العدد الثاني ، السنة السابعة والعشرين ص ١١٢ .

(١٤) راجع في هذا نيل الاوطار للامام الشوكاني ج ٥ ص ٢٢٢ .

(١٥) راجع الدكتور مصطفى كامل كيرة التطور التاريخي للجرائم الاقتصادية مجلة القضاة العدد السابع يونية سنة ١٩٧٢ ص ٢٦ .

الشرائع الحديثة :

نشأت جرائم التمويل في التشريع الحديث نتيجة للآزمات التي خلقتها الحروب والثورات إبان القرن التاسع عشر ، كما تأثرت هذه الجرائم بالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والتي ترددت بين مذهب الاقتصاد الحر ومذهب الاقتصاد الموجه .

ومن العوامل التي أثرت في إبراز الجريمة التموينية الآزمات الاقتصادية فقد اقترن ظهور جرائم التمويل بالآزمات الاقتصادية التي خلقتها الحروب وما ترتب عليها من قيام حالة الحصار أو الأحكام العرفية وما فرضته على الدول من تخزين المواد الغذائية ومحاربة ما يعتمد إليه التجار من الاستغلال واحتكار السلعة وخلق السوق السوداء .

وقد كان للحرب العالمية الأولى أثرها في نشأة جرائم التمويل بصورة واضحة ذلك أن الأحداث التي تمخضت عنها تلك الحرب والتي استمرت إلى ما بعد انتهائها أرغمت كثيرا من الدول على التدخل لإعادة بنائها الاقتصادي ، كما أحدثت هذه الحروب تطورا كبيرا في النظام السياسية كان له أثره على أنظمة الدول من الناحية الاقتصادية ومن ذلك ظهور النظام الذي ساد روسيا القيصرية ، كما ظهر النظام الفاشيستي في إيطاليا سنة ١٩٢٢ والنظام الاشتراكي الوطني في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ثم ما لبثت أن اجتاحت العالم أزمة اقتصادية عنيفة سنة ١٩٣٩ ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من تعرض لها واضطرت الدول إلى فرض جزاءات اقتصادية شديدة لمواجهة هذه الأزمة ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فخلفت آثارا عميقة إذ تصدع اقتصاد الدول جميعها حتى الدول المحايدة التي لم تشترك في الحرب فاضاننت إلى التزامات الدول أعباء أخرى جديدة في وقت لم تكن قد تخلصت فيه بعد من آزمات الحرب العالمية (١٦) الأولى واضطرت إلى تشديد القيود التي فرضتها في نطاق القوانين الاقتصادية آحكمت الرقابة على الإنقذ ووضعت القيود لتنظيم التجارة الخارجية والداخلية وذلك إنقاذا لاقتصادها ، وفي مجال قوانين التمويل فرضت الرقابة على الأسعار ، كما لجأت الدول لمواجهة قصور مواردها التموينية إلى العمل بنظام البطاقات للحد من استهلاك الفرد وهو نظام لا يزال سائدا في كثير من الدول ومن بينها مصر :

(١٦) راجع الدكتور مصطفى كامل كمة المرجع السابق ص ٢٩ .

كما بدت ظاهرة أخرى جديدة بعد الحرب العالمية الثانية في بعض الدول التي كان يشملها الحرب فاعادت بناء اقتصادها القومي وظهرت دول ديمقراطية نسبية جديدة اتبعت نظاما اقتصاديا خاصا بها واضطرت لتنفيذه الى اصدار قوانين اقتصادية وتمويلية وتأمين بعض المرافق الاقتصادية •

كما ان للسياسة الاقتصادية اثر بارز في تطوير جرائم التمويل فقد ارتبطت جرائم التمويل بظهور الازمات الاقتصادية وما تلى ذلك من استغلال واحتكار للسلع مما حدى بالدول الى فرض جزاءات رادعة كما ان السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة لها اثرها وفي الدول التي تأخذ بالاقتصاد الحر تختص القيود على حرية التعامل ونقل بالتالي القوانين الاقتصادية والتمويلية وعلى العكس من ذلك اذا ما كثرت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ازدادت القوانين الاقتصادية والتمويلية •

ولم تكن فكرة القانون الاقتصادي والقوانين التمويلية وليدة الحروب فحسب فقد دعمت احداث أخرى اهمية القانون الاقتصادي والقوانين التمويلية في غير اوقات الحروب ومن هذا القبيل الازمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة التي كانت تمثل اكبر قوة اقتصادية (١٧) • وامتد اثر الازمة الى مختلف انحاء العالم ، مما دفع الدول المختلفة الى وضع قواعد متعددة لحماية النقد وتجنب البطالة واصلاح النظام الاقتصادي ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية ، فدعمت هذا الاتجاه لدى اغلب الدول ، حتى المحايدة منها التي لم تدخل في النزاع • وبرزت الحاجة الى تشديد الرقابة على الاسعار ، فانتشر نظام البطاقات الذي يقتصر على المواد الغذائية ، بل شمل ايضا سلعا أخرى ، مثل الملابس والوقود والمواد الأولية ووسائل الانتاج • ولجأت الدول الى الجزاءات الجنائية لضمان مراعاة تلك القيود •

وعقب تلك الاحداث اتجهت الدول المختلفة نحو الابتعاد عن نظام الاقتصاد الحر ، الذي يحرم كل تدخل من جانب الدولة في المشاكل الاقتصادية • فهو يقضى بان ازدهار الدول يتحقق اساسا كنتيجة للنزاع الحر بين القوي الاقتصادية ، في مجال نظام يتضمن في حد ذاته الوسائل اللازمة لقمع كل اختلال طارئ ، والكافية للتغلب على الصعوبات دون حاجة الى تدخل خارجي •

(١٧) راجع الدكتور أمال عثمان الجرائم التمويلية طبعة ١٩٨٢ ص ٥ •

ومن مظاهر تلك الاتجاهات الحديثة ، انتشار نظام التأمين على نطاق واسع في الدول الاشتراكية . بل ونجد ايضا ان هذا النظام لا يقل أهمية في الدول الغربية مثل فرنسا وانجلترا . وبالإضافة الى ذلك فكثيرا ما تلجأ الدول الى الاشتراك في بعض المجالات الاقتصادية ، كما في شركات المساهمة المختلطة ، أو قد تكتفى الدولة بمجرد الرقابة والإشراف على العمليات الاقتصادية .

وقد ترقب على تلك التغيرات الأساسية في النظم السياسية والاقتصادية ، أن ازدادت أهمية قانون العقوبات الاقتصادي ، الذي أضحي وسيلة فعالة لتحقيق سياسة الدولة في النواحي الاقتصادية .

وجرائم التمويل تدخل في مجال الجرائم الاقتصادية ، لأنها تتعلق بانتاج أو تداول أو توزيع المواد والسلع الضرورية . بالتالي فالنصوص المنظمة لها تحمي النظام الاقتصادي للدولة أيا كانت السياسة الاقتصادية السائدة . إذ أنه حتى في الدول التي تأخذ بالنظام الاقتصادي التقليدي مثل فرنسا وإيطاليا ، نجد أيضا أن الدولة تتدخل - كما أشرنا - في المجالات الاقتصادية وأن كان نطاق هذا التدخل محدودا في تلك البلاد (١٨) ، بعكس ما هو عليه الحال في البلاد التي تأخذ بالمذهب الاشتراكي .

وفي هذا النطاق المحدود الذي تتدخل فيه الدولة ذات النظام الاقتصادي التقليدي في النشاط الاقتصادي ، يبدو أن حماية التمويل لها الاهتمام الأكبر فيها . فنجد تشريعات مختلفة تفرض قيودا على التمويل وتقرر جزاءات جنائية على مخالفتها . ومن هذا القبيل القانون الذي صدر في فرنسا في ٣٠ يونيو ١٩٤٥ بعنوان (ضبط الجرائم الماسة بالتشريع الاقتصادي واتخاذ الإجراءات بشأنها والمعاقبة عليها) . والواقع أن هذا القانون يتضمن أساسا المعاقبة على مخالفة أحكام التسعير كرفض البيع ، واختزان البضائع والبيع بثمن أعلى (١٩) .

وتدري استاذتنا الدكتور أمال عثمان أن تدخل الدولة في مجال التمويل أصبح نظاما أساسيا في البلاد المختلفة أيا كان النظام الاقتصادي الذي تأخذ به (٢٠) .

(١٨) راجع الدكتور أمال عثمان المرجع السابق ص ٦ .

(١٩) راجع الدكتور محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية طبعة ١٩٦٢ ص ٣١ .

(٢٠) راجع الدكتور أمال عثمان المرجع السابق ص ٥ .

الفصل الثانى

النصوص الخاصة بجرائم التموين فى التشريعات
العربية وفى جمهورية مصر العربية

أولا : جرائم التموين فى التشريعات العربية

(١) فى التشريع السورى :

صدر قانون العقوبات الاقتصادى السورى بموجب المرسوم التشريعى
رقم ٣٧ بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ ، ويتضمن ثلاثة فصول :

فالفصل الأول : ينص على تعاريف عامة ، فالمادة الأولى تعرف للدولة
فى معرض تطبيق المرسوم التشريعى . وعرفت المادة الثانية الأموال
العامة ، ونصت المادة الثالثة على أن يشمل قانون العقوبات الاقتصادى :
مجموعة النصوص التى تغطى جميع الأعمال التى من شأنها إلحاق الضرر
بالأموال العامة وبعمليات إنتاج وتوزيع وتداول واستهلاك السلع
والخدمات ، وتهدف إلى حماية الأموال العامة والاقتصاد القومى والسياسة
الاقتصادية كالتشريعات المتعلقة بالتموين والتخطيط والتدريب والتصنيع
ودعم الصناعة والائتمان والتأمين والنقل والتجارة والشركات والجمعيات
التعاونية ، والضرائب وحماية الثروة الحيوانية والمائية والمعدنية) .

إلا أنه يلاحظ أن بعض نصوص التشريعات المذكورة لا يدخل فى القانون
الاقتصادى أى يقصد به حماية مصلحة اقتصادية ، فضلا عن هذا فإن
القانون لم يفرق بين الملكية العامة للدولة وملكية الشعب ، والقانون
الاقتصادى يحمى النوع الأخير فقط ، أما ملكية الدولة فتحمىها قوانين
أخرى ، ومن ثم اتسع مجال تطبيق قانون العقوبات الاقتصادية على
جرائم تدخل فى قانون العقوبات (١) .

وقد تضمن الفصل الثانى الجرائم وعقوباتها . ومعظم الجرائم يدخل
فى الجرائم الاقتصادية مع مراعاة التحفظ السابق بشأن الأموال التى يحميها
القانون الاقتصادى وقانون العقوبات الاقتصادى فيجب أن تتعلق مباشرة ،
وليس بطريق غير مباشر ، بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو التداول .

(١) راجع الدكتور محمود مصطفى : الجرائم الاقتصادية ص ٢٩ وما بعده .

(ب) جرائم التهمين في التشريع الليبي :

اصدر المشرع في ليبيا القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن التسعير الجبرى وقد تضمنت نصوص هذا القانون حظر بيع المواد الغذائية وغيرها من المواد الواردة في الجدول المرافق بأكثر من الأسعار التي تحدد لها وفق أحكام هذا القانون . ونصت المادة ١٥ من هذا القانون على معاقبة كل من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد لها أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح المحدد وحددت لذلك عقابا الحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ويعاقب بالعقوبة نفسها مشتري السلعة موضوع المخالفة اذا كان شراؤها بقصد الاتجار فيها .

وقرر التشريع كذلك مسئولية صاحب المحل عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا القانون ، كما نص القانون ايضا على اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية دون غيرها بالفصل فيما يقع في دائرتها من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وجعل الأحكام الصادرة من هذه المحكمة نهائية غير قابلة للطعن فيها الا بطريق النقض متى توافرت حالاته ولقد أحسن التشريع الليبي صنعا بتقرير الطعن بالنقض في هذه الأحكام وذلك ضمانا لاستقرار المبادئ القانونية لهذه الجرائم (٢) .

(٢) راجع الدكتور مصطفى كامل كمة المرجع السابق ص ٤٢ .

(ج) جرائم التهموين في التشريع الجزائى :

صدر الامر رقم ٦٦ - ١٨٠ مؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ بأحداث مجالس قضائية خاصة لقمع الجرائم الاقتصادية وتنفيذا لهذا الامر صدر المرسوم ٢٦ - ١٨١ يتضمن تحديد عدد الأعضاء للمجالس القضائية الخاصة لقمع الجرائم الاقتصادية .

اما الامر ٦٦ - ١٨٠ فقد نص في المادة الأولى على ما يأتى :
(يهدف هذا الامر الى قمع الجرائم التى تمس بالثروة الوطنية والخزينة العامة والاقتصاد الوطنى والتى يرتكبها الموظفون أو الاعوان من جميع الدرجات التابعة للدولة وللمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والجماعات العمومية ولشركة وطنية أو شركة ذات الاقتصاد المختلط أو لكل مؤسسة ذات الحق الخاص تقوم بتسيير مصلحة عمومية أو أموالا عمومية) .

ويحتوى الامر على أربعة أبواب :

فالباب الأول ينص على الجرائم فى ثلاثة فصول : الجرائم التى يرتكبها موظفو القطاع المسير ذاتيا أو من يماثلهم أو المستخدمون فيه ، والجرائم الموصوفة والغش والاستغلال الجارى ضد الثروة العمومية ، وعمليات التزوير التى من شأنها أن تلحق اضرارا بصحة المستهلك .

وينص الباب الثانى على العقوبات المطبقة ، وهى عقوبات تتدرج من السجن بين ثلاث سنوات وعشرين سنة وقد تصل الى الاعدام ، فضلا عن الغرامة والحرمان من الحقوق الوطنية وحجز الأموال والتعويضات .

(د) الجرائم التموينية في المملكة العربية السعودية :

تعرضت المملكة العربية السعودية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية الى ارتفاع أسعار الحاجيات الضرورية نتيجة للتوتر الذي وحد بين بعض الدول الغربية وما اذيع عن احتمال نشوب حرب (٢) .

وبعد أن زال شبح الحرب عادت الأسعار الى أصلها وقد لفقت هذه الظاهرة احد أعضاء مجلس الشورى في ١٥ من شعبان سنة ١٣٥٧ اذ أبدى اقتراحا بتأليف لجنة باسم لجنة مكافحة الغلاء تكون مهمتها استيراد المواد الغذائية وبيعها بالتجزئة بأرباح لا تتجاوز ٢٪ وحتى تتمكن من الهيمنة على الحركة التجارية بطريقة عملية وتحديد الأسعار بواسطة المنافسة المشروعة وذلك بالاتصال بالأسواق الأجنبية ومعرفة أسعار البورصة والتكاليف الحقيقية للبضائع وقد لقي هذا الاقتراح ترحيبا من مجلس الشورى الذي رفع تقريراً الى نائب الملك ذكر فيه ان بعضاً من الحكومات ذات الثروة الواسعة تفكر دوماً في اتخاذ انجح الطرق المؤدية الى تأمين المواد الغذائية في بلادها عند كل مناسبة يشتم منها ما يؤدي الى تقلقل الأسعار في الأسواق التجارية وبذلك تضرب على ايدي الهلوعين الذين يريدون استغلال هذه المواقف لمصالحهم الشخصية . كما دعم المجلس الاقتراح بانه قد مر على البلاد في الماضي من كوارث الدهر وفوادم المحن ما جعلها تهرع عند امثال هذه المناسبات الى الأسواق التجارية لخزن المواد الغذائية . ويستغل بعض التجار هذه المواقف لمصالحهم الذاتية دون موجب أو مبرر لذلك وحيث ان الازمة الحالية اصبحت لا تساعد على تحمل زيادة الأسعار مهما كانت الزيادة فضلاً عن الغلو فيها فان المجلس يؤيد الاقتراح من حيث ضرورة اتخاذ التدابير المؤدية الى ايجاد الكميات الكبيرة من المواد الضرورية وبالاخص المواد الغذائية وقد وازق المجلس الحالي على حصر الاقوات والحاجيات الضرورية لدى التجار والجلابين واحصاؤها كلها أو بعضها حسب الدواعي المقتضية ومعرفة أسعارها الحقيقية وانذار التجار والجلابين بواسطة الحكومة بمصادرة أموال كل من يحتكر اقواتاً أو حاجيات

(٢) راجع الدكتور مصطفى كامل كسرة الجرائم التموينية المرجع السابق

ضرورية زائدة عن حاجته عند حلول الازمات أو بيعها زيادة عن السعر
الذي تقرره تلك اللجنة .

وبناء على ذلك صدر قرار المجلس المالي رقم ٢٨٢ في ٢٤ نوفمبر
سنة ١٣٥٧ بتأييد هذا الاقتراح الذي وافق عليه مجلس الشورى بالقرار
رقم ٤٦ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨ والذي تضمن تأليف لجنة بمكة تسمى
لجنة مكافحة الغلاء على أن تشكل من عضو من مقام النيابة ووزارة المالية
وأمانة العاصمة ومجلس الشورى والأمن العام ، أما في الملحقات فتؤلف اللجنة
من عضو من الامارة وعضو من البلدية في الجهة التي بها بلديات وعضو
من المجلس الاداري .

والباب الثالث في المجالس القضائية الخاصة التي تحدث في مدن
الجزائر ووهران وقسطنطينية .

والباب الرابع نص على احكام مختلفة .

ان هذا الارتفاع تم بصورة فاحشة لا مبرر لها وهو يقتضي سرعة تدخل
الحكومة لمعالجة الامر واتخاذ الاجراءات الكفيلة لاعادة اوضاع بيع المواد
الغذائية والتموينية الى وضعها الطبيعي في اسرع وقت .

وفي ١٣٩٣/١٢/٢٩ هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٩٥ بشأن
تحديد اسعار المواد التموينية وتضمن هذا القرار صرف اعانة نقدية
لمستوردي المواد الغذائية وهي الارز والسكر والدقيق طالما ظلت اسعارها
مرتفعة بشكل غير عادي . كما حرص المجلس على ان يتضمن قراره النص على
ان مقدار الاعانة حدد على اساس الاحتفاظ بأسعار هذه المواد التي كانت
سائدة في نهاية شهر شعبان ١٣٩١ هـ الموافق آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ م .

كما صدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٠ في ١٣٩٤/٤/١٦ هـ
باعادة تسعير الخبز ضمانا للحد من ارتفاع السعر . كما صدر قرار بتسعير
الأدوية وتحديد أجور العمليات الجراحية .

(هـ) الجرائم التهوينية في التشريع الكويتي :

صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاشراف على الاتجار في بعض السلع وتحديد أسعارها والغي هذا القانون بالمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ والذي حظر في المادة الثانية منه العمل على ارتفاع أسعار السلع ارتفاعا مصطنعا ويعتبر من وسائل ذلك اذاعة اخبار غير صحيحة بين الجمهور أو تخزين أو اخفاء كميات من السلع بقصد تحقيق ربح لا يكون نتيجة طبيعية لواقع العرض والطلب . و لاياخذ هذا التشريع بمبدأ اخضاع السلع لنظام التسعير أو تحديد الأرباح . اذ جعل اخضاع بعض السلع لنظام التسعير جوازيا وذلك بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة .

وفي مجال الاشراف على تجارة التجزئة نصت المادة ١١ على انه لا يجوز لأي محل تجارى سواء أكان مؤسسة عامة أو خاصة أو شركة أو فردا :

- ١ - أن يخفى أى سلعة أو يغلق محله بقصد الامتناع عن البيع .
- ٢ - أن يرفض طلبات الشراء المعتادة لأية سلعة .
- ٣ - أن يفرض على المشتري لاحدى السلع شراء كميات معينة منها ، أو شراء سلع أخرى منها .
- ٤ - أن ينشر اعلانات عن مواصفات أو بيانات غير حقيقية للسلعة . أو عن استعداده لأداء خدماتها دون أن يقوم بذلك .
- ٥ - أن يمتنع عن تسليم فاتورة بيع السلع للمشتري اذا طلب منه ذلك .
- ٦ - أن يتقاضى من المشتري ثمنا أعلى من الثمن المعلن للسلعة .

كما اجازت المادة ١٢ لوزير التجارة والصناعة الزام المحلات والشركات والمؤسسات التجارية بوضع ملصقات أو بطاقات ببيان أسعار بيع كل أو بعض السلع للمستهلك وبذلك يفرض المشرع هذا السلوك ولكنه خول لوزير التجارة السلطة وهي مرونة في التشريع تتوقف على الظروف المناسبة التي تسمح بذلك . كما جعل التشريع الالتزام بوضع

السعر مقصورا على سعر البيع بالنسبة للمستهلك فلا تسرى على أسعار
للبيع بالجملة . أما في مجال العقوبة فقد نص التشريع في المادة ١٣ أن
مخالفة البندين ١ ، ٢ من المادة الأولى من القانون - والبند الأول يخول
وزير التجارة والصناعة ان يلزم كل من يحوز أو يستورد أو يبيع أى سلعة
بان يقدم للوزارة في المدة التي تحددها البيانات المتعلقة بكمياتها وإيصافها
وأسعار بيعها ، والبند الثاني والذي يعطى لوزير التجارة والصناعة الحق
في ان يستولى عند الضرورة على أية سلعة مقابل تعويض عادل يراعى في
تقديره التكلفة ونسبة معقولة من الربح ويقدر هذا التعويض لجنة يصدر
بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة - كما نصت المادة ١٣ المشار
اليها على عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي
دينار ، كما عاقبت المادة ١٣ على مخالفة البندين ٣ ، ٤ من المادة الأولى -
وتحظر المادة الثالثة فرض شراء كميات معينة من سلعة على المشتري
أو شراء سلع أخرى منها والبند الرابع الخاص بنشر مواصفات أو بيانات
غير حقيقية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل
عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو باحدى هاتين
العقوبتين مع مصادرة السلع المضبوطة والأدوات ووسائل النقل التي تكون
قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ويجوز في جميع الأحوال الحكم بغلق
المحل الذي وقعت فيه الجريمة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإلغاء
الترخيص وغلق المحل نهائيا . ولوزير التجارة والصناعة ان يأمر بإغلاق
المحل الى ان تأذن النيابة العامة أو المحكمة بفتحه أو يتم الفصل في
الدعوى . وتعلق على باب المحل لوحة بشكل ظاهر بمنطوق الحكم أو القرار
الصادر بغلق المحل .

وهذا النص يشابه عقوبة شهر ملخصات الحكم الواردة في التشريع
المصرى .

ثانيا - جرائم التهمين والتسعين الجبرى فى جمهورية مصر العربية :

كان يوسف عليه السلام اول من ولى امر التهمين بالصورة التى تقترب من النظام المعروف حاليا اذ انه ولى خزائن مصر بعد تلك الازمة الضاربة التى شاعت فى مصر فى عهده وجاء ذكر ذلك فى القرآن الكريم :
سورة يوسف : ٤٦ •

(قال تزرعون سبع سنين دابا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تاكلون ، ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد ياكلن ما قدمت لهن الا قليلا مما تحصون ثم يأتى بعد ذلك عام يغات فيه للناس وفيه يعصرون)
(صدق الله العظيم)

وفى الآيات مع متابعة مناسبة الأحداث التى تتعلق بها نقبين وجود ما يطلق عليه الازمات التهمينية وكيفية مواجهتها بأسلوب بالغ الحكمة والتوفيق ، اذ تاتى على اهل مصر سبع سنين تغل فيها الأرض وتفيض غلالها وقين تنعين الاقتصاد والادخار لسنين سبع أخرى عجاف يستهلك فيها الناس ما تم توفيره وادخاره فى السنين السبع الأولى ، ويتعين سيدنا يوسف على خزائن مصر طبقا لهذه السياسة يعتبر يوسف أول وزير تموينى فى العالم على النحو المعهود الآن (٤) •

ثم عرفت بعد ذلك مصر نظام الحسبة والمحتسبون •

وقد كان المحتسبون يتبعون فى أداء أعمالهم وسائل شتى تماثل احدث ما يتبع اليوم فى هذا المجال •

فلقد كانوا يقومون بتسعير السلع والزام الباعة بالاعلان عن أسعارها كتابة • كما كانوا يقومون بارسال العيون فى البحث عن الاماكن التى تتخزن فيها البضائع والمواد التهمينية فى الأسواق • كما كانوا يبعثون بالصبيان والجوارى لأبتياح السلع والتجارة لمعرفة السعر الذى بيعت به وللتأكد من سلامة المكايل والموازين •

(٤) راجع جرائم التهمين والتسعين الجبرى للاستاذ محمد عزت عجوة
طبعة ١٩٧١ ص ١٠ وما بعدها .

ولقد كان المحتسبون يتبعون قواعد واوضاع منهية يرون انها واجبة
الاتباع ويتم تدريسها ونشرها عليهم .

ثم تدهور نظام الحسبة في عهد المماليك رغم ان بعض العلماء وكبار
القوم وقت ذلك كانوا يتولون أمر الحسبة .

ويرجع هذا التدهور في المقام الأول الى توافق وتعاون المحتسبين مع
التجار . وأدى هذا الامر الى وجود تخمر وتمرد بين المماليك حتى ثاروا
على بحر الدين زهير محتسب القاهرة في سنة ٨٩١ هجرية لهذا السبب
وحاولوا احراق بيته .

وايضا امر السلطان قايتباي بضرب المحتسب كسباي عشرين عصا
سنة ٨٩٤ هجرية وذلك لتسببه في رفع الأسعار (٥) .

ولقد كان السبب المباشر الرئيسي علاوة على ما تقدم هو الاباحة في
تقاضى المحتسبين رسوم من التجار كرواتب لهم .

وأدت هذه المساويء الى تعديل في نظام الحسبة .

ففى عهد محمد على ألغى نظام الرسوم وتم فرض مرتب ثابت
للمحتسب قدره اكياس أى ٢٥ جنيه تقريبا .

ولكن الوقوف على وصف دقيق لحالة التموين والأسعار تاريخيا في
مصر خلال هذه الفترة يعبر عنه ما كتبه المؤرخ الجبرتي في كتابه عجائب
الآثار (٦) .

(فاغلقت الفكهانية حوانيتهم واخفوا ما عندهم ورفضوا بيعها وفي
الليل يبيعونها بالثمن الذى يطالبونه والمحتسب يكثر من المرور بالأسواق
ويتجسس عليهم ويقبض على من أغلق حانوته أو وجدها خالية أو عثر
عليه يبيع بالزيادة وينكل بهم ويسحبهم مكشوفى الرؤوس مشنوقين الحبال
ويضربهم ضربا مؤلما ويصلبهم في مفارق الطرق مخزومي الانوف ويعلق
فيها النوع الغال في ثمنه) .

وفي سنة ١٨٣٠ جمع محافظ القاهرة التجار وحدد لهم أسعار بعض
السلع وفقا لفصول السنة مع وضع عقوبات محددة تتراوح بين الجلد

(٥) راجع جرائم التموين والتسعر الجبرى للاستاذ محمد عزت . عجوة
المرجع السابق ص ١٢ وراجع الدكتور ابراهيم طوفان مصر في عهد المماليك .

(٦) الجبرتي وعجائب الآثار جزء ٤ ص ٢٦٩ .

بالسياسات والحبس والاشغال الشاقة وتحريم من العمل وتخفيف هذه
العقوبات باختلاف درجة الزيادة في السعر والقدرة على التحمل وعدد
مرات المخالفة .

كما تم تحديد الشروط الواجب توافرها في المحتسب او مأمور
الاحتساب كما كانوا يسمونه في هذا الوقت . كما تم اختيار طائفة من
ذوى الفطنة للتجسس على الباعة وعين بعض رجال الشرطة للتبص على
المخالفين (٧) .

وفي الاسكندرية كان مأمور الاحتساب غير معروف ثم تعيين ضابطين
برتبة صاغ بناء على صلب مأمور الضبطية لمراقبة الأسعار وخاصة أسعار
الخبز والخضروات .

هذه لمحة تاريخية عن الجرائم التموينية في مصر :

واستقرت النظم الرأسمالية في البنيان الاقتصادي المصري مع بداية
الحرب العالمية الاولى . فعرفت البلاد حرية التجارة (الداخلية والخارجية)
وحرية العمل (٨) وحرية الائتمان وحرية تنقل رأس المال الوطنى والأجنبى
عبر الحدود الخ . واختفت تبعاً لذلك أو كادت نصوص التجريم
الاقتصادي الا من حيث تقريرها لمبدأ حرية التجارة والصناعة أو تصديها
لحمايتها (المادتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ من قانون العقوبات) .

ولم يدم ذلك الحال طويلا . فما لبث الاقتصاد المصري ان تعرض
مع بؤادر الحرب العالمية الاولى استغلال التجار لنشوب الحرب وانشغال
الحكومة بتنفيذ تعديدها بتوفير كل ما تطلبه الدول المحتلة في ذلك الوقت
فلجأوا الى تخزين السلع ورفع الأسعار .

وازاء هذه الظروف طلبت نظارة الداخلية اصدار تشريع لمواجهة
هذه الحالة فصدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٤ الذى بموجبه تم انشاء لجنة
بكل محافظة ومديرية برياضة المحافظ أو المدير وبعضوية اعضاء بينهم
ناظر الداخلية لتحديد أسعار الاغذية وغيرها من المواد الاولية التى صدرت
في جدول مرفق بهذا القانون على ان يكون لناظر الداخلية ان يضيف أو يحذف
ما يشاء هذه الاصناف .

(٧) راجع مؤلف السيد البز العربى في الحسبة المحتسبين في مصر ص ١٥٥ .

(٨) راجع دروس في قانون العقوبات الاقتصادية الجرائم الاقتصادية في التشريع

المصري للدكتور نبيل مدحت سالم طبعة ١٩٧٦ ص ٥ .

وكان المنوط بهم مراقبة التجار من حيث الأسعار ومدى توافر الخروص من السلع والبضائع الضرورية من رجال الشرطة والإدارة .

وفي ١٩١٤/٨/٢٤ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة عامة تبحث في حالة النقص من حيث تموينة وتوفير المواد الأولية الغذائية وغيرها من جميع أصناف الحاجات الأولية أو أطلق عليها لجنة التموين (١) .

وفي ١٩١٧/٩/١٦ صدر مرسوم سلطاني بإنشاء مصلحة للتموين بوزارة الداخلية خلال مدة الحرب يرأسها شخص يطلق عليه مراقب التموين على أن تتبع هذه المصلحة ووزارة الداخلية مباشرة وأن تعرض أعمالها عليه وتتلقى منه وحدة الأوامر بموجب الأمر رقم ٤ في ١٩١٧/١٠/٩ .

ولقد تم إلغاء هذه المصلحة بإنشاء (لجنة مراقبة التموين) بموجب اتفاق الحكومة المصرية والسلطات العسكرية البريطانية وتحولت بموجب ذلك وبناء على القانون الصادر في ١٩١٨/٣/٩ كل الاختصاصات التي كانت معقودة للجان التسعيرة ولجنة التموين ومصلحة التموين إلى هذه اللجنة الجديدة .

وبعد انتهاء الحرب للعالية الأولى تم إلغاء لجنة مراقبة التموين .

ولتنظيم الحالة التموينية للتسعيرية في البلاد صدر مرسوم بقانون في ١٩٢٠/٣/١٥ بإعادة إنشاء مصلحة التموين على أن تتبع وزارة الزراعة ويطلق على رئيسها (المراقب العام للتموين) وعين لهذا المنصب المستر سوفيت سميت أحد مفتشي الأمن العام .

وفي سنة ١٩٢٢ لم يدرج لهذه المصلحة الاعتماد اللازم في الميزانية وبذلك تم إلغاؤها .

وفي سنة ١٩٣٠ وبمناسبة الأزمة الاقتصادية العالمية اقتضى الأمر بإنشاء جهاز لمكافحة الغلاء في شهر مارس سنة ١٩٣١ ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٥٣ في إبريل سنة ١٩٣١ بالزام التجار بالإعلان عن أسعار سلعهم ككتابة مع تحديد عقوبات للمخالفين واسند تنفيذ أحكام المرسوم إلى مأموري الضبطية القضائية عامة ومفتشي المواد الغذائية والمستخدمين الذين تعينهم وزارة المالية .

(١) راجع جرائم التموين والتسعر الجبري للأستاذ محمد عزت عجوة المرجع

السابق ص ٢١ وما بعدها .

وفي العام التالي عهد إلى مفتش قام بالتفتيش الإداري الذي كان قد أنشئ بوزارة الداخلية سنة ١٩٢٢ بملاحظة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون السالف ونظرا لكثرة أعمال أولئك المفتشين فنقد انتدب لمعاونتهم مفتشان آخران .

ولقد استقر الوضع ما انتهى إليه الأمر بعد الحرب العالمية إلى أن ظهرت في الأفق الحرب العالمية الثانية واقتربت من الأبواب وبدأت نذر الحرب في الآفاق في سنة ١٩٣٩ فبدأت مرحلة أخرى في تطور تشريعات التموين والأسعار .

ففي عام ١٩٣٩ صدر مرسوم بالقانون رقم ٩٥ في ١٩٣٩/٨/٢٦ وقضى بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين ثم صدر قرار وزير الدفاع الوطني بشأن إحصاء المخزون من المهمات والبضائع تنفيذًا لذلك .

وفي ذات التاريخ صدر أيضا المرسوم بقانون ٩٦ سنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد أو تموين الجيش والقوات العامة أو تزويد السكان المدنيين وحمايتهم للمحافظة على الأمن العام في حالة قيام خطر الحرب الداهم أو توتر العلاقات الدولية .

وفي أول سبتمبر ١٩٣٩ صدر مرسوم بقانون بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية ابتداء من يوم ١٩٣٩/٩/٢ نتيجة لقيام الحرب العالمية الثانية .

وفي ١٩٣٩/٩/٢٠ صدر مرسوم بقانون ١٠٨ سنة ١٩٣٩ بنقل الاختصاصات التي يخولها القانون ١٩٣٩/٩٥ والخاص بإحصاء المؤن اللازمة للجيش والسكان المدنيين إلى لجنة وزارية تسمى لجنة التموين مشكلة من السيد وزير المالية رئيسا ووزير الدفاع الوطني ووزير التجارة والصناعة ووزير يعينه مجلس الوزراء أعضاء كما أجاز هذا المرسوم لهذه اللجنة الوزارية أن تعهد ببعض اختصاصاتها إلى أحد أعضائها .

نشأة وزارة التموين :

تم انشاء وزارة التموين بموجب القرار رقم ١٩٤٠/٢٤ وعهد اليها بمباشرة الشئون والاختصاصات التي كانت تباشرها لجنة التموين والوزارات الاخرى .

الا انه في ٢٨ مارس ١٩٤٦ صدر مرسوم بقانون بالغاء وزارة التموين واطافة اختصاصاتها للتجارة والصناعة وكانت ذلك فيما جاء بمفكرة مجلس الوزراء بمراعاة أمرين :

الأول : المهام والواجبات والشئون التي تقوم بها الوزارة فيما خلا ما ترى الحكومة الغاؤه تدريجيا من القيود وفقا لتطور الحالة نحو العودة الى سيرها الطبيعي .

الثاني : ان لغاء الوزارة لن يضار بسببه أى موظف وان ميزانية الوزارة في ذلك الوقت تقل بأبوابها ودرجاتها واعتماداتها القائمة الى وزارة التجارة والصناعة وتعتبر وحدة مستقلة .

الا انه في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ صدر مرسوم بقانون باعادة وزارة التموين وظلت باقية حتى الآن .

وسبق ان صدر في ١٩٤٣/٧/١ مرسوم ملكي مكون من مادتين الأولى منه تنص على اختصاص وزارة التموين بشئون التموين والأسعار وعلى الاخص تنفيذ القوانين والمراسيم والوامر والقرارات المتعلقة بتنظيم اوامر الاستيلاء والتكاليف ويحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف وفرض قيود ورقابة على تداول بعض الموارد أو استهلاكها بغير اخلال بما يكون مخولا للوزارات الاخرى من اختصاص في هذه الشئون .

وفي ١٩٤٥/١٠/٦ صدر المرسوم بقانون ١٩٤٥/٩٥ الذي تفاسول شئون التموين كافة وهو يعتبر حجر الزاوية فيما يتعلق بتشريعات التموين جميعا رغم مضي ربع قرن عليها وان كان قد لحقه تعديل بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ (١٠) .

(١٠) راجع القرارات والاحكام التموينية للاستاذ عبد الحميد محمد على وعادل عزيز الطبعة السابقة ص ٦ .

وفي سنة ١٩٥٠؛ صدر المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون الأسعار والتسعير الجبرى وما زال هذا القانون بدوره يمثل حجر
الزاوية فى تشريعات التسعير الجبرى .

وخلال هذه الفترة كان القانون الاساسى الذى تتروم الوزارة بتنفيذه
هو المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والمعمول به حائيا الذى اجاز لوزير التموين لضمان تموين البلاد وتحقيق
العدالة فى التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا
بعض التدابير الخاصة بفرض قيود على افتاج المواد والسلع وتداولها
أو استهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص وكذلك فرض قيود
على نقل المواد والسلع من جهة الى أخرى وتقييد منح الرخص الخاصة
بانشاء أو تشغيل المحال التى تستخدم فى تجارتها أو صناعتها اية مادة .
أو سلعة ، وتحديد اقصى صفة يمكن التعامل بها بانسبة الى اية سلعة أو
مادة فضلا عن حق الاستيلاء على وسائل النقل أو أى مصلحة عامة أو خاصة
أو معمل أو مصنع أو محل للصناعة أو عتار أو منقول أو مادة أو سلعة
والزام أى فرد بأى عمل أو اجراء أو تكليف أو تقديم بيانات .

وفى الاختصاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح موكول
لوزارة التجارة والصناعة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح الى ان اسند هذا
الاختصاص لوزارة التموين بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١ الذى
نص على ان يباشر وزير التموين الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة
بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وبذلك استكملت وزارة
التموين كل مقوماتها للقيام بمسئولياتها وصدر بتنظيمها القرار الجمهورى
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ .

وبتاريخ ٥ مارس ١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٩١٣ لسنة
١٩٦٢ بالحاق مصالح التجارة الداخلية وهى مصلحة التسجيل والرقابة
التجارية ومصلحة التسويق الداخلى ومصلحة دمج المصوغات والموازين الى
وزارة التموين نقلا من وزارة الاقتصاد واطلق على الوزارة اسم وزارة التموين
والتجارة الداخلية .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تطور مفهوم وزارة التموين فلم تعد
قاصرة على القيام بتلك التدابير الاستثنائية فى خلال الازمات أو الحروب
بل أصبحت تهدف فى ظل نظامنا الاشتراكى الى العمل على توفير احتياجات

ايراطنين من مختلف السلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج اللازمة للاستهلاك المحلي والحرف الصناعية وذلك في اطار الخطة العامة للدولة دما تهدف الى التنظيم والرقابة على التجارة الداخلية والاشراف على توزيع السلع بما يضمن وصولها الى المستهلك بالمواصفات والاسعار المناسبة عن طريق اجيزة القطاع العام أو الاجهزة التعاونية أو اجيزة القطاع الخاص بما في ذلك الهيئات والمؤسسات والشركات العامة التابعة لاشراف الوزارة . وهذا ما اكدته المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم واختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية الصادر في يوليو ١٩٦٨ .

جرائم التموين والتسعير الجبرى من جرائم أمن الدولة :

لقد حرص المشرع على ان تكون شئون التموين والاسعار تحت رعايته وملاحظته دائما ويلجأ لتحقيق ذلك عن طريق اخضاعها لنظم خاصة واخراجها من نطاق الجرائم العادية والحاكمها بجرائم من الدولة .

والتشريع الاساسى عندنا في حالات الطوارئ، هو القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ويعتبر هذا القانون من اهم القوانين بل هو الاساس الاول لجميع القوانين والوامر المنظمة لحالات الطوارئ، وتنظيم سلطات رئيس الجمهورية الاستثنائية في هذه الحالات وما يترتب على وجودها من اجراءات خاصة .

ولقد اعقب صدور هذا القانون ان اصدر رئيس الجمهورية الامر رقم ٤٠ بتشكيل محاكم أمن الدولة الجزئية في كل محافظة وعاصمة وكل مديرية لتنظر في الجرائم التى تقع بالمخالفة والأحكام والوامر العسكرية والقرارات الجمهورية التى تقضى هذه الوامر والقرارات باحالتها الى محاكم أمن الدولة .

ثم تلى ذلك صدور الامر رقم ٤١ بتحديد الجرائم التى يجوز للنياية انعامه احوالها محاكم أمن الدولة . ومن بينها ما نص عليه فى المرسومين رقم ١٩٤٥/٩٥ الخاص بشئون التموين ، ١٩٥٠/١٦٢٣ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقرارات المنفذة لهما (١١) .

وبعد اعلان الحرب فى يونيو سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ واعقب ذلك امر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ باحالة بعض الجرائم التى يعاقب عليها

(١١) الوقائع المصرية فى ١/١/١٩٥٨

القانون العام الى محاكم أمن الدولة وتضمن هذا الامر احالة جرائم التموين المنصوص عنها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجرائم التسعير المنصوص عنها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الى محاكم أمن الدولة .

واستنادا الى قيام حالة الطوارئ أصدر رئيس الجمهورية بسد قيام حرب اكتوبر الامر رقم ٧٥ لسنة ٧٣ بتعيين حاكم عسكري عام ونائب له وصدرت عدة اوامر عسكرية من نائب الحاكم العسكري من بينها الامر رقم ٥ لسنة ٧٣ في ١٨ ابريل سنة ١٩٧٣ .

وقد تناول هذا الامر بالتجريم العديد من المسائل التموينية ووضحت مذكرته الايضاحية الهدف من اصدار مثل هذا الامر بانه (حرصا من الدول على توفير اقوات الشعب منع استغلال البعض بحاجة المواطنين اليها باتباع العديد من الطرق والاساليب الملتوية بهدف الاتجار بها وتحقيق ارباح غير مشروعة مما يؤدي في النهاية الى حرمان وصولها الى المواطنين .

واذا كانت هذه الانحرافات من البعض قد خضعت للقانون العادي في كل الاوقات فان ظروف مرحلة المواجهة الشاملة التي تعد فيها الدولة نفسها لاشرف معارك الفضال تستلزم ان تكون الجرائم التموينية التي تستهدف اقوات الشعب وضروريات الحياة بالنسبة له محلا لاهتمام اكبر في ظروف هذه المرحلة .

لكن ذلك أصدر السيد ممدوح سالم نائب الحاكم العسكري العام امرا عسكريا يتناول بالعلاج والتوجيه مختلف الجرائم التموينية ويحدد العقاب لكل من قسول له نفسه انتهاج الاساليب الملتوية للاثراء على حساب اخوانه .

وقد تناول هذا الامر بالتجريم في المادة الاولى منه الشراء بقصد اعادة للبيع السلع الموزعة عن طريق المؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

واوضحت المذكرة الايضاحية بشأن هذه المادة .

— لما كان البعض يلجأ الى اسلوب الوقوف في صفوف الطوابير امام الجمعيات الاستهلاكية لشراء بعض السلع التموينية غير استعماله الشخصي وانما يهدف الى اعادة بيعها لتحقيق ربح غير مشروع برفع الأسعار على المستهلكين الحقيقيين لها الذين لا يجدون الوقت لشراء حاجاتهم منها

أو لا يجدون السلعة بسبب تزامن وضغط الأولين على الوقوف أمام الجمعيات الاستهلاكية مما يؤدي إلى سرعة استغراق الكميات المطروحة وبالتالي إلى حرمانهم منها بسبب احتجاز الأولين ومن يستخدمونهم معهم في هذا الغرض لقدر كبير منها فقد عاقب الأمر العسكري بالحبس كل من يشتري لغير استعماله الشخصي المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها متى كان شراؤه منها لغير استعماله الشخصي وبهدف إعادة بيعها لتحقيق ربح غير مشروع) .

كما جرمت المادة الثانية منه خلط المواد التموينية وجرمت المادة الثالثة فعل المسئولين عن التوزيع إذا تصرفوا في هذه السلع التموينية لغير الأشخاص المستحقين لها .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية بشأن هذا الأمر :

– ونظرا لأن بعض التجار ممن يعهد إليهم توزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين يخالفون ذلك ويعملون على بيعها في مناطق أخرى أو لأشخاص آخرين مما يقترب عليه الإخلال بحاجة المواطنين إليها فقد تقرر معاقبة من يرتكب ذلك بالحبس لمدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

كما جرمت المادة الرابعة منه الامتناع عن التوزيع أو إخفاء السلع أو التلاعب في بيعها وذلك لمواجهة ظاهرة امتناع التاجر أو الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باخفائها أو بالتلاعب في توزيعها أو بعدم بيعها إلا لمن تربطهم بهم صلة معينة كصداقة أو قرابة كما واجه المشرع سلوك المستهلك الذي يسلك طرق غير مشروعة وصولا إلى تقرير حصة تموينية له بدون وجه حق أو أن زال السبب الذي تقررت من أجله أو من تصرف في هذه الحصة بعد أن تقررت له وذلك بالعقاب على هذا المسلك في المادة السابعة منه لكل من يأتي هذا الأمر .

وأخيرا فقد حدد الأمر العسكري المقصود بالمواد التموينية بأنها جميع المواد الغذائية وغيرها من المواد التي يجري توزيعها طبقا لنظام البطاقات وكذلك المواد المحدد سعرها أو المحددة نسبة البيع فيها ، أو التي تخضع لنظام خاص في تداولها على المستهلكين تحدده وزارة التموين والتجارة الداخلية .

كما تصدى الحاكم العسكري لجرائم جديدة انتصتها الحالة الاقتصادية

كذلك في مجال مواد البناء ومستلزماته المسعرة جبريا أو محددة الربح أو الخاضعة في توزيعها لنظام الحصص فجرم سلوكين :

أولا - سلوك المستهلك فنظم بالعقاب في المادة الأولى من الامر العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ كل من توصل ببناء على بيانات غير صحيحة للحصول على اذن بصرف مواد البناء ومستلزماته المسعرة جبريا أو الخاضعة في توزيعها لنظام الحصص .

وعقاب ينشئ العقوبة كل من اشترى لغير استعماله الشخصي ولاعادة تبني مواد البناء ومستلزماته السابقة .

ثانيا - جرم سلوك القائمين على التوزيع اذا عهد اليهم بتوزيع مواد البناء باشخاص معينين أو في مناطق معينة وتصرفوا فيها بوجه مخالف وواجه ايضا واقعة الامتناع عن البيع في المادة الثانية من هذا الامر وقد استحدث المشرع عقوبة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي في حالة الحكم بالعقوبة لبيع مواد البناء بأكثر من السعر المقرر فانه يحكم - في جميع الاحوال - على المخالف بالزامه بقيمة الفرق في السعر الذي حصل عليه على وجه مخالف للقانون أو بقيمة المواد التي حصل عليها بدون وجه حق أو التي قرر للغير احقية فيها بدون وجه حق وذلك على اساس القيمة الفعلية التي تم فيها للتصرف في تلك المواد على الا تقل عن السعر المحدد لها رسميا .

هذا وقد اتجه المشرع اخيرا الى تعديل قوانين التموين بما يكفل فرض عقوبات رادعة لمكافحة الاتجار في السوق السوداء والحد من ارتفاع الاسعار (١٢) .

كما تدخل الحاكم العسكري ايضا في مجال توريد المحصولات الزراعية فعاقب في الامر العسكري رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثمن الكمية موضوع المخالفة ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين كل من اللزم بتوريد حصة معينة من محصول زراعته الى الحكومة أو احدى الجهات التي تحدده وامتنع عن توريدها كلها أو بعضها .

كما انتهج المشرع طريقة جديدة في العقاب بانه نص على انه اذا لم تضبط الكميات قام محرر المحضر بتحديد ثمن هذه الحصة من المحصول الزراعي ويتعين الحكم على الملتزم المخالف بثمنها .

(١٢) راجع اجراءات التموينية للدكتور مصطفى كامل كمره المرجع السابق

مدى شرعية ودستورية الاوامر العسكرية :

تنص المادة ١٤٨ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية على انه :
(يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون
ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية
ليقرر ما يراه بشأنه .

واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في
اول اجتماع له . وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة
محددة ولا يجوز مدعا الا بموافقة مجلس الشعب) .

وقد تكفلت المادة الثانية من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن
حالة الطوارئ السالف ذكرها بالنص على ان (يكون اعلان حالة الطوارئ
بقرار من رئيس الجمهورية) والواضح ان هذا التشريع قد قُطِع في ان قرار
رئيس الجمهورية باعلان حالة الطوارئ من اعمال السلطة التنفيذية ،
ذلك ان هذا القرار يصدر من رئيس الجمهورية بصفته متوليا للسلطة
التنفيذية ، فقد وردت المادة ١٤٨ من الدستور الدائم لجمهورية مصر
العربية بالفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية والذي تنص المادة ١٣٧
منه على ان (يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على
الوجه المبين في الدستور) وعلى ذلك فان صدور قرار رئيس الجمهورية
باعلان حالة الطوارئ ، ليس له علاقة بالسلطة التشريعية ، سواء كان
مجلس الشعب في دور الانعقاد ام لا ، ولا يقدر في سلامة هذا الاعلان تاجيل
مجلس الشعب او حله طالما ان السلطة التنفيذية لا تلتزم بعرض الاعلان
المذكور عليه .

وقد باشر رئيس الجمهورية هذا الحق فاصدر القرار الجمهوري رقم
١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ في انحاء الجمهورية .

وتنفيذا لنص المادة الثانية من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٣٧ سنة
١٩٦٧ (١٢) باعلان حالة الطوارئ ، وقد استوفى هذا القرار الشروط القانونية
التي تتطلبها المادة الثالثة من قانون الطوارئ وهي بيان الحالة التي
اعلنت بسببها حالة الطوارئ وواضح من القرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ ان

(١٢) الميزة الرسمية - العدد ٦٢ مكرر انصار في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

حالة الطوارئ، أعلنت للمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد ضد أخطار التهديد الخارجي وقد اشترطت المادة الثانية من قانون الطوارئ أنه يجب تحديد المنظمة التي تضمنها حالة الطوارئ وقد أوضح القرار الجمهوري أن حالة الطوارئ تشمل كل أراضي جمهورية مصر العربية ، كما استوفى القرار الجمهوري الشرط الثالث لإعلان حالة الطوارئ وهو تاريخ بدء سريان حالة الطوارئ وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٢٦ صفر سنة ١٣٨٧ هجرية الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ميلادية ، وقد أعلنت حالة الطوارئ صباح قيام العدوان الاسرائيلي على الأراضي العربية واحتلاله بعد ذلك على أرض سيناء المصرية وعلى غزة والعريش والضفة الغربية للاردن بما فيها القدس ، ومرتفعات الجولان السورية .

وقد صدر امر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ (١٤) بتعيين رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً وبالتالي فقد أصبح رئيس الجمهورية هو الحاكم العسكري العام بمقتضى هذا الامر الجمهوري بصفته يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء ايضاً ، وقد اناب عنه السيد / ممدوح محمد سالم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية نائباً للحاكم العسكري العام ليقوم مقامه في تنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وقد شملت الانابة كل اراضي جمهورية مصر العربية على أن يكون لنائب الحاكم العسكري العام تحديد عقوبة مخالفة احكام الاوامر العسكرية التي يصدرها وذلك دون خلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها .

وبالرجوع الى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ نجد أنها تنص على الآتى (لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ - وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرونة في اماكن أو اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأماكن دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - الامر بمراقبة الرسائل ايا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات

والمطبوعات والمحركات والرسوم وكلفة وسائل التعبير والدعاية والإعلان وغيرها
نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن طبعتها ، على ان يتكفل
الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام مقصورة على الامور
التي تتصل بالسلامة العامة أو اغراض الامن القومي .

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها ، وكذلك الامر باغلاق
هذه المحال كلها أو بعضها .

٤ - تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال والاستيلاء على أى
منقول أو عقار ويتبع فى ذلك الأحكام المنصوص عليها فى قانون التعبئة
العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض .

٥ - سحب الترخيص بالاسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار
أو المفرقعات على أنواعها والامر بتسليمها وضبطها واغلاق مخازن الاسلحة .

٦ - اخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر
المواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة فى
الفقرة السابقة على ان يعرض هذا القرار على مجلس الشعب فى المواعيد
وطبقا لاحكام النصوص عليها فى المادة السابقة . ويشترط فى الحالات
العاجلة التى تتخذ فيها التدابير المشار اليها فى هذه المادة بمقتضى اوامر
شفوية ان تعزز كتابة خلال ثمانية ايام) ويبين من نص هذه المادة انها
اوضحت الاختصاصات الاستثنائية لرئيس الجمهورية أو نائبه فى ستة
أنواع هى بايجاز :

١ - وضع قيود على حرية الاشخاص ، والرقابة على المراسلات
والمطبوعات ، والقيود على فتح المحال العامة واغلاقها ، والتكفل بأى عمل
والاستيلاء على أى منقول أو عقار ، والقيود على حيازة الاسلحة أو المواد
القابلة للانفجار أو المفرقعات ، والقيود على سكنى بعض المناطق وعلى
وسائل المواصلات .

وقد حدد قانون الطوارئ هذه الاختصاصات الاستثنائية على سبيل
الامثال لا الحصر بما يفهم منه أن لسلطة الطوارئ الا تتخذ أى تدابير
بشرط أن تكون بقصد المحافظة على الامن والنظام العام .

وقد اصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية للعديد من

الاورام العسكرية التي اثرنا فيها وقد شملت ما بين ما شملت حماية مواد
التموين التي توزع في جماهير الشعب .

٢ - أن المقصود من الحقوق الاخرى التي يجوز لرئيس الجمهورية
توسيعها بقرار منه والتي يجب عرضها على مجلس الشعب والواردة بالفقرة
الثانية من المادة الثالثة من قانون الطوارئ هي الحقوق التي لا تدخل في
المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام .

٣ - ان الاختصاصات الاستثنائية الست الواردة بالمادة الثالثة
قد قيدت الحريات الاساسية للمواطنين والتي كفلها دستور جمهورية مصر
العربية الدائم في المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٤ ،
٥٧ وهي قيود متعلقة بحرية الاشخاص والرقابة على المراسلات والمطبوعات
والقيود الخاصة بفتح المحلات العامة واغلاقها ، والتكليف بتادية اي عمل
من الاعمال والاستيلاء على اي منقول او عقار ، والقيود على حيازة
الاسلحة ، وعلى سكنى بعض المناطق وعلى وسائل المواصلات ، وبالرغم
من اعلان حالة الطوارئ منذ ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بموجب القرار الجمهوري
رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٦٧ فلم يصدر حتى الآن اي امر من الحاكم العسكري
للعام او نائبه يقيد من هذه الحريات الاساسية التي كفلها الدستور ، والتي
تمس بحرية وكرامة وشرف المواطن .

٤ - ان الاوامر العسكرية التي اصدرها نائب الحاكم العسكري تسرى
بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية وليس لها اثر او رجعية على الماضي .

وقد صدرت هذه الاوامر طبقا لدستور جمهورية مصر العربية
بالاستناد الى قرار رئيس الجمهورية لاعلان حالة الطوارئ فضلا عن اعلان
حالة الطوارئ صدرت لمدة محددة هي المحافظة على الامن والدفاع عن البلاد
ضد اخطار التهديد الخارجي وسنعود بعد ذلك الى التعرض لها بعد انتهاء
حالة الطوارئ واثرها على تلك الاوامر العسكرية .

درجات الاوامر العسكرية وقوتها امام التشريعات الاخرى ومدى التزام
المحاكم العادية بتطبيق الاوامر العسكرية .

لن ننزال المحاكم الاحكام الواردة بالاوامر العسكرية على اللوائح
الجنائية غير ممتنع عليها لما هو مقرر ان المحاكم العادية هي صاحبة
الولاية العامة في حين ان محاكم امن الدولة ليست الا محاكم استثنائية
ذلك ان قانون الطوارئ الذي صير على اساسه الاوامر العسكرية لم يسلب

المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقتته المذرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملا بأحكام الطوارئ، حتى ولو لم تكن في الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها .

وهذا ما اكده القضاء واخذ به في العديد من احكامه .

وهذا ما قضت به محكمة النقض في الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٥ يناير ١٩٧٥ السنة ٢٦ مجموعة المكتب الفني جنائي ص ١٠ .

- (من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية . ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وان اجاز في المادة التاسعة منه احالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة ، الا انه ليس فيه او في تشريع آخر اى نص على انفرادها في هذه الحال بالاختصاص بالفصل فيها .

ان النيابة العامة اذ قدمت المطعون ضده الى المحاكم العادية لمحاكم امامها عن جريمة وهي جريمة معاقب عليها وفق القانون والامر العسكري السالف ذكرهما - فان الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء الجنائي العادي .

كما اكده ايضا في قضاء حديث لها

(الطعن ١٠٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٧)

والطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)

كما ان تلك الاوامر العسكرية تأخذ منزلة التشريع ويطبقتها القضاء كما يطبق القانون العادي وهذا ما اكده القضاء ايضا وطبقه في العديد من قضاؤه (١٥) .

(١٥) تنقض الطعن ١٠٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٦ لم ينشر بعد .

وتنقض الطعن ١٠٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٧ لم ينشر بعد .

وتنقض الطعن ٢٣٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٨ لم ينشر بعد .

الغاء الاحكام العرفية واثره بالنسبة للاوامر العسكرية :

في ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ . وفي ذكرى الاحتفال بالعيد العاشر لثورة التصحيح أعلن الرئيس الراحل محمد انور السادات في خطابه التاريخي الغاء الاحكام العرفية ، قائلا (وانا بصدد اصدار القرار الخاص بسنة ١٩٨٠ ١٤ مايو ١٩٨٠ الغاء الاحكام العرفية سنة ١٩٨٠ الغاء الاحكام العرفية ابتداء بنص القرار الذي اودعته مكتب بحاسكم الموفر على الغاء الاحكام العرفية الساعة ١٢ مساء ١٥ مايو بآكر انشاء الله الى غير - رجعة ، ومن قبل ١٩٧١ اغلقت المعتقلات اليوم امامكم الغي الاحكام العرفية كقرار السنة العاشرة لان المرحلة اليوم التي نحن بصدها هي مرحلة البناء والاستقرار والرخاء الاحكام العرفية بدأت تاريخها أكثر من ٧٠ سنة في نوفمبر سنة ١٩١٤ (١٦) .

وصدر تنفيذا لذلك قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانهاء حالة الطوارئ (١٧) .

كما سبق انه صدر في ظل قانون الطوارئ عدة اوامر عسكرية وظلت قائمة ولم ينص القرار بانهاؤها على الغاء تلك الاوامر .

وان الاوامر العسكرية قد صدرت بالاستناد الى قانون الطوارئ وطبقا للقواعد العامة فانه بالغاء القوانين التي صدرت واستندت اليها الاوامر العسكرية تلغى تبعا لذلك اذ انه من المقرر ان قوانين الطوارئ تستند الى ان حالة الطوارئ حالة استثنائية تخرج عن التنظيم القانوني العادي ، ومن ثم الغاء قانون الطوارئ بمستتبع حتما الغاء كافة الآثار التي ترقبت عليه ، ومن ثم فان الاوامر العسكرية بالنسبة للفترة القادمة لا محل لتطبيقها خاصة وان ما كانت تنظيمه قد نظمت القوانين التي صدرت في ١٥ مايو ١٩٨٠ .

ثم صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي نظم محاكم امن الدولة وهو تطور هام في مجال التموين والتسعين الجبري .

(١٦) خطاب السيد الرئيس محمد انور السادات في العيد العاشر لثورة التصحيح ١٤ مايو ١٩٨٠ والمنشور بكتاب الهيئة العامة للاستعلامات مسلسل ١٢٤ ص ٨

(١٧) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ (تابع) في ١٥/٥/١٩٨٠ .

وسنعود لدراسته بالتفصيل عند نظر المحاكم المختصة في مجال
التموين والتسعير الجبري .

ثم صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي عدل احكام القانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٤٥ واحكام المرسوم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذي تعدل بعد ذلك
بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

ثم صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذي تناول بالتنظيم اغلب
نصوص الاوامر العسكرية الملغاة .

وفي اكتوبر سنة ١٩٨١ وعلى اثر اغتيال رئيس الجمهورية صدر
قرار رئيس الجمهورية ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ الذي مد
العمل به بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ وتجدد بعد
ذلك فصدر قرار رئيس الجمهورية ٣٣٦ لسنة ١٩٨٤ بمد حالة الطوارئ
لمدة سنة أخرى .

ثم صدر اخيرا قرار السيد رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٧
لسنة ١٩٨٦ (١٨) ونص في مادة الاولى ان تمد حالة الطوارئ المعلنة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٨٦
حتى اخر ابريل سنة ١٩٨٨ كما نص في مادة الثانية على ان يعمل بهذا
القرار بعد موافقة مجلس الشعب عليه .

(١٨) نشر في الجريدة الرسمية العدد ١٧ في ١٩٨٦/٤/٢٤ .

وقد وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٠ شعبان
١٤٠٦ هجرية الموافق ١٩ ابريل ١٩٨٦ ميلادية .

الباب الأول

التعريف بجرائم التموين والتسعير الجبرى
والشروع فيها

الفصل الأول

تعريف جرائم التموين والتسعير الجبرى
ومدى اختلافها عن الجرائم الاخرى

لم يستقر الراى على تعريف محدد لجرائم التموين والتسعير الجبرى .
والجريمة التموينية تدخل فى نطاق الجرائم الاقتصادية لاتصالها
باننتاج السلع للضرورية وتنظيم تداولها وسياسة توزيعها فترتبط شئون
التموين والاسعار بالحياة اليومية فى المجتمع ككل او الافراد بذواتهم ولعل
هذ الارتباط هو الذى يضع شئون التموين والاسعار فى مكانة خاصة عند
التعامل فى المجتمع وعند تناول المشرع لها بالتنظيم .

وعندما يتدخل المشرع لتنظيم شئون التموين والاسعار انما يهدف
الى غايات معينة تحدد له وسائل هذا التدخل او هذا التنظيم عن طريق
استخدام الادارة التشريعية لتحقيق اهدافه . وبذلك تختلف اهداف المشرع
فى تنظيم شئون التموين والاسعار باختلاف ظروف المجتمع وذلك باختلاف
النظم الاقتصادية والسياسة السائدة (١) .

حينما يتدخل المشرع فى مجال التموين والاسعار منظما لياها انما يهدف

(١) جرائم التموين والتسعير الجبرى للاستاذ محمد عزت عجوة ص ١٦ .
وراجع بحث فى الجانب الاقتصادى لقانون العقوبات ونكرة الجريمة الاقتصادية
للاستاذ منير محمد رلى المحاماة السنة ٤٠ العددان الثالث والرابع ص ١٢٠ .

الى تحقيق غايات معينة نشير الى بعض منها على سبيل المثال ، اذا ان
المشرع في قدخله في تنظيم شئون التموين والاسعار رانما يختلف ذلك باختلاف
ظروف المجتمع والنظم الاقتصادية السائدة فيه وعلى حسب هذا النظام فان
المشرع يتدخل محدد ما هو مباح وما هو مجرم وذلك في ضوء تحديد
اهداف المجتمع ذاته .

وحتى نستطيع ان نتعرض لتعريف جرائم التموين والتسعير الجبرى
لابد ان نقف على اهداف التجريم لما لها من اهمية عملية :

فمن ناحية يفيد التعرف على اهداف التجريم في الوقوف على الغرض
من القاعدة الجنائية وتحديد المال القانونى الذى من اجله وجدت هذه
القاعدة .

ومن ناحية ثانية فان الوقوف على هدف المشرع هو التكاة الاولى في
تفسير النصوص عندما يعوزنا ذلك لسوء في الصياغة او لغموض في النص
او لتعدد الفروض التى يحتملها النص التشريعى عندما يدق الامر في فهم
بعض نصوص التشريعات التموينية والاسعار .

ونعرض لاهم تلك الاهداف :

اولا - تجريم يهدف الى حماية الجمهور :

وهذا هو الهدف الاساسى لوجود تشريعات التموين والاسعار واتساع
نطاق التجريم فيها وتهدف الدولة الى حماية المستهلك وضمان توزيع السلع
ووضع اسعار ثابتة متناسب مع ظروف الافراد وعن طريق توفير المواد
الاستهلاكية والتموينية لهم بطريقة منتظمة ومضطردة ومن هذا تدخلت
لتحديد اسعار بعض السلع الاساسية (مرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة
١٩٥٠ والقرارات المنفذة له) وكذلك لتضمن وصول المواد التموينية الى
الافراد وضعت نظاما ثابتا لتوزيعها ولضمان تنظيم وصول هذه المواد
للالفراد نظمت صرفها بموجب بطاقات (قرار ١٧٦ سنة ١٩٦٦) .

كما ان المشرع حظر ايقاف النشاط الصناعى والتجارى اذا تعلق هذا
النشاط بالسلع التموينية فالمادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تحظر على ملاك المؤسسات الصناعية
والتجارية التى تصنع او تبنيح منتجات التموين التى تحدد بقرار من الوزير
المختص ، التوقف عن العمل في هذه المؤسسات او الامتناع عن ممارسة
تجارتهم على الوجه المعتاد بدون ترخيص من الوزير المختص .

وتحقيقاً لذات الغاية ، يحظر المشرع كل تغيير أو تعديل في نشاط المؤسسات إذا تعلق الأمر بمنتجات أو سلع غذائية (م / ١ من قرار وزير التموين رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١) كما تحظر المادة الثانية من ذات القرار ترك هذه المؤسسات بدون استغلال ضماننا لاستمرارها في العمل .

ثانياً - تجريم يهدف إلى ضمان تموين البلاد وتحقيق الرفاهية وحسن توزيع الثروات بين الافراد :

وذلك عن طريق سيطرة الدولة على موارد ومصادر الانتاج وعن طريق اشرافها الحقيقي على انتاج السلع والمواد التموينية وطرق توزيعها بحيث تحدد الدولة حصصاً معينة سواء للمنتج أو للمستهلك من المواد الاساسية والضرورية له وعن طريق تدخلها لتفرض ضرورة الاحتفاظ برصيد معين من مواد معينة أو حظر الاتجار في سلعة معينة أو إلزام الشخص بتوريد كميات معينة من المحصول. ومن ذلك القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ بحظر تجارة السمسم وقرار وزير التموين ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن تكليف حائزين المساحات المزروعة سمسم بتوريد كمية من محصول السمسم وقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تكليف حائزين مساحات مزروعة عدساً بتوريد كميات من محصول العدس .

ثالثاً - تجريم يهدف إلى حماية ملكية الدولة لوسائل الانتاج وسيطرتها على طرق التوزيع :

ويتحقق هذا عن طريق تحديد سياسة تموينية عامة تلتزم بها مصادر الانتاج وجهات التوزيع عن طريق تحريم حيازة بعض السلع التموينية أو الاتجار فيها إلا عن طريق مؤسسات الانتاج المملوكة للدولة وايضا عن طريق تحديد وسائل توزيع المواد التموينية بطريقة معينة بالنص على ان بعض الصناعات تعتبر اساسية لتنظيمها قواعد معينة وبذلك تتمكن الدولة من حماية ملكيتها لوسائل الانتاج واحكام سيطرتها على طرق التوزيع باعتبارها من ابرز وأخطر الخدمات .

رابعاً : تجريم يهدف إلى حماية اموال الدولة والحفاظة عليها :

وذلك عن طريق حماية وسائل ومكنات استثمار اموال الدولة في المواد التموينية والاعتماد على مصادر الانتاج العامة لانتاج مواد معينة وقصرها على المؤسسات المملوكة للدولة وعن طريق تحديد أسعار لهذه المنتجات تكفل تحقيق فائض وحماية لاموال الدولة .

خامسا - تجريم يهدف الى ضمان حسن سير العمل في مصادر الانتاج :

وذلك عن طريق تحديد الجهات المختصة بالانتاج من ناحية وبالتوزيع من ناحية أخرى وتحديد اجال معينة سواء للانتاج أو التوزيع عن طريق ضرب مواعيد للشركات الدولة في تسليم المقررات التموينية وفي توزيعها سواء بالنسبة للتجار أو لشركات القطاع العام .

وتتدرج التشريعات التموينية والسعيرية في أى من هذه الاهداف لتعمل في النهاية على تحقيقها ولاداء الدور المرسوم لها وبذلك تستطيع الدولة ان تحقق الاهداف المرجوة منها وان تخضع شئون التموين والاسعار لرقابتها المستمرة .

ولقد كان تدخل الدولة في شئون التسعير بمناسبة الحرب العالمية الثانية التي اعلنت في عام ١٩٣٩ . وبمناسبتها ايضا اعلنت الاحكام العرفية في مصر واصدرت السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية عدة اوامر عسكرية لتنظم شئون التموين والتسعير الجبرى .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة برفع الاحكام العرفية للعودة بامور الحكم الى مجراها الطبيعى . الا ان الظروف التي جاءت في اعقاب الحرب كانت تدعو الى ابقاء بعض التدابير التي اتخذت في ظل الاحكام العرفية نافذة الاثر ، ولما كان انتهاء الاحكام العرفية يترتب عليه حتما سقوط جميع التدابير التشريعية التي اصدرتها السلطة القائمة على تلك الاحكام ، رأت الحكومة للتوفيق بين امنية الالغاء وبين صون المصالح العليا للبلاد ، استمرار العمل ببعض هذه التدابير ومن بينها ما يتعلق بشئون التموين . وبناء على هذا صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى ، وقد عدل هذا الاخير بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، ثم الغي هذا الاخير وحل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ ، وهو المعمول به حاليا وقد ادخلت على هذا الاخير بعض التعديلات التي تشير اليها في حينها .

وبعد ان عرضنا لاهداف التجريم في جرائم التموين والتسعير الجبرى نعرض لتعريف لجرائم التموين والتسعير الجبرى فنقول ان الجريمة التموينية هي :

كل عمل أو امتناع يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى استغلال حاجة الفرد إلى لوازم معيشتهم إذا نص على تجريمه في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة .

خصائص الجريمة التموينية وتمييزها عن غيرها :

تتميز الجريمة التموينية بخصائص أهمها :

- ١ - أنها من خلق المشرع ومن صنعه .
- ٢ - أنها جرائم تنسم بالتحكيمية والرونة .

أولا - أنها من خلق المشرع ومن صنعه :

تعتبر قوانين التموين وليدة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إذ يهدف المشرع من إصدارها إلى فرض أوضاع اقتصادية معينة وتحقيق التوازن في الأسعار عن طريق الحد من حرية الأفراد في البيع والشراء فتحدد الثمن ركن من أركان عقد البيع يتم بالتراضي بين البائع والمشتري والمشرع عندما يجرم إرادة البائع إذا جاوز في تحديد الثمن حدا يفرضه عليه إنما يحجر على حرية المتعاقدين في البيع والشراء ويهدر القاعدة المقررة في القانون المدني وهي أن للعقد شريعة المتعاقدين ولا يعترف بمبدأ سلطان الإرادة ، وكذلك بالنسبة للمشتري إذ يؤثم الشارع سلوكه إذا اشترى سلعة بقصد الاستهلاك بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعير .

ثانيا - أنها جرائم تنسم بالتحكيمية والرونة :

والأمثلة على ذلك عديدة :

ومن ذلك قرار وزير التموين رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٠ الذي حظر ذبح الحيوانات المدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها خلال الفترة من ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، كما حظر القرار أيضا تقديم وجبات من اللحوم في المحال العامة والفنادق وغيرها خلال تلك المدة .

وقرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ الذي حظر نقل الدجاج الحي أو المذبوح خارج حدود محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ويستثنى من ذلك النقل بين المحافظات المذكورة .

ومن ذلك أيضا ما نصت عليه المادة من القرار الوزاري رقم ١٨٢

لسنة ١٩٥٠ والتي ألزمت كل تاجر أية سلعة أو مادة بإعلان عن سعرها
اذ يعاقب الشارع على عدم الاعلان عن السعر ولو كانت السلعة غير خاضعة
للتسعير الجبري ما دامت معروضة للبيع .

ويقترنب على الحركة التي يقترن بها اصدار التشريع في جرائم التموين
ان يشوبها الغموض أو القصور وتفتقر الى الصياغة المحكمة ويبدو الخلاف
واضحا بينها وبين نصوص القانون المدني والتجاري التي تتميز بالاستقرار
والثبات - وهذا ما يسم تلك الجرائم بأنها مرنة اذ ان فوائن التموين
مؤقتة الاجل وتصدر لمواجهة ظروف معينة في فترة زمنية معينة تزول
بزوالها وليس لها صفة الحوام والاستقرار .

اختلاف جرائم التموين عن الجرائم الاخرى :

وتختلف الجريمة التموينية عن الجريمة الضريبية ، اذ ان هذه
الاخيرة تتضمن اعتداء على مصلحة الخزانة العامة ، وان كانت لها ايضا
صيغة لقتصادية ، وذلك فبينما اذ اتجه قانون الضرائب الى تشجيع بعض
الصناعات وبعض المنظمات مثل الجمعيات التعاونية أو الحرفية وشيردا .
بالمثل ، تختلف الجرائم التموينية عن الجريمة الجمركية ، في ان القانون
الجمركي يجمع بين صفة القانون المالي من حيث ان الجمارك تعد مصحرا
ماليا للدولة ، وبين صفة القانون الاقتصادي من حيث ان نظام الجمارك
يجب دائما ان يكون ملائما للهيكل الاقتصادي في البلد ، وذلك حتى يمكن
ان يساعد على التقدم والرخاء . اما جرائم التموين فهي لا تؤثر في ماليتها
الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة . انما تحمي النصوص الخاصة بتلك
الجرائم النظام العام الاقتصادي الذي يتاثر بالسياسة الاقتصادية التي
تهدف السلطات العامة في الدولة الى تحقيقها وذلك ضمانا للمصلحة
العامة (٢) .

(٢) راجع الدكتور آمال عثمان الجرائم التموينية المرجع السابق ص ٩

وبما بعدها .

الفصل الثاني

الشروع في جرائم التمييز والتسعر الجبرى

الجريمة عادة لا تقع دفعة واحدة وقبل تحققها قد تمر بمراحل تطول أو تقصر بحسب الاحوال واختلاف الجرائم . فتبدأ الجريمة كمفكرة ذهنية متجردة من الكيان المادى وقد يتبعها تصميم على ارتكابها ، ثم تأتى مرحلة التحضير ثم البدء فى التنفيذ ، وقد لا يقدم عليه الفاعل بإرادته ويعدل باختياره عن مشروعه الاجرامى ، وقد يبدأ فى التنفيذ ويستنفذ نشاطه وينجح فى تحقيق غرضه وقد لا يتم التنفيذ بسبب لا دخل لإرادته فيه (١) .

ماهية الشروع :

وضح الشارح تسميها للشروع فى الجريمة ضمنه المادة ٤٥ من قانون العقوبات التى تقرر ان (الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية او جنحة اذا اوقف او خاب اثره لاسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها) . ويحدد هذا النص اركان الشروع فيجعلها : البدء فى تنفيذ فعل ، وقصد ارتكاب جنائية او جنحة ، وايقاف اثر الفعل او خيبته لاسباب غير راجعة الى ارادة الجانى ، ويبرز هذا النص الفكرة الاساسية فى الشروع ، وهى عدم اتمام الجريمة ، اذ ان التنفيذ لم يستمر حتى تمام الجريمة وانما اوقف او خاب ، وبالإضافة الى ذلك فالقصد الجنائى متجه الى ارتكاب الجريمة تامة ، وفى النهاية فقد حدد هذا النص نوعى للجرائم التى تصور للشروع فيها ، وهما الجنائيات والجنح واستبعد بذلك المخالفات .

للشروع جريمة ناقصة ، ويعنى ذلك انه قد تخلقت بعض عناصرها

(١) راجع الدكتور السيد مصطفى السيد - الاحكام العامة فى قانون العقوبات

الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٢ ص ٢٢٦ .

أما إذا توافرت هذه العناصر جميعا فالجريمة تامة و" محل للبحث في الشروع (٢) .

وقد تصدى قضاء محكمتنا العليا للشروع فعرّفه :

ان الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الاهلي هو (البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها) فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار انه شرع في ارتكاب جريمة ان يبدأ في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤد إليه حتما . وبعبارة أخرى يكفي ان يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وان يكون بذاته مؤديا حالا وعن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٢٩ طعن رقم ١٦١١ سنة ٤ ق مجموعة للقواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ عاما ص ٧٨٠ قاعدة رقم ٢٧) .

وفي حكم آخر تقول :

لا يشترط لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات ان يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سبق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة .

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩ ص ١٠٦٨) كما قضت .

الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة ان يأتي فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا إليه حالا .

(٢) راجع د. محمود نجيب حسني القسم العلم ص ٢٥٢ وما بعدها .

(الطعن رقم ٩٩٤ س ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ص ٩١١)

القاعدة العامة في العقاب على الشروع :

تنص المادة ٤٦ عقوبات على أنه (يعاقب على الشروع في الجنايات بالعقوبات الآتية الا اذا نص القانون على خلاف ذلك :

• بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام .

• بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة .

• بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا او الحبس اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة .

• بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا او الحبس او غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا اذا كانت عقوبة الجناية السجن .

وتنص المادة ٤٧ عقوبات على أنه (تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع) .

فالقانون يوجب تخفيف عقوبة الشروع في الجنايات ولا يسوى في ذلك بين عقوبة الجريمة التامة والعقاب على الشروع ، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك كنص المادة ٢٦٨ ع . والقانون المصري في هذا الصدد يأخذ بالمذهب التقليدي يحذو حذو القوانين التي تقرر للشروع عقوبة اخف مما تقرر للجريمة التامة بدعوى عدم تحقيق الضرر واقتصار الاعتداء على الحق على مجرد تهديده بالخطر لا النيل منه ويشكل الاعتداء ضرر اكبر من مجرد هذا التهديد ويبدو ان هذا النظر يأخذ بالمذهب الموضوعي الذي يعتقد بالركن المادي للجريمة في تحديد عقابها وتأخذ به اغلب (٣) القوانين (٤) كالقوانين الايطالي والسويدي ، وعلى العكس من ذلك توحد بعض القوانين العقاب على الجريمة التامة والشروع فيها كالقانونين الفرنسي والروسي متأثرين في ذلك بالمذهب الشخصي ، وقد آثرت هذه التشريعات تلك الخطة مغلبة الجانب الشخصي في الجريمة اذا ان عدم اتمام الجريمة

(٣) راجع الدكتور / محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢١٢ وما بعدها .

(٤) راجع الدكتور محمود مصطفى التسم العام ص ٢٤٠ .

لا يغير من سلوك الفاعل سبيل الجريمة ولا يؤثر على خطورته (٥) ويحبذ كثير من الفقه هذا الاتجاه ، لما يمتاز به من الاخذ بمبدأ تفريد العقاب الذى يترك للقاضى طبقا للقوانين العامة وفى حدود سلطته التقديرية ان يطبق عقوبة اخف على المتهم الذى وقع منه فعل للشروع اذ وجد انه لا يستأهل وفقا لظروف الدعوى عقوبة للجريمة القائمة الشديدة ويرى جانب آخر من الفقه ان الخطوة الاولى والتي اخذ بها الشارع المصرى افضل ويستند هذا الراى الى افتقاء الحكمة من ايثار ركن من اركان الجريمة على ركن اخر فى تحديد عقابها (٦) .

واختط المشرع المصرى خطة اخرى فى العقاب على الشروع فى الجنح فلم يضع قاعدة عامة فى هذا الصدد وانما لا يقرر عقاب على الشروع فى الجنح الا بناء على نص خاص ولم يحدد مقدار العقوبة فتارة يسوى فى العقاب على الجريمة القائمة والشروع فيها (م ٢٢٨ ع) وتارة اخرى يقرر عقوبة للشروع اقل من تلك التى يقررها للجريمة القائمة .

علة العقاب على الشروع :

يحاقب القانون على الجريمة القائمة لانها تقع عدوانا على مصلحة او حق جدير بالحماية الجنائية . ولكن هذا الاعتداء لا يتحقق فى الشروع . اذ الفرض فيه عدم تحقق النتيجة التى يتمثل فيها الاعتداء ، ولو ان الشارع جعل للتجريم رهنا بالاعتداء الفعلى على الحق لما جرم الشروع . ولذلك يقوم تجريم الشروع على علة اخرى ، هى حماية الحق من الخطر الذى يهدده : فالافعال التى يقوم بها الشروع من شأنها احداث الاعتداء ولدى مرتكبها نية احداثه ، ويعنى ذلك ان ثمة خطرا على الحق ، واذا كان للخطر اعتداء محتملا ، وكانت الحماية الكاملة للحق مقتضية وقايته من كل صور الاعتداء ، لم يكن بد من تجريم الشروع (٧) .

وتجريم الشروع نوع من الخروج على القواعد العامة ، ذلك انه اذا تطلب القانون لقيام الجريمة توافر عناصر معينة ، فمعنى ذلك انه اذا انتفى احدها لم يعد للعقاب محل ، ولما كان الشروع يفترض تخلف النتيجة الاجرامية ، وهى احد عناصر الجريمة ، فقد كان ذلك مقتضيا

(٥) راجع الدكتور السيد مصطفى السيد المرجع السابق ص ٢٧٩ .

(٦) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٧٥ .

(٧) راجع الدكتور / محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٥٥ .

عدم توقيع العقاب من أجله ، ولذلك يعد العقاب عليه نوعاً من التوسع في المسؤولية الجنائية بتقريرها في حالة لا تتوافر فيها كل شروطها (٨) .

جرائم الضرر وجرائم الخطر :

لا يهتم قانون العقوبات بالنتائج الضارة التي تفجم عن الفعل الإجرامي فحسب بل يأخذ في اعتباره أيضاً تلك النتائج الضارة التي يحتمل حدوثها في المستقبل . فلا يشترط أن يترتب على ارتكاب الجريمة ضرر فعلي ، بل يكفي في بعض الجرائم أن يقترب سلوك الفاعل بمجرد احتمال تحقق الضرر . فالجرائم تنقسم - من حيث طبيعة النتائج المترتبة عليها - إلى جرائم خطر وجرائم ضرر .

وتتم كل جريمة بمرحلة الخطر الذي يسبق تحقق الضرر . والمرحلة الأولى هي التي تعرف بمرحلة الشروع ، بمعنى أن النشاط الإجرامي للفاعل إذا وقف عند حد تهديد مصلحة معينة بالخطر ، دون أن يترتب عليه ضرر حقيقي ، فالجريمة يعاقب عليها بوصف الشروع .

والخطر الذي يحسب حسابه في الحكمة من التجريم ، له من المعاني اثنان فهو خطر تكرار الجريمة ذاتها مستقبلاً سواء من فاعلها أو من غيره ، وهو عام على الجرائم كلها كائنة ما كانت ، بل له وجود حتى في المسالك المنافية للقانون ولو لم تكن من الجرائم . وهو على معنى آخر ، خطر منذر بامر آخر غير مجرد تكرار الجريمة (٩) .

وإذا وقفنا في محال حكمة التجريم ، نجد أن الجريمة كائنة ما كانت ، وسواء أكانت جريمة مادية يتمثل السلوك المكون لها في أضرار أو تعريض للخطر بالنسبة للمحيط المادي أم كانت جريمة شكلية لا يلزم في محيطها الواقعي شيء من ذلك تتمثل في أضرار بركيزة الوجود الاجتماعي أو دعامة معززة لها ، وهذا الأضرار هو الإخلال بالتزام الكف عن السلوك المسيء إلى تلك البركيزة أو الدعامة ، باعتبار أن هذه قيمة أولية معلق عليها وجود المجتمع .

(٨) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٥٦ .

وراجع الدكتور أمال عثمان المرجع السابق ص ٢٣ والهامش .

(٩) راجع نظرية التجريم في القانون الجنائي الدكتور / رمسيس بهنام ص ١٠٦ .

فالأضرار الكامنة في كل جريمة ، ولو لم تكن بالنسبة لمحيطها المادي جريمة ضرر هو نيل وانتقاص ، لا من حق لشخص ما في محيط للجريمة الكونى ، فقد يكون هذا العنصر متخلفاً ، وإنما من حق المجتمع في الكيان وبالتالي من حقه في الحفاظ على ركائز هذا الكيان ودعائمه المعززة .

فإن لم يكن في الجريمة ضرراً أو خطراً بالنسبة لمحيطها الكونى ، فإنه حتى في هذه الحالة ، يعد الضرر فيها متوافراً لا بالنسبة لهذا المحيط وإنما بالنسبة لحق المجتمع في الكيان والبقاء . ومن هذه الناحية ، حتى إذا كانت الجريمة بالنظر إلى محيطها المادي جريمة خطر لا ضرر ، تعد بالنظر إلى ركائز الوجود الاجتماعى ودعائمه المعززة جريمة ضارة بهذه الركائز والدعائم أى مخلة بالتزام الحفاظ عليها والأمر كذلك أيضاً ، ولو كانت الجريمة من جرائم السلوك المجرد أو للحدث غير المؤذى بالقياس إلى الواقع الكونى المحيط بها .

وجريمة الضرر نوع خاص من انواع الجرائم تتميز بأن الضرر يدخل كعنصر في السلوك الموصوف بنمونها حتى أنه يتعين في سبيل وجدها أن يصاب شخص بضرر فعلى منها وأن يتحقق للقاضى من حدوث هذا الضرر بذلك الشخص .

وعديدة هي جرائم الضرر بهذا المعنى . فمنها جرائم العدوان على سلامة البدن كالقتل والضرب والجرح ، وجرائم العدوان على سلامة المال كالسرقة والنصب ، وجرائم العدوان على أموال معنوية كاحداث غاغة (تكدر) زاحة للسكان ليلاً .

ففى تلك الجرائم يجد الضرر تعبيراً عنه في سطور قاعدة تجريمها ، ويتعين على القاضى التثبت منه في واقعة الدعوى (١٠) .

وإذا كانت جريمة الضرر هي الجريمة التى يلزم لوقوعها أن تصيب شخصاً بضرر ولا يحكم للقاضى بعقوبتها إلا بعد التحقق من أن هذا الضرر قد أصاب بالفعل ذلك الشخص ، فإن جريمة الخطر تتميز على العكس ، بأنها تلك التى لا تقوم قانوناً إلا إذا عرض فاعلها للخطر شخصاً ما في محيطها المادى ، ويكون على القاضى في سبيل الحكم بعقوبتها التثبت من أنه قد نشأ فعلاً من سلوك فاعلها تعريض هذا الشخص لذلك الخطر .

(١٠) راجع الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١١ وما بعدها .

وان كانت جريمة الخطر متميزة بانها تنشئ خطرا ما يتعرض له بسببها شخص ما ، فانه بالنظر الى المجتمع ككل والى الركيزة او الدعامة التى تقرر فى سبيل صونها العقاب على تلك الجريمة ، تعد هذه ضارة بالركيزة او الدعامة ذاتها . فما هو تعريض للخطر بالنسبة لشخص معين يعد ضررا لركيزة الوجود الاجتماعى او دعامتها المعززة اى ضررا بالنسبة للمجتمع ككل . ولا تخرج جريمة الخطر فى ذلك عن اية جريمة من الجرائم اذ قلنا ان الجرائم كائنة ما كانت تضر بحق المجتمع فى الكيان وفيما يتعلق به هذا الكيان من الركائز والدعائم اذ تخل بالتزام الامتناع عن سلوك يقال منها .

فالمجال الذى تقام فيه التفرقة بين جريمة الضرر وجريمة الخطر ، هو ما تحدثه الجريمة من تأثير فى مال لشخص ما فى المحيط الكونى لها ، متى كان هذا التأثير معبرا عنه فى سطور قاعدة تجريمها وبالتالي لازما لاستحقاق العقاب الذى تملئ به هذه القاعدة من اجلها .

فاذا كان ذلك التأثير ضررا سميت الجريمة بجريمة الضرر ، وان كان مجرد تعويض للخطر سميت الجريمة بجريمة الخطر ، وهذا كله بالنظر الى شخص معين فى المحيط المادى لجريمة تطلبت قاعدة التجريم ان ينصرف اليه التأثير ذاته .

الجرائم الاقتصادية من جرائم الخطر :

تندرج الجريمة الاقتصادية تحت طائفة جرائم الخطر ، اذ هى فعل يهدد النظام العام الاقتصادى وبالتالي يجرمه المشرع منعا من احتمال الاضرار بهذا النظام ، فجرائم التموين لا يتوقف العقاب فيها على تحقق ضرر فعلى . اذ ان ارتكاب تلك الافعال يهدد المصلحة التى يحميها المشرع بخطر جسيم مما استوجب تجريم المشرع لها .

والخطر الذى يترتب على ارتكاب جرائم التموين خطر عام يوجه ضد النظام الاقتصادى فى الدولة . وقد يترتب ايضا على ارتكاب الجريمة خطر خاص يهدد مصلحة فردية بالضرر . فالبيع بسعر يتجاوز التسعير الجبرى ، ينتج عنه خطر عام بالنسبة للنظام الاقتصادى . وخطر خاص ، اذ يمس مباشرة مصلحة المشتري فى نفس الوقت (١١) .

(١١) راجع الدكتور امال عثمان المرجع السابق ص ٥٤ والهامش

الشروع في جرائم التموين :

ان الشروع مقصور في جرائم التموين وهذا ما نص عليه المشرع فقد جرم المشرع الشروع فعلا في الكثير من القرارات التموينية ، من ذلك مثلا القرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٥ الصادر من وزير التموين والذي نص في المادة الأولى منه على (يحظر نقل أو الشروع في نقل الارز والشعير خارج المحافظات المنتجة للارز بغير ترخيص من :

(أ) مندوب شركة المضارب .

(ب) مدير الزراعة .

ومن ذلك أيضا قرار وزير التموين والتجارة رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٠ يحظر نقل أو الشروع في نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات والمخشور في الوقائع المصرية العدد ٥٣ في ٣ مارس ١٩٨٠ ونص في المادة الأولى منه على (يحظر بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عليه نقل أو الشروع في نقل البصل خلال فترة تبدأ من ١٥ فبراير ٨٠ وحتى نهاية سبتمبر ١٩٨٠ خارج حدود محافظات سوهاج واسيوط والمنيا والفيوم . ان جرائم التموين ليست هي جرائم البيع بأكثر من السعر أو الامتناع عن البيع فحسب وانما هي أحدث صور التجريم في مجال للجرائم التموينية وان قضاء النقض ذاته بشأن تلك الجريمة لا يستلزم منه عدم العقاب على الشروع ذلك ان المحكمة قد ذهبت في حكمها (ان) لما كان القراضى عن البيع والتمن كافيا في الاصل لانعقاد البيع وانما به بقطع النظر عن اداء الثمن . وكان القانون من جهة اخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تمام البيع .

نقض ١٩٥٢/٤/١٤ احكام النقض السنة ٣ رقم ٢١٥ ص ٦٩٨ .

فان البين من الحكم انه اكد على ان الجريمة لا تتطلب تمام البيع ولم يقطع انه لا عقاب على الشروع بل ان محكمة النقض ذهبت في حكم حديث .

(كما قضى ببراءة المطعون ضده السابع عشر . . . من تهمة المقاصة للمستدين اليه لجرد انه قام بتوصيل مبالغ بسيطة في احدهما وانه بعيد عن الاخرى ، وبيان دور المطعون ضده السابع عشر في تهمة المقاصة المستدة اليه قد اقتصر على سحب النقد المصرى من حسابه في البنك حيث تولى ترتيب وسيلة ارساله للخارج عن طريق دون ان

يعنى ببحث ترديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ للجريمة التامة والشرع فيها ومحاولة ذلك بما يفهم منه ان العقاب يمتد حتى الى ما دون الشرع من الاعمال التى يقصد بها الوصول الى التهريب وان لم يصل الى البدء فى التنفيذ .

نقض الطعن رقم ٨٠٥ س ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ مجموعة المكتب الفنى س ٢٦ ص ٥٢٨ .

وهو امر يستشف منه اقرار القضاء للشرع فى الجرائم الاقتصادية .

كما ان مشروع قانون العقوبات الاقتصادى قد عاقب فى المادة ١٥٢ من المشروع العقاب على الشرع فى الجنب الاقتصادى فى جميع الاحوال بغير نص خاص .

وينتهى من هذا الى ان النشاط الجانى فى الجريمة التمهينية قد يكون ايجابيا او سلبيا وقد يكون كاملا او يقف عند حد الشرع وان المشرع تاميننا لسياسة الاقتصادية يعاقب على الشرع ويجرمه وان هذا من يعين ما يميز قانون العقوبات الاقتصادى عن قانون العقوبات العادى (١٢) .

(١٢) راجع الجرائم الاقتصادية للدكتور محمود مصطفى ص ١٠٧ .

الباب الثاني

جرائم التموين ومبدأ الشرعية

الفصل الأول

المصدر الشكلي لجرائم التموين

المصدر الشكلي لجرائم التموين في جمهورية مصر العربية :
لا يعرف التشريع الجنائي المصري تقنيا موحدا للجرائم الاقتصادية
كذلك الذي عرفه القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥
الخاص (ضبط الجرائم الماسة بالتشريع الاقتصادي واتخاذ الاجراءات
بشأنها والعقاب عليها) أو القانون الهولندي الصادر في ٢٢ يونيو
سنة ١٩٥٠ بشأن الجرائم الاقتصادية ، والقانون الجزائري الصادر في
٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ الخاص بالجرائم الاقتصادية . فما زالت نصوص
التجريم الاقتصادي متناشرة في تشريعات مختلفة .

واهم التشريعات التموينية في جمهورية مصر العربية والمرسوم بقانون
٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ هجرية الموافق
١٩٤٥/١٠/٤ وتعديل هذا بالقانون ٢١٢ لسنة ١٩٤٧ والقانون ١٣٩
لسنة ١٩٥١ والقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٢١٤ لسنة ١٩٥٤
والقانون ٨٨ لسنة ١٩٥٧ واخيرا القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وهو من اهم
التعديلات التي تناولت نصوص هذا المرسوم بالتعديل وسنعرض لاهم
التعديلات التي تناولها القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وتتضمن هذا المرسوم
٦٤ مادة وزعت على اثني عشر بابا .

فالباب الأول يشمل احكاما عامة تبين مدى سلطة وزير التموين في
تقييد الانتاج أو الارباح أو تداول السلع أو الاستيلاء على المصانع وغيرها ،

وسلطته في تحديد السلع التي يمنع الاتجار فيها ، وفي منح التراخيص لأصحاب العمل في وقف الانتاج أو الاتجار في السلع التموينية .

ويتضمن الباب الثاني أحكاما خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز .

ويختص الباب الثالث بأحكام تداول القمح والشعير والارز والذرة .

وموضوع الباب الرابع هو استهلاك اللحوم والايام التي يجوز فيها الذبح أو بيع اللحم الطازج أو غيره ، وسلطة وزير التموين في هذا الشأن .

ويتناول الباب الخامس القواعد الخاصة بزيادة محصول البطاطس .

وخصص الباب السادس لاحكام تداول السكر والباب السابع لاحكام المتعلقة بالغزل والمنسوجات القطنية .

ويتضمن الباب الثامن أحكام خاصة بحلج القطن ، ويشمل الباب التاسع الاحكام الخاصة بتداول الورق .

وينص الباب العاشر على حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات لاعانة الفقراء والمصابين .

اما الباب الحادي عشر فيشمل أحكام واوامر الاستيلاء على المواد والسلع وغير ذلك مما يحدده وزير التموين طبقا للمادة الأولى من هذا القانون . كما يشمل الاجراءات الخاصة بالاثبات والتقاضى ، مما يميز الجريمة التموينية عن غيرها من الجرائم .

القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذى عدل احكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :

اولا - اضاف المشرع الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين عدة مواد : المادة الأولى تحت رقم ٣ مكرر ، نظم فيها العقاب بالنسبة لعدة مسائل والبين من هذه المادة انها تناولت بالتنظيم اغلب الجرائم التي كان يتناولها الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ وقد كانت المادة الأولى منه تنص على :

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اشترى لغير استعماله الشخصي واعد للبيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

مادة ٢ - لا يجوز خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحسدة ربحها بغيرها من المواد ايا كانت ، ولا يجوز بيع مثل هذه المواد المخلوطة ، ويعاقب على مخالفة ذلك الحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة في حالة العودة خلال سنة من ارتكاب الجريمة الأولى .

ثانيا - ضاعف المشرع العقوبة فجعلها الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وغرامة من مائة الى خمسمائة جنية كما اوجب المصادرة في جميع الاحوال .

ثالثا - اضاف المشرع المادة ٥٦ مكرر التي اجاز فيها لوزير التموين والتجارة الداخلية ان يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل اداريا مدة لا تجاوز ستة اشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام هذا القانون من حصته من السلع موضوع الجريمة والمواد الخاضعة لنظام البطاقات والحصص .
لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة اليه .

رابعا - المادة ٥٦ مكررا (ا) اجازت لوزير التموين بان يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن الادارة احكام الباب الحادى عشر من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ضاعف المشرع العقوبة في المادة ٥٦ فجعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنية ولا تجاوز الف جنية وبهذا التعديل اصبح الحبس وجوبيا .

ولعل من الثغرات التشريعية التي فنادى بضرورة النظر فيها اذ انها اصبحت العقوبة شاذة ولا تتلائم مع الوضع الراهن بعد ان عدل المشرع القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ذات الظروف التي صدر فيها ذات التعديل اذ انه بمقتضى القانون ١٢٨ والذي صدر سنة ١٩٨٢ والذي عدل العقوبة فلم يعد الحبس وجوبى وفقا لنصوص القانون ١٠٨ في جرائم تعتبر هامة وماسة بشئون التموين بينما اصبحت بعض الجرائم البسيطة التي يعاقب مرتكبها بموجب المادة ٥٦ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وفيها الحبس وجوبى .

ونورد على سبيل المثال لنوضح هذه الصورة جريمة صرف كمية من المنسوجات القطنية بموجب بطاقة لافية أو عدم توزيع الحصص

التمويلية في منطقة معينة أو لغير المستحقين لها وكذلك جريمة عدم تنقية مواد الشمع قبل طحنها من المواد الغريبة والضارة ، يكون عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أى ان الحبس فيها وجوبيا بينما لو امتنع عن بيع السلع التموينية أو باعها ازيد من السعر المقرر وهى من حيث الخطورة الاجرامية اشد من تلك للجرائم يصبح الحبس فيها جوزيا وذلك بعد ان عدل القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ واغفل تعديل القانون ١٠٩ وبقي على حالته وهذا من الثغرات التشريعية وسوء الصياغة الموجودة في اغلب نصوص قوانين التموين .

ولاول مرة في مجال الجرائم التموينية اصبحت حالة العودة جنائية عقوبتها السجن ويشترط ان ترتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وان يتكون التهم سبق الحكم عليه مرتين في احدى الجرائم المنصوص عليها بالمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هذا عن المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

كما انه يحكم الجرائم التموينية قانون هام هو المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وهو من المصادر الاساسية ايضا ويتضمن هذا المرسوم بقانون ٢٥ مادة بعد ان اضيفت اليه ثلاث بموجب القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وهم مادة ١١ مكرر ، مادة ١١ مكرر (١) ، مادة ١٣ تشمل تشكيل لجنة للتسعير الجبرى وبيان اختصاصاتها وتحديد اختصاصات وزيرى التجارة والصناعة بشأن تحديد الارباح واسعار السلع والمفحات الصنائية والقيود التى ترد على استهلاك المواد الغذائية .

كما يتناول هذا المرسوم بيان اجراءات الاثبات والعقوبات التى تترتب على مخالفة احكامه .

النصوص المضافة تشير اليها لاهميتها فقد اجازت المادة ١١ مكرر المضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

لوزير التموين أن يصدر قرار بغلق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ٦ شهور أو حرمان التاجر المخالف لاحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من حصته والمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ حوت جرائم بيع السلع المسعرة أو المحددة الربح أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر أو الربح المحدد الامتناع عن بيعها ، والمخالفات به من هذه الجرائم كما ان المادة العاشرة تحتوى على جرائم تقديم المأكولات

والمشروبات أو تقديمها بازيد من السعر المقرر أو الامتناع عن تقديمها
أو عرض الغرف أو تأجيرها بأكثر من السعر المقرر .

كما تتضمنت المادة الثالثة عشر : العقاب على مخالفات أحكام
القرارات التي تصدر باعلان الاسعار والاجور . أو الامتناع عن بيع السلع
غير المسعرة أو غير محددة الربح أو مطالبة العملاء أعلى من الثمن المعلن عنه
وسنعود الى شرح هذه الجرائم تفصيلا .

كما انه من المصادر الهامة ايضا :

قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق
وصناعة الخبز .

والملاحظ في مجال شئون التموين والتسعير للجبرى ان هناك قرارات
وزارية عديدة ومتعددة فضلا عن صدورهما من جهات متعددة وصياغتها
السيئة مما حدى بائقضاء الى التصدى لهذه القوانين والقرارات بالتوضيح
والبيان ونعرض لبعض امثلة لما اصدره القضاء توضيحا لهذه النصوص
أو ارساء لبعض القواعد العامة التي غمضت فنشير الى امثلة هذا القضاء -
اراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ ان يخول وزير التموين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد انضاجه بكل
ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب ان تحديد الوزن يدخل فيه
بطريق الزوم نسبة الرطوبة ، ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف لان كِلتا
النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فان القرار الصادر من وزير
التموين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر
من يملكه .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢ س ٨
ص ٥٥٦) .

صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف انما
كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم
فتعتبر مخالفة ما ورد باحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبها المادتان
٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سلف الفكر .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ س ٨
ص ٥٦٢) .

ان الفقرة الاخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد اعفت من ارسال

البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أي تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صائب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر إلى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه (نقض ١٨/٣/١٩٥٨) (الواضح من المقارنة بين نص المادة ٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعميرين الخسافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية والمصاحبة لها أن الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار إما ما كانت الطائفة التي ينتمي إليها - والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر في صحيح القانون - وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وإن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها وقد كان يستلزم في الامتناع كيما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤنة اثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبة لم تنسب به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فوجب في نص القانون ١٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الخسارة التي تصيبه من الاستمرار في عمله ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخسارة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولأن الشارع عبر عن أفساحه في مجال العذر بما يتسع لغير لقوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم وإذا قدم العذر الجدي إلى وزير التموين ما انتهت إلى سلامته يتعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذي يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب ، ولما كان للطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه قدم إلى جهة الاختصاص طلباً بالتوقف عن مزاوله التجارة لأن العمولة التي يقتضيها من تجارية لا تنفي بمصروفاته ، وأنه لم يتوقف لكسب

مادى ، ولكن المحكمة المطعون في حكمها لم تفتن الى دلالة دفاعة ولم تقسطه حقه فلم تورده في حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تقتولى تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه وهو دفاع جوهرى اذ تندفع به التهمة المسندة اليه ، فان للحكم المضعون ثيه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٩٦) .

ان مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، اذ ان لكل من التشريعين غايته ومجاله . ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه الى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين - ومن بينها اللحوم - والصادر نفاذا للمادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين . ومن ثم يبقى فعل الطاعنين - وهو امتناعهم عن بيع اللحوم - مؤثما ويكون ما اثاروه من ان القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ يرفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد ازال عن اللحوم صفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن يمتنع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص - على غير سند ويتعين لذلك رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٨٦) .

الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة اليه بمقتضى القانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ وبين نصها المستبدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الاعمال التشريعية والذكرات لتفسير المصاحبة للنصين ، ان للشارع قصد بمعاقبة الامتناع

عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ، ايا كانت الطائفة التي ينتمى اليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات الاساسية للجمهور من المواد التموينية ، محاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وان الشارع يقصد الى القضاء على حرية التجارة انما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وانه كان يستلزم في الامتناع كيما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب ان يكون مقصوداً به عرقلة التموين ، ثم وجد ان هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو امر فضلاً عن صعوبته ام تنسده به ذرائع من اراد مخالفة القانون من للتجار ، فوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ومن البين ان ما اشار اليه الشارع بخصوصية وما اوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة لان القانون اوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولان الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد احداها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم .

واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله واذا دفع به امام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع لان عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ ص ٢٢
ص ٥٨٤) .

هذه الاحكام تشير الى دور القضاء في تفسير النصوص التموينية التي قد شاب بعضها اللبس والغموض .

وسنعرض لذلك تفصيلاً في الفصل الثانى عند الحديث عن دور القضاء في تفسير النصوص التموينية .

مشروع قانون العقوبات الاقتصادى :

وثمة مشروع لقانون العقوبات الاقتصادى عرف الجريمة الاقتصادية بقوله (بعد جريمة اقتصادية كل مخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية

المصالح الاقتصادية القومية اذ نص على تجريمها في هذا القانون أو قضي قانون آخر باعتبارها جريمة اقتصادية وتعتبر جرائم اقتصادية جرائم المسكوكات الزيف أو المزورة المنصوص عليها في الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وتسرى في شأنها أحكام الباب الأول من هذا القانون .

ومن الواضح ان التعريف الوارد بمشروع قانون العقوبات سنة ١٩٦٦ ادق من هذا التعريف اذ تزيد الاخير بالنص على اعتبار جرائم المسكوكات الزيف أو المزورة جرائم اقتصادية اذ انها قد تكون مخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية (١) المصالح الاقتصادية القومية ومن ثم تدخل ضمن هذا التعريف العام وذكرها تفصيلا تحصيل حاصل وذكر المفهوم ويكفي الصياغة العامة الواردة بصدد التعريف .

وجاء بالمادة الأولى من مشروع اصدار قانون العقوبات الاقتصادي (تسرى الاحكام العامة الواردة في القانون المرافق على الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها فيه أو في القوانين الاخرى ما لم يوجد نص صريح يخالف ذلك - وتطبق الاحكام العامة في قانون العقوبات فيما لم يرد بشأنه نص في القانون المرافق) واهتمت المادة الثانية بتخصيص محاكم جزئية يرأسها أحد السادة رؤساء المحاكم الابتدائية للفصل في الجرائم الاقتصادية وتخصيص إحدى دوائر محكمة الاستئناف بنظر الجنايات التي تعد جرائم اقتصادية - ونصت أيضا على عدم جواز الادعاء المباشر امام هذه المحاكم .

وتضمن مشروع قانون العقوبات الاقتصادي تدابير مماثلة للتدابير الواردة بمشروع قانون العقوبات .

وجاوز المشروع الاخير بصدد اغلاق المنشأة الخاصة فاجاز للحكم بالغلق النهائي أو لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاث سنوات واجاز للمحكمة ان تستبدل بعقوبة الغلق وضع المنشأة الخاصة تحت اشراف حارس تعينه وتحدد مأموريته - وذلك لمدة ثلاث سنوات (م ٢/٧) ووقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر (م ٣/٧) واجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة للمحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بتعويض الضرر الذي لحق بالمنشأة العامة أو بالبلاد - وانطوت المادة

(١) راجع الجنايات الاقتصادية لقانون العقوبات بحث الدكتور منير رزق

الثامنة على نفس الحكم الوارد في المادة ١٥٥ من مشروع قانون العقوبات يصدد المصادرة وزادت عليه بعدم القضاء بالمصادرة اذا كان الشيء المضبوط لمنشأة اقتصادية مملوكة للدولة مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات وعلى الأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته .

وتناولت المادة التاسعة من مشروع قانون العقوبات الاقتصادي حكم الجريمة الاقتصادية قليلة الاهمية فخبرت المحكمة في ان توقع العقوبات المنصوص عليها أو الجزاءات المنصوص عليها في قوانين العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

وعلى الرغم مما درج عليه الشارع من النص على عدم جواز وقف تنفيذ الحكم في الجرائم الاقتصادية بالنسبة للحبس أو الغرامة (المادة ٤/٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥) فقد اجازت المادة العاشرة من هذا المشروع للمحكمة ان تقضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ولكن يجب عليها اذا ارتأت ذلك ان تحكم بغرامة اضافية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه - وفي حالة الغاء وقف التنفيذ فان هذه الغرامة لا ترد وخرجت هذه المادة عن القواعد العامة في جواز وقف تنفيذ العقوبات المالية بان قررت بعكس ذلك .

واختتم المشروع الاحكام العامة بان لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم المذكورة بالقانون اذا كان مرتكب الجريمة موظفا عموما الا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

وعالج المشروع تحديد الجرائم الاقتصادية في خمسة فصول ، على
في الفصل الاول بموضوع المساس بالاقتصاد القومي بالتخريب العمدى
لوسائل الانتاج الثابتة والمنقولة المملوكة للدولة بقصد زعزعة الاقتصاد
القومي (م ١٤) والحيلولة عمدا دون استغلال احدى وسائل الانتاج
أو الاموال خاصة أو عامة بتخريبها أو اتلافها أو جعلها غير صالحة
للاستعمال أو اخفائها (م ١٥) والاهمال في تلف أو تعطيل احدى وسائل
الانتاج أو بعض المنتجات ولو كانت مملوكة ملكية خاصة (م ١٦)
واضرار الموظف باموال الدولة أو احدى منشأتها الاقتصادية أو الاهمال
الملحق ضرر بتلك الاموال أو اموال الافراد أو مصالحهم المعهود بها اليه
(المواد من ١٧ - ٢٠) .

واشتمل الفصل الثالث عن الافعال والامتفاعات التي من شأنها
المساس بحسن ادارة المنشآت الاقتصادية العامة (المادتين ٣١ و ٣٢)
وعجز المشروع الخاص عن القيام ببواجبة في تنفيذ الخطة الاقتصادية
للدولة - وخو، الفصل الرابع احكاما في التبريب والاخلال بالنواعد المنظمة
لبعض اوجه النشاط الاقتصادي (المواد ٢٤ و ٣٨) .

وانهى المشروع بالفصل الخامس عن الاستغلال والمساس بتموين
الشعب (المواد ٣٩ - ٤٣) كالحظر الواقع على الأنشطة التجارية للأفراد -
والتي تنفرد بمباشرتها للدولة أو إحدى وحداتها الاقتصادية والنص على
بعض الجرائم التموينية المعروفة .

الفصل الثاني

تفسير قوانين التموين وتطبيقها

المبحث الأول

مبدأ الشرعية وقوانين التموين

الشرعية الجنائية يوجه عام :

يسود المجتمع الدولي المعاصر مبدأ سيادة القانون رغم اختلاف بعض الدول في تحديد مضمونه . ويعنى من الناحية الشكلية التزام جميع أعضاء المجتمع وأجهزة الدولة بالقوانين التي تصدرها السلطات المختصة . ويضمن هذا المبدأ حقوق الأفراد وحياتهم في مواجهة السلطة العامة ، لأنها تصبح محكومة بالقانون وحده بعيداً عن أهواء هذه السلطة أو تحكمها . ويسمى هذا المبدأ أحياناً بسيادة القانون (١) .

ولكن ماذا يكون الحل لو كان القانون غير عادل أو غير إنساني ، أو مهدد لحقوق المواطنين ؟ ان احترام السلطة للقانون أن يكون في هذه الحالة غير مجرد ضمان ، شكلي ، أو هو كما قيل مجرد عزاء قافه لضحايا هذا القانون . فمبدأ الشرعية ، أو سيادة القانون ، قد شرع لتأمين المجتمع وتقيد سلطات الدولة لضمان احترام الحريات ، فما قيمة هذا القانون إذا أبيع لهذه السلطات باسم القانون ان تعتدي على الحريات أو ان تفتك الضمانات .

ان مبدأ الشرعية ، أو سيادة القانون . يفرض على سلطات الدولة الالتزامات الدستورية الآتية :

(١) راجع الدكتور أحمد فتحي سرور القسم العام ١٩٨١ ص ١٢٢ وما بعدها .

١ - تلتزم السلطة التشريعية عند ممارسة سلطة التشريع باحترام الحقوق والحريات العامة التي نص عليها الدستور وكفالة الضمانات التي تعطى لهذه الحقوق والحريات معناها السليم .

٢ - تلتزم السلطة التنفيذية باحترام التشريع عند التطبيق العلمى . وهو ما يفترض عدم الالتجاء الى الحيل القانونية التي تفرغ التشريع من مضمونه الحقيقي بشأن احترام الحقوق والحريات .

٣ - تلتزم السلطة القضائية بتطبيق التشريع فى إطاره الدستورى السليم . فلا يجوز تطبيق نصوص القانون بصورة حرفية مجرد من مضمونها الدستورى الذى كفل للحقوق والحريات للمواطنين .

اساس مبدأ الشرعية :

قام مبدأ الشرعية الجنائية أساسا على دعامتين :

١ - حماية المصلحة الفردية .

٢ - حماية المصلحة العامة .

أما عن حماية المصلحة الفردية فقد قام هذا المبدأ كعلاج ضد صنوف التحكم التى عانت منها العدالة الجنائية روحاً طويلاً من الزمان . فهذا المبدأ يضع للأفراد الحدود الواضحة لتجريم العقاب لأنه يبصرهم بكل ما هو غير مشروع قبل الإقدام على ارتكابه ، مما يضمن لهم الأمن والطمأنينة فى حياتهم ، ويحول دون تحكم القاضى فلا يملك الحكم بآدانة أحد إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم والعقاب المراد توقيعه عليه سبق النص عليه من قبل فى القانون . وفى هذا الصدد يقول الفقيه الايطالى بيكاريا ان القاضى مقيد بنصوص القانون المراد تطبيقها ولا يملك ادنى حرية امام القاعدة المكتوبة ، بل هو مجرد بوق يردد كلمة القانون . وبالإضافة الى هذه الحجة ، فقد ذهب الفقه السياسى للقانون العام فى نهاية القرن الثامن عشر الى المصدر الوحيد الممكن للقاعدة الجنائية هو التشريع أى القاعدة الصادرة عن ارادة المواطنين . وقد وصف جان جاك روسو هذه الارادة بانها تعبير عن العقد الاجتماعى ، وقال بيكاريا ان التشريعات وحدها هى التى يمكنها النص على الجرائم والعقوبات ، لان الحق فى اصدار هذه التشريعات لا يملكه غير المشرع الذى يمثل المجتمع (٢) .

(٢) راجع الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٢٨ ؛

أما حماية المصلحة العامة : فتتحقق من خلال أسناد وظيفة التجريم والعقاب الى المشرع وحده ، لان قانون العقوبات الذى ينبثق من ارادة المشرع ينال قوة رادعة اكثر مما يملكه غيره ، هذا الى أن دور قانون العقوبات في حماية المجتمع يبدو اكثر فاعلية عندما يكفل بوضوح تحديد الجريمة والعقوبة .

وبناء على مبدأ للشرعية وفقا لهذين الاساسين اصبح التجريم والعقاب يتسم بالعدالة والمساواة . اما العدالة فتتحقق من خلال النص المكتوب قبل ارتكاب الجريمة ، مما يضمن عدم معاقبة احد الا بعد اخطاره بالتجريم . واما المساواة فتتحقق من مخاطبة القاعدة الجنائية لجميع الافراد بغير تمييز ، وهو امر لم يكن متوافرا قبل هذا المبدأ .

مبررات قاعدة القانونية :

١ - قاعدة القانونية والحرية الفردية :

تعتبر قاعدة القانونية من اهم ضمانات الحرية الفردية .

فالمشرع حينما يحدد الافعال المحرمة والجزاءات التى توقع على مرتكبيها ، يضع قيودا على الحرية الفردية . فالنص القانونى اذن اداه ضرورية من اجل احاطة الافراد علما بالنطاق الذى يتمتعون فيه بحرية التصرف . فلكافة ما يصدر عنهم من افعال داخل تلك الحدود يعد مباحا . ويتوافر لدى الفرد بالتالى الشعور بالطمأنينة عند اتيانه لافعال من هذا القبيل (٣) .

٢ - قاعدة القانونية والعدالة الجنائية :

تحقيق العدالة بين الافراد يعد من مزايا تطبيق قاعدة القانونية .

فالمشرع يضع النص القانونى الذى يراه لازما لتحقيق غرض معين تسعى اليه الدولة دون ان يكون فى اعتباره شخص أو اشخاص معينون ، فنصوص التجريم لها صفة موضوعية تضمن تحقيق المساواة بين الافراد امام القانون .

(٣) راجع الدكتور امل عثمان المرجع السابق ص ٧٥ .

٣ - قاعدة القانونية ونظرية العقد الاجتماعي :

تستند نظرية العقد الاجتماعي التي نادى بها جان جاك روسو الى ان للفرد يتمتع اصلا بحرية العمل والامتناع ، الا انه يتنازل عن قدر من حريته لصالح المجتمع . ولما كانت الجريمة فعلا يخل بنظام المجتمع ، كان لهذا الاخير ان يحدد الافعال التي يقرتب عليها عذا الاثر والجزاءات التي توقع على مرتكبيها عن طريق السلطة التشريعية .

فلا يستطيع القاضي اذن ان يحاكم شخصا من أجل فعل لم يجرمه القانون كما ليس ان يحكم بعقوبة لم ينص عليها القانون (٤) .

لا شك في ان النص القانوني الذي يتضمن تجريم فعل معين وتوقيع جزاء عند مخالفته له اهميته في السياسة العقابية . فالصفة التهديدية لقاعدة القانونية لها اثر رادع ، اذ تعد مانعا امام النزعات الفردية من مخالفة احكام القانون .

تقدير مبدأ الشرعية :

لقد اكتسبت قاعدة قانونية الجرائم والعقوبات اهمية كبيرة في العصر الحالي . يؤكد ذلك اتجاه كافة التشريعات الى الاخذ بها اذا استثنينا تشريعات قليلة مثل القانون الدانمركي الصادر في عام ١٩٣٠ الذي اجازت المادة الاولى منه القياس في مجال التجريم مما يتعارض مع حكم هذه القاعدة (٥) .

وقانون العقوبات الاقتصادي في المانيا خالف هذه القاعدة في مجال المخالفات واخذ القانون السوفيتي باتجاه مماثل . وبرغم ذلك فقد لاقت قاعدة القانونية نقدا من جانب بعض الفقهاء خاصة من اتباع المدرسة الوضعية التي نادت بالاهتمام بشخصية الجاني . فقد قيل ان قاعدة القانونية تنقسم بالجمود لانها تعنى تحديد العقوبات على اساس خطورة الفعل الاجرامي دون الاعتداد بشخصية الجاني ومدى خطورته .

ويرى آخرون ان للقاعدة تقنافي مع مبادئ الاخلاق والسلوك

(٤) راجع الدكتور محمود مصطفى لشرح قانون العقوبات القسم الامام طبعة ١٩٧٤ ص ٦٤ .

(٥) راجع الدكتورة أمال عثمان المرجع السابق ص ٧٨ .

الاجتماعى (٦) . فيتعذر على المشرع ان يواجه فى القانون كافة الافعال الضارة مما يجعل التحديد القانونى للجرائم المختلفة ناقصا ، خاصة وان الظروف الاجتماعية فى تغير مستمر ، وبالتالي يظل كثير من الافعال الماخلاقية بعيدا عن نطاق قانون العقوبات . فتطبيق القاعدة السابقة يؤدى الى حماية كل من حاول الاعتداء على مصلحة خاصة أو عامة متى كان المشرع لم ينص على تجريم سلوكه الضار .

وسائل الحد من جمود القاعدة :

لم تؤد الانتقادات السابقة الى الخروج عن قاعدة القانونية والرجوع مرة اخرى الى السلطة التحكيمية للقاضى فى التجريم والعقاب والاجراءات الجنائية . وقد اتخذت التشريعات الحديثة - مراعاة للاتجاهات العقابية الحالية - بعض الاساليب التى تخفف من جمود القاعدة ، مثل تفريد العقوبة تشريعا وتنفيذا وقضاء ، وذلك بالنص على الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبة المقررة ، وتقرير نظرية الظروف القضائية المخففة والمشددة ، ووقف التنفيذ ، والاعفاء من العقاب ، وغير ذلك من النظم التى افسحت المجال لاعمال سلطة القاضى التقديرية فى اختيار العقوبة المناسبة لظروف الجانى .

اما عن عدم مواجهة المشرع لكافة الافعال الضارة بالمجتمع ، وبصفة خاصة تلك الافعال التى تسفر عنها التغيرات الاجتماعية المستمرة . فوسيلة التغلب على ذلك هى فى امكان تدخل المشرع بتجريم أى فعل أو امتناع متى تراءى له منافاة هذا الفعل لاغراض الدولة (٧) .

واخيرا ، فان من اهم النظم التى تحد من جمود القاعدة هو ما تقتضى به اغلب الدساتير الحديثة من اشتراك السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية فى وضع اللوائح والتوانين - ومن هذا القبيل ما تقتضى به المادة ١٠٨ من الدستور الدائم ، اذ تخول رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون عند الضرورة وفى الاحوال الاستثنائية وذلك بناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى اعضائه . ووفقا للمادة ١٤٧ من الدستور ، اذا حدث فى غيبه مجلس الشعب ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر فى شأنها قرارات

(٦) راجع الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٧ .

(٧) المرجع السابق ص ٦٧ .

تكون لها قوة القانون ، وتنص المادة ١٤٦ على انه لرئيس الجمهورية ان يصدر القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة . ولرئيس الجمهورية ايضا - بمقتضى المادة ١٤٥ من الدستور - ان يصدر لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين (مادة ١٤٤ من الدستور) . وله ان يفوض غيره في اصدارها ، كما تنص هذه المادة ايضا على انه يجوز ان يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

وعلى ذلك ، فالقانون انذى يعد مصدرا لبيان الجرائم والعقوبات هو مجموعة القواعد المكتوبة التى تصدرها السلطة طبقا للاجراءات التى يحددها الدستور ، كما يقصد به القرارات واللوائح التى تصدر من السلطة التنفيذية وفقا لما ينص عليه الدستور على ان تكون تلك السلطة عند راعت الحدود المخولة لها .

النتائج المترتبة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات :

أولا - التزامات السلطة التشريعية :

١ - من حيث مصدر التجريم والعقاب :

(أ) يجب ان تقوم السلطة التشريعية بنفسها بسن نصوص التجريم والعقاب . فهى الممثل الوحيد لمصلحة المجتمع والحارس الطبيعى للنظام الاجتماعى . فالتجريم وتنظيم العقاب من المهام الاساسية للمشرع . ومع ذلك فان الدستور قد يخول السلطة التنفيذية اختصاصا تشريعيا فى حدود معينة ، كما سنبين فيما بعد عند دراسة مصادر الشرعية .

(ب) يجب على السلطة التشريعية ان تصدر تشريعاتها واضحة محددة بعيدة عن الغموض وعدم التجديد . فالهدف من مبدأ الشرعية هو ضمان اخطار الجمهور بما يعتبر جريمة وبالعقاب المترتب عليها ، وهو يستلزم وضوح قصد الشارع . بهذا الوضوح يتحقق للأفراد الاستقرار القانونى .

(ج) لا يملك المشرع ان يضع قواعد للتجريم والعقاب الا من أجل المستقبل . فلا يجوز له تجريم افعال لم تقع وقت العمل بالقانون الذى اصدره ، لان الافراد يجب احاطتهم علما - عن طريق التشريع - بعدم مشروعية الفعل قبل ارتكابه ، وهو ما يسمى بمبدأ

عدم رجعية قواعد التجريم والعقاب • وبهذا المبدأ يتأكد الاستقرار القانوني للأفراد (٨) •

٢ - من حيث مضمون التجريم والعقاب :

(أ) يجب على سلطة التشريع ألا تتصرف في التجريم عن طريق المعاقبة على سلوك ينطوي على ممارسة حق أو حرية كفلها الدستور ، أو المعاقبة لحماية مصلحة لا تهم المجتمع ولا تعبر عن ضميره •

(ب) يجب على السلطة التشريعية ألا تفرض عقوبات غير متناسبة مع السلوك الذي حرمة القانون أو عقوبات تمس الكرامة الانسانية •

ثانيا - التزامات السلطة القضائية :

١ - لا يملك القاضي الحكم بالعقوبة إلا إذا كانت مقررة في النص الذي يجرم سلوك المتهم الذي قضى بإدانته • فإذا قضى بعقوبة لا تطابق هذا النص كان حكمه مخالفا لمبدأ الشرعية •

٢ - لا يجوز للقاضي الجنائي عند تفسير نصوص التجريم والعقاب أن يلجأ إلى القياس • لأنه سيؤدي إلى خلق جريمة أو إلى الحكم بعقوبة لم يرد بها نص تشريعي •

٣ - لا يجوز للقاضي الجنائي أن يطبق قانون العقوبات - فيما يتعلق بالتجريم والعقوبة - إلا على الوقائع اللاحقة على العمل بهذا القانون • فعدم رجعية نصوص التجريم والعقاب مبدأ يقتيد به كل من المشرع والقاضي • ولكن القانون أجاز للقاضي استثناء من هذا المبدأ أن يطبق قانون العقوبات باثر رجعي متى كان ذلك في صالح المتهم (المادة الخامسة عقوبات) •

٤ - تباشر المحكمة الدستورية العليا رقابتها على دستورية التشريع الجنائي من حيث مصدره ومن حيث مضمون التجريم والعقاب بالمعنى الذي حددناه فيها تقدم •

ثالثا - التزامات السلطة التنفيذية :

١ - لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تنفذ عقوبة على شخص ما إلا إذا

(٨) راجع الدستور أحمد فتحى سرور المراجع السابق ص ١٢٤ •

قضى بها حكم جنائي فهذا الحكم وحده هو الذي يكشف عن وقوع الجريمة
وخصومتها لنصوص التجريم والعقوبات .

٢ - لا يجوز للسلطة التنفيذية ان تصدر قرارا بعقوبة ما .
فالعقوبات لا تتقرر الا بحكم قضائي . ويرتكز هذا المبدأ على ان النضاء
هو الحارس الطبيعي للحريات . وقد جاء دستور سنة ١٩٧١ فتنن هذا
المبدأ في المادة ٦٦ اذ نص على ان العقوبة لا توقع الا بحكم قضائي .
والحكم القضائي هو ما يصدر من المحاكم لا من جهات الادارة . واذا
منح القانون احدى جهات الادارة اختصاصا قضائيا للفصل في بعض
المنازعات فان ما تصدره من قرارات لا يكتسب وصف الاحكام بل تظل
محتفظة بطبيعتها الادارية .

٣ - يجب على جهة الادارة ان تنفذ العقوبات وفقا للشروط والحدود
التي ينص عليها القانون ، وذلك باعتبار ان قواعد التنفيذ تعتبر من
النصوص المنظمة للعقاب ، ومن ثم فلا تملك الادارة العقابية التعبير في
هذه القواعد .

٤ - يجب على جهة الادارة ان تنفذ العقوبات وفقا لقواعد التنفيذ
المطبقة وقت ارتكاب الجريمة ما دامت هذه القواعد تعتبر جزءا من النصوص
المنظمة للعقوبات . على انه اذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل
الذي حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي
آثاره الجنائية (المادة ٥ / ٣ عقوبات) .

جرائم التمهين ومبدأ الشرعية :

قاعدة قانونية العقوبات تسري في نطاق الجرائم الاقتصادية - ومن
بينها جرائم التمهين - وذلك سواء فيما يتعلق بمضمون القاعدة ، او
النتائج التي تترتب على الاخذ بها والتي اشرنا اليها فيما سبق . فالسلطة
التشريعية هي اكثر السلطات مقدرة على تعرف مصالح المجتمع وتحديد
دائرة الافعال الضارة او الخطرة التي يلزم تجريمها ، حماية للمصلحة
العامة ، وكذلك اختيار الجزاءات الملائمة والتي يلزم توقيعها في كل
حالة (٩) .

(٩) راجع الدكتور امال عثمان المرجع السابق ص ٨١ وما بعدها .

التفويض التشريعي :

الاصل ان التجريم لا يكون الا بقانون تصدره السلطة التشريعية ، فلا يجوز ذلك للسلطة التنفيذية اخذا بمبدأ الفصل بين السلطات . على ان الظروف الاستثنائية قد تبرر الخروج على هذا المبدأ ، فالملاحظ انه عند تغيير نظام الحكم في الدولة تجمع الحكومة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فتصدر مراسيم بقوانين أو قرارات بقوانين . وفي غير هذه الحالة قد تمر الدولة بظروف خطيرة ، كحالة حرب مثلاً ، فتستصدر من البرلمان تفويضاً تشريعياً محدداً في نطاقه وزمانه لمواجهة تلك الظروف بالسرعة اللازمة . والتفويض التشريعي أمر غير مرغوب فيه من فقهاء القانون الدستوري ويجب ان يكون بالقدر الضروري لحماية الدولة .

وقد يحصل التفويض التشريعي في الظروف العادية ، فتفويض السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في اصدار قرارات لها قوة القانون . ولا اعتراض على هذا التفويض طالما انه لا يمس الحرية الشخصية ، ولما كانت قاعدة شرعية الجرائم من أولى ضمانات الحرية الشخصية ، فان التفويض التشريعي في انشاء الجرائم عمل غير مرغوب فيه . وانما يصح التفويض في تحديد التجريم ، فاذا اصدر المشرع قانوناً بتجريم كل اعتداء على السياسة التموينية فلا اعتراض على تفويض وزير التموين في تحديد الافعال والامتناعات التي تدخل في ذلك الاعتداء ، فهذا التفويض لا يؤدي الى فرض قيود جديدة على الحرية الشخصية بل على العكس يحدد نطاق نص ورد بصيغة عامة يؤدي ظاهراً الى المغالاة في تقييد الحرية الشخصية (١٠) .

ومن جهة اخرى قد تقتضى الاعتبارات العملية أو المحلية اقرار تفويض تشريعي دائم بالتجريم في مجال المخالفات ليس الا . ومن هذا القبيل ما تنص عليه المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات من انه يجوز تضمين اللوائح العمومية أو المحلية مخالفات ، فاذا لم ينص فيها على عقوبة للمخالفة يجازى المخالف بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشاً . ولاعطاء هذا التفويض الصيغة الدستورية صدرت المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ على الوجه الآتي (لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون) . وجاء في تقرير اللجنة الاستشارية التشريعية التي نظمت الدستور ، تعليقا على ذلك ، ان (العمل جرى على ان يفوض القانون هيئات السلطة التنفيذية

(١٠) راجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٧٢

في تحديد جرائم تقرر عقوبات لها طبقا لحكم المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات) وهي المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات الحالي .

في هذه الحدود فقط يكون التفويض التشريعي بالنسبة لجرائم القانون العام ، وعلى القضاء الاداري والجنايى مراقبة السلطة التنفيذية في اصدار القرارات وفقا لحدود التفويض .

التفويض التشريعي وجرائم التمييز :

ان لتفويض التشريعي اهمية بالغة في مجال الجرائم الاقتصادية وعلى وجه الخصوص جرائم التمييز فهي تتضمن تهديدا للنظام الاقتصادي في الدولة الذي يتحدد نظامه طبقا للسياسة الاقتصادية السائدة لذلك فتحديد الافعال التي ترتب هذا الاثر يحتاج الى دراية فنية خاصة ومعرفة بالمبادئ والنظريات الاقتصادية ، مما قد لا يتوافر على الوجه المطلوب لدى المشرع . ومن ناحية اخرى ، فتجريم بعض الافعال في هذا المجال لا يحقق الغرض الاساسي في حماية النظام العام الاقتصادي الا اذا كان متسما بالمرونة اللازمة لمواجهة التغيرات السريعة في الظروف الاقتصادية . وعلى ذلك ، فكثيرا ما يكتفى المشرع بهذا النص على القواعد العامة ، بينما يحيل الى السلطات المختصة او لتحديد عناصر الفعل الاجرامى وذلك عن طريق التفويض التشريعي على ان يحدد المشرع حينئذ العقوبة التي تتبع في حالة مخالفة تلك القرارات الادارية او يكتفى بالنص على الحد الاقصى لها (١١) .

ويؤيد معظم فقهاء القانون الجنائي التفويض التشريعي في تجريم الخروج على القوانين الاقتصادية ، ذلك ان التشريع في هذا المجال يتطلب دراية فنية قد لا تتوافر الا لدى السلطة المفوضة ، فضلا عن ضرورة توفير المرونة في الاداء التشريعية حتى يتسنى لها مواجهة مفاجآت الظواهر الاقتصادية بما يحقق نجاح لسياسة الاقتصادية (١٢) ولا يحقق التفويض غرضه الا اذا عهد به الى السلطة المختصة ، وذلك قد يعهد الى مجلس الوزراء الى الوزير المختص او الى نقابة مهنية او حرفية او الى

(١١) ايفانسر المرجع السابق ص ١٥٦ .

(١٢) ملدر المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٥٤ ص ١١٤ وراجع

الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٧٢ .

مؤسسة عامة أو هيئة خاضعة لرقابة الحكومة ، وهكذا . ويقال ان هذا التفويض ، ولو على نطاق واسع ، لا يؤدي الى وضع قيود على الحرية الشخصية ، ذلك ان المشرع يخطط المبادئ العامة في التجريم ويحدد العقوبة ، اما السلطة المفوضة فتحدد عناصر الجريمة بما يكتل حصر نطاق التجريم واعمال قاعدة شرعية الجريمة .

ويعد التفويض التشريعي سمة من سمات قانون العقوبات الاقتصادي ويمكن ان ينصب هذا التفويض اما على تحديد عناصر الواقعة المجرمة او على تحديد الجزاء المقرر لهذه الواقعة ، ويطلق الفقه على نصوص التفويض تعبير (النصوص على نياض) (١٢) .

وينصب التفويض على عناصر الواقعة المجرمة حين يحدد المشرع ذاته الجزاء تاركا للسلطة اللائحية المختصة مهمة تحديد الوقائع المعاقب عليها .

التفويض التشريعي في جمهورية مصر العربية :

عرف تشريعتنا التفويض التشريعي في الجرائم الاقتصادية منذ صدور المرسوم بقانون رقم ٩٥ في ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، فقد نصت المادة الاولى منه على ما يأتى : (يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية او بعضها . .) . وتجيز المواد ٣ و ٩ و ١٥ وما بعدها و ٣٣ لوزير التموين اتخاذ تدابير اخرى تتعلق بالترخيص في وقف العمل في المصنع او المتجر ، والاستيلاء على الحبوب ، وتنظيم ذبح الحيوانات وبيعها ، وتنظيم تداول السكر ، والاستيلاء على الغزل والمنسوجات وتسعيرها وتنظيم توزيعها . . الخ . وتنص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ على ان (لوزير التموين ان يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بايقاف العمل باحكامه بالنسبة لاية مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحاجة كامل استهلاك البلاد منها) .

(١٢) راجع بحث الدكتور عبد العظيم مرسى وزير في التقرير المقدم في الحلقة

التمهيدية في المؤتمر بمدينة فريزبورج بالمانيا الاتحادية من ٢٠ الى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢ منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة ٥٣ سنة ١٩٨٣ ص ١٩٧٥ .

وفيما يتنبأ بالعقوبة وردت المادة ٥٦ محددة العقوبات التي يحكم بها من يخالف احكام المرسوم بقانون ، ونص في الفقرة الاخيرة منها على ما ياتي : (ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون) .

يتضح اذن مما سبق ان المشرع اجاز لوزير التموين ، ولوزير التجارة والصناعة ان يصدر قرارات بتحديد عناصر الوقائع الاجرامية . ولم تقف حدود السلطة التفويضية عند هذا الحد ، بل منح المشرع ايضا الوزير المختص سلطة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون (مادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين) فالتفويض حينئذ يتناول تحديد الواقعة الاجرامية والجزاء في ذات الوقت .

وقد قصر المشرع - في حالات معينة - مجال التفويض التشريعي على تحديد الواقعة اي عنصر التجريم الذي يرد في الشق الاول من القاعدة القانونية ، بينما تناول تحديد الجزاء في القانون ذاته . ومن هذا القبيل ما نصت عليه المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من انه :

(يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار اليها في المادة ٢١ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز ١٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحكم بالازالة (١٤) .

وتنص المادة ٢١ على انه (لوزير التموين ان يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الاجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لحزن بقاوى البطاطس وله ان يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد اقصى الاسعار التي تؤجر بها الاجزاء المخصصة لحزن التقاوى المذكورة) .

كذلك ما تنص عليه المادة ٥٢ من هذا القانون من انه .

(يعاقب كل من يخالف احكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠ و ٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها) .

(١٤) راجع المذكورة امال عثمان المرجع السابق ص ٨٤

وقد تضمن ايضا المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ : الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح مماثلة ، تناول فيها لمشرع تحديد
الجزاء على مخالفة قرارات وزير التجارة والصناعة ومن بين تلك النصوص
ما تقضى به المادة التاسعة فتنص الفقرة الاخيرة منها على انه :
(يعاقب بالعقوبات ذاتها على مخالفة للقرارات التى يصدر تنفيذها للمادة
الخامسة ، ويجوز ان ينص فى تلك للقرارات على عقوبات اقل) .

وتضمنت المادتان (١٠ و ١١ من هذا المرسوم بقانون) تحديد
الجزاء الذى يوقع فى حالة مخالفة قرارات للوزير بشأن تحديد الاسعار .

وتنص المادة ١٣ منه على انه (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن
سنة اشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها
ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

١ - من خالف احكام القرارات التى تصدر باعلان الاسعار والاجور
ومقابل الدخول . فان كان المخالف من الباعة الجائلين عوقب بغرامة
لا تجاوز مائة جنيه وبالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو باحدى
هاتين العقوبتين .

٢ - من خالف احكام القرارات التى تصدر استنادا الى المادة
السابعة) .

وتنص المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون على انه :

(يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يكلف اصحاب المصانع والمتاجر
بتقديم بيانات عن تكاليف انتاج أو استيراد اية سلعة يعينها بقرار
يلحق به جدول ببيان عناصر للتكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة
كما يجوز له ان يطلب منهم عينات من السلع التى ينتجونها أو
يستوردونها) .

طبيعة تلك النصوص :

هذه النصوص السالف ايرادها كما ترى استأذتنا الدكتور آمال
عثمان (١٥) ليست نصوصا تفويضية كلها اذ انها لا تقضى صراحة بالاحالة
الى اخرى وتنتهى الى انها تعتبر قواعد على بياض وهذا يقتضينا ان
نتعرض للقواعد التفويضية والقواعد على بياض .

والأصل أن القاعدة الجنائية تحوى شقين :

الشق الاول : ويسمى ايضا الشق الاول أو الرئيسى وهو شق التجريم .

والشق الثانى : ويطلق عليه الشق الثانى وهو شق الجزاء فيتناول المشرع فى الشق الاول تحديد عناصر الواقعة الاجرامية .

اما الشق الثانى فيتضمن بيان العقوبة التى توتع فى حالة مخالفة الالتزام الذى يقضى به الشق الاول .

ويوصف هذا الشق الاخير بأنه ثانوى لانه يتبع الشق الاول ، فلا يوقع الجزاء الا اذا ارتكبت الجريمة وتكاملت عناصرها القانونية . ومن ناحية اخرى فالشق الثانى يتضمن امرا موجها الى السلطات المختصة فى الدولة بتوقيع الجزاء عندما تتحقق الشروط التى تضمنها المشرع الشق الاول من القاعدة .

واتجه جانب من الفقهاء الى القول بأنه اذا كان الشقان سالفا الذكر اساسيين لوجود القاعدة الجنائية ، الا أنه قد يتخلف الشق الاول من القاعدة فيقتصر النص القانونى على تقرير الجزاء وذلك استنادا الى ان القانون الجنائى له طبيعة جزائية . فقد يتناول المشرع تحديد الجزاء الجنائى الذى يطبق نتيجة لارتكاب افعال يحدد عناصرها مصر آخر (١٦) .

ولم يجد هذا الاتجاه قبولا لدى اغلب الفقهاء وبصفة خاصة فى ايطاليا ، فقد ذهب هؤلاء الى ان شقى القاعدة متلازمان ولا يجوز الفصل بينهما ، فالقاعدة على بياض تتضمن جزاء محدد .

اما شق التجريم فهو من طبيعة خاصة فهو غير حال حيث يقتضى الامر استكمال عنصر مستقيل يتحقق قبل ارتكاب الجريمة (١٧) . وفرق بين الانعدام وعدم التخصيص فلا يصح القول بان الشق الاول لا وجود له بالنسبة للقاعدة على بياض ، اذ انه متحقق ولكنه يتميز بالعمومية والتجريد وبكونه غير حال . وعلى ذلك ، لا تكتسب

(١٦) راجع مائرى المرجع السابق ج ١ ص ٢٢١ .

(١٧) انتوليزى ، المرجع السابق ص ٢١ ، وماتونى .

القاعدة على بياض صفتها الالزامية الا اذا تحقق هذا العنصر المستقبل الذي يتحدد به شق التجريم .

وبناء على ذلك ، يبدو الفرق واضحا بين القاعدة على بياض والقاعدة التفويضية . فمضمون هذه الأخيرة موجه الى السلطة المختصة التي يفوضها المشرع في اصدار القواعد القانونية الجنائية ، فهي لا تتضمن جزاء جنائيا بل تفويض بفرض هذا الجزاء . أما القاعدة على بياض فتتضمن قاعدة قانونية جنائية بشقيها ، وتتميز بان الشق الاول عام وغير حال ، وعلى ذلك فلا يجوز تطبيق تلك القاعدة الا اذا تحقق للعنصر التكميلي واكتسب صيغته القانونية - ويقتصر مجال التفويض على تحديد عناصر التجريم الذي يتضمنه الشق الاول للقاعدة القانونية والذي حدد المشرع اطاره العام .

واذا بحثنا النصوص الخاصة بجرائم التمييز ، نجد ان بعضها يتضمن قواعد تفويضية ، حيث يحيل المشرع الى الوزير المختص بشأن اتخاذ قرارات يحدد فيها عناصر لتجريم والجزاء المقرر بالنسبة لوقائع معينة ، كما يشمل البعض الاخر قواعد على بياض حيث يقتصر المشرع على تقرير الجزاء الذي يصبح ملزما اذا تحقق امر لاحق وهو اصدار القرارات من بل الوزير التي تحدد عناصر التجريم في الوقائع المختلفة (١٨) .

موقف القضاء من التفويض التشريعي :

قصدى القضاء للتفويض التشريعي في جرائم التمييز منذ القدم :

قضى قضاء المحكمات العليا

(ان الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نص في المادة ٥٦ على انه (يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة شهور الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه . . . ويجوز لوزير التمييز فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون ، فقد دل بذلك على أن للوزير أن يفرض لمخالفة القرارات التي يصدرها عقوبتي الحبس والغرامة معا أو احدهما فقط بشرط الا يتجاوز

(١٨) راجع المذكرة أمال منان المربع السابق ص ٨٩ . .

الحد الأقصى المحدد في النص دون ان يكون مقيدا بالحد الأدنى . ومتى كان ذلك، كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون المذكور قد ذكر مخالفة عدم توريد مالكي القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة للحكومة في الميعاد ضمن ما ذكره من المخالفات وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الأولى بالمتوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على انه (يعاقب على كل مخالفة لاحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل اردب من القمح موضوع الجريمة) فانه يكون من الخطأ معاقبة مرتكب تلك المخالفة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ بدلا من العقوبة المنصوص عليها في المادة الاولى من القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ (١٩) .

(جلسة ١٠/٣/١٩٤٧ طعن رقم ٧٥٠ لسنة ١٧ ق) .

كما قررت محكمتنا العليا

• ان الفقرة الاخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه (يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون) ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة بها - ومن ثم فان ما يصدره وزير التموين في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، انما يرد عليها - فيما تضمنه من العقوبات - نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في اصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار تلك القرارات (٢٠) .

كما قضت محكمتنا العليا

• تنص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على انه (يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين ان يوقفوا العمل في

(١٩) مجوعة ٢٥ عاما قاعدة ١، ص ٤٦٢ العدد الاول .

(٢٠) نقض ١٩٦٢/٢/٥ الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ١٩ ق ص ١٢ ص ١٦٨ .

مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين) . كما تنص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر على انه يجوز الحكم بالغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا . والشارع اذ حذر - بمقتضى النص الاول - على اصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد ، تد شرط للوقف في المصانع بيد انه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر ، ومن ثم لزم ان يجرى حكمة في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار كافة سواء اكانوا مرخصا لهم ام غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم ، وسواء اكانوا من ارباب المحل التجارية ام لم يكونوا كذلك . فاذا كان الجاني اذا متجر جاز اعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالف الذكر في حقه فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الاصيلتين بعقوبة الغاء رخصة المحل بمثابقتها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى . اما كان الجاني لا يمتلك متجرا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لانها لا تصادف موضوعا .

ان مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح الذى حل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، اذ ان لكل من التشريعين غايته ومجاله . ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه الى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين - ومن بينها اللحوم - والصادر نفاذا للمادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين . ومن ثم يبقى فعل الطاعنين - وهو امتناعهم عن بيع اللحوم - مؤثما - ويكون ما اثاروه من ان القرار الوزارى الرقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ يرفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد ازال عن اللحوم صفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزير عن يمتنع عن ممارسة

الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص - على غير سند
ريتين لذلك رخص الطعن (٢١) .

كما يبين مدى ذلك في قضاء حديث للنقض

ففي الطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ لم ينشر
بعده *

إذا اشارت المحكمة الى ان المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد
صدر خاليا من التوقييت والحق به جدول بالمواد والسلع الذي يجري عليها
حكم التسعير الجبري ويشير الحكم بجلاء الى انه قد خول وزير التجارة
والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة بقرار يصدر منه
(وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقييت
وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبري ،
وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة
بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائي ان السلعة موضوع
الجريمة التي دين بها الطاعنان وقد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فان للطاعنين يستفيدان من القرار الذي
استبعدهما والمشار اليه في الحكم باعتباره الاصلح لهما ، ويكون الحكم
المطعون فيه اذا التفت عن اعمال القرار المذكور ولم يجر في حقهما مقتضى
هذا الاستبعاد ، قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة
الطاعنين من التهمة المسندة اليهما ، ذلك ان قرار المحافظة بتحديد الاسعار
اسبوعيا ، لا يعنى توقييت القانون نفسه الذي صدرت التسعيرة استنادا
الى نصوصه .

شروط التفويض التشريعي :

هناك شروط حتى يكون التفويض التشريعي صحيحا وهذه الشروط
متعلقة بشكل التفويض وموضوعه :

(١) شكل التفويض :

يلزم أن يصدر القرار وفقا للأوضاع الشكلية التي ينص عليها
قانون التفويض اذ قد يتطلب التشريع للعام شروطا شكلية يتعين على

(٢١) نقض - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ - الطعن ١٤٣٩ لسنة ٣٥ العسائية

المكتب الفني - السنة ١٦ - ج ٢ - ص ٩٨٦

السلطة التنفيذية المفوضة اتباعها بأن يفزع القرار في قالب معين. كان يستلزم الشارع لصدور القرار موافقة لجنة التمويل العليا . ويتطلب البطلان : - كجزاء - إذا اهدرت السلطة المفوضة اتباع هذه الاجراءات اذ يعتبر قرارها باطلا لمخالفة الاوضاع الشككية للتفويض .

ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي حولت وزير التمويل اصدار القرارات اللازمة لضمان تمويل البلاد بشرط وجوب عرضها على لجنة التمويل العليا والحصول على موافقتها عليها متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض التدابير الآتية :

١ - فرض قيود على انتاج اية مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات (٢٢) .

٢ - فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة الى اخرى .

وقد طبق ذلك للقضاء

في صدد شرعية القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ والقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ فقالت انه سواء اكان مصدر هذين القرارين ووزير التمويل أو أي وزير آخر تضاف اليه اختصاصاته وكان وزير التمويل قد اصدر هذين القرارين يفرض بهما على للتجار استلام الزيت وغيره من بعض مواد التمويل من المعاصر والمصانع والشركات في مواعيد محددة دون ان يعرضها على لجنة التمويل العليا وتوافق عليها فان هذين القرارين يكونان قد صدرا باطلين لعيب في اصدارهما وتخلف شرط صحتها (٢٢) .

كما ثار البحث ايضا حول شرعية القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الذي صدر في ٦ يوليو ١٩٦١ بتحديد وزن الرغيف الافرنكي بنوعيه وتحديد اثمانه اذ اصدر وزير التمويل هذا القرار دون ان يعرض على لجنة التمويل العليا وذلك استنادا الى نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي حولت وزير التمويل حق اصدار القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها .

(٢٢) راجع الدكتور المستشار مصطفى كامل كيرة المرجع السابق ص ١٠٨

وإبعدها .

(٢٣) نقض ١٢/٤/١٩٥٤ الطعن ١٣٠٢ ص ٢٣ ق س ٥ العدد الثالث ص ٥١٤ .

وقد ذهبت وزارة التموين الى شرعية هذا القرار بمقتضى ان لوزير التموين سلطة اصدار هذا القرار دون العرض على لجنة التموين العليا استنادا الى نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومفاد هذه النصوص ان لوزير التموين اصدار مثل هذه القرارات دون العرض على لجنة التموين العليا وبذلك يكون القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٠ قد صدر صحيحا مستوفيا للسند القانوني لاصداره وذلك لتنفيذ قواعد قانونية ملزمة في صورة قرار تنظيمي عام يصدر من وزير التموين . اما المسائل التي يجب عرضها على لجنة التموين العليا فهي الواردة على سبيل الحصر في المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي تنص على تحويل وزير التموين سلطة اتخاذ كل أو بعض التدابير الواردة في تلك المادة بموافقة لجنة التموين العليا وذلك لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع .

(نقض ١٣/٤/١٩٥٤ س ٥ ص ٥١٤) .

موضوع التفويض :

لا يكفي أن يصدر القرار مطابقا للشكل بل يجب أن يجيء القرار في نطاق الاطار الذي حدده له الشارع فلا يكون القرار بذلك سبيلا الى الخلق أو الانشاء فلا تعتمد السلطة المفوضة الى انشاء جريمة أو اجراء لا يسمح به النص .

وهذه القاعدة تتفق مع الحكمة التي شرع التفويض من أجلها ولا يصح القول بأن السلطة التي من حقها اصدار هذا المرسوم بقانون قد تنازلت عن سلطاتها الى غيرها لبيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به في المادة السابعة فان كل ما تراه لجنة التسعير الجبري هو تحديد الأسعار في كل اسبوع وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية أن تبشره بنفسها مادامت الأسعار متقلبة بطبيعة الحال على الدوام تتغير بحسب الزمان والمكان وظروف الحال (حكم محكمة النقض في ١٧/٦/١٩٤٦ طعن ١٤٨٤/١٦ ق مجموعة عمر ج ٧ ص ١٨٠) .

وثار البحث حول شرعية بعض القرارات التموينية ومجاوزتها موضوع التفويض فمن ذلك قرار لجنة التسعير رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ بمحافظة القاهرة والذي أضيفت بمقتضاه الخضروات بكافة أنواعها الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتحديد أسعارها وهو قرار جاوزت به لجنة التسعير حدود التفويض الممنوح لها لنص المادتين

الاولى والثانية من هذا المرسوم وهو تفويض يخلوها تعيين اقصى الاسعار الاصناف والمواد المبينة بالجدول فلا يتعداه الى تحديد أسعار مواد لم تدرج بالمرسوم بقانون وقيام لجنة التسعير بفرض سعر جبرى لها بعد من جانب اللجنة ادراجا لهذه السلعة في جدول التسعيرة وهو ما لا تملكه ذلك ان ادراج السلعة حق مخول لوزير التموين دون سواء .

وتطبيقا لذلك قضت المحاكم ببطلان قرار لجنة التسعير بادراج السلعة بجدول الأسعار وتحديد سعر جبرى لها لأن السلعة - الخضروات - لم تكن مدرجة بالجدول بقرار من وزير التموين - صاحب الاختصاص الوحيد في تاريخ ارتكاب الواقعة .

تطبيق القضاء للشرط الموضوعي :

تصدى القضاء لذلك الشرط الموضوعي ومن ذلك :

حكم قديم جلسة ١٠/٣/١٩٤٧ مجموعة خمسة وعشرين سنة قاعدة ٧٩ ص ٤٦٢ .

كما ذهبت محكمة النقض

ذهبت محكمة النقض في صدد ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ سنة ٥٣ من أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها تأسيسا على ان القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ الصادر من وزير التموين الذى انشأ جريمة عدم استلام مقررات التموين تنفيذا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ بشأن حظر وقف التنفيذ باعتبارها قاعدة عامة وردت في اصل التشريع الذى خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها ، مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار ان وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التفويض المصرح به في التفويض التشريعى بل هو قيد للمعقوبات يجب دائما أن توقع على أساسه تحقيقا لمراد الشارع وما تفياه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقا للتانون ذاته أو القرارات التنفيذية له .

(نقض ١٩٦٢/٣/٥ الطعن رقم ١٦٤٥ س ٢١ ق س ١٣ ص ١٩٨)

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق. مجموعة المكتب الفني س ١٧ العدد
الثاني ص ٤٣٥ والطعن رقم ٤٤١ س ٣٩ ق س ١٧ ع ٣ ص ٨٨١ .
وفي حكم حديث في الطعن رقم ٥٢٥ س ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥
لم ينشر بعد) .

لما كانت المادة ٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن
استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩
والقرار ٣٩ لسنة ١٩٧٥ قد فرقت في التجريم بين طائفتين من الافعال
فنصت على عقوبة الغرامة بالنسبة للافعال الواردة في الفقرة الاولى منها
على سبيل الحصر ثم احوالت في فقرتها الثانية الى العقوبة المنصوص
عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بان نصت على
ان (وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولما كانت الجريمة
التي دين بها المطعون ضده هي من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم
الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المشار اليها فان العقوبة المقررة لها
تكون الحبس من ستة اشهر الى سنتين والغرامة من مائة جنيه عملا
بالفقرتين الاولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ وذلك قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر
بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠ والمعمول به اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ في تاريخ لاحق
على وقوع الجريمة المسندة الى المطعون ضده ومن ثم فان الحكم المطعون فيه
اذ عاقب المطعون ضده بالغرامة ونشر ملخص الحكم واغفل عقوبة الحبس
الواجب القضاء بها قانونا ، يكون قد اخطا في تطبيق القانون خطأ يعيبه
ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باضافة عقوبة الحبس لمدة
ستة اشهر مع الشغل الى العقوبتين المقضى بهما وذلك بخير مساس بمدة
شهر ملخص الحكم بها خطأ لاقتصار طعن الطاعنة على اغفال القضاء
بعقوبة الحبس .

كما اكد هذا المبدأ ما قضى به في حكم حديث أيضا
في الطعن رقم ٥٢٦ س ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ (لم ينشر بعد)

والذي اشار الى ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقرار رقم ٣٩
لسنة ١٩٧٥ والتي جرى نصها على انه (وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا
القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون
٩٥ لسنة ١٩٤٥ وانتهى الحكم الى ان الحكم قد اخطا في تطبيق القانون
غيما تضي به من لغاء عقوبتي الحبس والشهر .

العقوبة :

لا يكفي أن يصدر القرار من السلطة المفوضة مطابقا للشكل والموضوع فإنه ينبغي ألا يجاوز العقوبات التي نص عليها التشريع العام لأن التفويض يخول السلطة المفوضة حق فرض للعقوبات الواردة فيه كلها أو بعضها فلا تجاوزه الى انشاء عقوبة لم يرد بها وليس له أن يجاوز الحد الاقصى أو ينص على وقف تنفيذ عقوبة يحظر التشريع العام وقفها .

وتعتبر هذه القاعدة تقريرا لبدأ شرعية الجرائم والعقوبات اذ ينبغي أن تقيد السلطة التنفيذية المفوضة بالعقوبات التي ينص عليها التشريع العام .

وتفريعا على ذلك يملك الوزير أن يفرض على مخالفة القرارات التي يصدرها عقوبتي الحبس والغرامة معا أو احدهما فقط للمدة التي يعينها بشرط ألا يتجاوز الحد الاقصى المحدد في النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى .

وايدت محكمة النقض هذا النظر في حكم قديم لها فقضت بأنه متى كان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٠ قد بين المخالفة محل المحاكمة وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الاولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على أنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل أردب من القمح موضوع الجريمة فان الحكم المطعون فيه يكون خاطئا في النظر الذي ذهب اليه من أنه لا يجوز التقيد بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ لتجاوز هذا القرار فيما نص به من عقوبات السلطة المخولة لوزير التموين سابقا والتي أصبحت من حق وزارة التجارة والصناعة بالمرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بالغاء وزارة التموين وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة ويقضى بالتفويض المرخص له به بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من فرض بعض أو كل العقوبات

المفصوص عليها. على سبيل الحصر (٢٤) .

وترتيباً على ذلك لا يعتبر صحيحاً في القانون القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر نفاذاً لأحكام المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٤٥ التي خولت وزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها فيما قرره من عقوبة اذ نص في المادة السادسة منه على عقاب كل من لم يخطر ادارة الغزل والمنسوجات والملابس بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة أو بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ذلك لأن القرار جاوز العقوبة التي فوضتها المادة ٥٢ على مخالفة هذه القرارات وهي الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيهًا .

وقد ثار البحث حول حق المحاكم في وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة اذ ورد في التشريع العام نص يمنع وقف تنفيذ العقوبات الواردة فيه وهل يشمل الحظر كافة القرارات الصادرة تنفيذاً له .

ذهبت محكمة النقض في صدد ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ سنة ٥٢ من أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها تأسيساً على أن القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ الصادر من وزير التموين الذي أنشأ جريمة عدم استلام مقررات التموين تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ بشأن حظر وقف التنفيذ باعتبارها قاعدة عامة ورجت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها ، مما لازمه انبعاها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المفصوص عليها في تلك المادة على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبويض المصرح به في التفويض التشريعي بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تغياها من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقاً للتانون ذاته أو القرارات التنفيذية له (٢٥) .

(٢٤) نقض جنائي ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ انتضيه ٧٥٠ لسنة ١٧ قضائية مجموعة

من الجزء السابع قاعدة ٣٢٠ صفحة ٣٠٨ .

(٢٥) نقض ١٩٦٢/١/٥ س ٢١ ق الطعن ١٦٤٥ ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ مج فني

مدني ص ٤٢٥ .

ونقض ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ مج فني مدني ص ٨٨١ .

المبحث الثاني

ثانيا - تفسير نصوص التجريم في الجرائم الترموينية :

ماهية التفسير :

التفسير هو تحديد المعنى الذى يقصده للشارح من ألفاظ لجعله صالحا للتطبيق على وقائع الحياة .

فالتفسير هو بحث عن معنى ارادة (٢٦) الشارع بالفاظ معينة ، هي التى يتكون منها النص القانونى ، وهو لذلك يفترض تحليلا لهذه الالفاظ وكشفا عن مدلولها ، والمعنى الذى اراده الشارع بالنص هو التنظيم القانونى لموضوع معين ، وللتفسير هدف ، هو جعل النص صالحا للتطبيق على ما يعرض على القضاء من وقائع .

طبيعة التفسير :

لقد اختلف الفقه حول طبيعة التفسير ، هل هو مجرد المام بارادة المشرع التى تضمنتها القاعدة القانونية ، ام انه له دور مكمل للنقص الذى يبدو بصدد بعض القواعد ؟ يذهب الراى السائد فى الفقه التقليدى الى أن دور المفسر هو معرفة ارادة المشرع المعبر عنها بالقاعدة القانونية دون أن يكون له تكملة أى نقص قد يتواجد فى القاعدة . وهذا الراى هو نتيجة منطقية للمنهج الشكلى فى القانون والذى يجعل دور القاضى سلبيا ازاء القاعدة القانونية منعا للتحكم واحتراما لمبدأ الفصل بين السلطات (٢٧) .

وعلى عكس الاتجاه السابق نجد انصار المنهج الواقعى فى قانون العقوبات وانذين ينطلقون من فكرة ان القانون ليس نظاما كاملا وانما هو ناقص فى كثير من قواعده . ويقصد بذلك ان المشرع كثيرا ما يترك العديد من المسائل دون حل صريح وواضح فى نصوصه ، ولذلك يكتفى بوضع

(٢٦، ٢٧) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى القسم انعام ص ٩٢ .

- قواعد لها صفة العموم ويتم تحديدها بصدد كل حالة واقعية على حدة .
- وإذا كانت القاعدة الجنائية تتضمن أمرا تشريعيًا للمخاطبين بأحكامها .
- فلا بد من أن يقوم المفسر بتحديد هذه العمومية حتى يمكن تطبيق القاعدة .
- ولذلك فإن التفسير ليس مجرد معرفة لإرادة المشرع وإنما أيضا هو عملية مكملة لأوجه النقض التي تبدو عليها بعض القواعد الجنائية .

القاعدة العامة في تفسير نصوص قانون العقوبات :

التفسير يقصد به العملية العقلية المنطقية التي تتجه نحو البحث في المعنى الحقيقي للقاعدة القانونية . فالغرض من التفسير هو إثبات الإرادة الحقيقية للمشرع ، أو المضمون الصحيح للنص القانوني بصدد حالة واقعية معينة (٢٨) .

- ويشمل مجال التفسير القاعدة القانونية والعرفية على حد سواء .
- وبالنسبة للقاعدة القانونية فهو يشمل القاعدة الغامضة وغير المؤكدة . بل ويمتد أيضا إلى القاعدة الواضحة حيث يكون أكثر سهولة وأسرع نفاذاً وتصدر القاعدة القانونية في صيغة عامة مجردة ، لذا فإن تفسيرها ضروري حتى يمكن تحديد معنى القاعدة ومداها ، مما يلزم من أجل تطبيق القاعدة تطبيقاً ملائماً على الحالة الواقعية .

مصادر التفسير :

(أ) التفسير الفقهي : وهو ثمرة بحث ودراسة المتخصصين من الشراح ، ولا يعتبر هذا التفسير من قبيل المصادر القانونية التجريم أو العقاب ، بل يمتاز بطبيعته العلمية . فهو توضيح لمضمون القاعدة ، يستند على أسس علمية ونظريات قانونية .

(ب) التفسير القضائي : يتولى القضاء تفسير القواعد القانونية وهو بصدد تطبيق القانون على الحالة الواقعية ، فالمبادئ تختلف أهمية التفسير القضائي تبعاً للسلطة التي تصدره فالمبادئ القانونية التي تضعها محكمة النقض تفوق ما يصدر عن غيرها من المحاكم من حيث مدى التعويل عليها في تفسير القانون .

(٢٨) راجع الدكتور يسر انور - على الأصول العامة للقانون الجنائي طبعة ١٩٨٢

ويختلف الامر بالنسبة للتفسير الذي يصدر من المحكمة الدستورية العليا فله قوة التفسير التشريعي ، وتنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا على انه : « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك اذا اثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها » .

وتنص المادة ٣٣ من القانون المشار اليه على ان « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية » .

ويجب ان يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره وما اثاره من خلاف في التطبيق ومدى اهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه » .

وتنص المادة ٤٩ من القانون المشار اليه على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع السلطات الدولة ولكافة » .

واذا كان التفسير الفقهي أو القضائي ليس ملزما قانونا كقاعدة عامة الا ان التفسير القضائي وبصفة خاصة احكام محكمة النقض - يأتي المرتبة الثانية بعد التشريع وقرارات المحكمة الدستورية العليا بشأن التفسير من حيث قوته في التفسير .

(ج) التفسير التشريعي : قد يتم التفسير عن طريق المشرع ذاته ، كما اذا تبين غموض القاعدة القانونية فيلجأ الى توضيحها وبيان مداها في نص آخر سواء في نفس القانون أو في قانون آخر . ويمتاز التفسير التشريعي بقوته الالزامية ، اذ يعد مصدرا للقاعدة القانونية ويؤدي بالتالي الى تجنب اختلاف أوجه النظر في تفسير القاعدة الواحدة .

طرق التفسير :

أولا : التفسير الحرفي واللفظي : وهي الطريقة التقليدية في التفسير بالتجربة المفيدة ويرتبط بالتفسير بنص القانون ويستبعد من النص ما ليس منه . ويعتمد هذا التفسير على اللغة وتبقى الاهمية معقودة على النص

ولو كان ثمة تعارض بين ما اراده الشارع وعبارة النص اذ يبقى النص هو المعول اليه وعبر عن ذلك فيكاريا بقوله أن القضاة الجنائيين ليس لهم انحق في تفسير القانون الجنائي تفسير واسعا ذلك انهم ليسوا مشرعين . وكما قال هونتسكيو أن القاضي لا يجب أن يكون الا الغم الذي ينطق ما يتوله القانون وتطبيقا لذلك لا يجوز للقاضي أن يلتمس الحل عن طريق القياس اذا تعذر عليه ذلك من النص ذاته .

وتتفق نظرية التفسير الحرفي أو اللفظي مع الحصر الذي ولدت فيه فهي تمثل ثورة ضد سيطرة النظم القديمة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وهي نتيجة مباشرة لهذا المبدأ غير ان نظرية التفسير الحرفي استهدفت للنقد ذلك انها تفترض في القانون اكمال بحيث يشتمل على كل شيء وهو امر غير متصور ذلك أن الكمال في القانون لا وجود له سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع أو يشتمل على أخطاء أو نقص أو تعارض وفضلا عن ذلك فان هذه الطريقة تحصر القانون في دائرة لا يجاوزها فهي تتجاهل وظيفة القاضي ليس آلة تنطق بالعقوبة (٢٩) .

نتائج التفسير :

ينقسم التفسير من حيث النتائج التي تترتب عليه الى :

(١) تفسير موضح : يقصد بالتفسير الموضح بيان المعنى الحقيقي للقاعدة الذي يعد أكثر اتفاقا مع النص القانوني ، ويفترض حينئذ ان التعبير عن القاعدة القانونية ، قد تم بأسلوب يتفق مع مضمونها . ويكون دور المفسر هو تحديد المعنى الذي يتفق مع غرض المشرع (٣٠) .

ويذكر الفقيه مانزيني ان الاختلاف في المعنى قد يكون كميا أو نوعيا والتفسير يتجه في هذه الحالة الى تحديث المعنى الذي يطابق ارادة المشرع سواء كان هذا المعنى الأكثر ضيقا أو الأكثر اتساعا . ويجب عدم الخلط بين التفسير التوضيحي الضيق أو الواسع في هذا الغرض حيث يكون للتعبير

(٢٩) راجع الدكتور مصطفى كامل كيرة المرجع السابق ص ٦٠ .

وراجع جيرل وفيني وما بعدها وراجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع .

وراجع بحث عن تفسير القاعدة الجنائية مجلة قضايا الحكومة س ١٤٤ هـ ص ٢٩٠ .

(٣٠) راجع مانزيني الجزء الاول ص ٢١ .

الواحد عدة معان مختلفة ، وبين التفسير الضيق أو اللواسع الذى يكون موضوعه تعبير محدد المعنى ولكن لا يتفق مع ارادة المشرع كما يبدو ظاهريا .

(ب) التفسير اللواسع والضيق : ويتناول التفسير حينئذ تعبيرات لها معنى محدد . ولكن يبدو انه لا يتفق مع ارادة المشرع ، أى يكون هناك اختلاف بين المعنى الظاهر والمعنى الحقيقي فقد يستعمل المشرع تعبيراً ضيقاً مما يقصده ، وقد يكون للتعبير أكثر اتساعاً بانتمية لغرض المشرع . والتفسير فى الحالة الاولى له صفة موسعا أما فى الحالة الثانية فهو تفسير ضيق .

القياس :

يستلزم مبدأ الشرعية وجود نص صريح فى جميع الاحوال فلا يغنى عنه استخلاص قصد الشارع من نصوص أخرى فالقياس يعنى انشاء جريمة أو عقاب لم يرد به نص تشريعى وهو ما يتعارض ومبدأ الشرعية وإذا لم يتوفر هذا التعارض جاز الالتجاء الى القياس طبقاً للقواعد العامة فى تفسير القانون ولا يتحقق ذلك بالنسبة للقواعد التى تتعلق بأسباب الاباحة أو المسئولية أو موانع العقاب أو رفع الدعوى الجنائية وكذلك الاعذار القانونية والظروف المخففة فكل هذه القواعد لا تتعلق بإنشاء الجرائم أو توقيع العقوبات بل هى على العكس تقرر الخروج عليها (٢١) يقول الاستاذ لويس جيمينز الاستاذ بجامعة مدريد (٢٢) انه لا يجب التحدث عن التفسير بطريق القياس ذلك ان التفسير يتضمن البحث عن مضمون النص أما القياس فليس تفسيره للنص اذ انه يؤدى الى الحاق حالة لم يرد بها النص على حالة أخرى تشابهها - مقالة يختلف القياس عن التفسير فى ان هذا الأخير يقصد به البحث عن المعنى الحقيقى للقاعدة القانونية . أما القياس أو التطبيق القياسى للقانون فيفترض بدوره توافر شرطان :

١ - الا تتدرج الحالة المعروضة امام القاضى تحت أى نص من النصوص القانونية .

٢ - ان يتوافر تنظيم قانونى لحالة مشابهة للحالة محل تفسير . ويعتبر القياس وسيلة لاستكمال للقواعد القانونية الناقصة .

(٢١) راجع الدكتور مصطفى كادل كيرة المرجع السابق ص ٦٢ .

(٢٢) مقاله المنشور فى مجلة العلوم الجنائية فى القانون القياسى فى النظام

الجنائى سنة ١٩٤٩ العدد الثانى ص ١٩٠ .

ولا يقصد بذلك أن القياس يهدف إلى سد نقص يشوب تنظيمًا قانونيًا ، فالغرض من القياس هو محاولة ادماج حالة معينة تحت نص قانوني ورد بشأن حالات مشابهة . وبذلك يختلف القياس عن التفسير الواسع على وجه الخص ، إذ أنه في الحالة الأولى يكون محل البحث حالة لا تدخل في مجال النص القانوني حتى ولو وصل به المفسر إلى الحد الأقصى من التفسير الذي يتسع له النص والذي يتفق مع إرادة المشرع .

ومن المتفق عليه أن القياس لا يجوز الالتجاء إليه بصدد نصوص التجريم والعقاب وذلك تطبيقًا لقاعدة قانونية الجرائم والعقوبات .

تفسير قوانين التموين :

يرى بعض الفقهاء أن قوانين التموين مرنة ومطاطة - بطبيعتها - ومن ثم يشوبها عدم التحديد ولذلك يتعين توخي الدقة في تفسيرها أسوة بنفس الدقة التي يشترط توافرها في تفسير نصوص القانون الجنائي وذلك حتى لا تؤدي المرونة وعدم التحديد إلى تفسيرات مختلفة تشكل خطراً على مبدأ الشرعية . وبدأ ذلك واضحاً في الخلاف الذي شجر بين المحاكم الفرنسية حول تفسير بعض النصوص المتعلقة بجرائم التموين أياً ذلك ما نصت عليه المادة ٤١٩ من قانون العقوبات الفرنسي التي عاقبت كل من يعمد بطريقة مصطنعة إلى رفع الأسعار والاحتط منها إذ تضاربت المحاكم في تحديد المراد بوسائل رفع الأسعار (٢٢) .

وقد اتجهت بعض الآراء إلى أنه ينبغي في تحديد المراد بهذه الوسائل للبحث عن قصد الفاعل منها وهو أحداث القلاقل في السوق فلا يعد مذنباً التاجر الذي يواجه أزمة اقتصادية ويضطر في سبيل الخلاص من هذه الأزمة إلى بيع المخزون من السلع لديه فهو قد تصرف بقصد الدفاع عن نفسه وليس بقصد أحداث اضطراب في السوق . وعلى العكس من ذلك التاجر الذي لا تحيط به ضائقة اقتصادية ويعرض بضاعته للبيع بخسارة وبسعر أقل من السعر الذي يبيع به التاجر بقصد تدمير هؤلاء التجار والتأثير في السعر لمصلحته . وكذلك يعد مرتكباً لهذه الجريمة بائع اللبن الذي يعرض على منتجى اللبن زيادة ستم في كل لتر من اللبن عما يعرضه باقي البائعين وذلك بقصد الاحتفاظ بركيزة هؤلاء التجار وترتب على ذلك ارتفاع السعر . كما يعد مرتكباً لهذه الجريمة التاجر الذي يعرض على بائعي البيض

(٢٢) راجع د. مصطفى كامل كيرة المرجع السابق ص ٦٥ .

والزبدة أن يدفع لهم جنيها في الزبدة وفرنكا في كل اثنتى عشرة بيضة زيادة عما يدفعه غيره من التجار مما أدى الى زيادة في أسسارهما (٢٤) .

كذلك شجر الخلاف في الفقه حول تحديد الزاد بالمنتجات والخدمات وذهب رأى الى أن المنتجات هي كل المواد والأشياء والآلات والأصناف التي تصلىح أن تكون محال للبيع أو العرض للبيع (٢٥) وعرفها رأى آخر بأنها كل شيء مادي أسهم النشاط البشري في انشائه (٢٦) .

وفي تعريف الخدمات عرفها رأى بأنها ما لا يصدق عليه أنه من المنتجات ويتجه الاستاذ ليفاسير الى التوسع في تعريفها ويقول بأنها كل ما يعد تعبيرا عن النشاط البشري وتكون في خدمة الفرد ويستعملها بغير مقابل ويعود عليه منفعة أو فائدة منها (٢٧) .

ومرد ذلك الى أن قوانين التموين تملئها الصدفة ويشوبها أحيانا عدم الانسجام ذلك أن التشريع في هذه الجرائم وليد الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة (٢٨) .

ويؤدى هذا الرأى الى التضييق في تفسير قوانين التموين والقيام حدود النص بغير إرهاب له (٢٩) .

غير أن هذا الرأى استهدف للنقد ذلك أنه لا يمكن أن تفسر قوانين التموين تفسيراً حرفياً أسوة بالقوانين الجنائية ويجب على القاضى أن يضع فى اعتباره أن هذه القوانين اقترنت بالسرعة فى إصدارها وانشأت لضرورة عاجلة اقتضتها ومن ثم يشوبها الغموض أحيانا وهو ما يقتضى

(٢٤) راجع شارل بيتانو - التشريع الجنائى فى المواد الاقتصادية والمالية باريس ١٩٥٩ صفحة ٤٠٠ .

(٢٥) بيتانو - ومشار الى هذا التعريف فى مجموعة فيليب سولو أجرائم الاقتصادية - صفحة ١١ .

(٢٦) ليفاسير دجلة الاسبوع المصطفى ٣ - ١ - ١٧٠ .

(٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) زلاتاريك دروس لوكسمبورج الجرائم الاقتصادية فى تشريعات الدول الاشتراكية سنة ١٩٥٩ : صفحة ١٠ .

(٢٩) مؤثر المرجع السابق صفحة ٤٠ .

ان يعطى القاضى سلطة واسعة فى التفسير ولا يقتيد بالتفسير الحرفى لها (٤٠) .

موقف القضاء من تفسير نصوص التموين :

لم تنهج محكمتنا العليا منهجا موحدا بشأن تفسير نصوص التموين فنبجت فى بعض قضائها الالتزام فى التفسير الحرفى وذلك فى الطعن رقم ١٦٤٦ س ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٥ (٤١) .

(وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده بجريمة التصرف بيعا فى محصول الكتان على الوجه المبين بالمحضر بغير ترخيص قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك بانه قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها فى حين انه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٠) .

وحيث انه يبين من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ انه حظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الاجران ومراكز التجميع بالمحافظات فى الفترة التى حددها الا بتصريح من مدير الزراعة ومؤدى ذلك انه اقتصر على تائيم الفعل المادى وهو النقل دون التصرف القانونى بالبيع الذى لا يقترب عليه فى كل الاحوال نقل المبيع من جهة الى اخرى .

يبين من هذا الحكم ان المحكمة قد التزمت بالتفسير الحرفى حينما ذكرت ان البين من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ انه حظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الاجران ومراكز التجميع بالمحافظات وانتهى الحكم الى ان المؤثم هو فعل النقل دون التصرف القانونى بالبيع ولو ان المحكمة اخذت بالعله التشريعية من حظر النقل لاستوى بالنسبة لها النقل او التصرف القانونى بالبيع الا انها التزمت بالتفسير الحرفى منتهيا الى ان المؤثم هو النقل فقط .

كما انها التزمت ايضا هذا المنهج فى حكم حديث لها .

فى الطعن رقم ٥٤٧٠ س ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ (لم ينشر بعد)

(٤٠). بزابيا ، الجرائم الاقتصادية فى القانون الايطالى ، مجموعة أعمال هنرى صفحة ٦٧٢ .

(٤١) مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٢ ص ١٠٦ .

وحيث ان مبدئ الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة وقف الانتاج بمخبزه في المواعيد الرسمية بدون ترخيص ، فقد شابه الخطا في تطبيق القانون واعتراه البطلان - ذلك ان الخبز كان متوافرا بالمخبز ولم يكن هناك مشترون بما تنقضى معه حكمة التشريع من وجوب الاستمرار في الانتاج كما خلت الاوراق من تقرير تلخيص احد اعضاء الدائرة التي تنظر الدعوى ، فضلا عن ان الحكم دان الطاعن بالرغم من صدور تعليمات النيابة العامة بتاجيل نظر القضايا المماثلة الى أجل غير مسمى وارجاء تنفيذ الاحكام الصادرة في شأنها بما يبطل اجراءات المحاكمة وبالتالي الحكم فيها . وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت المادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على انه يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون او يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين ان يوقفوا العمل في مصانعهم او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي او لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله او لاي عذر جدي يقبله وزير التموين . ويفضل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في حالة المرض مسببا . واذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك قرخيصا وكان وزير التموين بعد ان اصدر القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التموينية التي يسرى عليها حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالفه الذكر اضاف الخبز الى هذه السلع بموجب القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في اسباب طعنه بانه توقف عن انتاج الخبز في مخبزه ، ولم يذهب في طعنه الى انه قد حصل على ترخيص بوقف الانتاج او انه تقدم بطلب للترخيص وانقضت المدة المقررة دون صدور قرار مسبب برفض طلبه ، فان ما يثيره تقريره لتوقفه عن الانتاج يكون في غير محله .

كما انها تذهب في قضاء اخر كاشفه عن التزامها بالتحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة وعدم تحميل العبارات اكثر مما تحتل .

في الطعن رقم ٨٠٥ س ٥٤ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ (٤٢) .

(٤٢) مجموعة الكتب الفنى س ٢٦ ص ٥٢٦ .

(الاصل انه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وانه متى كانت عبارة للقانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب ان تعد تعبيراً صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التاويل ايا كان للباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي املته لان البحث في حكمة التشريع ودواعية انما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، اذ تدور الاحكام القانونية مع علتها لا مع حكماتها ، وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون لمواجهة تطبيقه فان القول بان الخروج نظام الاستيراد بدون تحويل عمله الى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة في هذا الشأن يترتب عليه بالضرورة وبطريق اللزوم العقلي التعارض مع حكم المادة الاولى من قانون النقد وان التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل في النقد الاجنبي للاحتياج اليه في التمويل وان السماح باستيراد السلع بدون ترخيص وفقا لنظام السوق الموازية قد الغى ترخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلا عن مخالفته لصحيح القانون اجتهاد غير جائز ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعا في تفسير القوانين الجنائية واخذا بحكماتها لا بعلتها وهو ما لا يجوز قانونا) .

وهذا لم يكن قاصر على محكمة النقض بل التزمت ايضا بعض المحاكم بهذا التفسير الحر في .

وهذا ما يبين في الحكم .

الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ أمن دولة قسم اللبان .

ولدى المحاكمة لم يحضر المتهمان .

وحيث أنه كانت المادة ٣٤ مكرر ج من القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه تلتزم المخابز الافرنجية الانتاج وفقا لرخصتها بحيث لا يجوز للمخابز الخاصة افرنجي انتاج الطوى أو النواشف أو الاصناف المثيلة .

وحيث أنه لما كان ما تقدم وكان الاتهام ثابت في حق المتهمان على النحو السالف الذكر ولم يحضرا رغم اعلانهما بجلسة المرافعة وثم يدفعان الاتهام بأى دفع أو دفاع الامر الذى يتعين معاقبتهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ أ ع .

ايضا في القضية رقم ١٣٠ جنح بندر سوهاج العسكرية حينما

ذهبت المحكمة التي أن الواضح من نص المادتين ١٩ و ٢٣ من القرار ١٨٠
التموين ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ أن الشارع قصد الى معاقبة التجار على عدم الاعلان عن
الأسعار ، واذا كان المتهم فلاح فلا عقاب وفور أسباب الحكم للتدليل
على التزام المحكمة بالتفسير الحرفي .

وجاء بأسباب الحكم

(وحيث أن الواضح من نص المادتين ١٩ و ٢٣ من القرار ١٨٠
لسنة ١٩٥٠ الصادر استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
أن الشارع قصد معاقبة التجار سواء أكانوا جائلين أو غير جائلين على
عدم الاعلان عن الاسعار ومن ثم يتعين براءة المتهم ويؤيد هذا النص أنه
عندما نص في المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بمعاقبة
من يبيع بأزيد من السعر المحدد قانونا جاء نص عام بدون تخصيص) .

وأیضا ما قضت به محكمة أمن الدولة الجزئية بالفيوم في الجلسة
رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ أمن دولة بنجر الفيوم في ٢٠/٥/١٩٦١ وفي تفسير
لنص المادة ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بجريمة عدم الاعلان
عن الاسعار بأن هذه المادة لا تنطبق بالنسبة لتجار الجملة وإنما تنطبق
بالنسبة للبائع بالتجزئة وهو تفسير يلتزم حدود النص إذ وردت المادة
١٩ تحت باب أسعار البيع بالتجزئة (٤٢) .

على أن محكمة النقض لم تسرى على هذا المنهاج وإنما توسعت في
تفسير نصوص قوانين التموين ولم تكفى بتفسير هذه النصوص وفقا
لارادة المشرع وقت الصياغة وإنما في ضوء الاهداف المقصودة منها (٤٣) .

ونورد ما ذهبت اليه في الطعن رقم ٥٠١٩ لسنة ٥٢ ق جلسة
١٩٨٢/٢/١٥ (لم ينشر بعد) .

حينما ذهبت المقارنة بين نصين قبل التعديل والأعمال التشريعية
والمذكرات التفسيرية ووصل الى أن الشارع قصد من تجريم الامتناع عن
التجارة على الوجه المعتاد تقييد جريمة من يمارسها من التجار توفير
الى الاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء
المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة لتحقيق أرباح غير مشروعة وأن

(٤٤،٤٣) راجع الدكتور محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية ص ٧٦ .

للشارع لم يقصد القضاء على الحرية التجارية إنما قصد الى تحقيق غايات مشروعة من تقيدها وذهبت المحكمة الى أن الامتناع المستأهل للعقاب هو المقصود به عرقلة التموين ونشير الى أسباب الحكم . يقضح مدى التوسع الذى انتهجته المحكمة بشأن تفسير هذا النص .

وكان البين من المقارنة بين النصين ومن الاعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد من تجريم الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة ، وأن الشارع لم يقصد القضاء على حرية التجارة وإنما قصد الى تحقيق غايات مشروعة من تقييدها وأنه كان يستلزم فى الامتناع كيما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ثم وجد أن هذا التصدد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تنسب به فرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب أن يثبت للتاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو الخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله . ومن البين أن ما أشار اليه الشارع خاصة أو ما أوجبه من الأعذار الجدية والذي لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افصاحه فى مجال العصر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحدهما بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التائيم . وإذا دفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع تعين عليها تمحيصه حتى إذا صح لديها قيامه تعين تبرئة الممتنع لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج دائرة التجريم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه لم تصرف له حصة الحقيق ، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تفتن له وتحققه بلوغاً الى غاية الامر فيه لما لذلك من أثر فى ثبوت الاتهام أو انتفائه ، أما وقد أغفلت التحرز له فان حكمها يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه والاعادة .

كما ذهبت أيضاً فى الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨
(لم ينشر)

(وحيث أن الطاعن يثني على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريمة انتوقف عن انتاج خبز بلدي بدون ترخيص قد انطوى على تخطا في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك أن دفاع الطاعن قائم على أن توقفه عن انتاج الخبز يسبب حدوث مشاجرة قتل فيها ابن عمه فانشغل بمتابعة التحقيق ودفن النجثة والعزاء ، الا ان المحكمة لم تحقق المذنب واطرحته بغير مبرر سائغ مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن وآخرين توجهوا الى مخبزي الطاعن والمتهم الاخر لشراء خبز فوجدوها مغلقين - ووردت مذكرة من الوحدة المحلية بمركز اولاد طوق شرق مؤرخة ١٩٧٨/٥/٧ تضمنت أن الادارة التموينية أخطرت الوحدة في ذات اليوم بأن المخبزين مغلقين لاتهام المتهم الآخر في حادث قتل ، اورد دفاع الطاعن على النحو الثابت بوجه طعنه ثم يرد قضاء بالادانة بقوله (وحيث أنه لما كان ما تقدمه فان التهمة ثابتة قبل المتهمين وذلك من أقوال و و التي تضمنت توقفهما عن انتاج الخبز في مخبزيهما ولم يجحد المتهمان الاتهام وان دفعاه بما حدث بينهما من مشاجرة وهو دفع غير مقبول ومن ثم فان المحكمة تقضى بمعاقبة المتهمين طبقا لمواد الاتهام) لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥

كما اتجهت أيضا الى التفسير الموسع في تحديدها (البيع) ، وتوصلت من طريق مقارنتها لنصوص أخرى تضمنها القانون الى أن المشرع يقصد بالبيع كل تصرف بعوض . وهنا أخذت بالمعنى العام ولم تقتيد بالمعنى الحرفي وهذا ما يتضح بقولها (أن المادة التاسعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وان نصت على حظر البيع فان مدلولها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء أكان بيعا أو مقايضة أو قرضا أو عارية . يؤيد ذلك أن واضح القرار المشار اليه لم يستقر في حدود ذلك على تعبير واحد ، فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ (البيع) وفي المادة ٤ لفظ (التصرف) وفي المادتين ١١ و ١٢ يستعمل اللفظين معا ، وهو في كل ذلك انما يقصد أن يمنع من يتسلم مواد

التمويل من أن يسلمها الغير من خصصت له وفي غير الالوجه التي رسمها
القانون (٤٤).

كما اتجهت المحكمة أيضا الى (أنه يعد صدور قرار وزارة التمويل
رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما
عدا الاستهلاك العائلي الذي نشر بالعدد رقم ١١٧ الذي نص فيه على
إلغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالقندان ،
وعلى قصر أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المخصص
للاستهلاك العائلي ، بعد صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥ من قانون
العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية يصبح لا وجه لعقاب
صاحب مصنع الحلوى بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ أو القرار
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٣/١/٦ طعن رقم ١١٥٧ سنة ٢٢ ق (٤٥) .

كما ذهبت أيضا الى أن غلق المحل مؤقتا لا يترتب عليه تخصيص
مقررات التمويل .

ان القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المستمد من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وان نص في المادة ١٠ على وجوب إخطار مكتب
التمويل عن كل تغيير في أحوال المحل اذا كان من شأنه تخصيص الاستهلاك
في خلال ثلاثين يوما من حصول التغيير ، قد أوجب في المادة الخامسة
منه على صاحب المحل أن يحظر مراقبة التمويل عن الوفورات المتبقية لديه
من مواد التمويل وحدد لذلك ميعادا في كل ثلاثة شهور فجعله في آخر
شهور مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ، وبذلك قد دل
على أن حكم المادة ١٠ لا يجري الا في صدد التغييرات التي يترتب عليها
نقص المقررات بصفة دائمة . واذن غمى كان المحل قد أغلق بصفة مؤقتة
لأسباب طارئة فلا تصح معاقبة صاحبه لاستمراره في صرف مواد التمويل
المقررة له بالبطاقة الصادرة باسمه ، اذ هذا الإغلاق لا يترتب عليه تخفيض
مقررات التمويل الا مدة الإغلاق فقط .

(٤٥) نقض ١٩٥٢/٢/٢٦ الطعن رقم ١٦٢٣ س ٢٢ ق ، مجموعة القواعد القانونية

في ٢٥ سنة ج ١ ص ٤٤٩ .

(٤٦) مجموعة ٢٥ عاما ص ٢٦٤ .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ١٧ ق)
كما ذهبت بشأن الامتناع عن البيع .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة للقاسمة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح بذلك السعر أو الربح ، قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل في ذلك بأية علة وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد أو لم يكن .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ س ١٨ ص ٧٣٧)

المبحث الثالث

تطبيق قوانين التموين من حيث الزمان

لا يعرف القانون الوضعي نصوصا أبدية ، فالنص ينشأ في زمن معين وينقضى سلطانه في زمن معين كذلك ، ومن ثم كان السلطان الزمني للنص محضورا بين لحظتين : لحظة نشوئه ولحظة انقضائه ، فلا سلطان له من قبل اللحظة الأولى ولا سلطان له بعد اللحظة الثانية ، وله سلطانه كاملا في الفترة بين اللحظتين (٤٦) .

وقد حدد الدستور لحظة العمل بالقانون فجعلها بعد انقضاء شهر من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وحدد موعد هذا النشر فطلب كونه في خلال أسبوعين من اصداره (المادة ١٨٨ من الدستور) . ويعنى ذلك أن القانون لا يكتسب سلطانه بمجرد موافقة مجلس الشعب عليه ، به أنه لا يكتسب هذا السلطان باصدار رئيس الدولة له ، بل أن مجرد النشر في الجريدة الرسمية غير كاف لذلك ، وإنما يتعين مضي شهر من تاريخ نشره . وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للمحاكم - كقاعدة عامة - أن تطبق نص التجريم على فعل ارتكب قبل أن يكتسب النص سلطانه طبقا للقواعد السابقة (٤٧) .

فإذا اكتسب النص سلطانه ظل له حتى ينقضى ووسيلة انقضائه هي ابغاؤه والالغاء نوعان الغاء صريح والغاء ضمني والاصل في النصوص الجنائية انها غير ذات اثر رجعي وهو ما يطبق عليه بعدم راجعية النصوص الموضوعية على أن هذه القاعدة ليست مطلقة فبعض هذه النصوص لها اثر رجعي وهي النصوص الاصلح للمتهم .

التطور التاريخي لعدم رجعية قانون العقوبات :

لم يعرف القانون الروماني هذا المبدأ ، بينما عرفت الشريعة الاسلامية

(٤٧) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٠٣ .

اذ جاء في القرآن الكريم (وما كنا معذبين حتى ننبعث رسولا) * فهذه الآية الكريمة تشير الى عدم رجعية نصوص العقاب وقد عرف القانون الكينسي هذا ابداً فيما بعد ، ونادى به الفقهاء الايطاليون في العصور الوسطى عندما كتبوا تعليقاتهم على القانون الروماني * ولم يعن ببحثه فقهاء القانون الجنائي في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حتى ظهر في اعلان حقوق الانسان (المادة ٢٨) الذي اصدرته الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ثم نص عليه بعد ذلك في قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٧٩١ ، ثم في اعلان حقوق الانسان الصادر سنة ١٧٩٣ (المادة ١٤) وفي قانون برومير سنة ٤ وفي قانون سنة ١٨١٠ .

وقد اكمل هذا المبدأ قاعدة رجعية القانون الاصلح للمتهم والتي بمقتضاها يطبق قانون العقوبات باثر رجعي على الجرائم التي ارتكبت قبله متى كان هذا القانون هو اصلح للمتهم * ويرجع اصل هذه القاعدة التكميلية الى كتابات الفقهاء الايطاليين في القرن الرابع عشر ، ولكنها لم ترد في النصوص الدستورية ولا في تشريعات الثورة الفرنسية * ورغم ذلك فقد اقرها مجلس الدولة الفرنسي سنة ١٨٠٠ ثم نص عليها في قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨١٠ (٤٨) .

وقد سلمت معظم التشريعات الاجنبية بمبدأ عام رجعية القوانين العقابية ، وبقاعده التكميلية والتي تتعلق برجعية القانون الاصلح للمتهم * كما نصت على مبدأ عدم الرجعية عدد كبير من الدول ومنها الدستور المصري لسنة ١٩٧١ (المادة ٦٦) * كما اكده اعلان حقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة (المادة ١١) وقد تأكد هذا المبدأ في النصوص الدولية اذ نصت عليه بعض اتفاقيات تسليم المجرمين وورد في بعض الاتفاقيات الدولية واهمها الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (المادة ١٥) التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ .

قاعدة عدم الرجعية في نصوص التجريم ومبدأ القانونية :

ان قاعدة عدم الرجعية هي أبرز نتائج مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات بالنسبة للمشرع ، وانها ملزمة للقاضي كذلك ببداية الامور ، فهي نتيجة ينصرف الزامها الى سلطتي التشريع والقضاء على حد سواء * والواقع انها

(٤٨) راجع الدكتور احمد فتحي سرور القسم العام ص ١٦٤ .

تشكل المظهر المعلن لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات التي قد أنه يمكن القول بانها المضمون الفعلي لهذا المبدأ الدستوري . وهذا يفسر أن المادة الدستورية التي تسجل المبدأ عندنا - وهي المادة ٢٥ من الدستور المؤقت الصادر في سنة ١٩٦٤ - قد تضمن النص على المبدأ في شقها الأول ، وذلك في قولها (لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون) والنص على القاعدة في شقها الثاني بقولها (ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها) كما يفسر انه حكمي في غياب النص الدستوري على المبدأ - كما كان الحال عند صدور المدونة العقابية النابليونية سنة ١٨١٠ ، وعند صدور المدونة للعقابية المصرية الاولى في سنة ١٨٨٣ والمعدلة سنة ١٩٠٤ - فان مضمون المبدأ يحتويه نص المدونة العقابية الذي يقرر قاعدة عدم الرجعية ، وهو في مدونتنا الحالية (قانون العقوبات) المادة ٥ التي تنص قائله (يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها) .

وواضح ان فائدة النص الدستوري على القاعدة هي بالذات الزام المشرع بها حتى لا يصدر من نصوص التجريم ما ينسحب اثره على الماضى ، فان فعل كان تشريعه مخالفا للدستور ، وعرضه بالتالى للمناقشة او لعدم التطبيق - على الأقل - من جانب القضاء ، او عرضة للنقض من جانب (المحكمة الدستورية العليا) .

اما النص على القاعدة في المدونة العقابية (قانون العقوبات) فان معناه الزام القاضى باحترامها في جميع الاحوال ، أى حتى في غياب أى نص دستوري على مبدأ القانون (٤٩) . والامر هنا في هذا المجال متعلق بعمل القاضى وبالتالي فان التركيز سيكون على (مادة ٥) عقوبات .

كيفية تطبيق قاعدة عدم رجعية القوانين .

لتطبيق قاعدة عدم الرجعية بصفة عامة لا بد من التحقق من تاريخ القانون الجديد ، لان هذا للتاريخ هو الفيصل في تحديد مجاله الزمني ، فما كان سابقا من الوقائع على هذا التاريخ يخرج عن سلطانه ، بعكس

(٤٩) راجع الدكتور على راشد القسم المعام في قانون العقوبات ص ٢١٥ .

ما يجيء منها لاحقا له ، ولا بد كذلك من تحديد تاريخ حدوث الواقعة المقصودة بعدم رجعية القانون الجديد ، لان الامر قد يختلط بين الواقعة ذاتها والآثار المترتبة عليها .

ويمكن القول ان تاريخ الواقعة يتحدد بوقت ارتكاب الجريمة ماديا ، أى وقت ونوع النشاط المكون لركنها المادى سواء فى صورة قامة أو فى صورة (الشروع) المعاقب عليه .

اما عن (تاريخ) القانون ، الفاصل بين الماضى والمستقبل ، فان المستفاد من المادة ٦٣ من الدستور انه تاريخ (العمل به) أى نفاذه لا مجرد تاريخ (صدوره) وقد نصت المادة ٦٤ من الدستور بقولها (تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها) . ومعنى هذا انها تصبح نافذة من يوم نشرها فى الجريدة الرسمية .

ولكن ينبغى ان يلاحظ فى هذا المقام ان هناك قوانين قد تصدر لتفسير قوانين سابقة وايضاح معناها فى ناحية مختلف عليها ويقال لها (القوانين التفسيرية) ولما كان القانون التفسيرى يتحد مع القانون الاصيل فانه يصبح له نفس المجال الزمنى ، ما دام تاريخ نفاذه ينسحب الى تاريخ نفاذ هذا القانون الاصيل . وينبنى على ذلك ان القانون التفسيرى يسرى على الوقائع السابقة على تاريخ صدوره ابتداء من تاريخ نفاذ القانون الاصيل دون ان يكون هذا استثناء من قاعدة عدم الرجعية ، وذلك بطبيعة الحال ما لم يتضمن القانون التفسيرى احكاما جديدة لا ينطوى عليها القانون الاصيل ، فانه لا يتحد عندئذ مع هذا القانون الاخير ، ولكنه يستقل بنطاقه الزمنى الذى يبدأ من تاريخ نشره ونفاذه .

نصوص التجريم الاسوا تخضع لعدم الرجعية مطلقا : -

من الواضح ان قاعدة عدم الرجعية التى نصت عليها كل من المادة الدستورية بوصفها المضمون الفعلى لمبدأ القانونية فيما يخص المشرع ، والمادة ٥ عقوبات لتلزم بها القاضى الجنائى عند تطبيقه لنصوص المدونة العقابية (قانون العقوبات) وما يلحق بها من القوانين التكميلية ، من الواضح ان تلك القاعدة انما تنصرف الى (نصوص التجريم) الاسوأ منهم . ويدخل فى ذلك للنصوص التى تنشئ الجرائم أو تعرفها ، والتى تقرر العقوبات وتحددها ، أو تشدد العقوبات للقائمة - سواء بالنص على عقوبة جديدة اشد اذات الجريمة ، أو بالنص على ظرف مشدد للعقاب يستفده المشرع من الظروف المادية للجريمة نفسها أو من ظروف الجانى

وحالته الشخصية ، وبالجمله جميع القوانين التي من شأنها ان تسيء الى مركز المتهم من ناحية التجريم او من ناحية العقاب على وجه من الوجوه ، حتى ولو جاء ذلك في صورة الغاء مانع من العقاب كان مقررا من قبل ، او تقييد مثل هذا المانع بقيود او بشروط لم تكن قائمة . ونحن نعلم ان النصوص الجنائية التي لها هذا الشأن هي التي من أجلها شرع في الاصل مبدأ قانونية الجريمة والعقاب ، كما انها المقصودة أساسا بالنتائج المترتبة على هذا المبدأ وعلى رأسها قاعدة عدم الرجعية .

وعدم الرجعية بالنسبة لذلك النوع من النصوص يشكل قاعدة دستورية مطلقة ، بمعنى انه لا القاضي ولا المشرع نفسه يملك مخالفتها ولو عن طريق الاستثناء ، فقوتها دستورية كمبدأ القانونية ذاته .

ومن المقرر ان النص على المبدأ والقاعدة في صلب الدستور فائدة للزام المشرع نفسه باحترامها ، وقطع السببية على أن جدل يثور حول ذلك (٥٠) .

وتتميز نصوص التجريم بهذا على سائر القوانين ، التي نصت المادة ١٦٣ من الدستور كذلك على عدم رجعيتهما - في قولها (لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يقرتب عليهما أثر فيما وقع قبلها) - ولكنها أجازت للمشرع أن يخرج على تلك القاعدة ، أي أن يستثنى منها بنص خاص في القانون المراد سحب أثره على الماضي ، ولذلك أردفت قائلة (ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية مجلس الأمة) . ومعنى ذلك أن قاعدة عدم الرجعية ولو أنها دستورية بالنسبة لسائر القوانين - بما في ذلك القوانين المدنية والتجارية والإدارية - الا أنها ليست مخالفة الا بالنسبة الى نصوص التجريم ، وهو ما أكدته ذات المادة ١٦٣ من الدستور في عباراتها كما هو واضح . والحقيقة اذن هي أن عدم الرجعية بالنسبة لغير قوانين التجريم وفقا لهذه المادة الدستورية ، لا يلزم إلا القاضي وحده ، ما دام المشرع يملك - عملا بالتحفظ الوارد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة - أن يخرج على تلك القاعدة بنص صريح خاص .

(٥٠) راجع الدكتور على راشد القسم في قانون العقوبات ص ٢١٦ وما بعدها .

قاعدة رجعية القوانين الموضوعية الأصلح للمتهم :

النتيجة المنطقية - الاستفادة بطريق مفهوم المخالفة - لأقتصار قاعدة قاعدة عدم الرجعية المطلقة على نصوص التجريم الأشد أو الأسوأ دون غيرها ، هي أن القوانين الجنائية الأخف أو الأصلح تسري على الماضي ، أى يستفيد منها المتهم بوقائع حدثت قبل صدورها ونفاذها . وهذه النتيجة البديهية سجلتها مع ذلك الفقرة الثانية من المادة ٥ عقوبات في قولها : (ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره) (٥١)

وبمقارنة الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥ ع ، يتبين أنه بعد أن سجلت الفقرة الأولى قاعدة عدم الرجعية المطلقة بالنسبة لنصوص التجريم الأسوأ للمتهم ، استدركت الفقرة الثانية بعبارة (ومع هذا) .

ويرى أستاذنا الدكتور على راشد (٥٢) أن

استهلال الفقرة الثانية بهذه العبارة قد خدع الكثيرين من شراح ميوئتنا العقابية ، فظنوها جاءت لتقرر استثناء من حكم الفقرة الأولى أى قاعدة عدم الرجعية . وهى سقطت لا تحتاج الى كبير عناء لتجنبها . فان من المعنوم علم اليقين أن قاعدة عدم الرجعية الخاصة بالقوانين الأشد هى جزء من مبدأ القانونية ذاته لا يتجزأ ، وملزمة لكل من المشرع والقاضى لزوما دستوريا مطلقا لا يحتمل أى استثناء ، لدرجة أن الدستور عندما ينص على مبدأ القانونية لا يغفل الربط بينه وبين قاعدة عدم الرجعية ، كما تشهد بذلك المادة الثامنة من وثيقة اعلان حقوق الانسان والمواطن الثورية الفرنسية ، والمادة التى تناقلتها جميع الدساتير فى مصر منذ سنة ١٩٢٣ واستقرت تحت رقم ٢٥ من الدستور المؤقت الحالى . ومن ناحية أخرى فان من أصول التفكير المنطقى أن تكون القاعدة والاستثناء منها من معدن واحد ، وليست القوانين الأصلح للمتهم من معدن القوانين الأسوأ له ببداهة الامور . وحقيقة الأمر ان هى أن

(٥١) راجع الدكتور على راشد المرجع السابق ص ٢١٨

(٥٢) المرجع السابق ص ٢١٩ .

القانون الذي يلغى جريمة أو عقابا - أو ينشئ - وجها للاعفاء من العقاب - أو يخفف من العقاب القائم ، أو ينشئ للمتهم مركزا أفضل من ناحية التجريم على أي وجه من الوجوه - هذا القانون يجب أن يستفيد منه المتهم مباشرة في أية حالة كانت عليها الدعوى ما دام لم يصدر فيها حكم بات - لا على سبيل الاستثناء من قاعدة الرجعية ، ولكن عن طريق مفهوم المخالفة من هذه القاعدة والحكمة منها .

المقصود بالقوانين الموضوعية الاصلح للمتهم :

والمراد بالقوانين الاصلح في حكم هذه الفقرة الثانية من المادة ٥ عقوبات هي تلك القوانين التي تلغى الجرائم أو التي تقرر وجها لابطاحتها ، أو التي تلغى العقوبات المقررة للجرائم أو تخففها أو تنشئ مانعا من توقيعها أي عذرا يعفى منها ، وبالجملة تلك التي توجد - من حيث التجريم أو العقاب - مركزا أو وضعيا أصلاح للمتهم على وجه من الوجوه .

تعريف القضاء للقانون الاصلح للمتهم :

تصدت محكمة النقض للمقصود بالقانون الاصلح للمتهم

وذلك في أحكام عديدة منها القديم والحديث .

نعرض لبعض تلك الأحكام لتعرف منها على معنى القانون الاصلح للمتهم في قضاء النقض . ففي حكم قديم لها عرفت المحكمة القانون الاصلح بانه (القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو وضعيا يكون أصلح له من القانون القديم) (نقض ١٩٥٣/١٠/١٩ س ٥ ص ٣٩ و ١٩٥٦/١١/٤ س ٧ ص ٢٣٤) .

(جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو وضعيا يكون أصلح له من القانون القديم) .

(طعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٤٣)

ونورد حكما لحكمتنا العليا تؤكد فيه على أن قاعدة رجعية القانون الاصلح للمتهم هو استثناء من الاصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت الى تقريره .

(إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب إن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تنزل عنه القوة الملزمة بقانون لاحق يفسخ أحكامه ، وهو ما قففته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن (يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها) . أما ما أورده المادة المشار إليها في تقريرها الثانية من أنه (ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره) . فانما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه) .

(طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ س ١٩ ص ١٠٤٧ ، ١٠٤٨)

ونجد محكمة النقض في قضاء حديث لها توضح المقصود بالقانون الأصلي للمتهم في شيء من الإيضاح .

(إن قصد الشارع من عبارة (القانون الأصلي للمتهم) المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو التي تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التي تقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها .

(نقض الطعن ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ص ٥٢٨) .

وتوضح محكمة النقض أن مجال سريان قاعدة القانون الأصلي للمتهم هو القواعد الموضوعية دون الإجرائية .

(لما كان الثابت أن الدعوى الماثلة قد رفعت من قبل صدرور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛ ومن ثم فلا يسرى عليهما ما ورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء في الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من

احكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة للمسائل الوضعية دون القواعد الاجرائية ، اذ الاصل ان الاجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد - الذى يحكم واقعة الدعوى وتم رفضها في ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار اليه ، فان تمسك الطاعن باحكام هذا النص يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ص ٦٧٤)

شروط تطبيق القاعدة :

لم يجعل الشارع قاعدة سريان القانون الاصلح للمتهم على الماضى مطلقة من كل قيد ، بل قيد تطبيقها بشرط هو ان يكون هذا القانون الاصلح قد صدر قبل الحكم البات في الفعل الذى وقع في ظل القانون القديم ، والمفروض انه اشد أو أسوأ للمتهم . وهذا الشرط أو القيد مستفاد من ذات الفقرة الثانية من المادة ٥ عقوبات التى تقرر القاعدة فانها تقول : (وضع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره) . ويلاحظ ان الشارع يعنى بقوله (الحكم نهائيا) الحكم البات ، أى الذى استنفذت بشأنه جميع طرق الطعن في الاحكام بما في ذلك الطعن بطريق النقض ، اما لانه صدر غير قابل للطعن فيه بهذا الطريق ، واما لان مواعيد الطعن قد انقضت واما لان الطعن بالنقض قد قضى برفضه . ومن الواضح انه قصد بهذا الشرط أو القيد احترام القوة المقررة للاحكام الباتة ، وهى ما يقال لها (قوة الشيء المحكوم فيه) . وينبنى على ذلك انه اذا صدر القانون الاصلح للمتهم قبل صيرورة الحكم باتا ، أى قبل انقضاء مواعيد الطعن بالنقض أو قبل الفصل في هذا الطعن ان كان قد رفع ، فان هذا القانون يطبق على المتهم بواسطة محكمة النقض عند نظر الطعن . كذلك يلاحظ ان النص يكتفى لاعمال حكم القانون الجديد الاصلح بأن يكون قد (صدر) فهو لا يستلزم ان يكون قد أصبح نافذا بالنشر في الجريدة الرسمية ، وبناء على ذلك اذا صدر القانون الجديد ثم نظرت الدعوى امام محكمة النقض قبل ان يصبح هذا القانون نافذا ، فعليها ان تعمل حكمه (٥٣) .

تطبيق النقض لهذا الشرط :

(متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ١٩٥٧/٥/٢٩ قيد مهلة أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فإنه يكون قد رفع التائيم عن الفعل في تلك الفترة واذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فإنه يجب أن يستفيد من ذلك) .

(طعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩ ص ١٣٨)

كما اكدت محكمة النقض أن صدور قانون اصلح للمتهم - قبل صدور حكم بات ينفي عن الفعل صفة الجريمة - مقتضاء اعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم .

متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد اصلح للمتهم ، فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو منقول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

فاذا كانت المحكمة الاستئنافية - المطعون في حكمها - قد دانت المتهم في التهمة المسندة اليه وهي أنه أقام مبان تزيد على خمسمائة جنيه تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، قطعت النيابة في الحكم ، غير أنه - وقبل الفصل في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بموجبه تلك الجريمة فعلا غير مؤثم ، فإنه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه والنقض ببراءة المتهم .

(طعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ س ١٣ ص ٣٦٥) .

استثناء القوانين المؤقتة :

أن الأصل في تطبيق القانون الجديد الاصلح للمتهم باثر رجعي أنه يتفق مع المصلحة العامة التي حققها هذا القانون الجديد . ولكن المشرع قد يرى أن المصلحة تقتضي عدم ترقيب هذا الاثر الرجعي وأن يطبق القانون القديم على الجرائم التي وقعت في ظله ولو كان القانون

الجديد في صالح المتهم • وينحصر ذلك في القوانين المؤقتة ، فقد نصت
الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على ما يلي :
" غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بإعدائه فيها
وكان ذلك عن قتل وقع مخالفنا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة
محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ
العقوبات المحكوم بها) • وقد بررت المذكرة التفسيرية للقانون هذا
الاستثناء بأنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي المدة
التي ينهى القانون عن فعل أو يأمر به والا ضاع الغرض المقصود من
القانون • وواقع الأمر أن المشرع قد يرى إصدار قانون مؤقت حتى
يستفيد من آثار تطبيقه في فترة معينة ثم يجري تعديله التشريعي بصفة
دائمة على ضوء هذه الخبرة •

كما إذا أطلق المشرع حرية بعض العمليات الاقتصادية المنظمة
بإجراءات خاصة لمدة محدودة ، حتى يتحقق من مدى التحسن الذي
يطرأ على الوضع الاقتصادي • وقد يصدر المشرع القانون المؤقت لمواجهة
ظروف طارئة كالأزمات الاقتصادية أو الظروف الصحية واضطراب الأمن
للعام لأسباب معينة والمصلحة العامة التي تدعو المشرع إلى إصدار
القانون المؤقت لا تتحقق إذا أفلت المجرم من العقاب بسبب التأخير
في إجراءات محاكمته حتى ينتهي مفعول القانون المؤقت القديم (٥٤) •

تقسيم القوانين المؤقتة :

يمكن تقسيم القوانين المؤقتة إلى قسمين : -

١ - قوانين مؤقتة بتصر وهي التي تحدد في نصوصها مدة تطبيقها
بطريقة واضحة ، مثال ذلك القرار الصادر من وزير التموين بأن تستولى
الحكومة على كمية من الارز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ ، في ميعاد
لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ (٥٥) •

٢ - قوانين مؤقتة بطبيعتها ، وهي من نوعين :

(أ) قوانين تتحدد مدة تطبيقها بطريقة ضمنية عن طريق الظروف
التي أدت إلى وضعها ، وتنتهي هذه المدة تلقائيا بانتهاء

(٥٤) راجع الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٨٢ •

راجع الدكتور على راشد المرجع السابق ص ٢٢٤ •

(٥٥) راجع الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٨٢

هذه الظروف : مثال ذلك القوانين التي تسرى في حالة الحرب أو اللوائح التي تسرى أثناء لقامة معرض أو مؤتمر معين، فانها تنتهي بانتهاء هذه الحالة دون حاجة الى نص صريح .

(ب) قوانين تتحدد مدة تطبيقها بطريقة ضمنية عن طريق الظروف التي أدت الى وضعها ولكنها لا تنتهي تلقائيا بل لا بد من تدخل المشرع بنص صريح على ضوء تقديره بمدى عدم توافر هذه الظروف . مثال ذلك قرارات رئيس الجمهورية التي تصدر عند اعلان حالة الطوارئ فانها تبقى طالما توافرت هذه الحالة ولم يصدر قرار بالغاؤها .

وقد قضت محكمة النقض :

المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥١ - ١٩٥٢ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٥ الزراعية ، اذ نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أن لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم (القاب) في السنة الزراعية نفسها ، فقد أفساد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المادة بغير حاجة الى صدور قانون بالغاؤها ، وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار اليها آنفاً في السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين . وهذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله .

(طعن رقم ١٥٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧)

تطبيق قوانين التجريم من حيث الزمان :

يتمثل قانون العقوبات الاقتصادي في كافة التشريعات الجنائية التي تنظم الجرائم الاقتصادية ، وقد يكون من القوانين الدائمة كما في

النظام الاشتراكي . ويشير هذا القانون بعض النقة عند تطبيقه من حيث الزمان نظرا الى انه يعبر عن السياسة الاقتصادية للدولة التي تبني تفصيلاتها في كثير من القوانين واللوائح الاخرى (٥٦) وقد اشارت قوانين التموين خلافا كبيرا في الفقه والقضاء من حيث قواعد التنازع الزمني بينها . وبينما أن نوضح - قبل بيان هذا الخلاف - أن قوانين التموين - وخصوصا في المجتمع الاشتراكي الذي يتميز بتدخل الدولة في توجيه مختلف الأنشطة الاقتصادية - لا تعتبر من قبيل القوانين المؤقتة ، ومن ثم فلا تسري في شأنها أحكام الفترة الأخيرة المادة الخامسة من قانون العقوبات التي نصت على أن انتهاء فترة العمل بائتين المؤقتة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن قوانين التموين تنظم علاقات سريعة التغير والتأثر بالسياسة الاقتصادية للدولة . وهذه الطبيعة الخاصة جعلت قوانين التموين قريبة الشبه بالقوانين المؤقتة (٥٧) وهذا القول بان قوانين التموين ليست من القوانين المؤقتة يجد صدى في تطبيقات قضائية فقد ايدته محكمة النقض في العديد من أحكامها وضربت مثلا على ذلك في حكمها .

(نقض ١٩٦٧/٦/٥ مجموعة المكتب الفني س ١٨ العدد الثاني ص ٧٤٤ ، نقض ١٩٦٧/١٢/١١ العدد الثالث س ١٢١٣) .

ونجد صدى في أحكام حديثة من ذلك الحكم في الطعن ٦٢٥٨ س ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ (لم ينشر بعد) .

حيث تقول المحكمة (وكان المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي يجري عليها من التوقيت وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبري) .

على أنه قد ثار خلاف في الفقه والقضاء حول مدى تطبيق قاعدة رجعية القانون الاصلاح للمتهم في شأن هذه القوانين . غمضا إذا اتهم شخص بارتكاب جريمة بيع سلعة بسعره بأكثر من الثمن المحدد لها .

(٥٦) راجع الدكتور أحمد لنحي سرور المرجع السابق ص ١٨٤

(٥٧) راجع الدكتور إدوار غالي الذهبي مجموعة بدو قانونية في قانون العقوبات

الطبعة الاولى ١٩٧٨ ص ١٢٦ وما بعدها .

ثم صدر قانون جديد - قبل الحكم نهائيا في هذه التهمة - يرفع سعر هذه السلعة الى الثمن الذي باعها به المتهم أو أعلى منه . فهل تقضى المحكمة ببراءة المتهم عملا بالقانون الجديد الذي رفع الصنف الإجرامية عن الفعل المسند اليه ، أم تقضى بالادانة عملا بأحكام القانون الذي وقعت الجريمة في فترة نفاذه .

اختلف الرأي حول هذه المسألة على النحو الآتي :

الرأي الأول :

ساد في الفقه الفرنسي الرأي الذي يفرق بين نصوص الغاية ونصوص الوسيلة .

فنصوص الغاية هي التي يقصد بها المشرع تحقيق هدف مختلف عن هدف القانون السابق ، وبالتالي تعديلا في السياسة الاقتصادية للدولة ، أما نصوص الوسيلة فلا يقصد بها أحداث أي تعديل في السياسة الاقتصادية إذ أن هدفها هو نفس هدف القوانين السابقة عليها ، والخلاف مقصور فقط على الوسيلة التي تكفل تحقيق هذا الهدف . ونصوص الغاية - يعكس نصوص الوسيلة - هي وحدها التي تسرى في شأنها قاعدة رجعية القانون الاصلح للمتهم ، بمعنى أن المتهم يستفيد من القانون الاصلح إذا كان من قوانين الغاية ، أما إذا كان من قوانين الوسيلة فلا يستفيد منه إذا ألغى الجريمة أو خفف عقوبتها .

وقد أيد الاستاذ ليفاسير هذا الاتجاه ، فقاعدة قانونية الجرائم والعقوبات تصد بها حماية الحرية الفردية وحماية المجتمع ، فالمشرع هو الذي يملك تحديد وقف تطبيق القانون ، طبقا لما تتطلبه مصلحة المجتمع . ولكن إذا سكنت المشرع عن بيان القانون السائد في الفترة الانتقالية ، فيجب البحث عن قصد المشرع - فإذا تعذر ذلك ، يجب التمييز بين نصوص الغاية ونصوص الوسيلة (٥٨)

وقد أخذت بهذا الرأي محكمة النقض الفرنسية فقضت بعدم تطبيق القانون الجديد الاصلح للمتهم بشأن جريمة البيع بسعر أعلى من السعر المحدد ، وذلك لان المشرع لم يقصد بهذا القانون تعديلا

(٥٨) راجع الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ١٨٤

في السياسة الاقتصادية وإنما مجرد تعديل في السعر مع بقاء السياسة الاقتصادية على حالها (٥٩)

الرأي الثاني :

يذهب الاتجاه الحديث في الفقه الفرنسي الى تطبيق القانون الذي كان ساريا وقت ارتكاب الجريمة ، وعدم سريان القانون الاصلاح لمتهم باثر رجعي . وحجة هذا الرأي أن تطبيق القانون الجديد باثر رجعي يعرض السياسة الاقتصادية للخطر ، خصوصا وأن قوانين والتمويل تنظم علاقات سريعة التغير وفقا لظروف العرض والطلب ، مما يدفع المتهم الى العمل بكل الوسائل الممكنة على اطالة اجراءات المحاكمة أملا في صدور قانون جديد قبل الحكم النهائي يكون أصح له ، وبذلك تصبح غير مجدية جهود الحكومة في موازنة الاسعار (٦٠) .

وقد أخذت بهذا الرأي محكمة النقض الفرنسية في أحكامها الصادرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية فقضت بسريان القانون السابق ، أي الذي وقع الفعل في خلال فترة العمل به ، مهما كانت طبيعة التشريعات التي جاء بها القانون الجديد ، أي سواء كان القانون الجديد قد عدل في سعر السلعة أو أنه قد ألغى تماما تسعيرها (٦١) .

موقف القضاء المصري من رجعية القانون الاصلاح للمتهم في جرائم التمييز :

تعد فكرة الاثر الرجعي للقانون الاصلاح للمتهم من المبادئ الدقيقة في جرائم التمييز ولا سيما بالنسبة للقوانين المؤقتة الاجل اذ شجر الخلاف حول تحديد المراد بالقوانين المؤقتة الاجل وهل هي القوانين المؤقتة بطبيعتها أم القوانين ذات الفترة الفترة المحددة .

ونعرض هنا لموقف محكمة النقض في مصر وهو الذي تبلورت فيه اتجاهات القضاء المصري . ونبدأ بعرض موقف محكمة النقض بالنسبة لقوانين الطوارئ ثم تعرض لموقف القضاء بالنسبة للجرائم التمييزية .

(٥٩) راجع نقض جرائي سنة ١٩٤٨ سري ١٩٤٨ - ١ - ١٩٨٥ .

(٦٠) انظر ميرل وفيتو - المرجع السابق - بند ١٨٠ ص ١٨٢

(٦١) انظر الاحكام العديدة المشار اليها في ميرل وفيتو - المرجع السابق - بند

١٨٠ ص ١٨٢ .

أولا - قوانين الطوارئ :

تعرضت محكمة النقض لقوانين الطوارئ وفي حكم حديث في الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١١ في قضية وقائعها :

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٧٤ الوائلى (المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤) بأنه في يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم الوائلى - محافظة القاهرة - هو وآخر سبق الحكم عليه شرعا في سرقة النقود المبينة وصفا وقدرها بانتحقيقات لعباس كامل في إحدى مركبات النقل العام (قطار المترو) وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو ضبطهما والجريمة متلبسا بها . وطلبت من مستشار الاحالة احواله لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ٣١٦ مكرر ثالثا من قانون العقوبات .

٢/٣٠٤ ، ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقرر ذلك .
ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وتصدت المحكمة لبيان قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأكدت أنه بالنسبة للأوامر العسكرية التى تصدر بالنسبة لقيام حالة الطوارئ تعد غير محدد المدة ولا جائز، ابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها .

وتؤكد المحكمة الى أن الامر العسكري رقم (١) قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة فلا يمكن اعتباره من القوانين المؤقتة بالمعنى الذى تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الحامسة من قانون العقوبات وبالتالي قضت المحكمة باستفادة الطعن من الغاء هذا الامر . وتستطرد المحكمة الى تحسديد القانون الاصلح للمتهم اخذا من مقياس جسامه الجريمة هو بمقدار وجسامه العقوبة الاهلية المقررة لها وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات .

ونورد أسباب هذا الحكم للتدليل على موقف محكمة النقض من قوانين الطوارئ .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الامر العسكري الذى احيلت الدعوى به صدر محدودا بفترة معينة ، مردودا بأن مقتضى قاعدة

شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة اللازمة بقانون لاحق يُلغى أحكامه ، وهو ما قدمته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن : (يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها) وإذا كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، قد أوردت : (أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها) فإنه من المقرر أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديدا صريحا لها فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنيا مستفادا من ظروف وضع التشريع وملايسات ، وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة إلى الأوامر العسكرية التي تصدر بمناسبة قيام حالة الطوارئ، فعندما غير محددة المدة ولا جائزا إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بالغائها . وإذا كان أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٣ قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة ولم يبطل العمل بمادته الثانية إلا بمقتضى الأمر رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٦ ومن ثم فإنه لا يمكن اعتباره من القوانين المؤقتة بالمعنى الذي تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وبالتالي فإن الطاعن المتهم بمخالفة أحكام هذا الأمر يستفيد من الغائه في أية حال كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم ولا يصح معاقبته بمقتضى ذلك الأمر المغلّى بل تجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون العام متى كانت أصلح له وفقا لما جرى به نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من أنه : (. . . إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره) . لما كان ذلك وكان تحسيدا معنى القانون الأصلح. أخذا من مقياس جسامه الجريمة هو بمقدار أو جسامه العقوبة الأصلية المقررة لها وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس أخف وأصلح للمتهم من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس . وبناء على هذا فإن المادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) من قانون العقوبات التي تعاقب على الفعل المحدد إلى الطاعن بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات تكون أخف من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٧٣ التي تقرر له عقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرام . لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وعادة تكون أحكام

القانون العام هي الأصل لمتهم والواجبة التطبيق على الواقعة محل
الظن ويكون ما ينعاها الطاعن في هذا الصدد على غير أساس () .

على أن أحكام محكمة النقض ليست قاصرة على الأحكام الحديثة
وإنما قضت بذلك أيضا منذ التقدم حكم النقض في ٢٨ يناير ١٩٤٦ الظن
١٥٣ لسنة ١٦ قضائية مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٦٩ صفحة
٦٣ ، والظن رقم ٦٦٠ لسنة ١٦ ق في ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ المتساماة
سنة ١٧ ملحق ٢ جنائي رقم ٦٥ صفحة ١١٢ .

وعلى هذا فإن الاستفاد من قضاء النقض أن الأوامر العسكرية التي
تصدر بمناسبة الأحكام العرفية غير محدودة بمدة معينة فهي من قبيل
قوانين الطوارئ - لا القوانين المؤقتة وبذلك فإن إلغاء هذه
الأوامر في أي حالة كانت عليها الدعوى يؤدي إلى سريان القانون
الأصلح عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

ثانيا - قوانين التموين

استقر قضاء النقض على تطبيق رجعية القانون الاصلح للمتهم
في الجرائم التموينية .

ونشير الى أمثلة من هذا النوع : .

ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧
قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الاولى من هذا
القرار للمادة الاولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ أطل أجل ارسال
البيانات المطلوبة الى ٢٩ يونية سنة ١٩٥٧ ومن ثم فان المتهم يستفيد من
ذلك باعتباره قانون أصلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات
ما دام قرار مد أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في
الدعوى .

(طعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ١٥٤)

قرار اخراج السلسلة من جدول السلع المسعرة والمحددة الربح .
قانون أصلح للمتهم بتهمة بيعها بأكثر من السعر المحدد . ما دام لم يكن
قد فصل في الدعوى نهائيا .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ العدد
الثالث ص ١٢٢٣ قاعدة ٢٥٨) .

- متى كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة
١٩٦٧ قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة،
وبالتالي فهو القانون الاصلح للمتهم من القرار ١٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي
بنص على تعديل الحبس والغرامة معا وهو القانون الواجب التطبيق
اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام ان
الثابت ان هذا القرار صدر وتقرر العمل بل قبل الحكم نهائيا في الدعوى
ولا يغير من ذلك بأن العقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقوبة المقررة

في القانون الجديد اذ للواضح من الحكم أن المحكمة قد انتزعت الحد الأدنى للعقوبة المقررة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٩. وفي الحبس ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الامر الذي يحمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني وإنها لو فطنت الى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ والذي خلا حكما من الإشارة اليه - لما ارتقت بالعقوبة عن الحد الذي قضت به . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما عليه ويوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ إنما يخضع في تصحيحه لتقدير محكمة الموضوع فإنه يعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(طعن ١٢١٨ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨) .

- أصدر وزير التموين قرار أصبح بمقتضاه الفعل المسند الى المتهم مباحا غير مؤثم .

استفادة المتهم من هذا القرار باعتباره قانونا أصح . لا يؤثر على ذلك في اصدار الوزير قرارا آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى باعادة احكام القرار الأول المؤثم .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) .

ولم يقتصر الامر على الأحكام القديمة وإنما في أحكام حديثة لها أكدت هذا المعنى .

ومن ذلك حكمتها في الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ (لم ينشر بعد) وقائعها :

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٨٠ منيا القمح بأنه في يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ بدائرة منيا القمح محافظة الشرقية باع سلعة مسعرة بزيادة من السعر المقرر قانونا .

وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

ومحكمة مركز منيا القمح قضت غيابيا في ٣١ من ديسمبر سنة

١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة
جنيهاً لايقاف للتنفيذ .

عارض وقضى في معارضته في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١ بقبولها
شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فاستأنف وقيد استئنافه برقم ٢٢٧٣ لسنة ١٩٨١ .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً
في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً
وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وجاء بأسباب الحكم :

لما كان ذلك ، وكان القانون سالف الذكر قد نص في الفقرة الأولى
من المادة التاسعة منه على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة
ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على
الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها
للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ٠٠٠٠ واذا كان القانون
رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ،
قد صدر بعد الحكم المطعون فيه ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥
اغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، قد استبدل
بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة سالف الذكر النص التالي يعاقب
بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن
ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من
باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح
يزيد على السعر أو الربح المحدد ٠٠٠٠ ولما كان الأصل المقرر في القانون
على تمتننى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان
يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان عجز
تلك الفقرة ينص على انه : (ومن هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل
الحكم فيه نهائياً قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . واذا كانت
المادة ٢/٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة محكمة النقض - ان تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بهد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات - قانون اصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم - الطاعن - في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح بما استحدثه من ترك الخيار للقاضي بين انزال عقوبتي الحبس والغرامة معا او توقيع احدهما ما لم يكن متاحا في ظل القانون القديم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ولا يغير من ذلك ان العقوبة المقررة بها تدخل في حدود تلك المقررة بالقانون الجديد اذ الواضح من الحكم ان المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القانون الذي اعملته وهو مما يشعر بانها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطيع النزول عند مقيد به هذا الحد ، الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما قضت به لولا هذا القيد القانوني . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة التجهيزية في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فانه يتعين ان يكون النقض مقرونا بالاحالة وذلك دون حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن باوجه الطعن .

والطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ لم ينشر بعد .

ومن حيث ان مما ينعماء الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة بيع سلعة مسعرة طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد قد خالف القانون ، ذلك بان اغفل تطبيق القرار الذي اخرج للطماطم من جدول التسعيرة الجبرية باعتباره تشريعا اصلح يستفيد منه الطاعنان بما لا يصح معه معاقبتهم عن تلك الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعنين بجريمة بيع طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد ولوقع عليهما عقوبة هذه الجريمة وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح واورد في مدوناته ان الطاعنين قدما ما يدل على حذف الضماطم من الجدول المتضمن للمسلم

المسيرة في المدّة من ١٢/٤/١٩٨٠ حتى ٢/٥/١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على ان (يعاقب) على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصالح الممتهم فهو الذي يتبع دون غيره غير انه في حالة قيام اجراءات الدعوى او صدور حكم بالادانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا للقانون ينهى عن ارتكابها في فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الادعوى او تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقييت وقد ليحق به جدول بالمواد والسلع التي يجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف او الاضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائي ان السلعة موضوع الجريمة التي دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فان الطاعنين يستفيدان من القرار الذي استبعدا والمشار اليه في ذلك الحكم باعتباره الاصاح لهما ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا التفتت عن اعمال القرار المذكور ولم يجر في حقها مقتضى هذا الاستبعاد ، قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهما ، ذلك ان قرار المحافظة بتحديد الاسعار اسبوعيا . لا يعنى توقيت القانون نفسه الذي صدرت التسعيرة استنادا الى نصوصه .

كما طبقت في جريمة امتناع عن بيع سلعة مسعرة وشراء سلعة لغير الاستعمال الشخصى في الطعن رقم ٦٧٨٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٦ (لم ينشر بعد) وقائعها .

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٠ أمن الدولة المنشأة بانه في يوم ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بدائرة مركز المنشأة محافظة سوهاج أولا - امتنع عن بيع سلعة مسعرة . ثانيا : استقرى لغير استعماله الشخصى والاعادة البيع مواد التموين المبينة بالمحضر والموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية .

وظلّت عقابه بالمواد ١ ، ٤ ، ١٠ من الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ و ١ ، ٢ و ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بالقانون

رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣ مكرر ب / ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة جنح أمن دولة بالمنشأة تفتت حضوريا بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام أولا - بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة ٣٠٠ جنيه والمصادرة والغلق لمدة شهر مع شهر الحكم وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى .

ثانيا - ببراءة المتهم عن التهمة الثانية :

فاستأنف - ومحكمة سوحاج الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ١٢ من إبريل سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه بطريق النقض وجاء باسباب الحكم .

هذا وتشير المحكمة الى ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح قد صدر في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وهو قانون اُصلح للمتهم اذ انشأ له مركزا قانونيا اُصلح بما اشتملت عليه احكامه من ترك الخيار للقاضي بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات وهذه الحالة تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم اُصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فانه يتبين نقض الحكم والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر .

وايضا في الشعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٢ ق جأسة ١٩٨٤/١/١٩ (لم ينشر بعد) .

والشعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٥٣ ق جأسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ (لم ينشر بعد) .

والطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٨٣ (لم ينشر
بمسند) .

موقف محكمة النقض في مسألة الخبز الناقص :

رغم ما سبق ما انتهينا اليه من ايضاح موقف محكمة النقض عندنا من تطبيق القانون الاصلح للمتهم فاننا نلاحظ موقفا فريدا ومتميزا لمحنة النقض فيما يتعلق بمسألة وزن الرغيف الناقص عند تطبيق القانون الاصلح للمتهم ومناط البحث هو ان تقديم المتهم للمحاكمة لانتاجه خبزا اقل من الوزن في صن قرار معين وقبل الحكم صدر قرار بتخفيض وزن الرغيف نأى القرارين يطبق وهل يكون هناك ثمة مجال لتطبيق القانون الاصلح للمتهم وبصدد هذا البحث نجد ان محكمة النقض اتخذت موقفا غير ما سبق بيانه من هذه الأحكام الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ١٩ ق جلسة ٨/١/١٩٦٨ ص ٢٧ وكان موضوع هذا الطعن ان المتهم قدم للمحاكمة في ٢٧/١٠/١٩٦٧ لانه صنع خبزا بلديا ينقص وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر وقضى عليه ثيابيا بالعقوبة المقررة .

وفي المعارضة قضى ببراءته الا ان النيابة العامة استأنفت الحكم الصادر بالبراءة وقامت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وقضت بالعقوبة على المتهم وكان دفاعه انه بعد وقوع الجريمة وقبل الفصل فيها نهائيا صدر قرار من وزير التموين بتخفيض الرغيف من الخبز البلدي من ١٣٥ جرام الى ١٢٨/٤ جرام بعد خصم نسبة الجفاف مما يعتبر معه القانون الاصلح للمتهم طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ ان متوسط الرغيف من الخبز المضبوط يقل عن ١٢٩ جرام الا ان محكمة النقض رفضت الطعن قاسميا على ان القانون ليس اصلح للمتهم وجاء في حكمها (حيث ان الثابت من مراجعة الحكم الابتدائي الغيابي الذي دان الطاعن بجريمة صنع خبز بلدي يقل عن الوزن المقرر قانونا تبين من واقعة الدعوى انه صدر قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بعد ضبط الواقعة بتخفيض وزن الرغيف فانه يكون اصلح للمتهم وفقا للمادة الخامسة في قانون العقوبات وقضت المحكمة الاستئنافية على المتهم غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠ جنيه والمصادرة واستت قضائها على ان تعديل وزن الخبز لم يقصد به صالح المتهم بل قصد به الصالح العام

مما لا يعتبر قانونا أصلا للمتهم وقد تأيد هذا الحكم في المعارضة الاستئنافية ، ولما كان مقتضى شرعية الجريمة والعقاب ان التانون الجنائي بحكم ما يقع في ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه وهذا ما تضمنته الفقرة الاولى من المادة الخامسة عقوبات .

اما ما اوردته الفقرة الثانية من المادة المشار اليها فهذا استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق . وبدور وجودا وعد ما مع العلة التي دعت الى تقريره لأن المرجح في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه ولما كان ذلك وكان التائيم في صنع خبز ناقص الوزن يكمن اساسا في مخالفة امر الشارع بالتزام اوزان معينة في انتاج الرغيف وكانت القرارات التموينية التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فان تغاير اوزان الخبز على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق بها معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغيف الى القرار الثاني وقت صنعه ناقصا دون ان يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر عنه من قرارات بانقاص الوزن ولما كان ذلك فان انقاص وزن الخبز بصدور قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ في ١٢/٦/١٩٦٥ لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم .

فهل يعتبر هذا الحكم عدولا من محكمة النقض عن موقفها السابق في ظل التشريعات التموينية والتسعيرية ام انه مبدأ جديد في خصوصية الخبز الناقص ؟

نستطيع ان نخلص الى ان هذا القضاء لا يعد عدولا من محكمة النقض عن احكامها السابقة والمستقرة على تطبيق القانون الاصلح للمتهم في شأن مسائل التموين والتسعير الجبري كما انه لا يعتبر بذاته مبدأ خاصا بمسألة الخبز الناقص .

ونكن الذي يدعو الى البحث هو ذلك التاصيل الذي انتهت اليه محكمة النقض من تأييدها للمحكمة الاستئنافية من رفضها تطبيق القانون الاصلح للمتهم على الواقعة المعروضة عليها في الحكم السالف الذكر إذ انها انتهت الى ذلك تأسيسا على ان القرار الجديد الصادر من وزير التموين رقم ٢٨٢ الصادر في ١٢/٦/١٩٦٥ لم يقصد به مصلحة المتهم بصنفته

صاحب مخبز بل قصد به الضالـح العام ومن ثم لا يعتبر القانون الاصلـح له اذ ان العبرة بقصد الشارع الذي لا تجوز مصادرتـه فهذا للتأصيل يوجد في الحقيقة والواقع تفرقة بين القوانين والقرارات على اساس غير مقبول وهو فيما يتعلق بالقصد منا بالمصالح العامة او الخاصة خاصة وان من المعلوم ان الصفة الاساسية لجميع القواعد القانونية على اختلافها فيما عدا القرارات او اللوائح الفردية لها صفة العموم دون المساس بالمصالح الفردية ولا ينفي عنها ذلك كون ان الاشخاص يستفيدون منها عن طريق غير مباشرة وهذا لا يصـبح عليها صفة الفردية وهذه هي صفات جميع القواعد القانونية التي تنظم مسائل عامة دون تخصيص * ومن ثم كان الاستدلال في ان القرار الصادر من وزير التموين المذكور قصد به مصلحة عامة دون مصلحة شخصية هو من قبلى تحصيل الحاصل ولا يمنع من استفادة الاشخاص بخواتهم منه لتحديد مراكزهم القانونية *

وانتأمل في حكم النقض نجد ان محكمة النقض قد مالت الى اخذ فكرة التفرقة بين نصوص الغاية ونصوص الوسيلة فطبقت في هذا الحكم عدم رجعية نصوص الوسيلة وهذا ما يستشف من اتجاه المحكمة من ان تخفيض وزن الرغيف لم يقضد به جانب اصحاب المخازن ولا يقرتب عليه التيسير عليهم او التخفيف من اعبائهم المادية او زيادة ارباحهم انما يهدف من اصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشئ للمتهم مركزاً او وصفا يكون اصلـح له من القانون القديم (١٢) *

وهذا ما أكدته في العديد من أحكامها أيضا *

نقض ٣٠ مايو ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ العدد الثانى ص ٧٣٢ ، نقض ٨ يناير ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ العدد الاول ص ٣٩ ، نقض ٣٠ مارس ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ العدد الاول ص ٣١٢

كما قضت في مخالفة مواصفات الردة *

بانه لما كان التائيم في جريمة استخراج ردة معدة لرغيف العجين غير مطابقة للمواصفات يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام

(١٢) راجع الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ١١٢

مواصفات معينة في استخراج الردة ، وكانت القرارات التوجيهية التي تصدر تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تقتصر بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون قبيل التعديلات التي تملئها تلك الظروف في غير أساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديداتها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد المواصفات لاستخراجها وتائيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات .

ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغيف العجين الى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ مجموعة احكام النقض من ٢٠ ص ١١٨)

على أن هذا لم يكن موقف محكمة النقض فحسب بل أخذت به وصارت على نهج المحاكم الأخرى .

الزيادة في تكلفة الانتاج وأضاف أن التقصير من هذا الخفض هو صالح اصحاب المخازن والدولة ولم يستطع ترجيح احدى المصلحتين على الأخرى .

وحيث انه وان كانت محكمة النقض قد قررت بحكمها الصادر في الطعن رقم ٣١/٣٢٤ بجلسة ١٩٦٦/٥/٣١ أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد ، رعاية جائب اصحاب المخازن ولا يترتب على التيسير عليهم أو التخفيض من أعبائهم المالية أو زيادة أرباحهم انما الهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحته تقتضي بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن الا انه أخذاً بأقوال السيد مدير ادارة الدبوب السالف ذكره يكون هناك شك في أن يكون القصد من تخفيض وزن الرغيف هو تحقيق اعتبارات اقتصادية بحته تقتضي بسياسة الحكومة دون رعاية جائب أصحاب المخازن والتيسير عليهم ولذا لا تستطيع المحكمة ترجيح احدى المصلحتين على الأخرى ولما كان الشك يفسر لصالح المتهم فنرى المحكمة أن القرار الذي قضى بتخفيض وزن الرغيف انفسا رومي قيد مصالح المخازن ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين لذلك للقضاء بتأييده .

تتضمن مشروع قانون العقوبات قضاء النقض

تضمن مشروع قانون العقوبات في الباب السابع من القسم العام فيه الخاص بالأحكام العامة في الجرائم الاقتصادية نصا توج فيه القضاء المتقدم بالتقنين . فتقضى المادة ١٥١ من المشروع بانه (اذا صدر قانون لاحق للجريمة وكان اصلح للمتهم أو المحكوم عليه فلا يستفيد منه الا اذا قصد به العدول عن السياسة الاقتصادية التي كان يستهدفها القانون السابق) .

وتعطى المذكرة التفسيرية للمشروع أمثلة توضيحية لبيان كيفية اعمال هذه القواعد في التطبيق . ففي حالة تهريب مبلغ عشرون جنيها في ظل قانون لا يرخص باخراج أكثر من عشرة جنيهاات ، فيظل الفعل معاقبا عليه ولو صدر أثناء نظر الدعوى قانون يرفع حدود هذه الرخصة الى ثلاثين جنيها . وفي حالة بيع سلعة بأكثر من للسعر المقرر قانونا ، تظل الواقعة معاقبا عليها ولو صدر أثناء نظر الدعوى قرار برفع السعر الجبري الى حدود تحتوى السعر المؤتم . ولكن القانون الجديد يسرى على واقعة الدعوى متى ألغى تدابير الرقابة على النقد في الحالة الاولى او سياسة التسعير الجبري في الحالة الثانية (١٣) .

وسند هذه القاعدة - كما تضيف المذكرة - هو التفرقة بين ما يسمى بقانون الغاية وما يسمى بقانون الوسيلة ، حيث يستهدف الاول العدول عن السياسة الاقتصادية التي كانت موضوع القانون السابق ، في حين يتعلق الثاني بتعديل أسلوب تنفيذها فقط والتفرقة بين نصوص الغاية ونصوص الوسيلة تفرقة حديثة نسبيا ، لم يعرفها فقهاء قانون العقوبات الاقتصادي المقارن الا أخيرا . وقد عرّبها القائلون بها في ترجمة أمينة عن مصدرها الفرنسية (١٤) .

التي تستعيرها بدورها من تفرقة نظرية بين الالتزام بغاية والالتزام بوسيلة .

(١٣) راجع الدكتور نبيل منحت سالم الجرائم الاقتصادية ص ٥٣

(١٤) راجع الدكتور محمود مصطفي المرجع السابق ص ٩٧

وراجع بحث في حماية المستهلك في ظل قانون العقوبات الاقتصادي للدكتور

عبد العظيم مرسى وزير منشور بمجلة القوانين الاقتصادية السنة ٥٣ ص ١٧٧

مدى تطبيق محكمة القيم للقانون الاصلح للمتهم في الجرائم الاقتصادية :

عرض على محكمة القيم طالب فرض الحراسة في جريمة اقتصادية على المتهمين فيها في الدعوى الرقيمة ٣٩ لسنة ١٤ حراسات .

قضت بجلسة ١٩٨٥/٣/٣٠ بفرض الحراسة على المتهمين فيها .

وقد دفع بعض المتهمين فيها بأن القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر من وزير الاقتصاد قد أباح تغذية الحسابات الحرة بالنقد الاجنبي ايا كان مصدره وأنه يعد قانونا. أصلح لهم مطالبين بتطبيقه فردت المحكمة على هذا بقولها (وحيث أنه عن القول بأعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم في شأن المدعى عليهما تأسيسا على أن القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر من وزير الاقتصاد قد أباح تغذية الحسابات الحرة بالنقد الاجنبي أي كان مصدره ، فمردود بأن قاعدة القانون الاصلح وقد وردت ضمن مواد قانون العقوبات في المادة الخامسة وجرى نصها على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره .

وبحكم اللزوم فان ورود هذا النص ضمن قانون العقوبات فان مجال اعماله لا يخرج عن نطاق المواد الجنائية لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قضاء القيم في قضاء له وضع خاص ، ومن ثم فليس قضاء جنائيا أو مدنيا إذ أن - اجراءات فرض الحراسة والحكم بها على أموال شخص ما لا يحول دون محاكمة أمام القضاء الجنائي اذا ما كان معه الذي سبق محاكمته عنه أمام محكمة القيم يتضمن في ذات الوقت جريمة تقع تحت طائلة قانون جنائي . . الأمر الذي يقطع بأن قاعدة القانون الاصلح انما يجرى اعمالها في المواد الجنائية دون سواها وأن مجال اعمالها يخرج عن نطاق القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وعلى ذلك يصبح هذا التدفاح قائم على غير سند من القانون متعينا طرحه .

نفاذ القرارات التمهينية وسريتها في حق الأفراد :

المساعدة العامة التي تحكم هذا الموضوع أن القرارات الادارية تنفذ منذ صدورها من السلطة التي تملكها ولكنها لا تسرى في حق الافراد الذين

توجه اليهم الا اذا علموا بها عن طريق احدي وسائل العلم المقررة
قانونا (٦٥) .

فبمصدر القرار الاداري من السلطة التي تملكه مستوفيا لمباصره فانه
ينفذ فوراً في حق الادارة ولا يتوقف هذا التنفيذ على علم الافراد به وهذا
ما قضى به مجلس الدولة الفرنسي واخذ به مجلس الدولة المصري منذ مدة
ومن اوائل احكامه في هذا الخصوص حكمه الصادر في ١١ ديسمبر سنة
١٩٥٢ ، فيما يتعلق بلتر للقرارات غير المنشورة ، وما اذا كان عدم النشر
يوقف تنفذها كما هو الشأن بالنسبة الى القوانين ، وقد جاء فيه :
(القاعدة التي قررهما دستور سنة ٢٣ من عدم جواز العمل بالقوانين
الا بعد نشرها قاصرة على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ،
ولا تمتد الى القرارات الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية في مجالها
الاداري التنظيمي حتى ولو تضمنت قواعد تنظيمية عامة مما يجعلها
مندرجة في حكم القوانين بمعناها الاعم ، اذ هي بحسب الاصل تتم وتنتج
انوارها القانونية من يوم توقيع من يملك سلطة اصدارها وتوجيه الامر
للحكام بالعمل بها وتنفيذها : وعندئذ يكون واجبا على الحكام
والرؤسين مراعاتها وعدم مخالفتها ولو لم تنشر ، اذ النشر ليس لازما
لصحة القرارات الادارية او بنفاذها ، ولا يقصد منه غير ابلاغ الغير
بمضمونها حتى تكون حجة عليه ، ويفتح به ميعاد طلب الغائها ، ولا
الاصدار بحسب الاصل فتم بمجرد التوقيع على القانون او اللائحة او القرار
التنظيمي من مصدره ، فهو عملية قانونية قائمة بذاتها بخلاف عملية
النشر التي هي عمل مادي) . وهذا التنفيذ ليس مقصورا على القرارات
الادارية السليمة ، بل يشمل القرارات الادارية المعيبة ، اذا لم يصل العيب
فيها الى درجة من الجسامة يجردها من صفتها الادارية ، ويجعلها معدومة
على نحو ما ذكرته المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ١٤ يناير
سنة ١٩٥٦ حيث تقول (٥٥٥) للقرار الاداري قوته الملزمة للأفراد ،
وللادارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللائح وان هذه ٥٥٥
ولكن يلزم ان يكون القرارا ، وان كان معيبا ما زال متصفا بصفة القرار
الاداري) .

(٦٥) راجع في هذا النظرية العامة في القرارات الادارية دراسة مقارنة الطبعة

الرابعة ١٩٧٦ ص ٥٢٨ د. سليمان الظماوي ، وراجع الدكتور آمال عثمان

الرجع السابق ص ٨١ وما بعدها .

كتصرف قانوني أما إذا نزل القرار إلى حد غصب السلطة فلا تلتصق
حصانة ولا يكون قابلاً للتنفيذ بالطريق المباشر ويترتب على قاعدة نفاذ
القرارات الإدارية من تاريخ صدورها في حق الإدارة نتائج هامة منها :

١ - يتعين الرجوع إلى تاريخ صدور القرار الإداري للحكم على
مشروعيتها . وهذا ما أكدته محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في
١٦ أكتوبر ١٩٥٦ حيث تقول : (يتعين للحكم على مشروعية القرار
الإداري الرجوع إلى القوانين القائمة وقت صدوره ، وإلى الظروف التي
لابسته ومدى تحقيقه للصالح العام . وذلك عند صدور القرار فقط دون ما
يصدر من قوانين لاحقة أو يستجد من ظروف يكون من شأنها زوال السند
القانوني للقرار أو تعديل المركز الذي أنشأه .

٢ - منذ صدور القرار - ودون حاجة لنشره أو إعلانه - يكون في وسع
الإدارة تنفيذه ، ولكن بالقدر الذي لا يلحق ضرراً بالأفراد ، لأن القرارات
الإدارية لا تسري في حقهم إلا إذا علموا بالقرارات الإدارية عن طريق وسيلة
العلم المقررة . وعلى هذا الأساس قضى مجلس الدولة لفرنسي . بأنه يمكن
تعيين الموظف قبل نشر القرار المنشئ للوظيفة (حكمه في ٢٧ يونية سنة
١٩١٣ في قضية المجموعة ص ٧٦١) وأنه يمكن تعيين أعضاء لجنة أو
مجلس تأديب قبل نشر اللائحة التي تبين كيفية تشكيل اللجنة أو المجلس
بشرط ألا يبدأ المجلس أو اللجنة إلا بعد نشر اللائحة ولكن إذا ترتب على
تنفيذ القرار غير المنشور ضرر للأفراد فإنه لا يجوز التنفيذ إلا بعد النشر
وهكذا لا تستطيع لجنة التنظيم أن تزاوّل عملها إلا بعد نشر القرار المنشئ لها ،
كما أنه لا يمكن أن يتخذ القرار غير المنشور أساساً إلا بعد النشر ، ولعل
هذا ما أكدته محكمة النقض في قضائها المدني وذلك في الطعن رقم ٢٨٢
لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٠ ص ٢٧ و ١٠٨٠ .

وبالنسبة للنشر في مصر فإن الجريدة الرسمية هي المعدة لنشر
القوانين والقرارات وتسري هذه القاعدة على التشريع العام والتشريع
الفرعي أو الثانوي الصادر من السلطة المفوضة . غير أن التشريع العام
تشدد يتضمن حكماً لا يوجب نشر القرارات الصادرة من السلطة المفوضة
كالقرارات التي يصدرها المحافظ بتعيين الأسعار وقد نص الشارع في
المادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ بشئون
التدعير الجبري وتحديد الأرباح على تشكيل لجنة للتسعير في كل محافظة
بقيادة المحافظ أو من يقوم مقامه وتقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار

ويعلم المحافظ جدول الاسعار التى تعينها اللجنة مساء يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ :

اما بالنسبة لنفاذ القرارات الادارية القرارات القموية فى مواجهة الافراد بينما لا تصبح نافذة المفعول الا بنشرها فى الجريدة الرسمية طبقا لقرار الجمهورى ٩٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجريدة الرسمية والقرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الجريدة الرسمية فقد نصت المادة الاولى على انه :

(تنشأ لجمهورية مصر العربية جريدة رسمية تنشر بها - القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء - كما تصدر ملاحق خاصة بكل اقليم تحقق بالاعداد الاصلية تنشر بها القرارات الصادرة من السلطات الاقليمية والاعلانات الحكومية والقضائية الخاصة بالاقليم وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره) .

كما نصت المادة الثالثة من القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٩ على ان (تصدر الجريدة الرسمية يومية) .

وتفص المادة ١٨٨ من الدستور على انه (تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر) .

وعدم النشر لا يؤثر فى مشروعية القرار ، اذ انه اجرا لحق لا يعدو ان يكون تسجيليا لما تم ، اثره الى ذات القرار ولا يمس صحته .

واهم الفتاوى التى تقرب على القول بان النشر هو اجراء لازم لنفاذ القرار الادارى فى حق الافراد ليس عنصرا فى القرار ذاته ، انه اذا حدد المشرع فترة معينة لمزاولة الاختصاص باصدار قرار معين او صدر خلال تلك الفترة ولكنه لم يفشر فى خلالها ، فذلك لا يؤثر فى سلامة القرار وسريانه فى حق الافراد لانه اكتسب قوته القانونية كنصر من جانب الارادة وذلك باصداره خلال الفترة المحددة .

وبالمثل أيضا ، اذا تغير التشريع خلال الفترة بين توقيع القرار ونشره ، فان التشريع السارى وقت اصداره هو الذى يطبق فلا يخضع القرار للتشريع الجديد .

الغاء القرار الإداري :

المساعدة أنه يحق للإدارة في أي وقت أن تعدل القرار الإداري متى كان القرار متضمنا إنشاء مراكز قانونية عامة تسري على كافة الأفراد ، كما هو شأن القرارات التي يصدرها وزير التموين أو وزير التجارة والصناعة بناء على سلطته التفويضية . ذلك أنها قرارات تحدد عناصر وقائع إجرامية معينة ، فهي بالتالي قرارات عامة يلتزم بأحكامها جميع الأفراد ، ويحق للسلطة التي أصدرتها أن تعدل عنها أو تغير من أحكامها وفقا لمقتضيات الصالح العام . والالغاء تنصرف آثاره إلى المستقبل . ويختلف بذلك عن السحب ويقصد به اعدام القرار من يوم صدوره ، وهو غير جائز بالنسبة للقرارات السلمية .

الباب الثالث

جرائم التهمين والتسكير الجبرى ومدى خضوعها للقواعد العامة
في ظل قوانين محاكم أمن الدولة الجديدة

الفصل الأول

ضبط الأعمال الإدارية لجرائم التهمين والتسكير الجبرى

مهاموى الضبطية القضائية :

يجب ان نميز بين الضبطية القضائية والضبطية الادارية . فالأولى
هى جهاز منوط بالتحريز عن الجرائم المرتكبة والبحث عن مرتكبيها
وتعقبهم ، ولذلك نهى تعتبر من الاجهزة المساعدة لسلطة القضائية فى أداء
مهمتها . على حين تنحصر مهمة انضباطية الادارية فى القيام بكل ما هو
لازم لاحترام القانون وتحقيق الامن وانسكينة للمواطنين ، ومن ثم
فوظيفتها وقائية . ويترتب على ذلك أن نطاق الضبطية الادارية الرظيفر
بتحدد بالمرحلة السابقة على وقوع الجريمة ، بينما يبدأ نشاط الضبط
القضائى بعد وقوع الجريمة . ونتيجة لهذا الاختلاف نجد أن القانون
يمنح الضبطية القضائية اختصاصها أوسع من تلك المنوحة لرجال
الضبط الادارى .

واذا كان رجال الشرطة على اختلاف رتبهم ووظائفهم يعتبرون جميعا
من رجال الضبط الادارى ، فان القانون حدد طائفة منهم ليكونوا من
رجال الضبط القضائى والذين يمكنهم مباشرة الاعمال المبيئة لاقتراح
الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة ، وازضاف اليه آخرون وان لم
يكونوا من رجال الشرطة الا أنهم بحكم وظائفهم ، يختصون بأعمال
الضبط القضائى .

مأموري الضبطية القضائية في جرائم الترموين :

حدد المشرع في قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر من خولهم صفة الضبطية القضائية في كافة الجرائم ، وذلك في الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من هذا القانون . ثم نص في الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة على أنه :

(ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائية بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وفيما عدا من يكونون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم بحكم الفقرة الأولى ، تعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

ويتضح من هذا النص أن المشرع أضاف طائفة أخرى من مأموري الضبط القضائي يقومون بوظيفة الضبطية في جرائم معينة تتعلق بوظائفهم ، بحيث لا يحق لهم مباشرة أعمالهم إلا في نطاق تلك الجرائم وهذا هو الفارق بينهم وبين مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام الذين حصرهم المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، إذ يحق للآخرين مباشرة وظائفهم بالنسبة لكافة الجرائم .

وقد نصت المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الترموين على أنه :

« يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون مأموري الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير الترموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية » .

وتنص أيضا المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح على أنه :

« يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه ،

صفة رجال الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له

ويستفاد من هذين النصين ، أن أعمال الضبطية القضائية في جرائم التموين والتسعير الجبري يقوله أما مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص العام وهم من حصرهم المشرع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - أما مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص الخاص ، وهم الموظفون الذين يخولهم الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة لجرائم التموين والتسعير الجبري .

وتناول القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ بيان الموظفين الذين لهم صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسومين بقوانين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . وتنص المادة الأولى على أنه :

• ويكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ المرسومين بقوانين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٧ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما ، اثبات الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم بالمخافعة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما ، .

القرارات الصادرة والمنظمة لصفة الضبطية القضائية :

القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ : بيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسومين بقوانين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

٢ - صدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٤/٨/١٩٦١ نصه كالاتي :

(يخول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما مديروا إدارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه) .

وقد نشر هذا القرار بالوزير المصنف العدد ٦٨ في ٢٨/١٢/١٩٦١

٣ - صدر قرار وزير العدل بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٢ بتحويل صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسومين بقوانين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ للسلطة مديروا عام ووكيل مصلحة

التسويق الداخلى والمراقب العام والموظفين والفنيين بالمراقبة العامة
للتسويق .

• وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ٥ في ١٧/١/١٩٦٣ .

٤ - قرار وزير التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٦٢ بإطلاق اسم
(مديرية التموين) على وحدة الوزارة بالمحافظة بدلا من مراقبة التموين .

• وإطلاق اسم مدير التموين على مراقب التموين .

• ويطلق اسم مدير مساعد التموين على وكيل مراقبة التموين .

ويطلق على وحدة الوزارة بالجندر أو المركز اسم إدارة التموين بدلا
من مكتب التموين .

قرار وزير التجارة رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن تحديد شروط منح من لهم صفة الضبطية القضائية
في تنفيذ أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن الرقابة
على المعادن الثمينة والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن
الوزن والقياس والكيل

وزير التجارة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن الرقابة
على المعادن الثمينة ، وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن
والقياس والكيل .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانونين رقمى ٦٨ لسنة ١٩٧٦
و ٦٩ لسنة ١٩٧٦ يشترط فيمن يمنح صفة الضبطية القضائية تطبيقا
لأحكام القانونين المشار اليهما أن يكون حاصلا على مؤهل من إحدى
الكلينات أو المعاهد الفنية الى جانب الخبرة في الأعمال الفنية والتفتيش
في مجال أحد هذه القانونين مدة لا تقل عن سنة كاملة أو على دبلوم
المدارس الصناعية الثانوية أو دبلوم التحريب المهني المسبوق بشهادة

الثانوية العامة مع توفر الخبرة الفنية المتكررة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويجوز تخفيض هذه المدة الى ما يقل عن نصفها لمن يشغل وظيفة مفتش المنصوص عليها في القانونين المشار اليهما وبعد اجتياز الاختبار الذي تعقده مصلحة دمج المصوغات والموازن بنجاح لمن ترشحهم لنحهم هذه الصفة .

- تعد مصلحة دمج المصوغات والموازن بطاقات اثبات شخصية تسلم لمن يمنح صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذي يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة (دمج مصوغات او موازين) ولا يجوز الجمع بين العمل في هذين المجالين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩ صفر سنة ١٣٩٧ - ٧ فبراير سنة ١٩٧٧

زكريا توفيق عبد الفتاح

وصدر قرار وزير العدل في ١٤/٨/١٩٨٦ بتحويل بعض موظفي وزارة التهوين صفة مأموري الضبط القضائي ونعمه كالآتي :

١ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . المرسوم بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما مديروا ادارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التمرين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه .

٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ٦٨ في ٢٨/٨/١٩٧٦

ملاحظاتنا في هذا الشأن وتعليقات :

نشير في هذا المقام الى أن وجود مأموري الضبطية القضائية عديدين في مقام متابعة اجراءات التمرينية أمر يؤدي الى التضارب واللبس وهو ما رأيناه من خلال تجربتنا العملية في هذا المقام غفى داخل المحافظة الواحدة يوجد جهاز بمديرية التمرين كما يوجد جهاز بمديرية التجارة الداخلية كما يوجد جهاز بمديرية التموين وهذه الاجهزة الثلاث غالبا ما تعمل دونما اتصال بينها مما يخلق في العمل نوع من البلبسة

والاضطراب ، ونقترح في هذا المقام توحيد جهة مراقبة فيما يتعلق بالجرائم التموينية وأن تكون هذه الجهة هي مباحث التموين وأن تتولى الاشراف على جهتي التموين والتجارة الداخلية والا تقوم حملات تفتيشية الا تحت اشراف مباحث التموين وبعلم منها وذلك لتنظيمها لهذا العمل .

واستقر قضاء للنقض على أن البين من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها أن الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز بمختلف رتبهم قد يمنحهم القانون سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الاجراءات الجنائية حينما اضى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأي قيد أو يحد من ولا يتولاها فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات تدرها تحقيقا للمصلحة العامة . فولاية ضباط مكاتب المباحث الجنائية ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي تكلفت بتعداد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي ، ومن ثم فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة ، لما هو مقرر من أن اضافة صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة ، لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام . ولا ينال من هذا قرار وزير الداخلية بشأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها وكذلك القانون الخاص بنظام هيئة الشرطة لأنها جميعا قرارات نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الاجراءات بتنظيمها . ولا محل للمقاييس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الاجراءات الجنائية والسلطة القضائية .

(نقض ٣٠ مايو ١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٧٨ و ٣ ديسمبر السنة ٢٣ ص ١٣١٧) .

استقر الفقه والقضاء على أن اضافة صفة الضبط القضائي على موظف ما بشأنه جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب هذه الصفة من شأن نفس الجرائم من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في دائرة

اختصاصهم الاقليمي (١) .

وقد قضت محكمة النقض في حكم حديث لها في الطعن ٢٤٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ (يبين من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ أن مامورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام بعضهم ذو اختصاص عام ولكن في دائرة اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة والبعض الآخر ذو اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مدير الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة . اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ما دام القاتون حين اُضفي عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو أحد من ولايتهم فيجوز لها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا لمصلحة العامة ولكن الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن أعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة . لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عيذها عن مامور الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام .

كما استقر القضاء على أن مواجهة مامور الضبط القضائي الشهود بالمتهم بمحضه غير لازم .

(الطعن ١٤٨١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ص ٣٣ مج فنى جنائى) .

كما استقر القضاء على أن العبرة في الاختصاص المكانى في حقيقة بالواقع .

(نقض الطعن ١٨٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٧ س ٢٧ ص ٢٧ مج فنى جنائى ص ٤١١) .

كما استقر القضاء على أن يحظر على مامورى الضبط القضائي أن يجرؤا المواجهة ذلك أن المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور قانونا على مامورى الضبط القضائي اتخاذها .

(١) راجع في هذا الدكتور رؤوف عبيد مبادئ الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٧٩ المرجع السابق ص ٢٥٧ وراجع نقض طعن ٢٤٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ مج فنى جنائى ص ٧٧٥ .

(نقض الطعن ٨٨٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ مج
فنى جنائى ص ١٠١٢) .

كما لستقر القضاء على أن الأصل فى الاجراء الصحة فمتى باشر
رجل الضبط القضائى أعماله فى دائرة اختصاصه فلا يكون صحيحا ما يتوله
المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذى
أجرى التفتيش بتحقيق تجريه .

(نقض ١٩٥٩/٥/١١ س ١٠ ص ٥١٧) .

أن وظيفة الضبط القضائى هى وظيفة البحث عن الجرائم ومرتكبيها
وجمع الاستدلالات اللازمة والمسهلة للتحقيق والدعوى فوظيفة مأمور
الضبط القضائى ليست اجراء التحقيق انما جمع الأدلة والمعلومات الموصلة
والمسهلة للتحقيق الابتدائى ، ولما كان كذلك فان وظيفة الضبط القضائى
لا تبدأ الا بعد وقوع الجريمة وبقصد الوصول الى معاقبة الفاعل .

وأن النيابة العامة هى التى تتولى الاشراف على أعمال الضبط
القضائى فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم سواء كانوا من ذوى الاختصاص
العام أو ذوى الاختصاص الخاص والحكمة من هذا واضحة وفيها تحقيق
و ضمان أكثر لحرية المواطنين ورعاية لها ، إذ أن الأصل أن لا يخول مأمور
الضبط القضائى أى اجراء من اجراءات التحقيق وإنما منح لسلطة التحقيق
لحكمة خاصة وبضمانات معينة ، تتوافر فيها ومع هذا فقد أجاز المشرع
لمأمور الضبط القضائى أن يباشر بعض اجراءات التحقيق فى أمور معينة
لا يخشى منها المساس بالحرية ، ولهذا فان المشرع قد نص المادة ٢٢
من قانون السلطة القضائية مأمورى الضبط القضائى يكونون فيما يتعلق
بوظائفهم تابعين للنيابة العامة . وهذا أمر طبيعى ، باعتبار أن النيابة
العامة هى الأمانة على الدعوى (٢) .

اختصاص مأمور الضبط القضائى فى جرائم التزوير :

كما سبق أن أوضحنا أن سلطة الضبط القضائى تختص بأعمال

(٢) راجع فى هذا الدكتور حسن صائق المرصاوى المدقق الجنائى ص ٩٧
وراجع بحث الأستاذ محمد عبد الملك دهران بالمهامة البدان الخامس والسادس مايو
ونوفمبر ١٩٧٧ س ١٥ وراجع الدكتور محمود محمود مصطفى فى قانون الاجراءات الجزائية
النابعة العاشرة سنة ١٩٧٠ ص ٢١٠ وما بعدها .

التحرى والاستدلالات واتجه المشرع الى التوسع في السلطات المخولة
لمأموري الضبط القضائي فحول لهم مسائل استثنائية أهمها :

(١) دخول المصانع والمحال العامة :

يحق لمأموري الضبط القضائي في الأحوال العامة دخول الأماكن
المفتوحة للجمهور مثل المصانع والمحال العامة . ويشترط حينئذ أن يكون
الدخول في الأوقات المحددة لارتياح الجمهور . كما يجب أن يكون الغرض
من الدخول في تلك الأماكن هو مراقبة صحة تطبيق القوانين ، المخولة
لمأموري الضبط القضائي . فقد أجاز لهم القيام بإجراءات التحقيق مثل
التفتيش والمعاينة .

وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
السنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وكذلك الفقرة الثانية من المادة ١٧
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتسوير الجبرى
وتحديد الأرباح على أنه

ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن
وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها
في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم
الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير
والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

ومقتضى النص السابق أن مأمور الضبط القضائي يحق له دخول
المصانع والمحال العامة سواء في فترة فتحها للجمهور أو في غير ذلك من
الأحوال لمراقبة تنفيذ أحكام التموين . كما حول المشرع مأمور الضبط
القضائي حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات وغيرها من الأوراق .
وبالتالى يفتقد مأمور الضبط القضائي بالحظر الذى أورده المشرع في
المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ويقضى هذا القيد بأن مأمور
الضبط لا يحق له فسخ الأوراق المختومة أو المغلفة بأية طريقة ومن ناحية
أخرى فقد أجاز المشرع لمأمور الضبط القضائي سلطة الاطلاع على هذه
الأوراق وهي سلطة لا تخول مأمور الضبط القضائي سلطة الاطلاع على
هذه الأوراق .

فلا يحق له التفتيش من أجل الوصول الى تلك الأوراق لأن التفتيش
عمل من أعمال التحقيق ، أما الاطلاع على الأوراق فهو ما يمس من قبيل
الاستدلالات .

وإذا كان المشرع قد خول مأمور الضبط القضائي بموجب المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة ضبط الأوراق والأسلحة وغيرها : ولم يقيد ذلك بضرورة توافر حالة التلبس أو الاذن بالتحقيق ، فإن المقصود حينئذ هو ضبط الأوراق وغيرها التي يحصل عليها مأمور الضبط القضائي دون أن تكون في حيازة أحد حيث يعتبر البحث من قبيل التحري والاستدلال (٢) .

وعلى ذلك فإن طلب الاطلاع على الحفاقر والأوراق التي توجد في المصانع والمحال العامة وغيرها ما يوجد في حيازة أصحاب الشأن يعد من إجراءات الاستدلال ونص المشرع في المادة ٥٥ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على معاقبة كل من يمتنع عن تقديم تلك المستندات وغيرها من الأوراق . كما أكدت ذلك أيضا المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

وإذا تبين لمأمور الضبط القضائي ارتكاب جريمة تموينية كان له التفتيش للتحقق من وقوع الجريمة ، وإذا ظهرت عرضا أشياء تعد حيازتها جريمة أو تنفيذ في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

(نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ ص ٨٣٨) .

(ب) دخول المخازن :

أن مأموري الضبط القضائي يحق لهم أصلا دخول المحال العامة وذلك لمراقبة تنفيذ القوانين ويكون ذلك قاصرا على الأوقات التي تفتح فيها للجمهور أما المخازن فلا تعد أساسا من قبيل الأماكن المطروقة . فقد أعدت لاختزان أشياء معينة مما لا يستوجب فتحها للجمهور . ومع ذلك فيحق لمأموري الضبط القضائي في جرائم التموين دخول المخازن لمراقبة تنفيذ أحكام قوانين التموين . ويجوز لهم أيضا فحص ما قد يتواجد بها من أوراق أو مستندات وخلافه مما يفيد في تحقيق هذا الغرض ، وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الأولى من المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

(٣) راجع في هذا الدكتور محمود مصطفى شرح قانون الإجراءات الجنائية المرجع السابق ص ١١٧ .

هذا وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ ، والفقرة الثانية المادة ١٧ سالفى الذكر على أنه :

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه التخزين فيه ، على أنه إذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

ومقتضى ذلك أن سلطة مامورى الضبط القضائى فى جرائم التموين لا تتقف عند حد دخول المخازن وهى ما تكون قد أعدت أصلا لهذا الغرض ، بل لهم أيضا دخول وتفتيش أى مكان آخر يشتبه فى التخزين فيه . وإذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن من النيابة بذلك .

ويستفيد من النص السابق أن إذن تفتيش المحل المسكون فى هذه الحال ، لا يخضع للشروط العامة الراجب توافرها لصحة إصداره فى الحالات الأخرى . فمن المقرر أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره إلا لضبط جريمة (جناية أو جنحة) وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه أما فى جرائم التموين ، فقد اكتفى المشرع بأن تقرم شبهات حول استخدام المكان المراد تفتيشه فى التخزين . ولا يلزم إذن وقوع جريمة بالفعل ، فالغرض من التفتيش هو مراقبة تنفيذ أحكام قوانين التموين .

(ج) معاينة المصانع :

المعاينة هى الاثبات المادى لحالة الأشياء والأمكنة والأشخاص والوجود المادى للجريمة . وإجراء المعاينة يعد من إجراءات التحقيق ، فالأصل إذن أن تتم عن طريق المحقق نفسه ، ومع ذلك فقد يقوم بها أعضاء الضبط القضائى فى حالات التلبس والانتداب من قبل السلطة المختصة .

واستثناء من هذه القاعدة العامة ، أجاز المشرع لمأمورى الضبط القضائى معاينة المصانع فى جرائم التموين فى غير الأحوال السابقة . فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ سالفة الفكر على أنه :

« وكذلك يكون لبؤلاء الموظفين معاينة المصانع التى تنتج المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل ، (٤) » .

(٤) راجع فى هذا الدكتور أهال عثمان المرجع السابق ص ١٦٧ وما بعدها وراجع نقض ١٦/١٠/١٩٦٧ ص ١٨ ص ٩٦٥ .

وقد استقر القضاء على ذلك ففي حكم تحديث بجلسة ٢٣/١١/١٩٧٥
الطنين ١٢٢٦ لسنة ٤٥ ق (ر الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات
التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز إجراؤه
إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها إلا في الأحوال التي أباح فيها
القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت
على سبيل الحصر ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٦٣
لسنة ١٩٥٦ - تنص على أن يكون ٠٠٠ وفي سبيل ذلك يجوز لهم
ولسائر مأموري الضبط القضائي وفي أي وقت وبدون إجراءات سابقة
معاينة العامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها كما يجوز لهم
ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه ٠٠٠ (٥) .

ملحوظات وتعليقات :

١ - لا يحق لمأمور الضبط القضائي أن يزاول اختصاص في شأن
جمع الاستدلالات أو تحقيقها في الحالات التي يجيز المشرع له ذلك
إلا بالنسبة للجرائم التي يختص بها ، ويتحدد اختصاص مأمور الضبط
القضائي طبقاً للقواعد العامة في مكان وقوع الجريمة أو محل إقامة المتهم
أو محل ضبطه .

٢ - يجب أن يراعى مأمور الضبط القضائي مشروعية الوسائل
التي يلجأ إليها عند مباشرته لأعمال وظيفته فلا يجوز له أن يستخدم
أساليب غير مشروعة تحقيقاً لمهام غرضه .

٣ - لا يجوز له أن يتصرف في محاضر الضبط لأن ذلك من اختصاص
النيابة العامة وحدها .

٤ - الالتزام بالمحافظة على سر المينة فقد أوجبت المادتين ٥٩ ،
١٨ من المرسومين بقانونين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على
مأمور الضبط القضائي بأن يحافظ على سر المينة طبقاً لما نقض به
المادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٥) أنظر نقض الطعن ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٧٥ س ٢٦
س ٧٤٠ مج فني جنائي .

هل يلزم تحرير محضر بجميع الاستدلالات في الجرائم أم لا وما الجزاء عند تخلف هذا الاجراء ؟ :

أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي أن يثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها في محضر موقع عليه منه يبين فيه وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله .

ويجب أن يشمل المحضر فضلا عما تقدم على توقيع جميع من سؤلوا بمعرفة مأمور الضبط من شهود وخبراء ويرسل المحضر الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء التي تم ضبطها (م ٢٤ اجراءات) .

وإذا قام أحد مساعدي الضبطية القضائية باجراء من اجراءات الاستدلال فيجب اثباته بمحضر يحرر بمعرفة مأمور الضبط أو بمعرفة الرؤوس الذي قام به .

ولم يستلزم القانون أن يصطحب مأمور الضبط معه كاتباً وقت مباشرته للتحقيق وجمع الاستدلالات ليقوم بتدوين ما يقوم به من اجراءات بالمحضر ، اللهم الا في الأحوال التي يباشر فيها مأمور الضبط اجراء بوصفه سلطة تحقيق وليس بوصفه سلطة استدلال كما في حالات الضرورة التي يخشى فيها عدم امكان اعادة الاجراء بمعرفة سلطة التحقيق كسماع شهادة المجنى عليه قبل وفاته . فاجراء الاستدلال والمحضر المثبت لها تخضع دائما لتقدير سلطة التحقيق والمحاكمة ولا تتمتع بحجية تحتيات النيابة العامة بالنسبة لما ورد فيها من اجراءات أو أقوال . ومن ثم غسان الضمانات التي يتطلبها المشرع في تحقيق النيابة بما فيها وجوب تحريرها بمعرفة كاتب التحقيق لا يتطلبها المشرع في محضر الاستدلالات . بل ان هذا المحضر الأخير يجب أن يكون محررا بمعرفة الضبط الذي مباشر الاجراءات . غير أن استعانة مأمور الضبط بكاتب لتدوين محضره لا يترتب عليه بطلان المحضر طالما أنه قد تحت اشرافه وفيل بتوقيعه (١) . وجدير بالذكر أن الواجب الملقى على عاتق مأمور الضبط في تحرير المحضر قاصر فقط على اجراءات الاستدلال ، أما التحريات فلا يلزم أن يفرغها في محضر .

ما يترتب على مخالفة وجب تحرير المحضر :

وإذا كان القانون قد أوجب على مأمور الضبط تحرير محضر مثبت جميع اجراءات الاستدلالات التي قام بها وما تم من سؤل للمتهم والشهود

(٦) مقتض ١٩ يناير ١٩٥٥ ، مجموعة الاحكام س ٤٦ رقم ١٥١ .

**والشبهة ، فهل يترتب على مخالفة هذا الواجب البطلان ، أم أن هذا الواجب
فعر عليه القانون على سبيل التنظيم والارشاد ؟**

ذهب القضاء الى المعنى الثانى باعتبار أن كل ما يجرى مأمور الضبط
القضائى هو خاضع لتقدير سلطة التحقيق وسلطة المحكمة وبناء عليه قضت
محكمة النقض بأن القانون لم يترتب البطلان على عدم مراعاة واجب تحرير
المحضر مما يجعل الامر فى تقدير قيمة هذه الاجراءات راجعا الى تقدير
محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التى اتخذها مأمور الضبط (٧) .

ومن ناحية أخرى قضت المحكمة العليا بأن القول ببطلان اجراءات
التحقيق الذى قام به البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم
إذا العبرة فى الأحكام هى باجراءات المحاكمة والتحقيقات التى تحصل أمام
المحكمة (٨) .

وفى مجال التمييز فإنه فى تقديرى فإن الاجراءات التى يباشرها مأمور
الضبط القضائى لابد أن تكون حتى يعتد بها ويكون لها قيمتها القانونية من
حيث الاثبات وإذا لم تكون وأدلى بها مأمور الضبط القضائى لا يعتد بها
لمخالفتها لصريح نص المادة ١٢٤ اجراءات . وحتى لا يكون أمن المواطن
وأمانة عرضه للتهديد .

**مدى جواز اصطحاب محامى المتهم فى مرحلة جمع الاستدلالات فى
الجرائم التمييزية :**

أن جمع الاستدلالات ليس اجراء من اجراءات التحقيق . يترتب على
ذلك أن المشتبه فيه فى مرحلة جمع الاستدلالات لا تثبت له صفة المتهم
باعتبار أنها تثبت بأول اجراء من اجراءات التحقيق فطالما أن مأمور الضبط
القضائى يباشر اجراء من اجراءات الاستدلال وليس اجراء من اجراءات
التحقيق المخولة له استثناء فلا تثبت صفة المتهم للمشتبه فيه . ويترب
على عدم ثبوت هذه الصفة أنه لا يجوز للمشتبه فيه التمسك باصطحاب
محاميه فى هذه المرحلة . والامر يترك لمأمور الضبط القضائى الذى له أن
يسمح بذلك أو أن يتغاضى عنه على حين أنه لو كان ما يقوم به مأمور الضبط
هو اجراء التحقيق فيحق للمتهم التمسك بحضور محاميه أثناء التحقيق .

(٧) نقض ١٧ أكتوبر ١٩٥٥ ، مجموعة الأحكام س ٦ ، رقم ٣٦ .

(٨) محكمة عاليا فى ٢٥ يونية ١٩٦٦ قضاء المحكمة العليا ج ٨٧٣ .

وقد قضت محكمة النقض بأن دفع المتهم ببطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب الشرطة قد منعت محاميه عن الحضور معه أثناء تحريره لا يستند الى أساس من القانون .

وهذا الحكم وإن كان قد وضع قاعدة عامة بالنسبة لحضور المحامي مع المتهم في تلك المرحلة إلا أن هذه القاعدة يجب أن تنحصر عن الحالات التي يباشر فيها رجل الضبط القضائي اجراء من اجراءات التحقيق .

الدعوة الى تخصص مامورى الضبط القضائي في جرائم التمييز :

أن الجرائم التمييزية تتطلب معرفة ودراية خاصة مما حدا بالمشرع الى أن يأخذ بفكرة تخصص سلطة الاتهام والتحقيق وفي القانون الأخير الى انشاء محاكم أمن الدولة ، اذ كانت مرحلة جمع الاستدلالات هي مرحلة تمهيدية للتحقيق الابتدائي فان الامر يتطلب ايضا اضاء صفة الضبط القضائي على بعض الموظفين على نحو ما سلف ان اوضحنا لضبط الجرائم التمييزية ، تتوفر لديهم معرفة خاصة لتلك الجرائم ، فكثيرا ما يتعذر على أعضاء الضبط القضائي ذري الاختصاص اعم الكشف عن تلك الجرائم والبحث عن مرتكبيها ، اذ ينقصهم ذلك لئلا يلزم من الدراية والمعرفة التي تمكنهم من أداء وظيفتهم على ارجح المطرب .

ولما كانت القوانين التمييزية تهدف الى اغراض أساسية في المجتمع كان من اللازم استخدام أساليب رقابة دقيقة حتى يمتد اكتشاف كل مخالفة لاحكام هذه القوانين . فالتهاون في اثبات الوقائع المخالفة ، يضعف من الثقة الرادعة للقاعدة القانونية .

والاستعانة بمأمورى ضبط قضائي متخصصين في جرائم التمييز ، يستند أيضا الى أسباب تتعلق بالحياة العملية . فقد اتسع نطاق الجرائم التمييزية - خاصة في الوقت الحالي - وأصبح من المتعذر على مامورى الضبط القضائي مواولة وظيفتهم في هذا الميدان الجديد المتشعب الفواحي ، وذلك الى جانب اختصاصهم بالجرائم الأخرى .

وأخيرا فان فكرة تخصص مأمورى الضبط القضائي لها أهمية لا يجوز اغفالها وذلك بالنسبة لزاو لقيم سلطاتهم الادارية . فمامورى الضبط القضائي لا تقتصر أعمالهم على الرجعية القضائية الخاصة بجمع المعلومات والبيانات عن الجرائم التي وقعت بالفعل ، بل يباشرون أيضا سلطة ادارية يحق لهم بمنتضاها اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع

الجريسة • والقيام بهذا الدور الأخير بصدد جرائم التموين ، يتطلب بالتأكيد معرفة خاصة لتجنب وقوع تلك الجرائم استتباً بالأمّن العام •

وقد تلاحظ لنا خلال الآونة الأخيرة وتكشف من خلال تجربتنا العملية أن وزارة التموين دأبت على اسناد وظيفة مفتشى التموين الى عديد من التخصصات دون أن يكون بينها ثمة تناسق ولذا فإننا نهيب بوزارة التموين أن تسند أعمال مفتشى التموين الى من لهم دراية في هذا المجال وعلى سبيل المثال أمثال حملة ليسانس الحقوق حتى تتاح الفرصة لهم من الامام بالتشريعات التموينية واذا ما تعذر ذلك الأمر على وزارة التموين فإننا ندعوها الى القيام بدورات تخصصية قبل اسناد العمل الى السادة مفتشى التموين •

ضبط الأفعال المادية في جرائم التموين والتسكير الجبرى :

يخضع ضبط الأفعال المادية في جرائم التموين والتسكير الجبرى لكل ما يخضع له ضبط للجرائم. الأخرى من قواعد اجرائية وإشارة سريعة الى الأفعال المادية هي أكبر من الركن المادى فى الجريمة ولا يمكن حصرها فى عمل أو اجراء معين يأتية المتهم وإنما قبلت من جريمة لأخرى وأن كان يمكن التمثيل له كجرائم البيع بأزيد من التسكير الجبرى فالفعل المادى هنا هو فعل البيع وهذا النشاط ايجابى من جانب المتهم يقتضى القيام بعمل معين وقد يكون الجانب المادى مجرد الامتناع عن عمل كجريمة الامتناع عن البيع •

عموما ما يخضع هذا أكثر للقواعد الاجرائية سواء ما يتعلق منها بالقبض على المتهم فى تنبس أو بالقبض عليه فى غير هذا أو سواء ما تعلق عنها بالتفتيش بمعرفة مأمورى الضبط القضائى من حيث الشروط والتنفيذ وضوابط العمة والبطلان •

وعند قضاء المحكمة ببطلان الضبط والتفتيش فان القاعدة العامة من حيث البطلان وهى ما يبنى على باطل فهو باطل تسرى فى هذا الشأن وأن كان قواعد الصلة بين الاجراء الباطل وما استند اليه أمر موضوعى (٩) •

(٩) راجع فى هذا نقض الطعن ١٧٤ لسنة ٤٢٠ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٦ ص ٢٤
ص ٥٠٦ وراجع نفس الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩ ص ٢٤
ص ٥٦٨ . . .

وقد استقر القضاء على أن إجراء مأمور الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش ، أو معرفته السابقة بالمتهم . ليس يلازم . حقه في الاستعانة بمعاونة من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع من جرائم بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعد افصح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الاجراءات . استنادا لحكم في القول بعدم جدية التحريات . الى عدم افصح مأمور الضبط عن مصدر تحرياته خطأ .

على أن قضاء النقض قد استقر على بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها .

جرائم التهمين والتسكير الجبرى وتعدد الفاعلين فيها :

لا تخرج جرائم التهمين والتسكير الجبرى كقاعدة عامة عن القواعد السابق بيانها بشأن كونها من جرائم الفاعل الوحيد وتحقق صور المساهمة الجنائية تبعا للقواعد العامة .

ولكن توجد بعض الصور التي تدعو الى البحث وهي تلك الجرائم التهمينية والتسكيرية التي لا يتصور تحققها دون أن يتعدد الفاعلين وهي تلك الجرائم التي يقتضى نموذجها القانونى ذلك التعدد ولا يتصور تحققها الا بذلك عن طريق وجود علاقات ثنائية تبادلية .

وتتضح هذه الصور خاصة فيما يتعلق بجرائم التسكير الجبرى بصدد البيع بأكثر من السعر المقرر أو الامتناع عن البيع أو بتعليق بيع سلعة مسعرة على سلعة أخرى ففى هذه الصور يكون تعدد الفاعلين عنصرا من العناصر اللازمة لتحقيق الجريمة ذلك انه لا يتصور أن تتم جريمة البيع بأكثر من السعر المقرر دون أن يكون هناك بائع ومشتري ولولا الفعل الصادر من الاثنین ما كانت هناك جريمة بيع بأكثر من السعر المقرر فعلا . وكذلك الامتناع عن البيع لا يمكن أن يتحقق الا اذا كان هناك طلبا للشراء يقابله امتناع من قبل البائع يكون الجريمة والتأمل لنماذج القانونية لهذه الجرائم يتبين أن هذا التعدد ضروريا ذلك انه يستحيل عملا وقوع الفعل الا ازدواجا ويكون التند ضروريا من جانب الفاعلين (اثنین فأكثر) بحيث لا يمكن تحقيق هذا الفعل بدون هذا الازدواج .

وأهم ما يثار في هذا الصدد هو البحث فيما إذا كان كل من الفاعل
لهذه الجرائم يعاقب على ما أتاه من سلوك ؟

ولتوضيح ما تقدم نضرب بذلك مثلا ببائع السلعة المسعرة قانونا
يقوم ببيع هذه السلعة بأكثر من السعر المقرر . فما هو موقف المشتري
بالنسبة لواقعة البيع بأكثر من السعر المقرر وهل يعتبر المشتري فيها
فاعلا أصليا في الجريمة أم أن سلوكه هذا خارج عن النموذج القانوني
للجريمة المحدد في النصوص القانونية المنظمة لها وبهذا يمكن اعتباره
مساهما فيها وليس فاعلا أصليا (١٠) يتعين بداءة أن نقرر أن جرائم البيع
عامة (أكثر من السعر المقرر - امتناع عن البيع - تعليق سلعة على
أخرى . . .) هي جرائم عقودية بمعنى أنها لا تتحقق بتوافر سلوك منفرد
من جانب واحد من طرفيها إذ أن تحققها يتطلب توافر نشاطين متقابلين
بمعنى أن يتوافر إيجابيا من جانب البائع وقبولا من المشتري وبهما
ينعقد البيع ، وبدون هذا التراضي لا تتحقق واقعة المعاقب عليها (١١) .

وهذا المعنى أكدته محكمة النقض واستندت عليه في حكم لها تناول
تكييف جريمة البيع : (أنه لما كان التراضي على البيع والتمن كافيا في
الأصل لانعقاد البيع وتماحه بقطع النظر عن أداء الثمن ، وكان القانون من
جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو .
٧ يتطلب تمام البيع - وكان في تقديم قائمة الأسعار ليس من شأنه أن
يؤدي إلى البراءة إذا كان للمحكمة أن تأمر بضمها وتطلع عليها ما دام أن
المتهم لم يدعى أنها لم تعلن بالطريق المرسوم في القانون فإن الحكم الذي
يقضى ببراءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيسا على أن
البيع لم يتم لعدم تقاضي الثمن وإن النيابة لم تقدم قائمة الأسعار يكون
مخطئا) (١٢) .

ومن هذا الحكم نخلص إلى واقعة البيع وتماحها يتم بالتراضي والاتفاق
بين الطرفين البائع والمشتري في حين أن واقعة العرض للبيع لا تتطلب ذلك .

ويرى الدكتور محمود مصطفى أنه في جريمة بيع سلعة مسعرة بسعر
يزيد على المقرر يقوم البائع بالعمل التنفيذي ، فهو الفاعل الأصلي .

(١٠) راجع الاستاذ / محمد عزت عجوة المرجع السابق ص ١١٩ .

(١١) النظرية العامة لقانون الجنائي - د. رمسيس ببنام .

(١٢) طعن رقم ٢٤٧ جلسة ١٤/٤/١٩٥٥ ش ٢٢ ق العدد الأول .

أما من يشتري السلعة المبيعة بأكثر من السعر المقرر عن علم وإرادته فهو شريك في الجريمة وتكون عقوبتها طبقاً للقانون العام ولكن المشرع خرج عن هذه الأحكام لإعتبارات تتعلق باختلاف درجة المسؤولية لدى كل من البائع والمشتري ، فيعتبر كلا منهما فاعلاً في جريمة مستقلة . وأن المشرع يميز المشتري بأحكام خاصة وردت في المادتين ١١ ، ١٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وأن عقوبته أخف في جميع الأحوال . وتختلف في شدتها بحسب ما إذا كان قد اشترى السلعة بقصد الاتجار أو الاستهلاك كما أنه يعفى من العقوبة عند الشراء بقصد الاستهلاك إذا ابلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها (١٢) .

التحريض على الجريمة التمويينية :

يثار في مجال جرائم التمويين التحريض الذي يحصل من الموظفين العموميين :

الأول : تحريض على ارتكاب جريمة اقتصادية ، كالبيع بسعر يزيد عن المقرر أو التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويله من مصر ، وذلك بقصد ضبط الجاني متلبساً بعد أن دلت التحريات على أنه يمارس ارتكاب الجريمة . ويجمع الفقهاء على منافية هذه الوسيلة للقيم الخلقية ، فليس من وظيفة الدولة أو كرامتها أن تحرض على الجرائم ، ذلك أن وظيفتها تقتصر على البحث عن الجرائم ومعاقبة المساهمين فيها . ولكن ما أثر ذلك بالنسبة لمسئولية الفاعل ومن حرضه من عمال السلطة العامة . إما مرتكب الجريمة فقد اختلفت في أمره ، فذهب رأي إلى أنه يكون مكرماً فلا تقوم مسئوليته . ومبعث هذا الرأي هو كراهية الفقه والقضاء للأسلوب المتبع ، ولكنه رأى لا يقوم على أساس من القانون فالمفروض أن التحريض الذي يحصل من ذوي الصفة العامة لا يصل إلى حد الإكراه الذي لا تقوم معه مسئولية . لذلك يكون فاعل الجريمة مسئولاً عنها ، فقد كان يتعين عليه ألا يستجيب التحريض .

أما المحرض فيكاد ينعقد الانجماع على أنه يعتبر مسئولاً عن الجريمة التي حرض عليها ولا تشفع له صفته العامة إلا إذا كان ينفذ أمر رئيس تجب عليه أدانته ، ذلك أن جميع أركان الاشتراك قد توافرت في حقه ،

(١٢) راجع الجرائم الاقتصادية الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق، ص ١٠٧

ومعلوم ان الباعث الذى دفعه الى التحريض لا ينفي عنه الخطأ . هذا وان كان العمل يجرى فى الغالب على ان النياية العامة لا تقدم المحرض للمحاكمة ، ولا يقبل من فاعل الجريمة ان يطلب ادخال المحرض ، كما لا تقبل منه الدعوى المباشرة ضد المحرض ، لأن هذه الدعوى لا تقبل من المتهم وانما من الضرور من الجريمة (١٤) .

أما النوع الثانى : فهو التحريض الذى يقع بعد ارتكاب الجريمة وبقصد الكشف عنها . كالتحريض على اكتشاف التخزين أو حبس السلع عن التداول أو حيازة النقد الأجنبى . ورغم مقت الفقه والقضاء للأسلوب الذى يتبعه الموظفون فى الكشف عن هذه الجرائم إلا ان الراجع لديهم هو اجازة التحريض فى هذه الصورة .

موقف القضاء المصرى :

عرضت محكمة النقض للموضوع بشقيه . ف فيما يتعلق بالتحريض على ارتكاب الجريمة ، قضت بان تظاهر رجل الجيش بمراقبة المتهمين ومراقبتهم الى الثكنات التى انتوا السرقة منها ليس فيه ما يفيد انه خنق الجريمة أو حرض عليها (١٥) . وحكمت بانه اذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بانه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا اياها بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه ما يفيد ان رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة أو خلقها خلقا ، ولهذا فلا حرج على المحكمة فى ان تستند الى ذلك فى حكمها بإدانة (١٦) . وحكم بانه اذا كانت التحريات قد دلت على ان المتهم يتقاضى الرشاوى فوضع البوليس خطة لضبطه مقلبا بجريمة حاك البوليس خيوطها ، فان انزلاق الفاعل الى مقارفة الجريمة لا يكون نتيجة تحريض بل وليد ارادة تامة (١٧) . وفى هذا الحكم تقول المحكمة العليا : (ان التداخل - سواء وقع من رجال الضبط أو من سواهم من عامة الناس - ان كان له اثر فى قيام الجريمة فانه يقتصر على ما يتصل

(١٤) راجع الأفكار معهود مصطنع الجرائم الاقتصادية ص ١٠٩ .

(١٥) نقض ١٥ بتاريخ سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ١٦٢ ص ٢٢٩

راجع د. مصطنع كبرى المرجع السابق .

(١٦) نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤١ مجموعة الواحد انتقونية ج ٧ رقم ٦٥٨

ص ٦٢٩ .

(١٧) نقض اول ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ١٠ رقم ١٩٩

ص ٩٧٠ .

بالوكن المعنوي فيها وهو القصد الجنائي لدى الفاعل ، بحيث اذا ما بلغ التداخل أو التحريض الحد الذي لا يجعل للجاني خيارا في الوقوع في حماة الجريمة ويخضعه الى التردى فيها دفعا لا يملك ازاء ردا ، فان مثل هذا التداخل من شأنه ان يعظم الرضاء ويرفع المسؤولية فيفتق بذلك العقاب لانعدام الارادة التي يقوم عليها القصد الجنائي . اما ما يقع من مجرد تلاقى تصرف رجل الضبط أو سواء مع رغبة الجاني الاجرامية ومسايرته له فلا يعتبر ذلك تحريضا عني مقارفة الجريمة معدما للارادة وليس فيه استهواء الى مخالفة القانون باغراء لا تقوى ارادته على دفعه) .

اما عن الاغراء بقصد الكشف عن الجريمة فان المحكمة العليا ترى انه :

(مما يدخل في اختصاص مأموري الضبط القضائي ان يتخذوا ما يلزم من الاحتياجات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها وأن عليهم بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجميع الاستدلالات التي تلزم لتحقيق الدعوى ، ولذا فلا تثريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من اداء واجباتهم ما دام ان ارادة الجاني تبقى حرة غير معنومة) .

وهناك رأى في الفقه المصري يتقد هذا القضاء (١٨) مشيرا اليه انه فيما يتعلق بالتحريض على ارتكاب الجريمة خلطت محكمة النقض بين الاكراه المعنوي على الفعل المكون للجريمة وبين التحريض على الجريمة . فالاكراه المعنوي ينفي الخطأ والمسئولية بالتالى ، وهو غير متوافر في المسائل التي عرضت على المحكمة ، اما التحريض على الجريمة فلا يتطلب سوى اغراء الفاعل بارتكابها دون ان يفقد ارادته ، وهو متوافر في المسائل المذكورة . ومن ثم فان تطبيق القانون يقتضى مساءلة الفاعل والمحرض معا ، على ما ذهب اليه الفقه والقضاء المقارن ، وعلى الرغم من الاسلوب الشائن الذي يتخذه البوليس للكشف عن الخطورة الاجرامية للفاعل .

اما بالنسبة للوسائل التي يلجأ اليها البوليس للكشف عن الجرائم فهو امر تحكمه قواعد الاجراءات الجنائية . ومن المقرر في هذا المجال ان على البوليس ان يلجأ الى الوسائل المشروعة ، أى التي يقرها القانون ولا تنابها قواعد الاخلاق أو السلوك . فلا يعتد بمساعدة الجريمة في حالة

(١٨) راجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٢ .

تلبس الا اذا كان اكتشاف التلبس عن سبيل قانونى مشروع . وقد قضت محكمة النقض بانه لا يجوز اثبات التلبس بناء على مشاهدات يفتنسها رجال الضبط من خلال ثقوب ابواب المساكن ، لما فى هذا من المساس بحرية المساكن والمنافاة للاداب ، ولا بناء على اقتحام المسكن ، فان ذلك يعد جريمة فى القانون وبناء عليه فليس صحيحا على اطلاقه ان لاءضاء الضبط القضائى او يلجأوا الى أية وسيلة للكشف عن الجرائم ، بل انه اذا كانت الوسيلة غير مشروعة فلا يصح الاستناد فى ادانة المتهم على الادلة التى تسفر عنها هذه الوسيلة ، ومن بينها محضر البوليس وشهادة من اجروه لان مثل هذه الشهادة تتضمن فى الواقع اخبارا منهم عن امر ارتكبوه مخالفا للقانون .

ونحن نؤيد هذا الراى ونشير الى بعض التطبيقات التى يؤيده ففى القضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ جنح أمن دولة المحلة .

قضت محكمة أمن الدولة بطنطا بجلسة ١١/٣٠/١٩٧٢ (وحيث ان الثابت من المحضر ان الخبز المضبوط وجد كامل الاوزان بغير نقص وهذا يشير الى التزام المتهمين بالحدود القانونية .

ولما كان من صائغ المتهمين ان يفتجا خبزا مطابقا للمواصفات حيث بقبل المواطنين على شرائه بان من غير المعقول ان ينتج المتهمان خبزا كامل الوزن ولكنه محترق أو غير تام النضج - قد يكون السبب فى ذلك هو وجود رجال التموين بالمخبز - كما ذكر المتهم الأول الامر الذى افقده السيطرة على اعصابه - وبالتالي لم يستطع انتاج الخبز بالمواصفات المطلوبة وهو امر طارىء لا يشير الى وجود قصد جنائى وانما يكون السبب عدم اختبار المعجن بسبب وجود رجال التموين بالمخبز وطلبهم انتاج الخبز ذلك لان انتاج الخبز ذلك لان انتاج خبزا غير مطابق للمواصفات لن يضر سوى المتهمين لأن المواطنين سوف يعرضون عن شرائه وهو امر تستبعد المحكمة ان يلجأ اليه المتهمان بغير سبب واضح ومن ثم فانها لا تطمئن الى ما جاء بالمحضر .

وانتهى الحكم الى براءة المتهمين مما اسند اليهم .

واقر الحكم من مكتب شئون أمن الدولة فى ١١/٣٠/١٩٧٥ .

ولعلنا نجد فى تعبير الحكم من ان وجود رجال التموين افقد صاحب المخبز اعصابه كما يشير الى اجبار صاحب المخبز على انتاج الخبز بحالته بدون اختبار وكشفت المحكمة ان هذا الامر لن يضر باحد سوى المتهمين

وانتبهدت اقدامهم عليهم بغير سبب كل ذلك يكشف عما يحدث في الواقع
العملى من حدوث تعسف من رجال الضبط .

للدب التفتيش عن جرائم التهمين والتسوية :

كما يجوز القبض على المتهم عند توافر دلائل كافية على ارتكاب جريمة
يجوز أيضا تفتيشه وتفتيش منزله عند التلبس بمعرفة مأمور ضبط قضائى
مختص بغير حاجة إلى ندب من سلطة التحقيق وبعبارة أخرى إذن
تفتيش .

وذلك في الأحوال التى يجيز فيها القانون ذلك ، على أنه بالنسبة
للدب فقد نصت المادة ٢٠٠ إجراءات (لكل من أعضاء النيابة العامة في
حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى
ببعض الأعمال من خصائصه) .

ويشترط حتى يكون ندب مأمور الضبط القضائى صحيحا
وامتد أثره لمن تتوافر فيه شروط معينة أولا : أولى يصدر
من صاحب الحق في إصداره . فإذا صدر من محقق غير مختص
اختصاصا اقليميا كان باطلا أو اذا صدر من شخص لا يملك اتخاذ الاجراء
وقد قضت محكمة النقض بما يؤكد ذلك (نقض ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ رقم
٢٣ ونقض ١٩٥٩/١٠/١٩ س ١٠ رقم ١٧٥ ، نقض ١٩٥٧/١/٢١ س ٨
رقم ١٥ ص ٥٢) (١٩) .

كما قضت محكمة النقض في حكم حديث لها انه متى كان مأمورى
الضبط القضائى قد قام بتنفيذ إذن المراقبة التليفونية بقاء على ندبه من
النيابة العامة فان الاجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون (نقض
١٩٧٥/٢/٢٧ س ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ س ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ س ٢٩
ص ١٩٣ مجموعة احكام المكتب الفنى .

٢ - أن يصدر الندب إلى أحد مأمورى الضبط القضائى المختصين
مكانيا ونوعيا على أن هذا لا يمنع من أن يستعيد مأمور الضبط الصادر اليه
أمر الندب من مساعدين في تنفيذ هذا الامر ما دام ذلك تحت بصره واشرافه
وعنى رأى منه ويلزم في قرار الندب تحديد مأمور الضبط القضائى المأذون
له في التنفيذ ومع ذلك فان عدم تعيين اسم المأذون له حسب قضاء
النقض لا يعيب الاذن أو اذا كان إذن التفتيش لم يعين مأمورا في اجراؤه

(١٩) . انظرية العامة للقانون الجنائى د: رمسيس بهنام طبعة ١٩٦٨ .

فلا يقدح في صحته أن ينفذه أى مأمور قضائى يكون مختص (رأى نظر نقض
١١/٦/١٩٦٢ نس ١٣ رقم ١٣٤) .

كما استقر قضاء النقض على أن طريقة تنفيذ الاذن موكول الى رجل
الضبط المأذون له أن يستعين في تنفيذ الاذن بأعوانه أو بغيرهم من رجال
السلطة العامة بحيث يكون على رأى منه (راجع نقض الطعن رقم ٩٥١
لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ مجموعة المكتب الفنى س ٢٩ ص ٨٣)
ونقض الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ مجموعة المكتب
الفنى س ٢٩ ص ٧٣٨) .

٣ - أن ينصب النذب على عمل معين من أعمال التحقيق المتعلقة
بجريمة وقعت فعلا بشرط ألا يكون هذا الاجراء هو استجواب المتهم أو حبسه
احتياطيا ذلك أن الاستجواب يت احاطه المشرع بضمانات معينة ويجب
اجراؤه بدمرقة سلطة التحقيق ذاتها ، أما الحبس الاحتياطى فلا يجوز
النذب فيه لأنه يصدر أثر الاستجواب .

٤ - يجب أن يكون النذب صريحا فالانتداب الضمنى أو المستفاد
لا يعتبر انتدابا .تحقيق وعلى ذلك احالة الاوراق الى الشرطة للاستلام عن
اجراء معين لا يعد ندبا .

٥ - يشترط في النذب أن يكون كتابة وقبل القيام باجراء موضوع
النذب فالانتداب الشفهي لا يجوز والكتابة هي شرط لصحة قرار نذب
النيابة أما اذا كان مأمور الضبط قد انتدب غيره للقيام بالاجراء المنتدب له
فان ذلك جائز ، وهذا ما قضت به محكمة النقض في حكم حديث لها : عدم
اشتراط ثبوت امر النذب الصادر من المندوب الاصيل أتى غيره ، من
مأمورى الضبط القضائى كتابة للتفتيش يكون في هذه الحالة باسم النيابة
العامة الأمرة وليس باسم المندوب له ، (الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق
جلسة ١٩٧٨/١/١٢ س ٢٩ مجموعة المكتب الفنى ص ٨٣) .

٦ - أن يكون مشتملا على البيانات اللازمة ، ويجب أن يتضمن امر
النذب بيانات معينة : أهمها اسم من أصدره ووظيفته ، واسم المتهم
أو المتهمين المتصورين بالاجراء . فاذا جاء امر نذب للتفتيش مجهلا لم يحدد
الشخص المراد تفتيشه والبلدة التى يقع فيها منزله ... ولم يثبت من
الأوراق ان المتهم الذى جرى تفتيشه بالفعل معروف بالاسم الوارد في امر
النذب نانه لا يكون امرا جديا ، ويكون التفتيش الذى حصل على مقتضاه

وتم باطلاً ، ويُبطل تبعاً لذلك الدليل المستعمل منه . كما ينبغي أن يبين أمر
التدب نوع الاجراء المطلوب والغرض منه ، فضلاً عن تاريخ صدور أمر
النسب .

٧ - وبمقتضى المادة ٩٩ من قانون المحاماة الاخير (رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨) لا يجوز تفتيش مقار نقابة المحامين ونقابات الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع اختام عليها الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضر نقيب المحامين أو رئيس النقابة الفرعية أو من يمثلها ، وبمقتضى المادة ١٠٠/١ من نفس القانون لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

وبالتالى اصبح طبقاً لهذين النصين لا يجوز ندب أحد مأموري الضبط القضائي - من غير أعضاء النيابة العامة - للقيام بأحد الاجراءات المبينة
بها ، والا كان الاجراء باطلاً .

بطلان القبض في جرائم التمويه التي لا تزيد فيها العقوبة على ثلاث اشهر :

القبض على انسان ولو لمدة ساعات قليلة اجراء خطير لما فيه من
عدوان على حريته الشخصية وهو من اجراءات التحقيق لا الاستدلال لذلك
لا يكون بحسب الاصل الا يأمر من سلطات التحقيق ، وهو يستند الى
اساس دستوري تحدثت عنه الدساتير وتحدث عنه دستور مصر سنة ١٩٧١
بقوله الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة
التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه الا بأمر تستلزمه ضرورة
التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو
النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الخبس
الاحتياطي .

وكان قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣٤ قبل تعديلها بالقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ يتوسع في حالات القبض بمعرفة مأمور الضبط القضائي
أسوة بقانون تحقيق الجنايا الملغى ، فكانت هذه المادة تشمل حالات
يجوز فيها القبض عند توافر التلبس بالجريمة ، وحالات أخرى يجوز فيها
القبض بغير تلبس .

ولكن بعد صدور دستور سنة ١٩٧١ - تضمننا النص السالف ذكره
رؤى قصر القبض التانونى بمعرفة مأمور الضبط القضائي من غير أعضاء
النيابة على حالات التلبس وحدها ، فنصت المادة ٣٤ معدلة بالقانون

رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه (لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه •

ثم أوردت المادة ٣٥ معدلة بنفس القانون قائلة أنه (إذا لم يكن حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ، يذكر ذلك في المحضر • وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة •

أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة بالقوة والعنف جازا لمأمور القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب ثورا من النيابة أن تصدر أمرا بالقبض عليه (٢٠) •

ماهية القبض :

القبض على المتهم عبارة عن حجز لفترة من الوقت لمنعه من الفرار ، وتمهيدا لسماع أقواله بمعرفة الجهة المختصة • وقد عرفته محكمة النقض بأنه (عبارة عن مجموعة احتياطات وقتية صرف للتحقيق من شخصية المتهم واجراء التحقيق الأولى وهي احتياطات متعلقة بحجز المتهمين ووضعهم في أي محل كان تحت تصرف البوليس لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التي يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطي وصحته قانونا) •

كما عرفته بقولها أنه (امساك المقبوض عليه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة أي بما قلت مدته) •

وبذلك يكون القبض غير الحبس الاحتياطي ، لأن هذا الأخير يكون لأيام قد تطول إلى شهور ، ولا يصدر الأمر إلا من سلطات التحقيق دون

(٢٠) وراجع الدكتور زؤنر عبيد مبادئ الاجراءات الجنائية المرجع السابق ص ٢٨١ وما بعدها .

الاستدلال وبشروط خاصة ، أما القبض فلا يمتد لأكثر من يومين : يوم واحد قبل تحويل المتهم الى النيابة ويوم آخر بمعرفة النيابة (٢١) .

والاستيقاف غير القبض وقد عرفته محكمة النقض بأنه إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف (نقض الطعن ٤٥ من ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ مجموعة المكتب الفني ص ١١١) .

وهو غير القبض لأنه عبارة عن مجرد إيقاف عابر السبيل لسؤاله عن اسمه وعنوانه ووجهته ، وهو أمر مباح لرجال الحفظ عند الشك في أمر عابر السبيل ، وله شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الإجراء وهي - على حد تعبير محكمة النقض - أن يضع الشخص نفسه طواعية دونه واختيارا في موضع الشبهات والريب وأن ينبغي هذا الوضع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف عن حقيقته ، وهو عمل لا يتنافى مع طرائع الأمور ، لا يؤدي الى ما يتطلبه القبض من مظاهر تبرره . فان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون فهو باطل .

وطبقا للمادة ٢٤ المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فان لمأموري الضبط القضائي القبض بنفسه على المتهم الحاضر عند توافر حالة تلبس بالجنايات أو بالجناح المتعلقة بأمن الدولة التي يتجاوز حدها الأقصى عقوبة الحبس مدة ثلاثة أشهر والغالبية العظمى من الجناح بطبيعة الحال ينطبق عليها هذا الوصف .

أما في الجناح الترمينية الأخرى التي لا يزيد فيها عقوبة الحبس على ثلاثة أشهر ففي هذه الحالة لا يجوز لمأموري الضبط القضائي أيا كان سواء كان من مأموري الضبط القضائي الخاصين (مفتش الترمين أو مفتش التجارة الداخلية) أو من مأموري الضبطية القضائية العاميين (كضباط مباحث الترمين) .

أن يقبضوا على المتهمين في تلك الجرائم حتى ولو كانت متلبس بها

(٢١) راجع في هذا نقض الطعن ١٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ مجموعة أحكام المكتب الفني صفحة ٨٦٧ . ونقض الطعن ٩٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ س ٢٩ مجموعة المكتب الفني ص ٨٥ وما بعدها .

وإذا ما قبضوا عليهم فإنهم في تلك الحالة يكونوا قد خالفوا القانون ويبطل
الاجراء كما يبطل الأشياء المتحصلة من هذا الاجراء الباطل وتبطل كافة
الاجراءات التي تليه أعمالا للقاعدة المقررة وما استقر عليه قضاء النقض
ما ينفي على باطل فهو باطل .

وكل ما يجوز نهم في هذا المقام طبقا للمادة ٣٥ معدلة أن يتخذوا
الاجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلبوا فورا من النيابة العامة أن تصدر
أمرا بالقبض على المتهم إذا توافرت قبله دلائل كافية على اتهامه بارتكاب
تلك الواقعة وسواء كانت تلك الواقعة جريمة تامة أو مجرد شروع فيستوى
أن يكون المتهم فاعلا أصليا أم شريك وكل ما هناك أن المادة ٣٨ فقرة ٣
من قانون الاجراءات الجنائية اياحت إذا كانت هناك جريمة متلبس بها
ولا يمكن معرفة شخصية المتهم فيباح عندئذ لرجال السلطة العامة احضار
المتهم وأن يسلموه الى اقرب مأمور من مأموري الضبطية القضائية وذلك
بطبيعة الحال بمجرد التحقق من شخصيته لاحتجازه لمدة طائفة أو قصرت
إذا أنها لا تبيح للقبض بالمعنى الدقيق المفهوم لتلك الكلمة ولا حتى
الاستيقاف إلا إذا لم يتمكن من معرفة شخصية المتهم .

الفصل الثاني

الركن المعنوي لجرائم التمييز

تتطلب الجريمة الجنائية قيام الركن المعنوي اذ لا يمكن ان يسند الفعل الى الجاني الا اذا كان ناشئا عن ارادة حرة فلا يسأل الشخص اذا كان قاصرا او مكرها او تحت تأثير قوة قاهرة او دناغ شرعي او كان تنفيذا لامر القانون . وينطبق هذا المبدأ على كافة اجرائم عمدية او غير عمدية .

غير ان الركن المعنوي يختلف اذا كان ناشئا عن جريمة عمدية او غير عمدية فبالنسبة للجرائم العمدية لا يكفي مجرد الارادة للتكوين الركن المعنوي اذ يلزم ان تتوفر النية الاجرامية او بعبارة اخرى ان قصد الجاني وعرف جارسوز النقص باننا علم لنبائس باننا يانر عدا غير شرع او بعبارة اخرى هو ارادة ارتكاب الخطأ .

اما اجرائم غير العمدية فهو تلك التي يعاقب عليها لتاثير مجرده عن النية وهي جرائم الاهمال والمخائنات فبالنسبة لجرائم الاهمال يتجسد الخطأ في صورة عدم الاكتراث ، ومخالفة النرائع ، عدم التبصر . فهذه الجرائم غير عمدية بطبيعتها وتفترض اثبات عنصر الخطأ او الاهمال وتفتنى اذا تحقق الحادث الجبري او القوة القاهرة .

اما المخالفات فان ركن الخطأ فيها يتحقق من مجرد مخالفة القانون يستوى ان تكون قد ارتكبت عمدا او باهمال ولا يعاقب عليها في حالة القوة القاهرة او الحادث الجبري (١) .

على ان تحديد الركن المعنوي في جرائم التمييز قد جرى حوله خلافا في الفقه ونعرض الاراء المختلفة بشأن الركن المعنوي في التمييز .

(١) راجع الدكتور مصطفى كمال كيرة المرجع السابق ص ١٦٤ .

رأى يرى أن جرائم التمييز ذات قصد جنائى عام

هناك جانب كبير من الشراح يذهب الى أن الركن العنوى فى جرائم التمييز لا يختلف عنه فى جرائم القانون العام فقد تكون الجريمة عمدية وتقع بسبب خطأ للجانى غير العمدى ويكتفى فيها الشارع بالقصد العام الذى يتطلب بدوره عنصرى العلم والارادة ولا يتطلب قصدا خاصا (٢) .

ويستند هذا الرأى الى ما قضت به محكمة النقض المصرية فى بعض أحكامها من أن القانون لا يوجب توافر قصد جنائى خاص فى جريمة استخدام مواد التمييز فى غير الغرض الذى صرفت من أجله أو استخدامها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق للجريمتان بمجرد وقوع الفعل المجاقب عليه والمتهم عالم به (٣) . وفى جريمة عدم الاعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تمييز عن وصول مواد التمييز اليه بمكان ظاهر فى محله يان هذه الجريمة لا تتطلب توفر قصد جنائى خاص (٤) . وفى جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد قالت ان هذه الجريمة لا يشترط لقيامها توفر قصد جنائى خاص (٥) . وبالنسبة لجريمة البيع بأكثر من التسعير حددت القصد فيها بان جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر الجبرى تتحقق باقتواف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا كما يستخلص انصار هذا الرأى من أحكام محكمة النقض المشار اليها أنها تفترض توافر القصد العام من مجرد وقوع المخالفة وعلى الفاعل أن يثبت توافر هذا القصد أو قيام سبب يحول دون مسئوليته عن الفعل

(٢) راجع الدكتور أمال عثمان طبعة ١٩٨١ ص ١١٤ وراجع الدكتور مصطفى كيرة المرجع السابق ص ١٦٥ .

والدكتور أحمد فتحي سرور القسم العام ص ٥٢٧ .

(٣) نقض ٧ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة المكتب الفنى السنة الثانية قاعدة ١٠٤ ص ٣٨٣ .

(٤) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢ قاعدة ٢٥٢ ص ٦٨١ .

(٥) نقض ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى العدد الثالث السنة ٨ ص ٩٣٧ .

ويترتب على افتراض الخطأ يثبت المتهم عدم وقوعه منه أن الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية يكون من الضالة بما يميزه عن الركن المعنوي في جرائم القانون العام (١) .

وهذا الرأي نجد صداه في القضاء المصري

من ذلك ما قضت به محكمة النقض جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ الطعن ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق س ٢٢ ص ٣٣٠ مجموعة المكتب الفني جنائي .

ان جريمة انتاج خبز ناقص الوزن ، تتوافر قانونا بمجرد انتاجه كذلك مهما ضؤل مقدار النقص فيه ، ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

ان القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب المخبز ومديره ردة غير ناعمة وغير نظيفة ، واذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بان الفقرة التي انقضت من وقت انتاج الردة من المطحن لحين تحليلها في العمل الكيميائي من شأنها ان تؤثر في الردة بتغير خواصها وجعلها خسنة ولم يطلب من المحكمة ان تنجب خبيرا لتحقيق هذا الدفاع - فلا يقبل منه ان ينبغى على المحكمة عدم تحقيق هذا الدفاع على يد خبير فني .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٠ ق) .

وايضا ما قضت به محكمة النقض

تتوافر جريمة انتاج خبز ناقص الوزن بمجرد انتاجه كذلك مهما ضؤل مقدار النقص فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى وطبقا للثابت بمدونات اطمئنانا منه الى اقوال محرر المحضر - وفي حدود سلطته الموضوعية - الى ان كمية الخبز التي ضبطت ووزنت وتبين انها ناقصة الوزن كانت كلها من الخبز البلادي (الطرى) الخارج من بيت النار بعد تركه للتهوية المدة القانونية ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد رد على دفاع الطاعن - القائل بان بعض الخبز الذي وزن كان حافا (ملدنا) مما كان له اثر في نقص الوزن - بما يفنده ويضحى ما يثيره في شأنه مجرد جدل موضوعي مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١ س ٢١ ص ٨٠٢) .

(٦) راجع الدكتور محمود مصطفى ص ١١٢ .

ان المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ قد اوجبت
بمصلحة عامة مطلقة على اصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها وغف
المعجن على ردة ناعمة ونظيفة وخائفة من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء
على المخل ٢٥ ومن ثم فان للعقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة بغير استلزام
قصد جنائي خاص .

(جلسة ١١/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٦٠٥ سنة ٢١ ق)

ان جريمة بيع سلعة مسخرة بازيد من السعر الجبري تتحقق باثتراف
الفعل المادي دون ان يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى
بالقصد العام الذي يتوافر بمجرد تعهد ارتكاب الفعل المكون للجريمة
بنتيجته التي يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار
بالجهل بالسعر المقرر لان الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس
باعتذار فلا يسقط المسؤولية ولا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وجرى
في قضائه على ان ضالة المبلغ الذي تقاضاه المطعون ضده زيادة عن السعر
المقرر - خمسة مليمات - بالاضافة الى جهله به ينفي قيام القصد الجنائي
لديه فانه يكون معييا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٩/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٢٧ طعن ١١٣٥ لسنة ٣٧ ق)

وفي ذات المعنى : نقض ٢٠/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١١٦ طعن
١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق ، نقض ١٠/٥/١٩٤٩ طعن ٦٠١ لسنة ١٩ ق .
مجموعة الربع قرن ٠ ج ١ ص ٣٧٥ رقم ١٧) .

كما نلمس هذا أيضا في احكام المحاكم التي اقرها مكتب الحساكم
العسكري من ذلك في القضية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧١ أمن دولة قسم اول
طنطا وجاء باسباب الحكم : وحيث انه بسؤال المتهمين بالمحضر انكر القهمة
المسندة ليهما وقرر الاول ان المعجن لم يكن اختمر وان العجز ضئيل كما
قرر الثاني انه يعمل عجائنا بالمخبز وليس خراطا وانه قام بتخريط الخبز
المضبوط بدلا من خراط المخبز الذي كان غائبا وان هذا اول مرة يقوم فيها
بتخريط المعجن .

وحيث ان لما كان الثابت مما تقدم ان نسبة العجز في الرغبة الواحد
من الخبز المضبوط ٣٩٨ جرام وهي نسبة ضئيلة جدا اذا ما لوحظ ان الوزن
في الرغبة الواحد من هذا النوع ١٤٥٣٥ جرام بعد التهيوية هذا فضلا عن
ان صناعة الخبز صناعة يدوية تحتمل الخطأ اليسير ما لا يمكن معه القول

بان هذا العجز الضئيل متعمد ومما لا يمكن معه بالتالى القول بتوافر القصد الجنائى لدى المتهمين ومن ثم فان يتعين القضاء ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما عملا بنص المادة ٣٠٤/١ ج .

اقر الحكم فى ٢٤ اغسطس سنة ١٩٧٢ .

وايضا فى القضية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة المحلة والتي اقر فيها الحكم فى ١٣ ابريل ١٩٧٥ .

وحيث انه بسؤال المتهم قرر ان القمح من النوع المستورد المختلط .
وحيث ان النيابة العامة نسببت الى المتهم انه فى يوم ١٩٧٣/٣/٢٥ بدائرة قسم اول المحلة وهو المسئول عن ادارة مطحن ثم يتبع جنوب القمح المعدة للطحن تنقية تامة فى طحنها من المواد المصنوعة بالصحة وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٣٥ و ٣٨ من قرار الترموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٨١٢ سنة ١٩٦٨ ، ٤/١ ، ٥٨/٥٦ من مرسوم بيق ٩٥ سنة ١٩٤٥ المعدل ١٨٠ سنة ١٩٥٦ وحيث ان المتهم اذ حضر قرر ان القيمة جنىج . . . وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم محوطة بالشك ومن ان النسبة من تقرير التحليل ان الزيادة المقررة قانونا زيادة ضئيلة جدا ولا تنجى عن تعين المتهم ارتكاب الفعل المسند اليه او مخالفة خصوصا وان التقرير جاء خلوا من الشوائب الضارة ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه عملا بنص المادة ٣٠٤/١ ج .

ومن ذلك ما ذهب اليه مكتب أمن الدولة فى قضية عرض عدس مجروش للبيع باكثر من السعر المقرر ورأى المكتب الغاء الحكم الصادر فيها تأسيسا على انه لا يكفى لتوفر العلم - ما ذهب اليه الحكم من ان اتهم كان يعلم ان المتهم الاول ليس لديه ترخيص بتعبئة العدس وعرض هذه العبوات للبيع بالاسعار الثابتة على العبوات لانها تزيد عن السعر الرسمى للعدس للكمية المعتادة - وقال المكتب ان جريمة العرض جريمة عمدية يلزم فيها ان يثبت انتباه البيع باكثر من التسعيرة (٧) .

كما قرر مكتب الأحكام العسكرية الغاء حكم بالادانة فى قضية بيع باكثر من التسعير والتي ضبطت فيها التهمة تعرض للبيع بروتقالا ابو صرة ٦ ثمرات بسعر ٥٠ مليما فوزن مفتش الترموين اثبة تبين ان عددها سبع

(٧) حكم بحكمة أمن الدولة المدنية الدائرة الجندة رقم ٩٤ لسنة ١٩٦١ ومذكورة مكتب أمن الدولة مشار اليوم فى كتاب المستشار مصطفى كامل كيرة ص ١٦٩ .

ثمرات ووزن الكميات كلها فوجدتها ٢١٧/٨ اقة وعدد الثمرات فيها ١٤٦ .
برتقالة أى أنها تزيد عما يجب أن تكون عليه في حدود السعر المعلن بخمسة
عشر برتقالة ، واقامت النيابة الدعوى قبل المتهمه بوصف أنها عرضت
للبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر وقضت المحكمة بإدانتها واطرحت
دفاعها الذى قالت فيه أنها وفق اعلانها تباع الاقة ست ثمرات فحسب .

والغى مكتب الأحكام العسكرية هذا الحكم استنادا الى ان المتهمه
قررت انها تباع الاقة اذا بلغت ثمراتها ستة بخمسة قروش ولم يثبت انها
باعت أكثر من هذا العدد بهذا السعر ، أو انها كانت تهدف الى ذلك .

ويفهم من هذا الرأى ان المكتب الغى الحكم على أساس عدم افتراض
القصد وانه يجب التثبيت من قيام ركن العمد (٨) .

وقد ظاهرت هذا القضاء بعض الاحكام التى صدرت من المحاكم
العسكرية ومحاكم أمن الدولة اذ تتطلب توافر القصد العام في جرائم
التزوير فمن ذلك ما قضى به في جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة - ذرة
شامية - من انها جريمة عمدية لا بد ان يثبت في حق المتهم انه قصد انه
تصد الامتناع عن بيع السلعة المسعرة بالثمن المطلوب مع علمه بوجود السلعة
لديه وان له حق التصرف فيها ولا يمكن افتراض توفر هذا القصد وقضت
المحكمة بالبراءة استنادا الى ما ثبت لديها من ان المتهم لم يقصد الامتناع
عن البيع (٩) .

واخذت بعض احكام القضاء الفرنسى بفكرة القصد العام ففى قضية
اتهم فيها مدير شركة بأنه باع سكر بزيادة عن التسعير وقضت محكمة
أول درجة ببراءة المتهم استنادا الى حسن نيته اذ لم يستهدف الحصول
على فائدة غير مشروعة غير ان محكمة استئناف باريس الغت حكم البراءة
وقالت في حكمها ان جريمة البيع بأكثر من التسعير تستلزم فضلا عن

(٨) حكم محكمة طنطا العسكرية فى القضية رقم ١ جنح عسكرية طنطا سنة ١٩٥٢
ومنترة الأحكام العسكرية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٥٢ .

(٩) محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة فى ١١ يناير سنة ١٩٦٢ ، اللجنة ٢٥
أمن دولة سنة ١٩٦١ قسم ثانى المنصورة .

وراجع الدكتور مصطفى كامل كيرة المرجع السابق ص ١٧٠ .

الفعل المادى قصدا جنائيا" وهي نية يمكن استخلاصها من وقائع الدعوى (١٠) .

وقضت محكمة السين فى اربع احكام اصدرتها بان الجرائم التى انشاها قانون اول يوليو سنة ١٩٣٧ وصى مجاوزة التسعير عن الاسعار السارية فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧ ما لم يصدر استثناء من هذه الاسعار من لجنة التسعير هذا القانون لم ينشئ جريمة مادية بحتة ولكنها جرائم تخضع للاحكام العامة فى القانون الجنائى وهو ما يستلزم توفر الركن المادى بمجاوزة الاسعار وعنصر العمد وهو سوء النية الذى يتحقق من الحصول على فائدة غير مشروعة (١١) .

كما يتضح من احكام المحكمة العليا فى الاتحاد السوفيتى انها تأخذ بفكرة القصد العام فى جريمة المضاربة وهي جريمة تقابل عقدنا التسبب فى ارتفاع الاسعار أو انخفاضها والتى نص عليها الامر العسكرى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التحكم فى الاسعار - وقالت المحكمة ان نية التأثير على الاسعار يمكن استخلاصها من الظروف المحيطة بالواقعة وهي حيازة المتهم لكمية من البضائع تزيد عن حاجته وحاجة أسرته (١٢) .

وفى قضية ضبط شخص فى جمهورية جورجيا بالاتحاد السوفيتى يحوز ١٠٩٠ زوجا من جوارب السيدات وشهد الشهود بانه كان يبحث عن مشتر لهذه الجوارب الا ان البوليس فاجأه بالقبض عليه وعاقبته محكمة اول درجة بالحبس خمس سنوات مع حرمانه من الحقوق المدنية ولكن محكمة الاستئناف الغت الحكم وقضت بالبراءة . غير ان المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى قضت - بعد ان طعنت النيابة فى هذا الحكم - بانه ليس ثمة مبرر لتبرئة المتهم والغت الحكم واعيدت المحاكمة من جديد .

كما قضى بادانة شخص بتهمة المضاربة غير المشروعة لانه اشترى كمية كبيرة من السلع الاستهلاكية ٤٠٠ غلبة من الطباق ١٥٠ زوجة من

(١٠) محكمة استئناف باريس فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٧ جازيت دى باليه

سنة ١٩٢٧ القسم الثانى ص ٩٧ .

(١١) حكم محكمة السين فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٣٧ - دالوز سنة ١٩٣٧

سيميون تشيرلوف .

(١٢) حكم المحكمة العليا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ مشار اليه بكتاب الدكتور

مصطفى كيرة المرجع السابق ص ١٦٧ .

للخمر وغير ذلك وقد ضبطت هذه نذواته من القطار الذي استقلته من النيلة التي اشترى منها هذه المضبوطات وهو يبحث عن مشتر يبيعه هذه الاشياء بربح يعود عليه . دفع المتهم للتهمة بأنه اشترى هذه الاشياء كهدايا وقد برأته محكمة أول درجة قاسيسا على أن الفعل لا يكون جريمة قاتل في رفع الاسعار ولكنه ينطوي على مخالفة لوائح الاتجار الا أن المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي ألغت الحكم واعادت المحاكمة .

اما اذا تبين من ظروف الواقعة أن المتهم موطن مخلص فانه من اليسر نحض القرينة التي تقوم في حقه من حيازته لكميات تفرق حاجته وأنه اشترىها بقصد الربح . وبناء على ذلك ألغت المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٤٩ حكما عاقب شخصا عن جريمة المضاربة غير المشروعة وكان هذا الشخص قد ضبط اثر عودته الى طشقند في رحلة عمل الى موسكو وعمر يحمل ٢٢ زوجا من الاحذية الكاروتش خاصة بالاطفال وشهد الشهود بأن اصديقاء في طشقند طلبوا منه ان يحضر لهم هذه الاحذية والتي لم تكن متوفرة في المدينة (١٢) .

رأى يرى ان جرائم التموين جرائم غير عمدية :

يذهب رأي آخر الى أن هذه الجرائم يغلب فيها انها جرائم غير عمدية ذلك لان العقاب في جرائم القانون العام انما يرتكز من ناحية على درجة توافر القصد الجنائي لدى الفاعل وعلى نتيجة التصرف من ناحية اخرى ، اما في الجرائم الاقتصادية بصفة عامة فان المشرع يكتفى فيها بوقوع النتيجة الاجرامية أو بسلوك الجاني هذا السلوك الذي يتناقض مع اوامر المشرع دون حاجة لان يقترب بذلك قصد جنائي (١٤) .

ويجد هذا الرأي سنداً له من حكم محكمة النقض المصرية إذ قضت في جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر بانها لا تختفى بجعل المتهم هذا السعر

(١٢) قضية كارتسوف سنة ١٩٥٠ وجميع هذه الاحكام وغيرها واردة في مؤلف ريبه دافيد وجون هازار - القانون السوفيتي الجزء الثاني صفحة ٢٠ وما بعدها .
(١٤) جان مازار ٢٧ ، كابينيس صفحة ٧٦ ، د. نجيب حسنى اذ يقول بأن هذه الجريمة لا تقوم بغير ركن معنوي يتخذ الخطأ غير العمدى على الاقل صفحة ٦٦٤ .

ما دام في وسعه الوقوف عليه ويعنى ذلك ان هذه الجريمة لا تقتطّب قصدا جنائيا ولكن تقوم بالخطأ غير العمدى (١٥) .

راى يرى ان جرائم التموين جرائم مادية بحتة :

ويعرض انصار هذا الراى لفكرهم .

ففيما يتعلق بقوانين تنظيم الاسعار ، بدأت جريمة الاسعار جريمة عمدية الى ان صدرت قوانين او ليوليو سنة ١٩٣٧ وما بعدها حيث اتبع المشرع سياسة تثبيت الاسعار فاختلف الراى في اول الامر . فكانت المحاكم تقضى ببراءة من لم يثبت في حقهم القصد الجنائى (١٦) ولكن تفسيرا آخر قاد المحاكم في اتجاه عكسى ايدته بعد ذلك محكمة النقض الفرنسية فقضت بان سوء النية ليس ركنا في الجريمة التى تحتاج من مجرد عدم الملاحظة الارادى لنص قانونى مفترض دائما العلم به . واضطرد قضاؤها على ذلك (١٧) .

وبهذا أصبحت جريمة البيع بأكثر من السعر المقرر جريمة مادية لا اعتبار فيها الا للركن المادى وهو مجرد البيع بالزيادة . كما قضت بمثل ذلك فيما يتعلق بمعظم جرائم الاسعار الواردة في مرسوم (٢٤٨٣ - ٤٥) الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ مثل جرائم الاعلان عن الاسعار (١٨) ، ويؤيد الشراح في فرنسا هذا الاتجاه فقد ذهب البعض الى انه لا يتطلب لتكوين هذه الجريمة اى قصد جنائى او سوء نية من جانب المتهم ، ولا يهم كثيرا ان تكون الزيادة في الاسعار لم تؤد الى زيادة في الربح و لان المتهم لم يفعل الا ان عكس على اسعاره اثر الارتفاع المسموح به لمورده والذي حمله اياه ، فحسن النية ليس له تأثير الا كظرف مخفف .

ويستند انصار هذا الراى الى حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٥١/٥/٧ مجموعة احكام للنقض من ٢ رقم ٣٨٥ من ١٠٥٥ .

(١٥) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ صفحة ٤٩٧ ،

(١٦) راجع الدكتور عبد الرؤوف مهدى المرجع السابق من ١٨٣ .

وراجع ميريل ورويتنى من ٤٢٠ والدكتور عمر السعيد رمضان الركن المادى في المقاتلات من ١٦١ .

، والذي قضى بأن جريمة استخدام مواد تموينية في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير الوارد بيانه في البطاقة يكفي فيها وقوع الفعل من المتهم وهو عالم به .

نقد فكرة الجريمة المادية :

لواقع ان فكرة الجريمة المادية التي يرى بعض الفقهاء ادراج المخالفات الاقتصادية بينها لا تستند الى اساس سليم ، اذ مضمونها استناد الفعل الى ارادة الفاعل دون خطأ شخصي كما يحدث في حالات المسؤولية الموضوعية ، وذلك برغم ان تلك الحالات الاخيرة قد ورد النص عليها على سبيل الحصر (١٩) . فالمبادئ القانونية تحتم ضرورة توافر الخطأ في حق المتهم سواء كان الخطأ عمديا أو غير عمدي ، حتى يمكن مساءلة الفاعل وتوقيع الجزاء الذي فرضه المشرع . وعنصر الخطأ ضروري ليس فقط في الجناح والجنايات بل ايضا في المخالفات ايا كانت طبيعتها . فالمخالفات التنظيمية التي تهدف الى حماية مصالح ادارية تعد ايضا من قبيل الجرائم ، ما دام المشرع قد فرض جزاء جنائيا على مرتكبيها وجعل الاختصاص بنظرهما للمحاكم القضائية . فلا يوجد مبرر لاستبعادها من نطاق المبادئ العامة في المسؤولية الجنائية ، والتي تتطلب ضرورة توافر عنصر الخطأ حتى يسأل الجاني عن فعله . وعلى قبيل الجرائم التنظيمية اذ تهدف الى حماية النظام العام الاقتصادي ، وعلى ذلك فلا محل لنقول باستثنائها من الاحكام العامة التي تحكم المسؤولية الجنائية .

ولما كانت المخالفات والجناح البسيطة كثيرة الوقوع ، فلا شك في ان اثبات العنصر المعنوي قد يؤدي الى عرقلة الاجراءات . لذلك جرى قضاء النقض عندنا على ان ركن الخطأ يفترض في الجرائم التموينية بحيث يقع على عاتق المتهم عبء نفي هذا الركن . وتختلف طبيعة هذا الافتراض عما هو عليه بالنسبة لحالات المسؤولية الموضوعية حيث يكون افتراض ركن الخطأ مطلقا بحيث لا يجوز اثبات ما يخالفه ، اما في الجرائم التموينية ، فمقتضى مذهب القضاء ان هذا الافتراض القضائي يقصد به مجرد نقل عبء الاثبات الى عاتق المتهم الذي يحق له ان ينفي الخطأ العمدي أو غير العمدي بالاسانيد المختلفة .

(١٩) راجع المذكرة من عثمان المراجع السابق ص ١٢٥ .

ونقض ايطالي ٢٤ يوفية ١٩٥٧ ، ١١ يوفية ١٩٥٧ ، ٢٤ مارس ١٩٦٥ ، فكرت في انغوليزي ، المراجع السابق ، ص ٢٩١ .

الرأى الذى نعتنقه :

ان الجرائم التمرينية جرائم من صنع المشرع ونشأت بمناسبة ظروف انتصادية وان القصد الجنائى فى هذه الجرائم اثار كل هذا اللبس والخلاف لعيوب فى الصياغة التشريعية ونهيب بالمشرع طالما ان هذه الجريمة من صنعنا ان يكشف عن القصد الجنائى فيها أو على الاقل ان تكون نصرة واضحة بما لا يدع معه مجالا لى القصور أو الالتباس أو الغموض والجريمة التمرينية بحالتها الراهنة هى جريمة عمدية ذات قصدا جنائيا عام وهذا ما استقر عليه القضاء ووضحه بجلاء .

من هذا ما قطع به القضاء جريمة بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر الجبرى انما لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام .

(نقض ١٠/٩/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٣٧) .

ونقض ٢٠/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١١٦) .

وما قضت به محكمة النقض ايضا بجلسته ٢٦/٣/١١٧١ الداعن ١٩٦٨ س ٢٢ ص ٢٣٠ مجموعة المكتب الذى جنائى .

ان جريمة انتاج مخبر ناقص الوزن لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

وعلى هذا نخلص مما تقدم ان الاجرام التمرينية جرائم عمدية ذات قصد جنائى عام ما لم يتطلب المشرع أو بنص صراحة على غير ذلك .

اثر الباعث والجهل بالقانون على الركن الماتوى

فكرة الباعث :

الباعث هو تصور الذاية ، او هو فى عبارة اخرى الدافع الى اشباع الحاجة ، وهو نشاط نفسى يتعلق بالغاية ولا شأن له بالغرض (٢٠) .

الاهمية القانونية للباعث والغاية :

المبدأ المستقر فى التشريعات الجنائية الحديثة ان الباعث والغاية لا يحسبان بين عناصر القصد الجنائى ، وان كانا نبيلين فهما لا ينفانه (٢١) .

(٢٠) راجع النظرية العامة للقصد الجنائى للدكتور محمود نجيب حسنى ص ٢٠٤ وراجع الدكتور رمسيس بهنام القسم الخاص ص ٥٢ .

(٢١) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٠٤ .

وراجع تالى ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٥٤ ص ٧٠ ، ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ج ١ رقم ٦٨ ص ٨٨ ، ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ج ٢ رقم ١٥٥ ص ١٦٣ ، ٩ مايو سنة ١٩٢٩ ج ١ رقم ٢٥٠ ص ٢٩٥ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ج ١ رقم ٣١٨ ص ٣٦٢ ، ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ ج ٢ رقم ٢٦٢ ص ٣٢٧ ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ج ٢ رقم ٣٦٨ ص ٦٠٢ ، ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ج ٣ رقم ١٧٠ ص ٢١٧ ، ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ ج ٣ رقم ٣٠٨ ص ٤١٣ ، ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ ج ٣ رقم ٣٨٢ ص ٤٨٤ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧ ج ٤ رقم ٧٧ ص ٦٩ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٩٩ ص ٣٨٧ ، ١٩ مايو سنة ١٩٤١ ج ٥ رقم ٢٣٦ ص ٥١١ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ج ٥ رقم ٣٢٨ ص ٦٠١ ، ١٣ أبريل سنة ١٩٤٢ ج ٦ رقم ٣٨١ ص ٦٤٣ ، ٢١ يناير سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٢٩٨ ص ٢٩٤ ، ١٠ أبريل لسنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٢٣٣ ص ٤٥٥ ، ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٥١ ص ٤٨٥ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ج ٧ رقم ٤٢١ ص ٤٠١ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١ رقم ٢٢٩ ص ٧٠٥ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ص ١٢٧ رقم ١٢٧ ص ٢٤٥ ، ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ ص ٢٦ رقم ٢٨٨ ، واول يناير سنة ١٩٥٢ ص ٣ رقم ١٢٧ ص ٢٦٢ ، ١٢ مارس ١٩٥٢ ص ٢ رقم ٢١٤ ص ٥٧٨ ، ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ ص ٢ رقم ٢٢٤ ص ٦٠٣ ، ٢٢ يونية سنة ١٩٥٤ ص ٥ رقم ٢٦٤ ص ٨١٧ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

وهذه دليل ذلك ان اشباع الحاجة في ذاته ، اى « الغاية » ليست له الصفة غير المشروعة في حكم القانون فلا يمكن أن تخلع الصفة الجنائية على النشاط انفسى وهذا النشاط هو للبائع في حين لا تصادفنا .

البائع في الجريمة التجهيضية :

استنقر قضاء النقض على انه :

في جريمة الامتناع عن البيع مع توفر حيازة السلعة اذ تتحقق الجريمة من مجرد الامتناع ولا يسار الى البحث في امر الاباحة المستحقة من التنظيم القانونى لتداول السلعة او الى انتفاء القصد الجنائى لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعتول بين عملائه للسلعة موضوع المطالب الا اذا انتفى من جانيه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا (٢٢) كما قضت محكمة النقض ايضا بان جريمة

من ٦ رآم ٩٣ س ٢٧١ ، ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ س ٦ رقم ٢٠٠ من ١٠٠٢ ، ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ س ٩ رقم ٢١٨ من ٨١١ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ٢٥٢ من ١٠٤٤ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ٢٦٦ من ١٧٠٩٨ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ س ١٤ رقم ١٢٨ من ٧٦٨ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٢٤ من ٦٢٧ ، ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ من ١٦ رآم ٩٢٥ ، ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١١٩ من ٦٥٨ ، ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٢٠٩ من ١١١٥ ، ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رآم ٢٠٦ من ١٠١٢ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٧٥ من ١٢٩١ ، ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٣٠ من ١٧٦ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ١٤٦ من ٧٢١ ، ٩ يونيو سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رآم ١٧١ من ٨٥٣ ، ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٩٥ من ٣٥١ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٢٤٩ من ١٠٤٢ ، ١٨ يناير سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٩ من ٧٨ ، ونقض ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ من ٢٩٢ .

الطعن رقم ٤٧ س ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ من ٥١٠ .

الطعن رقم ٢١٦ س ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ من ٦٩٥ .

الطعن رقم ١٦٤١ س ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ س ٢٩ من ٢٧٥ .

الطعن رقم ١٥٢١ س ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ من ٢٤ .

الطعن رقم ٥٦٨٢ س ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٩ (لم ينشر بعد) .

(٢٢) حكم النقض في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٦ الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق

السنة ١٧ العدد الثانى صفحة ٤٨٧ .

استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله فتتحقق بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم يحاكم به دون حاجة الى البحث عن البواعث التي دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهى عنه (٢٣) . ونجد تأييد لقضاء النقض في مذكرة مكتب الاحكام العسكرية في قضية امتناع عن البيع قضى فيها بالبراءة على اساس ان التهم لم يطلب سعر ازيد من الثمن المقرر له فلا وجه لنسبة الامتناع عن البيع اليه ولكن المكتب رفض التصديق على هذا الحكم واعادة المحاكمة استنادا الى ان الامتناع عن البيع محمول بحكم الاصل على الطمع بقصد الحصول على ثمن للسلعة اكثر من سعرها المحدد للربح والربح لا يتأتى الا بتصرف السلع لا امساكها ومنع السلعة عن المشتري خروج على الاصل من مقتضى التجارة وهو لا يكون الا بقصد الربح المجاوز للقانون . وبعد هذا الرأي لجوء الى فكرة الباعث وربطاً للقصد في الامتناع عن البيع بزيادة السعر وليس من مجرد الامتناع ذاته (٢٤) .

صعوبة حين تخلق الصفة الجنائية على القصد الجنائي لانه نشاط نفسى اتجه الى غرض غير مشروع . والفرق بين الباعث والغاية ان الاول كيان نفسى في حين ان الثانية طبيعة موضوعية وهى تمثل وجودا حقيقيا اما الباعث فهو يمثل الانعكاس النفسى لهذا الوجود أى تصور و استمداد الدافع منه لتوجيه النشاط النفسى .

وان كان الباعث دورا اساسيا في توجيه القاضى حين يستعمل سلطته التقديرية في تحديد العقاب ، ذلك انه يكشف عن مقدار الخطورة التى ينطوى عليها شخصية الجانى ، فمن يدفعه الى جريمته باعث نبيل هو بغير شك اقل خطرا على المجتمع من يدفعه الى الجريمة ذاتها باعث سيئ ، ومن ثم كان الباعث النبيل حاملا للقاضى على الهبوط بالعقاب في حدود سلطته التقديرية وكان الباعث السيئ حافزا على تشديد العقاب في الحدود ذاتها .

الجهل بالقانون والخطا فيه

القاعدة العامة أن الخطا في القانون لاينفى القصد الجنائى فالعلم

(٢٣) نقض ٧ مايو سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٢٤٩ سنة ٢١ ق مجموعة احكام النقض في خمسة وعشرين عاما صفحة ٤٥٣ .

(٢٤) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الاسماعيلية الجنتة رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٨ عسكرية اول الاسماعيلية ومذكرة مكتب الاحكام العسكري في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٩ بالناء الحكم واعادة المحاكمة . مشار اليه بكتاب المستشار مصطفى كيرة المرجع السابق ص ١٨٤ .

بأحكام قانون العقوبات مفترض لدى كافة الأفراد ، هذا بخلاف الخطأ في القوانين الأخرى فهو مفترض إذ يأخذ حكم الخطأ في الواقع .

وقد اتجا فريق من الفقهاء الى القول بأن الجرائم الاقتصادية لا تخضع للقاعدة السابقة ، وذلك بحجة أن القوانين واللوائح والقرارات الاقتصادية بصفة خاصة في مجال التمويل - كثيرة ومتعددة بتطبيقاتها مما يصعب إزاءه على الأفراد الملزم بأحكامها (٢٥) .

ويرى بعض الفقهاء - وبصفة خاصة في بلجيكا - أن الخطأ في القواعد التي تتضمنها القوانين الاقتصادية يعتبر من قبل الخطأ الذي لا يمكن تجنبه ومفهوم هذه الفكرة الأخيرة أن القاعدة الخاصة بعدم جواز التمسك بالجهل بقانون العقوبات يرد عليها استثناء مؤداه أن القاعدة لا تسري إذا وجد الفرد في حالة استحالة مطلقة تحول دون تعريفه بقواعد القانون كما في حالة القوة القاهرة والأكراه . وتتقرب من هذه الحالة الأخيرة ما إذا استحال على الفرد معرفة وفهم نصوص قانون العقوبات بعد اتخاذ الاحتياطات الضرورية لتحقيق ذلك كأن يكون قد استعلم بنفسه من السلطات المختصة ، وإفادته في هذا الشأن ولكنها شاركت في ذات الخطأ ، فالعدالة تتطلب حينئذ عدم جواز مساعلة الانتفاء عنصر الخطأ (٢٦) .

وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا الرأي في أحكام كثيرة قضت بتبرئة رب عمل في تهمة تسجيل عقود العمل الخاصة بالعمال التابعين له نظرا لعدم موافقة المصلحة المختصة بذلك ، نقض فرنسي ٢٦ يناير ١٩٥٦ ذكر في ميرل وفيتو ، المرجع السابق ص ١٣٤ . كما أيدت بعض المحاكم الجزئية هناك هذا الاتجاه فقضت إحدى هذه المحاكم بتبرئة صيدلي اتهم في جريمة غش تجاري ، واستند الحكم الى أن المتهم اتخذ من جانبه الاحتياطات الضرورية لتجنب الخطأ فاستعلم من معمل الأبحاث كما استشار إدارة التفتيش التجاري مما ينفي ركن الخطأ محكمة السبن الجزئية في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٦ ، ذكر الحكم في ميرل وفيتو (المرجع السابق ص ٤٣٤) ومع ذلك فقد عدلت المحكمة العليا الفرنسية حديثا عن هذا الاتجاه (نقض فرنسي ١٤ فبراير ١٩٦٢ ، ذكر في ميرل وفيتو ، المرجع السابق ص ٤٣٤) .

(٢٥) راجع الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ١٢١ .

وليفاسير ، المرجع السابق ص ١٩٧ ، وباير المرجع السابق ص ٥٦ .

(٢٦) راجع في عرض هذه الآراء ميرل وفيتو ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

وقد أخذ بهذا الاتجاه القضاء البلجيكي مستندا الى معرفة وفهم
مبادئ قانون العقوبات الاقتصادي أمر يصعب على الافراد ، وبالتالي
فالخطأ في تلك الاحكام يحد من قبيل الخطأ الذي لا يمكن تجنبه (٢٧)

ويرى جانب آخر من الفقه ضرورة التمييز بين المهنيين ممن يقتضى
عملهم الالزام بالقوانين الاقتصادية فلا يقبل الدفع من قبلهم بالجهل
بأحكام تلك القوانين ، وغير المهنيين الذى يتكون اتصالهم بالقوانين
الاقتصادية بصفة عرضية . فالمستهلك لا يلتزم الا بمعرفة الخطوط العامة
للقوانين الاقتصادية ولا ينترض علمه بالجزئيات والتفصيلات التى تتضمنها
تلك القوانين . فاذا أقبل على اجراء يتعلق بالتفصيلات ووقع فى خطأ رغم
التجائه الى سلطة مختصة محل ثقة لافادته فى ذلك الشأن فانه يغتفر
لانتهاء القصد الجنائي (٢٨) .

واتجه رأى آخر الى القول بأن القصد الجنائي يتطلب انصراف
العلم الى أن الفعل يتناقى مع أغراض المجتمع . وهذا ما يصعب تحقيقه
بشأن الجرائم الاقتصادية نظرا لان منافاتها للقيم الادبية لا زال محل
شك .

موقف القضاء المصرى :

محكمة النقض فى مصر فقد جرت فى أحكامها على أن اعتذار المتهم
بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل منه وأن الجهل بالقانون العقابى والقوانين
الكاملة له ليس بعذر ولا يسقط المسئولية (٢٩) . كما قضت بأنه لا يقبل
من المتهم الاعتذار بأنه لم يبيع الا أنه كان يجهل السعر المقرر ما دلم فى وسعه
الوقوف على السعر من المصادر المبينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية
التي يعلن بها جدول التسعير (٣٠) .

(٢٧) راجع الدكتور امال عثمان المرجع السابق ص ١٢٠ .

وايفاسير المرجع السابق ص ٢٩٨ .

(٢٨) راجع فى عرض تلك الآراء الدكتور محمود محمود مصطفى الجسرايم
الاقتصادية المرجع السابق ص ١٠٧ ، ايفاسير ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ ، وبابير
المرجع السابق ص ٥٦ .

(٢٩) نقض ٢١ يناير سنة ١٩٧٢ الطعن ١٢٢١ سنة ٤٢ ق مجموعة الكتب
الذى المدة ٢٤ العدد الاول صفحة ٧٨ .

(٣٠) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ طعن رقم ٦٠١ ص ١٩ ق مجموعة الاتواعد
القانونية التى أقرتها محكمة النقض فى خمسة وعشرين عاما صفحة ٣٧٠ بند ١٧ .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه يبيع الدقيق الذي حاز منه قدرا ضخما - على وجه الاعتياد - وإن ما باعه يوم الضبط كان جزءا مما حازه بقصد الاتجار وأنه أقر بذلك متسذرا بجهلة القانون - مما لا يقبل التذرع به - وكان لما حصله الحكم من اعتراف الطاعن أصله الثابت في الأوراق على ما يبين من المبررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه الدقيق الفاسخ في محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك ، يكرن قد طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٧ وجلسة ١٣/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢١)

وقد أخذ بعض المحاكم الجزئية بأن الجهل بالقانون لا ينهض عذرا ومن ذلك حكم محكمة الجنج المستعجلة في الاسكندرية جلسة ١٣/٢ لسنة ١٩٦٨ في القضية رقم ١١٦٢ لسنة ١٩٦٧ الملشعة والقضية رقم ٢٣٥٤ لسنة ١٩٦٧ جنج باب شرقي جلسة ٢٥/١١/١٩٦٧ .

على أن بعض المحاكم الأخرى قد اتجهت للنظر إلى المتهم وحرفته ومدى ثقافته . فمن ذلك نجد حكم محكمة الجنج المستعجلة بالاسكندرية في القضية رقم ٣٨٠ الدخيلة جلسة ١٦/٣/١٩٦٣ .

على أن بعض المحاكم الأخرى قد اتجهت للنظر إلى المتهم وحرفته ومدى ثقافته . فمن ذلك نجد حكم محكمة الجنج المستعجلة بالاسكندرية في القضية رقم ٣٨٠ الدخيلة جلسة ١٩/٢/١٩٦٣ .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من ظروف الواقعة وملابساتها أن المتهم سيدة لا تعرف القراءة والكتابة . وأنها بالتالي لا تعرف الاسعار المقررة ، ومن ثم كان يتعين على مخزر المحضر أن يناقش المتهم في سعري السلعتين (الكوسة وأبازنجان) محل المحضر وأن يفهمها أحكام القانون لا أن يتصيدا اصطايادا ، بحيث لو أصرت على البيع بالسعر الزائد كان له بل عليه أن يحرر لها المحضر المناسب لأن دفعها الاتهام بعدم معرفة القراءة أو التسعيرة دساع ينفى في حقها قيام القصد الجنائي في جريمة العرض للبيع بسعر زائد على المقرر ، كما أن مناقشة البائع الجاهل في السعر هي وحدها التي تكشف عن هذا القصد فيما لو أصر على السعر الزائد المعلن ، فإذا كان ذلك وكان الثابت أن نشاط محرر المحضر قد وقف عند ضبط ورقة السعر المعلن ، فإن المحكمة لا يسعها إلا أن تأخذ بدساع الكاشف عن حسن نيتها وتخلف القصد الجنائي لديها .

كما اتجهت بعض الأحكام إلى التماس حسن نية المتهم إذا تبين

أنه ليس ممن يحترفون التجارة أو إذا كانت الواقعة تحتاج إلى فطنة لا تتوافر لديه بحكم طبيعته ، وثقافته وهو ما يؤدي إلى الخطأ من الوقائع وينتفى بذلك القصد الجنائي فهي قضية اتهمت فيها بأنها تببيع أرانب بأزيد من السعر المقرر وقضت المحكمة بالبراءة لأن المتهم تمسكت منذ الرحلة الأولى بأنها أخطأت في الحساب وباعت الأرانب بسعر الرطل ٥٦ قرش ولكنها أخطأت في التضريب وأن الخطأ في الحساب والجهل بالتضريب ينفي القصد الجنائي لأن أي انسان عرضة للخطأ في الحاسبة أو تضريب السعر (٢١) .

وقضى بالبراءة في قضية اتهم فيها جزار ببيع لحم بتلو مشفى بأكثر من التسعيرة تأسيسا على أنه كان يتعين على محرر المحضر وقد أجرى محاولة انشاء بالآلة وهي الوحدة المسعرة حتى يمكن للمتهم أن يراقبه ولكنه أعاد الوزن بالجرامات (٢٢) .

وفي قضية أخرى مماثلة قضى ببراءة متهم في قضية بيع بأكثر من التسعير لأنه كان يتعين على مفتش التموين أن يجري محاولة الشراء بالوزن - بالكيلو - أي في حدود ما رسمه القرار ، أما وقد أجراها بالكيل بالقدح فانه من الصعب على المتهم وهي أمي أن يحول القدر من الكيل إلى الوزن ثم يجري حساب للثمن (٢٣) .

الخطأ غير العمدى في جرائم التموين :

أن الشرع في قوانين التموين لم يخصصها بقواعد تخالف القواعد العامة فإن جرائم الإهمال متصورة .

ويتحقق الإهمال بأن يكون الجاني لم يتخذ الحيطة أو الحذر في أمر ما ومعيار التحقق لذلك هو الرجوع إلى سلوك الشخص العادى في مثل الأحوال التى ينسب فيها الإهمال للفاعل لنرى كيف يكون سلوكه (٢٤) .

(٢١) محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة الجئة ١١١ سنة ١٣٦١ قسم أول المنصورة في ١٥ فبراير ١٩٦٢ .

(٢٢) محكمة أمن الدولة الجزئية الاسكندرية الجئة ٢٢٠ سنة ١٩٦١ عطارين في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ .

(٢٣) محكمة أمن الدولة الجزئية الاسكندرية في ٦ يناير سنة ١٩٦١ الجئة ٢٧ سنة ١٩٦١ محرم بك .

(٢٤) راجع الاستاذ عزت عبوة المرجع السابق ص ٨٤ .

وعلى ذلك هل تتحقق جرائم التموين والتسعير الجبرى بالاهمال ؟

بمراجعة النصوص التشريعية التى تناولت هذه الجرائم على كثرتها لم نجد سوى أمثلة قليلة تفيد تحقق الجريمة التموينية أو التسعيرية بالاهمال .

الأول (٣٥) - يتناول بالعقاب كل تاجر جملة أو تجزئة يتسبب باهماله وعدم احتياطة فى ضياع كمية من مواد التموين التى تخضع لاحكام القرارات التموينية الخاصة .

الثانى (٣٦) - ويشمل بالعقاب النوط بهم تنفيذ الرسوم ١٦٢ / ١٩٥٠ المعدل والقرارات التنفيذية له وهم مأمورى الضبطية القضائية المختصين عن تعمد الاهمال فى الاشراف والمراقبة اذ أدى ذلك الى وقوع جرائم تسعيرية بناء على اهمال أو الاغفال فى التبليغ ونفس الجريمة فى الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

الثالث (٣٧) - يتناول بالعقاب كل من اهل فى اخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار اليه فى المادة ٢٨ بالتزام اصحاب المهن وائتراضهم بالحصول على الغزل برد ما يكون لديه عند الغاء الترخيص له ايقافه .

ويتعين أن يثبت الاهمال فى حق الفاعل بأى صورة من صور الاهمال المنصوص عليها ويكون ذلك بالرجوع الى سلوك الشخص العادى فى ظروف مناسبة ومماثلة لظروف الفاعل لنرى كيف يكون سلوكه .

جرائم التموين والاسباب المانعة للمسئولية :

انتهينا فيما سبق الى أن جرائم التموين لا تختلف عن جرائم القساون العام من حيث أن المسئولية عنها لا تتحقق الا اذا ثبت توافر الركن المادى والركن المعنوى . ويقرتب على ذلك أن كافة الاسباب التى تؤدى الى امتناع المسئولية تسرى أيضا على الجرائم التموينية لذلك تمتنع

(٣٥) قرار ٨ لسنة ١٩٤٨ الموقائع المصرية ١٩٤٨/١/٢٥ وزارة التموين .

(٣٦) مادة ١٩ من المرسوم بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ وأيضا نص المادة ٦٠

المرسوم بقانون ٦٥ لسنة ١٩٤٥ .

(٣٧) نص المادة ٥١ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وبديل الى الالتزام من

المادة ٢٨ من ذات القانون .

مسئولية المتهم في جريمة من جرائم التعمين . إذا ثبت أن ارتكابها كان ناتجا عن اكراه مادي أو معنوي أو قوة قاهرة أو غلط في الوقائع أو في قانون آخر غير قانون العقوبات . كما يستفيد المتهم من أسباب الإباحة التي ترد على الركن المادي فتمنع قيام الجريمة كما في حالات الدفاع الشرعي وأداء الواجب واستعمال الحق (٢٨) .

وقد قضت محكمة النقض :

فقضت بأن جريمة الامتناع عن ممارسة التجارة على الوجه المعتاد المقاب عليها بالمادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا تقوم في حق التاجر المرخص له في ذلك ، لقيام عذر جدي ألم به أو مبرر مشروع لحق بتجارته . وقد ضرب القانون مثلا لهذا العذر ، قيام العجز الشخصي بالتاجر ، أو ثبوت الخسارة التي تصيبه من الاستمرار في عمله . ويبين مما أشار إليه الشارع بخاصة أو مما أوجبه بعمامة أن من هذه الاعذار الجدية ما لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد وليس على الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصنحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله . ولأن الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغيره القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . فهني وجد أحدهما بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدي إلى الجهة المختصة ، وانتهت إلى سلامته يتعين عليها قبوله . وإذا دفع بها أمام محكمة الموضوع يتعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا ما صح لديها قيامه ، وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد تواغر له المبرر الذي يجعله خارج نظام التأثيم والعقاب (٢٩) .

(نقض ١١/١٠/١٩٦٥) .

وعلى هذا تمتنع المسئولية في الجريمة الاقتصادية بجميع الأسباب المعنوية الراجعة إلى انعدام الاهلية الجنائية ، وهي صغر السن والجنون ، كما تمتنع بسائر الأسباب الأخرى المادية أو المعنوية التي تصيب الإرادة بعيب تتعطل به ملكة الاختيار لدى المتهم أو تنعدم ، وذلك مثل الإكراه

(٢٨) راجع الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ١٢٦ .

وراجع الدكتور فتيل مدحت سالم المرجع السابق ص ٦٨ وما بعدها .

(٢٩) راجع حكم النقض أم ينشر سابق الإشارة إليه بشأن التوقف عن الإنتاج .

المادى ، والقوة القاهرة ، والحادث الجائى ، أو الاكراه المعنوى وحالة الضرورة .

وتتعدم الجريمة الاقتصادية ، كما تمتنع مسئولية المتهم عنها بداهة اذا تخلف عن العناصر المكونة لها وركنها المعنوى .

وينتفى الركن المعنوى فى الجريمة الاقتصادية أولا بانتفاء علم انتهم بماديات الواقعة الاجرامية فى الحالة التى يتطلب فيها نص القانون صراحة الخطأ العمدى مضمونا للركن المعنوى وهو ينتفى ثانيا بانتفاء الخطأ غير العمدى عن سلوك المتهم . فى الحالة التى تكون فيها هذا الخطأ هو جوهر الركن المعنوى بنص القانون كذلك ، أو فى الحالة التى تتداخل فيها الحدود بين صور الركن المعنوى كالخطأ العمدى والخطأ غير العمدى ، ليكون جوهر واحد لا يتجزأ هو وهذا الخطأ الجنائى على الوجه العموم .

المسئولية عن فعل الغير فى الجرائم التمييزية :

اذا توافر الركن المادى والمعنوى تحمل الجانى الآثار القانونية التى تقترب على فعله وهو ما يطلق عليه المسئولية الجنائية . والاصل أن المسئولية الجنائية شخصية أى أن الجانى لا يسأل عن الفعل الاجرامى إلا اذا ثبت ارتكابه لهذا الفعل وقد خرج المشرع عن هذه القاعدة فى الاحوال الاستثنائية فقرر مسئولية بعض الافراد عن جرائم لم يسهموا فيها وهو ما يطلق عليه المسئولية عن فعل الغير . وقد تميزت جرائم التمييز والتسعر بهذا النوع من المسئولية .

فقد وجد مفهوم المسئولية الجنائية عن فعل الغير تطبيقا كبيرا فى ميدان قانون العقوبات الاقتصادى الى حد أن قال بعض الفقهاء عنها انها غدت تشكل قاعدة عامة أو قاعدة أصلية فى القانون المذكور (٤٠) .

وظهر الاتجاه الى توسيع نطاق هذه المسئولية فى التقارير التى قدمت الى المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات الذى عقد فى روما عام

(٤٠) راجع المسئولية الجنائية عن فعل الغير للدكتور محمود عثمان الهشوى

رسالة الدكتوراه ١٩٦٩ ص ٢٢٨ .

والمجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٥٢ ص ٢١٢ ، ٤٠٩ ، ٤٢٧

على التوالى .

١٩٥٣ والتي أدت إلى إصدار توصية في هذا الشأن (٤١) وكان الاستاذ أندريه فيتي أكثر أعضاء هذا المؤتمر حماسا لاقتراف فكرة المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في قانون العقوبات الاقتصادي على نطاق واسع . ونراه يقول (ان الاعتماد بتركيب عقاب أكثر شدة وأبلغ فاعلية قد أدى إلى وجوب انسحاب العقاب المقرر أصلا للفاعل المادي للجريمة إلى غيره . وقد بدأ هذا الاهتمام بوضوح وبصفة خاصة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لقوانين ولوائح الصناعة والعمل مما أدى إلى اتساع مفهوم المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ، ذلك أن صاحب العمل إنما يباشر صناعته وينظم إنتاجه بواسطة موكبيه أو تابعيه (ومن ثم فإنه لكي يكون الالتزام بالنصوص القانونية المنظمة للنشاط المهني فعالا ، يجب أن يكون الشخص المسئول جنائيا عن الإخلال بهذه النصوص وهو ذلك الشخص الذي يملك أعمال الوسائل المادية المنتجة أو المؤثرة في الإنتاج والتي تقع الجريمة بمناسبةاتها . وهذا يضمن نجاح مراقبة المسئول للإنتاج وحسن إشرافه على سير المشروع وملاحظة من يعملون فيه . ويتساءل الاستاذ أندريه فيتي ماذا يفيد ادانة عامل بغرامة باهظة إذا كان صاحب العمل نفسه بأن أهمله هو الذي سهل خطأ الفاعل المادي مما أدى إلى وقوع الجريمة : ويستطرد قائلا بأن عقاب صاحب العمل يؤكد العقاب بالضرورة صفتي الردع والمنع ، الردع لأن صاحب العمل يشعر بمدى تأثير الغرامة الفاسدة عليه ومدى قدرته على دفعها ، وذلك على خلاف التعويض المدني الذي يمكن أن يسأل عنه ويتحملة المشروع ، والمنع لأن صاحب العمل يحس بمسئوليته الكاملة عن حرفية تطبيق القوانين واللوائح التي تحكم مشروعه ووجوب احترامها (٤٢) .

المسؤولية الجنائية عن فعل الغير كوسيلة للتعبير عن حماية الوجود الاجتماعي :

لما كان قانون العقوبات الاقتصادي أداة لحماية مصالح الدولة الاقتصادية ، فإنه يبدو صورة معبرة عما يقتضيه الوجود الاجتماعي من حماية قانونية . فإذا كان النظام القانوني لا يهتم بالوجود الاجتماعي

(٤١) انظر الدكتور محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن المرجع

المسابق .

(٤٢) راجع تقرير أندريه المقدم إلى المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات

الذي انعقد في روما سنة ١٩٥٢ ، وانظر له أيضا الاتجاه الحديث في مفهوم الفاعل الأصلي للجريمة الذي تضمنه تقريره المقدم إلى المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات الذي انعقد في أثينا عام ١٩٥٧ تحت عنوان (المساهمة في الجريمة) .

نظرا لفرفيقته المطلقة أو لاحساسه من تخاية أخرى بأن الوجود الاجتماعى لا يحتاج الى نوع من الحماية الاقتصادية ، فان قانون العقوبات الاقتصادى لا يبدو هاما فى نظر هذا النظام القانونى ، بل وقد لا يوجد على الاطلاق .

ويمكن القول بأن المصلحة الاقتصادية التى يحميها المشرع فى أية دولة من الدول قد تكون مصلحة طارئة اقتضتها ظروف وقتية مثل تدخل الدولة تحت تأثير الحروب أو الازمات الاقتصادية بفرض قوانين التسعير الجبرى أو لتحديد الاستهلاك والاختذ بنظام البطاقات وحماية تموين البلاد ، فلجا المشرع الى تجريم بعض الافعال من أجل حماية المصلحة الاقتصادية التى يرمى اليها ، وتسمى الجرائم فى هذه الأحوال بالجرائم الظرفية أو الجرائم النوعية وهذه المصلحة تختلف الحال عن المصلحة الاقتصادية الثانية كتلك المصالح التى يقتضيها تحول العلاقات الرأسمالية التقليدية الى علاقات اقتصادية جديدة تزداد الغلبة والسيطرة فيها للدولة أو للمجتمع نفسه على أساس تنظيمي تصبح فيه هذه العلاقات الجديدة شرطا لا غنى عنه لقيام وتطور المجتمع فى المستقبل ، وتصبح الجرائم الاقتصادية أو فكرة التجريم بصفة عامة تمثل جزءا من سياستها الاقتصادية الثابتة ، بينما نجد الجرائم الاقتصادية الظرفية أو النوعية خاصة دول الاقتصاد الحر جرائم وقتية ويعتبر التجريم هنا ذات طابع استثنائى لا يلبيث أن يزول بزوال الظروف التى دعت اليه (٤٣) .

وفى ظل نظام قانونى آخر قد يكون للوجود الاجتماعى المرتبة الاولى أو قد يكون فى حاجة ماسة الى حماية مصالحه الاقتصادية ، وهنا يبدو قانون العقوبات الاقتصادى فى هذا النظام هاما وجوهريا (٤٤) .

(٤٣) راجع الدكتور رمسيس بهنام فى تفسيره عن الجزاءات الخاصة فى الجرائم الاقتصادية المقدم فى الحلقة العربية الافريقية للدفاع الاجتماعى الذى عقد فى القاهرة سنة ١٩٦٦ والدكتور جمال العطيفى فى تقريره عن فكرة الجريمة الاقتصادية المقدم عن الحلقة العربية الافريقية للدفاع الاجتماعى الذى عقد فى القاهرة سنة ١٩٦٦ .

(٤٤) انظر الدكتور محمود مصطفى فى الجرائم الاقتصادية فى القانون المغان المرجع السابق ص ٧ فى تأثير السياسة الاقتصادية فى قانون العقوبات ص ٧٧ فى اختلاف نطاق التجريم وجسامتها باختلاف النظم الاقتصادية ، والدكتور حسن المرصفاوى فى دراسات فى الجرائم الاقتصادية ص ٢ وما بعدها ، وانظر أيضا جورج اينامير المرجع السابق ص ٧ وما بعدها .

ولما كان نشوء قانون العقوبات الاقتصادي على هذا النحو يرتبط بالوجود الاجتماعي ، فانه لا بد أن يتضمن أحكاما استثنائية لصالح الدولة على حساب الفرد ، وكان لا بد أيضا أن يظهر في ظل هذا القانون مبدأ المسؤولية الجنائية عن فعل الغير باعتباره من المبادئ الهامة لحماية ذلك الوجود الاجتماعي .

غير أن قانون العقوبات الاقتصادي لا يرتدى ثوبا قانونيا واحدا ، بل أن أحكامه الاستثنائية من قانون العقوبات العام تختلف بقدر ما يقيمه من توازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع (٤٥) . والمسئولية الجنائية عن فعل الغير في قانون العقوبات الاقتصادي وصورة من تلك الأحكام الاستثنائية التي تهدف الى حماية مصلحة المجتمع .

العوامل التي ساعدت على اتساع قاعدة المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في مجال الجرائم التمهينية :

ان المسؤولية الجنائية عن فعل الغير حققت تطبيقا كبيرا في ميدان قوانين التموين والتسعير الجبري الى حد أنها وصفت بأنها تشكل قاعدة عامة أصلية في هذا القانون .

ونعرض الى العوامل التي ساعدت على اتساع قاعدة المسؤولية الجنائية عن فعل الغير :

(١) ضمان تنفيذ تلك القوانين .

(٢) اتساع نطاق التجريم .

(٣) خطورة الجرائم التمهينية .

نعود لذلك بالتفصيل :

(١) ضمان تنفيذ قوانين التموين : -

ان غالبية الجرائم الاقتصادية ترتكب بدافع الطمع والرغبة في الحصول على الربح غير المشروع بآية وصيلة .

[٤٥] انظر الدكتور أحمد فتحي سرور في الجرائم الضريبية والذاتية المرجع السابق ص ٢٢ وما بعدها وانظر أيضا في المصفاة الضريبية . مجلة القانون والاقتصاد . السنة الثالثة - العدد الاول . مارس ١٩٦١ ص ٤١٩ وما بعدها . والمسئولية عن فعل الغير للدكتور عثمان الهسري ص ٢٤٢ وما بعدها .

ولما كان صاحب العمل - فردا كان أم شركة هو في الغالب الذي يستفيد من الجريمة الاقتصادية ، ويجنى ثمارها ، فإن من العدل مساعفته عن أفعال تابعيه من العمال أو المستخدمين التي تقع بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح الاقتصادية ، وتحميله تبعة هذه الأعمال ، فإذا ارتكب أحد التابعين فعلا من الأفعال المذكورة فإنه لا يسأل عنه وحده ، بل يسأل أيضا صاحب العمل وكل شخص مكلف بتنفيذ القوانين واللوائح الاقتصادية (٤٦) .

ولهذه المسؤولية ما يبررها :

ذلك أنه إذا علم صاحب العمل أنه سيسأل جنائيا عن كل جريمة اقتصادية تقع من أحد التابعين داخل المنشأة فإنه سيبذل جهده للحيلولة دون وقوع هذه الجريمة بأن يحسن اختيار عماله ومستخدميه ، ويصدر إليهم التعليمات اللازمة لضمان تنفيذ القوانين واللوائح الاقتصادية ، ويتولى مراقبتهم بالإشراف عليهم أثناء تأديتهم لأعمالهم . هذا من زاوية ومن زاوية أخرى فإن المشروع يفرض عادة عقوبات مالية باهظة على مخالفة أحكام القوانين واللوائح الاقتصادية من هذه العقوبات ينوء بها كاهل العامل أو المستخدم أو قد لا تفي موارده الخاصة بأدائها ، فكان لا بد أن يتحملها صاحب العمل . والقول بغير ذلك يعني إغلات هذا الأخير من العقاب .

ومن هنا وجد مفهوم المسؤولية الجنائية عن فعل الغير تطبيقا كبيرا في قانون العقوبات الاقتصادي (٤٧) .

٢ - اتساع نطاق التجريم في نطاق قوانين التموين والتسعير الجبري :

اتسعت صور التجريم في مجال التموين والتسعير الجبري في الآونة الأخيرة .

وقد سبق أن عرضنا لأهداف التجريم في جرائم التموين والتسعير الجبري فكلما كثرت الجرائم التموينية كثرت المسؤولية الجنائية عنها .

(٤٦) راجع جورج ليفاسير المرجع السابق ص ٢١٢ .

(٤٧) أنظر أندريه فيتي في تقريره المقدم إلى المؤتمر الدولي السادس لقانون

العقوبات الذي عقد في روما عام ١٩٥٢ .

وراجع جورج ايناسير المرجع السابق ص ٢٠٧ .

٢٣ - ظاهرة الجريمة التموينية :

إذا كانت الجرائم السادية تلحق الضرر بالمجتمع تبعاً لما يحيق أفراد من ضرر ، فإن المشاء أن الجرائم الاقتصادية تلحق الضرر بالمجتمع مباشرة ثم ينعكس صداها على الأفراد ، وهي تصيب المجتمع في قوته ومستوى معيشتة ، بل وفي سعيه الدائم نحو دفع عجلة التقدم إلى الامام (٤٨) .

ففي جرائم التموين نجد أن الخطر الذي يقترب على ارتكابها خطر عام موجه في الواقع ضد النظام الاقتصادي في الدولة . على أنه قد يقترب على وقصر هذه الجرائم خطر خاص يهدد مصلحة فردية بحصول ضررها ، مثال ذلك بيع السلعة بأكثر من السعر المقرر ، فالبيع في هذه الحالة يقترب عنده خطر عام يهدد النظام الاقتصادي السائد ويقترب عنده في الوقت نفسه خطر خاص يمس مصلحة المشتري ومن ثم فإن الجرائم الاقتصادية أهدح خطراً من الجرائم السادية التي يضرب مصالح الأفراد فيما يمس أموالهم وأنفسهم . وهذا ما يفسر لنا اتجاه التشريعات المختلفة إلى تشديد العقاب على الجرائم الاقتصادية والذي يصل في بعض الدول أو حتى في بعض الأنظمة الاقتصادية إلى الإعدام كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي .

والجدير بالملاحظة أن مرتكبي الجرائم الاقتصادية أشخاص يتميزون عن غيرهم ممن يرتكبون الجرائم العادية بقدرات وصفات خاصة (٤٩) وآية ذلك أن هؤلاء الأشخاص أكثر اتصالاً بالحياة العامة ، ومن ثم يكون انحرافهم مؤثراً في هذا المجال . وهو لا يقدمون على الجرائم الاقتصادية بدوافع مرضية ، أو نتيجة نقص مواردهم الخاصة أو قدراتهم الطبيعية . بل يقدمون عليها بدافع اللطم والكسب الحرام ، وبعضهم من طائفة التجار والبعض الآخر من المبتغين بالصناعة أو من رجال المال والاقتصاد . وهذه الصفات الخاصة بمرتكبي الجرائم الاقتصادية قد استلزمت بدورها فرض عقوبات تتلائم مع ظروفهم الشخصية من أجل أن تحقق أغراضها .

(٤٨) راجع الدكتور محمد عثمان المهندي المرجع السابق ص ٢٦١ .

والدكتور حسن صادق المرصاوي دراسات في الجرائم الاقتصادية ص ٢ وما بعدها وجورج ليفاسير المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٤٩) راجع الدكتور أمال عبد الرحيم عثمان في جرائم التموين المرجع السابق . في نقد فكرة أن الجريمة الاقتصادية لا تتنافى مع القواعد الأخلاقية ص ٣٦ وما بعدها .

• ونشير الى ما جاء بحكم محكمة التقيم • الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٤ ق حراسات بجلسة ١٩٨٥/٣/٣٠ تستعمل المحكمة وصف بعض المتهمين فتقول (فأصبح في غفلة من زمان ٠٠٠٠ مصرفيا يشار اليه بالبنان وفتح حسابات حرة بمصارف عديدة ٠٠٠٠ وامتدت اليه أيد المصارف خاطبة وده راغبة التعامل معه ٠٠٠ لان الجهد ضئيل والربح وفير وكان والاسف يقصر الأئدة تتعامل معه هيئات الدولة ومصارفها ٠٠٠٠ وعلى ذلك فتحت له خزائن المصارف على مصراعيها دون ضمانات جدية أو دراسات ائتمانية ٠٠٠٠ لينهل منها حيث شاء ٠٠٠٠ وما ارتوى له ظما ٠٠٠ وتداخل في العمل المصرفي بل أقام من نفسه مصرفا ٠٠٠٠ وأخذ كالنحلة يطوف على بعض المصارف ليرتشف الرحيق ويمنح العاملين بها والمسؤولين عنها العطي والهدايا بلا حساب حتى أصبح عملاق وسط اقزام ٠٠٠ وتسابق اليه مسئولوا بعض البنوك وهيئوا له مكاتبهم ٠٠٠٠ ليدبروا أعماله وبأشر نشاطه من خلالها ٠٠٠ وتحت تلك المظلة اللواقية عاث في البنوك فسادا ومنح تسهيلات ائتمانية يفوق بها كامل المصارف ذاتها ٠٠٠٠ ثم وقعت الواقعة وتوقف عن الدفع ٠٠٠٠ عندئذ انكشف المستور وظهر أن مافيا الانفتاح وقعت في مأزق ليس منه مخرجا هذا بالاضافة الى أن المدعى عليه الاول في شجرة نشاطه المعلوم كان بلا شك وهو الخبير يعلم أن مشكلة هذا وما أتى به من أفعال من شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع ٠٠٠٠ الذر اكتسب بفار الاسعار المرتفعة للسلع نتيجة المضاربة على سعر الصرف اذ توارى الجنيه المصري الذي اغترب في وطنه في مواجهة الدولار وانخفضت قيمته ولكن أتى لمن كان هذا شكله أن يفكر ٠٠٠٠ في أمر مجتمعه ٠٠٠٠ لقد طمس المال معه على القلب والضمير ٠٠٠٠ ولم يعد يفكر الا في ذاته ٠٠٠٠ ذلك أن من محقق كل تلك الارباح وبلغ حجم تعامله أكثر من ملياري جنيه في العام • لم يف بحق الدولة من الضرائب) •

وهذا الحكم بتعبير واضح ووضع لأحد المتهمين في بعض الجرائم الاقتصادية يكشف وبحق عن نوعية المتهمين في مثل تلك الجرائم •

ولما كانت تلك الجرائم تمثل هذه الخطورة لم يعد كافيا معاقبة اليد التي ارتكبها ماديا ، وانما أصبح من الضروري انزال العقاب أيضا بالראس التي أوجت اليها أو سبغت ارتكبها ، وكذلك كل صاحب مصلحة حقيقية في السلوك المخالف اذا ما أخل تابعه بالاجراءات المفروضة لحسن سير العمل ، كذلك تمت أدى بدوره الى اتساع قاعدة المسؤولية الجنائية عن تلك الجرائم •

كما أن في الاقتصاد على الأخذ بفكرة المسؤولية المباشرة كأساس
وبعيد العقاب من جرائم التموين والتسعير ما يوجد فرصة كبيرة واسعة
لإحداث الكثير من تلاق العقاب رغم أن دورهم يكون ضالعا ورئيسيا في
ارتكاب هذه الجرائم ولتوضيح ذلك ف الجريمة البيع بأزيد من السعر
المقرر مثلا فهي علاوة على أساسها بالنظام الاقتصادي للدولة من الناحية
للعمامة إذ أنها تمس السياسة التسعيرية التي تصنعها الدولة في ظل قواعد
ونظم محددة لتحقيق بها أهداف عامة لخدمة المجتمع وتحقيق ضمان
استقرار الأسعار فأنها أيضا تمس حقوق الفرد كمشتري لهذه السلع بأكثر
من السعر المحدد لها .

أيضا جريمة الامتناع عن البيع فهي كما تؤثر مباشرة على الرخاء
الاقتصادي (٥٠) كهدف من أهداف الدولة وكضمان حسن وعدالة توزيع
السلع الضروري للأفراد كأهم صور الخدمات التموينية التي تقدمها الدولة
للأفراد فأيضا هي لا تلحق الأذى والضرر المباشر بالفرد من حيث أنها
تحول دون الحصول على احتياجاته من السلع التموينية بطريقة معينة علاوة
على ما تقدم فإن هناك ما يدعو إلى الأخذ بفكرة المسؤولية غير المباشرة
الغير لفعل أو الافتراضية في نطاق تجريم شئون التموين والتسعير الجبرى
وهذا فيما يتعلق بطبيعة الأشخاص مرتكبي هذه الجرائم فهم يختلفون عن
مرتكبي الجرائم الأخرى من حيث أنهم يتمتعون بصفات ومميزات خاصة
وهم أكثر من غيرهم مباشرة للحياة اليومية واتصالا بها كما سبق أن بينا .

جريمة خبز أقل من الوزن المقرر فإن الفعل المادى لهذه الجريمة هو
بداءة تقطيع العجين الذى ينتج منه إذا كان الخبز ناقصا عن الوزن المقرر
وهو فعل عادة لا يقوم به صاحب المخبز بل يستعين في ذلك بعامل هو
العجان وأيضا في صورة البيع بأكثر من السعر المقرر أو الامتناع عن البيع
لسلعة تموينية فإن الفعل المادى المكون لهذه الجريمة وهو البيع بأكثر من
السعر أو الامتناع عن تببيع فأنه عادة يقع من القائم بالبيع فعلا بالمحل
التجارى ولا يكون غالبا هو صاحب المحل .

ففى هذه الصور نجد ان الأخذ بفكرة المسؤولية الجنائية المباشرة
للعقاب في هذا المجال كأساس وحيد له سيقصر العقاب على الفاعل المباشر
لهذه الجريمة وهو في الصورة الأولى للعجان بالمخبز والصورة الثانية هو
القائم بالبيع في المحل .

(٥٠) راجع الأسناد عزت عجوة المرجع السابق ص ٨٩ .

ومؤدى ذلك ان يفلت صاحب المخبز من العقاب ومثله صاحب المحل للتجارى من المسئولية رغم انهما فى الواقع هما المستفيدين من وقوع الجريمة مباشرة وليس العجان أو القائم بالبيع كما يبدو لأول وهلة لأن للعائد المادى من وراء ذلك يتحقق لهما بحيث تستطيع ان تقرر ان الجريمة فى الحالتين انما ارتكبت لحسابهما الخاص ومن هنا تجيء الحاجة الماسة لتوسيع نطاق المسئولية فى التائيم والعقاب فى شئون التمويل والتسعير الجبرى فبذلك كان الاتجاه نحو الاعتماد أساسا على فكرة المسئولية الجنائية الغير مباشرة لفعل الغير أو المفترضة فى هذا المجال وكلما اتسع نطاق التائيم ليمتد الى افعال أو أنشطة لم تكن محرمة من قبل زادت الحاجة الى توسيع نطاق المسئولية الغير مباشرة أو المفترضة .

ولقد تبع ذلك وجود تطبيقات عملية كثيرة لهذه المسئولية من جانب القضاء بعد ان تناولها المشرع بنصوص قانونية محددة وصريحة ومن مجموعة هذه النصوص وما تلاها من تطبيقات عملية قضائية تخلص الى نظرية كاملة للمسئولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير فى جرائم التمويل والتسعير الجبرى لها مميزات الخاصة المستقلة بحيث انها تخرج عن القواعد العامة فى بعض الاحيان .

وعلى ذلك نعرض لهذه المسئولية فى بندين الأول يتعلق بالنصوص التشريعية المنظمة لها ، وذلك لبيان أو تحديد موقف المشرع منهما ، وفى البند الثانى نعرض لتطبيقات هذه المسئولية قضائيا باستعراض احكام محكمة النقض فى هذا الصدد .

أولا - النصوص التشريعية :

ان التشريعات التموينية والتسعير الجبرى على جانب كبير من الكثرة والتعدد بحيث يتعذر تتبع كل منها على حدة وذكرنا ان اهم هذه التشريعات هما المرسوم بقانونين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى ومن الوقوف على نصوصهما نستطيع ان نلمس النصوص المنظمة لهذه المسئولية فيهما .

١ - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ جاء فى المادة ٥٨ منه :

(يكون صاحب العمل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا ثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من

منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

٢ - المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ جاء في المادة ١٥ منه :

(يكون صاحب العمل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في الحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا ثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة بالمادتين ٩ و ١٣) .

وهذين النصين واضحا للدلالة من حيث اتجاه المشرع الى الاخذ بفكرة المسؤولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير أو الافتراضية في مجال التجريم والعقاب في شئون التموين والاسعار .

خصائص المسؤولية الجنائية غير المباشرة عن فعل الغير في تشريعات التموين والتسعير الجبرى وتقديرنا لتلك النصوص :

قبل ان نعرض لخصائص المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في التشريعات السابقة نعرض لنقطة هامة وهى التفرقة بين المسؤولية المفترضة والمسؤولية المادية .

المسؤولية المادية فانها تهدف الى حصول المضرور على التعويض في جميع الاحوال ، أى سواء بقى سبب الضرر مجهولا أو امكن تعيينه ، وفي هذه الحالة لا يهم ما اذا كان السبب خطأ الشخص المسئول أو غير ذلك حتى ولو كان سببا اجنبيا عنه مثل حادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ اجنبى . واخيرا فانه يجوز في المسؤولية المفترضة دفعها الخطأ أو نفي السببية . اما في المسؤولية المادية فلا يجوز دفعها الا باثبات الخطأ المتعمد من جانب الشخص المضرور أى المصاب .

والمسؤولية المفترضة في قانون العقوبات مسؤولية مبنية على خطأ ، ولكنه خطأ مفترض في جانب الشخص المسئول تيسيرا لاثبات مسؤوليته الجنائية . وهذا يعنى نقل عبء الاثبات من عاتق سلطة الاتهام الى كاهل المتهم على خلاف القاعدة العامة المقررة في الاثبات في المواد الجنائية وبمقتضاها يقع على عاتق سلطة الاتهام عبء اثبات اركان الجريمة طبقا

لنصفها القانوني وإنفاذها إلى المتهم استنادا إلى أن الأصل في الإنسان أنه بريء حتى تثبت إدانته (٥١) .

أما المسؤولية المادية أو ما يسميها البعض بالمسؤولية المطلقة أو المشددة أو الموضوعية فإنها تقوم بتحقيق ركنها المادي دون ما حاجة إلى بحث الأمور الأخرى التي تتصل بشخص المسئول كتوافر أهليته لاقتواف الجريمة أو لتحمل المسؤولية الجنائية عنها والاتجاه الذي ذهبت إليه إرادته (٥٢) . وتقريرا على ذلك لا يجوز لهذا الشخص إثبات ما ينفي مسؤوليته الجنائية بأية صورة وفي أية حالة .

ويمكن القول بأن نسبة الفعل إلى شخص معين هي المشكلة الوحيدة في حالة المسؤولية المادية ، وأنه إذا ما اكتشف هذا الشخص فإنه يخضع بغير مناقشة ودون ما جد لنص التجريم ويتحمل العقاب الذي فرضه الشارع (٥٣) .

(٥١) أنظر الدكتور محمود مصطفى في الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن الجزء الأول سنة ١٩٧٩ ص ١٢٤ .
والدكتور رموف هويد في مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٤ ص ٥ .
والدكتور محمود مصطفى في شرح قانون الإجراءات الجنائية . الطبعة التاسعة سنة ١٩٦٤ ص ٧ .
وانظر في المسؤولية المفترضة الدكتور رمسيس بهنام في النظرية العامة للقانون الجنائي الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨ ص ٨٧٢ وما بعدها .
(٥٢) راجع الدكتور جلال ثروت في نظرية الجريمة المتعدية القصد ، ص ٢٢٦ .
والدكتور السعيد مصطفى السعيد في الأحكام العامة في قانون العقوبات الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٧ ص ٢٥٩ .
والدكتور عبد السعيد رمضان في الركن المعنوي في المخالفات ص ٢ في المقدمة العامة .

(٥٣) أنظر فكرة المساواة . مبادئ الدفاع الاجتماعي وعلامه تطبيقاتها في المجتمع العربي دراسات قمتها الحالة العربية للدفاع الاجتماعي . القاهرة ١ - ١٢ فبراير سنة ١٩٦٩ ص ٢١ .

**المسئولية الجنائية التي تضمنتها نصوص القوانين التعمينية ومسئولية
مفترضة وليست مسئولية مادية :**

بعد العرض السابق والتفرقة بين المسئولية المادية والمسئولية
المفترضة فاننا ننتهي الى ان المسئولية الجنائية عن فعل الغير هي من
قبيل المسئولية المفترضة تأسيسا على اتصال فعل صادى الذى وقع من الغير
بالشخص الذى يحمله القانون مسئوليته استثناء ، اتصالا مرده الى ان
هذا الشخص هو فى الظاهر الذى استفاد من ذلك الفعل أو حقق ثماره ،
وكان فى استدلأته ان يحول دون وقوعه ، أو ان الغير الذى باشر الفعل
المادى يخضع لرقابة الشخص المسئول ويفترض المشرع فى هذه الرقابة
انها لو تفتت على الوجه المطلوب لما وقع الفعل المذكور .

والقول بغير هذا من شأنه ان تمسطل قواعد القانون التى تحكم
المسئولية الجنائية ويسلب العقوبة اغراضها التى شرعت من أجل تحقيقها
وتصبح المسئولية الجنائية فى هذه الحالة شبيهة بالمسئولية المدنية التى
تنهض قبل المتبوع والسيد والمخدوم المقررة فى القانون المدنى أو شبيهة
بالمسئولية المدنية المبينة على نظرية تحمل التبعه
تلك النظرية التى لم يجمع الفقه والقضاء المقارن على صلاحيتها فى كل
الاحوال (٥٤) .

ويؤيدنا فى هذا ما ذهب اليه القضاء هناك أحكام غفيرة نورد بعضها
لتأكيد ما سبق ان عرضنا فمن ذلك ما قضت به محكمة للنقض .

مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ فى شئون التعمين والقوانين المعدلة له والفقرة الاخيرة من المادة ٣٧
من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الحقيق وصناعة
الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ - ان صاحب المحل يكون
مسئولا مسئولية مديره مستحقا لعقوبتى الحبس والغرامة معا متى وقعت
فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، اما مسئولية المدير

(٥٤) راجع الدكتور محمود عثمان المهنرى المرجع السابق ص ٢٢٢ .

انظر الدكتور رئيسيس بهنام فى النظرية العامة للقانون الجنائى - المرجع

السابق ص ٨٧٩ .

فهي مسئولية فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة، وأما مسئولية صاحب
المحل فهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشتراكه على المحل ووقوع
الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام وإنما تقبل التحقيق فيما
يسقط عقوبة الحبس ولحسابه دون الغرامة إذا اثبت انه كان غائبا
أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . والمراد بالغياب
ذلك الذي يقطعه بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة
بما هو قرين استحالة المراقبة .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧
ص ٢٧٣) .

خصائص المسئولية الجنائية في جرائم التمييز :

بعد ان خلصنا من ان النصوص التي قررت المسئولية الجنائية عن
فعل الغير هي من قبيل المسئولية المفترضة تستخلص الخصائص
التالية لها .

**المسئولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير في تشريعات التمييز والتسعين
الجبرى، تتقرر بذاتها استقلا عن مسئولية التابع :**

اتجه المشرع الى تقرير هذه المسئولية في جانب صاحب العمل او
المحل (٥٥) مع مديره او القائم او المسئول عن الادارة عن كل ما يقع في المحل
او في مكان العمل من مخالفات تموينية او تسعيرية استقلا دون الاستفادة
الى مسئولية التابع وبغض النظر عن مصير هذه المسئولية وجودا او عدما
وبذلك يمكن ان تتوافر مسئولية صاحب المحل او العمل مع مديره او القائم
على الادارة دون مسئولية التابع استقلا وذلك عندما يتوافر لدى التابع
عذر مانع من العقاب او سبب مبيح وبذلك اعتبر المشرع المسئول من
فعل الغير مسئولية غير مباشرة فاعلا أصليا للجريمة وليس مساهما فيها
سواء عن طريق الاشتراك او المساعدة او التحريض .

**تحقق المسئولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير في جرائم التمييز
والتسعين الجبرى توجب تطبيق العقوبة الاصلية لجريمة التابع :**

نص المشرع على ان العقوبة المستحقة على صاحب المحل او العمل

(٥٥) راجع الاستاذ هزت شجرة المرجع السابق ص ٩٣ وما بعدها .

ومديره أو القائم على الإدارة أو المسئول عنها هي نفس العقوبة الأصلية .
لجريمة التابع وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية لتحديد نطاق هذه المسئولية
في النصوص الحالية إذ أن اعتبار صاحب المحل أو العمل ومديره أو القائم
عن الإدارة أو المسئول عنها فاعلا أصليا للجريمة يوجب تطبيق عقوبتها
الأصلية عليه وذلك أيضا استقلالا عن مصير عقوبة الاتهام الموجه إليه .

**المسئولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير في الجرائم التمهين والتسكير
الجبرى تتحقق دائما ومطلقا .**

اتجه المشرع الى توافر وتحقق هذه المسئولية في كل الحالات ودائما
بصفة مستمرة دون اعتبار لظروف المسئول الخاصة ومدى صلته بفعل
التابع وكذلك دون اعتبار لمدى اشرافه على المحل وقت ارتكاب الفعل المعاقب
عليه أو تحقق النتيجة المجرمة وصلته بالعمل في ذلك الوقت وذلك تمشيا مع
طبيعية هذه المسئولية ومن كونها مسئولية افتراضية .

وعلى ذلك جاءت النصوص التشريعية السالف الذكر لقرر أنه إذا
ثبت أن المسئول لم يتمكن من منع وقوع الفعل المعاقب عليه بسبب غيابه
أو استحالة مراقبته للعمل وقت ارتكاب الفعل أو لنحقق النتيجة المجرمة
فإن ذلك لا يكون بمثابة عذرا مانعا أو معفيا من المسئولية بل فقط يكون
عذرا مخففا للعقوبة ذاتها بأن نص على أن العقوبة في أن العقوبة في هذه
الحالة تقتصر على الغرامة دون عقوبة الحبس المقررة للفعل الأصلي .

ومن هذا يتضح أن هذه المسئولية على هذا النحو تكون دائما ومطلقا
دون اعتبار للدفع بالقوة القاهرة أو حالة الضرورة إذا ما دفع بها من قبل
المسئول عن فعل الغير إذ أنها سيؤديان فقط الى تخفيف العقوبة بقصرها
على الغرامة دون الحبس وبذلك تكون العقوبة مخففة .

**عدم جواز وقف التنفيذ فيما يقضى به من عقوبات مالية مقضى بها شئ
المسئول عند تحقق الغياب أو لاستحالة المراقبة :**

في حالة الغياب أو استحالة المراقبة تنحصر العقوبة المتقضى بها على
المسئول سواء كان صاحب المحل أو مديره أو القائم على الإدارة أو المسئول
عنها في العقوبات المالية دون الحبس إذ يقضى عليه بالغرامة وذلك عملا
بالقواعد العامة في شأن العقوبات الواردة في جرائم التمهين والتسكير
الجبرى .

• إلا أن هذه العقوبة المخففة تكون طبقاً للنصوص القانونية بالمرسومين بقانوني ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ لا يكون من الجائز للقضاء بوقف تنفيذها .

الاساس القانونى للمسئولية عن فعل الغير

توجد نظريتان اساسيتان لتحديد المسئولية الجنائية عن فعل الغير وهما نظرية المخاطر ومبدأ الخطأ :

١ - نظرية المخاطر :

تقوم هذه النظرية على اساس ان الحماية التى يكفلها القانون الجنائى للمجتمع تكون غير كافية وتتخلف اذا كانت نسبة الجرائم مقصورة على من ارتكبها ماديا فقط وذلك ابتدع القضاء فى القرن التاسع عشر تبريرات مختلفة لمسئولية صاحب المحل تارة على اساس فكرة التمثيل القانونى وذلك بافتراض النيابة القانونية للمتبوع عن التابع وهى ان العامل يمثل صاحب العمل وينوب عنه وبذلك يسأل عن تصرفاته لان الفعل الذى ينسب الى التابع يفترض انه فعل المتبوع ، وتارة على اساس فكرة العقد او الخضوع الارادى لرئيس المؤسسة للالتزامات القانونية للمهنة (٥٦) .

وقد تبنت بعض احكام القضاء فى مصر هذا التكييف للمسئولية المفترضة فقد قضى بادانة شريك لصاحب المخبز تأسيسا على انه شريك بحصته فى ارباح المخبز وما دام له نصيب من الغنم فعليه ايضا نصيب من الغرم (٥٧) .

٢ - فكرة الخطأ :

يمكن الاساس القانونى لفكرة المسئولية عن فعل الغير فى تحديد طبيعة الخطأ فى الجرائم التمييزية ذلك ان له خصيصة متميزة تختلف عن الخطأ فى جرائم القانون العام يقوم على اساس استبعاد الفكرة القليونية الخطأ الجنائى ذلك ان التشريع الاقتصادى يهدف الى كفالة النظام الاجتماعى

(٥٦) ميرل ريفتى صفحة ٥٩٧ .

وراجع د. مصطفى كامل فكرة المرجع السابق ص ١٩٢ .

(٥٧) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٦٢ اللجنة

٢٩ لسنة ١٩٦٢ مشار اليه فى المرجع السابق .

دون التغفل في العنصر المعنوي للخطأ وقت أجل هذا افتراض المشرع مسئولية صاحب العمل عن الجريمة التي يرتكبها أحد أتباعه الخطأ في سوء اختياره لمن يعملون معه في تنفيذ القوانين ، أو الإهمال في الإشراف على أولئك الموظفين أو التابعين في تنفيذهم لأحكام القانون مما يؤدي إلى وقوع الجرائم ذلك أن الجريمة تقوم على أساس اتصال الفعل الذي وقع من يتحمل مسئوليته اتصالا يرجع إلى أن هذا المسئول هو المستفيد من الفعل وفي وسعة أن يمنع وقوعه ، أو أن من يباشر الفعل ماديا يخضع لرقابة المسئول وهي رقابة يفترض الشارع فيها أنها لو أحسنت لما وقع الفعل المعاقب عليه (٥٨) .

وهناك رأى في الفقه يرى أن المسئولية تقوم على أساس واجب فردي أي أن الأشخاص المكلفين بتوجيه أو إدارة المؤسسة أو المنشأة أو الجمعية أو الشركة عليهم واجب فردي وهو الالتزام بالمراقبة والإشراف ويفترض ذلك عليهم اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية في نطاق سلطتهم وتنفيذ الالتزامات والشروط القانونية ما دام له التوجيه والمراقبة وهي ظروف من شأنها أن تمنع وقوع الجريمة ولا يخلية من المسئولية أن يدفع بالجهل بوقوع الجريمة إذا كان هذا الجهل غير حقيقي إلا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المادية والتي من شأنها أن تحول دون إصدار أوامره أو ممارسة نشاطات (٥٩) .

وتطبيقا لذلك قضت المحاكم في فرنسا بأن النصوص الخاصة بمسألة المدير لا تنطبق على المديرين الذين يعينون بحكم من القضاء أو الحراس الذين لم يكن للشركة دخل في اختبارهم ولا تملك سلطة فصلهم (٦٠) . وواضح أن الإشراف الذي يترتب المسئولية الجنائية يرتبط بالقدرة على المتابعة والتوجيه من قبل صاحب العمل مع الفصل في حالة الإخلال بهذا الواجب أن اقتضى الأمر وبذلك إذا انتهى التوجيه كما في حالة التعيين أو فرض الحراسة امتنعت مسائلة صاحب العمل .

(٥٨) جان بورجوا المرجع السابق صفحة ٥٤ .

(٥٩) مجلة القانون الجنائي وعدم الإجراء مارس سنة ١٩٦٩ صفحة ٣٧٢ .

(٦٠) ليفاسير القانون الجديد تنظيم الأسعار مجموعة ٣ أكتوبر رقم ٤٤

فقرة ٣٧ .

مدى مسئولية صاحب المحل :

تقوم مسئولية صاحب المحل بصفة دائمة على ان هناك حالات يؤخذ فيها بالظروف المخففة وهي غياب صاحب المحل واستحالة المراقبة فتكون مسئوليته مخففة .

ونعرض للمسئولية في حالتين :

١ - المسئولية الكاملة :

تقوم مسئولية صاحب المحل طبقا لنص المادة ٥٨ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عما يقع في المحل من جرائم التمويل حاضرا كان او غائبا . ويكفي ان تثبت ملكيته للمحل يستوى في ذلك ان تكون الملكية كاملة او مشتركة وهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

ويسرى نص المادة ٥٨ على الجرائم التي انشأها الرسوم بقانون سالف الذكر ومن ثم تلحق المسئولية المفترضة التي اتي بها النص بجرائم هذا الرسوم فقط والجرائم التي تصدر بالتطبيق لاحكامه .

ويلزم لمساءلة صاحب المحل عما يقع به من مخالفات توافر الشرطين الآتيين (٦١) :

١ - ان يكون مالكا للمحل ملكية كاملة او مشتركة .

يجب التحقق من ملكية صاحب المحل ويقصد بصاحب المحل من يتصل نشاطه بمباشرة المشروع التجاري او الصناعي والمساهمة في الاعمال اللازمة لتنفيذ الغرض الذي اقيم من اجله ، وتطبيقا لذلك قضى بان المتهم هو مستغل المخبز وانه يحضر في الصباح اليه ويثبت انه هو المستغل للمخبز فعلا ومن ثم يعتبر المستغل رب العمل أى صاحب المخبز . اما من يقتصر وضعه على المساهمة في جزء من رأس مال المشروع ومراجعة الحسابات

(٦١) يفسر المرجع السابق .

لمعرفة ما يخصه وباقي الشركاء من الارباح او الخسائر فلا يعتبر صاحب محل بالمعنى الذي يقصده المشرع .

٢ - ان لا يقوم به عذر من الاعذار المخففة وهو الغياب أو استحالة المراقبة .

مؤدى ذلك ان صاحب المحل يعتبر مسئولاً اصلاً عن كل ما يقع في محله من جرائم ويعاقب بعقوبتها الا اذا اثبت هو قيام العذر المخفف المنصوص عنه في المادة ٥٨ وهو الغياب أو استحالة المراقبة .

وينبنى على ذلك ان تبيين مدير المحل لا يخلى صاحب المحل من المسؤولية اذ يسأل مع المدير مسؤولية كاملة ذلك ان مؤدى نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهو ان صاحب المحل يكون مسئولاً بمسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون .

تطبيق القضاء لذلك :

فلقد قضت محكمة النقض في احد احكامها بمسئولية التاجر عن التأخير في تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التيموين في الميعاد القانونى ولا يدفع ذلك بان التأخير انما يرجع الى الكاتب الموجود لديه ولا ينال من ذلك كونه يجهل القراءة والكتابة كما وان المحكمة في حدود السلطات التقديرية لها ان تستخلص ان التوكيل الذى يتمسك به المتهم هو القائم بإدارة المخبز لن يفصد به الا الافلات من العقاب على ما يقع من الغير من الجرائم (٦٢) .

كذلك ما قررت به محكمة النقض في حكم آخر في ان القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يزاوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير له بل صاحب المحل يكون مسئولاً وان القانون تجزى تنصيصه على ان مسؤولية كل منها قائمة بذاتها لا تستند احدهما الى الاخرى فالقول بانعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة اذا انعدمت مسؤولية المدير غير صحيحة في القانون .

ومن هذه الاحكام ما جاء مقرراً بان مسؤولية صاحب المخبز هي

(٦٢) راجع الدكتور مصطفى كامل كيرة المرجع السابق ص ١٩٦ وما بعدها .

مسئولية مفترضة وان تائم الشارع واقعة الخبز للناقص الوزن سواء وقعت من صاحب الخبز أو من مديره أو من عامل فيه أو أى شخص خلاقه تتحقق به المسئولية الافتراضية لصاحب الخبز أو المسئول عن الادارة أو القائم بالادارة أو القائم بالادارة وقت ارتكاب المخالفة وتساوي هذه المسئولية مع مسئولية فعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه (٦٢) .

البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ان مسالة صاحب المحل عن كل ما يقع في محله من مخالفات لآكام هذا القانون ، هي مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل في محله الذى يشرف عليه ، فمسئولية مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وان الجريمة انما ترتكب باسمه ولحسابه ، فاذا اندفع اساس هذا الافتراض سقط موجب المسالة .

(طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ص ٧٠٠) .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المنطبق على واقعة الدعوى - ان القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو باحدهما ما لم يثبت هو انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وانما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخير فيه . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائيه بالبراءة المطعون ضده (المتهم الثانى) تأسيسا على ان مرضه الثابت بالشهادة المقدمة منه يحول دون امكان مراقبة المتهم الاول المدير المسئول عن المحل فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(طعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ص ١٩٧) .

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى لا يزاوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير له بل تجرى نصوصه على ان مسئولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند احدهما الى

(٦٢) طعن رقم ٧٥١ س ١٩ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢

الآخري فالقول بانعدام مسئولية صاحب المحل عن المخالفة اذا انجبت
مسئولية المدير غير صحيح في القانون .

(جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق) .

ان غياب صاحب الخبز عن محله وقت خبز العيش او وقت الوزن
قبل الخبز لا اثر له في مسئوليته عن حيازته خبز اقل من الوزن المقرر الا
اذا اثبت انه بسبب الغياب او استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع
المخالفة .

(جلسة ٢٤/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٦٥١ سنة ٢١ ق) .

ان مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسئولية عما يقع
فيه من مخالفات لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فقد
فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسئولية عليه و اوجبت عقابه
بعقوبتي الحبس والغرامة معا ، ما لم يثبت هو انه بسبب الغياب او
استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الآخيرة
وحدها لا يعفى من العقاب كله وانما تخفف مسئوليته طبقا للفقرة الثانية من
المادة المشار اليها فيقتضى عليه بالغرامة دون الحبس .

(جلسة ٢٤/٣/١٩٥٢ طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق) .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من الرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارباح ان القانون
يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي
الحبس والغرامة معا او باحدهما ما لم يثبت هو انه بسبب الغياب او
استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وفي هذه الحالة
لا تسقط عنه المسئولية وانما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس
وجوبا لا تخير فيه .

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤/٣/١٩٦٦ س ١٧
ص ٢٩٢) .

ومن الاحكام التي اوضحت شرطا مسئولية صاحب المحل ما قضت به
محكمة النقض .

اذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين في
المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره او القائم على ادارته

عز. كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكامه فقد جعل مناط المسؤولية تحقق الملك أو ثبوت الادارة للشخص حتى تصح مساءلته بضرف النظر عن الاساس القانوني لهذه المسؤولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه ان الشخص لا يسأل - بصفته مديرا - متى انتفى في جانبه القيام بادارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من اعتراف الطاعن بمسؤوليته عن ادارة المحل دليلا عن ادارته الفعلية له في جميع الاوقات ، وهو ممتنع الا اذا ثبت ذلك بالفعل ، فانه يكون مصيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ص ٦٥٧) .

مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير له كل منهما قائمة بذاتها وصاحب المحل يعاقب بالغرامة اذا اثبت بانه بسبب غيابه أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ولا مصلحة له عند الحكم عليه بالغرامة من التمسك بانه لم يشترك في ادارة المحل .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ قاعدة ١٣٨ ص ٤١٣) .

- غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سببا للاعفاء من عقوبة الحبس الا اذا اثبت ان ذلك الغياب كان سببا في تعذر المراقبة ومنع المخالفة .

(١) طعن ٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١ قاعدة ١٨٠ ص ٥٥١ .

(٢) طعن ١٦٥١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٨ .

(٣) طعن ٩٨٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤ قاعدة ٦١ ص ١٤٩ .

- تعدد مصانع المتهم لا يكفي لقول بتعذر مراقبتها والقانون لا يوجب تعمد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التموين في غير الزمن الذي صرفت من اجله أو استخدامها في مصنع آخر .

(طعن ٣٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٧/٧ قاعدة ٨٥ ص ١٠٥٥) .

لا تناقض بين براءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز وإدانة صاحب الخبز ومديره المسئول لانتاجهما وعرضهما للبيع خبزاً يفتقر عن الوزن المقرر بمسئولية صاحب العمل ومديره تقدم على افتراض قانوني بإشرافهما على العمل .

(طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٥ قاعدة ٩٤ ص ٢٢٩) .

المسئولية الخفيفة :

مما تقدم فإن مسئولية صاحب المحل مفترضة مع مديرة عما يقع في المحل عن مخالفات وتكون العقوبة طبقاً لنص المادة ٥٨ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحبس والغرامة وجوباً وطبقاً للمادة ١٥ من الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ العقوبات المقررة لمخالفات هذا الرسوم فإذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة . ومناطق تخفيف العقوبة أن المسئولية الجنائية عن فعل الغير تركز على أساس واجب فردي لا يجب الإخلال به والالتزام بالإشراف والمراقبة يفرض عليه اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتنفيذ القانون فإذا اثبت قيام العذر المجيء فقد رأى المشرع الاكتفاء بعقوبة الغرامة .

تطبيق القضاء للمسئولية الخفيفة :

أن المادة ٥٨ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل (يكون مسئولاً) مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا الرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا الرسوم بقانون .

وإذا كانت العقوبة الموقعة على صاحب الخبز الذي وجد فيه خبز أقل من الوزن القانوني لا تتعدى للغرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تأبه لما دفع به من أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة الخبز في وقت ضبط المخالفة . ولا يجدي في رفع المسئولية عنه أن المخالفة إنما وقعت من شريك له في أثناء غيابيه ،

فان شريكه في المحل يكون اذ اراده في هذه الاثناء قائما على ادارته باعتباره مالكا لحسه فيه ونائبا عن شريكه فيما يتعلق بحصة هذا الشريك .

(جلسة ١٩٤٧/١/٦ طعن رقم ٢٨١ سنة ١٧ ق ٢) .

ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ انما اجاز تخفيف العقوبة بالاقتصار على الغرامة دون الحبس لمن يثبت انه بسبب غيابه أو استحالة مراقبته لمحله لم يتمكن من منع المخالفة . واذن فمجرد انشغال المتهم بمحالة الاخرى ليس من شأنه ان يصلح سندا لهذا التخفيف .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٧ طعن رقم ٨٥٦ سنة ٢٢ ق) .

الاراد بالغياب هو :

انقطاعه بالكليّة عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .

(طعن ١٠١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٧ العدد الأول ص ٢٧٣ قاعدة ٥٤) .

(طعن ٣٢٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ العدد الثاني ص ٧٣٢ قاعدة ١٣٥) .

(طعن ٢٠٣١ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢ العدد اول ص ١٥٦ قاعدة ٣٣) .

(طعن ١٧٥١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ العدد الأول ص ٢٢ قاعدة ٢) .

مسألة صاحب المحل عما يقع من مخالفات تموينية معاقبته بالحبس والغرامة معا أو باحدهما .

ثبوت غيابه أو استحالة مراقبته لمنع وقوع المخالفة - اقتصاص العقوبة على الغرامة - المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ .

طعن ٢١٠٥ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٤ ص ٢٩٢ قاعدة ١٥٧ العدد الأول .

المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزاوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية مديره استقلال كليهما المسئولية التي تقوم في حق صاحب المحل التزامه بالتزني مبناه الاشراف على المحل .

طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ جلسة ٦٦/٥/٣١ العدد الثانى ص ٧٢٦
تأعده ١٣٤ •

وتوع الالتزام بالاعلان عن الاسعار على عاتق صاحب المحل التجارى
دون غيره •

طعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢ العدد الثالث
ص ١١١٦ قاعدة ٢٣٣ •

من المقرر وفقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان مجرد
غياب صاحب المحل وقت ضبط الحادث لا يكون بذاته سببا للاعفاء من عقوبة
الحبس الا اذا اثبت ان ذلك الغياب كان سببا في تعذر المراقبة ومنتهى
المخالفة - فان كان الحكم الذى ادين المتهم (صاحب مصنع نشا) في حيازة
اذن لاستخدامه في مصنعه بغير ترخيص من الوزارة ثم يعتد بما دفع به من
انه كان غائبا عن المحل وقت وقوع المخالفة اذ كان وقتئذ بوزارة التموين
وذلك لما اسنتجته المحكمة من وجود مصنعه ومكتب الادارة في مدينة
القاهرة من انه كان على اطلاع دائم على ما يجرى بمصنعه وانه لم يكن
غائبا من المصنع غيبة تقطع صلته به - او تجعل اشرافه عليه متعذرا -
فانه لا يكون قد اخطا في تطبيق القانون او شابل القصور في الرد على ذلك
الدفاع •

كما قضت محكمة النقض • بان مدير المخبز مسئول عما يقع فيه من
نقص في وزن الخبز حاضرا كان ام غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه
(نقض الطعن ١٠١ س ٢١ ق) •

ان للشارع اذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ هو انه يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره او القائم على ادارته
عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب
بالعقوبات المقررة لها فاذا اثبت انه لسبب الغياب او استحالة المراقبة
لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في
اواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون فقد دل بذلك على ان الاعل
هو معاتبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في القانون لمدير
المحل الذى وقعت فيه المخالفة - فاذا كانت المخالفة عقوبتها الحبس
والغرامة معا فانه لم يثبت صاحب المحل انه كان متعذرا عليه منع وقوع
المخالفة انطبقت الفقرة الاولى من المادة ٥٨ المذكورة • واذا طبقت المحكمة
على صاحب المحل هذه الفقرة معتمدة في ذلك على اقواله في التحقيقات التى

يستفاد منها انه كان المهيمن التعللى على ما يدور فى مصنعه الذى وقعت فيه
المخالفة وعلى مصانعه الاخرى . لم تعبأ فكرة من تعدد مصانعه واتساع
املاكه مما لا يعتبر دليلا على استحالة المراقبة - فانيها تكون قد استعملت
سلطتها التقديرية فى امر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الادلة .

(نقض ١٩٥١/٥/٧ طعن ٣٤٨ س ٢١ ق .

على ان هذا لم يكن قاصرا على محكمة النقض بل اخذت بهذه المبادئ
محاكم أمن الدولة .

وذلك فى الحكم فى القضية رقم ١٥٩ جنح أمن الدولة قسم الحرب
الاحمر لسنة ١٩٥٨ .

اتهمت نيابة أمن الدولة المتهمان لانهما فى يوم ٢٢/١٠/١٩٥٨ بدائرة
قسم الحرب الاحمر انتجا خبزا ناقص الوزن والنيابة طلبت عقابيهما
بالمواد ٢٤ و ٢/٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من
المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والامر الجمهورى ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

وجاء باسباب التهم :

من حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما اثبتته وشهد به السيد الصاغ
محمد عاطف الشريف بمباحث تموين القاهرة من انه توجه لمخبز المتهمين
للتفتيش اثر عديد من الشكاوى لانتاجه خبزا اقل من الوزن فوجده قائما
بالسمل فقام باجراء اختبار على اوزان الخبز المنتج الساخن الطرى فوجد
ان وزن كل ثمانية ارغفة تقل عن الاقة باوقيتين تقريبا - فقام بوزن ارغفة
العجين فوجدها تنقص عن الوزن المعمول به فطلب صاحب المخبز (المتهم
الاول) فاخبره من فيه بمرضه ثم عاد بعد عشر دقائق يسنده من احضره
ثم قام بجمع ١٧٦ رغيفا وانتقل بها الى المراقبة وقام بتهويتها التهوية
القانونية وقام بوزنها فبلغت ٧٧٩٦ درهما ويكون متوسط وزن الرغيف
٣٠ و ٤٤ اى ينقص ٢٠ و ٣ درهما عن المسموح به .

وحيث انه بسؤال المقيم الاول قال ان نقص الخبز يرجع للمتهم
الثانى الخراط - وحيث انه بسؤال المقيم الثانى بمحضر ضبط الواقعة
اعترف بالتهمة معللا نقص الخبز باجهاده - وحيث ان المتهم الاول اشهد
..... فقال ان المقيم مريضا واحضره من المنزل وانه يحير المخبز
من منزله ويتوجه العمال اليه فى المنزل - كما قدم ثلاث شهادات مرضية
وتفيد مرضه بروتزم مفصلى حاد .

وحيث انه عن مرض المتهم فان المحكمة لا تراه عذرا مبررا في الدعوى لقصر العقوبة على الغرامة وذلك لان الثابت من شهادة شاهد النفي ان هذا المرصن لم يحل دون الاشراف على الخبز وادارته بدليل توجه العمال اليه في منزله لشئون الادارة وحضوره من منزله وقت توجه المحقق الى الخبز ومن ثم يتعين اطراح هذا للدفاع .

وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين من اقوال الشاهد ومما اثبتته عليه وزن الخبز الساخن ووزن العجين من نقص في وزن الزغيف ومن ثم يتعين عقابهما بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ اجراءات .

ومن جماع ما تقدم من احكام وغيرها الكثير يتضح يقيننا موقف القضاء عندنا متمثلا في محكمة النقض وما قضت فيه من احكام من الاستقرار على الاخذ بفكرة المسؤولية الغير مباشرة أو المفترضة عن فعل الغير في نطاق التطبيق العلمى بالنصوص التشريعية المنظمة لها عن سعة بحيث يمكن ان يتأكد ما سبق أن بيناه من خصائص ومميزات لهذه المسؤولية .

الا ان الذى يستحق التأمل والتدقيق هو فيما جاء لقضاء محكمة النقض في الطعن رقم ١٧٧٨ سنة ١٩ جلسة ١٠/٧/١٩٦٨ . وكانت الواقعة تخلص في ان المتهم قدم للمحاكمة لانه انتج خبز بلدى اقل من الوزن المقرر وقضت المحكمة بجلسة مع آخر سنة مع الشغل ولتغريمها مائة جنيه الا ان احدهما قرر باستئناف الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية ببراءته مع نأييد الحكم المستأنف بالنسبة للثانى الذى طعن على الحكم الاستئنافى بالنقض محضر ضبط الواقعة وانتهى الى طلب توقيع العقوبة المخففة عليه وكان الطاعن هو صاحب الخبز .

الا ان محكمة النقض رفضت هذا الطعن وايدت الحكم المستأنف فيما انتهى اليه من توقيع العقوبة المشددة على الطاعن تأسيسا على ان مسئوليته افتراضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل وقت وقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهى مسئولية قائمة على الدوام ما لم يحضها سبب من اسباب الاباحة أو مانع من موانع العقاب ومسئوليته هذه تقبل التخفيف مما يستطع عقوبة الحبس دون الغرامة اذا اثبت صاحب المحل انه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة وان المراد بالغياب في هذه الحالة هو ذلك يقطع الذى بالكلية بين صاحب المحل وبين الاشراف من جانبه عليه حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة ونقض الحكم في هذا الخصوص كما يلى :

(مسئولية صاحب الخبز فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهى قائمة على الدوام ما لم

يدحضها سبب من اسباب الاباحة أو فوائع العقاب ، والمسئولية انما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا اثبت صاحب المحل انه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة والمراد بالغياب في هذا المقام ذلك الذي يقطع بالكلية بين صاحب المحل وبين الاشراف عليه حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام ادانة الطاعن على اساس ان عليه مباشرة عملية التقطيع ، ولقد قام بها احد عماله وكانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير عناصر الدعوى وادلتها لم تر في غياب الطاعن عن المخبز بدعوى احضار من يصلح اليه بما يدفع عن كاهله عبء الاشراف والمراقبة وبالعقوبة الغير مخففة فانها لا تكون قد جانببت صحيح القانون وليس يجدى الطاعن ما ينسبه الى الحكم من خطأ في الاسناد .

ولقد كان للاخذ بهذا التعريف الوارد بحكم محكمة النقض السالف الاشارة اليه هو ان وجدت تطبيقات عملية اخرى شاذة وغريبة ومنها ان قدم صاحب مخبز للمحاكمة بتهمة انتاج خبز اقل من الوزن رغم وجوده في السجن وثبوت ذلك بشهادة صادرة من السجن في يوم وقوع الجريمة اتهم عندها للمحاكمة الا ان النظر الصحيح في التطبيق السليم لقواعد القانون ادى بالمحكمة ان قضت ببرأته تطبيقا للقواعد العامة .

ولعل هذا التوسع فيما يتعلق بالغياب واستحالة المراقبة مرجعة للصياغة السيئة للنصوص المقررة للمسئولية الجنائية . وهناك رأى في الفقه يرى أن نصوص التشريع المصرى بالغت في الشدة (٦٥) .

ويرى انه يؤثر ان يهتدى المشرع المصرى بالمشرع الالماني فيعتبر جريمة خاصة القعود عن القيام بواجب الرقابة ، سواء حصل ذلك عمدا أو بالاهمال ، اذا ترتب عليه وقوع جريمة اقتصادية من أحد النابعين .

وانه يمكن القول بان مسئولية صاحب المحل ومديره في هذه الصورة هي مسئولية شخصية اذ متى علم بالوقائع المكونة للمخالفة فانه يساهم فيها بنشاط سلبي ، هذا اذا اخذنا بالرأى القائل بان نشاط الشريك قد يكون سلبيا كما قد يكون ايجابيا (٦٦) .

(٦٤) الحكم في القضية رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٩ أمن دولة الجزئي الرمل .

(٦٥٦٦) راجع كتاب الدكتور محمود مصطفى - الجرائم الاقتصادية المرجع

انسابق ص ١٢٢ .

مسئولية الشخص المعنوى فى ميدان الجرائم التمهينية :

تردد المشرع العربى فى تقرير مسؤولية الشخص المعنوى جنائيا فى ميدان الجريمة الاقتصادية (٦٧) على الرغم من اتساع نطاقها فى مجال امانات المقارن ، وذلك أن هناك رأى معارض لفكرة المسؤولية الجنائية لشخص المعنوى ويستند هذا الزأى الى حجج أهمها :

١ - أن نصوص قانون العقوبات لا توجه الا لأشخاص آدميين الذين يتمتعون بالارادة فهم المخاطبون بأحكامه ولا يتصور ارتكاب الجريمة من الناحية المادية الا من شخص آدمى .

٢ - القانون يتضمن عقوبات سالبة لحرية لا تقبل بطبيعتها أن تطبق على الشخص المعنوى .

٣ - الاخذ بفكرة مسؤولية الشخص المعنوى تتنافى مع شخصية العقوبة .

٤ - العقوبة المطبقة على الشخص المعنوى ضارة وعديمة النفع .

٥ - الشخص المعنوى فكرة مجازية من صنع المشرع بينما اتجه آخرون الى تأييد فكرة مسؤولية الشخص المعنوى .

وقد اخذ المشرع المصرى شيئا فشيئا يتجه الى تقرير هذه المسؤولية بالنسبة لضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية فقد أقر المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فكرة هذه المسؤولية نص فى المادة ٨٥ على أن تكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

(٦٧) راجع فى هذا المسؤولية الجنائية عن فعل الغير للدكتور محمود عثمان المؤشرى طبعة ١٩٦٩ ص ٤٢٥ وما بعدها وراجع الدكتور عبد الرؤوف مهدى المرجع السابق ص ٤٧٧ وما بعدها وراجع الدكتور آمال نمان المرجع السابق فى طبعة ١٩٦٩ ص ١٢٥ وما بعدها وراجع الدكتور محمد كامل مرسى والدكتور اسنيد مصطفى السعيد فى شرح قانون العقوبات ص ٢٥٠ راجع الدكتور محمود مصطفى القسم الخامس طبعة ١٩٦٩ ص ٤٧٦ وما بعدها .

ومسئولية الشركات والجمعيات والهيئات في هذه الحالة مسئولية جنائية غير مباشرة وهي لا تقام فيها دعوى جنائية باعتبارها خصما أصليا ولكن باعتبارها خصما تبعيا .

مسئولية مدير المشروع الاقتصادي بالنسبة للجريمة التمهينية :

أقرت معظم التشريعات الجنائية التمهينية مسئولية مدير المشروع عن الجرائم التي يرتكبها عماله ولو دون علمه .

من ذلك ما كانت تنص عليه صراحة المادة الرابعة (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع أحد من التجار أو الموزعين في المحال ٠٠ أو تضاعف العقوبة اذا وقع الفعل من عامل بالحكومة والقطاع العام أو فروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ويكون مدير المحل مسئولا في جميع الاحوال) .

ان قانون العقوبات لا يعرف الى جانب الفاعل المباشر الفاعل غير المباشر والفاعل المباشر الذي يأتي الفعل المادى مباشرة ، أما الوسيط هو احدى صورتى الفاعل غير المباشر فهذا الأخير لا يرتكب السلوك المحرم ماديا ولكنه يبعثه بخطا صاندر منه ، ولقد طبقت محكمة النقض مسئولية المديرين في العديد من أحكامها وذكرت المحكمة أنه (أنه تأسيسا على ذلك فإن المسئولية الجنائية لرؤساء المنشأة ليست متوقفة على اثبات فعل مساهمة مباشرة في الجريمة أو على اتيانهم وسيلة من وسائل الاشتراك التي عدتها مجموعة قانون العقوبات .

ومن ذلك أيضا ما قضت به محكمة النقض من أن جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة وعرض أغذية مغشوشة للبيع جواز مساءلة عامل المحل والمستول عن ادارته معا (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٣ ص ٢٩ مج فنى ص ٨٢) .

ويمكن أن يستخلص من هذا القضاء أن مسئولية المديرين يمكن أن تكون بوصفهم فاعلين مباشرين أو غير مباشرين كما يمكن أن تكون بوصفهم شركاء ويمكن أن نجد في جريمة البيع بتكثير من التسعيرة الاشتراك عن طريق اصدار التعليمات والتحريض والمساعدة بالوسائل والامكانيات .

ومصادر مسئولية مدير المشروع الاقتصادي متعددة منها التشريع

كما سبق أن ذكرنا كذلك نصت المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديرة أو القائم على إدارته ، عن كل ما يقع في المحل من مخالفات بأحكام المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا ثبت بأنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة الخفيفة في المادتين ٩ ، ١٣ كما ورد مثل هذا النص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

المسئولية الجنائية للعاملين في الشروع ورؤساء الأقسام التنفيذ :

المستقر عليه في هذا المقام أيضاً هو مسئولية رؤساء الأقسام عن الجرائم التي تقع في أقسامهم ، فلا يمكن أن تكون مسئولية المدير دون مسئولية العامل أو أن تقام مسئولية العامل دون مسئولية المدير (٦٨) .

(٦٨) المسؤولية عن الجرائم الاقتصادية المرجع السابق ص ٢٥٧ وما بعدها .

الفصل الثالث

الجزاءات في الجريمة التمييزية

المطلب الأول

الحبس المطلق في الجريمة التمييزية

بادئ ذي بدء نشير الى ملاحظة هامة أن الحبس الاحتياطي ليس عقوبة وإنما هو إجراء تتخذه النيابة العامة عند القبض على المتهمين وعلى هذا الأساس نعرض في المطلب الأول لاحكام الحبس المطلق .

من المتواضع عليه أن الأصل في الإنسان البراءة ، وله أن يتمتع بحريته الشخصية وسائر ما قرره له القانون من حقوق ، وعلى الدولة أن تكفل له ذلك وتذود عن محارمه . ولا يسوغ لها - بناء على حقها في العقاب - أن تتخذ من الإجراءات ما يمس حريته الا على سفد من مبدأ الشرعية لو طبقا لأحكامه التي تفرض على السلطات احترام القواعد العامة التي سنها القانون صونا لحرماته . وتتغيا التشريعات فيما تضعه من نصوص أن تقيم الميزان بالقسط بين سلطة الاتهام وبين المتهم وتقديسا لحقه في الدفاع وحفاظ على حريته الشخصية واحتراما لكرامته الانسانية ، وذلك ابتغاء تحقيق محاكمة جنائية عادلة .

ولعل الحبس الاحتياطي من أهم مظاهر المساس بالحرية الشخصية ، ولا مناص من استعماله في كثير من الأحيان على سلامة التحقيق وحماية لأمن المجتمع ، وأن كان يتسم دائما بخصيصته الاستثنائية كأجراء مخالفة لقريته الأصلي في المتهم البراءة حتى تثبت ادانته ، ومن وجب عدم الالتجاء اليه الا اذا كان لازما ولا غنى عنه اقتضاء لسالحي التحقيق أو خطا لأمر الجماعة .

ولقد درجت الدساتير على أن تضع حدا أقصى للحبس الاحتياطي
لا تجوز مخالفته (١) .

وقد عرض المؤتمر الدولي السادس الذي انعقد بروما في الفترة
من ٢٧ سبتمبر الى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ لبحث موضوع الحبس الاحتياطي
وقرر ما يلي :

١ - وقد عرض المؤتمر الدولي السادس قانون العقوبات الذي
انعقد في روما من ٢٧ سبتمبر الى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ لبحث موضوع
الاحتياطي ، وقرر بشأنه ما يلي :

١ - موضوع الحبس الاحتياطي من الموضوعات الهامة التي تنقسم
بالدقة يفترض في المتهم البراءة حتى يحكم عليه نهائيا . والحبس قد يكون
ضروريا ولكن يجب النظر اليه على انه استثناء من مقتضاه وجوب عدم
تأخير تقدم المتهم للمحكمة .

٢ - لا يجوز حبس شخص بغير أمر مسبب من القاضي المختص .
ولا يؤمر بالقبض الا في الأحوال المبينة في القانون صراحة ، ويجب أن
ينقضى نور زوال الأسباب القانونية التي أجازت الأمر به ولا يجوز
للبوليس القبض على شخص الا في الأحوال الاستثنائية المنصوص عليه
في القانون ، ويجب حينئذ أن يوضع المقبوض عليه فورا تحت تصرف
السلطة القضائية .

٣ - يجب أن يمكن المحبوس احتياطيا من الطعن في الأمر بحبسه
في الأدرار المختلفة التي تمر بها الدعوى .

٤ - من المرغوب فيه أن يوضع نظام خاص لمعاملة المحبوسين
احتياطيا يخلوا من القسوة ويوفر عزلهم في أماكن خاصة .

٥ - من المرغوب فيه تقرير مسئولية القاضي شخصا بدلا من
الاقتصافية على تحديد الأحوال الاستثنائية معينة لمسئولية القاضي .

(١) راجع في هذا بحث منشور بمجلة القضاء العدد الثامن سبتمبر ١٩٧٢
الاستاذ مدحت سراج الدين ص ١٢٨ ، وراجع الحبس المطلق في التشريع المصري
للأستاذ كمال المتيني طبعة ١٠٧٢ ص ٦ وما بعدها وراجع التعليق على نصوص قانون
الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية للدكتور أحمد سرور طبعة ١٩٨٠ ص ٧٥٤
وما بعدها وراجع بحث منشور بالمحاماة مارس وأبريل سنة ١٩٨٠ لدكتور حسن علام
ص ٤٠ وما بعدها .

٦ - وفي حالة الخطأ للظاهر يجب أن تسأل الدولة عن تعويض من أمر بحبسه خطأ متى تبين أن الأمر قد تعسف في استعمال سلطته .

ولقد نص الدستور المصري الصادر في ١٩٧١ في لفقرة الثانية من مادته الحادية والأربعين على أن يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي مما مناده أن الحبس الاحتياطي مؤقت المدة وأن أمر تحديدها مقروك للقانون وقد صدر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٢ قانون الحريات العامة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بحريات المواطنين وتنساول في فيما استحدثه موضوع الحبس الاحتياطي وانتهى الى انه في جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر وتحديد مدة الحبس الاحتياطي بمدة ستة أشهر في مواد الجنح أوجب عرض الأمر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم ثلاثة أشهر كي يتخذ على ما يراه كفيلا بانجاز التحقيق . وقد جاء بتقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب عن هذا المشروع بقانون (وأخيرا فان التعديل المقترح على المادة ١٤٣ قد تضمن تحديد مدة الحبس الاحتياطي وقد وافقت على ما نص عليه المشروع وأنه يتعين عرض الأمر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التي يراها كفيلا للانتهاء من التحقيق والحكمة من ذلك ظاهرة وهي تحقيق نوع من الرقابة يباشرها المسئول الأول عن الدعوى الجنائية) .

وعلى ذلك فالقاعدة القانونية التي توجب الحبس الاحتياطي إلا تزيد مدته مهما كانت الأسباب عن ستة أشهر في مواد الجنح ما لم يكن المتهم قد أعلن باحاليته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، فان حبسه هنا يكون على ذمة جهة الحكم - لا التحقيق - التي تملك الافراج عنه قبل نظر موضوع الدعوى . اما اذا كانت التهمة المنسوبة اليه جنائية فيجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور بشرط ضرورة الحصول قبل اقتضائها على أمر من محكمة الجنايات المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد مدة أو مدد أخرى مماثلة .

المطلب الثاني

أنواع الجزاءات التموينية

تتحدد الجزاءات في جرائم التموين الى :

- ١ - الجزاءات المالية •
 - ٢ - الجزاءات المهنية •
 - ٣ - الجزاءات المقيدة للحرية •
- وتعرض لكل من هذه على حدة •

١ - الغرامة في جرائم التموين :

الغرامة عقوبة أصلية في جرائم التموين ملحوظ فيها أن تتناسب مع الأهمية المالية للجرائم ففي جرائم البيع بأكثر من التسعير فإن الحد الأدنى للغرامة هو ثلاثمائة جنية والحد الأقصى ألف جنية ، وفي جريمة عدم الإعلان عن الاسعار تختلف الغرامة حسب ما إذا كان البائع صاحب محل فتكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنية أما إذا كان البائع جائلا فإن عقوبة الغرامة لا تجاوز مائة جنية ، وبالنسبة لعدم الإعلان عن الخدمات والجعل المحدد لها فتكون عقوبة الغرامة طبقا لنص المادة ١٣ مكرر المضافة بالمرسوم بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية • وفي حالة ارتكاب جريمة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة فإن الغرامة فيها طبقا لنص المادة التاسعة المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تجاوز ألف جنية •

أما في جرائم بيع السلع غير المسعرة أو غير المحددة الربح والتي نصت عليها المادة ٣/١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ فإن الغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنية •

وفي جرائم تاجير غرف الفنادق فان عقوبة الغرامة فيها والتي تنص عليها المادة ١٠ من المرسوم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية .

أما جريمة المشتري بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة يزيد على الحد المقرر فان عقوبة الغرامة فيها طبقا للمادة ١٢ لا تجاوز خمسين جنيها .

وفي جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فان عقوبة الغرامة طبقا للمادة ٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ لا تقل عن ثلاثمائة جنية ولا تجاوز ألف جنية وتضاعف في حالة العودة وقد نص المشرع أن عقوبة الغرامة بالنسبة لمخالفة نص المادة ٢١ لا تجاوز ألف جنية . ولا تزيد الغرامة على خمسين جنيها في حالة مخالفة المادة ٣٦ وهي الخاصة بتنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات ونص المشرع في المادة ٥٣ على عقوبة الغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها في حالة مخالفة المادة ٣٧ والتي أوجبت على أصحاب المحالج والتشوين في ادارتها حلج مقادير القطن في المواعيد التي يحددها وزير التموين وفرضت المادة ٥٣ غرامة نسبية غرامة جنية واحد عن كل قنطار لم يتم حلجه .

المصادرة في مجال الجريمة التمييزية :

تأخذ المصادرة شكل العقوبة الجنائية وبذلك فانها تخضع لمبدأ شخصية العقوبة وشرعيتها . ويترتب على ذلك أنه لا يمكن الحكم بها في الحالات التي ينص عليها القانون وقد نصت على ذلك المادة ١١ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٣٠ من قانون العقوبات المصري . وقد طبق القضاء أحكام المصادرة على هذا النحو في مجال الجرائم الاقتصادية سواء كانت تنصب على جسم الجريمة اذا كان المال مملوكا للمحكوم عايه أو كانت الاشياء قد استخدمت أو خصصت لارتكاب الجريمة وبذلك فانه يفضى بها على المحكوم عليه فقط وليس ضد ورثته أو ضد الاشخاص المسئولين مدنيا (٢) .

وعلى الرغم من وصفها بأنها عقوبة الا انها لا تخضع لقاعدة عدم تعدد العقوبات .

(٢) راجع الدكتور مصطفى كيرة المرجع السابق ص ١٢٥ .

الأموال محل المصادرة :

تنصب المصادرة الخاصة على جسم الجريمة ومن ذلك مصادرة البطاطين المضبوطة اذا كانت هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع .

فاذا كانت الجريمة المسندة الى المتهم هي جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلم للمشتري والسجلات التي أوجب القانون امساكها توصلا لاحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى فانه لا يعد صحيحا في القانون أن يقضى الحكم بمصادرة سلعة محددة الربح موضوع الفاتورة فلا تجوز مصادرة الاقمشة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها اذ لا يمكن القول بأن هذه الاقمشة هي موضوع الجريمة (٢) .

واذا كانت الجريمة المسندة الى المتهم هي الامتناع عن بيع أسمنت حديدي فانه لا يجوز الحكم بمصادرة أسمنت بورتلندي غير السلعة محل جريمة الامتناع عن البيع (٤) .

٢ - الجزاءات المهنية :

يوجد نوعان رئيسيان من الجزاءات التي تصيب المحكوم عليه في نشاطه المهني وهما غلق المؤسسة التجارية والمنع من ممارسة المهنة ، كما يدخل فيهما أيضا نشر الحكم الذي يقضى باحدى هاتين العقوبتين .

نظام الغلق :

ينصب الغلق على المتاجر والمصانع الخاصة بالمحكوم عليه واذا تعددت المؤسسات أو المشروعات التجارية فان الغلق يجب أن يتحدد بالمؤسسة التي وقعت فيها الجريمة . واذا كان المشرع يشتمل على أقسام متعددة فانه يمكن قصر الغلق على جزء من المشروع التجارى اذا تعدد النشاط المهني بحيث لا يغلق المشروع بأكمله .

(٢) نقض ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق مجموعة القواعد

الانونية لمحكمة النقض في ٢٥ شباط سنة ٢٧٧ .

(٤) نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة الكتب القنى السنة ١٨ العدد الثانى

صفحة ٧٢٧ .

وإذا وقعت الجريمة من مستغل المحل التجارى كالمستاجر مثلا فانه يتون من حق مالك المتجر - غير المحكوم عليه - أن يحصل على أمر من رئيس المحكمة باسترداد منقولاته الموجودة بالمتجر وذلك على الرغم من كل الاتفاقات المقصودة في هذا الشأن وأيا كانت مدة غلق المؤسسة (٥) .

وتفاديا لما قد تؤدي إليه عقوبة الغلق من أضرار تصيب المحكوم عليه فقد نصت المادة ٤٩ من الامر ٤٥ - ١٤٨٣ في يونيو سنة ١٩٥٤ على أنه اذا جاوزت مدة الغلق سنتين فانه يجب الامر بببيع البضاعة بالمزاد العلنى ويمن لمالك البضاعة الذى يجميه القانون في حالة الغلق الادارى اللجوء الى الاجراءات القضائية واستصدار أمر من رئيس المحكمة بالتصريح له باستلام بضائعه واستغلالها .

وقد استحدث التشريع المصرى في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ حكما جديدا استهدف منه الحرص على ألا يترتب على عقوبة الغلق الاضرار بصالح التموين فنص على أنه اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين هندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الاحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون . ويقابل هذا للنص المادة ١١ مكرر المضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

وقد استقر القضاء المصرى على أنه (القانون اذا نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكا لمن وجبت معاقبته على الفعل الذى ارتكبت فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى لان الاغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره ، وانما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها قد تتعدى الى الغير . وكذلك لا يعترض بوجوب اختصام المالك في الدعوى عند الحكم بالاغلاق متى كان الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم باغلاقه انما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه . اذن فالحكم باغلاق الصيدلية من أجل أن موظفا لدى صاحب الصيدلية قد زاول فيها مهنة الصيدلة دون

(٥) راجع د. مصطفى كيرة المرجع السابق ص ٢٢١ .

حق هو في حكم صحيح (فقهى ١٩٥٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية
ج ١ في ٢٥ سنة ص ٨٥٧ .

المنع من ممارسة المهنة :

وعلى خلاف الغلق فإن المنع من ممارسة المهنة قد يكن مؤقتا أو
دائما تملك جهة الادارة اذا أصدرت قرارا مؤقتا بالمنع اطلالة هذه المدة
ومن حقها أن تجعل هذا المنع نهائيا (٦) .

وطبقا لذلك فإن منع المحكوم عليه من ممارسة المهنة يؤدي الى
حرمانه من العمل تحت أو صفة كانت في المؤسسة التي وقعت فيها الجريمة
اذ تنقطع صلته بها حتى ولو باعها أو أجرها للغير فإنه يحظر عليه العمل
فيها ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الزامه بالاستمرار في منع رواتب
الموظفين الذين يعملون فيها .

وقد نص القانون المصرى في المادة الثالثة من المرسوم بقانون
٩٥ لسنة ١٩٤٥ - قبل وقف العمل بها - والتي قررت ويجوز لوزير
التموين أن يأمر - الى حين صدور الحكم - بوقف التاجر المخالف عن
مزاولة تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة ومنع الصانع المخالف
من استخدامها في صناعته .

وواضح ان هذا النص وان استعمل تعبير وقف التاجر المخالف عن
مزاولة تجارة السلعة فهو بغير جدال أنشأ جزءا اداريا حظر به على التاجر
ممارسة المهنة وجعل هذا الحكم من اطلاقات وزير التموين وان قيده بفقرة
زمنية معينة وهي صدور الحكم في الدعوى .

نشر الجزاءات :

ينص المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في المادة ٥٧ على شهر
ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة
لاحكام هذا المرسوم بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة لمدة تعادل مدة
الحبس المحكوم بها نصت المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ الخاص بالتسعير على حكم مماثل ولكنها أضافت جعل عقوبة
الشهر لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

(٦) انرجع السابق ص ٢٢٤ وما بعدها .

ونص قانون ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ الصادر في فرنسا على تخويل الحق في نشر الجزاءات الى السلطة الادارية - أى المدير أو الوزير - وكذلك الى محكمة المصالحات كما طرأت تعديلات تشريعية وسعت من السلطات المخولة للمدير في اجراءات النشر دون تغيير وسائل التنفيذ ولم يحدد انتشريع مدة الشهر أو المصاريف وقد نقضت محكمة النقض الفرنسية حكما قضى بالنشر دون تحديد المدة .

أما في مصر فقضت محكمة النقض بأن الاستفادة من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن الزام المتهم بشهر ملخص الحكم على واجبة محله لا يكون الا في حالة القضاء بالحبس .

(نقض ٤٨/٢/٢٤ طعن رقم ٧٤ ، ونقض ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٧) .

ويلاحظ أن المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في المادة ١٦ جعل عقوبة الشهر لمدة شهر في حالة الحكم بالغرامة .

٣ - عقوبة الحبس :

نص المشرع على عقوبة الحبس في جرائم التموين والتسعير غير أن هناك جرائم تكون عقوبة الحبس تخريرية للقاضي وجرائم أخرى جعل المشرع فيها عقوبة الحبس وجوبية .

(أ) جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :

نص الباب الثانى عشر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن عقوبة الحبس تخريرية في الجرائم الآتية :

١ - المادة ٥٠ - نصت على أنه يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار اليها في المادة ٢١ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحكم بالازالة .

وجرائم المادة ٢١ هى التى تقع بالمخالفة للقرارات التى يصدرها وزير التموين بتخصيص وتوزيع الاجزاء التى يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات في جميع بلاد القطر لخرن تقاوى البطاطس وكذلك

لقرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد أقصى الاسعار التي
تؤجر بها الاجزاء المخصصة لخزن التقاوى المذكورة .

ونصت المادة ٥١ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة
أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من
أهمل أخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار اليه في المادة
٢٨ وحظرت المادة ٢٨ بيع الغزل الذي يصرف بموجب البطاقات أو
التراخيص أو التنازل عنه أو للتصرف فيه أو بأي نوع آخر من أنواع
التصرفات .

والمادة ٥٢ - نصت على أنه يعاقب كل من يخالف أحكام
القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين ٣٠ ، ٣٦ بغرامة
لا تزيد على خمسين جنيهاً ، أما المادة ٣٠ فقد ألغيت بالقانون ٢٤
لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٦ وهي الخاصة بحق وزير التموين إصدار القرارات
اللازمة لتنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والانسوجات .

والمادة ٥٣ - نصت على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٣٧
الخاصة بحدود مقادير الحكم بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من
خمسة جنيهات الى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

والمادة ٥٤ - الخاصة بمخالفة أحكام المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠

أما وجوب الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة فهي عدا ذلك من جرائم
المرسوم بقانون وكما نصت على ذلك المادة ٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٨٠ فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس
سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ويعاقب
على كل مخالفة ترتبط بسلمة من السلع التي تدعمها الدولة ويحددها وزير
التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على
خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

ونصت الفقرة الرابعة على أنه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في
هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات التموين والتجارة الداخلية الصادرة
تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل وفي
جميع الاحوال لا يجوز الحكم بتوقف تنفيذ العقوبة .

(ب) جرائم الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ :

الأصل في جرائم الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الأسعار أن عقوبة الحبس تخيرية وإن كانت تتفاوت من جريمة إلى أخرى .

المادة ٩ - نصت على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح أو امتنع عن بيعها أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجاري .

المادة ١٣ - نصت على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والاجور ومقابل الدخول ، ومن خالف القرارات التي تصدر استنادا إلى المادة ٧ ، ومن امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من الثمن العلني عن هذه السلعة .

المادة ١٣ مكرر - وهي مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الخاصة الخاصة بأصحاب المحال من أرباب الحرف ومن في حكمهم أن يعلنوا بإمكان ظاهر بمحاليم هي الأعمال التي يؤدونها والعقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

العود : شدد الشرع العقوبة في حالة العود بالنسبة لجرائم التمييز والتسعيرة فنصت المادة ٢/٥٦ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على مضاعفة العقوبة في حدين الدنيا والاقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات

وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه ، ونصت المادة ٣/٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ على مضاعفة العقوبة في حالة العود في حديها الأدنى والاقصى وذلك على قرار المادة السابقة الخاصة بجرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

كما نص المشرع على التماثل بين جريمة التمييز المنصوص عنها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجريمة التسعير المنصوص عنها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والعكس صحيح .

القسم الثاني

الجانب الاجرائي

في جرائم التهوين والتسعير الجبري

الباب الأول

تحريك الدعوى في جرائم التمييز

الفصل الأول

قواعد تحريك الدعوى والنيابة المختصة

ماهيته :

متى وقعت الجريمة نشأ للدولة حق في توجيه الاتهام للوصول إلى إقرار سلطاتها في العقاب . ويظل حق الاتهام في حالة سكون حتى تستعمله النيابة بتحريك الدعوى الجنائية ، وهو العمل الافتتاحي للخصومة الجنائية ويتم تحريك الدعوى إما أمام قضاء التحقيق توطئة لرفعها أمام المحكمة عند الاقتضاء ، أو أمام قضاء الحكم مباشرة (١) .

قواعد تحريك الدعوى :

تنص المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :

« تختص النيابة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون » .

فالأصل أن النيابة هي السلطة المختصة أساسا بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها في كافة الجرائم التي تخضع لاختصاص المحاكم القضائية وذلك فيما عدا الحالات التي خول فيها المشرع لسلطات أخرى حق تحريك الدعوى دون مباشرتها الذي يظل دائما من اختصاص النيابة العامة .

والنيابة العامة هيئة تتمتع بالاستقلال عن السلطات الأخرى في الدولة ، فهي مستقلة عن السلطات التنفيذية وبالتالي فلا يحق للإدارة أن

(١) راجع د. أحمد فتحي سرور الوسيط في الإجراءات الجنائية ص ٦٢٦ .

تتدخل في أعمال النيابة العامة ، وهي مستقلة أيضا عن قضاء الحكم فلا يحق للمحكمة أن تأمر النيابة بتصرف معين ، وأخيرا فهي مستقلة عن السلطة التشريعية كما أنها تمارس عملها استقلالا عن رغبات الأفراد .

ويرد على القاعدة السابقة استثناء نص عليه المشروع في المواد من ٣ الى ٨ من قانون الاجراءات الجنائية ففي جرائم معينة لا يحق للنيابة العامة تحريك الدعوى الا بعد تقويم شكوى من المجنى عليه أو طلب من جهة معينة أي أنه خلاف لقاعدة استقلال النيابة عن السلطة الادارية وعن الافراد . فانه في تلك الجرائم ، تتوقف سلطة النيابة في تحريك الدعوى على اجراء من قبل السلطة الادارية أو الافراد ، هو تقديم طلب في الحالة الاولى أو شكوى في الحالة الثانية .

ولم يدرج الشرح جرائم التموين بين هذه الطائفة من الجرائم على ذلك فتحرك الدعوى فيها يخضع للقاعدة العامة التي تقتضى بأن النيابة الأصلية في تحريك الدعوى وانها تزاوّل تلك السلطة دون تدخل من قبل الادارة أو الأفراد (٢)

وتخضع النيابة العامة في تحريكها ومباشرتها للدعوى في جرائم التموين للقواعد العامة التي ضمنها المشروع قانون الاجراءات الجنائية .

فاذا اقتنعت النيابة - بشأن واقعة معاقبة عليها بجدية الاتهام وبكافة الأدلة من خلال محضر جمع الاستدلالات أو البلاغات المقدمة اليها أو عن طريق أية وسيلة أخرى توصلت بها الى العلم بالجريمة التزمت حينئذ بتحريك الدعوى والسير في الاجراءات التالية لذلك . ولا يحق للنيابة لانتازل عن الدعوى أو وقفها أو تعطيل سيرها الا في الاحوال المبينة بالقانون وطبقا للاجراءات التي رسمها المشروع في هذا الصدد .

تطبيقات قضائية بشأن تحريك الدعوى العمومية :

النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي نيط بها وحدها مباشرتها وذلك باجراء التحقيق بنفسها أو بمن تفدبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو أن تطلب نوب قاصر للتحقيق بتكليف المتيم باحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لمحاكمته على ضوء المحصر الذي حرره مأمور الضبط وبمراقبة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي .

(٢) راجع الدتورة امال عثمان المرجع السابق ص ١٦١ .

(١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها إلى النيابة العامة تحريكها
كما تنشأ أما حق المدعى المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء .
واذن فلا يؤثر في حق النيابة العامة ما يؤثر في حقه هو أو ما يعترضه .
فاذا رفعت الدعوى مباشرة عن المدعى بالحق المدني ثم أقامت النيابة
العمومية الدعوى بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى . وكان ذلك قبل
أن يبدى المتهم الدفع الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة
واقترنت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع
فإن الدعوى العمومية تكون باقية على جالها مرفوعة من النيابة العامة
فاذا استأنف المدعى المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت
المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه وإعادة القضية لمحكمة الجناح للفصل
في الدعوى فإن المحكمة تكون عليها أن تنظر أيضا الدعوى المقامة من النيابة
ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

(١٧/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٥ ص ٢٤٠)

ان النعى بعدم اقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر بفرض
مساهمته في الجريمة - المسندة اليها والتي دلت الحكم على مقارقتها اياها
تتليلا سائغا ومقبولا .

(٢/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

اثر التعليمات الادارية بشأن جرائم التموين على حق النيابة
العامة في تحريك الدعوى العمومية :

استقر القضاء على أن تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي
عن بعض المخالفات لا تلزم النيابة العامة .

وقد قضى أن تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي عن
المخالفات . بفرض صدورها لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم
وحدھا دون غيرها مباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها . ولا يؤثر على
صحة رفع الدعوى الجنائية .

(١٨/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٨ ص ٣١٨)

اثر تعليمات النائب العام على تحريك الدعوى العمومية في جرائم التهمين :

استقر القضاء أيضا بشأن تعليمات النائب العام التي كثيرا ما تصدر في مجال الجرائم التعموية مراعاة لبعض الاعتبارات وعلى سبيل المثال الكتاب الدوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن قضايا المخايز والذي جاء بحيثياته انه نظرا للظروف التي لا يست صناعه الخبز البلدى الافرنجى والشامى من نقص العمالة الفنية المدربة وتعدد أنواع القمح المستورد وما اقترحته وزارة التهمين فقد صدر الكتاب الدورى يدعو السادة أعضاء النيابة العامة الى حفظ ما تم يتم التصرف فيه من المحاضر المتعلقة بصناعة الخبز البلدى والتقدير فيها بأن ألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية فبعد يتبادر الى الذهن أن لهذه الكتب الدورية ثمة تأثير على تحريك الدعوى العمومية في مجال جرائم التهمين .

ألا أن القضاء قد أكد إلا أن هذه الكتب الدورية لا تأثير لها ولا ترقى الى مرتبة القانون أو تلغيه .

متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن على البائع وجب على الأخير أن يبيعها ولا يحتل النص أن يباح للبائع أن يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة ثم يقول أن هذه العلة هي سبب امتناعه ، ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتبرير وسائل العيش الضرورية للناس فحدد أثمان بعض الحاجيات والزم التجار أن يبيعوها بهذا السعر والا يحق لهم الامتناع - ومتى كان الأمر كذلك وكان قد جعل للحم الخالى من العظم (المشفى) ثمن جبرى خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب أن الدفع بأنه صدر منشور من النائب العام بحفظ القضايا التي هي من قبيل الدعوى المرفوعة لا يلتفت إليه اذ متى كانت الدعوى رفعت صحيحة وكانت الواقعة معاقبا عليها فلا يؤثر فيها منشور يصدره النائب العام من قبيل ما ذكر .

(نقض جلسة ١٩٤٨/٢/٢٤ طعن ٢٣٠ سنة ١٨ ق)

(ان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ في ١٣/٣/١٩٥٧ قاصر على ارجاء قضايا الجنح التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخايز لمخالفتهم احكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات انتاج الدقيق وصناعته امام المحاكم الى المحاكمة وطلب

تأجيل ما تكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى
لا يرقى الى مرتبة القانون او يلغيه .

(١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦١ ص ٩٥٢)

الانذار السابق على تحريك الدعوى :

يقول بعض الشراح أنه من المرغوب فيه ألا تحرك الدعوى العمومية إلا بعد محاولة اقناع المخالف بإزالة أثر المخالفة متى كان ذلك ممكناً ، فيوجه إليه انذار بإعداده الجال الى ما كانت عليه في مدة معينة ، فإذا لم يتيم به جاز تحريك الدعوى ذلك أن العقوبة الجنائية لم تقصد لذاتها ، بل لتحقيق أغراض معينة ، فلا معنى لتطبيقها إذا تحققت الأغراض المذكورة عن طريق آخر . ويجب أن يلاحظ أن أعضاء الضبط لا يقومون فقط بوظيفة الضبطية القضائية أو العقابية ، بل لهم أيضا صفة الضبطية الإدارية أو الوقائية ، وممارستهم لهذه الوظيفة الأخيرة أجدى في مكافحة الجرائم الاقتصادية . ولذلك يرى الأستاذ فريج أن على مأمور الضبط أن يفهم المخالف النتائج الضارة المخالفة بالنسبة للمركز الاقتصادي ، ويتعهد بالرقابة فترة من الوقت حتى يعتاد على السوك المستقيم ويجب أن يكون في إمكان موظف الرقابة أن يحصل من القاضي المدني على انذار للمخالف بأن يسلك سلوكا مستقيما قبل الدخول في الطريق الجنائي (٣)

أوصى مؤتمر روما الذي عقد في سنة ١٩٥٣ بأن تحريك الدعوى في الجرائم الاقتصادية يجب ألا يتم إلا بعد انذار المتهم بإزالة أثر الجريمة في خلال مدة معينة ويفرض هذا النظام على مأمور الضبط القضائي أن يحيط المتهم علما بفكرة القانون الاقتصادي والضرر الذي قد يلحق بالمصلحة الاجتماعية لفعله ، وأن يتعهد بالمراقبة خلال فترة معينة من الزمن ذلك حتى يعتاد السلوك المستقيم . ويجب أن يكون في استطاعة مأمور الضبط القضائي الحصول على انذار للمخالف من القاضي المدني بأن يكف عن هذا النمط من السلوك المخالف للقانون وذلك قبل الاتجاه الى الطريق الجنائي (٤) .

(٣) راجع د. محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٠٥ وإيتاسير والمرجع

السابقة ص ١٦٤ .

(٤) راجع د. أمال عثمان المرجع السابق ص ١٦٤ .

تقرير فكرة تعليق تحريك الدعوى على انذار :

انتقدت فكرة تعليق الدعوى على انذار تاسيا على أن المشرع حينما يلجأ الى تجريم فعل معين • يهدف الى تحقيق أغراض مختلفة ومن بينها ردع الافراد عامة حتى يتجنبوا ارتكاب هذا الفعل لما يترتب عليه من اعتداء على مصلحة يحميها القانون • والغرض الردعى العام للتعاونة القانونية لا يتصور تحقيقه اذا شعر المخاطبون بها أنها ليست ملزمة على وجه مطلق بل يجوز مخالفة القواعد دون أن يتبع ذلك تطبيق جزاء جنائى على المخالف الذى ارتكب الفعل الاول • والواقع أن هذا النظام الذى يبيح التسامح مع المخالف عن السابقة الاولى لا يتفق مع طبيعة جرائم التموين التى تعد من أهم الجرائم الاقتصادية(٥) •

وانه اذا كان يمكن الاخذ بهذا النظام فى حالات قليلة الا أن هذا اعتبر متيسر فى معظم الجرائم حيث يتعذر ازالة أثر الجريمة (٦) •

اجراءات تحريك الدعوى : - النيابة هى السلطة المختصة بتحريك الدعوة الجنائية كما هو الشأن فى جرائم القانون العام ، فتقوم بذلك من تلقاء نفسها أو بعد تقديم الطلب فى الحالات التى يوجب القانون تقديمه ولما كانت الجرائم الاقتصادية من قبيل الجرح فانه يجوز للنيابة تحريك الدعوى العمومية بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة (المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية) وقد يقضى الامر اجراء تحقيق فتتدب النيابة لذلك احد أعضاء الضبط القضائى ، مقيدة فى ذلك باحكام الفدب المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، وقد ترى النيابة أن تباشر التحقيق بنفسها فتأمر بذلك وتحدد موعده واخيرا قد ترى أن التحقيق فى الدعوى بمعرفة بمعرفة قاضى يكون أكثر ملائمة بالنظر الى ظروفها الخاصة فيجيز لها القانون أن تطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق (المادة ٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية) •

النيابة المختصة بتحريك الدعوى ومباشرتها :

فى سنة ١٩٥٣ أصدر وزير العدل قرارا بانشاء نيابة بمكتب النائب

(٥) ربيع د. أمال عثمان :الرجع السابق ص ١٦٢ •

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٠٦ •

العام تسمى (نيابة أمن الدولة) تشكل من رئيس نيابة وعدد كاف من الاعضاء وتتولى مباشرة الدعوى والتحقيق في جرائم معينة وردت في المادة الثانية من القرار وليس من بينها جرائم اقتصادية بمعنى الكلمة وفي سنة ١٩٥٧ أصدر وزير العدل قرارا بتعديل اختصاص نيابة أمن الدولة ، وتتولى نيابة أمن الدولة التصرف فيما يقع بجميع أنحاء الجمهورية من الجرائم التي وردت في قرار وزير العدل . ثم صدر الأمر الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وأجاز للنيابة العامة أن تحيل الى محاكم أمن الدولة : الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانونين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القميين رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الارباح والقرارات المنفذة لهما .

ثم صدر قرار وزير العدل الصادر في ٢٩ يناير ١٩٦٤ ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٤٣٣٣ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء محاكم جزئية للجنح المستعجلة .

وتنظم التعليمات العامة لنيابات اختصاص نيابة أمن الدولة الجزئية فتتص على الآتي :

مادة ١٦٤١ - نيابات أمن الدولة والجنح المستعجلة الجزئية ، نيابات متخصصة ، منشأة في عواصم المحافظات بكافة أنحاء الجمهورية .

مادة ١٦٤٢ - تختص نيابة أمن الدولة والجنح المستعجلة الجزئية والتي مقرها عاصمة المحافظة بالتحقيق والتصرف فيما يقع من الجرائم التالية بدائرة اختصاص النيابة الجزئية التي مقرها عاصمة المحافظة .

(أ) الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الخاص بشئون القميين والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الارباح والقرارات المنفذة لها وذلك عدا الجرائم التي تكون العقوبة المقررة لها أشد من الحبس .

وفي ١٤ مايو ١٩٨٠ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من الساعة الفين وثلاثمائة وتسعة وخمسين يوم ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ هجرية الموافق ١٥ مايو ١٩٨٠ ميلادية .

والغيت بناء على ذلك القرارات العسكرية والاجراءات الاستثنائية بوجه عام التي اصبحت باعلان حالة الطوارئ .

وفي ٦ أكتوبر ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ بإعلان حالة الطوارئ لمدة سنة اعتباراً من الساعة ١٦٠٠ يوم الثلاثاء الموافق السادس من أكتوبر . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ بمد حالة الطوارئ لمدة سنة أخرى اعتباراً من الساعة ١٦٠٠ من السادس من أكتوبر ١٩٨٢ .

ولما كان الدستور قد نص في المادة ١٧١ منه على أنه (ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها) .

ولما كانت جرائم أمن الدولة وغيرها من الجرائم ذات الطابع السياسي أو القومي تتطلب أجهزة قضائية متخصصة تتناسب مع طبيعتها وتتولى الاتهام والتحقيق والمحاكمة .

ولما كان تحقيق العدالة مع توافر عنصر الردع يقتضى توحيد المبادئ والاتجاهات التي تحكم التصرف في الدعاوى الناشئة من ارتكاب هذه الجرائم .

لكل هذه الاعتبارات صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ونص في المادة الثالثة على اختصاص هذه المحاكم بالفصل في الدعاوى المتعلقة بجرائم التمييز والتسفير الجبرى . كما نص المادة السابعة منه على اختصاص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في هذه الجرائم (٧) .

وسنعود الى شرح قانون محاكم أمن الدولة .

وعلى ذلك فإنه بعد انتهاء حالة الطوارئ في مايو ١٩٨٠ وصدر انقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة أصبحت جرائم التمييز والتسفير الجبرى من اختصاص هذه المحاكم . وبعد إعلان حالة الطوارئ عام ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) ومن بينها جرائم التمييز والتسفير الجبرى (الفقرة خامسا من المادة الاولى من هذا القرار)

على أنه بعد إعلان حالة الطوارئ مرة أخرى أصبح من الجائز تمثيل محاكم أمن الدولة طوارئ الى جانب محاكم أمن الدولة المشكّلة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

القرارات المنظمة لاختصاص نيابة أمن الدولة

قرار وزير العدل

بإنشاء نيابة أمن الدولة (٨)

وزير العدل

بعد الاطلاع على كتاب النائب العام رقم ٩/٥/٢٦ المؤرخ في ٧ مارس سنة ١٩٥٣ .

ونظرا الى أهمية الجنايات العسكرية والجرائم المتعلقة بأمن الدولة وتلك التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وما تقتضيه هذه الجرائم من مران وتخصص لدى من يقومون بتحقيقها ومباشرة الدعوى الجنائية فيها .

قرر ما يأتي :

مادة ١ - ينشأ بمكتب النائب العام ، نيابة تسمى « نيابة أمن الدولة » وتشكل من رئيس نيابة وعدد كاف من الأعضاء .

مادة ٢ - تختص هذه النيابة دون غيرها ، بالتصرف فيما يقع بجميع أنحاء البلاد المصرية من الجرائم الآتية :

(أ) الجرائم المنصوص عليها في الباب الاول والثاني والثاني مكررا من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(ب) الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات اذا وقعت بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر .

(ج) الجرائم الخاصة بحوادث اعتصام العمال والطلبة واضرابهم وما يقع أثناءها أو بسببها من جرائم أخرى .

(٨) المذائع المصرية - عدد ٢٢ الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ .

(د) جرائم التظاهر والتجمهر وما يقع أثناءها أو بسببها من جرائم أخرى .

(هـ) الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٤ و ١٢٤ (أ) و ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج) من قانون العقوبات .

(و) للجنايات العسكرية .

(ز) الجرائم المرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها .

مادة ٢ - تتولى تلك النيابة تحقيق ما يقع من هذه الجرائم بدائرة محافظة القاهرة وبندر الجيزة ويجوز لها تحقيق ما يقع من غيرها في الجهات الأخرى ، وعلى أعضاء النيابة بهذه الجهات الأخرى تحقيق هذه الجرائم في دوائر اختصاصهم مع إخطار نيابة أمن الدولة فور تبليغهم بها .

مادة ٤ - على النائب العام تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٨ مارس سنة ١٩٥٣) .

قرار وزير العدل

بتعديل اختصاص نيابة أمن الدولة (٩)

بعد الاطلاع على قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٣ بشأن انشاء نيابة أمن الدولة .

وعلى كتاب النائب العام رقم ٩/٥/٣٦ المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧

قرر :

مادة ١ - تختص نيابة أمن الدولة بالتصرف فيما يقع بجميع أنحاء الجمهورية من الجرائم الآتية :

(أ) الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(ب) الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إذا كان المجنى عليه موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة .

(ج) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بمقاطعة اسرائيل .

(د) الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٤ و ١٢٤ (١) و ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج) و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكررا و ٣٧٥ من قانون العقوبات .

(هـ) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقدير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ .

(٩) الوقائع المصرية - عدد ٤٥ الصادر في ١٩٥٧/٦/٦ .

قرار وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢

باختصاص نيابة أمن الدولة العليا

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا والجرائم التي تختص بتحقيقها والتصرف فيها • وعلى القرارات اللاحقة بتعديل اختصاصاتها •

وعلى كتاب النائب العام رقم ٢٦٠ م المؤرخ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ •

قرو :

مادة ١ - تختص نيابة أمن الدولة العليا الملحقه بمكتب النائب العام بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم الآتية :

١ - الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والحادي عشر والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات •

٢ - الجنايات التي يصدر بها أو باحالتها الى محاكم أمن الدولة العليا أمر من رئيس الجمهورية طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالة الطوارئ •

٣ - الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر اذا كان المجنى عليه موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة •

٤ - الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٤ و ١٢٤ (١) و ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج) و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكررا و ٣٧٥ من قانون العقوبات •

٥ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بمقاطعة اسرائيل .

٦ - الجرائم المنصوص عليها في الفقرة رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر .

٧ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٢٣ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

٨ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن حفظ النظام معاهد التعليم .

٩ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

١٠ - الجرائم المرتبطة بالجرائم السابق ذكرها .

مادة ٢ - تتولى نيابة أمن الدولة تحقيق ما يقع من هذه الجرائم بدائرة محافظة القاهرة والجيزة ، ويجوز لها تحقيق ما يقع منها في الجهات الاخرى وعلى أعضاء النيابة في هذه الجهات تحقيق هذه الجرائم في دوائر اختصاصهم مع اخطار نيابة أمن الدولة العليا فور ابلاغهم بها .

٢ - للنائب العام أن يستثنى مما تختص نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق أو التصرف فيها بعض الجنايات التي يصدر بها أو بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة العليا أمر من رئيس الجمهورية ، وذلك إذا دعت مصلحة العمل إلى استمرار اختصاصات نيابات الاموال العامة أو النيابة العادية بالتحقيق والتصرف فيها وهذا دون الاخلل باعتبارها من جرائم أمن الدولة .

مادة ٤ - يصدر النائب العام القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .

تحريرا في ٨ شوال سنة ١٣٩٢ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٢) .

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩

بإضافة بعض الاختصاصات الى نيابة أمن الدولة العليا

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ،

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ باختصاصات نيابة أمن الدولة العليا .

مادة ١ - تختص نيابة أمن الدولة العليا بالإضافة الى اختصاصاتها المنصوص عليها في وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ بما يلي :

أولاً : تحقيق ما يقع من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية في دائرة محافظتي القاهرة والجيزة ولها تحقيق ما يقع منها في الجهات الاخرى ، وعلى أعضاء النيابة العامة في هذه الجهات تلك الجرائم في دوائر اختصاصهم مع إخطار نيابة أمن الدولة العليا فور انبعاثهم بها .

ثانياً : التصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم المشار اليها في البند السابق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٦ صفر سنة ١٣٩٩ (٢٥ يناير سنة ١٩٧٩) .

منشور بالجريدة الرسمية في العدد ٢٥٠ في ١٩٧٩/١١/٥ وزير العدل .

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٣٣٣ لسنة ١٩٧٨
بإنشاء محاكم جزئية للجنح المستعجلة وتعديل
اختصاص محاكم الجنح والمخالفات المستعجلة

ونص في المادة الأولى على أن تنشأ في دائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية عدا القاهرة والجيزة والاسكندرية وطنطا والمنصورة ودمهور محكمة جزئية الجنح المستعجلة ،

وزارة العدل

قرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٨٠
بشأن اضافة بعض الاختصاصات الى نيابة أمن الدولة العليا

وزير العدل

- بعد الاطلاع على قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .
- وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
- وعلى قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٣ بإنشاء نيابة أمن الدولة .
- وعلى قرار وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات نيابة أمن الدولة العليا . وبناء على ما عرضه السيد المستشار النائب العام .

مقرر :

المادة ١ - تختص نيابة أمن الدولة العليا - بالاضافة الى اختصاصاتها المنصوص عليها في قرار وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ بما يلي :

١ - تحقيق ما يقع من الجرائم المنصوص عليها في المبراد الثالثة والسادسة .

التعليمات العامة للنيابات بشأن اختصاص نيابة أمن الدولة :

١ - نيابة أمن الدولة العليا :

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد الآتية بشأن اختصاص نيابة أمن الدولة العليا :

مادة ١٥٨٧ - نيابة أمن الدولة العليا هي نيابة متخصصة صدر بإنشائها وتحديد الجرائم التي تختص بتحقيقها والتصرف فيها قرار وزير العدل بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ والقرارات اللاحقة بتعيين اختصاصها ، وعلى ملحقه بمكتب النائب العام .

مادة ١٥٨٨ - تختص نيابة أمن الدولة العليا بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم الآتية :

١ - الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والحادي عشر والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وهي الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، ومن جهة الداخل ، وجرائم المفرقات والرشوة ، والجنح المتعلقة بالأديان . والجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها .

٢ - الجنايات التي يصدر بها أو باحالتها الى محاكم أمن الدولة العليا أمر من رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والمعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

٣ - للجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إذا كان المجنى عليه موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة .

٤ - الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٤ أ و ١٢٤ ب و ١٢٤ ج ، ٣٧٤ ، ٣٧٤ مكرراً و ٣٧٥ من قانون العقوبات وهي جرائم الاضراب عن العمل والتحريض عليه وتحبيذه وكذلك الاعتداء على حق العمل وحريته والتوقف عنه بالمصالح ذات النفعة العامة .

٥ - للجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر .

٦ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٣٩. بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

٧ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن حفظ النظام بمعاهد التعليم .

٨ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٩ - الجرائم المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطنين ، عدا المنصوص عنها في المادتين الرابعة والخامسة منه .

١٠ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

١١ - الجرائم المرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها .

١٢ - الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الخاص بشئون التموين ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الارباح والقرارات المنفذة لهما وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم اشد من الحبس .

مادة ١٥٨٩ - تتولى نيابة أمن الدولة العليا تحقيق ما يقع من الجرائم انبثقة بالمادة السابقة بدائرة محافظتى القاهرة والجيزة ، وينجزها تحقيق ما يقع في الجهات الأخرى ، وعلى أعضاء النيابة بدائرة المحافظتين المذكورتين المبادرة الى اخطار نيابة أمن الدولة العليا بما يقع من تلك الجرائم فور وقوعها لتتولى تحقيقها بنفسها .

مادة ١٥٩٠ - تتولى النيابة المختصة في غير محافظتى القاهرة والجيزة تحقيق ما يقع في دوائرها من الجرائم المذكورة ، وعليها المبادرة باخطار نيابة أمن الدولة بهذه الجرائم فور ابلاغها بها لقتخذ ما يراه بشأنها .

مادة ١٥٩١ - يجب اخطار المكتب الفنى للنائب العام في جميع الاحوال بالهام من لقضايا آنفة الذكر ، وذلك فور الابلاغ بها .

مادة ١٥٩٢ - للنائب العام أن يستثنى مما تختص نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق أو التصرف فيه ، الجنايات التي يصدر بها أو باحالتها إلى محاكم أمن الدولة العليا - التي تشكل طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - أمر من رئيس الجمهورية ، وذلك إذا دعت مصلحة العمل إلى استمرار اختصاص نيابات الأموال العامة أو النيابة العادية بالتحقيق والتصرف فيها دون الإخلال باعتبارها من جرائم أمن الدولة .

مادة ١٥٩٣ - ترفع الدعوى من النيابة مباشرة إلى محاكم أمن الدولة العليا في الجرائم الآتية :

١ - الجرائم المصرة بأمر الحكومة من جهة الخارج أو الداخل المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

٢ - جرائم المفرقات المنصوص عليها في الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات .

٣ - جرائم الرشوة واختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

٤ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٥ - الجرائم المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن حماية حرية الوطن والمواطنين .

٦ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

٧ - الجرائم المرتبطة بالجرائم المرتبط ذكرها .

مادة ١٥٩٤ - على النيابة العادية إرسال التحقيقات التي تجريها في الجرائم المبينة بالمادة ١٥٨٩ من هذه التعليمات فور الانتهاء منها ، وبعد إعدادها للتصرف ، إلى نيابة أمن الدولة العليا للتصرف فيها ، وذلك سواء كانت ستحال إلى محاكم أمن الدولة أو إلى المحاكم العادية .

مادة ١٥٩٤ - على النيابة العامة إرسال التحقيقات التي تجزئها في الجرائم أمن الدولة العليا بالتصرف في بعض وقائعها ، إلى هذه النيابة . وعدم فصل شيء من وقائعها أو التصرف فيها على حدة حتى تبدي نيابة أمن الدولة العليا الرأي في تقدير الارتباط وملاءمة إحالة الوقائع المرتبطة بما تختص بالتصرف فيه إلى محكمة أمن الدولة العليا .

مادة ١٥٩٦ - على المحامين العامين ورؤساء النيابة الكلية إرسال قضايا جنائيات أمن الدولة العليا التي يحكم فيها بالبراءة - ولو جزئيا - إلى نيابة أمن الدولة العليا ، وذلك فور الحكم فيها لتقدير مدى ملاءمة الطعن فيها بطريق النقض .

مادة ١٥٩٧ - يكون للنيابة في تحقيق الجنائيات التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة سنطات قاضي التحقيق .

مادة ١٥٩٨ - ينشأ بكل نيابة كلية جدول لقيد جنائيات أمن الدولة ، يجري القيد فيه طبقا للإجراءات المبينة بالمادة ٤٢ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ١٥٩٩ - على أعضاء النيابة سرعة التصرف في القضايا التي تعرض على محاكم أمن الدولة والمبادرة إلى إنجاز التحقيق فيما يستوجب ذلك ، وإحالتها إلى أقرب الجلسات مع طلب الفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٦٠٠ - تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر .

ب - نيابة أمن الدولة والجنح المستعجلة الجزئية :

مادة ١٩٤١ - نيابات أمن الدولة والجنح المستعجلة الجزئية ، نيابات مخصصة ، منشأة في عواصم المحافظات بكافة أنحاء الجمهورية .

مادة ١٦٤٢ - تختص نيابة أمن الدولة والجنح المستعجلة الجزئية ، والتي مقرها عاصمة المحافظة بالتحقيق والتصرف ، فيما يقع من الجرائم البالية ، بدائرة اختصاص النيابة الجزئية التي مقرها عاصمة المحافظة .

(١) الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

المستل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الخاص بشئون التموين ، والمرسوم
بتنانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠
الاخاص بانشعير السجبرى وتحدد الارباح والقرارات المنفذة لهما ، وذلك
عدا للجرائم التى تكون العنوية المقررة لها اشد من الحبس .

(ب) الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى
شان تأجير ربيع الاماكن وتبذليم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

(ج) "الجرائم المنصوص عليها فى قوانين خاصة اذا نصت هذه القه انظر
نظرها على وجه الاستعجال أو السرعة" .

مادة ١٦٤٣ - تحيل النيابة المذكورة ، ما ترى رفع الدعوى الجنائية
فيه الجرائم المبينة فى المادة السابقة الى محكمة أمن الدولة العليا
الجزئية ، حسب الأحوال .

مادة ١٦٤٤ - تختص النيابة الجزئية الخارجة عن مقر عاصمة
المحافظة بالتحقيق والتصرف فى الجرائم آنفة الذكر ، وتقوم باحالة ما يتقرر
اقامة للدعوى الجنائية فيه الى المحاكم الجزئية المختصة محليا بنظرها .

مادة ١٦٤٥ - يسرى فى شان ما يصدر فى هذه الجرائم من أحكام
سواء من محاكم الجنب الجزئية ، ومن المحاكم الجزئية للجنب المستعجلة
والقوانين والاجراءات العادية ، المنصوص عليها فى قانون الاجراءات
الجنائية .

مادة ١٦٤٦ - على أعضاء النيابة سرعة التحقيق والتصرف فى الجرائم
المشار اليها واحالتها الى اقرب جلسة ليتم الفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٦٤٧ - للنياية ، عند التحقيق فى الجرائم آنفة الذكر ، واثناء
قيام حالة الطوارئ ، كافة السلطات المخولة لها يمتضى القانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وتكون مباشرة النيابة لهذه السلطات
على سبيل الاستثناء وللضرورة القصوى عند قيام دواعى الحفاظ على أمن
المجتمع .

مادة ١٦٤٨ - يخصص بنبياية أمن الدولة والجنب المستعجلة الجزئية
جدول لكل قسم أو مركز شرطة يتبع نبياية جزئية مقرها عاصمة المحافظة
تقيد فيه القضايا الواردة منه ، والتي تختص المحكمة الجزئية للجنب
المستعجلة التى مقرها عاصمة المحافظة بنظرها . أما النيابة الجزئية

الآخري فيخصص بكل منها جدول لقيمتة المذكورة ، طبقا للقواعد المخصوص
عليها في الباب الأول الخاص بالجدول والدفاتر والسجلات في كتاب
التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادر في ١٩٧٠ .

مادة ١٦٤٩ - يراعى في الجرائم الخاصة ببيع سلعة مسعر أو معينة
الربح ، يزيد على السعر أو الربح المعين ، أو فرض شراء سلعة أخرى معها ،
أن يكون مقصورا على ما كان محلا لجريمة ، وأن يأمر أعضاء النيابة بتسليم
ذوى ما زاد عن ذلك ، أو برد ثمنه اليهم إن كان قد بيع بمعرفة جهة
الضبط .

مادة ١٦٥٠ - يجب على أعضاء النيابة سرعة التصرف في القضايا
التموينية بتحديد أقرب الجلسات لما يقدم منها الى المحاكمة ، مع طلب
الفصل فيها على وجه السرعة وتوقيع الحد الأقصى للعقوبة على مرتكبيها
ومعارضة طلبات تأجيل يهدف الى تأخير الفصل في هذه القضايا .

الفصل الثاني

الادعاء المباشر في جرائم التمهوين

يبيح كثير من الشرائع للمضرور من الجريمة ان يدافع عن مصلحته الخاصة بنفسه بتحريك الدعوى الجنائية عن طريق ما يسمى بالادعاء المباشر وذلك حتى اذا تقاعست سلطة الاتهام عن تحريكها لسبب من الاسباب ومن تلك التي فتحت سبيل الادعاء المباشر للمضرور للشرائح الفرنسية والهولندية بشرط الحصول على امر من القاضى والامانية في جرائم الاعتداء على النفس ، وبعض الجرائم التي يجوز ان يحكم فيها بالغرامة . ومن تلك التي سددت هذا السبيل امام المضرور شرائع بعض الولايات السويسرية والارجنتين ، والبرتغال واليابان .

وكان للادعاء المباشر نظام مقرر عندنا في قانون تحقيق الجنايات الملغى . وعند وضع القانون الحالى كان ابقاؤه او الغاؤه مثار جدل شديد بين واضعيه ، فقد كان مشروع الحكومة يقوم على اساس الغاء حق المضرور في الادعاء المباشر ، ووافق على وجهة النظر هذه مجلس الشيوخ ثم اثير الجدل من جديد بشأنه في مجلس النواب ، وانتهى بابقاء هذا الحق في المادة ٢٢٢ منه . .

وقد نصت هذه المادة - معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ و ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - على انه يحال الدعوى في الجنب والمخالفات بناء على امر يصدر من قاضى التحقيق او محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء على تكليف المقيم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة او من المدعى بالحقوق المدنية . ولم يعالج قانون الاجراءات احكام هذا الحق الهام الا في المادة ٢٣٢ هذه ، وفي عجز الفقرة الاولى من المادة ٢٣٣ وهي خاصة بميعاد تكليف التهم بالحضور . لذا تحكم هذا النظام

القواعد العامة التي استقرت في ظل القانون القديم ، التي تتفق مع طبيعته ، والتي لم تنبذ من المشرع رغبة في العدول عنها أو التعديل فيها (١) .

الادعاء المباشر وجرائم التهمين :

تختص محاكم أمن الدولة العليا والجزئية بالفصل في الدعاوى الخاصة بجرائم التهمين والتسكير الجبري وذلك وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

ولا خلاف في أن المدعى بالحق المدني لا يحق له أن يحرك الدعوى المباشرة أمام محاكم أمن الدولة في جرائم التهمين وذلك وفقاً للمادة الخامسة من القانون المشار إليه . وتقتصر في فقرتها الثانية على أنه : (ولا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة) .

واتجه القضاء الفرنسي إلى عدم قبول الدعوى المباشرة في الجرائم الاقتصادية بصفة عامة على أساس أن النيابة هي السلطة التي خولها المشرع أصلاً حق رفع الدعوى ويجب أن يترك هذا الحق للأفراد حتى يمكن تجنب الدعاوى التي يقصد بها مجر التشهير بالمجنى عليهم (٢) .

تري محكمة النقض الفرنسية أن حق المدعى المدني في رفع الدعوى المباشرة عن الجرائم الاقتصادية يتعارض مع نظام الصلح المقرر في هذه الجرائم .

ويقول الاستاذ ليفاسير أن هذه الحجة غير مقنعة بالمقياس إلى الوضع القانوني في فرنسا ذلك أن الادعاء المباشر أو التدخل بالدعوى المدنية لا يمنع أيهما المحكمة من تطبيق المادة ٣٣ من قانون ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ ، فهي توجب على المحكمة إثبات انقضاء الدعوى بسبب الصلح الذي تم بعد إحالة الدعوى إليها ، وإذا كانت هذه المادة لا تنص على ما يتبع بشأن الدعوى المدنية فإن تفسير ذلك أن المشرع رأى تطبيق القواعد العامة ، وهي تقضي بأنه متى كانت الدعوى المدنية قد رفعت على الوجه الصحيح أمام

(١) راجع الدكتور رؤوف عبيد الإجراءات الجزائية في مادة التشهير

(٢) راجع الدكتور أمال عثمان المرجع السابق ص ١٧٠ .

المحكمة الجنائية فان انتضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها لا يؤثر في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ويتعين على المحكمة الجنائية ان تفصل فيها (٢) .

ويرى الأستاذ الدكتور محمود مصطفى انه (٤) :

لا مجال لهذه الحجة بالنسبة للجرائم الاقتصادية التي لا يستلزم القانون طلبا من الادارة لصحة تحريك الدعوى فيها . ولكن البحث اهميته حيث يرجب القانون تقديم الطلب ويجيز التنازل أو التصالح ويلاحظ انه فيما يتعلق بالتنازل لا تجيز المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية هذا التنازل الا لمن قدم للطلب ، فاذا لم يكن قد قدم طلب فلا محل للتنازل عنه ، وبذلك يكون المدعى المدني قد حال بدعواه دون التنازل أو التصالح وقد تقتضيه المصلحة العامة فضلا عن افادة المتهم منه ، ولا يسوغ تعطيل الصالح العام بالصالح الخاص .

على ان المسألة لها وجه آخر بعيد عن التنازل والصالح ذلك ان حق الادعاء المباشر استثناء لاصلين مقررين في القانون ، اولهما حصر الدعوى العمومية في يد النيابة ، والآخر ولاية المحاكم الجنائية بنظر الدعوى الجنائية ، ولا يسوغ التوسع في الاستثناء الى حد اعطاء المدعى المدني حقا حجب القانون عن النيابة وهي صاحبة السلطة الاصلية لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ، فلا شبهة في انه حين يمتنع قانونا على النيابة ان تحرك الدعوى يجب ان لا تقبل الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني وسواء كان القانون يجيز التنازل أو لا يجيزه . فالمدعى المدني لا يملك في الدعوى العمومية ما لا تملكه النيابة العامة .

انضر الذي ينشأ عن الجرائم الاقتصادية .

تقول محكمة النقض الفرنسية ان القوانين الاقتصادية لم يقصد بها تحقيق مصلحة خاصة وانما صدرت لحماية مصلحة عامة ، فقوانين ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ التي تعاقب على مخالفة الأحكام الخاصة بالاسعار لم توضع لحماية المستهلك كفرد من الناس وانما لحماية المجتمع ، وكذلك

(٢) راجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٠ .

و. ا. ب. ليناسير ص ٢٧٢ .

ويشتر، فرنسي ١٩٥٦/١١ د. ا. ب. ١٤٣ - ١٩٥١ .

(٤) راجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢١٢ .

القوانين المتعلقة بالتجارة التي خولفت في هذه الدعوى : فالجرائم التي تقع بالمخالفة لهذه القوانين ذات طبيعة خاصة اقتضت تطبيق اجراءات خاصة : فهي لا تلحق ضررا شخسيا بأحد الافراد ومن ثم لا يكون له ان يحرك الدعوى المباشرة ولا ان يتدخل بدعوى مدنية امام المحكمة الجنائية فيما لو رفعت الدعوى من النيابة العامة (هـ) .

ان قضاء المحكمة يثير بحثا على جانب كبير من الاهمية اذ ينبغي على 'الاخذ بوجهة نظرها حرمان المدعى المدني من حق رفع الدعوى المباشرة ولو كان القانون لا يقيد النيابة في رفعها بطلب وبالتالى لا يجيز التنازل أو التصالح . بل انه لا يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم دعواه المدنية بطريق التدخل امام المحكمة الجنائية ذلك ان الضرر الشخصى المباشر شرط لقبول الدعوى في الحالتين .

وعلى هذا فان مدار البحث هو عما اذا كان من شأن الجريمة الاقتصادية ان تلحق ضررا فرديا لم انها تحديد الاضرار عام .

لا شك ان الجريمة الاقتصادية تشكل اعتداء على النظام الاقتصادى ، ولذلك يقال انها من الجرائم المصرة بالمصلحة العمومية ، وحقيقة ان بعض هذه الجرائم لا يلحق ضررا بالافراد كجرائم تزيف العملة والتجسس وحمل الاسلحة بغير ترخيص والتشرد ، ولا مجال في هذه الجرائم للدعاء المدني باى طريق . ولكن كثيرا من الجرائم التي يقال عنها مصرة بالمصلحة العامة ينشأ عنه ضرر للافراد ، كالتزوير في المحررات الرسمية والاعتداء على حصانة المسكن أو على الحرية الشخصية بالقبض أو الحبس . فاذا كانت الجرائم الاقتصادية من الجرائم التي نوضع فيها مصلحة الدولة في المقام الاول فيغلب فيها الضرر العام على الضرر الخاص الا ان هذا وحده لا ينعرض حجة لعدم قبول الدعوى المدنية فيها ، ذلك ان العبرة هي بما اذا كانت الجريمة قد الحقت أو لم تلحق ضررا بالمدعى . فهناك جرائم اقتصادية كثيرة لا تسبب ضررا شخسيا مباشرا للافراد ، فلا يكون هناك محل للدعاء المدني ، ومن قبيل ذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الرقابة على النقد أو الاستيراد أو التهريب أو فتح المحال للبيع في غير الاوقات المصرح بها أو حيازة مقدار من السلع زيادة عن المقرر . . . الخ . ولكن من الجرائم الاقتصادية ما يسبب ضررا مباشرا لأحد الافراد ، فالمشتري الذي لا يعلم

بالربح غير المشروع والذي حصل عليه للبائع (٦) يصيبه ضرر من الجريمة ، وكذلك المشتري الذي يفرض عليه للبائع شراء سلعة أخرى مع السلع المطلوبة . ومفاد ذلك كله انه لا يصلح سنداً لقضاء محكمة النقض الفرنسية قولها ان الجريمة الاقتصادية من جرائم العامة وليس من شأنها ان تسبب ضرراً ل احد .

ولعل للغالب في الفقه انه يجب منع المدعى المدني من تحريك الدعوى مباشرة في جميع الجرائم الاقتصادية ، سواء كان القانون يستلزم لتحريكها طلباً من الادارة أو لا يستلزم ذلك . فحتى في الحالات التي لا يلزم فيها طلب لا تغض النيابة الطرف عن رأي الادارة في تحريك الدعوى وعدمه ، والنيابة نفسها شعبة من شعب السلطة التنفيذية وقد خولها القانون سلطة الحفظ ولو كانت اركان الجريمة متوافرة والادلة على المتهم كافية . لانها - وفقاً لتعبير محكمة النقض - تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية ، وهي بهذه الصفة قد تحتاج في تصرفها الى قسط من المرونة . فاذا سمح للمدعى المدني بتحريك الدعوى المباشرة فانه قد يعطى بعملة وسيلة تفيد احياناً في مكافحة الجرائم الاقتصادية . ولكن الاختلاف في الاجراءات لا يصح ان يجاوز ذلك ، فاذا رفعت النيابة الدعوى وجب ان يكون للمدعى بالحقوق المدنية ان يتدخل بدعواه للمطالبة بتعويض ما لحقه من ضرر . وبديهي ان يكون له الحق في الانتجاع الى المحكمة المدنية .

وفي هذا المعنى اصدر مؤتمر روما سنة ١٩٥٢ توصيته الخامسة (ج) ، اذا جاء فيها ما يلي : (يجب الترحيب بمعاونة المجنى عليه وقبول دعواه المدنية وتيسير قبول الدعوى التي تقيمها الجماعات المهنية التي تمسها الجريمة) (٧) .

(٦) راجع الدكتور محمود مصطفى ص ٢١٥ .

(٧) راجع حقوق المجنى عليه في القانون المقارن للدكتور محمود مصطفى بند ٥٥ .

الباب الثاني

المحاكم المختصة بنظر الدعاوى التمهينية

الفصل الأول

محاكم أمن الدولة

تتميز محاكمة الجرائم الواقعة على أمن الدولة في مختلف النظم القانونية بأجراءات خاصة ، وذلك بالنظر الى الطابع السياسى لهذه الجرائم وقد قيل بان القضاء المختص بنظر هذه الجرائم هو قضاء سنياسى بقابل جهات القضاء الاخرى : الجنائى العادى والمدنى والتجارى الخ . ، وذلك باعتبار أن معيار تسمية جهات القضاء انما ينبع من فكرة موحدة هي طبيعة النزاع المعروض عليها . ومع ذلك ، والسياسية وهذه المصلحة ذات طابع سنياسى فان المسئولية الجنائية عن فقد رفض البعض تسمية قضاء أمن الدولة بأنه قضاء سياسى ، لانه لا يمكن للقضاء أن يكون عادلا طالما كان يفصل في السياسة مهما كان العصر ومهما كانت الدولة . وقيل بأنه لا يمكن تصور وجود قضاء سياسى لأن التعارض بين كلمة قضاء وكلمة سياسة واضح دون شك (١) .

وهناك فارق بين القضاء السياسى بالمعنى الدقيق ويتكون من عنصر سياسى بحت ، وبين القضاء المختص بنظر الجرائم السياسية . فالنوع الاول يتصف بالطابع السياسى في تشكيل المحكمة بالنظر الى أن المسئولية الجنائية التى تفصل فيها المحكمة يخاطبها عنصر التقدير السياسى .

(١) راجع د. أحمد فتى سرور محكمة أمن الدولة بحت منشور بمجلة القضاء

نزاير وابريل ١٩٨١ ص ٦١ .

والمتهمون أمام هذا القضاء هم الحكام أنفسهم (رئيس الدولة أو الوزراء بوصفهم حكاما .

أما القضاء المختص بجرائم الاعتداء على أمن الدولة بالمعنى الدقيق يتحدد بالنظر الى الجرائم التي يفصل فيها والتي بحكم طبيعتها تنطوي على الاعتداء على المصلحة العامة للدولة في جرائمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذه المصلحة ذات طابع سياسى فان المسئولية الجنائية في هذه الجرائم لا يخالطها عنصر التقدير السياسى. عندما ترتكب من الأفراد العاديين . على أن الطابع السياسى للجرائم التى يختص بها قضاء أمن الدولة أدى الى تأثر تشكيل هذا القضاء وإجراءاته بالطابع الاستثنائى فى بعض النظم القانونية وفى بعض مراحل التاريخ وخاصة فى أوقات الأزمات حين تعلن الطوارئ . ولهذا فان القانون المنظم لمحاكم أمن الدولة هو المرأة المخلصة للنظم السياسية والاجتماعية ومدى النضج السياسى والاجتماعى للشعب . ويعكس بوجه خاص المبادئ الأساسية التى تحكم العلاقة بين السلطة والفرد .

وقد عرفت مصر قضاء أمن الدولة تارة كقضاء استثنائى وقارة أخرى كقضاء طبيعى وفقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

فبمقتضى هذا القانون عرف نظامنا القضائى جهة جديدة للقضاء الجنائى هى محكمة أمن الدولة . وقد كانت هذه المحكمة معروفة قبل صدور هذا القانون كمظهر للإجراءات الاستثنائية التى يسمح بها قانون الطوارئ (قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ) ثم ألغيت بانتفاء هذه الحالة فى ١٥ مايو سنة ١٩٨١ . إلا أن المحكمة الجديدة التى تحمل ذات الاسم دخلت نظامها القضائى متبرئة ضليعة قانونية مختلفة ويحكمها نظام قانونى متميز .

ونعرض لحكمة أمن الدولة كقضاء طبيعي وفقا لاحكام القانون رقم
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

ثم لحكمة أمن الدولة طوارئ .

محاكم أمن الدولة كقضاء طبيعي وفقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ :

نستطيع ان نقول وفقا لنصوص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فاننا
نستطيع ان نقول ان محكمة أمن الدولة قضاء طبيعي له ولاية خاصة
ودائمة وذات طبيعة دستورية .

اولا - محكمة أمن الدولة قضاء طبيعي ؟ :

نصت المادة ٦٨ من الدستور على ان لكل مواطن حق الالتجاء الى
قاضييه الطبيعي وفكرة القاضي الطبيعي مستمدة من مبداء استقلال القضاء
وحيايته . فهذان مبدآن يقتضيان الا يخضع القاضي لغير القانون الذي
حدد اختصاصه وولايته على الدعوى قبل وقوع الجريمة على نحو ثابت
غير متغير . فالانتزاع المقتل لبعض الدعاوى او الاضفاء المصطنع للاختصاص
يخلق قضاء استثنائيا يختص بالدعاوى المنتزعة من قاضيها الطبيعي
ويمنحه اختصاصا موقوتا يمرحلة معينة وفي ضوء ذلك تتحدد عناصر
القضاء الطبيعي بانها انشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بقانون .
وانشاؤها وتحديد اختصاصها قبل وقوع الجريمة وان تكون المحكمة دائمة
اي غير مقيدة بفترة زمنية اي بظروف مؤقتة منذ حالة الطوارئ (٢) .

فاذا طبقنا هذا المعيار بعناصره الثلاثة على محكمة أمن الدولة المنشأة
بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، تبين انها جزء من القضاء الطبيعي . فهي
منشأة بقانون حدد اختصاصها لكي تعمل بصفة دائمة على ما يقع من جرائم
تدخل في اختصاصها .

ويجدر التمييز بين هذه المحكمة وقضاء أمن الدولة الاستثنائي الذي
عرفته مصر عند نشوب ثورة سنة ١٩٥٢ والذي يتمثل في محكمة الغدر
ومحكمة الثورة ثم في محكمة أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ .

(٢) راجع الدكتور أحمد غنم سرور الوسيط في الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠.

ص ٩٠٠ وبحث اذات المؤلف منشور بمجلة القضاة ص ٦١ .

٥ - الجرائم الواردة في القرارات المنفذة لما جاء بالمرسومين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

محكمة أمن الدولة كقضاء استثنائي وفقا لقانون الطوارئ :

وفقا لنص المادة السابعة من قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
(تفعل محاكم أمن الدولة الجزئية البدائية والعليا في الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة . وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين ، وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أيا كانت العقوبة المقررة لها .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة . ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل ، وبتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين القادة ، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد اخذ رأي وزير العدل بالنسبة إلى القضاة والمستشارين ورأي وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط) .

وتنص المادة الثامنة على انه : (يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخص لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابعة من الضباط وتطبق الأحكام في هذه الحالة الاجراءات التي يفص عليها رئيس الجمهورية في امر تشكيلها .

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط لمدة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة) .

وتنص المادة التاسعة على انه (يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم بمقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون انعام) .

٢ - (ثانياً) محكمة أمن الدولة قضاء ذو ولاية خاصة :

ينقسم القضاء الجنائي من حيث الولاية القضائية الى جهتين :
جهة ذات ولاية عامة تشمل جميع الجرائم التي نص عليها القانون بحسب
الأصل . وجهة ذات ولاية خاصة تشمل بعض الجرائم التي نص عليها
القانون على سبيل الحصر . وبمقتضى هذه الولاية الخاصة تختص محاكم
هذه الجهة دون غيرها بنظر هذه الجرائم . فالمحاكم ذات الولاية الخاصة
توجب المحاكم ذات الولاية العامة فيما يدخل في اختصاصها من دعاوى .

وقد أخذ القانون المصري بعدة معايير لتحديد المحاكم ذات الولاية
الخاصة ، وهي المعيار الشخصي (محكمة الأحداث) ، ومعيار الصفة والمصلحة
العسكرية (القضاء العسكري) والمعيار النوعي للجرائم (محكمة أمن
الدولة ومحكمة الاستئناف) والمعيار السياسي (المحكمة المختصة بمحاكمات
الوزراء ، ومحكمة القيم) .

وينظر هذه المحكمة في فرنسا محكمة أمن الدولة التي يقرن الفقيه
الفرنسي اعتبارها محكمة ذات ولاية خاصة (٢) . وقد كان انشاء هذه
المحكمة في فرنسا محل انتقاد شديد وجهه عدد كبير من أعضاء البرلمان .
وأهم هذه الانتقادات ان محكمة أمن الدولة هي وسيلة لتمكين الحكومة من
تقيل المعارضة السياسية . وأن هذه المحكمة سوف تجهز على المكاسب
التي أتى بها قرون من الجهود ومن الفضال المتواصل من أجل حماية
وتدعيم الحريات الفردية . وقد رد وزير العدل الفرنسي على هذه الانتقادات
أمام الجمعية الوطنية مؤكداً بأن نصوص القانون المنشئة لمحكمة أمن
الدولة قد استوجبت الى حد كبير من التقليد الفرنسي التحرر .

وقد عبرت المادة الثالثة من القانون المصري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء محاكم أمن الدولة عن طابع الولاية الخاصة لهذه المحكمة في قولها
بأنها تختص دون غيرها بتنوع معين من الجرائم . ومقتضى ذلك ان هذه
المحكمة تستب القضاء ذا الولاية العامة اختصاصه بنظر هذه الجرائم
دون المحاكم الأخرى ذات الولاية الخاصة مثل القضاء العسكري وقضاة
الأحداث فانها تستمر في نظر آخر ذو ولاية خاصة فلا تدخل مطلقاً بين
معايير الولاية الخاصة للقضاء . فمثلاً اذا اتهم حدث بجريمة من جرائم
أمن الدولة مما يدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة يجب إحالته الى
محكمة الأحداث وقد خرج القانون الفرنسي عن هذا الحكم الثانوي ،
فنص القانون رقم ٦٣ - ٢٣ الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٧٣ بتشكيل

(٢) راجع بحث الدكتور أحمد نقى سرور المرجع السابق ص ٦٦ .

هذه المحكمة وإجراءاتها على أنه إذا كان أحد المتهمين حيثما تقل سنه عن ثمانية عشر وقت الجريمة ، يجب أن يكون أحد المستشارين ممن يمارسون قضاء الأحداث (المادة ٤/١) وأيضا إذا وقعت جريمة عسكرية من الجرائم التي تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة ، فإنها تدخل في اختصاص المحكمة العسكرية لا محكمة أمن الدولة يؤيد هذا النظر أن قانون الاحكام العسكرية (القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥) احتاج لنص خاص لتقرير اختصاص المحاكم العسكرية بنظر جرائم الأحداث هو نص المادة ٨ مكررا من ذلك القانون . وهو ما يفيد أن القواعد العامة في اختصاص المحاكم ذات الولاية الخاصة لم تكن لتؤدي الى انتزاع الاختصاص من محكمة من ذات النوع .

ومن ثم ، فإن محكمة أمن الدولة باعتبارها محكمة ذات ولاية خاصة تتطلب محاكم القانون العام اختصاصها بالنسبة الى ما تختص به محكمة أمن الدولة من جرائم دون أن تمس المحاكم ذات الولاية الخاصة فيما يتعلق باختصاصها بنص هذه الجرائم .

ونجد تطبيقا لذلك في حكم حديث لمحكمة النقض في الطعن رقم ٢٦٦٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٤ (لم ينشر بعد) .

وفي هذا الحكم أوضحت المحكمة بجلاء أن القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة للتعامل به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٨٠ اذ نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد دل صراحة على أن الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أي محكمة سواها فقد قطعت المحكمة بهذا التطبيق الصحيح وأكدت ما سبق أن أوضحناه ونورد أسباب هذا الحكم لأهميتها .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت عن الطاعن لانه اشترى في يوم ١١/٦/٨١ بدائرة مركز منوف لغير استعماله الشخصي مواد التموين المبينة بالمحضر وذلك بقصد إعادة بيعها ولانه قام بتخزين كمية من الارز الابيض تغير استهلاكه الشخصي . وحكمة جنح مركز منوف قضت حضوريا بجملة ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ .

يحبس المتهم - الطاعن - سنة مع الأشغل وبتغريمه مائتي جنيه عن التهمتين . فاستأنف ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية

قضت حضوريا بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه على . . . وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١١٥٠ المشار إليهما والقرارات المنفذة لهما . . . (فقد دل ذلك صراحة على أن الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بصفة محكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أي محكمة أخرى سواها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارح في تفسيره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وكان البين من ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لاستئنافه بالحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن حكم محكمة أول - درجة صدر بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ من محكمة منوف الجزئية في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي سبق صدوره وأقعة الدعوى - وانطبقت عليه أحكامه ولم تقدمها النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة الجزئية المختصة وحدها دون غيرها بنظرها بل قدمتها إلى محكمة الجناح العادية ، محكمة جناح مركز منوف دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها ، فإن محكمة ثاني درجة اذا قضت بتأييد الحكم المستأنف تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذا كان يعتين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنص الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ما هو ثابت فيها أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى . وكان الثابت من ديباجة حكم محكمة أول درجة ومحضر الجلسة أنه صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى - على نحو ما سلف بيانه - واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد قضاء محكمة أول درجة ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن) .

والبين من هذا الحكم أن محكمة النقض قد ألغت حكم محكمة شبين

الدوم وأكدت أنه أخطأ في تطبيق القانون وانتهت الى أن هذا الحكم صدر من محكمة لا ولاية لها .

ثالثا - محكمة أمن الدولة محكمة دائمة :

تتميز محكمة أمن الدولة المنشأة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بأنها محكمة دائمة فهي ليست محكمة موقوتة بمرحلة معينة أو بحالة أو أزمة طارئة ، بل هي محكمة دائمة في أحوال السلم والحرب معا . وفي فرنسا على الرغم من أن محكمة أمن الدولة قد أنشئت للتصدي لبعض الحركات المأهضة للدولة فقد قيل بأن المحكمة أنشئت لكي تستمر في التصدي لاي اعتداء مستقبل على أمن الدولة أيا كان مصدره أو طبيعته أو حجمه . وقد قيل بأن محكمة أمن الدولة في فرنسا لا تحمل طابع المحكمة الاستثنائية لأنها أنشئت قبل الوقائع التي سوف ترتكب بعد اصدار قانون انشائها في ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ ومن ثم فإنها تحاكم الأشخاص الذين يعلمون سلفا بأمر وجودها (٤) .

ويلاحظ أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه (على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم) . وهذا النص لا يفتقر من ضمانات المتهمين ذلك أن المحاكم المكلفة بالاحالة الى هذه المحكمة كانت هي في الغالب محاكم أمن الدولة التي كانت تعمل وفقا لقانون الطوارئ طبقا لاجراءات استثنائية . الا أن البحث يثور حول مدى اختصاص محكمة أمن الدولة المنشأة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر الجرائم التي وقعت قبل العمل بهذا القانون ولم يكن قد تم التصرف فيها بعد . لقد نصت المادة الاولى من القانون المذكور على أن يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولقد استقر القضاء في مصر على تطبيق قوانين التنظيم القضائي والاختصاص بآثر فوري فاذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من الدعاوى طبقا للقانون القديم الى محكمة أو الى جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعاوى قد رفعت اليها بالفعل طائفا منها لم تنفقه

(٤) -راجع بعض المذكرات في بعض المراجع السابق ص ٦٧ .

بحكم غير قابل للطعن(٥) . وذلك كله ما لم ينص الشارع على احتكام وقتية تنظم مرحلة الانتقبال فهي وحدها التي تطبق في هذه الحالة .

مدى دستورية محاكم أمن الدولة :

نص الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ في الفصل الخاص بالسلطة القضائية على أن ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء فيها ، ومن ثم فإن هذه المحاكم التي أنشأها القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هي جزء من السلطة القضائية ينص في الدستور ، وتطبيقا لنصوص الدستور وهي جزء من النظام القضائي الحالي ، وهي مشكلة من قضاء عاديين ومن ثم فإن هذه المحاكم محاكم دستورية صدرت وفق صحيح القانون والدستور ، ذلك أن المشرع في دستور ١٩٧١ لم يمنع من تنظيم محاكم خاصة لا من الدولة فهو ينص في المادة ١٧١ سالف الذكر ، على أن ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها وهي محاكم عهد اليها المشرع بنظر جرائم نظرا لطبيعتها الخاصة ، منصوص عليها ومنظمة بالقانون سلفا وتوجد قواعد مسبقة لاختيار قضاتها ، وهم غير قابلين للعزل والتتحية ولذلك فإن محاكم أمن الدولة التي شكلت تطبيقا للقانون ١٠٥ سنة ١٩٨٠ هي محاكم شكلت طبقا لصحيح القانون والدستور على النحو السالف بيانه .

وأن محاكم أمن الدولة هذه تختلف عن المحاكم الاستثنائية التي تظمها قوانين وقرارات خاصة(٦) .

وهذه المحاكم ليست جديدة على النظم القضائية العالمية فإن المشرع الفرنسي قد أنشأ محاكم دائمة لأمن الدولة في ١٥/١/١٩٦٣ تختص بالجرائم الماسة بأمن الدولة في حالة السلم والجرائم المرتبطة بها والتي تقع في فرنسا .

(٥) أنظر نقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام من ٢ رقم ٢٥٢ ص ٩٤١ ،

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام من ٤ رقم ١٠٠ ص ٢٥٨ ، ٨ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢٧ رقم ٣٥ ص ١٧٤ .

(٦) راجع في هذا الدكتور عبد الأحد جمال الدين في الشرعية الجنائية ص ١٨١ وما بعدها وراجع الدكتور نعم عملية في المبادئ العامة للجرائم ص ٢٥٨ وما بعدها . وراجع الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٦٨ .

تشكيل محكمة أمن الدولة وفقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ :

(أ) هي محكمة متعددة : فقد نصت المادة الأولى من القانون المذكور على أن تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ، محكمة أمن دولة علنيا أو أكثر دها تنشأ في مقر كل محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر .

(ب) هي محكمة ذات تشكيل متميز وفقا لاختصاصها النوعي .

فقد ميز القانون بين المحكمة المختصة بنظر الجنايات والمحكمة المختصة بنظر الجناح . فأطلق على الأولى اسم محكمة أمن الدولة العليا وأطلق على الثانية اسم محكمة أمن الدولة الجزئية ويتميز كل من المحكمتين بتشكيل مختلف .

(ج) هي محكمة ذات تشكيل قضائي بحسب الأصل .

ويتجلى ذلك بصفة مطلقة بالنسبة الى محكمة أمن الدولة الجزئية فهي تأخذ نفس تشكيل المحكمة الجزئية . وتكون أحكامها قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة بتشكيلها المعتاد (المادة ٨) . أما محكمة أمن الدولة العليا فان تشكيلها بحسب الأصل يكون من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف (المادة ١/١) . ويجوز أن يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية (المادة ١/١) . ويلاحظ على هذا التشكيل أمران : (الأول) أن رئيس محكمة أمن الدولة العليا من درجة قضائية عالية هو رئيس محكمة استئناف وقد روعي في ذلك أن الجنايات التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة تتطلب فيمن يرأسها خبرة أكثر عمقا تتجلى في الدرجة القضائية العالية .

(الثاني) جواز اضافة عنصر عسكري من اثنين من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري . ولا شك أن رخصة الجواز هذه متروكة لبعض الظروف أو الأزمات التي تتعرض فيها مصلحة الوطن لخطر جسيم . ويتميز القانون المصري عن القانون الفرنسي في هذا الشأن بأن اضافة العنصر العسكري أمر جوازي وانه يتكون من قضاة بالقضاء العسكري أي ممن لديهم خبرة قضائية . هذا مع ملاحظة أن الاغلبية لا زالت دائما للعنصر القضائي النحت . وهنا يجدر التنبيه الى أن العنصرين العسكريين يخضعان لضمانات أثناء ممارستهما عملهما

بالمحكمة ، فيما يتعلق بالاستقلال والحيطة وانها يخضعان لاجراءات الرد والخاصة بناء على ما قضت عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ من أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تتبع الاجراءات الجنائية ، وقانون المرافعات (بجانب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات اللطم أمام محكمة النقض في المواد الجنائية (٧) .

اختصاص محاكم أمن الدولة :

أخذ القانون المصري بالمعيار النوعي في تحديد اختصاص محكمة أمن الدولة النوعي . ولم يلتزم هذا المعيار بالمعنى الضيق لجرائم الاعتداء على أمن الدولة ، وهي الجنايات المصرة بأمن الحكومة من جهتي الخارج والداخل (المنصوص عليها في الابواب الاول والثاني مكررا من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والقوانين المكملة ، بل توسع في اختصاص هذه المحكمة لكي يشمل الجرائم التي تمس المصلحة العامة سواء فيما يتعلق بالوظيفة العامة ، أو بالمال العام أو بالمصلحة الاقتصادية .

وفيما يلي نعرض للجرائم التي تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة .

أولاً - محكمة أمن الدولة العليا :

تختص هذه المحاكم بنظر الجرائم الآتية :

١ - جرائم الاعتداء على أمن الدولة بالمعنى الدقيق ، وتشمل ما يلي :

الجنايات المنصوص عليها في الابواب أول ، والثاني مكررا من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وقد نص عليها هذا القانون في المواد من ٧٧ الى ١٠٢ ويستبعد منها ما يعتبر من الجنب فتدخل في اختصاص المحكمة ذات الولاية العامة (محكمة الجنب والمخالفات) ما لم تكن مرتبطة بأحدى هذه الجنايات (٨) .

(ب) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية وتتكون من جنائيات (المادة ٧) وجنب (المواد ٣ ، ٥ و ٦) .

(ج) الجرائم المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم (٢)

(٧) راجع بحث للدكتور أحمد نسفي - دور المراجع السابق ص ٧٠ .

(٨) المراجع السابق ص ٧٠ .

سنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن . وتتكون من جناسيات (المواد ٥ و ٦ و ٧) .

(د) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . وتتكون من جناسيات المادتان ٢٢ و ٢٣ (و جنح (٢٥ و ٢٦) .

٢ - جرائم الاعتداء على نزاهة الوظيفة العامة :

وهي المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني . قانون لعقوبات (الرشوة) في المواد من ١٠٣ الى ١١١ .

٣ - جرائم الاعتداء على المال العام والغدر :

وهي المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في المواد ١١٢ الى ١١٩ مكررا .

٤ - الجناسيات الاقتصادية :

وهي الجناسيات المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ (المادة ٥٦) وفي الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ (المادة ٦) وتتمثل في العود الى مخالفة مدين القانونين على نحو يعاقب بالسجن . وقد عبرت المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة عن هذه الجناسيات بانها الجرائم المعاقب عليها باستند من الحبس . وهو تعبير غير دقيق .

٥ - الجرائم المرتبطة :
وقد اوردت المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ذكر الجرائم المرتبطة مع الجرائم المنصوص عليها في الابواب الاول والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم المنصوص عليها في القوانين الكاملة السالف الاشارة اليها . ولم يرد ذكر هذه الجرائم التي تقع بالمخالفة للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

وبلاحظ انه :

وبالنسبة الى الجناسيات التي تقع بالمخالفة للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والرسوم بقانون رقم ١٦٣

ونعرض لحكمة أمن الدولة كقضاء طبيعي وفقا لاحكام القانون رقم
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

ثم لحكمة أمن الدولة طوارئ .

محاكم أمن الدولة كقضاء طبيعي وفقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ :

نستطيع أن نقول وفقا لنصوص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فإننا
نستطيع أن نقول أن محكمة أمن الدولة قضاء طبيعي له ولايه خاصة
ودائمة وذات طبيعة دستورية .

أولا - محكمة أمن الدولة قضاء طبيعي ؟ :

نصت المادة ٦٨ من الدستور على أن لكل مواطن حق اللجوء الى
قاضييه الطبيعي ونكرة القاضي الطبيعي مستمدة من مبدأي استقلال القضاء
وحيايته . فهذان مبدآن يقتضيان ألا يخضع القاضي لغير القانون الذي
حدد اختصاصه وولايته على الدعوى قبل وقوع الجريمة على نحو ثابت
غير متغير . فالانتزاع المقتل لبعض الدعاوى أو الاضفاء المصطنع للاختصاص
يخلق قضاء استثنائيا يختص بالدعاوى المنتزعة من قاضيها الطبيعي
ويمنحه اختصاصا موقوتا بمرحلة معينة وفي ضوء ذلك تتحدد عناصر
القضاء الطبيعي بأنها انشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بقانون .
وانشاؤها وتحديد اختصاصها قبل وقوع الجريمة وأن تكون المحكمة دائمة
أي غير مقيدة بفترة زمنية أي بظروف مؤقتة منذ حالة الطوارئ (٢) .

فاذا طبقنا هذا المعيار بعناصره الثلاثة على محكمة أمن الدولة المنشأة
بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، تبين أنها جزء من القضاء الطبيعي . فهي
منشأة بقانون حدد اختصاصها لكي تعمل بصفة دائمة على ما يقع من جرائم
تدخل في اختصاصها .

ويجدر التمييز بين هذه المحكمة وقضاء أمن الدولة الاستثنائي الذي
عرفته مصر عند نشوب ثورة سنة ١٩٥٢ والذي يتمثل في محكمة الغدر
ومحكمة الثورة ثم في محكمة أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ .

(٢) راجع الدكتور أحمد غنحي - دور الوسيط في الإجراءات الجنائية طبعه ١٩٨٠.

ص ٩٠٠ وبحث لذات المؤلف منشور بمجلة القضاء ص ٦١ .

وبالنسبة الى محكمة الغدر فقد تشكلت بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون على تشكيل هذه المحكمة برئاسة مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة الاستئناف القاهرة ويعينهم وزير العدل وأربعة ضباط عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الضاغ يعينهم القائد العام للقوات المسلحة .

وواضح من هذا التشكيل ان الاغلبية كانت للعسكريين . وكانت هذه المحكمة تختص بمحاكمة كل من موظفا عاما وزيرا أو غير وزير وكل من كان عضوا في أحد مجلسي البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجلسي المديريات .

وكل شخص كان مكلفا بخدمة عامة . أو له صفة نيابية عامة ارتكب فعل مما يعتبر اعتداء على المصلحة السياسية وغيرها من أنواع المصلحة العامة . وقد تميزت هذه المحكمة بطابعها الاستثنائي الذي تجلّى في تشكيلها وفي جواز إحالة الدعوى اليها من لجنة إدارية هي إحدى لجان التطهير المشكّلة طبقا لأحكام المرسوم رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاداة الحكومية أو بمجرد بلاغ يقدم اليها . أو بناء على طلب النيابة العامة . هذا بالإضافة الى تشريع محكمة الغدر على الأفعال التي نص عليها والتي ارتكبت بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وعدم جواز الطعن في أحكام هذه المحكمة .

أما محكمة الثورة فقد أنشئت لأول مرة في مصر بموجب الأمر الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وقد اعتبرت محكمة النقض هذه المحكمة بأنها ذات سيادة بناء على أنها أقيمت بأمر من مجلس قيادة الثورة وهو مستقر السيادة العليا . وقد تجلّى الطابع الاستثنائي لهذه المحكمة من كونها تملك سلطة كاملة في التحريم والعقاب بغير ابداء الأسباب وإنها لا تتقيد بأي قانون ولا بأي مبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي الموضوعي أو الاجرائي وأعطيت لها الحرية في أن تحكم بما تشاء على من يقدمه اليها مجلس قيادة الثورة . وفي سنة ١٩٦٧ أعيد إنشاء محكمة الثورة بالقرار بقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٦٧ للنظر فيما يحيله عليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بارتكاب جرائم من التي تمس بوجه عام أمن الدولة . وتميزت هذه المحكمة أيضا بطابعها الاستثنائي من حيث التشكيل ومن حيث إجراءات المحاكمة ومن حيث جواز الطعن في أحكامها .

وينتضح مما يسبق انه بعد اعلان حالة الطوارئ أصبح من الجنائز تشكيل محاكم أمن الدولة (للطوارئ) الى جانب محاكم أمن الدولة الدائمة والمشكلة وفقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . واجاز المشرع رئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه ان يحيل الى محاكم أمن الدولة (الطوارئ) الجرائم المنصوص عليها في القسم الخاص من قانون العقوبات أو القوانين الأخرى المكملة له . ولم يحدد المشرع طبيعة الجرائم التي يجوز إحالتها أو جعل الاختصاص بنظرها لمحاكم أمن الدولة (طوارئ) . فالامر يخضع للسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

وطبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعلان حالة الطوارئ فإنه يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر . ومن ثم فإنه في الغالب تحال الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) الجرائم ذات الطابع السياسي أو العسكري أو التي لها تأثير على الأمن أو النظام العام أو سلامة الجبهة الداخلية . هذا الى جانب الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه طبقا لقانون الطوارئ . وبوجه عام فقد ضاق اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) مع وجود محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

ولقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية اعتبارا من ١٩٨١/١٠/٦ واستنادا الى هذا القرار صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة ، وقد نشر في الجريدة الرسمية العدد ٣٢ لسنة ١٩٨١ .

وتتميز محكمة أمن الدولة طوارئ بطابعها الاستثنائي :

سواء من حيث التشكيل في بعض الاحوال ومن حيث اجراءات المحاكمة ومن حيث خضوعها للتصديق وعدم جواز الطعن في أحكامها . فهي محكمة استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ (٩) . على انها لا تحجب اختصاص

(٩) انظر الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق ، المحاماه س ٢٦ ص ٢٠١ .

نقض د يناير ١٩٧٥ مجموعة أحكام س ٢٦ رقم ٢ ص ١٠٠ ١٢٠ مايو سنة ١٩٧٠

س ٢٧ رقم ١١٩ ص ٥٢٨ ، وانظر نقض ١٢ يونية سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٩٥٧

ص ٧٤٩ .

القضاء العادي. بنظر الجرائم التي تدخل في اختصاصها (١٠) * وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت النيابة العامة قد قدمت التهمين بجريمة من القانون العام فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائي العادي ويكون النعي بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائياً على غير أساس (١١) *

الفرق بين محاكم أمن الدولة طوارئ ومحاكم أمن الدولة المشكلة
وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ :

إن محاكم أمن الدولة المنشأة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فقد أنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي أحال القانون في تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فباتت جزءاً من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ هي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ، إيمان الشارع بينها وبين المحاكم العادية في إجراءات الملاحكمة ، وفي تشكيلها وفي بعض الأحوال وفي عدم جواز الطعن في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذي يجوز له حتى بعد التصديق على الحكم بالإدانة - أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها على ما بينته المواد ١٢ و ١٤ و ١٥ من القانون المذكور ، وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف البيان الواردة في الباب الخامس منه الذي تضمن أحكاماً انتقالية على أن (لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي لم يتم تصديق عليها حتى انتهاء حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة) *

كما قضت المادة الحادية عشرة بأن (يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة - في مباشرة أعماله غيماً يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها) وهو ما يقطع في أن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ،

(١٠) نقض ٥ يناير سنة ١٩٧٥ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٧٦ و ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧ .

(١١) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٨ مجموعة الأحكام من ٢٩ رقم ١٧٢ ص ٨٢٩ .

لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، صدق على الحكم الصادر منها أو لم يصدق .

وقد استقر القضاء على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة وأن محاكم أمن الدولة طوارئ محاكم استثنائية ومن ذلك :

من المقرر أم المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية . ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز في المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة . إلا أنه ليس فيه أو في تشريع آخر أي نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها ، لما كان ذلك وكانت جريمة اجتياز الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم معاقب عليها بالواد ٣ و ٤ و ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وقرار وزير الداخلية المنفذ له . ومعاقبا عليها كذلك . بالمادتين ١ و ٢ من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٩ من يناير سنة ١٩٧٢ من المحاكم العسكرية لمحافظة مطروح بشأن مكافحة التسلل - فإن النيابة العامة اذ قدمت المطعون ضده إلى المحاكم العادية ليحاكم أمامها عن جريمة اجتياز الحدود - وهي جريمة معاقب عليها وفق القانون والأمر العسكري السالف ذكرهما - فإن الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء الجنائي العادي .

(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ص ١٠ مج فنى) .

(نقض الطعن ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ س ٢٩ ص ٨٣٩) .

(نقض الطعن ٢٤٦٠ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ س ٣١ ص ٩٧٩) .

كما استقر القضاء أيضا على :

(انحصار اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم المحالة اليها سواء كان معاقبا عليها بأوامر رئيس الجمهورية أو من يقرم مقامه . أو بالقانون العام . ومن ذلك قضاء النقض .

- انحصار اختصاص محاكم أمن الدولة بالجرائم المحالة اليها . سواء كان معاقبا بأوامر رئيس الجمهورية أو عن يقوم مقامه أو بالقانون

العام . ليس من شأنه سلب اختصاص المحاكم بنظر هذه الجرائم . ما لم يوجد نص على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤ س ٢٧ ص ٥٣٨ مج قنى) .

موقف القضاء بالنسبة لانتهاء حالة الطوارئ واثرها على الاحكام التى تصدرت من محاكم أمن الدولة :

تصدى القضاء لاثر انتهاء حالة الطوارئ التى اقتتت صدور قرار رئيس الجمهورية ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ فقضت محكمة النقض فى حكم حديث لها فى الطعن ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابى الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لازال قائما فانه وان كانت حالة الطوارئ قد انتهت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ الا ان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نص فى المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات كما اوجبت المادة التاسعة على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى اصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة لنقض هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها وبدون رسوم ومن ثم فان الاختصاص باعادة نظر الدعوى يكون معقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ مما يتعين معه أن يكون مع النقض اعادة القضية اليها .

الاختصاص المحلى :

عنى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بالنص على الاختصاص المحلى لمحكمة أمن الدولة العليا ، فنص فى المادة الرابعة منه على ان تنعقد محكمة أمن الدولة العليا فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، وأنه يجوز أن تنعقد محكمة أمن الدولة العليا فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة العليا (١٢) .

(١٢) راجع مجلة التشاة ص ٧٦ بحث للتنبؤر الشهد قننى سرور .

تنازع الاختصاص :

ماذا يكون الحل أو حدث تنازع في الاختصاص بين محكمة أمن الدولة ومحكمة أخرى ذات ولاية عامة أو محكمة ذات ولاية خاصة كمحكمة الأحداث أو المحكمة العسكرية ؟

نصت المادة ٢٥ (ثانيا) من قانون المحكمة الدستورية العليا (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩) على أن تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كليهما عنها .

ويلاحظ أن القانون لم يشترط لقبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي أو السلبي أن تكون الأحكام الصادرة بالاختصاص أو بعدم الاختصاص نهائية ، إذا لم يستلزم قانون المحكمة الدستورية نهائية الأحكام إلا في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين (١٣) . ويشترط قيام الخصومة أمامها فإذا كانت إحداها حسمت الخصومة بحكم نهائي فإنها تكون قد استنفذت اختصاصها ولم تعد طرفا في أي تنازع (١٤) .

ويلاحظ أن المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار الأحكام العسكرية قد نصت على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها ، ويرى الدكتور أحمد فتحي سرور أن هذه المادة قد نسخت بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا الذي جعل الفصل في التنازع بين الاختصاص للمحكمة العليا وتؤكد هذا المعنى أخيرا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا الذي جعل الفعل في هذا التنازع للمحكمة الدستورية العليا (١٥) .

(١٣) انظر حكم المحكمة العليا في ٤ يناير سنة ١٩٧٥ ، مجموعة أحكام وتقرارات المحكمة العليا تقتسم الثالث رقم ١٤ ص ١٢٠ .

(١٤) المحكمة العليا في أول مارس سنة ١٩٧٥ ، المرجع السابق رقم ٢٨

ص ١٤٨ .

(١٥) راجع الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحي سرور

طبعة ١٩٨١ بند ٥٦٨ .

وبناء على ذلك ، فإنه اذا حدث تنازع في الاختصاص بين محكمة أمن الدولة ومحكمة عسكرية فصلت المحكمة الدستورية العليا في هذا التنازع ولا تكون الكلمة العليا للسلطات القضائية العسكرية .

اجراءات الاحالة :

نصت المادة ٢/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على أن ترفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة السابقة (والتي تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة العليا) الى المحكمة مباشرة من النيابة العامة .

وبناء على ذلك ، فان النيابة العامة لا تتقيد في هذه الجنايات باحالة الدعوى الى مستشار الاحالة . ولا اختصاص لهذا المستشار في احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا . فاذا أحالت النيابة العامة الى مستشار الاحالة خطأ دعوى تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة العليا وجب عليه الحكم بعدم الاختصاص .

وبمقتضى أمر الاحالة الى محكمة أمن الدولة العليا واطارها بذلك تدخل الدعوى في حوزة هذه المحكمة ولو لم يعلن المتهم بعد . فهذا الاعلان هو محض اجراء لصحة انعقاد الخصومة أمام المحكمة . والدليل على ذلك أنه طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يتعين تطبيق الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . وقد نصت المادة ١/٣٧٨ اجراءات على أنه (على رئيس محكمة الاستئناف عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد الدور الذي يجب أن تنظر فيه القضية . وعليه أن يعد جدول قضايا كل دور من ادوار الانعقاد ويرسل صور ملفات القضايا الى المستشارين المعيّنين للدور الذي أحيلت اليه ، ويامر باعلان المتهم والشهود بالدور وباليوم الذي يحدد لنظر القضية) . ومن ثم فان اعلان المتهم شرط لصحة انعقاد الخصومة أمام المحكمة . . . أما عن دخول الدعوى في حوزة المحكمة وخروجها من حوزة النيابة العامة فيتم باخطار المحكمة بصدور أمر الاحالة عن طريق ارسال ملف القضية الى رئيس محكمة الاستئناف . فبينا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة وتغل يد النيابة العامة عنهما .

ولما كانت محكمة أمن الدولة الانيا لها كيان قضائي خاص يتميز عن محكمة الاستئناف . فان رئيس هذه المحكمة هو الذي يتسوم باختصاص رئيس محكمة الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢٧٨

اجراءات : بولا مانع من أن يجمع رئيس محكمة الاستئناف بين صفتي
الذكورة وبين صفة كرئيس لمحكمة أمن الدولة العليا . وفي هذه الحالة
يُعتبر رؤساء محاكم أمن الدولة العليا الآخرون مجرد رؤساء دوائر لمحكمة
أمن الدولة العليا .

واستثناء من ذلك ، فإنه بالنسبة الى الدعاوى التي كانت في حوزة
محاكم أخرى ثم أصبحت تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة ، فإنها
تدخل في حوزة محكمة أمن الدولة بمجرد صدور قرار بإحالتها من المحكمة
التي كانت تنظرها . فقد نصت المادة التاسعة على إحالة ما يوجد لديها
من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون
وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم .

أما رفع الدعوى الى محكمة أمن الدولة الجزئية ، فيتم باجراءات رفع
الدعوى أمام المحكمة الجزئية ومز التكيليف بالحضور (المادة ١١٤ اجراءات)

اجراءات المحاكمة :

تخضع اجراءات المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة للقواعد الآتية .

١- تسرى عليها الأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية بحسب
الأصل .

٢ - وقد نص المشرع في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن
تفصل المحكمة في الدعوى على وجه السرعة .

٣ - عدم جواز الادعاء المباشر .

طرق الطعن في الأحكام :

أهم الاشياء التي أتى بها القانون الجديد هو اباحة الطعن على
أحكام محاكم أمن الدولة كانت الأحكام وقتا لقانون الطوارئ تصدر
ولا يجوز الطعن فيها بطرق الطعن العادية . كل ما كان حائز هو التظلم
وكان القانون يجعل التظلم لرئيس الجمهورية ولم يكن يبيح الطعن في
أحكام تلك المحاكم ومن ثم فإن المواطنين كانوا محرومين من الطعن على
الأحكام أمام الدرجة الثانية من درجات التقاضى .

الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة العليا :

... كان المشرع صريحا حسب نص المادة الثامنة من القانون ١٠٥
السنة ١٩٨٠ بأن جعل أحكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز
الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر ونص على أن يكون القانون
المطبق بالنسبة للنقض هو القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والنقض كما هو
مقرر طريق غير عادى للطعن في الحكم النهائي الصادر من محكمة النقض
ليست محكمة فصل في الخصومة انما هي هيئة شكوى ضد المحكمة التي
أصدرت الحكم المحكوم به فهي تحاكم للحكم من حيث صحة تطبيق القانون
أو تأويله وكذلك من حيث الاجراءات التي أتبعت في المحاكم .

الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية :

كان المشرع أيضا واضحا ، اذ أجاز الطعن في أحكام محاكم أمن
الدولة الجزئية ونص على أن يكون الطعن أمام دائرة متخصصة بمحاكم
الجنح المستأنفة . وقد ثار في التطبيق مشكلة عملية حول جواز المعارضة في
أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية وبعض المتهمين قرروا بالمعارضة بل
أن بعض أحكام المحاكم قد ذهبت الى جواز المعارضة في أحكام محاكم
أمن الدولة الجزئية بل الملاحظ في هذا الشأن أن المشرع يعنى باغفاله
الإشارة الى المعارضة في المادة كان ذلك بمناسبة اعادة تنظيم طرق الطعن
في أحكام هذه المحكمة مما يعنى عدم فتح طريقها على ميعاد الاستئناف
لا يبدأ الا من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة . وهذا المبدأ مشروط بأن يكون
الخصم عالما بجلسة النطق بالحكم سواء بحضوره هذه الجلسة أو لتخلفه
عن حضورها رغم اعلانه بها . ولا يعتبر عالما بمجرد اعلانه للنيابة
أو لجهة الادارة وفي هذه الحالة يتعين احتساب ميعاد الاستئناف من
تاريخ علم المتهم بصدور الحكم الغيابي .

وإذا رأت المحكمة الاستئنافية أن المتهم لم يعلن على الإطلاق أو أعلن
اعلانا باطلا ولم يحضر أية جلسة في الدعوى . فلا يجوز لمحكمة الجنح
المستأنفة أن تتصدى لنظر الموضوع طبقا للمادة ٤٢٩ / اجراءات (١٢) .
وعليها في هذه الحالة أن تقضى ببطلان الحكم الابتدائي واعادة القضية الى
محكمة أول درجة ، حتى لا تحرمه من درجة من درجتي التقاضى .

(١٢) أنظر نفس ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ٩٩

ص ٤٥١ .

٢ مارس سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ٤٤٠ ص ٢٠١ .

ملاحظة :

على أننا نشير الى أنه في الوقت الحالي بالنسبة لحاكم أمن الدولة طوارئ فان الطعن بالنسبة لها هو التظلم الى مكتب الحاكم العسكري قبل التصديق على الحكم .

اشكالات التنفيذ في محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا للقانون ١٠٥
سنة ١٩٨٠ :

معنى الاشكال :

ذهب جانب من الفقه الى تعريف اشكالات التنفيذ بأنها عبارة عن منازعات في سند التنفيذ تتضمن ادعاء لو صح لامتنع التنفيذ أصلا أو لجرى بغير الكيفية التي أريد اجراؤه بها في الأصل (١٣) . ويعرفها البعض بأنها منازعات في التنفيذ لو صحت لأثرت فيه بأن جعلته جائزا أو غير جائز . صحيحا أو باطلا سواء من حيث كنهه أو كيفه (١٤) . ويعرفها البعض الآخر بأنها عوارض قانونية تعترض التنفيذ وتتضمن ادعاءات أمام القضاء تتعلق بالتنفيذ بحيث لو صحت لأثرت فيه ايجابا أو سلبا . اذ يترتب على الحكم ن الاشكال أن يكون التنفيذ جائزا أو غير جائز . صحيحا أو باطلا . يمكن الاستمرار فيه أو يجب الحد منه (١٥) .

ولقد قضى بأن الاشكال في التنفيذ لا يعدر أن يكون نزاعا حول تنفيذ حكم أما برغم أنه غير واجب التنفيذ وأما بزعم اننا يراد تنفيذه على

(١٣) راجع تنفيذ الاحكام الجنائية واشكالاتها للاستاذ ابراهيم السمحاوي الطبعة

الثانية ص ٣٣٥ وما بعدها .

وانظر الدكتور عبد العظيم وزير . دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية .

رسالة دكتوراه ١٩٧٨ ص ١٩٢ .

(١٤) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة لاشكالات

التنفيذ في الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى ص ٧ .

(١٥) انظر : الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . اشكالات التنفيذ في المواد

الجنائية . الطبعة الاولى ص ١٠ .

غير المحكوم عليه وأما بزعم تنفيذه بغير ما قضى به وأما بزعم أن إجراءات التنفيذ نفسها لا تطابق للقانون (١٦) .

الأساس القانوني لنظام اشكالات التنفيذ :

أن تقرير الاشكال في التنفيذ يرتد الى مبدأ الشرعية الاجرائية الذي يتعين انطباقه على إجراءات التنفيذ أسوة بإجراءات المحاكمة . فإذا كان التنفيذ الجنائي يؤدي الى حصول الدولة على حتمها في العقاب بما يقترب على ذلك من مساس بحرية المحكوم عليه فإن من حق الأخير أن يتم التنفيذ عليه في حدود ما قضى به السند التنفيذي بغير تعسف أو تعديل في كم العقوبة أو كيفها ، ومن حق الغير ألا يتعرض لتنفيذ حكم لم يصدر ضده وفي جريمة لم يرتكبها إذ أن ذلك يعد انتهاكا لمبدأ ألا عقوبة بغير حكم .

ويمكن من ناحية أخرى اسناد نظام اشكالات التنفيذ الى فكرة العدالة ذلك أن العدالة ترفض ادانة البريء أو تبرئة المذنب ، ولا شك أنها ترفض أن ينفذ حكم على غير المحكوم عليه أو بغير ما قضى به أو دون سلوك الطريق القانوني . واستنادا الى ذلك تقرر نظام الاشكال في التنفيذ ليكون الوسيلة القانونية لمن يتعرض للتنفيذ الخاطئ في التصدي له ورده الى ما يتفق وحكم القانون .

نوعا الاشكال :

الاشكال في التنفيذ نوعان (١٧) : اشكال وقتي ينصب على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا لحين الفصل في النزاع نهائيا من محكمة الطعن أو لحين زوال أحد العوارض الوقتية كإصابة المحكوم عليه بالجنون . واشكال موضوعي يرد على تنفيذ حكم بطلب تعديل التنفيذ أو الحكم بعدم جوازهم ومشروعية الاشكال المرفوع من الغير والاشكال في تنفيذ حكم معدوم والاشكال المبني على المنازعة في احتساب مدة العقوبة أو أعمال مبدأ الجب أو خصم الحبس الاحتياطي .

(١٦) انظر : قرار غرفة الاتهام بالسكندرية في المجلة رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٠ ماسور في كتاب الاشكالات القانونية في تنفيذ الأحكام الجنائية للأستاذ محمد هادي شتت المصطفى . طبعة ١٩٥٤ ص ١٧ .

(١٧) راجع الأستاذ إبراهيم النسيحاني المرجع السابق ص ٣٢٦ وما بعده . وراجع الأستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب المرجع السابق ص ٦٢ .

طبيعة الاشكال :

يؤكد يكون الاجماع منعتا على أن اشكالات التنفيذ هي منازعات قضائية يجب عرضها على المحاكم باعتبار أنها تستهدف النيل من القوة التنفيذية للحكم ، وهي مسألة تتعلق بالحكم ذاته لا بمرحلة تالية له . ولقد عقد قانون الاجراءات الجنائية الاختصاص باشكالات التنفيذ للنقض وحده رغم أن اجراءات التنفيذ لا تخضع لأشراف القاضى . كما استقرت محكمة النقض على اعتبار اشكالات التنفيذ من اجراءات المحكمة التى تقطع التقادم (١٨) .

اشكالات التنفيذ فى احتكام محكمة أمن الدولة العليا :

أنشأ المشرع بمتنص القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ محاكم أمن الدولة عليا ومحاكم أمن دولة جزئية ، وإبان فى المواد الأولى من هذا القانون تشكيل هذه المحاكم واختصاصها الفرعى والمحلى ، كما أورد فى المادة الثامنة منه ما يفيد أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا قابلة للطعن بالنقض وإعادة النظر ، وأن أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ، ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر . أما بالنسبة للإجراءات أمام هذه المحاكم فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المذكور على أنه (فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزئية وقانون المرافعات المدنية والتجارية) .

ولم يتحدث القانون سالف الفكر صراحة عن الاشكال فى تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة والمحكمة المختصة بنظره ، ومن ثم فإنه عملا بالمادة الخامسة منه - السابق بيانها - تطبق للقواعد المتعلقة باشكالات التنفيذ المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الاشكال فى تنفيذ أحكام محكمة جنايات أمن الدولة العليا يرفع الى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، وأن الاشكال فى تنفيذ أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية يرفع الى الدائرة المختصة بمحكمة الجنح المستأنفة التى تختص أيضا بنظر الاشكال فى تنفيذ الأحكام انصادرة منها .

(١٨) نشر: جئالى ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٢ مجموعة الكتب القانونية .

أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) (٢٣) :

عرف التنظيم القضائي منذ اعلان حالة الطوارئ بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ محاكم أمن الدولة العليا (طوارئ) ومحاكم أمن الدولة الجزئية (طوارئ) وصدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى هذه المحاكم . ولقد اتجه مكتب شئون أمن الدولة الى القول بأنه (لما كانت أحكام محاكم أمن الدولة لا يجوز الطعن عليها بالطرق المقررة قانونا ، كما انه لا يجوز الاستشكال في تنفيذها ، وذلك اعمالا لنص المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ التي ضمت كل صور الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة ومن ثم فانه لا يجوز للمحاكم التصدي للاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن دولة طوارئ . فاذا تصدت فانها تكون قد قضت في دعوى غير مختصة ولائيا بها ، ويتعين والحال كذلك عدم الاعتداد بالحكم الصادر في الاشكال في التنفيذ والاستمرار فيه) (١٩) كما اورد مكتب شئون أمن الدولة في دعوى أخرى انه (اذ كان حكم محكمة أمن الدولة لا يصبح نهائيا الا بعد التصديق عليه وفي ذات الوقت لا يخضع للطعن عليه بالطرق العادية ومن ثم فانه لا يجوز الاستشكال في تنفيذه قبل التصديق عليه أو بعده لخلو القانون الاستثنائي من النص على ذلك) (٢٠) .

ويذهب رأي الى ان :

الذي انتهى اليه مكتب شئون أمن الدولة غير صحيح ، فاذا كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالات الطوارئ تضع كل صور الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) الا انها لم تحظر الاستشكال في تنفيذها وبديهي ان الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن وانما هو محض اعتراض على التنفيذ يختلف عن الطعن (٢١) في طبيعته وموضوعه واسبابه والغرض منه . والاشكال في التنفيذ حق مقرر بمقتضى المواد من ٥٢٤ الى ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية لمن يتعرض للتنفيذ الخاطئ عليه ولا يجوز حرمانه من هذا الحق الا بنص في

(١٩) راجع الاستاذ ابراهيم السحماوي المرجع السابق ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٢٠) مذكرة مكتب أمن الدولة في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ جنح أمن دولة

طوارئ دمنهور بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ .

(٢١) مذكرة مكتب أمن الدولة في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٢ جنح أمن دولة

طوارئ دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٥ .

(٢٢) راجع الاستاذ ابراهيم السحماوي المرجع السابق ص ٢٨٨ .

القانون ولو شاء المشرع أن يحظر الاشكال لنص على ذلك صراحة كما فعل في حظره للطعن ، هذا فضلا عن ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد نصت في فقرتها الاولى على انه (فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات ونواعد في المواد التالية او في الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق احكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المتضى بها) . وعلى ذلك فان تنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم أمن دولة (طوارئ) يخضع وفقا لهذا النص الى القواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية سواء فيما يتعلق بتحديد الجهة المنوط بها التنفيذ او القواعد الموضوعية له أو طرق الاعتراض عليه شاملة اشكالات التنفيذ . ومن هنا انتهى الفقهاء الى اجازة الاشكال في تنفيذ احكام محاكم الطوارئ وتطبيقا للقواعد العامة تختص محكمة جنايات أمن الدولة العليا (طوارئ) بنظر الاشكالات التنفيذ في الاحكام الصادرة منها كما تختص محكمة الجنج المستأنفة بنظر اشكالات التنفيذ في احكام محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ .

وفي تقديرنا ان ما ذهب اليه مكتب شئون أمن الدولة هي الاولى بالاتباع ذلك ان مكتب شئون أمن الدولة لم يتعرض الى عدم جواز الاشكال انما اصل المسألة وارجعها الى ان الحكم قبل التصديق عليه لم يصبح نهائيا وانتهى الى انه لا يجوز الاشكال في تنفيذ قبل التصديق عليه .

موقف محكمة النقض من الاشكال في تنفيذ احكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) :

قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بانه (يلزم طبقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية الاختصاص جهة القضاء العادى بنظر الاشكال في التنفيذ والفصل فيه ان يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وان يكون مما يقبل الطعن فيه باحدى طرق الطعن المنصوص عليه قانونا . ولما كان ذلك الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا - وهي جهة قضاء استثنائي - وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كما نصت على ان تلك الاحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فانه يغدو جليا انه لا اختصاص ولائيا لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال في تنفيذ ذلك الحكم) (٢٢) .

الاثبات في جرائم التمييز والتسعر الجبرى أمام محاكم أمن الدولة :

لم يورد المشرع احكاما خاصة بشأن الاثبات في جرائم التمييز والتسعر الجبرى • فتسرى قواعد القانون العام وأما حرية القاضي الجنائى في الاثبات وفي تكوين عقيدته •

وتد خرج المشرع عن هذه القاعدة في حالات استثنائية فنص على بعض النصوص الخاصة في الاثبات ، ومن هذا القبيل ما تقضى به المادة ٢٥ من القرار ٨٩ لسنة ١٩٥٧ •

وذلك تسييلا لاثبات مسائل فنية معينة • كما نص ايضا على قواعد اخرى تنضى باعفاء المتهم من المسئولية في حالات معينة اذا ساعد السلطات العامة في الكشف عن تلك الجرائم • فتقضى المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعر الجبرى وتحديد الارباح على انه :

(يعاقب بالعقوبات المقررة عليها في المادة السابقة :

(أ) من يشتري بقصد الاتجار بسعر يزيد على السعر الذى تعينه لجنة التسعر •

(ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح عن المقرر طبقا للبند (أ) من المادة الرابعة ، ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافرت اشططان الآتيان :

١ - اذا تحقق المشتري من ان فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزور •

٢ - اذا لم يتم الدليل على ان المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة التى حصل عليها البائع) •

كما تنص ايضا المادة ٣٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الارباح على انه :

(فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الارباح في تجارتها لا يكون التاجر المشتري مسئولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - اذا اثبت البائع في فاتورة البيع انه يبيع هذه السلع بالارباح المقررة •

٢ - إذا تحقق التاجر المشتري من ان فاتورة البيع لا تحمل بياناً باسم تجارى وهمى أو مزور .

٣ - إذا لم يقدّم الدليل على ان للتاجر المشتري يحلم بالأرباح غير المشروعة التى حصل عليها البائع . ويتقضى تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ على السلع التى يشتريها التاجر بقصد الاتجار فيها أو استخدامها فى تجارتها .

ويتبين ان المشرع فى هاتين المادتين نص على ادلة متينة بحيث انه اذا تراوحت فان المقيم لا يسأل عن جريمة شراء سلعة بثمن يزيد عن ما هو مقرر قانوناً . ويعتبر ذلك بمثابة قيد يرد على سلطة القاضى التقديرية ، فلا يملك ان يقضى بما يخالف ما نص عليه المشرع اذا ثبتت الادلة السابقة . وتنص ايضا المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سابق الذكر على انه :

(يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة اذا ابلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها) .

وفى هذا الفرض سلك المشرع طريقاً آخر فى مجال الاثبات القضائى ، اذ اعتبر اعتراف المشتري بالجريمة أو ابلاغه السلطات المختصة بها سبباً من اسباب الاعفاء من العقاب وذلك خلافاً للقاعدة العامة ، فمن المعروف ان الاعتراف دليل كاف لادانة المتهم ، كما ان ابلاغ السلطات المختصة لا يؤثر فى المسئولية عموماً ، ولا يكون له من اثر الا فى نطاق تخفيف العقوبة وفقاً لما يراه القاضى .

اثبات المسائل الفنية :

يتعلق موضوع الاثبات فى كثير من جرائم التمرين والتسعين الجبرى بمسائل فنية مما يتطلب الاستعانة بالخبراء لمساعدة القاضى فى تقديرها .

نقد نصت المادة ١٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه .

(للمحكمة ان تأمر . ولو من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ان تعين خبيراً واحداً أو اكثر فى الدعوى) .

فالأصل اذن ان انتداب الخبراء وتقدير ارائهم يدخل في سلطة القاضي التقديرية ومع ذلك فقد خالفت محكمة النقض في احكامها الحديثة هذه القاعدة بصدد المسائل الفنية البحتة فقررت ان المحكمة ملزمة حينئذ بنحس خبر (٢٤) .

والواقع ان المعيار فضفاض يحتاج الى تحديد . فهناك مسائل فنية بطبيعتها الا انه يكفي لحلها المعلومات العامة والثقافة العامة للقاضي . اما الحالات الاخرى التي يحتاج تقديرها الى ادراك من الناحية الفنية بطبيعتها واستنتاج يتوصل اليه بتطبيق المبادئ والقواعد الفنية والتجريبية ففيها يقتضي الامر بطبيعة الحال الاستعانة بالاختصاصي تحقيقا للعدالة . فالقاضي اذا امكنه ادراك هذه المسألة يتعذر عليه الوصول الى العنصر الثاني الذي يتطلبه تقدير المسألة الفنية أي الاستنتاج وهذا مرجعه عدم المسام القاضي بالقواعد الفنية والتجريبية اللازمة لهذا التقدير . وقد يتوافر لدى القاضي قدر من المعرفة بهذه القواعد الفنية لكن بطبيعة الحال ينتقصه الخبرات العملية والتجريبية اللازمة في ميادين التخصص المختلفة . هذا بالإضافة الى ان بعض المسائل تتطلب اجراء ابحاث تجريبية في امكان معينة أو قد تتطلب فترة من الوقت لا تتناسب مع عمل القاضي . كما في حالات الخبرة لاثبات مدى مطابقة سلعة معينة للمواصفات الفنية التي اوجبها القانون .

ونصت المادة الاولى من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ على انه :

(على اصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص لهم في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ ان ينتجوا هذا الدقيق طبقا للمواصفات الآتية :

(ا) ان يكون خاليا من السن الاحمر والردتين الناعمة والخشنة .

(ب) الا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (اربعة عشر في المائة) .

(ج) الا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١١٪ (واحد وواحد من عشرة في المائة) بالنسبة لانتاج مطاحن الحجارة وهي ١٪ (واحد في المائة) بالنسبة لانتاج مطاحن السلفدرات .

(٢٤) راجع المذكورة امال عثمان المرجع السابق ص ٢٢١ .

(د) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٤.٠٪
(أربعة من عشرة في المائة) .

(هـ) ألا تزيد نسبة الرمل على ١.٠٪ (واحد من عشرة في المائة)
محسوبة على المادة الجافة .

(و) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٥) .

(ز) أن يكون الدقيق الناتج نظيفاً وخالياً من الحشرات بجميع
أطوارها وكذلك من المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

ويجب على المطاحن الاحتفاظ بالمنخل (٥) واختبار كميات الدقيق
المعدة للتعبئة والتوزيع ثلاث مرات على الأقل في كل وردية ويعد سجل
خاص بكل مطحن يثبت فيه إجراءات هذا الاختبار ونتائجه أولاً بأول . . .

كما يحظر على هذه المطاحن أن تقوم بالطحن لحساب الأهالي
ألا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقاً للشروط التي تتبعها
الوزارة في هذا الشأن ووفقاً للمواعيد التي تحررها .
٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

وتناولت المادة الثالثة من هذا القرار بيان مواصفات الردة المعدة
لرغيف العجين . فحددت نسبة الرطوبة والألياف والرمل والرمال فيها .
أما الردة الخشنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ فقد نصت
المادة الثالثة مكرر من القرار السابق على مواصفاتها فحددت النسب
السابق ذكرها أيضاً بشأنها .

وتضمنت المادتين ١٣ و ١٧ من هذا القرار بيان مواصفات دقيق
القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ وفقاً لنسبة الرطوبة والرماد والألياف
والرمل في كل منها .

الامر الذي يكشف عن أن الاثبات في الجرائم التموينية تحتاج الى
معرفة ودراية فنية .

ونعرض لأحكام القضاء بشأن الخبرة في مسائل التموين واستنقر
القضاء على أن :

من المقرر أن على المحكمة متى واجبت مسألة فنية بحة أن تتخذ
ما تراه من وسائل تحقيقها بلوغاً الى غاية الامر فيها . وهي وأن كان لها
أن تستند في قضائها الى الحقائق العلمية الثابتة إلا أن شرط ذلك ألا تلجأ
الى ما يحوطه منها خلاف في الرأي ، ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه

بان هناك أنواعاً من زيت بذرة الكتان ذات طعم طو المذاق وقدم شهادة من إحدى شركات عصر الزيوت تؤيد هذا الرأي وكان الحكم قد طرح دفاعه استناداً الى المفاهيم تقضى بان زيت بذرة الكتان - على إطلاقه - لا ذع المذاق بغير ان يكشف عن المصدر العلمى الذى استقى منه هذه الحقيقة حتى يتحقق وجه استشهاده به. وعلى الرغم من اختلاف الرأي فيما استند اليه ودون ان تستعين المحكمة بخبير فنى يخضع رأيه لتقديرها، أو ان تجرى تحقيقاً تستجلى به واقع الامر فى حقيقة نوع الزيت المضبوط فان حكمها يكون معيباً القصور والاخلال بحق الدفاع متعيناً نقضه (نقض ١٩٦٧/٥/٢٢ طعن ٦٩٠ لسنة ٣٧ ق) .

كما قضت محكمة أدن الدولة بالاستئنافية بجلاسة ١٩٧٤/١/٢٣
فى الجلسة ٩٥٤ لسنة ١٩٧١ أدن الدولة للرد :

لما كانت واقعة الدعوى تخلص فى ان ضباط التموين قصد الى محل المتهم وطالب خمسة امتار كستور مبرد حريمى وبعد ان قتم له المتهم هذا القدر طالبه بمبلغ تسعين قرشاً فاعطاها له على اساس ان سعر المتر ثمانية عشر قرشاً فواجه المتهم بالسعر الجبرى لهذا القماش فرد بان السعر المقرر هو ثمانية عشر قرشاً وتسع مليمات وانه باع بمبلغ ثمانية عشر قرشاً على اساس ان القطعة المباعة نهاية الثوب ، فبعث الضابط بالقماش الى إحدى شركات النزل والنسيج لبيان نوعه وثمان المتر منه ، وورد كتاب من الجمعية التعاونية لشركة السيوف للنزل والنسيج متضمناً انه بفحص قطعة القماش المقدمة من ضابط قسم التموين تبين انها مقاس خمسة امتار ومن نوع الكستور المبرد السعر جبرياً بمبلغ ١٦٥ مليماً للمتر ووقع عليه بتوقيع غير مقروء .

ولما كانت الواقعة قد اصبحت محل خلاف فيما بين المتهم الذى قرر ان القماش المضبوط ليس هو الذى قصده ضباط قسم التموين وانما صنف اعلى جودة ومن ثم وجب النصل فى هذا الخلاف بمعرفة خبير فى الاقمشة حتى تستند المحكمة الى رأيه كدليل فى الدعوى مما يقتضى معه وجوب قيام التقرير الذى يقدمه على الاسس التى يستند اليها حتى يمكن مناقشته فيها ، اما اذا جاء التقرير خالياً من اسم الخبير الذى تولى الفحص واقتصر على

صدوره من الجمعية التعاونية شركة السيوف للنزل والنسيج فان المحكمة لا تظن الى ما تضمنه تقريرها الذى خلا من صفة وضعه غافلاً الاسس

التي استند اليها ومن ثم فإن المحكمة لا تقوم عليه تحليل في الدعوى وتصبح الواقعة محل شك مما يتعين معه للقضاء ببراءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤/١١ ج .

ونورد حكم محكمة أمن الدولة في القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٧١. أمن الدولة المحلة والذي اقر في ٧ يولييه ١٩٧٣ .

ويبين منه مدى اهمية الاستعانة بالجهة الفنية واثار ذلك في براءة المتهم .

وحيث انه بسؤال المتهم بالمحضر المؤرخ ١٩٧١/١٢/٢٣ انكر القهمة المسندة اليه وقرر ان الكمية المضبوطة بخور وليست شاي وان يحتكم في ذلك الى التحليل .

وحيث انه بارسال عينة من الكمية المضبوطة لتحليلها فقد وردت نتيجة التحليل تفيد ان العينة عبارة عن قشر عدس ولا تحتوي على اثار للشاي وغير مطابقة لقرار الشاي .

وحيث انه لما كان الثابت مما تقدم انه نتيجة التحليل مع تحليل المادة المضبوطة قد اسفرت عن انها عبارة عن قشر عدس ولا تحتوي على اى اثار للشاي وكان المؤثم عليه هو جريمة حيازة شاي اسود بقصد البيع الامر الذي تضحي معه التهمة المسندة الى المتهم غير قائمة على غير اساس ويتعين بالتالى القضاء ببراءته عملاً بنص المادة ٣٠٤/١ ج .

نصوص القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء محاكم أمن الدولة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

- يعمل بالقانون المرفق في شأن محاكم أمن الدولة

(المادة الثانية)

- يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون

(المادة الثالثة)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي
لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية

- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
- صدر برياسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

الباب الأول

تشكيل المحاكم واختصاصها

المادة ١ - تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر كما تنشأ في مقر كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر .

المادة ٢ - تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون للرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف .

ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية .

المادة ٣ - تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب (الأول) و (الثاني) و (الثالث) و (الرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفي قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن ، وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها ، وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح ، أو القرارات المنفذة لها ، وذلك إذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس .

وترفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويقصل فيها على وجه السرعة .

وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير وبيع الأماكن والحلقة بين المؤجر والمستأجر .

وتفصل المحكمة في هذه الدعاوى على وجه السرعة .

المادة ٤ - تنعقد محكمة أمن الدولة العليا في كل مدينة بها
مخيمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة
الإبتدائية .

ويجوز أن تنعقد محكمة أمن الدولة العليا في أى مكان آخر في دائرة
اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار يصدر من وزير
العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة العليا .

الباب الثاني

الاجراءات أمام محاكم أمن الدولة

المادة ٥ - فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تتبع الاجراءات
والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض في المواد الجزائية ،
وقانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة .

المادة ٦ - يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة العليا من
يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب محكمة الاستئناف ، كما يقوم بأعمال
قلم كتاب محكمة أمن الدولة الجزئية من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب
النيابة العامة .

الباب الثالث

الاتهام والتحقيق

المادة ٧ - تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي
تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد
والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص
القانون على غير ذلك .

ويكون للنيابة العامة - بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها -
سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن
الدولة العليا .

الباب الرابع

الطعن في الأحكام

المادة ٨ - تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر .

وتكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر .

الباب الخامس

احكام انتقالية

المادة ٩ - على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها وبدون رسوم .

المادة ١٠ - لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المتقررة فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التى لم يتم التصديق عليها حتى انتهاء حالة الطوارئ .

المادة ١١ - يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة فى مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها .

المادة ١٢ - اذا أمر رئيس الجمهورية أو من يفوضه باعادة المحاكمة فى أى من الدعاوى المشار إليها فى المادتين السابقتين . تحال الى المحكمة المختصة طبقا لأحكام هذا القانون وتسرى فى شأنها الاجراءات التصديق عليها فيه .

أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١ لسنة ١٩٨١

بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة « طوارئ »
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة
الطوارئ ،

قرر

(المادة الاولى)

تحيل النيابة العامة الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » المشكلة طبقا
لقانون الطوارئ الجرائم الآتية : ..

(أولا) الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول ، والثاني ،
والثاني مكررا من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
١٧٧ ، ١٧٩ من قانون العقوبات .

(ثانيا) الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ الى ١٧٠ من
قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

(ثالثا) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له .

(رابعا) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
بشأن التجمهر وفي القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٣ بشأن الاجتماعات العامة
والمظاهرات وفي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام في
معاهد التعليم وفي القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة
الوطنية وفي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن
وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والقوانين
المعدلة له .

(خامسا) الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعمير والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح والقرارات المنفذة لهما .

(المادة الثانية)

إذا كون الفعل للولحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(المادة الثالثة)

تسرى أحكام هذا القرار على الدعاوى التي لم يتم بعد إحالتها الى المحاكم .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

حسنى مبارك

الفصل الثاني

تشريعات الطوارئ وأمن الدولة

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ

المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨

والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢

مادة ١ - يعمل بالقانون المرافق في حالة الطوارئ .

مادة ٢ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في ١٩٤٩/٦/٢٢ والقانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمي الجمهورية من تاريخ نشره .

قانون بشأن حالة الطوارئ

مادة ١ - يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامن أو النظام العام في اراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطراب في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء .

مادة ٢ - (معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ما يأتي :

أولا - بيان الحالة التي اعلنت بسببها .

ثانيا - تحديد المنطقة التي تشملها .

ثالثا - تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها .

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يراه بشأنه وإذا كان مجلس الشعب

مُثَحَلًا يُعْرَضُ الأَمْرُ عَلَى المَجْلِسِ الجَتِيدِ فِي أولِ اجْتِمَاعٍ لَهُ وَإِذَا لَمْ يُعْرَضِ
الْقَرَارُ عَلَى مَجْلِسِ الشَّعْبِ فِي المِيعَادِ المُشَارِ إِلَيْهِ أَوْ عُرِضَ وَلَمْ يَقْرَهُ المَجْلِسُ
أَعْتَبِرَتْ حَالَةُ الطَّوَارِيءِ مُنْتَهِيَةً وَلَا يُجُوزُ مَدَّ المَدَّةِ الَّتِي يُجَدِّدُهَا قَرَارُ إعلَانِ
حَالَةِ الطَّوَارِيءِ إِلَّا بِمَوَافَقَةِ مَجْلِسِ الشَّعْبِ وَتَعْتَبِرُ حَالَةُ الطَّوَارِيءِ مُنْتَهِيَةً
مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهَا إِذَا لَمْ تَقْمِ عِذَّةُ المَوَافَقَةِ قَبْلَ نَهَايَةِ المَدَّةِ .

مادة ٣ - (مَعْدَلَةُ القَانُونِ رَقْمُ ٢٧ لِسَنَةِ ١٩٧٢) رُئِيسُ الجُمهُورِيَّةِ
عَلَى أَغْلَقَتْ حَالَةَ الطَّوَارِيءِ أَنْ يَتَّخِذَ التَّدَابِيرَ المُنَاسِبَةَ لِلْمَحَاسِنَةِ عَلَى الأَمَنِ
وَالنِّظَامِ العَامِ وَلَهُ عَلَى وَجْهِ الخُصُوصِ .

١ - وَضَعُ قِيُودٍ عَلَى حُرِيَّةِ الأَشْخَاصِ فِي الاجْتِمَاعِ وَالانْتِقَالِ وَالإِقَامَةِ
وَالْمُرُورِ فِي أَمَاكِنَ أَوْ أَوْقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ وَالقَبْضِ عَلَى المُشْتَبَهِ فِيهِمْ أَوْ الخَطِيرِينَ
عَنِ الأَمَنِ وَالنِّظَامِ العَامِ وَاعْتِقَالِهِمْ وَالتَّرْخِيصِ فِي تَفْتِيْشِ الأَشْخَاصِ
وَالأَمَاكِنِ دُونَ التَّقْيِيدِ بِأَحْكَامِ قَانُونِ الإِجْرَاءَاتِ الجُنَائِيَّةِ .

٢ - الأَمْرُ بِمِرَاقَبَةِ الرِّسَالِ أَيْ كَانَ نَوْعُهَا وَمِرَاقَبَةِ الصُّحُفِ وَالنُّشُرَاتِ
وَالْمُضْبُوعَاتِ وَالمُحَرَّرَاتِ وَالرُّسُومِ وَكُفَاةِ وَسَائِلِ التَّعْبِيرِ وَالدَّعَايَةِ وَالإِعلَانِ
قَبْلَ نَشْرِهَا وَضَبْطِهَا وَمَصَادِرَتِهَا وَتَعْطِيلِهَا وَإِغْلَاقِ أَمَاكِنَ طَبْعِهَا عَلَى أَنْ
يَكُونَ لِلرِّقَابَةِ عَلَى الصُّحُفِ وَالمُطْبُوعَاتِ وَوَسَائِلِ الإِعلَامِ مَقْصُورَةٌ عَلَى الأُمُورِ
الَّتِي تَتَّصِلُ بِالسَّلَامَةِ للعَامَةِ أَوْ أَغْرَاضِ الأَمَنِ القَوْمِيِّ .

٣ - تَحْدِيدُ مَوَاعِيدِ فَتْحِ المَحَالِّ العَامَةِ وَإِغْلَاقِهَا وَكَذَلِكَ الأَمْرُ بِإِغْلَاقِ
هَذِهِ المَحَالِّ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا .

٤ - تَكْيِيفُ أَيِّ شَخْصٍ بِتَادِيَةِ أَى عَمَلٍ مِنَ الأَعْمَالِ وَالاسْتِغْلَاءِ عَلَى
أَى مُنْقُولَاتٍ أَوْ عَقَارٍ وَيَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ الإِحْكَامُ المُخْصُوصُ عَلَيْهَا فِي قَانُونِ
التَّعْبِئَةِ للعَامَةِ فِيمَا يَتَّعَلِقُ بِالتَّنْظِيمِ وَتَقْدِيرِ التَّعْوِيزِ .

٥ - سَحْبُ التَّرَاخِيصِ بِالسَّلَاحَةِ أَوْ الذُّخَاثِرِ أَوْ المَوَادِّ القَابِلَةِ لِلانْفِجَارِ
أَوْ المُفْرَنْجَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَالأَمْرُ بِتَسْلِيمِهَا وَضَبْطِهَا وَإِغْلَاقِ
مَخَازِنِ السَّلَاحَةِ .

٦ - إِخْلَاءُ بَعْضِ المَنَاطِقِ أَوْ عَزْلُهَا وَتَنْظِيمُ وَسَائِلِ النُّقْلِ وَحَصْرُ
المَوَاصِلَاتِ وَتَحْدِيدُهَا بَيْنَ المَنَاطِقِ المُخْتَلِفَةِ وَيُجُوزُ بِتَرَارٍ مِنْ رُئِيسِ الجُمهُورِيَّةِ
تَوْسِيعُ دَائِرَةِ الحَقُوقِ المُبَيَّنَةِ فِي الفَقْرَةِ السَّابِقَةِ عَلَى أَنْ يُعْرَضَ هَذَا الْقَرَارُ
عَلَى مَجْلِسِ الشَّعْبِ فِي المَوَاعِيدِ وَطَبَقًا لِأَحْكَامِ المُخْصُوصِ عَلَيْهَا فِي السَّادَةِ
السَّابِقَةِ .

ويشترط في الحالات العاجلة التي تتخلف فيها التدابير المشارة إليها في هذه المادة بمقتضى أوامر يشقوية أن تعزز كفاية خلال ثمانية أيام .

مادة ٣ - مكررا (أضيفت بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢) يبلغ فورا كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة الحبوس احتياطيا .

والمعتقل ولكل ذي شأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه . ويكون التظلم بطلب يتقدم بدون رسوم الى محكمة أمن دولة عليا وفقا لاحكام القانون .

وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الافراج عنه فورا .

ويكون قرار المحكمة بالافراج نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره فاذا اعترض على قرار الافراج أحيل الاعتراض الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا .

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٤ - تتولى قوات الامن او القوات المسلحة تنفيذ الاوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه واذا تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ يكون لضابطها وضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع بالمخالفة لذلك الأوامر .

وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك ويعمل بالحاضر الشئمة في اثبات مخالفات هذا القانون الى أن يثبت عكسها .

مادة ٥ - منع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاتب كل من يخالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية

أو من يقوم مقامه بالعقوبات المتصوص عليها في تلك الاوامر على الا
تزيد هذه العقوبة على الاشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة قدرها أربعة
آلاف جنيه أو أربعين ألف ليرة .

وإذا لم تكن تلك الاوامر قد بيّنت العقوبة على مخالفه احكامها
فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز
خمسین جنيهًا أو خمسمائة ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - (معدلة بالقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٧٢) يجوز القبض في
الحال على المخالفين للاوامر التي تصدر طبقا لاحكام هذا القانون
والجرائم المحددة في هذه الاوامر .

ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة
المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم والا
تعين الافراج عن المحبوس فوراً .

تصدر قرار بالافراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم
يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره
وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي أو
الخارجي .

وإذا اعترض على قرار الافراج في هذه الحالة احيل الاعتراض الى
دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض وعلى أن يفصل
فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تعين الافراج عن المتهم
فوراً ، ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا وفي جميع الاحوال يكون
للمتظلم أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض
التظلم .

مادة ٧ - تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية (الابتدائية) والعليا في
الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية
أو من يقوم مقامه .

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية
من أحد قضاة المحكمة وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها
بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة
مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة

للنيابة وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه كانت العقوبة المقررة لها .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة .

ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل وبتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة .

ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأى وزير العدل بالنسبة للقضاة والمستشارين ورأى وزير الحربية بالنسبة الى الضباط .

مادة ٨ - يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها . وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة .

مادة ٩ - يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

مادة ١٠ - فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها .

ويكون للنياية العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام (قاضي الاحالة) بمقتضى هذه القوانين .

مادة ١١ - لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة .

مادة ١٢ - لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الاحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحاكمة كما يجوز له الامر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل احوالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة .

مادة ١٤ - يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه ان يستغف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة أثقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسببا .

فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها وفق ما هو مبين في الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

مادة ١٥ - يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفقا لما هو مبين في المادة السابقة وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جنائية قتل عمدا أو اشتراك فيها .

مادة ١٦ - يندب رئيس الجمهورية بقرار منه إحدى مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الاجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وإبداء الرأي ويودع المستشار أو المحامي العام في كل جنائية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم .

وفي أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

مادة ١٧ - لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته النصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وفي كل أراضي الجمهورية أو في منطقة أو مناطق معينة منها .

مادة ١٨ - لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الإخلال بما يكون لسلطات القوات العسكرية في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١٩ - عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقها للإجراءات المتبعة أمامها .

أما الجرائم التي لا يكون المتهمون فيها قد قدموا الى المحاكم فتحال الى المحاكم العادية المختصة وتتبع في شأنها الاجراءات المعمول بها أمامها .

مادة ٢٠ - يسري حكم الفقرة الاولى من المادة السابقة على القضايا التي يقرر رئيس الجمهورية اعادة المحاكمة فيها طبقا لاحكام هذا القانون . ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للاحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل الغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها والاحكام التي تصدر من هذه المحاكم طبقا لما تقرره هذه المادة والمادة السابقة .

ملاحظة :

القانونان ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتدابير الخاصة بأمن الدولة و ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بتدابير أمن الدولة العليا بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
في شأن حالة الطوارئ (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين (٣ مكررا) و (٦) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ النصان الآتيان :

مادة ٣ مكررا : لكل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة أن يتظلم من ذلك الى رئيس الجمهورية اذا انقضت ستة أشهر من تاريخ القبض أو الاعتقال دون أن يفرج عنه ، ويقدم التظلم الى رئيس الجمهورية أو من يفوضه .

ولصاحب الشأن في حالة رفض تظلمه أو عدم البت فيه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ تقديم تظلمه السابق .

مادة ٦ - يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون وعلى مرتكبي الجرائم المحددة في هذه الأوامر .

وللمقبوض عليه أن يتظلم من القبض الى رئيس الجمهورية اذا لم يفرج عنه بعد ستة أشهر من تاريخ القبض عليه ويقدم التظلم الى رئيس الجمهورية أو من يفوضه .

ولصاحب الشأن في حالة رفض تظلمه أو عدم البت فيه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ تقديم تظلمه السابق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٤٠١ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

حسني مبارك

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر ل ٢١/١٠/١٩٨١ .

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارئ (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصى المادتين (٣ مكررا) و (٦) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ النصان الآتيان :

مادة ٣ مكررا - يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً .

وللمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا قضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم إلى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون .

وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل ولا تعين الإفراج عنه فوراً .

ولوزير الداخلية في حالة صدور قرار بالإفراج أو في حالة عدم الفصل في التظلم في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يطلع على قرار الإفراج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار أو انقضاء الموعد المشار إليه .

نإذا طعن وزير الداخلية على القرار أحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه على أن ينصل فيه خلال خمسة

(٢) : الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (١) في ١٩٨٢/٦/٢٨ .

عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٦ - يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم ، والا تعين الافراج عن المحبوس فوراً .

وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء التظلم نظر الدعوى أن تصدر قراراً بالافراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذاً ما لم يطعن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة إلى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي .

وإذا طعن وزير الداخلية على قرار الافراج في هذه الحالة أحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تعين الافراج عن المتهم فوراً ، ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

(المادة الثانية)

يكون التظلم من الأوامر والقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتي يجوز التظلم منها وفقاً لأحكامه خلال ثلاثون يوما من تاريخ العمل به .

(المادة الثالثة)

تختص محكمة أمن الدولة العليا ، طوارئ ، دون غيرها بنظر كافة الالتماسات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٢ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

وتتخيل إلى هذه المحكمة - يحالتهما - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٨ يونية سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ (١)

بمد حالة الطوارئ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة
الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٤ بمد حالة الطوارئ
قرر :

(المادة الأولى)

تمد حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة
١٩٨١ المشار اليه اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨٦ حتى آخر ابريل
سنة ١٩٨٨

(المادة الثانية)

يعمل بأحكام هذا القرار بعد موافقة مجلس الشعب .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شعبان سنة ١٤٠٦ (١٦ ابريل
سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ١٤/٤/١٩٨٦ .

رائد مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعتودة في ١٠ من شعبان

سنة ١٤٠٦ هـ (الموافق ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٦ م) .

الفصل الأول

سلطة رئيس الجمهورية في الجرائم الترموية

أيسر لرئيس الجمهورية أى سلطة بشأن أحكام محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ إذ أنه قضاء طبيعي كما سبق أن بينا ويسرى عليه ما يسرى على القضاء العادى من أحكام فيما يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات متسعة شبه مطلقة في شأن الأحكام الصادرة من محاكم الدولة طوارئ. إذ أن هذه الأحكام لا تصبح نهائية عند الحكم بل لا تكون كذلك إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ويتمتع رئيس الجمهورية بسلطات شبه مطلقة فيما يتعلق بالتصديق على هذه الأحكام تختلف اختلافا كبيرا عن القواعد العامة ويستمد هذا الاختصاص الاستثنائي باعتباره خروجاً عن القواعد العامة من طبيعة التنظيم الاستثنائي لمحاكم أمن الدولة بدليل أن المباشرة الإجرائية لجرائم أمن الدولة تختلف عن الإجراءات العادية وبذلك تكون هذه السلطات متفقة تماماً مع التنظيم الاستثنائي لجرائم الترموية والأسعار باعتبارها من جرائم أمن الدولة الجزئية .

وتتلخص سلطات رئيس الجمهورية بشأن التصديق على الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة طوارئ في الآتى :

- ١ - أن الحكم لا يصبح نهائياً إلا بعد التصديق عليه منه .
- ٢ - يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها للمحاكمة كما يجوز له الإفراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم في حالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة .
- ٣ - يجوز لرئيس الجمهورية أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبذل بها عقوبة نل أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها سواء أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات المقررة بها كلها أو بعضها .

٤ - يجوز لرئيس الجمهورية إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وذلك قبل التصديق على الحكم أي قبل صيرورته نهائيا وهو ما يختلف في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على النحو الذي سيرد فيما بعد .

٥ - نصت المادة ١٥ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بأنه يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أي أن يخفف العقوبة أي يوقف تنفيذها وفقا لما هو مبين في المادة ١٤ .

ويلاحظ أن سلطات رئيس الجمهورية المبينة في المادة ١٥ تختلف عن تلك المنصوص عليها في المادة ١٤ ذلك أن هذه السلطات تكون لرئيس الجمهورية في المادة ١٤ قبل التصديق على الحكم أي قبل أن يكون الحكم نهائيا أما في المادة ١٥ فإن هذه السلطات ترد على الحكم بالإدانة بعد أن يتم التصديق عليه بمعنى أن يكون قد أصبح نهائيا .

ولعل المقصود من ذلك هو تركيز سلطات رئيس الجمهورية بصدد أحكام أمن الدولة الجزئية سواء قبل أن تكون نهائية بالتصديق عليها أو بعدها بما يقترب من استعمال حق العفو بعد صدور الحكم النهائي في الدعوى .

التصديق الوجوبي :

ترجد حالة واحدة فقط يكون تصديق رئيس الجمهورية فيها على الحكم وجوبيا وهو ما إذا رأى رئيس الجمهورية عدم التصديق على الحكم وبإعادة المحاكمة ويأتي الحكم بعد الإعادة قاضيا بالبراءة ففي هذه الحالة وحدها يكون تصديق رئيس الجمهورية على الحكم وجوبيا .

نظام التصديق على الأحكام :

تناولت المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ تنظيم التصديق على الأحكام بأن يقوم رئيس الجمهورية بقرار منه بنسب أحد مستشاري الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين تكون مهمته لتثبيت من صحة الإجراءات وفحص نظامات ذوي الشأن وإبداء الرأي .

ويقوم المستشار أو المحامي العام بإيداع مذكرة مسببة برأى ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم . وفي حالة الاستئناف يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتراح على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

القسم الثالث

الجرائم التمويينية

**يشتمل على بيان كافة جرائم التموين والتسوير الجبرى مع
ايراد كافة القوانين والقرارات التمويينية معقفا عليها بالشرح واحكام
النقضاء فى خمسين عاما وحتى يونية سنة ١٩٨٦ •**

الباب الأول

الأحكام العامة لجرائم التسعير الجبرى

الفصل الأول

الأحكام العامة لجرائم التسعير الجبرى

يقتضى منا قبل أن نعرض للركن المادى فى جرائم التسعير الجبرى أن نحدد متى تعتبر السلعة مسعرة وكيفية تحديد الأسعار والاجراءات اللازمة لإعلان السعر .

أولا - السلعة المسعرة :

السلعة المسعرة بوجه عام هى التى يحدد وفقا للقانون ثمنها لها لا ينبغى تجاوزها . ويكون التعامل بين الافراد على أساسه . وتحديد الثمن قد يبين بوجه صريح قاطع . أو قد يتم على أساس قواعد وضوابط معينة يواصل اعمالها الى تحديد السعر بشكل ليس فيه .

وتتوافر الصورة الاولى حين يجرى تحديد ثمن البيع بطريق مباشر . وفى هذه الحالة قد يكون التحديد على أساس وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس وعلى سبيل المثال يحدد ثمن الكيلو جرام من فاكهة معينة أو ثمن الارdeb من نوع من الحبوب أو ثمن الوحدة لأحدى الاوانى المنزلية . وهكذا . وطبيعى أن التحديد على الصورة السابقة يتمشى مع ما يجرى به عرف التعامل بين الناس لكل سلعة من السلع .

والصورة الاخرى التى يتم بها تحديد ثمن البيع تكون بطريق غير مباشر وفيها يحدد الربح الذى يحصل عليه البائع وعلى أساس هذا التحديد يكون السعر المفروض للبيع به . ذلك أن المشرع قد يرى تقاربا فى سلعة معينة مهما اختلفت مصدرها ومن ثم يحدد لها سعرا يلتزم به

الجميع من -وال أخرى حين تتعدد المصادر ويختلف الانتاج اذا فرض سعر موحد بالنسبة الى سلعة معينة لقرتب على هذا الحاق الخسارة ببعض الأفراد . أو تحقيق ربح مبالغ فيه الى أفراد آخرين ، بل أن هذا قد يفتح بابا لغش السلعة بما يحقق للمشتري بعض الضرر . ففي مثل هذه الصورة يعتد المشروع بتكلفة السلعة ثم يحدد نسبة معينة من الربح ، وبذا يكون المعائد في النهاية بنسب متقاربة بالنسبة الى من يتجرون في هذا الصنف من البضاعة (١) .

وقد أورد الجدول المحق بالقانون الخاص بشئون التسعير الجبرى السلع التى تخضع للتسعير الجبرى ، وهى الغلال والحبوب وتقاوى الحبوب والأرز ورجيع الكون والدقيق ومشتقاته ، والخبز والسكر والملح والزيوت والنسب والمواد البترولية والكحول (السبرتو) والاسمنت والطوب والأدوية والعقاقير المستوردة واللحوم والأكياس والزكائب . واجازت المادة ٢/٢ من اثنانون وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة . ومما اضيف الى الجدول تطبيقا للحق ائشار اليه الدجاج والأرانب والبط (القرار ٨٤ لسنة ١٩٥١) والوالح (القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥١) وزيت الطوارىء السايب (القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢) والفول والعدس والفواكه المستوردة (القرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢) والمكرونه والحلوى الطحينية واللبن والحمام والدجاج الرومى والجبن والزبد والمسلى والفواكه المخنية بجميع أنواعها (القرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ والاقمشة القطنية المنتجة محليا (قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٣) . . . الخ . وبموجب قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ استبعد الجبن من التسعير الجبرى . ومن أمثلة السلع المحددة الربح ما نص عليه قررا وزارة التموين رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن قطع غيار الساعات المستوردة من أن يكون الربح ١٠٪ من تكاليف الاستيراد للشركات المستوردة ، و ٢٠٪ من تكاليف الاستيراد للتجارة ويجب فى جميع الأحوال تقديم فاتورة الى المشتري مبينا فيها صفة البائع واذا كان البائع صانعا يجب عليه بيان سعر بيع قطعة الغيار وأجرة التركيب كل على حدة . ومن الأمثلة كذلك مانص عليه القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تحديد نسبة الربح فى تجارة الأدوات والأواني المنزلية المستوردة بتحديد نسبة الربح فى الصينى على أساس ٤٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى : ١٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد ، ٨٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة و ٢٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(١) راجع الدكتور المصطفى انتسم اخص طبعة ١٩٧٨ ص ٧٤٤ .

يقدر طبق القضاء ذلك فقضت محكمة النقض :

متى كان القانون قد حدد في سلعة الربح الذي لا يجوز لتاجر التجزئة من يتجاوزه منسوباً إلى سعر الشراء ، وهو سعر يتحدد في كل حالة على أصول ثابتة في القانون ، فإن هذه السلعة تعتبر من السلع المسعرة . وما دام القانون حين حدد أقصى الربح في سلعة لم يشر إلى إضافة شيء من المصروفات ، كما فعل بالنسبة إلى سلع أخرى ، فإنه يكون قد دل على أن إضافة المصروفات مقصورة على الأحوال التي تناولها النص .

(طعن رقم ١٦٢٦ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠) .

سبيل تحديد السعر :

إذا كان السعر يحدد على إحدى صورتين إما بالطريق المباشر أو الطريق غير المباشر على ما سلف البيان ، إلا أن الأمر يدعو إلى بعض الإيضاح .

فإن كان تحديد السعر يتم بطريقة مباشرة فإن أساسه قد يكون وحده العدد أو الوزن أو الكيل أو النوع ، وقد سبق لنا ضرب أمثلة لهذا ، على أن هناك صورة أخرى تجمع فيها وحدة معينة على مواصفات خاصة وفيها ينبغى التزام الأمرين معاً ، والاخلال بتوافر أحدهما قد يرقب أركان جريمة البيع بأكثر من السعر المحدد قانوناً . وعلى سبيل المثال يجرى تحديد ثمن الموز على أساس الوزن بالكيلو جرام . ولكن لما كانت درجة جودته تتفاوت نجد المشرع ابتغى تحقيق العدالة بين البائع والمستهلك فأتخذ إلى جواز الوزن مقياساً آخر يضاف إليه هو عدد ثمرات الموز التي تزن كيلو جرام واحد ، وراعى نقص السعر بزيادة العدد ، وزيادة السعر بنقص العدد وفقاً لما يحدده . وعلى هذا الأساس يكون بيع كيلو جرام من ثمرات الموز ذات العدد الأكبر بسعر الكيلو جرام من ثمرات الموز ذات العدد الأقل مخالفة للسعر الجبري المحدد (٢) .

ويثور التساؤل عن صورة يجرى فيها السعر على أساس وحدة معينة ويكون لهذه الوحدة مضاعفات ، وصورة أخرى يكون للوحدة فيها أجزاء فهل يتقيد التاجر بالسعر الذي جاء بجدول الأسعار في الصورتين أم يلتزم فقط بالسعر الوارد في خصوص الصورة المنصوص عليها صراحة .

عرض القضاء إلى هذه المسألة فقضى :

(٢) راجع : د. حسن صادق المصطفى المرجع السابق ص ٧٤ وما بعده .

البنزين خاضع لاحكام التسعير الجبرى سواء بيع بالتقتر او بالجالون
او بغيرهما والنص غنى الجالون فى كشف الاسعار انما جاء فى صدد
بيان الوحدة التى اتخذت اساسا لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس معناه
بالبداهة عدم تقييد الثمن او تحديده حين يكون التعامل باى مكيال
آخر يقل عن هذه الوحدة او يزيد عليها .

(طعن رقم ٢٨٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/٦) .

وبالنسبة الى الصورة الاخرى قررت انه متى كان الثمن المحدد بجعل
التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصا بالعلبة كاملة (حقن مورفين)
ولم يرد به شىء عن ثمن للوحدة فذلك مفادة ان واضع الجديول لم يرد اخضاع
الوحدة لثمن مسعر - او وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة - وبذا
على ذلك فالحكم الذى يعاقب صاحب صيحلة على بيعه حقنة مورفين
بثمن اعلى من سعر العلبة متسوفا على عدد الحقنات التى بداخلها يكون
مبنيا على خطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٥١/٣/٢٠ س ٢ ق ٣٠٤) .

على ان هذا التضاء منتقد اذ ان التمشى مع منطق محكمة النقض يودى
الى نتيجة غير مقبولة اطلاقا ويفتح باب لتحايل على احكام القانون
فيستطيع البائع ان يبيع محتويات العلبة على اجزاء ويصل فى مجموعها
الى السعر المقرر لها (٢) .

على اننا نشير الى ان مكتب الحاكم العسكرى وهو المسئول عن
مراجعة احكام محاكم امن الدولة فى جرائم التموين صحح هذا المسلك فى
قضية بيع ازيد من التسعيرة .

طبقت المحكمة الجزئية هذا المبدأ وذلك فى الدعوى رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٣ أمن دولة اللبان جلسة ١٩٧٣/١٢/١٩ .

والجنتحة ٣٧٤ لسنة ١٩٧٣ اللبان جلسة ١٩٧٣/١٢/١٩ .

والجنتحة رقم ٣٧٤ أمن دولة الرمل .

وجاء باسباب الحكم .

وحيث ان المحكمة وهى بصدد تحديد المسئولية تفرق بين حالتين :

(٢) راجع 'سذو' سنن المارشاوار عن ١/٤٦. المجمع السابق .

الأولى حالة بيع وحدة أو أكثر من عبوة مسعرة ، والثانية حالة بيع جزء من وحدة سائبة .

وحيث انه بالنسبة للحالة الاولى ، فان المشرع عندما يسعر عبوة تحتوى على سلعة فانه يكون قد قصد تحديد سعر العبوة كاملة فاذا ما افرغت كانت الوحدات التى تشملها خارجة عن نطاق التسعير وذلك آخذا بمبدأ اعتنقته محكمة النقض بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥١ فى الطعن ١٢٨٨ لسنة ٢٠ قضائية حيث قضت بان الحكم الذى يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمن أعلى من سعر العلبة مقسوما على عدد الحقنات التى بداخلها يكون مبنيا على خطأ فى تطبيق القانون وبأعمال هذا على واقعة الدعوى يكون سعر كيلو الاسمنت بسعر يزيد عن السعر المقرر للكيلو بقسمة عدد كيلوات الشيكارة على السعر المحدد لها غير مؤثم وقد نحي المشرع التمرينى هذا المنحى بالنسبة لعبوة كيلو اللبن اذا كانت المحاكم تأخذ بان عبوة الكيلو وحدها هى الخاضعة للتسعير دون العبوات الاخرى فجاء المشرع اثر هذه الاحكام بالقرار رقم ١٣٠٧ لسنة ١٩٧٢ فنص على تسعيرة كل عبوة من عبوات اللبن .

وحيث انه عن الحالة الثانية ، فانه فى حالة تسعير وحدة سائبة فان هذا التسعير يسرى بالنسبة لاجزائها وهذا على هدى حكم محكمة النقض ايضا بتاريخ ١٩٤٧/١/٦ فى الطعن ٢١٦ لسنة ١٧ قضائية ، اذ قضت بان البنزين خاضع لاحكام التسعير الجبرى سواء بيع بالقر او بالجالون او بغيرهما .

وحيث انه لما تقدم فان تسعير شيكارة الاسمنت ينحصر فى بيعها بحالتها قبل فضاها ومن ثم تكون التهمة غير قائمة ويتعين القضاء ببرائة المتهم عملا بالمادة ١/٤٠٣ ج (الجنحة ١٠٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة اللبان) .

الا ان مكتب شئون أمن الدولة لم يستند بهذا الشرع فى الحكم مقرر ان الوحدة اذا كانت مسعرة ككل فان اجزاءها تكون مسعرة بدورها وبهذا فان مكتب شئون أمن الدولة يكون قد أخذ بالرأى الآخر .

تحديد السعر :

السلع الواردة بالجدول الملحق بالرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى :

ان الرجوع الى السلع المبينة بالجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يتبين انها سلع استهلاكية يحتاج اليها افراد الجمهور في شئون حياتهم اليومية ، وكذلك الشأن بالنسبة الى السلع التى اضيفت الى الجدول بالتطبيق لاحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من الرسوم بقانون سالف الذكر وتتميز تلك السلع بأهميتها لجميع الافراد على السواء وبان التلاعب فيها أمر ميسور ما لم تحكم الرقابة ، ثم انها قابلة دوما للتغير وفقا للظروف الاقتصادية ومن أجل هذا كله وجب أن يكون تحديد الاسعار مرنا أى يتفق وواقع الحياة . واية هذا ايضا ان الرسوم بالقانون اوجب في المادة ٣/٢ اعائن الاسعار في مساء يوم الجمعة من كل اسبوع .

وقد جعل المشرع الاختصاص بتحديد الاسعار للجنة تسمى لجنة التسعيرة نصت عليها المادة الاولى من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بقولها (يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى (لجنة التسعيرة) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة باتفاق مع وزير الداخلية) .

لجنة التسعيرة وتشكيلها :

صدر قرار وزير التموين رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ وتعديل بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ باعادة تشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات (يراجع القرار فيما سيرد) وتضمن فى المادة الاولى تفويض السادة المحافظين فى تشكيل لجان التسعيرة الجبرية وان توسع بالنسبة لمحافظة القاهرة بالنسبة للتشكيل الا انه بالنسبة لباقى المحافظات فتشكل من المحافظ أو من ينيبه رئيسا وعضوية مدير عام التموين والتجارة الداخلية .

مدير عام التموين والتجارة الداخلية أو من ينيبه .

عضو عن المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس .

رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة أو من ينيبه .

مفتش البساتين أو وكيله بمديرية الزراعة بالمحافظة عضو عن شعبة اللجان والفاكهة بالغرفة التجارية . كما اعطى القرار للجان المشار اليها ان

تضم اليها من. تراه من ذوى الخبرة على أن يكون من بينهم اثنين على الأقل. احدهما من تجار البعثة والثانى من تجار التجزئة يتم ترشيحهم بمعرفة مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة واوجب القرار على اللجان المشكلة أن تلتزم بقرارات وتوصيات اللجنة الدائمة للتنسيق بين لجان التسعير الدائمة بالمحافظات .

ـ وتشكل اللجنة وتحديد اختصاصها على النحو المتقدم آثار البحث حول دستورية تعيينها للاسعار باعتبار ان هذا التعيين يعد عنصرا من عناصر الجريمة لا ينبغي لاية لجنة ادارية ان تختص به .

ولقد حسمت محكمة النقض هذه المسألة بما قضت به - فى ظل المرسوم بالقانون القديم رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ - من ان القول بان السلطة التى منحتها بمقتضى الدستور اصدار هذا المرسوم قد تنازلت لغيرها عن سلطتها فى بيان العناصر القانونية للجريمة ليس له من وجه ، اذ ان كل ما ترك للجنة التسعير انما هو تحديد الاسعار فى كل اسبوع .

وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية ان تباشره بنفسها ما دامت الاسعار بطبيعة الحال متغيرة دائما على حسب الزمان والمكان وظروف الاحوال (نقض ١٩٤٦/٦/١٧ طعن ١٤٨٤ لسنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ج ١ ص ٣٧٣ رقم ١) .

جدول السلع المسعرة :

ان المناط فى اعتبار السلعة مسعرة - او محددة الربح - هو صدور قرار من الوزير المختص بتحديد اقصى سعر او ربح لها (المادتين ٤ ، ٤ مكرر) او ورودها بالجدول الملحق بهذا القانون (المادة الثانية) .

وتعديل هذا الجدول بالحذف او بالاضافة لا يكون الا بقرار من وزير التموين ، فلا يجوز للجنة التسعير وضع حد اقصى لسعر سلعة لم يصدر قرار من وزير التموين بادراجها فى الجدول آنف البيان . كما ان اغفال هذه اللجنة تعيين اقصى السعر لصنف معين - من الاصناف المبينة بالجدول او عدم ادراجها فى الكشف الاسبوعى للاسعار الذى تصدره لا يحول دون اعتبار هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص ، على ان خضوع

السلعة لقانون المذكور في هذه الحالة انما يتحدد نطاقه بالجرائم التي لا يكون تحديد السعر فيها شرطاً لقيامها كعرض سلعة اخرى على المشتري أو تعليق البيع على شرط مخالف للعرف التجاري ، أما في جرائم البيع بأكثر من السعر الجبري أو الامتناع عن البيع به فلا يتصور قيامها بمجرد ادراج السلعة بالجدول الملحق بالقانون بل لابد من تحديد اقصى سعر لها بالكشف الذي يصدر عن لجنة التسعير .

وقد طبق القضاء هذا وافصح عنه وذلك في حكم حديث .

في الطعن رقم ٥٤١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣١ (لم ينشر بعد) .

ونورد وقائع الحكم وحكم المحكمة وذلك لاهميته .
اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجثة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٩ بانه في يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم المناخ محافظة بورسعيد - باع سلعة مسعرة (كابوريا) بسعر يزيد عن السعر المقرر قانوناً . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٩ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

ومحكمة المناخ الجزئية قضت حضوريا في ١٩٧٩/١٠/٢٧ بمعاقبته بغرامة مائة جنيه والمصادرة .

فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة وقيد استئنافهما برقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٧٩ .

ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ من يناير سنة ١٩٨٠ وتدمت اسباب الطعن في ذات التاريخ موقعا عليها من رئيسها .

وحلّسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

(وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف انه باع سلعة مسعرة جبرياً (كابوريا) بسعر يزيد عن السعر المقرر قانوناً بطلبت النيابة العامة معاقبته طبقاً للمواد ١ ، ٢ ، ١/٩ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

فقضت محكمة اول درجة بحكمها المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى وتحتيد الارباح قد نصت على انه يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى (لجنة التسعير) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية (ونصت المادة الثانية على انه) تقوم اللجنة بتعيين أقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد المبينة وبالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو الاضافة) وقد احل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١ وزير التموين فى هذا الاختصاص .

ولما كان صريح النص أن التعديل بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير سواء بالحذف أو بالاضافة انما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى عن ذلك قرار يصدر من لجنة التسعير بتسعيرة خارجة عن نطاق ما يدرجه وزير التموين فى الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر بقرار منه اذ يظل هذا الصنف سلعة غير مسعرة لا تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة قرار وزير التموين رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ أنه نص فى مادته الاولى على تحديد أسعار تداول أصناف الأسماك الطازجة المبينة فيها وليس من بينها صنف (الكابوريا) كما قضت المادة السادسة منه على أنه (تلغى من جداول التسعيرة بكافة المحافظات بالجمهورية أسعار أصناف الأسماك الطازجة غير الواردة بالمادة الاولى من هذا القرار) ولما كان قرارا من وزير التموين لم يصدر بادراج صنف (الكابوريا) ضمن الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فان هذا الصنف يكون قد خرج عن نطاق التسعير الجبرى - ولا يغير من ذلك أن يكون قرارا من لجنة التسعير بمحافظه بور سعيد قد صدر بتسعيره على ما تذهب الطاعنة - لما سلف بيانه الامر الذى يتضح معه أن القانون لم يشأ تأثيم الفعل المسند الى المطعون ضده مما لا يصح معه ادانته عنه - واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة المطعون ضده عن فعل غير مؤثم فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده .

فقد كشفت المحكمة في قضاء واضح انه طالما قد صدر قرار وزير التموين باخراج سلعة من جدول التسعيرة فلا عقاب على بيعها وفقا لظروف العرض والطلب ، وانه طالما لم يصدر قرار بادراجها ضمن جدول التسعيرة فقد خرجت من نظام التسعير الجبرى ولا يمكن لقرار من لجنة التسعير ان يجرم بيع تلك السلعة بسعر يزيد عن سعرها .

موقف القضاء من تحديد السعر ولجنة التسعيرة :

تصدى القضاء لهذه المسألة فقد قضى أن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت الفقرة الثالثة منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الاسعار التى تعينها اللجنة ، فى مساء يوم الجمعة من كل اسبوع وأن يكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير فى هذا الشأن فى الجريدة الرسمية ، كما هى الحال فى القوانين والقرارات المكملة أو المنفذة لها لان القرارات موضوع الطعن ذات صيغة موقوتة غير كونها محلية ، مما خول المدير أو المحافظ . بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكنى المديرية أو المحافظة مراعىا فى ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معيناً من كل اسبوع لكى يترقبها كل ذى شأن .
(طعن رقم ٦٢٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١٩)

وكما قضى

أن الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادته الاولى بلجنة تحديد الاسعار فى المحافظة أو المديرية تعيين الاسعار واعلانها ، ونص فى المادة الثانية على أن يكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التى تتناولها التسعيرة مدى الاسبوع الذى وضعت له . واذن فمضى أعلن جدول الاسعار بالطريقة التى تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة به فى حدود الاقليم .

(طعن رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٧)

لا يشترط نشر قرارات لجنة التسعيرة فى الوقائع المصرية .

هذا ما أكدته القضاء ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض .

ان مفاد المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الثالثة من المادة الثانية منه أن هذا القانون قد وكل المحافظ أو المدير طريقة اذاعة الاسعار التى أوجب تحديدها فى يوم الجمعة من كل اسبوع

ولئن كانت المادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتمان النشر في الجريدة الرسمية الا بالنسبة الى القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وكانت القرارات - الوزارية التي تصدر تنفيذا لتلك القوانين تعتبر مكملة لها فذلك يجب نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها الا أن الامر ليس كذلك بالنسبة الى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على اصدارها في يوم يعينه من أيام كل أسبوع لكي يقترب صدورها في ذلك اليوم كل ذي شأن فهي ذات صيغة موقوتة ، فوق كونها ذات صيغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أو المديرية ، مما حدا للشارع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سابق الذكر الى أن يفص على تخويل المدير أو المحافظ اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعة تلك الجداول على ساكني مديريته أو محافظته مراعيًا في ذلك ظروف الاقليم ، واذا فان عدم نشر قرار المدير أو المحافظ في صدد كيفية اذاعة الاسعار الاسبوعية والجدول الاسبوعي بهذه الاسعار بالجريدة الرسمية ، لا يمنع عن عقاب من يبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر .

(طعن رقم ٤٥٤ س ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ س ٥١ للعدد ٩ ، ١٠ ص ٢٧٩ .

اختصاص لجنة الاسعار ليس فيه تنازل من السلطة التشريعية عن اختصاصها .

القول بان السلطة التشريعية تنازلت لغيرها (لجنة التسعير) عن سلطاتها في بيان العناصر القانونية للجريمة ليس له من وجه ، اذ أن كل ما ترك للجنة التسعير انما هو تحديد الاسعار عن كل أسبوع . وهذا بالبداية لا يمكن السلطة التشريعية أن قبضه بنفسها .
وقد أيد القضاء ذلك .

القول بان السلطة التشريعية قد تنازلت لغيرها - لجنة التسعير - عن سلطاتها في بيان العناصر القانونية للجريمة ليس له من وجه ، اذ أن كل ما ترك للجنة التسعير انما هو تحديد الاسعار في كل أسبوع وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية أن قبضه بنفسها ما دامت الاسعار متقلبة بطبيعة الحال متغيرة دائما على حسب الزمان والمكان وظروف الأحوال .

(نقض انطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٧/٦/١٩٤٦ ج ١ ص ٣٧٣ رقم ١) .

السلع غير الواردة في الجدول سالف الذكر :

تحديد الاسعار بالنسبة الى السلع التي لم يرد لها فكر في الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ او القرارات المعدلة لذلك الجدول بالحذف او الاضافة يكون اما بالتحديد المباشر او بالتحديد غير المباشر أي وضع ثمن محدد للسلعة او تحديد حد أقصى للربح فيها وهذه السلع تختلف في طبيعتها عن سالفاتها . فمثلا بالنسبة الى تحديد حد أقصى للربح يكفي أن يقدر هذا الربح ثم بعد هذا تتولى الاجهزة المختصة رقابته على الاساس الموضوع له ، وهو أمر يستمر لمدة طويلة الا اذا تغيرت الظروف التي تقتضى التدخل لتغيير نسبة الربح ، والحال كذلك في شأن السلع الاخرى التي يحدد سعرها بطريق مباشر فان التغيير فيها يكون قليلا أو في فترات متباعدة ، وهي من أجل طبيعتها الخاصة تحتاج الى نوع من الاستقرار في الاسعار .

وقد جعل الاختصاص في تحديد الاسعار أو الارباح على الوجه آنف البيان لوزير التموين بقرارات تصدر منه . وعلى هذا نصت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه (يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية تحديد الاسعار فيما يتعلق بالاصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة) . كما نصت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه (يجوز لوزير التجارة والصناعة) وقد حل وزير للتموين محله) أن يغير بقرار منه الحد الأقصى للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة وذلك بالنسبة لى أى سلعة تصنع محليا أو مستوردة من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف لأسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والبنسيونات وغيرها من المحال للعمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال مرتاديين لاجور الغرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح . والسلع التي يستلزم صدور قرار من وزير التموين بتسعرها ليست بمرونة السلع الواردة بجدول الاسعار .

(١) راجع الاستاذ / ابراهيم السحماوى المرجع السابق ص ٢٨٠ .

الفصل الثانى

الركن المادى فى جرائم التسعير الجبرى

يتحقق الركن المادى فى جرائم التسعير الجبرى وفق ما جاء
بمصوص المواد ٩ الى ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
بالبيع أو العرض للبيع بأكثر من السعر الجبرى الامتناع عن البيع وما
فى حكمه ، والشراء بأكثر من السعر المحدد ، وكذلك ما ينص عليه
للقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ فى شئون التسعير الجبرى من وجوب الاعلان عن الاسعار ،

نفتكلم عن كل جريمة فيما يلى :

١ - البيع والعرض للبيع بأكثر من السعر المحدد :

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نص على ضرورة
تشكيل لجان التسعير فى المحافظات (مادة أولى من القانون) لاسيما
بالنسبة للسلع والمواد التى وردت فى الجدول الملحق بهذا القانون
(مادة ثانية فى القانون ذاته) . وقد خول المشرع أيضا وزير التجارة
والصناعة سلطة تحديد الارباح بالنسبة لبعض السلع والاجور ، اذ تنص
المادة الرابعة من القانون السابق على أنه (١) :

(يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الأقصى :

١ - الربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار
الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا
أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع باجور تجاوز الحد المألوف .

٢ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق
والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال
الحمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابى
الدخول الذى تفرضه هذه المحال على من يرتادها .

(١) راجع المذكرة آمال عثمان المرجع السابق ص ٢٠٦ وما بعدها .

٣ - تحديد أجور الغرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح .

يتضح من هذا النص أن التسعير الجبري قد يشمل السلع التموينية أو الخدمات على حد سواء . وفي حالة السلع التموينية قد يرد تحديد السعر على السلع المصنعة أو القابلة للتصنيع ، وقد يشمل تحديد السعر السلع المحلية أو المستوردة وتختلف طريقة تحديد السعر طبقا لطبيعة السلعة ووسيلة توزيعها . فقد يرتبط السعر المحدد بالوزن أو بالطول أو بالوحدة أو بغير ذلك من المقاييس . وقد يختلف السعر بالنسبة للسلعة الواحدة . فالأسعار المتعلقة بتجارة الجملة تختلف عن أسعار تجارة التجزئة ، كما أن أسعار السلع التي توزع بطريق البطاقات تختلف عن أسعار ذات السلع إذا وزعت خارج البطاقات . وقد يكون تحديد السعر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وفي الحالة الأخيرة يكفي السعر في ضوء ذلك . ومن هذا القبيل فقد نص القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ على الحد الأقصى لنسب الربح في تجارة الأخشاب المستوردة والموضحة في القرار كما نص القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ على حسب الربح بشأن المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية والموزعة عن طريق القطاع العام . كما تناول القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ تحديد أقصى الأرباح في تجارة الشاي الأسود غير التمويني

فصل البيع :

البيع من العقود الرضائية التي يلزم ويكفي لانعقادها التراضي عليها بتبادل التعبير عن ارادتين متطابقتين ، ان وجود ايجاب معين وقبول مطابق له واقتران الاخير بالاول اى وصوله الى علم الموجب (٢) ويستوى أن يصدر الايجاب من البائع بالبيع أو المشتري بالشراء (٣) ويجوز التعبير عن كل من الايجاب والقبول باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفا ، كما يجوز باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود بل يجوز أن يكون التعبير ضمنيا (٤) ، وهي

(٢) انظر : نقض مدني ١٩٤٩/٦/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٢٩٧

رقم ٤٣٣ .

(٣) في هذا المعنى : نقض مدني ١٩٥٨/٤/١٠ ص ٩ ص ٢٥٩ رقم ٤ .

(٤) انظر : الدكتور سليمان مرقس . عقد البيع . طبعة ١٩٨٠ ص ٥٢٠ .

مسألة يستقل بتقديرها قاضي الموضوع (٥) . ويشترط في جميع الأحوال
لانعقاد البيع أن يتم الاتفاق بين الطرفين على البيع وعلى الثمن
وعلى طبيعة العقد أي على إرادة البيع وإرادة الشراء (٦) . ولا يشترط
الاتفاق على أكثر من ذلك (٧) .

وتفريعا على ما سبق يعتبر البيع منعقدا ولو لم يتم أداء الثمن .
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن الحكم الذي يقضى بالبراءة - في جريمة
البيع بأكثر من السعر الجبري - تأسيسا على أن البيع لم يتم لعدم
قبض الثمن يكون مخطئا (٨) . وتقع الجريمة أيضا ولو لم يتم تسليم
المبيع إلى المشتري ، كما إذا تم الاتفاق على تولى البائع إرسال السلعة
إلى من ابتاعها منه في منزله أو في مقر عمله ولو لم تكن حاضرة لدى
البائع وقت التعاقد .

ولأن كان انعقاد البيع ركنا من أركان الجريمة إلا أنه لا ينظر
إليه هنا كتصرف مدني لأبدا من أن تتوافر فيه شروط صحته وفقا
للقانون المدني لقواعد المسؤولية الجنائية ، ومن ثم فإن الجريمة تتوافر
في حق البائع ولو كان قاصرا - من وجهة نظر القانون المدني - أو كان
المشتري مجنونا أو معتوها أو محجورا عليها .

ومتى وقع البيع - بأكثر من السعر أو الربح المحدد - فلا عبء
بالصورة التي يتخذها ، فالجريمة تتوافر حتى في حالة البيع بالمزاد
العلني أو بطريق الخفاف (٩) .

(٥) نقض مدني ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ٤٢ رقم ١٠ .

(٦) في هذا المعنى : نقض مدني ١٩٤٩/٦/٩ السابق الإشارة إليه .

(٧) الدكتور السنهوري : الوسيط ج ٤ ص ٤٤ .

(٨) نقض جنائي ١٩٥٢/٤/١٤ طعن ٢٤٧ لسنة ٢٢ في مجموعة الربيع ٢٠٠٠ ،

ج ١ ص ٢٧٦ رقم ٢٢ .

(٩) انظر : نقض جنائي ١٩٥٠/١/٢٠ طعن ٩ لسنة ٢٠ ق . مجموعة الربيع

نسخ ج ١ ص ٣٧٦ رقم ١٩ ، والمبيع الخفاف هو الذي يتحدد فيه البيع بالذات
لا بالجنس بالنوع والمقدار على خلاف الأصل ، كما إذا باع شخص منتجات مصنعة
أو محصولات أرضه في مدة معينة . انظر كتاب : عقد البيع للدكتورين أفير وساطين
وجلال العدوي طبعة ١٩٦٩ ص ٨٧ .

وإذا كان المشرع قيد قصر النص على البيع إلا أن حكمة التجريم تتوافر في حالة المقايضة حين يكون كل من المال المتقايض به والمال المتقايض عليه من السلع المسعرة أو المحددة للربح ، أخذاً بالمألول الواسع للبيع لغة وشرعا :

صفة البائع :

استقر قضاء النقض على أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة . وتفريعا على ذلك تتوافر الجريمة في حق البائع سواء كان من أصحاب المحال أو من العاملين بها أو من الباعة الجائلين . كما يستوي أن يكون البائع من محترفي الاتجار في السلعة أو من البائعين لها عرضا ، بل تتوافر الجريمة في حق البائع ولو كان محض زائر لصاحب المحل أو مكلفا بحراسته فترة غياب صاحبه .

وهذا ما أكدته القضاء في العديد من أحكامه .

ومن هذا ما قضت به محكمة النقض .

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢/ لسنة ١٩٥٧ ، أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة .

(طعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٠ س ٢٠ ص ٢٤٣) .

ونقض ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ع ١ ص ٧٨

العرض للبيع :

يتحقق العرض للبيع بدفع السلعة - بأية وسيلة - إلى التعامل بها عن مشتر لها . وقد يتم ذلك بفعل مادی إيجابى ذي تأثير

خارجي كوضع السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للعيان أو بتقديمها المستهلك بين يديه لفحصها توطئة لشرائها *

وقد قضت محكمة النقض في الطعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ ص ٢١ ص ٦٤٠ مجموعة المكتب الفني *

(بأن وجود السلعة في محل التجارة ولو لم تكن في مكان ظاهر للعيان صحة اعتباره عرضا للبيع) *

(نقض ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ ص ١٢٢٣ طعن ١٨٠٤) *

على أن قضاء المحاكم أمن الدولة اتجه الى المصنع ليس جهة للعرض بالنسبة للسلعة التي تبيعها لانه ليس مطروقا للجمهور حتى تعتبر مجرد وضع السلعة بالمحل عرضا لها *

(ونورد حكم محكمة أمن الدولة بالقاهرة في القضية رقم ٢٣٢ عابدين والذي اقره مكتب المحاكم العسكري) *

(وحيث أن المصنع لا يعرض للبيع به السلع التي ينتجها لانه ليس محلا مطروقا للجمهور حتى يعتبر مجرد وضع السلعة بالمحل عرضا لبيعها ، بل هو مجرد مصنع لا يقوم الا بافنتاج سلع يتفق عليها مقدما حسب المواصفات التي ترد في طلب التوريد او التصنيع ، وان وجود بعض السلع لديه داخل دواب لا يمكن اعتباره عرضا لبيعها ، بل الصحيح اعتبار مثل هذه السلع من قبيل النماذج التي تستخدم في الانتاج - فضلا عن ذلك فان العرض للبيع عبارة عن تقديم السلعة الى مشتر معين ليفحصها ويشتريها - اذا شاء الشراء لنفسه او لغيره - ويكون عادة بفعل مادي ايجابي ذي مظهر خارجي يدل على الرغبة في العثور على مشتري ، وأن مجرد وجود السلعة لغرض آخر غير الاعداد للبيع لايعتبر عرضا لبيعها *

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعة الدعوى يبين أن المتهم لم يكن يعرض السلعة المضبوطة للبيع ، بل يحتفظ بها كنموذج لما يقوم بصنعه اذ لم تضبط سوى سلعة واحدة ولو كان المتهم يعرضها للبيع لما وجدت سلعة واحدة بل لا كان يجب أن يكون لديه أكثر من سلعة واحدة *

نتقدير هذا الحكم :

على اننا لا نتفق مع ما جاء بحكم الحكم من أن المصنع لا يعرض لبيع السلع التي تبيعها لانه ليس محلا مطروقا للجمهور فان هذا

الاساس لا يصلح لان بعض المصانع يطرقها الكثير من الجمهور وانه
لا سند لما ذهب اليه الحكم من أن وضع السلعة بالمصنع لا يعد عرضا
لها .

وان اتفقتنا مع ما ذهب اليه من أن وجود عينة واحدة تعد
نمونا للمنتج من المصنع . فضلا عن هذا فان ما تضمنته صدر الحكم
يتعارض مع المستقر عليه في قضاء النقض اذا استقر قضاء النقض على
أن وجود السلعة في محل التجارة يعد عرضا للبيع ولو لم تكن في محل
ظاهرا للعين .

(نقض ١٩٦٧/١٢/١١ الطعن ١٨٠٤ س ٣٧ ق مجموعة المكتب
الفنى س ١٨ ص ١٢٢٣ ع ٣) .

ونقض ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ص ٤٥٠)

وقد سوى المشرع بين البيع والعرض للبيع في توافر هذه الجريمة
وذلك لحكمة غير خافية . لانه اذا كان المقصود من تشريع التسعير الجبرى
هو تمكين افراد الجمهور من الحصول على السلع بسعر مناسب دون
استغلال من جانب بعض الافراد الآخرين ، فلا شك في ان عرض السلعة
باكثر من سعرها المحدد قد يكون من شأنه قعود البعض عن شرائها رغم
حاجتهم اليها ، الامر الذى ينافى مواد المشرع (١٠) .

تجاوز السعر أو الربح المحدد :

حتى يتكامل الركن المادى لا يكفى ان يتم بيع السلعة أو عرضها
للبيع وانما لان من ان يكون هناك تجاوز للسعر أو الربح . ولهذا العرض
للعلم بالسعر وحدد الالتزام به .

العلم بالسعر وحدود الالتزام به :

متى اعلن جدول الاسعار بالطريقة المقررة فانه لا يجوز الاعتذار
بالجهل بسعر السلعة ، لان الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكملة له
ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية . ولا يشترط للقضاء بالادانة ان تقدم
سلطة الاتهام الى المحكمة جدول الاسعار المعينة للسلعة موضوع الاتهام
اذ ان للمحكمة ان تأمر بضمها وتطلع عليها .

(١٠) راجع د. المرحوم المرحوم المرجع السابق ص ٧٥٨ .

وقد استقر القضاء على ذلك وهو ما اكدته محكمة النقض في حكمها .

« تقوم جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها ، اذ انطأ في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة ، وتتحقق هذه الجريمة باقتراف الفعل المادي دون ان يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا ، بل يكتفى بالقصد العام الذي يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل للكون للجريمة بنتيجته التي يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر ، لان الجهل بالقانون العقابي والقوانين الكاملة له ليس يعذر ولا يسقط المسؤولية » .

(نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ص ١١١٦ طعن ١٥٨٢ س ٣٧ ق) .

تجاوز السعر بالغش في الوزن أو الكيل أو المقياس :

السلع المسعرة والمحدد الربح اذا باعها شخص بوزن أقل فانه يكون مرتكب لجريمة بيع أزيد من السعر المقرر ، وكانت بعض المحاكم قد اتجهت الى عدم اختصاص محاكم أمن الدولة باعتبار ان الواقعة يسرى في حق المتهمين قانون الغش ٤٨ لسنة ١٩٤١ الا أن مكتب شئون أمن الدولة ألغى هذه الأحكام ويحق طالبا تطبيق احكام المرسوم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وهو ما صارت عليه المحاكم بذلك (١١) .

وايضا يتوافر جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر اذا كان هناك خداع للمشتري في المقاس .

تجاوز السعر بمخالفة شرط النوع :

فعندما يرد التسعير على سلعة معينة مع اختلاف السعر ارتفاعا أو هبوطا حسب نوعها أو ما يدخل في تركيبها من عناصر فان المتهم اذا باع صنف آخر اختلفت مواصفاته القياسية .

وهذا ما أكد عليه القضاء في قضية النيابة العامة ١٨ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة قسم أول طنطا وقائعها .

(١١) راجع التشريعات الأمومية ، الاستاذ (انور طنبه مطبعة ١٩٧٧ ص ٤٠١ .

• ان قدم المتهم بتهمة بيع سيلة ازيد من السعر المقرر (حلاوة طحينية) وجاء باسباب الحكم :

وحيث ان الدفاع طلب البراءة على اساس ان المتهم لم يخالف التسعيرة وحيث انه اذ كان الثابت من تقرير معمل التحليل ان الحلاوة الطحينية المضبوطة والمباعة لمفتش التموين من الحلاوة المسعرة بمبلغ ١٩ قرش حيث ان نسبة السكر فيها ١٠٠٪ وكان والثابت ان المتهم قد التزم هذه التسعيرة عند البيع على النحو الذي قرر به مفتش التموين اذ باع النصف كيلو من هذه الحلاوة بمبلغ ٩٥ قرش فان التهمة تكون على غير اساس ويتعين براءة المتهم وقد أقر الحكم مكتب أمن الدولة الحكم في ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٤ •

وايضا حكم محكمة أمن الدولة في الجنحة رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة زفتى جلسة ١٣/٣/١٩٧٣ •

وحيث انه لما كانت التسعيرة الجبرية للحلوى تختلف حسب نسبة المواد السكرية في الحلوى وكانت الاوراق خالية من دليل على انه الحلوى موضوع الاتهام هي من تلك التي نسبة السكرية بها ٢٥٪ فان تهمة البيع بازيد من التسعيرة تكون محوطة بالشك طالما ان الحلوى المبينة ليست في حدود السعر الجبري للحلوى المسعرة جبريا بمبلغ عشرين قرشا والتي نسبة السكر فيها ١٠٠٪ ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من هذه الاتهمة •

• وقد أقر الحكم في ٢٥ يولييه ١٩٧٤ •

كما قضت محكمة أمن الدولة في الجنحة ٨ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة بسيون بجلستها المتعقدة ٢٤/٤/١٩٧٣ •

(وحيث انه بسؤال المتهم قرر أن الدمر المباع من الصنف المفتخر وليس من انتاج الشوربجي وانما هو نوع ممتاز انتاج مصانع خاصة •

(وحيث انه بسؤال المتهم قرر أن الدمر المباع من الصنف المفتخر الشوربجي أفادت بأن الدمر ليس من انتاجها •

وحيث انه من كان قد ثبت على وجه القطع واليقين ان الدمر المباع ليس من انتاج الشوربجي وكان غير واضح في الاوراق اذا كان الصنف المباع من الاصناف المسعرة جبريا من عدمه •

من ثم يضحى الاتهام المسند الى المتهم على غير أساس ويتعين القضاء
ببراءته .

وقد اقر الحكم في ١٣/٤/١٩٧٥ .

وقد طبق القضاء ذلك .

ومن حيث أنه بالنسبة للتهمة الثانية فان النيابة العامة طلبت تأجيل
نظرها الى أجل غير مسمى ، ولا ترى المحكمة مانعا من اجابقتها الى هذا
الطلب أخذا بمنشور السيد / الاستاذ النائب في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالنسبة للتهمة الاولى فان مناط جريمة البيع بأزيد من
السعر المقرر أن يثبت أن المتهم استأدى سعرا يزيد على السعر المحدد جبريا
للسلعة ما ، وأنه في مقام مناقشة السعر الذي استأده المتهم يجب استئصال
ثمن الكيس متى قبل المشتري وضع السلعة المسعرة المباعة له في كيس
أو كانت ظروف المشتري أو طبيعة السلعة ذاتها تحتم وضعه في كيس ،
اذ أنه ليس في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل ولا في القرارات
الوزارية الصادرة تنفيذا له ما يوجب الزام التاجر ببيع السلع المسعرة
في اكياس كما أنه يتعين توزيع الثمن المستأدى على جميع اجزاء السلعة
المباعة متى كانت - وزنا أو عددا تجاوزت المقدار المشتري والمحدد للسعر .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من المحضر ان المتهم باع
لححر المحضر ٥٠ كجم من الثوم في كيس كبير محدد سعره بعشرة
مليمات ، فان جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تكون غير ثابتة الاركان
وفقد المبادئ المقدمة ، ويتعين لذلك من ثم القضاء ببراءة المتهم مما اسند
اليه (١٢) .

الا ان بعض المحاكم طبقها بصورة تدعوى الى النقد .

ففي قضية النيابة العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة قسم
اول طنطا .

(١٢) اللجنة المستعجلة بالاسكندرية جاسة ١٩٦٨/١/٢٧ القضية رقم ١٦٤٠
سنة ١٩٦٧ ، الخطارين منشور بكتاب المستشار العروسي قضاء انتقض في جرائم
التبوين ص ٤٥٠ .

جاء بأسباب الحكم

وحيث ان الثابت مما تقدم بحسب ما جاء بالمحضر ان كمية الموز المباعة قد وزنت اثنين كيلو بدون عظم (أى بدون القطعة التى تتدلى منها أصابع الموز) وهو امر مخالف على ما جرى عليه العرف التجارى اذ ان الموز لا يباع على هذا النحو...

فاذا ما اضيف الى عدد اصابع الموز القطعة التى كانت تتدلى منها الاصابع بان يصبح من المؤكد ان كان يزن اكثر من اثنين كيلو . فضلا عن ان المتهم قد باع الموز ملفوفا فى ورقة وهى ايضا لها ثمن كان ومن ثم فاز تهمة البيع ازيد من سعر الموز تكون محوطة بالشك متعينا القضاء ببراءة المتهم .

اقر الحكم فى ٥ مايو سنة ١٩٧٣ من مكتب شئون أمن الدولة .

والبين من هذا الحكم ان المحكمة قد قضت ببراءة المتهم واستندت فى اسباب البراءة الى أن المتهم قد باع الموز ملفوف فى ورقة الا أن المحكمة لم تذكر ثمن تلك الورقة وتوسعت فى قضائها بالبراءة .

(ب) الامتناع عن البيع بالسعر او الربح المحدد :

الجريمة الثانية : هى جريمة الامتناع عن البيع بالسعر او الربح المحدد قد وردت فى المادة التاسعة من قانون التسعير الجبرى بقوله (او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح) .

الركن المادى :

توافر الحيابة :

ان كان فعل الامتناع عن ابيع لا يتصور وقوعه الا باخفاء السلعة أو انكار وجودها أو برفض بيعها بالسعر أو الربح المحدد لها ، فان هذا يقتضى بالبداية ان تكون للسلعة فى حيازة الممتنع وان يكون الاخير عالما بهذه الحيابة . فلو ان تاجرا لا يحوز شيئا من سلعة معينة ثم وردت الى حانوته أثناء غيابه وحدات منها . ولما عاد لم يخبره أحد بورودها

ولم يلحظ وجودها في متجره ، فان امتناعه حينئذ عن بيعها بانكاره وجودها لا تقوم به الجريمة (١٣) .

كما يشترط أن تكون حيازة الجاني للسلعة معاصرة لفعل الامتناع ، فاذا وقع الامتناع وقت أن كانت السلعة غير موجودة فعلا بالمحل فان ضبطها به بعد فترة من الزمن وردت السلعة خلالها لا يترتب مسئولية على التاجر ولا تقوم به الجريمة .

ويلزم أيضا أن تكون حيازة الجاني للسلعة موضوع الامتناع مقرونة بتقصيد البيع ، أي أن تكون السلعة معدة أصلا للبيع . فاذا دفع الجاني بأن السلعة كانت في حيازته لاستهلاكه الشخصي فان الأمر لا يعدو أحد فرضين :

١ - أن تكون السلعة موضوع الامتناع عن السلع التي يتجر فيها الجاني بحسب طبيعة نشاطه التجاري - الذي يمكن استخلاصه من الرخصة أو العرف أو الواقع - فيكون الأصل فيها أنها موجودة لديه في مخزنه أو حائوته للبيع ، وعليه هو - في تقديرى - أن يثبت أنها كانت لاستهلاكه الخاص كما إذا كان قد وضع عليها منذ البداية بطاقة تفيد أنها ليست للبيع وأثبت أنها منصرفه له محل آخر على بطاقته التموينية الخاصة في التوال اللحظة وأنه كان بصدد نقلها الى بيته .

٢ - والفرض الثانى الا تكون السلعة من السلع التي يتجر فيها الممتنع عن ابيع فيكون الأصل فيها أنها للاستهلاك الشخصى - الا اذا ثبت عكس ذلك - كما في امتناع بائع الخبز أو الكتب أو الأحذية عن بيع عبة أو أكثر من مبيد حشرى يحتفظ به لخدمة محله .

ويستوى في توافر الجريمة أن تكون السلعة في مخازن البائع أو في حائوته المعدة للبيع (١٤) في مكان خفى أو في مكان ظاهر للعيان (١٥) لانه في كل هذه الاحوال يعد حائزا لها وملزم قانونا ببيعها بالسعر أو الربح المحدد لها لكل من يتقدم اليه من جمهور المستهلكين طالبا شرائها بهذا

(١٢) راجع بوسوعة التشريعات المدنية الأستاذ إبراهيم السامح المرجع

السابق ص ٢٠٦ .

السعر أو الربح .

الاقتناع الجزئي :

ويتحقق الاقتناع الجزئي عندما يرفض التاجر بيع كل الكمية التي يطلبها المشتري رغم توافرها لديه ، كأن يتقدم المستهلك طالبا شراء علبتين من السجائر فلا يوافقها البائع الا على بيع علبة واحدة . وفي هذه الصورة تترافر جريمة الاقتناع عن البيع حتى ولو كان المشتري قد طلب كل الكمية الموجودة بأجل من السلعة . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بان القانون يعاقب على الاقتناع عن البيع ولو كان جزئيا ، ولا محل للقول بان المتهم عندما امتنع كل الكمية المطلوبة يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده (١٦) ولا شك ان في هذا تغليب لمصلحة المستهلك على مصلحة البائع التي تقتضي الا يخص بالسلعة واحدا من عملائه دون الباقيين بما قد يترتب على ذلك من عزوف الآخرين عن التردد عليه والتعامل معه . على ان تغليب مصلحة المستهلك في هذا الصدد لا تتنافر مع قواعد العدالة ولا مع طبيعة هذا القانون باعتباره استثناء على مبدأ حرية التجارة لان الامر لو ترك لتقدير النائم لاستحال من الناحية العملية الرقابة على مدى التزام التجار ببيع السلع التي يحوزونها دون حبسها عن التداول بالاسعار الجبرية .

ولكان في ذلك ذريعة للافلات دائما من هذه الجريمة التي استهدف المشرع اصحاب من تقريرها حماية جمهور المستهلكين من جشع بعض التجار ورغبتهم انجزونة في الاثراء السريع على حساب الجمهور (١٧) .

(١٤) ملحق ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٧١ طعن ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق .

(١٥) نقض ١٩٧٠/٥/٢ س ٢١ ص ٦٤٠ طعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق .

(١٦) نشر ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ٢٧٥ طعن ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق .

(١٧) راجع التشبيعات الجنائية الخاصة -- المرجع السابق ص ٢٠٨ .

الامتناع لعدم وجود الكمية المطلوبة :

قد يمتنع البائع عن البيع لعدم وجود كل الكمية المطلوبة من السلعة لديه . وهذه الصورة تفترض ان وحدات أو كميات من السلعة متوافرة لدى البائع ولكنها لا تفي بمطلوب المشتري . وبديهي أن الجريمة تتخلف حين لا يلقي ايجاب المشتري قبولا من البائع في حدود الكمية الموجودة لديه بين السلعة المطلوبة تاركا له حرية التعاقد عليها ، كما اذا طلب المشتري عشرة أمتار من قماش معين فأنبأه البائع ان لديه خمسة فقط . ولكن الصعوبة فيما اذا نفى البائع وجود المطلوب على إطلاق دون افصاح عن القدر الموجود لديه منها ، كما اذا طلب المشتري عشرين وحدة من سلعة معينة فرد عليه البائع قائلا (لا يوجد) رغم انه يحوز منها خمس وحدات مثلا .

ذهب رأى الى أن الامتناع عن البيع لا يتوافر الا اذا كانت لدى البائع الكمية المطلوبة ثم امتنع عن بيعها ، وقوله بعدم وجود المبيع لديه لا يعدو الحقيقة اذ المراد انه لا يحوز القدر المطلوب شراءه (١٨) . على ان هذا الرأي لا يتفق وقصد الشارع لان الحكمة من التجريم هي ضمان توفير السلع الضرورية لافراد الجمهور ولو جزئيا ، وانكار البائع وجود المطلوب على إطلاق يعنى انكار وجود السلعة ذاتها ويتضمن في طياته الامتناع عن بيعها حتى في حدود الكمية المتوفرة منها لديه ، ولا شك ان التاجر الذي يراعى واجب الذمة والصدق في معاملاته لابد سينبئ المشتري الى الكمية الموجودة لديه من السلعة ، وعلى ذلك نرى ان هذه الصورة تتوافر بهذا جريمة الامتناع عن البيع ، لا يقدح في ذلك ما قصت به محكمة النقض من انه متى كانت الواقعة هي ان اشخاصا متعددين ذهبوا الى حانوت المتهم وطلبوا منه شراء سلعة مسعرة فانكر وجودها عنده ولما فتش حانوته اتضح انه يحوز منها كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه فانه يعتبر ممتنعاً عن البيع على ان هذا الحكم لا يصح بحال ان يؤخذ منه بمفهوم المخالفة انه لو كانت الكمية المضبوطة اقل من المطلوبة لما قامت الجريمة ، فهذا الفرض الاخير لم يكن مطروحا على المحكمة والعبارة التي ذكرتها فيما سلف : « اتضح انه يحوز منها كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه . انما اوردها وهي بصدد بيان عناصر الواقعة كما حدثت تأكيدا لثبوت الجريمة في حق المتهم » (١٩) .

(١٨) المذكور حسن صادق المرشداوي ، قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨

ص ٧٦٤ .

(١٩) نقض ١٩٤٩/١/١٥ طعن ١١٦٦ لسنة ١٩ ق ، جمعية أربع عرن ج ١

ص ٢٧٥ رقم ١٨ .

صلة الجاني بالسلعة :

لابد لتوافر جريمة الامتناع عن البيع ان تكون هناك ثمة صلة بين الجاني وبين السلعة موضوع الامتناع كما اذا وقع الامتناع من صاحب المحل أو صديق أو أحد العاملين فيه ، أما اذا كان الجاني مغتربا تماما من محل ونشاط التجارة الموجودة فيه فانه يكون مسئولا عند امتناع عن البيع لانه لا يفترض فيه العلم بمحتويات المحل ولا التزام عليه أصلا بمباشرة البيع فيه . وتطبيقا لذلك قضى بأنه اذا كانت المتهمة قد وقفت في المحل لحراسته فترة غياب صاحبة ولم تكن مكلفة بالإدارة أو البيع فلا مسئولية عليها اذا امتنعت عن البيع .

تطبيقات قضائية بشأن جريمة الامتناع عن البيع :

نورد بعض احكام القضاء بشأن جريمة الامتناع عن البيع :
ان المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على غياب كل من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح في تجارته طبقا للمادتين ٢ و ١/٤ أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، ومفاد ذلك انه متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الاخير ان يبيعه اياها . ولا يحتمل هذا النص ان يباح للبائع ان يتعلل في الامتناع عن البيع باية علة ثم يقول ان هذه العلة هي سبب امتناعه .
ذلك لان القانون اراد ان يخرج على الاصل في حرية التجارة لتدبير رسائل العيش الضرورية للناس فحدد اثمان بعض الحاجيات والزم التجار ان يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به . واذن فما دام اللحم الخالي من العظم (المشفى) قد جعل له ثمن جبرى خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب .

(طعن رقم ٢٣٨ سنة ٨١ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٤٨) .

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد قانونا فتصح ادانة المتهم في هذا الامتناع ولو كان مجرد عمل بمخزن ادوية ، ولا يكون له ان يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ التي تقصر بيع الادوية على صاحب المخزن وحده ، ما دامت المحكمة قد استظهرت في حكمها ان امتناعه عن البيع لم

يَحْزَنُ لَانِ الْقَانُونُ يَمْنَعُهُ بَلْ لَانِهِ اِنَّمَا ارَادَ الْاِحْتِفَازَ بِالسَّلْعَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِأَخْرِيْنَ
يُعْطِيهِمْ اَيَاهَا رَغْمَ الْحَظَرِ .

(طعن رقم ١٢٧ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٩) .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص في المادة التاسعة
منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او معينة الربح بهذا السعر
او الربح ، فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التي توافرت لهم
حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر
المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة الا بعد ان يظهروا
استعدادهم للبيع والا كانت النتيجة ان يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود
السلعة المسعرة او امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأتسون
فيهم ان يشتروها بأكثر من السعر المقرر . وهو ما لا يتصور ان يكون
الشارع قد قصد اليه . واذن فمتى كان الثابت بالحكم ان القماش ، صوف
رجالي مستورد ، كان معروضا للبيع بالمحل فعلا ، وان العامل المكلف بالبيع
قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة
الامتناع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد اخطأ في شيء .

(طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤) .

فرض شراء سلعة أخرى مع السلع المسعرة :

يقرر المشرع أيضا في المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ عقاب اللبائع الذي يفرض على المشتري سلعة أخرى من السلعة
المسعرة . ويكفي ذلك لتكوين الركن المادي في الجريمة محل البحث
ولا يشترط لعقاب البائع في هذه الحالة ان يكون قد خالف قواعد التسعيرة
الجبرية بان باع السلعة التي يطلبها المشتري او التي يعرضها على المشتري
بسعر يزيد عن ما هو مقدر قانونا . بل تتحقق مسؤوليته ولو التزم قواعد
التسعيرة الجبرية في البيع وذلك متى فرض على المشتري سلعة أخرى مع
السلعة المسعرة التي يزيد اصلا شراؤها . فان التزام المشتري بشراء سلعة
أخرى الى جانب تلك التي يحتاج اليها يؤدي - بطريقة غير مباشرة - الى
ذات النتيجة التي تتحقق فيما اذا فرض البائع شراء سلعة بثمن يزيد على
الثمن المحدد قانونا .

تعليق البيع على شرط يخالف العرف التجاري :

لقد اتجه المشرع في المادة التاسعة سابقة الذكر الى حماية مصلحة
الافراد في أن يتمكنوا من الحصول على المواد والاحتياجات الضرورية وذلك

تطبيقاً للمبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي التي أشرنا إليها في بداية هذه الدراسة . ولا شك ان تعليق بيع سلعة من السلع المسطرة على شرط يخالف قواعد العرف التجاري ، يتضمن ايضاً اعتداء على تلك المصلحة التي يهدف المشرع الى حمايتها .

والعرف هو القواعد التي تنشأ بسبب التكرار المستمر المتماثل لسلوك معين لا يخالف النظام العام أو الآداب ، مع الاقتناع بضرورته والزامه القانوني . ولا يعد العرف مصدراً مباشراً للتجريم في الوقت الحديث يسود مبدأ الشرعية أو القانونية وتنحصر أهميته فيما لو أحال اليه المشرع الجنائي صراحة ، كما هو الحال بشأن الحالة موضع البحث .

أما بالنسبة للقانون المدني والتجاري ، فيعتبر العرف مصدراً أساسياً يلي التشريع في المرتبة .

ونصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني وتنص على أنه :

(فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) .

وأوجب المشرع في القانون المدني الرجوع الى العرف في حالات كثيرة وبصفة خاصة في مجال المعاملات التجارية . وهذا ما تؤكد الأعمال التحضيرية لهذا القانون . (٢٠)

وجاء في الأعمال التحضيرية للقانون المدني أنه (العرف هو المصدر الشعبي الاصيل الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالجماعة ويعتبر وسيلتها الفطرية لتنظيم تفاصيل العلاقات ومقومات المعايير التي يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها أو استعصائها على النص . وبذلك ظل هذا المصدر وسيظل الى جانب التشريع مصدراً تكميلياً خصباً لا يقف إنتاجه عند حدود المعاملات التجارية بل يتناول المعاملات التي تسرى في شأنها قواعد القانون المدني وسائر فروع القانون (مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، وزارة العدل ، الجزء الأول ص ١٨٨) .

(٢٠) راجع التشريعات أعمال عثمان الميرج السابق ص ٤١٦ .

والعرف التجاري نجد صدهاء في احكام المحاكم من ذلك قضية النيابة العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٨١ جنح أمن دولة قسم اول طنطا حيث جاء باسباب الحكم .

وحيث ان الثابت مما تقدم بحسب ما جاء بالمحضر ان كمية الموز وزنت اثني كيلو بدون عظم (أى بدون القطعة التى تتدلى منها اصابع الموز وهو امر مخالف على ما جرى عليه العرف التجارى اذ ان الموز لا يباع على هذا النحو) .

محاولة رفع اسعار مواد التموين :

نظم المشرع فى القانون ١٠٩ سنة ١٩٨٠ الجرائم التى كانت منظمة من قبل بموجب الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ فاستحدثت جريمة محاولة رفع سعر السلع التموينية عن طريق نشر اخبار او اعلانات غير صحيحة او الادلاء ببيانات كاذبة او نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية او بتوزيعها او بسعرها .

واذا كانت الجريمة لا تندرج بين جرائم التسعير الجبرى الا انها تهدف الى تحقيق الغرض الاساسى الذى يسعى اليه المشرع من وراء فرض تسعير جبرى لسلع معينة وهو عدم المبالغة فى اسعار هذه السلع حماية للمستهلك وتحقيقا لسياسة الدولة الاقتصادية .

والركن المادى فى هذه الجريمة يتطلب نشاطا ايجابيا هو نشر بيانات مخالفة للحقيقة بشأن سلع تموينية معينة او بسعرها . عند محاولة رفع السعر .

ولا يتطلب المشرع طريقة معينة لنشر هذه البيانات او الشائعات فقد يتم ذلك كله شفاهة او كتابة فى الصحف او فى منشورات خاصة او من خلال التجمعات المختلفة للمواطنين او باية وسيلة اخرى من وسائل الاذاعة او النشر . ولكن يجب ان يتم النشر او الاذاعة بوسيلة من شأنها نقل الفكرة الى عدد غير محدود من الافراد بحيث يكون من شأنها ذلك التأثير فى سعر السلعة ومحاولة رفعها الذى يتحقق بسبب زيادة الاقبال على شرائها .

ولا يشترط صيغة معينة في النشر أو الاذاعة انما يجب ان يهدف مضمون النشر الى التأثير في عقيدة الاقراء باقتناعهم اما بندرة سلع معينة واحتمال اختفاءها من السوق أو بالاتجاه الى رفع اسعارها مما يدفعهم تلقائيا الى المبالغة في الشراء بقصد التخزين وهو ما ينعكس بالطبع على اسعار هذه السلع وفقا لقانون العرض والطلب أو يؤدي الى ظهور السوق السوداء ، أو الى حرمان غالبية المواطنين من الحصول على السلع الضرورية .

وتقع الجريمة اذا توافر سلوك الفاعل على الوجه السابق بيانه ايا كانت طبيعة السلطة التموينية التي يتعلق بها النشر وسواء كانت خاضعة لقيود خاصة بالانتاج أو التداول أو التوزيع ام لم تكن خاضعة لاية قيود من هذا القبيل .

رضا المشتري واثره :

قد يتبادر الى الذهن سؤال عن موقف المشتري واثر رضائه عن الجرائم التي ياتيها البائع مثل البيع ازيد من التسعيرة أو الامتناع عن البيع .

والواقع ان رضا صاحب الشأن يعد عملا قانونيا بالمعنى الضيق ، اذ يترتب عليه اثر قانوني هو اباحة بعض الجرائم التي يهدف المشرع من ورائها الى حماية المصلحة الفردية مباشرة فالامر يتعلق حينئذ بحقوق يجوز التخلي عنها ، اذ ان المشرع لا يعترف بها الا من أجل تحقيق المصلحة الفردية . والاتفاق منعقد بين الفقهاء على ان الرضا لا يحدث اثره القانوني بالنسبة للجرائم التي تمس مصالح الدولة (٢٢) ، وتدخل الجرائم الاقتصادية في هذا النطاق ، اذ هي افعال يقصد المشرع من وراء تجريمها حماية النظام العام الاقتصادي . وقوانين التسعير الجبري ، وان كانت تحمي مصالح الأفراد الا أن الغرض الاساسي منها هو تحقيق مصلح اقتصادية تتعلق بالنظام الاقتصادي . فالرضا اذا لا يترتب عليه اباحة جرائم البائع ، بل وقد اتجه المشرع نحو تجريم سلوك المشتري .

(٢٢) راجع الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ٤١٥ .

(ج) عدم الاعلان عن الاسعار :

ان تحقيق هدف المشرع الذى يبنى به حصول للفرد على مختلف المواد التى يبيعها دون أن يكون موضع استغلال من جانب آخرين لظروف قائمة لا يكفى فيه مجرد تحديد الاسعار لبعض السلع وتحديد نسبة الربح فى البعض الآخر - لا سيما وان هذا التحديد قد يتغير من وقت لآخر بما قد يتيح الفرصة لبعض الأفراد لاستغلال هذا التغير - وانما يلزم أن يعرف كل مشتر سعر السلعة التى يفتوى شراءها فلا يكون ضحية عدم علمه بهذا السعر .

من أجل هذا أورد المشرع أحكاما خاصة بالاعلان عن الاسعار فى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى وذلك فى الباب الرابع منه تحت عنوان اعلان اسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد فى المواد من ١٩ الى ٢٤

ويعاقب المشرع على عدم الاعلان عن الاسعار سواء كان ذلك بشأن سلعة مسعرة او غير مسعرة . وقضت محكمة النقض فى تأكيدها لهذه القاعدة بأنه :

(ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ (والمعدل بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) وان كان أكثر ما عنى به أن يوفر الضروريات للجمهور ، وهى التى أدخلها فى التسعير الجبرى الا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحى الاتجار بالسلع كافة المسعرة منها وغير المسعرة ، بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك ، فالزم فى الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة بثن يعلفوا اسعار جميع سلعهم ، أى المسعر منها وغير المسعر . والا حق عليهم العقاب الذى نص عليه) (٢٣) .

اللزوم بالاعلان : يقع الالتزام بالاعلان عن الاسعار على عاتق صاحب المحل التجارى وهذا ما أكدته قضاء النقض .

يوقع الالتزام بالاعلان عن الاسعار على عاتق صاحب المحل التجارى فوق ما يكون قائما بالفعل فيه غير صاحبه .

(إشعق) رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ص

(٢٣) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ شبا ،
الجزء الأول ص ٧٧٥ .

(نقض ١٩٦٧/١١/١٣ الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ ق س ١٨ ع ٣٤ ص ١١٠٥) .

على أن هناك تساؤل يثار حول التزام تجار الجملة بالاعلان عن الاسعار .

تناول تنظيم الاعلان عن الاسعار قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ في الباب الرابع منه اذ نص في المادة ١٩ منه على أن (كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن عن سعر كل صنف) وفي عموم النص مايجب تطبيقه على كافة التجار سواء كانوا من تجار التجزئة أو الجملة أو للنصف جملة ، ذلك ان المادة ٥٣ من القرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ كانت تنص على أن (كل تاجر يبيع بالتجزئة أي سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف منها ٠٠٠) بما يفيد أن المشرع كان يقصر الالتزام بالاعلان عن الاسعار على تجار التجزئة فلما حلت محلها المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ حذف المشرع كلمة (بالتجزئة) بما ينبىء عن أنه أراد أن يعمم هذا الالتزام على التجار كافة ولئن فاتته أن يعدل عنوان الباب الرابع من هذا القرار الاخير والذي لا زال بيانه (اعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد) وهذا العنوان بطبيعة الحال غير ذي أهمية في تحديد مدلول النص ونطاق تطبيقه (٢٤)

والالتزام بالاعلان عن الاسعار يقع أيضا على عاتق الباعة الجائلين وفقا للمادة ٢٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ السابق الإشارة اليه ، ولقد وضع لهم المشرع عقوبة خاصة أخف نص في المادة ١٣/١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

السلع الواجب الاعلان عن أسعارها :

ان نص المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ - للسابق الإشارة اليه - مطلق ، يسرى حكمه على السلع المسعرة والمحددة الربح ، كما يسرى على السلع الغير مسعرة والغير محددة الربح ، لا سيما وأن المشرع يعاقب عن الامتناع عن بيع هذه الطائفة الاخيرة من السلع أو مخالفة العميل بثمن أعلى من الثمن المعلن عنها ، بما ينبىء من ناحية

(٢٤) من هذا الرأي الدكتور حسن صادق المرصفاوي المرجع السابق ص ٧٧١ .

أخرى عن أن الاعلان عن هذه السلع التزام واجب على البائع ، وفي هذا
فضاء صريح لحكمة النقض (٢٥) .

طريقة الاعلان ومناطه :

ان مناط الاعلان عن الاسعار ان تكون السلعة معروضة للبيع ، فاذا
كانت لا تزال بالمصنع انتج لها أو بالمكان المعد لتخزينها فلا التزام
بالاعلان عن سعرها . ويتم الاعلان بالكيفية المبينة بالمواد من ١٩ الى ٢٤
من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وقد أوردنا
نصوصه عقب التعليق على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

الاسعار التي يجب أن يشملها الاعلان :

تناول المشرع في المادة الاولى والثانية من الرسوم بقانون رقم
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بيان الاسس التي يتم بناء عليها تحديد أسعار
للسلع المختلفة . فتتضمن الاولى على أنه :

(يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ
أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى (لجنة التسعير) وتؤلف هذه
اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة وبالاتفاق مع وزير الداخلية)

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن :

(تقوم اللجنة بتعيين أقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد
المبينة بالجدول الملحق بهذا الرسوم بقانون .

ولو وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف
أو بالاضافة) .

٢٥٠ . نقض ١٩٤٩/١١/٢ طعن ٨١٩ لسنة ٨٨ ق مجموعة المربع قرن ج ١

ع ٣٧٤ رقم ١٠ .

يتنصع وفقاً لذلك أن لجنة التسعير تختص بتعيين أقصى الاسعار
للسلع المحددة في الجدول ومن ثم ليس لها أن تضيق سائعة أو تعدل
في الجدول بأية صورة (٢٧)

ويعلن المحافظ أو المدير جداول الاسعار التي تعينها اللجنة في مساء
يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار
من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الاسعار ملزماً لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل أو
بعض الاصناف والمواد التي يتناولها التسعير في مدى الاسبوع الذي وضعت
له وفي دائرة المحافظة أو المعيرية) .

فتحديد اسعار السلع المختلفة التي وردت في الجدول الملحق بالقانون
السابق يتم أسبوعياً (٢٨) . ولا يجوز تعديل المدة الا بقرار من الوزير
المختص . فاذا كانت التسعيرة قد صدرت لاسبوعين دون أن يصدر بتعديل
المدة قرار من الوزير ، وكان التاجر في الاسبوع الثاني لم يعلن عن سعر
السلع التي يبيعها بالتجزئة فانه لا يجوز ادانته على أساس أن التسعيرة
ملزمة في الاسبوعين .

مدة الالتزام بالاسعار :

الأصل أن تعيين الاسعار يكون ملزماً للتجار - في دائرة المحافظة -
مدى الاسبوع الذي وضعت له ، الا أنه يجوز لوزير التموين بقرار يصدره
تعديل مدة الالتزام بالتسعير (الفقرة الأخيرة من المادة الثانية) . ولقد
أصدر وزير التموين قراره رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦ بامتداد العمل بالاسعار
المدرجة بجدول الاسعار المنصوص عليها في المادة الثانية من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الصادرة في أسبوع معين الى الاسابيع
التالية تلقائياً ما لم تتضمن الجداول اللاحقة تعديلاً لهذه الاسعار .

بعد أن فرغنا من هذا نعرض للركن المادي في جرائم التسعير
الجبري .

(٢٧) نقض: ٢١ فبراير ١٩٨٢ طعن رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ حكم غير منشور .
ولي هذا المعنى ايضاً نقض ٤ ابريل ١٩٨٢ طعن رقم ٥١٠٩ لسنة ١٩٨١ حكم غير منشور
مشار اليه بالارجح السابق .

(٢٨) راجع الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ٤٠٤ وما بعدها .
ونقض ١٩٤٩/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج ١ ص ٣٧٣ .

العلم بإعلان الأسعار :

أوجب القانون على المحافظ أن يقوم بإعلان عن الأسعار التي تحددها اللجنة ، وأن يتخذ من الوسائل ما يكفل اذاعتها على سكان محافظته . ومن شأن الانسان الذي يحرص على عدم مخالفة القانون ان يسعى دائما الى الوقوف على التزاماته وواجباته سعياً الى معرفة حقوقه وتحصيلها . وتضافر هذا السعي مع ما وضعه المشرع من نظم تكفل وصول جداول الاسعار الى علم المشتغلين بالتجارة قبل سريانها يجعل استقراط العلم الفعلي بكشف الاسعار الجديدة - مع ما يترتب على ذلك من لقاء عبء الاثبات على سلطة الاتهام - أمر لا معنى له ومن شأنه فتح الباب على مصريه للتجار خربى الذمة للتحايل على القانون والتحلل فالنيابة العامة ليست مكلفة باثبات علم المتهم بجدول الاسعار ولكن للاخير أن يثبت بكل طرق الاثبات عدم حصول الاعلان عن الاسعار بالطريقة المحددة بقرار المحافظ أو عدم حصول الاعلان مطلقاً (٢٩) .

ميعاد الاعلان عن الاسعار :

المستفاد من نص المادة ٢/٢ أن على المحافظ اعلان جدول الاسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ، وحتى يتحقق بهذا الاعلان علم التجار بالاسعار وهو مناط التزامهم بها ومؤاخذتهم على مخالفتها يتعين أن يتم الاعلان قبل الميعاد المحدد قانوناً - أو عرفاً - الاعلان اليومي للمحال التجارية أو المحال العامة . على أن اعلان جدول الاسعار في مساء الجمعة أسبوعياً ليس الزامياً إذ أجاز المشرع في المادة الثانية أيضاً لوزير التموين أن يعطل بقرار منه مواعيد اعلان الأسعار ، فأصدر قراره رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ الذي خول للمحافظ اعلان جداول الاسعار ولو في أواسط الاسبوع شريطة أن يكون ذلك في مساء اليوم السابق مباشرة على سريانها وفي حالة الضرورة . وحالة الضرورة هذه قد تتحقق لصعوبات تكتنف انعقاد اللجنة أو تكتنف سبيلها في تحديد السعر أو لورود السلعة لأول مرة الى المحافظة في وسط الاسبوع أو غير ذلك من الظروف التي يكون تقديرها من اطلاقات المحافظ . على أن تعديل ميعاد الاعلان عن السعر بواسطة المحافظ لا يكون الا عند توافر الضرورة وعلى سبيل الاستثناء ، لان المشرع بتحديد مساء يوم الجمعة من كل أسبوع إنما استهدف أن يكون الاعلان دورياً ومنتظماً حتى يتمكن أصحاب الشأن من ترقبه دون مفاجأة .

(٢٩) المرجع السابق الاستاذ السحماوى ص ٢٨٠ .

وخلاصة ما سبق أن الاعلان عن الاسعار لا بد أن يتم مساء الجمعة
أو مساء اليوم السابق لسريانها عند الضرورة . أما اذا تم قبل ذلك ،
كما اذا اعلنت الاسعار يوم الخميس ليبدأ سريانها يوم السبت فإن ذلك
لن يضر أحدا .

الاعلان عن مقابل الخدمات والأعمال :

أوجبت المادة ١٣ مكرر وهي المضافة بالقانون ١٠٨ على أرباب
الحرف الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير التموين - ممن يقومون بأعمال
أو يقدمون خدمات الى أفراد الجمهور أو يعلنوا بمحالبهم عن الخدمات أو
الأعمال موضوع نشاطهم والمقابل الذي يتقاضونه عنها . والتعود عن
مباشرة هذا الاعلان أو تقاضى مقابل يتجاوز المعلن عنه معاقب عليه وفقا
للمادة المذكورة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة من عشرين
جنيها الى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ارتباط جريمة بيع سلعة بجريمة عدم الاعلان عن الاسعار :

استقر قضاء النقض على أن جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من
السعر المقرر قانونا مرتببا بجريمة عدم الاعلان عن الاسعار ، ولما كانت
جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانونا مرتبطة بجريمة عدم
الاعلان عن الاسعار وكانت عقوبة الجريمة الأولى أشد من الثانية فإنه يتعين
الحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ص ١٩٧ طعن ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق ،
نقض ١٩٧٠/١/٤ س ٢١ ص ٢٦ طعن ١٦٢٨ لسنة ٣٩ ق) .

وتشير الى حكم حديث بشأن الارتباط بين جريمة عدم الاعلان
وجريمة بيع أزيد من السعر المقرر وذلك في :

(الطعن رقم ٥٨٠٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢١ (لم ينشر
بعد) .

(لما كان ذلك وكان من المقرر أن نقض الحكم في تهمة يوجب نقضه
بالنسبة لما ارتبط بها من تيم أخرى وكانت التهمة الثانية وهي عدم
الاعلان عن أسعار السلع التي يعرضها للبيع مرتبطة ارتباطا لا يقبل
التجزئة مع التهمة الأولى وهي البيع بأزيد من السعر المقرر وذلك عملا
بحكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وعلى ما قضى به الحكم المطعون
فيه فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للتهمتين مع

حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان ودون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

ويبين من هذا الحكم قد طبقت القانون الاصلح للمتهم بشئان جريمة البيع أكثر من السعر المقرر وأشارت في حكمها الى أن هناك ارتباط بين جريمة البيع أكثر من المقرر وجريمة عدم الاعلان عن الأسعار ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ونقضت الحكم وأحالت بالنسبة للمتهمين .

التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين :

هذه الجريمة استحدثها المشرع بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذي عدل الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين الذي أضاف الى الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المادة ٣ مكرر (ب) والتي تضمنت فقرتها الثالثة النص على عقاب (من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الاشخاص) وعلى هذا فانه يلزم لتحقيق الركن المادي في هذه الجريمة أن يتوافر أمران :

الأمر الأول : هو أن يعهد الى شخص معين بتكليف معين بأن يوزع مواد التموين في مناطق معينة أو على أشخاص معينين .

وعلى هذا اذا انتفى الأمر أو هذا التكليف بتوزيع المواد التموينية فلا جريمة .

الأمر الثاني : أن يثبت أن هذا الشخص قد تصرف الى غير الاشخاص المكلف بأن يسلم اليهم المواد التموينية أو في غير الأماكن التي عهد اليه التسليم فيها .

وقد استقر قضاء النقض على أن المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على أنه تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالقادير المقررة لكل مستهلك - اذ نصت على ذلك فقد حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد .

(جلسة ١٢/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ ق) .

واذا كان هذا الحكم قد صدر قبل هذا القانون الا انه تضمن بيان لهذا الركن المادى فاذا حظر التصرف فى مواد التموين لا يجوز التصرف فيها لغير ما خصصت له وهذا نجد صداه فى قضاء النقض .

ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على ان (تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين وانه لا يجوز لتجار التجزئة ان يتصرفوا فى مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك . اذ نصت على ذلك ذلك انما قصدت حظر التصرف فى مواد التموين بأى نوع من أنواع التصرفات فى غير ما خصصت له هذه المواد . واذن فمقتضى كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذى أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلى ، فان تصرفه فى هذا السكر باقراضه يكون غير جائز قانونا .

(جلسة ٨/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٢ ق) .

وعلى هذا اذا ثبت وجود عجز فى عهدة التاجر او زيادة فان هذا يكشف عن تصرفه على نحو مخالف للقانون وهذا ما أكدته القضاء فى العديد من أحكامه من ذلك حكم محكمة أمن الدولة فى القضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ أمن دولة كفسر الزيات جلسة ٢٦/٤/١٩٧٣ (محكمة أمن الدولة بكفر الزيات وجاء بأسباب الحكم .

وحيث ان الثابت ان الكميات المضبوطة بلغت ٨٨ باكو شئى تموينى ولم يبين المتهم أساس وجود هذا العدد لديه ٠٠٠٠ وحتى لو كان قوله صحيح فان المتهم يكون لديه عدد ٠٠٠٠ باكو شئى تموينى لم يبين مصدرها .

ومن ثم تكون التهمة ثابتة ثبوتا كافيا .

أقر الحكم من مكتب شئون أمن الدولة فى ١١/١٠/١٩٧٥

كما قضت المحكمة فى قضية النيابة العمومية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ أمن دولة الجمرك الاسكندرية .

(من حيث أن النيابة أسندت الى المتهمين انيما فى يوم ١٩/٤/١٩٨٠ بدائرة قسم الجمرك - تصرفا فى حصة تموينية (لحوم توزع وفقفا

للبطاقات على غير الوجه المقرر - وحيث أنه مجمل الواقعة أنه بناء على شكوى من حسن عبد السميع أحمد قام محرر المحضر بنساء على تكليف مراقبة التموين بالانتقال الى محل المتهم الثانى الذى يديره المتهم الأول حزار تعاونى - اذ كان الأخير يقوم بعملية البيع للجمهور فقام محرر المحضر بوزن اللحوم الموجودة بالمحل وتبين وجود عجز بها يزن ٦١ كيلو جرام وبسؤال مدير المحل رفض الادلاء بشئ وانكر ما نسب اليه .

وحيث أنه بسؤال المتهم بمحضرى الشرطة والنيابة انكر ما نسب اليه وقرر أن محرر المحضر رفض القيام بوزن اللحوم المعلقة والتي كان يقوم بالبيع منها للحوم ما زالت بالمحل المعلق وطلب اعادة وزنها وبسؤال المتهم الثانى قرر أنه لم يكن متواجد بالمحل لاصابته فى قدمه وطلب اعادة وزن اللحوم المضبوطة .

وحيث أن للنيابة العامة كلفت لجنة بمديرية التموين لجرد كميات اللحوم الموجودة بمحل المتهمين ، ونفاذا لهذا الامر قامت اللجنة المذكورة بالاتجاز وتبين لها مطابقة الرصيد وعدم عجز حسبما هو ثابت بمذكرتها المؤرخة ١٩٨٠/٤/٢١ .

مشكلات تغليف السلعة :

١ - قد تباع السلعة فى غلاف يدخل زيادة على وزنها على نحو يجعل القدر الحقيقى المباع من السلعة غير متساوى مع السعر الجبرى المدفوع فيها . والمرجع فى تأثيم هذه الصورة انما يكون الى نص التسعير ذاته ، فاذا انصب التسعير على وحدة الوزن من السلعة بغلافها كان وجود هذا الغلاف ضمن الوزن لا جريمة فيه . اما اذا سككت النص تعين الرجوع - فى تقديرى - الى طبيعة السلعة ، فاذا كانت طبيعتها تقبل البيع بغير غلاف كما فى بيع الحجاج مثلا كان ارغام المشتري على قبول الغلاف واحتساب وزنه عليه جريمة بيع للسلعة بأكثر من سعرها المقرر . أما اذا كانت طبيعة السلعة لا تقبل البيع بدون غلاف كما فى اللحوم وبعض أنواع الفاكهة كان احتساب الغلاف ضمن الوزن أمر لا جريمة فيه (٢٠) .

٢ - قد يفرض البائع على المشتري ثمنا خاصا للغلاف من شأنه أن يجعل سعر البيع متجاوزا السعر الجبرى للسلعة . فاذا كان نص التسعير يجيز صراحة للبائع اضافة ثمن الغلاف الى السعر الجبرى

(٢٠) راجع التشريعات الجنائية الخاصة للاستاذ ابراهيم السحماوى المراجع

السابق ص ٢٩٥ .

للسلطة - كما في تسعير الموالح في بعض المحافظات - فلا جريمة في محاسبة المشتري على ثمن الغلاف . أما حين يسكت النص عن ذلك كان الفصيل - في تقديرى - هو طبيعة السلعة . فإذا كانت طبيعتها تقبل البيع بغير غلاف كما في المعلبات والاولانى للفضلية والخبز فلا يجوز فرض الغلاف على المشتري هو طبيعة السلعة . وان هو طلب تغليفها كان اضافة ثمن الغلاف فرق السعر الجبرى امرا غير مؤثما . اما اذا كانت طبيعة السلعة

لا تقبل البيع بغير غلاف تعين على البائع تغليفها دون اضافة لثمن الغلاف على السعر الجبرى وان كان من حقه في هذه الحالة احتساب وزن الغلاف ضمن وزن السلعة على النحو المبين بالصورة الاولى .

٣ - لا يجوز في كل الاحوال - الا بنص خاص - احتساب وزن الغلاف ضمن وزن السلعة مع محاسبة المشتري على ثمن مستقل له في ان واحد ، فهذه الصورة تتحقق فيها جريمة البيع بازيد من السعر الجبرى اذ ان البائع هنا يكون قد تقاضى ثمن الغلاف مرتين : مرة بسعر السلعة ذاتها ومرة بسعر خاص به .

وحيث ان المحكمة استدعت محرر المحضر وناقشته فيما سجله بمحضر الضبط بمضمون ما قرره بالمحضر وأضاف أنه قام بحساب كمية العجز من اللحوم المشفاة عملا بالتعليمات الخاصة وبالجلسة الختامية قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم وحددت بمذكرات من أجل حدوثه فقدم المتهم حافظة مستندات طويلة على سجل زيارات مفتش التموين للمحل ومذكرة بدفاعه ضمنها أنه على افتراض وجود عجز فان هناك فاقد كبير في اللحوم نتيجة الزيادة الطفيفة في الأوزان فضلا عن أن نسبة العظام باللحوم تساوى ٢٥٪ منها وليست ٢٠٪ حسبما قرر محرر المحضر وفرق نتيجة اعادة الوزن أهدمت الدليل على الاتهام المنسوب للمتهمين وطلب براءتهما من التهمة المنسوبة اليهما .

وحيث أنه لما كان ما تقدم وكان يجب أن يكون اقتناع القاضى مستمد من اجراء صحيح ، وكان يجب أن يكون اقتناع القاضى منفيا على أدلة مستساغة عقلا وان كان حرا في تكوين عقيدته بما يطمئن اليه في حكمه الا أن ذلك مشروط بأن يكون استنتاج القاضى بحقيقة الواقعة وما كشف عنها من أدلة لا يخرج عن مقضييات العقل والمنطق فاستخلاص الحقائق القانونية لا يلزم أن يكون مبنيا على أدلة صريحة أو مباشرة وأنه يمكن للمحكمة الوصول الى تكوين عقيدتها من

جماع الأدلة المطروحة الا ان ذلك لا بد ان يكون في اطار ما يقتضيه العقل والتسلسل المنطقي للامور .

ولما كان ما تقدم وكان الثابت بالاوراق لدى اعادة وزن اللحوم المضبوطة بالحل مطابقتها للرصيد الدفترى دون عجز ، سيما وأن محرر المحضر قد قرر احتساب العظام بما قيمته ٢٠٪ من اللحوم المضبوطة بدعوى تعيمات لم يقدمها للمحكمة ، وكانت نتيجة اعادة الوزن لا تستقيم مع الثابت بمحضر الضبط وتستقيم مع دفاع المتهمين وتتشكك المحكمة في عملية الوزن الأولى ، ولما كان الشك يفسر في مصلحة المتهمين الذين أبدوا دفاعا تقبله المحكمة وتطمئن اليه فمن ثم تحاط بالشك فتتقضى المحكمة على أساسه ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ ع ١٠ .

أقر الحكم من مكتب شئون أمن الدولة .

غير أن ٠٠٠ الأمر يحدق في بعض الصور اذ طرحت على القضاء دعاوى أشير فيها عدم ثبوت الركن المادى اذ يحدث أن يستلم بعض المستهلكين مقرراتهم دون التوقيع على السجل ويعمد التاجر بعد ذلك الى استكمالها واتجهت أحكام القضاء الى البراءة في هذه الحالة فمن ذلك ما قضى به من أن المتهم قرر أنه بخصوص مقررات السكر والزيت القى أسفر الجرد عن وجود عجز لديه فيها فان أصحاب البطاقات قد تسلموها بواسطة ابنائهم دون أن يوقعوا بما يفيد ذلك بسبب انشغال آبائهم في ٠٠٠ واستعداده لتقديم ما يثبت صحة دفاعه ، وقد قدم بمحضر الدعوى اقرارا من أصحاب البطاقات تؤيد دفاعه وأما بخصوص العجز في مقررات الكيوسين فقد تقدم المتهم للمحقق عند سؤاله بالكوبونات الخاصة بهذه المقررات كاملة موضحا بأنها كانت وقت اجراء الجرد لدى الجمعية التعاونية لاستبدالها بأخرى من فئة اللتر ومن ثم تكون التهمة المسندة الى المتهم على غير أساس ويعزز هذا النظر أن أحدا لم يتقدم بشكوى ضد المتهم بسبب عدم صرف مواد التموين له .

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية شبن الكوم في الجلسة ٣٢ جنح أمن دولة الباجور .

الا ان هذا القضاء محل نظر منا فان هذا الركن المادى يكون ثابتا في حق المتهم وعدم توقيع المستحقين على استلامهم المقررات ومراجعتها تقتصر من جانب المتهم ولا يجب ان يستفيد المتهم من تقصيره .

جرائم المشتري :

١ - جريمة الشراء لغير الاستعمال للشخصى واعادة البيع لمواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات الاستهلاكية وفروعها .

هذه الجريمة مستحدثة أيضا بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذى عدل احكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكانت منظمة قبل ذلك بالامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

والبين من هذه المادة انه لابد من توافر عنصرين حتى يتوافر هذا الركن المادى .

العنصر الأول : الشراء بقصد اعادة البيع وعلى هذا فان الشخص الذى يشتري أى كمية مهما بلغت ولم يقصد اعادة بيعها فان هذه الجريمة لا تتوافر فى حقه .

والعنصر الثانى : أن يثبت أن هذه السلع موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات الاستهلاكية أو التعاونية وفروعها .

كما تناولت المادتين ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بالتأميم سلوك المشتري بقصد الاستهلاك أو الاتجار بسلعة بأكثر من السعر المقرر .

فنصت المادة ١١ (يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة (المادة العاشرة)) .

١ - من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذى تعينه لجنة التسعيرة

٢ - من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح المقرر طبقا للبند ١ من المادة الرابعة ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافر شرطان :

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزور .

٢ - اذا لم يتم الدليل على أن المشتري (يعلم بالارباح الغير مشروعة التى حصل عليها البائع) .

أما المادة ١٢ تنص (يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد عن الحد المقرر ويعفى المشتري من العقوبة اذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو عدل عنها) .

والمرع بهذه النصوص تفاعل بالتجريم والعقاب سلوك المشتري وهو طرف أصيل وأساسى لتوافر وتحقق واقعة البيع ذاتها وبدون نشاطه لا يكون هناك وجود لجريمة البيع بأكثر من السعر المقرر .

وقناول المرع لهذا النشاط لا يكون العقاب مقصورا على فعل أو نشاط خارج على النموذج القانونى لجريمة البيع بأكثر من السعر بل يتناول فعلا أو سلوكا سياسيا فى هذه الجريمة .

الأصل أن المشتري الذى يقبل على شراء سلعة مسعرة بثمن يتجاوز التسعير الجبرى يعد شريكا للبائع فى تلك الجريمة ، وبالتالى يخضع لذات العقوبة وفقا للقواعد العامة - ومع ذلك فقد خالف المرع قواعد الاشتراك بهذا الصدد ، فعاقب على فعل الشراء بما يزيد عن التسعير الجبرى باعتباره جريمة قائمة بذاتها . ويميز فى العقوبة بين ما اذا كان الشراء بقصد الاتجار أو الاستهلاك الشخصى فشدد العقوبة فى الحالة الأولى - اذ تنص المادة ١١ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه :

(يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة :

(أ) من يشتري بقصد الاتجار سلعة يزيد على السعر الذى تعيينه لجنة التسعير .

(ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقا للبند (أ) من المادة الرابعة) .

أما عن البند (أ) من المادة الرابعة ، فقد نص فيه المرع على أنه :

(يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى :

١ - للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة ، وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تجازو الحد المألوف) .
والشراء بقصد البيع يعد من الاعمال التجارية سواء وقع بين تاجر أو من غير تاجر ، بل تكون له هذه الصفة حتى ولو وقع مرة واحدة .
وتنص المادة ١٢ على أنه :

(يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها اذا اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة اذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها) .

اعفاء المشتري من العقاب :

أوضحت كلا المادتين ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ حالات الاعفاء على اختلاف في مداه بين كل من النصين على النحو الآتي :

١ - نص المادة ١١ :

تضمنت هذه المادة بيان اعفاء المشتري بقصد الاتجار ويكون غير مسئول جنائيا بشرطين :

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجاري وهمي أو مزور .

٢ - اذا لم يقدّم الدليل على أن المشتري لا يعلم بالأرباح الغير مشروعة التي حصل عليها البائع .

ب - نص المادة ١٢ :

نصت المادة ١٢ على اعفاء المشتري بقصد الاستهلاك من العقوبة اذا توفرت احدى حالتين :

١ - اذا أبلغ المشتري بقصد الاستهلاك السلطات المختصة .

٢ - اذا اعترف المشتري بقصد الاستهلاك بالجريمة .

ونلمس الفرق بين النصين ذلك أنه بينما تذهب المادة ١١ الى جعل المشتري يتقصد الاتجار اذا توافر الشرطين السابقين غير مسئول جنائيا

في حين أن المادة ١٢ قصرت أثر توافر إحدى الحالتين المنصوص عليهما
في المادة المذكورة على الاعفاء فقط من العقوبة .

وبجديهي فالفرق واضح بين الاعفاء من المسؤولية وبين الاعفاء من
العقاب فالأولى أبعد أثراً من الثانية وأعم وأشمل في إزالة آثار الفعل
المعاقب إليه أصلاً .

ويرى أسفاندا الدكتور حسن المرصفاوي أن كل اعتراف أو إبلاغ
لا يؤدي إلى الاعفاء وإدانة البائع وإنما يرجع الأمر إلى اطمئنان المحكمة
إذا قد يكون المرجع أو الغاية من الاعتراف أو الإبلاغ هو الإيقاع بالبائع
بسبب ما . وأن الاعتراف يكون في مرحلة تالية لضبط الجريمة (٢١) .

ويلاحظ أخيراً أن المشرع أتبع منهجاً خاصاً في صياغة المادة ١١ بصدد
اشتراط علم المشتري بقصد الاتجار بحقيقة السعر المحدد أو المقرر
قانوناً وكذا العلم بالربح المحدد وذلك كشرط في تحقق أركان الجريمة وجعل
من افتقار ذلك العلم سبباً معيقاً من المسؤولية .

وعلى العكس من ذلك فإن نص المادة ١٢ خلا من هذا المنهج الصريح
مما يدفع لارل وهلة إلى التقرير بأنه لا عبرة بما يثيره المشتري بقصد
الاستهلاك حول مدى علمه بحقيقة السعر المقرر أو الربح المحدد للسلعة
المشتراة إلا أن ذلك يمكن لرد عليه بتطبيق القواعد العامة في هذا الصدد .

وبذلك يمكن أن نفرق بين حالتين بصدد المشتري بقصد الاستهلاك
تطبيقاً للقواعد العامة (٢٢) .

الحالة الأولى :

إذا كان المشتري بقصد الاستهلاك يعلم بحقيقة السعر المقرر
قانوناً أو الربح المحدد للسلعة المراد إبتيعها ، وانصراف إرادته إلى تمام
الشراء بأكثر من السعر المقرر أو الربح . ففي هذه الحالة يكون المشتري
مسئولاً يستحق للعقوبة عملاً بنص المادة ١٢ .

٢١ - راجع دراستي في : "الاعفاء من المسؤولية" ، منشور في : "مجمع الفقه الإسلامي" ،

(٢٢) - راجع الأستاذ محمد نزيه مجموعة المراجع السابق ص ١٢٤ و ١٢٥ .

الحالة الثانية :

ما اذا كان المشتري بقصد الاستهلاك لا يعلم بالسعر المقرر أو الربح المحدد للسلعة المشتراة وقيامه باتمام الشراء دون علم منه. بحقيقة ذلك للسعر أو الربح ففي هذه الحالة يمكن له أن يحتج بعدم علمه بالسعر المحدد قانونا .

ويمكن تأسيس هذه التفرقة بأن الاحتجاج بعدم العلم بالسعر المقرر أو الربح المحدد هو من قبيل الوقائع انشائية . وتقدير ذلك راجع الى قاضي الموضوع بما ينتهي اليه من استخلاص سائغ من الوقائع المطروحة عليه .

الباب الثانى

تشريعات التموين والتسعير الجبرى
واحكام القضاء بشأنها

الفصل الاول

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

الخاص بشئون التموين

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - يجوز لرئيس التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بمرافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها :

(أ) فرض قيود على انتاج أية مادة أو سلعة وتداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها بمرجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة الى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخصة الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صفة يمكن التعامل بها بالنسبة الى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على واسطة من وسائل النقل أو أى مصلحة عامة أو خاصة أو أى مادة وسلعة وكذلك إلزام أى فرد أو إجراء أو تكليف بتقديم أية بيانات .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى عليها
وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٢ - تلغى بحكم القانون العقود التي تكون قد أبرمت بشأن
المواد المشار إليها في المادة الأولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة
في تلك المادة ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ - (معلقة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

على كل من تصرف إليه حصص من المواد والسلع المشار إليها في
المادة (أ) أن يتبع في توزيعها القواعد التي يضعها وزير التموين
والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٣ - مكرر - (أضيف بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٥١ ثم عدلت
بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢) .

يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون في السلع التموينية
التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم
أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعاد إلا بترخيص من
وزير التموين .

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار
في العمل إما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو
لأى عذر جدى يقبله وزير التموين .

وفصل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون
قراره في حالة الرفض مسبباً .

وإذا لم يصدر للوزير قراراً مسبباً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر
ذلك ترخيصاً .

مادة ٣ - مكرر (أ) (أوقف العمل بهذه المادة بالقرار رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٧) .

مادة ٣ - مكرر (ب) . (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه
إلى خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من :

١ - اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية وفروعها .

٢ - خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بعد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على اشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف . فيها خارج هذه المنطقة أو إلى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منها أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تحددها إحدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها أو استعمل أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

٥ - من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التى يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذى قام عليه تقرير حقه فيها .

ومن استعمل الحصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلايا بالغرض من تقرير التوزيع بالحصص .

ومن كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أحقية المقررة له أو المنصرفة اليه .

٦ - من نشر أخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو توزيعها بسعرها بقصد رفع السعر .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة .

الباب الثاني

أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز

مادة ٤ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المطاحن والمخابز والمحال العامة أو المسئولين عن إدارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقتا غير الدقيق المطابق للمواصفات والشروط التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا ويبين ذلك القرار الطريقة التي يجرى بها تصريف كميات الدقيق الغير مطابقة للمواصفات الجديدة من تاريخ صدور ذلك القرار ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب التي يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الأخص النسف والغرلة .

مادة ٥ - يحظر على أصحاب المخابز والمحال العمومية أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص من وزارة التموين .
أولا : أن يضعوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من الدقيق المشار إليه في المادة السابقة .

ثانيا : ادخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخابز أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في صناعة الدقيق من بدايتها إلى نهايتها .

مادة ٦ - أوقف العمل بهذه المادة بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٨ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في ذلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والشعير (البقية)

والشعير والأرز والذرة

(أوقف العمل بأحكام هذا الباب بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧) .

الباب الرابع

أحكام خاصة باستهلاك اللحوم

(أوقف العمل بالمواد من ١٤ - ١٩ بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧)

وصدر القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن مواعيد ذبح اللحوم البلدية والمستوردة وبعده القرار ٢٦٥ لسنة ١٩٧٣ ثم القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٠٢٥ ثم القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ والتي سوف ترد في موضعها .

مادة ١٩ - يحظر فتح محال الجزارية في محافظتي القاهرة والاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد الى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة في مدن أو جهات أخرى .

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارية يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيئات الى خمسين جنيئها أو باحدى هاتين العقوبتين - واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنح ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين وإناث الحيوانات المولودة في التطر المستعملة لحومها في الأكل قبل قفل أسنانها إلا اذا أصيبت بحادث يقتضى ذبحها . وفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الأجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لخزن تقاوى البطاطس .

- وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد أقصى الاسعار التي تؤجر بها الأجزاء المخصصة لخزن التقاوى المذكورة .

مادة ٢٢ - يراعى في توفير الحيز المعروض على كل مخزن نسجم اساس على قدر الامكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فاذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود تأجير لا يكفى لهذا الغرض او كانت جميع اجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير الغى بحكم القانون من هذه العقود ما يفى بايجاد الحيز المطلوب .

- ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالغاء وفي حالة دفع عربون أو مقدم ايجار فانه يجب رده وتجرى الحاسبة عن المدة التي يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

- ويحدد القرار الصادر في هذا الشأن المهلة التي تعطى لتسديد الاجزاء المفروضة .

الباب السادس

احكام خاصة بتداول السكر

المادة ٢٣ - يجوز لوزير التموين أن يأمر بالغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم أو بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشئون التموين أو التسعير الجبرى .

وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه الا اذا رد اليه اعتباره أو كان قد حكم عليه في جنائية أو في جنحة سرقة أو اختفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة مائة أو رشوة أو قتل أو تزوير أو استهزاء

أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار في المخدرات أو شروغ في الجرائم المذكورة .

المادة ٢٤ - لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذي ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزارة التموين فيما يتعلق بتوزيع كمية السكر ويختار في هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقد معهم تاجر تحول إليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل في أمره .

الباب السابع

أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

المادة ٢٥ - تشكل بوزارة التموين لجنة للغزل والمنسوجات القطنية وتمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجار الأقمشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .
- ويؤخذ رأي اللجنة في تحديد الأسعار والمواصفات المشار إليها في المادتين ٢٦ ، ٣٣ كما تبدى رأيها في الموضوعات التي يطلب وزير التموين إليها إبداء الرأي فيها . ولجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ - يستولى من إنتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التي يصدر بتحديد قرار من وزير التموين ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من نوع ونمرة .

كما يحدد ما يخصص منها للتوزيع على مصانع نسيج الأقمشة العادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التي تباع بها وما يخصص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التي تباع بها .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التي تقرها وزارة التموين .

مادة ٢٧ - يرزغ الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التي تقرها وزارة التموين .

مادة ٢٨ - لا يجوز بيع الغزل الذي يصرف بموجب البطاقات أو التراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بأي نوع آخر من أنواع التصرفات كما لا يجوز استخدامه إلا في الأغراض التي تصرف من أجلها وعلى

الأنوال أو ماكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يد حامل البطاقة أو الترخيص وموجودة بنفس المكان الذي سبق تبليغ الوزارة عنه .
ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة ما دام ذلك ممكنا فنيا .

وعلى أصحاب البطاقات وانترخيص ان يخطروا وزارة التموين في حنظل اسبوع بخطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو نقص في عدد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم امكان استخدام ذن الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو انترخيص .

مادة ٢٩ - يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل للوفاء بتعهدات معينة أن يرد الى الجهة التي استلم منها كميات الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الاغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التعهد أو من تاريخ اخطاره من الجهة المتعهد لها بالغاء التعهد أو بعضه .

مادة ٣٠ - (ألغيت بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٣١ - يستولى من انتاج مصانع نسيج الاقمشة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كمية المنسوجات القطنية العادية التي يصدر بتحديد قرار من وزير التموين ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من كل نوع والاسعار التي تباع بها .

مادة ٣٢ - توزع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين تصرف اليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات ولا يجوز القنازل عنها وفي حالة نقل المصنع أو المتجر من جهة الى أخرى أو انتقال ملكية المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاء تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها الى وزارة التموين ويجوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص الى أصحابها أو المشترين أو واضعى اليد الجدد أو الورثة على حسب الأحوال .

والبطاقات أو الترخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد
أو تالف يحصل عنها رسم جنيه مصري واحد .

- ولوزير التموين إلغاء البطاقات والتراخيص في أى وقت أو تعديل
الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف الصرف بها للمدة التي يحددها .

مادة ٣٥ - لا تترتب أى مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم
منح بطاقات أو تراخيص الغزل والمنسوجات أو الغائبا أو تعديلها أو عدم
صرف الكميات المبينة بها تنفيذًا لأحكام هذا الرسوم بقانون أو للأحكام
التي كان معمولًا بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدر بتنظيم وسائل الرقابة
على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعريف مقادير إنتاجها وكيفية
التصرف فيها .

الباب الثامن

أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٧ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب
على أصحاب المحالج والمسؤولين عن إدارتها وعلى مديري البنوك أن يتموا
حلج مقادير القطن الزهر التي تكون مودعة في شون المحالج أو البنوك في
المواعيد التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع
وزير الزراعة وتخصص عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة
المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشونة مقابل حلج الأقطان الشاتجة
منها هذه البذرة .

الباب التاسع

أحكام خاصة ببندارل ورق البنزائد

مادة ٣٨ - يقوم مستوردو ورق البنزائد باستيراد الكميات التي
تحدد في شكل منظم لحساب اتحاد الصحف وفقًا للقرارات التي تحددها
لجنة التحرير .

مادة ٣٩ - المادة ٤٠ - () من شأنها بقرار لوزاري رقم ٢١٤
لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٤١ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب المطابع ومتعهدي بيع الصحف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ أحكام المواد من ٢٨ الى ٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

الباب العاشر

بشأن حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات

اعانة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التي توزعها الهيئات الحكومية أو الجمعيات الخيرية أو الافراد لاغاثة الفقراء والعاملين من اهالي المديریات أو الجهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أو المقايضة أم بأية وسيلة أخرى .

الباب الحادي عشر

احكام خاصة باوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات تم الحصول عليها بطريقة الاستيلاء المشار اليه في المادة الاولى بند ٥ من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها في الاغراض التي اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها ويبين وزير التموين بقرار منه الاجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الادوات في حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها في تلك الاغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليها في المادة الاولى بند ٥ من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودي فان تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريقة الجبر . ولن وقع عليهم طلب الاداء جبرا الحق في تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتي :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل في تاريخ الاداء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الاشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الاسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أي ظرف آخر يتصل بالحالة وأما العقارات والاحال الصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز ان يزيد التعويض على فائدة رأس المال للمستثمر وفقا للسعر العادي انجاري بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني

والخسائر أو مضافا إليه في حالة الاستعمال الاستثنائي مبلغ يوازي استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال من أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم في شأن عريضة الربح .

أما القروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء بالمثل عن عمل شبيه به في تاريخ الاداء فاذا فرض العطل على عمال أو مستخدمى المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالتزام بمرق عام كان الجزاء هو عن ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة ٤٥ - تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والاماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الاشياء جردا وصفيا في حضور صاحب الشأن أو بعد دعوته للحضور بكتاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الاجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٤٦ - يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ابقاء الاشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه بحراسة الحائزين لها وتحت مسؤوليتهم حتى يتم استلام هذه الاشياء أو توزيعها بالطريقة التى تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ - تحدد الاثمان والتعويضات والجزاءات المشار اليها في المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

وفيما يتعلق بالقروض التى يجوز أن تكون لها تعريفه أسعار يحدد وزير التموين تلك التعريفه بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ - تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم بكتاب مسجل بطلب تلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه الدائرة المختصة وحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد المحدد بكتاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل وتحكم المحكمة فى المعارضة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية .

الباب الثاني عشر

العقوبات

مادة ٤٩ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون مأمور الضبطية القضائية : الموظفون انذين يتدبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون أو بقرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له الشأن في مراقبة تنفيذ تلك الاحكام ويجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه على أنه اذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على اذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين مائة المصانع التي تفتج الولد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار اليها في المادة (٢١) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويقضى الحكم بالازالة .

مادة ٥١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل اخطار وزارة التموين عن التوقف أو للنقض المشار اليه في المادة (٢٨) .

مادة ٥٢ - يعاقب كل من يخالف احكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) ، (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ٥٣ - كل مخالفة لاحكام المادة (٣٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنييات الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وتقضى المحكمة دائما بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الزهر لم يتم حله في الميعاد المحدد .

مادة ٥٤ - كل مخالفة لاحكام المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيها الى خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحيفة من حصتها من الورق في المدة التي تحددها المحكمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام القرارات الصادرة بالاستناد الى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة خمسين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشارة اليها في المادة ٤٩ وكذلك كل من يدلي ببيانات غير صحيحة .

مادة ٥٦ - (معدلة باللائحة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز الف جنيه .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة ويحددها وزير التمرين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز الف جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديدها الادنى والاقصى فاذا كان قد سبق الحكم على المصائب مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا . فتكرن العقوبة للسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه وتعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارباح .

وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة اشهر تستنزل منه المدة التي يكون قد تقرر فيها اغلاق المحل ادبيا . ويجوز الحكم بالغاء

رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون .
ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة
أحكام قرارات التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون
ويجوز أن ينص في ذلك تلك القرارات على عقوبات أقل وفي جميع الاحوال
لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٥٦ - مكرر (مضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يصدر قرارا مسببا باغلاق
المحل اداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بحرمان التاجر المخالف لاحكام
هذا القانون من حصته في السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع
والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص حين صدور الحكم في التهمة
النسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء
على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تفسخ أى عقد من العقود
المبرمة مع التاجر اذا حكم بعقوبة مقيدة للحرية في احدى الجرائم المنصوص
عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وقعت المخالفة لتلك الاحكام نتيجة لاتفاقه بأى شكل كان مع المخالف
وكذلك اذا تعدد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم
بقانون .

مادة ٥٦ مكرر (أ) - (مضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) اذا
ترتب عى اغلاق المنشأة لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون تأثير
على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا
لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجري في شأن هذه الادارة الاحكام المنصوص
عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون .

مادة ٥٧ - تشهر ملخصات جميع الاحكام التى تصدر بالادانة في
الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بحسروف
كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم
بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها
بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها .
وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن ادارة المحل أو أحد عماله
فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٥٨ - يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على
ادارته عن كل ما يتبع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون

ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المرافعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على المخالفة المبينة في المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة المخالفة والمصاريف .

مادة ٥٩ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة ٤٩ ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) اذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأي شكل كان من المخالف وكذلك اذا تعدد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أى مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٦١ - (معلقة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠)

يفصل على وجه الاستعجال في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وتخطر النيابة العامة المدعي العام الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاجراء شئونه وفقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٦٢ - تصرف بالطرق الادارية مكافأة لكل شخص سواء اكان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الاحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفي حالة تعدد الاشخاص والموظفين اشارة اليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة مجرده .

مادة ٦٣ - يبطل العمل بالمراسيم بقوانين ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٨
لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٦٤ - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما
يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولو وزير التموين أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بإيقاف
العمل بأحكامه بالنسبة لاية مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحاجة
كامل استهلاك البلاد منها .

(صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

بتعديل أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

الخاص بشئون التموين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى : تضاف الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المواد الآتي نصها :

مادة (٣) مكرر (ب) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتئتي العقوبتين كل من :

١ - اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

٢ - خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أرباح هذه المواد بعد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيما خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تحددها احدى تلك الجهات أو بقاء على امر

منها أو استعمال أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

٥ - من ترصل بدون وجه حق الى تقرير حصة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التى يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص ،

وذلك - ١ - تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل إلى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها .

ومن استعمل الحصّة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو إخلالا بالغرض من تقرير التوزيع بالحصص .
ومن كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصّة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أحقيتها المقررة له أو المنصرفة له .

٦ - من نشر أخبارا أو إعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو ببيعها بتقصّد رفع السعر .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة .

مادة ٥٦ - مكرر : يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يصدر قرارا مسببا بإغلاق المحل إداريا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لحين صدور الحكم ، التهمة المنسوبة إلى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تفسخ أي عقد من العقود المبرمة مع التاجر إذا حكم عليه بعقوبة مقيّدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٥٦ - مكررا (١) : إذا ترقب على إغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا لإدارة المنشأة مدة الإغلاق وتجري في شأن هذه الإدارة الأحكام المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من هذا القانون .

المادة الثانية : يستبدل بنص كل من المواد ٣ ، ٥٦ ، ٦١ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٣ - على كل من تصرف إليه حصص من المواد والسلع المشار إليها في المادة (١) أن يتبع في توزيعها القواعد التي يضعها وزير التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٥٦ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

وفي حالة العود تضاف العقوبة في حديها الأدنى والاقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه وتعتبر جرائم متماثلة في العود للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسنيون التسعير الجبري وتحديد الأرباح وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي يكون قد تقرر فيها إغلاق المحل إداريا .

ويجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٦١ - يفصل على وجه الاستعجال في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له تخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكي بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لإجراء شئونه وفقا للقانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٦ مايو سنة ١٩٨٠) .

القرارات الوزارية المتعلقة بالرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠

بتحديد بعض السلع التي تدعمها الدولة في تطبيق أحكام

الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين • وعلى القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام
الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ •

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

مادة ١٥ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من
السلع التي تدعمها الدولة في حكم المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية •

تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٤٠٠ (٢ يونيه سنة ١٩٨٠) •

لوقائع المصرية - العدد ١٣٦ في ١٠ يونيو سنة ١٩٨٠ •

جدول مرافق للقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ •

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية اللبن
المكثف - اللحوم المجمدة - الاسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن المجمدة •

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات
قطاع التموين والتوزيع الداخلي •

٣ - المسلى الطبيعى (بقر اويل) - للزبد الطبيعى المستوردة -

اللحوم البلدية الطازجة والمعلبة - الدواجن انتاج الشركة العامة للدواجن -
اسماك بحيرة ناصر - الجبن الجاف المحلى والمستورد - السمسم - القمح -
الفاول الصحيح والمجروش العدس الصحيح والمجروش - الحنظل البلدى
الفاخر - الخبز بكافة انواعه - الذرة المستوردة - الارز الابيض والمخصوص
والممتاز - الشاي الذى يوزع بالبطاقات - السكر للتموينى والحر - البن -
زيت الطعام - المسلى الصناعى - صابون الغسيل والقواليت - المنظفات
الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة .

قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ (١)

المعدل بالقرار ٣٨٦ لسنة ١٩٨١ (٢)

ببيان مواعيد تسلم التموين والاعلان عن تاريخ وصولها

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بسنئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بغرض بعض احكام خاصة بالسكر .

وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين
والاعلان عن تاريخ وصولها والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على المتعهدين وتجار الجملة والجمعيات التهامونية
والشركات والبنوك التي تتجر في المواد التموينية بالجملة الوفاء بكامل
قيمة الكميات المقررة لهم من السكر شهريا في ميعاد لا يجاوز العاشر من
الشهر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه القرارات ويمتد هذا
الميعاد الى اليوم العشرين من الشهر السابق بالنسبة الى المتعهدين
بالمناطق النائية .

مادة ٢ - على المذكورين في المادة السابقة ان يتسلموا السكر المقرر
لهم شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم شركة السكر والتقطير .

(١) نشر لقرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ بالوقائع التشريعية المصدرة ٩٣
في ٣ / ١١ / ١٩٦١ .

(٢) نشر القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢ بالوقائع التشريعية المصدرة ٧٥
في ٢٢ / ٩ / ١٩٦٢ .

المصرية وعليهم أيضا أن يتسلموا الزيت المقرر شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الاحوال وأن يرسلوا الى مكتب التموين المختص بيانا عن مقدار ما تسلموه من المواد التموينية المقررة لهم وتاريخ ورود كل دفعة منها وذلك خلال يومين من تاريخ وصولها الى مخازنهم أو محالهم .

(فقرة أخيرة مضافة بالقرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢) وفي حانة نفل الزيت بوسيلة غير السكك الحديدية يكون الاخطار المشار اليه في الفقرة الأولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزيت من المعصرة (١) .

مادة ٣ - (عدلت بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢) على وكلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية أداء قيمة ما باعوه من السكر الى تلك الشركة في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الذي تم فيه البيع .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٣ مع عدم الاخلاص بالمادة السادسة من القرار رقم ١٤٤ لسنة ٤٩ المشار اليه على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بيانا الى مديريات التموين المختصة بأسماء الأشخاص والهيئات المشار اليهم في المادة (١) الذين لم يقوموا بأداء قيمة السكر المقررة لهم بالكامل وكذلك وكلاء مخازن الشركة الذين لم يؤدوا قيمة المبيع منه في المواعيد المحددة في المادة (٣) وعلى الشركة المذكورة ارسال صورة من البيان المرسل الى مديريات التموين ادارة السكر بالوزارة في نفس المواعيد سائفة الذكر .

مادة ٥ - معدلة بقرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨١ .

على تجار التجزئة والمجمعات الاستيعابية والجمعيات التعاونية التي تباع بالتجزئة تسلم مقرراتهم من المواد التموينية من فروع شركات الجملة خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر لصرف هذه المواد للمستهلكين خلاله حتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر للصرف خلاله على ألا يقل ما يتسلمونه منها حتى نهاية الشهر السابق عن خمسين في المائة من مقرراتهم بكافة أنواعها .

مادة ٦ - في حالة تأخر وصول المواد التموينية الى المتعينين المذكورين في المادة (١) عن اليوم الآخر من الشهر السابق فعلى تجار

(١) نشر القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ بالتوقيع المصرية في ١٠/١٠/١٩٨١ وتتم

على إلغاء القرار ١٤ لسنة ١٩٧٤ .

للتجزئة والجمعيات التطوعية التي تباع بالتجزئة مع ثمن مقرراتهم واستلامها في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد إليهم .

مادة ٧ - يكون استلام السكر الخاص بمدينتي القاهرة والاسكندرية من مخازن شركة السكر والتقطيع المصرية في المواعيد التي تحددها هذه المخازن بحيث لا يجاوز اليوم الاخر من الشهر السابق على الصرف ، استندراك بعدد الوقائع المصرية رقم ٣ في ٨/١٩٦٢) .

مادة ٨ - على المذكورين في المادة اخطار مكتب التموين المختص في موعد لا يجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للصرف باسماء تجزئة عن الاستلام وعليهم أيضا وعلى المذكورين في المادة (٥) ان ينفذوا في مكان ظاهر من محاليم أو مخازنهم عن تاريخ وصول مقرراتهم من السكر والزيت والشهر الذي يستحق الصرف فيه على أن يكون الاعلان في اليوم ذاته التي تصل فيه هذه المواد وأن يظل الى نهاية المدة المقررة لصرفها .

مادة ٩ - يسقط حق صاحب البطاقة في مقرراته من المواد التموينية التي تصرف بموجبها اذا لم يتسلمها خلال الشهر المحدد لصرفها .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيها .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

قرار وزير التموين

رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

وعلى القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن استلام المواد التموينية
والا. لان وصولها .

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بشأن بطاقات التموين وعلى
موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر

١ - على البداليين التموينيين والجمعيات الاستهلاكية والجمعيات
المساوية الاستهلاكية وضع اعلان في مكان ظاهر بمحال توزيع المواد
التموينية بالبطاقات للمستفيدين متضمنا المواد الموزعة خلال الشهر
والمقارن المقررة للفرد والسعر المحدد لكل كمية على حدة واجمالي
السعر المحدد للمقررات .

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تدريرا في ١٥/١٠/١٩٧٥ .

قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن إلزام التجار

بالإعلان عن مخازنهم

مادة ١ - على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعلنوا في مكان
فأمر بمحالهم بياناً بمخازنهم وعناوينها والسلع المودعة بها وكذا
بيان بالسلع المودعة لحسابهم بمخازن آخرين .

مادة ٢ - يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد
على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره ١٧/١١/١٩٦٤ .

وقد نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر في ٢٦/١١/١٩٦٤ .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦

في شأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرون

المادة الأولى : (معجلة بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٩) على أصحاب
الجملة والتجزئة أن يعرضوا للبيع بمحالهم وحدات من السلع باختلاف
أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم أو الموزعة لحسابهم بمخازن آخرين .

المادة الثانية : (معجلة بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧) كل مخالفة
لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين
وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

قرار وزير التموين
رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥
بشأن حبس السلع عن التداول

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قصر :

مادة ١ - يحظر على التجار الحائزين للسلع الواردة بالجدول المرافق
لهذا القرار حبسها عن التداول عن طريق اخفائها أو عدم طرحها في
الأسواق أو الاتفاق على سحبها من المناطق المخصصة لتداولها أو تعليق
بعضها على شروط مخالفة للعرف التجارى أو التلاعب بالتدابير الخاصة
بنظام التعامل في أسواق الجملة للحبوب والخضر والفاكهة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس
مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه وإذا ارتكبت الجريمة في تعامل بالجملة
للسلع المذكورة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على
سنتين وبغرامة خمسمائة جنيه .

وفي جميع الأحوال المشار إليها في هذه المادة تضبط الكميات
موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية (نشر في ١١٧٦/٦/٢٣)
جدول مرافق للقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ .

الخضروات - الفاكهة - الجبن بكافة أنواعها وأصنافها - الحلو
الطحينة - الزيوت النباتية - السكر - الصابون - العسل الأسود -
السمن - اللوبيا الجافة - الفاصوليا الجافة - البسلة الجافة - الأرز -
العدس - الفول البلدى - المكرونة .

قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف

صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

مادة ١ - يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة ٣ مذكور من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على السلع الآتية :

الأرز - السكر - الزيت - الدقيق - المكرونة - الفواكه المحلية والمستوردة - الخضروات بجميع أنواعها - اللحوم والأسماك بجميع أنواعها - الطيور والدواجن - الأدوية والمستحضرات الطبية - الألبان ومنتجاتها - الحفوظة وغير المحفوظة - الأغذية المحفوظة المستوردة المثلجة - الأقمشة القطنية المنقجة مطياً والمستوردة - الأقمشة الصوفية المستوردة المنسوجة على الأنوال للرجال والسيدات - الأجنحة - المواد البترولية ومشتقاتها بما في ذلك البوتاجاز - الكحول - الاسمنت - الطوب - الحديد والاششاب - البلاط - الجبس - الادوات الصحية (مضافة بالقرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ - الخبز) (مضافة بالقرار رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٥٣) - الزجاج - اسطح المسعر بكافة أنواعه ومقاسماته (أضيف بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩) - الصابون والمنسلي الصناعي (أضيف بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠) .

مادة ٢ - يلغى القرارات رقمي ٨٧ ، ١٦١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩٥٢/١١/٣ .

وقد نشر بالوقائع العدد ١٤٧ مكرر في ١٩٥٢/١١/٣ .

قرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥

بتعديل المادة اولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد السلع التى يحظر الامتناع عن انتاجها

او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المطبقة له .

وعلى القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التى يحظر
الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها على الوجه
المعتاد .

وعلى القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ باضافة بعض السلع التى يدخل
النسك في صناعاتها الى القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع
التى يحظر الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها
على الوجه المعتاد .

قـرـر

مادة ١ - تحذف الحلوى الجافة والحلوى من عجين من السلع المنصوص
عليها في المادة الاولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره . (١)

تحريرا في ١٩٨٥/٥/٧

وزير التموين والتجارة الداخلية
د. محمد ناجي شتلة

(١) نشر بالوقائع المصرية للعدد ١٠٦ (تابع) في ١٩٨٥/٥/٧

قرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥

بإضافة المياه الغازية الى السلع المبينة بالقرار رقم ١٧٩

لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن

انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

مادة ١ - تضاف المياه الغازية الى السلع المنصوص عليها في المادة
الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٠/١٠/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

د. محمد ناجي شنكة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٣١ (تابع) في ١٣/١٠/١٩٨٥

القرارات المتعلقة بالسجلات

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين *

وعلى موافقة لجنة التموين العليا *

فسر :

مادة ١ - على التجار التموينيين والبدالين والقصابين التعاونيين
واصحاب المطاحن والمخابز التموينية البلدية والافرنكية ومستودعات الدقيق
ومصانع السلع الغذائية المنصرف لها حصص من المواد التموينية أو
الخامات والمستولين عن ادارتها والمستولين عن ادارة الجمعيات التعاونية
الاستهلاكية والمجمعات الاستهلاكية وشئون الحبوب المخصصة للصرف
اعداد سجل للتفتيش مطابق للنموذج المرافق لهذا القرار يعتمد بخساتم
ادارة التموين المختصة *

مادة ٢ - على المذكورين بالمادة السابقة الاحتفاظ بالسجل المشار
لديه في مقر المحل أو المنشأة وتجميعه لمأورى الضبط القضائي المختصين
للتاثير فيه بمطرفتهم عند التفتيش *

وعليهم تسليمه الى ادارة التموين المختصة عقب انتهاء صفحاته
واعتماد سجل جديد وعلى الادارة الاحتفاظ بالسجلات المسلمة اليها مدة
ثلاث سنوات تالية *

مادة ٣ - على مديريات التموين اعداد خطة للتفتيش على المحل
والمنشآت المذكورة بالمادة الاولى من هذا القرار في دائرة المديرية بحيث
لا يقل معدل التفتيش بمعرفة المديرية عن مرة شهريا بالنسبة الى التجار
التموينيين والبدالين والقصابين التعاونيين والجمعيات التعاونية
الاستهلاكية والمجمعات الاستهلاكية وعن مرتين شهريا بالنسبة لغيرها من
المنشآت وذلك في مواعيد غير منتظمة *

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادتين (١ ، ٢) من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ .

تحريرا في أول رجب سنة ١٣٩٦ (٢٩ يوني سنة ١٩٧٦) .

نموذج

مرافق للقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦

مسجل	تاريخ التفتيش	اسم المفتش	الجهة	نتيجة التفتيش	توقيع المفتش	ملاحظات

القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠
بشأن السجل المنصوص عليه في المادة
من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التعموين :

بعد الاطلاع على المادتين ٢ ، ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

قصر :

مادة ١ - يقوم مقام الدفتر الخاص الواجب على أصحاب المصانع والمحال العامة امساكه بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية أو سجلات أخرى منقظمة اذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي الى اعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ٢ - يوقف بالنسبة لأصحاب المصانع والمحال العامة حكم المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ - يطل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
١٩٥٠/٢/٢٠ .

القرار الوزاري رقم ١١ () لسنة ١٩٥٣

بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات

ومستندات النقل الخاصة بمواد الترميم

وزير الترميم :

بعد الاطلاع على المادتين ١ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الترميم المعدل بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ وعلى موافقة لجنة الترميم العليا .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

مادة ١ - يجب على الهيئات والأشخاص المكلفين بمسك دفاتر او سجلات طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه والقرارات المنفذة له ان يحتفظوا بها في مقر العمل الذي يقتضى مسكها .

مادة ٢ - يجب على الشخص المباشر فعلا لعملية نقل مواد الترميم الخاضعة لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر ان يحتفظ بالمستندات الخاصة بهذه المواد كالفواتير والاذون وغيرها وان قيمدها عند الطلب لرجال الضبط القضائي والموظفين المختصين بمراقبة تنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٢ مكرر - (اضيفت بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧) على الهيئات والأشخاص المذكورين في المادتين السابقتين ان يحتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار اليها في المادة (١) مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها .

(١) نشر القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ بالوتائع العدد ٩ في ١٩٥٣/٩/٢٩ .

نشر القرار ٤٥ لسنة ١٩٥٧ بالوتائع العدد ٢٠ في ١٩٥٧/٣/٧ .

كما يجب عليهم أن يحتفظوا بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٢) مدة سنتين من تاريخ آخر مراجعة بها .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف حكم المادة الاولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

(معجلة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧) ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ ، ٢ مكرر بغرامة من مائة جنيه الى مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
١٩٥٣/١/٢٤ .

**أهم القيود والأوصاف بالنسبة للمرسوم بقانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والقرارات المتعلقة به**

**المستحدث في أحكام القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وشرح أهم الجرائم
التي ينطوي عليها :**

**أولا - أضاف المشرع الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين عدة مواد : المادة الأولى تحت رقم ٣ مكرر . نظم
فيها العقاب بالنسبة لعدة مسائل والبين من هذه المادة أنها تناولت
بالتنظيم أغلب الجرائم التي كان يتناولها الامر العسكري رقم ٥ لسنة
١٩٧٣ وقد كانت الأولى منه تنص على : (يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز
ثلاث أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين
كل من اشترى لغير استعماله الشخصي وأعاد بيع مواد التموين الموزعة
عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية
وفروعها .**

**مادة ٢ - لا يجوز خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد
ربحها بغيرها من المواد أيا كانت ، ولا يجوز بيع مثل هذه المواد المخلوطة ،
ويعاقب على مخالفة ذلك الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة
٧ تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتضاعف العقوبة
في حالة العود خلال سنة من ارتكاب الجريمة الأولى .**

**ثانيا : ضاعف المشرع العقوبة فجعلها الحبس مدة لا تقل عن ستة
أشهر وغرامة من مائة الى خمسمائة جنية كما أوجب المصادرة في جميع
الأحوال .**

**ثالثا : أضاف المشرع المادة ٥٦ مكرر التي أجاز فيها لوزير التموين
التجارة الداخلية أن يصدر قرارا مشعبا بإغلاق المحل اداريا مدة لا تجاوز
سنة أشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام هذا القانون من حصنه
من السلع موضوع الجريمة والمواد الخاضعة لنظام البطاقات والحصص .
لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة اليه . (يراعى ما سبق أن ذكرناه
عن المادة رقم ١١ مكررا من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .**

رابعاً : المادة ٥٦ مكرر (١) أجازت لوزير التموين أن يعين مندوباً لإدارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الإدارة أحكام الباب الحادى عشر من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

خامساً : ضاعف المشرع العقوبة في المادة ٥٦ بأن جعلها مدة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سننات كما ضاعف الغرامة فجعلها انغرامة القى لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

سادساً : لأول مرة في مجال الحرائم التمييزية أصبحت حالة العود تكون العقوبة السجن بمدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه .

الشروط الواجب توافرها لاعتبار الواقعة جنائية :

١ - ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة لها .

فان كانت الجريمة خارج هذا النطاق ، فلا محل لبحث باقى الشروط المتعلقة بالجنائية التمييزية .

ويجب ان تكون الجريمة الجديدة ثابتة في حق المتهم فان لم تكن كذلك قضى ببراءته .

ثانياً : ان يكون المتهم قد سبق الحكم عليه مرتين في احدى الجرائم المنصوص عليها بالفترتين الأولى والثانية من المادة ٩ أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، بالحبس والغرامة معا . فان كان بالحبس فقط أو بالغرامة فقط وهو ما كان جائزا في ظل المادة ٩ قبل تعديلها ثم بالقانون ١٢٨ ، أو كان هناك حكم بالحبس والغرامة وحكم آخر بالحبس فقط وحكم ثالث بالغرامة فقط ، فلا يكون المتهم عائداً لجنائية ، انما تضاعف فقط العقوبة في حديها الأدنى والاقصى متى توافرت الشروط اللازمة للعود وفقاً للقواعد العامة وعلى التفصيل الذى أوضحناه بكتابنا في قانون العقوبات .

وتختص بهذه الجرائم محاكم أمن للدولة (١) .

المادة ١١ مكررا : ألزمت الفقرة الثانية من هذه المادة الوحدات
إحصائية التابعة للقطاع العام ، بفناء على طلب وزير التموين ، فسخ
أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ،
كأنسجن أو الحبس ، فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم
مقتانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أو القرارات الصادرة بتنفيذا له .

فلا يسرى حكم هذه الفقرة ان لم يطالب وزير التموين الفسخ أو كانت
العقوبة بالغرامة فقط أو كانت الجريمة خارج نطاق المرسوم بقانون
رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٠ . فان كانت العقوبة المقررة هى الحبس والغرامة معا
لكن المحكمة أخطأت فقصت بالغرامة فقط وأصبحت الحكم نهائيا ، فان شرط
توافر العقوبة المقيدة للحرية يكون منتفيا فلا يجوز طلب الفسخ .

والفسخ المشار اليه بهذه الفقرة ، هو فسخ قضائى يتطلب صدور
حكم به من المحكمة المدنية المختصة ، وتفصل المحكمة فى الدعوى على مدى
الفترة الثانية من المادة ١١ مكررا سائلة البيان .

وبموجب القرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٠ ، فوض وزير التموين
الحافظين باغلاق المحل اداريا فى حالة ارتكاب احدى الجرائم المنصوص
عليها بالفقرة الثانية المشار اليها ، ومن ثم ينحصر التفويض المتعلق بالغلاق
فى نطاق هذه الجرائم التى جاءت على سبيل الحصر .

سائعا : أجاز الحكم بالغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام
المادة ٣ .

ثامنا : فى جميع الأحوال أوجب المشرع عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ
العقوبة .

تاسعا : أوجبت المادة ٦١ الفصل على وجه الاستعجال فى الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون كما أوجبت على النيابة العامة
أن تخطر المدعى الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة
أو السجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاجراءات شئون
وفقا لأحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لتنظيم فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب .

(١) راجع المشار أنور مطاية فى : اشريعات التمييز .

ولا يفوتنا أن نذكر بالقرار ١١٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر من وزير
التموين لتحديد السلع المدعمة في نطاق أحكام هذين القانونين وسبق
إيرادها :

أهم القيود والأوصاف :

تخزين تقاوى :

- جنحة بالمواد ٢١ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين *

بوصفه صاحب ثلاجة - أو مديرا لها - معبدة لتخزين تقاوى
البطاطس امتنع عن تنفيذ قرار وزير التموين بتخصيص جزء منها - أو
ترزيع أجزائها على النحو الموضح بالقرار *

- جنحة بالمواد السابقة :

بوصفه صاحب ثلاجة - أو مديرا لها - لم يلتزم بقرار وزير التموين
الخاص بتحديد أسعار التخزين *

العقوبة للقيديين :

١ - الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألف
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين *

٢ - الحكم بإزالة المخالفة (يكون ذلك بتنفيذ قرار وزير التموين
ويعتبر هذا التنفيذ من أعمال السيادة فلا يسأل عن تعويض ما يترتب
على ذلك من أضرار ، ويرجع الضرور الذى أخرجت تقاويه من الثلاجة على
صاحبها بالتعويض بموجب أحكام الضمان في عقد الإيجار *

٣ - شهر ملخص الحكم على وأجهة المكان الموجودة به الثلاجة
لمدة مساوية لمدة الحبس ، فان كانت العقوبة بالغرامة وحدها فلا يقضى
بالشهر *

منسوجات :

- جنحة بالمواد ٢٨ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين *

بوصفه صاحب مصنع للمنسوجات القطنية - أو مديرا له - لم يخطر
وزارة التموين عن التوقف عن نشاطه أو عن نقص عدد الأنوال أو الناكينات

أو الأجهزة مما أدى إلى عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف له بموجب
البطاقة أو الترخيص الخاص به .

العقوبة :

١ - الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تجاوز مائة جنيه أو
بأحدى هاتين العقوبتين - ٢ - شهر ملخص الحكم على واجبة المصنع مدة
مساوية لمدة الحبس ، فإن كان الحكم بالغرامة فقط فلا يحكم بالشهر .

- جنحة بالمواد ٣٦ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

بوصفة صاحب مصنع - غزل - أو نسج - أو مديرا له - لم يمسك
الدفاتر أو لم يخطر إدارة التموين المختصة بمقادير إنتاجه وكيفية التصرف
فيها .

العقوبة :

غرامة لا تزيد على خمسين جنيها « لا يحكم بالشهر » .

حلج الأقطان :

- جنحة بالمواد ٣٧ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٨٠

بوصفه مديرا لمحلج لم يتم حلج مقادير الأقطان الزهر المودعة بالشئون في
الميعاد المحدد .

العقوبة :

١ - الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات
إلى خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين - ٢ - غرامة قدرها جنيه واحد
عن كل قنطار لم يتم حلجه في الميعاد - ٣ - شهر ملخص الحكم على واجبة
الحلج مدة مساوية لمدة الحبس « ان كان الحكم بالغرامة وحدها فلا يحكم
بالشهر » .

الورق :

جئحة بالمواد ٣٨ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

بوصفه مستورد ورق الجرائد لم يقم بتوزيع ما ورد اليه منه لأصحاب الصحف وفقا للمقرارات المحددة .

العقوبة :

١ - الحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيهًا الى خمسمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .

٢ - شهر ملخص الحكم على واجهة المحل مدة مساوية لمدة الحبس، فان كان للحكم بالغرامة وحدها فلا يحكم بالشهر .

الحصص التموينية :

- جئحة بالمواد ٣ مكرر ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانونين ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ ، ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

بوصفه تاجرا لم يتبع في توزيع الحصص التموينية المنصرفة المنصرفة اليه القواعد التي وضعها وزير التموين في هذا الشأن .

التوقف عن النشاط :

- جئحة بالمواد ١ ، ٣ مكرر ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . المعدل بالقانونين ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ و ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

- جئحة (بالمواد السابقة) .

بوصفه صاحب مصنع لانتاج السلع التموينية التي عينها وزير التموين أوقف العمل بمصنعه قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزير التموين .

الغزل والمنسوجات القطنية :

- جنحة بالمواد ٢٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ .

لم يرد كمية الغزل المنصرفة له بقصد الوفاء بما تعهد به في الميعاد رغم إخطاره من الجهة المتعهد لها بالغاء التعهد « أسبوع من تاريخ الإخطار » .

- جنحة (بالمواد السابقة) .

لم يرد كمية الغزل المتبقية لديه بسبب عدم الوفاء بكامل تعهده عن الكمية المنصرفة اليه في الميعاد « أسبوع من تاريخ تنفيذ التعهد » .

- جنحة بالمواد ٣٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ .

صرف كمية الغزل - أو المنسوجات القطنية - بموجب بطاقة لاغية منصرفة باسم شخص آخر .

عقوبة القيود السابقة

١ - الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . فان تعلقت الجريمة بسلطة مدعمة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

- في حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والاقصى .

- مصادرة الأشياء موضوع الجريمة .

- الحكم وجوباً بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها مدة الغلق الإداري .

- بالنسبة للقيود الخاص بالتوقف عن النشاط ، يجوز الحكم بالغاء رخصة المحل .

— شهر ملخص الحكم على واجبة اخل مدة مساوية لمدة الحبس ،
ويدعى أن الحبس في هذه القيود وجوبى مع انغرامة ومن ثم تعين المنع
بالشهر خلافا للقيود السابقة .

— ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

أراء التعميمية :

جنتا بالواد ٣ مكررا (ب) ١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من المرسوم بقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

اشترى لغير استعماله الشخصى وبقصد اعادة البيع مواد التموين
المبينة بالأوراق والموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام أو الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة من مائة جنيه الى
خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين . ويجوز لوزير التموين أن
يصدر قرار بعلق المحل اداريا .

ملحوظة : أن المشرع قد جرم سلوك اشترى في هذه الحالة وفي
تقديرنا أنه يستلزم شرطان لقيام تلك الجريمة :

الشرط الأول : الشراء .

الشرط الثانى : اعادة البيع ، فلا بد أن يثبت أنه اشترى هذه السلع
وأن تكون هذه السلع موزعة عن طريق الجهات التى أورها النص وهى
الجمعيات التعاونية والمؤسسات وفروعها والتول بغير هذا سوف يؤدى
الى عقاب بغير نص اذ أنه فى مجال التجريم أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص
ولا يجوز التوسع ولا القياس فى مجال التجريم المقرر ومن ثم اذا ما ثبت
أن الشخص قد اشترى هذه المواد عن غير طريق مؤسسات القطاع العام
فلا تتوافر تلك الجريمة .

— جنتا المواد ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

.. خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بشهر من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أرباح هذه المواد بعد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

جئنة بالمواد ٣ مكررب/ب/ ٣ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

.. عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين خسالت ذلك بالتصرف خسارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

جئنة بالمواد ٣ مكررب/ب/ ٤ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

.. قلد عبوات المواد التموينية المسدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أي منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التي تحددها إحدى تلك الجهات أو بناء على أمر منهما أو استعمال أو تداول تلك العبوات أو جازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

جئنة بالمواد ٣ مكررب/ب/ ٥ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

.. توصل دون وجه حق الى تقرير حصة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها .

جئنة بالمواد السابقة .

.. استعمال الحصصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلاا بالغرض من تقرير التوزيع بالحصص . ومن كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصصة أو أقر صرفها وكان عالما بحقيقة المقررة له أو المنصرفة له .

جئنة بالمواد ٣ مكررب/ب/ ٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

.. نشر أخبار أو اعلانات غير صحيحة أو ادلى ببيانات كاذبة تتعلق بوجود السلع التموينية .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة من مائة الى خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى مع اصداره .

- جنحة بالمواد ١/٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

نزع - أو أخفى أو أتلف - ملخص الحكم الصادر في الجنحة رقم . .
واللصق على واجهة المحل .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

- جنحة بالمواد ٢/٥٧ و ٥٨ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

بوصفه مسئولاً عن ادارة محل . . . (أو أحد عماله) نزع - أو أخفى أو أتلف - ملخص الحكم الصادر في الجنحة رقم . . . واللصق على واجهة المحل .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنة - ويعاد لصق الملخص بالطريق الإداري .

الفهود والأوصاف بالنسبة للجنايات :

- جناية بالمواد ١ ، ٣ مكرر/١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

بوصفه تاجر امتنع عن ممارسة تجارته - في السلع التموينية المحددة بقرار وزير التموين - امتنع عن ممارسة تجارته عن الوجه المعتاد بدون ترخيص من وزير التموين .

حالة كونه قد سبق الحكم عليه مرتين بالحبس والغرامة الأولى في الجنحة رقم . . . والثانية في الجنحة رقم . . .

- جناية بالمواد السابقة :

بوصفه صاحب مصنع لانتاج السلع التموينية التي عينها وزير التموين أوقف العمل بمصنعه قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزير التموين .

حالة كونه قد سبق الحكم عليه مرتين بالحبس والغرامة الأولى في الجنحة رقم . . . والثانية في الجنحة رقم . . .

— جنائية بالمواد ١ ، ٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

بوصفه تاجرا لم يتبع في توزيع الحصص تزامينية المنصرفه اليه القواعد التي وضعتها وزير التموين في هذا الشأن .
حالة كونه قد سبق الحكم عليه مرتين بالحبس والغرامة الاولى في
الجنحة رقم ٠٠٠ والثانية في الجنحة رقم ٠٠٠٠ .

— جنائية بالمواد ٢٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

لم يرد كمية الغزل المنصرفه له بقصد الوفاء بما تعهد به في الميعاد رغم اخطاره من الجهد المتعهد لها بالغاء التعهد (انسبوع من تاريخ الاخطار) .

في حالة كونه قد سبق الحكم عليه مرتين بالحبس والغرامة الاولى في الجنحة رقم ٠٠٠ والثانية في الجنحة رقم ٠٠٠ .

— جنائية بالمواد ٣٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

صرف كمية الغزل — او المنسوجات القطنية — بموجب بطاقة لائمية منصرفه باسم شخص آخر .

حالة كونه قد سبق الحكم عليه مرتين بالحبس والغرامة الاولى في الجنحة رقم ٠٠٠ والثانية في الجنحة رقم ٠٠٠ .

عقوبة الجنائية :

— السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه .

— المصادرة .

— الحكم وجوبا باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها مدة الخلق الاداري .

— شهر ملخص الحكم لمدة مساوية لمدة السجن ٥

— انظر في شروط تطبيق عقوبة الجنائية تعليقا على المواد المستحدثة الخاصة بالمرسوم رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

الفصل الثاني

احكام محكمة امن الدولة التي اقرها المحاكم العسكري

واحكام النقض بشأن الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

حكم محكمة امن الدولة الجزئية بطنطا المنعقدة بجلستها ١٩٧٧/٣/١٢ في قضية النيابة العمومية رقم ٧٥١ سنة ١٩٧٦ جنح امن دولة قسم اول طنطا .

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص حسبما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٧٦/١١/٣٠ من أنه تم ضبط المتهم في حوزتها شيكارة من انقماش الأبيض بها أرز أبيض وبسؤالها عن مصدر هذه الكمية من الأرز .

قررت المحكمة أنها قامت بشراء بموجب عدة بطاقات من فرع الجمعية التعاونية الاستهلاكية سكر عضام بوزن الارز المذكور يتبين أنه يزن عشرين كيلو جرام .

وحيث أنه بسؤال المتهمه قررت شراء هذه الكمية من الأرز .

وحيث أنه بجلسة ١٩٧٧/٣/١٢ حضرت المتهمه وقررت بأنها قامت بشراء كمية الارز المضبوطة لاستعمالها الشخصي وطلب الحاضر معها برامتها مما أسند اليها .

وحيث أنه يتبين من عرض الواقعة حسبما سلف أن الاتهام المنسوب الى المتهم محل شك كبير اذ أن الكمية المضبوطة من الأوز في حوزة المتهم لا تعدو عشرين كيلو جرام الأمر الذي تتشكك معه المحكمة من توافر القصد الجنائي في حق المتهم ومن ثم ترى المحكمة براءة المتهمه مما أسند اليها عملا بالمادة ١/٣٠٤ أ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمه مما أسند اليها بلا متروقات جنائية .

وحكم محكمة أمن الدولة قسم بنها جلسة ٨٢/٥/٢٦ بندر بنها
الدعوى ١٩٤ أمن دولة طوارئ •

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الشرافة •

وحيث أن النيابة العامة نسبت الى المتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٣/٢٤
توقف عن انتاج الخبز قبل الحصول على موافقة من الجهة المختصة
وحيث أن مجرى المحاولة لم يمر سوى مرة واحدة دون أن يؤكد التوقف
بالمرور ثانيا على نحو يتسنى معه للمحكمة من مروره من مراقبة مدى خالفة
المتهم للقانون اذ انجائز أن التوقف في المرة الأولى لاي سبب أو لآخر
الأمر الذي ينتهي بالمحكمة الى القضاء ببراءة المتهم وفق ما هو ثابت بمنطوق
هذا الحكم وعملا بالمادة ٣٠٤/أ ج •

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه •

أقر الحكم في ١٩٨٢/١١/١٨ •

وحيث أنه لما كان الثابت مما تقدم أن المتهم قد باع
المصنع موضوع التهمة الى آخرين بموجب عقد مؤرخ ٧١/٤/١٠ وموثق
برقم ٨٩٦ في ٧١/٤/١١ بمكتب توثيق المحلة الكبرى فضلا عن أن الثابت
بالشهادة المرضية الصادرة من المستشفى الجامعي بالمنصورة أنه كان
مريضا في الفترة من ٧١/١/٦ الى ٧١/١٠/٢١ وأنه كان يتردد على
المستشفى المذكورة للعلاج في الفترة ومن ثم فان التهمة المسندة تكون غير
قائمة في حقه مما يتعين معه القضاء ببراءته منها عملا بنص المادة
٣٠٤ ج •

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه بإد
مصاريف •

أقر الحكم في ٧ يولييه سنة ١٩٧٢ •

**حكم محكمة أمن دولة بطنطا في الدعوى ٢ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة
زفتى وحيث أن المتهم لم يحضر ومن ثم يكون الحكم غيابيا عملا بنص
المادة ٢٣٨ ج١ .**

وحيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه في يوم ١٩٧٢/١/١٥
بدائرة مركز زفتى لم يحضر أمام لجنة مراجعة كوبونات الكيوسين في
الموعد المحدد وطلبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٤٤ و ٥٤ من القرار ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ المعدل ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ والمواد ١/١ و ١/٥٦ ، ٢ و ٥٧
و ٥٨ م بق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن المتهم كان مريضا بالتهاب رئوى
ربوي اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٢٥ ومن ثم فانه لم يكن في استطاعته الحضور
في ذلك التاريخ ولما كان الرض عذر قهري يمنع الانسان من الحركة ومن ثم
فان القصد الجنائي في الاتهام يكون منتفيا وعلى ما تقدم فان التهمة
تكون قد فقدت أحد أركانها ويتعين براءة المقيم مما نسب اليه عملا
بنص المادة ١٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابيا ببراءة المتهم مما نسب اليه .

اقر الحكم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥

**التوقف عن التجارة المؤتم يسرى على المصانع والتاجر على حد سواء ،
ويصدق أيضا على الامتناع عن الاتجار في اللحوم بغير ترخيص من
وزير التموين :**

تنص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢
على أنه : « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون
في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا
العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد
الا بترخيص من وزير التموين » . كما تنص الفقرة الخامسة من المادة
٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه يحوز الحكم بالغاء رخصة
الحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا . والشايع اذ حظر -
بمقتضى النص الأول - على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم

يحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد ، قس .
شرط الوقف في المصانع بينما انه لم يشترط وقوع الامتناع في التاجر ، ومن
ثم لزم ان يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار
كافة سواء اكانوا مرخصا لهم ام غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم
وسواء اكانوا من ارباب الحال التجارية ام لم يكونوا كذلك . فاذا كان
الجانى ذا متجر جاز اعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالفه
الذكر في حقه فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الاصيلتين بعقوبة الغاء
رخصة المحل بمقابتهما عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى .
اما اذا كان الجانى لا يمتلك متجرا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لانها
لا تصادف موضوعا .

ان مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمهولة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة
١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم النصوص عليها في المرسوم
بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، اذ ان لكل من التشريعين غايته ومجاله
الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، اذ ان لكل من التشريعين غايته ومجاله .
ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة
١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه الى رفعها من القرار الوزارى
رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن
ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين
- ومن بينها اللحوم - والصادر نقاذا للمادة الثالثة مكررا من ذلك
المرسوم بالقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين
وهو امتناعهم عن بيع اللحوم - مؤثما - ويكون ماأثاره من أن القرار الوزارى
رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ برفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح
قد أزل عن اللحوم صفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزير عن

(١) نقض - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ - المظن رقم ١٦٤٥ لسنة ٢١ القضائية -
مجموعة المكتب - المظن - المظن ١٢ - المظن ١ جزئى - ص ١٩٨ وما بعدها منشور
بمكتب المستشار المبروكى لبادوى النقض في جرائم تموين .

يُمْتَنَعُ عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص - على غير سند ويتعين لذلك رفض الطعن (١)

جريمة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد ، الاعذار الجدية والمبررات المشروعة التي تبعد عن دائرة التجريم ، ما يعد كذلك :

ان الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المضافة بمقتضى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الاعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما ان الشارع قصد بمعاينة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ايا كانت الطائفة التي ينتمي اليها - والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر في صحيح القانون - وذلك توفيراً للاحتياجات الاساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة مما يعرقل التمويل ، وأن الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وانما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وقد كان يستلزم في الامتناع كيما يكون صاحبه مستاهلا للعقاب ان يكون مقصودا به عرقلة التمويل ، ثم وجد ان هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته وهو امر فضلا عن صعوبته لم تقسد به ذرائع من اراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العذر الشخصى بالتاجر أو الخسارة التي تصيبه من الاستمرار في عمله - ومن البين ان ما اشار اليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة لان القانون اوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد ، لا الوجه الشاذ الذى يضحي فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولان الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم . واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التمويل وانتهت الى سلامته يتعين تأييد قبوله ، واذا دفع به أمام محكمة الموضوع تدعى عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن

(١) نقض - جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ - الطعن ١٤٢٩ لسنة ٣٥ القضائية -

مجموعة المسند لافى - السنة ١٦ - العدد ٣ جزائى ص ٩٨٦ وما بعدها .

عمله يكون قد توافر له البرر الذي يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب .
ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص
خطيا بالتوقف عن مزاولة للتجارة لأن العمولة التي يقتضيها من تجارته
لا تفي بمصروفاته . وانه لم يتوقف تحقيقا لكسب مادي ، ولكن المحكمة
المطعون في حكمها لم تفضن الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم تورد
في حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه أو تقولي تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه
وهو دفاع جوهري اذ تندفع به التهمة المسندة اليه ، فان الحكم المطعون
فيه يكون قاصر البيان .

(نقض ١١/١٠/١٩٦٥ الطعن ١٦٠١ س ٣٥ ق س ١٦ ص ٦٩٦) .

- متى يصلح الغياب عذرا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ اذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع
المخالفة .

الغياب لا يصلح بذاته عذرا - في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الترموين - الا اذا كان من شأنه
أن يحول دون منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرقى
مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع
وقوع المخالفة ، فانه اذ التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بعقوبتي
الحبس والغرامة معا يكون على صواب في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧
ص ٧٣٢) .

- المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزوج بين مسئولية صاحب
المحل وبين مسئولية مديره . استقلال كليهما في المسئولية التي تقوم على
افتراض قانوني مبناه الاشراف على المحل .

الشارع اذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون الترموين على أن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره
أو القائم عن ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم
بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فاذا ثبت أنه بسبب الغياب
أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة انتصرت العقوبة على
الغرامة المبينة في المواد ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون
شركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة

الغرامة والمضاريف : قد دل على أنه لا تزواج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير ، لأن مسئولية كليهما تقوم على انتراض قانوني مبناه الاشراف على المحل .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ص ٧٦٦) .

- جرائم تموينية - عقوبات - قرارات تنفيذية :

لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - بعد أن نصت في فقرتها الاولى على العقوبات التي فرضتها لمخالفة أحكام القانون المشار اليه وحددتها بالحبس ستة أشهر الى سنتين وبالغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ، قد تضمنت النص على مضاعفة العقوبات في حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة وضبط الاشياء موضوع الجريمة في جميع الاحوال والحكم بمصادرتها وجواز الحكم بالغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا . ثم انتهت في فقرتها الاخيرة الى انه : « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذيا لهذا القانون » . وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المتحولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٥٤ منه المعدلة بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لاحكام المادة المباشرة المعدلة بالقرار رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ، فان هذه العقوبة يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية اصدارا لها ، مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعية المصرح به للتفويض التشريعي ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائما أن توقع على أساسه تحقيقا لمراد الشارع وما تغنيه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقا للقانون ذاته أو القرارات التنفيذية له .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق : جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ص ٨٨٩) .

- مسئولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

اذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون مقول المحل مديرا بنص العقد أو قائما بإدارته بالفعل . ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن في طعنه من انحسار الإدارة عنه بنص العقد ما دامت ثابتة له بحكم الواقع الذي لم يجحده .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق : جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٧٧) .

- عدم اشتراط قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد الترموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله .

* ان القانون لا يوجب توافر قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد الترموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق للجريمتان بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به دون حاجة الى البحث عن البواعث التي دعت المخالف لارتكاب الفعل انتهى عنه بمقتضى نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٣٤٨ سنة ٢١ ق) .

- اعفاء تاجر التجزئة من كتابة فاتورة بالمبيع عملا بنص م ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ .

* ان تاجر التجزئة وهو بمعنى من كتابة فاتورة بالمبيع ما دام لم يطلب اليه المشتري تحرير فاتورة لا عقاب عليه من كتابة فاتورة بالمبيع ما دام لم يطلب التي يتطلبها القانون في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها لان تحرير الفاتورة انما يقصد منه في هذه الحالة غرض خاص لتاجر التجزئة .

(جلسة ٢٨/٥/١٩٥١ طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢١ ق) .

- حظر وقف تنفيذ العقوبات المقررة في قانون التعموين ، مدى سريانه
على العقوبات المقررة في القرارات الصادرة من وزير التعموين :

نصت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التعموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على توقيع
عقوبات الحبس والغرامة في الحدود المبينة بها وبالقيد الواردة فيها
ولم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين ، ثم رخصت لوزير
التعموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة
على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون . وقد صدر
قرار وزير التعموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيقتي وصناعة
الخبز بالاستناد الى هذا المرسوم ، ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام
أصحاب المخبز بامساك سجل مطابق لنموذج معين يثبتون فيه يوميا
البيانات الموضحة به وأوجبت المادة ٣٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩
لسنة ١٩٥٩ فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن
مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . من ثم فإن العقوبات المنصوص
عليها في القرار المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم بوقف
تنفيذها باعتبار هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار
وزير التعموين بالاستناد اليه بناء على التفويض المحدد فيه ، ويكون
الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد
أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

نقض ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ ع ٢ ص ٣٣٥

ونقض ٢/٥/١٩٦٦ الطعن ٣٣٢ س ٣٦ ق ونقض ٣٧٧ س ٢٦
ق جلسة ٩/٥/١٩٦٦ .

- ببيان من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ ونصها المستبدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١١٥٢ - أن التشريع
قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة بقييد حرية من يمارسها وليس القضاء
على حرية التيسارة .

* الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة اليه بمتن القانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١

وبين نصها المستقبل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة للنصين ، ان الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ، أيما كانت الطائفة التي ينتمى إليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الامتناع كيما يكون صاحبه مستأهلاً للمطالبة أن يكون مقصوداً به عرقلة للتموين ، ثم وجد أن هذا التصدد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة لثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبة لم تنسب به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين أن ما أشار اليه الشارع بخاصة وما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القبوة القاهرة لان القانون اوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله . ولان الشارع عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحداها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله وإذا دفع به امام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليه تبرئة الممتنع لان عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ص ٥٨٤) *

وحيث أن المشرع حظر على التاجر أن يتوقف عن نشاطه أو يمتنع عن ممارسة تجارته الا بتصريح ولم يفرض نص المادة ٣ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حالة نقل النشاط من مكان لآخر في ذات البلدة ومن ثم خرج هذا الحصل الاخير عن نطاق المادة سالفه الذكر - فلما كان ذلك وكان الثابت للحكمة أن التائيم لم يتوقف عن ممارسة تجارته بل نقل

نشاطه من محل مديد الى آخر وظل يعمل به وقتها لما أثبت مفتش التموين ومن ثم يكون الاتهام قد أقيم على غير مستند من القانون .
يتعين معه القضاء ببراءته عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج « الجنحة ٤ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة المنقزة جلسة ١٠/١٠/١٩٧٣ » .

وحيث أنه بالنسبة للتوقف عن النشاط ، فيلزم ان يكون قصد المتهم قد انصرف نهائيا الى هجر عمله وتصنيقه وانطدام الرغبة لديه في العودة اليه فاذا ما انعدم هذا القصد وكان التوقف لطاريء مؤقت كمرض النسم بالتاجر أو أصلاحات يعنى اجراءها في محله ، فان الجريمة لا تنهض لانهايار اركانها وهي التوقف وعدم الرغبة في العودة ، فلما كان ذلك وكان الثابت ان المتهم تقدم بطلب لمديرية التموين للاذن له باجزاء بعض اصلاحات ولما لم تتم خلال الاجل تقدم طالبا مد الاجل حتى ١٩٧٣/٢/٢٠ وكان المحضر قد تحرر قبل هذا التاريخ فان المتهم - لما سبق - لا يكون قد قصد الى هجر مهنته وانما توقف لاجل محدود لعذر لديه وتكون التهمة غير متحققة مما يتعين معه القضاء ببراءته عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .
كما ينهض عذرا انقطاع التيار الكهربائي عن مصنع وتهدم بيت النار في مخبز و وفاة تاجر عن امرأة وقصر لا دراية لهم بهذه الاعمال او خشية من مضاعفات تؤدي الى تعطيل كلى الماكينات .

وحيث ان المشرع لم يمنع التجار من التوقف عن النشاط اطلاقا ولكن استلزم ان يكون هذا التوقف بتصريح من مديرية التموين ، فلما كان ذلك وكان الثابت ان المتهم تقدم بطلب للتصريح له بالتوقف عن عمله الا ان مديرية التموين تراخت في البت في هذا الطلب وهو ما يعرض التاجر الاتهم انى ما قد ينال منه بسبب هذا التراخي وخاصة ان المهن التجارية تتطلب السرعة فيما يتصل بها ومن ثم حق للتاجر ان يتوقف عن تجارته اذا انقضى الوقت الذى كان يتعين على مديرية التموين البت في طلبه ولم تفعل مما يتعين معه اعتبار هذا التوقف غير مؤثم وبراءة المتهم .

(الجنحة ١٦ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة بدمرك جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦)

ملحوظة :

يسرى التوقف المؤثم على المصانع والتاجر على حد سواء ويعسدى ايضا على الامتناع عن الاتجار فى اللحوم بغير ترخيص من وزارة التموين وقد نصت المادة الثالثة مكررا من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين » كما تنص الفقرة الثالثة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر المعدلة بقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ على أنه يجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة الثالثة مكررا المعدلة سالف الذكر . والمشرع إذ يحظر على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار وقف العمل في متاجرهم أو الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد . فالزم كافة التجار بصفة خاصة ومطلقا أن ينتظموا في ممارسة تجارتهم ومزاولةها باستمرار سواء كان مرخصا لهم أم غير مرخص لهم بمزاولة تجارتهم ، وسواء كانوا من أصحاب المحال التجارية أم لم يكونوا ، فإذا كان التاجر ذا متجر جاز أعمال الفقرة الثالثة من المادة ٥٦ المعدلة سالف الذكر التي تجيز بالإضافة الى عقوبات الحبس والغرامة إلغاء رخصة المحل كعقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجاري ، فإن كان التاجر الجاني لا يمتلك محلا . فلا محل لأعمال هذه الفقرة لأنها لا تصادف موضوعا .

وان قصد المشرع وما تغياه من تقسيم وتجريم التوقف عن ممارسة التجارة أو الصناعة ، فلم يبتغى المشرع في هذا الصدد التوقف على إطلاقه ، وإنما قصد بمعاقبته الامتناع عن التجارة عن الوجه المعتاد تقييد حرية التجار أيا كانت الطائفة التي ينتمي اليها ، حتى لا يؤثر هذا التوقف على توفير احتياجات الجمهور الأساسية والضرورية من مواد تموينية ، حتى لا ينتشر الغلاء في مصر بأن يصطنعه التجار بطريقة توقفهم عن ممارسة أنشطتهم وحتى لا يكون هذا التوقف أو الامتناع وسيلة غير مشروعة لتحقيق ربح غير مشروع ، الأمر الذي يترتب عليه عرقلة أمور التموين وارتجالها فيضار الاقتصاد المصري . بيد أنه مما لا شك فيه أن الشارع قد تغيا في هذا الصدد التوقف النهائي أو حجر النشاط لمدة طويلة الأمر الذي يتوافر معه القصد الجنائي لدى الجاني وهو ما يتعين ثباته قبله ، أما التوقف بسبب العذر الطارئ كالمرض أو السفر القصير أو الظروف الاجتماعية كحالة وفاة لقريب له التي تعد من القوة القاهرة كأن يقع للتاجر حادثا غير متوقع أو أن يثبت التاجر قيام عذر جدي آخر مبرر لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، فضلا عن

أنه من حق التاجر أن يتوقف عن ممارسة نشاطه نهائيا على أن يثبت العذر الجدى للبرر لهذا للتوقف كان تحل به كارثة أو مرض يقعه أو بلوغ الشيخوخة التي تعجزه عن القيام بأعمال التجارة التي يمارسها أو أن تكون قد أطاحت بتجارته خسارة أصابته فجعلت من المستحيل عليه الاستمرار في ممارستها أو عدم العقار الكائن به المحل فمتى كان العذر مشروعا وجديا أو قهريا خرج التاجر من نطاق دائرتي التجريم والتأثيم .

ويتعين حيال للعذر الجدى أو القهري إذا تقدم التاجر بطلب الى وزارة التموين الترخيص له بالتوقف أن تجيبه حماية له وللمجتمع أن افقحت الى سلامة ما طلبه ، فان مثل بين يدي القضاء ودفع بذلك تعين النظر في طلبه والاستجابة اليه بعد التأكد من صحته وتبرئة التاجر لتوافر مبررات البراءة حينئذ .

حكم محكمة أمن الدولة بجلستها المنعقدة في ٢١/١٢/٨١ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ العطارين .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة .

حيث ان النيابة العامة اسندت الى المتهم أنه في يوم ٢٧/١١/٨١ بدائرة العطارين .

١ - اشترى لغير استعماله الشخصى (السجائر المضبوطة) بقصد اعادة بيعها وشرع في نقل السجائر المضبوطة خارج محافظة الاسكندرية وطلبت عقابه طبقا لمواد الاتهام بالمواد ١/١ - هو ٢ مكرر و ٥٧ من مرسوم بقى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقى ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١ و ٣ من قرار التموين ١٥٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار ١٦ لسنة ١٩٥٧ والجدول الملحق به والمادتين ٤٥ و ٤٧ عقوبات .

وحيث ان الواقعة تخلص ابلغ به الشرطى السرى السعيد شحاته فرجه من أنه أثناء مروره بداخل قطار كفر الشيخ اشتبه في المتهم وهو جالس على احد مقاعد عربة القطار وعلى الرف فوجد كرتونة وحقيبة من الجند فسأله عن محتويات الحقيبة ارتبك فقام بالقبض عليه وتم تحرير المحضر ولدى مثوله امام النيابة ردد مضمون ما ابلغ به وبسؤاله عن سبب الاشتباه اجاب بأنه شك في الحقيبة .

ولدى مثول المتهم أمام النيابة أنكر ما نسب إليه وقرر بأن الحقيقية والكرتونة كانتا موجودتين على الرف الذي يجلس بالمقعد أسفله وطلب المبلغ منه أن ينزلها إليها وطلب البطاقة واضطجبه إلى حيث تم تحرير الحضر وأضاف بأن الحقيقية مدون عليها اسم شخص آخر غير اسم المتهم وأنكر صلته بالمضبوطات ولدى المحاكمة حضر وأنكر التهمة ثم قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم .

وحيث أن الواقعة على النحو الوارد بمحضر الضبط محل شك حيث إن المتهم كان يجلس داخل عربة القطار ضمن مجموعة الركاب ولم يوضح المبلغ الأسباب التي من أجلها اشتبه في المتهم واكتفى عند سؤاله عن ذلك بتحقيقات النيابة بأنه شك في الحقيقة ولم يذكر الأسباب الجدية التي دعت به إلى الشك في المتهم ومن ثم والخالة هذه فإن الواقعة محل شك كبير الأمر الذي ترى معه المحكمة القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

حكم محكمة أمن الدولة بالإسكندرية :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة

وحيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين أنهم في شهر ٠٠٠ سنة ١٩٨١ بدائرة قسم العطارين أرسلوا لخطار غير سليم عن حركة جديد التسليح والزجاج وطلبت عقابهم طبقاً لمواد الاتهام ١/١ - هـ من ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل والمقتين ١ و ٣ من قرار التموين ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ والجدول المرفق .

وحيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته مفتش التموين في محضره المؤرخ ١٩٨١/٧/٢٠ من أنه بناء على كتاب إدارة التخطيط والمتابعة والاحصاء بمديرية التموين والتجارة الداخلية لاتخاذ اللازم ضد المسئول عن الاخطارات عن الشركة العامة للإنشاءات زولان ورد الاخطار الخاص بالشركة عن شهر مايو ١٩٨١ وبه خطأ في رصيد آخر شهر مايو ١٩٨١ وبالتوجه إلى مقر الشركة لم نجد المسئول وقرر المحضر وثبت في المحضر المؤرخ ١٩٨١/٨/٢٦ أن المتهمين هم المسئولين عن الاخطار لم يسأل أيًا منهم في المحضر .

ولدى المحاكمة حضر المتهمون وأنكروا ما نسبوا اليهم وقدموا صورة
كشف الاخطار وقدروا بأن ما حدث كان خطأ مادي غير مقصود وقد تم
تصحيحه وقدموا شهادة من مديرية التموين والتجارة الداخلية تفيد أن
الاخطار ورد بعد تلافى الاخطاء ثم قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم .

وحيث أن الواقعة على النحو الذي سطره مفتش التموين مجهلة حيث
لم يحقق الواقعة ليتعرف على أسباب الاخطار ولم يتم سؤال أى
منهم حضر المتهمين أنكر ما نسب اليهم وقرروا بأن ذلك يرجع الى خطأ
مادي في الاخطار تم تصحيحه وقدموا شهادة من مديرية التموين والتجارة
الداخلية تفيد أنه تم تصحيح الخطأ الأمر الذي ينتفى معه القصد
الجنائي لدى المتهمين ويتعين معه القضاء ببراءتهم مما أسند اليهم عملاً
بالمادة ٣٠٤ ج .

فقرته الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند اليهم (١) .

- حكم محكمة أمن الدولة بالاسكندرية بجلستها المنعقدة ١٩٨٠/١١/٤
في الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ جنح أمن دولة جمرک .

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق .

من حيث أن النيابة أسندت الى المتهمين انهما في يوم ١٩٨٠/٤/١٦
بدائرة قسم الجمرک - تصرف في حصة تموينية « لحوم توزع وفقا بالبطاقات
على غير الوجه المقرر - وطلبت عقابهما بالمادتين ٧ ، ١٠ من الأمر العسكري
د لسنة ١٩٧٣ وحيث أنه محصل الواقعة أنه بناء على شكوى من ...
قام محرر المحضر بناء على تكليف مراقبة التموين بالانتقال الى محل
المتهم الثاني الذي يديره المتهم الأول - جزار تعاوني - اذ كان الأخير يقوم
بعملية البيع للجمهور فقام محرر المحضر بوزن اللحوم الموجودة بالمحل
ونبين وجود عجز بها يزن ٦١ كيلو جرام وبسؤال مدير المحل رفض الاعتراف
بأى شيء وأنكر ما نسب اليه .

وحيث أنه بسؤال المتهم الأول بمحضرى الشرطة والنيابة انكر
ما نسب اليه وقرر أن محرر المحضر رفض القيام بوزن اللحوم المعتادة

(١) منشور بالدليل في التموين للاستاذ مصطفى تيرانه .

والتي كان يقوم بالبيع منها للجمهور وأن اللحوم ما زالت بالمحل المفلق
وطالب إعادة وزنها وبسؤال المتهم الثاني قرر أنه لم يكن متواجداً بالمحل
لصابته في قدمه وطالب إعادة وزن اللحوم المضبوطة .

وحيث أن النيابة العامة كلفت لجنة بمديرية التموين لجسد كميات
للحوم الموجودة بمحل المتهمين ، ونفاذاً لهذا الأمر قامت اللجنة المذكورة
بالإتجاز وتبين لها مطابقة الرصيد وعدم عجز حسبما هو ثابت
بمذكرتها المؤرخة ١٩٨٠/٤/٢١ .

وحيث أن المحكمة استدعت محرر المحضر وناقشته فيما سطره بمحضر
الضبط فقرر بمضمون ما قرره بالمحضر وأضاف أنه قام بحساب كمية
العجز من اللحوم الشفافة عملاً بالتعليمات الخاصة . وبالجملية الختامية
قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم وخرجت بمذكرات في أجل حددته فقدم
المتهم حافظة مستندات طويت على سجل زيارات مفتشى التموين للمحل
ومذكرة بدفاعة ضمنها أنه على افتراض وجود عجز فإن هناك فارق كبير
في اللحوم نتيجة الزيادة الطفيفة في الأوزان فضلاً عن أن نسبة العظام
باللحوم تساوي ٢٥٪ منها وليست ٢٠٪ حسبما قرر محرره وقرر نتيجة
إعادة الوزن أعدم الدليل على الاتهام المنسوب للمتهمين وطالب ببراءتهما
من التهمة المنسوبة إليهما (١) .

وحيث أنه لما كان ما تقدم وكان يجب أن يكون اقتناع القاضي
الجنائي مستمد من إجراء صحيح ، وكان يجب أن يكون اقتناع القاضي
مبنياً على أدلة مستساغة عقلاً فهو وإن كان حراً في اختياره لما يكون
به عقيدته بما يطمئن إليه منها في حكمه إلا أن ذلك مشروط بأن يكون
استنتاج القاضي لحقيقة الواقعة وما كشف عنها من أدلة لا يخرج من
مقتضيات العقل والمنطق فاستخلص للحقائق القانونية لا يلزم أن يكون
مبنياً على أدلة صريحة أو مباشرة وأنه يمكن للمحكمة الوصول إلى تكوين
عقيدتها من جماع الأدلة المطروحة إلا أن ذلك لا بد أن يكون في إطار
ما يقتضيه العقل والتسلسل المنطقي للأمور .

قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض
ر د . مأمون محمد سلامة ص ٨٥٨ وما بعدها) ولما كان ما تقدم وكان
الثابت بالأوزان لدى إعادة وزن اللحوم المضبوطة بالمحل مطابقتها للرصيد
الدفترى دون عجز ، سيما وأن محرر المحضر قد قرر احتساب العظام
بما قيمته ٢٠٪ من اللحوم المضبوطة بدعوى تعليمات لم يقدمها للمحكمة

(١) منشور بالمربع السابق .

وكانت نتيجة إعادة الوزن لا تستقيم مع الثابت بمحضر الضبط وتستقيم مع دفاع المتهمين ويشكك المحكمة في عملية الوزن الأولى ، ولما كان الشك يفسر في مصلحة المتهمين للذين أبدوا دفاعا تقبله المحكمة وتطمئن إليه فمن ثم يحاط بالشك فتتقضى المحكمة على أساسه ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج ١ .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما بلا مصاريف (١) .

وحكم محكمة أمن الدولة بالاسكندرية في قضية النيابة العامة ١٠ لسنة ١٩٨٠ العامرية .

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق

حيث أن النيابة العامة أسندت الى المتهمين أنه في يوم ١٩٨٠/١/١١ بدائرة قسم العامرية (١) توقف عن ممارسة نشاطه المعتاد دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

(٢) لم يعلن عن أسعار الخبز .

وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١/٥ ، ٣ مكرر ، ٥٦ ، ٥٧ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين ١٣٨ ، ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ وقرارات التموين والقرار التموييني ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .

وحيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته محرر المحضر بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٨٠/١/١١ من أنه وجد مخبز شامي مفتوحا وبدخوله تبين له أنه متوقفا عن انتاج الخبز الشامي وكان ذلك في الساعة ١٥ر١٠ ص ثم عاود المرور في الساعة ١١ ص ثم الساعة ١٣ر٠ م فتبين له أنه مازال متوقفا عن الانتاج ولدى المحاكمة حضر المتهم وأنكر التهمة والتمس الحاضر معه البراءة .

وحيث أنه لتأثيم واقعة التوقف عن النشاط يجب أن يكون تصد

(١) منشور بالمرجع السابق ص ٢٧٦ .

المتهم قد انتصرَفَ تَهْنِئَاتِيَا إِلَى حَجَرَةِ عَمَلِهِ وَتَضَمُّنِيَةٍ وَأَعْنَادَامِ الرِّغْبَةِ فِي
لَا مَوَدَّةَ إِلَى عَمَلِهِ .

• نَقَضَ جُنَائِي ١٩٧١/١٠/٢١ • للضمن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٢ ق •
عدد ثالث - قاعدة ١٤١ ص ٥٨٤ ، ولما كان ذلك وكان الثابت من سجل
حركة الدقيق وسجل المرور أن المتهم يمارس نشاطه حتى الآن وليس بأوران
للدعوى ثمة دليل ينال من ذلك سوى المساينة التي تمت وهي لا تكفي
بذاتها لاثبات التوقف عن مزاولة النشاط كما هو معروف في القانون
ومن ثم تكون هذه الواقعة قد اُفتقدت الى أساس تجريمها ويتعين القضاء
بالبراءة عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية •

وحيث أنه بالنسبة للتهمة الثانية فإن المحكمة تطمئن الى ما حواه
محضر الضبط وهي ثابتة ثبوتاً كافياً في حق المتهم ولم يدفعها بدفاع
مانع ومقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام •

فلهذه الأسباب

• حكمة المحكمة حضورياً ببراءة المتهم بما نسب اليه (١) •

الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرراً من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المضافة بمقتضى
القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها للوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة
١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن
الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد
حرية من يمارسها من التجار ايما ما كانت الطائفة التي ينتمي اليها
- والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر في صحيح القانون - وذلك
توفيرا للاحتياجات الاساسية للجمهور من الاحتياجات التموينية ومحاربة
الغلاء المضطجع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة
مما يعرقل التمويل ، وأن الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة
وانما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وقد كان يستلزم في
الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة
التمويل ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة
اثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبة لم تند به ذرائع من اراد مخالفة
القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن أثبت

(١) منشور بالرجع السابق .

التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعمامة من الاعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن الثانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد احداها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم ، وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته يتغير عليها قبوله وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى اذا صح لديها قيامه يوجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب . ولما كان الطاعن قد رفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزاوله التجارة لأن العمولة التى يقتضيها من تجارته لا تفى بمصروفاته وأنه لم يتوقف تحقيقا لكسب مادى ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن الى دلالة دفاعه .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتجهيد الأرباج أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويماقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو باحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية (فلا يقضى ببراءته) وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه ، نقض ١٩٦٦/٣/١٤ طعن ٢١٠٥ سنة ٣٥ ق ونقض ١٩٦٧/١/٢ طعن ١٧٥١ سنة ٣٦ ق ونقض ١٩٧٢/٢/٢٠ طعن ١٩٤٩ سنة ٤١ ق .

اذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكامه ، فقد سوى فى نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بادارته بالفعل ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن فى طعنه من انحسار الإدارة عنه بنص العقد ما دامت ثابتة له بحكم الواقع الذى لم يجحده . نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ طعن ١١٩٦ سنة ٣٨ ق .

• لن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين اذ نص في المادة ٥٧ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكامه ، فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الادارة للشخص حتى تصبح مساعلة بصرف النظر عن الاساس القانوني لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض ، مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديرا - متى التقى في جانبه القيام بادارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة واذ كان ذلك • وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده - وقد كان مدير للمحل لا مالكا له - قد انقطع بالكلية عن الاشراف عليه قبل الواقعة بأربعة أشهر ولم تعيد له صلة بادارته • وبذا ينتفى قيامه بادارة المحل أو الاشراف عليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءته يكون متفقاً وصحيح القانون •
نقض ١٩٧٠/١/٢٦ طعن ١٨٩٨ سنة ٣٩ ق •

احكام نقض حديثة لم تنشر بعد :

الطعن رقم ٥٠١٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ لم ينشر بعد •

الوقائع

لتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية للجنة رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٩ لدى بانه في يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم الدقي - محافظة الجيزة :

(١) تصرف في الحصة التموينية المبينة بالمحضر لغير المستهلك في الحدود المخصصة له •

(٢) توقف عن ممارسة نشاطه بدون ترخيص من الجهة المختصة •
طلبت عقابه وفقاً لأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ والقرارات أرقام ٢١٦ ، ١٨٧ ، ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ و ٧٠ لسنة ١٩٦٧ •

ومحكمة جنح الجيزة المستعجلة قضت حضورياً في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩ عملاً بمواد الاتهام ببراءة التهم من التهمة الاولى وحبسها ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه عن التهمة الثانية الكفالة عشرة جنيهات لايقف التنفيذ •

فاستأنف المحكوم عليه - وقيد استئنافه برقم ٨٥ لسنة ١٩٨٠ •

ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ٥ من أبريل سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ / ٠٠٠٠ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٨ من أبريل سنة ١٩٨٠ . وقدمت أسباب الطعن في أول مايو سنة ١٩٨٠ موقعا عليها من الأستاذ / ٠٠٠٠٠٠ المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة ..

من حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التوقف عن الاتجار على الوجه المعتاد بدون إذن قد شابه قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع ذلك بأنه اتخذ من مجرد غلق المتجر دليلا على ثبوت الاتهام ولم يمحس دفاعه أنه أغلق محله بسبب عدم وجود دقيق وهو دفاع مدلول عليه بما قدمه من مستندات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في اثبات الجريمة على قوله « لما عن التهمة الثانية وهي توقف التهم عن ممارسة نشاطه دون ترخيص من الجهة المختصة » فالثابت من محضر الضبط أن محرر المحضر قام بالمرور أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ / ٤ / ١٩٧٩ ، ٥ / ٧ / ١٩٧٩ فوجد محل التهم مغلق بصفة مستمرة .. الأمر الذي يجعل الاتهام الثاني المسند ثابت في حقه ، « لما كان ذلك وكانت المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إضافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التعمين بقرار منه قاصدا بذلك عرقلة التعمين » وكان هذا النص قد أصبح بمقتضى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على النحو الآتي « يحظر على أصحاب المصانع والتجار اللذين ينتجون

أو يتجرون في السلع التموينية التي صدر بتفويضها قرار من وزير التموين أو يفتقروا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل أما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأي عذر آخر يقبله وزير التموين ويفصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في حالة انرفض مسبقا فإذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا ، وكان البين من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن انشراح قصد من تجريم الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومخاربة الغلاء البسيط ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة ، وأن الشراح لم يقصد القضاء على حرية التجارة إنما قصد إلى تحقيق غايات مشروعة من تقييدها وأنه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ثم وجد أن هذا القصد يقع على عائق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبة لم تسند به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب أن يثبت التاجر قيام العذر الجدي أو الجبر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد . وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين أن ما أشار إليه انشراح بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولأن الشراح عبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو البررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أحداً بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التأثيم . وإذا دفع بذيام العذر أمام محكمة الموضوع تعين عليها تمحيصه حتى إذا صح لنيتها قيامه تعين تبرئة المتهم لأن عمله يكون قد توافر له الجبر الذي يجعله خارج دائرة التجريم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دنع أمام محكمة الموضوع بأنه لم تصرف له حصة الدقيق ، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تفتن له وتحققه بطوعاً إلى غاية الأمر أنه لما لذلك من أثر في ثبوت الاتهام أو انتثائه ، أما وقد أغفلت التعرض له فإن حكمها يكون مشوباً بالقصر مما يوجب نقضه والاعادة . .

فلهذه الأسباب:

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة الجيزة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى ...

جريمة التوصل الى بدون حق الى تقرير حصة في توزيع مواد تموينية ، وعدم مطابقة رصيد المواد التموينية للواقع - ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل - خلو الحكم في بيان الوقائع المستوجبة للعقوبة - عدم ايراد أدلة الثبوت التي عول عليها - قصور - أساس ذلك :-

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى ، والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن ، على قوله : أن التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتها كافيا مما ضمنه محضر الضبط الواقع ، وحيث أن المتهم لم يدفع التهمة عن نفسه بدفاع مقبول ، فإنه يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٢٠٤/٢ ج لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصتها المحكمة فيها ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان قاصرا . وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد اكتفى في بيان الوقائع والتدليل عليها بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ودون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه وإعادة .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٤ - الطعن ٢٢٤٠ لسنة ٥٤ ق)

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : حيث أن الواقعة تخص فيما أثبتته محرر المحضر في محضره المؤرخ ٢٢/٧/١٩٨٠ من أن المتهم لم ينتظم في القيد بالسجل الخاص بالقرارات التموينية . وحيث أن التهمة ثابتة قبل التهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة لدفع التهمة عن نفسه بثمة دفاع ويتعين لذلك عقابه بمواد الاتهام ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة

بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الأحكام الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وبها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يبيح هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في انتسببب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٠/٣٠/١٩٨٤ - الطعن ٣٩٢٩ لسنة ٥٤ ق)

وحيث ان للبين من مطالعة الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد المطعون ضده بوصف انه في يوم ١٧/١٠/١٩٨٠ اشترى لغير استعماله الشخصي ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومحكمة اول درجة عاقبته عن هذه التهمة بتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، ومحكمة ثانيا درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة بجعلها خمسين جنيا ، وتأيينه فيما عدا ذلك ، وقد استند هذا الحكم قضائه بالادانة الى ذات الاسباب التي استند اليها الحكم الابتدائي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكررا «ب» من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ انخاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التي دين بها المطعون ضده « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، وكان الحكم الابتدائي قد اختار عقوبة الغرامة والتزم في تقديره لها الحد الأدنى المقرر قانونا وهو مائة جنيه ، فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بها عن ذلك الحد بجعلها خمسين جنيا يكون تد خالف القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطا الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة ، فانه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ - تصحيح الخطا والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف .

(نقض ٢٥/١٢/١٩٨٤ - الطعن ٣٢٤٠ لسنة ٤٥ ق)

وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - تنص في فقرتها الأخيرة على أنه : يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون ، كما تنص في فقرتها الرابعة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة في الفقرة الأولى منها - لما كان ذلك وكان وزير التموين والتجارة الداخلية - في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا بتوريد كميات من محصول موسم سنة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ونص في مادته التاسعة المؤتممة للجريمة التي دين المطعون ضده بها على أنه : يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها خمسة وستون جنيها عن طن الارز الشعير الذي يقصر في توريده وبحد أقصى خمسمائة جنيه وبالتسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليما عن كل كيلو جرام لم يتم توريده وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها ، فان هذه الغرامة انما يرد عليها نفس القيد العام الوارد بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الامر بايقاف تنفيذها باعتبار هذا القيد وردت في التشريع الذي خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ أمر بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ابتدائيا قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما أمر به من ايقاف تنفيذ العقوبة .

(نقض ٢٢/٤/١٩٨٥ - الطعن ٥٣٥٢ لسنة ٥٤ ق)

الحكم في الطعن ٥١٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٥ لم يفتش بعد .

اتهمت النيابة العامة كل من الطاعن وآخرين في قضية الجشع رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨١ للشرابية بانهم في يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨١ بدائرة قسم الشراعية محافظة القاهرة : الاول والثاني : تصرفا في حصة تزيينية (لحوم) على غير الوجه المقرر .

ثانيا : المتهم الثالث : لسترى لغير استعماله الشخصى ويقصد اعادة البيع الحصة التموينية المشار اليها .

وطالب عقابهم بالمواد ١٤ ، ٢٦ من القرار ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣ مكرر ب فقرة ٤٥١ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة جناح أمن الدولة بالقاهرة قضت حضوريا للاول - الطاعن - والثانى وحضوريا اعتباريا و الثالث فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨١ بحبس كل من المتهمين سنة وكفالة عشرون جنيا نكل وتغريم كل منهم خمسمائة جنيهها والمصاريف .

فاستأنفا المحكوم عليهم وقيد استئنافهم برقم ٦٣٦ سنة ١٩٨٢ .

ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا فى ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للاول - الطاعن - والغاء وتعديل بتغريم المتهم الثانى والثالث كل منهما خمسمائة جنيه وتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه - الطاعن - فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٧ من فبراير سنة ١٩٨٢ وقدمت أسباب الطعن فى ١٦ من مارس سنة ١٩٨٢ مرقعا عليها من الاستاذ المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمخضر الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة قانونا .

تابع الطعن رقم ٥١٧٩ لسنة ٥٤ ق .

وحيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التصرف فى حصص تموينية على غير الوجه المقرر فانونا قد شابته قصور فى التسبيب وذلك انه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مضمون الادلة على صحة الاتهام المسند اليه - مما يعيبه وجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أنه يعد أن أورد وصف التهمة المسندة إلى الطاعن أثبت إنكاره له واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول - وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهمين (الطاعن و متهمين آخرين) على نحو ما هو واضح بمحضر الضبط وتحقيقات النيابة إذ بان أن المتهمين الأول - الطاعن - والثاني قد تصرفا في الحصة تمويينية المينة بالاوراق على غير الوجه المقرر قانونا . . . ولم يقدم أى من المتهمين ما يزعزع ثقة المحكمة من وقوع الفعل بالصورة التي انتهت إليه النيابة العامة وهو ما يتعين معه أعمال مواد الاتهام الخ وإضاف الحكم المطعون فيه قوله - أن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول - الطاعن - من واقع اوراق الضبط واستلامه لمبلغ ثمانية جنيهاً مقابل ثمانية كيلو من اللحوم المسعرة جبرياً بمبلغ ثمانية وستين قرشاً للكيلو دون اتخاذ الاجراءات القانونية بالبيع بموجب البونات ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله جدير بتأييده للأسباب التي بنى عليها . . . ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة وبيان مؤداها بطريقة واضحة فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه في بيان واف يكشف عن مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الادلة واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط وتحقيقات النيابة دون النيابة بسرد مضمونها ووجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فان ذلك لا يكفي لتحقيق الغاية التي تغياها الشارع من تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صار اثباتها في الحكم - مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة - بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

فنهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى .

أمين السر

نائب رئيس المحكمة

القيود والأوصاف الخاصة بحبس السلع عن التداول :

يراجع القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ للسابق ايراده

- جنحة بالمادتين ١ ، ٢/١ من قرار التموين رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥
والمادة ١/١ ، هـ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو تاجر تجزئة حائز لسلعة (احدى السلع المبينة بالجدول المرقق) حبسها عن التداول عن طريق اخفائها أو عدم طرحها في الاسواق .
- وهو تاجر تجزئة حائز لسلعة (نوع السلعة) حبسها عن التداول بان اتفق مع غيره على سحبها من المناطق المخصصة لتداولها .

- وهو تاجر تجزئة حائز لسلعة (نوع السلعة) حبسها عن التداول بان علق بيعها على شرط مخالف للعرف التجاري .

- وهو تاجر تجزئة تلاعب بالتدابير الخاصة بنظام التعامل في اسواق الجملة للحبوب والخضر والفاكهة .

العقوبة : الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .
- وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

- جنحة بالمادتين ١ ، ٢/٢ من قرار التموين رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥
والمادة ١/١ ، هـ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو تاجر جملة حبس أحد السلع التموينية (نوع السلعة) عن التداول وذلك عن طريق اخفائها أو عدم طرحها في الاسواق - أو الاتفاق على سحبها من المناطق المخصصة لتداولها أو تعليق بيعها على شروط مخالفة للعرف التجاري .

- وهو تاجر جملة تلاعب بالتدابير الخاصة بنظام التعامل في اسواق الجملة للحبوب والخضر والفاكهة .

العقوبة : الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة خمسمائة جنيه .

- وفي جميع الاحوال تضبط للكمية موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

هذا وقد اصدر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام الامر رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية ونورد هذا الامر لاهميته .

**أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام
رقم ١ لسنة ١٩٨٢**

**بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات
عن بيع المواد التموينية للمستهلكين (١)**

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام
بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .
وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان
حالة الطوارئ ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس
مجلس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام وتفويضه في اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع
من الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين
سواء باخفائها أو التلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض
الاشخاص دون غيرهم .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٢
(١٤ يناير سنة ١٩٨٢) .

د* فؤاد محيي الدين

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣ في ١٩٨٢/١/٢١ .

القيود والاصناف الخاصة بالامر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨٢ الصادر
من نائب الحاكم العسكري العام ؛

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ من الامر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨٢
الصادر من نائب الحاكم العسكري العام و ١ ، ٢/١ من قرار التموين
رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ .

وهو من الموزعين أو للعاملين في المحلات امتنع أو اخفى أو تلاعب -
في بيع المواد التموينية للمستهلكين .

العقوبة :

للحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

احكام نقض حديثة :

الحكم في الطعن رقم ٦٣٢٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٩
لم ينشر بعد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩
للعجوزة بأنه في يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم العجوزة :
محافظة الجيزة :

- حبس عن التداول إحدى السلع (صابون) عن طريق اخفائها .
وطالبت عقابه بالمواد ١ ، ٢/١ من القرار ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ والجنود
المحق .

ومحكمة جناح العجوزة قضت حضوريا في ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ عملا
بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه
والمصادرة وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ .

فاستأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ٦٦٧٢ لسنة ١٩٧٩ .

ومحكمة الجيزة الابتدائية (ببيتة استئنافية) قضت حضوريا في
١٢ من يناير سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٦ من يناير سنة ١٩٨٠ وقدمت أسباب الطعن في ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٠ موقعا عليها من الاستاذ

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانوننا .

حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة حبس سلعة (صابون حمام) عن التداول قد شابه اخلال بحق الدفاع ذلك بانه التفت عن دفاع الطاعن بعدم صحة ما أثبتته محرر المحضر بمحضره من ان الصابون ضبط بمخزن داخل المحل لأن محله ليس به مخزن طبقا للرسم الهندسي الذي قدمه للمحكمة . وان ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة مما أثبت بمحضر ضبط الواقعة ومن اعتراف الطاعن بهذا المحضر بانه تسلم الصابون في اليوم السابق على تاريخ الواقعة وانه كان ينوي بيعه للمستهلكين ليلا منعاً للتزاحم وهي أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر ان للمحكمة ان تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجزيها مأمور الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما دامت مطروحة للبحث امامها بالجلسة . كما ان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لان الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذ بها ، ولما كان ما يثيره الطاعن من عدم وجود مخزن بمحله لم يقصد به سوى اشارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت اليها المحكمة فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد صراحة على هذه الجزئية اذ ان في قضائه بادانة الطاعن للدلالة الساتعة التي أوردتها ما يفيد ضمنا انه اخرج ذلك الدفاع ولم يرفيه ما يغير عقيدته التي خلص اليها . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

فلهذه الأساليب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

القيود والأوصاف الخاصة بالمخازن والجرائم المتعلقة بها

أولاً - جنحة بالمواد ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ،
١ ، ٢ من قرار التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ .

- وهو صاحب محل (جمعة أو تجزئة) لم يعلن في مكان ظاهر بمحله
عن مخزنه وعنوانه والسلع المودعة به .

- لم يعلن في مكان ظاهر بمحله عن بيان السلع المودعة لحسابه
بمخازن الآخرين .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة
جنيئات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ثانياً - جنحة بالمواد ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
١ ، ٢ من قرار وزير التموين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرارين رقمي
٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، ٤ لسنة ١٩٦٩ .

- وهو تاجر (تجزئة) لم يعرض للبيع بمحله وحدات من السلع
باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخزنه أو الموزعة لحسابه بمخازن
آخرين .

العقوبة :

الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنييه إلى
خمسائة جنييه .

تعليقات وأحكام :

- وقف تنفيذ العقوبة في الجرائم التموينية المنصوص عليها في
القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ غير جائز لإسريان القيد العام الوارد في
المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم

بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ باعتبارها قاعدة وريت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم يجب عدم الخروج عليه في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة سالفة الذكر . على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة بل هو قيد للعقوبة يجب دائما أن يوقع على أساسه تحقيقا لمراد الشارع وما تغياه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقا للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له .

(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٧٠/١/١٢) .

الفصل الثالث

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير
الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .
وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس
الوزراء .

وسمنا ما هو آت

مادة ١ - يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة
المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف هذه
اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

مادة ٢ - تقوم اللجنة بتعيين أقصى الاسعار للأصناف الغذائية المبينة
بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف
أو بالاضافة ويعلن المحافظ أو المدير جدول الاسعار التى تعينها اللجنة مساء
يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من
المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الاسعار مؤزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل
أو بعض الأصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الاسبوع الذى
وضعت له وفى دائرة المحافظة أو الخيرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد اعلان
الاسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة ٣ - تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا برئاسته تختص بما يأتي :

١ - وضع أساس تعيين الاسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى .

٢ - النظر في الشكاوى التي تقدم عن جداول الاسعار التي تضمها للجان المذكورة .

٣ - مراقبة حركة الاسعار .

٤ - اقتراح ما يؤدي الى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى :

١ - للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى انبعا تباع بأرباح تجاوز الحد المأثوف .

٢ - تحديد اسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم أو المقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذي تفرضه هذه المحال على ما يرتادها .

٣ - تحديد أجور الصرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح .

مادة ٤ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ومنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٠٣ في ١٨/٥/١٩٥٩) .

استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة بتحديد أقصى الاسعار لمنتجات الصناعة دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد .

مادة ٥ - يجوز لوزير الصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

أولا : فرض القيود على استهلاك المواد الغذائية في الفنادق

والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيره من اماكن
العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

ثانيا : تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تمليكها أو حيازتها من
أية سلع أو مادة .

ثالثا : الزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من
أية سلعة أو مادة الى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على
أعضائها .

رابعا : تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد
الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

١ - أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات
والبوفيهات وغيره اماكن المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات
والمشروبات باعلان أسعار بيعها فى هذه الاماكن ومقابل الدخول فيها .

٢ - أصحاب الغرف فى الفنادق والبنسيونات المفروشة وما يماثلها
من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح باعلان أجور الغرف .

٣ - تجار التجزئة والبيع الجائلين باعلان أسعار ما يعرضونه
للبيع .

مادة ٧ - يجوز لوزير التجارة والصناعة بأن يكلف أصحاب المصانع
والتاجر بتقديم بيانات عن تكاليف انتاج أو استيراد أية سلعة من المنتج
التى يعينها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة
أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التى ينتجونها
أو يستوردونها .

مادة ٨ - تسرى جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع
التى يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات
أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مادة ٩ - (معدلة بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢) (١) .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ،
(١) نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

كل من باع سعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر و بربح أو غرض على المشتري شراء سعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر بخلاف المعروف للتجارة .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسعة من السلع التي تدعمها الدولة ويحدد وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والاقصى ، فاذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لاحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وعرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تجاوز ألفي جنيه ، وتعتبر جرائم مماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذه المادة والجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون للتموين أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة بمصادرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .

ويعاقب بالعقوبات عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة على مخالفة تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .

ويعاقب بالعقوبات عليها في الذرة الاولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة (٥) من هذا القانون ويجوز أو ينص في تلك القرارات على عقوبات اقل .

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧) .

- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :
- ١ - من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلا للدخول أكثر من المقرر .
 - ٢ - من أجر غرفة أو عرضها للتأجير بايجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(أ) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعيرة .

(ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقا للبند (أ) من المادة الرابعة ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافر الشرطان الآتيان :

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بياناً باسم تجارى وهمى أو مزور .

٢ - اذا لم يقدم الدليل على أن المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة اننى حصل عليها البائع .

مادة ١١ مكرر - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يجوز لوزير التموين أن يصدر قراراً مسبباً بخلق إخلال إدارياً لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المادة ٩ ، ١٠ ، من هذا القانون من حصته في السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك حين صور حكم في التهم المنسوبة الى المخالف .

ويجب على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بناء على طلب وزير التموين قسح أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١١ مكرر (أ) - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

إذا ترتب على إغلاق المنشأة بسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين أن يعين مندوباً لإدارة المنشأة خلال فترة الإغلاق وتطبق في هذه الحالة الأحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً من يشتري بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ويعفى المشتري من العقوبة اذا ابلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - (معدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والاجور مقابل الدخول .

٢ - كل من خالف أحكام قرارات التي تصدر استنادا الى المادة (٧) .

٣ - من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة وفي حالة العود تضاعف العقوبات في حديها الأدنى والأقصى .

مادة ١٢ - مكرر (مضافة بالفانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

على أصحاب المحال من أرباب الحرف وبن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور أن يعلنوا بمكان ظاهر بمحالهم وبخط واضح عن الأعمال التي يؤدونها والخدمات التي يقدمونها والجعل المحدد مقابل كل عمل وكل حرفة وعليهم الالتزام بتقاضى الجعل المحدد المعلن ويعاقب كل مخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

مادة ١٥ - يكون صاحب المحل مسئولًا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ ، ١٣ .

مادة ١٦ - تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة هذا المرسوم بقانون طبقًا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك مدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأي طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة

لا تجاوز عشرين جنيتها ، فان كان للفاعل هو اتخذ المسئولين عن ادارة المحل او احد عماله يعاقب عليه بالحبس مدة لا تجاوز سنة .

مادة ١٧ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه ضفة رجال الضبط القضائي والقرارات المنفذة له ويكون لهم ولرجال انضبط القضائي في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع او بيع او تخزين المواد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون او القرارات الصادرة تنفيذا له وطلب فحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير ، والاوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الاحكام .

كما يجوز لهم تفتيش اى مكان يشتبه في التخزين فيه .

على أنه اذا كان المكان مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على اذن من النيابة العمومية . او التقاضى بحسب الاحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من يحول فون دخول الموظفين المذكورين او رجال الضبط او يمتنع عن تقديم الدفاتر او غيرها او يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ١٨ - كل شخص مكلف بتنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون ممن اشير اليهم في المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الاخيرة .

مادة ١٩ - مع عدم الاخلال بنائية عقوبة أشد نص عليها قانون العقوبات او اى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون ممن اشير اليهم في المادة ١٧ اذا تعمد اهمال المراقبة او اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ - (معدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يفصل على وجه السرعة في الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له . وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالاحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو السجن والغرامة خلال سبعة ايام من تاريخ صدورها لاتخاذ ما يراه من اجراءات طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٢٠ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤) .

لوزير التموين ان يصرف مكافاة مالية لكل شخص سواء اكان من موظفي الحكومة او من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون المكافاة بنسبة لا تجاوز ٥٠٪ من قيمة الاشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضا ان يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو يسهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الاحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزاء من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفي حالة تعدد الاشخاص المشار اليهم توزع المكافاة بينهم كل بنسبة مجهوده .

مادة ٢١ - يبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٨ ويستمر العمل بالقرارات التي صدرت استنادا الى احكامه فيما لا يتعارض مع هذا المرسوم .

مادة ٢٢ - على وزير التجارة والصناعة والداخلية والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر في اول ذي الحجة ١٣٦٩ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠) .

الجدول الملحق

بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

تنفيذا للمادة الثانية

١٩٥٠ - الغلال والحبوب - تتاوى الحبوب - الارز ورجيع الكون الدقيق ومشتقاته - الخبز - السكر - الملح - الزيوت - الكسب - المواد البترولية - الكحول (السبيرتو) - الاسمنت - الطوب - الادوية والعقاقير المستوردة - (واللحوم حذفت بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤) - الاكياس والزكائب النشا بالقرار ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ ثم حذفت بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ - القصدير (مضاف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٥٠ ثم حذف بالقرار ٥٧١ لسنة ١٩٥٠) القطن - الاشموني والزاجوراه والجيزة (٣٠) المحلوج (والشعر) من رتبة جودفير الى رتبة فليو جودفير جود (مضاف بالقرار

٥٤٢ لسنة ١٩٥٠ (١٩٥١) الاستنبارين (مضاف بالقرار ١٨ لسنة ١٩٥١) الوالح (مضاف بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٥١) الدجاج والارانب والبط والاوز والحمام (مضاف بالقرار ٨٤ لسنة ١٩٥١ ثم حذفت بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤) - البطيخ - (مضاف بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١) - الاحماض الدهنية (مضاف بالقرار ٢٤٠ لسنة ١٩٥١) .

العنب بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٩٨ لسنة ١٩٥٢) العنب المستورد (مضاف بالقرار ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ - عجول التربية الحية) البقرى الصغير والكندوز مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢ ثم حذفت بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ زيت الطوارئ السائب (مضاف بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٥١) .

الفل - العدس - الفواكه المستوردة - الخضروات بجميع أنواعها (مضافا بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ - المكرونة - الحلوة الطحينية - اللبن - الحمام والدجاج الرومى) (حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) .

الجبن - الزبد المسلى - الفواكه المحلية بجميع أنواعها - الثلج (مضاف بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ والقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٣) - الاسماك بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ١٦٢ لسنة ١٩٥٢ ثم حذف بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥) - بذرة القطن (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٥٢) .

القمشة القطنية المنتجة محليا (مضاف بالقرار ١٤ لسنة ١٩٥٣) - الملابس الداخلية بشغل الستارة التريكو والجوارب المنتجة محليا (مضاف بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣) غاز البيوتين (البوتاجاز) مضاف بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٥٣) الاسماك المحلية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٧٥ لسنة ١٩٥٣ ثم حذف بالقرار ٤ لسنة ١٩٥٥) - تمر الدين (مضاف بالقرار ٨٩ لسنة ١٩٥٣ ثم ألغى بالقرار ١٣٥ لسنة ١٩٥٣) .

الاغنام (مضاف بالقرار ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ثم حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) .

١٩٥٥ - الاسماك الطازجة بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٥٥ ثم حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤ ثم أعيدت بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) .

١٩٥٦ - قمر الدين والياميش (مضاف بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٥٦ ثم ألغى بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٦٥) السمك البكلاء ، (مضاف بالقرار ٣١ لسنة ١٩٥٦) - الاسمدة الكيماوية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٣٣١

لسنة ١٩٥٦ اللبن بجميع انواعه المختلفة (مضاف بالقرار ١٣ لسنة ١٩٥٧) .

١٩٥٧ - الشاي (مضاف بالقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧) .

الزى المدرسى (مضاف بالقرار ١١٠ لسنة ١٩٥٧) .

١٩٥٨ - الزجاج والمصنوعات الزجاجية (مضاف بالقرار ٨٠ لسنة ١٩٥٨) الصفيح (مضاف بالقرار ١٠٣ لسنة ١٩٥٨) - البطاطين والملابس الجاهزة المصنوعة محليا والغزل بكافة انواعه وأمواس الحلاقة بكافة انواعها (مضاف بالقرار ١١٤ لسنة ١٩٥٨) .

١٩٥٩ - تقاوى البطاطس المستوردة (مضاف بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٥٩) الادوية المنتجة محليا (مضاف بالقرار ٣٨ لسنة ١٩٥٩) .

الفاصوليا المستوردة (مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٦٠) - البصل والثوم (مضافا بالقرار ١٩٠ لسنة ١٦٠) .

الخضروات بجميع انواعها (مضاف بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٦١) .

١٩٦٠ - المبيدات الحشرية بجميع انواعها (مضاف بالقرار ٩٠ لسنة ١٩٦١) اجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية والبحار (مضاف بالقرار ١٧٥ لسنة ١٩٦١ ثم حذف بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٦٧) - لبن الاطفال المجفف بكافة انواعه ومسمياته (مضاف بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦١) .
الجمالكا (مضاف بالقرار ٢١١ لسنة ١٩٦١) .
اللب مضاف بالقرار ٣٨٨ لسنة ١٩٦١ .

١٩٦٢ - الفول السودانى الخام بجميع انواعه مضاف بالقرار ٢٤٤ لسنة ١٩٦٢) .

١٩٦٤ - تقاوى الخضر والفواكه (مضاف بالقرار ٥ لسنة ١٩٦٤)
الالبان المستوردة ومنتجاتها والاعذية المحفوظة بجميع انواعها ومسمياتها (مضاف بالقرار ١١٧ لسنة ١٩٦٤) - السميد الحلى والملوحة المستوردة وصنعة الطماطم المستوردة بجميع انواعها الطبيعى والصناعى (مضاف بالقرار ٢٧١ لسنة ١٩٦٤) ورق التواليت (مضاف بالقرار ٣٧٠ لسنة ١٩٦٤)

اللحوم المستوردة والدجاج العادى والزومى المستورد والدجاج المنتج محليا من المؤسسة العامة للدواجن - وانجمال وانواشى الحية والمستوردة

(مضاف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) ثم رفعت اللحوم للسودانية وللصومالية والماشية الحية المستوردة من السودان والصومال بالقرار ١٠٥ لسنة ١٩٧٠ - الزيتون المستوردة وزيت الزيتون المستورد والرنجة المستوردة (مضاف بالقرار ٣٧٥ لسنة ١٩٦٤) .

١٩٦٥ - الفلفل الاسود (مضاف بالقرار ٠٠٠ لسنة ١٩٦٥ - الفلفل الاحمر بأنواعه المتخلفة (مضاف بالقرار ٧٧ لسنة ١٩٥٣) - الاخشاب المستوردة بجميع اصنافها ومسمياتها (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٦٥) - البطاريات الجافة المستوردة (مضافة بالقرار ٢٩٤ لسنة ١٩٦٥) .

١٩٦٦ - الكتان وقش الكتان وبخثنه (مضافة بالقرار ٦٦ لسنة ١٩٦٦) - البهارات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها (مضاف بالقرار ٩١ لسنة ١٩٦٦ ثم حذفت بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥ - اللبان الحكر المستورد بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ١٠٠ لسنة ١٩٦٦) .

١٩٦٧ - الجلود الخام المحلية - الاسماك الطازجة المحلية (مضافة بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧ - الساعات المستوردة بكافة أنواعها واصنافها (مضاف بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧) - مجموعة الرش المستوردة المستخدمة في عمليات مقاومة الآفات الزراعية بكافة أنواعها واصنافها وقطع غيارها (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٧) - العرقسوس بجميع اصنافه ومسمياته (مضاف بالقرار ١٨٥ لسنة ١٩٦٧) .

المواشي والاعنام المستوردة (مضافة بالقرار ٢٤٥ لسنة ١٩٧٥) (١٩٧١) مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٧١ .

١٩٧٠ - المنبهات والساعات وقطع الغيار - المراوح الكهربائية وقطع غيارها - الادوات الكهربائية المنزلية للمباني - الصاج والمواسير المصنوعة من الحديد الصلب والصاج - حديد التسليح القصدير - الفحم الحجري بجميع انواعه - كلوريد الامونيوم (ملح. النشادر) غاز الفريون بجميع الادوات الكتابية والهندسية - حبر للكتابة والطباعة - الكاكاو - المستكة - الصابون - (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٧١) . ورق الطباعة والكتابة المستورد (القرار ٢٩٥ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٦٤) .

١٩٨٠ - الخل (قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠) . مجموعة الخضروات والبقول منتجات النصر للاغذية المحفوظة (قرار وزاري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠) .

• مستحضر المبيد الحشري (البيروسول) قرار ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ .
كورند موتون صيني والأسماك المخبنة المحفوظة الواردة من الصين
الشعبية (قرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٠) .

(القمح - الدقيق - السميد والردة والمكرونات) (لسنة ١٩٨٠)
بأنواعه (١٦١ لسنة ١٩٨٠) .

نشأ صيني - نشأ بودرة (قرار ١٦٨ لسنة ١٩٨٠)
وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية (قرار رقم ١٧٨ لسنة
١٩٨٠) - السكر البودرة المطحون (١٩٤ لسنة ٨٠) - بطاطين مستوردة
إيطالي (قرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠) الدجاج الحى والمذبوح محلياً
والمستورد (قرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠) والنجاج المحلى المذبوح انتاج
مزارع القطاع الخاص والمربون (قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٠) - بطاطين
مستوردة صيني (قرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٠) - زيت الفول الصويا
(قرار ٢٤٥ لسنة ٨٠) زيت فول الصويا المكرر نباتي ١٠٠٪ (قرار
رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠) .

اللافشون البقري المستورد من الدنمرك (قرار رقم ٢٤٧ لسنة
١٩٨٠) - البقر والجاموس والاعنام والماعز والابل الحية (قرار رقم ٢٧٦
لسنة ١٩٨٠) الحيوانات المحلية المعدة لحومها لتلاكل ولحومها المذبوحة
(قرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠) - بطاطين مستوردة ايطالي (قرار رقم ١٦٢
لسنة ١٩٨٠) اللحوم المحلية بكافة أنواعها (قرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠)
(الموالح لموسم ٨٠/٨١) (قرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٠) ورق مستورد
(قرار رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٠) - السكر المحلى (قرار رقم ٣١٢ لسنة
١٩٨٠) .

بطاطين مستوردة صيني (قرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٠) - الموز
(قرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٠) - بطاطين مستوردة روماني (قرار رقم ٣٧٩
لسنة ١٩٨٠) .

١٩٨١ - بطاطين مستوردة صيني قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨١) -
بطاطين مستوردة ايطالي (قرار ٣٧ لسنة ١٩٨١) .

الآلات الكاتبة المستوردة من ألمانيا الشرقية ماركة أوتيمان « المتأخرة »
حذفت بالقرار ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

• للعنيس المحلى محصول ١٩٨١ قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١) .
عبوات وأقمشة الجوت المستورد (قرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨١) -

رسائل المسلى للنباتى ١٠٠٪ المستوردة لحساب الهيئة العامة للسلع
التموينية (قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١) - رسائل المسلى المستورد
المصنع من الشحوم البقرية الواردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية
(قرر ٢٢٠ لسنة ١٩٨١) - المياه الغازية (قرار ٢٣٢ لسنة ١٩٨١) -
العنب لموسم سنة ١٩٨١ (قرار ٢٣٥ لسنة ١٩٨١) - بطاطين مستوردة
ايطالى (قرار ٢٥٦ لسنة ١٩٨١) ، مياه غازية (قرار ٢٦٦ لسنة ٨١ -
الاسماك الطازجة المحلية حقت بالقرار ٢٩١ لسنة ١٩٨١) - صلصة
الطماطم المستوردة من ايطاليا لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية
قرار ٣١٧ لسنة ١٩٨١) - رسائل المسلى النباتى ١٠٠٪ - الموالح
لموسم ٨٢/٨١ (قرار رقم ٣٥٠ لسنة ٨١) توريد السمسم المحلى موسم
٨٢/٨١ (قرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨١) - بطاطين يونانى + بطاطين
ايطالى (قرار رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١) .

بطاطين مستوردة من الصين الشعبية (قرار رقم ٣٥٨ لسنة ٨١)
بطاطين رومانى (قرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨١) - بعض اصناف الاسمدة
(قرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨١) - موز مستورد (قرار رقم ٣٧٢ لسنة
١٩٨١) .

بذرة القطن (قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨١) .
بطاطين مستوردة من الصين الشعبية (قرار ٤٢٦ لسنة ١٩٨١) .
١٩٨٢ - الفول المحلى والمستورد (قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢) -
العدس المحلى والمستورد (قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢) .

القمح محصول ٨٢/٨١ قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢) - الثلج (قرار
رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٢) - منبيات واردة من الصين الشعبية (قرار
رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢) - عنب موسم ٨٢ (قرار رقم ١٧٣ لسنة
١٩٨٢) .

السلع التموينية للفنادق والمحال العامة للسياحية وبعض الشركات
(قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢) - المكرونة الفاخرة (قرار رقم ١٦٧
لسنة ١٩٨٢ - العدس المحلى والمستورد (قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢) -
الذرة الشامية محصول ١٩٨٢ (قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢) المسلى
الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ (قرار ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢) - اللحوم
والدواجن المجمدة الموردة للقوات المسلحة (قرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢) -
العدس المحلى والمستورد (قرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢) بطاطين مستوردة
(قرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٢) .
موالح لموسم ٨٢ - ١٩٨٣ (قرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٢) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

بتحديد بعض السلع التي تدعمها الدولة

في تطبيق احكام الرسوم بقانون

رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

قرر :

مادة ١ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من
السلع التي تدعمها الدولة في حكم المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٤٠٠ (٢ يونيه سنة ١٩٨٠) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية اللبن
المكثف - اللحوم المجمدة - الاسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات
قطاع التموين والتوزيع الداخلى .

المسلى الطبيعى (بترول اويل) - الزبد الطبيعى المستورد - اللحوم
البلدية الطازجة والمعلبة - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن -
اسماك بحيرة ناصر - الجبن الجفاف المحلى والمستورد - السمسم -
القمح - الفول الصحيح والمجروش - العدس الصحيح والمجروش .

الحقيق البلى والفاخر - الخبز بكافة انواعه - الذرة المستوردة -
الارز - الابيض والخصوص والمقاسز - الشاى الذى يوزع بالطبائقات
للتموينية - السكر التموينى والحر - البن - زيت الطماطم - المسلى
الصناعى - صابون الغسيل والتواليت - المنظفات للصناعية من انتاج
شركات قطاع الصناعة .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢

عن الاقتراح بمشروع القانون بتعديل المادة (٩)

من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل للرسوم

بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير

الجبرى وتحديد الارباح

لقتصر التعديل الذى ورد على المادة التاسعة من القانون ١٠٨ / ١٩٨٠ على اضافة حرف (او) للتخييرية لتكون العقوبة الحبس والغرامة طبقا للحدود الواردة في المادة المشار اليها او احدى هاتين العقوبتين .

والذى حدا الى اضافة حرف (او) أنها كانت واردة من قبل في قوانين التسعير الجبرية وقت أن كانت العقوبة فيها الحبس ستة أشهر والغرامة (١٠٠ جنيه) او احدى هاتين العقوبتين فاضافة حرف (او) الى النص هو نزول على الحكم العام في استرجاع للقضاء للسلطة التقديرية تبعا لنوع الجرم المعروضة فله أن يحكم بالعقوبتين معا للحبس والغرامة او احدهما الحبس او الغرامة تبعا لما يراه لطبيعة الجريمة المعروضة عليه وهو عنصر هام من فلسفة العقوبة باعتبارها فضلا عن انها تحمل عنصر الردع فهي ايضا من طرق الاصلاح والتقويم .

ولا يعترض على ذلك بأن اضافة (او) قد يفسر بعنصر التشديد الذى توخاه المشرع في التعديل الذى اجراه في القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وذلك للأسباب الآتية :

١ - بقيت عقوبة الحبس لمدة سنة كما هي واردة في المادة التاسعة المشار اليها وذلك بدلا من أن كانت ستة أشهر من قبل .

٢ - بقيت عقوبة الغرامة في حدها الأدنى (٣٠٠ جنيه) كما هي وفي المبلغ الذى تدفعها الدولة بقى حدها الأدنى (٥٠٠ جنيه) كما هي بدلا من أن كان حد الغرامة الأدنى ١٠٠ جنيه .

٣ - بقيت الحدود التصوي كما هي زيادة عما كانت عليه قبل التعديل الحاصل في سنة ١٩٨٠ اذن لا يمكن الاعتراض بأن اضافة لفظ (او) قد يخل بعقوبة التشديد بل على العكس من ذلك فان بقاء العقوبات الواردة في النص بعد اضافة (او) هو في ذاته تشديد للعقوبات السابقة .

هذا فضلا عن أن العودة مرة أخرى بتضاعف بسببه العقوبة وهو أقصى ما نتصوره من صور التشديد إذا علم أنه لا يجوز وقف تنفيذ هذه العقوبات .

كما وأن العودة مرة ثانية يحيل الواقعة الى جناية على النحو الوارد في المادة التاسعة المشار إليها .

هذا وقد لمسنا في العمل أن القاضي إما أن يطبق العقوبة بالحبس والغرامة وهو في ذلك مستاء للضمير لشعوره بزيادة حجم العقوبة عن حجم الجرم المعروض أو أن يضطر تلافيا لهذا الحرج المؤرق أن يختار طرق البراءة متلمسا اتفه الاسباب ليعرأ أثر العقوبات الجائز ومن أجل هذا واستمرارا للقضاء في حرية تتخذ العقوبة .

قرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١
بالزام اصحاب الحال من ارباب الحرف ومن في حكمهم
من مؤدى الاعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور بالاخطار
عن الجبل الذى يحدونه

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ،
وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن تفويض السادة المحافظين
فى بعض الاختصاصات ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قـرـر :

مادة ١ - تشكل بدائرة كل محافظة لجنة بقرار من المحافظ المختص
تضم ممثلين عن مديرية التموين والتجارة الداخلية ومصلحة الضرائب تكون
مهمتها متابعة اسعار الاعمال والخدمات التى يقدمها ارباب الحرف ومؤدى
الاعمال الى الجمهور .

مادة ٢ - على اصحاب الحال من ارباب الحرف ومن في حكمهم من
مؤدى الاعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديداتها قرار من
المحافظ المختص ان يقدموا الى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة بيانا
بخط واضح بالاعمال التى يؤدونها والخدمات التى يقدمونها والجبل المحدد
مقابل كل عمل او خدمة وكذلك أى تعديل يطرأ على هذا البيان للتأشير
عليه واعتماده بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية قبل اعلانه بمكان
ظاهر بمحالفهم تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها
ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٧ رجب سنة ١٤٠١ (١١ مايو سنة ١٩٨١) .

نشر بالوقائع المصرية - العدد ١١٨ - فى ٢٠/٥/١٩٨١ .

أحمد أحمد نوح

القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبري المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .
وعلى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٢
و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ١٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١
و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٣٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠

قرر :

الباب الأول احكام عامة

مادة ١ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) - يحدد أقصى الربح
الذي يرخص به لصاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة
وتاجر التجزئة فيما يختص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقا لما يأتي :

- (أ) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الانتاج الاجمالية .
- (ب) المستورد بنسبه مئوية من تكاليف الاستيراد .
- (ج) لتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بنسبة مئوية من
تكاليف الانتاج الاجمالية أو الاستيراد أو سعر الشراء ايهما اقل .

مادة ٢ - يقصد بتكاليف الانتاج الاجمالية كل ما له علاقة مباشرة
باننتاج السلع وتشمل بالخاص العناصر الآتية :

- ١ - ثمن المواد الخام .
- ٢ - اجور العمال .
- ٣ - ثمن الوقود .
- ٤ - مصاريف الادارة .
- ٥ - المصاريف العمومية .
- ٦ - الاستهلاك .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار ١٤ لسنة ١٩٥٤) (١) - يقصد بتكاليف
الاستيراد مجموع المنتجات الآتية :

- ١ - مصاريف البريد والتلغراف وفتح الاعتماد .
- ٢ - التكاليف التي تحملها المستورد للحصول على السلعة في مكان استيرادها .
- ٣ - قيمة التأمين .
- ٤ - أجرة الشحن .
- ٥ - (معدلة بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤) (٢) - الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف وغيرها من الرسوم والنفقات التي يتحملها المستورد حين تسلمه السلعة من الدائرة الجمركية .
- ٦ - أجرة نقل السلعة من ميناء أو محطة الوصول الى المكان الذي تباع فيه . على انه في حانة الحصول على السلعة عن طريق استخدام حسابات الاستحقاقات للاستيراد لا يجوز أن تزيد العالوة التي يضيفها المستورد الى التكاليف الواردة في البند ٣ في سبيل الحصول على الاسترليني أو الدولار على الفرق بين السعر الرسمي لهذه العملة وسعرها في السوق الحرة أو العملة التي تدفع في حالة الاستيراد بطريق غير مباشر أيهما أقل .
- مادة ٣ - مكررا (معدلة بالقرار ٧٦ لسنة ١٩٥٧) - يجوز للتاجر الذي يبيع أية مادة أو سلعة محددة الربح في تجارتها أن يضيف الى السعر المحدد للبيع به تكاليف نقلها من المكان الذي اشتراها منه اذا كان خارج المديرية أو المحافظة التي يبيع فيها بشرط أن تكون هذه التكاليف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .
- مادة ٤ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) اذا كان البائع يجمع بين أكثر من صفة تجارية فله الحق في الجمع بين نسبة الربح المقررة لكل منهما .
- ويجوز للتاجر المشتري الحصول على نسبة الربح التي يتنازل عنها المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة على التوالي من أرباحه عند البيع بالاضافة الى نسبة الربح المقررة. لصفته التجارية .
- مادة ٥ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) - لا يجوز بيع السلع المحددة نسبة الربح في تجارتها اذا كانت مستخدمة بسعر يجاوز ٩٠٪ من سعر شرائها وهي جديدة أو من سيجر مثيلتها وهي جديدة عند بيعها وتنت إذا تحذر معرفة سعرها الأصلي .

(٢) نشر القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٤ - ملحق العدد ١١ في ١٩٥١/٧/٢٥

مادة ٦ - لا يجوز بيع السلع المسخرة بالمزاد بسعر أو بربح يتجاوز للسعر أو الربح المرخص به طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ (المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) .

مادة ٧ - فيما يتعلق بالسلع التي يحدد الربح في تجارتها بموجب المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، يجوز للتاجر الذي يشتري إحدى هذه السلع بصفته تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة ان يبيعها بالصفه التي اشتراها بها التاجر من نفس الفئة على ان يقتسما فيما بينهما الربح المرخص به .

ويجب على البائع في هذه الحالة ان يثبت في الفاتورة :
١ - الصفة التي يبيع بها السلعة طبقا لحكم المادة ٢٦ من هذا القرار .

٢ - الحد الأقصى للسعر الذي تباع به السلعة للمستهلكين .
مادة ٨ - يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة اذا وجدت في حيازته مقادير من سلعة من صنف واحد اشتراها بأسعار مختلفة ان يبيع هذه السلع بمتوسط أسعارها بعد اضافة النسبة المئوية للربح المرخص به في تجارتها .

وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن ان يحرر قبل البيع بمتوسط السعر محضرا يجرّد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة في شرائها والرقم المعروفة به لدى المتجر .

الباب الثاني

تحديد أقصى الربح في تجارة بعض السلع

مادة ٩ - يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة السلع المذكورة بعد وفقا لما هو مبين أمام كل منها .

١ - (الغي البند الأول بمقتضى القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢) (١) .

٢ - الأدوات الصحية بكافة أنواعها :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع على الوجه الآتي :

١٠٪ للمستورد .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

ويضاف ٥٪ الى الأرباح المقررة للمستورد بالنسبة للأدوات الصحية المصنوعة من الصينى الخالص نظير التكلفة الفعلية .

(١) نشر القرار رقم ١٣٩ سنة ١٩٥٢ بالوقائع العدد ١٢٨ م في ٢/١٠/١٩٥٢

٣ - الآلات الزراعية : (معدلة بالقرار ٦٢ لسنة ١٩٥٣ - وقائع
عدد ٢٧ في ١٩٥٣/٣/٣٠) .

(أ) آلات الفراس والجرارات ٢٢٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى
سعر للبيع بين المستهلك) .

(ب) الآلات الزراعية بغير المحركات وذات المحركات ٣٠٪ من تكاليف
ويقصد بتكاليف الاستيراد :

١ - سعر السلعة تسليم ميناء الوصول ، وإذا كانت الشركات
المستوردة في مصر فروعاً للشركات المنتجة في الخارج كشركة فورد فلها
أن تضيف ٥٪ على السعر المذكور .

٢ - مصاريف التخليص والتركيب على ألا تتجاوز ٤٪ من السعر
تسليم ميناء الوصول ، ويجب أن تكون مصاريف التخليص والتركيب
المخصص للمستوردين في تجارة الآلات الزراعية بإضافتها إلى تكاليف
الاستيراد المشار إليها مؤيدة بالاستندات وربما يثبت أن التركيب تم
بمعرفة البائع .

٣ - ويخفض هذا السعر بمقدار ١٠٪ إذا كان البيع لأحدى المصالح
أو الهيئات الحكومية .

٤ - الصاج والمواسير المصنوعة من الحديد والصلب والصاج :
(معدلة بالقرار ٩٥ لسنة ١٩٦٠) .

١٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر للبيع به للمستهلك) .
توزع على الوجه التالي :

١٠٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .
٥٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

٥ - الضفيح : (معدلة بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٠ وكان هذا البند
قد أضيف بالقرار ١٠٢ لسنة ١٩٥٨) .

١٣٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتي :

٥٪ للمستورد .

٢٪ لتاجر الجملة .

٥٪ لتاجر التجزئة .

على أن يكون في حكم البيع بالتجزئة الكميات التي لا تتجاوز الطن .

الباب الثالث

تنظيم تداول بعض السلع

الفصل الأول - الحبوب والفلال

مادة ١٠ - يجب على التجار الموجودين في دائرة السواحل الحكومية المقررة أن يكون لديهم دفتر تقييد به مقادير الحبوب والفلال المختزنة لديهم ومقدار ما يرد عليهم منها ، ومقدار ما يبيعونه من هذه الأصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والفلال الآتية :

١ - القمح : مندى بلدى .

٢ - الفول صحيح ومجروش .

٣ - العدس صحيح ومجروش .

٤ - الشعير .

٥ - الذرة : الشامية او الرفيمة الموجبة بنوعها الصفراء والبيضاء .

٦ - الارز والشعير .

٧ - الارز الابيض باصنافه ممسوح عادة - ممسوح مخصوص - جلاسيه .

مادة ١١ - يجب على التجار المذكورين في المادة المتسابقة ان يقدموا في صباح كل يوم لفتش السوق المختص كشفا ببيان المقادير الموجودة لديهم من الحبوب والفلال سواء اكانت بالشونة ام في المراكب مع ذكر رقم كل مركب .

ونب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر او وكيله .

الفصل الثاني - تنظيم تداول بذرة القطن

مادة ١٢ - (ألغيت بالقرار ١٧٣ لسنة ١٩٦٠) .

مادة ١٣ - زيت بذرة القطن نمرة ١ و ٢ و ٣ المعبأ في الصنفائح أو العلب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان يحمل البيانات الآتية :

١ - نوع الزيت والتسمية التجارية المميزة له .

٢ - الوزن الصافي للعبوة .

٣ - اسم المصنع .

مادة ٤ -١- تكتب البيانات المشار إليها في المادة السابقة باللغة العربية وبحروف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة مليمترات .

الفصل الثالث - تنظيم تداول الأرز

(المواد من ١٥ - ١٧ ألغيت بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣) (١) .

الفصل الرابع - تنظيم تداول البن

مادة ١٨ - (حذفت بالقرار ٢٩١ لسنة ١٩٥٠) (٢) .

(١) القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ نشر بالوقائع العدد ٨١ في ١٧/١٠/١٩٦٢ .

(٢) القرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٠ نشر بالوقائع العدد ٦٧ في ٢/٧/١٩٥٠ .

الباب الرابع

اعلان اسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

مادة ١٩ - (عدلت بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ - وقائع عدد ١٣٨ ، غير اعتيادي في ١٩٥٢/١٠/٢ : كل تاجر يبيع أية سلع او مادة يجب عليه ان يعلن سعر صنف بالاوزان الاتية :

١ - يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة او المادة مع ايضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز ان يكون البيان مصحوبا بترجمة له باحدى اللغات الاجنبية .

٢ - يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها او على اثلفتها او على بطاقة توضع على المواد او البضائع .

٣ - يجوز ان يكتفى ببطاقة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل .

٤ - المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

مادة ٢٠ - اذا ثبت للموظفين المشار اليهم في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأصناف الموجودة داخل المحل لا يحمل بيانا بسعره وفقا لحكم المادة ١٩ ، وأدعى صاحب المحل أن البيان المطلوب كان موجودا وزال لأي سبب . فلا يعتبر التاجر مخالفا لأحكام المادة السابقة اذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الاعلان عن أسعاره بجنول يضع بيانا بهذا الصنف وسعره .

مادة ٢١ - يعق الجدول المشار اليه في المادة السابقة في محفل المحل ومداخله بكيفية تستلفت النظر ، ويحرر الجدول بالاوزان المنصوص عليها في المادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، ويجب أن يكتب بخروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة مليمترات .

مادة ٢٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون اعلان سعر البن المطحون وغير المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء أكان معبأ أو غير معبأ .

مادة ٢٣ - يجب على الباعة المتجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلعة أو مادة يبيعونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الاعلان بكتابة الأسعار باللغة العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس ، فيكون الاعلان عنها في البطاقات ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .
ويجوز أن يستعاض عما تقدم بجدول يضم بياناً بالصنف وسعره .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ الى ٢١ . يجب على كل تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو المواد المدرجة بالجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق في مكان ظاهر بمدخل المحل الجدول الخاص بأسعار هذه السلع والمواد والذي توزعه الغرفة التجارية المختصة .

الباب الخامس أحكام ختامية

مادة ٢٥ - تسري أحكام المواد من ٢٦ الى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح في تجارتها بالاستئناف الى المادتين ٣ و ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .
مادة ٢٦ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) - على صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة أن يقدم الى المشتري فاتورة معتمدة منه مبينة بها الآتى :

(أ) تاريخ البيع .
(ب) نوع السلعة المبيعة وعلاماتها المميزة ان وجدت .
(ج) وحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المبيعة وللثمان المدفوع من المشتري .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقرر وأقصى سعر للوحدة للبيع به للمستهلك (للسلع المحددة نسبة الربح في تجارتها) .

(هـ) صفته التجارية التي باع بها وما يخصه من نسبة الربح المقررة وما يخصه من هذه النسبة اذا كانت نسبة الربح المقررة لالتجار في السلعة مزعة فيما بينهم على تاجر التجزئة أن يسلم المشتري مثل تلك الفاتورة اذا طلبت منه .

مادة ٢٧ - يجب على كل من يتجر بالتجزئة في المصنع أن يقدم الى المشتري فاتورة كما يجب على أصحاب المصانع التي تنتج هذه

للسلع أو المسئولين عن ادارتها ان يكون لديهم سجل يخاص يثبت فيه
البيانات الآتية :

١ - مقادير السلع التي تكون في حيازتهم في تاريخ نشر هذا القرار
وما يرد اليهم منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها
وما يبيعونه ويستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم .

٢ - تكاليف افتتاح هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة
في شرائها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها .

٣ - أسماء المشتريين ورقم القيد في السجل التجاري ان كان المشتري
تاجرا والكميات المباعة لكل منهم .

مادة ٢٨ - يقوم مقام السجل الخاص المشار اليه في المادة ٢٧
من هذا القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة
أو نصف الجملة من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى
إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي الى اعطاء البيانات
الطلوبة .

مادة ٢٩ - يجب أن تحرر السجلات والدفاتر باللغة العربية بخط
واضح وبدون كشط ويوقع صاحب الشأن على كل اضافة أو شطب بها
في السجل أو الدفتر مع ذكر تاريخ التعديل .

مادة ٣٠ - (معدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢) (١) - على صاحب
المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة (بالنسبة
لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها) الاحتفاظ بالفواتير والسجلات
والدفاتر المنصوص عليها في القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد
فيها . على أن يحتفظوا بصورة من فواتير شراء السلع الموجودة في هذه
الفروع ولنفس المدة سائلة الذكر .

وعلى صاحب المصنع المستورد عند فقد المستندات المثبتة لسعر
التكلفة للسلع المحددة الربح في تجارتها اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) اخطار الوزارة (مراقبة الأسعار) فور اكتشاف فقد المستندات
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول مبينا به نوع السلعة وأسباب
فقد المستندات .

(١) نشر القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ با.وقائع العدد ٢٦ في ١٩٦٢/٤/٢ .

(ب) تخيير محضر جرد من صورتين للسلع التي تكون في حيازتهم يبين فيه نوع السلعة ومقدارها ونسبة الربح المقررة وسعر التكلفة التقديرى وتخطر الوزارة (مراقبة الاسعار) بصورة من هذا المحضر بكتاب ميصى عليه في مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ فقد هذه المستندات

مادة ٣١ - في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر ممثنا عن بيع احدى السلع الموجودة لديه اذا فرض على المشتري شراء سلعة اخرى معها او علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للقواعد المألوفة .
مادة ٣٢ - فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الارباح في تجارتها لا يكون التاجر المشتري مسئولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - اذا اثبت البائع في فاتورة البيع انه يبيع هذه السلع بالارباح المقررة .

٢ - اذا تحقق التاجر المشتري من ان فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى او مزور .

٣ - اذا لم يتم التحليل على ان التاجر المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع ويقتصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ على السلع التي يشتريها التاجر بقصد الاتجار فيها او استخدامها في تجارتها .

مادة ٣٣ - يسقط الحق في المطالبة بالكافاة المالية المنصوص عليها في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ اذا لم يقدم اصحاب الشأن فيها طلبا في خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة .

مادة ٣٤ - يعين لاثبات المخالفات لاحكام الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الموظفون المبينة وظائفهم فيما بعد :

١ - مدير ادارة مراقبة الاسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .

٢ - رؤساء مكاتب السجل التجاري بالمحرمات والمخالفات ، ومن يقوم بأعمالهم -

٣ - مقتضى مكالمة النقص التجاري -

٤ - معيار إدارة السواحل والأسواق ووكيلها ومقتضى السواحل والأسواق ومعاونيها السواحل ومقتضى الأسواق الحيوية ومن تقوم مقامهم -

٥ - مقتضى العرف التجارية -

٦ - معيار إدارة التسعيرة وموظفيها الفنيون -

ملحة ٢٥ - تلحق القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦

و ١٢٢ و ٢٨٢ و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨
و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩١ و ٤٢ و ١١٦
و ١٢٦ لسنة ١٩٥٠ -

ملحة ٢٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية -
١٩٥٠//٤//٢٤

قرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢

بتقرير وسائل منع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح
السلع المستوردة ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية
لقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وسائل لتداول
السلع المستوردة .

وعلى القرار ٢٨١ لسنة ١٩٨١ بإلزام مستوردى بعض السلع
الغذائية بتقديم مستندات لها للوزارة لتحديد أسعار تداولها ،
وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بإلزام مستوردى وتجار الجملة
فى السلع الغذائية المعبأة والمعبأة بإثبات سعر بيع للمستهلك على كل
وحدة .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ،

قصر :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق
لهذا القرار للتحكم الى الادارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة التموين

الانتجارة الداخلية بمستندت الرسالة كاملة نور التراج الفهائي منها صحيا
وحررنا بتحديد أسعار تداولها بالمطقات المختلفة طبقا لأحكام القرار
نوراري رقم ١/٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

و على الاداية العامة الذكورة مراجعة مستندت الرسالة وتحديد
أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات
مستوفاة - واخصار مستورديها بذلك .

مادة ٢ - بحظر على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة وتجار
الجملة والتجزئة طرح تلك السلع بالأسواق أو التصرف فيها بأي وجه
نبل تحديد أسعار تداولها ووضع سعر البيع للمستهلك على كل وحدة
قابلة للتداول طبقا لأحكام القرار رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه
ولا تزيد على ألف جنيه وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة
ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ يلغى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ٥ رجب سنة ١٤٠٢ (٢٩ إبريل سنة ١٩٨٢) .
(نشر بالوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٨٢) .

أحمد أحمد نوح

جدول مرافق للقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢

ببيان السلع الغذائية التي يلتزم مستورديها بتقديم

مستنداتنا لوزارة لتحديد أسعار تداولها

- ١ - اللحوم البقرية والضأن المجمدة والمحفوظة والمثلجة والمصنعة بكافة أنواعها .
- ٢ - الأكباد المجمدة .
- ٣ - الدواجن المجمدة وأجزاؤها .
- ٤ - الأسماك المبردة أو المجمدة أو المملحة أو المدخنة .
- ٥ - الأسماك المحفوظة والمعلبة .
- ٦ - الجبن الأبيض والمطبوخ بأنواعه .
- ٧ - اللبن للسائل المكثف والبودرة بأنواعه .
- ٨ - البيض الطازج وبودرة البيض .
- ٩ - زيت الطعام بجميع أنواعه .
- ١٠ - المسلى والزبد الصناعي .
- ١١ - عجائن وعصير الطماطم .
- ١٢ - الشاي الأعيبا .
- ١٣ - العبن والكاكاو .
- ١٤ - القرفة والقرنفل .
- ١٥ - شوربة الدواجن واللحوم المجففة .
- ١٦ - الأرناب المجمدة والنط المحمد .
- ١٧ - الزبد والمسلى الطبيعي .

قرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢

بإلزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع
المعبأة والمعلبة والمغلقة المستوردة بإثبات اسم المستورد
وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع
وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في أسعارها ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة
السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بإلزام مستوردي وتجار الجملة
في السلع الغذائية المعبأة والمعلبة بإثبات سعر البيع للمستهلك على كل
وحدة ،

قصر :

مادة ١ - على مستوردي كافة السلع الغذائية المعبأة والمعلبة والمغلقة
المستوردة إثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك في مكان ظاهر على
الغلاف الخارجي للمعبوات الواردة بداخلها وحدات تلك السلع وباللغة
العربية .

وعليهم طبع عدد من البطاقات مدون عليها اسم المستورد وسعر البيع
للمستهلك مساو لعدد الوحدات القابلة للتداول وتسليمه الى تجار الجملة
وتجار التجزئة حسب الأحوال وإثبات ذلك في مستندات وفواتير تداول
تلك السلع .

مادة ٢ - على تجار التجزئة في السلع الغذائية المشار إليها بالمادة
السابقة لصق البطاقة المبينة باسم المستورد وسعر البيع للمستهلك بـ

العربية في مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول بمجرد استلام السلع وبطاقات الأسعار من المستوردين أو تجار الجملة حسب الأحوال .

مادة ٣ - يحظر على المستوردين التعامل في السلع المذكورة أو التصرف فيها بأي وجه قبل اثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على الغلاف الخارجى للعبوات الواردة بداخلها الوحدات انقابلة للتداول واعداد البطاقات المبينة اسم البيع للمستهلك واسم المستورد .

ويحظر على تجار الحملة والتجزئة حيازة تلك العبوات في مخازنهم أو التعامل فيها ما لم يكن مثبتا عليها هذا البيان مع تواجد بطاقات باسم المستورد وسعر البيع للمستهلك بصفة دائمة في مكان وجود السلطة .

ويحظر على تجار التجزئة طرح هذه السلع للتداول أو التصرف فيها بأي وجه قبل لصق البطاقات المبينة لاسم المستورد وسعر البيع للمستهلك في مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول .

مادة ٤ - كل مخالفة لإحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٢ .

تحريرا في ٥ رجب سنة ١٤٠٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٨٢) .

(نشر بالوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٨٢) .

أحمد أحمد نوح

قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام
مُستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة
والغلفة بإثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبري وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام
مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة والمعلبة والغلفة
بإثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه
اعتبارا من ١/١/١٩٨٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٦ يونية سنة ١٩٨٢) .

قرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١

بتفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ٢٥٨
لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تفويض للسادة
المحافظين في بعض الاختصاصات ،

قـرـر :

مادة ١ - يفوض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في تحديد
الأعمال والخدمات التى يلتزم مؤديها أو مقدمها الى الجمهور بالاعلان عن
الجعل المحدد مقابل كل عمل أو خدمة منها بالتطبيق لاحكام المادة ١٣
مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه المضافة بالقانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تجريرا في ٧ رجب سنة ١٤٠١ (١١ مايو ١٩٨١) .

نشر بالوقائع المصرية في ٢٠/٥/١٩٨١

أحمد أحمد نوح

قرار وزير التموين رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨١

بشأن تفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات
وزارة التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز
الادارى ،

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص ببعض البيوع التجارية،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى المعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض
في الاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتحديد
اختصاصات وتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية ،

قرر :

- مادة اولى : يفوض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في
اصدار اوامر الحجز الادارى وتنفيذا لتحويل الرسوم المستحقة وفقا
للمادة الثامنة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .
- مادة ثانية : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
- تحريرا في ٣ المحرم سنة ١٤٠٢ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٨١) .
- (نشر بالوقائع المصرية في ٩/١١/١٩٨١) .

أحمد أحمد نوح

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١
بتفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي ،

وعلى القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن
التفويض في الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تفويض السادة المحافظين
في بعض الاختصاصات ،

قرر :

مادة ١ - يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في مباشرة
السلطة المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ٥٦
مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه المضافة
بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ في تعيين منحوب لادارة المنشأة التي تغلق
لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون مدة الاغلاق اذا ترقب عليه تأثير
على صالح التموين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ٥ رمضان سنة ١٤٠١ (٦ يوليه سنة ١٩٨١) .
(نشرت في الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٨١) .

احمد احمد نوح

قرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨١

بتفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بتشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى ،

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن
التفويض فى الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تفويض السادة المحافظين
فى بعض الاختصاصات ،

مقرر :

مادة ١ - يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة
السلطة المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ١١
مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه المضافة
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى تعيين مندوب لادارة المنشأة التى تغلق
لسبب من الاسباب المبينة فى هذا القانون مدة الاغلاق اذا قرئ عليه تأثير
على صالح التموين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٥ رمضان سنة ١٤٠١ (٦ يوليه سنة ١٩٨١) .
(نشر بالوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٨١) .

أحمد أحمد نوح

قرار ١٠٤ لسنة ١٩٨٠

بإعادة تشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات.

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تفويض السادة
المحافظين في بعض الاختصاصات ،
وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل لجان التسعير المحلية
بالمحافظات .

قرر :

مادة ١ - يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في تشكيل
لجنة التسعيرة المحلية وفقا للأسس الآتية :
أولا - محافظة القاهرة :

رئيسا

المحافظ أو من ينوبه

وكيل الوزارة لشئون التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة

أو من ينوبه

عضو من المجلس المحلي للمحافظة يختاره المجلس

رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية

بالمحافظة أو من ينوبه

رئيس قسم بحوث تداول الخضر بوزارة الزراعة

أو من ينوبه

أعضاء

رئيس قسم بحوث تداول الخضر بوزارة الزراعة

أو من ينوبه

مندوب عن إدارة التسعير بالوزارة

مندوب عن مديريات التموين والتجارة الداخلية بمحافظات

الجيزة والاسكندرية والقليوبية

عضو

مندوب عن شعبة الخضر والفاكهة بالغرفة التجارية

ثانيا - باقى المحافظات :

رئيسا

المحافظ أو من ينوبه

مدير عام التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة أو من ينوبه
عضو عن المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس
رئيس قسم شرطة مباحث التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظة أو من ينوبه

مفتش البساتين أو وكيله بمديرية الزراعة بالمحافظة أعضاء
عضو عن شعبة الخضر والفاكهة بالغرفة التجارية
بالمحافظة

على أن يتم التشكيل بالنسبة للمحافظات النائية وفقا لظروف كل
محافظة .

واللجان المشار اليها أن تضم من تراه من ذوى الخبرة - على أن يكون
من بينهم اثنين على الاقل أحدهما عن تجار الجملة والثانى عن تجار التجزئة
يتم ترشيحهم بمعرفة مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

مادة ٢ - على اللجان المشكلة بموجب المادة السابقة الالتزام
بقرارات وتوصيات اللجنة الدائمة للتنسيق بين لجان التسعيرة المحلية
بالمحافظات .

مادة ٣ - يتم اعلان جداول الاسعار التى تصدرها بلجان التسعير
المحلية مساء الاربعاء من كل اسبوع بالنسبة لمحافظة القاهرة ومساء
الخميس من كل اسبوع بالنسبة لباقى المحافظات .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشأ مر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١١ مايو سنة ١٩٨٠) .
وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ١٢٣ فى ١٩٨٠/٥/٢٦

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٣

لتفسير الحية بالمحافظات

**بشن استبدال البند لولا من المادة الأولى من
القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تشكيل لجان**

التفسير الحية بالمحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المخلص بتشريع
لتفسير الجبوري وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تعويض المساهمة
المحافظين في بعض الاختصاصات ،

وعلى القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تشكيل لجان التفسير
الحية بالمحافظات ،

قـرـر :

**مادة ١ - يستبدل نص البند لولا من المادة الأولى من القرار الوزاري
رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ القرار اليه بما يلي :**

لولا - محافظة القاهرة :

المحافظ لو من يتيبه

رئيس قطاع التموين والتجارة الداخلية بمحافظه القاهرة

لو من يتيبه

عضو عن الجنس الحى للمحافظة يختاره الجنس

رئيس قسم شرطة مباحث مباحث التموين والتجارة

الداخلية بالمحافظة لو من يتيبه

رئيس قسم بحوث تداول للخضر للخضر بوزارة الزراعة
أو من ينوبه

رئيس قسم بحوث تداول للفاكهة بوزارة الزراعة
أو من ينوبه

مندوب عن إدارة التسييرة بالوزارة

مندوبين عن مديريات التموين والتجارة الداخلية
بمحافظات الجيزة والاسكندرية والقليوبية

مندوب عن شعبة الخضر والفاكهة بالغرفة التجارية أعضاء

مندوب عن شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية

مندوب عن شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٨ ربيع الاول سنة ١٤٠٣ (٢ يناير سنة ١٩٨٣) .

(نشر بالوقائع المصرية في العدد ١٤ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣) .

احمد احمد نوح

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٤ (١)
بمنظّم تقرير حصص من السلع الغذائية بالسعر السياحي
لبعض الجهات

وزير التموين والتجارة الداخلية

- بمقتضى الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .
- وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسينماحية (٢) .
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى (٣) .
- وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ على تجميع فروق الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب واحد .
- وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم التصرف فى رسائل البن المستورد وتحديد أسعار تداوله والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع الغذائية والتموينية المدعمة فى الفنادق وأحوال السياحية - والقرارات المعدلة له .

(١) أذيع باسمه فى ١٩٨٥/١/٨ العدد ٧ .

(٢) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/٢/١ العدد ٩ .

(٣) المصدرة الرسمية فى ١٩٧٤/٦/٢٧ العدد ٢٦ .

(هـ) مصانع ومحال افتاح وبيع الحوى من عجى والحوى الجافة
السياحية ، وكذا ٤٠٠٠ السياحية التى تعرض منتجاتها كلها او بعضها فى
معارض أو محال عامة سياحية سواء كانت تلك المعارض أو المحال مملوكة
بها أو غير .

(و) مصانع ومحال افتاح وبيع الحوى من عجى والحوى الجافة
٤٠٠٠ السياحية المنشأة بعد نفاذ نمرلر رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤ الممار تية
إذا رغبت فى تقرير حصة شهرية لها .

(ز) مصانع ومعامل المشروبات الروحية ومستحضرات التجميل .

مادة ٢ - يجب على أصحاب المنشآت التصوص عليها فى المادة
السابقة والمسئولين عن ادارتها ان يقدموا الى مديرية التموين والتجارة
الداخلية المختصة طلبا لتقرير حصص شهرية من السلع التى تستخدم
فى مزاولة نشاطهم مبينا به كل سلعة على حدة والكمية التى تلزم لهذا
الغرض .

وعلى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة البت فى هذا الطلب
خلال شهر من تاريخ تقويمه وذلك فى ضوء المعاينة التى تجريها للمنشأة
فى جميع الأحوال

ويحظر على أصحاب تلك المنشآت والمسئولين عن ادارتها الامتناع
عن استلام الحصص المقررة لها أو التصرف فيها بأى وجه أو استخدامها
فى غير الأغراض المخصصة لها

كما يحظر عليهم استخدام أو حيازة أصناف مدعمة أو بأسعار حرة
من ذات السلع المبينة فى الجدول المرافق .

مادة ٣ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية - كل فى دائرة
اختصاصها - ان تقرر حصصا شهرية من السلع المبينة فى الجدول المرافق
للجهات التالية :

(أ) المنظمات والهيئات الدولية والسفارات الأجنبية .

(ب) مكاتب الأنشطة البنية الحرة .

(ج) البرفيمات الخاصة بالشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - وغيره من شركات القطاع الخاص .

ويكون تقرير الحصص الشهرية من السلع المختار إليها لأي من تلك الجهات بناء على طلبها وبالقدر الذي تحدده وذلك دون إجراء المعاينة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٤ - تحدد أسعار تداول السلع المخصصة للمنشآت والجهات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة بقرار يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٥ - على المنشآت المشار إليها في المادة الأولى أن تمسك سجلات مختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة تثبت فيها يوميا البيانات التالية :

- (أ) الكميات التي صرفت لها فعلا من هذه السلع .
- (ب) الكميات التي تم استخدامها في تحقيق أغراضها .
- (ج) الرصيد الباقي .

مادة ٦ - إذا طرأت أسباب توجب زيادة الحصة المقررة أو خفضها أو وقفها كلها أو جزء منها بصفة دائمة أو مؤقتة وجب على صاحب المنشأة والمسئول عن إدارتها أن يقدم طلبا بذلك الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة مبينا به تلك الأسباب .

وعلى المديرية البت في هذا الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه .

مادة ٧ - يجوز لكل ذي شأن التظلم من القرارات الصادرة في شأن تقرير الحصص الشهرية أو تعديلها سواء بالنقص أو الزيادة أو الغائها .

ويختص بنظر التظلم لجنة تشكل من :

- ١ - مدير التموين والتجارة الداخلية المختصة . . . رئيسا
 - ٢ - مدير شئون الرقابة التموينية بهذه المديرية . . . عضوا
 - ٣ - مدير الرقابة التموينية بهذه المديرية . . . عضوا
- ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٨ - على أصحاب المنشآت التي تنتج أو تستورد السلع المبيحة في الجدول المرافق والمسئولين عن إدارتها أعداد عبوات مميزة للسلع التي تخصص للاستخدام السياحي .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بتحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
ببطلانها .

ويحصل بالطريق الادارى الفرق بين السعر المقرر والسعر المدعم
او الفرق حسب الاحوال لكميات السلع التى لم يتم استلامها من الحصاة
وقبول الى البيئة للمبامة للسلع للتموينية .

مادة ٩ - يلغى القراران رقما ٢١ ، ٨٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليهما
وكل حكم آخر يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٢/٢٥/١٩٨٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

د / محمد ناجى شنتلة

جدول مرافق للقرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٤

- ١ - السكر المميز عبواته سياحيا .
- ٢ - (ا) الارز الكاميلىنو .
(ب) الارز طويل الحبة النقى الكيرونيا .
- ٣ - انتاج الشركات الآتية :
(ا) شركة النصر للاغذية المحفوظة (قها) للعبوات الممييزة
التي تخصص لهذا الغرض .
(ب) شركة (اوفينا) للاغذية المحفوظة للعبوات الممييزة التي
تخصص لهذا الغرض .
- ٤ - الدقيق الفاخر استخراج ٧٢ : الممييزة عبواته .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٨٥ (*)

بشأن اضافة بعض السلع الى الجدول المرافق للقرار الوزاري

رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بمشقون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد
والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح
لكافة السلع المستوردة .

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية
للنانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .
وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن تقرير وسائل تداول
السلع الميسورة .

وعلى القرار رقم ٦٨١ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي بعض السلع
الغذائية بتقديم مستنداتها للوزارة لتحديد أسعار تداولها .
وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي وتجار الجملة
في السلع الغذائية المعبأة والمعبأة باثبات سعر البيع للمستهلك على كل
وحدة .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بتمديد بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لتسع
التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية .

مسود

مادة ١ - تضاف كلا من سلعتي العدس ، الفول الى الجندون
المرافق للقرار الوزاري رقم رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٢ - يحظر على مستوردي الاصناف الواردة بالمادة السابقة
 طرح تلك الاصناف بالاسواق او التصرف فيها بأي وجه قبل تحديد
 اسعار تداولها بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتفسير بالوزارة وذلك
 بحد تقدم المستورد لهذه الادارة بمستندات الرسالة كاملة فور الافراج
 النهائي عنها صحيا وجمركيا .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالغش
 لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
 جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وفي جميع الاحوال تضبط السلع موقوفة
 تجرime ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويحل به من
 تاريخ نشره .

تصويرا في ٢٧/١٠/١٩٨٥ (١) .

وزير التموين والتجارة الداخلية

٥١ / محمد ناجي شنة

• نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤٨ ق ١٩٨٥/١٠/٢٧ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٨٥ (ج)

بشأن إضافة بعض السلع الى الجدول المرافق
للقرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

بمقتضى الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح
لكافة السلع المستوردة .

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد
والتصدير .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وماتل لمداول
السلع المستوردة .

وعلى القرار رقم ٦٨١ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردى بعض السلع
الغذائية بتقديم مستنداتها لوزارة لتحديد أسعار تداولها .

وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردى وتجار الجملة
السلع الغذائية المعبأة والمعلبة بإثبات سعر البيع للمستهلك على كل
وحدة .

(ج) اوتامع المبرية فى ١١/٢/١٩٨٥ . العدد ٢٤٨ .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بتمديد بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمح
للتلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية .

مسرو :

مادة ١ - تضاف كلا من سلعتي العدس ، الفول الى الجندون
المرافق للقرار الوزاري رقم رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٢ - يحظر على مستوردي الاصناف الواردة بالمادة السابقة
 طرح تلك الاصناف بالاسواق او التصرف فيها بأي وجه قبل تحقيد
 اسعار تداولها بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسيير بالوزارة وذلك
 بعد تقديم المستورد لهذه الادارة بمستندات الرسالة كاملة فور الاقراج
 النهائي عنها صحيحا وجمركيا .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالغيبس
 لمدة لا تقل من ستة اشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
 جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وفي جميع الاحوال تضبط السلع موضوع
 الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويحل به من
 تاريخ نشره .

تقريرا في ١٠/١٠/١٩٨٥ (١) .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د / محمد ناجي شنة

• نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤٨ في ١٩/١٠/١٩٨٥ .

الفصل الرابع احكام القضاء بشأن الجرائم المتعلقة بالتسعير الجبرى

تحديد الاسعار واعلاؤها :

ان المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ انما نصن على انشاء لجنة للتسعير الجبرى وبين مهمة هذه اللجنة وهى تحديد الاسعار واعلاؤها في مساء يوم الجمعة من كل اسبوع لتكون سارية مدة الاسبوع ، ثم بين في المادة السابعة عقوبة من يبيع أو يعرض للبيع السلع المسعرة بسعر يزيد على السعر الذى تحدده اللجنة على الوجه المبين به . واذن فالقنول بان السلطة التى من حقها بمقتضى الدستور اصدار هذا المرسوم قد تفازلت لغيرها عن سلطتها في بيان للعناصر القانونية للجريمة الواردة به ليس له من وجه ، لذ ان كل ما ترك للجنة التسعير الجبرى انما هو تحديد الاسعار في كل اسبوع . وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية ان تبأثره بنفسها ما دامت الاسعار متقلبة بطبيعة الحال متغيرة دائما على حسب الزمان والمكان وظروف الاحوال .

(طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٦ ق جلسة ١٧/٦/١٩٤٦) .

تحديد الاسعار واعلاؤها :

والبنزين خاضع لاحكام التسعير الجبرى سواء بيع بالقر او بالجانون او غيرها والنص على الجانون في كشف الاسعار في صدد بيان الوحدة التى اتخذت اساسا لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس منشاء بالبداهة عدم تطبيق النص لو تحسده حين يكون التعامل باى مكيال آخر يقل عن هذه الوحدة او يزيد عليها .

(طعن رقم ٢٨٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٤٧) .

حرية عدم وضع بطلات الاسعار على السلع المعروضة للبيع ومقويتها :

لا كانت الدعوى الصريحة قد رفعت على المتهم بانه لم ينشر اسعار التجزئة بشكل واضح في المكان المسمى ليبيها ، فالقنانون الراجب للتطبيق على هذه الواقعة هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

(المادتان ٤/٧ و ٨ منه والمادة ١٨ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦)
لا الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (المادة ٥٦ منه) ولا المادتان
١٢ و ٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ . وإذا كانت المادة ٨ من ذلك
الرسوم قد جعلت للعقاب الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة
التي لا تزيد على خمسين جنيها أو إحدى عاتين العقوبتين فإن المحكمة إذا
عاملت المتهم بالرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقضت عليه بالعقوبة
الواردة به تكون قد أخطأت . إذ المستفاد من عبارة المادة ٩ من الرسوم
بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن الزام المتهم بشهر ملخص الحكم على
ولجهة محله لا يكون الا في حالة القضاء بالحبس .
(طعن رقم ٧٤ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢٤) .

تحديد الأسعار وإعلانها :

ان المادة الاولى من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص
على ان تحديد الاسعار لا يكون ملزما الا لمدة اسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل
المدة الا بقرار من الوزير المختص ، فإذا كانت التسعيرة قد صدرت
لأسبوعين دون أن يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير وكان التاجر في
الاسبوع الثاني لم يعلن سعر السلع التي يبيعها بالتجزئة ، فإنه لا تجوز
ادلته على أساس أن التسعيرة ملزمة له في الاسبوعين . إذ أن له - ما دام
لم توجد تسعيرة في أول يوم من الاسبوع الثاني - أن يضع أسعارا
ولو كانت مخالفة لسعار اليوم السابق .

(طعن رقم ٢٣٩١ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢) .

جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها :

ان القانون لا يوجب توافر قصد جنائي خاص في جريمة عدم وضع
بطاقات بالاسعار على السلع المعروضة للبيع .

(طعن رقم ٥٦٣ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٢) .

جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها :

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وان كان أكثر ما عني به أن يوفر
الضروريات للجمهور ، وهي التي أدخلها في التسعير الجبري ، الا أنه أورد
أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة المسعر
منها وغير المسعر ، بما يعبر للناس سبيل الحصول عليها كذلك ، فالقانون
في الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة أن يعلنوا أسعار جميع
سلعهم ، أي المسعر منها وغير المسعر ، ولا يحق عليهم العقاب الذي
نص عليه ، فالتسويات والجواهر يجب إعلان أثمانها .

(طعن رقم ٨١٩ سنة ١٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٤٩)

جريمة عدم وضع بطاقات الأسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها :

ان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذًا للمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري قد أوجب على مستوردي أصناف معينة ومنتجيتها المتجرين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع ، وإذا كان هذا النص مطلقا وشاملا لجميع صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة فإنه يصح بمقتضاه عقاب صاحب المحل الذي يعرض للبيع أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصائب وجهه استيرادها .

(طعن رقم ٤٠١ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٥٠)

تحديد الأسعار وإعلانها :

ان مفاد المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الثالثة من المادة الثانية منه أن هذا القانون قد وكل الى المحافظ أو المدير طريقة اذاعة الأسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع ولئن كانت المادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتمان النشر في الجريدة الرسمية الا بالنسبة الى القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية وكانت القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذًا لتلك القوانين تعتبر مكملة لها ولذلك يجب نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها الا أن الامر ليس كذلك بالنسبة الى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على اصدارها في يوم بعينه من أيام كل أسبوع لكي يتقرب صدورها في ذلك اليوم كل ذي شأن فهي ذات صبغة موقوتة ، فوق كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أو المديرية ، مما حدا الشارع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سابق الذكر الى أن ينص على تخويل المدير أو المحافظ اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعة تلك الجداول على ساكني مديريته أو محافظته متوخيا في ذلك ظروف الاقليم . واذن فإن عدم نشر قرار المدير أو المحافظ في حدود كيفية اذاعة الاسعار الاسبوعية والجداول الاسبوعية بهذه الاسعار بالجريدة الرسمية لا يمنع عن عقاب من يبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر .

(طعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠)

جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها :

ان ائادة ٥٣ من القرار للوزارى رقم ٤٥١ سنة ١٩٤٧ يعاقب كل
تاجر يبيع بالتجزئة أية سلعة أو مادة دون أن يعلن سعر كل صنف منها
بظريقة واضحة . وهذا نص عام مطلق يعزى حكمه على جميع التجار
ما داموا يبيعون بالتجزئة . فعلا :

(طعن رقم ٩٩٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠) .

تحديد الأسعار وإعلانها :

ان القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار فى بعض المحال
العمامة . المعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص فى المادة ١٢٥ منه
على انه (يجب على مديرى المحال المشار اليها فى المادة السادسة من
هذا القرار أن يخطرأ مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة
يراد ادخالها على الاسعار أو رسم الدخول أو الاجور قبل العمل بها
بمدة شهر على الأقل ، فاذا رأت مصلحة السياحة فى خلال هذه المدة ان
الاسعار المبلغة اليها مرتفعة اخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى
عليه مع ذكر الحد الاقصى للاسعار أو رسم الدخول أو الاجور التى توافق
عليها طبقا لما هو وارد فى المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل
بالاسعار أو رسم دخول أو اجور أعلى من التى توافق عليها الوزارة) .
ومذا النص قاطع فى عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على تاريخ
الاخطار المشار اليه ، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون مصلحة السياحة قد
ترأخت فى الرد على الطاعن ما دامت المخالفة قد حصلت فى خلال الشهر
الذكر ولا يخول له القانون تنفيذ الزيادة التى أخطر بها .

(طعن رقم ١٠٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٣) .

تحديد الأسعار وإعلانها :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت فى الفقرة
الثالثة منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تعينها
اللجنة ، فى مساء يوم الجمعة من كل اسبوع وأن يكون الاعلان بالكيفية
التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير ، لم توجب نشر قرارات المدير فى
هذا الشأن فى الجريدة الرسمية ، كما عى الحال فى القوانين والقرارات
الكملة أو المنفذة لها لان القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوفة فوق
كونها محنية ، مما خول المدير أو المحافظ . بمقتضى القانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ - اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكنى الحيرية
أو المحافظة مراعىا فى ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معيناً من كل
اسبوع تكون يقرقبتها كل ذى شأن .

(طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٦)

تحديد الأسعار وإعلانها :

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادته الاولى
بلجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ،
ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص
الذين يبيعون الأصناف والمواد التي تتناولها التسعيرة مدى الأسبوع الذي
وضعت له . واذن فمتى أعلن جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة
فقد افترض علم الكافة به في حدود الاقليم .

(طعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٧)

على المتاجر عرض السلع المسعرة للبيع متى توافرت له خيارتها
- انكاره أمر وجودها أو اخفائه لها - اعتباره منتعاً عن بيعها بالسعر
المحدد لها جبراً .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه باطلاق على معاقبة من
يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض
هذه السلع للبيع متى توافرت لهم خيارتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع
منكرين أمر وجود السلعة أو مخفين لها حابسينها على التداول ، اعتبروا
منتعنين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً ما دام تحديد السعر لا
يعرض بداهة عند اخفاء السلعة أو انكار وجودها البتة . والا كانت
النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا
عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين الا الذين يأنسون فيهم أن
يشترروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد
تصد اليه .

(طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٨٧)

أسعار - الاعلان عنها :

يقع الالتزام بالاعلان عن الأسعار على عاتق صاحب المحل التجاري
دون من يكون قائماً بالفعل فيه غير صاحبه .

(طعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨

ص ١١١٦)

حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي - اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء مدة العمل بذلك الجدول - ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول - أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة *

أن مقتضى السادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح ، أنه يجوز للتاجر أن يبيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي ، وذلك اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء الأسبوع الذي وضع له الجدول السابق ، ما دام أنه لم يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة لهذه السلعة في أول يوم من الأسبوع التالي الذي تم البيع فيه . وإذا كان ما تقدم ، وكانت النيابة (الطاعة) تسلم بأن السلعة وقت البيع لم تكن مدرجة بالكشف الأسبوعي لتعيين الأسعار ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظم ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون المظن فيه في غير محله مما يتعين معه رفضه موضوعاً *

(طعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ص ٢٩٥)

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصاً من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح أو قراراً من القرارات المصادرة بتنفيذه وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر *

لم يبلغ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية - نصاً من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح أو قراراً من القرارات المصادرة بتنفيذه ، وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر للمرسوم بقانون سالف الذكر حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم بقانون المذكور . وما كانت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون قد أجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لأحكامه ، كما نص في المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور

ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة الخامسة . وقد أصدر وزير التعمين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ، وأضاف به إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ما هو منتج محليا من الملابس الداخلية شغل السفانة (التريكو) والجوارب ، وأوجب القرار في مادته الثانية على المصانع والشركات التي تنتج تلك الملابس والجوارب أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها - بحروف وأرقام ظاهرة - اسم المصنع أو علامته التجارية واسم الصنف ومقاس القطعة وسعر البيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء قد أصدر - استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ وأوجب في مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية طبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على السلعة أو الغلاف الخارجي لها ، وهو نص عام يجرى مطلقا على جميع المصانع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انزل على الواقعة حكم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التعمين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح وأصاب مجبة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن .

(طعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ص ٨١٨)

- فبراته المحكمة من التهمة الأولى اعتبارا بأنه لم يثبت لديها أن المتهم قد امتنع عن البيع ودافعه بالثانية وقضت في عقابه بتغريمه عشرين جنيها والمصادرة .

وبما أن الأساس الذي ارتكنت إليه المحكمة في تبرئة المتهم عن التهمة الأولى كان خليقا أن يبيىء له البراءة من التهمة الثانية ذلك أن حاصل رأيها في هذا الشأن - وهو ما تنطق به الأوراق - أن المتهم حتى مع افتراض علمه بورود كمية المكرونة المضبوطة في متجره - وهي ضئيلة - كان مقفرا - أنها بسبب تكسيرا واتساخها - لا تصلح للبيع ومن ثم فلم يشأ أن يعرضها لذلك - وحال المكرونة كما ستبينه نياته قد أكد عن سلاح خدمة الجيش في شهادته بالجلسة - ولما كان ذلك وكان يشترط في السلعة أن تكون صالحة للاستهلاك والسلعة في هذه الدعوى ليست كذلك - صح قول المتهم أنه لم يكن معتزما بيعها بمن ثم فلا محل للإعلان عن بيع شيء ليس في النية ببيعها لعدم صلاحيتها .

من اجل ذلك

يرى المكتب - اقرار البراءة والغاء الحكم فيما قضى من ادانة وحفظ
الأوراق •

تحريرا في ١٩٥٣/١٢/٢

مدير

مكتب الأحكام العسكرية

مذكرة مكتب الحاكم العسكري في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢ فتح
عسكرية السويس :

اولا : عرض للبيع مواعد جاز بسعر يزيد عن السعر المقرر •

ثانيا : لم يعلن عن أسعار طقم الشربات والاولانى الزجاجية الموجودة
بمجله - فدانتة المحكمة بالتهمتين وقضت في عقابه بتغريمه عشرين جنيتها
عن الاولى وخمسة جنيهاات عن الثانية والمصادرة وأمرت بشهر ملخص
حكمها هذا •

وبما انه لما كان الثابت ان المواعد المضبوطة مصنوعة محليا -
وكان حكم القرار ١٣٩ سنة ١٩٥٢ المطبق في حالة هذه الدعوى لا يسرى
يصريح مدلول عبارات المادة الرابعة منه الا على المواعد المستوردة من
خارج البلاد - كما يقطع بذلك كتاب مراقبة البحوث الفنية والتسعير
رقم ١٩٥٣/٤/٤ - لما كان ذلك امتنع جواز مساعلة المتهم وحقت براءته
عن تلك التهمة •

وبما أن قضاء البراءة بالنسبة للتهمة الثانية مصيب •

وبما أن المصادرة لا وجه لها قانونا •

لذلك

يرى المكتب - أولا - الغاء الحكم فيما قضى من ادانة المتهم عن التهمة
الأولى وحفظ الأوراق بالنسبة لها •

ثانيا - اقرار الحكم بالنسبة للتهمة الثانية مع حذف المصادرة •

تحريرا في ١٩٥٣/٤/٨

مدير

مكتب الأحكام العسكرية

مذكرة مكتب الحاكم العسكري في الدعوى رقم ٢٦ قصر النيل :
التهمة :

- ١ - عرضوا بالفندق أسعار دخول حديقة للسطح بأكثر من السعر المحدد .
 - ٢ - عرضوا للبيع بعض المأكولات التي تقدم للجمهور بسعر يزيد عن السعر المحدد .
 - ٣ - لم يعلنوا عن أسعار غرف الفندق .
 - ٤ - لم يعلنوا عن أسعار المشروبات .
 - ٥ - أعلنوا عن أسعار بعض المأكولات والمشروبات بقوائم غير مختومة .
 - ٦ - لم يمسكوا الدفتر المد لحجز طلبات العملاء باللغة العربية .
- الحكم :**

- (١) براءة المتهمين من التهمة الأولى .
- (٢) وبتغريم كل منهم ٥٠ جنيهًا عن التهمة الثانية وبتغريم كل منهم ٢٠ جنيهًا عن كل من التهم الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة .

الوقائع

بما أن قضاء البراءة عن التهمة الأولى مصيب وكذلك قضاء الادانة بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث وبما أنه عن المتهم الاول والثابت من الاوراق انه يعمل سكرتيرا لشركة الفنادق ولا شأن له بإدارة فندق سمير اميس ومن ثم فلا تصح مساءلته عن الجرائم المسندة اليه .

وبما أنه عن التهم الثانية والثالثة والرابعة والخامسة المسندة الى كل من المتهمين الثانى والثالث فهى مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقعت جميعها لغرض واحد مما يتعين معه اعتبارا جريمة واحدة وأخذ المتهمين الآنفين بعقوبة أشدهما وهى التهمة الثانية .

أما عن عقوبة التشهير - ففى نفاذها بما قد يمس سمعة تليد فى الخارج باعتبار أن الفندق من أكبر الفنادق السياحية يرتاد كبار الأجانب الوافدين ومن حق الحاكم العسكري نزولا على هذا الاعتبار حذف هذا العقوبة عنه بحكم المادة الثامنة مكررة من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ .

من أجل ذلك .

يرى المكتب : اقرار للحكم بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث مع حذف عقوبات الغرامة المقضى بها على كل منهم عن التهم الثالثة والرابعة والخامسة والغاؤه وحفظ الدعوى بالنسبة للمتهم الاول (١) .
تحريرا فى ١٩٥٤/٨/٥ .

مكتب مدير الاحكام العسكرية

ومذكرة مكتب الحاكم العسكرى فى الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧
عسكرية مغاغة ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ بندر المنيا :

الوقائع

بما أن الجريمة المسندة الى المتهم بضبيعتها من قبيل جرائم عدم الاعلان وقد نصت المادة الخامسة من القرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ المطبق في هذه الدعوى على أن تختتم الجداول المتضمنة للاسعار والاجور وغيرها من البيانات التى يجب على مديرتى المحال العامة الاعلان عنها بختم وزارة الاقتصاد الوطنى قبل تعليقها فى هذه المحال - لما كان ذلك يقتضى الامر تطبيق عقوبة المادة ١/١٣ من الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وهى الخاصة بمخالفة احكام القرارات التى تصدر بإعلان الاسعار .

وبما أن المحكمة حين طبقت فى عقاب المتهم المادة التاسعة من الرسوم بقانون آنف الذكر وقضت بتغريمه ١٠٠ جنيه تكون قد اخطأت القانون فى عقابه مما يتعين معه تصحيح حكمها بما يتفق والقانون .

وبما أن الاوراق قد خلت مما يدل على أن للمتهم سوابق .

يرى المكتب اقرار بالحكم مع تخفيض الغرامة الى خمسة جنيهات .

ثانيا - جريمة البيع او العرض للبيع ازيد من السعر المقرر

التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

ان الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على ضرورة تشكيل لجان التسعير فى المحافظات (مادة اولى من القانون) لا سيما بالنسبة لتسليم المواد التى وردت فى الجدول المحق بهذا القانون (مادة ثانية فى القانون ذاته) . وقد حول المشرع ايضا وزير التجارة والصناعة سلطة تحديد الأرباح بالنسبة لبعض السلع والاجور ، إذ تنص المادة الرابعة من القانون السابق على انه (٢) :

(١) مقتضى المادة ١٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

(٢) راجع المذكرة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ بندر المنيا : مرجع المسند ١٢٦ وما به من

• يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى :

١ - الربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى انها تباع بأجور تجاوز الحد المألوف .

٢ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمضام والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذي تفرضه هذه المحال على من يرتادها .

٣ - تحديد أجور الغرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح ، .

يتضح من هذا النص أن التسعير الجبري قد يشمل السلع التموينية أو الخدمات على حد سواء . وفي حالة السلع التموينية قد يرد تحديد السعر على السلع المصنعة أو القابلة للتصنيع ، وقد يشمل تحديد السعر السلع المحلية أو المستوردة وتختلف طريقة تحديد السعر طبقا لطبيعة السلعة ووسيلة توزيعها . فقد يرتبط السعر المحدد بالوزن أو بالطول أو بالوحدة أو بغير ذلك من المقاييس . وقد يختلف السعر بالنسبة للسلعة الواحدة . فالأسعار المتعلقة بتجارة الجملة تختلف عن أسعار تجارة التجزئة كما أن أسعار السلع التي توزع بطريق البطاقات تختلف عن أسعار ذات السلع اذا وزعت خارج البطاقات . وقد يكون تحديد السعر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وفي الحالة الأخيرة يكتفى اشرع بتحديد الحد الأقصى لنسب الربح ويترك لصاحب الشأن تحديد السعر في ضوء ذلك . ومن هذا القبيل فقد نص القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ على الحد الأقصى لنسب الربح في تجارة الأخشاب المستوردة والموضحة في القرار كما نص القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ على حسب الربح بشأن المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية والموزعة عن طريق القطاع العام . كما تناول القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ تحديد أقصى الأرباح في تجارة الشاي الاسود غير التمويني .

الركن المادي :

البيع عقد ينقل بواسطته أحد الطرفين ، ومو اليافع ، ملكية شيء أو حقا الى الطرف الآخر مقابل ثمن نقدي . فالمستورد من تبيع نقل الملكية بمقابل . ويعاقب اشرع على البيع متى كان المقابل النقدي يتجاوز السعر الذي يحدده القانون .

ولم يوجب المشرع لتولفو الركن المادي في هذه الجريمة أن يكون هذا بيع تجاريا ، بل تتحقق مسئولية الفاعل حتى ولو كان البيع له صفة هفتية ، كما اذا لم يقترب بشراء سابق ، أو لم يكن للبائع عليه تحقيق ربح ما .

فالواد الواردة في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد جاء نصها عاما في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون ، ولم تستثن هذه الواد من حكمها حالة البيع بالمزاد العلني أو بطريق الجراف (١) .

وفؤدى نص المادة ٩ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ان جريمة البيع بازيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بازيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها . وايا كانت صفته في بيعها اذ انماط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من السعر المعين للسلعة (٢) .

ولم يستوجب المشرع ان يتم البيع حتى تتحقق مسئولية البائع . بل يكفي لعقاب الفاعل على جريمة مخالفة قواعد التسعير الجبرى ان يعرف البائع سلعة بازيد من السعر المحدد قانونا . ولا يشترط ان يكون العرض للبيع في مكان ظاهر بحيث يستطيع رؤيتها من يتواجد في المحل بل ان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في محل ظاهر للعيان بصح اعتباره عرضا للبيع . وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه :

« لما كان التراضى على البيع والتمن كافيا في الاصل لانعقاد البيع وتماحه بقطع النظر عن أداء الثمن . وكان القانون من جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر ، وهو ما لا يتطلب تمام البيع ، وكان عدم تقديم قائمة الاسعار ليس من شأنه ان يؤدي الى البراءة اذ كان للمحكمة ان تأمر بضمها وتطلع عليها مادام المتهم لم يدع أنها لم تعلن بالطريق المرسوم في القانون ، فان الحكم الذى يقضى ببراءة المتهم ببيع بزياد أكثر من السعر الجبرى تأسيسا على ان البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وان النيابة لم تقدم قائمة الاسعار يكون مخطئا » .

(١) رقم ٣٠ مذكر ١٩٥٠ ، مجموعة الواعد القانونيه في ٢٥ غاما ، ١٩٥٠ .

الاول من ٢٧٦ . وقضى ١٠ فبراير ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض من ٢٠ من ٢٤٣ .

(٢) نقض ٢١ يناير ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض من ٢٤ من ٧٨ .

فرض شراء سلعة أخرى مع السلع المسعرة :

يقرر المشرع أيضا في المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ عقاب البائع الذي يفرض على المشتري سلعة أخرى مع السلعة المسعرة . ويكفي ذلك لتكوين الركن المادي في الجريمة محل البحث ولا يشترط لعقاب البائع في هذه الحالة أن يكون قد خالف قواعد التسعيرة الجبرية بأن باع السلعة التي يطلبها المشتري أو التي يفرضها على المشتري بسعر يزيد عن ما هو مقدر قانونا . بل تتحقق مسئوليته (١) ولو القزم قواعد التسعيرة الجبرية في البيع وذلك متى فرض على المشتري سلعة أخرى مع السلعة المسعرة التي يزيد أصلا ثراها . فإن التزام المشتري بشراء سلعة أخرى إلى جانب تلك التي يحتاج إليها يؤدي - بطريقة غير مباشرة - إلى ذات النتيجة التي تتحقق فيما إذا فرض البائع شراء سلعة بثمن يزيد على الثمن المحدد قانونا .

صفة البائع :

استقر قضاء النقض على أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صفة بها وأيا كانت صفته في بيعها إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة . وتفريعا على ذلك تتوافر الجريمة في حق البائع سواء كان من أصحاب المحال أو من العاملين بها أو من الباعة الجائلين . كما يستوى أن يكون البائع من محترفي الاتجار في السلعة أو من البائعين لها عرضا ، بل تتوافر الجريمة في حق البائعين ولو كان محض زائر لصاحب المحل أو مكلفا بحراسته فترة غياب صاحبه .

تجاوز السعر بالغش :

إذا كان الأساس في تحديد السعر الجبري هو وحدة وزن معينة فلا بد لسلامة البيع من أن يتم في إطار من تطابق وزن السلعة المباعة للسعر الجبري المقرر لهذا الوزن . فإذا باع شخص كيلو جرام من الفاكهة بالسعر الجبري إلا أنه خدع المشتري في الوزن فأعطاه السلعة ناقصة عن الكيلو جرام المتفق عليه أو دس عليه ضمن الوزن بعض الوحدات الفاسدة من السلعة والتي تعتبر في حكم العدم فإنه يكون في واقع الأمر قد تناهى سعر أزيد من المقرر . وما يقال بشأن الوزن ينطبق على الكيل والمقاس .

(١) راجع د. أمال عثمان المرجع السابق .

على أن هذه الصورة من صور التعامل تفتوى إلى جانب جريمة البيع بإزيد من السعر الجبرى على جريمة الغش ويستحق الجانى عنهما عقوبه واحدة هي عقوبة الجريمة الاشد وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة البيع بأكثر من السعر المقرر هي الجريمة الاشد فان الاختصاص ينظر الدعوى في هذه الحالة ينعقد لمحاكم أمن الدولة ، وعلى هذا استقر رأى مكتب شئون أمن الدولة (١) .

وتتوافر جريمة البيع بأكثر من السعر المقرر - بالإضافة الى جريمة الغش - عندما يعمد البائع الى اضافة مواد غريبة الى السلعة .تزيد من وزنها كما في حقن البرتقال والبطيخ بالماء لان القدر المبيع حقيقة من السلعة لا يتساوى مع السعر الجبرى المدفوع فيه . أما حين تكون اضافة هذه المواد ضرورية للسلعة بحكم طبيعتها أو جرى العرف على اضافتها كما في غسل الخضروات واللحوم بالماء . أو اطعام الدجاج بالقدر اللازم لتحاشي نفوقه فان الواقعة تخرج من نطاق التأثيم متى التزم البائع بالسعر المقرر .

تجاوز السعر بمخالفة شروط النوع :

عندما يرد التسعير على السلعة مع اختلاف السعر - ارتفاعا أو هبوطا - بحسب نوعها كما في وضع سعر لكل نوع من أنواع اللحوم أو البرتقال فان البيع لابد أن يكون مراعى فيه مطابقة النوع للسعر الجبرى المحدد له . فاذا باع شخص كمية من اللحم البقرى بالسعر الجبرى المحدد لهذا النوع الا أنه غش المشتري بأن أعطاه الكمية كلها أو بعضها من اللحم الخملنى ذو السعر الأقل فان جريمة البيع بأكثر من السعر الجبرى تكون قد توافرت في حقه فضلا عن جريمة الخداع (٢) ؟

مشكلات تغليف السلعة :

١ - قد تباع السلعة في غلاف يدخل زيادة على وزنها على نحو يجعل القدر الحقيقى المباع من السلعة غير متساوى مع السعر الجبرى المدفوع فيها . والمرجع في تأثيم هذه الصرورة انما يكون الى نص التسعير ذاته ، فاذا انصب التسعير على وحدة الوزن من السلعة بغلافها كان وجود هذا الغلاف ضمن الوزن لا جريمة فيه . أما اذا سكت النص تعين الرجوع - في تقديرى - الى طبيعة السلعة ، فاذا كانت طبيعتها تقبل البيع بغير

(١) ، (٢) راجع نواصة الشريعة، للنسابة ابراهيم المسحماوى ص ٢٩٤

غلاف كما في بيع الدجاج مثلا كان ارغام المشتري على قبول الغلاف واحتساب وزنه عليه جريمة بيع للسلعة باكثر من سعرها المقرر .
اما اذا كانت طبيعة السلعة لا تقبل البيع بدون غلاف كما في الحوم وبعض انواع الفاكهة كان احتساب الغلاف ضمن الوزن امر لا جريمة فيه .

٢ - قد يفرض البائع على المشتري ثمنا خاصا للغلاف من شأنه ان يجعل سعر البيع متجاوزا السعر الجبرى للسلعة . فاذا كان نص التسعير يجيز صراحة لبائع اضافة ثمن الغلاف الى السعر الجبرى للسلعة - كما في تسعير انواع في بعض المحافظات - فلا جريمة في (٢) محاسبة المشتري على ثمن الغلاف . اما حين يسكت النص عن ذلك كان الفيصل - في تقديرى - هو طبيعة السلعة . فاذا كانت طبيعتها تقبل انبيع بغير غلاف كما في المعلبات والاولانى المنزلية والخبز فلا يجوز فرض الغلاف على المشتري - هو طبيعة السلعة . فاذا كانت طبيعتها تقبل البيع بغير غلاف كما في المعلبات والاولانى المنزلية والخبز فلا يجوز فرض الغلاف على المشتري وان هو طلب تغليفها كان اضافة ثمن الغلاف فوق السعر الجبرى امرا غير مؤثما . اما اذا كانت طبيعة السلعة لا تقبل البيع بغير غلاف تعين على البائع تغليفها دون اضافة لثمن الغلاف على السعر الجبرى وان كان من حقه في هذه الحالة احتساب وزن الغلاف ضمن وزن السلعة على النحو المبين بالصورة الاولى .

٣ - لا يجوز في كل الاحوال - الا بنص خاص - احتساب وزن الغلاف ضمن وزن السلعة مع محاسبة المشتري على ثمن مستقل له . في آن واحد ، فهذه الصورة تتحقق فيها جريمة البيع بازيد من السعر الجبرى اذ ان البائع هنا يكون قد تقاضى ثمن الغلاف مرتين : مرة بسعر السلعة ذاتها ومرة بسعر خاص به .

تعبئة السلعة في عبوات خاصة :

قد يعمد الشخص الى تعبئة السلع الغذائية تعبئة خاصة ليبيئها بازيد من سعرها الجبرى بزعم انه قام بتنقيتها من الشوائب او المواد الغريبة او انه تام باستبعاد الوحدات الثقيلة الجودة منها . ومن اجل ذلك صدر قرار وزير التموين رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ (١) الذى حظرت في مادته الاولى - بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير في عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى

(١) منشور بآلات المصنوعة . العدد ٥٢ ل ١٩٦١/٧/٦ . على ان يعمد به

الوزير وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ .

المحدد لبيعها ، وعاقب في المادة الخامسة منه على مخالفة هذا الحظر .
 بذات العقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . كما حظر في المادة الرابعة منه على المرخص له في التعبئة أن يكون له أكثر من مصنع واحد للتعبئة أو أن يتنازل عن المصنع أو يؤجره لتغير إلا بترخيص من وزارة التموين ، وأوجب في المادة الثالثة منه على المرخص لهم أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والأسعار التي (١) تحددها وزارة التموين في هذا الشأن ، وعاقب في المادة الخامسة منه على أية مخالفة لما تقدم بذات العقوبات المنصوص عليها بالمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

الركن المعنوي :

تتوافر جريمة البيع - أو العرض للبيع - بأكثر من السعر الجبري بقيام القصد الجنائي العام ، الذي يتحقق بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التي يعاقب عليها القانون ، ولم يشترط القانون فيها قصدا جنائيا خاصا (٢) . والاعتذار بالجهل بالسعر الجبري لا ينفي القصد الجنائي ، لأن الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية . ولا ينفي القصد الجنائي لدى العامل بالمحل لقول بانه كان قائما على طاعة رب العمل لأن الأحكام التي تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ملا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة ولو كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر إليه تقتضي عليه طاعته (٢) .

القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ أصلح للمتهم :

لما كان الأصل المقرر أن يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بثئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي يحكم واقعة الدعوى لحدوثها في ظل ينص في مادته التاسعة على أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا يزيد عن ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح

(١) المرجع السابق ص ٢٩٦ .

(٢) نقض ١٩٧٢/١/٢١ ص ٢٤٠ ص ٧٨ طعن ١٢٢١ لسنة ٤٢ ل .

(٣) المرجع السابق موسوعة الترميمات الجنائية الخاصة ص ٢٩٧ .

يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح
للخ إلا أنه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري تحديد
الأرباح قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ الخامس من أغسطس سنة
١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ونص في مادته الأولى على
أنه (يستبدل بنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم
١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الآتي :

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات
وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محسدة الربح أو عرضها
للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها
بهذا السعر أو الربح ... الخ) .

لما كان القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بأنه يتحقق معنى
للقانون الاصلح للمتهم في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من
قانون العقوبات اذا انشأ له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه
اذ أنه قد ترك الخيار للقاضي بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة وهو
القانون الاصلح للمتهم من القانون القديم رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي
ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا :

ليس هذا فحسب بل أنه يتعين نقض الاحكام التي لم تصبح ياتة
بعد حتى يتاح للمتهمين فرصة محاكمتهم من جديد على ضوء احكام
القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

(نقض جنائي جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ق ٨٥ س ٢٨ ص ٤٠٦) .

(نقض جنائي جلسة ١٩٨١/١٢/٧ ق ١٩٨١/١٢/٧ في الظعن رقم ١٠٣ لسنة
٥١ ق (لم ينشر) .

(نقض جنائي جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ ق ٨٧ س ١٣ ص ٣٤٧) .

(نقض جنائي جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ ق ١٩٤ س ١٩ ص ٦١٥) .

أهم القيود والأوصاف بالنسبة لجريمة بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح :

بيع السلع غير المسعرة أو غير المحددة الربح :

جُنْحَة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣/١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

— طالب المشتري بثمن أعلى من الثمن المعلق عن السلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح .

العقوبة :

— الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

— وفي حالة العود تضاعف العقوبات في حديها الأدنى والأقصى .

وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة .

تقديم الوجبات والماكولات :

جُنْحَة بالمواد ٤ ، ٢ ، ١/١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

— قدم وجبات أو ماكولات أو مشروبات بأكثر من السعر المقرر أو عرضها أو امتنع عن تقديمها أو حصل على مقابل للدخول أكثر من المقرر .

العقوبة :

— الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة .

تأجير غرف الفنادق :

جُنْحَة بالمواد ٤/٣ ، ١٠/٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

- أجر غرنا بفندقه (أو عرضها للتأجير) بإيجاز يزيد على الحد المقرر أو السعر المعد .

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

- اشترى بقصد الاتجار سلعة بسعر يسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعيرة أو يسعر يزيد عن الحد المقرر .

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، / ١ مكرر ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمادتين ١ ، ٢ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل .

- اشترى بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر

العقوبة :

- الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

- شهر مخصص الحكم الصادر بالادانة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة .

ملحوظة هامة : على النيابة العامة أن ترفق صحيفة الحالة الجنائية للمتهم حتى يقسنى معرفة الاحكام التي سبق الحكم بها عليه ، فإذا ثبت للمحكمة أنه سبق الحكم عليه مرتين بالحبس والغرامة في جريمة من الجرائم التمييزية فتقضى بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنسية عقوبتها السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تجاوز ٢٠٠٠ جنيه .

كما نشير الى أن الفقرة الثالثة من المادة التاسعة قد نصت على اعتبار الجرائم المتماثلة في المواد والجرائم التي ترتكب المخالفة لاحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

بيع السلع غير المسعرة :

جنحة المواد ١ ، ٢ ، ١٣ ، فقرة ٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ . من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

- طالب المشتري بثمن أعلى عن ثمن المعلن عن سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح .

العقوبة :

للحبس بمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، والشهر مدة مساوية لمدة الحبس .

احكام الفضااء بشأن جريمة البيع ازيد من التسعيرة :

حونا كان الثابت أن المتهم قد باع لفة سلك ألونيوم مغلفة بالسعر المقرر لها وهو خمسة قروش إلا أن مفتش التفتيش عندما قام بوزنها تبين أنها تقل عن الوزن المقرر لها مما يكون معه المتهم قد باعها بسعر يجاوز السعر المحدد إلا أنه يجب لقيام هذا الاتهام أن يثبت علم المتهم بهذا العجز أو اسهامه فيه يأخذ جزء من السلك وهو الأمر الذي خلّت منه أوراق الدعوى مما ينهض بشك المحكمة إذ قد يكون المتهم قد اشترى هذه السلعة بالوزن الذي وجدت عليه وهو ما يجعل الواقعة محل شك مما يتعين معه براءة المتهم .

(الجنحة رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة الرمل بجلاسة ١٤/٢/١٩٧٣) (٢) .

حالة اعتبار العامل واسطة بين المشتري وصاحب المحل :

- لا يسأل العامل بالمحل عن جرائم البيع بأزيد من السعر المقرر

في حضور صاحب المحل إذا كان مجرد واسطة لنقل السلعة من البائع إلى المستهلك أو مناو لا إياه السلعة ولم يشترك في تحديد السعر بل يقتصر دوره على مجرد اعداد السلعة ومناولتها للمشتري في حضور صاحب المحل الذي حدد وحدة السعر .

- قضى بأن قيام المفتش باعادة الوزن في غير حضور المتهم لا يكون له اية حجية قبل هذا الاخير لانه اجراء لم يتم في حضوره ومواجهته حتى يمكنه أن يناقشه وحتى تطمئن المحكمة الى سلامته .

وحيث أنه ازاء ذلك فان المحكمة تشك في سلامة اجراء الوزن
ولا تطمئن اليه وتطرحه جانبا وتكون التهمة المسفدة الى المتهم لا دليل
عليها .

(اللجنة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ أمن دولة السيدة زينب وقد اقر
الحكم) .

الكتب والصحف :

نصت المادة ١٩ من قرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على التزام كل تاجر
يبيع أية سلعة أو مادة أن يعلق سعر كل صنف بالطريقة المناسبة وفيما
يتعلق ببعض السلع يتحتم أن يكون السعر معلنا على أغلفتها ومن هذا
القبيل الكتب والصحف والمجلات والنماذج الحكومية التي تباع وفقا
لسعر محدد لها. مطبوع على جانب منها وفي هذه الحالة يتعين الالتزام
بهذا السعر المعلن فاذا ما خولف وتم البيع بسعر يجاوزه . وجب اعمال
حكم المادة ٣/١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمعدة
بالقانون ١٠٨. والتي تقضى بمعاقبة المخالف بالحبس ستة اشهر
ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز
مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئتها الاستئنافية جلسة
١٩٧٥/١١/٢٤ .

اتهمت النيابة العامة المذكورين في القضية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٨
جنح أمن دولة كرموز لأنهما في يوم ١٩٧٨/٥/٣ بدائرة كرموز : باعا سلعة
مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر . وطلبت عقابها بالمادة ٢/١ محايق
١٦٣ لسنة ٥٠ المعدل .

ومحكمة أول درجة حكمت بجلاسة ١٩٧٩/٥/١٧ بالحبس ستة شهور
وكنالة خمسون جنيها لكل والحصائرة والشهر مدة ستة شهور وعارض
الثاني في جلاسة ١٩٧٩/٥/١٧ وتعديل الحكم الى الاكتفاء بتغريمه ٥٠ جنيه

نمستأنف التهمين في ١٩٧٩/٥/٢٢ بتوكيل .

وبالجنة تثبت النيابة العامة تثنييد .

والتهم حضر .

الحكمة

• بعد مطالعة الأوراق وسما عرافة الشفوية والمداولة قانونا (١) .

حيث أن الواقعة تلخص في أن النيابة العامة نسبت إلى المتهم أنه في يوم ١٩٧٨/٥/٣ بدائرة كرموز باعا سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر .

وطلبت عقابه بمواد القيد فقضت محكمة أول درجة / / ١٩٨ حضوريا لأول وغيايبيا لثاني بالحبس ٦ شهور وكفالة خمسون جنييه لكل والمصادرة والشهر لمدة ستة شهور والثاني عارض في ١٩٧٩/٥/١٢ وتعدل الحكم إلى الاكتفاء بتفريمه إلى خمسون جنيها .

فطعن المتهم على هذا الحكم بالاستئناف المائل بتقرير في ٧٩/٥/٢٢ ولم يكن الحكم المستأنف قد أعلن للمتهم .

وحيث أنه بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ حضر المتهم ومعه محام طلب الحكم ببراءته مما نسب إليه . وحيث أن الاستئناف استوفى أوضاعه القانونية المقررة ومن ثم فهو مقبول شكلاً .

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف فإنه متى كان الخبز المضبوط يزيد وزنه كثيرا عن الوزن المقرر للرغيف البلدي بما يجاوز الخمسين جراما في كل رغيف ومن ثم فإن الخبز المضبوط يخرج عن كونه خبزا بلديا مما يدخل في نطاق السعر المحدد للرغيف البلدي بالأوصاف المقررة له .

ومن ثم يتعين الحكم ببراءة المتهم مما نسب إليه عملا بالبادئة ١٩٧٩/١١/٢٤ ج ١ .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بتقبل الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه .

• منسوخ بالتأشير في السجل المرجع السابق .

حكم محكمة أمن الدولة طوارئ المتعددة بجلسة ١٩٨٢/٢/٥ في قضية النيابة العمومية رقم ٤٢ سنة ١٩٨٢ كفر شكر .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة :

حيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٢/٨ باع سلعة مسعرة جبريا بسعر يزيد على السعر المقرر فطلبت النيابة عقابه بمواد الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر بمحضرة المؤرخ ١٩٨٢/٢/٨ من أنه أثناء مروره بحمّة قفّيشية على الاسعار صحبه من ذكرهم بمحضره أنه أثناء مروره وجد شخص يقوم بالبيع فطلب منه كيلو حلاوة فأعطياه فطلب منه مبلغ واحد جنيه حيث أن سعره هو . . . قرشا واذ سئل المتهم أنكر ما نسب اليه .

وحيث أن المحكمة لا تظمن الى شهادة شهود النفي من أن المتهم قام ببيع السلعة بالسعر الرسمي .

وحيث أن المحكمة لا تظمن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط وأن الاتهام المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء بجبراته وعملا بالمادة ١١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه .

الحكم ١٩٨٢/٩/٦

حكم محكمة أمن الدولة بجلسة ١٩٨٢/٩/١٩ في قضية النيابة رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة طوارئ طوخ .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

وحيث أن النيابة العامة نسبت الى المتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٤/٢٨ بدائرة مركز طوخ باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانونا وحيث أن المحكمة تظمن لأقوال المتهم وتأخذ بها خاصة أنه قرر بأنه يعلم بشخصية مجرى المحاولة الخبير السرى ومن ثم فمن غير المعتول والمحال كذلك أن يقدر على مقارفة التسبب اليه .

حكم محكمة أمن الدولة بجلسة ١٩٨٢/٥/١٩ في قضية النيابة العمومية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة الخانكة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

وحيث أن النيابة العامة نسبت الى المتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٣/٢٨ بدائرة الخانكة باع سلعة مسعرة (سجاثر) بأزيد من السعر المقرر قانونا وحيث أنه :

١- أولاً : المحضر مجهل حيث لم يفكر أفراد الحملة وعودهم ٥ مما يثير الشك .

ثانيا : المحكمة لا تظمن لما أثبتته محرر المحضر من أن مجرى المحاولة (وهو شرطى) قد قام بدفع مبلغ خمسة جنيهاً الى المتهم خاصة وأن الثابت أن تاريخ إجراء المحاولة هو ١٩٨٢/٣/٢٨ أى أن آخر الشهر بما يعنيه ذلك عن عدم معقولية أن يكون الشرطى فى هذا التاريخ ذلك المبلغ .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند اليه .

الذى الحكم بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢ .

وجاء بحديثيات هذا القرار أن تقارير الحكم فيما ذهب اليه من أن استحضال الشرطى على مبلغ ٥ جنيهاً أو حيازته له فى آخر الشهر مخالفاً لتأبئت فى أوراق الدعوى إذا رتب الحكم قضاءه على ذلك بأنه يكون معيباً يعيب القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق .
حكم محكمة أمن دولة طوارئ المنعقدة بجلسة ١٩٨٢/٢/٥ فى قضية النيابة العمومية رقم ٧٦ سنة ١٩٨٢ كفر شكر .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الرافعة .

وحيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه فى يوم ١٩٨٢/٣/١٧ باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المقرر قانوناً .

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر بمحضره المؤرخ ١٩٨٢/٣/١٧ من أنه أثناء مروره بحملة تفتيشية على الاسعار سحب من ذكرهم بمحضره وجد شخص يقف بالمحل فطلب منه علبة سجاائر فأعطاهم له فطلب منه مبلغ خمسة وأربعون قرشاً ومن أن سعرها هو ثلاثة وثلاثون قرشاً لكن بزيادة قدرها اثني عشرة قرشاً .

وإذا سئل المتهم أنكر ما نسب اليه وقرر محاميه أن مجرى المحاولة يعرف بإدارة رئيس من مأمورى الضبط القضائى فضلاً عن أنه حين المحاولة كان بعيداً عن بصر وسمع مأمورى الضبط القضائى الأمر الذى يؤدى الى شك المحكمة فى ثبوت التهمة قبل التهم خاصة وأن المتهم أنكر التهمة السندة اليه فى محضر التحقيق .

ومن حيث أن المحكمة لا تظمن إلى صحة ما جاء بمحضر الضبط وأن
الاتهام المسند إلى المتهم محل شك ومن ثم يتعين معه براءة المتهم عملاً
بالمادة ٣٠٤/١ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/٦

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بجلاسة ١٩٨٢/٥/٥ في الدعوى رقم ١٠٠
لسنة ١٩٨٢ قسم بنها .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

وحيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٣/٢٨
باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المقرر لبيعها وطلبت النيابة
عقابه بمواد الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى، تخلص فيما أثبتته محرر الحضر من محضره
المؤرخ في ١٩٨٢/٣/٢ .

من أنه أثناء مروره بحملة تفتيشية على الاسعار وصحبة من ذكرهم
بمحضره وجد شخص يقف بالمحل فطلب منه كيلو لحمه أعطاه له وطلب
منه مبلغ خمسمائة وأربعون قرشاً ثمناً للكيلو ونصف لحمه بينما سعره
الجبرى هو أربعمائة وثلاثون قرشاً أى بزيادة قدرها مائة وعشرة قرشاً
وحيث حضر المتهم وأنكر ما نسب إليه وقدم له شهادة من مجلس مدينة
بنها الشئون الادارية تفيد أن المتهم قد ذبح عجل جاموس ٠٠٠ وحيث
أن المحكمة لا تظمن إلى صحة ما جاء بمحضر الضبط وأن الاتهام المسند
للمتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء ببراءتها عملاً بالمادة
٣٠٤/١ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه .

أقر الحكم في ١٩٨٢/٨/٢٦

حكم محكمة أمن دولة المنعقدة بجلاسة ١٩٨٢/٢/٥ في قضية النيابة
الدعوية رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٢ كفر شكر .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

وحيث أن النيابة العامة استتحت إلى المتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٣/٢٨
باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر لبيعها وطلبت النيابة عقابه
بمواد الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر بمحضره
المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٨: من أنه أثناء حملة تفتيشية على الاسعار فطلب منه
كبلو طماطم فأعطاه له فطلب منه مبلغ عشرون قرشا بينما السعر المقرر هو
سبعة عشر قرشا .

واذ سئل المتهم أنكر ما نسب اليه فقرر محاميه أن مجرى المحاولة
موظف بالإدارة وليس له حق الضبط القضائي وقد أجرى المحاولة وكان
بعيدا عن بصر وسمع مأموري الضبط القضائي وأن المتهم أنكر التهمة في
محضر التحقيقات كما أن مجرى المحاولة لم يعين نسبة السعر .

وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة ما جاء بمحضر الضبط من أن
الاتهام المسند إلى المتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء ببراءة المتهم
عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليها .

أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/٦

حكم محكمة أمن الدولة بينها بجلسة ١٩٨٢/٥/٥ في قضية النيابة
العمومية ٧٨ لسنة ١٩٨٢ .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة .

حيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٣/١٧

باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر لها فطلبت النيابة
العامة عقابه بمواد الاتهام وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته
محرر المحضر بمحضره المؤرخ ١٩٨٢/٣/١٧ من أنه أثناء مزوره بحملة
تفتيشية على الأسعار صحبتته من ذكرهم فوجد شخص يقوم بالبيع فطلب منه
زجاجة بيبي كولا ٠٠٠ وإذا سئل المتهم أنكر ما نسب اليه وقرر أن مجرى
المحاولة موظف بالإدارة وليس من مأموري الضبط القضائي وبعيدا عن بصره
وسمعه الأمر الذي يؤدي إلى القول بأن التهمة محروطة بالشك خاصة وأن
المتهم قد أنكر التهمة في محضر التحقيقات فضلا عن أن مجرى المحاولة لم
يناقش المتهم في السعر القانوني المقرر لسلعة المبيعة .

وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة ما جاء بمحضر الضبط أن الاتهام
المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين القضاء ببرأئته عملاً بالمادة
١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة ببراءة المتهم مما أسند إليه .

أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/٦

حكم محكمة أمن دولة المنعقدة بجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ في قضية النيابة
العمومية رقم ٣٦ سنة ١٩٨٢ قسم بنها .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

حيث أن النيابة العامة أسندت لمتهمتها أنها في يوم ١٩٨٢/٢/٣
باعت سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المقرر وطلبت عقابها بمواد الاتهام
وحيث أن واقعة الدعوى تتلخص فيما اثبتته محرر المحضر من أنه أثناء
مروره بحملة تفتيشية على الاسعار بدائرة قسم بنها وجد . . . تقف
على فرش لبيع البرتقال فاعطت له اثنين كيلو برتقال وطلبت
منه مبلغ أربعون قرشا رغم أن سعره هو ثلاثون قرشا .

وحيث حضرت التهمة وانكرت مانسب اليها وأقرت بمعرفتها بشخصية
مفتش التموين كما أنها معلنة عن الاسعار وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى
صحة ما جاء بمحضر الضبط وأن الاتهام المسند للمتهم محل الشك ومن
ثم يتعين معه القضاء ببرأتها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

أقر في ١٩٨٢/٨/٢٦ .

حكم محكمة أمن دولة طواريء بنها جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ في قضية
النيابة العمومية رقم ٣٤٤ - سنة ١٩٨١ قسم بنها .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

حيث أن النيابة العامة أسندت للمتهمتها أنها في يوم ١٩٨١/٨/١٨
باعت سلعة بسعر بأزيد من السعر المقرر وطلبت الخيابة عقابها بمواد
الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر بمحضره
التاريخ ١٩٨١/٨/١٨ من أن المتهمة باعت إليه كيلو طماطم بسعر خمسة
عشر قرشاً بينما سعرها الجبرى هو تسعة قروش .

وحيث حضرت المتهمة وأنكرت ما نسب إليها وقرر محاميها أن محرر
المحضر ليس من المستساغ أن يكون هناك حملة تقف على بعد أكثر من
٣٠٠ متر وهو ممسك بالطماطم في يده .

وحيث أن المحكمة لا تضمن أنى صحة ما جاء بمحضر الضبط وأن
الالتزام المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء ببراءتها عملاً
بالمادة ١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهمة مما أسند إليها .

محكمة أمن دولة طوارئ جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ بندر بنها في الدعوى
رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٢ كفر شكر .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الادافعة .

حيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٢/٢٤
باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المقرر للبيع طلبت النيابة عقابه
بمواد الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى يتلخص فيما أثبت محرر المحضر صحبه من
ذكر في محضره التاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ من أنه أثناء مزوره بحملة تفتيشية
على الاسعار فأجرى محاولة شراء أى سلعة مسعرة وتوجه الى
ورجد رجلاً يقف بداخل محل يقوم بالبيع وأخذ منه علبة سجائر فاعطاها
له وطلب منه أربعين قرشاً بينما سعرها هو ثلاثة وثلاثون قرشاً .

وإذا سئل المتهم أنكر ما نسب إليه وقرر محاميه أن الذى قام
بمحاولة الشراء هو موظف في وزارة التموين الامر الذى يشكك في المحاولة
وأنه لم يدين ما الذى قرره اتهم حينما عاد من الحملة ومواجهة مجرى
المحاولة .

وحيث أن المحكمة لا تضمن أنى صحة ما جاء بمحضر الضبط وأن
الالتزام المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء ببراءته عملاً
بالمادة ٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند اليه .

• أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/٦ .

حكم محكمة أمن دولة طوارئ الخانكة جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠ في

• الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢ .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة .

وحيث ان النياية العامة نسبت انه في يوم بدائرة مركز

الخانكة ياع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوني .

وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط لم يتم

مجرى المحاولة باعادة الوزن الامر الذي يثير الشك الجدى في كمية الطماطم

المضبوطة ومقدارها على نحو ترى منه المحكمة القضاء ببراءة المتهم وفق

• ما هو ثابت بمنطوق هذا الحكم وعملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند اليه .

• يرى المكتب الغاء الحكم واعادة المحكمة امام هيئة اخرى .

وجاء بحججيات هذا القرار حيث أن الحكم معيب بمخالفة الثابت

بالاوراق لعدم منازعة التهم في وزن السلعة فضلاً عن عيب

الفصور في التسبيب لاغفاله مناقشة الدليل المستفاد من اعتراف المتهم في

محضر الضبط .

حكم محكمة أمن الدولة بجللسة ١٩٨٢/٥/٢٠ في قضية النياية

• رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ أمن الدولة طوارئ الخانكة .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة .

وحيث ان النياية العامة نسبت الى المتبعة أنها في يوم ١٩٨٢/٢/٢٩

بدائرة مركز الخانكة باعت سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر

وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط بأن مجرى

المحاولة باعادة وزن البرتقال اتبع مما يثير الشك الجدى في مقدار كمية

البرتقال اتبع الامر الذي يفتيى بالمحكمة ان القضاء ببراءة التبعة ووفق

• ما هو ثابت بمنطوق هذا الحكم وعملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب:

- حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليها .
- حكم محكمة أمن دولة طوارئ الامور المستعجلة جلسة ٤/١٤ رقم ٥٨
- كفر شكر
- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة .

حيث ان النيابة العامة اسندت للمتهم أنه في يوم ٠٠٠٠٠٠٠ باع سعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المقرر لبيعها وطلبت النيابة عقابه بمواد الاتهام حيث أن واقعة الدعوى تتلخص فيما أثبتته محرر المحضر بمحضره صاحبه من فكرهم بمحضره المؤرخ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ من أنهم عند قيامهم بحملة تفتيشية على الاسعار بدائرة كفر شكر وتم عمل محاولة شراء سلعه مسعرة جبريا من احدى المحلات التجارية فانفصل عن الحملة واتجه الى احدى المحلات التجارية داخل السوق فوجد محل داخل السوق يقوم ببيع المأكولات فطلب منه شراء نصف كيلو حلوة طحينية فطلب منه خمسون قرشا بينما ثمنها ثلاثة وأربعون قرشا واذ سئل المتهم أنكر ما نسب اليه وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى صحة الضبط وان الاتهام المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين القضاء ببراءته عملا بالمادة ١٠١/٣٠٤ ج . .

فلهذه الأسباب

- حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه .
- أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/٦
- حكم محكمة أمن الدولة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٢/٥/٢٦ في قضية النيابة العامة ٦٨ لسنة ١٩٨٢ الخانكة
- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة .

وحيث ان النيابة العامة نسبت الى المتهم انها في يوم ١٩٨٢/٣/٢٩ بدائرة مركز الخانكة باعت سلعة مسعرة (طماطم) بأزيد من التسعيرة المقررة .

وحيث ان المحكمة لا تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط بأن مجرى المحاولة لم يتم باعادة وزن الطماطم لما يثير الشك في الكمية المباعة الامر الذي ينتهي بالمحكمة الى القضاء ببراءة المتهم وفق ما هو ثابت بمنطوق هذا الحكم وعملا بالمادة ١٠١/٣٠٤ ج .

احكام النقض بالنسبة لجريمة البيع بازيد من التسعيرة :

* تتحقق جريمة البيع بازيد من السعر المقرر باقتراف الفعل المادى دون ان يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون .

(نص ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ص ٧٨ طعن ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق) .

* لما كانت الاحكام التى تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات مدنية بانوظف العام ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الامر تقتضى عليه طاعته ، فان الحكم المصون فيه اذا لم يخرم هذا لنظر وجرى فى غضائه بانبراءه على ان اطعون ضده كان قائما على طاعة رب العمل بما ينفى القصد الجنائى لديه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ص ٧٨ طعن ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق) .

* ان جريمة بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر الجبرى تتحقق باقتراف الفعل المادى دون ان يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد تعدد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر لان الجهل بالقانون العقابى والقوانين

المكاملة له ليس بعذر فلا يسقط المسؤولية . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وجرى فى قضائه على ان ضالة المبلغ الذى تقاضاه المطعون ضده زيادة عن السعر المقرر - خمسة مليمات - بالاضافة الى جهله به ينفى قيام القصد الجنائى لديه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ص ٩٢٧ طعن ١١٣٥ لسنة ٢٧ ق) .

وفى ذات المعنى : نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ص ١١١٦ طعن ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق . نقض ١٩٤٩/٥/١٠ طعن ٦٠١ لسنة ١٩ ق . مجموعة الربع قرن : ج ١ ص ٣٧٥ رقم ١٧ .

* ان صدور قرار تخرج السلعة بمقتضاه من جدول السلع المسعرة والحددة الربح يعد قانونيا اصلحة للمتهم .

(نقض ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ ص ١٢٢٣ طعن ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق)

* لما كانت جريمة بيع سلعة منسعة بأزيد من السعر المقرر قانونا مرتبطة بجريمة عدم الاعلان عن الاسعار ، وكانت عقوبة الجريمة الاولى اشد من الثانية فانه يتعين الحكم بالعقوبة المقررة لاشدها عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ص ١٩٧ طعن ١٦٤٩ لسنة ٣١ ق ،
نص ١٩٧٠/١/٤ س ٢١ ص ٢٦ طعن ١٦٢٨ لسنة ٣٩ ق) .

* متى كان ما أورده الحكم في بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لان الجريمتين (معرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر . والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر) وتعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ص ٦٤٠ طعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق) .

* اذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لان الجريمتين وتعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ، فان الحكم اذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن يكون قد اخطا في تطبيق القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه .

(نقض ١٩٥٩/١/١٠ س ١٠ ص ٦٧ طعن ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق) .

* اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة بيعه اقمشة بسعر اكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من انه انما اخطا في تسليم ذات القماش المبيع لاختلاط الامر عليه بسبب تشابه انواع الاقمشة اوجوده لديه فانه يكون معيبا بالتصور ، اذ هذا دفاع جوهري لو صح فانه يؤثر في كيان الجريمة .

(نقض ١٩٤٦/١١/١١ طعن ١٧٨٩ لسنة ١٦ ق . مجموعة الربع قرن . ج ١ ص ٣٧٧ رقم ٢٧) .

* اذا كان الحكم قد ادان المتهم في مخالفة التسعير الجبرى ولم يذكر

الثمن الذي كان ينبغي أن يباع به للصنف والثمن الذي بيع به فعلا فإنه يكون قد قصر في بيان العناصر الواقعية التي بتى عليها قضائه وهذا يبطله .

(نقض ١٩٤٧/١١/١٧ طعن ١٤٩٣ لسنة ١٧ ق . مجموعة الربيع قرن . ج ١ ص ٣٧٧ رقم ٣٠ ، نقض ١٩٤٨/٥/١٧ طعن ٤٢٠ لسنة ١٨ ق .

مسئولية صاحب المحل :

ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يقضى بأن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فاذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ و ١٢ من القانون ، واذن فمتى كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقررة رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره وملازماً بيته لمرضه فلم يكن ميسوراً له ان يراقب حركة البيع ، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي تغريمه عشرين جنيتها ، فإنه لا يكون للطاعن جدوى من وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب اطلاقاً وانما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيتها على نحو ما حكم به فعلا .

(طعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٨) .

نحوين - تسعير جبرى - مسئولية جنائية :

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معاً أو بأحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وانما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوباً لا تخيير فيه . ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن مما ينفعه - بفرض صحتة - من خطأ الحكم فيها أسنده الى المبلغ من شرائه العنب من الطاعن مع أن قوله يقتصر على شرائه من محله دون تحديد لشخص البائع له . طامناً أن الطاعن مسئول بحسب الاصل - بصفتة صاحب المحل - عن كافة ما يقع فيه من مخالفات ، وما دام أنه لم يدع بجلوسات المحاكمة غيابه عن المحل أو استحالة المراقبة فيه .

(طعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ سن ١٨ ص ٢٢) .
ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه الجوهري -
قصور :

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة بيعه أقمشة بسعر أكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من أنه إنما أخطأ في تسليم ذات القماش المباعة لاختلاط الأمر عليه بسبب تشابه أنواع الأقمشة الموجودة لديه ، فإنه يكون معيباً بالقصور إذ هذا دفاع جوهري أو صح فإنه يؤثر في كيان الجريمة .

(طعن رقم ١٧٨٩ - سنة ١٦ جلسة ١٩٤٦/١١/١١) .
ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه الجوهري -
قصور :

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه باع زيتاً بثمن يريد على الثمن المحدد في جدول الاسعار الجبري فتمسك أمام المحكمة بأن البزيت المضبوط هو زيت سمسم لا يسرى عليه التسعير الجبري وأن التحليل انتهى أجرى أمام محكمة الدرجة الأولى لا يصح التعويل عليه في ادانته لأنه لم يحصل إلا بعد بيع الزيت إلى مشتر قرر في التحقيقات أنه وضعه في براميل كان بها زيت بذرة القطن فلا دليل جازماً على أن الزيت الذي حلل هو الذي ضبط وفضلاً عن ذلك فإن التحليل أظهر أن الزيت الذي حلل وجد خليطاً من زيت السمسم وزيت بذرة القطن ، ومع هذا فإن المحكمة ادانته بمقولة أن الواضح من أقوال الشهود أن الزيت الذي انقعد عليه الصفقة هو زيت بذرة قطن وأنه ثابت من الفواتير المقدمة من المتهم أنه يستورده وأن تقرير التحليل يتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السمسم ، دون بيان لنسبة كل منهما إلى الآخر ، فهذا لا يكفي ، بل كان يجب لادانته أن يثبت أن ما باعه هو بالفعل من زيت بذرة القطن المحدد ثمنه في جدول الاسعار الجبري . .

(طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢) .
مسئولية صاحب المحل المقترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - أساسها -
افتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن
الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه - انحصار أساس هذا الافتراض -
سقوط موجب المعاملة .

البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن مساعلة صاحب المحل عن كل ما يقع في محله من مخالفات لأحكام هذا

القانون ، هي مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه ، فمسئولية مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وإن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه ، فإذا اندفع أساس هذا الافتراض سقط موجب المسائلة .

(طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ص ٧٠٠)

عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات الاشراف - اندفاع المسئولية المفترضة بالاسباب العامة المانعة للمسئولية - انتفاء صاحب المحل بان جريمة البيع بازيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه - دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه أن صح الدفاع مسئوليته الجنائية - وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفا عن مدى صدقه - التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل قصور واخلال بحق الدفاع .

لئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات الاشراف التى فرضها عليه القانون ، الا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالاسباب العامة المانعة للمسئولية .

(طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ص ٧٠٠)

سلطة المحكمة فى الاخذ باقوال مأمور الضبطية القضائية الذى طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه بأكثر من السعر المقرر .

إذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا إياها بأكثر من السعر المقرر رسمياً ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة أو خلقها خلقاً ولهذا فلا حرج على المحكمة فى أن تستند الى ذلك فى حكمها بادانة التاجر .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨) .

ادانة المتهم فى جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه الجوهري - قصور .

ان ايجاب وضع الاثمان على السلع محنة أن تكون السلع معروضة للبيع . فإذا كان المتهم قد تمسك بأن الاحذية المتول بأن السعر لم يكن

موضوعاً عليها لم تكن مبرورة للبيع بل كانت موجودة بمحطه على ذمة أصحابها ، وطلب تحقيق هذا الدفاع فأجابته المحكمة الى طلبه واستدعت مفتش التموين فجاءت أقواله مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير الى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ١٦٣٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٦) .

سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال مأمور الضبطية القضائية الذي طلب الى التهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه بأكثر من السعر المقرر .

إذا كانت الواقعة التي ثبتها الحكم هي أن مفتش التموين طلب الى التهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه بأكثر من السعر المقرر رسمياً فذلك ليس فيه تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها ، ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها .

(ضمن رقم ١٠٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٤) .

وكان مؤدى دفاع الطاعن الذي اثبت الحكم تمسكه به من شأنه أن يعدم نسبة الخطأ اليه لتدخل سبب اجنبى ثم يكن للطاعن يد فيه ، وهو الفعل الذي قارفه التهم الاول بفتحته المحل بغير علم الطاعن ورضاه ، وممارسته البيع في غيابه ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوصية الدعوى المطروحة . دفاعا هاما وجوهريا لانه يترقب عليه اذا صح أن تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه ، أما وقد سككت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة القاصرة المشار اليها في الحكم « وهي أن القممة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع فيه من الجرائم التموينية ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ص

٧٠٠) .

نسخة جيزى - مخالفة عقوبة .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة

١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المنطبق على واقعة الدعوى - ان القانون يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه ببراءة المطعون ضده (اتهم الثانى) تأسيسا على أن مرضه الثابت بالشهادة المقدمة منه يحول دون إمكان مراقبة المتهم الأول المدير المسئول عن المحل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(طعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ص ١٩٧)

تسعيرة - جريمة - البيع بأزيد من السعر المعين إلسا :

مؤدى نص المادة التاسعة من قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، أن جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها تقوم فى حق كل من يبيعها كذلك ، بغض النظر عن صلته بينا وأيا كانت صغته فى بيعها اذ المناطة فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع بأزيد من السعر المقرر للسلعة .

(طعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ص ١١١٦)

قرارات وزارية - جبن - تسعير جبرى - قانون - القانون الاصلاحى - سريانه من حيث الزمان - حكم - تسببيه - تسببب معيب - نقض - حالات الطعن بالنقض - مخالفة القانون .

مصاد القرار رقم ٤٣ لسنة ٢٩٦٦ الصادر من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء والذي كان فى الوقت نفسه وزيرا للصناعة - ان الجبن الجفاف « الزوى » موضوع جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد التى دين بها المتهم قيد اخرج من السلع افسوة والحسدة الربح ، اعتبارا من يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ تاريخ العمل بالقرار المذكور الامر انذى يستفيد منه المتهم باعتباره القانون الاصلاحى له - نادا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى عاقب المتهم عن الجريمة سالفه الذكر على الرغم من صدور القرار المذكور والعمل به قبل أن تنفصل

المحكمة الاستئنافية في الدعوى - فانه يكون قد خالف القانون ، مما
يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

(طعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨
ص ١٢٢٣) .

قانون - العلم به - تسعيرة - دفع - الدفع بالجهل أو الغلط -
بالقانون .

الأصل أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له ،
يفترض في حق الكافة - فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيها كذريعة
لغنى القصد الجنائي ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهم
على أساس أن بيعة السلعة بأكثر من السعر المقرر لها ، كان عن فصول
لأنه ليس بصاحبها وعن جهل بسعرها يكون قد أخطأ صحيح القاتون ،
وذلك أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر تشريعا مكملًا لأحكام
قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها .

(طعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ س ١٨
ص ١١١٦) .

تسعر جبرى - قانون - حكم - تسبيبه - تسبيب غير معيب :

النص على الحكم المطعون فيه ، بقا له خطئه لعدم تطبيقه حكم
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بصد ما قضى به عن جريمتى بيع سلعة
مسعرة بأزيد من السعر المحدد والامتناع عن بيع سلعة أخرى مسعرة
اللتين دان الطاعن بهما يضحى غير ذى موضوع بتبرئة الطاعن من التهمة
الأولى .

(طعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص
١٢٢٣) .

اختلاف جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة عن جريمة
بيعها بأكثر من السعر المقرر من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة
قانونا لكل منها :

تختلف جرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة أو بيعها
بأكثر من السعر المقرر قانونا كل منها عن الأخرى من حيث العناصر القانونية
أو العقوبة المقررة قانونا لكل بمقتضى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

(طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩
ص ٧٩٩) .

جريمة البيع بأزيد من التسعير الجبرى - شروطها :

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقرار بقانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ان جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق
كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها
وايا كانت صفته فى بيعها أو انطاط فى قيام الجريمة بوقوع فعله البيع
ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة .

(طعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٢
ص ٢٤٣) .

قيام ارتباط بين جريمتى عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر
المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر - وجوب اعتبارها جريمة واحدة
والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - مخالفة الحكم هذا النظر - خطأ فى
تطبيق القانون .

متى كان ما أورده الحكم فى بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط
الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، لأن الجريمتين (عرض سلعة
مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر)
وقعتا لغرض واحد وكأنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة
مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة
لأشدهما ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين
الى الداعن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول
هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون
واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك
بالنسبة الى الطاعن وإلى المحكوم عليه الثانى الذى لم يقدم طعنا لاتصال
هذا الوجه الذى بنى عليه النقض به ، وذلك عملا بالفقرة الأخيرة من المادة
٣٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ص ٦٤٠)

جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر - الناطق في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها - يكتفى فيها بالقصد العام - اعتذار المذمم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل - علة ذلك - الجهل بالقانون والعقاب والقوانين الكاملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .

تقوم جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها ، اذ الناطق في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة ، وتتحقق هذه الجريمة باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر ، لأن الجهل بالقانون والعقابي والقوانين الكاملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .

(طعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ص ٧٨) .

عدم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى يبيع به فعلا - قصور .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في مخالفة التسعير الجبرى ، ولم يذكر الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى يبيع به فعلا ، فإنه يكون قد قصر في بيان العناصر الواقعية التى بنى عليها قضاءه ، وهذا يبطله .

(طعن رقم ١٤٩٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١٧) .

عدم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى يبيع به فعلا - قصور .

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة بيعه سلعة بأزيد من السعر الإراد بكشف التسعير الجبرى يبين مقدار الثمن الذى ثبت أنه باع به السلعة السعرة فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ٤٢٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٥/١٧) .

عدم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى يبيع به فعلا - قصور .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع أقمشة صوفية بأكثر من السعر اللوجب ، ولم يبين للثمن الذي بيعت به الأقمشة ولا مقدار السعر الجبرى المحدد لها ولا مضمون المحضر الذى اعتمد على ما جاء فيه . وجه استدلاله به على الادانة ، فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(طعن رقم ٧٢٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢) .
عدم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى بيع به فعلا - قصور .

بحسب الحكم ان يثبت السعر الذى باع المتهم المادة المسعرة ، وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى ، دون حاجة الى بيان هذا السعر الأخير ما دام المرجع فى هذا البيان الى جدول الاسعار الرسمى ، وما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

(طعن رقم ١٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٠) .

تسعيرة - تموين - نقص - حالات الطعن بالنقض - الخطأ فى تطبيق القانون .

أوجبت المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح معاقبة كل من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيعه سلعة لم تكن مسعرة وقت مقارفة الجريمة وكانت هذه التهمة تخالف تلك التى رفعت بها الدعوى - والمؤثمة قانونا بمقتضى المادة ١٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر - فان الحكم يكون معيبا بالخطأ فى القانون بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ٧٥٧)
تسعير جبرى - سلعة غذائية - شهود - تجريم بدون نص - مثال .

لما كانت السلعة التى دين الطاعن من أجليا وهى سلعة غذائية - مربى تصنع محليا - لم تخضع حتى تاريخ الواقعة للتسعير الجبرى أو لقرار يترخص حدها أقصى للربح فى تجارتها ، وبذلك فلا تدخل تحت حكم قرار وزارة التموين رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها الذى لا يحكم سوى المرات المستوردة . فان الحكم

المطعون فيه وقد غابت عنه هذه الحقيقة القانونية وأقام مضاءه بادانة
انطاعن على قول شاهد بأن السلعة مخددة الربح في موطن يجب أن يرد
الأمر فيه الى حكم القانون وحده ، يكون قد جرم فعل بغير نص يعاقب
شبه مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨
ص ١١٨٨) .

مثال لتسبب معيب - تسعير جبرى :

متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على صورتين
متعارضتين احدهما الامتناع عن بيع سلعة مسعرة والاخرى بيعها بأكثر
من السعر المقرر قانونا وأخذ بهما معا ، فضلا عن مغايرة ذلك للواقعة
التي اتخذتها النيابة أساسا لاقامة الدعوى الجنائية وهي الامتناع عن بيع
سلعة غير مسعرة ، ودون اشارة الى ما يشعر بأن المحكمة قد عدلت وصف
القيمة ، الأمر الذى تكون معه الوقائع غير مستقرة في ذهن المحكمة ذلك
الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فان ذلك يصم الحكم
بالتناقض والتعارض فضلا عن الغموض الذى من شأنه أن يعجز محكمة
النقض عن أعمال رقابتها في انزال حكم القانون على واقعة الدعوى الصحيحة
والتقرير برأى فيما تثيره النيابة الطاعنة بوجه الطعن مما يتعين معه نقض
الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩
ص ٨٠٠) .

المصادرة :

انه لما كانت المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح تقضى « بضبط الاشياء
موضوع الجريمة ومصادرتها ، فانه اذا كانت الجريمة التى دين الطاعن
بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات فى الغواتير التى تسلم للمشتريين
والسجلات التى اوجب القانون امساكها توصلا لأحكام الرقابة على
مراعاة قوانين التسعير الجبرى - فلا تجوز مصادرة الأقمشة التى لم تستكمل
البيانات الخاصة بها اذ لا يمكن القول بأن هذه الأقمشة هى موضوع
الجريمة .

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠) .

البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة
أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة
في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب - لا محل
له إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن
البيع لذات الامتناع قصدا .

لا يسار الى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني
لتداول السلعة ، أو انتفاء القصد الجنائي بقيام المبرر المشروع لدى تاجر
التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب ،
إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع
لذات الامتناع قصدا . فإذا كان الحكم قد أثبت أن ما طلب الى الطاعن
بيعه من السلع قليل بالقياس الى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى
فيه السلعة على مشتريها ، فإنه يكون قد أثبت عليه جريمة امتناع عن بيع
سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وأما كون الطاعن تاجر تجزئة
فإنه لا يكسبه حقا في خرق محارم القانون بدعوى التدخل في أوامر
الشارع بالتحديد والتقييد .

(طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٨٧)

تموين - تسعير جبرى :

مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن تعديل
الجدول الملحق بالمرسوم بقانون المذكور سواء بالحذف أو بالاضافة
إنما يكون بقرار يصدر من وزير التمرين ، ولا يغنى عن ذلك مجرد اغفال
لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم إدراجه في الجدول
الأسبوعي الذى تصدره إذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لأحكام
ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص .

(طعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ س ١٨ ص ٢٢)

**تسعير جبرى - تموين - عقوبة - مصادرة - نقص - حالة الطعن
بالنقص - مخالفة القانون .**

تنضى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، بضبط الإلزام منصوص الجبرية
ومصادرتها ، . ولما كانت الجريمة التى دين الطاعن ضده بها (وهى

عدم احتفاظه بمئاتوزة شراء سلعة محددة للربح) جريمة تنظيمية تتعلق
نضبط البيانات في الفولتير التي تسلم لمشتريين توصلها لأحكام للرقابة على
مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى ، فإنه لا يمكن القول بأن السلعة التي
لم يحتفظ المطعون ضده بفاتورة شرائها هي موضوع الجريمة • ومن ثم
فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة تلك السلعة يكون قد خالف
التانون ويتعين نقضه •

(طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨
ص ١١٢٠) •

وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم
التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة
تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة •
توجب المادة ١٦ من قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح شهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة
في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طبقا للنماذج التي تعدها وزارة
التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة
بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان
الحكم بالغرامة • ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أوقع عقوبة الغرامة
على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم ، يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون مما يعينه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر
ملخص الحكم الصادر بالادانة وتعليقه وعلى واجهة المحل لمدة شهر
بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها •

(طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠
ص ٦٧) •

التسعير الجبرى وتحديد الأرباح - السلع الصناعية - شروطها -
البيانات الملزمة اثباتها •

إن الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح ، وإن كان أكثر ما عني به توفير الضروريات
للجمهور وهي التي أدخلها في التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما
خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة السعر منها وغير السعر

بما يفسر على الناس سبيل الحصول عليها • يدل على ذلك ان الشارع عاقب في المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة للربح في تجارتها ، وكل من طالب عميلا بثمن المعلن عن هذه السلعة ، كما ألزم الباعة بالأعلان عن أسعار سلعهم المسعر منها وغير المسعرة وصدورا عن هذا المبدأ فوض المرسوم بقانون في المادة الخامسة منه وزير الصناعة في تقرير الوسائل اللازمة لمنع انتلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها • وقد صدر القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على هذا التفويض باضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والجوارب الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها ونص في المادة الثانية منه على انه « على المصانع والشركات التي تنتج الملابس والجوارب المنصوص عليها في المادة الأولى أن تثبت بآلة عربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية

١ - اسم المصنع أو علامته التجارية •

٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة •

٣ - سعر البيع للمستهلك •

كما نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الارباح - والذي صدر بالاستناد الى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي حل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والذي استبقى العمل بأحكامه - في المادة ٢٧ منه على انه « يجب على كل من يتجر بآلجة أو نصف الجملة في السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج ، كما يجب على أصحاب المصانع التي تنتج هذه السلع أو المسئولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه البيانات الآتية :

١ - مقادير السلع التي تكون في حيازتهم • وما يرد منها مستقبلا وأجزاء الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه وما يستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم •

٢ - تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والبالغ المدفوعة في شأنها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها •

٣ - أسماء المشتري ورقم القيد في السجل التجاري ان كان المشتري تاجرا والكميات المباعة لكل منهم ، والبين من ذلك ان يكفي لسريان التنظيم انجين بالقرارين ان تكون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا يشترط ان تكون مسعرة بالفعل سواء بموجب قرار او بادراجها في جدول الاسعار .

(طعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ص ٦٥٥) .

شهر ملخصات احكام الادانة طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - طبيعته .

شهر ملخصات الاحكام التي تصدر - بالادانة - طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح - ليس مجرد اجراء ادارى لا شأن للقضاء به وانما هو فى صحيح القانون عقوبة تكميلية يقين القضاء بها الى جانب العقوبة الاصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالادانة وتعليقه على واجهة المحل مدة شهر بالاضافه الى عقوبة الغرامة المقضى بها .

(طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ص ١١٣٩) .

احكام نقض حديثة :

الحكم فى الطعن رقم ٥٤١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٣١ لم ينشر بعد) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده فى قضية الجندة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٩ بأنه فى يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم المناخ محافظة بورسعيد - باع سلعة مسعرة « كابيريا » بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا . وثبتت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٩ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالتانين ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

ومحكمة المناخ الجزئية قضت حضوريا في ٢٧/١٠/١٩٧٩ بمعاملة بغرامة مائة جنيه والمصادرة :

فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة وقيد استئنافهما برقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٧٩ .

ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بتهمة استئنافية) قضت حضوريا في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ من يناير سنة ١٩٨٠ وقدمت أسباب الطعن في ذات التاريخ موقعا عليها من رئيسها .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بتهمة بيع سعة مسعرة « كابوريا » بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه وإن كان قد صدر قرار من لجنة التسعير المحلية ببورسعيد بتحديد سعر هذه السلعة إلا أنها غير مدرجة بقرار وزير التموين رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي حدد أسعار تداول الأسماك الطازجة بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة التقييم - مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي لمحكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا ينبني على طعنها - في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أولى درجة - تسوى مركز المتهم ، وهن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون تائمة ، وإذا كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى باقي أوجه الشكل المقرر في القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه
باع سلعة مسعرة جبريا « كابوريا » بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا
وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٩ ، ٢٠ من
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٥٧ .

فقضت محكمة أول درجة بحكمها للتأييد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح قد نصت على أنه يكون فى كل محافظة وفى كل
عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم تسمى « لجنة
التسعير » وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق
مع وزير الداخلية « ونصت المادة الثانية على أنه « تقوم اللجنة بتعيين
أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد المبينة وبالجداول الملحق بهذا
المرسوم بقانون ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا
الجدول بالحذف أو الإضافة » وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ
١٩٥١/١٢/٣١ وزير التموين فى هذا الاختصاص . ولما كان صريح النص
أن التعديل بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير سواء
بالحذف أو بالاضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى
عن ذلك قرار يصدر من لجنة التسعير بتسعير أى سلعة خارجة عن نطاق
ما يدرجه وزير التموين فى الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر بقرار
منه إذ يظل هذا الصنف سلعة غير مسعرة لا تخضع لأحكام ذلك المرسوم
بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص . لما كان ذلك
وكان البين من مطالعة قرار وزير التموين رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ أنه نص فى
مادته الأولى على تحديد أسعار تداول أصناف الأسماك الطازجة المبينة فيها
وليس من بينها صنف « الكابوريا » كما قضت المادة السادسة منه على
أنه « تلغى من جداول التسعيرة بكافة المحافظات بالجمهورية أسعار
أصناف الأسماك الطازجة غير الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار . ولما
كان قرارا من وزير التموين لم يصدر بإدراج صنف « الكابوريا » ضمن
الجدول الملحق بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فإن هذا الصنف يكون
قد خرج عن نطاق التسعير الجبرى - ولا يغير من ذلك أن يكون قرارا
من لجنة التسعير بمحافظة بورسعيد قد صدر بتسعيرة على ما تدعى
الطاعنة - لما سلف بيانه الأمر الذى يتضح معه أن القانون لم يشأ
تأثيم الفعل السند الى المطعون ضده بما لا يصح معه ادانته عنه - واذ
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة المطعون ضده عن فعل

غير مؤثّم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه
والحكم ببراءة المظنون ضده .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المظنون فيه وبراءة المظنون ضده .

والطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١ لم ينشر بعد .

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنية رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠
امباية بانه في يوم ٥ يونية سنة ١٩٨٠ بدائرة امباية محافظة الجيزة
باع سلعة مسعرة « شاي شمتو » بأزيد من السعر المقرر قانونا . وطلبت
عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦/١ ، ١٧/١ و ١٠ من
القرار بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧
المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ والجدول الملحق .

ومحكمة جناح أمن الدولة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢ نوفمبر
سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة
ثلاثمائة جنيها والمصادرة والغلق لمدة ستة شهور والشهر مدة مساوية
لمدة العقوبة .

فأستأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٨١ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٨١ وقدمت أسباب الطعن بتاريخ أول
أبريل سنة ١٩٨١ موقعا عليها من الاستاذ / المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه
بجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد لها قد تشابه القصور
في التسبب ذلك أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف
التي وقعت فيها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد
أن أورد وصف التهمة المسندة الى الطاعن وهي أنه باع سلعة مسعرة
(شاي) بأزيد من السعر المحدد قانونا وأشار الى المواد التي طلبت
النيابة العامة تطبيقها قد بين الواقعة وادلة ثبوتها في قوله « وحيث أن
وجيز الواقعة يخلص حسبما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم باع السلعة
المذكورة والمسعرة جبريا بزيادة عن السعر المقرر قانونا . » وحيث أن
التهمة ثابتة في حق المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دقغ اتهم
التهمة عن نفسه بأسباب مقبولة ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد
الالتزام ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية أن مما يجب أن يشتمل عليه كل حكم بالادانة بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى
لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها
في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الثمن الذي بيعت به
السلعة . وهو بيان جوهري لتعلقه بأحد أركان جريمة مخالفة التسعير
الجبري المسند الى الطاعن ارتكابها إذ لا يتحقق وقوعها الا بمعرفة هذا
الثمن وثبوت أنه يجاوز السعر المحدد قانونا ، فإن الحكم يكون معيبا
بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة الجيزة الابتدائية لتحكم فيها من
حديد هيئة استئنائية أخرى . .

والطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ لم ينشر بعد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجنبه رقم ١٧٠٥ لسنة
١٩٧١ روض الفرج بأنهما في يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم
روض الفرج - محافظة القاهرة : باعا سلعة مسعرة (طماطم) بأزيد من
السعر المقرر قانونا . وطلبت عقابهما بمواد الالتزام .

ومحكمة الجنحة المستعجلة قضت حضوريا في ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنتين مع التمثيل وكفالة مائتي جنيه لكل منهما لاييقاف للتنفيذ وبتغريم كل منهما خمسمائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجبة الحل لمدة مماثلة لمدة عقوبة الحبس المقضى بها .

فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم - وقيد استئنافهما برقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة جنوب القاهرة قضت حضوريا في أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض في ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وقدمت أسباب الطعن في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠ موقعا عليها من الاستاذ المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

من حيث ان الطعن استوفى للشكل المقرر في القانون .

ومن حيث ان مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة بيع سلعة مسعرة طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد قد خالف القانون ، ذلك بانه اغفل تطبيق القرار الذي اخرج الطماطم من جدول التسعيرة الجبرية باعتباره تشريعا اصلح يستغني عنه الطاعنان بما لا يصح معه معاقبتهم عن تلك الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعنين بجريمة بيع الطماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد وأوقع عليهما عقوبة هذه الجريمة وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الارباح وأورد في مذكراته ان الطاعنين قدما ما يحل على حذف الطماطم من الجدول المتضمن للسلع المسعرة في المدة من ١٢/٤/١٩٨٠ حتى ٢/٥/١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على ان يعذب ،

على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا يصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره غير انه في حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا للقانون ينهى عن ارتكابها في فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقيت وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بإحذف أو الاضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائي أن السلعة موضوع الجريمة التي دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فان الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدها والمشار اليه في ذلك الحكم باعتباره الإصلح لهما ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا التفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر في حقهما مقتضى هذا الاستبعاد ، قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهما ، ذلك أن قرار المحافظة بتحديد الاسعار اسبوعيا ، لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استنادا الى نصوصه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهما .

الحكم في الطعن ٥٧٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٥ لم ينشر
بعد .

اتهمت النيابة العامة الظاعن في قضية النخنة رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠
دمنهوور بأنه في يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٨٠ بدائرة قسم دمنهور محافظة
البحيرة :

أولا - باع سعة مسعرة جبريا بأزيد من السعر المحدد قانونا .
ثانيا - لم يعلن عن أسغار ما يعرضه للبيع طبقا للأوضاع المقررة قانونا .
وظلبت عقابه بمواد المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

ومحكمة جناح أمن الدولة قضت حضوريا في ١٩ من يوليو سنة ١٩٨٠
بختبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلثمائة جنيه عن التهمتين والمصادرة
وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ .

فانستائف المحكوم عليه والنيابة العامة وقيد استئنافهما برقم
٥٢٥٨ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا
اعتباريا في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأيبيد الحكم المستأنف .

فعارض وقضى في معارضته في ٤ من مارس سنة ١٩٨٢ باعتبارها
كان لم تكن .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق الخفض في ٦ من ديسمبر
سنة ١٩٨٣ وقضت أسباب الطعن في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ فوقعا
عليها من الأستاذ المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
أقرر والمرافعة وبعد المناولة قانونا .

حيث أن مما ينعاظ الظاعن على الحكم الصعور فيه أنه إذ قضى
باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد شابه بطلان وإخلال بحقه في الدفاع .

ذلك بأنه لم يعلن إعلاناً قانونياً صحيحاً بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بعد أن تأجل إليها نظر المعارضة إدارياً .

يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أنه اتخذ لنظر معارضة الطاعن أمام محكمة الاستئناف جلسة ١٩٨٢/١/٧ غير أنها أجتأت إدارياً لجلسة ١٩٨٢/٣/٤ وأعلن الطاعن للحضور بهذه الجلسة بجهة الإدارة لعدم بيان محل إقامته وفيها لم يحضر الطاعن فصدر الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تأجيل نظر المعارضة إدارياً يوجب إعلان المعارضة إعلاناً قانونياً بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة . وإن إعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناءً على هذا الإعلان يكون باطلاً لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع . ولما كان ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها - المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من تاريخ علم الطاعن رسمياً بصدوره ، وكان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل طعنه عليه في يوم ١٩٨٣/١٢/٦ وإيداع أسبابه بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٦ ، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها لا يفتح إلا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بنى عليها قد تمها في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه قبول الطعن شكلاً ونقضاً الحكم المطعون فيه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم

ثالثا - جريمة الامتناع عن البيع

الركن السادس :

✱ توافق الحيابة :

إذا كان فعل الامتناع عن البيع لا يتصور وقوعه الا باخفاء السلعة أو انكار وجودها أو برفض بيعها بالسعر أو الربح المحدد لها ، فإن هذا يقتضى بالبداهة أن تكون السلعة في حيازة الممتنع وأن يكون الاخير عالما بهذه الحيابة . فلو أن تاجرا لا يحوز شيئا من سلعة معينة ثم وردت الى حانوته أثناء غيابه وحدات منها ، ولما عاد لم يخبره أحد بورودها ولم يلحظ وجودها في متجره ، فإن امتناعه حينئذ عن بيعها بانكاره وجودها لا تقوم به الجريمة (١) . كما يشترط أن تكون حيازة الجاني للسلعة معاصرة لفعل الامتناع ، فاذا وقع الامتناع وقت أن كانت السلعة غير موجودة فعلا بالمحل فإن ضبطها به بعد فترة من الزمن وردت السلعة خلالها لا يرتب مسئولية على التاجر ولا تقوم به الجريمة .

ويلزم أيضا أن تكون حيازة الجاني للسلعة موضوع الامتناع مقرونة بقصد البيع ، أي أن تكون السلعة معدة أصلا للبيع . فاذا دفع الجاني بأن السلعة كانت في حيازته لاستهلاكه الشخصي فإن الأمر لا يعدو أحسد فرضين :

١ - أن تكون السلعة موضوع الامتناع من السلع التي يتجر فيها الجاني بحسب طبيعة نشاطه التجاري - الذي يمكن استخلاصه من الرخصة أو العرف أو الواقع - فيكون الأصل فيها أنها موجودة لديه في مخزنه أو حانوته للبيع ، وعليه هو أن يثبت أنها كانت لاستهلاكه الخاص ، كما إذا كان قد وضع عليها منذ البداية بطاقة تفيد أنها ليست للبيع وأثبت أنها منصرفه له من محل آخر على بطاقته التموينية الخاصة في التو واللحظة وأنه كان بصدد نقلها الى بيته .

٢ - والفرض الثاني ألا تكون السلعة من السلع التي يتجر فيها الممتنع عن البيع فيكون الأصل فيها أنها للاستهلاك الشخصي - إلا إذا ثبت

(١) راجع «توسعة التشريعات الخاصة بالاستاذ ابراهيم المستماوي المرجع

السابق ص ٣٠٦ .

عكس ذلك - كما في امتناع بائع الخبز أو للكتب أو الاحذية عن بيع علبه أو أكثر من مبيد حشري يحتفظ به لخدمة محله .

ويستوى في توافر للجريمة أن تكون السلعة في مخازن البائع أو في حانوته المعد للبيع^(١) في مكان خفي أو في مكان ظاهر للعيان^(٢) لأنه في كل هذه الاحوال يعد حائزا لها وملزم قانونا ببيعها بالسعر أو الربح المحدد لها لكل من يتقدم اليه من جمهور المستهلكين طالبا شرائها بهذا السعر أو الربح .

* الامتناع الجزئي :

ويتحقق الامتناع الجزئي عندما يرفض التاجر بيع كل الكمية التي يطلبها المشتري رغم توافرها لديه ، كان يتقدم المستهلك طالبا شراء علبتين من السجائر فلا يوافق البائع الا على بيع علبه واحدة . وفي هذه الصورة تقوافر جريمة الامتناع عن البيع حتى ولو كان المشتري قد طلب كل الكمية الموجودة بالمحل من السلعة . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن القانون يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ، ولا محل للقول بأن التهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده^(٣) . ولا شك أن في هذا تغليب لمصلحة المستهلك على مصلحة البائع التي تقتضي الا يخص بالسلعة واحدا من عملائه دون الباقيين بما قد يترتب على ذلك من عزوف الآخرين عن التردد عليه والتعامل معه . على أن تغليب مصلحة المستهلك في هذا الصدد لا تتنافر مع قواعد العدالة ولا مع طبيعة هذا القانون باعتباره استثناء على مبدأ حرية التجارة لان الامر لو ترك لتقدير البائع لاستحالت من الناحية العملية الرقابة على مدى التزام التجار ببيع السلع التي يحوزونها دون حبسها عن التداول بالأسعار الجبرية ، وكان في ذلك ذريعة للافلات دائما من هذه الجريمة التي استهدف المشرع أصلا من تقديرها حماية جمهور المستهلكين من جشع بعض التجار ورغبتهم المجنونة في الاثراء السريع على حساب الجمهور^(٤) .

* الامتناع لعدم وجود الكمية المطلوبة :

قد يمتنع البائع عن البيع لعدم وجود كل الكمية المطلوبة من السلعة

(١) نقض ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ج ٢٧١ طعن ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق .

(٢) نقض ١٩٧٠/٤/٢ س ٢١ ص ٦٤٠ طعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق .

(٣) نقض ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ٢٧٥ طعن ٦٠٤٠ لسنة ٢٧ ق .

(٤) راجع مرسوعة التشريعات الجنائية الخاصة ، المرجع السابق ص ١٠٨ .

لديه . وهذه الصورة تفترض ان وحدات أو كميات من السلعة متوفرة لدى البائع ولكنها لا تفي بمطووب المشتري : ، وبديهي أن الجريمة تختلف حين يلقي ايجاب المشتري قبولاً من البائع في حدود الكمية الموجودة لديه من السلعة المطلوبة تاركاً له حرية التعاقد عليها ، كما اذا طلب المشتري عشرة أمتار من قماش معين فأنباء البائع ان لديه خمسة فقط . ولكن الصعوبة فيما اذا نفى البائع وجود المطلوب على اطلاق دون افصاح عن القدر الموجود لديه منها ، كما اذا طلب المشتري عشرين وحدة من سلعة معينة فرد عليه البائع قائلاً « لا يوجد » رغم أنه يحوز منها خمس وحدات مثلاً . ذهب رأي الى ان الامتناع عن البيع لا يتوافر الا اذا كانت لدى البائع الكمية المطلوبة ثم امتنع عن بيعها ، وقوله بعدم وجود المبيع لديه لا يعدو الحقيقة اذ المراد أنه لا يحوز القدر المطلوب شراءه (١) . على أن هذا الرأي لا يتفق وقصد الشارع لأن الحكمة من التجريم هي ضمان توفير السلع الضرورية لافراد الجمهور ولو جزئياً ، وانكار البائع وجود المطلوب على اطلاق يعني انكار وجود السلعة ذاتها ويتضمن في طياته الامتناع عن بيعها حتى في حدود الكمية المتوفرة منها لديه ، ولا شك أن التاجر الذي يراعى واجب الذمة والصدق في معاملاته لا بد سيفضله المشتري الى الكمية الموجودة لديه من السلعة ، وعلى ذلك نرى أن هذه الصورة تتوافر بها جريمة الامتناع عن البيع . لا يقدح في ذلك ما قضت به محكمة النقض من أنه متى كانت الواقعة هي أن اشخاصاً متعددين ذهبوا الى حانوت المتهم وطلبوا منه شراء سلعة مسعرة فأنكر وجودها عنده ولما فتش حانوته اتضح أنه يحوز منها كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه فإنه يعتبر ممتنعاً عن البيع (٢) ويرى الاستاذ ابراهيم السخماوي أن هذا الحكم لا يصح بحال أن يؤخذ منه بمفهوم المخالفة أنه لو كانت الكميات المضبوطة أقل من المطلوبة لما قامت الجريمة ، فهذا الفرض الأخير لم يكن مطروحاً على المحكمة والعبارة التي ذكرت فيما سلف : « اتضح أنه يحوز منها كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه » إنما أوردتها وهي بصدد بيان عناصر الواقعة كما حدثت تأكيداً لثبوت الجريمة في حق المتهم (٣) .

(١) الدكتور حسن صادق المزمعاوي ، قانون العقوبات الخاص ، طبعة ١٩٧٨ ،

ص ٧٦٤ .

(٢) اتضح ١٥/١٩/١٩٤٩ . طعن ١٩٦٦ لسنة ١٩ ق ، مجسدة الربع قرن ج ١

ص ٢٧٥ رقم ١٨ .

(٣) راجع دوسنة التشريعات الجنائية الخاصة بالاستاذ ابراهيم السخماوي

ص ٢٠٦ .

❖ صلة الجاني بالسلعة :

لا بد لتوافر جريمة الامتناع عن البيع أن تكون هناك صلة بين الجاني وبين السلعة موضوع الامتناع كما إذا وقع الامتناع من صاحب المحل أو مديره أو أحد العاملين فيه . أما إذا كان الجاني مغترباً تماماً عن السلعة وعن محل التجارة الموجودة فيه فإنه لا يكون مسئولاً عند امتناعه عن البيع لأنه لا يفترض فيه العلم بمحتويات المحل ولا للقيام عليه أصلاً بمباشرة البيع فيه . وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كانت المتهمة قد وقفت في المحل لحراسته فترة غياب صاحبه ولم تكن مكلفة بالإدارة أو البيع فلا مسئولية عليها إذا امتنعت عن البيع .

الركن المعنوي :

يتحقق القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن البيع بمجرد وقوع فعل الامتناع من البائع بصرف النظر عن الباعث عليه ، فالقانون لم يشترط في هذه الجريمة قصداً جنائياً خاصاً ، ومن ثم فإنه يستوي أن يكون القصد من الامتناع هو الحصول على سعر يزيد عن السعر المحدد أو لم يكن ، أو أن يكون القصد هو حبس السلعة عن التداول أو خلق سوق سوداء أو لم يكن .

غير أنه لما كان القصد الجنائي يعني اتجاه الإرادة الواعية إلى الجريمة في كل أركانها وعناصرها فإنه يتعين أن يتوافر لدى الجاني العلم بكل الوقائع التي يقوم عليها كيان الجريمة . فإذا وقع البائع في غلط بشأن السلعة المطلوب منه بيعها كما إذا طلبت منه باسم غير متداول في أوساط التجار ولم يجر عرف المستهلكين على طلبها به فنفي وجودها لديه ، وكما إذا طلبت منه السلعة دون تحديد كاف لنوعها أو وزنها فأحجم عن الاستجابة إلى هذا الطلب ، ففي هذه الأحوال ينتفى القصد الجنائي لدى الفاعل . وتطبيقاً لذلك قضى بأن طلب مفتش للتموين من المتهم - وهو من العامة - أن يبيعه علبه « ماكربيل » وهي كلمة غير متداولة لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة الامتناع عن البيع .

أهم القيود والأوصاف بالنسبة لجريمة الامتناع عن البيع

– جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٤/١/٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، من
المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠
و ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

– امتنع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح (نوع السلعة)
بالسعر المحدد .

– جنحة بالمواد ٣/١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، من المرسوم بقانون
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ و ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

– امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح (نوع
السلعة) .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل
عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

– وفي حالة العود تضاعف العقوبات في حديها الأدنى والأقصى .

– ويشهر تملخص الحكم الصادر بالادانة لمدة تعادل مدة الحبس
المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

– جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٤،١/٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، من
المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

– امتنع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح (نوع السلعة) ومن
التي تدعمها الدولة .

العقوبة :

– الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل
عن خمسمائة جنية ولا تجاوز ألف جنية . مع باقى العقوبات الواردة بالاداة
التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة
١٩٨٠ .

الحكام القصصية بشأن جريئة الامتناع عن البيع

حكم محكمة أمن الدولة في القضية رقم ١٦ لسنة ١٩٧٢ جنح أمن دولة
السلطة يجلسها العلنية المنعقدة في ١٩٧٢/١١/٣٠

الحكم

وحيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم امتنع عن بيع سلعة مسعرة
بالسعر الرسمي وحيث أن محصل الوقائع يتحصل في أن السيد مفتش
التموين توجه إلى محل المتهم حيث طلب منه علبة ماكرييل فأجاب بعدم
وجوده لديه وبتفتيش المحل وجد به عدد ٥٦ علبة ماكرييل ياباني وبسؤال
المتهم أجاب بأنه لم يفهم طلب السيد المفتش

وحيث أن الدفاع أشار إلى أن المتهم من الطبقات العامة وكان ينبغي
عنى مفتش التموين أن يوضح له للطلب حيث أن كلمة ماكرييل غير متداولة
وأنه لا يعقل أن يمتنع المتهم عن بيع هذا الصنف وقد وجد لديه عند
كبير منه وحيث أن المحكمة تشك في أن يكون المتهم قد فهم متصود السيد
المفتش بطلب علبة ماكرييل ومن ثم فإن الاتهام يكون محل شك ويتعين
لذلك براءة المتهم مما نسب إليه عملاً بنص المادة ٣٠٤ ج

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما نسب إليه
أقر الحكم في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ جنح أمن دولة السلطة

الحكم

حيث أن واتعة الدعوى تتحصل فيما أثبتته السيد مفتش التموين في
محضره من أن تشكلت حملة تفتيشية لمراقبة الاسعار وانتقلت الحملة إلى
مدينة السلطة حيث انزاد عن باقي أفراد الحملة وتوجه إلى محل المتهم
الأول فوجد التهمة الثانية بالحل وطلب منها أن تبعية نصف كيلو حلاوة
فأجابت بعدم وجود هذا الصنف فعاد إلى باقي أفراد الحملة وقامت بتفتيش
الحل فوجد عدد ٢٦ علبة حلاوة صفيح نصف كيلو كما لاحظت الحملة أن
المتهم غير معلن عن أسعار ما يعرضه للبيع وحيث أنه بسؤال التهمة الثانية

قررت أن يعلن عن الأسعار وأن زوجته كانت موجودة في المحل حين حضوره
وأن لم يكلفها بالبيع وأن للحلاوة كانت معروضة على الرف . .

وحيث أن النيابة نسبت إلى المتهمان :

١ - امتنعا عن بيع سلعة مسعرة « حلاوة طحينية » .

٢ - لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع .

وحيث أن الثابت مما تقدم أن التهمة الثانية كانت وقفت في المحل
لحراسة وليست مكلفة بالإدارة أو للبيع ومن ثم فإنها لا تملك التصرف
في موجودات المحل الذي ترك في عهدها لفترة قليلة فترة غياب صاحبه
إذ أن يداها على محتويات المحل يد عارضة لا تبيح لها التصرف بالبيع ومن
ثم فإنه لا مسئولية عليها إذا امتنعت بالتالي .

وتنعدم مسئولية صاحب المحل ويتعين الحكم ببرائتهما بنص م ٣٠٤ .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمين عن التهمة الأولى وتغريم كل
منهما مبلغ خمسة جنيئات عن التهمة الثانية . وشهر ملخص الحكم على
واجهة المحل لمدة شهر .

أقر الحكم في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ .

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٥ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة اول
طنطا .

الحكم

بعد سماع الرافعة وطبقات النيابة ومطالعة الأوراق وحيث أن
النيابة اتهمت المتهم :

١ - امتنع عن بيع سلعة مسعرة (شاي مستورد) .

٢ - لم يعلن عن أسعار ما يعرضه وفقا للاوضاع المقررة قانونا .

وحيث أن الرافعة توجز بما جاء بمحضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة
مفتش التمييز، من أنه بناء على تكليفه من مدير المندوب تقدم لمحضر المتهم

وطلب منه باكو شاي فنفي وجود شاي لديه فسأله (عن باكو شاي لديه شاي ياقوت أو جمهورية أو مستورد فنفي وجود شاي لديه مطلقا وعلى أثر ذلك تقدم محرر المحضر للمتهم وسأله عن الشاي الحر الموجود لديه فأشار له على كمية من الشاي المستورد ماركة بروك بوند ووجده بالمحل كانت عبارة عن ٩ باكوات . ولاحظ محرر المحضر ان المتهم لا يعلن عن أسعار بيع بعض السلع الموجودة بمحله . . . ولدى سؤال المتهم بمحضر الضبط قال أن الخبر سأله عن شاي ياقوت أو شاي جمهورية ولم يطلب منه شاي مستورد مطلقا ولم يسأل عنه وعلل المتهم عدم اعلانه عن أسعار بعض السلع بأنه كان قائما ببياض المحل . وبعد تحرير المحضر تقدم المتهم بشكوى لنيابة وأشهد كلاء من للذين أيداه بسؤالهما في الاستيفاء فيما وقع به محرر ضبط الواقعة من أن المخبر سأله عن شاي ياقوت أو شاي الجمهورية فقط ولم يسأله عن شاي مستورد وبالجلسة حضر الاتهام وخلال أجل الحكم قدم الدفاع عنه مذكرة طلب فيها الحكم بالبراءة . وكانت المحكمة قد استدعت المخبر وسأله عن معلوماته فأجاب بأنه طلب من المتهم باكو شاي ياقوت أو جمهورية فقال معنديش فسأله عن شاي مستورد أو شاي من أي نوع . . . الخ .

وحيث أن بالنسبة للتهمة الاولى فان دفاع المتهم بخصوصها ينحصر في أن المخبر طلب منه شاي ياقوت أو شاي جمهورية ولم يطلب منه شاي مستورد وقد تأيد دفاع المتهم في هذا التصرف بأقوال شاهدي النفي في الاستيفاء . . فاذا أضيف الى ذلك أن محرر المحضر عندما سأل المتهم عن الشاي الحر الموجود لديه أرشده الى الشاي المستورد المتضبوط لديه . . . ومن ثم يصبح أقوال المخبر محل شك الأمر الذي يدعو المحكمة الى عدم الاطمئنان واذا كان محرر المحضر قد أشار في صدر محضره الى أنه كشف للمتهم عن شخصيته وأنه سأل المتهم عن الشاي ولكي يتأكد من صدق رواية المخبر ومن جديتها أما وان محرر المحضر لم يلتزم جانبى الدقة في ضبط الواقعة فان بذور الشك التى تسربت الى الواقعة تفسر لصالح المتهم .

ذلك أن الثابت يقينا على لسان محرر المحضر انه لما سأل المتهم عن الشاي الحر الموجود لديه أرشده عن الشاي المستورد والمتضبوط منه ثم تكون التهمة الاولى المسندة للمتهم محل شك ما يتبين مع برأته منها عملا بالمادة ١/٢٠٤ ج .

وحيث عن التهمة الثانية (تهمة عدم الاعلان عن الأسعار) فهى ثابتة قبل التهم ثبوتها كافيا ما جاء بمحضر ضبط الواقعة مؤيدا باقرار المتهم

لأننى أنه قائما ببياض المحل ومن ثم تبين عتابه عنها وفقا لمواد الاتهام
عملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج٠

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة الأولى المسندة اليه
وتغريمه خمسة جنيهاات عن التهمة الثانية مع شهر ملخص الحكم بحروف
كبيرة على واجهة المحل لمدة شهر .
أقر الحكم في ١٨/١٠/١٩٧٣ .

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية

في قضية النيابة العمومية رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة اول طنطا

الحكم

حيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته مفتش التموين في محضره
من أنه قام في رفق حملة تفتيشية لمراقبة الاسعار وانتقل الى شارع . . .
حيث انفرد عن باقى افراد الحملة لعمل محاولة شراء باكوز شاي حر من محل
المتهم وأنه اذ توجه الى المحل قرر له المتهم أنه لا يوجد لديه شاي فعاد الى
الحملة واخبرها بما تم وتوجهت بعد ذلك الى محل المتهم حيث قامت
بتفتيشه فعثرت به على كمية من الشاي مبينة بالمحضر كما لاحظت الحملة
أن المتهم غير معن عن الاسعار .

وحيث أنه بسؤال المتهم قرر أنه لم يمتنع وإن الشاي الذي ضبط
عند التفتيش وردتوا مع احد الحمالين ضمن بضاعة أخرى مشتركة بينه
وبين بعض التجار الاخرين وقدم للمحقق فاتورة مؤرخة ١٩٧٣/٤/٧ يوم
تحرير المحضر صادرة من الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية تؤيد ذلك
كما قدم الفاتورة الخاصة بالتاجر .

وحيث أنه بسؤال للتاجر . . . قرر أنه استلم في يوم ١٩٧٣/٤/٧
من مخزن الجمعية التعاونية الاستهلاكية مقررات التموين ومن ضمنها كمية
الشاي مع بضائع المتهم وتركها في محل هذا الاخير وأنه يطلب تسليم كمية
الشاي الخاصة به وقدم الفاتورة الدالة على ذلك وحيث أنه بسؤال . . .
قررت أنه حوالى الساعة ١٢ ظهر يوم ١٩٧٣/٤/٧ كانت تتسلم مقرراتها
التموينية من محل المتهم وأن المحل كان مفتا واثناء زفوفى أمام المحل
لانتظاره فحضر ومعه حمال البضائع في كراتين وفي اثناء استلامها مقرراتها

حضرت الحملة القمونية وقامت بتفتيش المحل واستلامهم الشئى . وحيث
أنه بسؤال قرر بمضمون ما قرره الشاهدة السابقة وحيث أن
النيابة العامة أسندت الى المتهم أنه في يوم ١٩٧٣/٤/٧ :

أولا : امتنع عن بيع سلعة مسعرة على النحو الوارد بالمحضر .

ثانيا : لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع طبقا للاوضاع المقررة
قانونا :

وحيث أن المتهم اذ حضر أنكر ما نسب اليه وحيث أنه عن تهمة
الامتناع فان الثابت يقينا من الاوراق والمستندات وأوراق الشهود أن كمية
الشئ المضبوطة وردت حال وصول الحملة وأن هذه الكمية مشتركة بينه
وبين تجار آخرين ومن ثم فان تهمة الامتناع محوطة بالشك وذلك أن دفاع
المتهم من انه البضاعة التي وردت فور وصول الحملة وأن البضاعة مشتركة
تنفى عن المقيم قصد الامتناع عن البيع أو حبس السلعة ومن ثم يتعين
القضاء ببراءة المتهم من تهمة الامتناع عملا بنص المادة ٣٠٤ ج
وحيث أن عن تهمة عدم الاعلان فان المقيم لم يدفع التهمة بدفاع مقبول
اذ كانت التهمة ثابتة من محضر ضبط الواقعة فانه يتعين عقاب المتهم عنها
عملا بنص المادة ٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة الاولى وتغريمه خمسة
جنيهاً عن التهمة الثانية وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة
شهر .

أقر الحكم في ٧ مايو سنة ١٩٧٥ .

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ١٣١ سنة ١٩٧٢

جنح أمن دولة ثان المحلة

الحكم

حيث أن وقائع الدعوى تتحصل فيما أثبتته مفتش التموين في محضره
المؤرخ ١٩٧٢/٩/١٦ من أنه كلف زميله المفتش بالديرية بشراء علبه
سجاير من نوع الكيوباترا أو البلمونت الصغير وأنه اذ توجه الى محل
المتهم قرر أنه لا يوجد لديه هذه الاصناف وأن الموجود لديه

سجائر من نوع شهير وانه عند تفتيش المحل وجد بأحد الأراج في واجهة المحل عدد ١٠ علبة سجائر بلمونيت صغيرة وعلبة سجائر فلوريدا .
وحيث انه بسؤال اتهم قرر ان السيد مفتش التموين طلب عليه سجائر كليوباترا صغيرة وانه قرر بانه لا يوجد لديه هذا الصنف وانه لم يطلب بلمونيت أو فلوريدا .

وحيث أن النيابة نسبت الى المتهم انه امتنع عن بيع سلعة مسعرة سجائر . وحيث أن المحكمة تطمئن الى دفاع المتهم ومن انه لم يسمع مفتش التموين يطلب منه سجائر كليوباترا صغيرة وان هذا الصنف غير موجود لديه إذ اضمنت المحكمة الى هذا الدفاع فان قصد حبس الساعه غير متوافر حقه وتكون الذممة محاطة بالشك ، ويتعين لذلك براءته منها عملا بنص المادة ١٣٠٤ ج .

فنهذه الأسباب

- حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم .
- أقر الحكم في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ جنح أمن دولة قطور

حيث أن وقائع الدعوى تتحصل فيما أثبتته . . . في محضره من أن الزاطن أبلغ وقرر أنه توجه الى محل المتهم لشراء علبة سجائر كليوباترا صغيرة أو كبيرة فامتنع مقرر أن الكمية الموجودة لديه محدودة وللتجار فقط وانتظر قليلا فوجد أنه يبيع لبعض العملاء سجائر من هذا النوع فلما واجبه بذلك عرض عليه السجائر الا أن الشاكي رفض ان يشتري منه .

وحيث أنه بسؤال المتهم أنكر وقرر أنه لم يمتنع عن البيع له وانه عرض عليه سجائر صغيرة الا أن الشاكي كان يريد أن يشتري أربع عب سجائر دفعة واحدة .

وحيث أن النيابة نسبت الى المتهم انه امتنع عن بيع سلعة مسعرة (سجائر) .

وحيث أن المتهم إذ حضر نذ . .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المتهم لم يمتنع عن البيع إذ أن
الشاكى قرر في أقواله أن المتهم عرض عليه علبة سجائر صغيرة وأنه هو
الذى امتنع عن استلامها ولا تفيد المحكمة بما قرره الشاكى في صدر أقواله
من أن المتهم امتنع أولا ثم عاد وعرض عليه سجائر ومن ثم يضحى الاتهام
قبل المتهم محوط بالشك ويتعين لذلك براءة المتهم عملا بنص المادة
٣٠٤ ج ٠

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم .

أقر الحكم في ٢٢ مايو سنة ١٩٧٤ .

- بما أن المتهم لم يمتنع عن بيع السلعة غير المسعرة لكنه أراد أن
يبيعها كما اشتراها دون أن يتحمل وحده الخسائر من عدم تصريف
غير السليمة منها بمفردها فأراد أن يوزعها دون انتخاب الحبات السليمة
وحدها بهذا السعر ولا يمكن أن يكون هذا التصرف من جانب المتهم
متضمنا قصد الامتناع عن البيع ولا تكون الجريمة على أساس سليم من
الواقع ولا من القانون .

(الجنحة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ المنزلة أمن دولة المنصورة جلسة
١٩٦٠/٩/٢٢ وقد أقر الحكم في ١٩٦١/١/٢٠) .

حكم محكمة أمن الدولة المنعقدة بجلسة ١٩٨٢/٥/٥

بدائرة بندر بنها في قضية النيابة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ مركز بنها

بعد الإطلاع على أوراق وسماع المرافعة .

حيث أن النيابة العامة أسفدت للمتهم أنه في يوم ١٩٨٢/٣/٢٩
امتنع عن بيع سلعة مسعرة عند ضبطه وطلبت النيابة عقابه بمواد الاتهام
وحيث أن واقعة الدعوى تتلخص فيما أثبتته محرر المحضر من أنه أثنى
مروره بحملة تفتيشية على الأسعار وجد شخص بنفسه بالمحل لبيع
السجائر فطلب منه علبة سجائر فامتنع عن البيع .

وحيث حضر المتهم الأول وقرر أنه لم يكن موجودا بالمحل حال الضبط
ولا يمكن إسناد التهمة إليه وإذا سئل المتهم الثانى نجل المتهم الأول وهو
بمحل عامل بهندسة الآبار الانتاجية ولا يحترف التجارة ووقوفه بالمحل
كان للحراسة حين عودة والده ولم تكن يده على المحل سوى يدي عارضة
ولا يرجع فيها ثمة شبهة الاتهام .

وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة ما جاء بمحضر للضبط وأن
الادعاء المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين القضاء ببراءته عملاً بالمادة
١/٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/٦

مذكرة مكتب الحاكم العسكري

في الحكم رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوائلي

بما أن واقعة الدعوى تجمل في أن مفتش الاسعار مر يوم
الحادث بحدكان المتهم فالتقاء يبيع الطماطم لعملائه الذين كانوا مكتظين
بباب الدكان - فلما أن سألته عما إذا كان لديه كمية من الطماطم غير تلك
التي يبيع منها أجاب بالنفي ففتش المتجر مع مرافقه المراقب
للعسكري للاسعار وأسفر التفتيش عن العثور على كمية منها مخبأة
بداخله - وقد أقامت النيابة هذه الدعوى قبل المتهم بوصف أنه امتنع عن
بيع الطماطم فدانت اعتباره بأن إنكار وجود هذه الثمار لديه يعد امتناعاً
عن البيع .

وبما أنه لما كانت جريمة الامتناع لا تقوم إلا إذا ثبت أن المتهم
أبى بيع سلعة معينة مع وجودها لديه - وكان الثابت من الأوراق أن المتهم
كان يعطى كلاً من عملائه حاجته من ثمار الطماطم من كمية لم تكن قد نفذت
وقت حضور مفتش الاسعار - كما أنه لم يثبت من جهة أخرى أن المتهم
أبى البيع لهذا المفتش أو لسواه - فإن ادانة المتهم مع قيام هذه الاعتبارات
تكون على غير أساس - وإنكاره وجود الثمار بالدكان حال أنه كان يبيع
من سواها لا يمكن أن يدل بذاته على أنه كان قد انتوى الامتناع عن بيعها
حين يأتي دورها بنفاد الكمية التي كان يبيع منها فعلاً - والجريمة
لا تقوم في شأن هذا المتهم بظروف دعواه إلا إذا ثبت أن إنكاره قد
جاء بعد نفاذ الكمية التي كان يبيع منها .

من أجل ذلك

يرى المكتب - إلغاء الحكم وحفظ الدعوى .

القاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٣

مدير

مكتب الاحكام العسكرية

١٠ منشور بكتاب المستشار العمروسي أحكام النقض في جرائم
التموين)

مذكرة مكتب الحاكم العسكري

في الجنبحة رقم ١١٦ قسم ثان الجيزة

بما أن النيابة العامة أقامت هذه الدعوى قبل المتهم بوصف أنه
امتنع عن بيع سلعة مسعرة (كيروسين) فدانت المحكمة وقضت في عقابه
بحبسه شهرا مع الشغل والنفاد والمصادرة .

وبما أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه أراد على قوله
أن يبتاع من المتهم لترا من الغاز وكان هذا قد اعتل عن امتناعه عن البيع
بأنه ليس لديه معيار لتر ولم يثبت كذب دفاعه هذا - فلا جناح عليه
فيما أتاه لأنه لم يكن يملك السبيل إلى اجابة المجنى عليه إلى طلبه .

من أجل ذلك

يرى المكتب - إلغاء الحكم وحفظ الدعوى .

مدير مكتب الأحكام العسكرية

(منشور بالمرجع السابق)

مذكرة مكتب الحاكم العسكري

في الدعوى ٦٥ الجمرك

التهمة : امتناع عن بيع سلعة مسعرة .

الحكم : حضوريا بحبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل والنفاد
وتفريم المتهم الثاني عشرين جنيبها مصريا والمصادرة عن التهمة الأولى
وتفريم كل من المتهمين خمسمائة قرش وشهر ملخص الحكم على واجهة
الجل لمدة ثلاثة أشهر .

الوقائع

بما أن قضاء الادانة معيب

وبما أنه وإن كان وصف الحكم بالنفاد غير سديد في قضاء المحاكم
العسكرية ولا يكون قابلا له إلا أن يكون المتهم قد قدم إلى المحاكمة محبوسا
- أو بعد التصديق على الحكم - غير أن هذا الخطأ من الأثر فيبتنين
الاعضاء عنه .

وبما أنه لما كانت الجريمتان المستقتان إلى المتهمين قد وقعتا لغرض
واحد وكانتا مرتبعتين ارتباطا لا يقبل التجزئة فإنه يتعين عملا بحكم المادة

٣٢ عقوبات اعتبارهما جريمة وأخذ المتهمين بحقوقه أشدهما فحسب
وهي عقوبة جريمة الامتناع عن البيع - أما والتحكم لم يقل ذلك فانه يتعين
دفع عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية بالنسبة للمتهمين كليهما .

مذكرة مكتب الحاكم العسكرى

فى الدعوى رقم ١٣٩ مصر الجديدة

بما أنه متى كان الثابت أن المتهم الأول لم يمتنع على الإطلاق عن
البيع للمبلغ وإنما غضب اليه أن يكتفى ببعض الكمية التى طلبها حتى
يتيسر له البيع لسواه من ذوى الحاجة الى البن - لأن كمية البن المعروضة
بالسوق قليلة لا تكفى حاجة المستهلكين كافة وفق هواهم . . . وكان المبلغ قد
قرر أن كثيرا ما اشترى البن من متجر المتهمين وبكميات كبيرة كانت تسلم
اليه وفق طلبه . فان امتناع المتهم الأول عن اجابة طلب المبلغ عن بيع الكمية
التي طلبها يكون مبررا بضرورة تقتضى التوفيق بين طلبات المستهلكين فى
حدود الكمية المعروضة بالمحل . ولا يعتبر من قبيل الامتناع النهى عنه فى
التسليمات والا لحق لأى مستهلك أن يحصل على ما يزيد كثيرا عن حاجته
من سلعة بذاتها مما يترتب عليه حرمان عشرات منها وهو ما لا يتفق
وغرض الشارع .

وبما أنه لذلك تكون التهمة على غير سند من القانون او الواقع (١) .

لذلك

يرى المكتب - إلغاء الحكم وحفظ الدعوى .

مدير مكتب الأحكام العسكرية

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بطنطا جلسة ١٩٧٧/٢/١٩

رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٦ أول طنطا

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ
١٩٧٦/١١/٢٣ من أنه أجريت محاولة شراء من المتهم الأول حيث طلبت من
محرر المحضر أن يبيغه عبوة سجائر كليوباترا صغيرة أو كبيرة فقرر له أنه
لا يوجد وعليه عاد محرر المحضر الى باقى أفراد الحملة حيث أخبرهم بما
حدث فعادت الحملة الى محل المتهمين وبتفتيشه عثر على قارورة كيلوباترا
صغيرة عبوة ١٠ سجائر بداخلها عشرون عبوة سجائر كليوباترا صغيرة
حيث كان المتهم اثنان يقفيا داخل درج داخل المخل كما تبين أثناء التفتيش

(١) المنشور بمكتب المستشار العسكرى ادعاء الاتص فى جرائم التمويه ص ١٠٦

أن المحل غير معلن عن أسعار السلع الموجودة بالمحل . وحيث أنه بسؤال
المتهم الثاني بمحضر ضبط الواقعة قرر بأن المحل مملوك لوالدة المتهم
الأول .

وحيث أنه بسؤال المتهم الأول لم يدفع الاتهام بدفاع مقبول .
وحيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين الأول وهو صاحب محل
تجاري .

١ - لم يعلن عن ما يعرضه للبيع من سلع .

والمتهمان الأول والثاني - باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر
المقرر وطلبت عقابهما بمواد الاتهام .

وحيث أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة وهي مكلفة في سبيل ذلك
بأن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق القانون
تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة لأن
المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها ، ولما كان الثابت من
أوراق الدعوى أن التهمة الثانية المسندة إلى كل من المتهمين هي امتناع
عن البيع وليس بيع بأزيد من السعر المقرر .

وحيث أنه بالنسبة للتهمة المسندة إلى كل من المتهمين فهي محل
شك كبير من المحكمة وذلك أن عملية التفتيش على المحل بعد إجراء محاولة
الشراء قد أسفرت عن وجود قارورة كاملة مغلقة وحيث وجد داخل
الأدراج وتمد قرر المتهم الثاني أنه ليست له صلة بالمحل المملوك لوالده
وأنه طالب بالمدرسة وقد تأييد هذا الدفاع بما قرره المتهم الأول بأنه طلب
من نجله المتهم الثاني حراسة المحل حين إزالة ضرورة وأنه لم يكلفه
بالبيع لما كان ذلك وكانت المحكمة تطمئن إلى دفاع المتهمين الذين أبدياه
بمحضر الضبط ومن ثم تعين براءتهما من التهمة الثانية عملاً بالمادة
١١/٣٠٤ ج .

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بطنطا المتعقدة بجلسة ١٩٧٧/١/١

في قضية النيابة العمومية ٣٣٦ سنة ١٩٧٦ جنح أمن دولة ثان طنطا

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما جاء بمحضر ضبط الواقعة
المؤرخ ١٩٧٦/٩/٢١ من أنه تشكلت حملة تفتيشية بناء على المعلومات
التي وصلت بقسم مباحث التموين من أن المتهم يقوم بجلب كميات
كبيرة من الفول المستورد وأن لديه كمية كبيرة منه موضوعة بمخازنه
الكاينة بمحله وعليه أنفراد محرر المحضر عن باقي أفراد الحملة وتوجهه

الى محل المتهم وطلب منه أن يبيعه ٢ عدد اثنين كيلو جرام فول صحيح للتدسيس فقرر له المتهم انه لا يوجد لديه أى فول اطلاقا فكرر عليه الطلب الا أن المتهم أصر على عدم وجود أى فول لديه فعاد محرر المحضر الى باقى أفراد الحملة حيث أخبرهم بما حدث فسادوا جميعا الى محل المتهم وعرفوه بشخصيتهم وشرعوا فى تفتيش المحل فلم يجدوا بالمحل أى كمية من أى نوع من الفول للبيع وعثروا على عدد من الأجولة المغلفة بداخل مخزن داخلى تابع للمحل . وبحيث لا يمكن للمستهلك معرفة ما بداخله او مشاهدته اتضح ان بداخلها هذا الفول حيث تم دسها وسط هذه الكميات المختلفة مثل اللوبيا الجافة ولب العباد والسودانى والبلح الجاف وبحصر كمية الأجولة المضبوطة تبين انها عبارة عن ٢٦ جوالا ويزن الجوال ٧٥ كيلو جرام تقريبا فتم ضبط هذه الكميات والتي يبلغ مجموع وزنها ٢٢١٨ كيلو جرام . وحيث أنه بسؤال المتهم بمحضر ضبط الواقعة أنكر ما نسب اليه وأضاف بأن طلب منه فول مكورة ونيس فول صحيح للتدسيس وانه كان يوجد (قفة) أمام المحل بداخلها الفول .

وحيث أن المحكمة بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٠ قررت التأجيل لجلسة ١٩٧٧/١/١ وعلى النيابة ضم نتيجة التحليل للعينة موضوع الجريمة الا أن نتيجة التحليل المذكورة لم ترفق بأوراق الدعوى .

وحيث أنه يبين من عرض واقعة الدعوى حسبما سلف أن الاتهام المنسوب الى المتهم محل شك كبير من المحكمة ذلك أن المتهم دفع الاتهام المنسوب اليه منذ الوهلة الاولى من مراحل التحقيق أن محرر المحضر قد طلب منه شراء فول مكورة وليس فول صحيح للتدسيس فاذا اضيف الى ذلك أن كمية الفول المضبوطة والبالغ عددها ٢٦ جوالا زنة الجوال الواحد ٧٥ كيلو جرام تقريبا الامر الذى يوحى أن المتهم لم ينفى بوجود أى نوع من أنواع الفول . ولما كانت أوراق الدعوى خالية مما يفيد نوعية الفول المضبوط ازاء ما دفع به المتهم الاتهام الموجه اليه من أن الفول المضبوط هو من نوع الفول المكورة وليس من الفول الصحيح للتدسيس الامر الذى تتشكك معه المحكمة من صحة اسناد الاتهام الى المتهم ويتعين من ثم القضاء ببراءته مما أسند اليه عملا بالمادة ٣٠٤/١ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه بلا مصروفات جنائية .

احكام النقص بالنسبة لجريمة الامتناع عن البيع

جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في محل ظاهر للعيان يصح اعتباره عرضا للبيع ، وانكاره وجودها من جانب البائع وتضارب اقواله في شأنها - ذلك يصح عده امتناعا عن البيع .

(ظن رقم ٢١٩٩ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٩) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على عقاب كل من باع سلعة مسعرة او محددة للربح في تجارته طبقا للمادتين ٢ و ١/٤ او عرضها للبيع بسعر او ربح يزيد على السعر او الربح المحدد ، او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح ، ومفاد ذلك انه متى كانت السلعة محددة للسعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الاخير ان يبيعه اياها . ولا يحتفل هذا النص ان يباح للبائع ان يتنصل في الامتناع عن البيع باية علة ثم يقول ان هذه العلة هي سبب امتناعه . ذلك لان القانون اراد ان يخرج عن الاصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش للضرورة للناس فحدد اثمان بعض الحاجيات والزم التجار ان يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به . واذن فما دام اللحم الخالي من العظم (المشقى) قد جعل له ثمن جبري خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب .

(ظن رقم ٢٣٨ سنة ٨١ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢٣) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

متى كان القانون قد حدد في سلعة الربح الذي لا يجوز لتاجر التجزئة ان يتجاوز منسوبها الى سعر الشراء ، وهو سعر يتجدد في كل حالة على اصول ثابتة في القانون ، فان هذه السلعة تعتبر من السلع المسعرة . وما دام القانون حين حدد أقصى الربح في سلعة لم يشر الى اضافة شيء من المصروفات ، كما فعل بالنسبة الى سلع اخرى ، فانه يكون تدل على ان اضافة المصروفات مقصورة على الاحوال التي تناولها النص .

(ظن رقم ١٦٢٦ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠) .

- عدم الرد على دفاع المتهم الذي لو صح لترتب عليه تغيير وجه الراى في الدعوى .

لذا كان المتهم بالامتناع عن بيع اقمشة لأصحاب البطاقات المرخص لهم فيها ، وعن بيع اقمشة مسعرة ، قد وقع أمام محكمة للدرجة الثانية بأنه كان مريضاً يعالج بإحدى المستشفيات بجهة ما في الوقت المقول بوقوع الجريمة فيه بجهة أخرى فلم يكن في مكنه منع وقوعها ، وقدم محاميه للتدليل على صحة دعواه شهادة من طبيب ، ومع ذلك أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه إذ هذا الدفاع لو صح من شأنه أن يؤثر في مسئولية المتهم .

(طعن رقم ١٧ سنة ١٩ سنة ١٩ ق جلسة ١٤/٢/١٩٤٩) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد قانوناً فتصح ادانة المتهم في هذا الامتناع ولو كان مجرد عامل بمخزن أدوية ، ولا يكون له أن يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ التي تقصر بيع الأدوية على صاحب المخزن وحده ، ما دامت المحكمة قد استظهرت في حكمها أن امتناعه عن البيع لم يكن لأن القانون يمنعه بل لأنه إنما أراد الاحتفاظ بالسلعة المطلوبة لآخرين يعطيهم أياها رغم الحظر .

(طعن رقم ١٢٧ سنة ١٩ سنة ١٩ ق جلسة ٩/٥/١٩٤٩) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جعلت تحديد الاسعار ملزماً للجميع بالنسبة الى السلع الخاضعة لتسعير الجبري بموجب القانون ، فيتحقق العقاب على مخالفة ذلك بمجرد وقوع المخالفة . ومتتضى ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع الا في حدود الاسعار المقررة ، ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يبيع بأكثر الا لأنه كان يجهل السعر المقرر ما دام في وسعه الوقوف على السعر من المصادر المبينة بقرار المحافظ أو الخبير عن الكيفية التي يعلن بها جدول التسعير .

(طعن رقم ٦٠١ سنة ١٩ سنة ١٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٤٩) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها :

متى كانت الواقعة التي أدين بها المتهم هي - كما اثبتتها المحكمة - ن أشخاصاً متعددين ذهبوا الى حانوته وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة

من تحقيق () فانكر وجودها عنده ولما فتش حانوته لتصبح انه يحوز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه ، فانه يعتبر ممتنعا عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبرا ، وتكون ادانته بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ متعينة اذ ان هذا القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها ، وتحديد السعر لا يعرض بائبداهة الا بعد استعداده للبيع .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ١٩ ق جلسة ١٥/١١/١٩٤٩) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

ان المواد ٢ و ٧ و ٩ و ١٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نضها عاما في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون . ولم تستثن هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمزاد العلنى او بطريق الجراف .

(طعن رقم ٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٠) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها :

متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصا بالعلبة كاملة (حقن مورفين) ولم يرد به شئ عن ثمن الوحدة ، فذلك مفاده ان واضح الجدول لم يرد اخضاع للوحدة لثمن مسعر - كما جرى عليه في بعض الاحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة او العكس او وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة . وبناء على ذلك فالحكم الذى يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمن اعلى من سعر العلبة مقسوما على عدد الحقنات التى بداخلها يكون مبنيا على خطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥١) .

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها :

ان الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او معينة الربح بهذا السعر او الربح ، فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة الا بعد ان يظهروا استعدادهم للبيع والا كانت النتيجة ان يعفوا من العقاب كلما انكروا وجود السلعة

المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأتسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه . واذن فمتى كان الثابت بالحكم أن القماش « صوف رجالي » مستورد ، كان معروضا للبيع بالمحل فعلا ، وأن العامل الكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحكم اذ دان الطاعن بجريمة الامتناع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد اخطأ في شيء .

(طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤)

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها :

أنه لما كان التراضي على البيع والتمن كافيا في الاصل لانعقاد البيع وتماحه بقطع النظر عن أداء الثمن . وكان القانون من جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقديم قائمة الاسعار ليس من شأنه أن يؤدي الى البراءة اذ كان للمحكمة أن تأمر بضمها وتطلع عليها ما دام المتهم لم يدع أنها لم تملن بالطريق المرسوم في القانون ، فإن الحكم الذي يقضى ببراءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري قاسيسا على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة الاسعار يكون مخطئا .

(طعن رقم ٣٤٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤)

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

إذا كانت التهمة المسندة الى الطاعن هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أم لم يكن .

(طعن رقم ٦٣٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١)

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها .

متى كانت واقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده باع سلعة مسعرة (برتقالا) بأزيد من السعر المحدد لها قانونا ، فإن العقاب على هذه الواقعة يكون بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشرة منه .

(طعن رقم ٦٤٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥)

- جريمة الامتناع عن البيع - توفرها ولو كان الامتناع جزئيا -

الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

ان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بان المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس - فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧٥)

- عجول التربية الحية - الامتناع عن بيعها بالسعر المعين وبيعها بسعر يزيد عليه - تلك جريمة معاقب عليها وفقا لاحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ومرسوم ٣١ - ١٢ - ١٩٥١ وقرار التموين ١١١ لسنة ١٩٥٢

نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح فى المادة الرابعة منه على انه « يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الاقصى للربح الذى يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا او تستورد من الخارج اذ راي انها تباع بآرباح تجاوز للحد المألوف » ، كما نص فى المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة او محددة للربح او عرضها للبيع بسعر او ربح يزيد على السعر او الربح المعين او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح ، كما منح وزير التموين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن اختصاص وزارة التموين ثم اصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ واطاف عجول للتربية الحية (البقرى الصغير) الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير للجبرى وتحديد الارباح ، فيكون ما يثيره الطاعن من أن امتناعه عن بيع « عجول التربية الحية » بالسعر المعين وبيعها لياها بسعر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو ان احدى الاجريمتين لم تستكمل اركانها القانونية لا محل له .

(طعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٧)

- توافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وجريمة بيعها بسعر يزيد عليه وجوب اعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات .

اذا كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعها لياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد

بالمادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات لأن للجريمتين وقعاً يفرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ، فإن للحكم اذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسفحتين الى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(طعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٧)

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة - قيامها - ما دامت السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم - سواء أكانت في محله المعد للبيع فيه او في مخزنه - ما دامت أنها معدة للبيع .

ان عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزم قيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم - يستوى في ذلك أن تصون في محله المعد للبيع او في مخزنه - ما دامت أنها معدة للبيع . ولقد وردت عبارة النص عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص ، بل ان القول بغير ذلك يفوت الغاية التي تغياها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة - كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تحدثه نفسه باتخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار السلع . ومن ثم فان وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام ان الطاعن قد حازها بقصد البيع .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ س ١٧ ص ٣٣٦)

- وجوب مصادرة السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع - المادة ١٦٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل .

الواضح من عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الاشياء موضوع الجريمة . ولما كانت البطاطين ، المضبوطة هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب حين قضى بمصادرتها .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ن جلسة ٢١/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٣٦)

ـ تسعير جبري ـ الامتناع عن البيع :

اذ نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ـ في المادة التاسعة منه باطلاق ـ على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع مفكرين امر وجود السلعة او مخفين لها حابسيتها عن التداول اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بدهة عند اخفاء السلعة او انكار وجودها .

(طعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ٨ ص ١٢٢٣) .

ـ جريمة الامتناع عن البيع ـ مثال .

متى كان الطاعن قد نسب اليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والاخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة الى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فان ما وقع منه علي هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فان المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات هي التي تحكمه ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة التي اوقعها بالنسبة الى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من اجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الاشد .

(طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ص ٧٢١)

ـ متى تتحقق جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة او محددة الربح ؟ تخصيص عموم النص بغير مخصص ـ لا يصح .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع بيع سلعة مسعرة او محددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها في محالهم او مخازنهم والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منبهم التعلل بأية علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد او لم يكن .

(طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ص ٢٧١) .

ـ وجود السلعة في محل التجارة ولو لم تكن في مكان ظاهر للعيان
ـ صحة اعتباره عرضا للبيع - انكار وجودها أو اختفاؤها وحسبها عن
التداول من جانب البائع - صحة عده امتناعا عن البيع .

ان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للعيان
يصح اعتباره عرضا للبيع ، وانكار وجودها من جانب البائع يصح عده
امتناعا عن البيع .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ ص ٢١ ص ٦٤٠)

ـ امتناع عن بيع سلعة مسعرة - عقوبة .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع
سلعة مسعرة أو محددة للربح بذلك السعر أو الربح قد فرض بذلك على
التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها والا اعتبروا ممتنعين عن
بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل في ذلك بآية علة
وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد
عن السعر المحدد أو لم يكن .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ ص ١٨
ص ٧٣٧) .

* ان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر
للعيان يصح اعتباره عرضا للبيع ، وانكار وجودها من جانب البائع يصح
عده امتناعا عن البيع .

(نقض ١٩٧٠/٥/٣ ص ٢١ ص ٦٤٠ طعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق
نقض ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ ص ١٢٢٣ طعن ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق ، نقض
١٩٤٨/١/١٩ طعن ٢١٩٩ لسنة ١٧ ق . مجموعة الربع قرن ج ١
ص ٣٧٥ رقم ١٣) .

* ان عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزم لقيام جريمة
الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المقيم -
يستوى في ذلك أن تكون في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه - ما دامت
أنها معدة للبيع .

ان نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في المبادىء التاسعة منه باطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع متعة مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع منكروا وجود السلعة او مخفوا عنها حجبها عن التداول اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة وانكار وجودها لنبتة ، والا كانت النتيجة ان يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة او امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين الا الذين يأنسون فيهم ان يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يمكن ان يكون الشارع قد قصد اليه .

(نقض ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ص ٦٤٠ طعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق ، نقض ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٢٣ طعن ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق ، نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٨٧ طعن ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق ، نقض ٩٥٢/٣/٢٤ ص ٢١٨ لسنة ٢٢ ق . مجموعة الربع قرن . ج ١ ص ٣٧٦ رقم ٢١)

الامتناع عن بيع سلعة مسعرة ، مناطه ، متى يصبح البحث في امر الاباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة ، او في انتفاء القصد الجنائي :

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه باطلاق على من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن البيع منكروا وجود السلعة او مخفوا عنها حجبها عن التداول ، اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة او انكار وجودها لنبتة ، والا كانت النتيجة ان يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة او امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين الا الذين يأنسون فيهم ان يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن ان يكون الشارع قد قصد اليه .

لا يسار الى البحث في امر الاباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة ، او انتفاء القصد الجنائي بقيام الجبر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب ، الا اذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا . فاذا كان الحكم قد أثبت أن ما طُلب الى الطاعن بيعه من السلع قليل بالقياس الى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى فيه السلعة على مشتريها ، نأه يكون قد أثبت عليه جريمة

امتناع عن بيع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وأما كون الطاعن تاجر تجزئة فإنه لا يكسبه حقا في خرق محارم القانون بدعوى للتدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد (١) .

- اثبات جرائم البيع والامتناع والتسعير الجبرى والتموين بصفة عامة :

ان القانون قد أمد القاضى الجنائى فى المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة فى سبيل تقصى ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها ، والوقوف على حقيقة علم المتهمين ومقدار اتصالهم بها ففتح له باب الاثبات على مصراعيه يختار من كل طريقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ، ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر بمحض وجدانه ، فيأخذ بما تطمئن اليه عقيقته وي طرح ما لا ترتاح اليه غير ملزم بأن يسترشد فى قضائه بقرائن معينة ، بل له مطلق الحرية فى تقدير ما يعرض عليه منها ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها ، الحقيقية ينشدها أنى وجدها ، ومن أى سبيل يجده مؤيدا لئها ، ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وحده .

هذا هو الأصل الذى أقام عليه القانون الجنائى قواعد الاثبات لتكون موائمة لما تستلزمه طبيعة الأفعال الجنائية وتقتضيه مصلحة الجماعة من وجوب مغالبة كل جان وتبرئة كل برى . ولذلك كان القاضى غير مطالب الا بان يبين فى حكمه العناصر التى استمد منها رأيه والاسانيد التى بنى عليها قضاؤه ، وذلك فقط للتحقق مما اذا كان ما اعتمد عليه من شأنه أن يؤدى عقلا الى النتيجة التى خلص هو اليها بشرط ان يكون ذلك كله مما عرض على بساط البحث أمامة بالجلسة حتى لا يأخذ به الخصوم على غرة والا يكون مما حرم الاستشهاد به استثناء على خلاف الأصل بمقتضى نص فى القانون لملة اقتضتها المصلحة العامة والأصل فى المحاكمات الجنائية هو امتناع القاضى ، وتطبيقا لهذا الأصل قضت محكمة النقض الى اثبات الجريمة بخصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات لا يستلزم فيه طريقة خاصة (١) .

وفى ختام الحديث عن جرائم التسعير الجبرى نشير الى الكتاب الحورى الرقيم ٢٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر من السيد الاستاذ المستشار النائب العمومى والذى دعا السادة أعضاء النيابة الى توحيد المعاملة بين تاجر القطاع الخاص وموظفى القطاع العام الذين يرتكبون جرائم تموينية .

(١) نقض - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ - الطعن ٧٢٥ لسنة ١٦ المقننات .

(١) راجع عن مدى تقيد القاضى الجنائى بقواعد الاثبات بحث للمستشار محمد

شرعان منشور بمجلة المتفصاة ، سنة ١٩٧٢ - العدد الثامن ، ص ١٤٠

وما بعدها .

الباب الثالث

جرائم المطاحن والخبز

الفصل الأول

جريمة انتاج خبز مخالف

أولا - النص القانونى الذى حدد وزن الخبز :

تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه : (يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من الخبز بسبب الجفاف) .

وقد نص القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٩ بتبعية ١٩٨٠ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز على تحديد وزن الرغيف من الخبز البلدى ، وذلك فى المادة ٢٤ منه ، سواء فى القاهرة أو فى المحافظات الأخرى فتتضمن هذه المادة على أنه (يحدد انتاج الرغيف الساخن من الخبز البلدى بوزن ١٦٩ جم فيها عدا محافظات الإسكندرية والبحيرة وبورسعيد وبندري المنصورة وطلخا ورأس البر ومصيف جمصة فيحدد وزن الرغيف فيها بوزن ١٦٤ جم . كما حددت المادة ٢٦ من هذا القرار النسبة التى يجوز التسامح فيها . ونصت المادة ٣١ على وزن ومواصفات الخبز الشامى أما الخبز الأفرنجى فقد حدد وزنه ومواصفاته فى المادة ٣٤ مكرر من هذا القرار . كما حددت المادة ٣٤ مكرر (د) وزن ومواصفات الخبز البلدى انخاض ، ونصت المادة ٣٤ مكرر (هـ) على وزن ومواصفات خبز البندوتش والسميط .

ويوجب هذا القرار على اصحاب المخابز والمسئولين عن ادارتها بجمع انحاء الاقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى ونقيا للوزن المقرر وبالسعر المحدد وينطبق هذا القرار على جميع المخابز سواء اخذت تحصيل على دقيق من التموين أم لا .

وأجازت المادة ٢٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧. لتمهيدى المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات المربطة وغيرهم أن يصنعوا برخيص خاص لمقادير الخبز التى يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الاوزان أو المواصفات المقررة لكل جهة .

الركن المادى :

ان جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد ينحقق قيامها بصنع الأرغفة نانصة الوزن ووضعها فى المخبز أو احرازها بأية صفة كانت . فمضى أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع فى مخبزه خبزا يقل عن الوزن المحدد قانونا فهذا يكفى لسلامته . إذ أن مجرد صنع أرغفة بهذا الوصف لتكوين جريمة عرض خبز ينتقص عن الوزن المقرر للبيع . والتأثير فى هذه الجريمة يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام اوزان معينة فى إنتاج الخبز لاعتبارات ارتقاها .

ولقد نص القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى المادة ٢٧ منه على انه (عند التفتيش على المخبز لمراقبة تنفيذ الاوزان سائلة الذكر يراعى وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى المخبز لا يقل عن مائة رغيف ويكرن وزن الخبز مخالفا لتلك الاوزان اذا ثبت أن متوسط العجز فى وجه ع الأرغفة التى روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة فى المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعى من الخبز البلدى طبقا عن الوزن المقرر) .

كما حددت المادة ٣١ الخاصة بصناعة الخبز الشامى العدد اللازم مراعاته عند التفتيش . وبالمثل تضمنت المادة ٣٤ مكرر (ا) المعدلة بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ العدد اللازم مراعاته عند التفتيش على مخبز الخبز الأفرنكى والمادة ٣٤ مكرر (د) - المعدلة بمقتضى اقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ - العدد اللازم مراعاته عند التفتيش على المخبز بشأن الخبز البلدى الخاص ، ونصت على ذلك ايضا المادة ٣٤ مكرر (هـ) الخاصة بخبز السندوتش والسميط .

موقف القضاء من جريمة الخبز الناقص :

استقر القضاء على أن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التى يجوز السماح فيها فى وزن الخبز بسبب الجفاف لم نخول الوزير تعيين الدليل الذى لا تتم الجريمة الا به . فاذا هو نص على وجوب عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوهم بذلك منه لا يكون الا بمثابة ارشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة ، فلا يترتب

على مخالفة تنفيذ الحق المستمر للقاضي بمقتضى القانون من الحكم في
انجرائهم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة اليه غير مقيد بدليل معين .

(طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢) .

استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من
الوزن المنقر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ س ١٧
ص ٨٧٠) .

كما أن القضاء انتهى إلى قيام هذه الجريمة في حق من يبيع
الخبز الناقص سواء كان صاحب المخبز أو المدير أو العامل فيه .

مناد نصوص المواد ٢٤ و ٢٨ و ٢٩ من قرار وزير التموين الرقم
٩ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ — مجتمعة أن
الشارع يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر زيادة على السعر
المقرر من أي شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له
أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم
الموجب للعقاب . ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها
إلى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات ، وإلى النصوص الخاصة
في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ و ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع
— أيا كان — عن المسئولية ما ألزمه به من تسليم الخبز بالوزن إذا طلب
المشتري ذلك وبوضع ميزان حينما يباع الخبز مما لا يتصور معه
غير تقرير مسئولية البائع الفعلية عن كل مخالفة للقانون وبذلك يكون
القانون قد نصا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب
المخابز والمسؤولين عن إدارتها ، وبين المسئولية الفعلية لكل من يقارف
الفعل المنهى عنه حتى لا يخلو الأخير من تبعه فعلة اعتمادا على مسألة
من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه إرادته افتراضا مما قد يفتح بابا
من الذرائع يتعذر معه تنفيذ القانون حسبما إرادته الشارع وما توخاه
من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن ، المحدد السعر . ومن ثم فإن
القول بقصر خطاب الشارع على أصحاب المخابز والمسؤولين عن إدارتها
دون سواهم يكون على غير سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون
فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بصفته متعمدا عن بيعه الخبز ناقص الوزن
قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ س ١٧
ص ١١٧٨) .

وايضا قضى بأنه (يعاقب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بـشيان استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ على بيع الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هي مسؤولية فعلية تستند في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات الى النص صراحة في القرار . وبذلك يكون القانون قد نصا نحو التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولين من إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف العمل المنهى عنه حتى لا يخلو الأخير من تبعه فاعله . اعتمادا على مساعلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أرادته افتراضا بما قد يفتح بابا من الذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع وما توخاه من تيسر الحصول على الرغيف تام الوزن .

(طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٧٧) .

وتتم جريمة الخبز الناقص بمجرد صنع الأرغفة ناقصة نقضى .

استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن .

(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ من ١٨ ص ٤٠٨) .

تتم جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد انتاجه كذلك على اعتبار أن التائيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها . ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق الصانع منه بأن فعله مخالف للقانون أو تعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه .

(طعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ من ١٨ ص ١١٠٥) .

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ مكرر ١ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه لا يتسامح في وزن الخبز للأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . ولما كان الحكم

المطعون فيه قصد بين النقص في الخبز الامرئكي المضبوط من الوزن المقرر قانونا ، وكان قضاء محكمة النقض قصد استقرار على ان جريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ، فان ما يتعاه الطاعنان على الحكم من التفاته عن بحث اثر نسبة الرطوبة على الوزن يكون في غير محله .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق : جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ من ٢١ ص ٧٨٤) .

تتم جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد انتاجه كذلك ، على اعتبار ان التائيم في هذه الجريمة يكمن اساسا في مخالفة ا.ر الشارح بالتزام اوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها . ومن ثم فانه يكفي لقيام الجريمة المشار اليها في حق الصانع علمه بان عمله مخالف للقانون او قعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه ، وبالتالي فان ما يذم الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في القانون او القصور في التسبب لعدم استظهار ركن القصد الجنائي يكون غير سديد .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق : جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ ص ١٢٥٩) .

وفي حكم حديث قضت محكمة النقض في الطعن رقم ٦٧١٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ (لم ينشر بعد) .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة ما اوردته الحكم من ان الخبز المضبوط يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا — بل انه يسلم بذلك في اسباب الطعن — وكان من المقرر ان جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه كذلك ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا على اعتبار ان التائيم في هذه الجريمة يكمن اساسا في مخالفة ا.ر الشارح بالتزام اوزان معينة تحقيقا لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم فانه يكفي لقيام الجريمة المشار اليها في حق المنتج او الصانع علمه بان فعله مخالف للقانون او قعوده عن مراعاة تنفيذ احكامه ، واذا كان ما تعلل به الطاعن وأرجسع اليه بسبب حصول العجز لا يخرج عن كونه دفاعا موضوعيا لا يستأهل ردا خاصا اذ الرد عليه يستفاد من ادلة الثبوت التي اوردتها الحكم ، فان ما يثيره بدعوى الاخلال بحق الدفاع والتنصير في التسبب يكون غير سديد .

قرار وزير التهمين بالنص على وزن عند معين من الأرغفة هو ارشاد وتوجيه :

لا أثر لنا تضمنه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة في قيام هذه الجريمة إذ أنه من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين .

فقد قضت محكمة النقض :

جرى قضاء محكمة النقض على أن النص في القرارات الوزارية على الإجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هي من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ويتحقق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يقتيد بدليل معين .

(طعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ص ١٩
ص ٢٩٩) .

كما قضت ان المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزمان للعقاب على جريمة انتاج الخبز البلدي ناقص للوزن أن يثبت أن النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التحويل وبعدها معا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مفتش التموين اكتشف عجزا في وزن الخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية وأثبت مقدار الخبز في متوسط الرغيف بعد التهوية بما لم ينفازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ، فإنه لا جناح على المحكمة أن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الخبز وهو ساخن أو عدد الأرغفة التي قام بوزنها وهي ساخنة .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ ص ٢٠
ص ١٥٦) .

كما قضى :

جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام ، ولم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يقتيد بدليل معين .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ س ٢١
ص ٧٨٤ .

وقضى :

تقوم جريمة انتاج خبز يقل عن الوزن المقرر مهما كان عدد الأرفعة
التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣
ص ٤٢٣) .

وفي حكم حديث .

— لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن
النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله من
من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفة
بتم عملهم في وجه سليم وتحقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق
المقرر للمعاضى بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الاثبات
المطروحة امامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين ، ومن ثم فإن
ما ينفع الطاعن من قائله الخطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن يكون
غير سديد . لما كان ذلك ، وكان على سكوت المحكمة الاستئنافية عن
الإشارة إلى دفاع الطاعن الذي ضمنه مذكرته المقدمة لهذا وقضائها
بتأييد الحكم الاستئناف ما يفيد أنها لم تر في هذا الدفاع ما يغير من
اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة . ومن ثم فإن النعى على الحكم
في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير
الدليل فيما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض ؛ لما كان ما تقدم
فإن الطعن برمته يفصح عن أنه غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٨ لم ينشر
بعد) .

تضاء محكمتنا هذا يصادف محله إذ أن وزن الخبز على نحو
. عين لو قل به لاصبح ذلك عنصر في الجريمة وهو ما يتعارض مع
قصد الشارع .
التسامح في الوزن :

وتنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه
يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية
و محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها

وزن الخبز يُسبب الجفاف ومتضمن هذا النص أن التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقبات ، وقد استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدي فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز انشائي الذي يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف (١) .

وتنص المادة ٢٦ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه (٢) في جميع الأحوال يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ٥ ٪ للخبز البارد ولا يتسامح في الخبز الساخن . والمقصود بالخبز البارد المجهز تهوية تامة لمدة ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الخبز . وأكد ذلك المشرع أيضا في المادة ٣٤ مكرر (د) من القرار السابق والذي عدل بالقرار رقم ١٤٤٨ لسنة ١٩٧٥ .

ويبدو من النص أن المشرع يكتفي بما يكون عليه الوزن بعد التهوية ولا يستلزم العقاب على جريئة انتاج الخبز البلدي الناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا (٣) .

والبين من المادتين ٢٦ ، ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه إذا كان الخبز المضبوط سائنا فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر :

المادة ٢٤ دون تسامح في أية نسبة . أما إذا كان بارداً أي مضت عليه ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية (الخبز) وتهويته تهوية كاملة فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥ ٪ على الأكثر بسبب الجفاف الطبيعي دون أن يكون لازما اجتماع الحالتين معا (١) .

والمادة التي حددتها المادة السابقة لوزن الخبز البارد بعد تمام

(١) وهو ما أكده المشرع في المادة ٣٤ مكرر (١) من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) نقض ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ص ١٩٤٥ .

(٣) معدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ .

(١) نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ المسدد الثاني ص ٨٤٢/٢٠ يناير ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ص ١٥٦ .

تهويته بثلاث ساعات ، هي حد أدنى لتمام عملية التهوية ولم تحدد لها حدا أقصى (٢) .

وإذا طرأت زيادة في نسبة العجز بعد ذلك فلا يكون لها أهمية في تأييم الفعل (٣) .

وفي حكم حديث قضي في الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٦ (لم ينشر بعد) .

وحديث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضي بإدانتته بتهمة إنتاج خبز يقل وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانونا قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الطاعن تمسك بأن الخبز قد جرى وزنه بعد ١٢ ساعة من إنتاجه وهي فترة تجاوز تلك المضبوط غير مخصص للمدارس إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يواجهه كما أخطأ الحكم في احتساب الوزن الثمين للخبز موضوع الاتهام إذ لم يلتزم بما حدده قرار وزير التكوين من وزن للرغيف من الخبز البلدي بمحافضة المنوفية الـ ١٣٠ جراما وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة صنع خبز بادي يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه ما ينتجه من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال مفتش التكوين . ورد الحكم على ما تمسك به الطاعن من أن عملية الوزن غير قانونية لفوات أكثر من ثلاث ساعات على إنتاج الخبز بما قاله من أن قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لم يحدد حدا أقصى لفترة التهوية وكان هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون ويواجه دفاع الطاعن فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون سديدا لما هو مقرر من أن المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البارد بعد تهويته بثلاث ساعات هي حد أدنى له لتمام عملية التهوية ولم تحدد لها حدا أقصى .

ولما كان البين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بوضعها تحقيقا للطعن - أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من وزن الخبز المضبوط يطابق ما دونه محرر المحضر - وكان قد أثبت في حق الطاعن أنه أنتج خبزا بلديا به عجز عن الوزن المقرر قانونا ولم يحتسب هذا العجز في الوزن باعتبار الخبز منتجا للمدارس - أخذا بدفاع الطاعن -

(٢) نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧/٨ يونيو ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ص ٨٤٤

(٣) معدلة بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠

وانما باعتباره خبزا منتجا للأهالي وقد التزم الحكم في احتساب الوزن
انقائوني للخبز ما حددته المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٤٨
لسنة ١٩٧٥ من وزن للرغيف من الخبز البلدي بمحافظة المنوفية
الـ ١٣٥ جراما فان ما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا
الخصوص لا يكون له محل .

ويضحى الطعن برمته على غير أساس فيتعين الرفض موضوعا .

تعديل وزن الرغيف :

يحق لوزير التموين أن يقضى بتعديل وزن الرغيف سواء بالزيادة
أو بالنقص وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية . وقد يحدث أن
يصدر قرار جديد بانقاص وزن الرغيف ، حينئذ تبدو المشكلة في تحديد
أي من القرارين يسرى على الجرائم التي ارتكبت قبل سريان القرار
الحديد .

اتجهت محكمة النقض الى أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به
رساية بجانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسر عليهم أو التخفيف
من أعبائهم المالية أو زيادة أرباحهم ، إنما يهدف من إصداره تحقيق
اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة ، فلا تتحقق بهذا
التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشأ للمتهم مركرا
أو وصفا يكون أصلح له من القانون فان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة
والعقاب أو القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى أن تزول
عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه . وهذا هو ما قننته
الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن
يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .
وما أوردته المادة المشار اليها في فقرتها الثانية من أن (ومع هذا ،
إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم
فهو الذى يتبع دون غيره) إنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ
في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعمدا مع العلة التي دعت الى تقريره ،
لأن الأرجح في نفس النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد
الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التأثيم في جريمة انتاج
خبز ناقص الوزن يكون أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان
معينة في انتاج الرغيف ، وكانت القرارات التوجيهية التي تحدد تلك
الأوزان إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة منتجي
الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تليها تلك
الظروف في غير مسام بتاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ،

ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتعدد لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأثير انقاصه عن الوزن المقرر ؛ ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت انتاجه ناقصاً دون أن يرفع عند صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه (١) .

وقد سبق أن عرضنا لهذه المسألة عند التحدث عن تطبيق قوانين التموين من حيث الزمان .

أثر بعض الأعطال التي تحدث بالمخبز على قيام جريمة الخبز الناقص :
اتجهت بعض القضاء الجزئى إلى القضاء بالبراءة إذا ما دافع المتهمون بأن هناك عطل حصل بمكيئة المياه أو انتطاع المياه عن المخبز .
من ذلك ما قضى به .

فقى القضية رقم ٤٥ لسنة ١٩٦١ اللبان قضى .

من حيث أن وقائع هذه الدعوى تخلص فيما أثبتته السيد منتش التموين لحضره المؤرخ ١٩٦١/٨/٣٠ من أنه فى الساعة ٩/٥ صباحاً توجه إلى المخبز الذى يديره المتهم الثانى وقام بإجراء عملية الجشنى على الخبز البلدى الطرى الخارج من بيت النار فأتضح له وجود عجز فى وزن الخبز والاستمر فى تلك العملية حتى جمع ١٩٠ رغيفاً وضعها داخل جوال مغلق واصطحب معه المتهم المذكور إلى مراقبة التموين وبعد إجراء عملية التمهوية مدتها ثلاث ساعات ابتداء من أول عملية جشنى بدأت الساعة فى ٩/٥ اتضح له أن متوسط العجز فى تلك الأربعة هو ٩٩ درهما .

وحيث أنه يسؤال المتهم الأول قرر أنه عجان وأن صاحب المحل سلمه سبعة وزن ٥٠ عددهما ليقطع العجين عليها وأن المتهم الثانى هو الذى يدير المخبز .

وحيث أنه يسؤال المتهم الثانى قرر أنه عامل بالمحل ولا شأن له بوزن وإنكر ادارته للمخبز ثم عاد وقرر بمحضر تحقيق النيابة أنه المسئول عن إدارة المخبز وأنه سلم المتهم الأول سبعة أخرى وزنها ٣ درهم وقد فقدت قبل دخول الحملة وأن سبب النقص فى وزن العيش يرجع إلى أن المياه قد قطعت عن المخبز بسبب أعمال تقوم بها شركة المياه بالطريق الذى

(١) نقض ٣١ مايو ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ ص ٧٢١ ، ٨ مارس ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ص ٢٨ ، ٨ يناير ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ ص ٣٩ ، ٣ مارس ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ص ٢١٢ .

يوجد به المخبز وأنه اضطرر آزاء ذلك الى ادارة الفرن بطلبية مياه وعقد
مؤثرة في وزن الخبز .

وحيث ان المحكمة ناقشت احد السادة مفتشى التموين عن كيفية
ادارة المخبز فقرر ان من صحة عملية الادارة وجود مضخة للمياه .

وحيث ان الثابت من كتاب شركة المياه المؤرخ ١٩/١٠/١٩٦١ ان
الشركة المذكورة قد قامت بقطع المياه من الشارع الذي يوجد به
المخبز موضوع الدعوى .

ومن ثم فان المحكمة تطمئن الى صحة دفاع المتهم في هذا الشأن
وبالتالى فلا توافر في حق المتهمين القصد الجنائى طالما ان نقص الوزن
يرجع الى امر خارج عن ارادتهما وهو تشغيل الفرن بطلبية مياه بدلا
من المياه التى تسير ماسورة الى داخل المخبز لاجداث عملية الاحتراق .

وحيث انه بالبناء على ما تقدم يتعين بالمدلة ١/٣٠٤ ح القضاء
ببراءة المتهمين مما نسب اليهما .

في قضية النيابة العامة رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٧ : ان دولة محرم بك

(من حيث ان النيابة العامة اسفنت الى المتهمين انها في
١٩٦٧/٥/٩ بقسم محرم بك الاول بصفته صاحب المخبز المبين بالمحضر
والثانى عجائلا به انتجا خبزا ينقص عن الوزن المقرر قانونا وطلبت عقابهم
بالمواد ١ و ٨ و ٥٦ و ١/٥٧ و ٥٨ مرسوم ق ١٥/١٩٤٥ المعدل ٢٤ ، ٢٦
و ٣/٢٨ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢
لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث ان الوقائع حسبما استعرضتها المحكمة من مطالعة
الأوراق تخلص في ان حملة تفتيشية صاحبت محرر المحضر وتوجهت الى
مخبز الاتحاد حيث كان اتهم الاول مديرا له ، وبعد عمل جشنى على
اوزان الخبز الناتج الخارج من بيت النار ظهر ان وزن الرغيف ينقص
خمسة جرامات فجمدوا ١٦١ رغيفا - واصطحبوا المتهم الاول (مدير
المخبز) والمتهم الثانى (العجان) الى مديرية التموين حيث تمت تبوية
الخبز المدة القاتونية من الساعة ٦ و ٣٠ دقيقة صباحا حتى الساعة
٩ و ٣٠ دقيقة ، ثم أعادوا وزن الخبز على ميزان حساس بعد التاكيد
من سلامته على النعمات الواردة بالمحضر ، وقد ظهر من الأوزان ان
الرغيف ينقص وزنه عما هو مقرر بمقدار ٣٧٢ جرام .

ومن حيث ان المتهمين طلبا البراءة ، وقدما خلال فترة حجز الدعوى
لاحكم مذكرة شارحة لدفاعهما .

ومن حيث من المقرّر أن جريمة انتاج خبز ناقص الوزن هي من الجرائم التي يستلزم قيامها في حق المتهمين توافر القصد الجنائي ، أي اتها الجريمة التي يعتمد الجنائي ارتكابها بنتائجها المبينة في القانون ، فإذا انعدم القصد الجنائي انهار الاتهام ويتعين براءة المتهم كما ان ما يرفع العقاب عن كاهل المتهم ان تتداخل ظروف لا دخل له في دفعها او عوامل القوة القاهرة ، بما مؤداه اذا ثبتت فلا يمكن عقابه .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الوقائع المتقدمة ان نار الفرن لم تكن كافية لتسوية الخبز بسبب لا دخل للمتهمين فيه وهو انسداد الغاز المنبعث من ماكينة النار غير كاف لرفع درجة حرارة الفرن بالقدر الكافي لتسوية الخبز ، وقد ثبت ذلك من شهادة الميكانيكي ... الذي كان يجري اصلاحا وقت الضبط وهي اقوال تطمئن المحكمة الى صحتها اذا ايدتها اقوال سابقة للمتهمين حين ووجها بالاتهام سواء بمحضر ضبط الواقعة بمواجهة النيابة لهما حيث قررا ان النقص في الخبز يرجع الى برودة النار — فاذا اضيف الى ذلك ما صاحب الواقعة من عوامل نفسية وعصبية حين هجوم المخبز وحين كلف الخباز بتسوية خبز مع وجود نار ضعيفة ، ومن شأن ذلك كله يؤدي وبغير قصد الى ما انتهى اليه الخبز المضبوط من نقص يدراه انعدام القصد الجنائي لدى المتهمين وتحول الظروف والملابسات التي احدثت بانتاجه دون مساءلتها الامر الذي ترى معه المحكمة القضاء ببراءة المتهمين مما اسند اليهما عمة بالسنتين ٣٠٢ ، ٣٠٤ / ١ ج .

الفصل الثاني

التصوص القانونية الخاصة بجرائم الخبز

قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن

استخراج الدقيق وصناعة الخبز حسب آخر التعديلات

الفصل الأول

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪

بالنسبة لجميع أنواع القمح

مادة ١ - (معدلة بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

على أصحاب المطاحن والمسؤولين من إدارتنا المرخص لهم في إنتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقاً للمواصفات الآتية :

الفصل الثاني

(أ) أن يكون خالياً من السن الأحمر والوردين .
والخشنة .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٫١٪ (واحد وواحد من عشرة في المائة) بالنسبة لإنتاج مطاحن الحجارة وعلى ١٪ (واحد في المائة) بالنسبة لإنتاج مطاحن السلندرات .

(د) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ١٫٤٪ (أربعة من عشرة في المائة) .

(هـ) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٫١٪ (واحد من عشرة في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

(و) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٥٠) .
(ز) أن يكون الدقيق الناتج نظيفاً وخالياً من الحشرات بجميع
أطوارها وكذلك من المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

ويجب على المطاحن الاحتفاظ بالمنخل (٥٠) واختيار كميات
الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع ثلاث مرات على الأقل في كل وردية ويعد
سجل خاص بكل مطحن يثبت فيه إجراءات هذا الاختيار ونتائجه أولاً
بأول .

كما يحظر على هذه المطاحن أن يقوموا بالطحن لحساب الأهالي
إلا بترخيص من وزارة التكوين والتجارة الداخلية طبقاً للشروط التي
نضعها الوزارة في هذا الشأن ووفقاً للمواعيد التي تحددها .

مادة ٢ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية
الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد
المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة
بالصحة كالقشور والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها
في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ (اثنين في المائة) ويحظر
إضافة الزوائد (الردة بنوعيتها) إلى حبوب القمح الجاري طحنها
بالقواديس .

مادة ٣ — (معدلة بقرار التكوين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة لرغيف المعجين نظيفة وخالية
من المواد الغريبة مطابقة للمواصفات الآتية : —

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على الوزن الجاف على ٨٦٪
(ثمانية وستة من عشرة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على الوزن الجاف على ٨٦٪
(ثمانية وستة من عشرة في المائة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على الوزن الجاف على ٥٪
(خمسة من عشرة في المائة) .

(هـ) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٢٥١) .

(و) أن تكون خالية تماماً من مادة السميد .

ويجب على المطن الاحتفاظ بالمنخل رقم (٢٥) واختبار كميات الردة المعدة للرغف ثلاث مرات على الأقل في كل وردية وإثبات ذلك في السجل الخاص المشار إليه في المادة (١) وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها ومسئون الإنتاج فيها تسليم المخازن البلدية ومحال بيع الدقيق والردة الناعمة إن لزاماً للرغف بمعدل ٢٥ كيلو جرام (اثنين ونصف كيلو جرام) لكل جوال رنة ١٠٠ ك . ق وعليهم عدم صرف أية كمية من الردة إنخشنة للمخازن أو لحال بيع الدقيق وعلى المخازن إبلاغ مديريات التموين المختصة ومباحث التموين بنية مخالفة .

ويجب على محال بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للرغيف اذ طلبوا ذلك وتجاوز تعليق تسليم هذه الردة على شراء الدقيق .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

يجب أن تكون مواصفات خايط الزوائد السن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ مطابقة للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشرة في المائة) .
(ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ (ستة في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١٪ (أحد عشر ونصف في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٪ (خمسة من عشرة في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأي صفة كانت دقيقاً غير دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧٪ بالمواصفات الموضحة في المادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٥ - على أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها ورغيف العجين (تقريصه على الردة المبينة مواصفاتها في المادة الثالثة .

مادة ٦ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تعبئة الدقيق الصافي استخراجه ٨٧٪ والردة للرغف في أجولة : وتكون أجولة الدقيق الصافي استخراجه ٨٧٪ ذنة مائة كيلو قائم : ٨٠ أنة قائم) .

ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها وشئون الانتاج فيها التفتيش على صحة أوزان أجولة الدقيق بحيث يكون مجموع أوزان كل عشرة جوانات مطبقا للوزن المقرر على أساس أن تغطي الزيادة في بعض تلك الأجولة العجز في الأجولة الأخرى على ألا تتجاوز نسبة العجز المسموح بها في وزن أى جنوات منها على حدة مائة جرام (أضيفت هذه الفقرة بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٦٨) .

مادة ٧ - (معدلة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق المينة فيها بعد وهي :

(أ) مديريات قنا وأسوان وكفر الشيخ ودبياط .

(ب) محافظات القنال والسويس والبحر الأحمر والصحراء الغربية والجنوبية وسيناء .

مادة ٨ - لا يجوز بيع الدقيق أو الردة المعدة لرغف العجين أو عرضها للبيع أو حيازتها للبيع ما لم يبين على العبوة وزنها القائم بالأنة أو بالكيلو جرام وتاريخ التعبئة واسم المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق صافي استخراجه ٨٧٪) أو (ردة للرغف) حسب الأحوال .

مادة ٩ - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية في مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلها قديم لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت .

ويتجاوز عن الجوال الذى به رقعتين بشرط ألا يزيد وزن الجوال مع الرقعتين على ١٢٥٠ جرام .

مادة ١٠ - (معدل بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

على المذكورين في المادة السابقة قبول الجوانات الفارغة المصروفة من مطاحنهم والتي ردها أصحاب المخبز وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرقع أو بها رقتين بالشروط الموضحة في المادة السابقة وذلك بالنسبة للجوار الكبير ٣٢٥ مليا عن الجوال الصغير .

وعلى أصحاب المخازن وتجار الدقيق رد هذه الجوانات الفارغة بالشروط السابقة عند طلبها بمعرفة أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها .

مادة ١١ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجلان مطابقان للنموذجين أ ، ب المرفقين لهذا القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بها . وعليهم تقديم هذه السجلات الى مراقبة التموين الواقع في دائرتها المحل لختم دوائجها وترقيمها قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو المعو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماد التعديل من مراقبة التموين المذكورة .



الفصل الثاني

دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪

(معدل بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠)

مادة ١٢ - (معدل بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها إنتاج دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ لأي غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزارة التموين .

مادة ١٣ - (معدل بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح ٧٢٪ المذكور في المادة السابقة أن ينتجوا هذا الدقيق مطابقا للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد الرطوبة عن ١٤ ٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن ٠.٧ ٪ .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة عن ٠.٣ ٪ .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على المادة الجافة عن ٠.١ ٪ .

(هـ) أن يكون الدقيق الناتج نظيفاً وخالياً من المواد الغريبة وملبى اللون والرائحة .

كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٢) المتخلف عن الدقيق الفاخر نمرة (١) بنسبة لا تتجاوز ٨ ٪ على أن يكون مطابقاً للمواصفات الآتية :

(أ) أن يكون خالياً من السمن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والخشنة .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .

(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على الوزن الجاف على ٠.١٩ ٪ .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل عن ٠.٢ ٪ محسوبة على الوزن الجاف .

مادة ١٤ - (معدلة بقرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٢) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن المرخص لها في صناعة الخبز الأفرنجي وكذلك على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يحوزوا بأي صفة كانت دقيقاً غير القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المنتج محلياً أو المستورد أو دقيق القمح الفاخر استخراج ٨٢ ٪ المنتج محلية وفقاً للترخيص الصادر لهم .

مادة ١٥ - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها كالمكرونة والفطائر والحلوى والكعكة ومحال بيع الدقيق بالتجزئة المرخص لها في بيع الدقيق الفاخر والمخازن الأفرنجية والشامية وكذلك المسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا دقيقاً غير القمح الفاخر ٧٢ ٪ المنصرف لها .

ويتصد بأنظائر والخلوى جميع المنتجات التى يستخدم فى صناعتها
الامجين وحده او مع مواد اخرى كالسكر او السمس او الزيت
او غيرها .

وتلتزم جميع المصانع والمحال التى تعتمد فى التدقيق الفاخر ٧٢٪
باستلام حصتها من هذا التدقيق فى جميع الاحوال طبقا لمعدلات الاستلام
خلال عام ١٩٧٩ .

مادة ١٥ مكرر - : معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ .

يحظر على اصحاب المخازن التى تقوم بصناعة انواع الخبز ،
الافرنجى المختلفة وكذلك المسئولين عن ادارتها ان يستخدموا مع العجن
اللازم لصناعة هذا الخبز مواد اخرى كالسمسم او الزبدة او غيرها من
شأنها التأثير على مواصفاته او اوزانه او على الاسعار المحددة جبريا
لبيعه .

مادة ١٦ - : انغيت بالقرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ١٧ - : تكون مواصفات دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج
٧٢٪ المستورد كالاتى :

(١) : الا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (اربعة عشر فى المائة) .

(ب) : الا تزيد نسبة الالياف محسوبة على المادة الجافة على ٦٪
(ستة من عشرة فى المائة) .

(ج) : الا تزيد نسبة الرمل على ٠.١٪ (واحد من عشرة فى المائة) .

مادة ١٨ - : ١ معدلة بقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ .

تقوم شئون البنك فيما بعد الساعة الثامنة صباحا والخامسة
مساء بتسليم دقيق القمح الفاخر نمرة (١) ' استخراج ٧٢٪ المستورد .

مادة ١٩ - : الغيت بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٢٠ - : معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ .

على اصحاب المخازن والمصانع التى تستخدم التدقيق فى صناعتها
كالمكرونة والخلوى و... حاز ببيع التدقيق المخصص لها فى استخدام دقيق
القمح الفاخر نمرة ١٠ ' استخراج ٧٢٪ والمسئولين عن ادارتها ان
يكون لديهم سجل مطابق النموذج ج ' المرفق لهذا القرار يثبتون فيه
بوزن البيلتات الموضحة بهذا النموذج .

الفصل الثالث

صناعة الخبز

« ألفى هذا الفصل بموجب المادة ٢١ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ » .

قرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤

في شأن صناعة الخبز بكافة أصنافه

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٣ بشأن صناعة الخبز بكافة أنواعه ،

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن استخراج الدقيق من جميع أنواع القمح ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى موافقة اللجنة العليا تحديد الاسعار ،

قانون

الفصل الأول

صناعة الخبز البلدى

مادة ١ - على اصحاب المخازن البلدية والمسؤولين عن ادارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧ر٥ ٪ ، او استخراج ٨٢ ٪ فى صناعتهم ان يخلوا الردة المعدة للرغف قبل الرغف عليها بالمنخل رقم (٢٠) ، وان يحتفظوا به فى المخبز .

وعليهم تنظيف ادوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق او ما يتعلق به من اترية او مواد غريبة .

مادة ٢ - يحظر على اصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها ان يقوموا بالخبز لحساب الافراد بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية كما يحظر عليهم حيازة الردة الخشنة او استخدامها .

مادة ٣ - على الاشخاص المشار انيهم فى المادة السابقة ان يراعوا عند صناعة الخبز البلدى ان يكون الرغيف المنتج مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص او زيادة محتفظا بمظهره الطبيعى دون التصاق شطريه او احتراقهما وكامل الاستدارة والنفخ .

مادة ٤ - يجب ان يكون الخبز المنتج طبيعى المذاق والرائحة مطابقا للمواصفات التى تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية ولا يجوز ان تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن عن ٣٩ ٪ والخبز البارد عن ٣٨ ٪ جدا محافظات الاسكندرية - البحيرة - بورسعيد وبندري المنصورة وطلخا بمحافظة الدقهلية - مدينة رأس البر ومصيف جمصة بمحافظة ديارى فلا تزيد نسبة الرطوبة للخبز الساخن عن ٣٧ ٪ وللخبز البارد عن ٣٦ ٪ . ويقصد بالخبز البارد المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٥ - فى المخازن المرخص لها فى انتاج الرغيفة الساخن من الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٧ر٥ ٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم فيما عدا محافظات : الاسكندرية - البحيرة - بورسعيد - وبندري المنصورة وطلخا بمحافظة الدقهلية - مدينة رأس البر ومصيف جمصة بمحافظة ديارى فيكون انتاج الرغيف فيما بوزن ١٣٠ جراما (مائة وثلاثون جراما) . ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وفي المخابز الآلية والنصف آلية المرخص لها في انتاج الرغيف
البلدى من دقيق القمح استخراج ٨٧ر٥٪ فيكون وزن الرغيف
١٣٠ جراما (مئة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وفي المخابز المرخص لها في انتاج الرغيف الساخن من الخبز
البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف
١٦٠ جراما (مئة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سم فيما عدا
الحافظات والمدن المشار اليها في الفقرة السابقة فيكون وزن الرغيف
الساخن بها ١٥٥ جراما (مئة وخمسون جراما) ولا يقل قطره
عن ٢٢ سم .

وفي المخابز الآلية والنصف آلية المزودة بقطاعه وفراده المرخص
لها في انتاج رغيف الخبز البلدى المصنع من دقيق استخراج ٨٢٪
يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما ولا يقل قطره عن ١٩ سم ولا تزيد
رطوبته عن ٣٣٪ اما في حالة الترخيص لهذه المخابز في انتاج رغيف
الخبز البلدى الغير مصنف من دقيق استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف
١٤٠ جرام ولا يقل قطره عن ٢٠ سم ولا تزيد رطوبته عن ٣٣٪ ويكون
سعر الرغيف ١٩ر٥ مليم للجملة ، ٢٠ مليم (عشرون مليم)
للمستهلك (١) .

مادة ٦ - على اصحاب المخابز البلدية المسئولين عن ادارتها
في جميع المحافظات بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المنصوص
عليه في المادة السابقة بالسعر المبين فيما يلى :

(أ) ٩ر٥ مليم - لرغيف الخبز المنج من الدقيق استخراج
٨٧ر٥٪ تسليم المخبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعهدى
توزيع الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجىء والجهات
المماثلة ويكون سعر الرغيف للمستهلك ١٠ مليمات .

(ب) ١٩ر٥ مليم - للرغيف المصنع من الدقيق استخراج ٨٢٪
تسليم المخبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعهدى
توزيع الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجىء والجهات
المماثلة ويكون سعر الرغيف للمستهلك ٢٠ مليم .

(١) في هذه الفقرة معدلة بقرار وزير التكوين رقم ٢٠٩ سنة ١٩٨٥ والمتشور
في الوقائع المصرية العدد ١٤٥ في ١٩٨٥/٦/٢٥ .

(ج) عشرون جلياً - الرغيف البلدى المظلم انتاج المخابز الآتية
والنصف آتية والمصنع من الدقيق استخراج ٨٢٪ للمستهلك .

مادة ٧ - يجوز بترخيص خاص للمتعهدى توريد الخبز البلدى
للمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجىء والجهات المسألة ان
يصنعوا مقادير الخبز التى يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الأوزان
والمواصفات المقررة فى المواد السابقة ويصدر الترخيص من مديرية
التأمين والتجارة الداخلية المختصة بناء على طلب يقدم اليها من الجهة
التى يتم توريد الخبز اليها على أن يوافق الطلب صورة من التعاقد
المبرم مع المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم وعنوان المتعهد .

(ب) تاريخ ومدة التعاقد .

(ج) مقدار الخبز اللازم يومياً .

(د) وزن ومواصفات الخبز المورد طبقاً لشروط التعاقد .

مادة ٨ - يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز
بنسبة ٥٪ على الأكثر للخبز البارد ولا يجوز التسامح فى الوزن
بالنسبة للخبز الساخن .

مادة ٩ - عند التفتيش على المخابز لرقابة تنفيذ الأوزان المقرر
اليها فى المواد السابقة يراعى وزن عدد لا يقل عن مائة رغيف من الخبز
الموجود لدى المخبز ويكون وزن الخبز مخالفاً لتلك الأوزان اذا ثبت أن
متوسط المعجز فى مجموع الأرغفة الباردة التى روجع وزنها يزداد عن
نسبة الخمسة فى المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعى من الخبز
الخبز البلدى طبقاً للمادة السابقة ، أن متوسط وزن الرغيف
الساخن أقل من الوزن المقرر .

مادة ١٠ - على أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ
بميزان حساس صالح للاستعمال فى كل مخبز .

الفصل الثانى

صناعة الخبز الشامى

مادة ١١ - يحظر على أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها
صناعة الخبز الشامى بغير ترخيص من مديرية التأمين والتجارة
الداخلية المختصة .

مادة ١٢ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة المرخص لهم في صناعة الخبز الشامي أن ينتجوا هذا الخبز من غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ ، كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع على جميع الجهات بغير المواصفات والأوزان والأسعار المبينة فيما يلي :

(أ) يجب أن يكون الرغيف المنتج غير ملتصق الشطرين مستوى الخدع مكتمل الاختيار بغير نقص أو زيادة عند نضجه محتفظ بمظهره الطبيعي وغير محروق كما يجب أن يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال عن ٣٠٪ ولا يجوز التسامح في الوزن بسبب الجفاف ويراعى عند التقطيش على الأوزان ألا يقل عدد الأرغفة عن ١٠٠ رغيف بالنسبة للرغيف المشار اليه في البند (ج) و ٢٠٠ رغيف بالنسبة للرغيف المشار اليه في البندين (د ، هـ) .

(ج) رغيف شامي إنتاج المخابز اليدوية والآلية والنصف آلية بوزن ١٣٧ جراما (مائة وسبعة وثلاثون جراما) وبقطر ٢٠ سم على الأقل بسعر ١٩٥٠ مليم للجملة ، ٢٠ مليما للمستهلك .

(د) رغيف شامي إنتاج المخابز اليدوية والآلية والنصف آلية بوزن ٩٠ جراما (تسعون جراما) وبقطر ١٧ سم على الأقل بسعر ٩٥٠ مليم للجملة و ١٠ مليمات للمستهلك .

(هـ) رغيف شامي بوزن ٤٥ جراما وبقطر ٧ سم بسعر ٤٧٥٠ مليم للجملة و ٥ مليمات للمستهلك .

مادة ١٣ - يجوز بترخيص خاص لمتعهدى توريد الخبز الشامي للجامعات والمدارس والمستشفيات والملاجيء والمصانع وغيرها من الجهات المماثلة في إنتاج خبز شامي مخالف للأوزان والمواصفات المنصوص عليها بالمادة السابقة ويصدر الترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية بناء على طلب يقدم من الجهة التي يتم التوريد إليها على أن يوافق الطلب صورة من التعاقد وأن شتمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم وعنوان المتعهد .

(ب) تاريخ ومدة التعاقد .

(ج) مقدار الخبز اللازم يوميا .

(د) وزن الخبز ومواصفاته طبقا لاتعاقد .

الفصل الثالث

صناعة الخبز الفرنجى

مادة ١٤ - يحظر على اصحاب المخازن ان ينتجوا الخبز الفرنجى من غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ كما يحظر عليهم انتاجه او بيعه او عرضه للبيع فى جميع الجهات بغير المواصفات والاوزان والاسعار المبينة فى الجدول الآتى :

النوع	الوزن بالسنتيمتر	جملة مستهلك	عند التفتيش	الطول	سعر البيع	الحد الأدنى
بالجرام لا يقل عن						

رغيف فرنجى صغير	٦١	١٦ سم	٩٥	١٠٠	٦٠	رغيف
رغيف فرنجى كبير	١٤٠	٣٠ سم	١٩٥	٢٠	٣٠	رغيف

ويجب الا تزيد نسبة الرطوبة فى الخبز الفرنجى بنوعيه عن ٣٠٪ ولا يجوز التسامح فى الوزن بسبب الجفاف .

مادة ١٥ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية انتاج او بيع او عرض الخبز الفرنجى للبيع بغير الاوزان والمواصفات والاسعار المنصوص عليها فى المادة السابقة ويجب الا يقل معدل انتاج الخبز الفرنجى عن ٨٠٪ من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ التى يستخدمها المخبز يوميا فى صناعته وله ان يستخدم الكمية الباقية وقدرها ٢٠٪ فى صناعة الحلوى ونوعيات الخبز المتميز كالسببى والسندوتش والتوست والبنى بان . . . الخ المصرح بها والاصناف الأخرى المصنعة بشرط اضافة السكر الزيت او اية مواد أخرى يتطلبها الصنف وذلك بنسب يظهرها التحليل الكيماوى .

مادة ١٦ - يحظر على اصحاب المخازن التى تقوم بصناعة انواع الخبز الفرنجى المختلفة وكذلك المسئولين عن ادارتها ان يستخدموا مع المعجنين اللازم لصناعة هذا الخبز مواد أخرى كالسهم او الزبدة او غيرها من شأنها التأثير على مواصفاته او اوزانه او على الاسعار المحددة جبريا لبيعه .

مادة ١٧ - على اصحاب المخازن الفرنجية المسئولين عن ادارتها انتاج الخبز الفرنجى وعرضه للبيع طوال اليوم خلال الفترة من الساعة

الخامسة صباحا حتى الساعة الحادية عشرة مساء (شتاء) أو عشرة مساء (شتاء) أو المئاعة الثانية عشرة مساء (صيفا) ، ويكون الخبز المعروض خارجا ويعدد لا يقل عن ٥٠٠ رغيف (خمسمائة رغيف) وفي مكان ظاهر للجمهور (فاترينة) .

الفصل الرابع

احكام عامة

مادة ١٨ - تؤخذ عينة من الخبز والدقيق والردة المصنع منها هذا الخبز ولذك لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف ويتولى اخذ هذه العينة اثنان على الأقل من مأموري الضبط القضائي بوزارة التموين والتجارة الداخلية ومديريات التموين والتجارة .

مادة ١٩ - ترسل العينات المشار اليها في المادة السابقة الى الادارة العامة للقمح ومنتجاته (ادارة العينات) التي تتولى بعد اعطائها رقما سرىا ارسالها الى المعمل المركزى بالوزارة وفروعه لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف .

وفي جميع الاحوال يجب ان يتم تحليل العينة وابلاغ صاحب الشأن بنتيجة بتحليل خلال شهر من تاريخ اخذها ، ويجوز لصاحب الشأن استنظم من نتيجة التحليل وفقا للاجراءات والأوضاع التي تقررها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٢١ - يلغى الفصل الثالث (صناعة الخبز) من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، والقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٩/١٢ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤

في شان صناعة الخبز بكافة اصنافه

مادة ١ - يستبدل بنص المواد ٥ و ١٢ (فقرة ج ، د) ١٤٢ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه النص التالي :

« مادة ٥ - في المخابز المرخص لها في انتاج الرغيف الساخن من الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٧,٥٪ يكون وزن الرغيف ١٢٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم فيما عدا محافظات الاسكندرية ، البحيرة ، بور سعيد ، بندر المنصورة وطلخا بمحافظة الدقهلية ، مدينة رأس البر ومصيف جيمسة بمحافظة دمياط فيكون إنتاج الرغيف فيها يوزن ١٣٠ جراما (مائة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وفي المخابز المرخص لها في انتاج الرغيف الساخن من الخبز البلدى من دقيق استخراج ٨٧,٥٪ يكون وزن الرغيف ١٣٠ جراما (مائة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وفي المخابز المرخص لها في انتاج الرغيف الساخن من الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما (مائة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢١ سم فيما عدا المحافظات والمدن المشار اليها في الفقرة السابقة فيكون وزن الرغيف الساخن بها ١٥٥ جراما (مائة وخمسة وخمسون جراما) ولا يقل قطره عن ٢١ سم .

وفي المخابز الآلية والنصف آلية المرخص لها في انتاج رغيف الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٢٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٩ سم ولا تزيد رطوبته عن ٣٣٪ .

مادة ١٢ فقرة (ب) :

رغيف شامى انتاج المخابز اليدوية والآلية والتصف آلية وزن ١٣٧ جراما (مائة وسبعة وثلاثون جراما) وبقطر ١٩ سم على الأقل بسعر ١٩ر٥ مليم للجملة ، ٢٠ مليم للمستهلك .

فقرة (د)

رغيف شامى انتاج المخابز البدوية والآلية والنصف البدوية وزن ٩٠ جراما (تسعون جراما) وبقطر ١٦ سم على الأقل بسعر ٩ر٥ مليم للجملة ، ١٠ مليمات للمستهلك .

مادة ١٤ :

يحظر على اصحاب المخابز ان ينتجوا الخبز الافرنجى من غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ كما يحظر عليهم انتاجه او بيعه او عرضه للبيع فى جميع الجهات بنير المواصفات والاوزان والاسعار المبينة فى الجدول الآتى :

النوع	الوزن	الطول	سعر البيع	الحد الأدنى
بالجرام	بالمستقيم	جملة	مستهلك	عند التفتيش
لا يقل عن	لا يقل عن	لا يقل عن	لا يقل عن	لا يقل عن
مليم	مليم	مليم	مليم	مليم
رغيف افرنجى كبير	١٤٠ جرام	٢٧ سم	١٩ر٥	٢٠
رغيف افرنجى صغير	٦٩	١٦	٩ر٥	١٠

ويجب الا تزيد نسبة الرطوبة فى الخبز الافرنجى بنوعيه عن ٣٠٪ ولا يجوز التسامح فى الوزن بسبب الجفاف .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٤/١١/٥ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد ناجى شنتة

— نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٥٢ (تابع) فى ١٩٨٤/١١/٥

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤

بشأن صناعة الخبز بكافة اصنافه

المادة الاولى - يستبدل بنص المادة «١٧» من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بالنص الآتى :

مادة ١٧ - على اصحاب المخازن الامرنجية والمسئولين عن ادارتها انتاج الخبز الافرنجى بمفرده وعرضه للبيع خلال الفترة من الساعة الخامسة صباحا حتى الساعة الحادية عشرة مساء (شتاء) والساعة الثانية عشرة مساء (صيفا) ويكون الخبز المعروض طازجا وبعدد لا يقل عن ٥٠٠ رغيف وفى مكان ظاهر (مخترينة) ويسمح لهم بانتاج الحاوى والنواشف والاصناف الاخرى غير المسعرة بجانب الخبز الافرنجى خلال الفترة من الساعة-العاشرة صباحا حتى الساعة الرابعة مساء يوميا . كما يسمح لهم بانتاج تلك الاصناف بمفردها خلال الفترة التى لا يلتزمون بانتاج الخبز الامرنجى خلالها .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩٨٤/١١/٢٢ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د . / محمد ناجى شتة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨٧ فى ١٩٨٤/١٢/١٧ .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤

بشأن صناعة الخبز بكافة اصنافه

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ فى شأن صناعة الخبز بكافة
اصنافه والقرارات المعدلة له :

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

قرر :

مادة اولى - يستبدل بنص الفقرة (ج) من المادة ١٢ من القرار
رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ بالنص الآتى :

١ - رغيف شامى زنة ١٣٦ جرام وبقطر ١٩ سم على الاقل بسعر
١٩٥ مليم للجملة و ٢٠ مليم للمستهلك انتاج المخابز اليدوية والآلية ،
والنصف آلية التى تصرف الدقيق الفاخر بسعر ١١ جنيها و ١٥٠ مليما
الجوال زنة ١٠٠ كيلو قائم .

٢ - رغيف شامى زنة ٤٥ جرام وبقطر ٧ سم على الاقل كل
ثلاثة ارغفة ١٩٥ مليم للجملة و ٢٠ مليم للمستهلك انتاج المخابز اليدوية
والآلية والنصف آلية التى تصرف الدقيق الفاخر بسعر ١١ جنيها
و ١٥٠ مليما الجوال زنة ١٠٠ كيلو قائم .

مادة ثانية - يستبدل بنص الفقرتين (د) ، (هـ) من المادة ١٢
من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ بالنص الآتى :

رغيفة ثمانى زنة ٩٠ جراما وبقطر ١٩ سم على الأقل بسعر
٩٥ ملجم للجملة و ١٠ مليمت للمستهلك انتاج المخابز اليدوية والآلية
والنصف آلية التى تصرف الحقيق بسعر ٧ جنيهات و ٦٠٠ ملجم للجوال
زنة ١٠٠ كيلو قائم ، وعلى ان يقتصر انتاج هذه المخابز على هذه
النوعية فقط .

مادة ثالثة - تلغى الفقرات ح ، د ، هـ من المادة ١٢ من القرار
٥١٦ لسنة ١٩٨٤ .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر فى ١٨/٤/١٩٨٥ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد ناجى شتلة

نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ٢٩/٤/١٩٨٥ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن تعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٥١٦

لسنة ١٩٨٤ فيما يتعلق بصناعة الخبز البلدى

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؛
وعلى القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

قرر :

المادة الاولى - يستبدل بنص الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة
بتمصل الاول من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ النص التالى :
« وفى المخابز الآلية والنصف آلية المزودة بقطاعه وفراشه المرخص
اها فى انتاج رغيف الخبز البلدى المغلف المصنع من دقيق استخراج
٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جرام ولا يقل قطره عن ١٩ سم ولا يزيد
رطوبته عن ٣٣٪ ، أما فى حالة الترخيص لهذه المخابز فى انتاج رغيف
الخبز البلدى الغير مغلف من دقيق استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف
١٤٠ جرام ولا يقل قطره عن ٢٠ سم ولا يزيد رطوبته عن ٣٣٪ ويكون
سعر الرغيف ١٩٥ مليم للجملة ، ٢٠ مليم (عشرون مليم
للمستهلك » .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به
اعتبارا من ١٩٨٥/٦/١٧ .
صدر من ١٩٨٥/٦/١٦ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد ناجى شتلة

نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤٥ فى ١٩٨٥/٦/٢٥ .

قرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٠
بتكليف أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها بتصنيع كامل
حصة الدقيق المقررة لهم خبزا
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له :
وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام استخراج
الدقيق .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا :
قرر :

مادة ١ - على اصحاب المخابز البلدية والشامية والافرنجية
والمسؤولين عن ادارتها تصنيع حصة الدقيق اليومية المخصصة لانتاج
المخبز والمقررة لمخابزهم بالكامل
وعليهم الالتزام بالتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة
الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٠ (٣٠ يونية سنة ١٩٨٠) .

* * *

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠
الخاص بتكليف عمال المخابز

وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة .
وعلى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ بتكليف عمال المخابز .

وعلى أن يقرر رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٠ المعدل له .

وعلى أن يقرر العمل المشترك لعمال المخازن المبرم بتاريخ
١٩٨٠/٦/٢٦ .

وعلى ما يقتضيه الصالح العام من استقرار العمالة بالمخازن
والعمل على تثبيتها .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قرار :

مادة ١ - يستبدل نص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم
١٥٨ لسنة ١٩٨٠ بالنص الآتي :

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
صدر في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .

قرار وزير التهوين والتجارة الداخلية

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨١

في شأن تنظيم استخدام الدقيق الفاخر ٧٢٪
بالفنادق والمحال العامة السياحية

مادة ١ - يحظر على الفنادق والمحال العامة السياحية والمطاعم
والكافيتريات والملاهي والكازينوهات السياحية استخدام أو حيازة دقيق
خلال الدقيق ٧٢٪ .

مادة ٢ - تلتزم الجهات المشار إليها بالمادة السابقة باستلام
حصص الدقيق المقرر لها من شركات المطاحن المخزنة أو الشركة العامة
للصوامع أو فروعها بالمحافظات بالأسعار التي تحددها الوزارة مع
الاحتفاظ بنواتير الشراء .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس
مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى
خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٣ (١)

بشأن تنظيم استخدام دقيق القمح الفاخر ٧٢٪ المعبأ في عبوات مميزة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ الخاص بشركات رأس المال
أجنبي والأجنبي ،

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم استخدام
السلع الغذائية التموينية المدعمة في الفنادق والمحال السياحية ،

وعلى القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ في شأن تحديد أسعار بيع
الدقيق الفاخر للفنادق والمحال السياحية من الفئتين الممتازة والأولى ،

وعلى القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨١ في شأن تحديد أسعار بيع
الدقيق الفاخر للجهات المذكورة ،

وعلى القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم داول وحديد
أسعار السلع التموينية بالفنادق والمحال العامة السياحية وبعض
الشركات ،

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن أسعار الدقيق
للجهات المختلفة ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على الأنشطة الآتية :

١ - محال ومصانع انتاج وبيع الحلوى والبسكويت بكافة أنواعها
عدا المحال التي يقتصر نشاطها على تصنيع الدقيق الفاخر ٧٢٪ في انتاج
الكعكة أو الرقاق ، أو الفطائر - وفي حالة جمع هذه الجهات المستثناة
لاى نشاط آخر بالإضافة الى نشاطها المنفرد فتسرى عليها أحكام
هذا القرار .

٢ - الفنادق والمطاعم والملاهي والكافتریات والكازينوهات وغيرها
من المحال العامة التي يدخل في نشاطها تقديم الأطعمة أو الدواى
للجمهور بكافة درجاتها .

(١) نشر بالوقائع المصرية في ١٤ فبراير ١٩٨٣ - المند ٣٩ .

٣ — الشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والوحدات التابعة لها وشركات القطاع العام المشتركة معها. وذلك بالمحافظات الآتية :

القاهرة — الجيزة — شبرا الخيمة — القناطر الخيرية
من محافظة القليوبية — الاسكندرية — البحيرة — الغربية — كفر الشيخ —
المنوفية — الشرقية — الدقهلية — دمياط — بورسعيد — الاسماعيلية —
السويس — الفيوم — المنيا — اسيوط — الأقصر — محافظة قنا —
أسوان — والمدن الجديدة .

مادة ٢ — يحظر على الجهات المشار اليها بالمادة السابقة حيازة
أى نوع من دقيق القمح المدعم والمخصص للأغراض الأخرى أو استخدامه
فى الصناعة ويعتبر فى حكم الاستخدام استهلاك أو تقديم أى منتجات
يخل فى تصنيعها الدقيق الفاخر ٧٢٪ سواء تم تصنيعها لدى الجهات
المذكورة أو لدى الغير .

مادة ٣ — يقتصر استخدام تلك الجهات على دقيق القمح الفاخر
٧٢٪ المعبأ فى عبوات مميزة والمخصصة لهذا الغرض وعليها استلام
كامل الحصص المقررة لها منه بمعرفة مديرية التموين المختصة .
كما يقتصر تعاملها على المخازن ومصانع منتجات الدقيق الفاخر ٧٢٪
التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ — يحظر على أصحاب المخازن ومصانع منتجات الدقيق
الفاخر ٧٢٪ والمسؤولين عن إدارتها التعامل مع الجهات التى تسرى
عليها أحكام هذا القرار مباشرة أو عن طريق آخرين بغير ترخيص من
مديرية التموين المختصة .

ويجب أن يتضمن الترخيص اسم المنشأة وكمية الدقيق الفاخر
المحددة وكمية المنتجات ومدة التعاقد .

مادة ٥ — على جهات صرف الدقيق تسليم الحصص المقررة للجهات
التي تسرى عليها أحكام هذا القرار بالكامل من العبوات المميزة المخصصة
لهذا الغرض خلال المدة من أول كل شهر وحتى اليوم الثانى والعشرين
منه وعلى هذه الجهات الاحتفاظ بنواتير الشراء وقيد عمليات الصرف
فى سجل يعد لهذا الغرض مع إخطار مديرية التموين المختصة ببيان
شهري موضح به الجيات التى لم تتسلم حصصها وتلك التى تسلمت
جزء منها مقترنا ببيان عن الحصص المقررة .

مادة ٦ — على الجهات المشار اليها بالمادة ١ من هذا القرار

أخطار مديرية التموين المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار ببيان يتضمن الآتي :

- ١ - اسم المنشأة ونشاطها وعنوانها والمسئول عن إدارتها .
 - ٢ - كميات الدقيق الفاخر ٧٢٪ التي تستخدمها وأماكن تخزينها .
 - ٣ - بيان المنتجات والكميات المصنعة لدى الغير شهريا ، واسم الجهة المتعاقد معها على التصنيع .
- وعلى هذه الجهات مسك السجلات الآتية بعد ترقيمها واعتمادها بخاتم مديرية التموين المختصة :

١ - سجل لقيد الفواتير .

٢ - سجل لقيد حركة الدقيق .

٣ - سجل لقيد المنتجات المصنعة لدى الغير وكمياتها .

وعلى أصحاب المخازن ومصانع منتجات الدقيق الفاخر ٧٢٪ والمسؤولين عن إدارتها مسك سجلين أحدهما لعمليات التصنيع والآخر لعمليات التوريد وذلك بعد ترقيمها واعتمادها بخاتم مديرية التموين المختصة .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

وفي حالة العود تغلق المنشأة إداريا لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو لحين صدور الحكم أيهما أقرب .

مادة ٨ - تحصل فروق الأسعار التي تتحملها الدولة نتيجة الفرق بين سعر التكلفة والسعر المدعم لكميات الدقيق الفاخر ٧٢٪ التي يتم بضبطها بالطرق الإدارية وتؤول لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار بانوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (٢ فبراير سنة ١٩٨٣) .

الوزير العام للتجارة

الكتب الدورية الخاصة بجرائم الخبز والمخابز

الكتاب الدورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠

استجابة للاعتبارات التى وردت بكتاب السيد وزير التموين والتجارة الداخلية الرقم ٤٢٩٠ المؤرخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٨٠ للسيد المستشار وزير العدل بشأن طلب حفظ المحاضر المحررة ضد اصحاب المخابز بالمخالفة لأحكام قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المنفذة له حتى أول يونيو سنة ١٩٨٠ وتأجيل القضايا المتداولة بالجلسات الى أجل غير مسمى ووقف تنفيذ ما صدر من أحكام فيها رغبة من الوزارة فى إتاحة الفرص لأصحاب المخابز لإعادة تنظيم منشاتهم مما يمكنهم من الالتزام بالتطبيق فى ظل العقوبات المشددة المنصوص عليها فى القانونين ١٠٨ ، ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الصادرين مؤخرًا ، وعملًا على توفير المناخ الملائم لزيادة الانتاج وتطويره ومتركًا للماضى بما فيه من تجاوزات حدثت من بعض اصحاب المخابز وفتحًا لصفحة جديدة فيها الحوافز للمنتجين الشرفاء الى جانب العقوبات المشددة للمنحرفين منهم .

فقد دعا السيد المستشار النائب العام السادة أعضاء النيابة العامة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من المحاضر المشار اليها المحررة عن جرائم وقعت قبل أول يونيو سنة ١٩٨٠ . أو التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى - حسب الأحوال - لعدم الأهمية ، وطلب تأجيل ما أحيل منها الى المحاكمة الى أجل غير مسمى ، ووقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالادانة فيها وارسال ملفات القضايا التى صدرت فيها تلك الأحكام الى المحمى العام للنيابة الكلية أو رئيس النيابة حسب الأحوال للأمر فيها بوقف التنفيذ .

أطباء

النائب العام

القاهرة فى ٢٦ يونيو ١٩٨٠

كتاب دورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤

ورد إلينا كتاب السيد المستشار وزير العدل الرقم ٤٨٧/١١/١ ع المؤرخ ١٩٨٤/٣/١٩ مرغقا به كتاب السيد وزير التموين الرقم ٢١٢١ المؤرخ ١٩٨٤/٣/١٧ والذي جاء به أنه نظرا للظروف التي لا يست صناعة الخبز البلدى والافرنجى والشامى فى الآونة أخيرة من نقص العمالة الفنية المدربة وتعدد أنواع الأتماح المستوردة وقصور المخابز العاملة عن تغطية حاجة المستهلكين مما أدى الى مخالفة بعض تلك المخابز لأحكام الفصل الثالث من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمتعلقة بصناعة الخبز البلدى والافرنجى والشامى واذا كان بعض الأحكام الصادرة بحسب العاملين بالمخابز البلدية سوف يترب عليه توقف المخابز التى يعملون بها الأمر الذى ينعكس اثره على سلامة التموينية . ولما كانت الوزارة بصدد اعداد مواصفات جديدة لرغيف الخبز تتفق مع ما أدخل على صناعته من تطوير باستخدام الماكينة الكاملة او نصف الآلية وترغبة من الوزارة فى فتح صفحة جديدة امام المتزمين من أصحاب المخابز بالتغاضى عما ارتكبوه من مخالفات أدت اليها الظروف السابق ذكرها . فقد اقترح هذا الكتاب حفظ جميع المحاضر المحررة ضد أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها والعاملين بها وتأجيل القضايا المتداولة بالجلسات الى أجل غير مسمى وتوقف تنفيذ العقوبات المقررة بها وذلك فى الفترة السابقة حتى اول مارس سنة ١٩٨٤ .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد وزير التموين المشار اليه فائنا ندعو السادة أعضاء النيابة العامة الى حفظ ما ام يتم التصرف فيه من المحاضر المشار اليها المحررة عن جرائم رفعت بالمخالفة للأحكام المتعلقة بصناعة الخبز البلدى والافرنجى والشامى والواردة بالفصل الثالث من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز حتى اول مارس سنة ١٩٨٤ أو التقرير فيها بأن لا وجه لاتامة الدعوى الجنائية - حسب الأحوال - لعدم الأهمية . وتأجيل ما أحيل منها الى المحاكمة الى أجل غير مسمى . وارسال ملفات القضايا التى صدرت فيها أحكام بالإدانة الى المحامى العام للنيابة الكلية للأمر بارجاء التنفيذ .

النائب العام

صدر فى القاهرة فى ٢٨ من أبريل ١٩٨٤

كتاب دورى رقم (١) لسنة ١٩٨٥

وردت إلينا كتب السيد وزير التموين والتجارة الداخلية أرقام ٢٦١ في ١٩٨٤/٥/٢٨ ، ٤١٨ في ١٩٨٤/٧/١٥ ، ١٥١ في ١٩٨٥/٢/١٢ بطلب حفظ جميع المحاضر المحررة ضد أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها والعاملين بها عن الجرائم التي وقعت منهم بالمخالفة لأحكام القوانين والقرارات التموينية والتي تحددت في جرائم انتاج خبز مخالف للمواصفات وانتاج الخبز الناقص الوزن ، وبالتوقف عن انتاج الخبز وعدم استلام حصة الدقيق أو جزء منها ، وعدم عرض الخبز الافرنجى أو الامتلاخ عن البيع وإنتاج النواشف خلال فترة انتاج الخبز الافرنجى والعينات المخالفة المحرر عنها محاضر بمعرفة وزارة الصحة نظرا للظروف التي لا يستتبعها انتاج الخبز البلدى والافرنجى والشامى فى الآونة الأخيرة من تقصير العمالة الفنية المخربة وتعدد أنواع الأتباع المستوردة وقصور المخازن العاملة عن تغطية حاجة المستهلكين . وكانت الأحكام الصادرة بحبس بعض العاملين بالمخازن البلدية سوف يترتب عليها توقف المخازن التي يعملون بها ، الأمر الذى ينعكس أثره على الصلابة التموينية . وكانت الوزارة بصدد أعداد مواصفات جديدة لرغيف الخبز تتفق مع ما أدخل على صناعته من تطوير باستخدام الميكنة الكاملة والتصف آلية ورغبة من الوزارة فى فتح صفحة جديدة أمام المتزيمين من أصحاب المخازن بالإنفاذ مما ارتكبوه من هذه المخالفات التي أدت إليها الظروف السابق ذكرها ، والتي ظلت قائمة فى الواقع حتى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٨٤ حيث نال أصحاب المخازن كامل حقوقهم فى ظل القرارات التي صدرت تنظيما لصناعة الخبز بكافة أنواعه . فقد اقترنت هذه الكتب حفظ جميع المحاضر التي حررت ضد أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها والعاملين بها وتأجيل القضايا المتداولة فى الجلسات إلى أجل غير مسمى . ووجب تنفيذ العقوبات المتخذة بها وذلك فى الفترة السابقة حتى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٨٤ .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتب السيد وزير التموين والتجارة الداخلية المشار إليها فاننا ندعو السادة أعضاء النيابة العامة إلى حفظ

ما لم يتم التصرف فيه من هذه المحاضر أو التقرير فيها بإلا وجه لأقامة
المدعى الجنائية - حسب الأحوال - لعدم الأهمية ، وطلب تأجيل
ما أحيل منها إلى المخالفة التي أجل غير مسمى ، وأرسل ملفات القضايا
التي صدرت فيها أحكام بالائتانة إلى المحامي العام للنيابة الكلية للأمر
بإرجاء التنفيذ . وذلك عن الفترة السابقة حتى الثاني عشر من نوفمبر
سنة ١٩٨٤ .

القائب العام

تحريرا في ٢٤ من فبراير ١٩٨٥

كتاب دورى رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦

ورد اليئسا كتاب السيد المستشار وزير العدل الرقيم
١١١/١ - ١٩٥ ع.هـ المؤرخ ١٩٨٦/٦/٦ مرفقا به كتاب السيد
الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥١١ فى ١٩٨٦/٥/٢٦ ،
والذى جاء به أنه سبق وأن أرسل فى ١٩٨٤/١٢/٤ بكتاب الرقيم
٢٩. ل. أشار فيه الى أنه قد صدرت عدد من الأحكام ضد بعض العاملين
بشركات المطاحن والمخابز قضى بمعاقبتهم بالحبس والغرامة لمخالفتهم
أحكام القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق
وصناعة الخبز مما كان له أثر سىء فى نفسية باقى العاملين دفعهم الى
العزوف عن العمل بوظائف الانتاج الأمر الذى حدا بالوزارة الى إصدار
القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القرار ٩٠
سنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق من القمح والذى تم العمل به
اعتبارا من ١٩٨٤/٩/٢٣ . وقد انتهى ذلك الكتاب الى طلب تأجيل
تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هؤلاء العاملين الى أجل غير مسمى وتأجيل
نظر القضايا المتداولة وحفظ المحاضر التى لم يتم التصرف فيها
حتى ١٩٨٤/٩/٢٣ . ولقد استجاب السيد المستشار النائب العام
لهذه الاعتبارات وأصدر الكتاب الدورى رقم ١٩٨٤/٣٥
فى ١٩٨٤/١٢/١٢ . الا أنه نظرا لكثرة الأحكام الصادرة بالحبس ضد
بعض العاملين بشركات المطاحن والمخابز فى الآونة الأخيرة مما كان له
ذات الأثر السىء فى نفوس العاملين فى هذا المجال الحيوى وكان سببا
فى استقالة الكثير منهم مما يعتبر ظاهرة خطيرة يلزم التدخل لعلاجها
تحسبا لتفاقمها فقد طلب فى ختام كتابه الأمر بمد العمل بالكتاب الدورى
رقم ١٩٨٤/٣٥ ليسرى تطبيقا على الوقائع سواء التى تم التصرف
فيها أو تلك التى لم يتم التصرف فيها حتى ١٩٨٦/٣/٢٥ .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد الدكتور وزير التموين
والتجارة الداخلية المشار اليه والحاقا للكتاب الدورى رقم ٣٥
ذمة ١٩٨٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ فاتنا ندعوا السادة أعضاء
الهيئة العامة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من محاضر حررت ضد
العاملين بشركات المطاحن والمخابز عن الوقائع التى تمت
حتى ١٩٨٦/٣/٢٥ متضمنة مخالفة لأحكام قرار وزير التموين رقم ٩٠

لسنة ١٩٧٨. المجلس ذو الصلة باسم قخراج. الدقيق وصناعة اخبر
او التقرير فيها بأن لوجه لاقامة الدعوى الجتائية بت بحسب الاخوال
لعدم الأهمية وطلب تأجيل ما قدم فيها الى المحاكمة الى اجل غير
مسمى. والرسال منفتت القضايا انتى صدرت فيها احكام بالادانة الى
المحامي العام لانابة الكلية للأمر فيها بلرجاء التنفيذ .
النائب العام

تحريرا في ١٩٨٦/٦/٢١

أهم القيود والأوصاف الخاصة بجرائم الخبز والمخابز الجرائم الخاصة بإنتاج الخبز :

— جنحة بالمواد ١٤ ، ٣٧ ، ٣/٢٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل والمادة ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بتأثون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

— وهو صاحب مخبز قام بصناعة خبز أفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته بغير ترخيص من وزارة التموين أو مراقباتها المختصة .

— وهو صاحب مخبز مرخص له في صناعة الخبز الأفرنجي — أو صاحب مصنع يستخدم الدقيق في صناعته جاز بأية صفة كانت أو استخدم بغير ترخيص من وزارة التموين دقيقا غير القمح الفاخر نيرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد (دقيق القمح الفاخر استخراج ٨٢٪ المنتج محليا — وفقا للترخيص الصادر له) .

— جنحة بالمواد ٢/٢١ ، ٣٧ ، ٣/٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

— وهو صاحب مخبز بلدي يعمل للتموين — أو مسئول عن إدارته — قام بالخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص من وزارة التموين .

العقوبة :

العقوبة المتصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

— جنحة بالمواد ٤ و ٥ و ٧ من قرار التموين ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ والمادة ٥٦ من مرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

شغل — أو أدار — مخبرا بدون ترخيص .

— جنحة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٧ من قرار التموين والمادة ٥٦ من مرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

عمل مديرا لمخبز — أو مشرفا على أعماله الفنية أو نائبا أو وكيلًا في إدارته — قبل الحصول على ترخيص في ذلك .

— لجنة بالمواد ٥ و ٧ من قرار التموين والمادة ٥٦ من
المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

بوصفه مخصص له في تشغيل مخبز أو في إدارته وكل غيره
في ذلك أو تنازل عنه بغير الكيفية المقررة .

— لجنة بالبندين ٦ و ٧ من قرار التموين والمادة ٥٦
من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

بوصفه ورثة ألت اليوم مكية المخبز لم يطلعوا مديره التموين
بوفاء ورثتهم في البعاد .

انظر ما قررناد بالنسبة للتشغيل الحكم رقم ٣ فيما يلي :

مقوية القيود السابقة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألت جنيه والغلق مدة لا تجوز سنة
شهر .

بالإضافة إلى بقية العقوبات المنصوص عليها في القانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ .

صناعة الخبز :

— لجنة بالمواد ٥ ، ٢/٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ المعدل والمادة ١/١ ، ٥ ، ٥٨ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— وهو صاحب مخبز بلدى — أو مسئول عن إدارته — زغف
العجين على ردة غير ناعمة .

المقوية :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيتها .

— لجنة بالمواد ٢٢ ، ٢/٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/١ ، ٢/٥ ،
٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

لجنة بالمواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢/٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧
المعدل بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ ، ٦١٢

لسنة ١٩٨٤ ، ٢٣٥ لجنة ١٩٨٥ ، ٢٠٩ لسنة ١٩٨٥ والمواد ١/١ ،
٥ ، ٥٦ ، ٥٨ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون
١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

وهو صاحب مخبز — والمسئول عن ادارته — وكل من ساهم
في انتاج الخبز .

انتجوا خبزا بلنبا يقل متوسط وزن الرغيف فيه عن التوزن المقرر .

جندة بالمواد السابقة :

— وهو صاحب مخبز — والمسئول عن ادارته — وكل من ساهم
في انتاج الخبز .

— انتج خبزا بلنبا من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة .

على النحو المبين بالمحضر وبتقرير التحليل .

العقوبة :

يعاقب المخالف في كل من الأوصاف سالفة الذكر بالعقوبة
المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

لهم القيود والأوصاف بشأن القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨١ .

— جندة بالمادتين ١ و ٣ من القرار ٢٣٤ لسنة ١٩٨١ .

بوصفه صاحب محل سياحي — حاز — استخدم — دقيق
فاخر استخراج ٧٢٪ .

العقوبة :

حبس لا يقل عن ثلاثة اشهر ولا يجاوز سنتين وبغرامة من
مائة جنيه الى خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات واحكام

حكم محكمة امن الدولة الجزئية بطنطا بجلسة ١٩٧٧/٢/٥
في الدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ جنح كثر الزيات :

وحيث ان واقعة الدعوى تخلف نيبا جاء بمحضر ضبط الواقعة

المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٩ من أن خطة التوثيق جاءت مخبر بلدى للمتهم الأول حيث انفرد محرر المحضر باجراء محاولة شراء عدد عشرة أرغفة بلغية طرية من المتهم الثانى واعطاه ورقة مالية من فئة الخمسة وعشرون قرشاً فقسام المتهم اثنى ببيع العشرة أرغفة المذكورة واعطاها لمحرر المحضر والباقى وقدره عشرون قرشاً ثم عاد محرر المحضر الى باقى أفراد الحملة المرافقة التى كانت تنتظره على مقربة من المخبز حيث أخبرهم بما حدث فعادوا جميعاً الى مخبز المتهمين حيث عرفوا المتهم الثانى بشخصيتهم واستردوا منه مبلغ الخمسة قروش الذى تقاضاها ثمانية عشر أرغفة وبوزن العشرة أرغفة نظرية موضوع محاولة الشراء نبين أنهم لا يتعادلان مع صنج قدرها ١٣٥٠ جرام ويسؤال المتهم الثانى بمحضر الضبط عن الوقت الذى أنتج فيه الخبز موضوع محاولة الشراء قرر بأنه مضى عليه أكثر من ثلاث ساعات وبوزن العشرة أرغفة البلدية النظرية تبين أن اجمالى اثنوزن هو ١١٢٠ جرام $\div 10 = 112$ جرام ولما كان الوزن القانونى للرغيف البلدى المصدر قانوناً هو ١٢٨/٢٥ جرام فيكون مقدار العجز فى الرغيف الواحد ١٦/٢٥ جرام .

وحيث أنه يسؤال المتهم الثانى تفصيلاً بمحضر ضبط الواقعة قرر بأنه المخبز ملوك للمتهم الأول وأنه هو المسئول عن ادارته كما هو ايضا خراط المخبز .

وحيث أنه يسؤال نجل المتهم الأول قرر بأن والده قد ترك المخبز فى ادارة المتهم الثانى من مدة سنتين. وقدم للمحقق شهادة طبية صادرة من الدكتور بمستشفى ام المصريين العام تتضمن بأن المتهم الأول وجد عنده التهاب مزمن بفصل الفخذ الأيمن نتيجة كسر سابق وتاريخ هذه الشهادة ١٩٧٦/٢/١ .

وحيث أنه باستعراض واقعة الدعوى حسبما سلف يبين أن الاتهام المسند الى كل من المتهم محل شك كبير إذ أنه من المقرر أن جريمة انتاج خبز ناقص الوزن هى من الجرائم العمدية التى يستلزم فيها توافر القصد الجنائى . لما كان ذلك وكان الثابت أن محرر المحضر قد قرر بعذر محضه بأن الخبز المضبوط قام بشرائه من المتهم الثانى وام يذكر عما إذا كان المخبز وقتئذ قائماً بالانتاج من عدمه الأمر الذى يتشكك من صحة اسناد الاتهام الى المتهمين إذ أن هذه الجريمة يستلزم فيها اجراءات لم يتبعها محرر المحضر الأمر الذى يشوب محضر الضبط بالبطلان المطلق ومن ثم يتعين براءة كل من المتهمين مما سند اليهما عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج .

حكم محكمة أمن الدولة في الدعوى رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٧٩ بخلسة
١٩٧٩/٢/٢٧ •

بعد استماع المرافعة ومطالعة الأوراق •

وحيث أن المتهم أعلن قانونا وحضر ومن ثم كان الحكم حضوريا
عملا للمادة ١/٢٣٧ ج •

وحيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه في يوم ١٩٧٩/٨/٢٤
بدائرة قسم اللبان أنتج نواشف في غير المواعيد المقررة •

وقيدت الواقعة جنحة بالمسادين ٣٤ مكرر : ٣/٣٨ من القرار
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ وأنواد ١ : ٥٦ ،
٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل •

وحيث أن الواقعة تلخص على النحو التالي بالذات في تقريره محرر
المحضر أنه دخل مخبر المتهم فوجده متوقف عن الانتاج وماكينته المخبر
مغلقة ولا يوجد بالمخبر عجين وبالتفتيش عثر على ثمانية وعشرون رغيفا
البرنجيا غير ملازمة •

وحيث أنه بسؤال المتهم قرر أنه كان للخبزة التالية وأن الماكينة
كانت تعمل ويوجد خبز وأنه أخطر المديرية والتي تأكدت من صحة أقواله •
وحيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت من أوراق الدعوى
والمستندات : أنه لم تضبط أية نواشف بمخبر المتهم كما وأن التفتيش قد
أسير عن وجود ثمانية وعشرون رغيفا بمخبره — الأمر الذي يكون معه
دفاعه بالأعداد للخبزة التالية مقبول عقلا — وتضحى معه الاتهام على
غير سند صحيح من القانون ويتعين براءة المتهم مما أسند إليه عملا
للمادة ١/٣٠٤ ج •

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه •

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بالإسكندرية في الدعوى ٢١٠
لسنة ١٩٦٩ •

وحيث أنه بسؤال المتهم أرجع زيادة نسبة الرماد إلى تعدد أنواع
التمح الذي يطحنه المطحن وحيث أن الثابت أن المطاحن تقسم بطحن
أنواع مختلفة من التمح وقد جاء بكتاب أساسيات صناعة الطحن للدكتور
نوزي يوسف رفاعي الذي نشرته المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب

والمخازن أن نسبة الرماد الموجودة أصلا في حبة القمح تختلف هذه النسبة باختلاف أصناف القمح وحتى في الصنف الواحد من القمح تتأثر في هذه النسبة ضموذاً مربوطاً بالعوامل الزراعية المختلفة كمنطقة الزراعة وطرق الري والظروف الجوية علماً بأن هذه النسبة تختلف طبقاً للعوامل الأخرى كدرجة نظافة القمح وعملية غسله ورطوبته والرماد المنفصل من الحجارة أثناء عملية الطحن وتخلص من ذلك أن اختلاف نسبة الرماد في هذه الأقماع إلى العوامل الأخرى سائلة الذكر هذا بالإضافة إلى أن معظم المطاحن خاضعة للقطاع العام ولا مصلحة للمتهم في زيادة نسبة الرماد — الأمر الذي يشكك المحكمة في أن المتهم قد تعمد زيادة نسبة الرماد في الردة فيكون توافر القصد الجنائي في حق المتهم محل شك ويتمين لذلك براءته مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ع م .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .
حكم محكمة أمن الدولة بالإسكندرية جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧
في الدعوى رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٦٩ .

وهيث أنه متى كان ما تقدم وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٠ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمحلة بالقرار ٢٨٨ لسنة ١٩٧٣ — أن الملتزم بمسك سجل حركة الدقيق أصحاب المخازن الذين يستخدمون دقيق القمح استخراج ٧٢٪ أو القمح الفاخر ٨٢٪ ولما كان ذلك وكان محسراً المحضر لم يبين نوعية الدقيق الذي يستخدمه المتهمان — ومن ثم يكون الاتهام أصبح على غير سند من القانون (نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ — الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٧ ق مجموعة الكتب الفتى ص ١١٣١ « ويتمين انقضاء براءة المتهمين مما أسند إليهما عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج (١) .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهما .
حكمت محكمة الجنح المستأنفة بالإسكندرية في الدعوى ١٦٩٦ لسنة ١٩٧٩ أمن دولة بحرم يك .

بعد سماع المرافعة وبخاتعة الأوراق والمداولة .

حيث أن الاستئناف قد استوفى كافة شرائطه فهو مقبول شكلاً .

وحيث أن الواقعة تخص غيبا أثبت محضر المحضر من أنه انقسام
قياسه بحمالة قهيشية على الخبز الذي كان يعمل بصورة قهيشية
في انتاج الخبز البلدي والبيع للجمهور وقد قام بوزن عشرة أرغفة
طازجة خارجة من النار وصالحة للاستعمال الاثني وظهر الوزن
١٣٠٠ جرام وكانت اول وزنة ولاحظ عجز في الوزن لا يستطيع تحديده
لعدم وجود صنج صغيرة واستمر في عملية الجشني على اوزان الخبز
البلدي الطري الساخن والخارج من بيت النار حتى تم تجميع ١٦٠
رغيف قام بمصادرتهم وقام بتهوية العيش حوالي ثلاثة ساعات وانهى
الى وجود عجز في متوسط الرغيف وقدره ١٠٧ جرام .

وحيث انه بسؤال المتهم قرر انه ترسل الى الميكانيكي لاصلاح
الماكينة اذ ان بها عطل .

وحيث انه يتبين لتحصيل ما تقدم ان المتهم قد دفع التهمة امام
محضر المحضر من أن الماكينة بها عطل وأن العيش متخن غير صالح
الأم الذي تضحى معه التهمة محل شك لدى المحكمة وتري إلغاء الحكم
المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ٤٠٣/٣ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه .
حكم محكمة أن الدولة بالاسكندرية في الدعوى ٤٠٣٢
لسنة ١٩٧٩ أمن دولة بالاسكندرية .

وحيث انه متى كان ما تقدم وكان الثابت من اوراق الدعوى
ومستنداتها أن محضر المحضر قد قام بأجراء الجشني على الخبز
موضوع الاتهام بوضع عشرة أرغفة في ناحية و ١٥٥٠ جرام في ناحية
أخرى على حسب ما جاء بمصدر محضره ثم عاد ليعيد تحرير المحضر
بيومين وصحح الصنج الموضوع ليكون مقدارها ١٣٠٠ جرام وتبين
ما جاء بمذكرته المؤرخة ١٩٧٩/١٠/٨ هذا بالاضافة الى ثبوت انقطاع
المياه عن مخبز المتهم أثناء عمل الخبز واجراء عملية الجشني وفق
الثابت من الشهادة المقدم من الهيئة العامة لرفق مياه الاسكندرية -
كل ذلك يجعل المحكمة لا تطعن الى الدليل المستخدم الاوراق لادانة
المتهم وتكون الاجراءات التي اتخذها محضر المحضر على غير ثقة من
المحكمة مما يتعين معه نقضاء براءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة
٤٠٣/٣ ج .

التي اتخذها مخزونة المحضر على غير ثقة من المحكمة مما يتعين معه
القضاء ببراءة المتهم مما استند إليه عملاً بالمادة ٣٠٤ / ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً ببراءة المتهم مما استند إليه .

— وحيث أنه بالنسبة للمتهم الأولى ، فإن خطاب الشارع بموجب
المادة الخامسة من القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ موجه إلى مالك المخبز
المرخص له بتشغيله دون من تنتقل إليه الملكية من بعده ، فلما كان ذلك
وكان الثابت من الأوراق أن المتهم الأولى استقرت المخبز من آخر بموجب
عقد مرثى وقد خلت الأوراق من انتقال الترخيص إليها ومن ثم تعتبرها
المحكمة بشرية للمخبز لم يرخص لها شخصياً بتشغيله حتى يسرى في
حقها نص المادة الخامسة سالفة الذكر ويكون البائع لها هو المسئول
بموجب هذا النص دونها مما يترتب عليه أنها إذا أعادت البيع فإن
تصرفها هذا لا يكون مؤثماً لخروجه عن نطاق التائيم .

وحيث أنه بالنسبة للمتهم الثاني ، فإن الثابت من الأوراق أن
المخبز وجد مهتماً وأن اضلاًحاً جرى به وهو ما ينتفى به الاتهام المسند
إليه والشروط لقياسه أن يثبت هجر التاجر لهنته مع مكنه الاستمرار
فيها وهو ما لم يثبت للمحكمة التي استقرت أحكامها على أن التهم
أو الخشية من الاتهام يبيحان للتاجر أن يتوقف عن عمله لاتخاذ إجراءات
الاصلاح .

وحيث أنه لما تقدم يتعين القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة
٣٠٤ / ج « الحكم في الجلسة ٢٦٤ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة الجمر ك
جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٧٣ » .

— لما كان الترخيص بتشغيل المخبز شخصي وفقاً لأحكام القرار
٣٤١ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم ينتفى بوفاء المرخص له ويتعين على الورثة
من بعده استصدار ترخيصاً جديداً يبيع لهم لتشغيل ولهم الاستمرار
بعد الزيادة في تشغيل المخبز الذي آل إليهم على أن يباشروا فوراً إجراءات
استصدار الترخيص فإن غفلوا فلا يكونون قد خالفوا أحكام القرار
سالف الذكر وفي ظل الوقت على صدور الترخيص طالما أن هذا
التأخير بسبب لا يد لهم فيه إذ لا يجوز مطالبتهم بالتوقف عن نشاطهم
لما يتضمنه ذلك من مخالفة للمادة ٣ مكرراً من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والقرار ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ أما إذا ما ثبت أن المدير المسئول لم يتخذ

أجراءات استخراجه الترخيص من أدارته تكون مؤتمة ويقتصر الاتم عليه وحده فون باقى الورثة اليعيين عن التشفيل .
(مشار اليه بالرجع السابق) .

الحكم فى الجنة ٣٥٤ لسنة ١٩٧٣ عطارين جلسة ١٩٧٤/١١/٢٧ .

— وحيث أن الواقعة تتدرج تحت حكم المادة السادسة من القرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ والمتعلقة بالزام من آلت اليه ملكية المخبز بعد وفاة مورثة ابلاغ مديرية التموين خلال شهر بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الترخيص خلال شهر على الاكثر من تاريخ الوفاة — ومفاد هذا النص أن خطاب الشارع بوجه للورثة للحصول على ترخيص باستمرار النشاط الذى لم يتوقف ، ومن ثم لا تكون بصدد جريمة تشفيل مخبز بدون ترخيص — اذا الترخيص لم بلغ بالوفاة — ولكن الجريمة هى عدم القيام بتلك الالتزامات المنصوص عليها بالمادة السادسة عى نحو ما سلف ووجب أن يكون اسنادها للورثة دون سواهم من العاملين بالمخبز ، فلما كان ذلك وكان الاتهام اسند للمتهم على أساس أنه مدير للمخبز فان هذا الاسناد يجرى على غير ما اراده الشارع طالما ان هذا المدير ليس وارثا مما يتعين معه القضاء ببراءته عملا بالمادة ٢٠٤/١ ج .

حكم محكمة أمن الدولة

فى قضية النيابة العمومية رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة اول طنطا .

الحكم

من حيث ان النيابة العامة اسندت الى المتهم أنه فى يوم ١٩٧١/٢/٢٨ بدائرة بندر طنطا . انتج خبزا افرنجيا نقص وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا .

وحيث أن الواقعة تتحصل فيما أثبتته مفتش التموين بمحضره من أنه أثناء مروره فى حملة تفتيشية توجه الى مخبز المتهم فوجد المتهم قائما

بعملية بيع الخبز المكرونة الموجود بالفترينة على أساس قرش صاغ للرفيف الواحد وكان الخبز غير قائم بانتاج الخبز فطلب من المتهم انتاج خبز فاخر فأخبره بأن الفجين غير مكتمل الخمير فقام بجمع أرغفة الخبز الموجودة بالخبز والتي كان يبيع منها المتهم وعددها ٢٧ رغيفا عليها بعض حبات السمسم وثلاثة أرغفة ليس عليها سمسم وأخذها معه واصطحب المتهم الى مقر مديرية التقوين ثم قام بوزن الخبز المضبوط في الساعة ٧ر٢٠ صباح يوم ١٩٧١/٢/٢٨ على ميزان مدموغ لسنة ١٩٧١ استحضره فتبين له وزن الأربعة والعشرين رغيفا بالسمسم هو ٢٩٣٠ جرام والثلاثة أرغفة بدون سمسم هو ٥٠٠ جرام وأن متوسط وزن الرفيف من النوع الأول ١٢٢ر٠٨ جرام ومتوسط وزن الرفيف من النوع الثاني ١٦٦ر٦ جرام وإذا كان الوزن القانوني لهذا النوع من الخبز (المكرونة : ١٧٥ جرام فإنه يكون هناك عجزا في الرفيف من النوع الأول قدره ٩٢ر٠٥٢ جرام والرفيف من النوع الثاني قدره ٤ر٨ جرام وحيث أن أنه بسؤال المتهم بالمحضر قرر أنه هو الذي قام بتخريط الخبز المضبوط وهو من نوع الخبز المكرونة بالسمسم وأن الثلاثة أرغفة الأخرى التي بدون سمسم متخلفة عن الخبز المنتج بالأمس وأن الخبز المكرونة بالسمسم مضاف اليه زيت وسكر وأن الوزن القانوني له هو ١٣٠ جرام.

وحيث أنه بسؤال المتهم بالنيطة أنكر التهمة المسندة اليه وحيث أنه لما كان الثابت أن الخبز المضبوط ٢٧ رغيفا منها ٢٤ بالسمسم وثلاثة بدون سمسم وكان الثابت من الجدول رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ الخاص بتحديد أوزان الخبز يدائرة محافظة الغربية قد نص فيه على أن السبيط بجميع أشكاله ومنه السبيط بالسمسم والسعر الرفيف منه يبلغ ١٠ مليات ووزن ١٣٠ جرام وأن الخبز الأفرنجي المكرونة السعر جيريا يبلغ ١٠ مليات ووزنه ١٧٥ جرام وكانت الأربعة وعشرون رغيفا الأولى متدرج تحت نوع السبيط بجميع أشكاله والثلاث أرغفة من النوع الثاني متدرج تحت نوع الخبز الأفرنجي المكرونة ومن ثم فإن العجز في الرفيف من النوع الأول يكون ٩٢ر٧٤ جرام والعجز في الرفيف من النوع الثاني ٤ر٨ جرام وإذا كان الثابت أن الخبز قد تم ضبطه في الساعة ١٢ م ولم يتم وزنه إلا في الساعة السابعة والنصف صباح اليوم التالي الأمر الذي يجعله عرضة للجفاف ونقص الوزن مرور وقت كبير منذ إنتاجه حتى تمام وزنه هذا فضلا عن أنه طبقا للقرار ٢٤ لسنة ٦٨ فإنه يتعين أن يكون عدد الأرغفة التي يجرى عليها الحشنى من النوع الأول ٥٠ رغيفا ومن النوع الثاني ٢٥ رغيفا حتى يكون عملية الحشنى سليمة

وكان الثابت أن ما ضبطه من النوعين أقل من المبيد القاتوني الواجب إجراء الجشني عليها الأمر الذي ترى معه المحكمة ومع الظروف المماثلة أن التهمة المسندة إلى المتهم محوطة بالشك مما يبين معه القضاء ببراءته منها عملاً بالمادة ١/٢٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه بلا محاريف .

أقر الحكم في ١٩ مايو سنة ١٩٧٢ .

حكم محكمة ابن أدولة

في قضية النيابة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ أول طنطا

الحكم

وحيث أن الواقعة توجب فيما أثبتته رئيس قسم مباحث التموين بمحضر ضبط الواقعة من أنه داهم المخبز محل الواقعة فلم يجد الخراط ووجد المتهم الأول قائما بإدارة المخبز وقام بضبط ٨٠ رغيفا من الخبز الشامي الكبير الذي تم انتاجه بالمخبز وأن مفتش الموازين وزن الثمانين رغيفا فبلغ وزنها ١٣ر٨٦٠ كجم ومن ثم يكون متوسط (الوزن) النقص في وزن الرغيف الواحد ٨ر٧٥ جم . ثم أثبت مسؤول المتهم الثاني هو الذي قام بتتخريط ولما أحس برجال التموين هرب وبعرض المتهم الأول على الطبيب قدر عمره من ١٥ حتى ١٦ سنة وقد داب المتهمان الأول والثالث على حضور جميع الجلسات وخلال أجل الحكم قدم الدفاع عنهما مذكرة انتدئ فيها إلى طلب الحكم بالبراءة ، والثابت من محضر ضبط الواقعة أن الخبز الشامي الكبير الذي تم ضبطه بلغ عدده ٨٠ رغيفا والثابت من محضر الوزن المحرر بمعرفة مفتش الموازين أن الخبز الشامي الكبير الذي تم وزنه كان عددها ١٥٠ رغيفا بلغ وزنها ١٣ر٨٦٠ كجم الأمر الذي يلقي ظلا كثيفا من الشك حول عملية الوزن وسلامتها والنتيجة التي أسنرت عنها مما يجعل المحكمة لا تطمئن إلى عملية الوزن ولا للدليل المستند منها . . . والمقرر أن الشك يفسر لصالح المتهم ومن ثم وبناء على ما تقدم يتعين براءة المتهمين الثلاثة مما أسند إليهم . لا سيما بالمادة ١/٣٠٤ ج .

تفهيذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً للمتهمين الأول والثالث وحضوراً اعتبارياً للمتهم الثاني ببراءتهم مما أسند اليهم بلا محاريف جنائية .

أقر الحكم في ١٩٧٣/٢/٢٢

حكم محكمة ابن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٢٩١ سنة ١٩٧١ جنح ابن دولة أول ملصقا

الحكم

من حيث ن أن النيابة العامة أسندت الى المتهمين انها انتجا خبزا يقل وزنه عن المقرر .

وحيث أن الواقعة تتحصل فيما أثبتته رئيس مباحث التهوين بمحضرة المؤرخ ١٩٧١/٩/٨ أنه أثناء قيامه بحملة تفتيشية توجه الى مخبز المتهم الأول لانتاج الخبز البلدي فوجده قائما بالعمل على الوجه المعتاد وبيان المهمة الأولى قائمة بإدارة المخبز بينما كان المتهم الثاني قائما بتخريط المعجين ينتظر حتى تم انتاج مائة وستون رغيفا بلديا طريا ساخنا وقام بعمل جشني عليها على ميزان المخبز بعد أن تأكد من سلامته وسلامة صنجه فتبين له وجود عجز بها فقام بوضع المائة وستون رغيفا المذكورة داخل جوال واصطحب معه المتهمين الى قسم مباحث التهوين حيث قام بتبوية الخبز المدة القانونية ثم أعاد وزنه على ميزان القسم بعد أن تأكد من سلامته وسلامة صنجه وتمفها لسنة ١٩٧١ فتبين له وجود عجزها قدره ٣ر٩٨ جم في الرغيف الواحد .

وحيث أنه بسؤال المتهمين بالمحضر أنكرا التهمة المسند اليهما وقرر الأول أن المعجين لم يكن اختمر وأن العجز ضئيل كما قرر الثاني أنه يعمل عجائنا بالمخبز وليس خراطا وأنه قام بتخريط الخبز المضبوط بدلا من خراط المخبز الذ... كان غائب وأن هذه أول مرة يقوم بها بتخريط المعجين .

وحيث أن لما كان الثابت مما تقدم أن نسبة العجز في الرغيف الواحد من الخبز المضبوط ٣ر٩٨ جرام وهي نسبة ضئيلة جدا اذا ما لوحظ أن الوزن في الرغيف الواحد من هذا النوع ١٢٥ر٣٥ جرام بعد التبوية هذا فضلا عن أن صناعة الخبز صناعة يدوية تحتمل الخطأ

انيسر ما لا يمكن معه القول بان هذا العجز الضئيل متعمد وما لا يمكن معه بالتالي القول بتوافر القصد الجنائي لدى المتهمين ومن ثم فان يتعين القضاء ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما عملا بنص المادة ٢٠٤ ١ ج .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما بلا مصاريف .

أقر الحكم في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٢ .

حكم محكمة اذن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٣ امن دواة ثان طنطا

وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل فيما اثبتته السيد مفتش التموين في محضره المؤرخ ١٩٧٣/١٠/٢ من انه انتقل ومعه حملة تفتيشية الى المخبز المملوك للمتهم الثاني حيث وجده قائما بانتاج الخبز البلدى الطرى الساخن على الوجه المعتاد ودخل حجرة العجين حيث وجد المتهم الاول قائما بتخريط الخبز وقرر له انه خراط المخبز فانتظر حتى تم انتاج ١٥٠ رغيفا بلدى طرى ساخن وبعد تمام عملية التهوية القاثونية قام بوزن الخبز في حضور المتهم الاول واسفرت عملية الوزن على ان العدد المذكور من الخبز يزن ١٩٣٩٦ جرام أى ان متوسط وزن الرغيف ١٢٩٣٠ جم أى بعجز قدره ١٦٠٥ جرام .

وحيث انه بسؤال المتهم الاول قرر ان المخبز مملوك للمتهم الثاني وانه هو الذى قام تخريط الخبز موضوع الجريمة ولم يبد تعليلا للمعجز فى الخبز .

واذ سئل المتهم الثانى بمعرفة الشرطة قال انه كان غائبا عن المخبز وقت ضبط الواقعة بسبب مرضه وقدم شهادة مرضية تؤيد ادعاءه .

وحيث ان النيابة العامة نسبت الى المتهمين نيبا فى يوم ٧٢/١٠/٢ بدائرة قسم ثان طنطا انتجا خبزا بلديا يقل متوسط وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانونا .

وجبت أن المحكمة تلاحظ أن ثمة خطأ في مجموع وزن الخبز موضوع الجمعية إذ أن الثابت في محضر ضبط الواقعة أن الوزن تم على ثمانية شحلات وأن مجموعة ١٩٣٩٦ جم بينما المجموع الصحيح لهذه الوزنات وهو ١٩٧٢٦ جم إذا كان ذلك فإن المحكمة لا تطمئن إلى إجراءات الوزن وبالتالي فإن الاتهام المسند للمتهمين يكون مثار شك منها ويتعين القضاء ببراءتهما منه عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهما .
أقر الحكم في ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٦ .

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٢١٤ سنة ١٩٧١ جنح أمن دولة ثان طنطا

الحكم

حيث أن المتهمين حضرا ومن ثم يكون الحكم حضورياً عملاً بنص المادة ٢٣٩ ج .

وحيث أن محصل الوقائع في أن حملة تموينية داهمت المحل مخبز المتهم الأول حيث كان يعمل في إنتاج الخبز البلدى الطرى وقد أجريت عدة تجارب على أوزان الخبز فتبين أنها مطابقة للوزن القانونى إلا أنه تبين لمحضر المحضر أن النتائج غير كامل النضج وغير كامل الاستدارة وماتصق الشظيرين وبعض محترق الأطراف والوجه .

وحيث أن المتهم الثانى كان يعمل فرانا بالمخبز ومن ثم سئل بالمحضر فتقرر أنه قام بتسوية الخبز حسب المواصفات القانونية وأنه يقوم بتسوية هذا الخبز للقوات المسلحة وإذا تبين وجود أى عيب فإن القوات المسلحة لا تقبله .

وبسؤال المتهم الأول عن صلته بالمخبز والأعمال المسندة إليه أجاب لا يعلم شيئاً عن هذا المخبز وهو مؤجر إلى من يدعى
سعد مسجل ١٩٧٠/١١/١ وقد أبرز العقد للمحقق في حينه .

وحيث أن الثابت من المذكر أن الخبز كامل الأوزان ومن ثم فإن المخبز يلتزم بالوزن القانونى ولا مصلحة له في انتاج خبز مخالف للمواصفات القانونية ولا مصلحة في حالة قص الخبز عن الوزن القانونى وهو ما لم يثبت في حق المتهمين . بالإضافة إلى أن المتهم الأول قرر أنه

المحلة له بالمعبر وأبرز التمسك الثابت التاريخ للبحث... اطلع عليه
والتي تضمنت الذي يتخلص في تأخير المخبر آخر قبل وقوع الحادث
كما ان المثلث الثاني قرر ان هذا المخبر خاص بالتقوات المسلحة وأنه
يتخضع للقرن ومن ثم فان المحكمة لا تظمن الى الوصف الذي يجتعل
التجربة محل شك ومن ثم يتعين براءة المتهمين مما نسب اليهما عملا
بنس المادة ٣٠٤ أ.ج .

فلته الاستتباب

حكمت المحكمة خضوريا ببراءة للمتهمين مما نسب اليهما .

اقر الحكم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

حكم محكمة أمن الدولة بطنطا في الدعوى ٤٨ لسنة ١٩٧٥
اول المحلة .

حيث ان النيابة اسندت للمتهمين انها في يوم ٢٢/٤/١٩٧٢ بدائرة
المحلة الأولى بصفته صاحب المخبر الثاني الخراط انتجا خبزا شامى يقل
وزنه عن المقرر قانونا .

وحيث ان محصل الوقائع تخلص في انه بالتفتيش على مخبر المتهم
الأول بالمحلة والذي يقوم بانتاج الخبز الثامن الكبير حيث كان يوجد
بداخل حجرة المعجين المتهم الثاني الذي قرر انه خراط المخبر وقد قام السيد
الفتش بعملية جشتى على اوزان الخبز الشامى فتبين نقصا مقام بجمع
٨٥ رغيفا شاميا كبيرا ونقلها الى مديرية تموين بندر المحلة وقد تم وزنها
تأثيرية فتبين ان متوسط وزن الرغيف هو ٧٠ جم أى ينقص قدره
٦٥ جم .

وحيث ان الثابت ان مفتش التموين لم يقم بوزن الخبز بالمخبر وهو
من النوع الذي لا يسمح فيه بنسبة جفاف ومن ثم فلا داعى لنقل الخبز
الى مكان آخر لأن ذلك يفرض الخبز للجفاف بالاضافة الى ان مفتش
التموين لم يبين لالمتهم ساعة انتاج الخبز ووقت وزنه وذلك لأن المحكمة
اجرت في قضايا اخرى تجربة على هذا الخبز فتبين لها انه ينقص
بمرور الوقت نظرا لوجود نسبة رطوبة فيه تتفاعل مع الجو وهو امر
وان كان القانون لم يشر اليه بل ولم يسمح به الا ان التجربة المسادية
في قضية اخرى اوضحته بالاضافة الى ان وزن الخبز كان على دفعات
يكون اضر بالمتهم من وزنه مرة واحدة وهو امر قامت المحلة الى مكان

آخر ولم يثبت في المخبر المدة التي استغرقتها فيها جنتنا العمل بالإضافة
إلى أن عملية الوزن على دفعات كل ذلك يؤثر في وزن الخبز لذلك فإن
هناك شك في وجود عجز وزن للرغيف عند الإنتاج وهو الأمر الذي يجب
أن يسأل عنه المتهم وبالتالي تكون التهمة محل شك ويتمين براءة المتهمين
مما نسب إليهما ولا تقضى المحكمة بالمصادرة نظرا لأنه لم يثبت لديهما
أن الخبز كان به عجز عند إنتاجه من المخبر إذ لم يثبت في المخبر الأوراق
الخاصة بالخبز عند إنتاجه ومن ثم لا يكون الخبز محلا للمصادرة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمين مما نسب إليهما .
أقر الحكم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ .

حكم محكمة أمن دولة قسم فيها طوارئ يجلية ١٩٨٢/٥/٢٦
في الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٢ قسم فيها .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .
وحيث أن النيابة العامة نسبت إلى المتهم أنه في يوم
توقف عن إنتاج الخبز قبل الحصول على موافقة من الجهة المختصة وحيث
أن مجرى المحاولة لم يمر سوى مرة واحدة دون أن يؤكد التوقف بالمرور
ثانيا على نحو يثبت معه للمحكمة من مروره من مراقبة يدي مخالفة المتهم
للقانون إذ الجائز أن التوقف في المرة الأولى لسبب أو آخر الأمر الذي
ينتهي بالمحكمة إلى التضيء ببراءة المتهم وفق ما هو ثابت بمنطوق هذا
الحكم وعملا بالمادة ٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه .

أقر الحكم في ١٨/١١/١٩٨٢ .

وحكم محكمة ابن الدولة بطنطا في الدعوى ١٦٢ لسنة ١٩٧٢
قسم أول طنطا .

وحيث أن النيابة العامة نسبت إلى المتهم أنه يصفته وديرا لمخبر
انتج سميط يقل وزنه عن المقرر وطلبت عقابه بالمواد ٣٤ مواد (هـ) ٣٨
قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المعدل والمواد ١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ يقي ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل .

بحيث أن المتهم إذا حضر أنكر ما هو منسوب إليه .

وحيث أن مناط مسئولية من يتولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته المحل فعلا وقت وقوع المخالفة ولما كان ذلك وكانت الأوراق خلوا من دليل حازم على أن المتهم يعمل مديرا للمحل إذ قرر أنه مجرد عامل يقوم بالبيع وأنه ليس في أوراق ما ينفي ذلك فإن التهمة قبل المتهم تكون محروطة بالشك ويتمين براءته عملا بنص المادة ٣٠٤ ج .

أقر الحكم في ١٩٧٥/١١/٢٣ .

وحكم محكمة أمن الدولة بطنطا في الدعوى ٩٧ لسنة ١٩٧٢ قسم أول المحلة .

وحيث أن محصل الوقائع تخلص في أن المتهم أرسل الى مديرية تموين الغربية برقية يذكر فيها أنه يرغب في التوقف عن إنتاج الخبز ويطلب وقف إذن الدقيق الخاص به وإلغاء الرخصة . وحيث أن الثابت من المحضر أن المتهم وهو صاحب المخبز مريض بشكل وصفي ولا يمكن الاستمرار في العمل وهو عذر تهرى يمنع مسئوليته عن غلق المخبز دون انتظار التصريح له بذلك ومن ثم يتمين براءته مما نسب إليه عملا بنص المادة ٣٠٤ ج .

أقر الحكم في ١٩٧٦/١/٤

حكم محكمة أمن الدولة بطنطا في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ قسم ثاني طنطا

بما أنه من المقرر أن الجريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تم بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن النائم في هذه الجريمة يكون أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحديتها لامتحانات آتاه . . ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق انصانع عامه بأن فعله مخالف للقانون أو تعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه (نقض ١٩٦٧/١١/١٢ ، مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ العدد الثالث ص ١١٠٥ قاعدة ٢٣٠ ، وكذلك نفس ١٩٦٧/٣/١٣ مجموعة السنة ١٨ العدد الأول ص ٣٨٠ قاعدة ٦٩ ، ص ١٠٨) قاعدة ٧٩ ؛ وإذا كان ذلك وكان الحكم المعروض قد أقيم قضاءه ببراءة المتهمين من تهمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا على أساس أن ضالة النقص في وزن الخبز المضبوط وقدره اره جم في الرغيف لا يمكن معه الجزم بأنه وليد تعدد

منه ومفاته ٠ وجود النقص في وزن الميزان بغض النظر عن قدره يقطع
بذاته بنعود المتهمين عن مراعاة قايده احكام القانون في هذا الشأن
ويكفي لتوافر الجريمة المشار اليها في احدهما ٠ فالقضاء بالبراءة يكون
قد بنى على الخطأ في تطبيق القانون بيد انه من ناحية اخرى في ضالة
النقص في وزن الخبز المضبوط وورود الاوراق خلوا مما يشير الى سبق
ارتكاب المتهمين أية جريمة اخرى مماثلة تنفذ الواقعة اهميتها ويسوغ
للسيد رئيس الجمهورية وقف تنفيذ ما منه يقضى به عليهما من عقوبات
لو أعيدت محاكمتها عملا بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
ومن ثم فان الحكم رغم ما عابه من خطأ يكون حريا باقراره ٠

الذالك

يرى المكتب اقرار الحكم .

احكام النقص :

— توكيل الغير في تشغيل الخبز :

لا يجوز للمرخص له ان يوكل غيره في تشغيل او ادارة الخبز
او يتنازل عن ذلك بأي نوع من الأنواع الا وفقا لعقد مصدق على
التوقيعات فيه باحدى مكاتب التوثيق بعد الحصول على موافقة مديرية
التبوين المختصة ولا يعتد بالتوكيل او التنازل المخالف لذلك .

— تفويض وزير التموين اصصدار القرارات التنفيذية للقانون
ونرض كل او بعض عقوبات المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ مؤداه تعتبر
هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول اصدارها واثره
عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .

(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥)

— مرض صاحب الخبز واثره :

وحيث ان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى ان اجراءات
الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الذي دنع بعدم مسئوليته عن العجز
لاتقطاع صلته بالخبز بسبب مرضه . لما كان ذلك وكان نص المادة
١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يقضى بان يكون
صاحب المحل مسئولا مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع .

بالمحل من مخالفات. لأحكام هذا المرسوم ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ - ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ومؤدى ما تقدم أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بالقانون المشار إليه ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام ما لم يحدضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية . وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يستطع عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائباً أو استحال عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم قد دان الطاعن بمقولة أن مسئوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشييل المخبر لحسابه . دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لانتقطاع صلته بالمخبر لمرضه وإقامته ببنى مسويف بمكان بعيد عن المخبر وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاماً ومؤثراً في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته بلوغاً الى غاية الأمر فيه أنها وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٥ ق ١٩٧٥/٦/١ مجموعة المكتب الفني
س ٢٦ ص ٤٧٨) .

— كما قضى بأن الغياب لا يصنع بذاته عذراً في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ولا كان الحكم المطعون فيه لم ير في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة فإنه إذا التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بعقوبتي الحبس والغرامة معاً يكون على سواب في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) .
— مسئولية المتعهد :

البيان من نص المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة له بالقرار رقم ٣٢٠

لسنة ١٩٦٣ في صريح لفظها وواضح دلالتها أن الشارع ألزم المتعهد
دون غيره بالامتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة تبعا
الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين فإن خالف الحظر حق
عليه العقاب واعطاء الترخيص المطلوب إنما يكون للمتعهد بناء على
طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقدة معها . وهو المخاطب . أصالة
في جميع الأحوال بالحظر الوارد في النص .

فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة اليه بالإحالة الى غيره فيما هو
المخاطب به . لهذا ولأن التهم لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين ولأن
الجهة المتعاقدة معها لا شأن لها بصنع الخبز الذي هو الفعل المسمى
المكون للجريمة بشرط عدم الترخيص لما كان ذلك . وكان القانون
لم يتطلب لتحقيق الجريمة قصدا جنائيا خاصا إذ تتم بمجرد مقارفة الفعل
المؤتم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون ما هو مفترض في حق
الكافة .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) .

— المستقر عليه قضاء أن مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ ، من
قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل مجتمعه أن الشارع
يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر
من أي شخص يقع فيه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا
فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤتم الموجب
للعقاب ومسئولية البائع هي مسؤولية فعلية يستند في تفسيرها الى
التواعد العامة الواردة في قانون العقوبات وإلى النصوص الخاصة
في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه من عدم إخلاء مسؤولية
البائع عن كل مخالفة للقانون . وبذلك يكون القانون قد نحا نحو
التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولين عن
إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لكل من يقارف الفعل المنهى عنه حتى
لا يخلى إلا خير من تبعه فعله اعتمادا على مسألة من لا يقع الفعل
منه . على اعتبار أنه أراد افتراضا ما غد ينتج بلبا من الذرائع يتمذر
القانون معها حسبما أراد الشارع وما توخاه من تيسير الحصول
على الرغيف تام الوزن محدد السعر . ومن ثم فإن القول بتقصر خطاب
الشارع على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها دون سواهم يكون
على غير سند من القانون ويكون القضاء بإدانة شخص بصفة متهم بدأ
من بيعه الخبز ناقص الوزن قد أصاب صحيح القانون .

— يكفى في قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين طبقا
للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن تثبت ملكيته له . ومسئولية
صاحب المحل مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشترائه على المحل
ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ .

* * *

— تأجير المخبز :

متى كان الحكم لم يعول على عقد الايجار المقدم من الطاعن
استنادا الى أن هذا العقد وان أعطى تاريخا سابقا على واقعة الضبط
الا أنه لم يثبت تاريخه رسميا الا بعد تلك الواقعة كما لم يقرر المتهم
الأول وهو ابن الطاعن عند سؤاله عقب التفتيش — أن والده قام
بتأجير المخبز للمتهم الثانى — الخراط وانتهى الحكم بذلك الى أن هذا
العقد اصطنع لخدمة الطاعن فان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويؤدى
الى ما رتبته القانون .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢
مجموعة المكتب الفنى من ٢١ ص ١١١٠) .

— متى كان الثابت بمنحصر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن
الثانى طلب براءته من التهمة المسندة اليه على أساس أنه ليس مديرا
مسئولا وقدم عقد ايجار صادر عن الطاعن الثانى الى الطاعن الأول
وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن اجراءات الضبط
قد تمت في غيبة الطاعن الثانى الذى دفع بعدم مسئوليته عن العجز
لانتقطاع صلته بالمخبز بسبب تأجيره للطاعن الأول . ومن ثم فهو المسئول
عن ادارته وقت الضبط . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن
الثانى بقوله أنه صاحب المخبز ولم يدفع التهمة . باى دفع وذلك خلافا
للواقع ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره عن عدم مسئوليته عن العجز
لتأجيره المخبز الى الطاعن الأول طبقا لعقد الايجار المقدم منه وهو دفاع
يعد في هذه الدعوى هاما ومؤثرا في مصيرهما مما كان يقتضى من المحكمة
أن تمحصه لتقف على مدى صحته أو أن ترد عليه بما يبرزه ورفضه أما
وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشويا بالاخلال بحق الدفاع والقصور
في التسبب مما يعيبه بما يتعين معه نقضه بالنسبة للطاعن الثانى .

١ نقض ١٩٧٠/٦/٢١ طعن ٨٦٤ بتبنة ٢٠٢١ ق مجموعة المكتب
النس ٢١ ص ١٠٢ .

— قضى بأن مدير المخبز هو المسئول عما يقع فيه من نقص
في وزن الخبز حاضرا كان أو غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه واذن
فليس له أن يدعى أنه كان نائما في منزله في ذلك الوقت الذي وقعت
فيه المخالفة اذ أن اشرافه على المخبز يعتبر مستمرا تبعا لما يعطيه
من أواخر .

(نقض ١٩٥١/٣/٦ طعن ١٠١ سنة ٢١ ق) .

— تقدير توافر العذر من عدمه :

استقر قضاء محكمة النقض على أن تقدير توافر عذر انسيب
أو عدم توافره والدلائل التي تؤدي الى ذلك هو من صميم اختصاص
قاضي محكمة الموضوع .

ولا يصح النعي على المحكمة تجاوزا حدود سلطاتها لأنها تقتض
بتوافر عذر الغياب المخفف على الرغم من عدم تبسك المتهم به . ذلك
بأن واجب المحكمة في تقدير أدلة الدعوى يمتنع معه القول بأن هناك
من الأدلة ما يحرم عليها البحث فيها اذ في ذلك ما قد يجر في النهاية
الى القضاء بادانة بريء أو توقيع عقوبة مغلظة بغير مقتضى وهو أمر
يؤذي العدالة وتتأذى فيه الجماعة مما يحتم اطلاق يد القاضي الجنائي
في تقدير الأدلة وقوتها في الاثبات دون قيد يساعد الأحوال المستثناه
قانونا . . اذ أن الأصل في الاثبات في المواد الجنائية هو باتناع القاضي
واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته ان
ياخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون
بنيل معين ينص عليه ولم يخرج المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
عن هذا الأصل .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨) .

— ادانة المتهم بجريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر دون بيان
وزن كل رغيف من الخبز محل الدعوى .

✽ اذا ادانت المحكمة متبعا في جريمة صنع خبز وزنه أقل من
الوزن المقرر دون أن تبين في حكمها زنة كل رغيف من الخبز محل

جلسة ١٩٤٧/٢/١، طعن رقم ٧٥٤ سنة ١٧ ق ٢ .

— ادانة المتهم بجريمة صنع الخبز اقل من الوزن المقرر دون بيان زنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى .

* اذا كان الحكم الذى ادين المتهم فى جريمة عرضه للبيع خيذا وزنه اقل من الوزن المقرر قد خلا من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط فانه يكون قاصرا قصورا يعفيه بها يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٧/٢١/٢٤ طعن رقم ١٦٤٢ سنة ١٧ ق ١) .

— التزام اصحاب المخازن التى تقوم بصناعة الخبز الافرنجى او الشامى بعدم صنع خبز او بيعه او حيازته ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر نمرة ١ .

* ان المادة الاولى من القرار الوزارى رقم ٣٠ الصادر فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قد نصت بصفة مطلقة على انه « يحظر بيع ترخيص سابق من وزير التموين على اصحاب المخازن او المسئولين عن ادارتها التى تقوم بصناعة الخبز الافرنجى او الخبز الشامى ان يصنعوا او يعرضوا للبيع او يجوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من دقيق القمح الفاخر نمرة ١ المحدد مواصفاته بالكشف المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥ » . او مناد هذا ان اصحاب المخازن المذكورة منوعون من صنع اى خبز او بيعه او حيازته مهما كان الاسم الذى يطلق عليه . ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر المشار اليه . واذا نال العقاب على مخالفة هذا النص يتناول صنع الكعك غير المطابق للمواصفات المشار اليها فيه .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٦ طعن رقم ٣١٧ سنة ١٨ ق ١) .

— صنع الارغفة ناقصة الوزن فى المخازن يكفى لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر .

* ان مجرد صنع الارغفة ناقصة الوزن فى المخازن يكفى لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٦٦٠ سنة ١٨ ق ١) .

— مخالفة ما أوجبه وزير التكوين من وزن عدد خلق من الأرغفة لا يقيد القاضي .

* أن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أنه « يصدر من وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مخيرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف » لم تخول الوزير خلق الدليل الذي لا يصح إثبات الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة فلا يترتب على مخالفته القاضي أثناء تحقيق الدعوى ، لكن ذلك بطبيعة الحال يجب أن يكون تبعاً لظروف كل دعوى وملابساتها وسائر الأدلة فيها كاقوال الشهود تنديد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون العام من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين . وبدهى أن ما قصد إليه القرار الوزاري من التحري في تعرف الحقيقة لا يقوت والاعترافات وقرائن الأحوال .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ١٨ ق) .

— مخالفة ما أوجبه قرار وزير التكوين من وزن عدد معين من الأرغفة لا يقيد القاضي .

* أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما خول وزير التكوين أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مخيرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من هذا ، والقرارات التي يصدرها في هذا الشأن لا تخرج عن كونها أوامر لموظفي التكوين لتنظيم العمل بينهم لكي يتنبهوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة ويقنعوا القاضي بحصول المخالفة ، فهي لا تقيد — ولا يمكن أن تقيد — أن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة ، كما أنها لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته بحيث أنه إذا ما أباين إلى وقوع المخالفة فلا يصح أن ينمى عليه أن الوزير رسم له طريقة إثبات خاصة لم يتبناها .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢٣ طعن رقم ٦٦٤ لسنة ١٩ ق) .

**بـ مخالفة ما أوجبه قرار وزير التكوين من وزن عدد معين من
الارغفة لا يقيد القاضي .**

* ان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول وزير التكوين سوى ان يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد اكثر من ذلك . واذا بانقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي اوجب ان يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الارغفة لا يقل عن مائتي رغيف لا يعدو ان يكون أمرا لموظفي التكوين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . وعلى ذلك فالقول بان الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود الا اذا تناول الوزن عددا معيناً من الارغفة هو قول لا يتفق والقانون ثم ان الأصل في المواد الجنائية ان القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه في الدعوى ، فمتى اطمان الى ثبوت المخالفة وقّع عقوبتها . فالقول باستلزام وجود عدد معين من الارغفة لقيام الجريمة يؤدي الى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك وهذا لا يمكن قبوله .
(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ سنة ١٩ ق) .

— انتظار الضابط حتى تم الخبز وضبطه لا يعتبر خلقا للجريمة .

* اذا دانت المحكمة متهما في جريمة عرضه بمخبزه خبزا يقل وزنه عن الوزن المحدد قانونا . ثم طعن في هذا الحكم ببطلان عملية ضبط الخبز بمقولة ان المفتش الذي باشر الضبط هو الذي خلق الجريمة ، اذ هو قرر انه لم يجد خبزا عند دخوله فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز . وهذا يخالف ما تقضي به القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن من ان التفتيش يكون على الخبز الموجود فعلا ، فهذا الطعن لا يكون له وجه ، لانه لو صح ان الخبز الذي ضبطه المفتش قد خبز في الخبز ، بل ان حضوره عملياته مما يؤكد صحة اجراءاته فلا يصح ان يتفرع منه المتهم .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ سنة ١٩ ق) .

**— مخالفة ما أوجبه قرار وزير التكوين من وزن عدد معين من
الارغفة لا يقيد القاضي .**

* ان المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التكوين ان يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل

مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ولكنها لم تخوله الحق في خلق اللبيل الذي يجب اتباعه في اثبات هذا العجز . وإذا كان قرار وزير التموين رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة فإن ذلك ليس إلا من قبيل الأوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له الموط بهم المراقبة واثبات المخالفات كيما يكون عملهم سليما دقيقا ، ولا يمكن ان يترتب عليه تنييد القاضى بطريق معين من طرق الاثبات في استظهار وجود العجز من جميع الأدلة التي يرى انها تؤدي الى ذلك .
(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩ ق)

— صنع الأرغفة ناقصة الوزن في الحسابز يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر .

✽ ان القانون لم يشترط لقيام جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع تصدا جنائيا خاصا ، فمجرد صنع الأرغفة ناقصة الوزن عن علم لبيعها للجمهور يكفي لتكوين تلك الجريمة .

(جلسة ١٩٥١/١/١٦ طعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٠ ق)

— مسئولية مدير المخبز عما يقع فيه من نقص وزن الخبز حاضرا كان او غائبا .

✽ مدير المخبز هو المسئول عما يقع فيه من نقص في وزن الخبز حاضرا كان او غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه . واذن فليس له ان يدعى انه كان نائما في منزله في الوقت الذي وقعت فيه المخالفة اذ ان اشرافه على الخبز يعتبر مستمرا تبعا لما يعطيه من اوامر .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠١ لسنة ٢١ ق)

— تحديد وزن الرغيف انما عني به الرغيف الذي دخل النار واصبح معدا للبيع .

✽ ان القانون في تحديده وزن الرغيف انما عني الرغيف الذي دخل النار واصبح معدا للبيع لا الرغيف وقت ان يكون عجينا . والقول بان منشورا من وزارة التموين ارسل لمراقبة التموين بالتجاوز عن بعض الوزن — ذلك لا يعتد به ما دام ان قرارا وزاريا لم يصدر من وزير التموين في صدد ذلك .

جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٧ ق ١

— التزام أصحاب المخابز التي تقوم بصناعة الخبز الآفرونجي أو الشامي بعدم صنع خبز أو بيعه أو حيازته ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر .

* ان المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخابز التي تقوم بالخبز الآفرونجي أو الشامي وأصحاب محال بيع الدقيق الرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن ادارتها ألا يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا أو يجوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠ ق ١)

— مساءلة صاحب المطحن عن عدم رفعه العجين على الردة الناعمة النظيفة لا يغني عن مساءلة أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها .

* ان المادة ١٢ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها رفع العجين على الردة الناعمة النظيفة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عنها في المادة ١٢ من القرار . ولا يغني عن مساءلتهم أن صاحب المطحن مسئول هو الآخر .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢٠ ق ١)

— صنع الأرغفة ناقصة الوزن في المخابز يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر .

* أن جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق تمامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخابز أو احرارها بأية صفة كانت . لمشي أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزا يقل عن الوزن المحدد قانونا بهذا يكفي لسلامته .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢١ طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢١ ق ١)

— صنع الأرغفة ناقصة الوزن في المخابز يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر .

* ان قيام المتهم بصنع الأرغفة ناقصة الوزن في مخبزه يكفي

لتكوين هذه الجريمة كما هي معروفة في القانون إذ لا يشترط لقيامها
توافر قصد جنائي خاص .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٢١ ق)

— مخالفة ١٠ أوجب قرار وزير التموين من وزن عدد معين من
الأرغفة لا يقيد القاضي .

✽ ان المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت
وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل
مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن
الخبز بسبب الجناف ، ولكنها لم تخله الحق في تعيين الدليل الذي
يجب اتباعه في اثبات هذا العجز ، اذا كان قرار وزير التموين الذي
بشبهه انبه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة ،
ان ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين
التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات كيما يكون عملهم سليما
دقيقا ولا يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الاثبات من
استظهار وجود العجز من جميع الأدلة التي يطمئن اليها ويرى انها
تؤدي لذلك .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق)

— مجرد عدم رغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة كاف للعقاب
دون استلزام قصد جنائي خاص .

✽ ان المادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ قد
ارجبت بصفة عامة مطلقة على اصحاب المخازن الغريبة والمسؤولين عن
ادارتها رغف العجين بردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة
ولا يتخلف منها شيء على المنخل ٢٥ ومن ثم فان العقاب يكون واجبا
مجرد المخالفة بغير استلزام قصد جنائي خاص .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٢١ ق)

— مجرد عدم رغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة كاف للعقاب
دون استلزام قصد جنائي خاص .

✽ ان القانون لم يفرض دليلا مينا لإثبات جريمة رغف الخبز على
ردة خشنه . واذن فما دام الحكم قد ثبت على المتهم ما شاهدت ضابط

مباحثه وزارة التموين بمخبره من أن الخبز يرغب به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تنفذ جميعا من النخل رقم ٢٥ ، كما أثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر ، فان ما يثيره انطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٣/٣/٣ طعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٢ ق)

— مخالفة ما أوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من الأزرعة لا يقيد القاضي .

* ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المقصود بالنص في قرار وزير التموين على ضرورة وزن عدد من الأزرعة لا يقل عن مائة هو مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق ، ولا يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٩ طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٣ ق)

— تموين — خبز — قرارات وزارية .

* من المقرر في قضاء النقض أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد فيها النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف — طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — لا تخرج عن كونها أوامر موظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . نهى لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمان الى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . واستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم طريقة معينة للإثبات لم تتبع يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨

س ١٥٧) .

— المادة المحددة لوزن الخبز البارد بعد تهويته — ليس لها حد أقصى .

* المادة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المتعل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البارد بعد

تمام تهويته بثلاث ساعات. هي حدد 'لنى لاتمسلم عملية التهوية — ولم تحدد لها حدا أقصى .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٤٢) .

— جريمة انتاج الخبز البادى ناقص الوزن ما لا يلزم لاثباتها .

* لا تستلزم المادتان ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لعقاب على جريمة انتاج الخبز البادى ناقص الوزن ان يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل النجوية وبعدها معا .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٤٢) .

احكام نقض لم تنشر بشأن جريمة الخبز الناقص .

— حكم محكمة النقض فى الطعن ٥٤٠٣ لسنة ١٠ ، فى جلسة ١٩٨٢/١١/٢ (لم ينشر بعد) .

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى تضييع الجنية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بسوق ، بأنه فى يوم ٢ من يناير سنة ١٩٧٩ بدائرة مركز دسوق بمحافظة كفر الشيخ : انتج خبزا باديا ناقص الوزن عن الحد المقرر ، وطلبت عقابه بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل والمواد ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة الجنيح المستعجلة بدسوق قضت حضوريا فى ١٠ من مارس سنة ١٩٧٩ عيلا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشلغ وغرامة مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة ستة اشهر وكفالة عشرة جنيهات .

فاستأنف المحكوم عايه وقيد استئنافه برقم ٥١٣٠ لسنة ١٩٧٩ ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتبطل الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وتقدمت اسباب الطعن فى ذات التاريخ موقعا عليها منه .

فانظرت المحكمة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة الطعن ثم قررت احواله لنظره بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقدير الذي تلاه السيد المستشار
لمقرر والمراجعة وبعد مداولة قانوننا .

من حيث ان الطعن ضد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه
بجريمة انتاج خبز بلدى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانوننا ، فقد انطوى
على قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يواجه عناصر الاتهام المسند الى
الطاعن ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين
واقعة الدعوى بما مؤداه انه اثناء مرور محرر المحضر وزملاؤه في حملة
تموينية فاجأوا مخبز الطاعن الذي كثرت الشكاوى منه فوجدوه قائما بالانتاج
ثم اورد الحكم قوله : « وقد اشتبهوا في الخبز الناتج من بيت النار بأنه
ناتج الوزن وعليه قاموا بجمع عدد من الأرغفة الناتجة من بيت النار
في جوال نظيف ومحاك بالدوبارة وتصادف وجود صاحب المخبز وتم حمل
جشني عن تقطيع العجين على ميزان المخبز ووجدوه ناقص الوزن
أينما » لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيها تقدم قد خلا من
بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك
بالوزن المقرر قانوننا ، على الرغم مما لهذا البيان من أهمية في تعرف
حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذي يصم الحكم
بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة كبر الشيخ الابتدائية لتفصل فيها
من جديد مشكلة من تضاة آخرين .

وحكم محكمة النقض في الطعن ١٠٩٦ لسنة ٥٢ ق جلسة
١٩٨٢/٦/٦ (لم ينشر بعد) .

أنهت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٩
بأنه في يوم ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بدائرة مركز شبين الكوم انتج خبزا
بلديا اقل من الوزن المقرر قانوننا .

وطالبت بمعاقبته بالمواد ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨/١ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ والمواد ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة شبين الكوم — المستعجلة — قضت حضوريا بحبسـه ستة اشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وكفالة خمسون جنيها وشهر ملخص الحكم على واجهة الخبز المخبز لمدة ستة اشهر .

فاستأنف وتعيد استئنافه برقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٠ وقدمت أسباب العطن في ذات التاريخ موقعا عليها من الأستاذ المحامي .

وبجاسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة . .

حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذا ايد الحكم الابتدائي الذي قضى بإدائته بتهمة انتاج خبز يقل وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانونا قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون . ذلك ان الطاعن تمسك بأن الخبز قد جرى وزنه بعد ١٢ ساعة من انتاجه وهي فترة تجاوزت تلك التي حددها قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لتبوية وأن الخبز المضبوط غير مخصص للمدارس الا أن الحكم اطرح هذا الدفاع بما لا يواجهه ، كما أخطأ الحكم في احتساب الوزن القانوني للخبز موزوع الاتيـام اذ لم يلتزم بما حدده قرار وزير التموين من وزن الرغيف من الخبز البلدي بمحاططة المنوفية لـ ١٣٠ جراما وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه — قد بين

وايضا الدغوي بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة صنع خبز
بندى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا التي دان الطاعن بها واقام عليها
في حقه ما ينتج من وجوه الادلة المستمدة من اقوال مفتش التموين .
ورد الحكم على ما تمسك به الطاعن من ان عملية الوزن غير قانونية
لذوات اكثر من ثلاث ساعات على انتاج الخبز بما قاله من ان قرار
وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لم يحدد حدا أقصى لفترة التهوية
وكان هذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون
وبيراجه دافع الطاعن فان ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون سديدا
لما هو مقرر من ان المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعد بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز
البارد بعد تهويته بثلاث ساعات هي حد أدنى له لتمام عملية التهوية
ولم تحدد لها حدا أقصى .

ولما كان البين من مطالعة المفردات - التي امرت المحكمة
بنسبها تحقيرا للطعن - ان ما اثبتته الحكم المطعون فيه من وزن للخبز
المضبوط يطابق ما دونه محضر المحضر - وكان الحكم قد اثبت في حق
الطاعن انه انتج خبزا بلديا به عجز عن الوزن المقرر قانونا ولم يحتسب
هذا المعجز في الوزن باعتبار الخبز منتجا للمدارس - اخذا بدفاع
الطاعن - وانما باعتباره خبزا منتجا للأهالي وقد التزم الحكم
في احتساب الوزن القانوني للخبز ما حددته المادة الاولى من قرار وزير
التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ من وزن للرغيف من الخبز البلدي
محافظة المنوفية لـ ١٣٥ جراما فان ما ينعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل .
ويضحى الطعن برمته على غير اساس متعين الرفض موضوعا .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ،

والحكم في الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨
(لم ينشر بعد) .

الوقائع

اثبتت النيابة العامة الطاعن وأخبر في قضية الجنبنة ٣٣
لسنة ١٩٧٩ اولاد طوق محافظة سوهاج : وهما صاحبا مخبز لانتاج
الخبز توقفا من الانتاج دون اذن خاص من الجهة المختصة وطلبت

معاقبتهما بالمواد ١/٣ مكرر و ١/٥٦ ، ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المعدل ، والمادة ١٥ من القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد السلع التي يحظر التوقف عن صنعها على الوجه المعتاد .

ومحكمة جناح اولاد طسوق قضت غيابيا للاول وحضوريا للثاني (الطاعن) في ١٧ يونية سنة ١٩٧٩ عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايثام التنفيذ .

فاستأنف (المتهم الثاني) الطاعن وتفيد استئنائه برقم ٩١١٦ لسنة ١٩٧٩ .

ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٥ يناير سنة ١٩٨٠ وبذات التواريخ قدمت أسباب الطعن موقعا عليها منه .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التوقف عن انتاج خبز بلدى بدون ترخيص قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ونسب في الاستدلال ، ذلك ان دفاع الطاعن قام على أن توقفه عن انتاج الخبز كان بسبب حدوث مشاجرة قتل فيها ابن عمه فانشغل بمتابعة التحقيق ودفن الجثة والعزاء ، الا ان المحكمة لم تحقق العذر واطرحته بغير مبرر سائق مما يعيب حكمها بها بوجوب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يمدد ان حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان وآخرين

توجهوا الى مخبزي الطاعن والمتهم الآخر لشراء خبز ليجدوها مغلقين -
ووربت، فذكره بن الوحدة المحلية بمرکز اولاد طلق شرق مورخنة
١٩٧٨/٥/٧ تضمنت ان الادارة التموينية اخطرت الوحدة في ذات اليوم
بان المخبزين مغلقين لاتهام المتهم الآخر في حادث قتل ،
اورد دفاع الطاعن على النحو الثابت بوجه طعنه ثم برر قضائه بالادانة
بقوله « وحيث انه لما كان ما تقدم فان انتهمة ثابتة قبل المتهمين وذلك
من اقوال و و
انتم تضمنت توقفهما عن انتاج الخبز في مخيزيهما ولم يجسد المتهمان
الاتهام وان دفاعهما بما حدث بينهما من مشاجرة وهو دفع غير مقبول ومن
ثم فان المحكمة تقتضي بمعاقبة المتهمين طبقا لمواد الاتهام » لما كان ذلك ،
وبكانت المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين قد اضيفت الى المرسوم المذكور بمقتضى القانون رقم ١٣٩
لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٨/٩/١٩٥١ وجرى نصها كالآتي : « يحظر
على تاجر الجملة او التجزئة ان يترك عمله او يمتنع عن ممارسة تجارته
على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التموين بقرار منه ،
قاصدا بذلك عرقلة التموين » ثم استبدل هذا النص بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٢ فأصبح قلمي الوجه الآتي
« يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون او يتجرون
في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين ان
يوقفوا العمل في مصانعهم او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه
المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص
تمت انه لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي او لخسارة
تصيبه من الاستمرار في عمله او لاي عذر آخر يقبله وزير التموين ،
وينصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ،
ويكون قراره في حالة الرفض مسببا ، فاذا لم يصدر للوزير قرارا مسببا
بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا » وكان الواضح من
المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية
المنسوبة لهما ان الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه
المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار اما كانت الطائفة التي يتمي
نجمها ، وذلك توفيرا للاحتياجات الأساسية للجمهور من المراتد التموينية،
وبحماية الفلاء الحادطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير
مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد الى التفضاء على
حرية التجارة ، وانما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه
لما كان يستلزم في الامتناع كما يكون ضابطه مستقاعلا للعقاب ان يكون

بمضودا به عرقلة التموين لم يجد أن هذا التصند يقع على عاتق سلطة الائتام ءؤونة اثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبته لم تبسند به فرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد ، لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بهصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولأن الشارع عبر عن أمساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو البررات أو المواقف المشروعة . ومتبى وجد أحداها بصورة جدية ، كان الارتفاع بعيدا عن دائرة التجريم ، وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا وضح لديها قيامه ونجب عليها تبرئة المتهم ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب ، لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بالتشغاله في حادث مقتل ابن عمه وما صاحبه وأحاط به من ملايسات واجراءات ولكن المحكمة لم تفعل الى دالة دفاعه ولم تقسطه حقه ولم ترد عليه ، وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه ، اذ هو دفاع جوهرى تدفع به التهمة المسندة اليه ، أما وأنها لم تفعل فان الحكم يكون معيبا ما يوجب نقضه والاحالة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم الملغون فيه واحالة القضية الى محكمة سوهاج الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى .

وحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ (لم نشر بعد) .

الدية

اتتت النيابة العامة الطاعن وآخر في قضية
الجنة رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٩ تتم نيابة رئيسها في يوم ١٤ يونيو

لسنة ١٩٧٩ بدائرة قسم فيمياط - أنتجا خبزا شاميا كبيرا
يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت معاقبتها بالمواد ٣٤ مكرر ب
٣/٢٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٤٨
لسنة ١٩٧٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة الجناح المستعجلة بدمياط قضت حضوريا للثاني (الطاعن)
وغيايبا للأول في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ملاحا بمواد الاتهام بحبس المتهم
الأول سنتين مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه ويحبس المتهم الثاني
(الطاعن) ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر
ماخص الحكم بحروف كبيرة على واجبة الحل لمدة سنتين عما أسند
اليهما .

فاستأفا ، وتيد استئنافها برقم ٥٣ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة دمياط الابتدائية « بهيئة استئنائية » قضت حضوريا
في ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والاكتفاء بتغريمه مائتي جنيه
عما أسند اليه وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض
في ٢٢ من أبريل و ٣ مايو سنة ١٩٨٠ وقدمت أسباب الطعن في ٣ مايو
سنة ١٩٨٠ موثقا عليها من الأستاذ

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد
المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه دانه
بجريمة انتاج خبز شامى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا ، قصد شابه
التصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون ، ذلك
بان دفاعه أمام أول درجة قام على نفى مسئوليته استنادا الى أن الذى
يعمل خراطا بالمخبز شخص غير أرشد عنه ، فلا يمال هو عن نقص
الوزن ، ورغم جوهرية هذا الدفاع واستجابة المحكمة له وتأجيلها نظر
الدعوى لسماع ذلك الشخص ، الا أنها عدلت عن ذلك بغير مسوغ ،

ولم تنم محكمة ثاني درجة باستيفاء الأجراء الذي قرره محكمة أول درجة وأيدت حكمها الباطل الذي عاقب الطاعن بغير مواد العقاب الصريحة ، كما خلا الحكم من بيان وجه الاستدلال بمحضر الضبط ومؤدى محضر الوزن وأقوال الطاعن ، وجاء في عبارات عامة معبأة لا يتحقق بها حكم القانون من إيجاب تسبیب الأحكام ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن انحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال محرر محضر الضبط . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذي يلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به مقدمه ويصر عليه في طلباته الختامية ، وأنه ولئن كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن أبدى دناعا مؤداه انتفاء مسئولية الطاعن تأسيسا على أن من يقوم بعمل انحرافه شخص آخر أفصح عن اسمه ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعه ، وبالجلسة الأخيرة حكمت في الدعوى دون سماعه ولم تبرر عدولها عن هذا الإجراء ، إلا أنه لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنائية أن الطاعن طلب إجراء تحقيق ما في الدعوى ، فإنه لا جناح على محكمة ثاني درجة أن هي فصلت فيها دون تحقيق دفاعه الذي لم يعاود إثارة أمامها ، إذ الأصل أن هذه المحكمة تحكم على منتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . لما كان ذلك وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، لمنى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كانيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون في خصوص إيجاب تسبیب الأحكام . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كانيا ، وقضى بعقوبة في حدود المادة الواجبة التطبيق ، فإن خطاه في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى نقضه إكتفاء بتصحيح أسبابه عملا بنص المادة ٢٠ من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما تجريه هذه المحكمة باستبدال المادة ٣١ من قرار وزير التعمين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في هذا الشأن استخراجه التحقيق وصناعة الخبر ، بالمادتين ١/٣٤ ، ٣٤ مكررا ب من القرار المذكور اللتين طبقتهما

الحكم المطعون فيه خطأ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها ، بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الاحالة على تلك الأسباب تقوم مقام إيرادها ، وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت كنهها صادرة منها — كما هو الحال في هذه الدعوى — ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد من خاو الحكم المطعون فيه من بيانات التسبيب المعتبر للادانة غير مسديد .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الطاعن وهي ستة أشهر حبس وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كثيرة لمدة سنتين ، وكانت المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التهمين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقصر عقوبة شهر ملخص الحكم على مدة ستة أشهر ، وذلك عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولو لم يرد هذه الوجهة في أسباب الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتصحيح الحكم المطعون فيه وقصر عقوبة شهر ملخص الحكم المقضى بها على ستة أشهر بدلاً من سنتين .

وحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ (لم ينشر بعد) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجفحة رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٨ شين لأنه في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٨ بدائرة شين القناطر — محافظة القليوبية : توقف عن العمل بالمخبر قبل الحضور على ترخيص بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١ - ٣ مكرر ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .

ومحكمة جنح بنها الجزئية قضت حضوريا اعتباريا في ١٠ مايو سنة ١٩٧٩ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنية ونشر الحكم لمدة شهر .

فاستأنفت النيابة العامة وتيد استئنافها برقم ٣٢٢٨ لسنة ١٩٧٩ ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ١٦ مارس سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاؤه وبإجهاج الإراء حبس المتهم ستة أشهر وتغريمه مائة جنية وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس .

نطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ مارس سنة ١٩٨٠ ، وقدمت أسباب الطعن في ٢٦ مارس سنة ١٩٨٠ موقعا عليها منه .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بحضور الجاسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريمة التوقف عن العمل بالمخبز قبل الحصول على ترخيص بذلك قد شابه قصور في التسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اقام دفاعه على أنه لم يتوقف عن العمل وأن عدم تشغيل المخبز كان لفترة عارضة لم تتجاوز ساعتين ونصف ساعة بسبب نفاذ حصة الدقيق وانصراف العمال وطلب مناقشة محرر المحضر في ذلك الا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يحتقه باوغا لغاية الأمر فيه أو يرد عليه بما يطرحه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه بين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أثار في دفاعه أن المخبز لم يتوقف عن العمل وأنه في يوم تحرير محضر الضبط أنتج خبزا وقدم شهادة من المستشفى المركزى تفيد توريده خبزا اليه وتمسك بسماع شهادة محرر المحضر . ويبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه حل واقعة بدعوى في قوله « أنها تتحصل فيما أثبتته محرر المحضر بحضور »

الأورخ ١١/١١/١٩٧٨ من إته توجه صبيحة من كان معه بالمرور على
المخابز البادية المتأكد من قيامها بعملها المعتاد وبالمرور على مخبز المتهم
وجده غير قائم بالعمل ومطلق يابه وأنه بسؤاله صاحب المخبز قرر بأنه
يستدعى العمال من منازلهم ولكن بمرورهم مرة أخرى على نفس المخبز
وجدوه مغلقا « ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن في قوله « وحيث ان
المحكمة تطئن الى ما جاء بمحضر الضبط وان الاتهام المسند الى المتهم
ثابت في حقه ثبوتا كافيا وقام الدليل عليه بما ورد بمحضر الضبط وعدم
دفع الاتهام بدفاع معقول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام « لما كان
ذلك وكان الشارع قد اوجب في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ — بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ —
ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى او المبرر بالشروع لتوقفه عن الاتجار
على الوجه المعتاد ، وعبر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير
القوة القاهرة من الاعذار او المبررات او المواقف المشروعة ، ومتى
وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم ،
واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين
عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا ما صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة
المتنع ، وكان الثابت من الحكم المظنون فيه ان الطاعن ثار في دفاعه
بمحضر الضبط ان سبب توقف العمل بالمخبز هو انصراف العمال وأنه
تائم باستدعائهم ، كما ان الثابت من دفاع الطاعن امام المحكمة
الاستثنائية انه زاول العمل بالمخبز في ذات اليوم وقدم للتدليل على ذلك
شهادة من المستشفى المركزي تعيد توريد الخبز اليه ولكن المحكمة
المظنون في حكمها لم تحقق لذلك الدفاع سواء ما أبدى منه بمحضر
الضبط او بجلسة المحاكمة بلونا لغاية الأمر فيه ، وهو دفاع جوهري
اذ تندفع به — لو صح — التهمة المسندة الى الطاعن ، فان الحكم
المظنون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة الى
حدث باقى اوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المدعون فيه واعادة القضية الى محكمة بنها الابتدائية للفصل فيها
محدد من هيئة أخرى .

حكمت المحكمة بالنقض في الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٢ ق جـ
١٩٧٧/٤/١٢ (لم ينشر بعد) .

الوقائع :

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ قسم شرق بأنه في يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم شرقى بحفظة الاسكندرية - أنتج خبزا أفرنجيا ينقص متوسط وزن الرغيف الأفرنجى فيه بمقدار ٣٣٢ جرام عن الوزن المحدد قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤ مكرر م و ٣٥ و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارات ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، ١٤٧ لسنة ١٩٦١ ، ٤٨ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤ لسنة ١٩٦٨ والمواد ١/١ ، ٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقوانين ٣٦٩ لسنة ١٩٥١ ، ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ، ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ .

ومحكمة الجنح المستعجة باب شرقى الجزئية قضت حضوريا في ١٥ يوليو سنة ١٩٧٩ عملا ب مواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وبتفريجه مائتى جنيه والمصادرة والاثهار عما هو منسوب اليه .

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بقبول بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

نطعن الأستاذ المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ يناير سنة ١٩٨٠ ، وقدمت أسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعا عليها منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

٣٦٠

من حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون ،

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريئة انتاج خبز أفرنجى يقل وزنه عن الوزن المقرر قد شابه قصور فى التسبيب ذلك بأنه اقتصرت فى بيان واقعة الدعوى على ان الخبز المضبوط خبز أفرنجى دون ان يحدد صفته وسعره ، ولم يعرض المدعى المتاعن انه من نوع الحلوى الذى لا يخضع للتائيم .

ومن حيث أنه يبين من مراجعة نصوص قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارين ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ أن الشارع حدد في المادة ٣٤ مكرر (أ) منه أنواعا أربعة لرغيف الخبز الفرنجى هي الرغيف العادى الكبير ، والصغير ، والفورمة ، والمكرونه ، وبين وزن ومواصفات وسعر كل رغيف منها ، ونص المادة ٣٤ مكرر (ب) على حظر انتاج أو بيع أو عرض الخبز الفرنجى بغير تلك الأوزان والمواصفات والأسعار الا بترخيص من وزارة التموين ، كما أوجب ألا يقل معدل انتاج الخبز الفرنجى عن ٧٥٪ من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ التى يستخدمها المخبز يوميا فى صناعته وعلى أن تستخدم الكمية الباقية ومقدارها ٢٥٪ فى صناعة الحلوى والخبز الفرنجى « السندوتشى » الصغير . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائى المزید لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت من بيان نوع ووزن وسعر أرغفة الخبز الفرنجى المضبوطة بمخبز الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتقصير ، هذا بالإضافة الى ما تعيب به من اغفاله تحقيق دفاع الطاعن — أن الخبز المضبوط من نوع الحلوى غير المحدد الوزن أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجهه الراى فى الدعوى . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة الاسكندرية الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

وحكم محكمة أمن الدولة فى الطعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٨ (لم تنشر بعد) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من
 ١- الطاعن ، فى قضية انجحة رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٧٩ بدعوى : بـ
 فى يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم اول دمياط محافظة
 البحيرة : الاول : وهو صاحب مخبز والمسئول عن ادارته انتج خبزا
 بدعوى يتقصير متوسط الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانونا . الثانى :

(الطاعن) وَهُوَ خَرَّاطٌ مُخْبِرٌ لَدَى الْمُتَهَمِ الْأَوَّلِ سَلَفَ الْكَوْزِ أَنْفَجَ خَبْرًا بِلَدِيَّةٍ يَنْقُضُ بِتَوْسِطِ وَزْنِ الرِّغِيفِ فِيهِ عَنِ الْوِزْنِ الْمَقْرَرِ قَانُونًا وَطَلَبَتْ عَقَابَتُهُمَا بِالْقَرَارِ رَقْم ٩٠ لِسَنَةِ ١٩٥٧ وَالْمَرْسُومِ بِقَانُونِ رَقْم ٩٥ لِسَنَةِ ١٩٤٥ .

وَمَحْكَمَةُ الْجَنَحِ الْمُسْتَعْجِلَةِ بِدَهْنَهَوْرٍ قَضَتْ حُضُورِيًّا فِي ١٤ مِنْ فَبْرَايِرِ سَنَةِ ١٩٨٠ أَعْمَلًا بِمَوَادِّ الْإِتْهَامِ بِحَبْسِ كُلِّ مِنَ الْمُتَهَمِينَ سَنَةً وَاجِدَةً مَعَ الشُّغْلِ وَكَفَالَةٍ مَائَةِ جَنِيهِهِ لِكُلِّ مِنْهُمَا لِإِقْفَافِ التَّنْفِيزِ وَتَغْرِيمِ كُلِّ مِنْهُمَا مَائَتِي جَنِيهِهِ وَالْمَصَادِرَةَ وَاشْهَرُ عَلَى وَاجِهَةِ الْمَحَلِّ لِمُدَّةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ .

فَاسْتَنْافَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِمَا وَقَيْدَ اسْتِثْنَائِهِمَا بِرَقْم ١٩١٣ لِسَنَةِ ١٩٨٠ .

وَمَحْكَمَةُ دَهْنَهَوْرِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ — بِهَيْئَةِ اسْتِثْنَائِيَّةٍ — قَضَتْ حُضُورِيًّا فِي ٢ مِنْ يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٨٠ بِقَبُولِ اسْتِثْنَائِهِ شَكْلًا وَفِي الْمَوْضُوعِ (١) بِالْغَاءِ الْحُكْمِ الْمُسْتَنْافِ لِلْمُتَهَمِ الْأَوَّلِ وَبِرَأْيِهِ (٢) رَفْضِ اسْتِثْنَائِهِ وَتَأْيِيدِ الْحُكْمِ اسْتَنْافَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَهَمِ الثَّانِي (الطاعن) .

فَطَعَنَ الْأَسْتَاذُ الْمُحَامِي عَنْ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ (الثَّانِي) فِي هَذَا الْحُكْمِ بِطَرِيقِ النِّقْضِ فِي ٨ مِنْ يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٨٠ وَقَدِمَتْ أَسْبَابُ الطَّعْنِ فِي ١١ مِنْ يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٨٠ مَوْتَعًا عَلَيْهَا مِنْهُ .
نَظَرَتْ الْمَحْكَمَةُ بِمُعْتَدَةٍ فِي هَيْئَةِ غُرْفَةِ مَشُورَةِ الطَّعْنِ ثُمَّ أَصْدَرَتْ التَّرَارَ الْآتِي :

المحكمة

بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْأَوْرَاقِ وَسَمَاعِ التَّقْرِيرِ الَّذِي تَلَاهَ السَّيِّدُ الْمُسْتَشَارُ الْمَقَرَّرُ وَالْمَرَامُفَعَةُ بَعْدَ الْمَدَاوِلَةِ قَانُونًا .

مِنْ حَيْثُ أَنَّ الطَّعْنَ قَدْ اسْتَوْفَى الشَّكْلَ الْمَقَرَّرَ فِي الْقَانُونِ .

وَحَيْثُ أَنَّ مَبْنَى الطَّعْنِ هُوَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَطْعُونِ إِذَا دَانَ الطَّاعِنُ بِجَرِيْمَةٍ اشْتَجَّاجٌ خَبِرٌ يَقْلُ بِتَوْسِطِ وَزْنِ الرِّغِيفِ فِيهِ عَنِ الْمَقَرَّرِ قَانُونًا فَتَدَّ أَخْذَهُ فِي تَطْبِيقِ الْقَانُونِ وَرَأَى عَلَيْهِ الْقَصُورَ — ذَلِكَ بِأَنَّهُ دَانَ الطَّاعِنُ رَغْبًا أَنْ يَحْضُرَ الضَّيِّقُ أَجْرَى عَمَلِيَّةِ (الْجَشْنَى) عَلَى أَرْغِفَةٍ أَنْتَجَتْ أَنْشَاءً فَرَّاجِدَةً بِالْخَبْرِ مَخَالِفًا بِذَلِكَ نَحْوِ الْمُسَادَةِ ٢٧ مِنْ قَرَارِ وَزِيرِ التَّمْوِينِ رَقْم ٩٠ لِسَنَةِ ١٩٥٧ وَرَغْمَ أَنَّ الطَّاعِنَ ضَمَّنَ مَذْكُورَتَهُ الْمَقْدَمَةَ لِلْمَحْكَمَةِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ هَذَا الدِّخَاجَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَطْعُونِ فِيهِ أَغْفَلَ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ مَكْتَفِيًا بِإِغْتِنَاقِ أَسْبَابِ الْحُكْمِ الْإِبْتِدَائِيِّ مِمَّا يَعْيِبُ الْحُكْمَ وَيُوجِبُ نَقْضَهُ .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظعون فيه في خصوص ما قضي به بالنسبة للطاعن — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كائنة العناصر القانونية لجريمة انتاج خبز دون الوزن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رقبه عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هي من قبيل الإرشاد والتوجيه لموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة لبقه عليهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المدروحة أمامه في الدعوى دون أن يفتيد بشئ معين . ومن ثم فإن ما ينشأ عن من قاده خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان في سكوت المحكمة الاستئنائية من الإشارة إلى دفاع الطاعن الذي ضمنه مذكرته المقدمة لها وقضاياها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر في هذا الدفاع ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جمل موضوع في سلطة المحكمة في تقدير الدليل فيما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يفتضح عن أنه غير مقبول .

وحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٥٤٧٠ لسنة ٥٢ في جالسة ١٩٨٢/٣/١٥ (لم ينشر بعد) .

النيابة العامة

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجثة رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ مسدعجل ص ١٥٠ بأنه في يوم ٢٥ من بوفية سنة ١٩٧٩ بدائرة ورز سدا محافظلة السيوط : وهو صاحب مخبز بلدى أوقف الانتاج والعمل في المخز في المواعيد الرسمية : وطابت عقابه بالمواد ٣ مكرر ، ٥٦ . ٥٧ . ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة جنح مسدعجل مسدعا قضت حضورياً في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ببراءة المتهم من التهمة الموجهة له في الدعوى .

فاستأنف المتهم عليه رقبه استئنافه برقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة أنشأتها الابتدائية - هيئة استئنائية - قضت حضوراً في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بدريق النقض في ٩ من مارس سنة ١٩٨٠ وقدمت أسباب الطعن في ١٧ من مارس سنة ١٩٨٠ موقعا عليها من الأستاذ المحامي . نظرت المحكمة منقذة في هيئة غرفة مشورة الطعن ثم أصدرت القرار الآتي :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وبسراع انتقير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .
من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون إذ دان الطاعن بجريمة وقف الإنتاج بمخبره في المواعيد الرسمية بدون ترخيص ، فقد شأنه الخطأ في تطبيق القانون واعتراه البطلان - ذلك أن الخبر كان منوفاً بالمخبر ولم يكن هناك مشتريين بها تنقضي معه حكمة التشريع من وجوب الاستمرار في الإنتاج كما خلت الأوراق من تقرير تلخيص أحد أعضاء الدائرة التي تنظر الدعوى ، فضلاً عن أن الحكم دان الطاعن بالرغم من صدور تعليمات النيابة العامة بتأجيل نظر القضايا المماثلة إلى أجل غير مسمى وإرجاء تنفيذ الأحكام الصادرة في شأنها بما يبطل إجراءات المحاكمة وبالتالي الحكم فيها . وذلك بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه لما كانت المادة الثالثة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين تنص على أنه يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يحدد بتعيينها قرار من وزير التكوين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التكوين ويمكن هذا الترخيص لكل شخص لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أي لأي عذر جدي يقبله وزير التكوين ، ويفضل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً . وإذا

لم يصدر الوزير قرارا مسيبا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك
نرخيصا وكان وزير التموين بعد أن اصدر القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢
بتحديد بعض السلع التموينية التي يسرى عليها حكم المادة ٣ مكررا
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سألقة الفكر اضاف الخبز الى
هذه السلع بموجب القرار ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ . لما كان ذلك ، وكان
الطاعن لا يبارى في اسباب طعنه بأنه توقف عن انتاج الخبز في مخبزه ،
ولم يذهب في طعنه الى انه قد حصل على ترخيص بوقف الانتاج او انه
تقدم بطلب الترخيص وانقضت المدة المقررة دون صدور قرار مسبب
برفض طلبه ، فان ما يثيره تبريرا لتوقفه عن الانتاج يكون في غير محله .
لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة — انها
اشتبهت على تقرير التلخيص — خلافا لما يدعيه الطاعن — فان
ما يثيره في هذا الشأن يكون على غير اساس لما كان ذلك ، وكان من
المقرر انه لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون ، فان الطعن
برمته يكون على غير اساس بما يفصح عن عدم قبوله .

هذه الاسباب

قررت الغرفة عدم قبول الطعن .

الحكم في الطعن رقم ٥٦١٦ لسنة ١٩٥١ جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧ لم
ينشر بعد .

التسوية بين المسؤولية الافتراضية لاصحاب المخازن والمسؤولية عن
ادارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارن الفعل انتهى عنه . اساسها والحكمة
منها ؟

اعتراف الطاعنة بادارتها للمخبز لسبب مرض زوجها مساهمتها بناء
على هذا الاعتراف ، لا عيب .

الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعنة وآخر بانهما انتجا خبزا شاميا يقل
متوسط وزن الرغيف عن وزنه المقرر قانونا ، وطلبت عقابهما بالواد ٥٦ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ٣١ ، ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة
١٩٥٧ المعدل . ومحكمة جنح اجا قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحسب
كل من المتهمين ستة اشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ

وبتقديم كل منهما مائة جنيه * فيعارض المدعى عليهما وتضي ل معارضةتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع يرفضها بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفا ومحكمة المصوّرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضروريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانية (الطاعة) وبتعديله بالنسبة للمتهم الآخر وتخريمه مائة جنيه .

فطن الاستاذ المحامي عن الاستاذ . . . المحامي عن المحكوم عليها (الطاعة) في هذا الحكم بطريق النقض الخ . .

الحكمة

وحيث أن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذا دأبها بجريمة انتاج خبز أقل من الوزن المقرر قد شابه التناقض والتقصير في التسبب ذلك أنه أقام قضاءه على أن اتهم الثاني هو المدير المسئول عن إدارة المخبز ووزن الخبز مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة ادمية في قوله : « أن مفتش تموين المديرية قام بانتفتيش على مخبز المقدم الثاني فوجد الطاعة تدبره وتبيع الخبز الناتج من المخبز لعمود المسئولين وأرسلها قررت أنها زرجة صاحب الخبز وبداخله المخبز وجه عدة طرايل خشبية مرصوفة فوق بعضها البعض وبسوانها عن قام بعمود الوزن والتفتيش قررت أن زرجها صاحب المخبز هو وزن الخبز وخرج منذ فترة وهي المسئولة عن إدارة المخبز . . . » وانتهى الحكم إلى أن صاحب المخبز مسئول مع مديره عن كل ما يقع من مخالفات ولما كان الثابت من مجاز الضبط أن الخبز المضبوط بمخبز الثاني يقل عن الوزن المقرر وفرض الطاعة أنها تقوم بإدارة المحل في فترة غياب زوجها ومن ثم تكون هي والمتهم الآخر مسئولين عما يحدث في المخبز من مخالفات إذا كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد وإذا نص المرسوم بنانون ٦٥ سنة ٤٥ الخاص بشئون التمرين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون مسئول المحل مديرا ينص العقد أو قائما بإدارته بالفعل كما أن القرار ٦٠ سنة ٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ٦٥ يعاقب على انتاج الخبز ناقص الوزن من أي شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب

المعاقب ذلك بان قيام المسؤولية ثم هذه العقوبة إنما تستند في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات وإلى النصوص الخاصة في القرار وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخابز والمسؤولين عن إدارته وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهي عنه حتى لا يخلو الأخير من تبعه فعلة اعتمادا على مساعلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراد افتراضا مما قد يفتح بابا للذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أراد الشارع ومما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة قد اعترفت في محضر الشرطة بإدارتها للمخبز ولم يكن زوجها متواجدا بسبب مرضه ومن ثم تكون مسئوليتها عن إدارة المخبز قائمة ويكون ما ذهب إلى في معناها قد اقيم على غير سند من القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الحكم في الطعن رقم ٤٦٣٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ لم ينشر بعد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما : وهما صاحبا مخبز لانتاج الخبز توقفا عن الانتاج دون اذن خاص من الجهة المختصة وطلبت معقبتهما بالواد ١/٣ مكرر و ١/٥٦ ، ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدل ، والمادة ١٥ من القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد السلع التي يحظر التوقف في صنعها على الوجه المعتاد . ومحكمة جنح اولاد طوق قضت غيابيا للاول وحضوريا للثاني (الطاعن) عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لابقاف التنفيذ ، فاستأنف (اتهم الثاني) الطاعن ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم للاستئناف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التوقف عن انتاج خبز بلدى بدون ترخيص قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه تصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك أن دفاع الطاعن

قام على أن توقفه عن افتاج الخبز كان بسبب حدوث مشاجرة قتل فيها ابن عمه فانشغل بمتابعة التحقيق ودفن الجثة والعزاء ، الا ان المحكمة لم تحقق العذر واطرحته بغير مبرر سائخ مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعن فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن « . . . » وآخرين توجبوا الى مخبزي الطاعن والمقيم الآخر لشراء خبز فوجدوهما مغنيين - ووردت منكر من الوحدة المحلية بمركز اولاد طوق سرق تضمنت الادارة التموينية الخطرت الوحدة في ذات اليوم بان المخبزين مغنيين لا تمام التيمم الآخر « . . . » في حادث قتل ، ووارد دفاع الطاعن على النحو الثابت بوجه طعنه ثم برر قضاءه بالادانة بقوله « وحيث أنه لا كان ما تقدم فان التهمة ثابتة قبل التهمين وذلك أقوال « . . . » « . . . » « . . . » التي تضمنت توقفهما عن افتاج الخبز في مخبزيهما ولم يجحد التهمان الاتهام وان دفاعهما بما حدث بينهما من مشاجرة وهو دفع غير مقبول ومن ثم فان المحكمة تقضى بمعاقبة المتهمين طبقا لأواد الاتهام « لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد اضيفت الى المرسوم المذكور بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٨/٩/١٩٥١ وجرى نصها كالاتي « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التموين بقرار منه ، قاصدا بذلك عرقلة التموين » ثم استبدل هذا النص بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٢ فاصبح على الوجه الاتي « يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص ثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لاي عذر آخر يقبله وزير التموين ، ويفصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في حالة الرفض مسببا ، فاذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال اسدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا ، وكان الواضح من المناقشة بين النصبين ومن الأعمال التشريعية والذكرات تفسيرية المصاحبة لهما ان الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على وجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ايما كانت طبيعة الترخيص الذي ، وذلك توغرا للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية والمخاضية الضرورية .

المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وان الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وانما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وانه كان يستلزم في الامتناع كيما يكون صاحبه مستاهلا للعقاب ان يكون مقصودا به عرقلة التموين ، ثم وجد ان عذا المقصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو امر غضلا عن صعوبته لم تنسند به ذرائع من اراد مخالفة القانون من لتجار فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر أو البرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة ، لان القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد ، لا الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ولان الشارع يمرر عن افساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو البررات أو المواقف الشروعة ، ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم ، واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها تبوله واذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها للنظر فيه وتحقيقه حتى اذا وضح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له البرر الذي يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بانشفاله في حادث مقتل ابن عمه وما صاحبه وأحاط به من ملايسات وأجرائات ولكن المحكمة لم تفتن الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه ولم ترد عليه ، وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه ، اذ هو دفاع جومرى تندفع التهمة المسندة اليه ، أما وانها لم تفعل فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

والحكم في الطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ لم ينشر بعد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز - اطمية محافظة الفيوم - بصفته الخراط والمدير المسئول أنتج خبزا بلديا يقل عن الوزن المقرر قانونا . وطأبت عقابه بالمادتين ٢٤ ، ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح طامية قضت عملا بمواد الاتهام والمادة

١/٣٠٠١ من قانون الإجراءات الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر من الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات لتوقف التنفيذ وشهر ملبص للحكم مدة مساوية للحبس .

فاستأنف . ومحكمة الفيوم الابتدائية ببيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / . . . المحامي في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجريمة انتاج خبز بلدي يقل عن الوزن المقرر قانونا ، فقد أخل بحقه في الدفاع وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يعن بتحقيق دفاعه بأن المسئول عن انتاج الخبز شخص آخر سواء هو خراط المخبز ، كما فاتته احتساب نسبة التسامح في الوزن المقرر بسبب الجفاف الطبيعي في الخبز - وفي ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون وفيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة انتاج خبز بلدي يقل عن الوزن المقرر قانونا ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة بما ضمنه محرر المحضر في محضره من إجراءات وزن الخبز ساخنا وتكشف نقصا يبلغ ٧٦ جراما في كل رغيف وما قرره الخراط أمام محرر المحضر من أن المتهم هو مدير المخبز المسئول وما أدلى به المتهم في محضر تحقيق النيابة من أنه خراط المخبز ومديره المسئول معا ولما كان ذلك ، وكان مفاد نصوص المواد ٢٤/٢٦/٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على انتاج أو بيع الخبز ناقض الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أي شخص يقع منه ذلك ، سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، وكان الطاعن لا يفار في أن ما حصله الحكم من أنه مدير المخبز له أصله الثابت بالأوراق فإن التفتات الحكم عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة أن مرتكبها هو شخص آخر لا يعيبه ، لما هو مقرر من أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي نوردتها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي الى صحة ما رتبته .

لما كان ذلك وكانت جريمة انتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد انتاجه مهما ضل مقدار النقص فيه وكانت المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تجيز التسامح في أية نسبة في وزن الخبز الساخن وكان استفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن الخبز المضبوط قد تم وهو ساخن فان النص عليه بالخطأ في تطبيق القانون ائثال نسبة "تسامح في الوزن لا يكون صائبا" . لما كان ما تقدم ، فان المعلن يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي انه بعد أن أورد وصف التهمة الذي اصفته النيابة على الواقعة ومواد العقيد التي طالبت معاقبة "ضامن بها اقتصر على قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيًا وذلك لما جاء بالمحضر الذي حرره السيد مفتش الاغذية والذي تضمن اسناد هذه التهمة اليه » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح معه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة والا كان قاصرا واذا كان الحكم المطعون فيه فيما أخذ به من أسباب بالحكم الابتدائي وما أضافه اليها في صدد تعديل العقوبة المقضى بها لم يبين واقعة الدعوى على وجه يكشف عن استكمال العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بها جاء في هذا المحضر على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيبا بالتصور .

(نقض ١٣/١١/١٩٨٤ - الطعن ٣٩٦٦ لسنة ٥٤ ق لم ينشر بعد)

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان الواقعة والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « وحيث أنه تخصص الواقعة فيما أثبتته محرر المحضر من أنه توجه الى الخبز المبين بالأوراق وأنه يقوم بانتاج الفواشف » وبسبب ذلك عن عدم انتاج الخبز الافرنجي في المواعيد المقررة أنكر التهمة . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم فيما تضمن محضر ضبط الواقعة وحضر المتهم بالجلسة ولم يبين ما قد يكون لديه من دفع أو دفاع ومن ثم يتعين معاقبته بـ طبقا مواد التهمة وعملا بنص المادة ٢٠٤/٣ ج . لما كان

ذلك وكان يستلزم بالحكم الصائرا بالادائية الى حين وللمتعة الدعوى والادائية التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى في ذلك أن يشير الحكم الى الادلة التي اعتمد عليها دون أن يفكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم . وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والادلة المستخلصة منها على الاحالة الى محضر الضبط مكتفيا في ذلك بإثبات أن محرر المحضر وجد المخبز يقوم بانتاج النواشف - دون ايضاح ماهية هذه (النواشف) وهل هي من الخبز الافرنجى أو غيره - وما إذا كان المخبز متوقفا كلية عن انتاج هذا الخبز بما في ذلك مراحل تهيئته وميقات هذا التوقف . . الخ ، فإنه يكون معيبا بالقصور - الذي يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن مما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٧ - الطعن ٢٦٤٠ لسنة ٥٤ ق) لم ينشر

بعد .

وحيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه اقتصر فيما أقام عليه قضاءه على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستمد مما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما أسند اليه في وصفه الاتهام ومن عظم حضوره لدفع التهمة بأى دفاع ومن ثم يتعين عقابه » ، وإذا كان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند إليها ومؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يستوجب نقضه والاحالة بغیر حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٤/١٢/١١ - الطعن ٢٢٣٥ لسنة ٥٤ ق) لم ينشر بعد

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « حيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم - الطاعن - ثبتا كافيا أخذا بما أثبتته محرر المحضر الامر الذي يتعين معه عقابه طبقا لمواد الاتهام » ، أما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه

أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيانات تحقق به إركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها والا كان قاصرا فان الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما أثبتته محرر المحضر ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمتين للسندتين للطاعن بعناصرهما القانونية كافة فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب الذي له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ في القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويمجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(نقض ١٩٨٤/١٢/٣ - الطعن ٢٢٢٠ لسنة ٥٤ ق) لم ينشر بعد

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده تاسيسا على أن عدد الارغفة التي وزنت يقل عن العدد الذي نص عليه القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المبدل بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٠ وهو ٧٥ رغيفا في حين أن العدد الذي قام محرر المحضر بوزنه هو ٧٠ رغيفا فقط لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر بمقاب عليها كيفما كان عدد الارغفة التي وجدت ناقصة الرزق ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير القميين من ضرورة وزن عدد معين من الارغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الأوامر إذ لم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له النوايا بهم الرافعة راثبات المخالفات ليعتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في تكوين عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغیر أن يقتيد بدليل معين - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة لان هذا الخطأ قد حجب الحكمة من تناول موضوع الدعوى تناولا صحيحا .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٠ - الطعن ٣١٤٨ لسنة ٥٤ ق) لم ينشر بعد

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم به عليه ، وبيان جرمه ، اقتضاه قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ،

وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص للقانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ولا يعصمه من هذا البطلان أن يكون قد أثبت بمجزءه ، بما يتعين معه الحكم وفقا لمواد الاتهام ، ما دام أنه لم يفصح عن تلك المواد التي أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب ، كما أنه لا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ذيباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ما دام أنه لم يفصح عن أخسذه بها ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٦/٤/١٩٨٥ - الطعن ٩٥٦ لسنة ٥٥ ق.) لم ينشر بعد .

قرار رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٨٦

صادر بتاريخ ٨٦/٩/٩

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن

صناعة الخبز بكافة اصنافه

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبري وتحديد الارباح .

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ في شأن استخراج الحقيق من
جميع انواع القمح .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قصر

المادة الاولى : يستبدل بنص المادتين ٤ ، ٥ من القرار رقم ٥١٦
لسنة ١٩٨٤ المشار اليه النص التالي :

مادة ٤ - يجب أن يكون الخبز المنتج طبيعى المذاق والرائحة ومطابقا
للمواصفات التى تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية ولا يجوز أن
تزيد رطوبة الخبز الساخن عن ٣٩٪ والخبز البارد عن ٣٨٪ عدا محافظات
الاسكندرية - البحيرة - بور سعيد - بىدرى المنصورة وطلخا بمحافظة
الدقهلية - مدينة رأس البر ومصيف جمصة بمحافظة دمياط - مدينة التنطرة

شرق بمحافظة الاسماعيلية فلا تزيد نسبة الرطوبة لحبب الساخن عن ٣٧٪ والخبز البارد عن ٣٦٪ .

ويقصد بالخبز النهوى تهوية تامة مدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٥ - فى المخابز المرخص لها فى انتاج الرغيف الساخن من الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٧٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) .

ولا يقل قطرة عن ١٧ سم فيما عدا محافظات الاسكندرية - البحيرة - بور سعيد - بندري المنصورة وطاखा بمحافظة الدقهلية - مدينة رأس النبر مصيف جعسة بمحافظة دمياط - مدينة القنطرة شرق بمحافظة الاسماعيلية ويكون انتاج الرغيف فيها يوزن ١٣٠ جراما (مائة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وفى المخابز الآلية والنصف آلية المرخص لها فى انتاج الرغيف البلدى من دقيق القمح استخراج ٨٧٪ فيكون وزن الرغيف ١٣٠ جراما (مائة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وفى المخابز المرخص لها انتاج الرغيف من الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما (مائة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢١ سم . فيما عدا المحافظات والمدن اشار اليها فى الفقرة السابقة فيكون وزن الرغيف الساخن بها ١٥٥ جراما (مائة وخمسة وخمسون جراما) ولا يقل عن ٢١ سم .

وفى المخابز الآلية والنصف آلية المرخص لها فى انتاج رغيف الخبز البلدى المصنع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما)

ولا يقل قطره عن ١٩ سم ولا تزيد رطوبته عن ٣٣٪

المادة الثانية : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩٨٦/٩/٩

وزير التعمين والتجارة الداخلية

د محمد ناجى شتة .

الفصل الثالث

الجرائم الخاصة بالمطاحن

النصوص القانونية

قرار وزير التموين رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٦ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الرقابة على المطاحن

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم للرقابة على
المطاحن والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

مقرر

مادة ١ - يستبدل نص المادة ٤ من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧ بالنص
الآتي :

« على أصحاب المطاحن والمستولين عن ادارتها المرخص لها في انتاج
دقيق القمح سواء العاوى او الفاخر ٧٢٪ وأصحاب مستودعات بيع هذا
الدقيق بالجملة والمستولين عن ادارتها أن يقوموا بتحديد رصيد احتياطي
من هذا الدقيق يحتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بصفة دورية »

ويكون هذا الدقيق معادلا لكفية من الدقيق تحسب على أساس
المتوسط اليومي للتوزيع وفقا لاحكام المادتين ٥ ، ٦ من هذا القرار ،
مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٦ من القرار ٨٩
لسنة ١٩٥٧ بالنص الآتي :

— يجب أن تكون كمية الرصيد الاحتياطي من دقيق القمح المنتج سواء للصادي أو الفاخر ٧٢٪ على الوجه التالي :

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية (١)

٦ — قرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤

في شأن استخراج دقيق من القمح
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن
والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج دقيق وصناعاته
الخبز والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ في شأن تشكيل لجنة لبحث
المخالفات المنسوبة لمطاحن القطاع العام والخاص والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن احكام استخراج الدقيق ،

وعلى القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤ بتقرير حصص من الدقيق والسكر
والزيت بالسعر السياحي لمصانع الحلوى من عجين السياحية المستجدة .

وعلى القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٤ بتحويل حصص لمصانع الحلوى
من عجين الغير سياحية على حصص الدقيق والسكر والزيت بالسعر
السياحي ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر

الفصل الأول

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧٥٪

مادة ١ — على اصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص لهم
في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨١٥٪ أن ينتجوا هذا الدقيق
وفقا للمواصفات التالية :

(١) نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ٨٥ في ٩/٤/١٩٨٦

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .
(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن النسب
المبينة في الجدول رقم (١) المرافق .

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على الوزن الجاف عن ٢٪ .
(د) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على الوزن الجاف عن ١٪ .
(هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم (٣٦) .
(و) أن يكون خاليا من الرتتين الناعمة والخشنة .
(ز) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها
من المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .
ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها الاحتفاظ بنموذج
للمنخل رقم (٣١) وأجراء اختبار كميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع
على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل وردية .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة
الداخلية المختصة يثبت فيه إجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .
مادة ٢ - يجب أن تكون الردة الخشنة مطابقة للمواصفات التالية :
(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .
(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على الوزن الجاف عن ٦٪ .
(ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على الوزن الجاف عن
١١,٥٪ .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على الوزن الجاف عن ٥,٥٪ .

الفصل الثاني

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪

مادة ٣ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص
لهم في إنتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق
وفقا للمواصفات التالية :

(أ) أن يكون خاليا من السن الأحمر والرتتين الناعمة والخشنة .
(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .
(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن النسب
المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق .

- (د) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة عن ٠.٤٪
- (هـ) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على المادة الجافة عن ٠.١٪
- (و) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٥٠) بالنسبة لمطاحن السلندرات وعلى المنخل رقم (٤٠) بالنسبة لمطاحن الحجارة
- (ز) أن يكون الدقيق نظيفاً وخالياً من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة

ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها الاحتفاظ بـ نموذج منخل رقم (٥٠) بالنسبة لمطاحن السلندرات والمنخل رقم (٤٠) بالنسبة لمطاحن الحجارة وأجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل أو ذلك حسب الأحوال ثلاث مرات على الأقل في كل ورديّة

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التمرين والتجارة الداخلية يثبت فيه إجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولاً بأول

مادة ٤ - يجب أن يكون خليط الزوائد (السن الأحمر والردتين اللّاعمة والخسنة) الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ مطابقاً للمواصفات التالية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن ٦٪
- (ب) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة عن ٠.١٥٪
- (جـ) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على المادة الجافة عن ٠.٥٪

الفصل الثالث

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٠٪

مادة ٥ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في إنتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٠٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقاً للمواصفات التالية :

- (أ) أن يكون خالياً من السن الأبيض والأحمر والردتين اللّاعمة والخسنة

- (ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪
- (جـ) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن النسبة المبينة في الجدول رقم (٣) المرافق
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة عن ٠.٣٪

- (م) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على المادة الجافة عن ١٪ .
- (و) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٥٠) بالنسبة لمطاحن الحجارة وعلى المنخل رقم (٦٠) بالنسبة لمطاحن السلندرات .
- (ز) أن يكون الدقيق نظيفاً وخالياً من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم (٥٠) بالنسبة لمطاحن الحجارة ، والمنخل رقم (٦٠) بالنسبة لمطاحن السلندرات واجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل أو ذلك حسب الأحوال ثلاث مرات على الأقل في كل ورديّة .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

مادة ٦ - يجب أن يكون خليط الزوائد (السن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والخشنة) الناتجة من القمح بعد استخراج ٨٠٪ مطابقاً للمواصفات التالية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن ٦٪ .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة عن ١٠٪ .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على المادة الجافة عن ٥٪ .

الفصل الرابع

دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪

مادة ٧ - يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها انتاج دقيق القمح الفاخر رقم (١) استخراج ٧٢٪ لأى غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٨ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص لهم في انتاج دقيق القمح الفاخر رقم (١) استخراج ٧٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقاً للمواصفات التالية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن النسب المبينة في الجدول رقم (٤) المرفق .

- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على الباقى الجافة من ٢.٠٪ .
 (د) أن يكون الدقيق نظيفا خاليا من المواد الغريبة ، وأن يكون طبيعى اللون والرائحة .

مادة ٩ - يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها المشار اليهم فى المادة السابقة استخراج الدقيق رقم (٢) المتخلف عن الدقيق الفاخر رقم (١) بنسبة لا تجاوز ٨٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات التالية :

(١) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والخشنة .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤٪ .

(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على الوزن الجاف عن ١.٩٪ .

مادة ١٠ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على أصحاب المصانع والمحال العامة ومحال بيع الدقيق الفاخر والمخابز الفرنجية والشامية التى تستخدم الدقيق الفاخر فى صناعتها وكذا المسئولين عن ادارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يجوزوا بأى صفة كائنة دقيقا غير دقيق القمح الفاخر ٧٢٪ الذى صرف لهم .

الفصل الخامس

احكام عامة

مادة ١١ - على أصحاب المخابز والمصانع التى تستخدم الدقيق فى صناعتها ومحال بيع الدقيق الترخّص لها فى استخدام دقيق القمح المحلى بأنواعه والمستورد والمسئولين عن ادارتها أن يعدوا سجلا مطابقا للنموذج (ج) المرافق يثبتون فيه البيانات الموضحة بهذا النموذج يوميا .

مادة ١٢ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والزلط والرمل والطين .

أما المواد الغير ضارة بالصحة كالقصفة والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها عن ٢٪ ويحظر اضافة الزوائد الى الحبوب الجارى طحنها بالقواديس .

مادة ١٣ - يحظر على أصحاب المطاحن التموينية والمسئولين عن ادارتها الطحن بسبب الاعمال بغير ترخيص يصدر من وزارة التموين والتجارة الداخلية وفقا للشروط والأوضاع التى تقررها .

مادة ١٤ - يحظرُ بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة على أصحاب مخازن ومحال بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقتا غير الدقيق المرخص لهم في استخدامه .

مادة ١٥ - يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة للبرغيف نخيفة وخالية من المواد الغريبة ومطابقة للمواصفات التالية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٤ ٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على الوزن الجاف عن ٤ر٢ ٪ .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على الوزن الجاف عن ٨ر٦ ٪ .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على الوزن الجاف عن ٥ر٠ ٪ .
- (هـ) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٢٥) .

ويجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم (٢٥) وإجراء اختبار كميات الردة المعدة للبرغيف على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل وردية .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة يثبت فيه إجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

مادة ١٦ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تسليم المخازن البلدية ومحال بيع الدقيق الردة الناعمة اللازمة للبرغف بمعدل ٢ر٥ كجم لكل جوال زنة ١٠٠ كجم دقيق قائم ويحظر عليهم صرف أية كمية من الردة الخشنة لتلك الجهات .

وعلى محال بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة الناعمة اللازمة للبرغف بذات المعدل المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ١٧ - على أصحاب المخازن البلدية والمسئولين عن إدارتها رغف المعجن (تقريصه) على الردة الناعمة المبينة مواصفاتها في المادة (١٥) .

مادة ١٨ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تعبئة الدقيق الصافي والردة المعدة للبرغف في أجولة زنة ١٠٠ كيلو جرام صافي ومختومة بإختام واضحة بالبويرة في مكان ظاهر .

وعليهم وضع بطاقة إنتاج على عبوات الدقيق وردة الخبز تبين اسم المطحن المنتج وعنوانه ونوعية المنتج (دقيق أو ردة) ونسبة الاستخراج والوزن بالكيلو جرام وتاريخ الانتاج ورقم الوردية .

ويحظر استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها أكثر من رقتين بالنسبة للجوال الكبير بشرط ألا يزيد وزن الجوال ذى الرقعتين عن ١٢٥٠ جراماً .

ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين والتفتيش على صحة أوزان أجولة الدقيق بحيث يكون وزن كل عشرة والتجارة الداخلية وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها أجولة مطابقا للوزن المقرر على أساس أن تغطى الزيادة فى بعض تلك الاجولة المعجز فى الاجولة الاخرى على ألا تتجاوز نسبة العجز المسموح بها فى أى جوال منها على حدة مائة جرام .

مادة ١٩ - يجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها قبول الجوالات الفارغة التى صرفت من مطاحنهم اذا ردعا أصحاب المخازن وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرقع أو بها رقتان فقط بالشروط المبين فى المادة السابقة بالنسبة للجوال الكبير على أن يرد مبلغ ٥٠ مليما (خمسون مليما) عن الجوال الكبير و ٣٥ مليما (خمسة وثلاثون مليما) عن الجوال الصغير عند اعادته .

وعلى أصحاب المخازن وتجار الدقيق رد تلك الجوالات الفارغة بالشروط السابقة اذا طلبها أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها .

مادة ٢٠ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها أن يعدوا سجلين مطابقين للنموذجين (ا ، ب) المرفقين لاثبات انبيانات الموضحة بهذين النموذجين يوميا .

وعليهم قبل استخدام هذين السجلين تقديم كل منهما الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بختم صفحاته وترقيمها ولا يجوز اجراء كشط أو محو لما يدون من بيانات فيهما وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الاحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماد التعديل من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

مادة ٢١ - يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخازن نقل الدقيق بين المحافظات أو تشروع فيه دون ترخيص فى ذلك من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

مادة ٢٢ - تؤخذ عينة من القمح المستخدم فى الطحن قبل الغسيل وعينة أخرى من المزابل المغذى للقوايس بالنسبة للمطاحن الجارية ومن

للقمع للنازل على السلندرات (العشة الاولى) بمطاحن السلندرات في ذات الوقت مع عينات الدقيق والردة الناتجة عنه وذلك لتحليلها وتقدير الوزن النوعي ونسبة الرماد بالقمع ووزنه النوعي .

مادة ٢٣ - تكون العينة التي أخذت على الوجه المبين في المادة السابقة سواء كانت قمحا أو دقيقا أو ردة ممثلة للرصيد الموجود بالمطحن وتوزع بعد تجنيسها على ثلاث برطمانات زجاجية تغلق بعد ذلك بأحكام وتختتم بالشمع الأحمر ويُرسل نموذج منها الى ادارة العينات بالوزارة التي تقوى بنورها ارسالها الى العمل المركزي للوزارة أو فروعه المختصة بعد اعطائها رقما سرىا ويحتفظ بالنموذج الثانى فى المطحن الذى أخذت منه والثالث بالجهة التى أخذت العينة وللمطحن الذى أخذت منه العينة أن يطلب إعادة تحليل النموذج الثانى بالعمل المركزي بعد اعطائه رقما سرىا مختلفا وفى هذه الحالة لا يعتد بنتيجة التحليل الاولى اذا اظهر تحليل النموذج الثانى مطابقته للمواصفات .

مادة ٢٤ - تتبع فى شأن المحاضر التى تحرر للمطاحن عن مخالفات هذا القرار الاجراءات المنصوص عليها فى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

مادة ٢٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٧ فقرة ثانية ، ١٥ بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

ويعاقب كل من يخالف الاحكام الاخرى بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٢٦ - تلغى المواد من ١ الى ١٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، والقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

كما يلغى كل حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٢٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٩/٢٣ ،

وزير التموين والتجارة الداخلية

د . د . محمد ناجى شنتة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٦ (تابع) فى ١٩٨٤/٩/٢٢

الجدول رقم (١)

جدول نسب الرماد المسموح به في الدقيق استخراج ٨٧.٥%

نسبة الرماد بالتقمح المعد للطحن على حساب المادة							
الوزن النوعي للتقمح كيلو جرام / هكتوليترا							
٨٤	٨٢	٨٠	٧٨	٧٦	٧٤	٧٢	الجافة
٠.٩٠	٠.٩٤	٠.٩٨	١.٠٤	١.١٠	١.١٣	١.١٦	١.٦
٠.٩٢	٠.٩٦	١.٠١	١.٠٦	١.١٦	١.١٨	١.٢٣	١.٧
٠.٩٤	٠.٩٨	١.٠٤	١.١٠	١.١٨	١.٢٣	١.٢٩	١.٨
٠.٩٩	١.٠٥	١.١١	١.١٥	١.٢٣	١.٢٩	١.٣٥	١.٩
١.١٩	١.١٢	١.١٩	١.٢١	١.١٩	١.٣٦	١.٤٢	٢.٠

ملحوظة : الخطأ التجريبي المسموح به ٥ % .

الجدول رقم (٢)

نسب الرماد المسموح به في الدقيق استخراج ٨٢%

نسبة الرماد بالتقمح المعد للطحن على حساب المادة							
الوزن النوعي للتقمح كيلو جرام / هكتوليترا							
٨٤	٨٢	٨٠	٧٨	٧٦	٧٤	٧٢	الجافة
٠.٧٩	٠.٨٣	٠.٨٧	٠.٩٣	١.٠٠	١.٠٢	١.٠٥	١.٦
٠.٨٣	٠.٨٦	٠.٩٠	٠.٩٥	١.٠٦	١.٠٨	١.١٣	١.٧
٠.٨٥	٠.٨٩	٠.٩٣	١.٠٠	١.٠٨	١.١٣	١.١٩	١.٨
٠.٩٠	٠.٩٦	١.٠٠	١.٠٥	١.١٣	١.١٩	١.٢٥	١.٩
٠.٩٦	١.٠٣	١.٠٨	١.١٧	١.١٩	١.٢٦	١.٣٢	٢.٠

ملحوظة : الخطأ التجريبي المسموح به ٥ % .

الجدول رقم (٣)

نسبة الرماد المسموح به في الدقيق استخراج ٨٠٪ (حجارة)

نسبة الرماد بالتقمح المعد للطحن على حساب المادة							
الوزن النوعي للتقمح كيلو جرام / هكتوليترا							
للجافة	٧٢	٧٤	٧٦	٧٨	٨٠	٨٢	٨٤
١٦	١٠٠	٩٧	٩٢	٨٥	٨٠	٧٦	٧٣
١٧	١٠٧	١٠٢	٩٩	٩٢	٨٨	٨٤	٨٠
١٨	١١٠	١٠٦	١٠١	٩٨	٩١	٨٧	٨٤
١٩	١١٨	١١٤	١٠٨	١٠٢	٩٧	٩٣	٨٩
٢٠	١٢٧	١٢١	١١٤	١١٠	١٠٥	١٠١	٩٧

ملحوظة : الخطأ التجريبي المسموح به ٥٪

(تابع) الجدول رقم (٣)

نسبة الرماد المسموح به في الدقيق استخراج ٨٠٪

(سلفدرات)

نسبة الرماد بالتقمح المعد للطحن على حساب المادة							
الوزن النوعي للتقمح كيلو جرام / هكتوليترا							
للجافة	٧٢	٧٤	٧٦	٧٨	٨٠	٨٢	٨٤
١٦	٩٠	٨٧	٨٢	٧٥	٧٠	٦٦	٦٣
١٧	٩٨	٩٢	٨٩	٨٢	٧٨	٧٤	٧٠
١٨	١٠٢	٩٦	٩١	٨٨	٨١	٧٧	٧٤
١٩	١١٠	١٠٤	٩٨	٩٢	٨٧	٨٣	١٩
٢٠	١١٧	١١١	١٠٤	١٠٠	٩٥	٩١	٨٧

ملحوظة : الخطأ التجريبي المسموح به ٥٪

الجدول رقم (٤)

نسب الرماد المسفوح به في الحقيق استخراج ٧٢٪

نسبة الرماد بالقمح المعد نلطحن على حساب المادة الجافة							
٧٢	٧٤	٧٦	٧٨	٨٠	٨٢	٨٤	
١٦٠	١٥٨	١٥٦	١٥٤	١٤٩	١٤٦	١٤٠	١٦
١٦٣	١٦٠	١٥٨	١٥٦	١٥٢	١٤٩	١٤٣	١٧
١٦٤	١٦٢	١٦٠	١٥٨	١٥٦	١٥٣	١٤٧	١٨
١٦٦	١٦٤	١٦٢	١٦٠	١٥٨	١٥٥	١٥١	١٩
١٦٨	١٦٦	١٦٤	١٦٢	١٦٠	١٥٨	١٥٥	٢٠

ملحوظة : الخطأ التجريبي المسفوح به ٥ ٪ .

نموذج (أ)
السجل الخاص بحركة الدقيق والردة الناعمة بمستودعات
بيع الدقيق بالجملة

ردة ناعمة				دقيق				التاريخ
باق	منصرف	وارد	رصيد	باق	منصرف	وارد	رصيد	

نموذج (ب)

سجل خاص بحركة الدقيق بالجملة
بمستودعات بيع الدقيق بالجملة
حركة استلام الدقيق

اسم المستلم	التاريخ للكمية المنصرفة	توقيع المستلم	ملاحظات

قرار وزير التمرين والتجارة الداخلية

رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤

بشان استخراج الدقيق من القمح

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٨ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه النص التالي :

مادة ١٨ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تعبئة الدقيق الصافي في أجولة زنة مائة كيلو جرام قائم ومختومة باختتام واضحة بالبوية في مكان ظاهر وعليهم وضع بطاقة انتاج على عبوات الدقيق وردة الخبز تبين اسم المطحن والمنتج وعنوانه ونوعية المنتج (دقيق أو ردة) ونسبة الاستخراج والوزن بالكيلو جرام وتاريخ الانتاج ورقم التوريدية .

ويحظر استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها أكثر من رقعتين للجوال الكبير بشرط ألا يزيد وزن الجوال ذى الرقعتين عن ١٢٥٠ جرام . ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية . وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها التخليص على صحة أوزان أجولة الدقيق بحيث يكون وزن كل عشرة أجولة مطابقا للوزن المقرر على أساس أن تغطي الزيادة في بعض تلك الأجولة العجز في الأجولة الأخرى على ألا تجاوز نسبة العجز المسموح بها في أى جوال منها على حده مائة جرام .

على أن يصير تسليم الدقيق البلدى المحلى والدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ المحلى والمستورد على أساس الوزن الفعلى وليس الوزن المرقوم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في النوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٤/١١/٥ (١) .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد ناجى شنتة

(١) نشر بالنوقائع المصرية العدد ٢٥٢ (تابع) في ١٩٨٤/١١/٥

قرار رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٥

بالترخيص للمطاحن بإضافة مادة الأكلونة إلى النخالة

المخصصة لمصانع العلف الموحد

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قـرـر

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه • يرخص لأصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها بخلط مادة الأكلونة بالردة المخصصة لمصانع العلف الموحد بنسبة لا تتجاوز ٣٪ •

مادة ٢ - يجب أن تكون الأكلونة المشار إليها بالمادة السابقة من ناتج محصول القمح نفس العام ومطابقة للمواصفات التالية :

(أ) أن تكون جافة وخالية من المواد الغريبة والعفن والطين •

(ب) ألا تقل نسبة الرطوبة عن ١٢٪ •

(ج) ألا تقل نسبة البروتين الخام عن ٧٪ •

(د) ألا تزيد نسبة الألياف الخام عن ٢٢٪ •

(هـ) ألا تزيد نسبة الرماد عن ١٠٪ •

مادة ٣ - تسرى كافة الأحكام المقررة لتوزيع النخالة على مصنع العلف الموحد وتحديد أسعار تداولها على الخليط الناتج من مادتي الردة والأكلونة طبقا للمادة (١) من هذا القرار •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره (١) •

تحريرا في ١٨/٩/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية
د • د • محمد ناجي شتلة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦/٩/١٩٨٥

تعليقات وأحكام بالنسبة للمطاحن

أولا - صدر الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ من السيد المستشار النائب العام وذلك بشأن مخالفات المطاحن التابعة للقطاع العام ونظرا لأهميته نودر نصوصه •

كتاب دورى رقم (١٠) لسنة ١٩٨١

استجابة للاعتبارات التى وردت بكتاب السيد وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٦٦١ المؤرخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٨١ الموجه للسيد المستشار وزير العدل بشأن طلب حفظ المحاضر المحررة ضد بعض العاملين بشركات القطاع العام لمخالفتهم أحكام القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز حتى ٢٥ أبريل سنة ١٩٨١ ، وتأجيل نظر القضايا المتداولة بالجلسات الى أجل غير مسمى ووقف تنفيذ ما صدر من أحكام فيها نظرا لان ظروف الانتاج بالمطاحن وقدم الآلات وسوء حالة حريز المناخل تؤدي فى أغلب الحالات الى انتاج دقيق مخالف للمواصفات بالإضافة الى أن استيرادها أقماح من أنواع مختلفة يحتاج كل منها الى معالجته عند الطحن بأسلوب معين يترتب عليه بالضرورة تعذر الالتزام بالمواصفات المقررة •

ندعو السادة أعضاء النيابة العامة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من المحاضر المشار اليها المحررة عن جرائم وقعت حتى يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٨١ ، أو التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - حسب الأحوال - لعدم الأهمية • وطالب تأجيل ما أحيل منها الى المحاكمة الى أجل غير مسمى ، ووقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالادانة فيها ، وإرسال ملفات القضايا التى صدرت فيها تلك الأحكام للمحامى العام للنيابة الكلية أو رئيس النيابة حسب الأحوال للأمر فيها بوقف التنفيذ •

فى ١٠/٥/١٩٨١

النائب العام

كتاب نوري رقم ٢ لسنة ١٩٨٣

صادر في ١٣/١٠/١٩٨٢

السيد الأستاذ / مدير مديرية التموين ولتجارة الداخلية
لمحافظة

تحية طيبة ... وبعد ،

الحاقا الى تعليمات الوزارة المؤرخة في ١١/٩/١٩٨٣ بشأن تأجيل
تنفيذ القرار الوزاري رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٣ الى ١٥/١٠/١٩٨٢ حتى
يتسنى لشركات المطاحن ادخال الاصلاحات والتحسينات المطلوبة .

رجاء التكرم بالاحاطة بان الوزارة قد قررت ارجاء تنفيذ القرار المشار
اليه الى ان تنتهي الدراسات التي تجريها الوزارة في هذا الخصوص ولحين
اخطار آخر .

رجاء التفضل بالاحاطة واتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

في ٢٢/١٠/١٩٨٣

رئيس قطاع التوزيع والرقابة

ويراجع الكتب الدورية السابق الاشارة اليها بشأن المخايز .

كتاب دورى رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٤

ورد إلينا كتاب السيد المستشار وزير العدل الرقيم ١/١١١/١٩٢٩/ ع ١٠٠ المؤرخ ١٩٨٤/١١/٢٠ مرفقا به كتاب السيد الدكتور وزير التموين رقم ٩٤٣ فى ١٩/١١/١٩٨٤ ، والذي جاء به أنه صدرت بعض أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية (طوارئ) بالحبس والغرامة ضد بعض العاملين بقطاع شركات المطاحن عن المخالفات المتعلقة بانتاج الدقيق والردة ، وأنه يجرى تنفيذ بعض هذه الأحكام التى تم التصديق عليها ، وأنه لما كان تنفيذ عقوبة الحبس سوف يترتب عليه اختلال سير العمل بالمطاحن الأمر الذى كان وراء اصدار القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن استخراج الدقيق من القمح والذي قضى بقصر العقوبة على الغرامة بالنسبة لهذه الجرائم ، واقترح هذا الكتاب وقف تنفيذ ما صدر من أحكام بالحبس فى تلك القضايا •

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد الدكتور وزير التموين المشار إليه فائنا ندعو أعضاء النيابة الى ارسال ملفات قضايا المخالفات المتعلقة بانتاج الدقيق والردة الصادر فيها أحكام بالحبس ضد العاملين بقطاع شركات المطاحن والتي تم التصديق عليها الى المحامى العام للنيابة الكلية ليأمر بوقف تنفيذ عقوبة الحبس أو ارسال ما يرى استطلاع الرأى فيه منبأ الى السيد المستشار النائب العام المساعد ليأمر بما يراه بشأنها •

النائب العام

كتاب دورى رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٤

ورد اليه كتاب السيد المستشار وزير العدل الرقيم ١/١١١/٢٠١١/ غ ٠ هـ المؤرخ ٨/١٢/١٩٨٤ مرنفا به كتاب السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٢٩ فى ٤/١٢/١٩٨٤ والذي جاء به انه صدرت بعض أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية ضارء بالحبس والغرامة ضد بعض العاملين بقطاع شركات المطاحن عن المخالفات المتعلقة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز وانه يجرى تنفيذ بعض هذه الأحكام التى تم التصديق عليها وانه لما كان تنفيذ عقوبة الحبس سوف يترتب عليها اخلال بسير العمل بالمطاحن الذى كان وراء اصدار القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن استخراج الدقيق من القمح والذي قضى بقصر العقوبة على الغرامة بالنسبة لهذه الجرائم واقترح هذا الكتاب تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هؤلاء العاملين الى اجل غير مسمى وتأجيل نظر القضايا المتداولة وحفظ المحاضر التى لم يتم التصرف فيها حتى ٢٣/٩/١٩٨٤ ومخاطبة مكتب شئون أمن الدولة للنظر فى وقف عقوبة الحبس لدى التصديق على الأحكام التى لم يتم التصديق عليها بعد .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية المشار اليه ، والحاقا لكتاب الدورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر منا بتاريخ ١/١٢/١٩٨٤ فاننا ندعو السادة أعضاء النيابة انعاما الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من محاضر حررت ضد العاملين شركات المطاحن عن الوقائع التى تمت حتى ٢٣/٩/١٩٨٤ تتضمن مخالفة لأحكام قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل متعلقة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز ، أو التقرير فيما بأن لا يجه قامة الدعوى الجنائية - بحسب الأحوال - لعدم الأهمية وطالب تأجيل ما قدم منها الى المحاكمة الى اجل غير مسمى ، وارسال ملفات القضايا التى صدرت فيها أحكام بالادانة الى الحامى العام للنيابة الكلية للأمر فيما بارجاء التنفيذ .

النائب العام

صدر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

كما صدرت التعليمات الآتية من وزارة التموين

بالإشارة الى القرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ١٩٨٣/٦/٢٨ بتعديل أسعار النخالة والأهمية الحيوية للردة في صناعة الأعلاف اللازمة لسد الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية بالبلاد .

ونظراً لعدم الانتظام في تصريف انتاج الردة من المطاحن التموينية واحجام بعض مصانع العلف عن استلام حصصها بالكامل وتفرق بعض مناطق استخدامها .

فقد قررت الوزارة أن يكون أسعار تداول الردة على النحو التالي :

يليم

٣٠ للمخابز (ردة ناعمة للرغيف) ومصانع العلف المعتمدة من

وزارة الزراعة .

٥٠ لمستودعات بيع الحقيق بالتجزئة (ردة ناعمة للرغيف) ومحال

العلافة .

٦٠ لباقي الأغراض الأخرى والمستهلك بجميع الجهات .

وذلك وفق الضوابط الآتية :

١ - تعطى أولوية الصرف لحصص الردة الرغيف ومصانع العلف المعتمدة من وزارة الزراعة .

٢ - تقولي لجان توزيع السلع بالمحافظات تحديد حصص الردة للأغراض المختلفة بما يستوعب كامل انتاج مطاحن القطاع الخاص أولاً ثم القطاع العام على أن يتم الصرف في الخافض بالمطاحن عن طريق لجنة مشتركة من شركة المطاحن ومديرية التموين والتجارة الداخلية يرأسها السيد / مدير التموين .

٣- تسقط حصص مصانع العلف التي لم تتسلمها حتى نهاية الشهر
وفي حالة تكرار ذلك تلغى الحصة بمعرفة لجنة توزيع السلع بالمحافظة .

٤ - منعا من تكديس النخالة بمطاحن القطاع الخاص فتكون أولوية
ربط هذه المطاحن من النخالة للجمعيات التعاونية والمربين ثم من يرغب
من مصانع العلف وباقي الأغراض الأخرى .

رجاء التفصيل بالاحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس قطاع التوزيع والرقابة

- ضرورة ذكر الشوائب الضارة في حبوب القمح :

أوجبت المادة الثانية من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها وتنقية الحبوب قبل طحنها تنقيته من المواد الغريبة الضارة بالصحة (المواد المعدنية - الجص - الطين - الزلط - الرمل) ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة (الفصولة - الرجوع - الجبوب الأخرى) فيجب ألا تزيد نسبتها على ٢٪ ، ويحظر إضافة الزوائد (الردة بنوعيهما) الى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس . فمن ثم يتعين أن تذكر ماهية الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل بمحضر الضبط وايضا نسبة الزوائد المضافة الى الدقيق لاستبانة ما اذا كان عدم تنقية القمح هو السبب في تواجدها من عدمه لأنه ان لم يجزم محرر المحضر ويقدم الدليل اليقيني على أن الزوائد نتيجة لعدم تنقية القمح أو لسبب خارج عن ارادة المتهم فينتفى ركن العمد ويتعين ببراءته .

- وجوب اخذ العينة بمعرفة لجنة :

نصت المادة ٣٥ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ثم القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه " ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة الى (ادارة منتجات الحبوب) بوزارة التموين برقما سريا ثم يرسل الى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة .

ـ دفعوؑ للمتهم يدفع بها الدعوى :

فى حالة نص المادة الأولى من قرار التمويين سالف الذكر لأحد الأسباب التالية :

(أ) أن العينة لم تؤخذ بالطريق الذى رسمه المنشوران رقمى ١٤٩

لسنة ١٩٥٧ ، ٧٢ لسنة ١٩٥٨

(ب) أن الزيادة فى إحدى النسب كما جاءت فى تقرير التحليل ليست

من الجسمامة بحيث تدل على توافر ركن العمد (القصد

الجنائى) .

(ج) أن القمح يكون مصابا بالمسوس مما يؤدى الى زيادة نسبة

الرماد فى الفقيق المستخلص منه .

(د) أن النسب الواردة فى القرار تختلف باختلاف نوع القمح وقد

تزيد فى بعض الأقماع المستوردة من الخارج .

(هـ) أن اختلاف نتائج التحليل بالنسبة للعينة الواحدة يدل على

عدم الدقة فى إجراء التحليل مما يحمل الشخص الى عدم

الاطمئنان الى نتيجته (١) .

(١) راجع طرق الاعفاء من المسئولية للأستاذ سعيد عبد السلام .

مذكرة مكتب الحاكم العسكري

في قضية النيابة العمومية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢

الوقائع

نصت المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة لرغيف العجين نظيفة وخالية من المواد الغريبة وأن تكون مطابقة للمواصفات المحددة بهذا النص بما مؤداه مساءنة كل من يهم في إعدادها على خلاف هذه المواصفات غير أنه بالنظر إلى ما يتراءى في الأوراق من العوامل والظروف التي تتصافر رغما عن إرادة المتهم وتؤدي إلى زيادة نسبة الرماد ، ومنها تعدد أصناف القمح ومواده واختلاف كثافته النوعية وتغادم العهد على آلات الطحن واستعمال مياه الآبار الجوفية ، وبالنظر معه إلى كون المتهم مديرا له ومن صالحه منع هذه المخالفة مما يستبعد معه أسهامه فيها سيما وأن المطحنة تابع للقطاع العام ثم إلى عدم الأهمية الواقعة فإن المكتب يرى إلغاء الحكم « وحفظ الدعوى » .

لذلك

يرى المكتب / إلغاء الحكم وحفظ الدعوى .

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بطنطا .

في قضية النيابة العمومية رقم ٢ سنة ١٩٧٣ جنح أمن دولة قسم
تان طنطا .

الحكم

أن واقعة الدعوى تخلص في أن بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٢ قام السيدان /
المنتشان بمديرية التموين بالغربية بأخذ عينة قمح من قواديس المصن
إدارة المتهم وبارسائها إلى التحليل وردت نتيجة تنيد أن العينة بها شوائب
نصارة بمقدار ٢٪ اثنين من عشرة في المائة .

وحيث أنه بسؤال المتهم قرر أن القمح من النوع المستورد وبه مواد غريبة كثيرة من الصعب تثقيفها .

وحيث أن النيابة العامة نسبت الى المتهم أنه في يوم ١٤/١٠/١٩٧٤ بدائرة ثان المحلة الكبرى أعد للطحن قمحا غير مطابق للمواصفات المقررة لوجود ميراد غير ضارة على النحو المبين بتقرير التحليل وطلبت عقابهما بالمواد ٣٨/٣٥/٢ من قرار وزارة التموين ١٩٥٧/٩٠ المعدل بالقرار ١٩٥٩/١٠٩ وحيث أنه وأن كانت الأوراق خلو من بيان ماهية الشوائب الضارة التي وجدت بالعينه فان نسبة الشوائب صغيرة جدا الأمر الذي يمنع معه براءة المتهم ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم عملا بنص المادة ٣٠٤ أ ح .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة ببراءة المتهمان مما نسب اليهما .
أقر الحكم في ٢ أبريل سنة ١٩٧٥

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بطنطا .

في قضية النيابة العمومية رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ جنح أمن دولة قسم
لأن طنطا .

الحكم

حيث أن واقعة الدعوى تتحصل فيما أثبتته السيدان / المفتشان بمديرية التموين بالغربية بأخذ عينة من القمح من قادوس المطحن ادارة المتهم وارسالها الى معامل التحليل وردت النتيجة تشير الى أن العينة غير مطابقة لوجود شوائب بنسبة ٠.٥ ٪ خمسة في المائة .

وحيث أن المتهم دفع الاتهام بأن هذه النسبة نسبة أصناف القمح المستورد وأنه لا دخل له في هذه الزوائد وحيث أن التهمة نسبت للمتهم لأنه في يوم ١١/١١/١٩٧٤ بدائرة قسم اول طنطا ٠٠٠ أضاف زوائد الى الحبوب المعدة للطحن على النحو المبين بتقرير التحليل ٠٠٠ وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٣٥ ، ٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، ١/١ ، ٥٦٠ م بق ٩٥ سنة ١٩٤٥ بق ٣٨٠ سنة ١٩٥٦

وحيث أن الثابت من نتيجة التحليل أن نسبة الزوائد ضئيلة جدا
هذا علاوة على أن هذه التهمة تتطلب من المتهم فعلا إراديا وفعلا إيجابيا
هو لصاقه هذه الزوائد وهو الأمر الذي لا دليل له في الأوراق ومن ثم يضحى
الاتهام المسند إلى المتهم محوط بالشك ويتعين على ذلك القضاء بجبرائه عملا
بنص المادة ٣٠٤ أ ح .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما نسب إليه .

أقر الحكم في ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥.

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٣٤ سنة ١٩٧٣ جنح أمن دولة المحلة

الحكم

حيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته السيد مفتش التموين بأن
أخذ العينة من القمح الموجود بقواديس الطحن إدارة المتهم اذ أرسلت العينة
إلى المعامل لتحليلها اذ وردت العينة تفيد أن العينة غير مطابقة بسبب وجود
شوائب ضارة ومقدارها ٥٪ .

وحيث أنه بسؤال المتهم قرر أن القمح من النوع المستورد المختلط .
وحيث أن النيابة العامة نسبت إلى المتهم أنه في يوم ٢٥/٣/١٩٧٣ بدائرة
قسم أول المحطة وهو المسئول عن إدارة مطحن لم يفتق حبوب القمح المعدة
للطحن تنقية تامة في طحنها من المواد المضرة بالصحة وطلبت عقابه بالمواد
٢ ، ٣٥ ، ٣٨ من قرار التموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٨٣ سنة
١٩٦٨ ، ٤/١ ، ٥٨/٥٦ من مرسوم بق ٩٥ سنة ١٩٤٥ المعدل ١٨٠ سنة
١٩٥١ وحيث أن المتهم اذ حضر قرر أن التهمة ٠٠٠ وحيث أن التهمة
المسندة إلى المتهم محوطة بالشك ومن أن النسبة من تقرير التحليل أن الزيادة
المقررة قانونا زيادة ضئيلة جدا ولا تنبئ عن أن المتهم ارتكب الفعل
المسند إليه أو مخالفته خصوصا وأن التقرير جاء خلوا من الشوائب الضارة
ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه عملا بنص المادة
٣٠٤ أ ح .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما نسب اليه .

أقر الحكم في ١٣ أبريل سنة ١٩٧٥

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العدوية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة المثلة .
بدائرة ثان المحلة الكبرى .

الحكم

وحيث أن النيابة العامة اسندت الى المتهم أنه في يوم ٢٢/٤/١٩٧١
بدائرة ٢ انحلة الكبرى .

وهو مسئول عن ادارة مطحن لم ينق حبوب القمح تنقية تامة قبل
طحنها وطلبت عقابه بالمواد ١/١ ، ٣٥ ، ٣/٣٨ من قرار التموين ٩٠ لسنة
٥٧ المعدل ٤١/١ ، ٥٦/٢ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة
١٩٤٥ .

وحيث أن الواقعة تتنخص فيما أثبتته محرر المحضر من انتقائه الى
المطحن ادارة المتهم وأخذت عينات من القمح من القواديس وارسالها الى
التحليل فوردت نتيجة التحليل تفيد أن نسبة الشوائب غير الضارة ٢٪ .
وحيث أنه بسؤال المتهم أنكر التهمة المسندة اليه .

وحيث أن الثابت من نتيجة التحليل أن نسبة الشوائب غير الضارة
وهي ٢٪ أما النسبة للشوائب الضارة فان نسبتها ضئيلة جدا ما لا يمكن
القول طلى وجه الحزم واليقين أنها كانت نتيجة لعدم تنقية المتهم للقمح
التي كانت به ما تضمن معه التهمة المسندة الى المتهم محل شك كبير ويتعين
بالتالى القضاء ببراءته منها عملا بنص المادة ٣٠٤ أ ح .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه
بلا مصاريف .

أقر الحكم في ١٤ مايو ١٩٧٦

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة ثان المحطة •

الحكم

حيث أن النيابة العامة أسندت تلمتيم أنه في يوم ١٤/٧/١٩٧١ بدائرة قسم ٢ المحطة وهو مسئول عن إدارة مطحن لم ينق حبوب القمح المعدة للمطحن تنقية تامة قبل طحنها من المواد الغريبة الضارة بالصحة وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ ، ٣٥ ، ٣٨ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٨٣ لسنة ١٩٦٨ ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل •

وحيث أن الواقعة تتحصل فيما أثبتته محرر المحضر بمحضره من انتقاله الى المطحن إدارة المتهم وأخذ منه عينة من القواديس وبارسالها للتحليل وردت نتيجة التحليل تفيد أن نسبة الزوائد ٠٢٪ وحيث أنه بسؤال المتهم أنكر التهمة المسندة اليه وحيث أن نسبة الزوائد التي أسفرت عنها نتيجة التحليل ضئيلة جدا مما لا يمكن القول على وجه الحزم واليقين أنها كانت نتيجة لعدم تنقية المتهم للقمح التي كانت به مما تضحى معه التهمة المسندة الى المتهم محل شك كبير ويتعين بالتالي القضاء ببراءته منها عملا بالمادة ٣٠٤ ج •

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه •
أقر الحكم في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٢ جنح أمن دولة أول
طنطا •

الحكم

حيث أن المتهم لم يحضر ومن ثم يكون الحكم غيابيا عملا بنص المادة ٢٣٨ ج •

وحيث أن النيابة أيدت التهمة بأنه في يوم ١٩٧٢/١/٣ بدائرة طنطا وبوصفه مدير المطحن لم ينق حبوب القمح تنقية تامة قبل طحنها .

وحيث أن محصل الوقائع يتلخص في أن السيد محرر المحضر حصل على عينة من القمح الكائن بالمطحن الذي يديره اتهم وبالتحليل تبين أنها مخالفة للمادة ٢ من القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ وذلك بوجود نسبة زوائد تقدر بـ ٥٪ في المادة ٥٪ ر.٥ .

وحيث أن هذه النسبة ضئيلة جدا لا يمكن التحكم فيها خاصة وأن القمح المسلم الى المطاحن كما أن المحكمة نفسها عند معاينتها لبعض هذه المطاحن هو قمح مصاب حشريا وهو أمر يزيد من نسبة الزوائد في القمح نظرا لان يقلل من نسبة الشوائب التي تأكلها الحشرة وبذفس النخالة كما هي وبالتالي يظهر بالقمح بنسبة زوائد (بنوعيتها) وهو خارج ادارة المتهم ومن ثم فان الاتهام لا يكون ثابتا في حقه سبيل الخزم واليقين ومن ثم بتعين براءته بما نسب اليه عملا بنص المادة ٣٠٤ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابيا ببراءة المتهم مما نسب اليه .
أقر الحكم في ١٩٦٧/١/٤

حكم محكمة أمن الدولة

في قضية النيابة العمومية رقم ٢٣ سنة ١٩٧٣ ثان طنطا .

الحكم

وحيث أن محصل الوقائع يخلص بما جاء بالمحضر وتقرير التحليل من أن العينة التي تم تحليلها من الدقيق الذي ينتجه المطحن الذي يديره المتهم وهي غير مطابقة للمواصفات القانونية وذلك لارتفاع نسبة الرماد والرماد غير الذائب في الحب ولوجود متخلف على النخل ٣٦ بنسبة ٧٪ وأن العينة غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

وحيث أنه بسؤال المتهم في المحضر قرر أن القمح المطحون من النوع التركي الفرنسي ونسبة الرماد من متخلف وقد أشار الدفاع عن المتهم الى أن نسبة الرماد .

- وحيث أن النيابة العامة اتهمت المتهمين بتأنيبهما في ١٩٧١/٣/٢٠

بدائرة قسم أول المفصورة - أنتجا ردة ناعمة غير مطابقة للمواصفات لارتفاع نسبة الرماد عن الحد المقرر . ولوجود متخلف على المدخل ٢٥ . وطلبت عقابهما بالمواد ٣ ، ١/٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . وحيث أنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر أخذ العينة أنه قد خلا من تعيين مقدار انكمية التي أنتجت من الردة ووزنها قبل تجزئتها الى ثلاث نماذج تلك الكمية كافية لان يستشف منها ومن نتيجة تحليلها اذا ما جاءت مخالفة للمواصفات أنها تمثل جميع الردة التي أنتجها المتهمان وانها تخالف تلك المواصفات حقيقة ولما كانت الأوراق قد خلت من ذلك فان المحكمة لا تطمئن لنتيجة التحليل التي أجريت استنادا الى هذه العينة وتصيح التهمة المسندة الى المتهمين محل شك بما يتعين معه القضاء ببراءتهما عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج .

- وحيث أن واقعة الدعوى تستخلص من الأوراق في أن مفتش

المطاحن أخذ من مستودع الدقيق الخاص بالمتهم ثلاث عينات طبقا لما نص عليه القانون وأرسل أحدها لمصلحة المعامل لتحليلها فأسفى ذلك عن ارتفاع نسبة الرماد عن المقرر اذ أنها ١٢٥٪ وقد أخذت العينات من أجولة دقيق مغلقة من انتاج مطحن المتهم . وحيث أن المتهم أنكر التهمة المسندة اليه .

وحيث أن من المقرر عملا أن الرماد مادة من مواد حبة القمح وتتأثر هذه المادة نقصا وزيادة وفقا للظروف التي تنبت فيها أو ظروف اصابتها أو عدم اصابتها بالسوس وقد قرر بذلك الدكتور جود نرى أستاذ العلوم بجامعة قانس في كتابه عن القمح والنخيز اذ جاء بالصحيفة ٤٥ ، ١٦١ من الكتاب المذكور أن نسبة الرماد في القمح السليم ١٩٢ بينما هي في المصاب ٢٨٧ كما جاء بالصحيفة ١٦١ أن تغيرات الجو تؤثر في المواد المعجنية بالقمح فيكثر الرماد في دقيق مطاحن المناطق الحارة .

وحيث أن القصد الجنائي فيما يتعلق بالجريمة المسندة الى المتهم يتطلب ثبوت تدخله في زيادة نسبة الرماد ويتبين ذلك واضحا مما نص عليه المشروع من وجوب إعادة النسب الواردة في النصوص وزنها عدم زيادة نسبة الرماد على النسبة المحددة قانونا .

وحيث أن الأوراق خالية مما ينهض دليلا على تدخل المتهم بارادته في زيادة نسبة الرماد في هذه النسبة الضئيلة التي أسفر عنها التحليل وحيث انما ازاء ذلك تكون التهمة غير ثابتة قبل المتهم الأمر الذي ينبغي معه براءته عملا بالمادة ٣٠٤ ج .

والحكم في قضية النيابة العمومية رقم ٣٢ سنة ٨٢ - قسم ينها
بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة ،

حيث ان النيابة العامة اسندت للمتهم انه في يوم ١٩/١٢/١٩٨١
وهو المدير المسئول عن المطحن لم يقوم بتنقية القمح المعد للطحن تنقية تامة
من المواد الغريبة والزوائد على النحو المبين بالاوراق وطلبت النيابة عقابة
بمواد الاتهام .

وحيث ان راقعة الدعوى تخلص فيما اثبتته محرر المحضر من
ان التهم لم يقوم بتنقية القمح المعد للطحن تنقية تامة من المواد الغريبة
والزوائد .

واذ سئل التهم عن التهمة المنسوبة اليه انكر ما نسب اليه وقرر
محاميه ان نسبة الزوائد غير الضارة ٠٥٪ قليلة بحيث لا تتناسب مع
ما اسند للمتهم خاصة مع عدم وجود الأدوات .

وجيئ ان المحكمة لا تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط وان
الاتهام المسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء ببراءته عملاً
بالمادة ٣٠٤ / ١ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما اسند اليه .

أقر الحكم في ٢٦/٢/١٩٨٢

حكم محكمة أمن الدولة في الدعوى ٢٣ لسنة ١٩٨٣ ثان طنطا

وحيث ان محصل الوقائع يخلص فيما جاء بالمحضر وتقرير التحليل
من ان العينة التي تم تحليلها من الدقيق الذي ينتجه المطحن الذي يديره
المتهم وهي غير مطابقة للمواصفات القانونية لارتفاع نسبة الرماد .

وحيث انه بسؤال المتهم في المحضر قرر ان القمح المطحون من
النوع التركي الفرنسي وقد أشار الدفاع عن المتهم الأول الى ان نسبة الرماد
ترجع الى أسباب خارجة عن ارادة المتهم وكذلك وجود نسبة من المتخلف
على المنخل ٣٦ فضلاً عن انها نسبة ضئيلة . واما السبب عدم صلاحية
العينة للاستهلاك الآدمي لاحتوائها على أتربة ترجع الى ان العينة أخذت في
٢٦/٨/١٩٨٢ والتحليل في ٢١/٩/١٩٨٢ وان عملية الفصل قد تؤدي الى

اختلاطها ببعض الأتربة وقد كانت المحكمة تبحث مثل هذه القضايا وانتهت
 قضيها إلى القول بأن الرماد لا يرجع إلى عمل المتهم نظراً لأن نسبة الرماد في
 القمح يختلف من نوع إلى آخر كما يؤثر فيه عوامل أخرى مثل نوع المطحن
 هل هو مطحن سلندرات أم حجارة ونوع الآلات المستعملة ونوع الحجارة
 وكفاءة أدوات التنظيف والغسيل في المطحن وكلها عوامل خارجة عن
 إرادة المتهم ولا دخل له فيها ومن ثم لا يسأل عنها - وأناد يورود متخلف
 على النخل ٣٦ - وهي نسبة ضئيلة يرجع في أغلب الأحيان إلى قدم نوع
 الحرير المستعمل وزيادة ثقوبه الأمر الذي يسمح بتسرب جزء من الردة
 الناعمة في الدقيق وهو ما يظهر على النخل ٣٦ عند تحليله طالما كانت
 النسبة ضئيلة فإن المحكمة لا ترى فيها سلوكاً منحرفاً من ناحية المتهم
 وبالتالي فإن القصد الجنائي معدوم وبالنسبة لاختلاط العينة بالأتربة فإن
 الثابت من العينة أخذت في ١٩٧٢/٨/٢٦ وتم تحليلها في ١٩٧٢/٩/٢١
 وهو يشير إلى بقائها مدة طويلة الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاطها بالأتربة
 وهو أمر خارج عن إرادة المتهم وهو على ما تقدم يكون الاتهام غير قائم على
 سند صحيح يرقى إلى مرتبة دليل المقنع للمحكمة ومن ثم ترى المحكمة
 براءة المتهم مما نسب إليه عملاً بالمادة ٣٥٤/١ أ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم نسب إليه .

يلغى الحكم وتحفظ الدعوى - ١٩٧٦/١١/١٤

حكم محكمة أمن الدولة

بجلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ في قضية النيابة رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٢ قسم بنها

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة .

حيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه في يوم ١٩٨١/١٢/١ لم
 يتم بتنقية القمح المعد للمطحن تنقية تامة من المواد الغريبة والزوائد .

وطالبت عقابه بمراد الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محضر الخضر بمحضه
 المؤرخ ١٩٨١/١٢/١ من أن المتهم لم يتم بتنقية القمح المعد للمطحن تنقية
 تامة من المواد الغريبة والزوائد . وإذا سئل المتهم إنكر ما نسب إليه وترر

لأنه موظف في قطاع عام ولا يدل له في المخالفة نظراً لطبيعة عمله ولا مخالفة
في عملية الطحن بالطحن بما يستتبع معه أن يكون مرجعه عدم دقة عملية
الطحن وحيث أن المحكمة لا تظنن إلى ضحة ما جاء بمحضر الضبط وإن
الالتزام الأسند للمتهم محل شك ومن ثم يتعين معه القضاء ببراءة المتهم عملاً
بالمادة ٣٠٤/١١ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

أقر الحكم في ١٩٨٢/٩/١

- قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة الثانية من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له أوجبت على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالفضلة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها على ٢٪ ويحظر اضافة الزوائد (الزدة بفروعها) الى حبوب القمح الجارى طحنها بالتقواديس وكان الحكم لم يفصح في حد ذاته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهري حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) .

- وقضت محكمة النقض بأنه لا يسوغ للمحكمة أن تسند في حض ما قال به الخبير الفنى الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها انشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها .

(نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ١٨ ع ٢ ص ٨٧٨) .

- يجوز للقاضى اذا ما ساوره شك في نتيجة الفحص والتحليل أن يستدعى القائمين بالفحص والتحليل لمناقشتهم وبيان ما غمض كما وأن له أن يأمر بإعادة الفحص والتحليل في تلك الجهات المشار اليها بالمادة ٣٥ سالفه الذكر .

- العقوبة الواجبة التطبيق على مخالفة توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ حصة الحكومة فيه .

✽ ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نص في المادة ٥٦ على أنه : يعاقب على كل مخالفة أخرى بأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة شهور الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه . . .

ويجوز لوزير التعمين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون ، فقد دل بذلك على أن للوزير أن يفرض لمخالفة القرارات التي يصدرها عقوبتي الحبس والغرامة معا أو أحدهما فقط بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى المحدد في النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى . ومتى كان ذلك كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون المذكور قد ذكر مخالفة عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة للحكومة في ميعاد ضمن ما ذكره من المخالفات وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الأولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على أنه ، يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهاً عن كل أردب من القمح موضوع الجريمة ، فانه يكون من الخطأ معاقبة مرتكب تلك المخالفة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ بدلا من العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦

(جلسة ١٠/٣/١٩٤٧ طعن رقم ٧٥٠ سنة ١٧ ق) .

— عـندم جواز تطبيق القرار الوزاري رقم ٤٦/٣٢٤ على الوقائع السابقة على صدوره .

✳ إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه بتاريخ كذا (قبل ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦) استخرج دقيق ذرة يحتوى على حوالى ٢٪ من الردة ، فلا يجوز تطبيق القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على هذه الواقعة .

(جلسة ٢٢/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ٩٦٩ سنة ١٧ ق)

— قرار وزير التعمين رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ ببطان إجراءات أخذ العينة واعتبارها كان أم تكن إذا لم يعثّر صاحب المصنع بترتيبه التمهيد فيه تجاوز للسلطة المخولة له .

✳ أنه لما كان القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ قد صدر من وزير التعمين تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وكان هذا المرسوم لم يرد فيه أية إشارة عن تخويل الوزير تحديد مدة معينة لتثبيت الجريمة المعاقب عليها فيه إلا أنها ، لهذا القرار بنفسه على بطلان

اجراءات اخذ العينة واعتبارها كائنها لم تكن اذا لم يعلن صاحب الشأن
بنتيجة التحليل يكون قد تجاوز السلطة المخولة لمن اصفهه فلا يصح
للمحاكم ان تعتبره وتبني عليه قضاها .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٢٥ سنة ١٨ ق)

.. صحة ادانة المتهم ببيعة دقيقا بالجملة بغير ترخيص دون نظر الى
وزن الدقيق .

* متى كانت المحكمة حين ادانت المتهم ببيعه دقيقا بالجملة بغير
ترخيص من وزارة التموين عملا بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد
استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي اوردتها انه انما كان يبيع
بالجملة ، فلا يجدى هذا المتهم قوله بان الدقيق المبيع لم يبلغ خمسين اقة
على الأقل ، اذ ان ما جاء بالقانون بصدد وزن معين للدقيق لم يقصد به
بداهة الا اعتبار بيع الدقيق بكمية بهذا الوزن بيعا بالجملة الا بالتجزئة
وليس من المقصود ان البيع بالجملة لا يعتبر الا حيث يكون المبيع بهذا
القدر فقط .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طعن رقم ٢١٥٢ سنة ١٨ ق)

- عدم اشتراط قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب الخبز
ومديره ردة غير ناعمة وغير نظيفة .

* ان القانون لا يوجب توفير قصد جنائي خاص في جريمة حيازة
صاحب الخبز ومديره ردة غير ناعمة وغير نظيفة ، ، واذا كان المتهم قد دفع
التهمة عن نفسه بان الفترة التي انقضت من وقت انتاج الردة من المطحن
لحين تحليلها في العمل الكيميائي من شأنها ان تؤثر في الردة بتغير خواصها
وجعلها خسنة ولم يطلب من المحكمة ان تدب خيرا لتحقيق هذا الدفاع ..
فلا يقبل منه ان تنعى على المحكمة عدم تحقيق هذا الدفاع على يد خبير فنى .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٠ ق)

- لا تلازم بين نص المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ سنة ٤٧ والمادة
٣ من القرار رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦

* انه بمقارنة نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة
١٩٤٧ بنص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ يظهر

لأنه لا تلازم بيعهم له ذلك لأن المادة الأولى تنظم تداول وشئشع الدقيق الفاخر وهي أوامر ونواه لأصحاب محال بيع هذا الدقيق وضاعته ، في حين أن الثانية توجب على فئة أخرى - هم أصحاب المطاحن - إخطار وزارة التموين عن مقدار الحبوب وما ينتج منها من دقيق مقداول في مطاحنهم شهريا . ولما كان نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ سابقة الذكر عاما غير مقيد بمدة أو زمن معين فإن الحكم متي أثبت في حق اتهم أنه استخدم دقيقا فاخرا يزيد على الكميات المرخص له بها من الوزارة وأدانه بهذه الجريمة لا يكون مخطئا .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢١ ق)

- وجوب الحكم بشهر ملخص الحكم الذي يصدر على صاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق .

أنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها أو في القرارات الوزارية المرخص باصدارها لتنفيذ أحكامه . صاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٣٠ سنة ٢١ ق)

- تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بتسليم المتهم الى آخر دقيقا مما سلم اليه لصناعة خبزا بمخبزه .

✽ أن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه « يحظر على أصحاب المخابز ومديريها المسئولين والعمال أن يعرضوا لبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أي وجنه كان الدقيق المنصرف اليهم من السلطات المختصة لصنعه خبزا ، » ومقتضى هذا النص أن يمتنع التصرف في الدقيق على أية صورة ، واذن فمتي كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سلم الى آخر دقيقا مما كان قدسلم اليه من مراقبة التموين لصناعته خبزا بمخبزه فإن ذلك يكفي لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقا .

(جلسة ١٩٥١/٥/١١ طعن رقم ٤٣٤ سنة ٢٣ ق)

- شرط معاقبة تابع التأم الذى كلف من قبله بنقل قمح بدون ترخيص .

* أن مجرد نقل القمح بدون ترخيص إنما يصلح أساسا لدافعة صاحب القمح لكنسه لا يصلح أساسا لمعاقبة تابعة الذى كلف من قبله بالنقل ، اذ ذلك لا يفيد أن التابع كان لابد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص . واذن فالحكم الذى يدين التابع في هذه الجريمة دون أن يثبت عنده بعدم وجود الترخيص يكون قاصرا .

ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم يقتضى نفيه بالنسبة الى المتهم الآخر ولو انه لم يتقدم صغرا . وذلك لوحدة الواقعة .
(جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١١٨ سنة ٢١ ق)

- التزام اصحاب المطاحن ومديريها وحدهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة المنصرفة من مطاحنهم - لا الزام على المشتري بردها - ولا الزام على البائع بقبولها .

* لا الزام على المشتري برد جوال دقيق بعد تفريغه من عبوته ولا الزام على البائع بقبوله وانما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالاسادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على اصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالات المنصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .

- قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة امامها - مثال : في جريمة عدم تزويد نصيب الحكومة من القمح .

* اذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما اثبتته الحكم عن خلل اوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة التميم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتزويد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التاجيل لتقديمها ولم تتقدم محكمة ثانية درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وانما اكتفت بطلب « الحكم بالصدقات » فان قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة امامها بحالتها يكون صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ - ص ١٨٢٦)

المقصود بالتجريم في حكم الاسادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر : هو قيام اصحاب محال

البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاولته الحصول على ترخيص سابق - للقيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة بعيد عن ان يكون محلا للتائيم والعقاب .

✽ نصت المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ على انه يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء القطر المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها فى ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . ويكون بيعه بنصف الجملة مقصورا على المحال المخصصة للاتجار فيه بالتجزئة والمخابز البلدية والأفرنجية ومحال البقالة المشار اليها بالفقرة الأولى ، ومن ثم فان الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن ان المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاولته الحصول على ترخيص سابق به ، أما انقيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة فبعيد عن ان يكون محلا للتائيم والعقاب .

(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٨٢)

- على اصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة ، عدم أنصاح الحكم فى مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل - قصور .

✽ أوجبت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له على اصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصفة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها فى حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ وحظرت اضافة الزوائد (الردة بنوعها) الى حبوب القمح الجارى طحنها بانقواويس . ولما كان الحكم لم يفصح فى مدوناته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهرى - حتى يتسنى لحكمه النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ٥/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢١١)

ـ عدم قبول التفرع بالجهل بالقانون .

✳ متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن انه يبيع الدقيق الذي حاز منه قدرا ضخما - على وجه الاعتياد - وإن ما باعه يوم الضبط كان جزاء مما حازه بقصد الاتجار وانه أقر بذلك متذرعا بجهله القانون - مما لا يقبل التفرع به - وكان لما حصله الحكم من اعتراف الطاعن أصله الثابت في الأوراق على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطاعن ، فإن الحكم إذا دان الطاعن بجريمة يبعه الدقيق الفاسخ في محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ص ٢٢١)

بيع الدقيق الفاسخ نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة بغير ترخيص - عمل مؤثم قانونا .

✳ البين من نص المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق الفاسخ نمرة (١) استخراج ٧٢٪ في صريح نفعه وواضح دلالة أن القانون يؤثم بيع الدقيق ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة قبل الحصول على ترخيص بذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة (الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ص ٢٢٠)

ـ تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتحقق به معنى القانون الأصلي لاهتمامهم ، ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات .

✳ ان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظنه من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهذا هو ما قننته الفترة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . أما ما أورذته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . فانما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت الى تقريره لان المرجح في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصة الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التأثيم في جريمة

استخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للمواصفات يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة ، وكانت للقرارات التموينية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد مواصفات الردة لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وقائيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات ردة المعدة لرغف العجين إلى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرغف عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تأيية بتعديل مواصفات .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ص ٢١
ص ١١٨) .

- حظر بيع الدقيق بكافة أنواعه بغير ترخيص - أجازة استخراج نوعين من الدقيق - عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من عدم وجود ما يقطع بنوع الدقيق المباع - صحيح .

* أن الفقرة الأولى من قرار التموين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادي والفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ تنص على أنه « يحظر على محال البقالة في جميع أنحاء الإقليم المصري ، بيع الدقيق العادي والحقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها في ذلك بمتتضي الرخصة الصادرة لها بالطبطين لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، واذ كان ذلك ، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز لم يجز إلا استخراج نوعين من الدقيق فقط هما الدقيق الصافي (العادي) ودقيق النصح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ فإن مؤدى ذلك أن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار في الدقيق بكافة أنواعه من عادي وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ومستورد إلا بترخيص ، وكان الطاعن لا يجحد ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الدقيق الذي باعه هو من النوع الفاخر ، نان ما أورده الحكم يكفي لسلامته وينأى به عن التصور في التسبيب ، ولا عليه أن ثم يرد ما أثاره الطاعن من أنه ليس في الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهل هو من الحظور ببيع أم لا ، لأنه دفاع ظاهر للبطلان .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/١٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٣٤)

٠ تموين - خبز - تسعير خبزي

* يوجب قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في المادة ٢٤ منه على اصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن ادارتها بجميع أنحاء الاقليم المصري بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر وبالسعر المحدد . ومن ثم فان القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التي تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٥١١)

- خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم اصحاب محال بيع الدقيق الفاخر نهرة (١) استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه - في مكان معين - ايجاب الحكم بالاحتفاظ بالسجل في المحل - خطأ في تفسير القانون .

* ان قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ اذ اوجب في المادة ٢٠ منه على اصحاب محال بيع الدقيق الفاخر ان يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج ، انما جاء خاليا من النص على الزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ ذهب في تفسيره لنص المادة المذكورة الى ضرورة الاحتفاظ بالسجل في المحل يكون قد اخطأ في القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٩٧)

- الفعل المؤثم في المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

* دلت المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج تدقيق وصناعة الخبز بما جاءت عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد ، على أن الشارع قد قصد التخصيص والتعقل المؤثم بمجرد عدم وجود الخبز ٢٠ بالخبز ، ومن ثم يكون دفاع الطاعن بأن الخبز موجود في المنزل هو دفاع ظاهر البطلان لا يستأهل ردًا .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٦٦١)

• عدم الاحتفاظ بالنخل داخل الخبز - جريمة •

* متى كانت مدونات الحكم قاطعة في أن الواقعة التي دين بها

* متى كانت مدونات الحكم قاطعة في أن الواقعة التي دين بها الطاعن ، هي عدم احتفاظه بالنخل ٢٠ في الخبز ، فإنه لا يؤثر في صحة الحكم أن يكون قد ثبت في صدره خطأ أن النيابة أسندت إليه تهمتي عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالنخل ٢٠ •

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٠ سن ٢١ ص ٣٦١)

الفصل الرابع

الجرائم الخاصة بالكرونة

أولا : النصوص القانونية

قرار التعمين رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧

بنتظيم انتاج وتوزيع الكرونة

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على أصحاب مصانع الكرونة أو المسئولين عن ادارتها أن يستخدموا في صناعتها أو يحوزوا أى صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد المنصرف اليها والمحدد مواصفاته بالمادتين ١٣ ، ١٧ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على المذكورين في الفقرة السابقة أن يستخدموا في انتاج الكرونة مواد من شأنها التأثير على الأسعار المحددة جبريا لبيعها كالبيض أو الأعشاب العطرية أو عصير الخضروات أو غير ذلك من المواد .

مادة ٢ - يجب أن تكون الكرونة المعدة للبيع محتفظة بخواصها الطبيعية لونها أصفر زاهى غير معتمة (نصف شفافة) خالية من البقع الطبيعية الرائحة نظيفة خالية من العفن أو الاحياء الدقيقة أو القوارض أو الحشرات أو أجزائها أو أى شوائب أخرى وأن تكون سهلة الكسر تعطى مقطعا زجاجيا منتظما عند كسرها . وفي حالة الكرونة الطويلة تكون قابلة للثنى قليلا قبل أن تنكسر .

وعند غلى الكرونة فى الماء لمدة عشر دقائق يجب أن يزيد حجمها الى ما لا يقل عن ضعف الحجم الأصلي مع تماسك قوامها وعدم تعجينها واحتفاظها بشكلها الأصلي الأنبوبى .

مادة ٣ - يجب أن تكون الكرونة المعدة للبيع قامة الجفاف لا تزيد نسبة الرطوبة فيها عن ١٢٪ (اثنى عشرة فى المائة) .

مادة ٤ - على المذكورين فى المادة الأولى ومديرى الفروع التابعة لهم مسك سجل خاص بحركة الدقيق الفاخر وانتاج وبيع الكرونة طبقا للنموذج

رقم ١ مرقمة ومختومة صفحاته بخاتم مديرية التموين التابعين لها يثبتون فيه يوما بيوم البيانات الموضحة به ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الأضافة مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به .

مادة ٥ - على أصحاب مصانع الكرونة والمستثمرين عن ادارتها ومديرى المصانع التابعة لهم ان يقدموا الى المشتريين فائزرة معتمدة -بيننا بها الآتى :

- ١ - اسم المشتري وعنوانه .
- ٢ - تاريخ البيع .
- ٣ - نوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة ان وجدت .
- ٤ - الكمية المباعة بالكيلو .
- ٥ - ثمن البيع والقيمة المدفوعة من اشترى .

ويجب ان تكون الفواقر بأرقام مستسلة ومطابقة لبيانات السجلات ويحتفظ المصنع أو الفرع بصورة ويسلم الأصل الى المشتري .

مادة ٦ - يجب على المذكورين فى المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص مطابق للنموذج رقم (٢) المرافق ويعتمد بخاتم المديرية لبيان المبيعات يثبتون فيه بياناته ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الأضافة مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن وعليهم الاحتفاظ به فى مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به .

مادة ٧ - (معدلة بقرار ١٩١ لسنة ١٩٧٦) يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثالثة بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، ويعاقب على كل مخالف لأحكام المادة السادسة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

نشر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٧ :

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٨٤

ببعض أحكام تنظيم انتاج وتوزيع الكرونة

مادة ١ - على اصحاب مصانع الكرونة والمسئولين عن ادارتها اجراء الكشف الدورى على آلات المصنع للتحقق من صلاحيتها لانتاج الكرونة وفقا للمواصفات المنصوص عليها في المادة (٢) من القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ويجوز الترخيص في التوقف لاصلاح تلك الآلات او تطويرها بما يجعلها صالحة للانتاج وفقا للمواصفات المقررة .

ويصدر الترخيص في التوقف من المحافظ المختص بناء على طلب اصحاب المصانع او المسئولين عن ادارتها بعد التثبت من مبررات هذا الطلب .

مادة ٢ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة استخدام أية مواد كيميائية ملونة في انتاج الكرونة بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية وموافقة وزارة الصحة على صلاحيتها للاستخدام الآدمى .

مادة ٣ - يصرف الدقيق لمصانع الكرونة على أساس الكميات المنتجة من الكرونة خلال الشهر السابق مع مراعاة نسبة الجفاف للمكرونة المنتجة وقدرها ١٢٪ .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يتجاوز النقص في الدقيق الحصص المقررة أصلاً للمصنع بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ - يحظر على اصحاب مصانع الكرونة والمسئولين عن ادارتها والفروع التابعة لها وتجار الكرونة بالجملة التعامل بأي وجه من الكرونة المستخدم في انتاجها دقيق مدعم مع الخبثات المباحية .

مادة ٥ - على أصحاب المحال التجارية الذين يتجرون في المكرونة سواء بالجملة أو بالتجزئة وتجاوز الكميات التي تصرف لهم ٢ طن شهريا امساك سجلات معتمدة من وزارة التموين والتجارة الداخلية يثبت فيها الكميات الواردة والمباعة والرصيد واسم العميل الذي صرفت له والغرض من صرفها .

مادة ٦ - يجب على أصحاب مصانع المكرونة والمنسجولين عن ادارتها والفروع التابعة لها بيان رقم السجل التجارى والبطاقة الضريبية لمنشترى في الفاتورة التي تمنح له وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة (٥) من القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام المادة (٢) يعاقب عليها بالحبس مدة ! تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٤/١٠/٢١

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / ش ناجي شتلة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤٨ في ١٩٨٤/١٠/٣١

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٥

ببعض أحكام تنظيم انتاج وتوزيع الكرونة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت السياحية ،

وعلى القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم انتاج وتوزيع
الكرونة .

وعلى القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ بتفويض السادة المحافظين فى
بعض الاختصاصات .

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن استخراج الدقيق من
القمح .

وعلى القرار رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٨٤ بتحديد اسعار تداول الدقيق
للفاخر المخصص لمصانع الكرونة واسعار الكرونة بكافة انواعها .

وعلى القرار المعدل رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٨٤ ببعض احكام تنظيم انتاج
وتوزيع الكرونة المعدل بالقرار رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٨٤

وعلى لتوجيهات رقم ٤ لسنة ١٩٨٤

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قـسـر

مادة ١ - على اصحاب مصانع الكرونة والمسؤولين عن ادارتها اجراء
الكشف الدورى على آلات المصنع للتحقق من صلاحيتها لانتاج الكرونة وفقا
للمواصفات المنصوص عليها فى المادة ٢ من القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧
انتشار فيه .

(١) الوثائق المصرية - العدد ١٣٨ فى ١٣/٦/١٩٨٥

ويجوز الترخيص في التوقف لإصلاح تلك الآلات أو تطويرها بما يجعلها صالحة للانتاج وفقا للمواصفات المقررة .

ويصدر الترخيص في التوقف من المحافظ بناء على طلب أصحاب المصانع أو المسئولين عن ادارتها بعد التثبت من مبررات هذا الطلب .

مادة ٢ - لا يجوز للأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة أن يستخدموا في انتاج الكرونة أية مواد كيميائية ملونة الا اذا كان مرخصا في صلاحيتها للاستخدام الآمن من وزارة الصحة .

مادة ٣ - يصرف الدقيق لمصانع الكرونة وفقا للحصة التي تقررها الوزارة على أساس التشغيل الفعلي للمصنع بكامل طاقته ٢٠ ساعة يوميا مدة ٢٦ يوما في الشهر

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات متابعة انتاج المصانع التي تقع في دائرة اختصاص كل منها والتحقق من استلامها الحصة المقررة لها بالكامل .

ولها خفض الحصة المقررة للمصنع اذا ثبت أن صاحبه أو المسئول عن ادارته لم يتسلم هذه الحصة بالكامل أو قام بالتشغيل فترات أقل من المدة المقررة .

وعليها خصم ما يقابل فترات التوقف الى أن يثبت أنها خارجة عن ادارة صاحب المصنع أو المسئول عن ادارته من حصة الشهر التالي .
وفي جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز الكمية التي تصرف من الدقيق الحصة المقررة أصلا للمصنع .

مادة ٤ - يحظر على أصحاب مصانع الكرونة والمسئولين عن ادارتها والفروع التابعة لها وتجار الكرونة بالجملة التعامل بأي وجه في الكرونة المستخدم في انتاجها دقيق مدعم مع المنشآت السياحية .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة ٢ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/٦/٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د . محمد ناجي شنتة

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٥

بشأن تحديد أسعار تداول المكرونة آمون التى تنتجها شركات هيئة

القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسعين التسعير
الجبرى، وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد أسعار
تداول المكرونة الفاخرة المنتجة بمعرفة شركتى مطاحن جنوب الاسكندرية
ومطاحن شرق الدلتا ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٨٤ بتحديد أسعار تداول
الحقيق الفاخر المخصص لمصانع المكرونة وأسعار المكرونة بكافة أنواعها ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛

قرار

المادة الأولى - استثناء من أحكام القرار الوزارى رقم ٥٢٠ لسنة
١٩٨٤ المشار اليه يصرح لشركات التابعة لهيئة القطاع العام للمطاحن
والصوامع والمخابز بإنتاج وتعبئة مكرونة آمون .

المادة الثانية - على الشركات المنتجة للمكرونة المشار اليها فى المادة
السابقة توزيع انتاجها وفقا للقواعد التى تقررها وزارة التموين والتجارة
الداخلية على أن تكون الأولوية لاحتياجات شركتى تجارة السلع الغذائية
بالجملة وشركات المجمعات الاستهلاكية .

المادة الثالثة - تحدد أسعار تصدير القهوة آتون التي تفتجها الشركات المشار إليها في المادة الأولى على الوجه التالي :

	عبوة زنة ٢ كجم	عبوة زنة ١ كجم	عبوة زنة نصف كجم
	كجم	كجم	كجم
سعر البيع من المصنع	٤٤٠	٢٢٠	١١٥
سعر البيع تسليم محال التجار والجمعيات التعاونية الاستهلاكية	٤٦٠	٢٣٠	١٢٠
سعر البيع للمستهلك بالقاهرة والجيزة ومحافظات الوجه البحري	٥٠٠	٢٥٠	١٣٠

ويجوز لمحافظات الوجه القبلي والمحافظات انثائية اضافة مصاريف النقل من القاهرة الى تلك المحافظات وذلك بالنسبة لسعر البيع للمستهلك .

المادة الرابعة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .

المادة الخامسة - يلغى القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .
المادة السادسة - ينشئ هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره (١) .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد ناجي شستة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥١ في ٢/٧/١٩٨٥

أهم القيود والأوصاف وتعليقات

- جنحة بالمادتين ١ و ٧ من قرار التموين ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ والمادة ٥٦ مرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

يوصفه صاحب مصنع مكرونة استخدم في صناعتها دقيقا غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ بدون ترخيص .

- جنحة بالقيود السابق .

استخدم في انتاج المكرونة مرادا مضافة للدقيق بدون ترخيص .

- جنحة بالمواد ٣ و ٧ من القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ ،
والمادة ٥٦ مرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
انتج مكرونة مخالفة للمواصفات .

عقوبة القيود السابقة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه والغلق لمدة لا تجاوز ستة
أشهر ، ومصادرة المضبوطات .

وأنظر مادة ٢/٥٦ مرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- جنحة بالمواد ٥ و ٦ و ٧ من القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧

يوصفه صاحب مصنع مكرونة - أو مسئول عن ادارته أو مديرا لفرعه
لم يمسك سجلا مطابقا للنموذج رقم ٢ المرافق جنحة بالمواد السابقة قام
بالكشط أو الحرق في السجل المطابق للنموذج رقم ٢

تعليقات :

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بطنطا جلسة ١٩٧٨/٤/١١ في قضية
النيابة العمومية رقم ٢١ سنة ١٩٧٨ جنح أمن دولة ثان طنطا .

وحيث أن واقعة الدعوى تخص فيما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ
١٩٧٧/١١/٢٦ من أن محرر المحضر انتقل الى الصنع الخاص بالمقيم ومعه
زميله حيث تم أخذ عينة من المكرونة المرمرية داخل برطمانات
وأرسلت احداها الى التحليل فوردت نتيجة التحليل تفيد أن تاريخ الاستلام
هو يوم ١٩٧٧/١٢/٥ وتاريخ التصدير ١٩٧٧/١٢/٢٥ وتتضمن نتيجة

للتحليل الآتى : نسبة الرطوبة ١٥٣٪ ونسبة الزماد ٥٥ر١٠٪ وإن العينة مكرونة مصنوعة من دقيق قمح مطابقة للقرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الى أن العينة غير مطابق للقرار ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ لارتفاع نسبة الرطوبة عن الحد المقرر ولتغير خواصها الطبيعية متغيرة الرائحة واللون تعتبر العينة غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١ تقدم المتهم بطلب الى النيابة العامة بشأن سماع أقواله . واذا سئل المتهم قرر أنه لم يعلن بنتيجة التحليل خلال المدة القانونية وأنه يتشكك من صحة نتيجة التحليل إذ أن البرطمانات التي تم وضع العينة بداخلها لم تجفف جيدا قبل وضع العينة بها بالإضافة الى أن هذه البرطمانات غير محكمة الغلق وانما تمكنت فترة طويلة بمديرية التموين قبل ارسالها للتحليل بالإضافة أيضا الى أنه يوجد عينات عديدة ومن الجائز أن تختلط العينات بعينات أخرى .

وحيث أنه بجلسة ١٩٧٨/٤/١١ حضر المتهم ودفع الحاضر معه من الإيفاع الاتهام المنسوب للمتهم مستندا في ذلك على أن العينة بالرغم من تحريرها بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦ لم ترسل للتحليل الا في ١٩٧٧/١٢/٥ ثم وردت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٥ ولم يعلن بنتيجتها التقيم بالإضافة الى أنه لم يتم أخذ عينة من الدقيق المستعمل في عملية تصنيع الكرونة لبيان نسبة الرطوبة به حيث أنه من الدقيق الفاخر المستورد والذي يمكن فترة طويلة بشون بنك التسليف في أماكن ليست محكمة لحفظه من رطوبة الجو بالإضافة أيضا الى أن عملية نقله من الدول المصدرة يتم بموجب السفن مما يؤدي بلا شك الى ازدياد نسبة رطوبته .

وحيث أن المحكمة باستعراضها لوقائع الاتهام المنسوب الى المتهم ولما كان الثابت من محضر أخذ العينة أن اللجنة التي قامت بأخذ هذه العينة قامت بأخذ عينة من الكرونة وكان يتعين تبعا لذلك الحصول على عينة أخرى من الدقيق المستعمل في عملية تصنيع هذه السلعة لبيان ما اذا كانت العينتان مطابقتان أو مختلفتان هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الثابت أن العينة تم أخذها بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦ ولم ترسل الى التحليل الا بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥ وليس هناك ما يدعو الى الاحتفاظ بالعينة طيلة هذه المدة بدورية التموين الأمر الذي يؤدي بلا شك الى تغير خواصها الطبيعية . لما كان ذلك وكان الثابت من دفاع المتهم أنه لم يعلن بنتيجة التحليل خلال

المدة القانونية حيث أن يتشكك من صحة ما جاء بنتيجته التحليل فهو دفاع
بستقيم مع واقعة الدعوى ومن كل ما تقدم فإن المحكمة لا تطمئن الى ما جاء
بمحضر ضبط الواقعة .

ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم بما أسند اليه عملاً بإعادة
١/٣٠٥ أ ج .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم مما أسند اليه .

الباب الرابع

الجرائم الخاصة بالبطاقات التموينية

وأهم القيود والأوصاف

وأحكام القضاء بشأنها

القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ٨٣.

بشأن بطاقات التموين

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة ،
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الفروق المالية
للناتجة عن بيع المواد المستولى عليها ،

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات ،

وعلى قرارات وزير التموين أرقام ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ١١٢ لسنة
١٩٦٦ ، ٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن البطاقات التموينية ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قـرـر

مادة ١ - تستخرج بطاقات تموين جديدة حمراء بالسعر الحر
المدمع جزئيا للغثات التالية : (مستديلة بالقرار رقم ٧٠ لسنة
١٩٨٣) .

(١) نشر القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ ، الوقائع المصرية العدد ٣٢ و
١٩٨٣/٢/٦ ، كما نشر القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ بالوقائع المصرية
في ١٦/٢/١٩٨٣ ويعمل به في ١/٧/١٩٨٣

(أ) أصحاب المحلات التجارية والمنشآت السياحية وشركات النقل وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير والوكلاء التجاريون والمقاولون وأصحاب المصانع والورش الصادر لهم تراخيص بمزاولة العمل بالجهات الحكومية المختصة .

(ب) المهنيين من أعضاء النقابات المهنية ممن مضى على تخرجهم أكثر من ١٥ عاما وزاونوا نشاطا خاصا حتى ولو كانوا من موظفي الحكومة أو القطاع العام بما في ذلك الخاضعين لتكادرات الخاصة وأسرهم .

(ج) الدائرون هم وأزواجهم وأولادهم القصر لأكثر من عشرة أقدنة سواء كانت أرضا زراعية أو حدائق مثمرة بشرط أن يكون مربوطا عليها ضريبة أطيان .

(د) المعارون والمتعاقدون للعمل بالخارج والمهاجرون وأسرهم .

(هـ) العاملون بإشركات الخاضعة لقانون الاستثمار ، وأسرهم فيما عدا التسعة والخفراء .

(و) العاملون بفرع المنظمات الدولية والشركات الأجنبية بمصر والعاملون بجامعة الدول العربية وجامعة الشعوب الإسلامية والجامعات والمدارس الأجنبية التي لها فروع بمصر وأسرهم .

(ز) العاملون بانشغارات والقنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسية بمصر وأسرهم .

(ح) من تستحق عليم ضريبة الأيراد العام وأسرهم .

(ط) ملاك العقارات الذين يحصلون منها على إيجار هافي يزيد عن ٢٠٠٠ جنيه سنويا (حد الإعفاء) وأسرهم .

(ي) أصحاب السيارات الخاصة ذات محرك أكثر من ٤ سلندر أو ذات سعة ٢٠٠٠ سم فأكثر وأسرهم .

(ك) من يمتلك سيارتين خاصتين فأكثر وأسرهم .

مادة ٢ - تستخرج بطاقة خضراء ذات دعم كامل للفتات الأخرى غير الواردة بالمادة الأولى .

مادة ٣ - ويقيم استخراج البطاقات التموينية ، وفقا للتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٤ - تستخرج بطاقات تموينية جديدة للسودانيين والفلسطينيين المقيمين اقامة مستمرة بمصر ، وفقا للتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٥ - تستخرج بطاقات تموينية جماعية للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وفقا للتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٦ - تصرف بطاقة التمويل مقابل دفع مبلغ ١٥٠ مليما للبطانة التموينية لتغطية النفقات .

مادة ٧ - يحظر استخراج بطاقات تموين او صرف مقررات تموينية لغير الفئات المنصوص عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ من هذا القرار ، يحظر على الفرد الحصول على أكثر من بطاقة تموينية او صرف مقررات بطاقته من أكثر من جهة او يحظر ادراج الفرد بأكثر من بطاقة تموينية ، كما يحظر على كل صاحب بطاقة تموينية بيع المواد التموينية التي تصرف له او الاتجار فيها او التنازل عنها للتجار أو المبادلة عليها .

مادة ٨ - لا يجوز التنازل عن البطاقة التموينية أو تحويلها للغير أو ادخال أى تعديلات بالبيانات المدونة بها الا بمعرفة الجهات المختصة ، ووفقا للقواعد والتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٩ - على كل شخص مقيد ببطاقة تموينية يعتزم مغادرة الجمهورية لمدة تتجاوز ستة أشهر أن يتقدم قبل المغادرة لادارة التموين المختصة لوقف صرف مقرراته التموينية وعند تقدمه لاعادة ربط مقرراته التموينية فعليه التقدم بالمستند الرسمي اندال على العودة النهائية .

مادة ١٠ - على اصحاب بطاقات التموين الذين تزول عنهم شروط استحقاقها التقدم بكتب التموين المختص خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال هذه الشروط لانشاء البطاقة ووقف صرف مقرراتهم واصدار بطاقة جديدة ، ونفا للحالة التي آل اليها صاحب البطاقة .

وعلى مكتب التموين لاتخاذ اجراءات الالغاء والاصدار وتعديل ربط
جهة الصرف والتبشير بالسجلات بما يفيد هذا التعديل .

مادة ١١ - يبدأ الصرف بالبطاقة التموينية الجديدة الصادرة ، طبقا
لهذا القرار اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ ، ويستمر العمل بها لمدة خمس سنوات
تبدا من تاريخ اصدارها ويتعين على أصحاب البطاقات التموينية التقدم الى
مكاتب التموين المختصة قبل انتهاء مدة سريانها بثلاثة اشهر لاتخاذ
اجراءات تجديدها .

وتلغى بطاقة التموين الحالية ، وفقا للتاريخ والتعليمات والضوابط
التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ١٢ - على صاحب البطاقة التموينية في حالة وفاة أحد المقيدين
بها أن يتقدم الى مكتب التموين المختص خلال ثلاثة شهور بما فيها
شهر الوفاة بشهادة الوفاة والبطاقة التموينية لاستنزال المتوفى منها ولتعديل
المقررات التموينية .

وفي حالة وفاة رب الاسرة نفسه فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها
أن يتقدم خلال المدة المشار اليها الى مكتب التموين المختص بشهادة
الوفاة والبطاقة التموينية لاستنزال المتوفى ولتعديل المقررات التموينية
ولتعديل البطاقة التموينية باسمه مؤقتا حين استخراج بطاقة عائلية
تنضم أفراد الأسرة .

وعلى مكتب التموين المختص باخطار جهة الصرف بالتعديلات التي
تتبع بالبطاقة التموينية .

مادة ١٣ - تتم عمليات فصل الافراد من البطاقة التموينية للزواج
أو الطلاق ، وكذا اضافة المواليد ونقل البطاقة من منطقة لآخرى ،
استخراج بدل الفاقد والقالف من البطاقات ، وفقا لتعليمات التي
تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ١٤ سيحدد الحافظ المختص جبات صرف المواد التموينية لحاملي
البطاقات التموينية ، ولا يجوز لهذه الهيئات أن تتصرف في تلك المواد
لنبرهم والمقادير المقررة لكل بطاقة ، ويجب على جبات تصرف المشار
اليها امساك السجلات التي يتم تعديلها رأسا وبشئيد بها ، وفقا
لتعليمات التي تصدرها الوزارة .

مادة ١٥ - يتم تخفيض قواعد ومواصفات صرف المقررات التموينية للمستهلك ، وكذا قواعد وقفى والغباء واعادة ربط وصرف هذه المقررات واخطار مكاتب التموين المختصة بحركة هذه المقررات ، طبقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ١٦ - يستمر العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٧ - كل مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفى كلتا الحالتين يلزم برد فروق أسعار المقررات التموينية التى صرفت له بدون وجه حق على أساس الاسعار الحرة المتداولة لتلك السلع .

وكل مخالفة لأحكام المادتين ١٤ ، ١٥ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ .

تحريرا فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (٢٥ يناير سنة ١٩٨٣)

أحمد أحمد نوح

ـ قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٤

بشأن تعديل بعض أحكام المادة الأولى من القرار

رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالبطاقات التموينية
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الدعاية :

قـرـر

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ والقرارات المعدلة الأخرى تستخرج للمواطنين الوارد بيانهم بالقيود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، ك من المادة الأولى من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ لاستبدلة بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ولا يتجاوز صافي دخلهم عن نشاطهم ٢٠٠٠ جنيه سنويا بطاقة تموين خضراء ذات دعم كلى وذلك بعد تقديم المواطن لمكتب التموين المختص اقرار يتضمن ان صافي دخله عن نشاطه لا يتجاوز المبلغ سالف الذكر وأنه وليس له موارد مالية أخرى كذا العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام ممسا كانت دخولهم من المرتبات وملحقاتها ممن ليس لهم مصادر دخل أخرى .

مادة ٢ - على المواطنين المشار اليهم بالمادة الأولى من هذا القرار انظار مكتب التموين المختص بئى تغيير يطرأ على دخلهم بحيث يؤثر على استحقاقهم بالبطاقة الخضراء ذات الدعم الكلى وفقا لأحكام المادة السابقة المشار اليها من قبل في تاريخ نشره وذلك لتعديل بطاقتهم التموينية

مادة ٣ - كل مخالفة لهذه المادة من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

ولي جميع الأحوال تحصل بالطرق الادارية فروق أسعار المقررات التموينية
التي صرفت بدون وجه حق على أساس الأسعار الحرة المتداولة لتلك
السلع وتؤول الى الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره (١) .

تحريرا في ١٩٨٤/٧/٣٠ :

وزير التموين والتجارة الداخلية

د. محمد ناجي شنتلة

(١) نشر في الوقائع المصرية العدد ١٨٣ في ١٩ أغسطس سنة ١٩٨٤

- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٤

بتحديد موعد بدء العمل بالبطاقات التموينية

الصادرة طبقا للقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣

مادة ١ - يبدأ العمل بالبطاقات التموينية بنوعيتها الخضراء والحمراء الصادرة تنفيذا لاحكام القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٨٤ .

مادة ٢ - تنتهى عملية استخراج البطاقات التموينية الواردة بالمادة السابقة اعتبارا من ١٩٨٤/٩/٣٠ .

ويسمح للمتخلفين عن استخراجها حتى التاريخ المذكور بالتقدم بطلباتهم اعتبارا من ١٩٨٥/١/١ ولمدة ثلاثة اشهر تنتهى فى ١٩٨٥/٣/٣١

مادة ٣ - يستمر العمل بالبطاقات التموينية الصادرة تنفيذا لاحكام القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه حتى ١٩٨٤/٩/٣٠ .

كما يستمر ربط كميات المواد التموينية والحاسبة عليها حتى هذا التاريخ طبقا للقواعد الواردة بالقرار المذكور .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع ائصرية . ويعمل به من تاريخ نشره (١) .

صدر فى ١٩٨٤/٨/٢١

وزير التموين والتجارة الداخلية

د. محمد ناجى شتة

(١) نشر بالوقائع ائصرية العدد ٢٠١ فى ١٩٨٤/٨/٣٠

**قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٥
(المادة الأولى)**

يستبدل بنصوص المواد (١) من القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣
ر (٦) فقرة أولى و (١٥) و (٢٢) من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦
النصوص التالية :

المادة (١) من القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣

يتم قيد مواليد ذات العام ومن لم يسبق قيده تموينيا حتى سن
١٦ سنة ببطاقات التموين الخاصة بخويهم في أى وقت طوال العام على أن
يتم صرف مقرراتهم للتموينية في المواعيد الآتية :

(أ) المقيدون خلال الفترة من أول يناير حتى حتى نهاية شهر يونيو
يتم صرف مقرراتهم اعتبارا من أول أكتوبر التالى لتاريخ القيد .

(ب) المقيدون خلال الفترة من أول يوليو حتى نهاية شهر ديسمبر
يتم صرف مقرراتهم اعتبارا من أول أبريل التالى لتاريخ القيد - وذلك
وفقا للقواعد والتعليمات التى تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

- المادة (٦) فقرة أولى من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ :
(اذا فقدت البطاقة التموينية يكتفى بأخذ اقرار على المواطن
بفقدانها) . المادة (١٥) من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

على جهات صرف المواد التموينية لجميع المستهكنين وعلى المسئولين
من اداراتها أن ترسل الى مكتب التموين المختص فى الأسبوع الأول من كل
شهر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو باخطار من أصل وصورة باليد
لمكتب التموين المختص ويحتفظ بالصورة لديهم مثبت بها تاريخ ورقم
الورود وموقع عليه من الموظف المختص ومعتمد من رئيس المكتب متضمنا
ما يلى :

(أ) الاسم ورقم السجل التجارى .

(ب) الكميات الواردة اليه من كل صنف خلال الشهر .

(ج) الكميات الموزعة خلال الشهر والكميات المتبقية وكذلك أسماء أصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وأرقام بطاقاتهم والكميات المقررة لكل منهم ويجب أن تكون البيانات المحونة بالأخطار مطابقة تماماً للبيانات المحونة بالسجلات والرصيد الفعلي من المواد التموينية ويمتد الميعاد الى اليوم الخامس عشر من كل شهر بالنسبة للجهات الآتية :

محافظة الوادي الجديد / البحر الأحمر / مرسى مطروح / شمال سيناء / جنوب سيناء .

ويتم تحصيل فروق الأسعار من التجار عن الكميات المستولى عليها بدون وجه حق على أساس أعلى الأسعار السائدة أما بالنسبة للأفراد فيتم تحصيل الفروق وفقاً للأسعار الحرة المتداولة .

– المادة ٢٢ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ :

ينشأ بمكتب التموين السجلات الآتية :

- ١ – سجل عام البطاقات .
- ٢ – سجل بطاقات الأجانب .
- ٣ – سجل البطاقات المفيدة على جهات الصرف (سجل البدال) .
- ٤ – سجل حركة البطاقات – كالنموذج المرفق للقرار .
- ٥ – سجل قيد الموائيد – كالنموذج المرفق للقرار .

وترقم كل ورقة من أوراقنا برقم مسلسل ويبين في أول الصفحة وآخرها عدد الأوراق وتختتم كل ورقة بخاتم الدولة ويحظر الإضمان أو النكشط أو المحو فيها على أنه إذا انتضى الأمر تصحيحاً للبيانات المدونة بها فيكون ذلك بالمداد الأحمر مع التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وامضاء من أجراه مع اعتماده من الرئيس المباشر على أن يعتبر رئيس المكتب مسؤولاً عما يدون به من بيانات .

(المادة الثانية)

يسمح للمواطنين الذين لم يسبق قيدهم تموينياً بالتقدم في أي شهر من شهور السنة الى مكتب التموين التابع له محل الإقامة أو الى الإدارة

المختصة بالوزارة للحصول على بطاقة تموينية جديدة لهم ولأسرهم بعد استيفاء المستندات الميينة بالتمهيمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن مع مراعاة أحكام قانون نظام الحكم المحلي .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره (١) .

تحريرا في ١٩٨٥/١٠/٢١

وزير التموين والتجارة الداخلية

د. محمد ناجي شنتلة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤٥ في ١٩٨٥/١٠/٢٩

**أهم القيود والأوصاف المتعلقة بالنسبة
للجرائم المتعلقة بالبطاقات التموينية**

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٧ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣
المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ •

وهو من غير المستحقين بإحدى البطاقات المدعمة دعماً كاملاً حصل
عليها بدون وجه حق •

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٧/١ من القرار رقم
٥١ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة لسنة ١٩٨٣ •

حصل على أكثر من بطاقة تموينية بدون وجه حق •

- جنحة بالمواد السابقة •

أدرج نفسه في أكثر من بطاقة تموينية بدون وجه حق •

- جنحة بالمواد السابقة •

باع المواد التموينية الحاصل عليها بموجب بطاقة تموينية أو أخرج
فيه بدون وجه حق أو بادل عليها •

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٢ ، ٨ ، ١٧/١ من القرار رقم ٥١ لسنة
١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ •

وهو صاحب بطاقة تموينية تنازل عنها أو حولها للغير بدون وجه
حق •

- جنحة بالمواد السابقة •

أدخل تعديلات على البيانات الموجودة بالبطاقة التموينية بالخالفه
للتعليمات وبدون معرفة الجهات المختصة •

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ ، ١٧/١ من القرار رقم ٥١ لسنة
١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ •

هو صاحب بطاقة تموينية غادر جمهورية مصر العربية لمدة
مجاوز ستة أشهر ولم يتقدم لإدارة التموين المختصة لوقف صرف مقرراته
للتأمينية .

ـ جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ١٧/١ من القرار رقم ٥١ لسنة
١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ .

وهو صاحب بطاقة تموينية زال عنه شروط استحقاقها لم يتقدم
لمكتب التموين لوقف صرف المقررات التموينية .

ـ جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ١٧/١ من القرار رقم ٥١ لسنة
١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ .

وهو رب أسرة صاحب بطاقة تموينية لم يتقدم الى مكتب التموين
المختص خلال ثلاثة أشهر من وفاة أحد أفراد الأسرة لاستئصال التوفى منها
وتعديل المقررات التموينية .

ـ جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٧/١ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣
المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ .

خالف التعليمات المقررة بشأن استخراج بدل فاقد أو تالف عن
الطاقات التموينية .
العقوبة :

العقوبة في الأوصاف السابقة جميعها :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة ١٠٠ جنيه أو باجسدى
هاتين العتوبتين وفي كلتا الحالتين يلزم برد غشوق أسعار المقررات
التموينية التي صرفت له بدون وجه حق على أساس الأسعار الحرة التداولة
لذلك السبب .

د. رف المقررات التموينية :

ـ جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ١٤ ، ١٧/٢ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣
المعدل بالقرار ٧٠ لسنة ١٩٨٣ . المادة ١/أ ، ٥ ، ٥٦ من المرسوم بقانون

٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وهو جهة من جهات
صرف المواد التموينية قام بصرف المواد التموينية لغير المستحقين .

— جنحة بالمواد السابقة .

قام بصرف المواد التموينية بالمخالفة بالمقادير المقررة لكل بطاقة .

— جنحة بالمواد السابقة .

لم يمسك سجلا من السجلات المقررة ولم يتبع أسلوب القيد المقررة
بها .

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٥ ، ٢/١٧ من القرار رقم ٥١ لسنة
١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ ، المادة ١/١ ، ٥ ، ٥٦ من
المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

وهو جهة من جهات صرف المواد التموينية لم يلتزم بمواعيد صرف
المواد التموينية على النحو المبين بالاستدلالات .

— جنحة بالمواد السابقة .

وهو جهة من جهات صرف المواد التموينية لم يلتزم بمواعيد صرف
المواد التموينية على النحو المبين بالاستدلالات .
العقوبة :

العقوبة في الأوصاف السابقة يعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— عدم المطابقة بين الرصيد الدفترى والرصيد الفعلى :

— جنحة بالمواد ١٤ ، ٢/٢٦ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل
بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ ، ١/١ ، ٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون
٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

وهو تاجر تمويني لم يطابق المتبقى من المواد التموينية مع الرصيد
النعمى بالحمل .

العقوبة ٢-

وفي كل من الأوصاف الواردة في القيرد السابقة للذكر هي :

- الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

ول جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم به سادرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

احكام وتعليقات :

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بشئون التمويل المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يجوز لوزير التمويل فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة بها ومن ثم فإن ما يصدره وزير التمويل في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له إنما يرد عليها - فيما تضمنه من العقوبات - نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي حول وزير التمويل إصدار تلك القرارات .

(الدئمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ مجموعة المذهب
الذي س ٢١ ص ٧١) .

ـ وجوب اثبات البيانات في السجلات فور حدوثها :

مؤدى نص المادة ١٤ من قرار التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين ان البيانات المشار اليها فيه يجب اثباتها في السجل الخاص بتوزيع المواد التموينية فور اقتضاء موجبها ومن ثم فان ما يدعيه اضعاف من ان حقه لا يستوفى ابيانات الا عند تقديم السجل لمكتب التموين في الاسبوع الاول من الشهر التالي للتوزيع يكون على غير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني س ٢١ ص ٩٧٧) .

ـ الدفاتر والسجلات :

الدفاتر والسجلات هي المرآة العاكسة لأى تلاعب يرتكبه التاجر وعلى ذلك فقد ألزم الشارع على التجار امساك دفاتر وسجلات وذلك لضبط تداول المواد التموينية ومنع انتجار من القلاعب بها تحقيقا للصالح العام فاذا ثبت وجود عجز أو زيادة في هذه المواد مخالفا للثابت بالدفاتر والسجلات فهذا دليل على تصرفه في المواد التموينية لغير أهلها وبمقادير غير المقررة لهم طبقا لما تقتضى به القوانين التموينية ولا يغير من ذلك قيام التاجر بعد ذلك بتسوية تصرفاته المعيبة اذ ان ذلك لا يؤثر في وقوع الجريمة وانتقل بعكس ذلك فيه اصدار للنظم التموينية وفتحها لجال القلاعب ومخالفة لصراحة نص منع التصرف .

(من مذكرة مدير مكتب الاول العسكرية في اللجنة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ عسكرية امبابية مشار اليها في جرائم التموين التسعيرة في ٢٥ عام للمستشار العمروسي) .

ـ قضت محكمة النقض بأن عدم الاخطار عن النقص في عدد الأفراد اتيمن مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوفاة أو لى سبب آخر معاقبة عليه ولو كان ذلك عن فرد واحد .

(طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧)

ـ البطاقة التموينية شخصية لا يجوز لغير صاحبها الانتفاع بالحقوق المخولة له فيها وكل من استعمل بنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفا .

(في هذا المعنى نقض ١٩٤٩/١/٢٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما جزء
أول ص ٤٥٢) .

- عدم اعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقة تموين من وتحويل
مواد التموين اليه بمكان ظاهر في محله جريمة لا تتطلب توفر قصد
خاص . .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٤) .

- الحكم الصادر بإدانة المتهم في جريمة عدم التخلي عن الوفورات
التموينية لديه بن مواد التموين دون تحقيق دفاعه بأنه ليس لديه وفورات
يعيبه الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١١٥٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٢٧) .

- صدور القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين
متضمنا عقوبات اخف من العقوبات الواردة في القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥
يتمتع قانون أصلح للمتهم يجيز لحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة
الحكم من تلقاء نفسها .

(السنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) .

- مقتضى القول بأن بطاقات التموين شخصية عملا بنص م ٨ من
القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥

* ان المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان
بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها او تحويلها او ادخال أي
تعديل في البيانات المدونة بها الا عن طريق مكتب التموين المختص وفي حالة
للوفاء او نقل محل التوطن او الإقامة الى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة
التي صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية . ويجب أن ترد الى الجهة التي
صرفتها ومقتضى القول بأن البطاقة شخصية انه لا يجوز لغير صاحبها أن
يفتتح بالحقوق المخولة له فيها ، فكل من استعمل لنفسه بطاقة ليست له
يكون مخالفا للمادة المذكورة . واذن فاذا كان الحكم قد أثبت على المتهم انه
تسلم مقررات التموين لصاحبتى البطاقتين اللتين تركتا البلاد المصرية
وأصبحت بطاقتاهما ملقائتين . وأدانه على أساس أنه بذلك يكون قد حصن
على أكثر من بطاقة واحدة فهذه الادانة تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طعن رقم ٣٠ سنة ١٩٤٩ ق) .

- عدم التزام التاجر بالاطار عن الوفورات اذا لم توجد هذه
الوفورات .

٥ ان المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تقتضي بأنه
يجب على تجار التجزئة أن يخطرُوا مراقبة التموين في آخر شهر مارس
ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد
التموين ، . ومؤدى هذا النص أن الاخطار لا يلزم الا عند وجود الوفورات
المتبقية ، فإذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الاخطار عنه .
فإذا قضى الحكم بادانة المتهم في جريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين
الباقية لديه مع أنه كان قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه ودون
أن يحقق هذا الدفاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ طعن رقم ١١٥٣ سنة ١٩٥٢ ق) .

- عدم اخطار صاحب البطاقة مكتب التموين عن أى نقص في عدد
الأفراد المعينين معه كاف لعاقبته بمقتضى م ١٠ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

* يكفي للعقاب بمقتضى المادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥ ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التموين المختص عن أى نقص في عدد
الأفراد المعينين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لاي سبب آخر ولو كان
ذلك عن فرد واحد .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طعن رقم ١٦٣٤ سنة ١٩٥٢ ق) .

الباب الخامس

الجرائم الخاصة بالتداول

تمهيد :

يشمل التداول كافة العمليات التي من شأنها نقل الأشياء من مكان لآخر لوضعها في متناول الحاجات الواجب أشباعها • فينقل التداول الاموال الى حيث تكون نافعة أو أكثر نفعا • فهو اذا عملية مادية هي تغيير مكان السلعة ، وبالتالي يختلف التداول عن المبادلة التي هي عملية قانونية تتعلق بتغيير حيازة المال • فيخرج القمح من مال المزارع الى مال تاجر الغلال ثم الى مال الطاحن ، وينتقل بعد ذلك على شكل دقيق لمال الخباز ثم على شكل خبز لمال المستهلك •

واذا كانت طبيعة التداول تختلف عن طبيعته المبادلة ، إلا أن التداول في الغالب من الاحيان يستدعي المبادلة • وفي حالات اخرى قليلة يوجد تداول بدون مبادلة ، تنقل المواد الأولية من مصنع لآخر في منشأة واحدة • او نقل للبضائع من محل تجارى لآخر تابعين لشركة تجارية اخرى واحدة •

ونظرا لأهمية التداول في مجال النشاط الاقتصادي فان الدولة تتدخل لتنظيم تداول السلع •

مخالفة قيود النقل

كثيرا ما يتدخل المشرع ويفرض قيودا على نقل السلع من جهة لأخرى
كان يمنع نقل المواد أو السلع خارج محافظة معينة •
أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن :

١ - القرار ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى حظر على التجار الذين يتسلمون
حصص من السلع المبينة بالجدول المرفق أن يتنازلوا عنها •

٢ - القرار ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم
١٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وتوزيع بعض المواد (يستبدل الجدول المرفق
للقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه الآتى : الدقيق - الردة بأنواعها
- الأرز - الفول - العدس - الصابون بأنواعه - الشاي - السكر - الزيت
- المسلى - المسلى المجهد - الحلاوة الطحينية - الكبريت - اللحوم المجمدة -
المسلى الصناعى - الدجاج الحى والذبوح •

والمنشور بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩٧٥/٧/٨

٣ - قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ بحظر نقل أو الشروع فى بيع العدس
خارج حدود محافظتى أسيوط وقنا •

٤ - قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم نقل السلع الغذائية
خارج حدود المحافظات •

٥ - قرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم نقل الفول •

٦ - قرار وزير التموين رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ • بشأن تنظيم جداول
الذرة الصفراء •

٧ - قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بحظر نقل الفول البلدى المصنوع
خارج حدود المحافظات •

٨ - قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٠ بحظر نقل أو الشروع فى نقل البصل
خارج محافظات سوهاج وأسيوط وأثينا والفيوم فى الفترة ١٥/٣/١٩٨٠
حتى سبتمبر ١٩٨٠

٩ - كما صدر القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم نقل الفول
البلدى المخصص للكمر وصدر القرار رقم ٥٢ لسنة ٨٢ بحظر نقل أو الشروع
في نقل البصل بكافة أنواعه خارج حدود محافظة سوهاج - أسيوط - الفيوم
- الوادى الجديد .

١٠ - كما صدر قرار وزير التمرين رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن
حظر نقل الثوم خارج محافظتى المنيا وبني سويف .

١١ - كما صدر قرار وزير التمرين رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٣ بحظر نقل
البصل خلال فترة من أول مارس حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٨٣ خارج حدود
محافظات سوهاج - أسيوط - الفيوم - الوادى الجديد .

١٢ - كما صدر قرار وزير التمرين رقم ٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن حظر
نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة والمملحة خارج حدود محافظة
سسيناء .

ونظرا لأهمية القرار ١٧١ لسنة ١٩٨٠ غاننا نورد نصوصه :

* * *

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار وزارى رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٠
بشأن تنظيم تداول بعض المحاصيل الزراعية
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى القرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم ايداع بعض السلع
لدى البنوك ،

وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول بعض المحاصيل
الزراعية ،

وعلى القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل بعض احكام القرار
رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا (١) ،

قرر

المادة الأولى - على بنوك التنمية والائتمان الزراعى ومراكز تجفيف
المحاصيل الزراعية اصدار شهادات معتمدة لموردى الفول البلدى والبدس من
الحصص التى يتم توريدها على حيازتهم تنفيذا لقرارات التوريد على ان
يسلم اصل الشهادة الى المورد ومتوسط الفائض وفقا لتقدير مديرية الزراعة
المختصة ويتم الاحتفاظ بصورة الشهادة .

المادة الثانية - يحظر على بنوك التنمية والائتمان الزراعى والبنوك
التجارية بالحافظات والمؤسسة الخاصة بتنظيم عمليه كمر الفول ببرعيم
محافظه الشرقية تبيل ايداع المدين لكميات من المحاصيل سالفة الذكر قبل
تقديمهم للشهادة المتصوص عليها بالمادة السابقة .

(١) منشور بالوقائع المصرية فى العدد ١٦٨ فى ١٩/٧/١٩٨٠

وعلى الجهات المذكورة حجب جزء من الكميات المودعة لديها من المحاصيل
سائلة للفكر لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وفقا لما يلي :

• ٢٠٪ من الكميات المودعة بشون البنوك

• ١٥٪ من كميات الفول البلدى المودعة بمكامير برهيم محافظة المنوفية

يجوز للمودعين نقل كميات المحاصيل المخرج عنها والغير مخصصة
للاستهلاك والتداول بالمحافظة المودعة بها الى خارج حدود المحافظة خلال
فترات حظر نقل هذه المحاصيل وفقا للقرارات الصادرة بعد الحصول على
ترخيص بنقلها من المحافظ المختص

ويشترط للحصول على الترخيص المذكور التقدم بطلب مرفقا به شهادة
من البنك او مؤسسة الكمر حسب الأحوال تتضمن اسم المودع ونوع المحصول
والكمية المحجوزة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية والكمية المخرج عنها
بوحدة الأردب والطن :

ويستثنى من الأحكام السابقة الكميات المودعة او المنقولة لحساب
الهيئات العامة وشركات القطاع العام

المادة الثالثة - يجوز لغير المودعين المشار اليهم بالمادة السابقة
طلب نقل كميات من محاصيل الفول البلدى او العدس خارج حدود المحافظات
خلال فترات حظر نقل هذه المحاصيل وفقا لقرارات الصادرة بعد ايداع ٢٠٪
من اجمالى الكمية المعدة للنقل لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية فى احدى
بنوك التنمية والائتمان الزراعى او البنوك التجارية والحصول على شهادة
من البنك بتوريد النسبة المذكورة تتضمن اسم المودع ونوع المحصول وتاريخ
الايداع والكمية المودعة بوحدة الأردب والطن ترفق بالطلب المقدم لاستصدار
ترخيص ينقل باقى الكمية من المحافظ المختص

ويستثنى من ذلك الكميات المنقولة لحساب الهيئة العامة وشركات
القطاع العام

المادة الرابعة - يتم الحاسبة على ثمن الكميات المخجوزة او المودعة
اكتسار اليها فى المادتين السابقتين وفقا لأسعار ومواصفات التوريد المقررة
مضافا اليها خمسمائة مليون عن كل أردب علاوة توريد فائض الحيازة
وبصارييف كمر وتخزين الفول البلدى وفقا للفتات التالية :

(أ) ستمائة وخمسون مليماً عن كل أردب من الفول الكمور في
براميل .

(ب) ستمائة وثلاثون مليماً عن كل أردب من الفول المعبأ في أجونة .

(ج) سبعة جنيئات عن كل أردب من الفول الكمور بمكامير برهيم .

المادة الخامسة - على الجبآت المشار إليها في المادة الثانية إخطار كل
من إدارة أنجبوب والبقول بالوزارة والهيئة العامة للسلع التمهينية ببيان
دورى عن حركة الأيداع والسحب عن فترة ١٠ أيام يرسل بالتبريد المستعجل
أنوصى عليه بعلم الوصول في اليوم التالي لهذه الفترة موضحاً بها اسم
الودع وتاريخ الأيداع والخص من نوع المتصول والكمية المبدعة والكمية
المسحوبة والرصيد في بداية الفترة وذاتيتها والتمينات فمتمى تخص الهيئة
العامة للسلع التمهينية وذلك بمرحلتى الأردن والطبر .

المادة السادسة - يستثنى من أحكام القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٩
المشار إليه الفول البلدى وأنعديس .

المادة السابعة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس
مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه
الى مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة الثامنة - يلغى القراران رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ ، ١٢٦ لسنة
١٩٧٩ المشار إليهما .

المادة التاسعة - ينشر هذا القرار بالرقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٠ (٣٠ يولييه سنة ١٩٨٠) .

أحمد أحمد نوح



وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ (١)
بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١
الخاص بتنظيم تداول بعض المحاصيل الزراعية
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،
وعلى القرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم بعض السلع ادى
البنوك ،

وعلى القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تداول بعض المحاصيل
الزراعية ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قـرـر

مادة ١ - تعدل النسبة التى يتم حجزها من كميات الفول البلدى
المودعة بمكامير برهيم تطبيقا لاحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من
القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه الى ١٠ ٪ .

مادة ٢ - يستبدل نص المادة الرابعة من القرار رقم ١٧١ لسنة
١٩٨٠ المشار اليه بالنص الآتى :

المادة الرابعة - يتم المحاسبة على ثمن الكميات المحجوزة أو المودعة
المشار اليها فى المادتين السابقتين وفقا لأسعار ومواصفات التوريد المقررة
مضافا اليها :

(أ) تسعمائة وخمسة واربعون مليما عن كل أردب متايل الفوارغ
والتخزين والصاريف الأخرى بشئون البنوك .

(ب) سبعة جنيحات عن كل أردب من الفول المكشورة بمكامير برهيم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

أحمد أحمد نوح

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ٢٣/٥/١٩٨١

قام بفعل اللوم خارج حدود محافظة المنيا وبغنى سويف أو فيما بينها
خلال الفترة من ١٦/٣/١٩٨٢ إلى آخر مايو ١٩٨٢

العقوبات :

انحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمسة سنوات الغرامة لا تقل
عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه وفي جميع الأحوال تضبط الكميات
المخالفة ويحكم بمصادرتها .

حظر نقل البصل :

جئحه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢
والمادة ١/م من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

قام بنقل البصل بغنى ترخيص من المحافظ المختص أو شرع في ذلك
خارج حدود محافظات سوهاج - أسيوط - الفيوم - الوادى الجديد - وذلك
في الفترة من مارس حتى سبتمبر ١٩٨٢

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه وفي جميع الأحوال تضبط
الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مسئولية الشاحن بالسكك الحديدية :

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من قرار التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥
والمادة ١/ب ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- وهو مسئول عن الشحن بمحافظات السكك الحديدية - أمين نقل
بالمسيارات نقل السلع الغذائية الصادر بخطة نقلها قرارات من وزير
التموين دون الاطلاع على تصريح النقل ورفاقه ببوليصة الشحن .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة
لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتي وخمسين جنيها ، أو باحدى هاتين
العقوبتين .

ملاحظة :

لا تدخل هذه العقوبة سائلة الذكر باية عقوبة أخرى أشد ينص عليها
في قرارات أخرى .

- حظر نقل بعض السلع والمواد خارج حدود بعض المحافظات :

- جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ من قرار التموين رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٥
والجدول المرافق والمادة ١/ب ، هـ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- نقل السلعة المبينة بالمحضر - أو شرع في نقلها - خارج حدود
محافظه بور سعيد بغير ترخيص من المحافظ أو من ينيبه .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا
تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

تعليقات واحكام :

الركن المادى فى جريمة مخالفة قيود التداول :

ويتمثل الركن المادى فى هذه الجريمة فى قيام الفاعل بنقل السلعة المحظور نقلها خارج الحدود التى يضعها المشرع اياً كانت كمية السلع المنقولة ، ولا اثر للبواعث فى قيام الجريمة ، فسواء كان النقل بغرض التجارة أو الاستعمال فى الانتاج أو التصنيع أو حيازتها فى جهات أخرى ، فإنه يدخل فى نطاق النشاط غير المشروع ما دام أنه لم يكن مسبقاً بالتريخيص من الجهة الادارية المختصة .

واذا قام الفاعل بنشاطه بناء على تريخيص ادارى ، ثم تبين أن هذا التريخيص مشوب بعيب يبطله ، كما اذا صدر من سلطة غير مختصة ، فذلك لا يؤثر فى عدم مشروعية الواقعة لأن الباطل لا ينتج أثراً قانونياً . فالنقل المحظور للسلع المحددة ان لم يكن مسبقاً بالتريخيص قانونى فإنه يقع تحت طائلة القانون ، الا اذا ثبت اعتقاد الفاعل بمشروعية التريخيص وكان هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب مقبولة .

والتريخيص له اثر شخصى . فاذا قام بنقل السلع سابقة الذكر شخص آخر غير من صدر التريخيص من أجله ، وكان الفاعل لا تربطه علاقة تبعية بمن صدر له التريخيص ، ظل فعله مكوناً لجريمة مخالفة قيود النقل ، أما اذا كان الفاعل تابعاً وكان يجهل بعدم توافر التريخيص الادارى فلا يسأل الا اذا ثبت لديه القصد الجنائى (١) .

واذا ضبط شخص ينقل مادة محظور نقلها من جهة الى جهة دون تـرخيص، بذلك وكان دفاعه أنها مبدأة اليه من آخر ، فذلك لا يؤثر فى عدم مشروعية فعله ، الا اذا تمسك بأن المبدى كان قد استصدر بالفعل تريخيصاً بنقل تلك المادة وحينئذ يعتبر فعله مباحاً سواء ثبت توافر هذا التريخيص أو ثبت عدم توافره ، طالما أن اعتقاده بصدور هذا التريخيص كان مبنياً على أسباب مشروعة .

١- فى هذا المعنى نقض ٢٦ أبريل ١٩٤٦ مجموعة الفتاوى القانونية
٢- عندما "لحزء الأول" .

٢- الركن العنوي :

تعد جريمة مخالفة قيود نقل السلع والمواد من الجرائم العمدية أيضا فيلزم اثبات توافر القصد الجنائي لدى الفاعل . فاذا تبين أن نشاط المتهم

كان ناشئا عن تقصير أو إهمال فذلك لا يكفي لمسائلته . فلم ينص المشرع على تجريم الخطأ غير العمدي في تلك الجريمة . ولا يتطلب المشرع أيضا القصد الخاص فيكفي القصد العام لتقرير مسئولية المتهم . وإذا كانت الكمية المنقولة من السلع قليلة وتبين أن النقل بغرض الاستعمال الشخصي المحدود فإن ذلك لا يكفي لاثبات توافر القصد الجنائي .

أحكام القضاء :

- قضى بأنه ولما كانت النيابة العامة اتهمت المتهم بأنه في يوم ١٣/١٢/١٩٧٢ بدائرة قسم ثان المنصورة نقل الأرز الموضح بالمحضر من مركز المنصورة الى بندر المنصورة بغير ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ من قرار ٤٤٩ لسنة ١٩٧٢ محافظة الدقهلية والمادة ٢ من قرار ٢٤٦/١٩٧٢ وحيث أن الحاضر مع المتهم قرر بأن القرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧٢ يعاقب على نقل الأرز من محافظة الى أخرى أما نقل الأرز داخل المحافظة فهو خارج عن نطاق التائيم .

وحيث أنه وإن كان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى أنه يجوز لكل وزير أن يعهد بقرار منه الى المحافظ ببعض اختصاصاته المنصوص عليها في القانون واللوائح ومع فرض صدور مثل ذلك القرار بنقل اختصاص وزير التموين المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن الواقعة المطروحة للسيد محافظ الدقهلية فإن المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف الذكر اذ نصت على تخويل وزير التموين اصدار قرارات بالتدابير التي تتبعها هذه المادة بعد موافقة لجنة التموين العليا قد اطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدرها بموافقة لجنة التموين العليا متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء كان مصدرها هو وزير التموين أو أي وزير آخر أو أي شخص آخر مضاف اليه اختصاصاته ومن ثم فإنه حتى مع فرض أن اختصاص وزير التموين في هذا الشأن قد أضيف الى محافظ الدقهلية فإن الثابت من القرار رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محافظة الدقهلية والذي

يحرم الواقعة المطروحة قد صدر دون أن يعرض على اللجنة التموين العليا
وتوافق عليه . ومن ثم يكون قد صدر باطلا ، لمعيب في إجراءات إصداره
وتخلف شرط من شروط صحته ويكون الاتيham المسند الي المتهم على أساس
ذلك القرار في غير محله متعينا القضاء ببراءته منه عملا بنص المادة
١/٢٠٢ ج .

(الحكم في اللجنة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة قسم ثان المنصورة
جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ مشار إليه بالتجديد في قوانين التموين للأسساذ
مصطفى مجدى ص ٢٥٤) .

وحيث أنه من المقرر وفقا لنص المادة الأولى من القرار رقم ١٥٣
لسنة ١٩٦٦ أنه يحظر على التجار والشركات والجمعيات التعاونية الذين
يتسلمون حصصا من السلع والمواد التموينية المبينة بالجدول المرافق لهذا
القرار من جهات التوزيع المقررة التنازل عن الحصص كما لا يجوز نقلها خارج
المحافظة أو الشروع في ذلك الا باذن من المحافظ المختص وقد جاء بالجدول
المرافق والمعدل بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ الردة بأنواعها من ضمن
السلع التي تدخل تحت النص سالف الذكر .

وحيث أنه باستقراء النص سالف الذكر فإيه بين أن المشرع قد فرض
حظرا على التجار والشركات والجمعيات التعاونية مؤداه أن يمتنعوا عن نقل
حصص الردة التي يتسلمونها من جهات التوزيع المقررة خارج المحافظة
أو الشروع في ذلك الا باذن من المحافظ المختص وشرط انطباق هذا النص أن
تكون الردة موزعة على سبيل الحصص من جهات التوزيع المقررة فاذا كان
الحصول عليها من غير جهات التوزيع المقررة ولم تكن من الحصص الموزعة
فإنها تخرج عن حدود ذلك الحظر وجاز نقلها من محافظة الى أخرى . ولما
كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد جاءت خالية مما يفيد أن الردة المضبوطة
موزعة كحصص من جهات التوزيع المقررة فإن نقلها بالتالى لا ينطوى على
ذمة جرمية .

(الحكم في اللجنة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٨ أمن دولة طخا - جلسة
١٩٧٩/٧/٢٥ مشار إليه بالمرجع السابق ص ٢٥٥) .

- عدد جواز وقف تنفيذ العقوبة :

أبى تعزيت الواردة بالقرارات الخاصة بنقل السلع والمواد التموينية
برد عليها الذي اعتم بررد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٤٥ والمعدل بالرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما يلزم اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة بل هو قيد للعقوبات، يجب دائما أن توقع على أناسه تحقيقا لمواد الشارخ وما تغيته من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء أكانت مؤثمة طبقا للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له .

- حظر نقل المواد التموينية يسرى على ما يضبط مع شخص يقوم بنقله ويثبت أنه مهدي إليه من آخر وليس من مقرراته الشخصية .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١) .

- أثبت من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ أنه حظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الأجران ومراكز التجميع بأحافظات في الفترة التي جددتها الا بتصريح من مدير الزراعة ومؤدى ذلك أنه اقتصر على تأثيم الفعل المادى وهو النقل دون التصرف القانونى بالبيع لا يترتب عليه في كل الأحوال عليه نقل المبيع من جهة الى أخرى .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ع ١ ص ١٠٦) .

توريد الحاصل

كما سبق أن أوضحنا في مقدمة هذا الفصل فإن الشرع يتنص لتنظيم تداول بعض المحاصيل ومن ذلك نص الشرع على التوريد وكما سبق أن أوضحنا فإن توريد الحاصل يحكمه الآن القرارات الوزارية المنظمة لهذا الأمر بعد أن أصبحت الأوامر العسكرية لا وجود لها • وأهم القرارات الوزارية في هذا المقام هي :

١ - القرار رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن مد العمل بأحكام القرار ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ حتى ١٩٧٩/١/٣١

٢ - قرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن مد العمل بأحكام القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٩ حتى ١٩٧٩/١/١٥

٣ - قرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٩ بمد العمل بأحكام القرار ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تكليف الحائزين مساحات منزرعة أرز حتى ١٩٨٠/١/١٥

٤ - قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن تكليف الحائزين لمساحات منزرعة بصل بتوريد محصول ١٩٨٠/٧٩

٥ - قرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تكليف الحائزين أرز - شعير بتوريد محصول موسم ١٩٨٠/٧٩ و ٥ لسنة ١٩٨٣ و ٤٥٠ لسنة ١٩٨٣

٥ - قرار ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ بتوريد كميات من القمح •

٦ - قرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن توريد الفول السوداني •

* * *

قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير

بتوريد كميات من محصول ١٩٨٦/٨٥

مادة ١ - يقوم الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير في المحافظات المنطبقة عليها نظام التسويق التعاوني الآتي بيانها :

- الاسكندرية	- البحيرة
- الدقهلية	- دمياط
- الغربية	- المنوفية
- الاسماعيلية	- كفر الشيخ
- الشرقية	- القليوبية
- الفيوم	

يتوريد حصص من محصول الأرز الشعير من زراعة عام ١٩٨٥ لحساب التسويق التعاوني خلال موعد غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٨٥ بمعدل ١٥٠٠ طن (طن وخمسمائة كيلو جرام) من الأرز الشعير عن كل فدان حيازة من جميع الأصناف عدا الأرز القليوبى فيكون التوريد بمعدل ٢ طن للفدان ويستثنى من ذلك النواحي التابعة للمحافظات المنتجة والواردة بالكشف للرفق فيتم التوريد فيها طبقا لمعدلات الموضحة قرين كل منها .

ويكون التوريد اختياريا بمحافظات السويس وبور سعيد والوادي الجديد والجيزة وبني سويف والفيوم .

وللجنة العليا لتسويق الأرز الشعير تعاونيا تختص هذا المعدل تبعاً للظروف التي تراها وفي حالة المزارعة يعتبر كل من المالك والمزارع مسئولاً عن التوريد من الحيازة (نصف الحيازة لكل منهما) ويتم التوريد لمراكز التجميع التابعة للجهات الآتية :

- (أ) الجمعية العامة لمنتجي الأرز .
- في جميع المحافظات بمناطق الائتمان .
- (ب) الجمعية العامة للإصلاح الزراعي .
- في جميع مناطق جمعيات الإصلاح الزراعي .

(٤) الجمعية العامة للأراضي المستصلحة .

في مناطق جبهيات الاستزراع .

مادة ٢ - يجب أن يكون الأرز المورد من المحصول الناتج من زراعة ١٩٨٥ مطابقا للمواصفات الآتية :

(أ) أن يكون حبوبه ممتلئة تامة الخضج والجفاف .

(ب) أن تطابق درجة النظافة بجميع أحكام المادة (١) من هذا القرار ويقصد بدرجة النظافة خلو الأرز من الشوائب وهي التبن والذيل ، والرمي ، والحصى ، القرائب ، الحدينية ، والحبوب الغريبة ، ير الأرز من الحبوب الغريبة تماما والضامرة والتبة والعفنة ونسابة بالاحترات ونشورة .

(ج) ألا تتعدى رجة كرهوبة ١٥٪ .

مادة ٣ - يحتسب ثمن الطن من الأرز الشعير النظيف للمواصفات المشار إليها في المادة السابقة بدون عيوب تسليم مراكز التوزيع على الأسس الآتية :

مليم	جنيه	
—	١٢٥	ثمن الطن من الأرز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
—	١٢٠ ر	ثمن الطن من الأرز الشعير اللبساتات نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
٥٠٠	١١٢ ر	ثمن الطن من الأرز الشعير السبعيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
٥٠٠	١٣٧ ر	ثمن الطن من الأرز الشعير الفلبيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
٦٥٠	١٤٠ ر	ثمن الطن من الأرز الشعير العربي درجة نظافة ٩٨٪ ورطوبة ١٥٪ .

مادة ٤ - يزداد أو ينقص ثمن الطن من أصناف الأرز الشعير المورد المشار إليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة المحددة للصنف حتى درجة ٩٠٪ وفقا للمعدلات الآتية :

الاصناف	مليم يجنيه
ياباني	٣٠٢
نباتات	٢٥٠
سبعيني	١٧٢
فلپيني	٤٣٢
عربي	٤٢٥

وتضاف تبعة معدل نقص النضانة في حاله نقص درجة النضانة بن ٩٠٪ كما يخصم ١٪ بن الثمن اعترى نكل بن بمقابل كل ١٪ زيادة هي نسبة "مؤوبة الحددة في البند ١ج) بن اعادة (٢) "

مادة ٥ - تجنب الرسائل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية على ١٠٪ (عشرون في المائة) ويتصد بالعيوب التجارية الحبوب المعبية وتشمل الحمر، والخضراء والجبرية والصغراء وتختص لجان اقتضيم المشكلة بموجب قرار السيد وزير الزراعة رقم (٧٦٩) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه بتحديد سعر الارز الخالف المواصفات التي تزيد فيه العيوب التجارية عن مشرين في المائة (١٠٪) وبالنسبة لرسائل الارز الفلپيني يراعى تجنب خلطها بأي اصناف اخرى من الارز . وفي حالة وجود اي نسبة خلط في أي رسالة يتم تحديد سعرها بسعر الارز الياباني "

مادة ٦ - يجوز للحائزين تسليم فائض الحيازة المطابقة لمواصفات التوريد لراكز التجميع بدون عبوات وفقا لأسس القواعد والأسعار بهذا القرار .

مادة ٧ - يعنى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراعى المتعاقدون مع وزارة الزراعة لتوريد محصولهم ككتاوى وبشرط الا تقل الكمية الواردة عن معدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لأسعار الحصص المقررة لتوريد من الحيازة مضافا اليها علاوات الاكثار .

مادة ٨ - يكون التوريد والتنظم منه وتقدير درجة النضانة وكيفية التنظيم من هذا التقدير وفقا لتنظم الصادرة من السيد/وزير الزراعة .

مادة ٩ - يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها ٣٠٠ (ثلاثمائة) جنيه عن كل من الارز الشمر الذي يقتصر في توريده وبالنسبة لكسور انطن تجنب

**للغرامة بواقع ٣٠٠ مليون (ثلاثمائة مليون) عن كل كيلو جرام يقتصر في
توريده :-**

**وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
على أن تسلّم إلى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب
وتسويق الأرز .**

**مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحصل به
اعتباراً من تاريخ نشره .**

تحريراً في ١٩/٩/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد ناجي شنتة

نشر في الوقائع المصرية العدد ٢٢٢ في ١/١٠/١٩٨٥

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٥ (ج)

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير

بتوريد كميات من محصول ١٩٨٦/٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن ميثاق القطاع العام
وشركاته .

وعلى قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

وعلى قرار السيد الدكتور/نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن
الغذائي رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بشأن نظام التسويق التعاونى
للأرز الشعير موسم ١٩٨٦/٨٥

وعلى مذكرة السيد المهندس/رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة فى ١٧/٩/١٨٩٥

وعنى موافقة لجنة التموين العليا .

قصر

مادة ١ - يقوم الحائزون لمساحات مزروعة أرز شعير فى المحافظات
المنطبقة عليها نظام التسويق التعاونى الآتى ببيانها :

- | | |
|---------------|-------------|
| - الاسكندرية | - البحيرة |
| - الدقهلية | - دمياط |
| - الغربية | - ائفوفية |
| - الاسماعينية | - كفر الشيخ |
| - الشرقية | - القليوبية |
| - الفيوم | |

بتوريد حصص من محصول الأرز للشعير الناتج من زراعة عام ١٩٨٥
لحساب التسويق للتعاونى خلال موعد غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٨٥
بمعدل ١٥٠٠ طن (طن وخمسمائة كيلو جرام) من الأرز الشعير عن كل
فدان حيازة من جميع الأصناف عدا الأرز الفلبينى فيكون التوريد بمعدل
٢ طن للفدان ، ويستثنى من ذلك النواحي التابعة للمحافظات المنتجة والواردة
بالتكشيف المرفق فيتم التوريد فيها طبقا للمعدلات الموضحة قرين كل منها .

ويكون التوريد اختياريا بمحافظات السويس ومبور سعيد والنوادي
الجديدة والجيزة وبني سويف والمنيا .

واللجنة العليا لتسويق الأرز الشعير تعاونيا تخفيض هذا المعدل تبعا
للظروف التى تراها وفى حالة الزراعة يعتبر كل من المالك والزراع مسئولاً
عن التوريد من الحيازة (نصف الحيازة كل منهما) ويتم التوريد لمراكز
التجميع التابعة للجهات الآتية :

(أ) الجمعية العامة لمنتجى الأرز :-

فى جميع المحافظات بمناطق الانتماء .

(ب) الجمعية العامة للإصلاح الزراعى :

فى جميع مناطق جمعيات الإصلاح الزراعى .

(ج) الجمعية العامة للأراضى المستصلحة :

فى مناطق جمعيات الاستزراع .

مادة ٢ - يجب أن يكون الأرز المورد من المحصول الناتج من زراعة
١٩٨٥ مطابقاً للمواصفات الآتية :

(أ) أن يكون جيو به ممثلة تامة النضج والجفاف .

(ب) أن تطابق درجة النظافة جميع أحكام المادة (٣) من هذا القرار
ويقصد بدرجة النظافة خلو الأرز من الشوائب وهى الطين ، الزلط ، الرمل ،
الحصى ، القراب ، الديفينة ، والحبوب الغريبة من غير الأرز والحبوب الفارغة
تماماً والضامرة الميتة والعفنة والمصابة بالحشرات وانتشورة .

(ج) ألا تتعدى درجة الرطوبة ١٠ ٪ .

مادة ٢ - يحتسب ثمن الطن من الأرز الشعير المطابق للمواصفات المشار إليها في المادة السابقة بدون عبوات تسليم مراكز التجميع على الأسس الآتية :

مليم	جنيه	
-	١٢٥	ثمن الطن من الأرز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪
-	١٢٠	ثمن الطن من الأرز الشعير النباتات درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪
٥٠٠	١١٢	ثمن الطن من الأرز الشعير السبعيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪
٥٠٠	١٣٧	ثمن الطن من الأرز الشعير الفلبيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪
٦٥٠	١٤٠	ثمن الطن من الأرز الشعير العربي درجة نظافة ٩٨٪ ورطوبة ١٥٪

مادة ٤ - يزداد أو ينقص ثمن الطن من أصناف الأرز الشعير المورد إليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة المحددة للصنف حتى درجة ٩٠٪ وفقاً للمعاملات الآتية :

الصنف	مليم	جنيه
ياباني	٣٠٢	١
نباتات	٢٥٠	١
سبعيني	١٧٢	١
فلبيني	٤٣٢	١
عربي	٤٢٥	١

وتضاعف قيمة معدل نقص النظافة في حالة نقص درجة النظافة من ٩٠٪ كما يخصم ١٪ من الثمن المقرر لكل نوع مقابل كل ١٪ زيادة في نسبة الرطوبة المحددة في البند (ج) من المادة (٢) .

مادة ٥ - تجنب الرمثائل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية على ٢٠٪ (عشرون في المائة) ويقصد بالعيوب التجارية الحبوب المعيبة وتشمل الحمراء والخضراء والجيرية والصفراء وتختص لجان التحكيم المشكلة بموجب قرار السيد/وزير الزراعة رقم (٧٦٦) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه بتحديد سعر

الأرز - المخالف للمواصفات - الذى تريد للعيوف التجارية عن عشرين في المائة (٢٠٪) وبالنسبة لزنتائل الأرز الفلبينى يراعى تجنب خطتها باى أصناف أخرى من الأرز . وفى حالة وجود أى نسبة خلط ففى أى رسالة يتم تحديد سعرها بسعر الأرز اليابانى .

مادة ٦ - يجوز للحائزين تسليم غنائض الحيازة المطابقة لمواصفات التوريد لمراكز التجميع بدون عبوات وفقا للأسس والقواعد والأسعار الواردة بهذا القرار .

مادة ٧ - يعنى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراعى المتعاقدون مع وزارة الزراعة لتوريد محصولهم ككتاوى وبشرط ألا تقل الكمية الموردة عن المعدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لأسعار الحصة المقررة للتوريد من الحيازة مضافا إليها علاوات الاكثار .

مادة ٨ - يكون التوريد والتظلم منه وتقدير درجة النظام وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا للنظم الصادرة من السيد/وزير الزراعة .

مادة ٩ - يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها ٣٠٠ (ثلاثمائة) جنيه عن طن الأرز الشعير الذى يقصر فى توريده بالنسبة لكسور الطن تجنب الغرامة بواقع ٣٠٠ مليم (ثلاثمائة مليم) عن كل كيلو جرام يقصر فى توريده .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام وتسويق الأرز .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩/٩/١٩٨٥

وزير التميمين والتجارة الداخلية

أ . د/محمد ناجى ، مؤسسة

قرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٥

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة فولاً بلديا بتوريد كميات

من محصول ١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قصر

مادة ١ - يقوم الزراع الحائزين لمساحات مزروعة فولاً بلديا بتوريد كميات من محصول عام ١٩٨٥ عن كل فدان منزرع كمحصول منفرد ونسباً لها يلي :

- ثلاثة ونصف أردب بمحافظات الغربية والدقهلية والشرقية والمنوفية والقليوبية والقاهرة والجيزة وأثينا وأسيوط وسوهاج .
- ثلاثة أرادم، بمحافظتي الفيوم وبني سويف .
- أربعين بمحافظة قنا .
- أردب ونصف بمحافظتي دمياط وأسران .
- أربعين ونصف بباقي المحافظات .

ويكون التوريد عن كل فدان محمل على محصول القصب أو المحاصيل الأخرى وفقاً لما يلي :

- أردب واحد بباقي المحافظات .
- ويكون التوريد اختيارياً بمحافظتي السويس والإسماعيلية .
- على أن يتم التوريد بشون التنمية أو مراكز التجمع لحساب البيئة العامة للتنمية ، وذلك خلال فترة تنبئ في ١٦/٧/٨٥

ويمتدنى من ذلك المزارع التابعة لوزارة الزراعة والزراعي أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المتعاونين مع وزارة الزراعة لانتاج تقاوى الأكلشار بتمرد الرنا والتعمد ويترجى الزراع بتوريد كميات الفول لتزود عليهم منفتهم على منتهم لخدمة تن شون بت التنمية أو مراكز التجمع ن

حدود خمسة كيلو مترات وفي حالة زيادة المسافة عن ذلك يصرف للبعيد عن
الهيئة العامة للسلع التموينية اجور نقل بمعدل عشرين مليما عن كل كيلو
متر زيادة وبحد اقصى مائتى للاربع - ويجوز للحائز توريد فائض الحيازة
حسب متوسط انتاج القرية وفقا لمواصفات واسعار التوريد المقررة مضافا
اليها جنيها واحد عن الاربع كحافز تشجيعى للمورد على أن يكون قد ورد
لكمية المقررة عليه بالكامل .

مادة ٢ - يتم التوريد والتظلم منه وفقا للاحكام الواردة بالقرارات
التي يصدرها السيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى فى هذا الشأن .

مادة ٣ - يجب أن يكون الفول المورد من محصول عام ١٩٨٥ والا يقل
درجة نظافته عن درجة ٢٢ قيراطا وأن يكون خاليا من الاصابة الحشرية
والرمل والزيط ، على أن يقتصر التوريد على صنف الفول البلدى مع عدم
استلام الفول الرومى (عريض الحبة) او الفول البلدى المخلوط بالفول
الرومى .

مادة ٤ - يحدد سعر للوحدة (الاربع) زنة ١٥٥ كيلو جرام من
الفول المورد درجة نظافة ٢٢ر٥ قيراطا على أساس ثلاثة وأربعون جنيها ويزيد
السعر أو ينخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض درجة النظافة عن المعدل المقرر
بمقدار ٩٦٠ مليما عن كل نصف درجة نظافة .

مادة ٥ - كل حائز يتخلف عن التوريد طبقا للأحكام السابقة يعاقب
بغرامة قدرها ستة وثمانون جنيها عن كل أربع وفي جميع الأحوال تضبط
لكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
تصدوره

صدر فى ١٦/٤/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د . محمد ناجى شنتلة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ (تابع) فى ١٦/٤/١٩٨٥

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تكليف
الحائزين لمساحات مزروعة فولاً بلدياً بتوريد كميات من محصول ١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قـرـر

مادة ١ - يمتد الموعد المنصوص عليه بالمادة الاولى من القرار رقم
٢١٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه لقيام الحائزين لمساحات مزروعة فولاً بلدياً في
جميع المحافظات بتوريد الحصص المقررة عليهم من المحصول المذكور بشئون
بنك التنمية أو مراكز التجميع لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية حتى
١٩٨٥/٨/٣١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره

تحريراً في ١٩٨٥/٧/٢٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد ناجي شنتة

نشر بالوقائع المصرية العدد ١٦٩ (تابع) في ١٩٨٥/٧/٢٤

أهم القيود والأوصاف بالنسبة لتوريد الحاصل :

يراعى أنه يضاف فى كل قيد للقرار الوزارى الخاص بكل محصول وسنورد على سبيل المثال الالتزام بتوريد الأرز .

- جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٩ من القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٥ و ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
وهو ملتزم بتوريد حصة محصول زراعته (أرز) امتنع عن توريدها للجهة المختصة .

العقوبة :

غرامة قدرها ٣٠٠ جنيه عن طن الأرز الشسير وبدون حد أقصى ودانسبة لكسور الطن غرامة ٣٠٠ مليم عن كل كيلو جرام لم يتم توريده وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
على أن تسلم الى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام .

تطبيقات قضائية :

قضت محكمة النقض في الطعن رقم ٣٤٤ سنة ٥٤ ق لم ينشر بعد .

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده في قضية الجنحة رقم ٧٣٥٢ لسنة ١٩٨٠ المنزلة بأنه في يوم ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠ بدائرة مركز المنزلة محافظة المنصورة لم يتم بتوريد كمية الارز المقررة عن عام ١٩٧٩ في الميعاد المحدد .

وطُلبت عقابه بالمواد ٩ من القرار ٦٩٨ لسنة ١٩٧٨ ، ٩ لسنة ١٩٧٩

ومحكمة جناح المنزلة قضت غيابيا في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٦٥ مليون عن كل كيلو .

فعارض المحكوم عليه وقضى في ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ باعتبار المعارضة كان لم تكن .

فاستأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ١٦١٩٤ لسنة ١٩٨١ ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في الثاني من فبراير سنة ١٩٨٦ وقدمت أسباب الطعن في ذات التاريخ موقعا عليها من رئيسها .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مثبت بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث أن الطعن استوفى للشكل المقرر في القانون .

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بتغريم المطعون ضده عن تهمة عدم ترديد الحصنة المقررة عليه من محصول الأرز الشعير الحائز لزراعتها عن موسم ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بغرامة قدرها ٦٥ مليون عن كل كيلو جرام متجاوزا بذلك مقدار الغرامة المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ . كما قضى بوقف تنفيذ العقوبة بالمخالفة للمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مما يعيبه بما يستوجب تصحيحه .

وحيث أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أن « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون » كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المبينتين فيها . لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة التاسعة منه على معاقبة كل من يقصر في ترديد الحصنة المقررة عليه من محصول الأرز الشعير الحائز لزراعتها عن موسم ١٩٧٩ - ١٩٨٠ في الإيعاد المقرر بغرامة مقدارها عشرون جنيها عن كل طن يقصر في توريده وبحد أقصى خمسمائة جنيه وبالنسبة لكسور الطعن تحتسب الغرامة بواقع ٢٠ مليون عن كل كيلو جرام ، وكانت هذه العقوبة انما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض العقوبة المنصوص عليها في تلك المادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده ٦٥ مليونا عن كل كيلو جرام من الأرز الشعير الذي قصر توريده من محصول عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - متجاوزا بذلك عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٩ من قرار وزير التموين المشار إليه ، وأوقف تنفيذ العقوبة رغم مخالفة ذلك للمادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم فوق ما تقصم - وعلى ما يبين من مدوناته - بعد أن أشار إلى أن المتهم « المطعون ضده » استأنف الحكم الابتدائي القاضى بإدانته عن التهمة المسندة إليه قال « ان المحكمة ترى من ظروف الدعوى وظروف المتهم الاجتماعية ونظرا لقيام المتهم بالسداد بعد الواقعة الأمر بوقف تنفيذ العقوبة » . وكان الحكم على هذا النحو قد خلا

من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من أدانته المَطعون ضده فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وإنما اقتضى بإيراد سبب يبرر به إيقاف تنفيذ العقوبة بالمخالفة لحكم المادة ٥٦ من المرسوم بتانون سائف الفكر . وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، وأن كل حكم بإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم به وجبه ، كما نصت المادة ٢١٢ من القانون المشار إليه على أن الحكم يبتل خلوه من الأسباب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المَطعون فيه تدخا من الأسباب ونق ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة فإنه يكرن مشوبا بالاعتور البطل الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه مثانة القانون بما يرجب نقضه والاحالة .

فقره هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بذقص الحكم المَطعون فيه واحالة القضية الى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها من جديد بهيئة استئنافية أخرى .

الجرائم الخاصة بالسلع والمواد التموينية الغذائية

ويشتمل هذا الباب على أهم القرارات والقيود والأوصاف والشرح
واحكام القضاء بالنسبة للسلع الغذائية الآتية :

- ١ - أرز وفراكات
- ٢ - شاي وبن
- ٣ - الأسماك
- ٤ - سكر
- ٥ - البان
- ٦ - الحلاوة الطحينية والسوسم
- ٧ - الذرة
- ٨ - الفاصوليا والتوبيا والبسلة الجافة
- ٩ - البطاطس
- ١٠ - المستكة
- ١١ - الفلفل الأسود
- ١٢ - الفول
- ١٣ - البصل
- ١٤ - مياه غازية
- ١٥ - مكرونة
- ١٦ - ملح طعام
- ١٧ - زبد وجبن
- ١٨ - لحوم
- ١٩ - عدس

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٥ (*)

بشأن حظر نقل الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين أو القوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته .

وعلى قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

وعلى قرار السيد/الدكتور/نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٨٥ بنظام التسويق التعاوني للأرز
الشعير موسم ١٩٨٦/٨٥

وعلى مذكرة السيد المهندس/رئيس إدارة هيئة القطاع العام للمضارب
وتسويق الأرز المؤرخة في ١٧/٩/١٩٨٥

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـسـم

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود
المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

- مقنوب شركة مضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة للأرز
الشعير المملوك لشركات المضارب وعليه إخطار اللجنة بصورة من التاريخ
في خلال ٢٤ ساعة من إصدارها .

- مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الأرز والاكثار المتعاقدة عليها .

✻ الوقائع المصرية في ١/١٠/١٩٨٥ العدد ٢٢٢ .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائتين وخمسين جنيهًا .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويجزم بمصادرتها على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩/٩/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد ناجي شنتة

قوار رقم ٤٢٠ لسنة ١٦٨٦

بشأن حظر نقل الأرز الشعير صادر في ١٩٨٦/٨/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته .

وعلى قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء هيئة القطاع العام لمضارب وتسويق الأرز .

وعلى قرار السيد الدكتور/نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٦ بنظام التسويق التعاوني للأرز الشعير موسم ٨٧/٨٦ .

وعلى مذكرة السيد المهندس/رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٨٦/٨/٢٤ م .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

- مندوب شركة مضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة للأرز الشعير المملوك لشركات المضارب وعليه أخطار اللجنة بصورة من التصاريح في خلال ٢٤ ساعة من إصدارها .

- مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوي الأرز والاكثار عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى عاتني العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٨٦/٨/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/محمد ناجي شنتة

أهم القيود والأوصاف الخاصة بحظر نقل الأرز الشعير

— جنحة بالمواد ١ و ٢ من القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٨٦ و ١/١ ، من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— قام بنقل — أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص .
العقوبة : ...

الخبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتي وخمسين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العتوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركة المضارب التابعة لهيئات القطاع العام .

* * *

قرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥

بشأن حظر نقل الأرز الأبيض

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الأبيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من :

- مدير مضرب القطاع العام للتقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص للاتجار .

مديرية التموين المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصي في حدود مائتي كيلو جرام من الأرز للأسرة مرة واحدة في العام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه و تجاوز مائتين وخمسين جنيها وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/٩/١٩ .

وزير للتموين والتجارة الداخلية

١ . د/محمد ناجي شتة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢٢ في ١٩٨٥/١٠/١

قرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٨٦

بشأن حظر نقل الأرز الأبيض

صادر في ١٩٨٦/٨/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون: ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركته .

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

وعلى قرار السيد الدكتور/ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن نظام التسويق التعاوني للأرز
لتشهير موسم ١٩٨٧/٨٦

وعلى مذكرة السيد المهندس/ رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١٩٨٦/٨/٢٤ م .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الأبيض خارج حدود
المحافظات بغير ترخيص من :

- مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص
للتجسار .

- مديرية التموين المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصي في حدود
مائة كجم من الأرز للأسرة مرة واحدة في العام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة يحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٥/٨/١٩٨٦ م .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/محمد ناجي شنتة

أهم القيود والأوصاف بشأن نقل الأرز الأبيض

- جنحة بالمواد ١ و ٢ من القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٦ و ١/١ ، من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- قام بنقل أو شرع في نقل الأرز الأبيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من الجهة المختصة .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة وخمسون جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وتسلم إلى شركات المضارب .

ملحوظة :

نصت المادة الأولى على أن الترخيص يصدر من مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص للتجار وبالنسبة للاستهلاك الشخصي في حدود ٢٠٠ كيلو جرام للأسرة مرة واحدة في العام .

قرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٥

بشأن حظر الاتجار في الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الديباجة :

قـرـر

مادة ١ - يقتصر الاتجار في الأرز الشعير على شركات القطاع العام وجهات التوريد ويمتنع على الفرلكات والتجار والأفراد الاتجار في الأرز الشعير أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٢ - يمتنع على البنوك التجارية تخزين الأرز للشعير لغير شركات القطاع العام وجهات التوريد .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار للقرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل على مائة جنيه ولا تجاوز مائتين وخمسون جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩/٩/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

٠ ٤ د/محمد ناجي شنتة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٩ في ٢٨/٩/١٩٨٥

قرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٥
في شأن حظر ضرب الأرز الشعير في الفراكات
لغير الاستهلاك الشخصي
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الديباجة :

مقرر

المادة الأولى - يحظر على أصحاب الفراكات والمسؤولين عن ادارتها ضرب الأرز الشعير لغير الاستهلاك الشخصي - ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية .

ويكون التشغيل للاستهلاك الشخصي خلال موسم التوريد بترخيص يصدر من المحافظ المختص بمراعاة الضوابط التالية :

١ - أن تكون الفراكات منشأة قبل ٣ من مايو سنة ١٩٧١ وسبق لها الترخيص في التشغيل .

٢ - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكة ٢ طن يوميا .

٣ - ألا تكون الفراكة ملحقة بمطاحن ما لم تكن منشأة قبل أبريل سنة ١٩٦٣

٤ - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكات المرخص لها في نطاق القرية الواحدة كمية الأرز الشعير المحددة للاستهلاك الشخصي للمحائزين في نطاق هذه القرية .

٥ - أن يكون المرخص له حسن السمعة ولم يسبق له ارتكاب مخالفة تموينية .

٦ - عند توافر البضوابط المشار إليها في القيود السابقة لأكثر من فراكة تكون الأفضلية في الترخيص للفراكات الواقعة على طرقات رئيسية .

مادة ثانية - تستثنى الفراكات التجارية المعتمدة والصادر بها قرار وزير التموين رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ من أحكام المادة السابقة بالنسبة لكميات الأرز الشعير والتي تقوم باستلامها من شركات المضارب وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٨٦ لضربها لحساب المضارب .

مادة ثالثة - على جميع الفراكات اعداد سجلات رسمية مختومة بخاتم مديرية التموين المختصة وبقيد بها أولاً بأول كميات الأرز الشعير الواردة لها ومصدرها وكميات الأرز الأبيض الناتج وجهة الاستلام والرصيد اليومي للفراكة من كل من الأرز الشعير والأرز الأبيض .

مادة رابعة - على المذكورين في المادة الأولى من القرار اعداد بيان بمواعيد تشغيل الفراكة يتم اعتماده من مديرية التموين المختصة بحيث لا تتجاوز ساعات تشغيل الفراكة ثمان ساعات يومياً خلال النهار .

مادة خامسة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين وخمسون جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال الواردة بالمادتين ١ ، ٤ من هذا القرار تضبط الآلات والكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة سادسة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩/٩/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/محمد ناجي شستة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٩ في ٢٨/٩/١٩٨٥

قرار رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٨٦
في شأن حظر ضرب الأرز الشعير في الفراكات
لغير الاستهلاك الشخصي
صادر في ١٩٨٦/٨/٢٥

وزير التمرين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته .

وعلى قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

وعلى القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم حركة الأرز الشعير
بـالفراكات .

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات .

وعلى قرار السيد/الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٦ الصادر بنظام التسويق التعاوني
للأرز الشعير موسم ١٩٨٦/٨٥

وعلى مذكرة السيد/المهندس رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١٩٨٦/٨/٢٤

قـرـر

المادة الأولى - يحظر على أصحاب الفراكات والمسؤولين عن إدارتها
ضرب الأرز الشعير لغير الاستهلاك - الشخصي - ويعتبر في حكم الاستهلاك
الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد
أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية .

ويكون التشغيل للاستهلاك الشخصي خلال موسم التوريد بترخيص
يصدر منا بتراعات الضوابط التالية :

١ - أن تكون الفراكات منشأة قبل ٣ من مايو سنة ١٩٧١ ويستثنى لها الترخيص في التشغيل .

٢ - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكة ٢ طن يوم .

٣ - ألا تكون الفراكة ملحقة بمطاحن ما ثم تكن منشأة قبل أبريل سنة ١٩٦٣ .

٤ - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكات المرخص لها في نطاق القرية الواحدة كمية الأرز - للشعير المحددة للاستهلاك الشخصي في نطاق هذه القرية .

٥ - أن يكون المرخص له حسن السمعة ولم يسبق له ارتكاب مخالفة تموينية .

٦ - عند توافر الضوابط المشار إليها في البنود السابقة لأكثر من فراكة تكون الأفضلية في الترخيص للفراكات الواقعة على طرق رئيسية .

مادة ثانية - تستثنى الفراكات التجارية المعتمدة والصادر بها قرار وزير التموين رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ من أحكام المادة السابقة لكميات الأرز الشعير والتي تقوم باستلامها من شركات المضارب وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٨٦ لضربها لحساب المضارب .

مادة ثالثة - على جميع الفراكات أعداد سجلات رسمية مختومة بخاتم مديرية التموين المختصة ويقيّد بها أولاً بأول كميات الأرز الشعير الواردة لها ومصدرها وكميات الأرز الأبيض الناتج وجهة الاستلام والرصيد اليومي للفراكة من كل من الأرز الشعير والأرز الأبيض .

مادة رابعة - على المذكورين في المادة الأولى من القرار أعداد بيان بمواعيد تشغيل الفراكة . يتم اعتماده من مديرية التموين المختصة بحيث لا تتجاوز ساعات تشغيل الفراكة ثمان ساعات يومياً خلال النهار .

مادة خامسة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتين وخمسون جنيهاً ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال الواردة بالمادتين ١ ، ٤ من هذا القرار تضبط الآلات والكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلّم إلى شركات المضارب .

مادة سادسة - ينشر هذا القرار بانوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٥/٨/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد ناجي شنتلة

قرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥

في شأن حظر تخزين الأرز

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الديباجة :

قـرـر

مادة ١ - يحظر تخزين الأرز الشعير والأبيض لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للأرز الشعير ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات المضارب وأرصدة حصتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبعد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ولغير الحائزين الكميات التي لا تتجاوز ٢٠٠ كجم للأسرة .

مادة ٢ - بكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) ولا تتجاوز مائتين وخمسون جنيهًا أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلّم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/٩/١٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد ناجي شنتة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٩ في ١٩٨٥/٩/٢٨

قرار ٤١٩ لسنة ١٩٨٦

في شأن حظر تخزين الأرز - صادر في ١٩٨٦/٨/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته .

وعلى قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن تشغيل بعض الفراكات .

وعلى مذكرة السيد المهندس/رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٨٦/٨/٢٤ على موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - يحظر تخزين الأرز الشعير والأبيض لغير الاستهلاك الشخصي غير جينات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للأرز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعتمدة مع شركات المضارب من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص التشغيلية المسجلة لها من شركات المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة حصتها التشغيلية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة أطنان لنحيازة الكلية ولغير الحائزين الكميات التي لا تتجاوز ٢٠٠ كجم للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

على أن تسلم الى شركات المضارب .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٦/٨/٢٥

وزير القموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد ناجى شنتلة

أهم القيود والأوصاف بشأن حظر تخزين الأرز

جئحة بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣ من القرار رقم ٤١٩ لسنة ٨٦ ، ١/١ من المرسوم
بتانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قام بتخزين الأرز الشعير لغير الاستهلاك الشخصي
في غير الجهات المختصة -

- جئحة بالمواد السابقة -

قام بتخزين الأرز الأبيض لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات
التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للأرز الأبيض .
العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون
جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

احكام وتعليقات :

وقضت محكمة الجئح المستأنفة بطنطا بجلستها المنعقدة في
١٤/٤/١٩٨٠ التهمة تخزين أرز أبيض لغير استهلاكه الشخصي الجئحة
٤٠٠١٦ س ٨٠ جئح طنطا .

وحيث أن الأوراق قد جاءت خلوا من دليل يقطع بثبوت الاتهام قبل
المتهم ذلك أن ضبط الأرز محملا على عربة كارو بالكيفية الواردة بمحضر
للضبط لا يعد تخزينا بالوصف المحرم قانونا متى كان ذلك فإن الاتهام
المسند الى المتهم يكون قد أقيم على غير أساس من الواقع والقانون ويتمين
والحال كذلك القضاء في موضوع الحكم المستأنف وبالبرائة عملا بالمادة
٣٠٤/١ ج ، .

القيود والأوصاف الخاصة بإنشاء فراكة :

- جئحة بالمادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧١ والمادة
١/ج من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- إنشاء فراكة لضرب الأرز بغير ترخيص من الجهة المختصة - أو قام
بتكبير حجمها - أو اضافتها الى أى نشاط صناعى آخر .

العقوبة :

١٥٤.٥٩.٥٩٥

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الآلات والأدوات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

فيود وأوصاف مختلفة :

- جنحة بالمواد ٤ ، ١١ من قرار التموين رقم ٢٥١ لسنة ١٩٦٨ ،
١/١ ، م من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- باع - أو عرض للبيع - أنواع الأرز العبأة في عبوات دون أن يكون محررا عليها البيانات المقررة .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيها .

- جنحة بالمواد ١ ، ١١ من قرار التموين رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨
المعدل والمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والقرار ١١٩ لسنة ١٩٨٠

- باع - أو عرض للبيع - أو حاز بقصد البيع أرز أبيض محليا غير مطابق للمواصفات المقررة .

- تداول الأرز الممتاز سائبا للمستهلكين غير معبأ في العبوات المقررة وذلك بغير ترخيص من وزارة التموين .

العقوبة :

يعاقب المخالف بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ مع ملاحظة أن الأرز الممتاز هو من السلع التي تدعمها الدولة بموجب قرار وزير التموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ (*)

بشأن نسبة المسموح كمعجز في الأرز المخصوص المسائب
الموزع على البطاقات التموينية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيع الأرز والاتجار
فيه محليا على القرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - على البدالين التموينيين سداد ثمن جوال الأرز المخصوص
الذى يتم توزيعه بموجب البطاقات التموينية كاملا لشركة تسويق الأرز
أو الشركات التى تتكف بتوزيعه على أن يحتسب نسبة (١٪) فقط كمعجز
مسموح لهم عن الكميات الموزعة فعلا عند إجراء المحاسبة الشهرية بجميع
المحافظات .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمادة (٥٦)
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٧/٢/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/محمد ناجى شستلة

الوقائع المصرية فى ٢٦/٢/١٩٨٥ العدد ٤٩

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائتين وخمسين جنيها .

في جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في اللوائح المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩/٩/١٩٨٥

وزير القموين والتجارة الداخلية

١ . د/محمد ناجي شستة

**قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ (١)
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨
فى شأن تصنيف الارز والاتجار فيه محليا**

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الاسعار ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيف الارز والاتجار
فيه محليا والقرارات المعدلة له ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر

مادة ١ - يضاف الى المادة (١) من القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨
المشار اليه فقرة جديدة تحت رقم (٦) نصها الآتى :
أرز بئدى :

هو الارز المنتج من أصناف الارز المخلئ مستدير وطويل الحبة والذي
تم تصنيفه بحيث يتم نزع الطبقات الخارجية من الرجيع فى حدود ٦٪ من
وزن الكارجو مع احتفاظه بجنين الارز والمنتج طبقا للمواصفات الآتية :

- نسبة الكسر فيه لا تزيد على ١٢٪ بالنسبة للأصناف قصيرة الحبة
و ١٦٪ للأصناف طويلة الحبة بحيث لا تزيد ربع الحبة عن ٥٪ .

- نسبة المواد الغريبة لا تزيد على ٥٪ منها ٢٪ على الأكثر من
الطحى .

- نسبة الحبوب الجريبة والخضراء غير الناضجة لا تزيد على ٣٥٪ .

- نسبة الحبوب لا تزيد على ٥٪ .

- نسبة الرطوبة لا تزيد على ١٤٪ .

(١) نشر بالوقائع المصرية المجلد ١٦ فى ١٩/١/١٩٨٦

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بما تضمنته القرارات وجداول التسعيرة الجبرية من أحكام أخرى تحدد أسعار بيع الأرز للمستهلك وفقا لما يلى :

مليم

١٤٠ للكيلو من صنف قصير الحبة .

٣٠٠ للكيلو من صنف طويل الحبة .

وفى جميع الأحوال يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تداول الأرز المشار اليه سائبا ويقتصر تداوله معبأ من انتاج الجهات المصرح لها من الوزارة وطبقا للضوابط المحددة كما يجب أن يوضح على كل عبوة اسم المنتج ونوع الأرز والوزن الصافي وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة (٢) من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال ، وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١١/١/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠٠ د/محمد ناجى شنتلة

الفصل الثاني

شاي وبن

أولا - النصوص القانونية

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١

بشان تنظيم الاتجار في الشاي

مادة ١ - يحظر على مؤسسات القطاع العام وشركاتها الاتجار بالجملة في الشاي الأسود .

مادة ٢ - (معدلة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦) .

يحظر بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في عبوات طبقاً للأوزان والأسعار التي تحددها وزارة التموين ويستثنى من ذلك عبوات الشاي المستورد معبأ من الخارج .

ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبأ ونوع الشاي والجهة المستوردة منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافي .

ويستثنى من ذلك عبوات الشاي المستورد معبأة من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية وللمينة العامة للسلع التموينية والمؤسسات العامة ووحداتها .

مادة ٣ - يحظر خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأي مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطاً على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٤ - يحظر على غير الجمعيات التعاونية والتجار المسند إليهم توزيع المواد التموينية الاتجار في الشاي المخصص للاستهلاك العائلي بالبطاقات التموينية أو حيازته بقصد الاتجار .

كما يحظر على التجار التموينيين والجمعيات التعاونية المشار اليهم
حيازة كميات من الشاي المخصص للبطاقات التموينية غير الكميات المسجلة
اليهم لتوزيعها •

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار
اليه وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها •

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه نشره •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
١٩٧١/٢/٢١

٢ - قرار التموين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم

التصرف في وسائل البن المستورد وتحديد أسعار تداوله

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم كافة الرسائل المستوردة من البن بكافة أنواعه بموانئ الوصول بعد اتمام الافراج الجمركي عنها . الى كل من الشركة المصرية لتعبئة السلع الغذائية وشركتى التوزيع بالجملة التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية وفقا للأسس التى تضعها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - (أ) على شركتى التوزيع بالجملة توزيع كافة الكميات المسلمة اليها الى مطاحن البن بجميع الجهات وفقا للحصص المقررة بمعرفة وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(ب) على الشركة المصرية لتعبئة السلع الغذائية توزيع كافة الكميات المسلمة اليها الى شركات المجمعات الاستهلاكية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتجار التجزئة بجميع الجهات بعد تعبئتها فى اكياس من البوثولين .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٧) :

تحدد أسعار تداول البن المستورد بكافة أنواعه على النحو التالى :

٢٦٨٨ سعر تسليم الطن من البن الأخضر السائب من الهيئة العامة للسلع التموينية الى الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية وشركتى التوزيع بالجملة وبالموانئ بعد اتمام الافراج الجمركي .

٢٧٤٢ سعر بيع الطن من البن الأخضر السائب من شركتى التوزيع بالجملة الى مطاحن البن بمحافظات القاهرة والجيزة والوجه البحرى .

٢٧٤٦ سعر بيع الطن من البن الأخضر المعبأ فى عبوات زنة ٥ كيلو جرام للعبوة من شركتى التوزيع بالجملة الى مطاحن البن بباقي محافظات الوجه البحرى .

٢٧٧٠ سعر بيع الطن من البن الأخضر المعبأ فى عبوات من البولى اللين زنة ٢٥٠ جرام للعبوة من الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية الى شركات الجمعيات الاستهلاكية وتجار التجزئة لجميع الجهات .

٧٣٥ - سعر بيع العبوة زنة ٢٥٠ جرام من البن الأخضر للمستهلك
بجميع الجهات .

٣٢٠٠ سعر بيع الكيلو جرام من البن المطحون للمستهلك بجميع
الجهات .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .

مادة ٥ - يفسر هذا القرار بالوقائع المصرية .

مادة ٦ - (مضافة بالمادة الأولى من قرار التموين رقم ١١٠
لسنة ١٩٧٧) .

(أ) على الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية تعبئة الحصة
المنقولة من البن الأخضر بمطاحن البن بالوجه القبلى عدا محافظة الجيزة في
عبوات زنة العبوة منها ٥ كيلو جرام على أن يستوضح على كل عبوة الوزن
ومتى بيعها على مطاحن البن بمحافظات الوجه القبلى عدا محافظة الجيزة
ولا يجوز تداولها بغير الغرض .

(ب) يقصر تعبئة البن الأخضر المخصص لجميع التجمعات الاستهلاكية
وتجار التجزئة على العبوات زنة ٥٠ جرام وتلغى كافة العبوات الأخرى .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠

وتحديد أرباح الشاي الأسود

المستورد سائبا والمعبأ محليا

مادة ١ - يحظر على المرخص لهم في الاستيراد والاتجار في الشاي الأسود تعبئته في غير المصانع التابعة لوحدات القطاع العام وفقا لتعاقدهم معهم .

مادة ٢ - يتم طرح عبوات الشاي الأسود غير التمويني سائبا والمعبأ محليا لأسعار التداول المحددة تطبيقا لتكلفة الاستيراد .

- وفقا لأحكام القرار رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه مضافا اليها مصاريف التعبئة الفعلية من واقع العقود المبرمة من المستوردين والمصانع التابعة لوحدات القطاع العام المشار اليها في المادة السابقة وقيمة العبوات الورقية المؤيدة بالمستندات .

مادة ٣ - تحدد أقصى الأرباح في تجارة الشاي المشار اليه بالمادة الأولى من هذا القرار بـ ٢٠٪ من اجمالي التكاليف الموضحة بالمادة السابقة وتوزع كالتالي :

٦ ٪ المستورد .

٤ ٪ لتاجر الجملة .

١٠ ٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٤ - على مستوردي الشاي المشار اليه بالمواد السابقة التقدم الى وزارة التموين والتجارة الداخلية بالمستندات المؤيدة للتكاليف الموضحة بالمادة ٢ من هذا القرار باخطار بسلم للادارة العامة للخبراء والتسعير قبل البدء في تعبئة الكميات الواردة لحسابهم موضحة به الكمية وتاريخ ورودها وصورة من التعاقد مع مصنع القطاع العام المعبيء وبيان أوزان العبوات التي تعبأ فيها لتحديد التكلفة وأسعار التداول حتى سعر المستهلك الأخير

ويقتعين الحصول على بيان معتمد بالتكلفة وأسعار تداول العبوات قبل بدء التعبئة •

مادة ٥ - على المشار اليهم في المادة السابقة اثبات البيانات التالية باللغة العربية وبشكل واضح على العبوات بعد اعتمادها من وزارة التموين والتجارة الداخلية وفقا لأحكام هذا القرار •

- اسم المستورد - بيان الشركة المعبئة - نوع الشاي المعبأ - الجهة المستوردة منها - الوزن الصافي للعبوة - سعر البيع للمستهلك •
وعلى شركات القطاع العام اسند اليها تعبئة كافة الكميات الواردة من الشاي الأسود والنسائب لحساب المرخص لهم بالاستيراد مراعاة تطبيق أحكام هذا القرار على الكميات التي تقوم بتعبئتها •

مادة ٦ - بكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره •

تحريرا في ١٠/١/١٩٨٠

أهم القيود والأوصاف الخاصة بالشاي والبن

- جنحة بالمواد ١ ، ٩ من قرار التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ،
والمادة ١/١ ، من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- بصفته مسئولاً عن شركة عهد إليها باستيراد الشاي والبن لم يرسل
للجهات المختصة البيانات المطلوبة عن الكميات المتعاقدة عليها خلال المدة
المقررة .

- جنحة بالمواد ٢ ، ٩ من قرار التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ،
والمادة ١/١ ، من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

- بصفته مسئولاً عن المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية لم
يتسلم كميات الشاي والبن في الميعاد .

- جنحة بالمواد ٣ ، ٩ من قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ، والمادة
١/١ ، من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- بصفته تاجراً للجملة - أو مسئولاً عن المؤسسة المصرية التعاونية
الاستهلاكية أو أحد فروعها لم يمسك سجلاً خاصاً لاثبات حركة التداول في
الشاي والبن .

- جنحة بالمواد ٤ ، ٩ من قرار التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ،
والمادة ١/١ ، من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

(أ) بصفته مسئولاً عن المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية لم
يخطر إدارة الشاي والبن بالوزارة ببيان نصف شهري بكميات الشاي التي
يتم شحنها إلى المحافظات من كل نوع على حده .

(ب) بصفته مسئولاً عن المؤسسة التعاونية الاستهلاكية لم يقوم
بتوزيع كميات الشاي بعد تعبئتها في أنحاء الجمهورية .

- جنحة بالمواد ٦ مكرر ، ٩ من قرار التموين رقم ١٥٢ لسنة
١٩٦٢ والمعدل والمادة ١/١ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- باع بن أخضر غير معبأ في عبوات تحمل للبيانات المقررة .
العقوبة :

في الأصناف السابقة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن

مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهها أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

- جنحة بالمواد ٢ ، ٥ ، ٧ من قرار التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ ، ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- باع أو حاز بقصد البيع (شاي أسود) غير معبأ في عبوات قانونية .

- جنحة بالمواد ٣ ، ٥ ، ٧ من قرار التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

(١) خلط أو شرع في خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي اخضر أو بأي مادة أخرى .

- جنحة بالمواد ١/٤ ، ٥ ، ٧ من قرار التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ والمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- أتعرج أو حاز بقصد الاتجار شايًا مخصصًا للبطاقات التموينية وهو غير مرخص له بذلك .

- جنحة بالمواد ٢/٤ ، ٥ ، ٧ من قرار التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ والمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- حاز كميات من الشاي المخصص لبطاقات التموين غير التكميات المسلمة اليه لتوزيعها .

- جنحة بالمواد ١/٣ ، ٢ ، ٣ من قرار التموين رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ ، ١/٣ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- قام بفتح محل لطحن شبن بغير ترخيص من المحافظة المختص .

- جنحة بالمواد ١/ب ، ٢ ، ٣ من قرار التموين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

أضاف صناعة طحن البن الى المحل المرخص له صناعة أخرى
بغير ترخيص من المحافظ المختص .

- جنحة بالمواد ١ ، ٤ من قرار التموين رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٠
١/هـ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون
١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- وهو صاحب محل للطباعة أو أى محل عام - والمسئول عن إدارته .

(أ) قام بطبع وتصنيع الأكياس المعدة لتعبئة الشاي بغير ترخيص
من الجهة المختصة .

(ب) حاز الأكياس المعدة لتعبئة الشاي بدون ترخيص من الجهة
المختصة .

- جنحة بالمواد ٣ ، ٤ من قرار التموين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ ،
والمواد ١/ج ، هـ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- وهو صاحب محل للطباعة أو غيره من المحال العامة والمسئول عن
إدارته والمرخص له بطباعة وتصنيع الأكياس المعدة لتعبئة الشاي .
(أ) تصرف في المخلفات والأكياس المعيبة .

(ب) لم يتم بتسليم المخلفات والأكياس المعيبة للمؤسسة المصرية
العامة للسلع الغذائية .

- جنحة بالمواد ١ ، ٤ من قرار التموين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ ،
١/١ ، هـ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- بصفتها المسئول عن البيئة العامة لسلع التمرينية لم يتم بتسليم
كافة الرسائل المستوردة من البن بكافة أنواعه جموانى الوصول بعد اتمام
الافراج الجمركى عندها الى الشركات المختصة وفقاً لقواعد المحددة .

— جثعة بالمواد ١/٢ ، ٤ من قرار التحزين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ ،
١/١ ، ٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

— بصفته المسئول عن شركة توزيع الجملة لم يتم بتوزيع كافة
الكميات المسلمة اليه من اللبن انى مطاحن اللبن بجميع الجهات وفقا للحصص
المقررة .

العقوبة :

يعاقب على الأوصاف السابقة بالعقوبة المقررة فى المادة ٥٦ من
الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٥ (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ، والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم التصرف في
رسائل البن المستورد وتحديد أسعار تداوله ، المسجل بالقرار رقم ١١٠
لسنة ١٩٧٧

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب
الارباح لكافة السلع الاستهلاكية المستوردة .

قرر

مادة اولى - يلغى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم
التصرف في رسائل البن المستورد وتحديد أسعار تداوله المشار اليه .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/١/٢٢

وزير للتموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد ناجي شنتة

(*) الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١/٢٢ العدد ١٩ تابع

قرار وزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ (١)

بالرقابة على المستورد من الشاي

وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للاتحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرارات الوزاريين رقمى ١٣٩٧ لسنة ١٩٧٥ و ٤٨١ لسنة ١٩٧٧ ؛

قـرـر

مادة ١ - الشاي هو البراعم والأوراق والسلاميات الغضة للأصناف المختلفة من نبات والمجهزة صناعيا بطرق معتمدة ويستورد الشاي اما أخضر أو أسود .

والشاي الأخضر هو ما يعرض بعد قطفه للبخار لوقف عمل الخمائر وبالتالي يحتفظ بلونه الأخضر أما الشاي الأسود فيتحول الى اللون الأسود نتيجة عمليات التخمير والأكسدة أثناء تجهيزه .

مادة ٢ - اشتراطات عامة :

١ - يكون محتفظا بالخواص الطبيعية لكل صنف أخضر أو أسود وخاصة طعم المنقوع ولونه ورائحته .

٢ - أن يكون خاليا من شاي سبق استعماله .

٣ - أن يكون خاليا من أى مواد معدنية أو أية مادة غريبة مضافة لبست من الشاي الخالص سواء كانت نباتية أو غير نباتية .

مادة ٣ - المواصفات :

- ١ - يجب ألا تزيد نسبة السيقان على (٢٠٪) .
- ٨ - يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة على (٨٪) .
- ٣ - لا تزيد نسبة الرماد الكلى على (٨٪) على أن يذوب منه النصف على الأقل في الماء .
- ٤ - لا يزيد الرماد غير الذائب في الحمض على (١٥٪) .
- ٥ - يجب ألا تزيد نسبة القنين في الشاي الأخضر على (١٢٪) وفي الشاي الأسود على (١٧٪) .
- ٦ - يجب ألا تقل نسبة الخلاصة المائية عن (٣٢٪) .
- ٧ - يجب ألا تقل نسبة الكافيين عن (٢٪) .
- ٨ - يجب ألا تقل نسبة قلوية الرماد الذائب على (٢٥ مل) حامض عيارى .

مادة ٤ - التعبئة :

يستورد الشاي في العبوات المناسبة التي لا تؤثر على مواصفاته .

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

تكتب على كل عبوة البيانات التالية باللغة العربية بخط واضح غير قابل للمحو ويجوز كتابتها بلغة أجنبية :

- ١ - الوزن القائم / صافي العبوة (الشاي الصب) .
- الوزن الصافي للعبوات المعدة للبيع للمستهلك مباشرة .
- ٢ - نوع الشاي ومنشأه .
- ٣ - اسم المصدر واسم المعبىء وعلامته التجارية أو أحدهما .
- ٤ - رقم الصندوق المسلسل .
- ٥ - تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية بالشهر والسنة .

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة في ميعاد لا يجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب أو ورود العينة المثلة للرسالة .

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يحصل رسم فحص قدره نصف قرش عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن مائة قرش لكل رسالة ، وتجب كسور القرش الى قرش .

مادة ٨ - يضاف الشاى الى المرفق رقم ١١ الخاص بالواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٩ - يلغى القراران الوزاريان رقما ١٣١٧ لسنة ١٩٧٥ و ٤٨١ لسنة ١٩٧٧ —

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د . محمد سلطان ابو على

تعليقات وأحكام :

- وحيث أنه يبين مما تقدم أنه وإن كان قد ضبط بمقهى المتهم شاي مخلوط إلا أن الأوراق جاءت خلوا من دليل على أن المتهم هو الذي قام بخلط هذا الشاي أو أنه كان يعلم يخلطه بمواد غريبة ومجرد ضبطه لديه ليس دليل على ذلك سيما وأن المتهم لا يتجر في الشاي بل يعده كمشروب يبيعه لرواد مقهاه الأمر الذي تنتفى معه الواقعة ويكون اسناد الاتهام الى المتهم محل شك ويتعين تبرئته منها عملا بالمادة ١٠١/٣٠٤ ج.د والجنحة ١٧٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة سيدى جابر جلسة ١٩٧٢/٥/٣١ والجنحة ٩ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة الميناء جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٦ ، .

- لما كان الشاي الأسود بماهيته ومادته هو السلعة التي نظم اشترع تعبئتها والاتجار فيها بالقرارات ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٧٠ و ٧١ لسنة ١٩٧١ ومن ذلك حظر بيعه أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في عبوات قانونية وتائيم خلطه بمواد أخرى أو بيعه مخلوطا وحيازته مخلوطا بقصد الاتجار مما مؤداه أن مجرد حيازة الشاي الأسود مخلوطا بقصد تصنيعه في مقهى وتقديمه كمشروب الى الزوار لا يتوافر به قصد الاتجار في الشاي الأسود ذاته كسلعة قائمة بذاتها وإذا كانت هذه حال الواقعة الماثلة فإنها تخرج عن نطاق أحكام التشريعات التموينية سالفة الذكر وتتدرج تحت نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ إذا قسم كمشروب أو ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذا كان لم يعد كمشروب ومن ثم لا تختص محاكم أمن الدولة بالفصل فيها مذكرة مكتب شئون أمن الدولة في الجنحة ١٧٦ لسنة ١٩٧٢ سيدى جابر والحكم في ذات الجنحة جلسة ١٩٧٥/٢/٦ ويسرى هذا الحكم بالنسبة للذين : الحكم في ١٤٧٠ لسنة ١٩٧٤ سيدى جابر جلسة ١٩٧٦/٥/١٨ (منشور بكتاب المستشار أثور طلبه المرجع للسابق) .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المتهم لم يسهم في فعل الغش المنسوب اليه ومن ثم فلا تكفى القرينة القانونية الواردة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ للقول بتوفر هذه الصلة بما تنتفى به الجريمة ويتعين القضاء ببرأته عملا بالمادة ١٠١/٣٠٤ ج .

وحيث أنه عن المصادرة النصوص عليا في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش في ذاته لاخراجه عن دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرة سواء

كان الخائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بآدائه
أو ببراءته ، نقض ١٩٦٩/٣/٣ طعن ١٨٥ سنة ٣٨ ق

ولما كانت المحكمة ملزمة بتمحيص الواقعة بكل كيونها وأوصافها
وأعمال أحكام القانون الواجب التطبيق ، ومن ثم فأنه بالنسبة لواقعة غش
للشاي فان أحكام القرار ٧١ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزير التموين هي
الواجبة الأعمال دون سواها من التشريعات التي تؤثم الغش عامة بحيث اذا
انتهت المحكمة الى براءة المتهم وفقا لأحكام هذا القرار فلا يجوز لها ان
تستند الى نص في تشريع آخر ينهض بمسئوليته ، وبناء على ذلك فليس
للمحكمة وقد انتهت الى عدم مسئولية المتهم وفقا للقرار رقم ٧١ لسنة
١٩٧١ أن تذهب الى مساءلته وفقا للمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٦٦ وتعاقبه بعقوبة المخالفة باعتباره حسن النية لمجاناة ذلك لأحكام
القانون ، الجنبه ١٥٦ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة الرمل جلسة ١٩٧٤/١/٣٠ .

- وحيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته محرر المحضر من أنه توجه
الى محل المتهم سائلا عن ورق بفره فقرر له المتهم بعدم وجود هذا الصنف .
فاستدعى باقى أفراد الحملة وقام بتفتيش المحل فلم يعثر على ورق بفره
الا أنه عثر على سبع قراطيس من الورق بكل كمية من الشاي ولما سأل
عنها المتهم قرر أنها متحصلات سبع بواكى من شاي التموين الذى يقوم
بتوزيعه وكانت قد مزقت فتسرب الشاي منها فجمعه فى تلك القراطيس
وتقدم وقت الضبط بالبواكى الممزقة .

وحيث أن وجود السلعة بالمحل قريبه على عرضها للبيع به الا أنها
قريبة بسيطة لاثبات ما يخالفها .

وحيث أنه يبين من وقائع الدعوى أن الشاي المضبوط لم يكن بقصد
البيع كشاي سائب اذ أنه جمع بعد أن تمزقت ، ثباكات التموينية التى
كانت تحتويه ومن ثم فإن ما دفع به المتهم من أن حيازته لقرطيس الشاي
ما كان بقصد البيع يكون مبنيا على أساس يبرئ من الواقع مما ينفى
الاتهام عنه ويتعين تبعا لذلك القضاء ببراءته عملا بالمادة ١/٣٠٤
اجراءات ، الجنبه ١٥٥ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة سيدى جابر جلسة
١٩٧٣/٥/٢٣ .

- وحيث أنه يبين من وقائع الدعوى أن السيد مفتش التموين أخذ
احدى عبوات الشاي المغلفة والمعرضة للبيع بمحل المتهم وأرسل بها

بحالتها الى التحليل فجاءت نتيجته بما يخالف المواصفات القانونية الواردة
بقرار الشاى .

وحيث أنه لم يثبت لدى المحكمة أن السيد مفتش التموين لاحظ أن
عبوة الشاى تناولها المتهم على نحو يتمكن به من العبث بمحتوياتها ومن ثم
فلم يقيم الدليل على ذلك ، وكانت مجرد الحيازة أو العرض للبيع بالنسبة
للسلعة المغشوشة لا ينيهض في حق الحائز كدليل على اقترافه للغش .

وحيث أن المتهم تقدم بفواتير شراء الشاى المضبوطة من المؤسسة
المنوط بها توزيعه . كما أن الغش هو ما يقع على ذات الشىء اما باضافة
مادة غريبة اليه واما بنزع عنصرا أو أكثر من عناصره الأصلية أى يشترط
فيه تدخل من جانب الفاعل اما بالاضافة واما بالنزع فاذا ما انتفى ذلك
انهارت الجريمة وتعين القضاء بالبراءة ، فلما كان ذلك وكان الثابت لدى
المحكمة أن المتهم لم يتدخل بفعل ايجابى اما بالاضافة أو بالنزع فتكون
الجريمة مسندة اليه قد انهارت وتعين تبعا لذلك القضاء ببراءته عملا بالمادة
١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية مع مصادرة المضبوطات لأخراجها عن
دائرة التعامل - جلسة ١٩٧٣/٤/٤ .

مذكرة مكتب الحاكم العسكري في الدعوى رقم ١٤٥ الازبكية لسنة ١٩٥٨

بما أن النيابة أقامت هذه الدعوى قبل المتهم بالوصف والقييد
الموضحين بصدر هذه المذكرة فقضت المحكمة بجلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥
بحبسه سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم
لمدة سنة على واجهة المحل وذلك عن التهمتين .

وبما أن الثابت من الأوراق أن باكو الشاى الذى ذكر الشاكي أنه
اشتراه من المتهم ثمنه عشرة مليمات مبين وغير عئين عليه بيان الوزن .

وبما أن وزارة التموين وهي جهة الاختصاص المقدرة لضرورة كل
اجراء واجب اتخاذه لصالح التموين العام والمستهلكين قد رأت بكتابها رقم
٩ الصادر في ١٢/٢/١٩٥٧ التفاضى عن بيان الوزن في حالة اغفاله بالنسبة
للحجرات الصغيرة من فئة خمسة وعشرة مليمات اكتفاء بذكره على
المجموعة .

وبما أنه لا دليل في الأوراق يقطع بعلم المتهم بالعجز في وزن بياكو
الشاى المبيع أما الثانى الذى من نوعه وضبط في المحل فلم يثبت أنه كان
معروضا للبيع فضلا عن أنه وجد ممزقا يرجح تسرب بعض عبوته منه .
لما كان ذلك وكانت جريمة البيع بكثرة من التسعير جريمة عمدية
بمعنى أنه يعتمد البائع بيع السلعة بأكثر من الثمن الذى تساويه بحسب
تسعيرها وكان عجز الوزن الذى لم يثبت علم المتهم به هو الذى أدى الى
بيع السلعة بأكثر من ثمنها المحدد فان ادانته تكون غير مؤسسة .

من أجل ذلك

يرى المكتب - إلغاء الحكم وحفظ الدعوى .

مذكرة مكتب للحكم العسكري في الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٧ قليب

قضت المحكمة بجلسة ١٩٥٨/١١/٥ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وأمرت بشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محله لمدة ستة أشهر على نفقته - مطيقة في حقه المادة ٢٢ عقوبات لارتباط التهمتين .

لذلك

يرى المكتب - اقرار الحكم مع وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والمصادرة وتخفيض عقوبة الغرامة الى خمسة جنيهات مع جعل مدة شهر ملخص الحكم على واجهة محل المتهم شهرا واحدا .

تحريرا في ١٩٥٨/١٢/٣٠ .

مدير مكتب الاحكام العسكرية (٢)

ـ لما كان قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي قد نص في المادة الثالثة منه على أنه (يحظر خط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو للشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار) كما نص في المادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات المقررة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للتهمة وإن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تقتيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب التهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور وأما وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم فيه على توقيع عقوبة للجنلة على المطعون ضده طبقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن تنظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضة للبيع شاي مخلوطا مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التي وقعت على المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزاري سالف البيان والمادة ٥٦ مدى انطباق القرار الوزاري سالف الذكر عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ق ١٧٣
س ٣٠ ص ٨١٠) .

ـ لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استظهر أن الشاي المضبوط مخلوط بمواد أخرى إلا أنه قصر عن بيان نوع الشاي المضبوط وما إذا كان من الشاي الأسود - الذي اقتصر التأثيم بالنسبة إليه - أم لا فإنه يكون مشربا بالقصور الذي له وجه الصدارة على وجوه الطعن بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ ق ١٧٥
س ٢٧ ص ٧٧٢) .

- عرض الشاي الأسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة الأشد
المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ لا العقوبة
الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

- اقتصار الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر في مدى
انطباق أحكام القرار الوزاري المنفذ للقانون رقم ٩٥ في مدى انطباق أحكام
القرار الوزاري المنفذ للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . على الواقعة المادية
ذاتها . قصور . أساس ذلك .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨ س ٣٠
ص ٨٢١) .

يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢١٣
لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة الشاي والمواد ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ من
قرار وزير التموين للرقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة
وتجارة الشاي والبن أن مناط التائيم في جريمة بيع الشاي أو حازته
بقصد البيع رهن بتوافر شرطين .

الأول : أن يكون للشاي من النوع الأسود وهو الامر المستفاد من
صريح نص المادة الخامسة ومن دلالة ما أشارت اليه المادة السادسة من
حظر خلط الشاي الأسود بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى .

الثاني : أن يكون هذا الشاي الأسود غير معبأ في عبوات تحمل
البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة ومن ثم فانه يجب لسلامة لا حكم
الصادر بالادانة في جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البع وغير معبأ في
عبوات قانونية أن يستظهر توافر هذين الشرطين حتى تتمكن محكمة النقض
من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم
والا كان معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣ مجموعة المكتب
الفني س ١٧ ص ٨٩٩) .

- جريمة غش الشاي والبز جريمة تموينية :

- وحيث انه لا دليل في الأوراق على ان المتهم حاز الشاي الأسود غير المعبا بقصد البيع اذ لو كان عرضه للبيع لكان قد باع منه لمحزر المخضر عندما طلب منه الشراء قبل ان يكشف له عن شخصيته ومن ثم كانت المحكمة تطمئن الى دفاع المتهم الذي ساقه من ان كمية الشاي المضبوطة هي للاستهلاك الخاص وليست للبيع ومن ثم تكون التهمة على غير أساس ويتعين اذن القضاء ببرأئته منها عملا بنص المادة ١١/٣٠٤ ج .

(الحكم في الجثة رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ من دولة أجا - جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ منشور بكتاب الجديد في التموين ، المرجع السابق ص ٢٨٨)

- عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

يسرى القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها - وعلى ذلك ورد هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد له .

(نقض ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٣٥) .

- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استظهر ان الشاي المضبوط مخطوط بمواد أخرى الا انه قصر عن بيان نوع الشاي المضبوط وما اذا كان من الشاي الأسود الذي اقتصر للقائم بالنسبة إليه أم لا . فانه يكن مشوبا بالقصور الذي له وجه الصدارة على وجه الطعن بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ مجموعة المكتب الفني س ٢٧ ص ٧٧٢) .

وحكم محكمة النقض في الطعن ٢١٦٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ (لم ينشر بعد) .

اتيمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجثة رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩ ملوى ، بأنه في يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : حاز بقصد البيع شايًا أسود غير معبا في عبوات تحمل البيانات القانونية ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٥ من القرار ٧١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد الدأولة قانوننا .

حيث ان الطعن قد استوفى للشكل المقرر في القانون .

وحيث انه تبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد
الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بالغاء الحكم
الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه قد صدر بإجماع
آراء القضاة خلافا لما تنص به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من
أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة
المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة
المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك كما جرى عليه قضاء محكمة النقض أن
يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي

التأضي بالغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا
للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالغاء
حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم
الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض
بحيث اذا رأت المحكمة أن نقض في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر
بالغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر
بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم
الغيابي الاستثنائي الا أنه في حقيقة قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة
من محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة
الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من
تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة للقانون أو
على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء
الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن
وذلك دون الحاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منه .

الفصل الثالث

الأسماك

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٨١

في شأن حظر نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة والملحة

خارج حدود محافظة شمال سيناء

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة والملحة بكافة أنواعها خارج محافظة شمال سيناء بغير ترخيص مكتوب من السيد المحافظ أو من ينوب عنه .

ويستثنى من ذلك الكميات المصاحبة للمسافرين في حدود خمسة كيلو جرامات للفرد .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠١ (٣٠ مارس سنة ١٩٨١)

أحمد أحمد نوح

أهم القيود والأوصاف :

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من قرار التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٢ ،
١/ب من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قام بنقل أو الشروع في نقل
الأسماك الطازجة أو المملحة خارج محافظة شمال سيناء بغير ترخيص من
المحافظ المختلط .

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من قرار وزير التموين رقم ٢٠٩ لسنة
١٩٨٢ والمادة ١/ب من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— نقل أو شرع في نقل أسماك طازجة خارج حدود محافظة الفيوم
بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال
تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بصادرتها .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٥

في شأن تداول الأسماك الفيلية وعرضها في الأسواق

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

تقرر :

مادة ١ - يحظر على كل من شركتي المصرية لتسويق الأسماك
ومصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك عرض إنتاجها من أسماك الفيلية
للتداول بصقده الاستهلاك المباشر للمواطنين ويكون انتاج كل من هاتين
الشركتين من أسماك الفيلية في حدود ٢٠٪ من الحصصة المقررة لها
وتخصص هذه الكمية للوفاء بالتزامات المقررة في العقود المبرمة أو التي
تبرم بينها وبين الوحدات الادارية والهيئات العامة والمستشفيات والفتاح
والمحال السياحية وذلك وفقا للضوابط التي تقررها هيئة القطاع العام
للسلع الغذائية .

مادة ٢ - على الجهات التي تتعاقد مع أي من الشركتين المشار
اليهما في المادة السابقة لاستيفاء حاجتها من الأسماك الفيلية أن تستخدم
الكميات التي يتسلمها نفاذا للمقد في الغرض الذي خصصت له .
ويحظر على هذه الجهات طرحها للتداول في الأسواق أو التصرف
فيها للغير بأي وجه من الوجوه .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ،

تحريرا في ١١/٥/١٩٨٥ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د . محمد ناجي شنلة

- نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢٢ في ٢٦/٥/١٩٨٥ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية (أ)

قرار رقم ٦٨٤ لسنة ٢٩٨٥

في شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار تداول الأسماك الطازجة
من انتاج بحيرات البردويل وقارون ووادي الريان

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن تعاونيات الثروة
السلمكية ،

وعلى القرار رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل لجان التسعير بالمخاططات،

وعلى محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٧/٦/٢٩٨٥ بحضور المندوبين
رؤساء الهيئة العامة للثروة السمكية وهيئة القطاع العام للمنتج الغذائية
والقبريد والشركة المصرية للتسويق الأسماك وقطاع الرقابة والتوزيع
بالوزارة والادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعين بالوزارة ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على صائدي الأسماك من الجمعيات التعاونية يرحا الذين
يمارسون أعمالهم ببحيرات البردويل وقارون ووادي الريان تسليم كامل
حصيلة صيدهم اليومي من الأسماك الطازجة الى الشركة المصرية لتسويق
الأسماك .

مادة ٢ - على الشركة المذكورة تسويق ٧٠٪ من كميات الأسماك
انسلمة اليها وفقا للقواعد التي تضعها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعليها تسليم باقى تلك الكميات وقدرها ٣٠٪ الى الجمعيات التعاونية
لصائدي الأسماك بالمحافظة المنتجة .

مادة ٣ - على الجمعيات للتعاونية المشار إليها في المادة السابقة تسويق حصتها داخل المحافظة التي تتبعها .

ويجوز لمديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة التصريح بنقل الكمات الفائضة عن حاجة المحافظة الى خارجها لتسويقها في المحافظات المجاورة .

مادة ٤ - تحدد أسعار تداول الأسماك للتازجة المنصوص عليها في الأولى من هذا القرار بمعرفة لجان التسعير المحلية بالمحافظة والشبكة بموجب القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه على أن يضم إليها ممثلون عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٥ - تشكل لجان لتابعة توزيع كميات الأسماك المصيدة يوميا والتحقق من توزيعها طبقا للنسب وبالأسعار المقررة الى الجهات المحددة .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من المحافظ المختص ويشترك في عضويتها ممثلون لمديرية التموين والتجارة الداخلية والشركة المصرية لتسويق الأسماك والجمعية التعاونية لصائدي الأسماك والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والادارة العامة لشرطة المسطحات المائية وشرطة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/١٢/٢٦ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د . محمد ناجي شنتة

الفصل الرابع

السكر

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٦ (١)

بالرقابة على المستورد من السكر الأبيض والمكرر
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد
والتصدير ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة
للرقابة على الصادرات والواردات ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد
للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد
من السكر ،

قـرـر :

مادة ١ - المقصود بالسكر هو مادة للسكرورز المستخرجة اما من قصب
السكر او بنجر السكر .

مادة ٢ - اشتراطات عامة :

يشترط فى السكر المستورد بجميع صورته واصنافه (مكرر وابيض)
ان يكسـون :

(ا) نظيفـا .

(ب) خاليا من المواد الغريبة والحشرات وفضلات القواض او اجزائها

(د) خاليا من المواد المضافة وخاصة الالترامارين .

مادة ٣ - المواصفات :

بالإضافة الى الاشتراطات العامة السابقة ذكرها يشترط في السكر المستورد (مكرر وأبيض) توافر المواصفات الآتية :

- (أ) لا تقل نسبة السكروز (درجة الاستقطاب)
 - أولا - في السكر الأبيض عن (٩٩.٦٪)
 - ثانيا - في السكر المكرر عن (٩٩.٧٪)
- (ب) أن تكون نسبة الرطوبة (٠.٢٪) كحد أقصى
- (ج) أن تكون نسبة الرماد :
 - أولا - في السكر الأبيض (٠.١٪) كحد أقصى
 - ثانيا - في السكر المكرر (٠.٧٪) كحد أقصى
- (د) لا تزيد نسبة المواد التي لا تذوب في الماء على (٠.١٢٪)
- (هـ) لا تزيد فيه نسبة المواد العضوية غير السكرية على (٠.١٪)

مادة ٤ - التعبئة :

- يعبأ السكر في العبوات المناسبة بحيث لا تكون منفذة للرطوبة

مادة ٥ - البيانات الخارجية :

تكتب على كل عبوة البيانات التالية باللغة العربية بخط واضح قابل للمحو ويجوز كتابتها بلغة اجنبية :

- (أ) الوزن القائم والصافي
- (ب) اسم الصنف ونوعه
- (ج) اسم البلد المنتج أو البلد المصنوع
- (د) سنة الانتاج

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

- تفحص الرسالة في ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب

مادة ٧ - رسوم الفحص :

يخصل رسم فحص قدره نصف قرش عن كل (كيلو جرام) مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن مائة قرش لكل رسالة ، وتجبر كسور القرش الى قرش

مادة ٨ - يضاف السكر الأبيض والمكرر الى المرفق رقم ١١ الخاص

بالموارد الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه .

مادة ٩ - يلغى القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على

المستورد من السكر .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا

من تاريخ صدوره .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د . محمد سلطان أبو علي

سكر بودرة ومطحون :

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القرار التموينى ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

— وهو مدير شركة مجمعة استهلاكية لم يتم بتسليم المصانع المرخص لها بطحن ودعينة البودرة حصص السكر المخصصة لها ..

جنحة بالمواد ١ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القرار ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ و ١/١ ، ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٨٠

— وهو تاجر وصاحب محل او المسئول عن ادارته عرض للبيع سكر بودرة سائبا او غير معبأ العبوات المقررة قانونا .

— وهو تاجر وصاحب محل او مسئول عن ادارته عرض للبيع سكر مطحون مخالف للمواصفات المقررة .
اللعقوبة :

في الأوصاف السابقة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تزيد على ألف جنيه والمصادرة . وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة الثالثة من أنه في حالة العود المنصوص عليه في المادة ٥٦ يكون الواقعة جنسية وشهر ملخص الحكم مدة متساوية لمدة الحبس والغلق مدة لا تزيد على ستة اشهر .

نصت المادة ٥ من قرار وزير التكوين ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ المنشور بالوقائع المصرية في ١٩٨٠/٧/٢٤ على يكون السكر مخالف للمواصفات في الحالات الآتية :

١ — اذا كان غير نقى او كان فيه مواد مضافة اذا لم تكن العبوات من البولى اثلين او لم تكن محكمة الغلق .

السكر النباتي :

— جنحة بالمواد ١ ، ١/٤ من قرار التموين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٦
والمادة ١/١ : ه ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدل .

(١) بصفته المسئول عن شركة السكر والتقطير المصرية انتج كمية

من السكر البونرة أو البونرة الجالس بغير ترخيص مكتوب

من وزير التموين .

(ب) بصفته المسئول من شركة السكر والتقطير المصرية انتج كمية

من السكر النبات تزيد عن عشرة أطنان في الشهر .

جنحة بالمواد ١ ، ١/٣ من قرار التموين ٢١٠ سنة ١٩٦١ المعدل
بالمادة ١/١ ، ه ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— بصفته المسئول عن شركة السكر والتقطير انتج كمية من السكر
الحر العادي المعبأ في العبوات بغير ترخيص من وزارة التموين أو مخالف
للواصفات المقررة .

العقوبة :

تعديل العقوبة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وتسمى من ١/٦/١٩٨٠
فيعاقب على مخالفة الأوصاف السابقة بالحبس مدة لا تقل عن سنة
ولاتزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف
جنيه وفي حالة العود تضاعف العقوبة في الحدين الأدنى والأقصى ويحكم
بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة والعود الجنائية . والغلق مدة لا تجاوز
سنة أشهر .

تعليقات واحكام :

أ شرط أدانة المتهم بنقل سكر من مكان الى آخر بدون ترخيص .

※ يجب لادانة المتهم بنقل سكر من مكان الى آخر بدون ترخيص
— تطبيقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ — أن يثبت علمه بعدم وجود هذا الترخيص . وإذن فقبل

المحكمة — ان مجرد نقل السكر بدون ترخيص يكفى للعقاب — ذلك لا يصلح أساسا اللهم الا لادانة صاحب السكر ، ولكنه لا يصلح أساسا لمغاقبة من كلف من قبله بمباشرة عملية النقل اذ هو لا يفيد ان هذا المكلف كان لابد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص .

(جلسة ١٩٤٩/٤/٢٦ طعن رقم ١٥٠ سنة ١٩ ق)

— شرط اباحة نقل مقررات التموين بدون ترخيص .

* ان المباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للمستهلك هو ان ينقل من مقرراته المدونه ببطاقة التموين وما يصرف له بان من الوزارة او من مراقبة التموين ما يتبقى لديه من الأصناف لاستعماله الشخصى فى جهة انتقل اليها . واذا ضبط شخص ينقل سكرًا من جهة الى جهة دون ترخيص فى ذلك وكان دفاعه ان هذا السكر مهدى اليه من آخر فنقله فلم تعتد المحكمة بهذا الدفاع وادانته بحكمها صحيح ، واذا كان هذا المتهم لم يقدمك بأن المهدى كان قد استصدر بالفعل ترخيصا فى نقل هذا السكر فانه لا يكون له ان ينمى على المحكمة انها قصرت اذ لم تتحقق هى من استصدار هذا الترخيص .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ٨٠ سنة ٢٠ ق)

— وجوب العقاب على بيع سكر بسعر يزيد على السعر المحدد مهما كانت الطريقة التى حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص الذى تصرف اليه فيه .

* السكر بجميع أنواعه من المواد المستولى عليها طبقا للمادة ١٦ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى تشمل نصها السكر بجميع أنواعه وقد حظر القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ انتاج السكر باليودرة بغير ترخيص كتابى من وزارة التموين ، والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقبان بصفة مطلقة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق فى استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا له أصلا بالاتجار فى السلعة ومن يكون غير مأذون له أصلا ولا بين من كان مرخصا له فى الحصول عليها او ممنوعا منها — واذا فمن باع سكرًا بؤدرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقا للعقاب مهما كانت الطريقة التى حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص الذى تصرف اليه فيه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٨ طعن رقم ١١٥١ سنة ٢١ ق)

— القيد بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لقراراتهم من
السكر يجب أن يكون باليوم .

* متى كان الحكم قد اثبت أن الطاعن (اقر بورود رسالة السكر
اليه وانه لم يرسل الى مراقبة التموين او مكتب التموين الفرعى بيساننا
عن مقدارها وتاريخ ورودها في خلال الاجل الذى حدده القانون) لم يقيد
بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لقراراتهم من السكر ، ذلك
القيد الذى يجب أن يكون باليوم كيما تتحقق رقابة السلطات القائمة على
التموين من تنفيذ القانون فانه لا يكون ثمة وجه للطعن فيه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٢ ق)

في صنع آخر غير المين ببطاقة التموين كاف لعقابه .

* ما دام الحكم قد اثبت على الطاعن انه تصرف في جانب من كمية
السكر المنصرف لصنعه باستعماله في مصنع آخر غير المين ببطاقة
التموين فهذا يكفى لعقابه ، اذ ان هذه الجريمة يكفى فيها أن يقارن المتهم
المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا خاصا .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٢ ق)

* ان القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من
أغسطس سنة ١٩٥٢ والمنشور في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية
الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد ألغى بالمادة الثانية من القرارات
الوزارية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٦٧ و ٢٠٠
لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وتصر بالمادة الاولى سريان أحكام القرار
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذى تنتجه الشركة العامة لمصانع
السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلى ، وبذا أصبح
السكر المعد للمصانع والمحال العامة مباحا وغير خاضع لأحكام القرار ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ . واذا كانت الواقعة التى عوقب الطاعن عليها هي
انه تصرف في كمية من السكر المقرر للمصنع الذى يملكه بدون ترخيص
سابق من مكتب التموين فيتعين نقض هذا الحكم وبراءة الطاعن ، اذ هذا
الفعل بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليه .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤ طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٢ ق)

— عدم مسئولية صاحب المحل الذي لم يخطر بمراقبة التموين في الميعاد عما تسلمه من السكر بعد صدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

* انه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي منح في المادة الاولى منه على ان يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقتصر عليه سريان احكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ونص في المادة الثانية منه على ان تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، بعد صدور هذا القرار وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات بتعين القضاء ببراءة صاحب المحل الذي لم يخطر بمراقبة التموين في الميعاد عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه في صناعته والكمية المتبقية لديه .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥ طعن رقم ٩٥١ لسنة ٢٢ ق)

— عدم مسئولية صاحب المحل الذي لم يخطر بمراقبة التموين في الميعاد عما تسلمه من السكر بعد صدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

* انه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بالغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي الذي نشر بالعدد رقم ١٢٧ من الوقائع المصرية الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي نص فيه على الغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتأطوئي المفروضة بالفنادق ، وعلى قصر احكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المخصص للاستهلاك العائلي ، بعد صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية يصبح لا وجه لعقاب صاحب مصنع الطوى بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ او القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٢/١/٦ طعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٢ ق)

الفصل الخامس

الألبان

— جنحة بالمادة ١٠ من قرار التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦
والمادة ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠

— باع عبوة لبن زبادى بسعر يزيد عن السعر المقرر .

— امتنع عن بيع عبوة لبن زبادى على النحو المبين بالأوراق .
اللائحة :

تعدلت العقوبة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وتسمى من ١/٦/١٩٨٠
فيعاقب على مخالفة الأوصاف السابقة بالحبس مدة لا تقل عن سنة
ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز
الف جنيه وفي حالة العود تضاعف العقوبة في الحدين الأدنى والأقصى
ويحكم بمصادرة أشياء موضوع الجريمة . والغلق مدة لا تجاوز ستة
اشهر والشهر مدة مساوية للحبس .

الفصل السادس

الحلاوة الطحينية

اخطار انتاج حلاوة طحينية :

اخطار انتاج حلاوة طحينية :

— جنحة بالمادتين ١ ، ٦ من قرار التموين ٢ لسنة ١٩٧٠ . ١/١ ،
من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— وهو صاحب مصنع ينتج الحلاوة الطحينية — المسئول عن الادارة
لم يرسل الى مديرية التموين المختصة بكتاب موصى عليه البيانات المتررة
خلال الموعد المقرر .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

عند العود تضاعف العقوبة .

اخطار عن حركة الحلاوة الطحينية :

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ من القرار ٢ لسنة ١٩٧٠ والمادة ١/١ ،
من الرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل في ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦

— وهو صاحب مصنع ينتج الحلاوة الطحينية — المسئول عن الادارة
لم يرسل الى مراقبة التموين خلال الموعد المحدد بكتاب موصى عليه ببيان
حركة الحلاوة الطحينية لديه .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه .

عند العود تضاعف العقوبة .

الفصل السابع

الذرة

القرارات

قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣

بشأن حظر الاتجار في الذرة الصفراء المستوردة

الصحيحة والمجروشة وحظر نقلها أو الشروع فيه

بغير ترخيص وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي
بشأن التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القرار رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول الذرة الصفراء
وتحديد أسعارها ،

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار
رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول الذرة الصفراء وتحديد أسعارها ،
وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي
المؤرخ ١٩٨٣/١/٢٩ ،
وعلى مذافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر الاتجار أو الحيازة بغرض الاتجار لأي كمية من الذرة
الصفراء المستوردة الصحيحة أو المجروشة كما يحظر نقل أو الشروع
في نقل أي كمية من الذرة الصفراء المستوردة خارج حدود المحافظة
إلا بتصريح من المحافظ المختص أو من ينييه .

مادة ٢ - يقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعه
بالمحافظات باستلام كميات الذرة الصفراء المستوردة المخصصة له من
الموانئ ونقلها بمعرفته إلى مقر الشؤون بالمحافظات المختلفة ، وتقوم
الشركة المصرية لصناعة التمشا والجلوكوز باستلام كميات الذرة الصفراء
المستوردة المخصصة لها من الموانئ ونقلها بمعرفتها إلى المصانع
التابعة لها .

مادة ٣ - على البنك الرئيسى وفروعه بالمحافظات المختلفة تسليم الذرة الصفراء المستوردة الى الجهات المخصص لها حصص من أجهزة وزارتى الزراعة والتموين وذلك لاستخدامها فى الغرض المنصرفة من أجله .

مادة ٤ - على الجهات التى تتسلم حصص من الذرة الصفراء المستوردة بقصد الاستهلاك ايا كان نوعه امسك سجل رسمى يثبت به الرصيد السابق ، والوارد ، والمنصرف الشهرى والمتبقى فى نهاية الشهر مع اخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بهذه البيانات شهريا فى ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر التالى .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المنشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

٨

تحريرا فى ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ (٩ ابريل سنة ١٩٨٣)

نشر بالوقائع المصرية فى ١٦/٤/١٩٨٣

ا. د. محمد ناجى شتلة

أهم القيود والأوصاف

— جنحة بالمواد ١ و ٥ من القرار ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ و ١/١ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

— اتجر أو حاز يقصد الاتجار أى كمية من الذرة الصفراء المستوردة الصحيحة أو المجروشة بغير تصريح بذلك من المحافظ المختص .

— جنحة بالمواد السابقة .

نقل أو شرع فى نقل أى كمية من الذرة الصفراء المستوردة خارج حدود الجهة بغير تصريح من المحافظ المختص .

— جنحة بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ٦ من القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ و ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

وهى جهة من الجهات التى تتسلم حصص من الذرة الصفراء المستوردة بقصد الاستهلاك لم يمسك سجلا رسميا لقيود الرصيد السابق والوارد والمنصرف الشهري والمتبقى فى نهاية الشهر .

— جنحة بالمواد السابقة .

لم يخطر مديرية التموين المختصة بالبيانات سالفة الذكر فى الموعد المقرر .

المقنونة :

فى الأوصاف السابقة .

يعاقب بالمقنونة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

الفصل الثالث

الفاصوليا واللوبيات والبسلة الجافة

أولاً - القيود والأوصاف :

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من ترمار التموين رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٠ ،
١/١ ، ٤ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٠

— قام بتصدير الفاصوليا الجافة — أو اللوبيا الجافة — أو البسلة
الجافة بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .
العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه وفي حالة العود تضاعف
العقوبة في حديها الأدنى والأقصى . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء
موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

الفصل الثاني

البطاطس

— جنحة بالمواد ١ ، ٥ من قرار التمييز رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ ،
والمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٠

— باع أو عرض للبيع كمية من تقاوى البطاطس بغير ترخيص من
وزارة التمييز .

— وباع أو عرض للبيع الآن البصادر من الجمعية التعاونية الزراعية
لمنتجى البطاطس باستلام كميات تقاوى البطاطس .

— جنحة بالمواد ٣ ، ٥ من قرار التمييز رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ ،
والمواد ١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٠

(أ) تصرف تقاوى البطاطس في غير الغرض المنصرفة من أجله .

(ب) زرع تقاوى البطاطس المنصرفة اليه في غير الحياة المقرة

بغير ترخيص من لجنة توزيع تقاوى البطاطس .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة
لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه وفي حالة العود تضاعف
العقوبة في حديها الأدنى والأقصى . وفي جميع الأحوال تضبط الأسماء
موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويشهر الحكم لمدة تعادل مدة
الحبس المحكوم بها .

الفصل العاشر

المستكة

ت جنة بالمواد ١ ، ٥٤ من قرار التموين رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٩ ،
١/١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من قرار التموين من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل .

ب بصفته صاحب احدى الشركات المستوردة للمستكة — والممثل
عن ادارتها لم يتم بتسليم الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجملة
جميع كميات المستكة المستوردة وبالاسعار المحددة .
المقسوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة
لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه وفي حالة العود تضاعف
العقوبة في حديها الأدنى والأقصى . وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء
موضع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويشهر ملخص الحكم مدة مساوية
تعادل مدة الحبس المحكوم بها والغلق مدة لا تقل عن ٦ اشهر .

الفصل الحادى عشر

سلع سياحية - سلع غذائية بالسعر السياحي

وزارة التموين والتجارة الداخلية قرار رقم ٦٨٥

لسنة ١٩٨٤ (١) بنظام تقرير حصص من السلع

الغذائية بالسعر السياحي لبعض الجهات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية
والسياحية (٢) .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
العربى والأجنبى (٢) .

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب
واحد .

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر
المحلى وتحديد أسعاره والقرارات المعدلة له .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١/٨ - العدد ٧

(٢) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/٣/١ - العدد ٩

(٣) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٤/٦/٢٧ - العدد ٢٦

وعلى القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم التصرف في رسائل البن
المستورد وتحديد أسعار تداوله والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع
الغذائية والتمويلية المدعمة في الفنادق والمحال السياحية - والقرارات
المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتحديد
أسعار الزيوت النباتية والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ في شأن تعديل بعض أحكام
قرارات تنظيم تداول وتحديد أسعار السلع التموينية للفنادق والاحوال
الدائمة السياحية وبعض الشركات والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ في شأن تقرير حصص من الدقيق
الفاخر والسكر والزيت بالسر السياحية لمصانع الحلوى من عجينة
السياحية المستجدة .

وعلى القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن جواز حصول مصانع
الحلوى من عجينة غير السياحية على حصص من الدقيق والسكر والزيت،
بأسعار السياحي .

وعلى القرار رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٤ بالترخيص لشركة الحلقات صناعة
سكر البنجر وموزعيها ببيع انتاجها للمصانع المحلية .

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ في شأن استخراج الدقيق
من القمح .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

مقرر :

مادة ١ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية كل في دائرة
اختصاصها . ان تقرر حصصا شهرية من السلع المبينة في الجدول المرافق
للاجهات التالية :

(أ) الفنادق والمحال العامة السياحية والمطاعم والمبلاهي

والكازينوهات وسائر المنشآت الترفيهية والسياحية الخاضعة

لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

(ب) الشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣

المشار إليه - وغيرها من شركات القطاع الخاص إذا كانت

تستخدم السلع المبينة بالجدول المرافق في تحقيق أغراضها .

(ج) المستشفيات والمدارس والجامعات الخاصة .

(د) متعدي التوريد الغذائية .

(هـ) مصانع ومحال إنتاج وبيع الحلوى من عجين والحلوى الجافة

السياحية ، وكذا غير السياحية التي تعرض منتجاتها كإسكافا

أو بعضها في معارض أو محال عامة سياحية سواء كانت تلك

المعارض أو المحال مملوكة لها أو للغير .

(و) مصانع ومحال إنتاج وبيع الحلوى من عجين والحلوى الجافة

غير السياحية المنشأة بعد نفاذ القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤

المشار إليه إذا رغبت في تقرير حصص شهرية لها .

(ز) مصانع ومعامل المشروبات الروحية ومستحضرات التجميل .

مادة ٢ - يجب على أصحاب المنشآت المنصوص عليها في المادة

السابقة والمسؤولين عن إدارتها أن يقدموا إلى مديرية التموين والتجارة

الداخلية المختصة طلباً لتقرير حصص شهرية من السلع التي تستخدم

في إزالة نشاطهم مبيناً به كل سلعة على حدة والكمية التي تلزم لهذا

الغرض .

وعلى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة البت في هذا الطلب

خلال شهر من تاريخ تقديمه وذلك في ضوء المعايير التي تجربها للمنشأة

في جميع الأحوال .

ويحظر على أصحاب تلك المنشآت والمسؤولين عن إدارتها الامتناع

عن استلام الحصص المقررة لها أو التصرف فيها بأي وجه أو استخدامها

في غير الأغراض المخصصة لها .

كما يحظر عليهم استخدام أو حيازة أصناف مدعمة أو بأسعار حرة

من ذات السلع المبينة في الجدول المرافق .

مادة ٣ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية - كل في دائرة

اختصاصها - أن تقرر حصصاً شهرية من السلع المبينة في الجدول المرافق

للجهات التالية :

- (أ) المنظمات والهيئات الدولية والسفاريات الأجنبية .
(ب) مكاتب الأنشطة المهنية الحرة .
(ج) البوقيهاا الخاصة بالشركات المنشأا طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - وغيرها من شركات

القطاع الخاص .

ويكون تقرير الحصص الشهرية من السلع المشار اليها لاي من تلك الجهات بناء على طلبها وبالقدر الذي تحدده وذلك دون إجراء المعايينة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٤ - يحدد أسعار تداول السلع المخصصة للمنشآت والجهات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية بقرار يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٥ - على المنشآت المشار اليها في المادة الأولى أن تملك سجلات مختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة تثبت فيها يوميا البيانات التالية :

- (أ) الكميات التي صرفت لها فعلا من هذه السلع .
(ب) الكميات التي تم استخدامها في تحقيق أغراضها .
(ج) الرصيد الباقي .

مادة ٦ - إذا طرأا أسباب ترجب زيادة الحصصة المقررة أو خفضها أو وقفها كلها أو جزء منها بصفة دائمة أو مؤقتة وجب على صاحب المنشأة المسؤول عن إدارتها أن يقدم طلبا بذلك إلى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة مبرينا به تلك الأسباب .

وعلى المديرية البت في هذا الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه .

مادة ٧ - يجوز لكل ذي شأن التظلم بين القرارات الصادرة في شأن تقرير الحصص الشهرية أو تعديلها سواء بالنقض أو الزيادة أو الغائها . ويختص بنظر التظلم لجنة تشكل من :

١ - مدير التموين والتجارة الداخلية المختصة

٢ - مدير شؤون التموين بهذه المديرية

٣ - مدير الرقابة التموينية بهذه المديرية .

ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٨ - على أصحاب المنشآت التي تنتج أو تستورد السلع المبينة في الجدول المرافق والمسؤولين عن إدارتها أعداد عبوات مميزة للسلع التي تخصص للاستخدام السياحي .

مادة ٩ - كل مخالفة لإحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

وينحصل بالطريق الإداري الفرق بين السعر المقرر والسعر المدعم أو الحر حسب الأحوال لكميات السلع التي لم يتم استلامها من الحصصة وتؤول إلى الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ١٠ - يلغى القراران رقما ٢١ ، ٨٤ لسنة ١٩٨٤ المشار إليهما وكل حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويفعل به من تاريخ نشره .

تدريرا في ٢٥/١٢/١٩٨٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شنلة

جدول مرافق القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٤

- ١ - السكر المميز عبواته سياحيا .
- ٢ - (أ) الأرز الكاميلينو .
(ب) الأرز طويل الحبة المنقى الكيرونيا .
- ٣ - انتاج الشركات الآتية :
(أ) شركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) للعبوات المميزة
التي تخصص لهذا الغرض .
(ب) شركة (ادفيينا) للأغذية المحفوظة للعبوات المميزة التي
تخصص لهذا الغرض .
- ٤ - الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ الميزة عبواته .
- ٥ - زيت الطعام .
- ٦ - البن .

قرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦

بنظام تقرير حصص دن بعض السلع الغذائية بالسعر

الاقتصادي لبعض الجهات صادر بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من شئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية
والسياحية .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
الامرى والاجنبى .

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٧ على تجميع فروق
الاسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض حساب واحد .

وعلى القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٤ بنظام تقرير حصص من السلع
الغذائية بالسعر السياحى لبعض الجهات .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى موافقة لجنة العليا لتحديد الاسعار .

المادة الاولى - على مديريات التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظات - كل فى دائرة اختصاصها ان تقرر حصصا شهرية من السلع
المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار او بعضها وفقا للتعليمات التى تصدرها
وزارة التموين والتجارة الداخلية للجهات التالية :

(١) الفنادق والمطاعم والملاهى والكازينوهات والمحال العامة
السياحية وسائر المنشآت الفندقية والسياحية الخاضعة لاحكم
رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(ب) الشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيرها من شركات القطاع الخاص التي تستخدم السلع المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار أو بعضها في تحقيق أغراضها .

(هـ) مصانع ومحال انتاج وبيع الحلوى من عجين والحلوى الجاف بكافة أنواعها والجلالش والرقائق والكنافة والقطايف والحلوة الطحينية والقطايرية .

(و) مصانع ومعامل المشروبات الروحية ومستحضرات التجميل .

المادة الثانية - على اصحاب المنشآت المبينة بالمادة السابقة المسؤولين عن ادارتها التقدم بطلب الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة لتقرير حصص شهرية من السلع التي تستخدم في مزاولة نشاطهم مبينا به كل سلعة على حدة والكمية التي تلزم لهذا الغرض .

وعلى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة البت في هذا الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه وذلك في ضوء المعاينة التي تجريها للمنشأة .

ط / ذكية عبد الفتاح

المادة الثالثة - يحظر على اصحاب تلك المنشآت والمسؤولين عن اداراتها الامتناع عن استلام الحصص المقررة لها أو انتصرف فيها بأي وجه أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها كما يحظر عليهم استخدام أو حيازة اصناف مدعمة وبأسعار حرة من ذلك السلع المبينة بالجدول المرافق .

المادة الرابعة - على المذكورين بالمادة السابقة مدك السجلات مختومة خاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة تثبت فيها يوميا البيانات التالية :

(١) الكميات التي صرفت لها فعلا من هذه السلع .

(ب) الكميات التي تم استخدامها في تحقيق أغراضها .

(ج) الرصيد الباقي .

المادة الخامسة - اذا طرأت اسباب اوجب زيادة أو خفض الحصص المقررة أو وقفها كلياً أو جزئياً بصفة دائمة أو مؤقتة وجب على صاحب المنشأة أو المسؤول عن ادارتها أن يتقدم طلبها بذلك موضحاً به تلك الاسباب الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة خلال موعده

لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر المقرر الصرف فيه .

وعلى المديرية البت في هذا الطلب خلال أسبوع من تاريخ تقيمه .

المادة السادسة - على مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات - كل في دائرة اختصاصها أن تقرر حصصاً شهرية من السلع المبينة بالجدول المرافق للجهات ائتمالية بناء على طلبها وبالمقدار الذي تحدده - ودون أجزاء معاينة .

(أ) المنشآت والهيئات الدولية والسفارات الاجنبية .

(ب) مكتبة الأنشطة المهنية الحرة .

(ج) البونيفيات الخاصة بالشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وغيرها من شركات القطاع الخاص وعليها تعديل تلك الحصص بالزيادة أو النقص أو وقفها كلياً أو جزئياً بصفة دائمة أو مؤقتة متى طلب منها ذلك .

المادة السابعة - تحدد أسعار تداول السلع المخصصة للمنشآت والجهات المنصوص عليها في المادتين الاولى والسادسة بقرار يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية .

المادة الثامنة - على اصحاب المنشآت التي تنتج أو تستورد السلع المبينة في الجدول المرافق والمسئولين عن اداراتها اعداد عبرات مميزة للسلع المخصصة للاستخدام وفقاً لاحكام هذا القرار .

المادة التاسعة - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

ويحصل بالطريق الدارى الفرق بين السعر المقرر والسعر المدعم أو الجبر حسب الاحوال لكميات السلع التي لم يتم استهلاكها من الحصص وتؤول الى الهيئة العامة للسلع التموينية .

المادة العاشرة - يلغى القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه.
المادة الحادية عشر - ينشر هذا القرار في الوتائع المصرية ويعمل
به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٦/٧/٢٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

جدول مرافق للقرار ٢٨١ لسنة ١٩٨٦

- ١ - الأرز .
- (أ) الأرز الكاملينو .
- (ب) الأرز طويل الحبة المنقى للكروني .
- ٢ - البقيق الفاخر .
- ٣ - ملح الطعام .
- ٤ - السكر .

الفصل الثاني عشر

التسليم

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قيود :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينييه نقل
أو الشروع في نقل الثوم خارج حدود محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم
أو فيما بين تلك المحافظات خلال المدة من تاريخ نفاذ هذا القرار الى آخر
سبتمبر سنة ١٩٨٥ .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالجبن مدة
لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه
ولا تجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال تضبط
الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريرا في ١٩٨٥/٢/٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

(*) الوقائع المصرية في ١٣/٢/٨٥ - العدد ٣٨

قرار رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ (١)
بالغاء القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥
بشأن حظر أو نقل أو الشروع في نقل الثوم
خارج حدود محافظات المنيا وبني سويف والفيوم
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر نقل أو الشروع في
نقل الثوم خارج حدود محافظات المنيا وبني سويف والفيوم .

وما أوصت به اللجنة العليا لتسويق الثوم بوزارة الزراعة بجلستها
بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤ .

قرر :

المادة الاولى - يلغى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .
المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به
اعتبارا من تاريخ صدوره .

تحريرا في ١٩٨٥/٦/٩ .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٤١ في ١٩٨٥/٦/١٧ .

وزارة التموين والتجارة الخارجية

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ (١)

بتكليف الزراع الحائزين لمساحات مزرعة ثوما بتوريد

كميات من محصول موسم ١٩٨٥/٨٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعللة له (٢) .

وعلى قرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائي رقم ١٠٣٨ لسنة
١٩٨١ بشأن النظام العام لتسويق الثوم نعارنيا لموسم ١٩٨٥/٨٤

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا .

قرر :

مادة ١ - على الزراع الحائزين لمساحات مزرعة ثوما بمحافظات
بنى سويف والفيوم والمنيا توريد كمية قدرها طننان من الثوم الملبدن
او اربعة اطنان من الثوم الاخضر من محصول موسم ١٩٨٥/٨٤ عن كل
فدان غير محمل .

وعليهم توريد نصف هذه الكمية عن كل فدان محمل .

مادة ٢ - يكون توريد الكميات المنصوص عليها في المادة السابقة
والتظلم من التوريد وفقا للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير الدولة
للزراعة والامن الغذائي رقم ١٠٣٨ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ٣ - يجب ان يكون الثوم المورد من محصول موسم
١٩٨٥/٨٤ ومطابقا للمواصفات الآتية :

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٨٥ العدد ٣٨ .
(٢) الوقائع المصرية في ١٦/١٠/١٩٤٥ العدد ١٤٥ مكرر (١) .

أولاً - بالنسبة للثوم الأخضر :

- ١ - أن تكون الرؤوس سليمة ونظيفة وتامة النضج ، وخالية من كل من البقع السوداء على الفصوص نتيجة أصابتها بالصدأ والعفن الأخضر والأبيض وعفن العرش وجميع أنواع العفن .
- ٢ - ألا يقل قطر الرؤوس عن ٣ سم .
- ٣ - أن تكون الشوشة نظيفة وخالية من الطين .
- ٤ - أن يكون تربيط العرش اسكدرانى - ويسمح بالتجاوز في البنود السابقة بنسبة ٥ ٪ على الوزن .
- ٥ - ألا تزيد نسبة الرؤوس المعيبة والمتشعبة عن ١٠ ٪ وزناً - وهى الرؤوس المعطوبة والتي بها جروح غير ملتئمة وكذا غير المنتظمة الشكل والمكسورة .

ثانياً - بالنسبة للثوم الملقح :

- ١ - أن تكون الرؤوس سليمة وتامة النضج وخالية من كل من البقع السوداء على الفصوص نتيجة أصابتها بالصدأ ومن العفن الأخضر والأبيض والجاف وعفن العرش وجميع أنواع العفن .
- ٢ - ألا يقل قطر الرؤوس عن ٣ سم .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرؤوس المعيبة والمتشعبة عن ١٠ ٪ وزناً وهى الرؤوس المعطوبة والتي بها جروح غير ملتئمة أو المسلوقة وغير المنتظمة الشكل والمكسورة .
- ٤ - أن تكون الشوشة نظيفة وخالية من الطين .
- ٥ - أن يكون العرش أصفر اللون ومنطقة اتصال الأوراق بالرؤوس غير عصيرية ويسمح بالتجاوز حتى ٥ ٪ وزناً .
- ٦ - أن يكون تربيط العرش اسكدرانى .

مادة ٤ - يحدد ثمن الطن من النجوم المنسوبة طبقا للمواصفات
المفصوص عليها في المادة السابقة طوال مدة تسويقه تسليم مراكز
التجميع وفقا لما يلي :

٦٥ (خمسة وستون) جنيها للطن من النجوم الأخضر .

١٠٠ (مائة جنيه) للطن من النجوم الملدن .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبقرينة قهرها مائة جنيه عن كل
طن يقصر في توريده بحد أقصى قهره مائتا جنيه أو بأحدى هاتين
العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
تحريرا في ١٩٨٥/٢/٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٥ (*)

بحظر نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٥
بشأن نظام التسويق التعاوني لحصول البصل الفليل الشتوي
موسم ١٩٨٥/٨٤

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من السلعة المختصة نقل البصل
أو الشروع في نقله خارج حدود محافظات سوهاج وأسيوط والفيوم
والوادى الجديد خلال الفترة من تاريخ تفيذ هذا القرار الى نهاية سبتمبر
سنة ١٩٨٥ .

مادة ٢ - يقصد بالسلطة المختصة في تطبيق المادة الاولى .

(أ) المحافظ المختص أو من ينييه .

(ب) مدير الزراعة المختص أو من ينييه بالنسبة للبصل المقور .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال
تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر في ١٢/٣/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

أهم القيود والأوصاف :

جُنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ مَن قرَّار التموين رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٥
والمادة ١/١ ، من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

نقل أو شرع في نقل البصل خارج حدود محافظات (سنٲوهاج -
أسيوط - الفيوم - الوادي الجديد) بغير تصريح من السلطة المختصة .

العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات
وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
ببصارتها .

الفصل الثالث عشر

البصل

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائي
رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن نظام التسويق التعاوني لحصول البصل
الفتيل الشتوي موسم ١٩٨٦/٨٥

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

(المادة الأولى)

يحظر بغير ترخيص من السلطة المختصة نقل البصل أو الشروع
في نقله خارج حدود محافظات سوهاج وأسيوط والفيوم والوادي الجديد
خلال الفترة من ١/٣/١٩٨٦ الى نهاية سبتمبر سنة ١٩٨٦

(المادة الثانية)

يقصد بالسلطة المختصة في تطبيق المادة الأولى :

(أ) المحافظ المختص أو من ينييه .

(ب) مدير الزراعة المختص أو من ينييه بالنسبة للبصل المقور .

(المادة الثالثة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل
سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه
ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر في ١٩٨٦/٣/٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

د. د. محمد ناجي شتلة

الفصل الرابع عشر

العقدس

قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن حظر نقل أو الشروع في نقل العقدس الصحيح والمجروش
خارج حدود المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل أو الشروع في نقل العقدس الصحيح والمجروش
خلال فترة تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ خارج
حدود المحافظات بغير ترخيص من المحافظ المختص .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع
المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ صدوره .

— نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ (تابع) في ١٦/٤/١٩٨٥

صدر في ١٦/٤/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٥

في شأن حظر نقل أو الشروع في نقل العدس الصحيح والمجروش

خارج حدود المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر نقل أو الشروع في
نقل العدس الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة (١) من القرار رقم ٢١٨
لسنة ١٩٨٥ المشار إليه بياج نقل العدس الصحيح والمجروش خارج
حدود المحافظات حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ١٤/١٠/١٩٨٥ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥

مياه غازية

قرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥

بإضافة المياه الغازية الى السلع المحددة بالقرار رقم ١٧٩

لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن

انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

مادة ١ - تضاف المياه الغازية الى السلع المنصوص عليها في
المادة الاولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا في ١٠/١٠/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتلة

نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٣١ (تابع) في ١٣/١٠/١٩٨٥

كما تشير على انه قد صدر قرار وزير التموين رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠
بأن تعديل احكام القرار الوزاري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن تعيين
أسس تداول المياه الغازية ونص في المادة الاولى منه على استبدال
الجدول المرفق به بالجدول المرفق بالقرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ كما نص
في المادة الثانية على ان يلقى القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٩ ١٣٢
سنة ١٩٧٠ وقد نشر بالوقائع المصرية في ٢٨/٤/١٩٨٠ واصبح بمقتضاه
يسعر بيع الصندوق ١٤ زجاجة بمحافظة القاهرة والاسكندرية وشبرا
الخيمة بمحافظة القليوبية ٢١٨ جنيه من المصنع الى تاجر التجزئة وسعر
الزجاجة ١٠٠ ملجم ونص على ان تقوم لجان
التسعر المحلية لكل محافظة من محافظات الجمهورية بتحديد أسعار
التداول لحاقيات البيع النهائية للمستهلك ومصاريف النقل كل صنف .

وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٥

وزير الصناعة :

مقرر :

(مادة أولى)

تحدد أسعار البيع من المصنع إلى تاجر التجزئة للمياه الغازية للصندوق ٢٤ زجاجة لقل من ٢٥٠ سم^٣ من الأصناف (كوكاكولا ، ملونات انتاج قطاع عام وخاص وطني ببلغ ١٩.٦ قرشا للصندوق)

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٥/٧/٢

وزير الصناعة

مهندس/محمد محمود عيد الوهاب

الفصل السادس عشر

زيد وجين

المقرارات

قرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣

قرار رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٨٣

بحظر تصدير الجبن بمختلف أنواعه

وزر التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

على القرار رقم لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تصدير السلع
التموينية ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
تصدير الجبن بمختلف أنواعه المصنع محليا من خامات محلية أو مستوردة
تحت أى نظام جمركى .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المشار اليه .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٦ شوال سنة ١٤٠٣ (٢٦ يولييه سنة ١٩٨٣) .
أ. د. محمد ناجى شتلة

(نشر بالوقائع المصرية في ١٩٨٣/٨/٧)

**أهم القيود والأوصاف بشأن القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣
بشأن حظر تصدير الجبن**

— جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ من قرار التموين رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٣
و ١/ب ، ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩
لسنة ١٩٨٠.

قام بتصدير الجبن بمختلف أنواعه بغير الحصول على ترخيص
بذلك من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

العقوبة :

يعاقب على هذا الوصف بالعقوبة الواردة في المادة ٥٦ من
المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

يحظر تداول الزبد والجبن الشيدر والمصنع المستورد

من الولايات المتحدة الأمريكية لحساب الهيئة العامة

للسلع التموينية في غير منافذ التوزيع التي تحددها

وزارة التموين والتجارة الداخلية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

تقرر :

مادة ١ - يحظر تداول أو بيع أو عرض الزبد والجبن الشيدر والمصنع
المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية لحساب الهيئة العامة لسلع
التموينية في غير منافذ التوزيع التي تحددها وزارة التموين والتجارة
الداخلية .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه
وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٥ صفر سنة ١٤٠٤ ١ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣) .

(نشر بالوقائع في ١٢/٤/١٩٨٣)

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتلة

**أهم القيود والأوصاف بشأن حظر تداول الزبد والجبن الشيدر في غير
منافذ التوزيع التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية :**

— جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ من قرار التموين رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨٣
و ١/ب و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩
لسنة ١٩٨٠

قام ببيع أو عرض الزبد أو الجبن الشيدر والمصنع المستورد من
الولايات المتحدة الأمريكية لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية في غير
منافذ التوزيع المحددة بمعرفة وزارة التموين والتجارة الداخلية .
العقوبة :

العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

الفصل السابع عشر

اللحوم

القرارات

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٦

اسنة ١٩٨١ بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها

للأكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها في أيام معينة

مادة ١ - يحظر في أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل في السلخانات العامة والأماكن المخصصة للذبح .

ويجوز للمحافظ المختص بتصريح بالذبح في السلخانات العامة والأماكن المعدة للذبح خلال يوم الأربعاء بفرض تجهيز اللحوم .

مادة ٢ - يحظر في أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع أو عرض اللحوم الطازجة والمثلجة والمجمدة والأكباد والقلوب والكلاوى .

كما يحظر خلال الأيام المشار إليها تقديم وجبات منها في المحال العامة والفنادق ويستثنى من ذلك الفنادق السياحية والمحال العامة التي يصدر بتجديدها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٣ - يستثنى من أحكام هذا القرار الحيوانات واللحوم المعدة لاستهلاك القوات المسلحة والجهات التي تصرح لها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ - يوقف العمل بأحكام المادتين الأولى والثانية خلال المواسم والأعياد الواردة بالكشف المرفق بهذا القرار .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سفتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء ووضع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا
من ١٩٨١/١٠/١

التكليف المرفق

- أولا : يوم عيد رأس السنة الهجرية واليوم السابق له .
- ثانيا : يوم عاشوراء واليوم السابق له .
- ثالثا : يوم المولد النبوي الشريف واليوم السابق له .
- رابعا : يوم الاسراء والمعراج واليوم التالي له .
- خامسا : يوم ليلة نصف شعبان واليوم التالي له .
- سادسا : طوال شهر رمضان المعظم واليوم السابق له .
- سابعا : أيام عيد الفطر المبارك .
- ثامنا : يوم وقعة عرفات وأيام عيد الأضحى المبارك والثلاثة أيام
السابقة لهم .
- تاسعا : يوم عيد الميلاد المجيد للمسيحيين الغربيين واليوم
السابق له .
- عاشر : يوم عيد رأس السنة الميلادية واليوم السابق له .
- حادي عشر : يوم عيد الميلاد المجيد للمسيحيين الشرقيين واليوم
السابق له .
- ثاني عشر : يوم عيد القيامة المجيد .
- ثالث عشر : يوم شم النسيم .
- رابع عشر : أيام الأعياد اليهودية بالنسبة للكميات من اللحوم
الكاشير والقصابين الذين تحددهم الطوائف الإسرائيلية بالجمهورية
وتوافق عليها الوزارة .

قرار بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠

**بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة
وتشديد عقوبة ذبح إناث الماشية**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون انزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ،

**وعلى القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون
الزراعة .**

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرار القانون الآتى :

**مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٤٣ مكرراً من قانون انزراعة
الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ النص الآتى :**

**مادة ١٤٣ مكرراً — يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد
على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه لا تزيد على ألف
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخافة لأحكام المادة ١٠٩
الاناث المشار أو إناث الإيقار والجاموس والأغنام غير المستوردة ما لم
يصل وزنها أو نموها إلى الحد الذى يقرره وزير الزراعة .**

**ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام
المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما بالحبس مدة لا تقل عن ستة
أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على
خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود
في حالة العود .**

**وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفترتين السابقتين يحكم
بإصدار المضبوطات لحساب وزارة الصناعة وتغلق المحال التجارية
التي تذبج أو تخبط فيها الأحيوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر في المرة
الأولى وتغلق نهائياً في حالة العود .**

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة:

(أ) لكل من حال دون دخول مأموري الضبط القضائي المجازر أو أية أماكن يتم فيها الذبح أو بيع اللحوم أو تخزينها أو أماكن سلخ وضغط وتخزين الجلود الخام .

(ب) كل من امتنع عن تقديم السجلات أو المستندات أو الأوراق التي تطلب منه أو أدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

(ج) كل من خالف أحكام البند (أ) من المادة ١٣٧ أو المادة ١٣٨ والقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره (١) .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٠) .

(١) وقد نشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر الصادر في ١٩٨٠/١٠/٢٨ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٣

بشأن إباحة الذبح بمحجر السويس المواشى

الصومالية والسودانية المستوردة فقط

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر ذبح الحيوانات
المعدة لجورها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها في أيام معينة ،

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة الأولى من القرار الوزاري
رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه يسمح بالذبح في أيام الحظر بالنسبة
لمحجر السويس للمواشى الصومالية والسودانية المستوردة فقط ، بشرط
تجهيزها وعدم بيعها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
اصداره .

تحريرا في ٣ رمضان سنة ١٤٠٣ (١٣ يونيه سنة ١٩٨٣) .

أ. د. محمد ناجى شتلة

(نشر بالوقائع المصرية في ٢٧/٦/١٩٨٣)

قرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن
حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل او بيع وتقديم
اللحوم او هياكل منها في ايام معينة

وزير التموين والتجارة الداخلية

مقرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (ثامنا) من الكشف المرفق بالقرار
رقم (٢٨٦) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه النص التالي :
« ثامنا - يوم وقفه عرفات و ايام عيد الاضحي المبارك والاسبوع
السابق لها » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ النشر .

صدر في ١٨/٨/١٩٨٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

ا. د. محمد ناجي شتلة

نشر في الوقائع المصرية العدد ٢٠٠ في يوم ٤/٩/١٩٨٥

قرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨٦

صادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن

حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم

اللحوم أو وجبات منها في أيام معينة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر ذبح الحيوانات
المعدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها في أيام معينة
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ١ - يستبدل بنص البند (ثامنا) من الكشف المرفق بالقرار
رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه النص التالي :

ثامنا : يوم وقفة عرفات وأيام عيد الاضحى المبارك والاسبوع
السابق لهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٨٦/٨/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتلة

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٨٥

بالترخيص لشركتى النيل والاهرام للمجمعات الاستهلاكية والجمعيات
الفئوية الاستهلاكية بعرض وبيع اللحوم المجمدة المستوردة طوال أيام
الاسبوع .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ بشأن حظر ذبح الحيوانات
المعدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات، منها في أيام
معينة .

قرر :

(مادة ١)

مع عدم الاخلال بأحكام القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ،
يرخص لشركتى النيل والاهرام للجمعيات الاستهلاكية للمواطنين
« الفئوية » بعرض وبيع اللحوم المجمدة المستوردة والمخصصة لربط
البطاقات التموينية الخضراء طوال أيام الاسبوع .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اول
أغسطس سنة ١٩٨٥ .

تحريرا في ١٩٨٥/٧/٢١

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجى شتلة

نشر بالوقائع المصرية العدد ١٦٧ (تابع في ١٩٨٥/٧/٢١) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣

بشأن اباحة بيع الكبد والقلوب بمنافذ التوزيع

الم تابعة لشركات وزارة التموين والتجارة الداخلية

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة الثانية من القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه يسمح بعرض وبيع الكبد والقلوب بمنافذ توزيع اللحوم التابعة لشركات وزارة التموين والتجارة الداخلية طوال ايام الأسبوع .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ اصداره .

١٩٨٣/٤/٢٠

وزير التموين

اهم القيود والأوصاف بشأن اللحوم معلقا عليها :

— جنحة بالمادة ١ ، ٦ من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ ،
المادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

— نبيع الحيوانات المعدة لحومها للأكل في غير الأيام المصرح فيها
بذلك .

— جنحة بالمواد ١/٢ ، ٦ من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١
والمادة ١/١ ، من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

— باع أو عرض للبيع اللحوم الطازجة المبينة بالمحضر في غير الأيام
المصرح بها .

— جنحة بالمواد ٢/٢ ، ٦ من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١
والمادة ١/١ ، ذن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

— بصلته صاحب فندق — أو محل عام — أو أحد الباعة الجائلين .

— قدم وجبات من اللحوم في غير الأيام المصرح بها بدون تصريح .

المقوبة :

في الأوصاف سائلة النكر .

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين .

وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تزيد على خمسمائة جنيه .

أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

— جنحة بالمواد ١ ، ١/٥ من قرار التموين رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ ،
١/١ ، من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

بصلته تاجر جملة — أو إحدى التصابين — لم يزن لحوم
الحيوانات التي يبيعها بمجازر القاهرة — أو التي يشتريها منها على

موازين وزارة التجارة والصناعة داخل تلك المجازر . . ولم يحصل على شهادة موضحا بها البيانات المقررة .

— جنحة بالمواد ٢ ، ١/٥ من قرار التموين رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ ،
١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

— بصفته تاجر جملة للماشية أو لحوم — أخرج الحيوانات من
المجازر التي ذبحت فيه دون تسليم شهادة الوزن التي بموجبها
التموين المختصة .

العقوبة :

في الأوصاف السابقة .

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز تسعة شهور .

وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

أو باحدى هاتين العقوبتين .

— جنحة بالمواد ٤ ، ٢/٥ من قرار التموين رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ ،
١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

— بصفته صاحب محل للجزارة — أو مديره المسئول — لم يخطر
وزارة التموين (إدارة اللحوم) بالبيانات المطلوبة خلال الموعد المقرر .
العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

— جنحة بالمواد ١ ، ٤ من قرار التموين رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ ،

والمواد ٩ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠

— باع لحوم مسعرة بسعر يزيد على السعر المقرر .

العقوبة :

يعاقب المخالف في كل وصف من الوصفين السابقين الذكر بالعقوبات
النصوبة عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠

ذبح الاناث :

— جنباية بالمواد ١ ، ٢٠ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٠٩ ، ١٤٣ مكرر من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٠

ذبح الاناث العشار او اناث الابقار والجاموس والاغنام غير المستوردة قبل وصول وزنها او نموها الى الحد المقرر .

العقوبة :

السجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمسة سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

— يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الصناعة .

— وتغلق المحال التجارية التى تذبح او تضبط فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة اشهر فى المدة الاولى وتغلق نهائيا فى حالة العود .

— جنحة بالمواد ١ ، ٢٠ ، ٥٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١/١٤٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

— ذبح الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج المجازر العامة .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين .

لحوم مستوردة

قرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٣

بتنظيم تداول اللحوم والكبد والدواجن المستوردة
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد نسب الأرباح
لكافة السلع المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد الحد الأقصى
لأرباح فى تجارة السلع الغذائية المستوردة ،

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب
بأسعار بعض السلع الغذائية ،

وعلى القرار رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٨٣ بتعيين أسس تحديد أسعار
البيع للمستهلك لحوم والدواجن والكبد المجمدة المستوردة وتنظيم
تداولها ،

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - تحديد أسعار تداول وسائل اللحوم البقرية والكبد
البقرية والدجاج التى تم فتح اعتماداتها قبل صدور القرار رقم ٤٦٣
المشار اليه طبقا لقواعد تحديد نسب الأرباح فى السلع الغذائية
المستوردة .

وينح الموردون والتجار مهلة قدرها ثلاثة اشهر لتصرف ما لديهم
منها .

مادة ٢ - يجوز استيراد الأجزاء الخلفية ولحم البطن والقطيع المتأثرة من اللحوم البقرية المستوردة والدجاج المستورد لاستخدام جهات تصنيع اللحوم والمطاعم والفنادق والمحال العامة السياحية .

كما يباح تداول الدجاج الرومي والكبد الرومي وقوانص وقلوب الدجاج ويتبع في شأن تحديد أسعار تداولها أحكام القرارات المنظمة لتحديد الأرباح في السلع الغذائية المستوردة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ حسب الأحوال .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٥ صفر سنة ١٤٠٤ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣)

(نشر بالوقائع المصرية في ٤/١٢/١٩٨٣)

وزير التموين والتجارة الداخلية
أ. د. محمد ناجي شتلة

أهم القيود والأوصاف :

— جنحة بالمواد ١ و ٣ من القرار ٥٠٨ لسنة ١٩٨٣ و ١/١ و ٥٦ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

خالف أسعار التداول بالنسبة للحوم المستوردة على الوجه المبين بالأوراق .

— جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٣ و ١/١ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

قام باستخدام اللحوم المستوردة وعرضها على نحو يخالف القرارات التموينية .

العقوبة :

العقوبة في الأوصاف السابقة .

هي العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

احكام وتعليقات :

حكم محكمة أدن الدواة الجزئية بالإسكندرية المنعقدة بجلستها العاوية في ١٤/١١/١٩٨٠ في الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ جنح أمن

دولة الجمر ك .

بعد سماع المرافعة والاطلاع على أوراق الدعوى .

من حيث أن النيابة أسندت الى المتهمين انهما في يوم ١٩/٤/١٩٨٠ بدائرة قسم الجمر ك - تصرغا في حصة تموينية (لحوم توزيع وفقا للبطاقات) على غير الوجه المقرر - وطابت عقابها بالمادتين ٧ ، ١٠ من الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٧٣ وحيث انه محصل الواقعة انه بناء على شكوى من قام محرر المحضر بناء على تكليف مراقبة التموين بالانتقال الى محل المتهم الثانى الذى يديره المتهم الأول - جزار تعاونى - اذ كان الأخير يقوم بعملية البيع لجمهور فقام محرر المحضر بوزن اللحوم الموجودة بالمحل وتبين وجود عجز بها يزن ٦١ كيلو جرام وبسؤال مدير المحل رفض الادلاء بشئ وانكر ما نسب اليه .

وحيث انه بسؤال المتهم الأول بمحضرى الشرطة وانابة انكر ما نسب اليه وقرر أن محرر المحضر رفض القيام بوزن اللحوم المعلقة والتي كان يقوم بالبيع منها للجمهور وأن اللحوم ما زالت بالمحل المغلق وطلب اعادة وزنها وبسؤال المتهم الثانى قرر انه لم يكن متواجد بالمحل لاصابته في قدمه وطلب اعادة وزن اللحوم المضبوطة .

وحيث أن النيابة العامة كلفت لجنة بمديرية التموين لجرد كميات اللحوم الموجودة بمحل المتهمين ، ونفاذا لهذا الأمر قامت اللجنة المذكورة بالانتجاء وتبين ليا مطابقة الرصيد وعدم وجود عجز حسبها هو ثابت بذكرتها المؤرخة ٢١/٤/١٩٨٠

وحدث أن المحكمة استدعت محرر المحضر وناقشته فيما سطره بمحضر الضبط فقرر بمضمون ما قرره بالمحضر واضاف انه قام بحساب كمية العجز من اللحوم المشفاه عملا بالتعليمات الخاصة وبالجلسة الختامية قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم وحددت بمذكرات من أجل

حدوده تقدم المتهم حافظة مستندات طويت على سجل زيارات مفتش التمييز للمحل ، ومفكرة بدفاعه ضمنها انه على افتراض وجود عجز فان هناك فارق كبير في اللحوم نتيجة الزيادة التنظيمية في الاوزان فضلا عن ان نسبة العظام باللحوم تساوى ٢٥ ٪ منها وليست ٢٠ ٪ حسبما قرر محرر المحضر ونوق نتيجة اعادة الوزن اعدت الدليل على اتهام المنسوب للمتهمين وطالب براءتهما من التهمة المنسوبة اليهما .

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان يجب ان يكون اقتناع القاضي مستند من اجراء صحيح وكان يجب ان يكون اقتناع القاضي مهنيا على ادلة مستساغة عتلا غير وان كان حرا في اختياره وفي تكرين عقيدته بما يطمئن اليه منها في حكمه الا ان ذلك مشروط بان يكون استنتاج القاضي لتحقيق الواقعة وما كشف عنها من ادلة لا يخرج من مقتضيات العقل والمنطق فاستخلاص الحقائق القانونية لا يلزم ان يكون مهنيا على ادلة صريحة او مباشرة وانه يمكن للمحكمة الوصول الى تكرين عقيدتها من جماع الادلة المطروحة الا ان ذلك لابد ان يكون في اطار ما يقتضيه العقل والتسلسل المنطقي للأدلة .

(قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه واحكام النقص د. مامون محمد سلامة ص ٨٥٨ وما بعدها) ولما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق ادى اعادة وزن اللحوم المضبوطة بالحل مطابقتها للمحضر الدفترى دون عجز سيما وزن محرر المحضر قد قرر احتساب العظام بها تيممه ٢٠ ٪ من اللحوم المضبوطة بدعوى تعليمات لم يقدمها المحكمة وكانت نتيجة اعادة الوزن لا تستقيم مع الثابت بمحضر الضبط الضبط وتستقيم مع دفاع المتهمين ويشكك المحكمة في عملية الوزن الاولى ، ولما كان الشك ينسر في مصلحة المتهمين الذين ابدوا دفاعا تقبله المحكمة على اساس براءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما عملا بالمادة ٣٠٤ ج (١) .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهمين من التهمة المدفدة اليهما بلا مصاريف .

اقر الحكم رئاسة الجمهورية - مكتب شؤون امن الدولة .

— وقد قضى بأنه اذا اتهم شخص بذبح مائثية في غير الايام المصرح بالذبح فيها وخارج السلطات العمومية لائش حيوان مولودة في القطر

(١) منشور بالدليل في التمييز ص ٢٧٦ المرجع السابق .

المصري ومستعملة لحومها في الأكل قبل قتل أسنانها ودفع المتهم بأنه أنها
فبحها بسبب مرضها للانفتاح بجلدها فقط ولم تبحث المحكمة دفاع
المتهم — وهو دفاع ان صح لما حقت معاقبته فان الحكم يكون معينا
واجبا نقضه .

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٤٧) .

— عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والخاص بشئون التموين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠
لسنة ١٩٥٢ « على أنه يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات
المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها
تنفيذا لهذا القانون » كما تنص « على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ
عقوبة الحبس والغرامة المبينة بها » . ومن ثم فان ما يصدره وزير
التموين من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له انما
يرتد عليها — فيما تتضمنه من العقوبات — نفس القييد العام الوارد
في تلك المادة ، بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها
قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار تلك
القرارات .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦) .

— حظر القانون ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها بمقتضى
والتأثبات المأثورة أو أنثى الأبقار والجائوس والأغنام غير المستوردة
دا لم يصل وزنها الى الحد الذي يقرره وزير الزراعة .

— نصت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أنه
لا تخل هذه العقوبات بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات
أو غيره من القوانين . كما نصت المادة ١٢٩ منه على أن المأمور
الضبط القضائي ضبط لحوم الحيوانات التي تذبح بالمخالفة للمادة ١٢٦
أو البند (١) من المادة ١٢٧ وتوزيعها على الجهات والهيئات التي
يعينها وزير الزراعة بقرار يصدره فاذا تبين عدم صلاحية اللحوم
المضبوطة للاستهلاك وجب اعدامها ثم صرد مؤخرا قرار وزير الزراعة
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٧ وأوجب بيع اللحوم بمعرفة لجنة تشكل من
المنتش البيطري المختص ورئيس الشرطة الذابح لها جهة الضبط أو من

يُتوب عنه وعضو من الاتحاد الاشتراكي العربي ويودع الثمن في أقرب خزانة تابعة لوزارة الزراعة فاذا تبين عدم صلاحيتها تعدم بمصرفه اللجنة واذا حكم ببراءة المخالف يرد اليه ثمن اللحوم المضبوطة واذا قضى بالادانة وجب القضاء بمصادرة اللحوم عملا بالمادتين ١٤٣ ، ١٤٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(نقض ١٤/١٠/١٩٦٨ لسنة ١٩ ص ٨٢٠) .

— ادانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة والقضاء بمصادرة اللحوم استنادا الى نصوص المبتدأ ١٣٧ بندين من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خطأ وجوب القضاء بالمصادرة وفقا للمادة ٢/٣ عقوبات ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .

— متى كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بصفته مالكا المحل وآخر بصفته عاملا به ، بأنهما (١) عرضا للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . (٢) عرضا للبيع أغذية مغشوشة مع عامهما بذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل — ولم ينفزع الطاعن في ذلك — ولما كان العرض لا يبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل معا متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما — ومن ثم فإن منعاها في هذا الشأن (من أنه لا يمكن أن ينسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد) يكون على غير سند .

— متى كانت التهمة الاولى المسندة الى الطاعن — عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة — معاقبا عليها طبقا لاحكام المادتين ١٣٧ فقرة (١) ، ١٤٣ فقرة (و) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها . أو باحدى هاتين العقوبتين كثر من خالف احدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود (١) « تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح » ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧

قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجزر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة — وليس بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما وصفتها النيابة العامة وتسايرها. الحكم المطعون فيه — وكانت التهمة الثانية — عرض للبيع أغذية مفسوخة — معاقبا عليها طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المواد موضوع الجريمة . ولما كان ذلك وكانت الجريمتان المستندتان الى الطاعن مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطا لا قبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — وهى الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه بقضائها جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة أعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣٨ س ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣ بس ٢٩
ص ٨٢١ مج فنى جنائى)

الفصل الثامن عشر

فول سودانى وسهم

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ بحظر نقل

الفول السودانى والسهم من محافظة الى اخرى

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛ والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السودانى
والسهم من محافظة الى اخرى والقرارات المعدلة له (٢) .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر :

مادة ١ - استثناء من احكام المادة (١) من القرار رقم ٢٣٨
لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يباح نقل الفول السودانى المقشور والغير
مقشور خارج حدود المحافظات خلال فترة تبدأ من تاريخ نفاذ هذا
القرار وحتى آخر فبراير ١٩٨٥ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٩٨٥/١/٢١ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ.د / محمد ناجى شتلة

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٢/٢ العدد ٢٨ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/١٠/٢١ العدد ٨٢ مكرر .

الفصل التاسع عشر

عسل أسود

وزارة الصناعة

قرار وزارى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٥

بشأن تسعير العسل الأسود

وزير الصناعة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٧٤ بتحديد سعر بيع العسل الأسود واعتباره من الصناعات الاساسية طبقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسعير الاسود؛
وعلى موافقة اللجنة العليا للسياسات والثئون الاقتصادية بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ على تصويب سعر بيع العسل الأسود من ٣٠٠٠ مليم للكيلو السائب الى ٣٧٥ مليم ؛

قـرر :

مادة أولى - يحدد سعر بيع العسل بمواقع الانتاج (العصارات) لتاجر الخبابة أو الجمعية التعاونية الاستهلاكية العامه على النحو التالى :

مليم جنيه

١٢٥	٢٢٢	سعر بيع الطن سائب .
٩١٠	٣٠٨	سعر الطن معبأ في عبوات كبيرة ٢٠ كيلو .
٤١٠	٣٣٦	سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٥ كيلو .
٤١٠	٣٨٩	سعر بيع الطن معبأ في عبوات سعة كيلو .
٦١٠	٤٤٢	سعر بيع الطن معبأ في عبوات سعة كيلو .

على ان يضاف مبلغ ستة عشر جنيهاً المقابلة مصروفات نقل الطن في حالة التسليم لتاجر الجملة او الجمعية التعاونية الاستهلاكية العامة .

مادة ثانية - يحدد سعر بيع العسل الاسود بالقاهرة الكبرى (محافظتي القاهرة والجيزة) وقسم شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية (من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة على النحو التالي :

مليم جنيه

١٥٥	٢٤١	سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢٠ كيلو .
٠٣٠	٣٧٠	سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٥ كيلو .
٦٨٠	٤٢٥٠	سعر بيع الطن معبأ في عبوات ٢ كيلو .
٥٤٠	٤٨١	سعر بيع الطن معبأ في عبوات ١ كيلو .

مادة ثالثة - يحدد سعر بيع العسل الاسود بالقاهرة الكبرى (محافظتي القاهرة والجيزة) وقسم شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية (للمستهلك على النحو التالي :

مليم جنيه

٣٧٥	—	سعر بيع الكيلو سائب .
٠٣٥	٢	سعر بيع العبوة ٥ كيلو .
١٢٥	—	سعر بيع العبوة ٢ كيلو .
٥٣٠	—	سعر بيع العبوة كيلو واحد .

مادة رابعة - في غير الأماكن المييبة ينوضح السادة / المحافظون في نصدين سعر بيع العسل الاسود بمحافظاتهم بعد اخذات متابل مصروفات النقل المناسبة .

مادة خامسة — يحظر تعبئة العسل الأسود في غير أوزان العبوات
الواردة بالقرار: .

مادة سادسة — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به
من تاريخ نشره .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

نشر بالوقائع المصرية العدد ١٣٧ (تابع) في ١٢/٦/١٩٨٥ .

القصل العشرون
اذرة صفراء
قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٨٣

بشان حظر الاتجار فى الازرة الصفراء المستوردة

الصحيحة والمجروشة وحظر نقلها او الشروع فيه بغير ترخيص

مادة ١ - يحظر الاتجار او الحيازة بفرض الاتجار لاي كمية من الازرة الصفراء المستوردة الصحيحة او المجروشة كما يحظر نقل او الشروع فى نقل اى كمية من الازرة الصفراء المستوردة خارج حدود المحافظة الا بتصريح من المحافظ المختص او من ينيبه .

مادة ٢ - يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات باستلام كميات الازرة الصفراء المستوردة المخصصة له من الموانى ونقلها بمعرفته الى مقر الشئون بالمحافظات المختلفة وتقوم الشركة المصرية لصناعة النشا والجاوكوز باستلام كميات الازرة الصفراء المستوردة المخصصة لها من الموانى ونقلها بمعرفتها الى المصانع التابعة لها .

مادة ٣ - على البنك الرئيسى وفروعه بالمحافظات المختصة تسليم الازرة الصفراء المستوردة الى الجهات المخصص لها حصص من اجهزة وزارتى الزراعة والتموين وذلك لاستخدامها فى الغرض المنعقدة من اجله .

مادة ٤ - على الجهات التى تتسلم حصص الازرة الصفراء المستوردة بقصد الاستهلاك ايا كان نوعه امساك سجل رسمى يقيده به الرصيد السابق والوارد والمنصرف الشهرى والمتبقى فى نهاية الشهر مع اخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بهذه البيانات شهريا فى ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر التالى .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى اوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٦/٤/١٩٨٣

وزير التموين والتجارة الداخلية
د. محمد ناجى شتالة

الفصل السابع

السلع والمواد التموينية الغير غذائية

- ١ — البوتاجاز
- ٢ — آلات كتابية
- ٣ — أسمدة
- ٤ — أسمنت
- ٥ — أقطان
- ٦ — أحذية
- ٧ — أحبار كتابية
- ٨ — بترول
- ٩ — ملح نشادر
- ١٠ — بطاريات
- ١١ — صفيح وصاج
- ١٢ — استبارين
- ١٣ — جـالكـا
- ١٤ — أقمشة والفزل والمنسوجات والبطاطين

أولاً - غاز البوتاجاز

١ - القرارات

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١

في شأن تنظيم استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

المادة الأولى : على اصحاب المصانع والورش والمحال التجارية والصناعية والفنادق والمطاعم والمقاهى والمحلات العامة والمستشفيات والمدارس ومزارع الدواجن وغيرها من الجهات التى تستخدم غاز البوتاجاز فى صناعتها أو مباشرة نشاطها - والمسؤولين عن ادارتها - بمحافظتى القاهرة والاسكندرية واقسام شرطة محافظة الجيزة وشبرا الخيمة من محافظة القليوبية استخدام اسطوانات البوتاجاز سعة ٣٧ كيلو جرام (٩٠ لتر) المخصصة للأغراض الصناعية .

المادة الثانية : يحظر فى دائرة الجهات المشار اليها بالمادة السابقة استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز سعة ١٢٥ كيلو جرام (٣٠ لتر) فى غير الأغراض المنزلية .

المادة الثالثة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (٤ مايو سنة ١٩٨١) .

أحمد أحمد نوح

قزار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٣

صادر بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢

في شأن تنظيم استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز

المادة الأولى : تسمى احكام القرار الوزاري رقم ١٦٦/١٩٨١ الخاص بتنظيم اسطوانة البوتاجاز سعة ٣٧.٥ كجم في الأغراض غير المنزلية على المدن الآتية :

الاسماعيلية — السويس — الأزقازيق — شبين الكوم — دمياط — المنصورة — طنطا — كفر الشيخ — دمنهور — بنها .

المادة الثانية : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

احمد احمد نوح

ونشير الى الكتاب الدوري الصادر من السيد المستشار النائب العام بشأن البوتاجاز .

كتاب دوري وقسم ٢٤ لسنة ١٩٧٩

دأبت بعض النيابةات على قيد قضائيا انطوائيات البوتاجاز — في مناطق الاستهلاك — بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا ضد أصحاب التوكيلات ومديرى مخازن البوتاجاز ، استنادا الى احكام المسؤولية المقترضة .

ولما كان هذا التصرف — على اطلاقه — ينطوى على مخالفة للقانون ، فاننا نوجه بالسادة اعضاء النيابة العامة الى اتباع ما يلى :

اولا : يكون صاحب التوكيل او مديره مسئولا عن كل ما يقع بالحل من مخالفات لاحكامه اعمالا لنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ثانيا : متى كان البيع خارج الحل او التوكيل فان صاحب التوكيل او مديره لا يعد مسئولا عن هذا البيع وما صاحبه من مخالفات ما لم يكن سلطانه مبسوطا فى الاشراف على عملية البيع التى يمارسها العامل خارج الحل .

النائب العام

أهم القيود والأوصاف بالنسبة لفئز البوتاجاز :

— جنحة بالمواثأ و ٢ و ٣ و ٤ من القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨١
و ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وهو من أصحاب المصانع — أو الورش — أو الفنادق — أو
المطاعم — أو المقاهى — أو مزارع الدواجن بدائرة محافظة القاهرة —
أو الاسكندرية — أو الجيزة — شبرا الخيمة لم يستخدم أسطوانات
البوتاجاز المخصصة للأغراض الصناعية أو استخدام أسطوانات غاز
البوتاجاز سعة ٣٠ لتر .
العقوبة :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز
مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء
موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

ثانيًا : آلات كاتبة :

وزارة التموين والتجارة الداخلية :

قرار وزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

بالغاء القرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٥ .

بشأن تنظيم تسعير والتصرف في آلات الكاتبة .

المستوردة من ألمانيا الشرقية ماركة أوبتيما « الممتازة »

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تسعير والتصرف في آلات الكاتبة المستوردة من ألمانيا الشرقية ماركة أوبتيما « الممتازة » ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الربح في تجارة آلات الكاتبة والحاسبة وآلات تصوير المستندات ،

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

وعلى الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية الاستمرار في مراجعة مستندات الرسائل التي تم توزيعها من آلات الكاتبة ماركة أوبتيما « الممتازة » من ألمانيا الشرقية لحساب الشركة العامة للتجارة والكيماويات قبل نفاذ احكام هذا القرار وذلك ونقا لاحكام القرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر .

مادة ٢ - على الشركة العامة للتجارة والكيماويات توريد الفرق المالية المستحقة عن الكميات التي يتم توزيعها من تلك الرسائل الى

مندوق موازنة الاسعار بالوزارة. بمقتضى ذلك الفرق بين سعر بيع الارصدة الموجودة حاليا لدى الشركة والذي سيحدد وفقا لتكلفة استيراد الرسائل القادمة واجمالى تكلفتها. بمقتضى ايضا. بمقتضى الى مصاريف التركيب ونسب الربح المحسنة.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٥ جمادى الاولى سنة ١٤٠١ (١١ مارس سنة ١٩٨١)

أحمد أحمد نوح

ثالثاً - أسنودة :

ب- جنحة بالمسافتين ٢٠٤ من قرار وزير التجارة والتموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦ ، والمادة ١/١ ، من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ .

ج- قام بنقل أسنودة ازوتية وفوسفاتية من محافظة الى اخرى .
العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه
أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

خامساً - أقطان

قرار وزير التموين رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨١
بتعيين أسس تحديد أسعار القطن الاسكارتو

المستخدم في أغراض التنجيد

مادة ١ - تُحدد أسس تعيين أسعار تداول القنطار المترى من قطن الاسكارتو المستخدم في أغراض التنجيد وفقاً لما يلي :

مليم جنيه

٢٤ - سعر البيع تسليم المحالج إلى شركات القطاع انعام والتجارة .

٥٠٠ ٢٦ - سعر الزئبق للمستهلك بجميع الجهات .

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تعليق :

صدر قرار التموين رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٠ بانراج القطن الاسكارتو المستخدم في أغراض التنجيد بالجدول المرافق للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، ومناد ذلك ، ان هذا النوع من القطن يكون قد سعر جبرياً بموجب القرار رقم ٣٦٨ ثم بالقرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨١ ساء البيان بالأسعار الواردة بل في حالة عدم صدور قرار من اللجنة المحلية بالمحافظة بالتسعيرة ، أما اذا صدر هذا القرار فانه ينفذ دون القرار رقم ٢٨٣ وفقاً لأحكام التفويض التشريعي الذي خوله المشرع للجنة التسعيرة المحلية بالمحافظة بحيث اذا حددت سعراً يجاوز أو يقل عن السعر الذي جاء به القرار رقم ٣٦٨ تعين الالتزام بالسعر المحدد بمعرفة اللجنة في دائرة المحافظة التي تنتميها دون المحافظات الأخرى ، ولكل لجنة ان تحدد السعر حسب ظروف منطقتها باعتبار ان القرار رقم ٣٦٨ عين أسس تحديد أسعار القطن الاسكارتو .

(١) راجع التشريعات التموينية لمستشار نشر حثبه : س ١٩١ وما بعدها .

وبكل مخالفة لهذه الأسفلين يعاقب عليها بالمعتويات المنصوص عليها
بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقا للتقيد التالي .
أهم القيود والأوصاف :

— جنحة بالمادة ١ من قرار التكوين ٣٨٣ لسنة ١٩٨١ والمادة ٩
من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

باع — أو عرض للبيع — قطن اسكارتو بأزيد من السعر المحدد .

العقوبة :

التحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو احداهما ، والمصادرة
والشهر مدة تعادل مدة الحبس والغلق مدة لا تجاوز ستة اشهر .

وفي حالة انقضاء النظر المادة ٣/٩ من مرسوم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مقتضىات احذية

— جنحة بالماتين ١ ، ٨ من قرار وزير الصناعة ٥٧ لسنة ١٩٦٧
المعدل ، والمواد ١ ، ٣ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ من المرسوم
بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٨٠ .

— وهو تاجر احذية يباع احذية خاصة بالرجال او الاطفال بسعر
يزيد عن السعر المقرر (او امتنع عن بيعها) على النحو المبين في الاوراق .
العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة
لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمنصايرتها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى .
وشهر ملخص الحكم مدة تعادل مدة الحبس والغلق لمدة لا تجاوز ٦ اشهر .

نظام احبار كتابية

قرار وزير التموين

رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠

بشأن تنظيم التسعير والتصرف في جميع اصناف

احبار الكتابة المستوردة

بعد الدعاية :

مادة ١ - على جميع الشركات التجارية التي تقولى استيراد احبار للكتابة من الخارج تسليم جميع ما يرد منها الى الشركة المصرية للورق والادوات الكتابية (احدى شركات المؤسسة المصرية للسلع الهندسية والمعادن والكيمياويات) .

مادة ٢ - تقتضى شركات التجارة الخارجية ربحا بنسبة ٨٪ على قيمة الرسالة (سيف) مع اخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية (الادارة العامة للخبراء والتسعير) بيان يوضح الكميات التى تستورد والكميات التى يتم تسليمها الى الشركة المذكورة مع بيان تكاليف الاستيراد .

مادة ٣ - على الشركة المصرية للورق والادوات الكتابية توزيع جميع ما يرد اليها من رسائل الاحبار على شركة استنفرد استشنرى وشركات المؤسسة الاستهلاكية وتجار التجزئة من القطاع الخاص طبقا للنظام الذى تضعه المؤسسة وتعتمده الوزارة ويتم البيع بالسعر الذى يتحدد البيع بالتجزئة للمستهلك مخصصا منه ١٠٪ كربح لتجار التجزئة .
من القطاع الخاص وفقا للجدول المرافق .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع زجاجة الحبر من المكاتب وتجار التجزئة .
القطاع الخاص وفقا للجدول المرافق .

مادة ٥ - تقتضى الشركة المصرية للورق والادوات الكتابية لنفسها ربحا بنسبة ٨٪ من اجمالى تكلفة الشراء من الشركة المستوردة وعليها توريد الفروق بين سعر البيع لتاجر التجزئة وسعر التكلفة للشراء من شركات التجارة الخارجية مضافا اليها ٨٪ نسبة للربح المحدد لها الى صندوق موازنة الاسعار بوزارة - وعليها تقديم بيان شهري بالرسائل الواردة اليها من كل شركة وتكاليف شرائها وسعر بيعها والفروق المستحق لصندوق الموازنة .

مادة ٦ - على تجار التجزئة من القطاع الخاص وشركة استنفورد
استشفري وفروع شركات المؤسسة الاستهلاكية أن تلتزم ببيع الاصناف
المذكورة للمستهلك بالاسعار الموضحة بفواتير الشراء من الشركة المصرية للورق
والادوات المكتبية حد اقصى .

مادة ٧ - على الادارة العامة للخبراء والتسعير مراجعة مستندات
الرسائل المستوردة وتحديد التكلفة النهائية وما يترتب عليها من فروق
مالية لدى الشركة المستوردة او الشركة المصرية للورق والادوات المكتبية .

مادة ٨ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او بالمادة ٩
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ
نشره .

الجدول المرافق للقوائم رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٧٠

الخاص بتحديد أسعار بيع الحبر المستورد

الصنف	للوزن	سعر البيع للمستهلك
حبر مستورد	مليونم
باركر سوبر كونيكت	٣٠٠
الزجاجة ٢ أونز	٣٠٠
حبر مستورد بليكان ٧٦	١٢٠

قرار وزير التعمير

رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٧١

بإضافة صنف (حبر الكتابة المستوردة « بليكان » ٧٦ وزن ٢ أونز)

الى الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠

بشأن تنظيم التسعير والتخريف في جميع أصناف

أحبار الكتابة المستوردة

بعد الديباجة :

مادة ١ - يضاف بند جديد الى الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٩ للسنة ١٩٧٠ المشار اليه نصه الآتى :

الصنف	للوزن	سعر البيع
		للمستهلك
		مليم

حبر مستورد بليكان ٧٦ الزجاجة ٢ أونز ١٢٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

القيود والأوصاف بشأن الأحيار :

— جنحة بالمادتين ٤ ، ٨ من قرار التموين رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠ ، والمادتين ٩ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

— وهو صاحب مكتبة أو مسئول عن ادارتها أو تاجر تجزئة باع زجاجة حبر ٢ أونز ماركة باركر سوبر كوينك بأزيد من السعر المحدد لها .

— جنحة بالمواد السابقة .

— وهو صاحب مكتبة أو مسئول عن ادارتها أو تاجر تجزئة امتنع من بيع زجاجة حبر ٣ أونز ماركة سوبر كرينك بالسعر المحدد لها أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها — أو علق بيعها على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .

— جنحة بالمادة ١ من قرار التموين رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤ ، ٨ من قرار التموين رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠ ، والمواد ٦ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

وهو صاحب مكتبة أو مسئول عن ادارتها أو تاجر تجزئة باع زجاجة حبر مستورد بليكان ٢٧٦ أونز بأزيد من السعر المحدد لها أو امتنع عن بيعها بالسعر المحدد لها أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها — أو علق بيعها على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .

العقوبة :

يعاقب المخالف بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

ثانياً - بترول

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨١

بإضافة جديدة للنموذجين ٢١ بترول ، ٢١ مكرر بترول

المرافقين للقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات

عن المواد البترولية ومسك سجل خاص بها

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد
البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها ،

وعلى القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ بتعديل النموذجين رقمي ٢١ ،
٢١ مكرر بترول المرافقين للقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم استخدام
اسطوانات غاز البوتاجاز ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - تضاف خانة جديدة الى النموذجين رقمي ٢١ بترول ،
٢١ مكرر بترول المرافقين للقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه
المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ عنوانها كالآتي :

(بوتاجاز بالاسطوانة سعة ٣٧٥ كيلو جرام) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ ذي الحجة سنة ٢٤٠١ (١٨ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

أحمد محمد نوح

قرار وزير التموين

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦

بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية

بعد الديباجة :

مادة ١ - يقضد بالمواد البترولية في تطبيق أحكام هذا القرار البنزين والكيروسين والسولار والديزل والمازوت والبوتاجاز .

مادة ٢ - (معلة بالقرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢) على المسئولين عن إدارة الشركات التي تتولى انتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها - أن يرسلوا بيانا بكتاب موصى عليه في ميعاد لا يجاوز اليوم الأخير من كل شهر الى كل من إدارة المواد البترولية بوزارة التموين ومصلحة القود بوزارة الصناعة مشتملا على :
(أ) مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية الموجودة في حيازة الشركة في اليوم الأول من الشهر السابق .

(ب) المقادير المنتجة محليا والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق .

(ج) المقادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق الى الفروع ، الوكلاء والمتعهدين والمستهلكين على أن يبين في الكتاب المرسل الى المصلحة ما صرف لكل منهم على حدة .

وعليهم كذلك أن يرسلوا بيانا بمقادير المواد البترولية التي ترد لحسابهم على التواني المصرية وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تفريعاتها مع ذكر الميناء الذي فرجت فيه .

مادة ٣ - (معلة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣) على مديري مستودعات الشركات المنصوص عليها في المادة السابقة أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم ٢٥ بترول المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوما بيوم حركة مبيعات الكيروسين وحركة الكوبونات الثابتة في هذا السجل مطابقة للحقيقة .

وعلى وكلاء الشركات المذكورة و مديري فروعها ومتعهدي التوزيع أن يمسكوا سجلين مطابقين للنموذجين رقمي ٢١ و ٢٢ بترول المرافقين لهذا القرار يثبتون فيهما يوما بيوم مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية

للقى تر. اليهم أو الي متعهد (العهد) التابعين لهم من الشركات الشاحنة وتاريخ ورو ما والمقادير المتبقية وذلك على النحو الموضح بالنموذجين .
 أما وكلاء الشركات المذكورة ومندوبو قروها ومتعهدو التوزيع الذين يتسلمون بناء على تعليمات صادرة من الشركات الشاحنة كميات من المواد البترولية لتسليمها الى توكيلات أو فروع أو متعهدى توزيع آخرين تابعين لشركة الشاحنة علاوة على الكميات الخاصة بهم فعليهم أن يمسكوا سجلين مطابقين للنموذجين رقمى ٢١ مكرر و ٢٢ بترول المرافقين يثبتون فيها يوما بيوم مقادير المواد البترولية التى تود اليهم أو الى متعهدى العهد التابعين لهم من الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها والمقادير المصروفة والمقادير المشحونة لتسليمها الى توكيلات أو فروع أو متعهدى آخرين والمقادير المتبقية وذلك على النحو الموضح بالنموذجين المذكورين يجب أن تكون كل البيانات الثابتة فى السجلات مطابقة للمقادير الموجودة فعلا بالمخازن .

وعلى المذكورين فى الفقرتين الأولى والثانية تقديم هذه السجلات الى مراقبة التموين المختصة فى خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القرار لترقيم صفحاتها بأرقام متسلسلة وختمها بخاتم الجمهورية ويحظر نزع ورقة من أوراق السجلات المذكورة أو إضافة أوراق أخرى إليها .

وفى حالة فقد أى سجل من السجلات المشار إليها يجب اثبات ذلك فى أقرب جهة إدارية فى نفس اليوم وتقديم سجل جديد الى مراقبة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمه بخاتم الجمهورية وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل . وعلى المذكورين فى الفقرة لثانية أن يرسلوا بكتاب موصى اليه الى مراقبة التموين المختصة فى ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بيانا بجملة الكميات الواردة اليهم أو الى متعهدى العهد التابعين لهم والمقادير المصروفة والمقادير المتبقية فى نهاية كل شهر .

ويكون إرسال البيان المذكور فى ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بالنسبة الى الوكلاء ومندوبى الفروع ومتعهدى التوزيع الموجودين فى بلاد النوبة ومناطق الصحراء الغربية والصحراء الجنوبية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمة وسيناء .

ويجب الاحتفاظ بالسجلات المذكورة والمستندات المؤيدة للبيانات المكونة بها بصفة مستمرة بمقر مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء ومندوبى الفروع ومتعهدى التوزيع .

على الشركات المنصوص عليها في المادة ٢ تسليم جميع الفروع ووكلائها ومتعهدي التوزيع لشرطة قياس أو مقاسات منتظمة ومعتمدة منها لقياس محتويات صهاريج المواد البترولية المختلفة ويكون لكل شريط أو مقاس جدول تفسيري معتمد ومختوم يخاتم الشركة يبين مقدار السائل الذي يعادل وحدة القياس لكل شريط أو مقاس وذلك بالتر أو بالطن حسب الأحوال .

ويجب على وكلاء الشركات المذكورة ومديري الفروع ومتعهدي التوزيع الاحتفاظ بالاشربة والمقاسات والجداول التفسيرية المشارة اليها بمقر مستودعاتهم ومخازنهم بصفة مستمرة وبحالة صالحة للاستعمال .

مادة ٤ - يحظر على وكلاء الشركات المنصوص عليها في المادة الثانية ومديري فروعها ومتعهديها تحويل أو نقل زسائل المواد البترولية المشحونة اليهم من شركات البترول بالسيارات الى جهات غير الجهات النوضحة في مستندات الشحن .

كما يحظر عليهم أن يودعوا مخازنهم أو مستودعاتهم الرسنائل المشحونة الى وكلاء آخرين أو فروع أخرى .

ويجب عليهم أن يثبتوا بخط ظاهر على مستندات الشحن (اذن التسليم أو الفاتورة أو الخطار الشحن) تاريخ تسليم الشحنة وما يفيد هذا التسليم .

وفي حالة عدم وجود فراغ في مخازنهم أو مستودعاتهم يسمح بتسليم أية شحنة ترد اليهم يجب عليهم اثبات ذلك بخط وتوقيع واضحين على ظهر مستندات الشحن مع ذكر تاريخ وصول السيارة .

مادة ٥ - (معدلة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣) على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقي السيارات وتفريغها في الجهات التي عينتها شركات البترول في مستندات الشحن . ويجوز لهم في حالة حدوث خلل بسياراتهم يتعذر معه الوصول بالشحنة الى مخازن أو مستودعات الجهة المبينة في مستندات الشحن أو في حالة تعذر تفريغ الشحنة في هذه المخازن أو المستودعات لعدم وجود فراغ بها أو لاي عذر قهري خارج عن الزادة تفريغ الشحنة في الجهة التي تعينها لهم شركات البترول الشاحنة

وذلك بعد اثبات حالة العطل أو تعذر تفريغ الشحنة أو لمخر قهرى في أقرب جهة إدارية لمكان حدوثه .

وعلى وكلاء الشركات ومديرى الفروع ومتعهدي العهد التابعين لهم في هذه الحالات قبول تلك الشحنات في مخازنهم أو مستودعاتهم بعد الحصول على موافقة الشركات الشاحنة على أن يرسلوا اخطارا لمصلحة اللوقود بوزارة الصناعة وإدارة المواد البترولية بوزارة التموين بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ التفريغ مبينا به تاريخ تفريغ شحنة ورقم اخطار الشحن .

ويجب على الشركات الشاحنة تأييد كل موافقة شفوية عن كل حالة من حالات التحويل كتابة خلال خمسة أيام من التاريخ الذى صدرت فيه الموافقة الى وكيل الشركة أو مدير الفرع أو متعهد العهد حولت اليه الشحنة .

مادة ٦ - (الفقرة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٦)
على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقى السيارات قبل تفريغ أية شحنة من البنزين أو الكيروسين أو السولار أو الديزل تقديم مستندات الشحن (اذن التفريغ أو الفاتورة أو اخطار الشحن) الى أقرب نقطة مرور بالجهة التى يتم فيها التفريغ وذلك لختمها بالخاتم الموجود بتلك النقطة اثباتا لمرور السيارة مملوءة قبل التفريغ وكذلك تقديم المستندات الى النقطة لختمها عند العودة بعد التفريغ .

ويحظر على شركات البترول صرف أجرة النقل عن أية شحنة من شحنات البترول المذكورة ما لم تكن مستندات شحنها مختومة بخاتم نقطة المرور قبل التفريغ وبعده .

ويستثنى من ذلك السيارات التى تنقل السولار والديزل من السويس الى غمرة فيكتفى بختم مستنداتها بخاتم نقطة الكيلو ١٤٥ بطريق مصر / السويس الصحراوى قبل التفريغ فقط .

وإذا تعذر المذكورين ختم مستندات الشحن بأختام نقط المرور قبل التفريغ وبعده بسبب عدم وجود أختام بنقط المرور الواجب ختم المستندات بها أو لرفض رجال المرور الواجب عليهم ختم المستندات المذكورة فعليهم اثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة في أقرب جهة إدارية أخرى للمكان الذى

يتم فيه التفريغ ولشركات البترول في هذه الحالة الحق في صرف أجور النقل المستحقة على الشحنات موضوع هذه المستندات بعد الحصول على موافقة إدارة المواد البترولية بوزارة التعمين .

مادة ٧ - على شركات البترول الشاحنة قبل صرف أجور سيارات نقل المواد البترولية مراجعته أختام المرور الموجودة على مستندات الشحن والاسترشاد بها في صرف الاجور عن المسافات الفعلية التي قطعتها كل سيارة بالتطبيق للقواعد النصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٨ - على شركات البترول لشاحنة ختم فتحات الملء والتفريغ بصهاريج وخزانات السيارات الخاصة بنقل المواد البترولية جيدا بالاختام المعدنية بعد اتمام ملئها وعييم كتابة البيانات الخاصة بمستندات الشحن باللغة العربية وكل مستند شحن لا يحرر باللغة العربية لا يستحق اجر نقل على الشحنة الخاصة به وذلك علاوة على العقوبات النصوص عليها في المادة العاشرة .

مادة ٩ - على الحكورين في المادة الثانية ان يقوموا الى وزارتي التعمين والصناعة البيانات والاحصاءات التي تطلب منهم خاصة بانتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية وتوزيعها وشحنها واستيرادها واسعار تكلفتها .

مادة ٩ مكرر - (عدلت بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٦٠) تبسرى أحكام هذا القرار على الجمعية التعاونية للبترول .

مادة ١٠ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ١٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعليق : صدر القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٩ باستثناء شاحنات المواد البترولية الصادرة للقوات المسلحة من بعض أحكام القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٦

قرار وزير البترول

رقم ٤ لسنة ١٩٧٦.

وزير البترول :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٥٩

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢ بفرض ضريبة جهاد على بعض السلع .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/١/١٨

قـرـر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع لتر البنزين الممتاز للمستهلك بمبلغ ٨٠ مليما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٨ يناير سنة ١٩٧٦

أهم القيود والأوصاف :

— جنحة بالمواد ١ ، ٢/١ و ١٠ قرار التموين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨١ .

— بصفته مسئولا عن ادارة شركة منتجة للمواد البترولية لم يرسل الى الجهات المختصة بيانا بمقادير المواد البترولية التي ترد لحسابها الى الوائى المصرية خلال ١٥ يوما من تفريغها مع ذكر الميناء الذى فرغت فيه ، وذلك بكتاب موصى عليه فى الموعد المقرر .

— جنحة بالمواد ١ و ٣ و ١٠ من قرار التموين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل و ١/١ : ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— بصفته وكيلًا لشركة منتجة للبترول (أو مديرا لفرعها) لم يسك سجلا يثبت فيه أولا بأول مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية التى ترد اليهم (أو الى متعهدى العهد التابعة لهم) وتاريخ ورودها والمقادير المصروفة والمتبقى منها فى نهاية كل شهر .

— جنحة بالمواد ١ و ١/٤ و ١٠ من قرار التموين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل و ١/١ ، من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
— بصفته وكيلًا لشركة منتجة للبترول (أو مدير فرعها — أو متعهد العهد بها) قام بتحويل (أو نقل) رسائل المواد البترولية المشحونة اليه من شركات البترول بالسيارات الى جهات غير الجهات الموضحة فى مستندات الشحن .

— جنحة بالمواد ١ ، ٢/٤ ، ١٠ من قرار التموين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل و ١/١ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— بصفته وكيلًا لشركة منتجة للبترول (أو مدير فرعها — أو متعهد العهد بها) قام بإيداع مخزنه (أو مستودعه) بالرسائل المشحونة الى وكلاء آخرين .

— جنحة بالمواد ١ ، ٤/٤ ، ١٠ من قرار التموين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل و ١/١ ، من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— بصفته وكيلًا لشركة منتجة للبترول (أو مدير فرعها) أو متعهد العهد بها) لم يثبت بخط وتوقيع واضحين على ظهر مستندات الشحن

هــم ووجـود فراغ بمخزفه (أو بمستودعه) يسمح بتسليم الشحنة الواردة اليه (أو أنه لم يفكر تاريخ وصول السيارة) .

— جنحة بالسواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٠ من قرار التموين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ و ١/١ ، من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— بصفته مسئولاً عن إدارة شركة منتجة للمواد البترولية لم يرسل البيانات والاحصاءات الخاصة بانتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية وتوزيعها وشحنها واستيرادها كأسعارها وأسعار تكلفتها الى وزارتي التموين والصناعة بمجرد طلبها لها .
العقوبات :

اولا : الأوصاف السابقة يعاقب عليها :

بالغرامة التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٥٠ جنيه .

ثانيا : في حالة العودة تضاعف العقوبة .

تاسعا : ملح النشادر

قرار التزوين رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠

بتظيم تداول القصدير النقي وكاوريد الألمنيوم

(ملح النشادر)

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ على المستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وأصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها الذين يتجرون في مادتى القصدير النقي والنشادر أو يستخدمونها في صناعاتهم أن يرسلوا بكتاب موصى عاياه إلى إدارة المواد الكيماوية والمعادن بوزارة التزوين في موعد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتى :

(أ) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .

(ب) مقادير الأرصدة التى يملكونها من كل من المادتين سالفتى الذكر في أول الشهر ولو كانت مودعة لدى الغير وأماكن وجودها .

(ج) الكميات الواردة التى يملكونها من كل من المادتين سالفتى الذكر مع بيان ما إذا كانت مستوردة من الخارج أو مشتراه محليا وجهة الاستيراد أو انشراء ورقم ترخيص الاستيراد وكميته والجهة الواردة منها المادة وماتورة الشراء .

(د) الكميات المباعة أو المستخدمة من كل مادة خلال الشهر .

(هـ) الأرصدة الباقية من كل مادة في نهاية الشهر .

(و) الكميات التى تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة الاستيراد والتاريخ المنتظر لشحن البضاعة فيه .

مادة ٢ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة المسبقة أن يمسكوا سجلا خاصا يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من القصدير والنشادر كل على حدة وما يراد منها وتاريخ الوارد ومكان وجودها ومقار ما يبيعه منه أو يستخدمونه في الصناعة وتاريخ البيع أو الاستخدام ويقوم مقام هذا السجل ما تكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

ملاحظة : صدر القرار ٢٠١ لسنة ١٩٧١ وعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم التصرف في وسائل كلوريد الأمونيوم (مح النشادر) المستوردة من الخارج .

أهم القيود والأوصاف :

— جنحة بالمادتين ١ و ٣ من قرار التموين ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠ .

يوصفه مستوردا — أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تجزئة أو صاحب مصنع أو مسئول عن إدارته — يتجر في مادتي القصدير النقي والنشادر — أو يستخدمهما في صفاعته — لم يرسل للإدارة المختصة بكتاب موصى عليه في الميعاد بيانا على النحو المقرر .

— جنحة بالمادتين ٢ و ٣ من القرار .

« بوصفه الوارد بالقيود السابق » لم يسك سجلا خاصا لإثبات حركة تداول القصدير والنشادر على النحو المقرر — أو لم يثبت بها بيانات المقررة .

« تقوم الدفاتر والسجلات المنتظمة بمقام السجلات المقررة » .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

ملخصاً - بطلانيات

تجارى وزارى رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٧

صادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

بشأن تحديد نسب الارباح فى تجارة البطاريات الجافة المستوردة

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التميمين وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١/١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة
التجارة وتحديد اختصاصاتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٤١ / ١٩٧٦ الخاص بتحديد اسعار
نداول للبطاريات الجافة المستوردة .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتخطيط بجلستها المنعقدة فى
١٩٧٧/١/٣ بشأن الموافقة على معاملة البطاريات الجافة بالسعر
التشجيمى وتسعيرها على اساس التكلفة الفعلية .

قرر :

المادة الاولى : يحدد الحد الاقصى للربح فى تداول سلعة
البطاريات الجافة المستوردة وفقا لما يلى :

١ / من القيمة التعاقدية عليها عمولة للشركة المستوردة .

١٠ / من اجمالى تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة مقابل
التخزين والتوزيع .

١٥ / لتاجر التجزئة من ثمن الشراء من تاجر الجملة .

المادة الثانية : على تاجر الجملة من القطاعين العام والخاص
ان يبيع المشتريين المورد اشارة فيها فى المادة الاولى فواتير مقدمة له
مبينات بها الآتى :

(أ) تاريخ البيع .

(ب) نوع السلعة المباعة وعلاماتها التجارية المعتمدة .

(ج) وحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المجموع من المشتري .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة لكل حلقة من الحلقات التجارية وسعر بيع الوحدة للمستهلك الاخير .

المادة الثالثة : متى كل تاجر يعرض للبيع بطاريات جافة مستوردة أن يحتفظ في مكان البيع بالفاتورة الدالة على حيازته للبطاريات المباعة ومصدر شرائها وتكاليف استيرادها والسعر المرخص له بالبيع به للمستهلك .

المادة الرابعة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ / ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة الخامسة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٧٧/١/٢

وزير التجارة والتموين

زكريا تونيقى عبد الفتاح

أولا : القيود والأوصاف :

— جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، من قرار التموين رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧ والمواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

— باع بطارية جافة ، مستوردة ببيع يزيد على المقرر .

— امتنع عن بيع بطارية جافة بأربح المبين فيها .

— أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى .

— أو معلق بيعها على شرط آخر يكون محالفا للعر ، التجارى .
— جنحة بالمادتين ٢ ، ٤ ، من قرار التموين رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧ والمواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

— وهو تاجر جملة (سواء من القطاع العام أو الخاص) لم يقم بتسليم تاجر التجزئة فوائد معتمدة منه مبينا بها البيانات المقررة عن البطاريات الجافة المستوردة .

— جنحة بالمواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، من قرار التموين رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧ والمواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

— وهو تاجر يعرض للبيع بطاريات جافة مستوردة لم يحتفظ وكان البيع بالشفافرة الدالة على حيازته للبطاريات المبيعة ومصدر شراء وتكاليف الاستيراد .

العقوبة :

في الأوصاف السابقة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ٣٠٠ ولا تجاوز ألف جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ويراعى انعود الجنائية ويحكم بإصدارية بالنسبة لتشييد المحبوسة مع أنق المحل وجوبيا مدة لا تقل عن ستة أشهر تستنزل منها المدة السابقة على ذلك والاشهر مدة . أو مدة الحبس .

حادي عشر - صفيح وصاج

قرار وزير التموين

رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨

بتنظيم تداول الصفيح الصاج

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ٥٤ بالزام المستوردين بمسك سجل خاص بالصفيح وتقديم بيانات عنه .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على المستوردين وتجار الجملة ولتجزئة وأصحاب المصانع والمسؤولين عن ادارتها الذين يتجرون في الصفيح أو الصاج أو يستخدمونه في صناعتهم بصفة أساسية أو بصفة تبعية . أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى ادارة المواد الكيماوية والمعادن بوزارة لتموين في موعد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتي :

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .

(٢) مقادير الارصدة لتي يملكونها من الصفيح أو الصاج ولو كانت مودعة لدى الغير وأماكن وجودها وأنواعها ومقاساتها وذلك في أول الشهر السابق .

(٣) الكميات الواردة اليهم من الصفيح أو الصاج خلال الشهر السابق سواء كانت مستوردة من الخارج أو مشتراة محليا وجهة الاستيراد أو الشراء ورقم تراخيص الاستيراد أو صورة فاتورة الشراء .

(٤) الكميات المباعة أو المستخدمة خلال الشهر السابق .

(٥) الأرصدة الباقية من كل صنف في نهاية الشهر السابق .

(٦) الكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر السابق
وجهة الاستيراد والتاريخ المنتظر شحن البضاعة فيه مع تعيين أنواع كل
صنف على حدة ومقاساته .

مادة ٢ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يمسكوا
سجلا خاصا يثبتون فيه على وجه صحيح عقاير ما لديهم من كل من
الصفائح أو الصاج وما يرد قمتها وتاريخ الورد ومكان وجودها ومقدار
ما يبيعونه أو يستخدمونه من كل منهما وتاريخ البيع أو الاستخدام .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون المذكورين من دفاتر
وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل
عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم
المصري من تاريخ نشره .

أهم القيود والأوصاف بشأن الصفيح والصاج

— جنحة بالمواد ١ ، ٣ من قرار التموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل و ١/١ هـ ، ٥٨ هـ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— وهو مستورد (أو تاجر جملة أو تجزئة — أو صاحب مصنع أو المسئول عن إدارتها) يتجر في الصفيح أو الصاج أو يستخدمه بصفة أساسية أو تبعية لم رسل بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد الكيماوية والمعادن بوزارة التموين البيان المطاوب في الميعاد المحدد .

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من قرار التموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ و ١/١ هـ ، ٥٨ هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— وهو مستورد (أو تاجر جملة أو تجزئة أو صاحب مصنع والمسئول عن إدارته) يتجر في الصفيح أو الصاج أو يستخدمه في صناعته بصفة أساسية أو تبعية لم يمك سجلا يثبت فيه على وجه صحيح البيانات المقررة .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

ثاني عشر : استتبارين

اولا - القيود والأوصاف :

— جنحة بالمادتين ١ ، ٢ ، ٣ من قرار وزير التموين رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١/١ ، هـ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

— وهو صاحب معصرة أو مسئول عن ادارتها أنتج مادة الاستتبارين بنسبة تقل عن ٨٪ من كمية الزيت نمرة ٢ الداخلة في التكرير .

— وهو صاحب معصرة أو مسئول عن ادارتها لم يتم بتسليمه الاستتبارين الى مصانع المسلى الصناعى بموجب الترخيص والاذون انضادة في هذا الشأن .

— بصفته صاحب مصنع لانتاج الصابون أو مسئول عن ادارته أنتج صابونا للفسيل غير مستوفى للنسبة المقررة من الشحوم غير الغذائية .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسون جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

ثالث عشر : جبالسكا

قرار وزير التموين

رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٧٣

في شأن تنظيم التصرف في رسائل الجملة المستوردة

وتحديد أسعار تداولها

بعد الديباجة :

مادة ١ - على الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات التجارة الخارجية المستوردة لمادة الجملة تسليم جميع الرسائل التي ترد لحسابها الى شركة المصرية لتجارة الكيماويات وعلى الشركة المصرية لتجارة الكيماويات وتوزيع الكميات المسلمة اليها على الجمعيات التعاونية الحرفية وتجارة التجزئة المتخصصين بجميع الجهات .

مادة ٢ - تحدد نسب الربح المصرح بها في تداول مادة الجملة وفقا لما يلي :

١/ عمولة الشركات المستوردة من القيمة التعاقدية في حالة الاستيراد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

٦/ ربح للشركة المستوردة من القيمة سيف مضافا اليهما الرسوم الجمركية في حالة الاستيراد لحسابها على أن تتحمل بمصاريف الاستيراد ومصاريف التفريغ وكافة المصاريف الاخرى حتى تمام الافراج الجمركي .

٧/ ربح للشركة المصرية لتجارة الكيماويات من سعر الشراء من الهيئة العامة للسلع التموينية أو الشركة المستوردة على أن تتحمل بمصاريف التعبئة والنقل من الدائرة الجمركية وكذلك كافة مصاريف التخزين والتوزيع الى جميع الجهات .

٧/ ربح للجمعيات التعاونية الحرفية وتجار التجزئة من سعر البيع للمستهلك بجميع الجهات .

مادة ٣ - تحدد أسعار تداول مادة الجملة المستوردة على النحو التالي :

جنيه و ٢٣٨ مليما سعر تسليم الكيلو جرام من البسته العامة للسلع التموينية أو الشركة المستوردة الى الشركة المصرية لتجارة الكيماويات بالدائرة الجمركية .

جنيه و ٨٦٠ مليما سعر بيع الكيلو جرام من الشركة المصرية لتجارة الكيماويات إلى الجمعيات التعاونية الحرفية وتجار التجزئة بجميع الجهات

• جزيهان سعر بيع الكيلو جرام إلى المستهلك جميع الجهات •

مادة ٤ - على الهيئة العامة للسلع التموينية اجراء المراجعة المستندية للرسائل المستوردة لحسابها من مادة الجمركة وتسويق الفروق الفعلية بمعرفتها •

مادة ٥ - على شركات التجارة الخارجية المستوردة لمادة الجمركة اخطار الادارة العامة للأسعار والتكاليف بوزارة التموين ببيان الرسائل التي ترد لحسابها من هذه السلعة أولا بأول • وعلى الادارة المذكورة اجراء المراجعة المستندية وتسويق الفروق السالية الفعلية عن طريق حساب صندوق تثبيت وموازنة الأسعار بالوزارة •

مادة ٦ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه والقرارات المعدلة له •

مادة ٧ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال •

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية •

أولاً في القيود والأوصاف بشأن الجملة :-

— جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ من قرار التموين رقم ٥.٧ لسنة ١٩٧٣ ،
١ ، ٢ ، ٤ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المعلق بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

(أ) باع — أو عرض للبيع جمالكا مستوردة بربح يزيد على
الربح المعين .

(ب) امتنع عن بيع جمالكا مستوردة بالربح المعين لها على النحو
المعين تفصيلاً .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة
لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ويكون
الحكم بخلق المحل وجوبياً .

وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها .

رابع عشر : الأقمشة والغزل والمنسوجات والبطلين .

القود والأوصاف :

— جنحة بالسنتين ١ ، ٤/٤ من قرار وزير التموين رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ ، والمادة ١/١ ، هـ ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— بصفته مسئول عن إدارة شركة أو مصنع قام بإنتاج خام ودبلان بكمية تقل عن الكمية المقررة سنوياً .

— بصفته مسئول عن إدارة شركة أو مصنع قام بإنتاج خام ودبلان بمواصفات غير المحددة .

العقوبة :

غرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .

— جنحة بالسنتين ٢ ، ٢/٤ من القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ ، والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

— وهو مسئول عن إدارة شركة أو مصنع ينتج الخام والدبلان لهم يخطر.وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) في اليوم الخامس من كل شهر عن كميات الخام والدبلان التي تم إنتاجها في الشهر السابق .

العقوبة :

الحبس مدة ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وشهر الحكم مدة تعادل مدة الحبس المنكوب بها .

— جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ٦ من قرار التموين رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وهو صاحب مصنع أو شركة غزل أو مسئول عن إدارة مصنع يسلك سجلاً منتظماً ويعتمد من إدارة الغزل والمنسوجات بالوزارة .
العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حدها الأدنى .

الباب الثامن

تشريعات السلع المستوردة

الباب الثامن

تشريعات السلع المستوردة

تمهيد :

كان يحكم السلع المستوردة القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ وصدر القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ والقرار ١٢١ لسنة ١٩٨٦ ونظرا عمالية السلع المستوردة :

قرار وزير التموين رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ (١)

بتقرير وسائل لمنع القلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة :

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - الجناح بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ؛

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة ؛

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير، القرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع القلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية والقرارات المعدلة والمكملة له ؛

قررو :

مادة ١ - على مستوردي السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار المتقدم للإدارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بمستندات الاستيراد كاملة لكن رسالة يتم استيرادها

(١) نشر في الوقائع المصرية العدد ٦٠ في ١١/٣/١٩٨٦ .

تقرير الاتجار النهائي عنها صحيا وجبركيا لتحديد تكلفتها وأسعار تداولها
ومقتضى لأحكام القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والقرارات
المعدلة له .

وعلى الإدارة العامة المذكورة مراجعة المستندات وتحديد التكلفة
وأسعار التداول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات
مستوفاة وإخطار المستوردين بذلك .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة
وتجار الجملة والتجزئة طرح تلك السلع بالأسواق أو التصرف فيها
بأي وجه قبل تحديد أسعار تداولها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس
مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
جنييه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع
الاحوال تغيب السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٦/٢/١١ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجي شتة

جدول مرافق للقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦

بتقرير وسائل فتح القلاع بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة

- ١ - الأبقار والأغنام الحية .
- ٢ - اللحوم البقرية والضأن المجدة والمثلجة والمحفوطة والمصنعة بكافة أنواعها .
- ٣ - الدواجن المجدة وأجزاءها .
- ٤ - الأسماك المبردة والمجمدة والملحة والمدخنة والمحفوطة او المعلبة .
- ٥ - الجبن بكافة أنواعه .
- ٦ - اللبن السائل والمكثف والمجفف (البودرة) بكافة أنواعه .
- ٧ - البيض الطازج وبودرة البيض .
- ٨ - الزيت والمسلّى الطبيعي .
- ٩ - شوربة الدواجن واللحوم المجففة .
- ١٠ - الآرائب المجدة والبط المجيد .
- ١١ - زيت الطعام بكافة أنواعه .
- ١٢ - المسلى والزبد الصناعي .
- ١٣ - عجائن وعصير الطماطم .
- ١٤ - الشاي المعبأ .
- ١٥ - البن الأخضر والمطحون والمصنع بكافة أنواعه .
- ١٦ - الكاكاو .
- ١٧ - القرعة والقرنفل والحبوبان .
- ١٨ - الفلفل الأسود .
- ١٩ - السكر الخام والمكرر بكافة أنواعه .
- ٢٠ - الدسم والعسل والفريك .

قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ (١)

بمعدل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٠

بشأن تحديد الأرباح

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بقانون التسعير الجبري وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالدفاتر التجارية ؛
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الأرباح ؛

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض
السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن
هذه الأسعار ؛

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد الأرباح لكافة
السلع المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٥٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح
في تجارة السجائر والسيجار والتمباك والتوباكو والأدخنة والكبريت ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى
للربح في تجارة السلع الغذائية المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى
للربح في تجارة بعض السلع الاستهلاكية المتنوعة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى
للربح في تجارة الأجهزة المكتبية والكهربائية والإلكترونية ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى
للربح في تجارة ماكينات التصوير والمكبرات والآلات العرض السينمائية
والأجهزة العلمية والمعملية ؛

(١) نشر في الوثائق المصرية العدد ٦٠ في ١١/٣/١٩٨٦

وعلى القرار رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأدوات الرياضية المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة منتجات الفزل والفسيج المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الساعات والمنبهات وساعات الحائط على جميع أشكالها واستخداماتها ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة قطع غيار السيارات والبطاريات والسائل والاطارات بكافة أنواعها واستخداماتها ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأدوات الكتابية والمكتبية والهندسية وخامات والفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة السيارات بكافة أنواعها واستخداماتها ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة لوازم التوضيلات الكهربائية لمباني واللمبات الكهربائية بكافة أنواعها ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الآلات الكاتبة والحاسبة وآلات الطبع وتصوير المستندات ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأجهزة المنزلية المصنوعة والمستلزمات الكهربائية المنزلية ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة السلع المعدنية ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة آلات الورش والبواتق وأحجار الجلبخ ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأنزيم المعدنية والكبوابات الصناعية والمعدات والبويات ..

وتمام القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن توفير وسائل لمنع
التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية والمستوردة ؛

تقررن :

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة (٢) من القرار رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النص التالي :

مادة ٢ - تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا
لحساب نسب الربح المقررة في تجارة السلع المستوردة على الوجه التالي :

١ - ثمن شراء البضاعة ويسترشد في تحديده بالسعر المدرج
بالفاتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات
والتنصليات المصرية في الخارج حسب الأحوال ، وتقدير مصلحة الجمارك
المصرية ، والأسعار العلنية السائدة ، وأسعار استيراد الجهات
الأخرى ، وذلك على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من
البنك المركزي المصري يوم فتح الاعتماد بالنسبة للعطاء النقدي ويوم
وصول المستندات بالنسبة لباقي الثمن .

٢ - مصاريف الشحن (النولون) والتأمين البحري وفقا للقيمة
الواردة بالمستندات الأصلية محسوبة على أساس سعر صرف العملات
الأجنبية المعلن من البنك المركزي المصري يوم تحرير بوليصة الشحن
أو وثيقة التأمين أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٣ - مصاريف البريد والبرقيات والتكس وفتح الاعتماد .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التي يقبلها
المستورد داخل الدائرة الجمركية من واتسع المستندات الصادرة من
الجهات الرسمية والتي لا يكون أداؤها راجعا لخطأ من المستورد .

٥ - مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين داخل الدائرة
الجمركية التي تتقاضاها التوكيلات الملاحية وشركات المستودعات
والتخزين وتحمل بها السلعة بصفة نهائية . وفقا للمستندات
الرسمية متى كانت بسبب خارج عن إرادة المستورد .

وتحذا مصاريف التخزين بالثلاجات داخل الدائرة الجمركية أو خارجها
في حالة الإفراج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقا للوائح المعمدة
بشركات القطاع العام المختص ويحدد أقصى شهر .

٩ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها (نصف في الألف) من قيمة السلعة (سيف) المحددة بالبندين ١ ، ٢ ويحدد أدنى قدره خمسون جنيها وحده أقصى قدره مائتا جنيه .

٧ - قيمة العينات التي تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر (سيف) طبقا للبندين ١ ، ٢ .

٨ - مصاريف النقل الداخلي للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد في منطقة مركزه الرئيسي وفقا للسجل التجاري وذلك من واقع المستندات التي تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة في فئات النقل ٥ ٪ من فئات القطاع العام المختص .

ويضاف إلى عناصر التكلفة المشار إليها مقابل لتغطية الأعباء الاضائية الأخرى من المصروفات غير المنظورة ، تتولى تحديده لجنة تشكل برئاسة رئيس الإدارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير وعضوية ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للسلع التموينية ، الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية ، الاتحاد العام للغرف التجارية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الغرفة التجارية بالقاهرة ، الغرفة التجارية بالإسكندرية . ويحدد هذا المقابل في صورة ضريبة مئوية من البندين ١ ، ٢ بحاليه ، وتجتمع اللجنة كل ثلاثة شهور . ولهذا أن تجتمع في خلال المدة المشار إليها إذا اقتضت الظروف إعادة النظر في النظر في النسبة المئوية المحددة لهذا المقابل .

المادة الثانية - تضاف المادتان (٣ مكرر ١) ، (٣ مكرر ٢) إلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه نصها كالاتي :

مادة (٣ مكرر ١) :

(أ) يكون الحد الأقصى للربح في تجارة السلع المستوردة الموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار وفقا لما هو موضح قرين كل منها .

(ب) يحدد الربح في تجارة السلع المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها وغير الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار بنسبة لا تزيد عن ٣٠ ٪ من إجمالي تكاليف الاستيراد يتم توزيعها كالاتي :

١٠ ٪ للمستورد .

٥ ٪ لتاجر الجملة .

١٥ ٪ لتاجر التجزئة .

مادة (٣ مكرر ٢) :

(١) على المستورد أو تاجر الجملة حسب الأحوال أن يقدم لتاجر التجزئة فاتورة معتمدة مبينا بها تاريخ البيع ونوع السلعة وعلاقتها للميزة إن وجدت ووحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المبينة والثمان المدفوع من المشتري واقعى سعر لبيع الوحدة للمستهلك .

(ب) مع عدم الاخلال بأحكام الباب الرابع من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، على تجار التجزئة في السلع المستوردة الاعلان عن سعرى الشراء من تاجر الجملة والبيع للمستهلك طبقا لما هو وارد بالباب الرابع المشار اليه .

المادة الثالثة - تلغى المادة (٩) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ، والمادة (١١) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ايضا ، كما يلغى أى نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

المادة الرابعة - مع عدم الاخلال بأحكام القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ ، على كافة المستوردين التقدم بصورة من قائمة تكاليف الاستيراد للإدارة العامة للخبراء والتسعير بالوزارة وفقا للنموذج المرافق فى موعد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ الافراج النهائى عن السلعة ، ويخطر طرح تلك السلعة للتداول أو التعامل فيها باى وجه قبل تقديم صورة قائمة التكاليف سالفة الذكر .

المادة الخامسة - على الهيئة العامة للسلع التموينية (الإدارة المركزية للاستيراد) موافاة الإدارة المركزية للرقابة والخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بأسعار شراء السلع المستوردة من خلال المناقصات والاتفاقيات الحكومية وأسعار البورصات ، وذلك بموجب كشوف دورية شهرية للاسترشاد بها فى تحديد السعر

المادة السادسة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة السابعة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المحترية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١١/٣/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد ناجى شنتة

ملاحظات	الاهمالى				السلعة
	ترزيع المسبب 7		نسبة	الرياح	
	مستورد	جمله			
بحدون توزيع	جزئه	جمله	وموزع		
	١٥	٥	١٠	٢٠	١٥
	١٢	١	١٢	٢٥	
	١٥	٥	١٠	٢٠	
	٥	٢	٥	١٢	
	٠	١	٠	٢٥	
	٢٠	١	١٠	٢٠	
	١٢	٥	٧	٢٥	
	٢٠	١	١٠	٢٠	
	١٥	١	١٠	٢٥	
	٢٠	١	١٠	٢٠	
	١٥	١	١٠	٢٥	
	٧	١	٨	١٥	
					١٠ - الادوات المنزلية .
					١١ - كلوريد امونيوم و نوتشاحر
					١٢ - شغابر نظارات ونظارات شمس
					١٣ - قطع غيار ساعات
					١٤ - فحم جوى
					١٥ - الصنفرة
					١٦ - قطع غيار الآلات الزراعية
					١٧ - مادة الميتريون و للزنك
					١٨ - غاز الفريون
					١٩ - قطع غيار الرتوسيكالات
					٢٠ - آسلاك اللحام
					٢١ - مسجابر وتمباك وكبريت
					وتوباكو وأخفنة وكبريت

ملاحظات	جزءه	نسبة	توزيع النسب	اجملي	المساحة
					٢٢ - السلع الغذائية :
	١٥	٦	٩	٢٠	(١) الغير معبأة
					(ب) معبأة أو معلبة فيما عدا
	١٠	٤	٦	٢٠	منتجات الانبان
	١١	٤	٧	٢٢	(ج) منتجات الالبان و معبأة
					أو مغلفة
	١٥	—	١٠	٢٥	١٣ - السلع الاستيعلاكية المتنوعة :
					(ا) سفرات للحلاقة
					(ب) لعب اطفال - ميلامين - لزوم
					حلاقي فرش
	٢٠	—	١٠	٢٠	وملابس
					(ج) الترامس ومستلزمات البحر
	٢٠	—	١٠	٢٠	(د) الحلي الكاذبة
تضاف ٢٪ من تكلفة الاستيراد لمن					٢٤ - الاجهزة المكتبية والكهربائية
يقوم بالصيانة	٢٠	—	١٠	٢٠	والاكترونية

ملاحظات

اجملي	نوزع	النسب %	تجزئة
نسبة	مستورد	جمله	تجزئة
الربح	ودوزع		

السلعة

تضاف ٢٪ من تكلفة الاستيراد الى
يقوم بالصيانة

٢٠

—

١٠

٢٠

٢٠ - ماكينات التصوير والمكبرات
وآلات العرض السينمائية والأجهزة
المعمية والمعمية
٢٦ - الأدوات الرياضية

٢٧ - منتجات الغزل والفسيج :

(أ) الاقمشة بكافة أنواعها

وخاماتها

٢٠

٢

٧

٢٠

(ب) الملابس الخارجية الجاهزة

بكافة أنواعها (وخاماتها)

شمالة الأرواب

٢٠

٢

٧

٢٠

(ج) الملابس الداخلية بكافة أنواعها

وخاماتها شمالة الجوارب

(د) البطاطين بكافة أنواعها

وخاماتها

(هـ) الخيوط بكافة أنواعها

ملاحظات	أجمالي				النسبة	مستورد	جملة	نيزنة	المساحة
	نوزع	المستورد	المستورد	المستورد					
ملاحظات	٢٠	١٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨ - المساعات والنجبات ومساعات الخائط على جميع أشسكتاها
	٢٠	١٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩ - قطع غيغار المستخارات والبطاريات المسائلة والاطارات بكافة انواعها واستخداماتها
	١٥	١٥	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠ - الأدوات الكتائية والكتيبية والهندسية وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية
	١٥	١٥	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣١ - السسيارات بكافة أنواعها
	١٥	١٥	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢ - توازن التوربيلات الكهربائية للمباني والنجبات الكهربائية بكافة أنواعها
ملاحظات	٢٠	١٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٣ - الآلات الكاتبة والحاسبة والآلات للطبع وتصوير المستندات
	٢٠	١٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤ -
	٢٠	١٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥ -

بدون توزيع ويضاف ١٪ لمن يقوم بالصيانة

ملاحظات

اجمالي توزيع الكتاب ٢٠
نسبة مستورد جملة ١٠
الربح ومبلغ /

السلعة

٢٤ - الأجهزة المنزلية المسبورة
والمستلزمات الكهربائية للصناعة
بكافة أنواعها واستخداماتها ١٠ ٢٠

٢٥ - السلع المنسوجة وتشمل :
عدد يدوية - أدوات العدد الآلية - حديد
تجاري - حديد كريكال - مسامير -
صواميل - حبار صلب - زنك - لوح
تجاري - زنك كلاسيفيات - زميلكات -
شرائط الأبواب الخشبي - اسبلاك
انسيجة معدنية و سلاك تشيك - سلاك
نملية - سلاك حديد مجلفن - سلاك
شائك - سلاك صلب بيانو ٢٠ ٢٠
٢٦ - آلات الورش والبراق والحجار
الجلخ ١٠ ٢٠ ٥ ٢٥

ملاحظات	توزيع النسب %			السلامة
	جزء	مستورد	النسبة المئوية	
٢٧ - الأتربة المعدنية ومشتقاتها والكيمسأويات الصناعية والمليئة والبرويات				
	١٥	٥	١٠	٢٠
٢٨ - الأخشاب				
	٠	—	٧	١٢
(١) أخشاب الإسكان				
	٦	—	٤	١٠
(ب) أخشاب الأثاث				
	١٠	٤	٢١	٢٠
٢٩ - للنشاي المعبأ				
	١٠	٤	٦	٢٠
٤٠ - للورق				
	١٢	٥	٧	٢٤
٤١ - الورق المستورد				
	١٢	٥	٧	٢٤

بمقابل ٢٠٪ مصاريف عبر قسرية

رقم	بيانات	جزى	مكتبه	مكتبه
٢١	مصاريف الشحن (النولون) ولتأمين البحري :			
	- النولون بوليصة رقم : — بمبلغ —			
	بالسعر المعلن في / /			
	- لتأمين البحري بالوثيقة رقم : — بمبلغ —			
	بالسعر المعلن في / /			
٢٢	مصاريف البريد والبرقيات والتكسي وفتح الاعتماد			
	لجمالي القيمة (سيف)			
٢٣	إلرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم :			
	رسوم جمركية بالقسيمة رقم — بتاريخ / /			
	غيرها (واردات / صحة / بيماري / الخ)			
٢٤	مصاريف التفريغ والارضيات والتخزين :			
	مصاريف تفريغ فاقورة رقم — في / /			
	ارضيات ومصهاريف تخزين بقاتورة رقم — في / /			

رقم	المستشار	مجلس	كل
١	مصاريف تخزين بالملاجات لخدمة شهر (الزجاج تحت الضغط)	—	...
٢	عولة النظيف	—	...
٣	قيمة المبيعات
٤	مصاريف النقل من الدائري مجزئية
٥	مقابل تنقية الاعباء الاضائية من المصروفات غير المتطورة
٦	لجمل تكاليف الاستيراد

مبلغ	وحدة	بيان التكلفة وإسعار التداول
عليه جيبه		
—	—	تكلفة استيراد (للوحدة)
—	—	سعر البيع من المستورد إلى تاجر التجزئة
—	—	سعر البيع من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة
—	—	أقصى سعر بيع للمستهلك
توزيع المستورد	تحويلاً إلى	

قرار وزير التموين

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٧ (١)

بتحديد عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لحساب
نسبة الربح المقررة في تجارة السلع المستوردة من المناطق
الحرّة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية
للنانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير وسائل لمنع التلاعب
باسعار بعض السلع الغذائية المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ؛

قرر :

(مادة ١)

مع عدم الاخلال بأحكام القرارين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل
بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما -
تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لحساب نسب الربح
المقررة في تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة - بجمهورية مصر
العربية على النحو التالى :

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٨ فى ١٩٨٧/٢/٢٥

١ - ثمن شراء البضاعة ويسترشد في تحديده بالسعر المدرج بالفاتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات بالخارج حسب الأحوال ، ويتقرير مصلحة الجمارك المصرية ، والأسعار العالمية السائدة ، وأسعار استيراد - الجهات الأخرى وذلك على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من البنك المركزي المصري يوم فتح الاعتماد بالنسبة للغطاء النقدي . ويوم صدور كتاب من البنك المفتوح لديه الاعتماد إلى الجمرک المختص بتداول المستندات أو ضمان السداد حسب الأحوال بالنسبة لباقي الثمن ويضاف إلى ذلك مبلغ اثني عشرة جنيها عن كل طن قائم مقابل مصروفات التفريغ والتخزين بالمنطقة الحرة .

٢ - مصاريف البريد والبرقيات والتلکس وفتح الاعتماد .

٣ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات برسم الوارد التي يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الصادرة من الجهات الرسمية التي لا يكون أداؤها راجعا لخطأ من المستورد .

٤ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها نصف في المائة من قيمة البضاعة المحددة بالبند (١) بحد أدنى قدره مائتي جنيه وحد أقصى قدره ألف جنيه .

٥ - قيمة العينات التي تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر المحدد بالبند (١)

٦ - مصاريف النقل الداخلي من المنطقة الحرة حتى مخازن المستورد في منطقة مركزه الرئيسي وفقا للسجل التجاري وذلك من واقع المستندات التي تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة في فئات النقل ٥٪ من فئات القطاع العام المختص .

ويضاف إلى عناصر التكلفة المشار إليها مقابل لتغطية الاعباء الإضافية الأخرى من المصروفات غير المنظورة تتولى تحديده اللجنة المشكلة بموجب المادة (٣) من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٦/٢/١٩٨٢

وزير التمييز والتجارة الداخلية

قرار وزير التموين

رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧ (١)

بحظر تداول السلع المحظورة استيرادها

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن التصدير والاستيراد ؛
وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار
الموحد للاتحة التنفيذية لقانون التصدير والاستيراد المعدل بالقرار رقم ٣٣٣
لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يحظر تداول السلع الأجنبية مجهولة المصدر أو غير المصحوبة بأية
مستندات تفيد خضوعها للفحص الصحي والاثتماعى وسداد الرسوم
الجمركية عنها أو المحظور استيرادها طبقا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له ، كما يحظر حيازتها بقصد
الانجار أو التعامل فيها بأى وجه .

(المادة الثانية)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر تعاقب كل
مخالفة لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه وفى جميع الأحوال تضبط السلع
موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به اعتبارا من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٩٨٨/٢/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) الوقائع المصرية فى ١٥/٢/١٩٨٨ العدد ٦٤ .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية (١)

رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

بشأن تحديد الأرباح

صادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالدفاتر التجارية ؛
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح ؛
وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير وسائل لمنع القلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى القرار رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه للنص التالى :

« مادة ٣ - تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لحساب نسب الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة على الوجه التالى :

١ - ثمن شراء السلعة ويستقر فى تحديده بالسعر المدرج بالفاتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات المصرية فى الخارج حسب الأحوال وتقدير مصلحة الجمارك المصرية من الأسعار العالمية السنائفة - وأسعار استيراد الجهات الأخرى وذلك على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من السوق المصرفية يوم فتح الاعتماد بالنسبة للقطاع النقدى ويوم وصول المستندات أو مسدور خطاب الضمان حسب الأحوال بالنسبة لباقى القيمة .

(١) منشور بالوقائع المصرية العدد ١٨٣ فى ١٩٩٠/٨/١٥ .

٢ - مصاريف الشحن (التولون) والتأمين البحرى وفقا للقيمة الواردة بالمستندات الأصلية محسوبا على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من السوق المصرفية يوم تحرير بوليصة الشحن أو وثيقة التأمين - أو بالعملة المصرية طبقا لطريقة الدفع المتفق عليها .

٣ - مصاريف فتح الاعتماد ومصاريف المراسلات المتبادلة بالبريد والبرقيات والتلكس وعمولة البنك المراسل والدمغة النسبية وعمولة مد أجل الاعتماد أو زيادته وأية مصاريف بنكية خاصة بالاعتماد مؤيدة بالاشعارات البنكية . . وفى حالة عدم تقديم تلك الاشعارات يحتسب مبلغ تقديرى بواقع ١٪ فقط من القيمة « سيف » بالسعر الخارجى مقبلا بالجنيه المصرى ولا تحتسب أية فوائد بنكية أو عمولة كمبيوتر .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التى يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الصادرة من الجهات الرسمية والتى لا يكون ادائها راجعا لخطأ من المستورد .

٥ - مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين داخل الدائرة الجمركية التى تتقاضاها التوكيلات الملاحية وشركات المستودعات والتخزين وتحمل بها السلعة بصفة نهائية من واقع المستندات الرسمية بحد أقصى « خمسة عشرة يوما » - وكذا مصاريف التخزين بالمخازن داخل الدائرة الجمركية أو خارجها فى حالات الانزاح المؤقت عن السلعة تحت التخفظ وفقا للقرارات المعتمدة بشركات القطاع العام المختص وبحد أقصى « شهرين » .

٦ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها ١٪ من قيمة السلعة « سيف » المحددة فى البندين ١ و ٢ وبحد أدنى قدره « خمسمائة جنيه » - وبحد أقصى قدره « ألفى جنيه مصرى » .

٧ - قيمة العينات التى تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر « سيف » طبقا للبندين ١ و ٢ .

٨ - مصاريف النقل الداخلى للسلعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى وذلك من واقع المستندات التى تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تجاوز الزيادة فى ثنات النقل ١٠٪ من ثنات القطاع العام المختص .

٩ - غرامات الحاويات طالما كانت مدعمة بالمستندات وخارجة عن ارادة المستورد وذلك خلال الفترة من تاريخ سحب العينة حتى تاريخ ورود آخر افراج .

١٠ - مقابل تمويل البنك عن القدر غير المغطى من الاعتماد ونسبة $\frac{11}{2}$ % شهريا من قيمة هذا القدر ويحدد اقصى شهرين وذلك من واقع شهادة من البنك المفتوح لديه الاعتماد تفيد تاريخ سداد الجزء غير المغطى وذلك لدى حالة التسهيلات المصرفية » .

(المادة الثانية)

تضاف مادتين برقمين (٣ مكررا ، ٣ مكرر ٢) الى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه نصها كالاتى :

مادة ٣ (مكرر ١) :

(١) يكون الحد الاقصى للربح فى تجارة السلع المستوردة الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار وفقا لما هو موضح قرين كل منها .

(ب) يحدد الربح فى تجارة السلع المستوردة بكافة انواعها واستخداماتها وغير الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار بنسبة لا تزيد عن ٣٠ % من اجمالى تكاليف الاستيراد يتم توزيعها كالاتى :

١٠ % للمستورد .

٥ % لتاجر الجملة .

١٥ % لتاجر التجزئة .

مادة ٣ (مكرر ٢) :

على المستورد او تاجر الجملة حسب الاحوال ان يقدم لتاجر التجزئة فاتورة مبين بها تاريخ البيع ونوع السلعة وعلامتها الميزة ان وجدت ووحدات البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المدفوع من المشتري واتصى سعر لبيع الوحدة للمستهلك .

(المادة الثالثة)

مع عدم الاخلال بأحكام القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه -
على مستوردي السلع المدرجة بالجدول المرفقة لهذا القرار التقدم بصورة
مستمرة قائمة تكاليف الاستيراد الى الادارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة
التموين والتجارة الداخلية وفقا للنموذج المرافق في موعد لا يتجاوز شهرا
من تاريخ الاقراج النهائي على السلعة ويحظر طرح تلك السلع للتداول أو
التعامل فيها بأي وجه قبل تقديم تلك القائمة .

ولا تسري الأحكام المتقدمة على الجهات الآتية :

- (أ) المصانع التي تقوم بالاستيراد بغرض التصنيع طبقا للبطاقة
الاستيرادية الخاصة بها وذلك في حدود الحظائرات الانتاجية السنوية لها
المحددة من الجهات الرسمية المختصة .
- (ب) وكلاء الشركات الأجنبية الذين يلتزمون بصيانة ما يستوردونه
من آلات وأجهزة ومعدات خلال فترة الضمان وذلك بالنسبة لمستلزمات
التشغيل والانتاج وقطع الغيار لمراكز الصيانة .
- (ج) الهيئات والجهات الحكومية التي تستورد بذاتها أجهزة أو معدات
أو أية مستلزمات لاستخدامها الخاص .
- (د) جميع المستوردين فيما يتعلق بالعينات .

(المادة الرابعة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها
في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

(المادة الخامسة)

يلغى القراران رقمي ١٢١ لسنة ١٩٨٦ و ٧٣٧ لسنة ١٩٨٨ المشار
إليهما كما يلغى أي نص آخر يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد جلال الدين أبو الجب

جدول مرافق للقرار الوزاري ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠

في شأن تحديد الربح في تجارة السلع المستوردة

توزيع النسبة %		مستورد وموزع	اجمالي نسب الربح %	الصف
تجزئة	جملة			
				أولاً - السلع الغذائية :
١٥	٦	٩	٣٠	(أ) غير المعبأة
١٠	٤	٦	٢٠	(ب) معبأة أو معلبة
١١	٤	٧	٢٢	فيما عدا منتجات الألبان
				(ج) منتجات الألبان المعبأة والمعلبة
١٥	—	١٥	٣٠	ثانياً - السلع غير الغذائية :
				١ - قطع غيار السيارات
				— بوجيهات إبلاتين —
				كوند نسر — بطاريات
				سائلة — تيل غرامل —
				رولمان بلي — اسطوانة
				العبرياج — طلمبات المياه
				والبنزين — مقصبات
				العجل — والكبالن —
				زجاج السيارات .
١٥	—	١٥	٣٠	٢ - إطارات الكاوتش
				داخلي وخارجي للسيارات
				الصغير سواء ملاكي أو
				ثقل .
٦	—	٤	١٠	٣ - خشب الأثاث فقط
١٥	—	١٠	٢٥	٤ - شناير النظارات .
٢٠	—	١٠	٣٠	٥ - الأدوات الكهربائية:
				الغيش البرايز — المفاتيح
				الإكباس — كوندنسر —
				السدوي بأنواعها —
				التريفسات — اللوحات
				الكهربائية — الثمبات
				بأنواعها .

تابع جدول مرافق للقرار الوزاري (٧٦) لسنة ١٩٩٠

في شأن تحديد الربح في تجارة السلع المستوردة

توزيع النسبة %			اجمالي نسبة الربح %	الصف
تجزئة	جملة	مستورد وموزع		
١٥	—	١٥	٣٠	٦ - قطع غيار الدراجات
١٥	٥	١٠	٣٠	٧ - قطع غيار الآلات الزراعية
١٥	٥	١٠	٣٠	٨ - المستلزمات الطبية والخيوط الجراحية .
١٥	—	١٥	٣٠	٩ - قطع غيار النقل .
١٥	—	١٥	٣٠	١٠ - الأدوات الكتابية والمكتبية والهندسية .
٢٠	—	١٥	٣٠	١١ - الساعات والمنبهات وساعات الحائط .
١٥	—	١٥	٣٠	١٢ - قطع غيار التيزل .
١٥	١٥	١٥	٣٠	١٣ - مجروش البلاستيك
١٥	١٠	١٠	٣٠	١٤ - الأدوات الصحية: للخلاطات بأنواعها الحفريات - المحابس - فلتر للمياه - المراحيض القيشاني - البانيوهات: واطقم الحمامات .
١٥	—	١٠	٢٥	١٥ - الأدوات المنزلية : (أ) المصنوعة من الصيني
يضاف ٥ % للأرباح المقررة للمستورد بالنسبة للأدوات الصحية المصنوعة من الصيني الخالص تغير التكلفة الفعلية	٥	١٠	٢٥	(ب) غير المصنوعة من الصيني .
١٥	—	١٢	٢٥	(ج) المصنوعة من الزجاج والبلور .
١٣	—	١٠	٣٠	
١٥	٥	١٠	٣٠	

نموذج قائمة

تكاليف استيراد واسعار تداول

مرافق للقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠

اسم المستورد : عنوانه :
 اسم المورد : بلد المنشأ :
 السلعة : الكمية : العبوات :
 السعر الخارجي :
 الموافقة الاستيرادية رقم : بتاريخ / / بمبلغ
 الاعتماد المستندي رقم : بتاريخ / / بمبلغ
 الفاتورة الخارجية رقم : بتاريخ / / بمبلغ
 تاريخ الورد / / تاريخ الافراج النهائي :
 اقرار جمركي رقم : بتاريخ
 تاريخ تحرير قائمة التكاليف : تاريخ

رقم	بيان	مبلغ		كلية
		مبلغ	جنبيه	
١	ثمن شراء البضاعة : القطاعات النقدية / بالسعر المعلن بتاريخ / / باقى الثمن / بالسعر المعلن بتاريخ / / مصاريف الشحن (النولون) والتأمين البحري : النولون بوليصة رقم بمبلغ بالسعر المعلن في / / التأمين البحري بالوثيقة رقم بمبلغ بالسعر المعلن في / / اجمالي القيمة « سيف »			
٢	مصاريف البريد والبرقيات والتكس وفتح الاعتماد وخلافه .			

تابع نموذج قائمة

تكاليف استيراد واسعار تداول

موافق لتقرر رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠

رقم	بيان	جزئي		كلى	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
٤	الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم رسوم جمركية بالقسسية رقم				
٥	تاريخ / / غيرها واردات / صحة / بيطري الخ مصاريف التفريغ والارضيات والتخزين مصاريف تفريغ فائورة رقم / / ارضيات ومصاريف تخزين بفائورة رقم / / مصاريف تخزين بالثلاجات لمدة شهرين (افراج تحت التحفظ) عمولة تخليص قيمة المعينات مصاريف النقل من الدائرة الجمركية غرامات الحاويات من تاريخ سحب المعينة حتى تاريخ ورود آخر افراج مقابل تمويل البنك عن الجزء غير المغطى اجمالى تكاليف الاستيراد				

بيان التكلفة واسعار التداول	وحدة	مليم	
		مليم	مليم
تكلفة استيراد (الوحدة) سعر البيع من المستورد الى تاجر الجملة سعر البيع من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة اقصى سعر بيع للمستهلك			

قرار وزير التجمين (١)
رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠
في شأن إلغاء القرار رقم ٨١٦ لسنة ١٩٨٨
صادر في ١٩٩٠/١/٢٩

وزير التجمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجمين وتعديلاته ؛

وعلى القرار رقم ٨١٦ لسنة ١٩٨٨ بالزام منتجي ومستوردي وتجار الجملة لبعض السلع غير الغذائية بالاخطار عن بياناتها وقيدها بالسجلات ؛

قـــــــــــــــــرر :

المادة الاولى - يلغى القرار رقم ٨١٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه اضلا .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

قرار وزير التجمين
رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٩٠
بالغاء القرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٠
صادر بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٣ (٣)

وزير التجمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجمين ؛

وعلى القرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل الأخشاب المستوردة والمحلية بكافة أنواعها واصنافها خارج حدود محافظة دمياط ؛

قـــــــــــــــــرر :

(مادة ١)

يلغى القرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٩٠/٢/٨ العدد ٣٤ .

(٢) الوقائع المصرية في ١٩٩٠/١١/٢٢ العدد ٢٦٦ .

قـوار و زير التـهوين

رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١

بحظر تداول اليا ميثي المستوره

صادر بتاريخ ۱۹۹۱/۱/۲۳ (۱)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقاتون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
نشتون التموين :

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية
والسياحية؛

وعلى القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ بحظر تداول الياميثى المستورد ؛
وعلى موافقة لجنة التمييز العليا ؛

1

مادة ١ - يحظر على غير شركة المستلزمات السياحية تداول أصناف انياميش المستورد المحددة بالكشف المرافق لهذا القرار أو التعامل فيه أو حيائزته بقصد الاتجار .

ويجوز للمنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وكذلك المصانع التي تدخل هذه الأسمان في منتجاتها حيازتها بقصود التصنيع دون الاتجار .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) نشر بالوقائع المصرية في ٢/٢/١٩٩١ العدد ٢٨ .

كتشك

مرافق للقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١

بتحديد اصناف اليايش المستورد المحظور تداوله او حيازته

بقصد الاتجار او التعامل فيه

(١) البنسندق .

(٢) اللسوز .

(٣) الجسوز .

(٤) القراضيسا .

(٥) القين (الطنازج والمجنف) .

(٦) الزبيب .

(٧) قمر الدين .

(٨) جوز الهند .

(٩) المشمشية .

(١٠) القمستق .

(١١) الوشينة .

(١٢) الحنوبر .

(١٣) القسطل .

(١٤) الكاؤز .

(١٥) اى اصناف اخرى من التقلبات والفواكه والثمار المجفدة والمجففة
والمحفوظة بكل انواعها .

مقرر وزير التموين
رقم ٥٣ لسنة ١٩٩١
بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠
صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ؛
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالدفاتر التجارية ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض احكام
القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ؛
وعلى كتاب السيد / رئيس مجلس ادارة غرفة للصناعات الكيماوية ؛
قرر :

- مادة ١ -** يحذف البند ١٣ (مجروش البلاستيك) من الفقرة ثانيا
(السلع غير الغذائية) من الجدول المرافق للقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠
المشار اليه .
- مادة ٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

مقرر وزير التموين
رقم ٦٢ لسنة ١٩٩١
بالغاء القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧١
بشأن تنظيم التصرف فى حديد التسليح المستورد (٢)
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير
الجبرى وتحديد الأرباح ؛
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المسالية الناتجة
عن بيع المواد المستولى عليها ؛
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح ؛
وعلى القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم التصرف فى حديد
التسليح المستورد ؛

قرر :

- المادة الاولى -** يلغى القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ؛
المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به
من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
١ . د/ محمد جلال العين ابو الذهب

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨/٢/١٩٩٠ العدد ٢٨ .
(٢) الوقائع المصرية فى ٦/٢/١٩٩١ العدد ٣٢ .

قرار وزير التموين رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩١
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١
بحظر تداول الياميش المستورد
صادر بتاريخ ١٩٩١/٩/٣٠ (١)

قـــســـر :

(مادة ١)

يستبدل نص الفقرة (٥) والفقرة (١٥) من الجدول المرافق للقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ المشار اليه بالنص التالى :
(٥) البتين المجفف .
(١٥) أى أصناف أخرى من النقليات والفواكه والثمار المجمدة والمجففة بكل أنواعها

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٢ (٢)
بالغاء القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ بحظر تداول الياميش المستورد
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ بحظر تداول الياميش المستورد ؛
وعلى القرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٢ بتعديل المسلسل رقم ٨ من الملحق رقم (١) بلائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ ؛
قـــســـر :

مادة ١ - يلغى القرار الوزارى رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه وتعديله .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر فى ١٩٩٢/١/٣٠

- (١) نشر فى الوقائع المصرية فى ١٩٩١/١٠/٩ العدد ٢٢٧ .
(٢) نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٩٢/١/٣٠ العدد ٢٦ تابع .

قرار وزير التموين

رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٢

بالغاء القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٩١

بتحديد ارباح بعض السلع الغذائية المستوردة

صادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح ؛
وعلى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٩١ بتحديد ارباح بعض السلع
الغذائية المستوردة ؛
وعلى القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٢٦
لسنة ١٩٩١ ؛

قرر :

- مادة ١ - يلغى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٩١ المشار اليه وتعديله .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/ محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) نشر فى الوقائع المصرية فى ٢٥/٥/١٩٩٢ العدد ١١٩ .

ملحق

بقوانين وقرارات التموين
والتسعير الجبرى وأمن الدولة
الصادرة من سنة ١٩٨٦ حتى ٩٩٢
وأحكام القضاء الحديثة والكتب
الدورية

**أولا : قوانين وقرارات التموين
والتسعين الجبوري وأمن الدولة
قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٨

بممد حالة الطوارئ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

**وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة
الطوارئ :**

**وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ بمد حالة
الطوارئ :**

قـبـر :

**مادة ١ : تمد حالة الطوارئ المعلقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠
لسنة ١٩٨١ المشار إليه اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨٨ حتى ٣١ مايو
سنة ١٩٩١ .**

مادة ٢ : يعمل بأحكام هذا القرار بعد موافقة مجلس الشعب .

مادة ٣ : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

**صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رجب سنة ١٤٠٨ (١٧ مارس
سنة ١٩٨٨) .**

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ في ١٩٨٨/٣/٣١ .
**وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعتودة في ٢ شبعبان
سنة ١٤٠٨ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٨٨ .**

القرارات الوزارية الخاصة بالتموين

القرارات التموينية الخاصة بالأرز والفراكات

قرار وزاري رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٧ (١)

بشأن تفويض السادة المحافظين بإصدار تراخيص تشغيل

للفراكات خلال موسم توريد الأرز التسعير ١٩٨٨/٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم افتاج
وتداول الأرز الأبيض ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(مادة ١)

يفوض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في متارسته
الاختصاص المسند إلينا بموجب أحكام المادة ٨ من القرار رقم ٥٣٩

(١) الوقائع المصرية العدد ١٩٧ في ٢ سبتمبر ١٩٨٧ .

لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، وذلك بالتصريح بتشغيل الفراكات للاستهلاك
للشخصى خلال موسم توريد الأرز للشعير لعام ١٩٨٨/٨٧ الذى يبدأ
اعتباراً من ١٩٨٧/٩/١٥ حتى أول يناير سنة ١٩٨٨ مع مراعاة الأحكام
والضوابط المتصوص عليها بالمادة المذكورة .

(مادة ٢)

على محبريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات اخطار هيئة
القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز بقوائم الفراكات المصرح لها

بالتشغيل ، وفقاً لأحكام المادة السابقة فى موعد غايته أول أكتوبر
سنة ١٩٨٧ .

(مادة ٣)

يلتزم هذا القرار بالوقائع المصرية .

مصر فى ١٩٨٧/٨/٢٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال أبو الذهب

قرار رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٧ (١)

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة

أرز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٨٨/٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعين الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الزراعة والأمن الغذائى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ (قانونى) بشأن نظام
التسويق التعاونى للأرز والشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٣/٩/١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يقوم الحائزون لمساحات مزروعة أرزا شعيرا في المحافظات
المطبق عليها نظام التسويق التعاونى الآتى بياتها :

- | | |
|-----------------|---------------|
| - الاسكندرية . | - البحيرة . |
| - الدقهلية . | - دمياط . |
| - الغربية . | - المنوفية . |
| - الاسماعيلية . | - كفر الشيخ . |
| - الشرقية . | - القليوبية . |
| - الفيوم . | |

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٥ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٧ .

بتوريد حصص من محصول الأرز للشعير الناتج من زراعة ١٩٨٧
لحساب التسويق للتعاوني خلال موعد غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٨٧
بمعدل ١ طن و ٥٠٠ ك (طن وخمسمائة كيلو جرام) من الأرز الشعير عن
كل فدان حيازة من جميع الأصناف .

ويستثنى من ذلك الفواحي التي ينخفض بها معدل الانتاج ونقاسا
للتحديد الذي يصدر به قرار من السيد / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي .

فيتم التوريد طبقا للمعدل المحدد لكل منها بهذا القرار .

ويكون التوريد اختياريا ببقاى محافظات الجمهورية .

وفي حالة المزارعة يعتبر كل من المسالك والزراع مسئولاً عن التوريد
من الحيازة (نصف الحيازة لكل منهما) ويتم التوريد لمراكز التجميع التابعة
للجهات الآتية :

(١) الجمعية العامة لمنتجي الأرز من خلال الجمعيات التعاونية لانتاج
وتسويق الحاصلات الزراعية في جميع المحافظات بمناطق الانتماء .

(٢) الجمعية العامة للإصلاح الزراعى :

في جميع مناطق جمعيات الإصلاح الزراعى .

(٣) الجمعية العامة للأراضى المستصلحة .

في مناطق جمعيات الاستزراع .

مادة ٢ - يجب أن يكون الأرز المورد من المحصول الناتج من زراعة
١٩٨٧ مطابقا للمواصفات الآتية :

(١) أن يكون حنوبه ممثلة تامة التضج والجفاف .

(٢) أن تطابق درجة النظافة جميع أحكام المادة (٣) من هذا
القرار ويتصد بدرجة النظافة خلو الأرز من الشوائب وهى الطين والزلط
والرمل ، الحصى ، التراب ، والذئبية والحبوب الغريبة من غير الأرز

والحبوب الفارغة تماما والضاامرة الميتة والبنفة والمصابة بالحشرات والمقشورة .

(٣) الا تتعدى درجة للرطوبة ١٥٪ .

مادة ٣ - يحسب ثمن الطن من الأرز الشعير المطابق للمواصفات المشار اليها في المادة السابقة بدون عبوات تسليم مراكز التجميع على الأسس الآتية :

٢٠٠	جنيه	ثمن الطن من الأرز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
١٩٢	جنيه	ثمن الطن من الأرز الشعير النباتات درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
١٨٠	جنيه	ثمن الطن من الأرز الشعير السبعيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
٢٠٠	جنيه	ثمن الطن من الأرز الشعير القلبيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .
٢٢٥ر٣٠	جنيه	ثمن الطن من الأرز الشعير العربي درجة نظافة ٩٨٪ ورطوبة ١٥٪ .

مادة ٤ - يزداد أو ينقص ثمن الطن من اصناف الأرز الشعير المورد المشار اليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة المحددة للصنف حتى درجة ٩٠٪ وفقا للمعدلات الآتية :

الصنف	جنيه
ياباني	٢٠٨ر
نباتات	٢٠٠ر
سبعيني	١٨٧ر
قلبيني	٢٠٨ر
عربي	٢٣٠ر

ويضاعف قيمة معدل نقص النظافة في حالة نقص درجة النظافة عن ٩٠٪ كما يخصم ١٪ من الثمن المقرر لكل نوع مقابل كل ١٪ زيادة في نسبة الرطوبة المحددة في البند ٣ من المادة (٢) .

مادة ٥ - تجنب للمساتل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية على ٢٠٪ (عشرون في المائة) ويتصد بالعيوب التجارية للحبوب المعونة وتشمل الحمرء والخضرء والجيرية والصفراء وتختص لجان التحكيم المشكلة بموجب قرار السيد / وزير للزراعة رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه بتحديد سعر الأرز المخالف للمواصفات الذي تزيد فيه العيوب التجارية على عشرين في المائة .

مادة ٦ - يحظر اضافة مياه او حجارة او رمل او زلط أو أى مادة أخرى بقصد الغش .

كما يحظر خلط الأصناف الموردة بعضها ببعض ويعتبر في حكم الخلط تجاوز نسبة الصنف المضاف ٥٪ من وزن الصنف الأصلي لكل عبوة .

مادة ٧ - يجوز للحائزين تسليم فائض الحيازة المطابقة لمواصفات التوريد لمراكز التجميع وفقا للأسس والقواعد الواردة بهذا القرار .

مادة ٨ - يعفى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراعى المنعقد مع وزارة الزراعة لتوريد محصولهم كتناوى وبشرط ألا تقل الكمية الموردة عن المعدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لأسعار الحصة المقررة للتوريد من الحيازة مضافا إليها علاوة الاكثار .

مادة ٩ - يكون التوريد والتنظم منه وتقدير درجة النظافة وكيفية التنظم من هذا التقدير وفقا للتنظم الصادرة من السيد / وزير الزراعة .

مادة ١٠ - يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها ٣٠٠ (ثلاثمائة) جنيه عن طن الأرز الشعير الذى يقصر فى توريده وبالنسبة لكسور الطن يحسب الغرامة بواقع ٣٠ (ثلاثون قرشا) عن كل كيلو جرام يقصر فى توريده .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة (٦) بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويغرامة لا تقل عن مائتين وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر فى ١٤/٩/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠٠ / محمد جلال الدين أبو الدب

قرار رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ (١)

بشأن حظر الاتجار في الأرز للشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الزراعة والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ (قانوني) بشأن التسويق
التعاوني للأرز الشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى مذكره السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع
للعام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٣/٩/١٩٨٧ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

مقرر :

مادة ١ - يقتصر الاتجار في الأرز الشعير على شركات القطاع العام
وجبات التوريد ويمتنع على الفراكات والتجار والأفراد الاتجار في الأرز
الشعير أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٢ - يمتنع على البنوك التجارية تخزين الأرز الشعير لغير شركات
القطاع العام وجهات التوريد .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيها
ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٤/٩/١٩٨٧

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب
وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٥ في ٢٣/٩/١٩٨٧

قرار رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٧ (١)

في شأن حظر تخزين الأرز

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ؛
وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٨٧/٩/١٣ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـبـر :

مادة ١ - يحظر تخزين الأرز الشعير والأرز الشعير والأبيض لغير
الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوزيع وشركات المضارب وجهات
القطاع العام المنتجة للأرز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب
من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات
المضارب وأرصدة إنتاجها وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة
حصتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي
الكميات التي حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة
أطنان للحيازة الكلية ولغير الحائزين للكميات التي لا تتجاوز ٢٠٠ كجم
للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدد:
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيهًا
ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٩٨٧/٩/١٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الدهب

(١) نشر بالوقائع المصرية في العدد ٢١٦ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٧

قرار وزير التكوين رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٧ (١)

بشأن حظر نقل الأرز الشعير

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام للمضارب
وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ بنظام التسويق التعاوني للأرز
الشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ بنظام التسويق التعاوني للأرز
الشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ بنظام التسويق التعاوني للأرز
الشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ بنظام التسويق التعاوني للأرز
الشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ١٩٨٧/٩/٢٤

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ بنظام التسويق التعاوني للأرز
الشعير، م/س ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٨٧/٩/١٣ ؛

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ؛
قـــــرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج الحدود
المحافظة المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة للأرز
الشعير المملوك لشركات المضارب وعليه إخطار اللجنة بصورة من التصاريح
في خلال ٢٤ ساعة من إصدارها .

مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الأرز والأكثار المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيهاً ولا تجاوز
ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحتم
بمصادرتها على أن تسلّم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٩٨٧/٩/١٤

وزير التمويل والتجارة الداخلية

١٠٢ / محمد جلال الدين ابن الذهب

قرار رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٧ (١)

بشأن حظر نقل الأرز الأبيض

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ باتشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الزراعة والأمن الغذائي رقم ٩٩١ لسنة ١٩٨٧ بشأن نظام التسويق
التعاوني للأرز الشعير موسم ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٨٧/٩/١٣ ؛

صدر في ١٩٨٧/٩/١٤

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ١٩٨٧/٩/٢٤

تسرون :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الأبيض خارج حدود
المحافظات بغير ترخيص من :

مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص
للتجارة .

مديرية التموين المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصي في حدود
مائتي كجم من الأرز للأسرة مرة واحدة في العام .

مادة ٢ - كل مخالفة الأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيهًا
ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٤/٩/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

قرار وزارى رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٨٧

صادر بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة
القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج
وتداول الأرز الأبيض ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن تفويض السادة
المحافظين باصدار تراخيص تشغيل الفراكات خلال موسم توريد الأرز
الشعير ؛

قـرـر :

مادة ١ - يصرح اعتبارا من ١٥/١٢/١٩٨٧ بتشغيل الفراكات
المرخصة في ضرب الأرز للاستهلاك الشخصى ، ويعتبر في حكم الاستهلاك
الشخصى الكميات التى في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبعد
اقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ، وذلك مع عدم الاخلال بما تتضمنه
القرارات المنظمة من أحكام أخرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٩٤ في ٢٧/١٢/١٩٨٧

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٨٣٨ لسنة ١٩٨٧ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٧

بشان تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز

تسعر بتوريد كميات من محصول ١٩٨٨/٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تكليف الحائزين لمساحات
مزروعة أرز تسعر بتوريد كميات من محصول ١٩٨٨/٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـسـر :

مادة ١ - يمتد الموعد المتصوص عليه بالمادة (١) من القرار رقم
٥٧٨ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه لقيام الحائزين لمساحات مزروعة أرز تسعر
في محافظات التسويق التعاونى بتوريد حصص من محصولهم لحساب
التسويق التعاونى الى ١٥/١/١٩٨٨ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٢/٣١/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

د . / محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ١١ فى ١٣/١/١٩٨٨

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٨٨ (١)

صادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـسـر :

مادة ١ - يحظر تداول معدات فرك الأرز بكافة أصنافها أو حيازتها
بقصد الاتجار أو التعامل فيها بأي وجه من الأوجه بغير ترخيص يصدر من
وزير التموين والتجارة الداخلية ويستثنى من ذلك شركات هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الأرز .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام المادة السابقة تعاقب بالعقوبة
لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة من خمسمائة
جنيه إلى ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط
الآلات والمعدات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٤١ في ٢٦/١٠/١٩٨٨

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٨٨ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٨٨

بشأن تكليف الحائزين لمساحات

مزرعة ارز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٨٩/٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص

بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن تكليف الحائزين
لمساحات مزرعة ارز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٨٩/٨٨ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـــــرر :

مادة ١ - يمتد الموعد المنصوص عليه بالمادة (١) من القرار رقم
٥٨٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لقيام الحائزين لمساحات مزرعة ارز شعير
في محافظات التسويق التعاوني بتوريد حصص من محصولهم لحساب
التسويق التعاوني الى ١٥/١/١٩٨٩ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٣١/١٢/١٩٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ١ في ١١/١/١٩٨٩ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٥٢١ لسنة ١٩٨٩ (١)
صادر بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦
بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز الأبيض
صادر بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٢

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز
الأبيض ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن تشكيل اللجنة الرئيسية
للمراقبة على الفراكات ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن تشكيل اللجنة الرئيسية
للمراقبة على الفراكات ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـرـر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة ٤ من القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ النص
الآتى :

« يحظر بغير ترخيص يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية بعد
توصية اللجنة الرئيسية للمراقبة على الفراكات انشاء وحدات جديدة
لضرب الارز أو تكبير حجمها أو زيادة طاقتها الانتاجية أو اضافتها الى
أي نشاط آخر ، »

وتصدر توصية اللجنة بالموافقة بتطبيق الضوابط التى تضعها
ويعتمدها وزير التموين والتجارة الداخلية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ
نشره .

١ . د / محمد جلال الدين ابو الذهب
وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ فى ١٩٨٩/٩/٢٣

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار وزاري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨٩ (١)
بشأن تفويض السادة المحافظين بإصدار تراخيص تشغيل الفراكات
خلال موسم توريد الأرز الشعير ١٩٩٠/٨٩

صادر بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج
وتداول الأرز الأبيض ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـرـر :

مادة ١ - يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في
ممارسة الاختصاص المسند اليها بموجب أحكام المادة (٨) من القرار
رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك بالتصريح بتشغيل الفراكات
للاستهلاك الشخصي خلال موسم توريد الأرز الشعير لعام ١٩٩٠/٨٩
الذي يبدأ اعتبارا من ١٥/٩/١٩٨٩ حتى اول يناير سنة ١٩٩٠ مع مراعاة
الأحكام والضوابط المتصوص عليها بالمادة المذكورة وذلك وفقا لعدد
الفراكات الواردة بالكشف المرفق .

مادة ٢ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات اخطار
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز بقوائم الفراكات المصرح لها
بالتشغيل .

وفقا لأحكام المادة السابقة في موعد غايته اول اكتوبر سنة ١٩٨٩

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ / د / محمد جلال الدين أبو الدوب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ٢٣/٩/١٩٨٩

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ (١)

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير

بتوريد كميات من محصول ١٩٩٠/٨٩

الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٨٩ قانونى بشأن نظام التسويق
التعاونى للأرز الشعير موسم ١٩٩٠/٨٩ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٨٩/٩/١١ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(مادة ١)

يقوم الحائزون لمساحات مزروعة أرز شعير فى جميع المحافظات
المطبق عليها نظام التسويق التعاونى بتوريد حصص من محصول الأرز

(١) الوثائق المصرية العدد ٢١٦ فى ١٩٨٩/٩/٢٣

الشعير الناتج من زراعة ١٩٨٩ لحساب للتسويق التعاوني خلال موسم غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٨٩ بمعدل :

١٥٠.١٠ (طن وخمسمائة كيلو جرام) من الأرز الشعير الياباني أو القلبي (طويل الحبة) من كل فدان حيازة على أن يكون التوريد طبقا للصنف المنزرع عن كل حيازة .

ويستثنى من ذلك التواحي التي ينخفض بها معدل الانتاج وفقا للتحديد الذي يصدر به قرار من السيد / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي فيتم التوريد طبقا للمعدل المحدد لكل منها بهذا القرار .

وفي حالة المزارعة يعتبر كل من المسالك والزارع مسئولاً عن التوريد من الحيازة (نصف الحيازة لكل منهما) ويتم التوريد لمراكز التجميع التابعة للجهات الآتية :

١ - الجمعية العامة لمنتجي الأرز من خلال الجمعيات التعاونية لانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية في جميع المحافظات بمناطق الائتمان .

٢ - الجمعية العامة للاستصلاح الزراعي :

في جميع مناطق جمعيات الاستصلاح الزراعي .

٣ - الجمعية العامة للأراضي المستصلحة .

في مناطق جمعيات الاستزراع .

٤ - هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية لكامل انتاج الشركات التابعة لها .

(مادة ٢)

يجب أن الأرز المورد من المحصول الناتج من زراعة ١٩٨٩ مطابقا للمواصفات الآتية :

١ - أن تكون حبوبه ممثلة تامة البصج والجفاف .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ٢٣/٩/١٩٨٩

٢ - أن تطابق درجة النظافة جميع احكام المادة (٣) من هذا القرار .

ويقصد بدرجة النظافة خلو الأرز من الشوائب وهي الطين والزلط والرمل والحصى والتراب والدننية والحبوب الغريبة من غير الأرز والحبوب الفارغة تماماً والضامرة والميتة والعفنة والمصابة بالحشرات والمقشورة .

٣ - ألا تتعدى درجة الرطوبة (١٥ ٪)
(مادة ٣)

يحتسب ثمن الطن من الأرز الشعير المطابق للمواصفات المشار إليها في المادة السابقة بدون عبوات تسليم مراكز التجميع بواقع :

✳ ٢٧٥ جنيهاً ثمن الطن من الأرز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦ ٪
ورطوبة ١٥ ٪ .

✳ ٢٧٥ جنيهاً ثمن الطن من الأرز الشعير الفلبيني درجة نظافة ٩٦ ٪
ورطوبة ١٥ ٪ .

(مادة ٤)

يزاد أو ينقص ثمن الطن من أصناف الأرز الشعير المورد المشار إليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة المحددة للصف حتى درجة ٩٠ ٪ وفقاً للمعدلات الآتية :

الصف	جنيه
ياباني	٢٨٦
فلبيني	٢٨٦

ويضاف قيمة معدل نقص النظافة في حالة نقص درجة النظافة من ٩٠ ٪ كما يخصم ١ ٪ من الثمن المقرر لكل نوع مقابل كل ١ ٪ زيادة في نسبة الرطوبة المحددة في البند ٢ من المادة (٢) .

(مادة ٥)

تجنب الرسائل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية على ٢٠ ٪ (عشرون في المائة) ويقصد بالعيوب التجارية الحبوب المعيبة وتشمل

الحمراء والخضراء والجيرية والصفراء وتختص لجان التحكيم المشكلة بهوجب قرار السيد / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه بتحديد سعر الأرز المخالف للمواصفات التي تزيد فيه العيوب التجارية على عشرين في المائة .

(مادة ٦)

يحظر اضافة مياه أو حجارة أو رمل أو زلط أو أى مادة أخرى بقصد الغش كما يحذر خلط الأصناف الموردة بعضها ببعض ويعتبر في حكم الخلط تجاوز نسبة الصنف المضاف ٥٪ من وزن الصنف الأصلي لكل عبوة .

وفي جميع الأحوال تعتبر الاضافة والخلط المشار اليهما في الفقرة السابقة في حكم الغش التجارى وعلى فاحصى هيئة للرقابة على الصادرات والواردات اخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية بالوقائع المخالفة فور اكتشافها لاتخاذ الاجراءات القانونية حيال المخالفين .

(مادة ٧)

يجوز للحائزين تسليم فائض الخيازة المطابقة للمواصفات بالتوريد لمراكز التجميع وفقا للأسس والقواعد الواردة بهذا القرار .

(مادة ٨)

يعنى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراع المتعاقدين مع وزارة الزراعة لتوريد محصولهم كتناوى وبشرط ألا تقل الكمية الموردة عن المعدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لأسعار الحصة المقررة للتوريد من الخيازة مضافا اليها علاوة الاختيار - على أن يقوم المتعاقدين الذين تم رفض حقولهم بالتوريد طبقا لأحكام هذا القرار .

(مادة ٩)

يكون التوريد والتظلم منه وتقدير درجة النفاذة وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا لقرار السيد / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

(مادة ١٠)

يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) عن طن الأرز الشعير الذى يقصر فى توريده وبالنسبة لكسور الطن تحسب الغرامة بواقع ٣٠٠ (ثلاثمائة مليم) عن كل كيلو جرام يقصر فى توريده .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة (٦) بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتين وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

(مادة ١١)

ينشر هذا القرار فى اللوائح المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٩ (١)

بشأن حظر الاتجار في الأرز والشعير

صادر بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـــــرر :

مادة ١ - يقتصر الاتجار في الأرز الشعير على شركات القطاع العام وجهات التوريد ويحظر على الفراكات والتجار والأفراد الاتجار في الأرز الشعير أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٢ - يحظر على البنوك التجارية تخزين الأرز الشعير لغير شركات القطاع العام وجهات التوريد .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائى وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال ودين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ٢٣/٩/١٩٨٩

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٨٩ (١)
بشأن حظر نقل الأرز الشعير

صادر بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣
بإنشاء هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٨٩ بشأن نظام التسويق
التعاوني للأرز الشعير موسم ١٩٩٠/٨٩ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١١/٩/١٩٨٩ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود
المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

- مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة
للأرز الشعير المملوك لشركات المضارب. وعليه اخطار اللجنة بصورة من
التصاريح في خلال ٢٤ ساعة من اصدارها ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ٢٣/٩/١٩٨٩

- مخيرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الأرز والاكثر المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٩ (١)
بشأن حظر نقل الأرز الأبيض
صادر بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣
بانشاء هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الزراعة والأمن الغذائي رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٨٩ بشأن نظام التسويق
التعاونى للأرز الشعير موسم ١٩٨٩/٨٨ ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ٢٣/٩/١٩٨٩

وعلى مكتبة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١١/٩/١٩٨٩ ؛
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ؛

قـــرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الأبيض خارج حدود
المحافظات بغير ترخيص من ؛

- مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص
للاتجار .

- مديرية التمويل المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصي في حدود
مائة كجم من الأرز للأسرة مرة واحدة في العام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة وخمسون جنيها
ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التمويل والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزارة التمويل والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٩ (١)

في شأن حظر تخزين الأرز

صادر بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩

وزير التمويل والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التمويل والقوانين المعدلة له ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ في ٢٣/٩/١٩٨٩

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛
وزير التموين والتجارة الداخلية

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١١/٩/١٩٨٩ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـرـر :

مادة ١ - يحظر تخزين الأرز الشعير والأبيض لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للأرز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة حصتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك للشخص الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة أطنان من الأرز الشعير لحيازة الكلية وغير الحائزين الكميات التي لا تتجاوز ٢٠٠ كجم أرز أبيض للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيهًا ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٨٩ (١)

بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩
بتكليف الحائزين لمساحات مزروعة ارز شحير بتوريد كميات

من محصول ١٩٩٠/٨٩

صادر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن تكليف الحائزين لمساحات
مزروعة ارز شحير بتوريد كميات من محصول ١٩٩٠/٨٩ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (١٠) من القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ المشار
اليه النص الآتى :

يعاقب كل حائز متخلف عن التوريد بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة
اشهر وبغرامة مقدارها ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) عن كل طن ارز
شحير بقصر فى توريده وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع
٣٠ قرشا (ثلاثون قرشا) عن كل كيلو جرام يقصر فى توريده او باحدى
هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل مخالف لاحكام المادة (٦) بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة
اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتين وخمسين جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه
او باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخافاة ويحكم بمصادرتها
على أن تسلم الى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب
وتسويق الأرز .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى اللوائح المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ . د / محمد جلال الدين أبو الدثب

(١) اللوائح المصرية العدد ٢٥٠ فى ١٩٨٩/١١/٤

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٠ (١)

صادر بتاريخ ١٩٩٠/١/١

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن تكليف الحائزين لمساحات
مزرعة أرز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٩٠/٨٩ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

المادة الأولى - امتداد الموعد المنصوص عليه بالمادة (١) من
القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه لقيام الحائزين لمساحات مزرعة
ارز شعير في محافظات التسويق التعاوني لتوريد حصص من محصولهم
لحساب التسويق التعاوني الى ١٥ يناير من عام ١٩٩٠

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ١٠ في ١٩٩٠/١/١١

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ (١)

بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩

بتكليف الحائزين لمساحات مزروعة ارز شعير

بتوريد كميات من محصول ١٩٩٠/٨٩

صادر بتاريخ ١٦/١/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن تكليف الحائزين
لمساحات مزروعة ارز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٩٠/٨٩ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـــرر :

مادة ١ - تضاف الى المادة (١) من القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩
المشار اليه مقرة جديدة تصها كالاتى :

« ويجوز للحائزين الاتفاق مع شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الارز المختصة بتسويق الارز في دائرة حيازتهم
على تدبير ما يعادل الحصص المقررة في توريدها وذلك من فائض الحيازة
مقابل سداد مصاريف تدبير بواقع ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) عن كل
طن ارز شعير مقصر في توريده بايصالات سداد معتمدة تقدم الى مديرية
التموين والتجارة الداخلية المختصة وتعد بمثابة شهادات توريد » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٢ في ٢٥/١/١٩٩٠

قرار وزير التموين
رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٩٠
بشأن حظر التمويل على شراء الأرز الشعير بفرض الاتجار
صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن الغذائي رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٩٠ « قانونى » بشأن نظام التسويق
التعاونى للأرز الشعير موسم ١٩٩١/٩٠ ؛

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور / وزير التموين والتجارة الداخلية
رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز بتوريد
كميات من محصول ١٩٩١/٩٠ ؛

وعلى مذكره السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٩٠/٩/١٩ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر على البنوك التجارية تسليم أو تمويل الأفراد
والجمعيات والهيئات على شراء الأرز الشعير بفرض الاتجار كما يحظر عليها
تخزين الأرز الشعير أو ايداعه لحساب آخرين بمخازنها ويستثنى من ذلك
شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تتجاوز
الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
على أن تسلّم لى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
د . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) نشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩/٩/١٩٩٠ العدد ٢٢١ .

تمسار وزير التموين

رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٩٠

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شمير

بتوريد كميات من محصول ١٩٩١/٩٠

مسار بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٩ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٩٠ قانونى بشأن نظام التسويق
التعاونى للأرز الشمير موسم ١٩٩١/٩٠ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة ١٩٩٠/٩/١٩ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

(١) نشر فى الوقائع المصرية فى ١٩٩٠/٩/٢٩ العدد ٢٢١ .

قـــرر :

مادة ١ - يقوم الحائزون لمساحات مزروعة أرز شمعير في جميع المحافظات المطبق عليها نظام التسويق التعاوني بتوريد حصص من محصول الأرز الشمعير الناتج من زراعة ١٩٩٠ لحساب التسويق التعاوني خلال موعد غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٩٠ بمعدل :

١ (واحد طن فقط) من الأرز الشمعير الليباني أو الفلبيني (طويل انحبة) عن كل غدان حيازة . على أن يكون التوريد طبقا للمصنف المنزرع عن كل حيازة .

وفي حالة المزارعة يعتبر كل من المالك والزارع مسئولاً عن التوريد من الحيازة (نصف الحيازة لكل منهما) ويتم التوريد لمراكز التجميع التابعة للجهات الآتية :

(١) الجمعية العامة لمنتجي الأرز من خلال الجمعيات التعاونية لانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية في جميع المحافظات بمناطق الائتمان .

(٢) الجمعية العامة للإصلاح الزراعي :

في جميع مناطق جمعيات الإصلاح الزراعي .

(٣) الجمعية العامة للأراضي المستصلحة :

في مناطق جمعيات الاستزراع .

(٤) هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية لكامل انتاج الشركات التابعة لها .

مادة ٢ - يجب ان يكون الأرز المورد من المحصول الناتج من زراعة ١٩٩٠ مطابقا للمواصفات الآتية :

(١) أن تكون حبيبه ممثلة تامة النخج والجفاف .

(٢) أن تطابق درجة النظافة جميع احكام المادة (٣) من هذا القرار .

ويقصد بدرجة النظافة خلو الأرز من الشوائب وهي الحين والزلط والرمل والحصى والتراب والذئبية والحبوب الغريبة من غير الأرز والحبوب الفارشة تماما والخامرة والميتة والعفنة والمصابة بالحشرات والمقشورة .

(٣) ألا تتعدى درجة الرطوبة ١٥ ٪ .

مادة ٣ - يحتسب ثمن الطن من الأرز الشعير المطابق للمواصفات المشار إليها في المادة السابقة بدون عبوات - تسليم مراكز التجميع بواقع :

٣٠٠ جنيه ثمن الطن من الأرز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .

٣٠٠ جنيه ثمن الطن من الأرز الشعير الفلبيني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪ .

مادة ٤ - يزداد أو ينقص ثمن الطن من أصناف الأرز الشعير المورد المشار إليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة المحددة للصف حتى درجة ٩٠٪ وفقا للمعدلات الآتية :

الصف	جنيه
ياباني	٣١٢٥ ر
فلبيني	٣١٢٥ ر

ويضاعف قيمة معدل نقص النظافة في حالة نقص درجة النظافة عن ٩٠٪ كما يخصم ١٪ من الثمن المقرر لكل نوع مقابل كل ١٪ زيادة في نسبة الرطوبة المحددة في البند ٢ من المادة (٢) .

مادة ٥ - تجنب الرسائل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية على ٢٠٪ (عشرون في المائة) ويقصد العيوب التجارية الحبوب المعيبة وتشمل الحمراء والخضراء والجيرية والصفراء وتختص لجان تحكيم المشكلة بموجب قرار السيد / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه بتحديد سعر الأرز المخالف للمواصفات التي تزيد فيه أعيوب التجارية على عشرين في المائة .

مادة ٦ - يحظر اضافة مياد او حجارة او رمل او زلط او اى مادة اخرى بقصد الغش كما يحظر خلط الأصناف الموردة بعضها ببعض ويعتبر في حكم الخلط تجاوز نسبة الصف المضاف ٥٪ من وزن الصف الأصلي لكل عبوة .

وسى جميع الأحوال تعتبر الاضافة والخلط المشار اليهما فى الفقرة السابقة فى حكم الغش التجارى وعلى فاحصى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات اخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية بالوقائع المخالفة فور اكتشافها لاتخاذ الاجراءات القانونية حيال المخالفين .

مادة ٧ - يجوز للحائزين تسليم فائض الحيازة المطابقة للمواصفات بالتوريد لمراكز التجميع وفقا للأسس والقواعد الواردة بهذا القرار وما تصدره وزارة التموين والتجارة الداخلية من ضوابط تكميلية .

مادة ٨ - يعنى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراع المتعاقدين مع وزارة الزراعة لتوريد محصولهم كحقاوى وبشرط ألا تقل الكمية الموردة عن المعدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لأسعار الحصة المقررة للتوريد من الحيازة مضافا اليها علاوة الاكثار على أن يقوم المتعاقدين الذين تم رفض حقولهم بالتوريد طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ - يكون تقدير درجة النظامة وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا لقرار السيد / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه .

مادة ١٠ - يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) عن طن الأرز الشعير الذى يقتصر فى توريده وبالنسبة لكسور الطن تحسب الغرامة بواقع ٣٠٠ (ثلاثمائة مايم) عن كل كيلو جرام يقتصر فى توريده .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة (٦) بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتين وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

**قرار وزير التموين
رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٠
في شأن حظر تخزين الأرز
صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠ (١)**

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ؛

وعلى قرار السيد / رئيس للجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز ؛

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ؛
وعلى القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن تكليف الحائزين لمساحات
مزرعة أرز بتوريد كميات من محصول ١٩٩١/٩٠ ؛

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام
للمضارب وتسويق الأرز المؤرخة في ١٩/٩/١٩٩٠ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر خلال موسم توريد الأرز والشعير الوارد بالمادة (١)
من القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه تخزين الأرز الشعير والأبيض
لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات
القطاع العام المنتجة للأرز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب
من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات
المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة
حسبتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي
الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى
ثلاثة أطنان من الأرز الشعير للحيازة الكلية ولغير الحائزين الكميات التي
لا تتجاوز ٢٠٠ كجم أرز أبيض للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيها ولا تتجاوز
ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات
موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على ان تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية في ٢٩/٩/١٩٩٠ العدد ٢٢١ .

قرار وزير التموين

رقم ٥٩١ لسنة ١٩٩٠

بشأن حظر الاتجار فى الأرز الشعير

صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار :

مادة ١ - يقتصر الاتجار فى الأرز الشعير على شركات القطاع العام وجهات التوريد ويحظر على الفراكات والتجار والأفراد الاتجار فى الأرز الشعير أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيهًا ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

قرار وزير التموين

رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٩٠

بشأن حظر نقل الأرز الأبيض

صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـسـرر :

مادة ١ - يحظر خلال موسم توريد الأرز الشحير الوارد بالمادة (١) من القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه نقل أو الشروع فى نقل الأرز الأبيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من :

مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص للتجار .

مديرية التموين المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصى فى حدود مائتى كجم من الأرز للأسرة مرة واحدة فى العام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلّم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ - د/ محمد جلال الدين ابو الدعب

قرار وزير التموين

رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٩٠

بشأن حظر نقل الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـــــرر :

مادة ١ - يحظر خلال موسم توريد الأرز الشعير الوارد بالمادة (١) من القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة للأرز الشعير المملوك لشركات المضارب . وعليه اخطار اللجنة بصورة من التصاريح في خلال ٢٤ ساعة من اصدارها .

مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الأرز والاكثار المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيهًا ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جائل الدين أبو الدهب

قرار وزير التموين
رقم ٨٣ لسنة ١٩٩١
بإلغاء القرار رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٨٣
بشأن حظر نقل الأرز الشعير
صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر نقل الأرز الشعير ؛

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر نقل الأرز
الشعير .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في اللوائح المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره

وزير التموين والتجارة الداخلية
١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

قرار وزير التموين
رقم ٨٤ لسنة ١٩٩١
بإلغاء القرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٣
بشأن حظر نقل الأرز الأبيض خارج حدود المحافظات
صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠ (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر نقل الأرز الأبيض
خارج حدود المحافظات ؛

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في اللوائح المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

قرار وزير التموين
رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم انتاج وتداول الارز الأبيض ؛

وعلى قرارى وزير التموين والتجارة الداخلية رقمى ٤٩٩ . ٥٠٠ لسنة ١٩٩١ بتعديل احكام القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـــــرر :

مادة اولى - تستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٩ ، ١٧ من القرار الوزارى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه النصوص الآتية :

((مادة (٧) : يصرح بتشغيل الفراكات الموانى المرخصة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ لضرب الارز للاستهلاك الشخصى بانتاج يومى لا يتجاوز ٢ طن على ان ينتهى العمل بها قبل الساعة السابعة مساءً والا يتجاوز كميات الارز الشعير والأبيض الموجودة بالفراكة وملحقاتها كمية الانتاج اليومى .

((مادة (٩) : تقوم الفراكات التجارية بانتاج الارز الأبيض من رتبة الناتورال (الممتاز) طبقا للمواصفات المحددة وطرح انتاجها للتداول للمستهلك معبأ فى العبوات المخصصة لتلك الرتبة .

((مادة (١٧) : يحظر بيع الارز الأبيض او عرضه للبيع سائبا ويكون تداوله للبيع للمستهلك فى العبوات التالية :

(ا) عبوة زنة ١/٢ كيلو ، ١ كجم كرتونية او من البولى بروبيلين الشفاف لرتب الارز المنقى والمغلى .

(ب) عبوة زنة ١ ، ٢ ، ٥ كجم من البولى ايثلين ذات لون لبنى سماوى او ١٠ ، ٥ من البولى بروبيلين المنسوج الأبيض لرتبة الناتورال .

(ج) عبوة زنة ١ ، ٢ كجم من البولى ايثلين الشفاف لباقى الرتب .
وفى جميع الأحوال يجب ان تثبت على العبوات البيانات التالية :
« اسم المنتج - العلامة التجارية ان وجدت - نوع الارز ورتبته - الوزن الصافى - سعر البيع للمستهلك - تاريخ الانتاج » .

مادة ثمانية - تلغى المواد ارقام ٦ ، ١٠ ، ١٨ من القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويصدر به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٧/١٠/١٩٦١

وزير التموين والتجارة الداخلية
١ . د/ محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) نشر فى الوقائع المصرية فى ٢٧/١٠/١٩٦١ العدد ٢٤٢ .

القرارات التموينية الخاصة بالأسماك
قرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٨٧
بحظر نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة والمجففة والملحة (١)
خارج حدود محافظة البحر الأحمر

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛
قرر :

مادة ١ - يحظر على غير الشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل
أو الشروع في نقل الأسماك المحلية الطازجة والمجففة والملحة بكافة
أنواعها خارج حدود محافظة البحر الأحمر دون ترخيص من المحافظ أو من
ينوب عنه .

مادة ٢ - يستثنى من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة
الكميات المصاحبة للمسافرين والمخصصة للاستهلاك الشخصي في حدود
عشرة كيلو جرامات من الأسماك الطازجة أو خمسة كيلو جرامات من
الأسماك الملحة والمجففة حسب الأحوال .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه
وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٩٨٧/٧/٢

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٩ في ١٩٨٧/٧/١٣

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ (١)

في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها

صادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى ؛

وعلى القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٤ في شأن السماح للمواطنين
المتخلفين عن استخراج البطاقات التموينية بمهلة لاستخراجها طبقا
للقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٥ في شأن تحديد اسس توزيع
السلع الغذائية بموجب البطاقات ؛
وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض احكام القرار
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض احكام بعض
احكام القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ بتحديد مقررات السكر اوزن
بالبطاقات ؛

وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد اسعار الثماى
وعلى القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تعديل بعض احكام القرار
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن تعديل بعض احكام القرار
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛

وعلى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن وقف استخراج بطاقات
تموينية جديدة اعتبارا من تاريخ ١٩٧٩/٢/١ ؛

(١) اللوائح المصرية العدد ١٨٧ في ١٩٨٧/٨/٢٠

- وعلى القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن البطاقات التموينية ؛
- وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن تعديل بعض مواد القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ؛
- وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم توزيع السكر المحلي وتحديد أسعاره ؛
- وعلى القرار رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن تحديد مقررات زيت الطعام الموزع بالبطاقة التموينية ؛
- وعلى القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن اضافة فقرة جديدة الى المادة الأولى من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ؛
- وعلى القرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تعديل بعض احكام القرار ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ؛
- وعلى القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ في شأن استخراج البطاقات التموينية ؛
- وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن تعديل المادة الأولى من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ؛
- وعلى القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن اضافة المواليد بالبطاقة التموينية ؛
- وعلى القرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن صرف المواد التموينية الاضافية الحرة التي توزع بموجب البطاقة التموينية بالقاهرة الكبرى ؛
- وعلى القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٧ في شأن تنظيم توزيع السكر المحلي وتحديد أسعاره ؛
- وعلى القرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن تعديل بعض احكام القرار رقم (٤٧٥) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرار :

الباب الأول

استخراج البطاقات التموينية

أولا - البطاقات ذات الدعم الجزئي :

مادة ١ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أحمر تخول لصاحبها الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم جزئيا للفئات الآتية :

(١) أصحاب الشركات والمنشآت والمحال والمكاتب التي تمارس نشاطا تجاريا أو سياحيا أو في مجالات الاستيراد والتصدير أو الوكالات التجارية والمقاولات وأصحاب المصانع والورش الصادر لهم تراخيص بذلك من الجهات المختصة وعائلاتهم .

(ب) أعضاء النقابات المهنية الذين مضى على تخرجهم أكثر من ١٥ عاما ويزاولون نشاطا خاصا حتى ولو كانوا من العاملين بالدولة أو القطاع العام ويسرى ذلك على الخاضعين منهم للكادرات الخاصة وعائلاتهم .

(ج) الحائزون هم وأزواجهم وأولادهم القصر لعشرة أفدنة فما شـر سواء كانت أرضا زراعية أم حدائق مثمرة بشرط أن يكون مربوطا عليها ضريبة أطيـان وصـادر لهم بطاقة حيازة زراعية وأسـرهم .

(د) العاملون بالشركات المنشأة طبقا لأحكام قانون الاستثمار ورأس المال العربى والأجنبى وأسـرهم .

(هـ) العاملون بالمنظمات الدولية وفروعها والبنوك والشركات والجامعات والمدارس الأجنبية التي لهم فروع بمصر وأسـرهم .

(و) العاملون بالسفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسية بجمهورية مصر العربية وأسـرهم .

(ز) المعارون والمتعاقدين للعمل بالخارج والمهاجرون وأسـرهم .

(ح) الخاضعون لضريبة الابراد العام وأسـرهم .

(ط) ملاك العقارات التي تدر دخلا صافيا يزيد على حد الإعفاء المقرر على الدخل العام .

(ي) أصحاب السيارات الخاصة ذات محرك أكثر من ٤ سلسندر أو سعة أسطوانة محركها أكثر من ٢٠٠٠ سم^٣ وأسرهم .

(ك) المالكون لأكثر من سيارة خاصة وأسرهم .

ثانيا - البطاقات ذات الدعم الكلى :

مادة ٢ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أخضر تخول لصاحبها الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم كليا لفئات الآتية :

(١) الفئات الواردة بالمادة السابقة والتي لا يجاوز دخلها السنوى حد الإعفاء المقرر على الدخل العام بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك .

(ب) العاملون بالحكومة والقطاع العام أرباب المعاشات منهم حتى ولو كانوا خاضعين لضريبة الأيراد العام بشرط عدم خضوعهم لاحدى الفئات المستثناة والواردة بالمادة السابقة ويكتفى فى هذا الشأن بتقديم اقرار منهم .

(ج) باقى الفئات غير المنصوص عليها بتلك المادة بعد تقديم المستندات الدالة على استحقاقهم البطاقة ذات الدعم الكلى .
ثالثا - السودانيون والفلسطينيون واللاجئون السياسيون والأجانب المقيمون بمصر :

مادة ٣ :

(١) تستخرج بطاقات تموينية حمراء مميزة الاسعار الاقتصادية لاسودانيين والفلسطينيين واللجئين السياسيين وأسر كل منهم بشرط اقامة أى منهم إقامة متصلة بجمهورية مصر العربية مدة ٦ أشهر فأكثر .

(٢) يجوز للأجانب المقيمين بمصر لمدة لا تقل عن ٦ أشهر طلب استخراج بطاقات تموينية حمراء مميزة بالأسعار الاقتصادية .

ويتم استخراج البطاقات التموينية الحمراء المشار اليها بالبندين السابقين طبقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التوين والتجارة الداخلية .
رابعا - بطاقات الجمعيات ذات النفع العام :

مادة ٤ - تستخرج بطاقة تموينية جماعية محددة العدد ذات دعم كلى للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكذلك الملاجئ ودور

المسنين والأديرة التي تؤدي خدمات داخلية للأفراد كالأيواء والعلاج والتعليم والتي تتطلب الأيواء المستمر دون تحصيل مقابل من النزلاء وذلك وفقاً للتعليمات التي تصدرها للوزارة في هذا الشأن .

خامساً - أحكام عامة :

مادة ٥ - يحظر استخراج بطاقات تموينية أو صرف مقرارات من السلع المربوطة عليها لغير الفئات المنصوص عليها بالمواد السابقة .

كما يحظر على أي شخص الحصول على أكثر من بطاقة تموينية أو يخرج اسمه بأكثر من بطاقة تموينية أو بيع المواد التموينية التي تصرف له أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للغير أو مقايضتها .

مادة ٦ - يجوز للمواطنين الذين لم يسبق قيدهم بأي بطاقة تموينية التقدم في أي شهر من شهور السنة إلى مكتب التموين المختص لاستخراج بطاقة لهم ولأسرهم .

كما يجوز للأفراد الذين يزيد عمرهم عن ١٦ عاماً ولم يقيسوا تموينياً أن يتم قيدهم ببطاقة تموين ذويهم بعد التأكد من عدم قيدهم بأي بطاقة تموينية أخرى .

مادة ٧ - يجوز للمواطن في حالات الضرورة كالتشيخوخة أو العجز أو المرض أو ظروف العمل أن ينوب عنه شخصاً آخر في التقدم بنموذج استخراج البطاقة التموينية وعلى النائب أن يقر بصحة بيانات الاستمارة وتوقيع صاحبها وذلك على النموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار .

مادة ٨ - تصرف البطاقة التموينية لمن يستحقها مقابل تحرير قرشاً لتغطية نفقاتها ويصرف نموذج الاستخراج ونموذج أداء الخدمة بدون مقابل على أن يقوم طاب الخدمه بإصق طابع الدفعة عليها .

مادة ٩ - يتم تحصيل ضريبة الدفعة المقررة على البطاقة التموينية عند صرف المقررات التموينية لصالح وزارة المالية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه كما يلي :

- يتم صرف المقررات التموينية من البديل التمويني بموجب توقيع واحد .

- توحيد الضريبة المستحقة على جميع السلع المنصرفة على البطاقات التموينية طبقاً لفئات الضرائب والرسوم المعمول بها .
على أن تقوم مكاتب التموين بنظائر مأموريات الضرائب المخصصة بالربط الشهري للبديلين التموينيين لتحصل بمعرفتها المبالغ المستحقة عن كل بطاقة تموينية عن طريق البديل التمويني مباشرة .

الباب الثاني

قواعد التعامل بالبطاقة التموينية

مادة ١٠ - على المواطنين المشار اليهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من هذا القرار اخطار مكتب التموين المختص بأي تغيير يطرأ على دخلهم أو أوضاعهم الاسرية بما يؤثر على استحقاقهم لمقررات البطاقة ذات الدعم الكلي أو الجزئي وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث هذا التغيير ، وعلى مكتب التموين المختص اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل البطاقة أو وقف صرف مقرراتها أو الغائها وفقا للحالة التي آل اليها صاحب البطاقة أو احد أفرادها والتأشير في السجلات بما يفيد ذلك واخطار جهة الصرف .

مادة ١١ - يجوز تنازل المواطن عن بطاقته التموينية أو مقرراتها كليا أو جزئيا أو لمدة محددة لصالح الدولة مساهمة منه في تخفيف أعباء دعم السلع وذلك بموجب طلب يقدم منه لمكتب التموين المختص .

مادة ١٢ - يحظر التنازل عن البطاقة التموينية أو مقرراتها للغير . كما يحظر تعديل البيانات المثبتة بها عن غير طريق مكتب التموين المختص .

مادة ١٣ - يستطحق صاحب البطاقة التموينية في صرف مقرراتها الأصلية والاضافية اذا لم يتقدم لاستلامها خلال الشهر المحدد للصرف . ويوقف الصرف بالبطاقة وببغى مقرراتها من سجلات جهة الصرف وتختم من الربط المحدد لها اذا استمر عدم استلام المقررات التموينية ثلاثة اشهر متتالية .

وعلى صاحب البطاقة الموقوفة التقسّم بطلب الى مكتب التموين المختص لاعادة قيدها مرفقا به البطاقة التموينية الموقوفة والبطاقة المدنية أو ترخيص الإقامة حسب الأحوال مع بيان أسباب توقفه عن الصرف بها ويقوم مكتب التموين باتخاذ اللازم لاعادة الصرف بالبطاقة .

مادة ١٤ - بدل الفاقد :

اذا فقدت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار الى مكتب التموين المختص لاستخراج بدل فاقد عنها وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب :

رقم البطاقة السابقة - مدة سريتها - جهة صرف مقرراتها - ما يزيد استخراج بدل الفاقد ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد انها بدل فاقد .

على أن يتم الصرف ببطاقة بدل المفقود اعتباراً من الشهر التالي لاستخراجها .

مادة ١٤ - بدل التالف :

إذا تلقت البطاقة التموينية على صاحبها التقدم بطلب مدموغ وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقاً به البطاقة التموينية التالفة إلى مكتب التموين المختص لاستخراج بدل التالف وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب .

رقم البطاقة التالفة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استخراج بدل التالف ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد أنها بدل تالف على أن يتم الصرف بها في نفس الشهر المستخرجة فيه .

مادة ١٦ - اعدام البطاقات التالفة والمنتية :

تشكل لجان برئاسة مدير مديرية التموين ويحدد أعضاؤها بقرار منه لسحب البطاقات التالفة أو البطاقات التي انتهت مدة سريانها والمستندات التي ليس في حاجة لها والتأشير عليها بالانقضاء وتطبق بشأنها التواعد المالية والإدارية المنظمة للاستفادة بها كأوراق مستهلكة وفي حالة تذر ذلك يجري اعدامها في نهاية كل عام .

مادة ١٧ - للبطاقة الفئوية تعتبر من صلب البطاقة التموينية الخضراء ذات الدعم الكلى ويتم التعامل بها عند توزيع السلع التي تصدر الوزارة تعليمات بتوزيعها ربطاً أو استرشاداً بالبطاقة التموينية .

مادة ١٨ - مدة سريان البطاقة التموينية خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتعين على أصحاب البطاقات التقدم إلى مكتب التموين المختص لتجديدها قبل انتهاء سريانها بمدة ثلاثة أشهر .

مادة ١٩ - الموالييد :

يتم قيد موالييد ذات العام ومن لم يسبق قيده بآية بطاقة تموينية حتى سن ١٦ سنة بالبطاقات الخاصة بنفوسهم على مدار العام ويتم صرف مقرراتهم التموينية وفقاً لما يلي :

(أ) المقيدون خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية يونيو تصرف مقرراتهم اعتباراً من أول أكتوبر التالي لتاريخ القيد .

(ب) المقيدون خلال الفترة من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر تصرف مقرراتهم اعتباراً من أول إبريل التالي لتاريخ القيد .

• وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .
مادة ٢٠ - الوفيات :

على صاحب البطاقة التموينية في حالة وفاة أحد المقيدين بها أن يتقدم إلى مكتب التموين المختص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقاً به البطاقة التموينية ويقوم مكتب التموين باتخاذ إجراءات استئصال المتوفى وتعديل القرارات التموينية وإخطار جهة الصرف بهذه التعديلات .

وفي حالة وفاة رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها رباً لها أن يتقدم خلال المدة المذكورة إلى مكتب التموين المختص بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقاً به البطاقة التموينية ويقوم مكتب التموين باتخاذ إجراءات استئصال المتوفى وتعديل المقررات بها وتعديل البطاقة باسم رب الأسرة الجديد دون التقيد باستخراج البطاقة العائلية له . مع إخطار جهة الصرف بهذه التعديلات وفي حالة زيادة المدة المشار إليها عن ثلاثة أشهر يتم تحصيل مروق أسعار المواد التموينية الخاصة بالمتوفى من تاريخ الوفاة حتى تاريخ إيقافها .

مادة ٢١ - الزواج :

حالة الزواج يحق لكلا الزوجين فصل مقرراتهما التموينية من بطاقة أسرتهما وعلى الزوج التقدم إلى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقاً للنموذج رقم (١) الموافق لهذا القرار لاستخراج بطاقة تموينية باسمه مرفقاً به المستندات التالية :

(أ) قسيمة الزواج أو البطاقة العائلية أو أى مستند يثبت الزواج .

(ب) البطاقتين التموينيتين لاسرتي الزوج والزوجة أو خطاب خصم في حالة عدم تبعية البطاقتين لدائرة المكتب .

ويقوم مكتب التموين باجراء للخصم واستخراج بطاقة تموينية جديدة باسم الزوج واثبات ذلك في السجلات واطار جهة الصرف بالتعديل الذى تم .

مادة ٢٢ - الطلاق :

يحق للمطالبة استخراج بطاقة تموينية لها ولاولادها الذين في حضانتها وعليها ان تتقدم الى مكتب التموين التى تقيم فى دائرته بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقا به المستندات التالية :

(ا) بطاقتها الشخصية او ما يثبت شخصيتها .

(ب) المستند الدال على الطلاق .

(ج) المستند الدال على حضانتها لاولاد .

وعلى مكتب التموين استخراج بطاقة تموينية باسمها واجراء التعديلات اللازمة لخصمها واولادها الذين فى حضانتها من بطاقة مطلقها مع اخطار جهة الصرف .

مادة ٢٣ - تغيير جهة الصرف :

(ا) من مكتب تموين الى مكتب تموين آخر بدائرة المحافظة :

على المواطن ان يتقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (ا) المرافق لهذا القرار مصحوبا ببطاقته المدنية وبطاقته التموينية الى مكتب التموين الذى يصرف مقرراته التموينية بدائره لاعطائه خطابا بالالغاء الى مكتب التموين المطلوب النقل اليه ويقوم المكتبان باثبات هذا الاجراء فى سجلاتهما وفى البطاقة التموينية واطار جهة الصرف .

(ب) من محافظة الى اخرى :

على المواطن اتباع امرين :

١ - ان يتقدم بالمستندات ائشار اليها فى البنسد اعلاه الى مكتب التموين الذى يصرف منه مقرراته ليتسلم منه خطابا الى المكتب المختص فى المحافظة المنقول اليها بما يفيد التحويل .

٢ - أن يتقدم بالمستندات المذكورة مباشرة الى مكتب التموين بالمحافظة المنقول اليها لقيد بطاقته التموينية به ويتعين في هذه الحالة تغيير العنوان في البطاقة الحنية أو تقديم أى مستند يثبت النقل على أن يقوم المكتب الأخير باخطار المكتب الصادر منه البطاقة التموينية لاتخاذ اجراءات الالغاء واخطار جهة الصرف .

وفي جميع الأحوال تصرف المقررات التموينية اعتبارا من الشهر التالي للتحويل .

مادة ٢٤ - مغادرة البلاد :

(أ) على كل شخص مقيد ببطاقة تموينية يعتزم بمغادرة البلاد لمدة تجاوز ستة اشهر أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار لوقف صرف مقرراته التموينية مصحوبا بالبطاقة التموينية للتأشير عليها يفيد الخصم المؤقت .

وعلى المواطن عند العودة أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقا به البطاقة التموينية والبطاقة الحنية وجواز السفر لاثبات تاريخ العودة لاعادة قيده وصرف المقررات التموينية من الشهر التالي لاعادة اللقيد .

(ب) وفي حالة مغادرة صاحب البطاقة للبلاد بنفس المدة يوقف صرف مقرراته وتعطل البطاقة اذا كانت دعم كلى الى دعم جزئى . صالح أسرته . وفي حالة سفر الأسرة بأكملها توقف البطاقة لحين العودة على أن يتبع في هذه الحالة نفس الاجراءات المذكورة في البند ١ . . .

الباب الثالث

(صرف أنواع التموينية)

أولا - تنظيم صرف المواد التموينية :

مادة ٢٥ - يحدد وزير التموين أو المحافظ المختص أو من ينوبه جهات صرف السلع التموينية والاضافية لحامى البطاقات التموينية ويحظر على

١- الجهات المتصرف في هذه السلع لغير الأغراض المخصصة لها كما يجب
عليها وعلى المسئولين عن إدارتها أن يسجلوا سجيلا طبقا للنموذج رقم (٢)
بالنسبة للسلع الأصلية ونموذج رقم (٣) للسلع الإضافية المرافقين لهذا
القرار وكل ما يتعلق به مع ترقيم صفحات هذا السجل وختمها بخاتم مديرية
التموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ولا يجوز الاكتشط أو المحو فيها
أو التحشير بها .

٢- حالة الضرورة يكون التعديل عن طريق وضع قوسين على البيان
المراد شطبه أو محوه وكتابة كلمة صح على القوسين وإثبات التعديل وتاريخه
وتوقيع صاحب الشأن ويحظر نزع ورقة من أوراق هذا السجل أو إضافة
أوراق أخرى إليه ، وفي حالة فقد يتعين إبلاغ أقرب جهة شرطه وتقديم
سجل جديد إلى إدارة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمها بخاتم
الإدارة وذلك خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل وعلى جهات
صرف المقررات التموينية عند صرفها أن يؤشروا على بطاقات التموين
بها ينفذ استلامه المقررات المستحقة وفي حالة صرف السلع الإضافية .
تختتم جهة الصرف منعاً من ازدواج الصرف .

مادة ٢٦ - يشترط فيمن يعتمد لتوزيع السلع التموينية المقيدة على البطاقة
توافر الشروط الآتية :

١ - أن يمتلك محلاً تجارياً مرخصاً له في ذلك يتوافر فيه الشروط
الصحية المناسبة لتخزين السلع "تموينية" .

٢ - أن يمضى على قيد السجل التجاري مدة عام على الأقل ويجوز
لمحافظ أو من ينوبه لتجاوز من هذا الشرط للاعتبارات التموينية بالمنطقة
خاصة المناطق العمرانية الجديدة .

٣ - أن يكون كامل الأهلية .

٤ - أن يكون حمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه
في إحدى الجرائم "تموينية" أو المخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد
إليه اعتباره يجوز للمحافظ المخصص من ينوبه وقف صرف الخدمة
"تموينية" مدة لا تتجاوز ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور قرار الاتهام أو
حين الفصل في الدوى أيهما أقرب .

مادة ٢٧ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية استلام حصصها من تلك المواد من فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين لها خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر صرف هذه المواد خلاله وحتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر الصرف خلاله على الا يقل ما يقومون باستلامه منها حتى نهاية الشهر السابق عن نص مقرراتهم بكافة أنواعها .

مادة ٢٨ - على جهات صرف المواد التموينية الاضائية استلام حصصهم من تلك المواد من الجهات التى تحددها الوزارة خلال فترة تبدأ من اليوم الخامس والعشرين من الشهر السابق على الصرف وحتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر الصرف فيه .

مادة ٢٩ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية والاضافية والمسئولين عن ادارتها أن يرسلوا فى الاسبوع الأول من كل شهر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو باخطار من اصل وصورة باليد الى مكتب التموين المختص ويحتفظ بالصورة لديهم مثبتا بها تاريخ وروده للمكتب موقعا عليه من الموظف المختص ومعتمدا من رئيس المكتب متضمنا البيانات التالية :

(ا) الاسم ورقم السجل التجارى .

(ب) الكميات الواردة اليه من كل صنف خلال الشهر السابق .

(ج) الكميات الموزعة خلال الشهر السابق والكميات المتبقية وأسماء اصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وارقام بطاقتهم وعدد افرادها وكمياتها المقررة لكل منهم ويجب أن تكون البيانات المدونة بالاخطار مطابقة لبيانات المدونة بالسجلات والرصيد الفعلى من المواد التموينية ويمتد الميعاد الى اليوم الخامس عشر من كل شهر بالنسبة للجهات الالية (محافظة الوادى الجديد - البحر الأحمر - مرسى مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) ويتم تحصيل فروق الأسعار من التجار والمواطنين عن الكميات المستولى عليها بدون وجه حق على أن تحتسب هذه الفروق على

اساس الفرق ما بين سعر التسليم والسعر الاقتصادى او التكلفة لهذه
المواد .

مادة ٣٠ - على الجهات التى تستلم المواد الغذائية لتوزيعها على
المستهلكين استرشادا بالبطاقات التموينية امساك سجل طبقا لنموذج
رقم (٣) المرافق لهذا القرار وملىء خيائه مع الالتزام بالقواعد الخاصة
بالسجل المذكورة بالمادة ٢٥ على ان يتم التأشير على البطاقة التموينية
بها بقيد الصرف وتاريخه واطار مديريات التموين المختصة ببيان الكميات
المسلمة لكل منهم من كل سلعة وتاريخ تسليمها .

مادة ٣١ - على جهات صرف المواد التموينية بالبطاقات التموينية
الأصلية والاضافية او استرشادا بها الاعلان فى مكان ظاهر بمحال توزيعها
عن السلع التى تصرف خلال الشهر والمقادير المقررة للفرد او للبطاقة من
جميع السلع المربوطة الأصلية او الاضافية والسعر المحدد لكل سلعة على
حده واجمالى القيمة المطلوبة من كل بطاقة تموينية حسب عدد أفرادها
والتمغاة المستحقة . وعليهم الالتزام بالتعليمات الصادرة اليهم من
مديريات التموين واداراتها تنفيذا لأحكام هذا القرار .

مادة ٣٢ - يتم تحديد اصناف المواد التموينية الأصلية والاضافية
والاضافية التى يتقرر توزيعها شهريا بموجب البطاقات التموينية او
استرشادا بها ومواعيد صرفها وأسعارها ونصيب كل فرد او بطاقة منها
وقواعد وقف والغاء واعادة ربط وصرف هذه المقررات واطار الجهات
المختصة بحركة هذه المقررات طبقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا
الشأن .

مادة ٣٣ - على الجهات المرخص لها فى صرف مقررات البطاقات
التموينية الأصلية الاعلان فى مكان ظاهر عن أسماء وعناوين مائة توزيع
المواد التموينية الاضافية بالنسبة للبطاقات المربوطة عليها وعلى جهات
صرف المواد التموينية الاضافية الاعلان فى مكان ظاهر عن منافذ صرف
السلع التموينية الأصلية المربوطة عليها وارقام البطاقات وتواريخ صرفها
وعن اصناف المواد التموينية التى تصرف خلال الشهر ومقررات كل فرد
او بطاقة وأسعارها واجمالى القيمة المستحقة .

مادة ٣٤ - يحظر على جهات صرف المواد التموينية الاصلية
والاضافية تمسكها بموجب البطاقات التموينية او استرشادا بها

والمسؤولين عن ادارتها ان يوقفوا العمل او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من المحافظ المختص او من ينوبه .

ويعطى هذا الترخيص لكل جهة تثبت عدم استطاعتها الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي او خسارة تصيبها نتيجة الاستمرار في العمل او لاي عذر جدي وعلى هذه للجهات الراغبة في التوقف ان تتقدم بطلب الى مديرية التموين المختصة لفحصه والتأكد من جديته مع استمرارها في ممارسة التجارة والتوزيع لحين البت في الطلب واطارها رسميا بقبوله وفي حالة جدية الطلب يرفع الأمر للمحافظ المختص او من ينوبه لاعطائه ترخيصا بعدم مزاولة العمل على ان تقوم المديرية باتخاذ هذه الاجراءات خلال شهر من تقديم الطلب وفي حالة الرفض يكون قرارها مسببا .

مادة ٣٥ - تنشأ بمكاتب التموين في المحافظات السجلات الآتية :

- ١ - سجل عام البطاقات طبقا للنموذج رقم (٤) المرافق
- ٢ - » بطاقات لاجانب » » » (٥) »
- ٣ - » البطاقات المفيدة على جهة الصرف » » » (٦) »
- ٤ - » حركة البطاقات » » » (٧) »
- ٥ - » قيد المواليد » » » (٨) »

مادة ٣٦ - على مكاتب التموين ان تقوم بقرءيم وكل ورقة من أوراق السجلات المشار اليها في المادتين السابقتين برقم مسلسل ويبين في أول صفحة وآخر صفحة عدد الأوراق وتختتم كل ورقة بخاتم الدولة ويحصر الاضافة او الكشط او المحو فيها على انه اذا اقتضى الامر تصحيح البيانات المدونة فيبين ذلك بالمداد الاحمر مع التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وامضاء من اجراء مع اعتماده من الرئيس المباشر على ان يعتبر رئيس المكتب مسئولا عما يدون به من بيانات .

كما يتعين على رئيس المكتب والاشخاص المكلفين بمسك هذه السجلات الاحتفاظ بها في مقر العمل في حالة جيدة وسليمة لارجوع اليها وقت الحاجة للمراجعة ولتقديمها عند الطلب .

مادة ٣٧ - يعنى التجار والمواطنون من العقوبة الجنائية الواردة بهذا القرار والاكتفاء بتحصيل فروق الأسعار اعتبارا من تاريخ وقوع المثلثة اذا ما تقدموا من تلقاء أنفسهم لتصحيح ربطهم او بطاقتهم او تعديلاتها من دعم كلى الى دعم جزئي في حالة زوال الصفة التي تم على أساسها استخراج بطاقة دعم كلى .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة ٣٨ - كل مخالفة لأحكام المواد ٢٥ ، ٣٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ . ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

وفي جميع الأحوال يتم تحصيل الفروق المالية المترتبة عن استلام المواد التموينية بالسعر المدعم دون وجه حق طبقا لما ورد بالمادة ٢٩ بالطريق الإداري لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .
مادة ٣٩ - تلغى القرارات الآتية :

قرار ٥٠٤ لسنة ٤٥ ، ٢٥ لسنة ٥٢ ، ١١ لسنة ٥٣ ، ٣٥١ لسنة ٥٦ ، ٦٦ لسنة ٥٨ ، ٢٦٩ لسنة ٦١ ، ١٥٨ لسنة ٦٢ ، ٢٢١ لسنة ٦٢ ، ١٦٢ لسنة ٦٣ ، ١١٢ لسنة ٦٦ ، ٢١ لسنة ٦٧ ، ١٥٧ لسنة ٦٧ ، ٢٠٤ لسنة ٦٧ ، ٢٠٥ لسنة ٦٨ ، ٢٢ لسنة ٧٠ ، ٦٢ لسنة ٧٠ . ١٥١ لسنة ٧١ ، ٣٨١ لسنة ٧٤ ، ٧٠ لسنة ٧٥ ، ٩٥ لسنة ٧٥ ، ٢٦٣ لسنة ٧٥ ، ٣٣٦ لسنة ٧٥ ، ٣٣٧ لسنة ٧٥ ، ٣٦٢ لسنة ٧٥ ، ٣٦٦ لسنة ٧٥ ، ٦٧ لسنة ٧٦ ، ٤٨ لسنة ٧٧ ، ٥٠ لسنة ٧٩ ، ٦ لسنة ٧٩ ، ٦٤ لسنة ٧٩ ، ٢٢ لسنة ٨٠ ، ١٠٦ لسنة ٨٠ ، ٣٨٦ لسنة ٨١ . ٥١ لسنة ٨٣ ، ٧٠ لسنة ٨٣ ، ٢٦٦ لسنة ٨٣ ، ٥٣٤ لسنة ٨٣ ، ٤١٩ لسنة ٨٤ ، ٤٥٢ لسنة ٨٤ ، ٥٤٩ لسنة ٨٥ ، ٢٨٣ لسنة ٨٦ ، ٢٨٤ لسنة ٨٦ ، ٤٨٥ لسنة ٨٦ .

كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٧/٧/٢٢

مدير عام التوزيع

د . / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزير التموين والتجارة الداخلية

(نموذج رقم ١)

محافظة

مديرية التموين والتجارة الداخلية

طلب خاص بالبطاقات التموينية

مقدم الى السيد رئيس مكتب تموين :

اسم مقدم الطلب : عنوانه

شخصية

رقم البطاقة التموينية : جهة صدورها : تاريخ صدورها /
عائلية

الوظيفة أو المهنة : قيمة الدخل الشهري :

رقم البطاقة التموينية عدد الأفراد اسم التاجر المقيدة عليه

الخدمات ويؤشر بعلامة (صح) على الخدمات المطلوبة :

(١) استخراج بطاقة جديدة : للفصل من بطاقة حالية (للزواج /
للطلاق / للمعيشة المستقلة) بدل فاقد أو تالف - لأول مرة لمن لم يسبق له
استخراج بطاقة .

(٢) تعديل بطاقة تموينية : (اضافة مولود / خصم للوفاة / خصم

للطلاق / خصم للسفر للخارج) .

(٣) اعادة قيد بطاقة ملغاة .

(٤) تحويل بطاقة من مكان لآخر : (مكتب تموين آخر) أو (بدال

تموين آخر)

تحديد الخدمات المطلوبة :

بيان أفراد الأسرة المطلوب تقديمهم بالبطاقة

مستسل	الاسم	للقرابة	مستسل	الاسم	للقرابة
١	٧
٢	٨
٣	٩
٤	١٠
٥	١١
٦	١٢

وأقر بأن البيانات المدونة والخدمة المطلوبة صحيحة واننى استحق
صرف بطاقة تموينية دعم كلى / جزئى وأكون مسئولاً مدنياً وجنائياً في
حالة ثبوت ما يخالف ذلك كما أتعهد برد جميع فروق أسعار المواد التموينية
المنصرفة بحون ونجه حق .

وهذا أقران منى بذلك .

اسم مقدم الطلب

توقيع مقدم الطلب

رقم وارد بتاريخ / / توقيع الموظف المختص

رقم صادر بتاريخ / / توقيع رئيس المكتب :

إرشادات

أولاً : تقدم الطلبات من يوم ١ إلى يوم ٢٠ من كل شهر من الساعة ٩ صباحاً حتى الساعة للواحدة ظهراً .

ثانياً - المستندات المطلوبة لكل حالة :

- حالات استخراج بطاقة تموينية :

١ - استخراج بطاقة جديدة لأول مرة :

(أ) صورة البطاقة المدنية .

(ب) بطاقتي التموين لأسرتي الزوج والزوجة للاطلاع عليهما .

(ج) شهادة الوفاة في حالة وفاة الوالدين أو قرار بوفاتهما .

(د) شهادات ميلاد الإبناء في حالة عدم تقديمهم بالبطاقة المدنية .

(هـ) إيصال النور أو المياه أو أى مستند يسمى بفيد العيشة المستقلة في حالة البطاقة الشخصية .

٢ - استخراج بطاقة تدوين للفصل للزواج :

(أ) البطاقة التموينية لأسرتي الزوج والزوجة .

(ب) صورة قسيمة الزواج أو البطاقة العائلية .

٣ - استخراج بطاقة تموين للفصل للطلاق :

(أ) مستند رسمى يدل على الطلاق .

(ب) حكم بضم وحضانة الأولاد أو حكم نفقة أو اقرار تراضى بين الزوجين .

(ج) صورة البطاقة المدنية أو في ما يثبت الشخصية .

٤ - استخراج بطاقة تموين للفصل للمعيشة المستقلة :

(أ) بطاقة تموين الأسرة .

(ب) البطاقة المدنية .

.. (ج) أي مستند رسمي يدل على المعيشة المستقلة .

٥ - استخراج بطاقة تموين بدل فاقد أو تالف :

(١) اثبات شخصية مقدم الطلب .

(ب) البطاقة التالفة .

- حالات تعديل بطاقة تموينية :

١ - إضافة مولود :

(أ) البطاقة التموينية .

(ب) شهادة الميلاد الأصلية وفي حالة فقدانها يكتفى بإقرار بعدم قيد المولود بأى بطاقة تموينية أخرى ، يرفق معه صورة البطاقة المدنية المقيّد بها المولود ولا يتم الإضافة إلا ببطاقة والده التموينية .

٢ - خصم للوفاة :

(أ) البطاقة التموينية .

(ب) شهادة الوفاة أو تصريح الدفن أو أى مستند يثبت الوفاة وتاريخه .

٣ - خصم للطلاق :

(أ) البطاقة التموينية .

(ب) مستند رسمي يدل على الطلاق .

٤ - خصم للسفر الخارج : البطاقة التموينية للفائز عليها بما يفيد الخصم المؤقت للسفر ٥

- اعادة قيد بطاقة تموين ملغاة :

(أ) البطاقة التموينية الملغاة لعدم الصرف أو لسفر الأسرة للخارج .

(ب) البطاقة المدنية .

(ج) جواز السفر لاثبات تاريخ العودة .

- تحويل بطاقة تموينية : البطاقة التموينية - البطاقة المدنية .

ثالثا : الوقت المحدد لانتهاء الخدمة : تتم جميع الخدمات في نفس اليوم فيما عدا استخراج بطاقة تموينية جديدة لأول مرة تتم خلال ٤٨ ساعة .

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٨ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧

بشان قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) الوثائق المصرية العدد ٤٦ في ٢٣/٢/١٩٨٨

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشؤون التموين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن للحجز الاداري ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة
عن بيع المواد المستولى عليها ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن ضريبة الدمغة ؛

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج
البطاقات التموينية والتعامل بها ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـيـمـ :

(مادة ١)

أولاً - يستبدل بنص الفقرتين ي ، ك من المادة (١) من القرار رقم ٤٨٣
لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص التالي :

« (ى) أصحاب للسيارات الخاصة ذات محرك أكبر من ٤ سلندر أو سعة أسطوانة محركها أكثر من ٢٠٠٠ سم^٣ س التي لم يمض على سنة صنعها عشر سنوات وأسرهـم » .

« (ك) المسالكون لأكثر من سيارة خاصة لم يمض على سنة صنعها عشر سنوات وأسرهـم » .

ثانياً - يستبدل بنص البند (١) من المادة (٣) من القرار المذكور النص التالي :

« تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أخضر دعم كلى للسودانيين والفلسطينيين العاملين بالحكومة وهيئات القطاع العام وشركاته وأربساب المعاشات لهذه الجهات وأسرهـم » وتستخرج « بطاقات تموينية حمراء ذات دعم جزئى لباقى فئاتهم واللاجئين السياسيين وأسرهـم بشرط إقامة أى منهم إقامة متصلة بجمهورية مصر العربية مدة ستة أشهر فأكثر » .

ثالثاً - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القرار المذكور النص التالي :

« وفي حالة وفاة رب الأسرة فعلى ن يصبح من أفرادها ربا لها ان يتقدم خلال المدة المذكورة الى مكتب التموين المختص باى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقا به البطاقة التموينية » .

وعلى مكتب التموين اتخاذ اجراءات استئزال المتوفى من البطاقة وتعديلها باسم الأسرة الجديد دون التقيد باستخراج بطاقة عائلية نه مع تعديل مقرراتها وعليه اخطار جهة الصرف بهذه التعديلات .

واذا تجاوزت المدة المشار اليها ثلاثة أشهر يتم تحصيل فروق اسعار المواد التموينية الخاصة بالمتوفى من الشهر التالى للوفاة حتى تاريخ استئزاله من البطاقة .

(مادة ٢)

يستبدل بنص المادتين ٢٥ ، ٢٨ من القرار المشار اليه النص التالى :

« مادة (٢٥) - يحدد وزير التموين والتجسارة الداخلية أو المحافظ المختص أو من ينيبه حسب الأحوال جهات صرفه المواد التموينية الأصلية

والإضائية لأصحاب البطاقات التموينية ويحظر على هذه الجهات التصرف في تلك المواد لغير الأغراض المخصصة لها وعلى أصحابها والمسؤولين عن إدارتها أن يمسكوا سجلا واحدا وفقا لهذا القرار وعليهم ترقيم صفحاته وختمها بخاتم مكتب التموين المختص قبل اثبات البيانات بها ولا يجوز الكشط أو المحو أو التحشير بها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بوضع قوسين على البيان المطلوب شطبه أو محوه وكتابة صح على القوسين واثبات التعديل وتاريخه بتوقيع صاحب الشأن .

ويحظر نزع أية ورقة من أوراق هذا السجل أو إضافة أوراق جديدة له وفي حالة فقدته يتعين إبلاغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد الى مكتب التموين المختص لترقيم صفحاته وختمها بخاتم المكتب وذلك خلال مدة لا تجاوز أسبوعا من تاريخ الفقد وعلى جهات صرف المقررات التموينية التأشير على بطاقات التموين بما يفيد تسليم المقررات المستحقة طبعا للتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

« مادة (٢٨) على جهات صرف المواد التموينية الإضافية استلام حصصها من الجهات التي تحددها الوزارة خلال فترة تبدأ من اليوم الخامس والعشرين من الشهر السابق على الصرف وحتى اليوم الخامس والعشرين من الشهر المقرر الصرف فيه . »

(مادة ٣)

تضاف فقرة جديدة الى المادة ١٤ من ذات القرار نصها كالتالي :
« ويتم الصرف في نفس الشهر المستخرجة فيه تلك البطاقة اذا تقدم صاحبها بأخطار من ابدال التمويني بما يفيد عدم صرف مقرراته التموينية عن هذا الشهر . »

(مادة ٤)

تضاف مادتان جديدتان برقمي ٢٧ ، ٢٨ مكرر الى القرار رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه نصها كالتالي :

« مادة ٢٧ (مكرر) على فروع شركتي تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعتين لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد بالمحافظات امساك سجلات خاصة بالمواد التموينية معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بثبت فيها مقادير الأصناف الواردة ، وتاريخ ورودها وخصمها

منها يوميا مع بيان اسم المستلم وتوقيعه والرصيد المتبقى وعليهم اخطار مكاتب التمويل المختصة في الاسبوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق ويمتد هذا الميعاد الى اليوم الخامس عشر من الشهر بالنسبة لمحافظة الوادي الجديد والبحر الاحمر ومطروح وجنوب وشمال سيناء ويتم الاخطار باليسد أو بموجب كتساب موصى عليه يعلم الوصول ، ،

• مادة ٢٨ (مكرر) في حالة تأخر وصول المواد التموينية الى المتعهدين (شركات الجملة) عن نهاية المدة المحددة لصرف هذه المواد لتجار التجزئة تسقط هذه الحصص بالنسبة للتاجر والمستهلك على ان تبقى كرصيد احتياطي لشركات الجملة ، ،

(مادة ٥)

يستبدل بالتمونجين رقمي ٢ ، ٣ المرافقين للقرار المشار اليه بالمودج المرافق لهذا القرار .

(مادة ٦)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر في ١٤ / ٢ / ١٩٨٨

وزير التمويل والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين ابو الدعب

وزارة التموين والتجارة الداخلية

محافظة _____

مكتب تموين _____

اسم البندال _____

رقم السجل التجارى _____

نموذج صرف المواد التموينية الاصلية الاضافية

رقم الترخيص _____

م	رقم البطاقة التموينية	اسم صاحب البطاقة	العنوان	عدد تعديلات الأفراد	مقررات اصلية	مقررات اضافية	التوقيع التاريخ	للمصرف
				اضافة خصم				

ملاحظة : يؤشر عند الاستلام أسفل كل سلعة بعلامة (صح) في حالة صرف السلعة او علامة (خطا) في حالة السلعة التي لم تصرف بحيث يكون التوقيع واحدا فقط قرين هذه البيانات وينفذ تلك ايضا بالبطاقة التموينية للمواطن .

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٨٩ (١)
بفتح باب تجديد البطاقات التموينية
صدر في ١٩٨٩/٦/٢٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات
التموينية والتعامل بها ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(المادة الأولى)

على أصحاب البطاقات التموينية الصادرة طبقا لأحكام القرار رقم ٤٨٣
لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ومضى على استخراجها خمس سنوات للتقدم الى
مكتب التموين المختص لتجديدها اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٨٩ .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة ٨ من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار
اليه النص التالي :

« المادة ٨ - تصرف البطاقة التموينية لمن يستحقها مقابل خمسون
قرشاً للبطاقة الخضراء ذات الدعم الكلى ومائة قرش للبطاقات الحمراء ذات
الدعم الجزئى والصفراء دون دعم ويصرف نموذج الاستخراج ونموذج اداء
الخدمة دون مقابل على ان يقوم طالب الخدمة بلصق طابع الدفعة عليها » .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .
وزير التموين والتجارة الداخلية .
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الدعب

(١) الوقائع المصرية العدد ١٠٧ في ١٩٨٩/٧/٩ .

قرار وزير التموين

رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧

في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها

صادر بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
دشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج
البطاقات التموينية والتعامل بها ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة ٣١ من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار
اليه النص الآتى :

« مادة ٣١ - على البدلين التموينيين وسائر الجهات المسند اليها
سرف المواد التموينية بموجب البطاقات الاعلان فى مكان ظاهر وبخط واضح
بمناخذ توزيع تلك السلع عن المقرر الاصلى والمقرر الاضافى الشهرى
للفرد من كل سلعة على حدة وسعر كل منهما والتمفقات المستحقة على كل
بطاقة وأجمالى القيمة المطلوبة عن كل بطاقة تموينية طبقا لعدد افرادها .
وعليهم الاعلان بقائمة منفصلة عن السلع التى توزع اختاريا على
اسحاب البطاقات التموينية والكمية المصرح بها لكل بطاقة وسعرها » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٩٠/٢/٢٥ العدد ٤٨ (تابع)

**القرارات التموينية بشأن
توريد المحاصيل
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٨ (١)
بشأن توريد القمح المنتج محليا محصول ١٩٨٨
اختياريا من المنتجين**

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء
الهيئة العامة للسلع التموينية ؛

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى
رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛
قرر :

مادة ١ - يكون توريد محصول القمح المنتج محليا هذا العام
اختياريا .

مادة ٢ - تحدد أسعار شراء القمح الذى يتم توريده من المنتجين
بواقع ٣٠ جنيها للأردب زنة ١٥٠ كيلو جراما ودرجة نظافة ٢٢ قيراطا
لجميع الأصناف ويزاد السعر بواقع ٦٨ قرشا مقابل نصف الدرجة التى
تزيد عن هذا القدر .

مادة ٣ - يكون القمح المورد من محصول عام ١٩٨٨ خاليا من
الاصابة الحشرية والرمل والزلط وبدرجة نظافة لا تقل عن ٢٢ قيراطا .

مادة ٤ - على بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات استلام
الكميات المباعة من المنتجين بشونها لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية
خلال مدة تنتهى فى ٣١/١٠/١٩٨٨ .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١٢/٥/١٩٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الدوب

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ فى ٢٦/٥/١٩٨٨

**لقرارات المبادرة بحظر نقل السلع
خارج بعض المحافظات**

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ (١)

بحظر نقل أو الشروع في نقل بعض السلع خارج حدود

بعض مناطق محافظة البحر الأحمر

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

**مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من محافظ البحر الأحمر أو من ينيبه
نقل أو الشروع في نقل السلع والمواد المبينة بالكشف المرافق لهذا القرار
خارج حدود خط وهمي يمتد من منطقة الحميرة على ساحل البحر الأحمر
ويتجه غربا بطول ٤٠ كيلو مترا إلى يبر الجاهلية وينحرف جنوبا إلى
جبال العلبة مارا بجبال البيضاء ثم يتجه شرقا حتى سواحل البحر
الأحمر .**

**مادة ٢ - تشكل لجنة بقرار من محافظ البحر الأحمر تتولى االبت في
طلبات شركات التعدين المرخص لها والتجار والأفراد لنقل السلع والمواد
خارج حدود المنطقة المحظورة وعليها مراعاة الحاجة الفعلية للسكان
ويعتمد قرارها من المحافظ .**

**مادة ٣ - على مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة البحر
الأحمر استخراج تراخيص للنقل تنفيذا لقرارات اللجنة المشار اليها
بالمادة السابقة وعليها اخطار الأجهزة المعنية بالمحافظة بصور هذه
التراخيص .**

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦٢ في ١٧/٧/١٩٨٦

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعتوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليها ، وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٣/٧/١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد ناجي شتلة

كتشف هراق للقرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦

بيان السلع المحظور نقلها خارج حدود بعض مناطق محافظة البحر الأحمر :

- ١ - المواد التموينية المقيدة على البطاقات التموينية :
(السكر - زيت الطعام - الشاي - الأرز - الصابون بكافة أنواعه - السلع الأخرى التي تدرج بالبطاقة التموينية أو توزع استرشاداً بها) .
- ٢ - القمح والدقيق ومنتجاته .
- ٣ - البقول والحبوب والخضر والفاكهة .
- ٤ - اللحوم والدواجن والأسماك المثلجة والمجمدة والمعبأة والمعلبة .
- ٥ - الأغذية والمصنعات المحفوظة والمعلبة .
- ٦ - الحلوى والبسكويت بكافة أنواعها .
- ٧ - الألبان ومنتجاتها .
- ٨ - الصابون والمنظفات الصناعية بكافة أنواعها .
- ٩ - الأقمشة والملابس الجاهزة والملابس الداخلية ومنتجات التريكو والسنارة - والحبال .
- ١٠ - البويات وأجهزة ومعدات الطلاء .
- ١١ - العدد والآلات الهندسية والميكانيكية .
- ١٢ - قطع غيار واطارات وبطاريات السيارات والموتوسيكلات والدراجات بكافة أنواعها .
- ١٣ - الأخشاب بكافة أنواعها .
- ١٤ - الأجهزة الكهربائية والمنزلية وتوصيلاتها بكافة أنواعها .
- ١٥ - لعب الأطفال بكافة أنواعها .
- ١٦ - المواد البترولية والكحول (السبرتو) بكافة أنواعها .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٧ (١)

صادر في ٢٣/٦/١٩٨٧

بشأن حظر نقل أو الشروع في نقل الحيوانات المعدة لحومها للأكل

ولحومها المذبوحة خارج حدود الراجحة

البحرية

وزير التموين والتجارة الداخلية

**بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛**

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(مادة ١)

**يحظر بغير ترخيص من السيد / محافظ الجيزة أو من ينيبه نقل
أو الشروع في نقل الحيوانات المعدة لحومها للأكل ولحومها المذبوحة
خارج حدود الواحات البحرية .**

(مادة ٢)

**كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة (٥٦) من المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .**

(مادة ٣)

**ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحرير في ٢٣ / ٦ / ١٩٨٧**

**وزير التموين والتجارة الداخلية
أ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب**

(١) نائبا : في العدد ١٤٧ في ٢٦/٦/١٩٨٧

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٨٧ (١)

بحظر نقل أو الشروع في نقل بعض السلع خارج حدود مركزى

الخارجة والداخلية بمحافظة الوادى الجديد
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(مادة ١)

يحظر بغير ترخيص من محافظ الوادى الجديد أو من ينوبه نقل
أو الشروع في نقل السلع الواردة بالكشف المرافق لهذا القرار خارج
حدود مركزى الخارجة والداخلية .

(مادة ٢)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

(مادة ٣)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٠/١١/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٦٥ في ٢٣/١١/١٩٨٧ .

**جدول مرافق للقرار رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٨٧
صادر بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٧**

- تقاوى البزسيم
- الحبوب : وتشمل القمح والشعير والأذرة بنوعيهها ومنتجاتها
- البقول : وتشمل الفول والعدس والحبطة والفاصوليا الناشفة
- واللوبيا الناشفة
- الطيور ومنتجاتها
- المواشى : من الإبقار والجمال والأغنام والماعز ومنتجاتها
- الخيول والحمير

**وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٧١٠ لسنة ١٩٨٧ (١)**

**بتعديل بعض احكام القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦
بحظر نقل او الشروع فى نقل بعض السلع خارج حدود بعض
مناطق محافظة البحر الأحمر**

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ بحظر نقل او الشروع فى نقل
بعض السلع والقرارات المعدلة له ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١) من القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦
المشار اليه النص التالى :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من محافظ البحر الأحمر أو من ينيبه
نقل أو الشروع فى نقل السلع والمواد المبينة بالكشف المرافق لهذا
القرار خارج حدود خط وهمى يمتد من بوابة اللسان (رأس بناس)
على ساحل البحر الأحمر ويتجه غربا بطول ٤٠ كيلو مترا الى بئر

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٦٩ فى ٢٨/١١/١٩٨٧

الجاهلية وينحرف جنوبا الى جبل العلبة مارا بجبال البيضاء ثم يتجه شرقا حتى ساحل البحر الأحمر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر في ١٠ / ١١ / ١٩٨٧

١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب
وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٩

في شأن حظر نقل القمح بين المحافظات او الاتجار فيه او حبيسه
عن التداول - صادر في ٢٦ / ٧ / ١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـرـر :

(مادة ١)

يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز
نقل أو الشروع في نقل القمح خارج حدود المحافظات أو الى داخلها .
(مادة ٢)

يحظر تخزين القمح أو حبيسه عن التداول بأي وجه .

ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة للاستهلاك العائلي في حدود
ثلاثين أردبا .

(مادة ٣)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

(مادة ٤)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ٢٦ / ٧ / ١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية
١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

قرار وزير التموين

رقم ٤٣ لسنة ١٩٩١

بالغاء للقرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠

بحظر نقل اصناف الحبوب والحيوانات والمنتجات

من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى النيل

صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠ بحظر نقل اصناف الحبوب
والحيوانات والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى النيل ؛

قرر :

- مادة ١ - يلغى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

قرار وزير التموين

رقم ٤٤ لسنة ١٩٩١ (٢)

بالغاء القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠

بشان نقل المواد الغذائية وغيرها الى محافظة سيناء

صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن نقل المواد الغذائية وغيرها
الى محافظة سيناء ؛

قرر :

- مادة ١ - يلغى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

تسراى وزير التموين

رقم ١٤ لسنة ١٩٩١

بإلغاء القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السودانى الخام

المقشور أو غير المقشور والسوسم من محافظة الى اخرى

بغير ترخيص مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه

صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السودانى الخام
المقشور وغير المقشور والسوسم من محافظة الى اخرى بغير ترخيص
مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه ؛

وعلى القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٣٨
لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ؛

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ٢/٢/١٩٩١ العدد ٢٨ .

**قرار وزير التموين
رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١**

**بالغاء القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حظر نقل قش الكتان
وبذرتة خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات**

صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حظر نقل قش الكتان
وبذرتة خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات ؛

قرر :

- مادة ١ -** يلغى القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار وزير التموين

رقم ٤٧ لسنة ١٩٩١ (٢)

بالغاء القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ بحظر نقل القمح خارج محافظة المنيا

صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ بحظر نقل القمح خارج محافظة
المنيا ؛

قرر :

- مادة ١ -** يلغى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١ . ٢) منشورين بالوقائع المصرية فى ١٩٩١/٢/٢ للمعد ٢٨ .

قرار وزير التموين
رقم ٤٩ لسنة ١٩٩١
بالغاء القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ (١)
بحظر نقل البلح بكافة أنواعه خارج حدود محافظة أسوان
صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛
وعلى القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧١ يحظر نقل البلح بكافة أنواعه
خارج حدود محافظة أسوان ؛
قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار وزير التموين
رقم ٥١ لسنة ١٩٩١
بالغاء القرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٤
بشأن حظر نقل السمسم من محافظة الى أخرى
صادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ (٢)
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛
وعلى القرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن حظر نقل السمسم من
محافظة الى أخرى ؛

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١ : ٢) منشورين بالوقائع المصرية في ١٩٩١/٢/٢ العدد ٢٨ .

قرار وزير التموين

رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢

بإلغاء القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن حظر نقل الدجاج الحى أو المذبوح

خارج حدود محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية

صادر بتاريخ ١٩٩٢/٢/١ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر نقل الدجاج الحى أو
المذبوح خارج حدود محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يلغى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ١٠/٢/١٩٩٢ العدد ٣٥ .

القرارات التموينية الخاصة بالاذرة الصفراء

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٧ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣

بشأن حظر الاتجار في الاذرة الصفراء المستوردة الصحيحة والجروثة

وحظر نقلها او الشروع فيه بغير ترخيص

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر الاتجار في الاذرة
الصفراء او نقلها بغير ترخيص ؛

وعلى كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المؤرخ ١٩٨٦/١٢/٦
المتضمن اباحة استيراد الاذرة الصفراء للقطاع الخاص ؛

قـرـر :

مادة ١ - تلغى المادة (١) من القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة
١٩٨٣ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر في ١٩٨٧/٥/٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين ابو الدعب

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٤ في ١٩٨٧/٥/١٧

قرار وزير التموين

رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٢

بالغاء القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر الاتجار في الأذرة الصفراء

المستوردة الصحيحة والمجروشة وحظر نقلها أو الشروع فيه

بغير ترخيص

صادر بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛
وعلى القرار رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول الذرة الصفراء
وتحديد أسعارها ؛
وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧
لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول الذرة الصفراء وتحديد أسعارها ؛
وعلى القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر الاتجار في الذرة
الصفراء المستوردة الصحيحة والمجروشة وحظر نقلها أو الشروع فيه بغير
ترخيص ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يلغى القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) نشر بالوقائع المصرية في ١٧/٣/١٩٩٢ العدد ٦٦ .

القرارات التموينية الخاصة بالسكر

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧

بشأن تنظيم تداول السكر

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى كتاب السيد المهندس / وزير للصناعة رقم ١٥/٢٤٢٥ بتاريخ
١٩٨٧/١١/١٢ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (١) من القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه النص التالي :

يحظر نقل أو الشروع في نقل قصب السكر خارج حدود محافظات
اسوان وقنا وسوهاج والمنيا خلال الفترة من أول ديسمبر من كل عام
وحتى نهاية يوليو من العام الذي يليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٨٨/١/٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦ في ١٩٨٨/١/١٣

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨ (١)
بتعديل بعض أحكام قرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧

بشأن تنظيم تداول السكر

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بشؤون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القرار
رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه ؛

تقرر :

(مادة ١)

تضاف نقرة جديدة تلى المادة الأولى من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٨
المشار إليه نصها كالاتى :

« ويجوز للمحافظ المختص أو من ينوبه التصريح بنقل قصب السكر
خارج حدود مراكز طبا وطهطا وجهيتسة والمراغة وساقلة بمحافظة
سوهاج » .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٨/٢/١٩٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

د . / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٥١ في ٢٩/٢/١٩٨٨

قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٨

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ (١)

بشأن تنظيم تداول السكر

صادر بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المجلة له ؛

وعلى القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرارين رقمي ٢ و ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام
القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القرار رقم
٧١١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص التالي :

« ويجوز للمحافظ المختص أو من ينوبه التصريح بنقل قصب السكر
خارج حدود مراكز طما وطيطا وجهينة والمرافة وساقته وسوهاج واخميم
ودار السلام بمحافظة سوهاج » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

(١) الوقائع المصرية العدد ٧١ في ٢٣/٣/١٩٨٨

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٨ (١)
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧
بشأن تنظيم تداول السكر

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرارات أرقام ٢ ، ١٣٦ ، ١٧٣ ، ٢٩٧ لسنة ١٩٨٨ بتعديل
بعض أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه ؛

وعلى موافقة لجنة التمييز العليا ؛

قرر :

(مادة ١)

يستبدل بنص المادة (١) من القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ المشار
إليه النص التالي :

« يحظر نقل أو الشروع في نقل قصب السكر خارج حدود محافظات
أسوان وقنا وسوهاج والمنيا » .

(مادة ٢)

تلغى القرارات أرقام ٢ ، ١٣٦ ، ١٧٣ ، ٢٩٧ لسنة ١٩٨٨ المشار
إليها .

(مادة ٣)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ١٩٨٨/١١/٢٣

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب
وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٧٧ في ١٩٨٨/١٢/٧

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار ٧١١ لسنة ١٩٨٧
بشأن تنظيم تداول السكر
صادر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣١

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بمستون التموين القوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛
وعلى القرار رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١١
لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٩٠٦ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ
١٩٨٩/١٠/١٥ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قـــــرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من القرار ٧١١ لسنة ١٩٨٧ المعدلة
بالقرار رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٨ المشار اليهما النص التالي :

« يحظر ثقل أو الشروع في نقل قصب السكر خارج حدود محافظات
أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا » .

« ويحظر تشغيل عصارات العسل الاسود بتلك المحافظات في غير المواعيد
التي تحددها وزارة الصناعة » .

ويتم ضبط الكميات المخالفة وتسلم لاقرب مصنع تابع لشركة السكر
والتقطير المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

١٠٥ / محمد جلال الدين أبو الذهب
وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٥٩ في ١٤/١١/١٩٨٩

قرار وزير التموين

رقم ٨١٨ لسنة ١٩٩٠

بشأن تنظيم تداول السكر

صادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الاجبرى وتحديد الأرباح وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال
العربى والاجنبى والمناطق الحرة ؛

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح ؛

وعلى القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر تداول السلع المعبأة
فى عبوات مهيأة بالاسعار الاقتصادية فى غير منافذ التوزيع والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير وسائل لمنع الغلاعب
بالسعار بعض السلع الغذائية المستوردة ؛

وعلى القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ بتشكيل اللجنة العليا لتنظيم تداول
وتحديد اسعار السكر بخلاف المخرج بموازنة الهيئة العامة للسلع التموينية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ١٩٩٠/١٢/٢١ العدد ٢٩٩ .

وعلى القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل بعض أحكام القرار
٧١١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٨ بتحديد أسعار تداول السكر
الموزع بالبطاقات التموينية أو استرشادا بها ؛

وعلى القرار رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار ٧١١
لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار ٧١١
لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر ؛

وعلى القرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار ١٨٠
لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرار :

الفصل الأول

قصب السكر

(مادة ١)

يحظر نقل أو الشروع فى نقل قصب السكر خارج حدود محافظات
أسوان وقتا وسوهاج وأسيوط والمنيا .

ويحظر تشغيل عصارات العسل الأسود بتلك المحافظات فى غير
المراعي التى تحددها وزارة الصناعة .

ويتم ضبط الكميات المخالفة وتسليم لاقرب مصنع تابع لشركة السكر
والتقطير المصرية .

الفصل الثاني

السكر المحلى

(مادة ٢)

على شركة السكر والتقطير المصرية تسليم كامل انتاجها من السكر الخام الى مصانع التكرير بالنحوامدية .

وعليها شحن وتسليم جميع انتاجها من انواع السكر المختلفة سواء الابيض او المكرر او الفاخر او كاستور صناعى الى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .

كما يتم توزيع السكر بمعرفة هذه الشركات للأنشطة المختلفة ولتفاد التوزيع طبقا للتعليمات التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(مادة ٣)

على شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة وضع برامج لشحن السكر لشركة السكر وعلى الشركتين المذكورتين النقل بين فروعهما بما يكفل وصول مقررات السكر الشهرية الى الجهات المخصصة لها فى موعد لا يتجاوز اليوم الخامس والعشرين من الشهر السابق الشهر المخصص له تلك المقررات .

(مادة ٤)

على شركة السكر والتقطير المصرية اخطار ادارة السكر بوزارة التموين والتجارة الداخلية بالبيانات الآتية :

(١) بيان يومى لكميات السكر المشحون لمناطق الاستهلاك .

(٢) بيان شهرى برصيد السكر الخام والمكرر والابيض بكل مصنع أو مخزن أو مصنع تكرير فى اليوم الأول من كل شهر .

(٣) بيان الكميات المنصرفة من المعاصر أو المخازن أو مصانع التكرير من السكر الخام أو المكرر كل على حدة شهريا .

(٤) انتاج الشركة من السكر المكرر والخام شهريا وسنوويا كل على حدة .

(٥) رصيد السكر الخام والمكرر وتحت التكرير شهريا .

(٦) الكميات المنصرفة للاستهلاك شهريا .

(٧) الكميات المصدرة بناء على موافقة الوزارة ويتم الاخطار باليد أو بالبريد المستعجل .

(مادة ٥)

تحدد كميات واسعار السكر الموزع بالبطاقات التموينية أو استرشادا بها وكذا - المخصصة للجهات والأغراض الأخرى من السكر بكافة أنواعه طبقا لتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(مادة ٦)

تتولى لجنة توزيع الساع بكل محافظة توزيع الحصص المحددة للمحافظة من السكر العائلي على ضوء التعليمات الصادرة من الوزارة .

(مادة ٧)

يحظر على جميع الفنادق والمحال العامة للعادية والسياحية والمصانع استخدام أو حيازة السكر المخصص للبطاقات التموينية والسكر العائلي بكافة أنواعه .

(مادة ٨)

ويحظر نقل أو انشروع في نقل السكر المحلى خارج حدود أى محافظة بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينوبه .

(مادة ٩)

يحظر نقل السكر خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يبدأ من نقطة المثلثات ٢٢٧ (N) التى تقع على ساحل خليج السلوم من الناحية الغربية بجوار مرسى رحلة بحرى مدينة السلوم بحوالى ١٢ر٥ كم وتبعد عن الحدود السياسية للجماهيرية الشعبية الديمقراطية الليبية بمسافة ٥٥٠ مترا ، حيث يتجه جنوبا موازيا الحدود السياسية حتى نقطة المثلثات رقم ٢٩٣ (N) التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٧٥٠ مترا ثم يتجه جنوبا حتى نقطة رقم ٢٨٣ (N) بجوار نقطة نقب حلفاية التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٠٠٠ متر ثم يتجه جنوبا ناحية الشرق بزاوية قدرها ٥١٥٧ الى نقطة المثلثات رقم ٨ (X) الواقعة جنوب قارة عزيز التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٢٦٥ كم ثم يتجه جنوبا الى الغرب بزاوية قدرها ٥٢٣ من الخط الاول الى نقطة المثلثات رقم ٩٦٠ (W) غرب بركة المرقى التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٣١ كم ثم يتجه جنوبا الى الشرق بزاوية قدرها ٥١٣٢ الى نقطة المثلثات رقم ٧٣ (BW) ببحر الرمال الأعظم بجنوب نمارة الديور بمسافة ٣٠ كم على بعد ١٠٠ كم من الحدود السياسية .

لتفصل الثالث

السكر المستورد عن

(١) طريق الهيئة العامة للسلع التموينية

(مادة ١٠)

تتولى الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم كميات السكر المستورد والواردة لحسابها الى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد طبقا للنظام الذى تحدده الهيئة بالاشتراك مع وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(مادة ١١)

تتصل الهيئة العامة للسلع التموينية بمصاريف نقل السكر المستورد من الونى حتى نروع شركات لتوزيع بالمحافظات .

(مادة ١٢)

على الهيئة العامة للسلع التموينية تجنباً للفروق المالية الناتجة عن رسائل السكر المستورد لحساب خسائر السلع التموينية وتؤول للهيئة المذكورة فروق الأسعار الناتجة لدى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد من تعديل أسعار توزيع كميات السكر .

(مادة ١٣)

يتم بيع السكر المستورد بسعر الهيئة العامة للسلع التموينية عن طريق شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد بالأسعار والعلاقات التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(ب) السكر المستورد للاستهلاك العائلي

عن غير طريق الهيئة العامة للسلع التموينية

من القطاعين العام والخاص خصماً من المارج بهوازنتها

(مادة ١٤)

على مستوردي السكر التقدم الى اللجنة العليا لتنظيم تداول وتحديد أسعار السكر المشككة بموجب القرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه بطبقات موضحا بها كميات وأسعار ومواعيد الرسائل المزمع استيرادها بمعرفتهم طبقاً للمواصفات والشروط القياسية مصحوبة بتأمين ائتماني قدره (٢ ٪) من قيمة الكمية المعروضة بموجب خطابات ضمان أو شيكات مصرفية مقبولة الدفع من أحد البنوك التجارية بالجنيه المصري برسم الهيئة العامة للسلع التموينية ويستكمل هذا التأمين نهائياً الى (٥ ٪) من القيمة عند تثبيت الصفقة .

ويتعين أن يكون كلاً من التأمين الابتدائي والنهائي ساريين طوال مدة التوريد .

ويتم مصادرة خطاب الضمان أو صرف قيمة الشيك حسب الأحوال لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية في حالة عدم الاستيراد أو التسليم في المواعيد المقررة .

(مادة ١٥)

على مستوردي السكر تسليم كامل الرسائل التي يستوردونها من السكر الى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد فور الانراج عنها وبالسعر القطعي الذي وافقت عليه اللجنة العليا للسكر المشار اليها .

وعلى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد استلام هذه الرسائل ويتم التسليم والاستلام وفقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(مادة ١٦)

على شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد التي تقوم باستلام رسائل السكر من المستوردين سداد قيمة الكميات المسلمة اليها طبقا للأسعار التي وافقت عليها اللجنة العليا للسكر .

(مادة ١٧)

يؤول الى الهيئة العامة للسلع التموينية الفروق المالية الناتجة بين سعر الشراء من المورد وسعر التسليم منها الى شركتي الجملة وشركة التعبئة .

كما تتحمل الهيئة المذكورة بالفروق المالية الناتجة عن ارتفاع سعر الشراء عن سعر التسليم .

الفصل الرابع

سكر المصانع

(مادة ١٨)

يجوز لأصحاب المصانع التي يدخل السكر في انتاجها والمسؤولين عن ادارتها استيراد كميات السكر اللازمة لانتاجها وعليهم امساك سجلات معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة موضحا بها الكميات الواردة للمصنع يوميا وما تم تصنيعه والرصيد المتبقى ويحظر طرح أية كميات من هذا السكر لتداول او التعامل فيه بأي وجه .

(مادة ١٩)

يتم تحديد حصص السكر اللازمة للأنشطة المختلفة طبقاً لنطاقاتها الانتاجية المحددة بمعرفة مديرية التموين المختصة ووفقاً لتعليمات الوزارة انصادرة في هذا الشأن .

(مادة ٢٠)

على الجهات والمصانع التي تستخدم السكر في انتاجها امسك سجلات معتمدة من مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة بمرضاها بها الكميات المسلمة يوميا من السكر وجهة الاستلام وحركة السكر بها على أن تقوم مديرية التموين المختصة بالمقابلة شهريا .

الفصل الخامس

سكر البنجر

(مادة ٢١)

يتم تداول انتاج شركة الدلتا لصناعة سكر البنجر وفقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

الفصل السادس

طحن وتعبئة السكر البودرة

(مادة ٢٢)

(أ) يحظر بيع السكر البودرة او عرضه للبيع او حيازته سائبا .

(ب) يصرح للمصانع المرخص لها في طحن وتعبئة السكر البودرة بتعبئته في عبوات من البولي ايثيلين زنة ١/٢ ، ١ ، ٢ كيلو جرام طبقا للمواصفات الآتية :

١ - أن يكون خاليا من الشوائب او اية مواد مضافة .

٢ - أن تكون العبوة محكمة الغلق .

٣ - أن يدون على العبوة اسم المعبيء وعنوانه ورقم ترخيص التعبئة انصادر من الوزارة والوزن الصافي للعبوة وسعر البيع للمستهلك .

الفصل السابع

السكر المعبأ

(مادة ٢٣)

يجوز لأصحاب مصانع التعبئة والمسؤولين عن ادارتها من القطاعين انعام والخاص وكذا المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المقيدة فى السجل التجارى تعبئة السكر لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقا للتعليمات والأسعار التى تصدرها الوزارة .

الفصل الثامن

احكام عامة

(مادة ٢٤)

يحظر على مستوردي السكر لكافة الاغراض من القطاعين العام والخاص طرحه بالاسواق للاستهلاك العائلى .

(مادة ٢٥)

يحظر تداول السكر بجميع انواعه فى غير الاغراض المخصصة من اجله طبقا للتعليمات الصادرة من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(مادة ٢٦)

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير السكر وعيدان قصب السكر والعسل الأسود .

(مادة ٢٧)

على مديريات التموين والتجارة الداخلية فحص الطلبات التى تقدم اليها من الأنشطة المختلفة لتحديد حصصها الشهرية من السكر او زيادتها او تخفيضها او وقفها طبقا لقدرتها الانتاجية ويسقط الحق فى صرف الحصة فى حالة عدم صرفها فى نفس الشهر .

(مادة ٢٨)

على شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد اخطار الادارة المركزية للتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان اسبوعى عن حركة السكر بجميع انواعه لكل نوع على حدة معاً وسائب وذلك عن الاسبوع السابق .

(مادة ٢٩)

على فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة بالمحافظات امساك سجلات معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة مبينا بها الحركة اليومية للسكر بكافة انواعه وعليهم اخطار المديرية المختصة فى الاسبوع الاول من كل شهر بالوارد والمنصرف والرصيد خلال الشهر السابق .

(مادة ٣٠)

يعاقب كل من يخالف احكام هذا القرار بالمعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

(مادة ٣١)

تلغى القرارات ارقام ٥٠٨ لسنة ١٩٨٥ ، ٧١١ لسنة ١٩٨٧ ، ٤٩ ، ٢١٨ لسنة ١٩٨٨ ، ٦٠٦ لسنة ١٩٨٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٩٠ .

كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار .

(مادة ٣٢)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

مقرار وزير التموين

رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٩٢

بتنظيم تداول سلع السكر والدقيق المستوردتين كدستوريات انتاج (١)
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ الخاص بشان القمح ومنتجاته ؛
وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتشكيل اللجنة العليا لتنظيم
تداول وتحديد أسعار السكر بخلاف المدرج بهوازنة الهيئة العامة للسلع
التموينية ؛

وعلى القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل لجنة عليا لمشتريات
القمح والدقيق الفاخر بالجنيه المصري ؛

وعلى القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٢ بتنظيم سلعتي السكر والدقيق
المستوردتين ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

مقرر :

(مادة ١)

يجوز للجهات التي تستخدم سلعتي السكر أو الدقيق في انتاجها
تدبير احتياجاتها من هاتين السلعتين عن طريق الاستيراد بنفسها أو بوكيل
عنها أو من خلال مستوردو ذلك في حدود طاقتها الانتاجية السنوية المحددة
بمعرفة الجهات الرسمية المختصة .

ويحظر عليها طرح أية كميات من السكر أو الدقيق المستوردتين لهذا
الغرض للتداول أو التعامل أو التصرف فيه بأي وجه .

(مادة ٢)

يتم تدبير احتياجات باقى الجهات غير المستوردة لهاتين السلعتين
بمعرفة اللجان المشكلة بوزارة التموين والتجارة الداخلية لهذا الغرض .

(مادة ٣)

يكون تداول سلعتي الدقيق والسكر المستوردتين وفقا لاحكام المادة
السابقة حسب التعليمات وبالأسعار التي تحددها وزارة التموين والتجارة
الداخلية .

(مادة ٤)

يلغى القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه .

(مادة ٥)

كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمعادرتها .

(مادة ٦)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ١٥/٧/١٩٩٢ العدد ١٥٨ .

القرارات التموينية الخاصة بالسلع الاقتصادية
وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٧ (١)
بتحديد السعر الاقتصادي للسلع الغذائية
المحددة بالجدول المرافق للقرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى
والأجنبى ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٨ على تجميع
فروق الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع في
حساب واحد ؛

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر
المحلى وتحديد أسعاره ؛

وعلى القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ بنظام تقرير حصص من بعض
السلع الغذائية بالسعر الاقتصادي لبعض الجهات ؛
وعلى القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم تداول وتحديد
أسعار الزيوت النباتية ؛

وعلى القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم تداول الأرز
الأبيض ؛

(١) الوثائق المصرية العدد ٢٢ في ١٩٨٧/١/٢٦

وعلن التوجيهات رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ ؛
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ؛
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛

مقرر : (المادة الأولى)

تحدد الأسعار الاقتصادية للسلع المدرجة بالكشف المرافق للقرار
رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه والتي تسلم كحصى شهرية للجهات

المنصوص عليها بالمادتين الأولى والخامسة منه ، ومقتضاها يلى :

- ١ - الزيوت النباتية
وفقا للأسعار الواردة بالبند رابعا
من المادة الثانية من القرار رقم ٤٧٥
لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .
- ٢ - الأرز الأبيض الكاميلينو
وطويل الحبة المنقى الكترونيا
وفقا لأحكام المادة ١٨ من القرار
رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .
- ٣ - الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪
٣٥٠ جنيها (ثلاثمائة وخمسون
جنيها) للطن تسليم الشركة العامة
للصوامع وشركات المطاحن بجميع
الجهات .

- ٤ - السكر :
(أ) السكر الناعم
(ب) السكر المبلوز او البودرة
المعبأ
(ج) السكر المسكينة
- ٦٠ قرشا للكيلو جرام
٦٥ قرشا للكيلو جرام
٧٠ قرشا للكيلو جرام
ويزاد ٥٠ جنيها عن كل طن مغلف

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ١٣/١/١٩٨٧

١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزير التمويل والتجارة الداخلية

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٧ (١)

صادر في ١٣/٧/١٩٨٧

برفع بعض السلع من الجدول المرافق للقرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦
بشأن نظام تقرير حصص بعض السلع الغذائية بالسعر الاقتصادي
لبعض الجهات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المتشبات الفندقية
والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
للعربى والأجانبى ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب
واحد ؛

وعلى القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ بنظام تقرير حصص بعض
السلع الغذائية بالسعر الاقتصادى لبعض الجهات ؛

وعلى القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد السعر الاقتصادى
للسلع الغذائية المحددة بالجدول المرافق للقرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ ؛

قـرـر :

مادة ١ - ترفع سلعتا السكر والأرز الكامولينو والأرز طويل الحبة
المنقى الكترونيا من الجدول المرافق للقرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٦ المشار
إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

١٠ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦٥ فى ٢٠/٧/١٩٨٧

المقرارات التموينية الخاصة بالشأى

قرار وزير التموين

رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٩٠

بالغاء القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢

فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشأى والبىن

صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
انجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة
الشأى والبىن ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة
الشأى والبىن ؛

قرر :

مادة اولى — يلغى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ثانية — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٩٠ — العدد ٢١٩ .

قرار وزير التموين

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٩٢

صادر بتاريخ ٨/٣/١٩٩٢ (١)

بشأن تنظيم الاتجار فى الشاي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛
وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة
الشاي والبن ؛

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم تصنيع الاكياس
المخصصة لتعبئة الشاي ؛
وعلى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم الاتجار فى الشاي ؛
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن تنظيم تداول وتحديد
ارباح الشاي الاسود المستورد سائبا والمعبأ محليا ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - على مستوردي الشاي الاسود واصحاب شركات التعبئة
والمسؤولين عن ادارتها تعبئته فى عبوات مبن عليها بشكل واضح وباللغة
العربية البيانات التالية :

- (١) اسم المستورد والشركة المصنعة .
- (٢) نوع الشاي المعبأ .
- (٣) الجهة المستوردة منها .
- (٤) الوزن الصافى للعبوة .

مادة ٢ - يحظر خلط الشاي الاسود بأنواعه المختلفة بشاي اخضر
او باية مادة اخرى او الشروع فى ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على
النحو السالف او حيازته بقصد الاتجار ؛

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - تلغى القرارات ارقام ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٣ لسنة ١٩٧٠ ،
٧١ لسنة ١٩٧١ ، ١١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليها .

كما يلغى اى حكم آخر يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويحمل له من تاريخ

نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ١٧/٣/١٩٩٢ العدد ٦٦ .

القرارات التموينية الخاصة باللحوم والمنتجات الحيوانية

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ (١)

صادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٢

بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية
للتأتجة عن بيع المواد المستولى عليها ؛

وعلى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له
والكملة ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية
والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تعاونيات الثروة
السكنية ؛

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠ بشأن حظر نقل أصناف
الحبوب والحيوانات والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى
النيل ؛

وعلى القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التى
يحظر الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها على
الوجه المعتاد ؛

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل لجنة اللحوم بوزارة
التموين ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ١٧٩ فى ١٩٨٧/٨/١١

وعلى القرار رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن حظر تصدير الانفسام
الحية بكافة أنواعها ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛

قـــــرر :-

اولا - اللحوم ومنتجاتها

مادة ١ - يحظر في ايام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل
اسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاستهلاك الأدمى في المجازر العامة
والاماكن المخصصة للذبح عدا المخصصة لتغذية القوات المسلحة وحالات
الذبح الاضطرارى التى تقرها مديرية الشئون البيطرية المختصة ، ويجوز
بترخيص من المحافظ المختص أو من ينيبه ذبح تلك الحيوانات يوم الارباء
من كل اسبوع بغرض تجهيز لحومها .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يرخص للمجازر
التالية بذبح وتجهيز اللحوم وحفظها بثلاجات المجازر ومنافذ التوزيع
التابعة لشركات المجمعات الاستهلاكية دون عرضها للبيع :

(أ) المجزر الآلى بالبساتين بمحافظة القاهرة التابع للشركة
المصرية للحوم والدواجن ، والتوريدات الغذائية .

(ب) المجزر الآلى بالعامرية بمحافظة الاسكندرية التابع للشركة
المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية .

(ج) المجزر الآلى بغرب النوبارية التابع لشركة المجمع الزراعى
الصناعى .

(د) المجازر الآلية التابعة لشركة الاسماعيلية للمجازر الآلية
(أسمتكو) .

(هـ) المجازر الآلية الأخرى التى يرخص لها من وزارة التموين
والتجارة الداخلية بالذبح طوال ايام الاسبوع .

(و) مجزر للسويس على أن تقتصر الذبح فيه على المواشى الصومالية والسودانية المستوردة .

مادة ٣ - على المجازر ختم لحوم العجول المستوردة المذبوحة لحساب الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية التابعة لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد والتي استقبلت حتى ست قواطع بالخاتم الصغير .

مادة ٤ - يحظر في ايام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع بيع لحوم الحيوانات المذبوحة محليا بكافة أنواعها أو عرضها للبيع .

كما يحظر في الايام المشار اليها تقديم وجبات للجمهور من اللحوم المحلية أو المستوردة ، ولا يسرى هذا الحظر على بيع اللحوم المستوردة المجهدة ومصنعاتها والاصناف المجهزة منها وكذا الكبد والكلاوى والقلوب الطازجة والمستوردة المجمدة ويستثنى من ذلك المنشآت الفندقية والسياحية الخاضعة لأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية .

كما تستثنى لحوم الحيوانات المذبوحة اضطراريا بالشركات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة غير المتوافر لديها فراغات تبريد والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على أن يقتصر عرض وبيع هذه اللحوم بمنافذ التوزيع التابعة لهذه الشركات .

مادة ٥ - يجوز للمصانع المرخص لها تجهيز وتصنيع اللحوم المستوردة والمجمدة وتعبئتها وعلى أصحاب هذه المصانع والمسؤولين عن ادارتها مراعاة أحكام القرار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٦ - يوقف العمل بأحكام المادتين الأولى والرابعة خلال المواسم والاعياد المحددة بالكشف المرافق لهذا القرار .

ثانيا - الدواجن

مادة ٧ - على الشركة العامة للدواجن تسلم كامل انتاجها من الدواجن والبيض الطازج الى الجهات التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية بالسعر الذى يتم الاتفاق عليه بين وزارتي التموين والتجارة الداخلية ووزارة الزراعة والأمن الغذائى .

ثالثا - الأسماك

مادة ٨ - يسلم كامل انتاج مزرعة الرسوسة السمكية بمحافظة بورسعيد التابعة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية من الأسماك الطازجة بمختلف أنواعها الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك بالأسعار التى يتم الاتفاق عليها مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٩ - على صائدى الأسماك من الجمعيات التعاونية وغيرها الذين يمارسون الصيد ببحيرات البردويل بمحافظة شمال سيناء ، وقارون ووادى الريان بمحافظة الفيوم تسليم كامل حصيلة صيدهم اليومى من الأسماك الطازجة عدا البلطى - الجمبرى الأبيض صغير الحجم - الليفة .. انتاج بحيرة قارون الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك وعلى الشركة المذكورة تسويق ٧٠٪ من كميات الأسماك المسلمة اليها وفق القواعد التى تضعها وزارة التموين والتجارة الداخلية ويتم تسليم باقى الكميات وقدرها ٣٠٪ الى الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك بالمحافظات المنتجة لتسويقها داخل المحافظة التى تتبعها .

ويجوز لمديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة الترخيص للشركة المصرية لتسويق الأسماك بنقل الكميات الفائضة عن حاجة المحافظة من حصة الجمعيات التعاونية المذكورة لتسويقها فى المحافظات المجاورة .

مادة ١٠ - تتولى الشركة المصرية لتسويق الأسماك طرح الأسماك الطازجة المسامة اليها من من انت الانتاج بالمحافظات المنتجة لتبيع للمستهلكين بمنافذ التوزيع التابعة لها وبالمنافذ الأخرى التابعة لشركات المجمعات الاستهلاكية بجميع المحافظات .

مادة ١١ - يتحدد إنتاج كل من الشركة المصرية لتسويق الأسماك وشركة مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك من أسماك الفيلية ناتج أسماك بحيرة السد العالي بما لا يجاوز ٢٠٪ من حصة الأسماك المقررة لكل منها وتخصص هذه الكمية للوفاء بالالتزامات المقررة في العقود المبرمة أو التي تبرم بين هاتين الشركتين والوحدات الادارية والهيئات العامة والمستشفيات والفنادق والمحال السياحية وفقا للصوابط التي تقرها هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .

ويحظر على الشركتين المذكورتين وعلى الجهات المتعاملة معها طرح أى كميات من أسماك الفيلية للتداول في الأسواق أو التصرف فيها للغير بأى وجه من الوجوه .

مادة ١٢ - لا يجوز أن تزيد نسبة المصنع من الأسماك الطازجة الذى يطرح للتداول بمنافذ التوزيع المشار إليها بالمادة السابقة مئلى أو مشوى أو مملح أو مدخن - عن ٥٠٪ من الأسماك الطازجة المسلمة الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك ويتم طرح الباقي للبيع للمستهلكين طازجا أو منظفا .

مادة ١٣ - تحدد اسعار تداول الأسماك المجمدة والمحفوظة بكافة أنواعها المستوردة لحساب القطاع التموينى بمعرفة لجنة تشكل برئاسة رئيس الإدارة المركزية للخبراء والتسعير بالوزارة ويشترك في عضويتها :

(١) مدير ادارة التكاليف بالهيئة العامة للسلع التموينية .

(٢) مدير ادارة التكاليف بهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .

(٣) ممثل الشركة المصرية لتسويق الأسماك .

رابعاً - الألبان ومنتجاتها

مادة ١٤ - مع عدم الإخلال بالأحكام والقواعد الصادرة من وزارتى الصحة والصناعة فى شأن تصنيع وتداول الألبان ومنتجاتها على أصحاب مصانع الألبان ومنتجاتها والمسئولين عن ادارتها اثبات البيانات الآتية باللغة العربية على كل عبوة صالحة للتداول :

- (أ) اسم المصنع وعنوانه واسم صاحبه .
- (ب) نوع المنتج ونسبة اللحم والوزن الصافي .
- (ج) تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .
- (د) سعر البيع للمستهلك .

الأحكام العامة

مادة ١٥ - تضاف الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الأصناف الآتية :

لحوم المواشى والأغنام الحية المستوردة - البقر والجاموس والأغنام والماعز والأبل الحية .

للحوم والدواجن والكبد المستوردة المثلجة والمجمدة بكافة أنواعها وأصنافها .

الحجاج الحى المذبوح المنتج محليا والمستورد .
الأسماك المجمدة المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها .

مادة ١٦ - يسرى للحظر المنصوص عليه فى المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على الأصناف الآتية :
للحوم والأسماك بجميع أنواعها - الطيور والدواجن - الألبان ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة .

مادة ١٧ - يكون توزيع الحصص التى تقررها الوزارة لكل محافظة من اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجات الألبان على منافذ التوزيع المعتمدة بها عن طريق لجنة توزيع السلع بكل منها وفق الضوابط التى تضعها الوزارة .

مادة ١٨ - تحدد كل ستة أشهر أسعار اللحوم والدواجن المجمدة المستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية والتى تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات - الغذائية توريدها الى القوات المسلحة والمستشفيات والمصالح الحكومية على أساس تكلفة الاستيراد مضافا اليها نسبة ٥٪ هامش ربح للشركة المذكورة مع اضافة عشرة جنيهاً عن كل طن فى حالة قيام الشركة بالنقل الى أماكن التوريد .

ويكون توريد اللحوم والدواجن والأسماك المحلية للجهات المذكورة من الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية بأسعار التكلفة ودون خصم .

مادة ١٩ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير المواشى الحية والجمال والماعز والاعنام واللحوم بكافة أنواعها وأصنافها ، وكذا منتجاتها والجلود الخام والمذبوغة منها بكافة أنواعها والقرون البقرى والجاموسى الكبيرة ، الدجاج الحى ، والمذبوح والأسماك المحلية الطازجة والمملحة والمجمدة والمخنة والمصنعة والمنظفة بكافة أنواعها وأصنافها الى الخارج .

ويستثنى من ذلك العينات العلمية وكذا العينات التجارية من الأصناف التى تخصص منها حصص للتصدير وذلك فى حدود خمسة كيلو جرامات للعينات الواحدة .

مادة ٢٠ - يحظر بغير ترخيص من محافظ مرسى مطروح أو من ينيبه نقل أو الشروع فى نقل الماعز والاعنام من محافظات الجمهورية الى داخل حدود محافظة مطروح .

مادة ٢١ - يحظر بغير ترخيص من محافظ البحر الأحمر أو من ينيبه نقل أو الشروع فى نقل اللحوم والدواجن والأسماك المثلجة والمجمدة والمعبأة والمعلبة والألبان ومنتجاتها خارج حدود خط وهمى يمتد من منطقة الحيره عند ساحل البحر الأحمر ويتجه غربا بطول ٤٠ كيلو مترا الى بير الجاهلية وينحرف جنوبا الى جبل العقبة مارا بجبال البيضاء ثم يتجه شرقا حتى ساحل البحر الأحمر مع عدم الإخلال ببقاى أحكام القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٢٢ - يحظر على غير الشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل أو الشروع فى نقل الأسماك الطازجة والمملحة والمجففة خارج حدود محافظة البحر الأحمر بغير ترخيص من محافظ البحر الأحمر أو من ينيبه .

ويستثنى من الحظر الوارد بهذه المادة الكميات المصاحبة للمسافرين فى حدود عشرة كيلو جرام للطازجة وخمسة كيلو جرام للأصناف الأخرى للفرد الواحد .

مادة ٢٣ - يحظر بغير ترخيص من السيد / محافظ الجيزة أو من ينيبه نقل أو الشروع في نقل الحيوانات المعدة لحومها للأكل ولحومها المفبوحة خارج حدود الواحات البحرية .

مادة ٢٤ - يحظر على غير جهاز تنمية الثروة السمكية بالفيوم والشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها إنتاج بحيرة قارون خارج حدود مناطق الانتاج بغير ترخيص من السيد محافظ الفيوم أو من ينيبه .

مادة ٢٥ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها فيما بين مدن ومحافظات جنوب سيناء أو خارجها بغير ترخيص مكتوب من السيد محافظ جنوب سيناء أو من ينيبه .

مادة ٢٦ - يحظر على غير شركتي المصرية لتسويق الأسماك ومصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة والمصنعة والمنظفة والمجمدة بكافة أنواعها داخل وخارج حدود مدينة ومحافظات أسوان بغير ترخيص من السيد / محافظ أسوان أو من ينيبه .

وتضبط وسائل النقل التي يتم ضبطها محملة بالأسماك بالمخالفة للحكم المتقدم ويتم التحفظ عليها بمعرفة محافظة أسوان لمدة ثلاثة أشهر أو لحين الفصل في التهم المنسوبة للمخالفين أيهما أقرب .

ويستثنى من الحظر الوارد بهذه المادة الكميات المصاحبة للمسافرين في حدود عشرة كيلو جرامات للفرد .

مادة ٢٧ - يحظر على غير الشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها الى خارج حدود المحافظات المنتجة لها بدون ترخيص سابق من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

ويستثنى من ذلك الحظر الكميات المصاحبة للمسافرين في حدود عشرة كيلو جرامات للفرد .

مادة ٢٨ - تعين أسس تحديد أسعار الكيلو جرام الحى والمذبوح من الدجاج من السلالات الأجنبية والمهجنة انتاج مزارع القطاع الخاص

بمحافظة القاهرة والجيزة والقليوبية بمعرفة اللجنة المركزية للتسمير التي تشكل بوزارة التموين والتجارة الداخلية على أن ينضم إلى عضويتها ممثل عن كل من :

- (أ) هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .
- (ب) وزارة الزراعة والأمن الغذائي .
- (د) الشعبة المختصة بالغرفة التجارية .
- (ج) اتحاد منتجي الدواجن والمجازر .

كما تعين استعار تداول الأسماك الطازجة بمعرفة تلك اللجنة على أن ينضم إليها مقنوبين من كل من :

- (أ) : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .
- (ب) الشركة المصرية لتسويق الأسماك .
- (د) الشعبة المختصة بالغرفة التجارية .
- (ج) جمعيات صائدي الأسماك .

وذلك بعد التنسيق مع لجان التسمير المحلية بهذه المحافظات وبمراعاة تكاليف الإنتاج والنقل وتحقيق هامش ربح مناسب لكل من المنتج وتاجر الجملة والمجزر وتاجر التجزئة وكل حلقة من حلقات التداول على أن يعاد النظر في تلك الأسس كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

مادة ٢٩ - تحدد أسعار تداول المواشى والأغنام الحية المستوردة للذبح واللحوم والدواجن والاكباد والقلوب والكلاوى والأسماك المجمدة والمحفوظة بكافة أنواعها وأصنافها المستوردة عن غير طريق القطاع التمويني وفقا للأحكام والقواعد المتعلقة بتحديد نسب الربح في السلع الغذائية المستوردة المحددة بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه والقرارات المعدلة له .

مادة ٣٠ - تتولى هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد توزيع جميع الكميات المستوردة لحساب القطاع التمويني من رسائل الحزم والأسماك المحفوظة بكافة أنواعها على شركتى المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجملة والعامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة التسابعتين لها

وعلى هاتين الشركتين توزيع الكميات المسلمة اليهما على شركات المجمعات الاستهلاكية والمجمعات التعاونية والتجار بجميع المحافظات وفقا للحصص التي تقررها الوزارة وعلى هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد اخطار الادارة العامة للمنتجات الحيوانية بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان عن الرسائل التي ترد أولا بأول لتحديد الحصص ويتم تحديد أسعار التداول بالاتفاق بين هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد والادارة العامة للخبراء والتسعير بالوزارة ويصدر بها قرار وزارى .

مادة ٣١ - تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية وشركات التبريد التابعة لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد استلام وتخزين ونقل وتوزيع رسائل اللحوم المجمدة والدواجن والأسماك المستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية أو التي يتقرر استلامها من القطاع الخاص بالتنسيق فيما بينها بمعرفة هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد ويكون توزيع هذه الرسائل وفقا للحصص والقواعد والأسعار التي تحددها الوزارة .

مادة ٣٢ - تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية استلام كافة رسائل المواشى والاغنام الحية المستوردة عن طريق هيئة السلع التموينية أو التي يقرر استلامها من القطاع الخاص وكذا ناتج المشروع القومى للبتلو وتقوم بايوائها وتغذيتها ورعايتها وتجهيز اللحوم وتوزيعها وفق الحصص والقواعد بالأسعار التي تقررها الوزارة .

مادة ٣٣ - مع عدم الاخلال بالأحكام المتعلقة بالرقابة على المستورد من السلع الغذائية يحظر على المستوردين والمنتجين وتجار الجملة والتجزئة تداول أو التعامل أو حيازة الأصناف الآتية ما لم يكن مثبتا على اغلفتها اسم المستورد وتاريخ انتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها :

(١) اللحوم المجمدة أو المبردة المعبأة في عبوات المستهلك النهائي واللحوم المعلبة ومنتجاتها (كورندبيف - لاتشون - كاندبيف) واللحوم المجزأة والمجهزة في عبوات المستهلك النهائي .

(٢) اللحوم المفرومة والمخوطة .

(٣) الكبدة والكلاوى والقلوب والقوانص المجمدة .

(٤) الدواجن والطيور المجمدة واحزائها .

(٥) الألبان المجمدة •

(٦) الأسماك المجمدة والمخزنة والملحة والمعبأة بأنواعها والمحفوزة
(تونة - سردين - سالون - مأكريل - أنشوجة) •

(٧) بيض المائدة الطازج •

(٨) بودرة البيض •

(٩) الألبان المجففة والمكثفة والمعبأة ومنتجاتها •

(١٠) الكريمة السائلة والمعبأة •

(١١) الزبد والمسلط الطبيعي •

(١٢) الجبن بكافة أنواعه •

(١٣) الحساء •

مادة ٣٤ - يحظر بيع الأصناف الموضحة فيما يلي من السلع المحلية والمستوردة المخصصة للتوزيع عن طريق القطاع التمويني أو عرضها للبيع أو حفظها لدى غير الجهات والأشخاص الموزعة عليهم أو في الأماكن المحددة لتداولها وهي :

(١) المواشي والأغنام الحية المحلية والمستوردة المخصصة للذبح ولحومها •

(٢) اللحوم المجمدة والمبردة والمستوردة والمصنعات منها •

(٣) الدواجن المحلية والمستوردة •

(٤) الأسماك المحلية والمجمدة المستوردة •

(٥) منتجات الألبان المحلية والمستوردة •

(٦) البيض الطازج •

كما يحظر على الجهات المشار إليها والأشخاص الموزع عليهم السلع المتقدمة التصرف فيها في غير الغرض المنصرفة من أجله أو لغير المستهلكين ، كما يحظر على مستهلكي هذه السلع إعادة بيع ما يحصلون عليه منها لغير •

مادة ٣٥ - يحظر على المحال العامة والسياحية والفنادق ومطاعم القطاع الخاص حيازة أو استخدام أصناف للحوم والأسماك والدواجن ومنتجات الألبان المدعمة بكافة أنواعها التي يتم توفيرها عن طريق الانتاج المحلى أو الاستيراد بغرض التوزيع عن طريق القطاع التموينى ومع ذلك يجوز لوزارة التموين والتجارة الداخلية عند الضرورة التصريح للأماكن المشار إليها باستلام كميات من السلع المذكورة وفقا للشروط والأسعار التي تحددها الوزارة بدون دعم .

مادة ٣٦ - كل مخالفة لأحكام الباب الأول يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال ضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وكل مخالفة لأحكام المادة (١٠) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتى وخمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة (١١) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة (١٩) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها .

وكل مخالفة لأحكام المادتين (٢٩ ، ٣٠) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

وكل مخالفة اخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه أو المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه حسب الأحوال ويتم ضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣٧ - يحذف من نص المادة الأولى من القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ الأصناف والسلع التالية :

للحوم والأسماك بجميع أنواعها - للطيور والدواجن - الألبان
ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة .

مادة ٣٨ - تلغى القرارات الرقم : ٣٠١ لسنة ١٩٥٠ - ٩٥ لسنة
١٩٥٩ - ٣٨٤ ، ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ - ١٠٤ ، ١١٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ،
٣٢٧ لسنة ١٩٧٠ - ١٤٨ لسنة ١٩٧١ - ١٣ ، ٣٦٦ لسنة ١٩٧٢ -
١٣٤ ، ١٥٨ ، ٢٣٧ ، ٢٥٢ ، ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ - ٧٥ ، ١٤١ ، ٣٩٢ ،
٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ - ١٣١ لسنة ١٩٧٧ - ٩٢ لسنة ١٩٧٨ - ١٥٦ لسنة
١٩٧٩ - ٧٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٦ لسنة ١٩٨٠ - ٢٣٣ لسنة ١٩٨١ - ١٣٧ ،
١٩٣ ، ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢ - ٢٧١ ، ٣٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ لسنة
١٩٨٣ - ٤٥٤ ، ٥٩٩ لسنة ١٩٨٤ - ٢٥٤ ، ٦٨٤ لسنة ١٩٨٥ ، ٢٣١ ،
٣٥١ ، ٤٩٤ ، ٥١٧ ، ٥٤٠ ، ٦٠٠ ، ٦٦٢ لسنة ١٩٨٦ - ٩١ ، ٣٩٣ ،
٤٢١ لسنة ١٩٨٧ كما يلغى أى نص آخر يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٨٧/٧/٢١

وزير التموين والتجارة الداخلية
١ . د / محمد جلال الدين ابو الذهب

كشف مرفق

بالقرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧

صادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١

- | | |
|-------|---|
| أولا | : يوم عيد رأس السنة الهجرية واليوم السابق له . |
| ثانيا | : يوم عاشوراء واليوم السابق له . |
| ثالثا | : يوم المولد النبوى واليوم السابق له . |
| رابعا | : يوم الاسراء والمعراج واليوم السابق له . |
| خامسا | : يوم النصف من شعبان واليوم السابق له . |
| سادسا | : طوال شهر رمضان المعظم واليوم السابق له . |
| سابعا | : ايام عيد الفطر المبارك . |
| ثامنا | : يوم وثقة عرفات وأيام عيد الاضحى المبارك والاسبوع
السابق له . |

- **تاسعة** : يوم عيد الميلاد للمسيحيين الغربيين واليوم السابق له
- **عاشرا** : يوم عيد رأس السنة الميلادية واليوم السابق له
- **حادى عشر** : يوم عيد الميلاد للمسيحيين الشرقيين واليوم السابق له
- **ثانى عشر** : يوم عيد القيامة المجيد
- **ثالث عشر** : يوم شم التسميم
- **رابع عشر** : أيام الاعياد اليهودية بالنسبة للمكميات من اللحوم الكاشير للقصابين الذين تخدمهم الطوائف الاسرائيلية بالجمهورية وتوافق عليها الوزارة
- **خامس عشر** : يوم عيد الغطاس للمسيحيين الشرقيين واليوم السابق له

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٧ (١)

بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧

بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسليم جميع الكميات المصيدة من الأسماك بواسطة الشركة المصرية لصايد أعالي البحار الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك وتنظيم تداولها ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية ؛

(١) اللوائح المصرية العدد ٢٠٨ فى ١٥/٩/١٩٨٧

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ؛
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛
قـسـر
(مادة ١)

يستبدل بنص المادتين ١٨ ، ٣١ من القرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧
المشار إليه ، النص التالي :

• مادة ١٨ - تحدد كل ستة أشهر أسعار اللحوم والدواجن المجمدة والمستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية والتي تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية توريدها الى القوات المسلحة والمستشفيات والمصالح الحكومية على أساس تكلفة الاستيراد مضافا اليها نسبة ٥٠٪ هامش ربح للشركة المذكورة مع اضافة عشرة جنيهاً عن كل طن في حالة قيام الشركة بالنقل الى اماكن التوريد ويكون توريد اللحوم والدواجن المحلية للجهات المذكورة من الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية بأسعار التكلفة ودون دعم ،

• مادة ٣١ - تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية وشركات التبريد التابعة لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد استلام وتخزين ونقل وتوزيع رسائل اللحوم والدواجن المجمدة المستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية أو التي يتقرر استلامها من القطاع العام بالتنسيق فيما بينها بمعرفة هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .

كما تتولى الشركة المصرية لتسويق الأسماك استلام وتخزين ونقل وتوزيع رسائل الأسماك المجمدة المستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية أو التي يتقرر استلامها من القطاع الخاص .

ويكون توزيع رسائل السلع المشار اليها ، وفقاً للنحوص والقواعد والأسعار التي تحددها الوزارة ،

(مادة ٢)

يلغى القراران رقما ٤٩٣ لسنة ١٩٧٣ و ١٤٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

(مادة ٣)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٧/٩/٣ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

القرارات التموين الخاصة بالكرونة

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٩ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته

صادر بتاريخ ١٩٨٠/١١/١

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(مادة أولى)

تضاف فقرة جديدة الى المادة ٩٠ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه نصها الآتى :

(١) اللوائح المصرية الفدد ٢٥٩ فى ١٩٨٩/١١/١٤

قرار وزير التموين

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٢ (١)

بشأن إلغاء تسعيرة الكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى ؛

وعلى القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٩١ بتعيين أسس تحديد أسعار
تداول الكرونة المعبأة والدقيق الفاخر اللازم لانتاجها ؛

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار الوزارى رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٩١ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ١٦/٨/١٩٩٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ٢٣/٨/١٩٩٢ العدد ١٩٠ .

القرارات التموينية الخاصة بالقمح ومنتجاته

قرار وزير التموين

رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

بشأن القمح ومنتجاته (١)

صادر في ١٩٩٠/٢/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار
رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٢ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه النص التالي :

(١) الوقائع المصرية في ١٥ فبراير سنة ١٩٩٠ - العدد ٤ «تابع» .

مادة ٤٢ - « يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاسخ والصوامع والمخابز نقل القمح أو الدقيق أو الخبز بكافة أنواعه أو الردة أو خليط الزوائد بين المحافظات أو الشروع فيه بغير ترخيص من مديرية التموين : التجارة الداخلية المختصة ويسمى من ذلك كميات الردة أو خليط الزوائد «مصرفة بالأسعار الحرة طبقا للفتورة الصادرة من جهة الصرف» .

مادة ٢ - يُلغى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار وزير التموين

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٠

في شأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

صادر بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى
ونحديد الارباح والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن القمح ومنتجاته والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الالتزام
بالانتاج طبقا للمواصفات القياسية الخاصة بالكرونة ؛

وعلى تعديل المواصفات القياسية المصرية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ الواردة
بالقرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه للنص الآتى :

« ويجب الا تزيد نسبة رطوبة الكرونة المعدة للبيع على ١٢,٥ ٪ » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ١٩٩٠/٣/١٤ العدد ٦٣ .

قرار وزير التموين -

رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

بشأن القمح ومنتجاته

صادر في ١٨/٤/١٩٩٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته ؛

وعلى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن تعديل بعض أحكام القرار
رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

(مادة ١)

يستبدل بنص المادة (٤٢) من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار
اليه النص التالي :

« يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع
والمخابز نقل القمح سواء كان بمفرده أو مخلوطا ، أو الدقيق أو الخبز بكافة
أنواعه أو الردة أو خليط الزوائد بين المحافظيات أو الشروع فيه بنير
ترخيص من مديرية التموين المختصة ، يستثنى من ذلك كميات الردة أو
خليط الزوائد المنصرفة بالأسعار الحرة طبقا للفاثورة الصادرة من جهة
الحرف » .

(مادة ٢)

يلغى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه .

(مادة ٣)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٩٠ - العدد ١٠٦ .

قرار وزير التموين

رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

بشان القمح ومنتجاته (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ فى شان القمح ومنتجاته ؛
وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٩ فى شان تشكيل اللجنة العليا
اتابعة المطاحن ؛

وعلى القرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

مفسر : (المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٨٦ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ والمشار
اليه النص التالى :

مادة ٨٦ :

أولاً : يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية :
(أ) زيادة الطائفة الانتاجية للمخابز الثابتة .
(ب) زيادة كمية الدقيق المخصصة لصناعة الخبز من داخل حصة
المحافظة .
ثانياً : يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية :
بموافقة اللجنة العليا للمطاحن المشكلة بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٩ المشار
اليه .

(أ) انشاء مخابز جديدة .
(ب) اضافة صناعة الخبز بمختلف انواعه الى أى نشاط قائم .

(المادة الثانية)

يلغى القرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بلاوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
محضر فى ١٧/٥/١٩٩٠

(١) نشر بلاوقائع المصرية فى ٣٠/٥/١٩٩٠ للمعد ١٢٤ .

قرار وزير التموين

رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح

ومنتجاته صادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته ؛

وعلى القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة ٦٠ من القرار رقم ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص الآتي :

مادة ٦٠ - على اصحاب المخازن البلدية الذين يستخدمون دقيق
القمح الصافي استخراج ٨٧٪ أو استخراج ٨٢٪ في صناعتهم أن ينظروا
للردة المعدة للرغيف عليها بالنخل رقم (٢٠) وأن يحتفظوا به في المخبز
وعليهم تنظيف ادوات العجين والرغيف والخبز مما يتخلف عليها من عجين
سابق أو ما يتعلق بها من أتربة أو مواد غريبة .

المادة الثانية - يستبدل بنص الفقرتين الأخريتين من المادة ٦٤
من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص الآتي :

(١) الوقائع المصرية في أول أكتوبر سنة ١٩٩٠ - العدد ٢٢٢ «تابع»

« وفي المخابز البلدية المرخص لها في انتاج رغيف الخبز البلدى الخاص المصنع من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما (مائة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سم ولا تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن على ٣٦٪ والخبز البارد على ٣٥٪ .

ويقصد بالخبز البارد الخبز المهي تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

وفي المخابز البلدية اليدوية المرخص لها في انتاج رغيف الخبز البلدى المملدن في دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سم ولا تزيد نسبة رطوبته على ٢٦٪ » .

المادة الثالثة - يستبدل بنص انقريتين (ه ، و) من المادة ٦٥ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص الآتى :

(ه) تسعون قرشا لكل عشرين رغيف من الخبز البلدى الخاص او المملدن المصنع من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ تسليم الخبز لمنافذ التوزيع والمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعهدي توزيع الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والجهات الأخرى الماثلة .

(و) خمسة قروش للرغيف البلدى الخاص او المملدن المنتج من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ للمستهلك » .

المادة الرابعة - يلغى القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

المادة الخامسة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . وبعمله من تاريخ نشره .

قرار وزير التموين

رقم ٣١٩ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته

صادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته ؛
وعلى القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ؛
وعلى القرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ؛
وعلى القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٩٠ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص التالي :

مادة (٩٠) يحظر على اصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن ادارتها ان يستخدموا في صناعتها او يحوزوا باى صفة كانت دقيقا غير الدقيق المرخص باستخدامه ويجب الا تزيد نسبة رطوبة المكرونة المعدة للبيع عن ١٢٪ وعليهم تعبئة انتاجهم في عبوات تناسب اغراض الاستخدام المختلفة مثبت عليها البيانات التالية :

(١) اسم المصنع وتاريخ الانتاج .

(٢) نوع المكرونة والدقيق المستخدم في انتاجها .

(٣) سعر البيع للمستهلك .

(٤) الوزن عند التعبئة .

(٥) تاريخ انتهاء الصلاحية .

ويسمح بتداول المكرونة المنتجة من دقيق القمح استخراجه ٧٢٪ سائبة بشرط أن يكون مثبتا على الأجلة البيانات السابقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية في ١٩٩٢/٩/٢ العدد ١٩٩ .

قرار وزير التموين

رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

فى شأن القمح ومنتجاته

صادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته ؛

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

المادة الأولى - يستبدل بعنوان الفصل الخامس من القرار رقم ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ المشار اليه العنوان التالى :

الفصل الخامس

(دقيق القمح الفاخر المحلى)

المادة الثانية - تضاف مادة جديدة برقم ١٢ مكرر الى القرار المذكور
نصها كالاتى :

« مادة (١٣ مكرر) - على اصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها
المرخص لهم فى انتاج دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٦٪ أن ينتجوا هذا
الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

(١) الوقائع المصرية فى اول اكتوبر سنة ١٩٩٠ - العدد ٢٢٣ «تابع»

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٨,٠٠ ٪ .

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠ ٪ محسوبة على المادة الجافة .

(د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٣ ٪ محسوبة على المادة الجافة .

(هـ) أن يكون خاليا من المسنون والردتين .

(و) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن

المواد الغريبة وأن يكون طبيعى الطعم والرائحة » .

المادة الثالثة - يستبدل بنص المادتين (١٤ ، ٦٩) من القرار

المشار اليه النص التالى :

« مادة (١٤) يجب على أصحاب المطاحن المسئولين عن ادارتها المرخص لهم فى انتاج دقيق القمح الفاخر رقم (١) استخراج ٧٢ ٪ أن يستخرجوا الدقيق رقم (٢) بنسبة لا تتجاوز ٨ ٪ والمرخص لهم فى انتاج دقيق القمح استخراج ٧٦ ٪ أن يستخرجوا الدقيق رقم (٢) بنسبة لا تتجاوز ٤ ٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٩ ٪ .

(ج) أن يكون خاليا من المسنون والردتين .

مادة (٦٩) يحظر على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة

المرخص لهم فى صناعة الخبز الشامى أن ينتجوا هذا الخبز من غير دقيق

القمح الصافى استخراج ٧٦ ٪ .

كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات

بغير المواصفات والأوزان والأسعار المبينة فى الجدول الآتى :

مادة ٧ - يجوز لحائزين تسليم فائض الحيازة المطابقة للمواصفات بالتوريد لمركز التجميع وفقا للأسس والقواعد الواردة بهذا القرار وما تصدره وزارة التموين والتجارة الداخلية من ضوابط تكميلية .

مادة ٨ - يعنى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراع المتعاقدين مع وزارة الزراعة لتوريد محاصيلهم ككتاوى وبشرط ألا تقل الكمية الموردة عن المعدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لأسعار الحصة المقررة للتوريد من الحيازة مضافا إليها علاوة الاكثار على أن يقوم المتعاقدين الذين تم رفض حقولهم بالتوريد طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ - يكون تقدير درجة النظامية وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا لقرار السيد / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رتم ١٢٥٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

مادة ١٠ - يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) عن طن الأرز الشعير الذى يقتصر فى توريده وبالنسبة لكسور الطن تحسب الغرامة بواقع ٣٠٠ (ثلاثمائة مايم) عن كل كيلو جرام يقتصر فى توريده .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة (٦) بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتين وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

قرار وزير التموين

رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ (١)

في شأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته ؛
وعلى القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩ في شأن تعديل بعض أحكام القرار
رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة الى نص المادة ٩٦ من القرار رقم ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ المعدلة بالقرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٩ المشار اليهما نصها كالآتي:

« ويجوز لأصحاب مصانع الكرونة والمسئولين عن ادارتها تدبير
احتياجات مصانعهم من الدقيق الفاخر عن طريق استيرادها كمستلزمات
انتاج وعليهم اخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة بالفساء
حصص الدقيق المقررة لهم بصفة نهائية » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

محررا في ١٩٩١/١٠/٢٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

(١) نشر بالوقائع المصرية في ١٩٩١/١١/٢ العدد ٢٤٨ .

قرار وزير التموين

رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

في شأن القمح ومنتجاته

صادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته ؛

وعلى القرار رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض احكام القرار
رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

مقرر :

المادة الاولى - يستبدل بنص المادة ٢٨ من القرار رقم ٧١٢
لسنة ١٩٨٧ المعدلة بالقرار رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٩١ المشار اليها بالنص
التالى :

مادة ٢٨ - يكون تداول ونقل وبيع واستخدام سلعتى الردة الخشنة
وخليط الزوائد دون قيود .

ويتولى قطاع الرقابة والتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية دون
غيره وضع الاساليب الكفيلة بازالة المعوقات التى قد تعترض انسياب
هاتين السلعتين .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين ابو الذهب

(١) نشر بالوقائع المصرية فى ٢٥/٥/١٩٩٢ العدد ١١٩ .

قرار رقم (٢٢٥) لسنة ١٩٩٢
صادر بتاريخ ١١/١٠/١٩٩٢
في شأن اطلاق حرية استيراد وتداول الدقيق الفاخر

المستورد

قـسـر :

مادة ١ : يباح للمستوردين من القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام استيراد وتداول الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ المطابق للمواصفات بما يكفل تغطية كافة احتياجات الأنشطة التي تستخدمه - كما يباح لتجسار النجيلة والتجزئة او من في حكمهم او اصحاب المستودعات توزيعه على تلك الأنشطة .

مادة ٢ : يجب ان يكون الدقيق الفاخر المستورد المشار اليه بالمادة السابقة مطابقا للمواصفات الآتية :

- (ا) نسبة الاستخراج ٧٢٪ .
- (ب) نسبة الرماد او السليكا مقدره على المادة الجافة لا تجاوز ٥٢٪ منها او سليكا على الاكثر .
- (ج) نسبة الرطوبة لا تزيد عن ١٤٪ .
- (د) نسبة الالياف مقدرة على المادة الجافة لا تزيد عن ١٪ .
- (هـ) نسبة الحموضة لا تزيد عن ٠.٥ ر٪ حامض كبريتيك .
- (و) نسبة البروتين لا تقل عن ١٠٪ بطريقة كالداهيل أزوت x ٧.٥ على اساس ١٤٪ رطوبة منها ٢٥٪ جليتين على الاقل .
- (ز) خالي من الدقيق رقم ٢ والسن الأبيض والاحمر والردة الخشنة واللناعية على أن تجرى الاختبارات للنسب السابقة بالفرق الرسمية .

(ح) خالي من التكتل والتعفن وبقايا الفوارغ .

(ط) خالي من مادتى السابوتين والجبيتاجين .

مادة ٣ : على اجهزة وزارة التموين والتجارة الداخلية كل في دائرة اختصاصها مراقبة الالتزام بمواصفات الدقيق الفاخر المستورد خلال مراحل تداوله المختلفة .

ولها في سبيل ذلك آخذ العينات واجراء التحاليل اللازمة بواسطة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مادة ٤ : يحظر على اصحاب المطاحن من القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام والمسؤولين عن ادارة انتاج الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بغير اذن كتابي من وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٥ : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الاحوال تضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ : يلغى الفصل السادس (دقيق القمح الفاخر المستورد) من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه كما يلغى اى حكم آخر يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٧ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اول ديسمبر ١٩٩٢ .

فى ١١/١٠/١٩٩٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٢

فى شأن الفاء كافة القيود المفروضة على استيراد

وتداول الدقيق الفاخر المستورد

صادر بتاريخ ١١/١١/١٩٩٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـــــرر :

مادة ١ : يباح للمستوردين من القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام استيراد وتداول الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ المطابق للمواصفات بما يكفل تغطية كافة احتياجات الانشطة التى تستخدمه .

كما يباح لتجار الجملة والتجزئة او من فى حكمهم او اصحاب المستودعات توزيعه على تلك الانشطة وتغنى كلفة القيود المفروضة على استيراده وتداوله او نقله او حيازته او توزيعه .

مادة ٢ : على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة اخطار الادارة المركزية للرقابة والخبراء والتسجير بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان عن كميات الدقيق الاخر التي تعاقنوا على استيرادها وموعد وصولها الموانى المصرية وذلك بمجرد فتح اعتماداتها ويتم الاخطار باليد او بموجب خطاب هوى عليه بعلم الوصول .

مادة ٣ : يكون الحد الأدنى لمواصفات الدقيق الفاخر المستورد وفقا لما يلى :

- (أ) لا تزيد نسبة الاستخراج على ٧٢ ٪ .
- (ب) لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .
- (ج) لا تقل نسبة البروتين عن ٩ ٪ على الوزن الرطب .
- (د) لا تقل نسبة الجيلوتين عن ٢٥ ٪ من نسبة البروتين فى العينة .
- (هـ) لا تزيد نسبة الرماد اللبلى على ٠.٤٨ ٪ على الوزن الرطب منها
- ار ٪ سليكا على الاكثر .
- (و) لا تزيد نسبة الالياف على ٢ ر ٪ على المادة الجافة .
- (ز) لا تزيد نسبة الحموضة عن ٠.٥ ر ٪ حامض الكبرتيك .
- (ح) رقم السقوط يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ .
- (ط) لا يتخلف منه شيئا عند نخله على منخل رقم ٦٠ .
- (ي) خال من الدقيق رقم ٢ والسن الابيض والاحمر والردة الخشنة والناعمة .

(ق) خال من التكتل والتعفن وبقايا القوارض .

(ل) خال من مانتى المايونين والجيتاجين .

مادة ٤ : يجب تعبئة الدقيق الفاخر المحددة مواصفاته بالمادة السابقة فى عبوات مناسبة من الاجولة المنسوجة او البلاستيك او الورق مطابقة للمواصفات القياسية لكل منها بحيث تحتفظ على خواصه وتمنع فسادة .

ويجب اثبات البيانات الآتية على كل عبوة صالحة للتداول :

(أ) صنف الدقيق ومنشأة ونسبة استخراجه .

(ب) اسم المستورد - او المطن حسب الاحوال وعلامته التجارية .
وعنوانه .

(ج) الوزن القائم والصالى .

(د) تاريخ الانتاج — وتاريخ انتهاء الصلاحية .

(هـ) بيان المحسنات فى حالة اضافتها .

مادة ٥ : على اجهزة وزارة التموين والتجارة الداخلية كل فى دائرة اختصاصها مراقبة الالتزام بمواصفات الدقيق الفاخر المستورد خلال مراحل تداوله المختلفة ولها فى سبيل ذلك أخذ العينات واجراء التحاليل اللازمة بواسطة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

مادة ٦ : يحظر على اصحاب المطاحن من القطاع الخاص وتطاع الاعمال العام والمسؤولين عن ادارتها انتاج الدقيق الفاخر ٧٢٪ بغير اذن كتابى من وزير التموين والتجارة الداخلية مع التزامهم بأحكام المادتين ٣ ، ٤ من هذا القرار .

مادة ٧ : يحظر على اصحاب المخازن الامرنجية ومصانع الكرونة والخلوى من عجين والخلوى الجافة وباقى الانشطة التى تستخدم الدقيق الفاخر ٧٢٪ والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأى صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ والمطابق للمواصفات .

مادة ٨ : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٩ : يلغى الفصل السادس « دقيق القمح المستورد » من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ويلغى القرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه كما يلغى أى حكم آخر يخالف احكام هذا القرار .

مادة ١٠ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من

اول ديسمبر ١٩٩٢ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعض القرارات التموينية المتنوعة

قرار وزير التموين

رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٩١

بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتاع عن انتاجها أو وقف صنعها

أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

صادر بتاريخ ١٩٩١/٩/٧ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرر :

(مادة ١)

يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على السلع الآتية :
القمح — الدقيق — السكر — الزيت — الخبز البلدى والشامى والأفرنجى — المواد البترولية ومشتقاتها بما فيها البوتجاز .

(مادة ٢)

تلغى القرارات ارقام ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ . ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ١٤ لسنة ١٩٥٩ . ٦٥ لسنة ١٩٦٠ . ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ . ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليها .

(مادة ٣)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية : ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

١١) نشر بالوقائع المصرية في ١٥/٩/١٩٩٢ العدد ٢٠٨ .

قرار وزير التموين

رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٢

بالغاء القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام اصحاب المحال من ارباب

الحرف ومن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور

بالاخطار عن الجعل الذى يحدونه

صادر بتاريخ ١/٢/١٩٩٢ (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

**بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التّموين ؛**

**وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح ؛**

**وعلى القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام اصحاب المحال من ارباب
الحرف ومن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور
بالاخطار عن الجعل الذى يحدونه ؛**

قرر :

(المادة الاولى)

**يلغى القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .
(المادة الثانية)**

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية : ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١١ نشر بالوقائع المصرية فى ١٠/٢/١٩٩٢ العدد ٣٥ .

القرارات التموينية الخاصة بالواد البترولية

قرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (١)

صادر في ١٣/٧/١٩٨٧

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦

بشان القواعد المنظمة لتداول الواد البترولية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

وعلى القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن القواعد المنظمة لتداول
الواد البترولية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ المشار
اليه ، النص التالي :
« مادة ١٣ - يقتصر استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز سعة
١٢ كيلو جرام على الاغراض المنزلية . »

ويجوز للجهات التي يعهد اليها بإقامة مأدب داخل المنازل وملحقاتها
استخدام عدد من تلك الاسطوانات لا يجاوز عشرة في هذه الاماكن بفرض
تسخين المأكولات مسابقة التجهيز التي تقدمها وعليها الاحتفاظ بها بعد
استخدامها في مكان مستقل بعيدا عن الاماكن الموجود بها أجهزة تدار بغاز
البوتاجاز . »

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦٥ في ٢٠/٧/١٩٨٧

كما يجوز استخدام الاسطوانات المشار اليها في سائر الاغراض
الآخرى بمحافظات الوادى الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء والبحر
الاحمر ومرسى مطروح وكذا للصيديات ومعامل المدارس والكليات والمعامل
والاوقيسات الملحقة بغرف المرضى والاقسام الداخلية بالمستشفيات .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين ابو الذهب

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٨ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦

في شأن القواعد المنظمة لتداول المواد البترولية.

ساير بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٧١ في ٢٣/٣/١٩٨٨

وعلى القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن القواعد المنظمة لتداول
المواد البترولية ؛

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ؛

قصور :

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة (١٤) من القرار رقم ٢٥٠
لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النص التالى :

« مادة ١٤ - على اصحاب المصانع والورش والمحال التجارية
والصناعية والمطاعم والمقاهى والمحال للعيامة والمستشفيات والمدارس
ومزارع الدواجن وغيرها من الجهات التى تستخدم الغاز كوقود فى صنعائها
او مباشرة نشاطها والمسئولين عن ادارتها بالمحافظات عدا الواردة بالمادة
السابقة استخدام الغاز الطبيعى فى المناطق التى يتم امدادها به ويصدر
بتحديدتها قرار من المحافظ المختص وعليهم فى المناطق الأخرى
التي لم يتم امدادها بالغاز الطبيعى استخدام اسطوانات البوتاجاز
سعة ٣٧.٥ كيلو جرام (٩٠ لتر) وسعة ٢٥ كيلو جراما (٦٠ لتر)
المخصصتين للاغراض الصناعية » .

ويجوز للمحافظ المختص او من ينوبه اعفاء الجهات التى تولى شركة
الغازات البترولية « بتروجاس » عدم توافر الاشتراطات والمواصفات
الفنية الخاصة بدخول الغاز الطبيعى اليها من استخدامه .

وفى جميع الأحوال يحظر على تلك الجهات استخدام الاسطوانات
المخصصة للاغراض المنزلية .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به
اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٨٨ .

وزير التمويل والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد جلال الدين ابو الذهب

ثانيا : احكام القضاء للحكمة بشأن

للتأمين والتسفير الجبرى وامن الدولة

اولا - احكام القضاء بشأن الاختصاص وامن الدولة :

- اختصاص محكم امن الدولة بنظر الجريمتين الثانية والثالثة التى
حوكم الطاعن من اجلها بنص الامر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٨١ . امتداد
اختصاصها بنظر الجريمة الاولى لقيام الارتباط بينها وبين هاتين
الجريمتين . محاكمته امامها والحكم عليه طبقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
عدم الطعن باى وجه من الوجوه فى الحكم . المادة ١٢ من القانون المنثور .

لما كانت حالة الطوارئ قد اعلنت فى جميع انحاء الجمهورية اعتبارا
من ١٩٨١/١٠/٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة
١٩٨١ ، وكانت الجريمتان الثانية والثالثة اللتان حوكم للطاعن من اجلها
من الجرائم التى تختص بنظرها محكمة امن الدولة « طوارئ » ، بنص الامر
رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر من رئيس الجمهورية ، كما يمتد اختصاصها
بنظر الجريمة الاولى تبعا بموجب هذا الامر كذلك لقيام الارتباط بينهما
وبين الجريمتين الاخريتين ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالات الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من
هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه فى الاحكام
الصادرة من محاكم امن الدولة ، فان للطعن المقدم من المحكوم عليه يكون
غير جائز قانونا ويتعين الحكم بعدم جوازه .

(الطعن رقم ٢٦٥٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ س ٣٥
ص ٢١٩) .

محاكم امن الدولة المنشأة عمالا القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ،
انشئت نفاذا للمادة ١٧١ من الدستور . مؤدى ذلك ؟

محاكم امن الدولة المشككة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ . استثنائية . موقوتة بحالة الطوارئ .

الوجه الذى امتاز التشريع بها بينها وبين المحاكم العادية ؟

- لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم امن الدولة
المعول به اعتبارا من اول يونيو سنة ١٩٨٠ بعد أن نص فى الفقرة الثالثة

٣٠. المادة الثالثة منه على أن « تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون
 « بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع
 بالمتابعة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٢
 لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما » ، نص في الفقرة
 الثانية من المادة الثامنة منه على أن « تكون أحكام محكمة أمن الدولة
 الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة
 ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة
 النظر » ، ومن ثم فإن هذه المحاكم - محاكم أمن الدولة المنشأة عملاً
 للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - إنما أنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من
 الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي أحال إلى القانون
 في تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن
 يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة
 فباتت جزءاً من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكّلة
 وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ هي محاكم استثنائية
 موقوفة بحالة الطوارئ أماز الشارح بينهما وبين المحاكم العادية في
 إجراءات المحاكمة ، وفي تشكيلها في بعض الأحوال ، وفي عدم جواز الطعن
 في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس
 الجمهورية .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ س ٣٥
 ص ٧٨١) .

صدور الحكم المطعون فيه من محكمة مختصة بنظر الدعوى في جريمتين
مما تختص بنظره محاكم أمن الدولة المنشأة عملاً للقانون ١٠٥ لسنة
١٩٨٠ . دون غيرها . عدم اختصاص هذا الاختصاص بإعلان حالة
الطوارئ .

- لما كان الحكم المطعون فيه صادراً في جريمتين مما تختص بنظره
 محاكم أمن الدولة المنشأة عملاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - دون غيرها ،
 وإذا كان الطاعن لا ينازع في أن المحكمة الجزئية التي فصلت في الدعوى
 كانت مختصة بنظرها فإن الحكم المطعون فيه يكون صائداً بدوره من
 حكمة مختصة بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم المستأنف ، ولا يندسر
 هذا الاختصاص بإعلان حالة الطوارئ وما يستتبعه ذلك من تشكيل محاكم
 أمن دولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فإن نعي
 الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ ص ٣٥
ص ٧٨١) .

المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . استثنائية - ادالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

- لما كان امر رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وامر رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ، ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المتعلقة له ، قد خلا كلامها ، كما خلا أى تشريع آخر ، من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف للبيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولو كانت في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً للبتة من اختصاصها الا بميل الذى اطلقتة الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢١ ص ٣٥
ص ٧٩٥) .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في اشكال في تنفيذ حكم صادر من محكم أمن الدولة الجزئية بشبين الكوم المشككة وفقاً لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد تمت محاكمة الاطعن والحكم عليه - حسداً ، بين من الاوراق - طبقاً لاحكام هذا القانون . الذى لا تجيز المادة ١٢ منه الطعن بأى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة

من محاكم أمن الدولة . واذا كان من المقرر ان الحكم الصادر في الاشكال
يتبع للحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم
جواز للطعن فيه بطريق النقض ، فان الطعن بالنقض في الحكم المطعون
فيه - وهو الصادر في اشكال في تنفيذ حكم لا يجوز للطعن فيه - لا يكون
جائزا .

(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ س ٣٦
ص ٢٤٠) .

اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التي
تقع بالمخالفة للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما . والجرائم المتصوص عليها
في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر . المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

لا يقبل الادعاء المخنى امام محاكم أمن الدولة . المادة ٢/٥ من
القانون ذاته .

- ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة
١٩٨٠ تنص على ان تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر
الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للرسوم
بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة
١٩٥٠ المشار اليهما او للقرارات المنفذة لهما - كما تختص دون غيرها
بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن
تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، كما ان لفقرة
الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون تنص على انه لا يقبل الادعاء
المضى امام محاكم أمن الدولة ، .

(الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ س ٣٦
ص ٤٥٠) .

محاكم أمن الدولة استثنائية . اختصاصها محصور في الفصل في
الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية
أو من يقره مقامه ولو كانت في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها .
وكذلك تلك المعاقب عليها بالتقانون العام .

اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها • أساس ذلك ؟ •

— لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك للقوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقت له الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، يشمل الفصل في الجرائم كافة — الا ما استثنى بنص خاص — وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في هذا الشأن يكون غير صحيح • لما كان ذلك ، وكانت جريمة احراز المطواة قرن الغزال بدون ترخيص ، المسندة الى المطعون ضده والمنصوص عليها في القانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، يعاقب عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك في الاختصاص بنظرها مع القضاء العام ، سحب الولاية العامة الاصلية محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ ، وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابقة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ المعدل في حين ان جريمة الضرب المفضي الى الموت المسندة كذلك الى المطعون ضده ، يعاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالي فان حالة اختصاص هذه المحاكم بها ، لارتباطها بجريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص ، لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتي جرى نصها على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك ان قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلي ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في فلكها ، بموجب الاثر القانوني للارتباط • بحسبان ان

عقوبة الجريمة الاشد هي للواجبة للتطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٢٢
من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٥ س ٣٦
ص ١٠٨٨) .

- محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ . استثنائية .
احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام . لا يسلب المحاكم
العادية صاحبة الولاية العامة اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

(الطعن رقم ٣٨٤٤ لسنة ٥٦ قضائية جلسة ٢٣/١١/١٩٨٦
لم ينشر بعد) .

- المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة
الا ما استثنى بنص ، أساس ذلك ؟

- اجازة بعض القوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة
لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك للجرائم ما دام ان القانون
الخاص لم يرد به اى نص على انتزاع المحكمة الخاصة بالاختصاص .
سواء كان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام ام قانون خاص .

(الطعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٥٦ قضائية . جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦
لم ينشر بعد) .

(والطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ قضائية . جلسة ٤/٢/١٩٨٧
لم ينشر بعد) .

النص في المادة الثالثة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على اختصاص
محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بالجنايات المنصوص عليها في الابواب
الاول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون
العقوبات مناده انها تختص اختصاصا استثنائيا انفراديا بنظر تلك
الجنايات .

(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٣/١١/١٩٨٨) لم ينشر
بعد) .

— اختصاصاً: — محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في جرائم معينة ، ولم يسلب لأشاعر المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً من اختصاصها الاصيل وهي الفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنفس خاصي .

— دستور حكم من المحكمة صلاحيّة للولاية للعلمة بعدم الاختصاص ولحالتها الى محكمة أمن الدولة « طوارئ » خطأ في تطبيق القانون .

(المعلن رقم ٣٩ لسنة ٦٠ ق — جلسة (١٩١٩-٢-١٩٦١) لم ينشر بعد) .

(المعلن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩١٩-٢-١٩٦١ لم ينشر بعد ١٩١١) .

لما كان ذلك وكان الطامن ينمى على الحكم المعلن فيه انه اذ قضى للجمعية المدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت قد اخطأ في تطبيق القانون ، فاك بيان المحكمة التي أصدرت الحكم من محاكم أمن الدولة التي لا يقبل الادعاء المدني امامها ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة تنص على ان (لا يقبل الادعاء المدني امام محاكم أمن الدولة) فان المحكمة التي أصدرت الحكم المعلن فيه — وهي من محاكم أمن الدولة المشكلة وفق احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ أتت الفكر — اذ قضت بالزام الطامن بالتعويض المدني المؤقت ، فان حكمها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الميب الذي تسبب بالحكم — في هذا الشق — متصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فانه ينعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن اتم محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تصحح محكمة النقض للخطأ وتحكم بنقض الحكم المعلن فيه بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية وبعدم قبول الادعاء المدني مع للزام المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(المعلن رقم ٥٥٩ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ لم ينشر بعد) (٢) .

(١) ، (٢) منشورين بلحق رقم ٦ الموسوعة الذهبية صفحة ٢٨١ وما بعدها .

— اختصاص مخاكم أمن الدولة طوارئ ببعض الجرائم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى مخاكم أمن الدولة طوارئ . خلقوا اي منهما واى تشريع آخر عن النص على اقرار مخاكم أمن الدولة بكون غيرها اثر ذلك . بقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائما .

(الملحق رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٣/١/١٩٩١ لم ينشر بعد)

ثانيا : أحكام القضاء الحديثة بشأن جرائم التهوين :

القصد من تجريم الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد ؟ . ايجاب
البيان التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار .
علة ذلك ؟ .

المعجز الشخصى أو الخسارة . ضربهما الشارع مثلا لهذا العذر .
الاعذار الجدية . لا ترقى الى مرتبة القوة القاهرة . مؤدى وجود العذر
بصورة جدية ؟ .

الدفع أمام محكمة الموضوع بأن التوقف عن الاتجار يرجع الى عجز
الطاعن الشخصى وقلة موارده المالية . دفاع جوهري .

لما كان البين من المقارنة بين النصين ومن الاعمال التشريعية
والمفكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد من تجريم الامتناع
عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار توفيراً
للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع
ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباط غير مشروعة . وأن الشارع
لم يقصد القضاء على حرية التجارة وإنما قصد الى تحقيق غايات مشروعة
من تقييدها ، وأنه كان يستلزم فى الامتناع . كما يكون صاحبه مساهلاً
للعقاب ، أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ثم وجد أن هذا القصد يقع
على عائق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم
تسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب — بموجب القانون

رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ المار ذكره - أن يثبت للتاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا للعذر قيام العجز للشخصى بالتاجر أو للخسارة التى تصيبه من الاستمرار فى عمله . ومن البين أن ما اشار اليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة لأن القانون اوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا على الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف للشروعة ، ومتى وجد العذر بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التائيم واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله ، واذا دفع به أمام محكمة الموضوع وجب عليها تمحيصه حتى اذا صح لديها قيامه تعين عليها تبرئة الممتنع لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج دائرة التجريم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن توقفه عن الاتجار يرجع الى عجزه للشخصى وقلة موارده المالية ، وهو دفاع جوهري ، كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققه بلوغا الى غايه الامر فيه لما يترتب عليه من أثر فى ثبوت الاتهام أو انتفائه ، اما وهى لم تفعل كما اغفلت التعرض له فى حكمها ، فان الحكم يكون معيبا بالتصور والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ س ٣٥ ص ١٠٨) .

لراقبى المناطق التموينية ووكلائهم ومديرى ادارة التفقيش ورؤساء اقسام التفقيش ومساعدتهم بهذه المناطق . صفة الضبط القضائى فى تنفيذ احكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . فى دائرة اختصاصهم . اساس ذلك ؟

- لما كانت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعلن تنص على ان يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بالقرارات المنفذة له . وكان قد صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى تنفيذ احكام المرسومين بالقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعلنين .

نصا في مادته الأولى على أن يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرفق صفة مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بالقانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإثبات الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم بالمخالفة لأحكامها وأحكام القرارات المنفذة لها ، كما نص في الكشف المرفق على أن مراقتبي المناطق التموينية ووكلاءهم ومخيري إدارة التفتيش ورؤساء أقسام التفتيش والمفتشين ومساعدتهم بهذه المناطق كل في دائرة اختصاصه ، له صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسومين بالقانونين سائفي الذكر ، وكان البين من الحكم المطعون فيه - وبما لا ينافي فيه الطاعن - أن الموظفين المعتدى عليهم هم مفتشو تموين منطقة شمال القاهرة ، فانهم تأسيسا على ما تقدم ، يكونون من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ ص ٣٥ ص ٢٢٢)

التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . يبيح لمأمور الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

- أن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تخول لمأمور الضبط القضائي في الجنايات ، والجنح التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، إذا كانت في حالة تلبس ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ ص ٣٥ ص ٢٢٢)

مفهوم العذر الجدي أو المبرر المشروع للتوقف عن الاتجار في مجال تطبيق المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل ؟ .
تقدم العذر الجدي الى وزارة التموين أو للدفع به امام محكمة الموضوع .
اشره ؟ .

اثارة الطاعن في دفاعه أن سبب توقف العمل بالمخبز هو قيامه باصلاحه عقب حريق شب فيه . دفاع جوهرى . يترتب عليه لو صح

أن تندمج مسئوليته • ابداء ذلك للدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى • يوجب على محكمة الدرجة الثانية ابداء للرأى بشأنه ولن لم يعاود المستشف اثارته • أساس ذلك ؟

لما كان الشارع قد أوجب في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - أن يثبت للتاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وعبر عن افساحه في مجال للعذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم ، وإذا قدم للمعذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله : وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا ما صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، وكان للثابت من مطاعة محضر جلسة الرابع من ديسمبر سنة ١٩٨٠ أن للطاعن آثار في دفاعه أن سبب توقف العمل بالمخبز هو قيامه بأصلاحه عقب حريق شب فيه وهو دفاع جوهري يقترب عليه - لو صح - أن تندمج مسئولية الطاعن عن التهمة المسندة اليه بما كان ينبغى على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غلبة الامر فيه أو الرد عليه بما يفنده أما وهى لم تعمل فان حكمها يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى •

(الطعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ ص ٣٥ ص ٥٢٩) •

المادة ١٤ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن للزام التجار بامساك سجل خاص • قصر ذلك على الجهات التى تقوم بصرف المواد التموينية لاصحاب البطاقات ولا يشمل الجهات التى تقوم بصرف السلع الحرة • مخالفة ذلك • خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه •

- لما كانت المادة ١٤ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تحدد وزارة التموين جهات صرف المواد التموينية لجميع المستهلكين ولا يجوز لهذه الجهات أن تتصرف فى مواد التموين لغيرهم بالمقادير المقررة لكل منهم ويجب عليها وعلى المسئولين عن ادارتها ان يمسكوا سجلا طبقا للنموذج المرافق يقيدون فيه ارقام البطاقات التموينية وأسماء أصحابها وأرقام بطاقاتهم العائلية أو الشخصية أو الإقامة حسب

الأحوال ومحال لقامتهم ومقادير الأصناف المخصصة لكل مستهلك واسم المستلم وصفته وتوقيعه وتاريخ البيع نور صرفه وكذلك مقادير الأصناف التي ترد إليهم وتاريخ وجبة ورودها وأماكن تخزينها ومقدار المبيع منها والرصيد المتبقى منها ويجب أن يكون للرصيد المتبقى من المواد التموينية مطابقا للرصيد الفعلي ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مرقمة ومختومة بخاتم إدارة التموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ولا يجوز للكشط أو المحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات التعديل بل وتاريخه وتوقيع صاحب الشأن ويحظر نزع ورقة من أوراق هذا السجل أو إضافة أوراق أخرى إليه وفي حالة نفد هذا السجل يجب تبليغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد إلى إدارة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمه بخاتم المكتب وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل ويتعين أن يكون السجل مطابقا لسجل الربط المحفوظ لدى إدارة التموين ، وعلى الجهات المشار إليها عند صرف المقررات التموينية أن يؤشروا على بطاقات التموين بما يفيد للصرف وتاريخه ، كما نصت المادة ٢٦ من القرار سالف الذكر المعدلة بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ على أن كل مخالفة لأحكام المادة ١٤ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، فإن الإلزام بإسكان السجل المشار إليه في المادة ١٤ سابقة البيان يكون مقصورا على الجهات التي تقوم بصرف المواد التموينية لأصحاب بطاقات التموين ولا يشمل الجهات التي تقوم بصرف السلع الحرة التي لا تدخل في عداد تلك المواد ، ويكون للحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم إسكان سجل عن توزيع السلع الحرة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٦ ص ٣٥
ص ٥٦٨) .

خطو الحكم من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا . يودع الحكم بالقصور .

لما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخباز بإنتاجه ، فجاء الحكم بذلك حوا من تحديد ربيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، رغم ما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذي يوجب للحكم بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(لطن رقم ٢٥٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨ س ٢٥
ص ٦٩٠) .

عقوبة المادة ٥٦ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة
بالرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . هي الحبس والغرامة مع حظر وقف
للتنفيذ .

تفويضها وزير التموين : اصدار القرارات التنفيذية لقانون وفرض
كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه تفيد هذه القرارات بالأصـ
للتشريعي الذي خول اصدارها من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات
الواردة بتلك القرارات الوزارية .

- وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .

لما كانت المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة
على انه : يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص
عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا
الرسوم بقانون كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس
والغرامة المبينة فيها . لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود
سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد اصدر القرار رقم ١٩٨
لسنة ١٩٧٨ ونص في المادة التاسعة منه - المؤتمة للجريمة التي عين
المطعون ضده بها - على معاقبة كل من يتصر في توريد الحصة المقررة عليه
من محصول الأرز للشعير الحائز لزراعتها عن موسم ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في
الميعاد المقرر بغرامة ٦٥ جنيها عن كل طن يتصر في توريده وبمئسبة
لكسور لطن تحتسب للغرامة بواقع ٦٥ مليا عن كل كيلو جرام فان هذه
العقوبة انما يرد عليها نفس القيد العام للوارد في المادة ٥٦ من الرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها
باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار
القرارات التنفيذية المشار اليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في
حالة فرض العقوبة المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار أن وقف
التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبويض المصرح به في التفويض
التشريعي ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائما أن توقع على أساسه
تحقيقا لمراد الشارع وما تغياه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية
سواء كانت مؤتمة طبقا للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له . لما كان
ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الخرامة المحكوم

بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه
بالغناء ما تضمنه من ذلك .

(لطن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨ س ٢٥
ص (٧٤١) .

تمسك المتهم بأنه مجرد سائق للسيارة النقل وأن ما ضبط بها
من أجولة دقيق خلاص بآخر ، وقت الضبط . واشتغال محضر الضبط على
ما يظهر ذلك . دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء الركن المعنوى
للجريمة .

اطلاق الحكم القول باتجار الطاعن في الدقيق لمجرد إقراره بأنه قائد
السيارة النقل . قصور .

لما كان دفاع الطاعن - على ما يبين من مدونات الحكم الابتدائي -
القائم على أنه مجرد سائق للسيارة النقل وأن المضبوطات خاصة بآخر
مر هارباً وقت الضبط يظهره ما أثبتته مفتش التموين بمحضر الضبط من
أن آخرين قفزوا من السيارة وفروا هاربين وقت الضبط . وكان هذا الدفاع
يعد في خصوص هذه الدعوى دفاعاً جوهرياً لأنه لو ثبت لقرتب عليه انتفاء
الركن المعنوى للجريمة ، وكان الحكم قد اطلق القول باتجار الطاعن في
الدقيق لمجرد إقراره بأنه قائد للسيارة النقل مما مفاده أنه لم يفتن الى أن
هذا الدفاع يتعلق بركن أساسى للجريمة وأن ما أورده لا يصلح رداً عليه
ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة
دون حاجة لبحث باقى ما يثيره للطاعن في طعنه .

(لطن رقم ٦٦٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠ س ٢٥
ص (٩٢٥) .

عدم التسامح في وزن الخبز الأمريكى بأنواعه بسبب الجفاف في
جميع الأحوال .

جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقررة قانوناً . قيامها : بمنع
الارغفة ناقصة الوزن .

الخطأ في الاسناد غير المؤثر ؟ مثال في شأن حالة الخبز وسداعة
الضبط .

لما كانت المادة ٣٤ مكررا من القرار رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧ المضاعفة
 بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعلقة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بعد
 أن أوردت أن وزن للرغيف الافرنكي العادي الكبير هو ٢٠٠ جراما والرغيف
 المكرونة ١٩٠ جراما وأنه بالنسبة للمواصفات لا يجوز أن تزيد نسبة
 الرطوبة في أولهما عن ٣١٪ وفي الثاني ٢٦٪ ، قد نصت في فقرتها الأخيرة
 على أنه لا يتسامح في وزن الخبز الافرنكي بأنواعه المختلفة بسبب
 الجفاف ، فان صريح النص انه لا يتسامح في وزن الخبز الافرنكي بأنواعه
 بسبب الجفاف في جميع الاحوال ولما كان للحكم المطعون فيه قد بين
 النقص في الخبز الافرنكي المضبوط عن الوزن المقرر قانونا ، وكان قضاء
 هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر
 قانونا ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل
 من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن ، واذ
 كان للخطأ في الاستناد - بفرض وقوعه - لا يعيب للحكم طالما انه غير مؤثر
 فيما استخلصته المحكمة . فان ما ينعاه للطعن على الحكم المطعون فيه من
 خطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال بدعوى ايراده - على غير سند من
 اقوال محرر المحضر - ان للخبز المضبوط سلاخن وأن محضر الضبط خلا
 من بيان ساعة لانتاج للخبز مقارنة بساعة ضبطه يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٣٢٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ ص ٣٥
 ص ٩٥٤) .

**الحكم الصادر بالادانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر
 قانونا .** يكفي لسلامته اثبات أن المتهم صنع بمخبزه ارغفة ناقصة للوزن
 ووضعها به واحرزها بأى صفة .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يكفي لسلامة الحكم بالادانة في
 جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا أن يثبت أن الطاعن صنع في
 مخبزه ارغفة ناقصة للوزن ووضعها في الخبز واحرازها بأى صفة ، وهو
 ما يفيد - بذاته - الرد على الدفاع الموضوعي في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٣٢٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ ص ٣٥
 ص ٩٥٤) .

القانون رقم ١٢٨ لسنة ٨٢ لصالح للمتهم بما تضمنته من ترك الخيار
 للقاضي في الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة أو توقيع أى منهما .

- لما كان للحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ والذي ينص في المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة للربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو لالربح المحدد . . . واذ كان قد صدر - من بعد - للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦ نصاً في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آنف البيان النص الآتي : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة للربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو للربح المحدد ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر في الدعوى باتاً ، وكان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ، فإنه يكون أصلح للمتهم من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي كان ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق اعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، بما يوجب تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة بجعلها ثلاثمائة جنيه وذلك تطبيقاً لأحكام القانون الاصلح آنف البيان .

(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ ص ٢٥ ص ٩١٧) .

(والطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ لم ينشر بعد) .

عقوبة التَّسْهِرِ والتَّلَقُّ وجوبية في قانون مخالفة للتسعيرة .
الحكم منهما وجوب تعميحه باضافتها .

- لما كانت المادة التاسعة من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه في جميع الاحوال . . . يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة اشهر . . . وكانت المادة ١٦ من ذات الرسوم بقانون قد نصت على أن تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بالقانون . . . على واجهة محل للتجارة أو المصنع .

وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولادة شمسهر اذا كان للحكم بالفرامة ٠٠ فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف للقانون اذ اغفل للقضاء بعقوبتي الغلق وشهر ملخص للحكم بها يوجب تصحيحه باضافة هاتين للعقوبتين الى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ ص ٢٥ ص ٩١٧) .

متى تتحقق جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين ؟

- ان جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين تتحقق كلما ثبت وجود عجز في المواد التموينية الواردة الى القاجر لصرفها يكشف عن تصرفه فيها بأي نوع من أنواع التصرفات لغير المستهلكين المخصصة لهم وبالمقايير المقررة لكل منهم .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ص ٣٦ ص ١٧٠) .

انتظام جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها في خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الاشد وحدها .

قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة عن الجريمة الاخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها الاثني دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما اوردها الحكم من ان الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها للشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي للعقوبة المقررة للجريمة الاولى ، لانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف عقوبة

للغرامة وقدرها خمسون جنيها المتقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق
المحول للمحكمة بانقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون حالات واجراءات
الطعن امام محكمة النقض الصادر بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(للطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ س ٣٦
ص ١٧٠) .

جريمة البيع بالكثير من الاسعر المقرر . المناط في قيامها ؟

اعتذار المتهم بالهمل في مهنة اخرى . غير الاتجار في السلعة موضوع
الجريمة . لا يقبل . حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حدة ؛

— حيث ان الحكم المطعون فيه برر قضاء ببراءة المطعون ضده من
تهمة بيع سلعة للبرتقال بسعر ازيد من المقرر على ما ثبت للمحكمة من
الاطلاع على بطاقته العائلية الصادرة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٧
من انه يعمل كهربائيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة
ان المطعون ضده لقر بمحضر جمع الاستدلالات انه يعمل تاجر خضروات
وباع البرتقال لمجرى محاولة للشراء وانه كان ينوى ان يرد له باقى الثمن ،
وكانت جريمة البيع بازيد من الاسعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة
بازيد من الاسعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وايا كانت صفته
في بيعها ، اذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من الاسعر
المعين للسلعة وكانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون
ان يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بالقصود العام الذى
يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها
القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بانه يعمل في مهنة اخرى
غير الاتجار في السلعة موضوع الجريمة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه
ببراءة المطعون ضده لانه يعمل كهربائيا ونعم ان الثابت من اقراره
بالتحقيقات انه باع تلك السلعة - فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ،
هذا فضلا عن ان المحكمة لم تعرض في قضائها ببراءة المطعون ضده الى
ذلك الاقرار وظروف ضبطه مما ينبىء انها اصدرت حكما بغير احاطة
كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لادلتها مما يصم هذا الحكم ايضا
بعبىب القصور ، لما هو مقرر ان محكمة الموضوع وان كانت لها ان تقضى
بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة
الثبوت غير ان ذلك مشروط ان تلتزم الحقائق الثابتة بالاوراق وبأن يشتمل
حكمها على ما ينفذ انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت

التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بين ادلة النفي
فرجحت دفاع المتهم او داخلتها للريبة في صحة عناصر الاثبات .

(لطن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧ نس ٢٦
ص ٣٣٨) .

وحيث ان مبنى لطن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن
بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة قد شابه البطلان وانطوى على
اخلال بحق الدفاع ذلك انه حرر على نموذج مطبوع وايد حكم محكمة
اول درجة - الصادر في المعارضة - على الرغم من بطلان هذا الحكم الآخر
لخلو ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي اصدرته كما خلت اسبابه
من بيان وصف التهمة ونصوص القانون التي عاقب بمقتضاها وطبق القانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وغم انه لا ينطبق على الواقعة وعول في ادانته على
اقتوال محرر محضر الضبط دون ان تسمح المحكمة شهادته ودون اجراء
معايينة - كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي - الصادر في المعارضة - المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة التي دان الطاعن بها ،
واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته
عامها ولا يناع الطاعن في ان لها معيتها الصحيح في الأوراق . لما كان
ذلك ، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام
الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استوفى اوضاعه الشكلية والبيانات
الجوهرية التي نص عليها القانون وقضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف
اخذا باسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الاسباب صادرة من المحكمة
الاستئنافية - كما هو الحال في هذه الدعوى - ومن ثم فان نعي الطاعن
على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان النعي
بخلو الحكم من بيان المحكمة والهيئة التي اصدرته ووصف التهمة ومواد
القانون الذي عاقب بمقتضاه ردودا بأن البين من مطالعة الحكم الابتدائي
المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه قد اثبت في ديباجته اسم المحكمة
والهيئة التي اصدرته وذكر الحكم في اسبابه التهمة التي اسندتها النيابة
العامية الى الطاعن وأشار الى مواد المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ التي طلبت سلطة الاتهام تطبيقه وافصح عن مؤاخذه الطاعن

بأحكام هذا القانون وهو ما يكفي لبيان مواد القانون التي علقه بموجبها ولا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه ما أشار إليه خطأ إلى القسانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠. إذ أنه لا يدعو أن يكون خطأ ماديا ما دلم قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود مواد القانون الواجب التطبيق ، فان معنى الطعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٤٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٢ لم ينشر
بعده) .

- تحقق جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . متى أنكر حائزها .
وجودها . أو أخفاها حائسا لها عن التداول . أيا كان القصد من ذلك .
وعدم جواز تخصيص للتصغير مخصص .

(الطعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١ لم ينشر
بعده) .

- وجود السلعة في محل للتجارة ولو لم تكن ظاهرة . اعتبار ذلك
عرضا للبيع .

- انكار وجود السلعة أو أخفاؤها وحبسها عن التداول من جانب
البائع . اعتبار ذلك امتناعا عن البيع .

(الطعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١ لم ينشر
بعده) .

- اثبات قيام الضرر الجدى أو المبرز المشروع للتوقف عن الاتجار .
واجب على القاضي . المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة
١٩٤٥ المعدلة .

الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع . يوجب عليها تحقيقه
وتبرئة المتهم اذا صح بقاءه .

(الطعن رقم ٤٦٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ لم
ينشر بعد) .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دأه بها ، لما كان ذلك وكان المقرر أن
محكمة الموضوع غير ملزمة — بعد حجز القضية للحكم — بإجابة طلب
إعادتها للمرافعة ، كما أن القانون لم يرتب على ما يشوب تقرير التلخيص
من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى ، وكان الثابت
أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة واثبت كتابية بمحضرها ولم يعترض
الطاعن على ما تضمنه ، فلا يجوز له — من بعده النعى عليه ، بالقصور
أول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه أن رأى أن التقرير قد أغفل
الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها فى دفاعه ، ومن ثم فلا وجه لما
يدعاه الطاعن فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٨٥٥٥ لسنة ٥٩ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٢٣ لم ينشر
بعد) .

(وانظر نقض الطعن ١٨١٥٥٥ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/١٨
لم ينشر بعد) .

يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة
التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من
مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما سار اثباتها بالحكم والا كان
قاصراً .

(نقض الطعن رقم ١٨٢٨ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٩٢/٩/٣ لم
ينشر بعد) .

(والطعن ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق — جلسة ١٩٨٩/١١/٢ لم ينشر
بعد) .

(والطعن رقم ٨٧٥١ لسنة ٥٩ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٦ لم ينشر
بعد) .

اتهمت النيابة العامة المتهم أنه في يوم انتج خبز بلدى غير مطابق للمواصفات ومحكمة امن الدولة الجزئية قضت غيابيا بجلاسة ١٩٨١/٥/٢٦ بمعاقبة المتهم بالحبس سنة وبغرامة ٣٠٠ جنيه والمصادرة ..

عارض وقضى في معارضته في ١٩٨١/١١/١٧ برفضها استأنف ومحكمة جنوب القاهرة قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فطعن عليه بطريق النقض قضت محكمة النقض بجلاسة ١٩٩٢/١/١٤ بسقوط الطعن وجاء بأسباب الحكم لما كان ذلك وكان الطاعن - على ما اوضحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن . (الحكم في الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٩ ق جلاسة ١٩٩٢/١/١٤ لم ينشر بعد) .

من احكام المحاكم الأخرى :

الحكم في الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢ جنح امن الدولة شبين الكوم قدمت النيابة المتهم بوصف انه وهو المدير المسئول تصرف في حصة الدقيق المسلمة له على الوجه المبين .

قضت المحكمة بجلاسة ١٩٩٢/٤/٢٢ ببراءة المتهم مما اسند اليه واقر الحكم بمكتب الحاكم العسكري بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥ .

وجاء بأسباب الحكم :

وحيث ان واقعة الدعوى الجنائية تخلص فيما سطره محرر المحضر بصدر محضره المؤرخ ١٩٩٢/٣/٤ من انه حالة قيامه بحملة تموينية بدائرة دسم شبين الكوم وبالمرور على مخبز المتهم تبين انه تصرف في الحصة التموينية المسلمة له على النحو المبين بالمحضر ويسأل المتهم انكر والثابت من الاوراق ان التهمة قائمة على التخمين وليست على الجزم واليقين لا سيما ان محرر المحضر لم يبين مخدار رصيد المخبز اليومى ومن ثم تقضى المحكمة بالبراءة عملا بالمادة ٣٠٤ اجراءات جنائية .

والحكم فى الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٢ أمن دولة شبين الكوم جلسة ١٣/٤/١٩٩٢ قدمت النيابة المتهم بوصف انه فى يوم ١/١/١٩٩٢ انتج خبز بلدى غير مطابق للمواصفات .

قضت محكمة أمن الدولة بشبين الكوم ببراءة المتهم مما اسند اليه .

واقر مكتب الحاكم العسكرى الحكم فى ٥/٩/١٩٩٢ .

وجاء بأسباب الحكم :

وحيث ان الثابت ان الاتهام بنى على شكوى الذى لا تطمئن مفع المحكمة لا سيما ان محرر المحضر لم يجرى معاينة الخبز المنتج بالخبز وتنتهى المحكمة الى القضاء ببراءة المتهم عملا بنص المادة ٣٠٤ ج .

الحكم فى الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١٩٩٢ أمن دولة شبين .

قدمت النيابة العامة المتهم بوصف انه باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر .

قضت المحكمة بجناسة ١٣/٤/١٩٩٢ براءة المتهم من التهمة المسندة اليه وبتاريخ ٥/٩/١٩٩٢ اقر الحكم من مكتب الحاكم العسكرى وجاء بأسباب الحكم ان واقعة الدعوى تخلص فيما سطره محرر المحضر ... الجمعية الاستهلاكية تقوم ببيع اسطوانات الغاز فقام باجراء محاولة شراء انبوبة غاز فباعها له بسعر يزيد عن السعر المقرر خمسة قروش ويسؤال المتهم قرر انه لم يكن معه فكه — صرف — .

وحيث ان الثابت ان المحكمة تطمئن لما قرره المتهم بمحضر الضبط من انه باع بالسعر الرسمى وان الفكة لم تكن متوفرة لديه ومن ثم تنتهى الى المحكمة القضاء ببراءته عملا بالمادة ٣٠٤ ج .

ثالثا : لقب الدورية لصاحبة من السيد.

المستشار القنصل العام بخصوص

التكوين والتفسير الجبري

کتاب دورى رقم (۱) السنة ۱۹۸۷

تضمن كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي المؤرخ ١٩٨٦/١٢/٢٥ أنه تقرر أن يكون توريد محصول القول اختياريا من السنة الزراعية ٨٦ - ١٩٨٧ ، ولذلك فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٨٦ بإعفاء الزراع من توريد حصص القول المقررة عليهم .

وتنص المادة الأولى من القرار المشار اليه على أن : « يعفى
زراع الفول البلدي من توريد الحصص المقررة عليهم في موسم ١٩٨٦/٨٥
ويعاد التعامل معهم بالنسبة لمستلزمات الانتاج بدون أى قيد » .

وأعمالاً لذلك القرار ، فاننا ندعو للسادة أعضاء النيابة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من مجازر حررت ضد زراع الفول لعدم توريدهم الحصص المقررة عليهم بهوجب قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ أو التقرير فيها بأن لا وجه لاتهامه الدعوى الجنائية - بحسب الأحوال - « لعدم الجنائية » ، وطلب براءة المتهمين المقدمين الى المحكمة ، واتخاذ اللازم لحفظ الاحكام الباتة الصادرة في هذا الخصوص وعدم تنفيذها .

الخاتبة العام

المشاور

تحریرا فی : ۱۹۸۷/۱/۷

كتاب دوري رقم (٤) لسنة ١٩٨٧

تضمن كتاب السيد وزير التموين والتجارة الداخلية المؤرخ ١٩٨٧/١/١٩ ، انه قد اصدر القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٧ المتضمن اعفاء الزراع الحائزين لمساحات منزرعة بالفول البلدى وتدخلوا عن توفير الكميات المقررة عليهم طبقا لاحكام قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ من توريدها ، وكذلك اعفاء بنوك التنمية والائتمان

للزراعى والبنوك التجارية بالمحافظات وتجار الجملة فى الفول البلدى
الذين قبلوا ايداع كميات من فائض حيازة موسم ١٩٨٦/٨٥ ، او
احتفظوا بها دون ان تكون مصحوبة بشهادات توريد حيازة ، من الحظر
المفصوص عليه بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠٤ لسنة
١٩٨٦ ، كما اباح القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه اتفا نقل الفول
البلدى للصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات خلال الفترة من اول
مايو حتى آخر ديسمبر من عام ١٩٨٧ .

وبالاضافة الى ما ورد فى كتابنا الدورى رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بشأن
اعمال ما ورد فى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الاراضى رقم ١٢٢٢ لسنة ١٩٨٦ بإعانة زراعى الفول من
توريد الحصص المقررة عليهم فى موسم ١٩٨٦/٨٥ ، فاننا ندعو السادة
اعضاء النيابة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من محاضر حررت ضد
متهمين لقبولهم ايداع كميات من فائض حيازة الفول فى موسم ١٩٨٦/٨٥ ،
دون ان تكون مصحوبة بشهادة سبق توريد الحصص المقررة على
الحيازة ، او التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - بحسب
الأحوال - ، لعدم الجنائية ، ، وطالب براءة المتهمين المقامين الى المحاكمة ،
وانخاذ اللازم لحفظ الاحكام الباتة الصادرة فى هذا الخصوص وعدم
تنفيذها .

للقاهرة فى ١٩٨٧/٢/٣ .

النائب العام

المستشار /

كتاب دورى رقم (٥) لسنة ١٩٨٧

تضمن كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى المؤرخ ١٩٨٧/٢/٢ أنه تقرر أن يكون توريد محصولى العدس والقمح اختياريا اعتبارا من الموسم الحالى ، لذلك فقد صدر للقرار الوزارى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٧ بإعفاء الزراع المتخلفين عن توريد الحصص المقررة عليهم من محصولى العدس والقمح عن السنوات السابقة .

وتنص المادة الأولى من القرار المشار اليه على أن : « يعفى الزراع المتخلفون عن توريد الحصص المقررة عليهم من محصولى العدس والقمح عن السنوات السابقة من توريد هذه الحصص » .

وأعمالا لذلك القرار ، فالتنا ندعو السادة أعضاء النيابة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من محاضر حررت ضد زراعى القمح والعدس لعدم توريدهم الحصص المقررة عليهم عن السنوات السابقة ، أو التقرير فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية - بحسب الاحوال - لعدم الجنائية ، وطلب براءة المتهمين المقدمين الى المحاكمة ، واتخاذ اللازم لحفظ الاحكام الجنائية الصادرة فى هذا الخصوص وعدم تنفيذها .

النائب العام

المستشار /

تحريرا فى : ١٩٨٧/٢/٩ .

كتاب دورى رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧

ورد لدينا بكتاب السيد وزير التكوين والتجارة الداخلية للرقيم ١٢٨٦ في ١٢/٣/١٩٨٧ والذي جاء به أنه سبق وأن أرسل عدة كتب في السنوات السابقة بطلب وقف تنفيذ العقوبات المقررة بها على أصحاب المخايز والمسؤولين عن إدارتها والعاملين بها عن الجرائم التي وقعت منهم بالمخالفة لأحكام القوانين والقرارات التمهينية والتي تحدثت في جرائم انتاج الخبز المخالف للمواصفات وانتاج الخبز الناقص للوزن ، والتوقف عن انتاج الخبز وعدم استلام حصة الدقيق أو جزء منها ، وعدم عرض الخبز الفرنجى أو الامتناع عن بيعه وانتاج النواشف خلال فترة انتاج الخبز الفرنجى نظرا للظروف التي لا يستصنع صناعة الخبز البلدى والفرنجى من نقص العمالة الفنية المدربة وتعدد أنواع القمح المستورد . ولقد استجاب السيد المستشار النائب العام لهذه الاعتبارات وأصدر عدة كتب دورية في هذا الخصوص . ولما كانت الاعتبارات العملية آنفة البيان ما زالت قائمة ورغبة من الوزارة في فتح صفحة جديدة أمام المتزعمين من أصحاب المخايز بالتفاسى عما ارتكبوه من هذه المخالفات فقد طلب في ختام كتابه حفظ جميع المخاضر التي حررت ضد أصحاب المخايز والمسؤولين عن إدارتها والعاملين بها وتأجيل المنظور منها أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، وإرجاء تنفيذ العقوبات المقررة بها وذلك في الفترة السابقة حتى الثانى عشر من مارس سنة ١٩٨٧ .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد وزير التكوين والتجارة الداخلية المشار اليه فاننا ندعو الأسادة أعضاء النيابة العامة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من مخاضر حررت ضد أصحاب المخايز والمسؤولين عن إدارتها والعاملين بها عن الجرائم السابق الاشارة اليها ، أو التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - حسب الأحوال - لعدم الاهمية ، وطلب تأجيل ما قدم منها الى المحاكم الى أجل غير مسمى ، وإرسال ملفات القضايا التي صدرت فيها أحكام بالادانة الى المحامى العام بالنيابة الكلية لأمر فيها بإرجاء التنفيذ وذلك عن الفترة السابقة حتى الثانى عشر من مارس سنة ١٩٨٧ .

تحريرا في ١٩/٣/١٩٨٧

النائب العام

المستشار /

كتاب دورى رقم (١١) لسنة ١٩٨٨

ورد لنا كتاب وكيل اول وزارة التموين والتجارة الداخلية للرقم ٨٤٢٨ في ١٧/١٠/١٩٨٨ - والذي جاء به ان السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية سبق وان ارسل عدة كتب في سنوات سابقة يطلب وقف تنفيذ العقوبات المقررة بها على اصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها والعاملين بها ، عن الجرائم التي وقعت منهم بالمخالفة لاحكام القوانين والقرارات التموينية والتي تحدثت في جرائم انتساج الخبز المخالف للمواصفات وانتساج الخبز الناقص الوزن والتوقف عن انتاج الخبز وعيم استلام حصص الدقيق او جزء منها او عدم عرض الخبز الامرنجى ، وذلك نظرا لاختلاف نوعيات القمح المستورد وقلة العمالة المدربة بالمخازن وتحريك اسعار عناصر التكلفة للخامات التي تدخل في انتاج رغيف الخبز مع تثبيت اسعار تداوله . وقد صدرت الكتب الدورية للارثة لاعضاء النيابة في هذا الخصوص .

ولما كانت الاعتبارات العملية آفة للبيان ما زالت قائمة فقد طلب في ختام كتابه حفظ جميع المحاضر المحررة ضد اصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها والعاملين بها ، وتأجيل المظور منها امام المحاكم الى اجل غير مسمى وارجاء تنفيذ العقوبات المقررة بها . وذلك عن الفترة السابقة حتى اول مايو سنة ١٩٨٨ .

واستجابة لما سلف بيانه - فلتنا ندعو السادة أعضاء النيابة العامة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من محاضر حررت ضد اصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها والعاملين بها عن الجرائم السابقة الاشارة اليها - او التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية حسب الأحوال - لعدم الاهمية وطلب تأجيل ما قدم منها الى المحاكمة الى اجل غير مسمى وارسال ملفات القضايا التي حررت فيها احكام بالادانة الى المحامى العام بالنيابة الكلية الامر فيها بارجاء التنفيذ من الفترة السابقة حتى اول مايو سنة ١٩٨٨ .

تحريرا في : ١٩٨٨/١١/٢٠

النائب العام

المستشار /

كتاب دورى رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨

١١١/١

ورد إلينا كتاب السيد المستشار وزير العدل رقم

١٧٩٣ ع هـ

المؤرخ في ١٦/١١/١٩٨٨ - مرفقا به كتاب السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٩١٥٥ في ١٣/١١/١٩٨٨ . متضمنا أن التحقيق بأنواعه وغيره من منتجات المطاحن يتم إنتاجها بمواصفات محددة بقرار للوزارى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ومن قبله القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن استخراج التحقيق من القمح ، وفي حالة مخالفة العينات المأخوذة للمواصفات المقررة يتم تحرير المحاضر للمسؤولين بالمطاحن كما توه بأن مخالفة المواصفات كثيرا ما تحدث لظروف خارجة عن إرادة العاملين بالمطاحن نظرا لصعوبة التحكم في الإنتاج بمطاحن الحجارة ونقص قطع الغيار بمطاحن السلندرات خاصة للقديم منها مما حدا بكثير من العاملين إلى تقديم استقالاتهم تجنباً لصدور أحكام ضدهم ، ورغبة في اشاعة جو الاستقرار النفسى لدى العاملين في هذا الحقل الانتاجى الهام - فقد طلب سيادته تأجيل تنفيذ الاحكام الصادرة ضد هؤلاء العاملين إلى أجل غير مسمى وتأجيل نظر القضايا المتداولة فضلا عن حفظ المحاضر التى لم يتم للتصرف فيها حتى ١٩٨٨/٩/٢٥ .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد الوزير ، والخاصة للكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ - فاننا ندعو للسادة اعضاء النيابة العامة إلى حفظ ما لم يتم للتصرف فيه من محاضر حررت ضد العاملين بشركات المطاحن والمخابز عن الوقائع التى تمت حتى ١٩٨٨/٩/٢٥ متضمنة مخالفة لاحكام القرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ومن قبله القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن استخراج التحقيق من القمح ، أو التقرير فيها بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية - بحسب الأحوال . وطلب تأجيل ما قدم منها إلى المحاكمة إلى أجل غير مسمى ، وارسال ملفات القضايا التى صدرت فيها أحكام بالادانة إلى المحامى العام للنيابة الكلية للامر فيها بارجاء التنفيذ .

تحريرا في : ١٠/١٢/١٩٨٨

النائب العام

المستشار /

كتاب دورى رقم (٦) لسنة ١٩٨٨

صدر قرار السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٧ بإعفاء للزراع المتخلفين عن توريد الحصص المقررة عليهم من محصول الفول البلدى عن السنوات السابقة .

وتنص المادة الأولى من القرار المشار اليه على ان يعفى الزراع المتخلفون عن توريد الحصص المقررة عليهم من محصول الفول البلدى عن السنوات السابقة .

وبالإضافة الى ما ورد فى كتابنا الدورى رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بشأن اعمال ما ورد فى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٨٦ بإعفاء زراع الفول من توريد الحصص المقررة عليهم فى موسم ١٩٨٥/١٩٨٦ ، فاننا ندعو السادة اعضاء النيابة الى حفظ ما لم يتم للتصرف فيه من مخاضر حررت ضد زراع الفول لعدم توريدهم الحصص المقررة عليهم فى السنوات السابقة على موسم ١٩٨٥/٨٦ او التقرير فيها بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية - بحسب الأحوال - لعدم الجنائية ، وطلب براءة المتهمين المقامين الى المحاكمة ، واتخاذ اللازم لحفظ الاحكام للبيانة الصادرة فى هذا الخصوص وعدم تنفيذها .

النائب العام

المستشار /

تحريرا فى : ١١/٥/١٩٨٨ .

كتاب خورى رقم (١٦) لسنة ١٩٨٨

ورد لنا كتاب السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية
الرقيم ٣٦٩٢ في ١٩٨٨/٦/٧ - يتضمن أن المادة الرابعة من القرار
الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ قد ألزمت المستوردين بتقديم قائمة
تكاليف الاستيراد للسلع الغير غذائية للوزارة في موعد لا يجاوز اسبوعا
من تاريخ الافراج النهائى عن السلعة ويحظر طرح هذه السلع للتداول
او التعامل فيها قبل تقديم للقائمة مسالفة للذكر وان للتطبيق العملى
اسفر عن عدم كفاية هذه المهلة اسبوع - لقيام المستوردين بتقديم تلك
القوائم مما جعلهم عرضة لمخالفة النص السابق ببيانه وتحرير محاضر
وقضايا تموينية ضدهم ونظرا لما قد ترتب على ذلك من احجام البعض
منهم عن الاستيراد مما قد يؤدى الى نقص بعض السلع الهامة وبالتالي
ارتفاع اسعارها . فقد صدر للقرار الوزارى بمد المهلة المحددة لتكون
شهرًا .

وخلص الكتاب الى طلب حفظ كافة المحاضر والقضايا المحررة ضد
المستوردين والتجار فى السلع الغير غذائية والمنسوب لهم عدم الالتزام
بتقديم قوائم للتكلفة خلال اسبوع .

واستجابة لما سلف ببيانه - فاننا ندعو للسادة اعضاء النيابة
العامة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من محاضر حررت ضد المستوردين
عن الاعمال التى صدرت عنهم فى ظل القرار الوزارى الذى حدد مدة
المهلة باسبوع او التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية -
حسب الأحوال - لعدم الاهمية وطلب تأجيل ما قدم منها الى المحاكمة الى
اجل غير مسمى ، وارسال ملفات القضايا التى صدرت فيها احكام
بالادانة الى المحامى العام بالنيابة الكلية لالمر فيها بارجاء التنفيذ .

تحريرا فى : ١٩٨٨/١٢/٢٥ .

النائب العام

المستشار /

كتاب دورى رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١

اصدر السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
لقرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩١ باعفاء جميع المزارعين المتخلفين عن توريد
الحصص المقررة عليهم من محصول الأرز عن اعوام سابقة من توريد هذه
الحصص .

.. لذلك جئنا ندعو السادة أعضاء النيابة العامة الى قيد القضايا الخاصة
بالتخلف عن توريد الأرز عن السنوات السابقة على القرار المشار اليه بدفتر
الشكاوى وحفظها اداريا .. وطلب تأجيل ما قدم منها الى المحاكمة الى
اجل غير مسمى .. وارسل القضايا المحكوم فيها نهائيا بالادانة الى النيابة
الكلية لتأمر بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها .

تحريرا في ١٩/١٢/١٩٩١

النائب العام

كتاب دورى رقم (واحد) لسنة ١٩٩٢

ورد اليها كتاب السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية الرقم ٢٣٨ فى ١٢/١/١٩٩٢ متضمنا انه سبق للوزارة ان طلبت بعدة كتب وقف تنفيذ العقوبات المقررة بها فى جرائم انتاج الخبز المخالف للمواصفات وانتاج الخبز ناقص الوزن والتوقف عن انتاج الخبز وعدم استلام حصة الدقيق او جزء منها وعدم عرض الخبز الامرنكى والامتناع عن بيعه وانتاج « الفواش » خلال فترة انتاج الخبز الامرنكى وذلك نظرا لاختلاف نوعيات القمح المستورد وقلة العمالة المدربة بالمخابز وتحريك اسعار عناصر التكلفة للخامات التى تدخل فى انتاج الرغيف مع تثبيت اسعار تداوله وقد صدرت الكتب الدورية اللازمة فى هذا الخصوص آخرها الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٩١ .

وانه لما كانت الاسباب آنفة البيان ما زالت قائمة وان الوزارة قد اصدرت القرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٩١ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٩١ بتعديل اوزان ومواصفات رغيف الخبز البلدى للخاص والملمدن والردة المعدة للرغيف فقد طلب السيد الوزير فى ختام كتابه حفظ جميع المحاضر المحررة ضد اصحاب المخابز والمسئولين عن ادارتها والعاملين بها عن الوقائع التى حدثت خلال الفترة من اول يوليو ١٩٩٠ حتى ٢٥/١٢/١٩٩١ وتاجيل للنظر امام المحاكم الى اجل غير مسمى وارجاء تنفيذ للعقوبات المقررة بها .

واستجابة للاعتبارات السالف بيانها فاننا ندعو للمادة اعضاء النيابة الى حفظ ما لم يتم التصرف فيه من هذه المحاضر المحررة عن الوقائع التى حدثت خلال الفترة من اول يوليو حتى ٢٥/١٢/١٩٩١ او للتقرير نيهما بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية - حسب الاحوال - وطلب تاجيل ما قدم منها الى المحاكمة الى اجل غير مسمى . . . وارسل ملفات القضايا التى صدرت فيها احكام بالادانة الى المحامى العام بالنيابة الكلية للامر فيها بارجاء التنفيذ .

صدر فى ٢/٢/١٩٩٢

نائب المصام

أهم المراجع

- ١ - التشريعات التموينية للمستشار انور طلبة •
- ٢ - موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة للأستاذ ابراهيم السحماوى •
- ٣ - أحكام القضاء فى جرائم التموين للمستشار العمروسى •
- ٤ - الجرائم التموينية للمستشار الدكتور مصطفى بكامل كيرة رئيس محكمة النقض •
- ٥ - المسئولية الجنائية فى الجرائم الاقتصادية للدكتور عبد الرؤوف مهدى
- ٦ - الجرائم الاقتصادية للدكتور محمود مصطفى •
- ٧ - جرائم الأموال العامة للمستشار حسن عكوش •
- ٨ - المسئولية الجنائية عن فعل الغير للدكتور محمود عثمان الهمشرى •
- ٩ - الوسيط فى شرح قانون الاجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحى سرور
- ١٠ - مبادئ الحريات للدكتور نعيم عطية •
- ١١ - نظرية الظروف الاستثنائية للدكتور المستشار أحمد مدحت على •
- ١٢ - التعليق على نصوص الاجراءات الجنائية للدكتور مأمون سلامة •
- ١٣ - المحقق الجنائى للدكتور حسن المرصفاوى •
- ١٤ - جرائم التموين للدكتورة آمال عثمان ، طبعة ١٩٨٣ •
- ١٥ - الجديد فى التموين للمستشار مصطفى مجدى هرجة •
- ١٦ - آراء فى الشرعية والحرية للدكتور جمال العطيّفى •
- ١٧ - شرح قانون العقوبات القسم العام للدكتور محمود نجيب حسنى •
- ١٨ - جرائم التموين للأستاذ محمد عزت عجوة •
- ١٩ - الموسوعة الشاملة فى التموين - الوسيط فى التموين للمؤلف •
- ٢٠ - الحبس الاحتياطى للمؤلف •
- ٢١ - الموسوعة الذهبية لأحكام النقض للأستاذين حسن الفكهسانى وعبد النعم حسنى •
- ٢٢ - المدونة الذهبية للأستاذ عبد النعم حسنى •
- بالإضافة الى العديد من المراجع أشير اليها فى حينها •
- ٢٣ - الاجراءات الجنائية للدكتور محمد زكى ابو عامر •

الفهرس

الصفحة

٣

مقدمة الطبعة الخامسة

٥

مقدمة الطبعة الرابعة

٧

مقدمة الطبعة الثانية

٩

مقدمة الطبعة الأولى

القسم الأول

قوانين التهمين والتسعير الجبرى وأهن الدولة

من الناحية الموضوعية

نحو تاصيل وتحليل جرائم التهمين والتسعير الجبرى

باب تمهيدى

نشأة التجريم في مجال التهمين والتسعير الجبرى ونظرة

الشريعة الاسلامية لجرائم التهمين والتسعير الجبرى

الفصل الأول

١٣

نشأة التجريم في جرائم التهمين والتسعير الجبرى

١٣

اولا : الجريمة التهمينية في الشرائع القديمة

١٤

ثانيا : في الشريعة الاسلامية

١٦

تسعير السلع وحكمه في الاسلام

١٩

طريقة التسعير عند المجيزين

٢١

التسعير في الشرائع الحديثة

الفصل الثانى

النصوص الخاصة بجرائم التهمين في التشريعات العربية

٢٥

وفي جمهورية مصر العربية

أولاً : جرائم التهمين في التشريعات العربية

٢٥ (أ) في التشريع السوري

٢٦ (ب) في التشريع الليبي

٢٧ (ج) في التشريع الجزائري

٢٨ (د) في المملكة العربية السعودية

٣٠ (هـ) في التشريع الكويتي

ثانياً : جرائم التهمين والتسكير الجبرى في جمهورية مصر

٣٢ العربية

٣٧ إنشاء وزارة التهمين

٣٩ جرائم التهمين والتسكير الجبرى من جرائم امن الدولة

٤٣ مدى شرعية ودستورية الأوامر العسكرية

٤٨ إلغاء الأحكام العرفية واثره بالنسبة للأوامر العسكرية

الباب الأول

التعريف بجرائم التهمين والتسكير الجبرى والشروع فيها

الفصل الأول

تعريف جرائم التهمين والتسكير الجبرى ومدى اختلافها عن

٥١ الجرائم الأخرى

٥٢ أهداف التجريم في جرائم التهمين

٥٥ خصائص الجريمة التهمينية وتمييزها عن غيرها

الفصل الثانى

٥٧ الشروع في جرائم التهمين والتسكير الجبرى

٦٠ علة العقاب على الشروع

٦٣ الجرائم الاقتصادية من جرائم الخطر

٦٣ الشروع في جرائم التهمين

الباب الثانى

٦٧ جرائم التهمين ومبدأ الشرعية

الفصل الأول

٦٧ المصدر الشكلى لجرائم التهمين

٧٤ مشروع قانون العقوبات الاقتصادى

الفصل الثانى

٧٩ تفسير قوانين التموين وتطبيقها

المبحث الاول

٧٩ مبدأ الشرعية وقوانين التموين

٨٢ تقدير مبدأ الشرعية

٨٦ جرائم التموين ومبدأ الشرعية

٨٧ التفويض التشريعى

٨٨ التفويض التشريعى وجرائم التموين

٨٩ التفويض التشريعى فى جمهورية مصر العربية

٩٣ موقف القضاء من التفويض التشريعى

٩٦ شروط التفويض

٩٨ موضوع التفويض

٩٩ تطبيق القضاء للشروط الموضوعية

المبحث الثانى

١٠٣ تفسير نصوص التجريم فى جرائم التموين

١٠٨ تفسير قوانين التموين

١١٠ موقف القضاء من تفسير نصوص التموين

المبحث الثالث

١١٨ تطبيق قوانين التموين من حيث الزمان

١١٨ التطور التاريخى لعدم رجعية قانون العقوبات

١١٩ قاعدة عدم الرجعية فى نصوص التجريم ومبدأ القانونية

١٢٠ كيفية تطبيق قاعدة عدم رجعية القوانين

١٢١ نصوص التجريم الأسوا تخضع لعدم الرجعية مطلقا

١٢٣ قاعدة رجعية القوانين الموضوعية الأصلح للمتهم

١٢٤ المقصود بالقوانين الموضوعية الأصلح للمتهم

١٢٤ تعريف القضاء لقانون الأصلح للمتهم

١٢٧ استثناء القوانين المؤقتة

١٣٢ تطبيقات قضائية

١٣٣ موقف القضاء من قوانين الطوارئ

١٣٦ موقف القضاء من قوانين التموين

١٤٢	موقف محكمة النقض في مسألة الخبز للفلسطين
١٤٦	تبني مشروع قانون العقوبات لقضاء النقض
١٤٧	نفاذ القرارات التمهينية وسريانها في حق الافراد
١٥١	الغاء القرار الاداري

الباب الثالث

جرائم التمهين والتسعين الجبري وهدى خضوعها للقواعد العامة في ظل قوانين محاكم أمن الدولة الجديدة

الفصل الأول

١٥٣	ضبط الافعال المادية في جرائم التمهين والتسعين الجبري
١٥٤	مأموري الضبطية القضائية
١٥٥	مأموري الضبطية القضائية في جرائم التمهين
١٥٦	القرارات الصادرة والمنظمة لصفة الضبطية القضائية
١٦٠	قرار وزير التجارة رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٧
١٦١	اختصاص مأمور الضبط القضائي في جرائم التمهين
١٦٢	(أ) دخول المصانع والمحال العامة
١٦٣	(ب) دخول المخازن
١٦٤	(ج) معاينة المصانع
١٦٥	ملحوظات وتعليقات
١٦٥	مدى لزوم تحرير محضر بجمع الاستدلالات في الجرائم وجزاء تخلف ذلك
١٦٥	ما يترتب على تحرير محضر جمع الاستدلالات
١٦٦	جواز اصطحاب محامي المتهم في مرحلة جمع الاستدلالات
١٦٧	الدعوة التي تخصص مأموري الضبط القضائي في جرائم التمهين
١٦٨	ضبط الافعال المادية في جرائم التمهين والتسعين الجبري
١٦٩	جرائم التمهين والتسعين الجبري وتعدد التفاعيل فيها
١٧١	التحريض على الجريمة التمهينية
١٧٢	موقف القضاء المصري
١٧٥	الندب للتفتيش عن جرائم التمهين والتسعين الجبري
١٧٧	بطلان القبض في جرائم التمهين التي لا تزيد فيها العقوبة على ثلاث شهور
١٧٨	ماهية القبض

الفصل الثاني

- ١٨١ الركن المعنوي في جرائم التهمين
- ١٨٢ رأى يرى أن جرائم التهمين ذات قصد جنائي عام
- ١٨٨ رأى يرى أن جرائم التهمين جرائم غير عمدية
- ١٨٩ رأى يرى أن جرائم التهمين جرائم مادية بحتة
- ١٩٠ نفس ذكوة الجريمة المادية
- ١٩١ الرأي الذي نعتنقه
- أثر الباعث والجهل بالتقانون على الركن المعنوي
- ١٩٢ الأهمية القانونية للباعث والغية
- ١٩٣ الباعث في الجريمة التهمينية
- ١٩٤ الجهل بالتقانون والخطأ فيه
- ١٩٦ موقف القضاء المصري
- ١٩٨ الخطأ غير العمدى في جرائم التهمين
- ١٩٩ هل تتحقق جرائم التهمين والتسكير الجبرى بالاهمال ؟
- ١٩٩ جرائم التهمين والأسباب المانعة للمسئولية
- ٢٠١ المسئولية عن فعل الغير في الجرائم التهمينية
- المسئولية الجنائية عن فعل الغير كوسيلة للتعبير عن حماية
- ٢٠٢ الوجود الاجتماعى
- العوامل التى ساعدت على اتساع قاعدة المسئولية الجنائية
- ٢٠٤ عن فعل الغير فى مجال الجرائم التهمينية
- خصائص المسئولية الجنائية غير المباشرة عن فعل الغير فى
- تشريعات التهمين والتسكير الجبرى وتقريرنا لهذه
- ٢١٠ النص
- ٢١٣ خصائص المسئولية الجنائية فى جرائم وتهمين
- ٢١٥ الأساس القانونى للمسئولية عن فعل الغير
- ٢١٧ مدى مسئولية صاحب الحق
- ٢١٨ نظريات تشريعية
- ٢٢٢ المسئولية المخففة
- ٢٢٣ التبراد بالغياب
- ٢٢٨ مسئولية الشخص المعنوى فى جرائم التهمينية
- ٢٢٩ دور المشرع فى المسئولية
- ٢٣٠ دور القضاء فى المشرع ورؤساء الأقسام التنفيذيين

الفصل الثالث

الجزاءات فى الجريمة التهمينية

- المطلب الأول : الحبس المطلق في الجريمة التمهينية ٢٣١
المطلب الثاني : انواع الجزاءات التمهينية ٢٣٤
المصادرة في مجال الجريمة التمهينية ٢٣٥

القسم الثاني

- الجانب الاجرائى في جرائم التهمين والتسعين الجبرى ٢٤٣
الباب الأول

- تحريك الدعوى في جرائم التهمين ٢٤٠

الفصل الأول

- قواعد تحريك الدعوى والنيابة المختصة ٢٤٠
اثر تعليمات النائب العام على حق النيابة في تحريك الدعوى ٢٤٩
النيابة المختصة بتحريك الدعوى ٢٥٠
القرارات المنظمة لاختصاص نيابة أمن الدولة ٢٥٣
قرار وزير العدل بانشاء نيابة أمن الدولة ٢٥٣
قرار وزير العدل بتعديل اختصاص نيابة أمن الدولة ٢٥٥
قرار وزير العدل باضافة بعض الاختصاصات الى نيابة أمن الدولة العليا ٢٥٨
قرار وزير العدل بانشاء محاكم جزئية للجنح المستعجلة ٢٥٩
قرار وزير العدل باضافة بعض الاختصاصات الى نيابة أمن الدولة العليا ٢٥٩
التعليمات العامة للنيابات بشأن اختصاصات نيابة أمن الدولة ٢٦٠

الفصل الثاني

- الادعاء المباشر في جرائم التهمين ٢٦٧
الادعاء المباشر وجرائم التهمين ٢٦٨
الضرر الذى ينشأ عن الجرائم الاقتصادية ٢٦٩

الباب الثاني

المحاكم المختصة بنظر الدعاوى التمهينية

الفصل الأول

- محاكم أمن الدولة ٢٧٣
أولا - محاكم أمن الدولة قضاء طبيعى ٢٧٥
ثانيا - محكمة أمن الدولة قضاء ذو ولاية خاصة ٢٧٧

٢٨٠	ثالثاً - محكمة أمن الدولة محكمة رائدة
٢٨١	مذى دستورية محاكم أمن الدولة
٢٨٢	تشكيل محكمة أمن الدولة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
٢٨٣	اختصاص محاكم أمن الدولة
٢٨٣	- محكمة أمن الدولة العليا
٢٨٦	محكمة أمن الدولة قضاء استثنائي وفقاً لقانون الطوارئ
	الفرق بين محكمة أمن الدولة طوارئ ومحكمة أمن الدولة
	المشكلة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
	موقف القضاء بالنسبة لانتهاء حالة الطوارئ وأثرها على
٢٩٠	الأحكام التي صدرت من محاكم أمن الدولة
٢٩٠	الاختصاص المحلي
٢٩١	نتازع الاختصاص
٢٩٢	إجراءات الاحالة
٢٩٣	إجراءات المحاكمة
٢٩٤	الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية
	اشكالات التنفيذ في محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً للقانون
٢٩٥	١٠٥ لسنة ١٩٨٠
٢٩٥	معنى الاشكال
٢٩٦	الأساس القانوني لنظام اشكالات التنفيذ
	نوعا الاشكال
٢٩٧	طبيعة الاشكال
٢٩٧	اشكالات التنفيذ في أحكام محكمة أمن الدولة العليا
٢٩٨	أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ)
	موقف محكمة النقض من الاشكال في تنفيذ أحكام محاكم أمن
٢٩٩	الدولة (طوارئ)
	الاثبات في جرائم التهمين والتسكير الجبرى امام محكمة أمن
٣٠٠	الدولة
٣٠١	اثبات المسائل الفنية
٣٠٣	أحكام القضاء بشأن الخبرة في مسائل التهمين
	نصوص القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن
٣٠٦	الدولة
٣١٠	أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١) لسنة ١٩٨١

التمصيل الثاني

تشريعات الطوارئ ونس الدولة

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل	
بالتقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢	٣١٢
قانون بشأن حالة الطوارئ	٣١٢
قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ	٣١٩
قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ	٣٢٠
قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ بمد حالة الطوارئ	٣٢٣

الفصل الأول

سلطة رئيس الجمهورية في الجرائم التمهينية	٣٢٥
التصديق الوجوبي	٣٢٦
نظام التصديق على الأحكام	٣٢٦

القسم الثالث

الجرائم التمهينية

الجرائم التمهينية	٣٢٧
-------------------	-----

الباب الأول

الأحكام العامة لجرائم التسعير الجبرى	٣٢٩
--------------------------------------	-----

الفصل الأول

الأحكام العامة لجرائم التسعير الجبرى	٣٢٩
أولا - السلعة المسعرة	٣٢٩
سبيل تحديد السعر	٣٣١
تحديد السعر	٣٣٤
لجنة التسعير وتشكيلها	٣٣٤
جداول السلع المسعرة	٣٣٥
موقف القضاء من تحديد السعر ولجنة التسعير	٣٣٨

الفصل الثاني

٣٤١	الركن المادى في جرائم التفسير الجزى
٣٤١	(ا) البيع والعرض للبيع بأكثر من السعر المحدد
٣٤٢	فعل البيع
٣٤٤	صفة البائع
٣٤٤	العرض للبيع
٣٤٦	تجاوز السعر أو الربح المحدد
٣٤٦	العلم بالسعر وحدود الالتزام به
٣٤٧	تجاوز السعر بالغش في الوزن أو الكيل أو المقياس
٣٤٧	تجاوز السعر بمخالفة شرط النوع
٣٥٠	(ب) الامتناع عن البيع بالسعر أو الربح المحدد
٣٥٠	الركن المادى : توافر الحيابة
٣٥٢	الامتناع الجزئى
٣٥٣	الامتناع لعدم وجود الكمية المطلوبة
٣٥٤	صلة الجانى بالسلعة
٣٥٤	تطبيقات قضائية بشأن جريمة الامتناع عن البيع
٣٥٥	فرض شراء سلعة أخرى مع السلع المسعرة
٣٥٥	تعليق البيع على شرط يخالف العرف التجارى
٣٥٧	محاولة رفع أسعار مواد التموين
٣٥٨	رضاء المشتري وأثره
٣٥٩	(ج) عدم الاعلان عن الأسعار
٣٦٠	السلع الواجب الاعلان عن أسعارها
٣٦١	طريقة الاعلان ومناطه
٣٦١	الأسعار التى يجب أن يشملها الاعلان
٣٦٢	مدة الالتزام بالأسعار
٣٦٣	العلم باعلان الأسعار
٣٦٣	ميعاد الاعلان عن الأسعار
٣٦٤	الاعلان عن مقابل الخدمات والأعمال
٣٦٤	ارتباط جريمة بيع سلعة بجريمة عدم الاعلان عن الأسعار
٣٦٥	التصرف فى مواد التموين لغير المستحقين
٣٦٧	مشكلات تغليف السلعة
٣٧٠	جرائم المشتري
٣٧٢	اعفاء المشتري من العقاب

الباب الثاني

تشريعات التموين والتيسير الجبري وإحكام القضاء بشأنها ٣٧٥

الفصل الأول

الرسوم بقتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بقتون التموين ٣٧٥
الباب الأول

أحكام عامة ٣٧٥

الباب الثاني

أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز ٣٧٨

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والشعير (البذينة) والشعير
والأرز والذرة ٣٧٩

الباب الرابع

أحكام خاصة باستهلاك اللحوم ٣٧٩

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس ٣٨٠

الباب السادس

أحكام خاصة بتداول السكر ٣٨٠

الباب السابع

أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية ٣٨١

الباب الثامن

أحكام خاصة بحلج القطن ٣٨٣

الباب التاسع

أحكام خاصة بتداول ورق الجرائد ٣٨٣

الباب العاشر

٣٨٤ بشأن حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات

الباب الحادى عشر

٣٨٤ احكام خاصة بلوامر الاستيلاء والتكاليف

الباب الثانى عشر

٣٨٦ العقوبات

٣٩١ قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل احكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخالص بشئون التموين

القرارات الوزارية المتعلقة بالرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة فى تطبيق

٣٩٤ احكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

٣٩٦ قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار ٣٨٦ لسنة ١٩٨١ ببيان مواعيد تسليم التموين والاعلان عن تاريخ وصولها

٣٩٩ قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥

٤٠٠ قرار نائب رئيس الوزراء والتجارة الداخلية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن الزام التجار بالاعلان عن مخازنهم

٤٠١ قرار وزير التموين رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن حبس السلع عن التداول

٤٠٢ قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التى يحظر عن الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

٤٠٣ قرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة الاولى من القرار ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد السلع التى يحظر الامتناع عن انتاجها او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

قرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥ بإضافة المياه الغازية الى السلع
 مصنعة القينة بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتصدير بعض
 السلع التي يحظر الامتاع عن انتاجها او وقف
 صنعها او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد ٤٠٤
 القرارات المتعلقة بالسجلات

٤٠٥ القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦
 القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن السجج النصوص
 ٤٠٧ عايه في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
 القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاحتفاظ بالدفاتر
 ٤٠٨ والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التهوين
 ادم القيود والايوصاف بالنسبة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة
 ١٩٤٥ والقرارات المتعلقة به ٤١٠
 الاحكام المستحدثة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ مع شرح
 ٤١٠ للجرائم التي ينطوي فيها
 ٤١١ الشروط الواجب توافرها لاعتبار الواقعة جنائية
 ٤١٣ اهم القيود والايوصاف
 ٤١٣ تخزين التماسوي
 ٤١٣ المنسوجات
 ٤١٤ حليج الاقطان
 ٤١٥ الورق
 ٤١٥ التوقف عن النشاط
 ٤١٦ الغزل والمنسوجات القطنية
 ٤١٧ المواد التمهينية
 ٤١٩ القيود والايوصاف بالنسبة للجنايات

الفصل الثاني

احكام محاكم اهن الدولة التي اقراها مكتب الحاكم العسكري
 ٤٢١ واحكام النقص بشأن المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
 ٤٢١ أولا - احكام مدكم اهن الدولة
 ٤٢٦ احكام نقص حديثة : لم تشر بعد
 ٤٤٨ القيود والايوصاف الخاصة بحدس الساع عن الشدائل
 ٤٥٠ القيود الخاصة بأمر عسكري رقم (١) لسنة ١٩٨٣
 ٤٥٠ احكام نقص حديثة
 ٤٥٢ القيود والايوصاف الخاصة بالخازن والجرائم المتعلقة بها

التفصيل التالى

- ٤٥٥ المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح
- ٤٦٢ الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قرار وزير التعمين رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد السلع التى تدعىها الدولة فى تطبيق احكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والجدول المرافق به
- ٤٦٨
- ٤٦٩ المذكرة الايضاحية لقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٠ بالزام اصحاب المحال من ارباب الحرف ومؤدى الخدمات للاخطار عن الجعل الذى يحدونه
- ٤٧١
- ٤٧٢ القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية
- ٤٨٣ جدول مرافق للقرار ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ ببيان السلع الغذائية التى يلتزم مستورديها بتقديم مستنداتها للوزارة لتحديد أسعار تداولها
- ٤٨٥ قرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردى وتجار الجبنة والتجزئة فى كافة السلع المعبأة والمغلفة والمستوردة باثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة
- ٤٨٦ قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢
- ٤٨٨ قرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بتفويض السادة المحافظين فى بعض الاختصاصات
- ٤٨٩ قرار وزير التعمين ٢٧١ لسنة ١٩٨١ بتفويض السادة المحافظين فى بعض الاختصاصات
- ٤٩٠ قرار ٢٣٦ لسنة ١٩٨١ بتفويض السادة المحافظين فى بعض الاختصاصات
- ٤٩١ قرار ٢٣٧ لسنة ١٩٨١ بتفويض بعض السادة المحافظين فى بعض الاختصاصات
- ٤٩٢ قرار ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ باعادة تشكيل اقسام التسعيرة بالمحافظات
- ٤٩٣

قرار وزير التموين رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قرار تشكيل
لجان التسعير الحظية بالمحافظات

قرار وزير التموين رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٤ بنظام تقرير
حصص من السلع الغذائية بالسعر السياحي لبعض
الجهات والجنود المرافق لها

٤٩١٧

الفصل الرابع

احكام القضاء بشأن الجرائم المتعلقة بالتسعير الجبرى
ومذكرات مكتب الحاكم العسكرى

٥٠٥

٥٠٥

اولا - احكام القضاء بشأن تحديد الاسعار
ثانيا - احكام القضاء بشأن جريمة البيع او العرض للبيع
بازيد من السعر المقرر

٥١٤

اهم القيود والافصاف بالنسبة لجريمة بيع ازيد من السعر
وتعليقات قضائية

٥٢٢

٥٥٠

٥٥٩

٥٥٩

٥٦٠

٥٦٢

٥٦٣

٥٦٤

٥٨٥

احكام نقض حديثة بشأن البيع ازيد من السعر المقرر
ثالثا - جريمة الامتناع عن البيع

الركن المادى فى جريمة الامتناع عن البيع
الامتناع الجزئى - الامتناع لعدم وجود الكمية المطلوبة

الركن المعنوى
اهم القيود والافصاف فى جريمة الامتناع عن البيع

احكام القضاء بشأن جريمة الامتناع عن البيع ومذكرات
مكتب الحاكم العسكرى

اثبات جريمة الامتناع عن البيع والبيع بازيد من السعر المقرر

الباب الثالث

جرائم الطاحن والمخابز

الفصل الاول

جريمة انتاج خبز مخالف

٥٨٦

٥٨٧

٥٨٧

٥٩٢

٥٩٥

اولا - النص القانونى الذى حدد وزن الخبز
الركن المادى

موقف القضاء من جريمة الخبز الناقص
النساجح فى الوزن

تعديل وزن الرغيف

الفصل الثاني

التنصوص التموينية الخاصة بالخبز

استخراج الدقيق وصناعة الخبز

- ٥٩٩ قرار وزير التموين رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٧
- ٦٠٢ قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١٣ لسنة ١٩٨٧
في شأن القمح ومنتجاته
- ٦٠٩ الباب الأول
القمح
- ٦١٢ الباب الثاني
الدقيق
- ١٢٥ الباب الثالث
مطاحن الموانئ
- ٦٣٦ الباب الرابع
الرقابة على المظلمين
- ٦٣٩ الباب الخامس
صناعة الخبز بكافة أصنافه
- ٦٣٧ الباب السادس
المكرونة
- ٦٤٠ الباب السابع
أحكام عامة
- قرار وزير التموين رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض
- ٦٤٥ الوسائل لمنع التلاعب بأسعار الدقيق
قرار وزير التموين رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض

٦٤٦ احكام القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح

قرار وزير التموين رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ بتعديل احكام
٦٤٨ القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح

قرار رقم ٣٤٢ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢
٦٤٩ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح

قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٩ في شأن تنظيم عملية نقل الدقيق
من المطاحن والمستودعات
٦٥١ ببيع الدقيق بالجملة الى الجهات التي تستخدمه

قرار رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار
٦٥٤ رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته

قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار
٦٥٦ رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته

٦٥٧ قرار وزير التموين رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩

قرار وزير التموين رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٩ بتعديل احكام
٦٥٨ القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته

٦٥٩ تعليقات واحكام بشأن الخبز والمطاحن

الفصل الثالث

٧٠٣ تعليقات واحكام بالنسبة للمطاحن

٧٠٣ الكتب الزورية الصادرة من النائب العام

٧٠٧ تعليمات وزارة التدوين بشأن النخالة والردة

٧١٠ الحفوع التي يدفع بها المتهم في جرائم المطاحن

الفصل الرابع

الجرائم الخاصة بالكرونة

قرار وزير التدوين رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم انتاج
٧٣١ وتوزيع الكرونة

- ٧٣٣ بتنظيم انتاج وتوزيع الكرونة
قرار وزير التموين رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم انتاج
٧٣٥ وتوزيع الكرونة
قرار وزير التموين رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد أسعار
الكرونة آتون
٧٣٩ اهم القيود والأوصاف بشأن جرائم الكرونة
٧٣٩ احكام القضاء

الباب الرابع

- الجرائم الخاصة بالبطاقات التموينية
٧٤٢ واهم القيود والأوصاف واحكام القضاء بشأنها
٧٤٢ القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٣-بشأن بطاقات التموين
قرار وزير التموين رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل القرار
٧٤٧ الخاص بالبطاقات التموينية
قرار وزير التموين رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٤ بتحديد موعد بدء
٧٤٩ العمل بالبطاقات التموينية
قرار وزير التموين رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتعديل القرار
رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٣
٧٥٣ اهم القيود والأوصاف المتعلقة بالبطاقات التموينية
٧٥٤ صرف المقررات التموينية
٧٥٦ احكام القضاء

الباب الخامس

- الجرائم الخاصة بالتداول
٧٦٠ تهديد
٧٦٠ مخالفة قيود النقل
٧٦١ قرار وزير التموين بشأن تنظيم تداول بعض المحاصيل
الزراعية
٧٦٣ مسئولية الشاحن بالسكك الحديدية
٧٦٨ ضرر نقل بعض السلع والمواد خارج حدود بعض المحافظات
٧٦٩ الركن المادي في جريمة مخالفة قيود التداول
٧٧٠ الركن المعنوي
٧٧١ احكام القضاء
٧٧٤ توريد المحاصيل

- قرار وزير التموين رقم ٤٨٩ لسنة ١٠٨٥ بتكاليف الحائزين
٧٧٥ بتوريد كمية من الأرز الشعير
قرار وزير التموين ٢١٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن توريد الفول
٧٨٣ قرار وزير التموين والتجارة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن
توريد الفول
أهم القيود والأوصاف بالنسبة لتوريد المخصصات
٧٨٦ تطبيقات تشائية
٧٨٧

الجرائم الخاصة بالسلع

والمواد التموينية الغذائية

- أرز
٧٩٣ قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر نقل
الأرز الشعير
٧٩٢ قرار وزير التموين رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن حظر ضرب
الأرز الشعير
٧٩٤ قرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر نقل الأرز الأبيض
٧٩٧ قرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٨٦ بشأن حظر نقل الأرز الأبيض
٧٩٨ قرار وزير التموين رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٥ بحظر الاتجار
في الأرز الشعير
٨٠١ قرار وزير التموين رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر ضرب
الأرز الشعير في الفرانكات لقيود الاستهلاك الشخصي
٨٠٢ قرار وزير التموين رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن حظر ضرب
الأرز الشعير
٨٠٤ قرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن حظر تموين الأرز
٨٠٧ قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ بشأن تصنيع الأرز
٨١٣

الفصل الثاني

الشاي والبس

- أولاً - النصوص القانونية
٨١٥ قرار وزير التموين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن التصرف
في رسائل البن المستورد
٨١٧

- ٨١٩ الشاي الأسود المستورد
- ٨٢١ أهم القيود والأوصاف الخاصة بالشاي والبن
- قرار وزير التموين رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم
- ٨٢٥ التصرف في رسائل البن المستورد
- قرار وزير التموين رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ بالرقابة على الشاي
- ٨٢٦ المستورد
- ٨٢٩ تعليقات وأحكام
- ٨٣٣ مذكرات مكتب الحاكم العسكري

الفصل الثالث

- ٨٣٨ الأسماء

الفصل الرابع

- ٨٤٣ السكر
- ٨٤٧ تعليقات وأحكام

الفصل الخامس

- ٨٥١ الألبان

الفصل السادس

- ٨٥٣ الحلاوة الطحينية

الفصل السابع

- ٨٥٣ الأذرة
- قرار وزير التموين رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر
- ٨٥٣ الاتجار في الذرة الصفراء

الفصل الثامن

- ٨٥٦ الفاصوليا واللوبيا والبسلة الجافة

الفصل التاسع

- ٨٥٧ البطاطس

الفصل العاشر

- ٨٥٨ المستكة

الفصل الحادى عشر

٨٥٩

التسليح السياحية

الفصل الثانى عشر

٨٦٩

الثوم

قرار وزير التموين رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر نقل

٨٦٩

الثوم

٨٧١

قرار وزير التموين رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن توريد الثوم

الفصل الثالث عشر

٨٧٦

البصل

الفصل الرابع عشر

العدس

٨٧٧

قرار وزير التموين رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن حظر نقل
العدس

الفصل الخامس عشر

٨٧٩

مياه غازية

الفصل السادس عشر

٨٨١

الزبد والجبن

الفصل السابع عشر

٨٨٥

اللحوم

٨٨٥

القرارات الخاصة باللحوم وأهم التقييد والأوصاف

٨٩٦

جريمة ذبح إناث الماشية

٨٩٩

أحكام القضاء

الفصل الثامن عشر

الفول السوداني والسمسم

٩٠٤

القرارات الخاصة بالفول السوداني والسمسم

الفصل التاسع عشر

٩٠٥

العسل الأسود

الفصل العشرون

- ٩٠٨ أذرة صفراء
المصانع والمواد التمهوية
- ٩٠٩ غير الغذائية
- ٩١٠ أولاً - غاز البوتاجاز
- ٩١١ قرارات وزير التمهوين بشأن غاز البوتاجاز
- ٩١٢ كتاب دورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩
- ٩١٤ ثانيا - آلات كاتبة
- ٩١٦ ثالثا - أسمدة
- رابعا - أسمدة
- ٩١٧ خامسا - اقطان
- ٩١٩ سادسا - أحذية
- ٩٢٠ سابعا - اجبار كتابية
- قرار وزير التمهوين رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم التسعير في جميع اصناف اجبار الكتابة المستوردة
- ٩٢٠ ثامنا - بترول
- ٩٢٥ قرار وزير التمهوين والتجارة الداخلية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨١ باضافة جديدة للنفوذجين ٢١ بترول ، ٢١ هكر بترول المرافقين للقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية ومسك سجل خاص بها
- ٩٢٥ قرار وزير البترول رقم ٤ لسنة ١٩٧٦
- ٩٣١ اهم القيود والأوصاف
- ٩٣٢ تاسعا - ملح النشادر
- ٩٣٤ قرار وزير التمهوين رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تداول التصدير النقى وكايريد الأنيوم
- ٩٣٤ اهم القيود والأوصاف
- ٩٣٥
- ٩٣٦
- قرار وزير التمهوين رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢ بشأن تحديد نسب الأرباح في تجارة البطاريات الجافة المستوردة
- ٩٣٦ القيود والأوصاف
- ٩٣٨
- ٩٣٩ حادى عشر - صفيح وصاج

	قرار وزير التكوين رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تداول
٩٣٩	الصفحة والصاج
٩٤١	أهم القيود والأوصاف بشأن الصفح والصاج
٩٤٢	ثاني عشر - استبارين
٩٤٣	ثالث عشر - جملكة
	قرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن تنظيم التصرف في
٩٤٣	رسائل الجمركة المستوردة وإحدى أسعار تداولها
٩٤٥	القيود والأوصاف
٩٤٦	رابع عشر - الأقمشة والفزل والمنسوجات والبطاطين
٩٤٩	الباب الثامن
٩٤٩	تشريعات السلع المستوردة
٩٤٩	قرار ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ بمنع انقلاء جباة أسعار السلع المستوردة
٩٥٢	قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد الأرباح
	قرار ١٢٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد عناصر التكلفة الأساسية
	التي تتخذ أساسا لحساب نسبة الأرباح المقررة في
٩٦٨	تجارة السلع المستوردة من المناطق الحرة
	قرار ١٦٨ لسنة ١٩٨٧ بحظر تداول السلع المحظورة
٩٧٠	استيرادها
	قرار ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠
٩٧١	لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح
	نموذج قائمة
٩٧٧	تكاليف استيراد وأسعار تداول السلع
٩٧٩	قرار ٤٧ لسنة ١٩٩٠ بإلغاء القرار رقم ٨١٦ لسنة ١٩٨٨
	قرار وزير التكوين رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٩٠ بإلغاء القرار رقم
٩٧٩	٣٦٨ لسنة ١٩٧٠ الخاص بحظر نقل الاختصاص
٩٨٠	قرار ٥٢ لسنة ١٩٩١ بحظر تداول التياميش المستورد
	قرار ٦٢ لسنة ١٩٩١ بإلغاء القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧١
٩٨٢	بشأن تنظيم التصرف في حديد التسليح المستورد
	قرار ٥٧١ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٢
٩٨٣	لسنة ١٩٩١ بحظر تداول التياميش المستورد
	قرار ٢٣٧ لسنة ١٩٩٢ بإلغاء القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٩١
٩٨٤	بتحديد أرباح بعض السلع الغذائية المستوردة
	ملحق
	بقوانين وقوانين التكوين والتسليم - غير الجبزي وأمن
	الدولة الصادرة من سنة ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢ وأحكام
	القضاء الحديثة والكتب الدورية

- القرارات الوزارية الخاصة بالتموين
القرارات التموينية الخاصة بالأرز والفرافات
- قرار ٥٢٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن تفويض السادة المحافظين
بإصدار تراخيص تشييد الفرافات ٩٨٨
- قرار ٥٧٨ لسنة ١٩٨٧ بتشريف الحائزين لمساحات مزروعة
أرز شعير بتوريد كميات منه ٩٩٠
- قرار ٥٧٩ لسنة ١٩٨٧ بحظر الاتجار في الأرز الشعير ٩٩٤
- قرار ٥٨١ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل الأرز الشعير ٩٩٦
- قرار رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر نقل الأرز الأبيض ٩٩٨
- قرار وزاري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٨٧ ١٠٠٠
- قرار وزير التموين رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن الأرز ١٠٠٢
- قرار وزير التموين رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٨٨ بتعديل أحكام القرار
الخاص بتشريف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير
بتوريد كميات من محصول ١٩٨٨/١٩٨٩ ١٠٠٢
- قرار وزير التموين رقم ٥٢١ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام
القرار الخاص بالاحتاج وتداول الأرز الأبيض ١٠٠٤
- قرار وزير التموين رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن تفويض
السادة المحافظين بإصدار تراخيص تشييد الفرافات
خلال موسم توريد الأرز الشعير ١٩٨٩/١٩٩٠ ١٠٠٥
- قرار وزير التموين رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن تكليف
الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير بالتوريد ١٠٠٦
- قرار ٥٢٥ لسنة ١٩٨٩ بحظر الاتجار في الأرز الشعير ١٠١١
- قرار ٥٢٦ لسنة ١٩٨٩ بحظر نقل الأرز الشعير ١٠١٢
- قرار ٥٢٧ لسنة ١٩٨٩ بحظر نقل الأرز الأبيض ١٠١٣
- قرار ٥٢٨ لسنة ١٩٨٩ بشأن حظر تخزين الأرز ١٠١٤
- قرار ٥٩٣ لسنة ١٩٨٩ بتشريف الحائزين لمساحات مزروعة
أرز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٨٩/١٩٩٠ ١٠١٦
- قرار ١ لسنة ١٩٩٠ بشأن تكليف الحائزين أرز شعير بتوريد
كمية من محصول الأرز ١٩٨٩/١٩٩٠ ١٠١٧
- قرار ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بتشريف الحائزين لمساحات مزروعة
أرز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٨٩/١٩٩٠ ١٠١٨
- قرار وزير التموين رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن حظر
التمويل على شراء الأرز الشعير بفرض الاتجار ١٠١٩
- قرار ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ بتشريف الحائزين لمساحات مزروعة
أرز شعير بتوريد كميات من محصول ١٩٩٠/١٩٩١ ١٠٢٠
- قرار ٥٩٠ لسنة ١٩٩٠ في شأن حظر تخزين الأرز ١٠٢٤

- قرار ٥٩١ لسنة ١٩٩٠ بحظر الاتجار فى الارز الشصير ١٠٢٥
- قرار ٥٩٢ لسنة ١٩٩٠ بحظر نقل الارز الابيض ١٠٢٦
- قرار ٥٩٣ لسنة ١٩٩٠ بحظر نقل الارز الشصير ١٠٢٧
- قرار ٨٤ لسنة ١٩٩١ بإلغاء القرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن حظر نقل الارز الابيض خارج حدود المحافظات ١٠٢٨
- قرار وزير التكوين رقم ٦١٥ لسنة ١٩٩١ ١٠٢٩
- القرارات التكوينية الخاصة بالاسماك
- قرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل او الشروع فى نقل الاسماك الطازجة والمجففة والمالحة خارج حدود محافظة البحر الأحمر ١٠٣٠
- القرارات الخاصة بالبطاقات
- قرار وزير التكوين رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٨٩ بفتح باب تجديد البطاقات التكوينية
- قرار ١٢ لسنة ١٩٩٠ بتعيين بعض اهكتم القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ الخاص بالبطاقات التكوينية ١٠٥٦
- القرارات التكوينية بشأن توريد المحاصيل ١٠٥٧
- قرار ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ بحظر نقل او الشروع فى نقل بعض السلع خارج حدود بعض مناطق محافظة البحر الاحمر ١٠٥٨
- قرار رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر نقل الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولحومها المنبوذة خارج حدود الواحات ١٠٥٩
- لحومها للاكل ولحومها المنبوذة خارج حدود الواحات ١٠٦١
- قرار ٧٠٩ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل بعض السلع خارج حدود مركزى الخارجة والداخله ١٠٦٢
- قرار ٧١٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٦ ١٠٦٣
- قرار ٤٣٧ لسنة ١٩٨٩ فى شأن حظر نقل القمح بين المحافظات او الاتجار فيه ١٠٦٤

١١٩٦

- قرار ٤٣ لسنة ١٩٩١ بإلغاء اقرار رقم ٣٠١ لسنة ٥٠ بحظر نقل اصناف الحبوب والحيوانات والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى النيل ١٠٦٥
- قرار ٤٥ لسنة ١٩٩١ بإلغاء اقرار ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السوداني والسجسم من محافظة الى اخرى ١٠٦٦
- قرار وزير التكوين رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بإلغاء القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الاجران ومراكز التجميع بالمحافظات ١٠٦٧

١١٩٢

قرار وزير التموين رقم ٤٩ لسنة ١٩٩١ بإلغاء القرار رقم

- ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل البلح بكافة أنواعه
١٠٦٨ قرار وزير التموين رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بإلغاء القرار رقم
٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر نقل الدجاج الحي أو
١٠٦٩ المذبوح خارج محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية
القرارات التموينية الخاصة بالأذرة الصفراء
قرار وزير التموين رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر الاتجار
في الأذرة الصفراء المستوردة وحظر نقلها
١٠٧٠ قرار ١٤٩ لسنة ١٩٩٢ بإلغاء القرار رقم ١٥٣ لسنة
١٩٨٢ بشأن حظر الاتجار في الأذرة الصفراء
١٠٧١ القرارات التموينية الخاصة بالسكر
قرار ٢ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١١
للسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول السكر
١٠٧٢ أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧
قرار وزير التموين رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧
١٠٧٣ قرار وزير التموين رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧
١٠٧٥ قرار وزير التموين رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٧
١٠٧٦ قرار وزير التموين رقم ٨١٨ لسنة ١٩٩٠
١٠٧٧ قرار ٢٨٠ لسنة ١٩٩٢ بتداول السكر والدقيق المستورد
١٠٨٧ القرارات التموينية الخاصة بالسلع الاقتصادية
قرار وزير التموين رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٧ بتحديد السعر
للاقتصادى للسلع الغذائية
١٠٨٨ القرارات التموينية الخاصة بالشاي
قرار ٥٧٢ لسنة ١٩٩٠ بإلغاء القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢
في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي وأبن
١٠٩١ قرار ١٤٨ لسنة ١٩٩٢ بتنظيم الاتجار في الشاي
١٠٩٢ القرارات التموينية الخاصة باللحوم والمنتجات الحيوانية
١٠٩٣ القرارات التموينية الخاصة بالمكرونة
قرار وزير التموين رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٩
١١٠٨ قرار ٢١٠ لسنة ١٩٩٢ بإلغاء تسعيرة المكرونة
١١٠٩

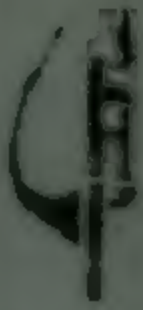
- ١١١١ القرارات التمويينية الخاصة بالمواد البترولية
- ١١١٤ قرارات تموينية خاصة بالقمح ومنتجاته
- قرار وزير التموين ٨٧ لسنة ١٩٩٠ بتعديل احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته
- قرار وزير التموين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن تعديل احكام القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته
- ١١١٦ قرار وزير التموين رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٠ بتعديل احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
- ١١١٧ قرار وزير التموين رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
- ١١١٨ قرار وزير التموين رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠ بتعديل احكام القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته
- ١١١٩ قرار وزير التموين رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠ بتعديل القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته
- ١١٢١ قرار وزير التموين رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض قرار ٣٣٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن اطلاق حرية استيراد الدقيق الآفسياد
- ١١٢٦ قرار وزير التموين رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٢ بإلغاء كافة القيود المفروضة على استيراد وتداول الدقيق الآفسياد المستورد
- ١١٢٧ بعض القرارات التمويينية المتنوعة
- قرار وزير التموين رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٩١ بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن ائجازها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها
- ١١٣٠ قرار وزير التموين رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٢ بإلغاء القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بالتزام اصحاب المحال من ارباب الحرف ومن في حكمهم بالالاخطار عن العمل الذي يحدونه
- ١١٣١ ثانيا : احكام القضاء الحديثة
- ١١٣٢ بشأن التموين والتسعر الجبرى وامن الدولة
- ١١٣٢ اولا : احكام القضاء بشأن الاختصاص وامن الدولة
- ١١٣٩ ثانيا : احكام القضاء الحديثة بشأن جرائم التموين
- ثالثا : الكتب الدورية الصادرة من السيد المستشار النائب العام بخصوص التموين والتسعر الجبرى
- ١١٥٣ كتاب دورى ١ لسنة ١٩٨٧
- ١١٥٣

- كتاب دوري رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ ١١٥٣
- كتاب دوري رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن توريد المحاصيل ١١٥٥
- كتاب دوري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن المخايز ١١٥٦
- كتاب دوري رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الخبز ١١٥٧
- كتاب دوري رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن الدقيق والمطاحن ١١٥٨
- كتاب دوري رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن توريد المحاصيل ١١٥٩
- كتاب دوري رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن السلع المستوردة ١١٦٠
- كتاب دوري رقم ٢٤ لسنة ١٩٩١ بشأن توريد بعض
المحاصيل ١١٦٣
- كتاب دوري رقم ١ لسنة ١٩٩٢ خاص بالمشايخ ١١٦٤

رقم الايداع

٩٢٢٣ لسنة ١٩٩٢

977 - 03 - 0109 - 4



Bibliotheca Alexandrina



0647973